

أَنْوَارُ الْمُحْمَوِي عَلَى سُنَنِ أَبِي دَاوُدَ

يحتوي على تفسيرات رائعة
 لشيخ الهند مولانا محمود حسن وشيخ الكويت محمد الورشاء الكفري
 والشيخ الكبير خليل أحمد الله الفوزان شيخ الإسلام شبيب أحمد العثماني
 رحمهم الله

جمعها وألفها
 العلامة الشيخ محمد صديق النجيب آبادي
 رئيس الجامعة الصوفية بدهلي

الجزء الثاني

من منشورات
 إِدَارَةُ الْقُرْآنِ وَالْعُلُومِ الْإِسْلَامِيَّةِ
 ٤٣٧ - دى - گارڈن ایسٹ - کراچی ٥ - پاکستان

اول كتاب النكاح

النكاح في اللغة الضم وقال الفراء النكاح يضم ثم سكن اسم الفرج ويجوز كسر اوله وكثر استعماله في الوطى وسمى بالعتد
 لكونه سببه قال ابو القاسم هو حقيقة فيهما وقيل حقيقة في العتد مجاز في الوطى وقيل حقيقة في الوطى ومجاز في العتد وفي
 الشرع حقيقة في الوطى مجاز في العتد وقيل الحقيقة وهو احد الروايتين عن الشافعي وفي رواية قال حقيقة في
 العتد ومجاز في الوطى وهو الصحيح عندهم وقيل مقول بالاستشراك على كل منهما قلت هذا هو المراجع عندي وقال
 في البدلح لا خلاف ان النكاح فرض حاله التوثان حتى ان من تاقث نفسه اى النساء بحيث لا يمكنه الصبر
 جهنم وهو قادر على المهر والنفقة ولم يزوج يائمه واختلاف فيما اذا لم تنق نفسه اى النساء قال نفقة القياس
 مثل واؤدبن على الاصفهاني وغيره من اصحاب الطواجر انه فرض عين بمنزلة الصوم والصلوة وغيرهما
 من فروض الاعيان حتى ان من ترك مع القدرة على المهر والنفقة والوطى يائمه وقال الشافعي انه مباح
 كالبيع والشراء واختلف اصحابنا فيه قال بعضهم انه مندوب ومستحب واليه ذهب من اصحابنا الكرخي وقال
 بعضهم انه فرض كفاية اذا قام به البعض سقط عن الباقيين بمنزلة الجهاد وصلوة الجبازة وقال بعضهم انه
 واجب ثم القائلون بالوجوب اختلفوا في كيفية الوجوب قال بعضهم انه واجب على سبيل الكفاية كد السلام
 وقال بعضهم انه واجب عين لمن عملا لا اعتقادا على طريق التعيين كصدقة الفطر والاضحية
 قال في الدر المختار ويكون واجبا عند التوثان فان تيقن الزنا لا به فرض وهذا ان ملك المهر والنفقة والا
 فلا ثم ترك ويكون سنة مؤكدة في الاصح فياثم تركه وثياب ان نوى تحصيلنا وولد احوال الاعتدال اى القدرة

على طي ومهر ونفقة وكروا تحريم الخوف الجور فان تيقنه حرم ذلك -

باب الفوضى على النكاح ١ اى التعريب فيه والحث عليه ذكر ابن تيمية اختافوا في افضل العبارات بعد الفوضى والسنن فقال ابو حنيفة والاك ان الافضل هو التجز في علوم الدينية وقال الشافعي صلوته ليل فقال احمد الجاهل فقال بعض الصوفية قول الشافعي اقرب الى الولاية من ان التلي للعبادة افضل من النكاح وقول ابى حنيفة ان النكاح افضل من التلي للنفل اقرب الى البوّة قلت ليس لنا عبادة شرعت من عهد آدم الى الآن لم تستمر في الجنة الا النكاح والايمان وهو افضل من التلي للنفل لوجود الاول ان الحسن متقدمة على النوافل بالا جلع والثاني ورد الوعيد على تركه بخلاف النوافل الثالث انه عليه السلام واغلب عليه بحيث لم يحل عنه ولو كان التلي افضل لفعله والرابع انه سبب لصيانة النفس عن الفاحشة ولصيانة نفس المرأة عن الهلاك والحصول الولد الموحد -

قول له لقد سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من استطاع منك البائة هي مثل البائة لثة في الباء ومنه يسمى النكاح بادوا بها لان الرجل يتدوا من اباه اى يتمكن منها كما يتدوا من دارة فليأت وجه فانه اغضض البصر واحصن الفرج ومن لم يستطع منك فليغضض فانه له وجع الوجع بكسر الواو وبالمد وهو مرض الخصى قال النووي اجتماع العلماء في المراء بالباء ههنا على قولين يرجحان على معنى واحد احدهما ان المراد منها اللغو وهو الجماع فتقديره من استطاع منك الجماع لقدرة على مؤنة وهي مؤنة النكاح فليترجح ومن لم يستطع الجماع بعجزه عن مؤنة فليغضض بالضم قطع شهوته وليفق شهوته كما يقطع الوجع وعلى هذا القول وقع الخطاب مع الثاب الذين هم منقطع شهوة النساء ولا يتفكرون عنها والقول الثاني ثبوت النكاح وسميت باسم اياها بما تقتديره من استطاع منك مؤنة النكاح فليترجح ومن لم يستطع فليغضض بالضم قطع شهوته وقالوا والعاجز عن الجماع لا يحتاج الى الصوم لدفع الشهوة فوجب تاويل البائة على المؤنة واجاب الاولون بما قدمناه وهو ان تقديره من لم يستطع الجماع عن عجزه المؤنة وهو يحتاج الى الجمل فليغضض بالصوم انتهى قال العيني والحل على المعنى الاعم اولى بان يراد بالباء القدرة على الوطى وثبوت التزوج واستدل به الخطابي على جواز المعالجة لقطع شهوة النكاح بالادوية ويشفي ان يكمل على دواء ليسكن الشهوة دون ما يقطعها اصالة لانه قد يقدر بعد فبندم لفوات ذلك في حقه وقد صرح الشافعية بان لا يكسر بالاكافور ونحوه واستدل بعض المالكية على تحريم الاستمناء وقد ذكر اصحابنا الحنفية انه مباح عند العجز لاجل تسكين الشهوة -

باب ما يوصى به من تزويج ذات الدين

قوله عن اليمورية عن النبي صلى الله عليه وسلم قال تنكح النساء لا ولع لما لها ولحبها ولجمالها ولدينها

فأظفر بن إمام الدين حبيب بن أبي عمير قال في كتابه في بيان النسخة ان نكحها بالملح فحده
 فانت فز بنات الدين من الاربع فان الدين الحق ان يرغب فيه من اخلاق النساء
 باب في نزع الديكار جمع بكروبي التي لم طوما واستمرت على حالتها الاولى
 قوله قال فلا يكبر انك لا تعلمها وتعلمها وفي رواية تضاكمها وتعلمها وفيه ترغيب في نكاح الابكار
 قوله جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اني انا في لا تمنع من الاصل قال غريدها
 اي البهائم بالطلاق قال خاف ان تتبعها لنفسه قال لا تمنع من الاصل اي كناية عن الغيرة اي
 انها مطاوعة لمن ارادها وقيل ان كناية عن بذلها الطعام وهو قول الاصمعي وقال النسائي قيل كانت سنية تعطي و
 قال احمد بن حنبل ليس هو عندنا الا انها تعطي من ماله وقال الحافظ منسب الدين الذي معنى دله من يلبسها
 فلا تردده واما الفاحشة الغلطى فاو ارادها الرجل فكان ذلك فاذنوا وقال الحافظ عماد الدين ابن الكثير حمل
 الحسن على الزنا بعيد جدا والاقرب جملة على ان الزوج نهم منها ابنا لا ترد من اراد منها السوء لانه يتحقق وقوع
 ذلك منها بل ظهر ذلك بقرائن فاشهد الشارح الى مفارقتها احتياطا فلما علم انه لا يتقدم على فراقها لمحبته لها
 وانه لا يصير على ذلك رخص له في ابقائها لان محبة لها متحققة ووقوع الفاحشة منها متوهم قلت هذا
 مشبه بالحديث لا يناسب الباب الا ان يقال ان الابكار قلما يكن بمثلها في امثال هذا بكثرة
 جاشين فالترغيب من اولي

باب في قوله تعالى لا دينكم الا سنن ادينية وتما بها او مشرك والزانية لا ينكحها الا اذن او مشرك
 اختلف اهل التأويل في تاويل ذلك فقال بعضهم نزلت هذه الآية في بعض من استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم في نكاح نسوة كن معروفات بالزنا من اهل الشرك وكان اصحاب رايات يكرهون النكاح فانزل الله
 تحريمهم على المؤمنين من اولئك البنات الزانية او مشرك لانهن كذلك والزانية من اولئك البنات لا ينكحها الا
 اذن من المؤمنين او المشركين شلها لانهن كن مشركات وحرم ذلك على المؤمنين فحرم الله نكاحهن في
 قول اهل هذه المقالة وقال آخرون معنى ذلك الزانية لا يزني الا بزانية او مشرك والزانية لا يزني بها
 الا اذن او مشرك قالوا ومنع النكاح في هذا الموضع الجمار وقال آخرون كان هذا حكم الله في كل زمان
 وزمان حتى نسخ بقوله وانكحوا الايامي منكم فاحل نكاح كل مسلمة هذا النكاح كل مسلم قال ابن حبيب
 الطبري بعد بيان ذلك الاقوال واو الى الاقوال في ذلك عندي بالصواب قول من قال عنى بالنكاح في
 هذا الموضع الولي وان الآية نزلت في بنات المشركات وذات الرايات وذلك لتقسيم الحجة على ان الزانية
 من المسلمات حرام على كل مشرك وان الزانية من المسلمين حرام على كل مشرك من عبدة الاوثان
 فلعلم اذا كان كذلك انه لم ينع بالزانية من الزانية من المؤمنين لا يتقدم نكاح على عفيفة من المسلمات
 ولا ينكح الابزانية او مشركه واذا كان ذلك كذلك تبين ان معنى الآية الزانية لا يزني الا بزانية تسهل

الزنا او شكره تسخلة وقوله حرم ذلك على المؤمنين يقول وحرم الزنا على المؤمنين بالشر ورسوله وذلك
هو النكاح الذي قال جل شأنه الزاني لا ينكح الا زانية الاية قال في نهاية المقصد اختلفوا في زواج الزانية فاجاز
الجمهور ومنعها قوم وسبب اختلافهم في مفهوم قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين بل خرج مخرج
الذم او مخرج التحريم وبطل الاشارة في قوله تعالى وحرم ذلك على المؤمنين الى الزنا او الى النكاح و
انما صار الجمهور لكل الاية على الذم لا على التحريم او قال المنذرى وللعلامة في الاية خمسة اقوال احدها
انها منسوخة والناسخ فاعلموا الايامي منكم وعلى هذا اكثر العلماء يقولون من زنى بامرأة فله ان يتزوجها
وبغيره ان يتزوجها قلت وبه قال الحنفية والثمانية والمالكية والحنبلية والشافعية والقيمي وقال بالحرمية
والثاني ان النكاح بينهما الوطء والثالث ان الزاني المجلود لا ينكح الا زانية مجلودة او غير ذلك وكذلك الزانية والرائج
ان هذا كان في نسوة كان الرجل يتزوج احدهن على ان تنفق عليه ما كسبه من الزنا الخامس ان عام في تحريم النكاح
الزانية على العفيف والعفيف على الزانية انتهى قال الراشدي في الكشاف وقيل كان نكاح الزانية محرما في اول الاسلام
ثم نسخ والناسخ قوله تعالى وانكم الايامي منكم وقيل الاجماع وروى ذلك عن سعيد بن المسيب او قلت الظاهر ان الاية
خرج مخرج الذم لا مخرج التحريم كما اختاره صاحب الكشاف.

قوله ان مرثد بن ابى مرثد الغنوي كان يحمل الاسارى بمكة وكان بمكة بغية يقال لها عناق
وكانت صديقة ابي في الجاهلية قال جئت الى النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله انك
عناق لمسكت عني فقلت والذانية لا ينكحها الا من ادناها فقلت فدا عاني فقرا اهلها على
وقال تنكحها اي لا ينبغي لك ان تنكحها والحديث مختصر واخره الترمذي وغيره مطولا.

قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينكح الزاني المجلود الا مشله
اي المجلودة في الزنا فاهو تحريم المجلودة والمجلود الا على مثلها والوصف بكونه مجلودا ومجلودة ليس الا لان
ثبوت الزنا لا يكون الا بالقرار او الشهادة وبما يستلزمان الجلد. واما اذا لم تثبت فلا يطلق عليه اسم الزاني
او الزانية فعلى هذا عند جمهور العلماء والائمة ان هذا الحديث منسوخ كما ثبتت الاية او يقال ان في الحديث خبر
على ان عادة الناس جارية على ان الناس والزاني لما يربط الا بمثله فلا يدل على تحريم نكاح الزاني بالعقوبة او
ينكح العفيف بالزانية وبالعكس.

باب في الرجل يعتق امه ثم يتزوجها ما من الفضل

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اعتق جارية وتزوجها كان له اجران
اي اجر العن واجر التزوج قيل لاجران على كل عمل يمله بعد ذلك من الصوم والصلاة وغيرها وهذا الحديث
مختصر واخرجه مسلم والبخاري مطولا ونقطة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ثلثة لهم اجران رجل من اهل الكتاب
اسن مبنيه وآمن بحملى الله عليه وسلم والعبد المملوك اذا ادى حق الله وحق ماله ورجل كانت

عنه ولو لم يلها باقايها فاحسن ارجوها وعليه فاحسن آيها فاما بقية ما ذكره في هذا الباب ولا بد من ان يكون
انما يحرم من الفاعل من كل شيء ما نتج من امر من بين ما انما عليه من الفاعل لها فاعلم ان هذا هو الحكم
اوى خلاصته انه متى وقع الحادث ابراهن قوله بفتح حاء على ما جاء في قوله انما يحرم من الفاعل من كل شيء
وقال المصنفون ما جاز فيه فانه قول انس انه ليس في ذلك ما يدل من انما يحرم من الفاعل من كل شيء
عليه عليه وسلم وليس الخيرة وان الغليل في ذلك وانما يدل عليه انما يحرم من الفاعل من كل شيء
في جارية بنت الحارث فحل في ذلك ثم قال ابن عمر بن الخطاب عليه السلام في ذلك في قوله انما يحرم من
فعله هذا ان الحكم في ذلك بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك انما يحرم من الفاعل من كل شيء
سما عاصم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك انما يحرم من الفاعل من كل شيء
حديث انس بن مالك في ذلك -

باب يحرم من الرضاينة ما يحرم من النسب وفي نسخة الباب الرضاينة من نكاح ما يحرم من الرضاينة
ما يحرم من النسب وهذا الباب يتعلق بتجريم النكاح وتوابعه واقتضاه الحرمة بين الرضاينة واولاد الرضاينة
وتنزيلهم منزلة الاقارب في جملتنا نظر واختلاف السافرة ولكن يترتب عليه باقى احكام الاقارب من التوارث
وجوب اللغات والعق بالمك والشهادة والعقل واستقبال النكاح من تامة المانعة في الفسخ فقلت واستثنى منه
بعض الصور ذكر الاكثر من من مضى فينا احد عشر صورة وجعلها صاحب البحر اربعة وثلاثين ثم
قال لا اعصاف في هذا بل يجب ضابطه وذكر صاحب الدرر في ذلك في النسب الرضاينة في صور
كلام فافله اوجدة الولد وام اخت ابن وام ابن وام نال وعمة ابن اعتمد وثالث في جعل النسب
سه وام اخت ابنت عمته فخذ بها في تمام النسب واعتقد ثم قال لما قلنا هذا الاخر في خمسة حديث
بدليل العقل والمحققون على ان ليس تنقيصا لانه حال ما يحرم من الرضاينة على ما يحرم بالنسب ما يحرم بالنسب
هو ان يتعلق به خطاب تحريره وقد يتعلق بما عبر عنه بلفظ الامهات والبسات وانما حكم وعماكم ونالكم ونبات
الرخ ونبات النخت فما كان من مسمى هذه اللفظ استتمت في الرضاينة حرم نسب والستنيات ليس مسمى منها
من مسمى تلك فكيف تكون مجموعته وهي غير متناهية فالحرمات بالنسب في الحران المذكورة - اسبغ الفاظ
فتجد صدور الشرعة في ما قلنا على الرخ وهي الاصول والفرع وفرق الاعل الشريف الى الباب والام على ما
الاعل البعيدة المعنى الحرم مفقود في الستنيات -

قوله عن عائشة رضي الله عنها سلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال يحرم من الرضاينة
ما يحرم من الرضاينة - كبر الوادى النسب قال القرطبي في الحديث دلالة على
ان الرضاينة في الحرمة بين الرضاينة والمرضاينة الذي وقع الاستماع بلين ولده منها والسيّد
نعم على العصبى لانها الصغيرة وامها لانها مبدرة فصاعدا وانها لانها خالصة ونبتا لانها اخته ونبتا

فما زالوا لها بنت اخته وبنت بنت نازلا لها بنت اخته وامه فصعدا لانهما
جدة واخته لانهما بنت ولا يتعدى التحريم الى احاد من قرابة الرضخ فليست اخته من الرضاة اختا لانهما
لا يبرأ من الرضاة بينهم والحكمة في ذلك ان سبب التحريم ما ينفصل من اجزاء المرأة وزوجها وهو اللبن فاذا اغترى
الرضخ صار جزء من اجزائها فانشر التحريم بينهم بخلاف قرابات الرضخ لانهما ليس منهم وبين المرضعة ولا زوجها نسب
ولا سبب فامثلة اخرج ابن سعد من طريق برة بنت ابى جرة ان اول من ارضع رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم ثوبه بلبن ابن ابي ابيال لم يسفرح اياها قبل ان تقدم حليمة وارضعت قبله حمزة وبعده ابا سلمة بن عبد الاسد
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يرضعها وهو بمكة وكانت خديجة تتركها وهي على ملك ابى لهب وسألته ان يبيعها
فاتسعه فلما باه رسول الله صلى الله عليه وسلم اعتهبها الوليد وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يبعث اليها البصلة ويكسوها
حتى جاء الخبر انها ماتت سنة سبع مائة من خيرة واثباتها بسروح قبلها وقال الحافظ في الفتح وذكر السلي ان العباس
قال لما مات الوليد رآته في منامى بعد جوار في شحال فقال القيت لجدكم واث الا ان العذاب يخفف عنى كل يوم
أثنين وذلك ان النبي صلى الله عليه وسلم ولد يوم اثنين وكانت ثوبته لبثت ابا لهب بولده فاعتقها
باب في لبن الفحل اى الرجل وشبه اللبن الى مجازية بكونه السبب فيه قال جهم الصعامة والبايعين و
ابو حنيفة والاك والشافعي واحمد بن حنبل واخرون ان لبن الفحل يحرم وحجته حديث الباب وقال بعض
السلف ان الرضاة من قبل الرجل لا تحرم شيئا وبه قال داود وقالوا ان اللبن لا ينفصل من الرجل
وانما ينفصل من المرأة فكيف ينشر الحرمة من الرجل والجواب ان قياسا في مقابلة النص فلا يثبت اليه على ان
سبب اللبن هو ما رزق الرجل والمرأة فوجب ان يكون الرضاع منهما كالجد لما كان سبب الولد واجب تحريم ولدا لولده
لتعلقه بولده الى هذا ما رواه ابن عباس بقوله في هذه المسئلة القلق واحد اخرج ابن ابى شيبه وايضا فان

الوطى يدرك اللبن للفحل فينصب

قوله عن عائشة قالت دخل على الفهر بن ابي القيس فاستأذنت منه قال تستأذنين منى وانا
عليك قالت قلت من اين قال ادضعتك امراة اخي قالت انها ادضعتني المراءة
لدي وضعتني الرجل فدخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فمأخذته فقال نعمك فليعلم عليك
وفي الحديث دليل على ان لبن الفحل يحرم من نشر الحرمة لمن ارضع الصغير بلبنه فلا تحل له بنت زوج المرأة التي
ارضعته من غير امثله ولعل رسول الله صلى الله عليه وسلم علم بالرضاع بينهما قبل ذلك واذا خبر
بالوحي بعد ذلك فلعنه رواية الباب الفحل بن ابى القيس وفي البخارى الفحل اخا ابى القيس وهو
الحفوذ قاله الحافظ وقال القرطبي كل ما جاء من الروايات وهم الامن قال الفحل بن القيس
اخا ابى القيس

باب في رضاعة الكبيد اى بعد زمن النظم لا يحرم وذهب الى هذا جمهور الامامة وقالوا ان حكم الرضاة

اثباته في الصغر واستدوا بالقول تعالى والاولاد ان يرضعن اولادهم حولين كالميلين وقوله تعالى وحمله وفصاله
 ثلثون شهرا وقوله تعالى وفصاله في عامين ويجوز ان ام سلمة عند الترتدي لا يحرم من الرضاع الا ما تقي الا ما في
 في الثدي وكان قبل الغلام ويجوز ان يرضع من امه بلفظ الرضاع الا ما تقي الا ما ويجوز ان يرضع من
 عمر الموقوف عليه لا رضاعة الا لمن ارضع في الصغير ويجوز ان يرضع من عباس كان يقول ما كان في الحولين وان
 كانت مصعة واحدة فهي تحرم ويجوز ان يرضع من عباس مرفوعا عند ابن عدي والد اقلني واليهي لا يحرم من الرضاع
 الا ما كانت في الحولين ويجوز ان يرضع من عباس مرفوعا عند ابن عدي والد اقلني واليهي لا يحرم من الرضاع
 التحريم على احوال الاول انه لا يحرم منه الا ما كان في الحولين وهو على عن عمرو بن عباس وابن مسعود والشافعي
 والي حنيفة والثوري ومالك والي يوسف ومحمد بن احمد بن حنبل والقول الثاني ان الرضاع المتضمن للتحريم قبل
 الغلام واليهي ذهب الحسن والاوزاعي والقول الثالث ثلثون شهرا وهو رواية عن ابي حنيفة وزفر والقول الرابع
 في الحولين وما قار بها روى ذلك عن مالك وروى عنه ان الرضاع بعد الحولين لا يحرم فليده وكثيره كما في الموطاء
 القول الخامس ثلث سنين وهو مروي عن جماعة من اهل الكوفة

قوله عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل عليها وعندها رجل قال حفيص
 فشق ذلك عليه فتعير وجههم انفق ثالث يال رسول الله انه اخي من الرضاعة فقال انظرون
 من اخوانكم فانما الرضاعة من المجاعة قوله انظرون الخ معناه ما ملن ما وقع من ذلك هل هو
 رضاع صحيح بشرط من وقوعه في زمن الرضاعة فان الحكم الذي ينشأ من الرضاع الما يكون اذا وقع الرضاع المشروط
 وقال التلب معناه انظرون ما يوجب هذه الاخوة فان حرمة الرضاع انما هي في الصغير حتى تسد الرضاعة المجاعة
 فتحل انما الرضاعة من المجاعة لتعيل اى الرضاعة التي تثبت بها الحرمة فتحل به الخلوة حيث يكون الرضاع
 طفلا ليد اللبن بجمعة لان معدته ضعيفة يكفيها اللبن وينبت بذلك لحمه فيصير كغيره من المرضعة فيشرب
 مع اولاده فكانت قال لا رضاعة معتبرة الا المنيعة عن المجاعة والمطعمة من المجاعة واستدل به على
 ان النخلة بلبن المرضعة يحرم سواء كان يشرب ام اكل بائى عنه كان حتى الوجوه
 والسعوط والشعر وغير ذلك

باب من حرم به اى بالرضاع الكبير قد مر انه لم يذهب اليه الجمهور وقال بعض السلف يحرم ما رضع
 الكبير ايضا وذهب ابن تيمية ان الرضاعة تعتبر في الصغر الا اذا دعت اليه الحاجة كرضاع الكبير الذي لا يستغنى
 عن دخوله المرأة فثبت اختيارها منه وحمل على ذلك قصة سالم التي في الباب واجاب الجمهور
 عن قصة سالم في حديث الباب باجوبة منها انه ضوخ وبجرم المحب الطبري في احكامه وقرره
 بعضهم بان قصة سالم كانت في اوائل الهجرة والاحاديث الدالة على اعتبار زمن الغمام من روايت
 احداث الصحابة قبل على تاخرها وهو مستند ضعيف ومنها دعوى الخصومة بسالم وامرأة ابي عذيفة والاصل

في قول ام سلمة وازواج النبي صلى الله عليه وسلم ما روي هذا الا رخصة ارضعها رسول الله صلى الله عليه وسلم
خاصة وقرره ابن الصباغ وغيره وقرره آخرون بان الاصل ان الرضاع لا يحرم فلما ثبت ذلك في الصغير
خولف الاصل له ولقي ما عاده على الاصل وقصة مسلم واقعة يعين بطرقها احتمال الخصوصية فيجب
الوقوف عن الاحتجاج بها.

باب هل يحرم ما دون خمس رضعات اختلفوا في هذه المسألة فقال الجمهور يحرم قليل الرضاع وكثيره
وهو قول مالك والشافعية والاوزاعي والثوري والليث وسوا المشهور عن احمد وذهب آخرون الى ان
الذي يحرم ما زاد على الرضعة الواحدة لم اختلفوا فقال الشافعية خمس رضعات وهي رواية عن احمد وفي
بعض كتب الشافعية خمس رضعات مشعبات في خمسة اوقات جائعات وقال احمد في رواية لا تحرم
المصنة والمصتان بل ثلث مصات وبه قال الحق.

قوله عن عائشة انها قالت كان فيما انزل الله من القرآن عشر رضعات يمومن ثم لفتن بمخس
معلومات يمومن فتوفي النبي صلى الله عليه وسلم وهن جالقات من القرآن قال المحافظ
جاء عن عائشة عشر رضعات اخرجها لك في الموطأ وعن حفصة كذلك وجاء عن عائشة ايضا سبع رضعات
اخرجها ابن ابي حنيفة باسناد صحيح عن عبد الله بن الزبير عنها وفي رواية عنها عبد المزيق لا يحرم دون
سبع رضعات وخمس رضعات وجاء عنها ايضا عن مسلم خمس رضعات والى هذا ذهب الشافعية
وهي رواية عن احمد وذهب احمد في رواية ان الذي يحرم ثلث رضعات قال القطراني في رواية
الا تحرم الرضعة ولا الرضعتان ولا المصنة ولا المصتان به النص في الباب الا انه يمكن حمله على ما اذا لم يتحقق وصوله
الى جوف الرضيع وتوى بنسب الجمهور بان الاخبار اختلفت في العدد عائشة التي روت ذلك تختلف
عليها فيما يعتبر من ذلك فوجب الرجوع الى اقل ما يطلق عليه الاسم ليعضد من حيث النظر المعنى الجارح
لنقص تاسيس التحريم فلما اشترط فيه العدد كالصبر او يقال بلع بلع الباطن فيحرم فلا يشترط فيه العدد
كالمنى وايضا فقوله عائشة عشر رضعات معلومات ثم نسخ بمعلومات النبي صلى الله عليه وسلم
وهن ما يقرأ لا ينهض للاحتجاج على احد من قول الاصوليين لان القرآن لا يثبت الا بالتواتر الذي
روي في القرآن لاخر فلم يثبت كونه قرآنا ولا ذكر الراوي انه خبره فيقبل قوله والله اعلم انتهى لمخصا ما قاله
الحافظ في الفتح قلت معنى قول عائشة ومن مما يقرأ من القرآن يعني ان بعض من لم يبلغه النسخ كان
يقرأه على الرسم الاول لان النسخ لا يكون الا في زمان الوحي فكيف بدو وفاة النبي صلى الله عليه وسلم
اذا ثبت بذلك قرب زمان الوحي فنقول ان الاصح عشر رضعات بسبع رضعات ثم نسخ بهذا الخمس
رضعات ثم هذا ثلث رضعات ثم هذا ايضا نسخ بقوله تعالى واللاتي ارضعنكم فصار حكم الرضا عتاقا
ما يطلق عليه اسم الرضا عتاق وهو وصول اللبن الى جوف الرضيع مطلقا فلا يستدل بدين الباب ولا تحرم لفتة
والفتنان اما اول الان فيه اضطرابا وثانيا لمسلم خلوده عن الاضطراب انه فسوخ بالآية او انه كناية عن تحويل

اللبن الى جوف الصبي و لذا قال ابن عباس اذا خلق الصبي فقد حرم من شئ من الرضعة او امة تبال
تحم لان العلق اسم لما يخرج من الصبي حين يولد اسود لزج اذا قيل للبن ان يجره الى جوفه يقال لم يشتمه بيمين
اي لم يقيته عسله ليقطعه عقيقه انما ذكر ذلك ليعلم ان اللبن قد صار في جوفه لانه لا يخرج من ذم اللبن
يصير في جوفه المصنة فعل الرضيع والاملاحة فعل المرغع.

باب في الرضخ عند انفصال الرضخ العظيمة القليلة اي عطا الرضعة وقت انفصاله
ليتم ان يسوا الرضعة عند انفصال الصبي شيئا فاستخيم الشريعة

قوله قلت يا رسول الله ما ينبغي من الرضاع اي لا يقطع عن حق الرضعة قال العنبر الم
او الامة الفرق في الاصل بياض في وجه الفرس والمراد بهما العبد والامة كما فسره بقوله العبد والامة اي ذ
ابن الفرة فتراويت حقها كاملا.

باب ما كره ان يجمع بينهما من النساء اي في النكاح او في ملك اليمين ولما او الاصل فيه قوله تعالى
وان تتجوا بين الاثنين وهذا المسئلة الفقه عليها الامة ونفع المناظر الوجيئة بان كل امرأتين او فرخت
كل واحدة منهما ذكر لا يجوز له ان يتزوج بالاخرى لا يجوز الجمع بينهما بهذا المتبع الناطق في الآية لا الزيادة بخبر الواحد
وان سلم فبما خبر المشهور ولا محذور فيه وايضا المحذور في زيادة الركن والشروط وليست بزيادة
قوله لا تنكح المرأة على عمتها ولا العمة على اخيها ولا المأثرة على خالتها ولا الخالة على بنت اختها
ولا تنكح الكبرى على الصغرى ولا الصغرى على الكبرى اي لا يجمع بين العمة وبنت اخيها
في النكاح سواء تقدم نكاح العمة او بنت الاخ وفيه معنى قوله ولا تنكح الكبرى على الصغرى الحديث فمذهبه
الحكمة تاركها الاولى وكذا الجمع في الوطى ملك اليمين

قوله عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كره ان يجمع بين العمة والخالة وبين
الخالتين والعنتين قوله ان يجمع الحديث معناه حرم ان يجمع بين العمة وبين بنت اخيها وبين الخالة
وبين بنت اختها كما في الحديث السابق مصرح فعلى هذا الطرف الثاني من دخول بين متروك في الكلام المشهور
اي بين العمة والخالة وبين من بهما عمة وخالة هما وكذا قوله بين الخالتين اي وبين من بهما خالتان اي
والمراد بالخالتين الصغرى ومن بهما عمة وخالة هما والكبرى منهما او الابوية وهي اخت الام من اب والاموية وهي
اخت الام من ام وعلى هذا القياس العنتين يحتمل ان يكون المراد بالخالتين الخالة ومن بهما خالة لها اطلق
عليها اسم الخالة لتقليبا وكذا العنتين والكلام لمجرد التاكيد وقيل المراد بهما عن الجمع بين امرأتين احداهما
عمة والاخرى خالا او كل منهما عمة الاخرى او كل منهما خالة الاخرى تصوير الاولى ان يكون رجل وامرأة فترجوا
امرأة وبنتها فترجوا الاب البنات والابن الام تولدت كل منهما امة من باعين الزوجتين فانبت الاب
عمة وبنت الابن وبنت الابن خالتها وتصوير الثاني اي العنتين ان يتزوج رجل ام رجل ويتزوج الاخر امر
فيولد لكل منهما ابنة فانبت كل واحد منهما عمة الاخرى وتصوير الثالث اي الخالتين ان يتزوج رجل ابنة

رجل والاخر اجنبية فولدت لكل منهما اجنبية فانبئة كل واحد منهما حالة الاخرى -
 قوله - اني لست احرم حلال ولا حراما ولكن والله لا يجتمع بنت رسول الله بنت عبد الله كما نزل
 اي ليس التحليل والتحريم على نفسى يومين عند الله تعالى وسوقتي الى امر التحليل والتحريم وانا ما مبلغ لما ينزل ربي ولكن
 لا يجتمع فاطمة بنتي وبنت ابى جيل وهي جويرة او العوراء وقيل اسمها جميلة والاول هو الاشراف قال الحافظ وقال ابن
 التين اصح انحل عليه هذه القصة ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم على كل من صلى الله عليه من اجنبية فاطمة ابى جيل لا على
 بان ذلك يوزن في رواية عزم بالانفاق ومن قول الاحرم حلالا اي في حلال لو لم يكن عنده فاطمة وانا المصحح بيننا الذي
 يستلزم تنازلي النبي صلى الله عليه وسلم فاطمة بنتا لابي جيل وانما في السباق ليشعر بان ذلك صحيح لعل الله يثبت ذلك
 صلى الله عليه وسلم رعايته فاطمة وقيل هو ذلك انتحالا لامر النبي صلى الله عليه وسلم والذي يظهر لي انه لا يجسد
 ان بعدن خصائص النبي صلى الله عليه وسلم ان لا تنسج على بناته وقيل ان يكون ذلك منحصرا لفاطمة عليها السلام
 قوله فانما انبئ بخصته مني يريفي بالاربابا ويؤيدون في ذلكها قال الحافظ ويؤيد من هذا الحديث ان
 فاطمة لو رضى بذلك لم يمنع على من التزوج بها او لغيرها واستشكل اختصاص فاطمة بذلك مع ان الغيرة
 على النبي صلى الله عليه وسلم اقرب الى شيعة الانبياء في الدين وروح ذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يشكر
 من الزوجات ولو جازتهن الغيرة ومع ذلك لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق فاطمة
 وحصل الجواب ان فاطمة كانت اذ ذلك فاقدة من تركن اليها من يونس ويكيل لها من ام واخت بجلال
 اهرات المؤمنين فان كل واحدة منهن كانت تحرق الى من يميل لها بعد ذلك وراية عليه وهو زوج
 صلى الله عليه وسلم لما كان عنده من المملكات والمحبين والقلوب وجيراتها طريقت كل واحدة منهن ترضى
 منكن خلقه وجعل خلفه بجميع ما يهدونه بحسب ما وجدوا به في وجوه من الغيرة لزال عن قريبا -
 باب في كساح المتعة وهي تزويج المرأة الى رجل فادار انقضت وقعت الفرقة او يقال ان معنى المتعة عقد
 مؤقت بين الرجل والمرأة ينتهي بانتهاء الوقت فبذلك بانتهاء المتعة وانكاح المؤقت ايضا فيكون النكاح المؤقت
 من افراد المتعة وان عقد بافظ التزويج واحفظ التبرؤ والنفيد ذلك من الالفاظ التي تفيد التناضح مع
 المرأة على هذا المعنى وقيل هي انجحت في خير فخرجت منه وتزوجت وحجرت وقيل انجحت في زمن خيرة ثم نكحت ثم رجعت
 في غرة الفتح ثم نكحت بعدا الى الابد وقال الخواف ان في غرة الفتح انجحت الى ثلثة ايام ثم نكحت الى الابد
 قلت اني متروكي الاجتهاد في الاسلام في حين ما فعل ما كان في الفتح كان نكاح المؤبد ولكن لم يقر قيل وقيل
 عليه رواية ابن عباس وقيل الخواف فيهم ابن تميم كيف تكون سباحا في الخيرة ومع ان النساء كلها كانت
 يهودية وعلى ان النبي لم يحرم كان في خيرة والنسب عن المتعة في فتح مكة فوسم الزاوي وجمع بينهما واما الرواية التي
 تدل على الاجتهاد في نكاح فمصلحة لا يباينها والما كجودا وكان فيه متعة الحج لا متعة النساء المتع مقابل
 الاخر والقرآن واختلفت الصحابة فقال بعضهم باجتهاد عدم بلوغهم السن ثم رجعوا عن الاجتهاد وقالوا بغيرها
 فانقد لا يجمع على حرمتها الا قوم من الروافض قالوا باجتهاد والعجب بهم كيف قالوا باجتهاد وهم ينسبون الى

علي بن ابي طالب وقد ثبت عنه حرمة هذا الموبة فما هي الا الزمعة الشيطانية والفسانية التي جعلتهم على ذلك
وكذلك اكثر مسألتهم المذهبية بل لا خلاف عندي لاحد من الصحابة في حرمة هذا ايضا الاما روى عن ابن عباس
وهو ايضا قائل بحرمة وقت الاضرار نقل الحارثي في كتاب النسخ والمنسوخ فيقول لابن عباس في اضطراب
الناس لفتنوك والفتن واعليهنما فت قلت للشيخ لما طالع حجة يا صاح هل لك في فتوى ابن عباس
اهل لك في رخصة الاطراف آتية وتكون فتوى لك حتى مضى للناس فقال ابن عباس سبحان الله
ما قلت الا كما تحب من الميمنة امي بابا جتما عن شدة الشبق والاضطراب وهذا ايضا لم يذنب اليه احد سواه
وقال علي المرتضى لابن عباس انت رجل تأنله الحريه قوله نهي عنها في حجة الوداع وفي رواية مسلم
في هذا القصة ان ابا ذر غزا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فتح مكة قال فاقمنا بها خمس عشرة ليلة بين ليلة وليلة
فاذن لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في منتهى النساء الحديث بطوله وفي آخره فلم اخرج حتى حرما رسول الله
صلى الله عليه وسلم في رواية من كان عنده شيء من هذه النساء التي يمتنع ليجعل سبيها مخالفا لحديث مسلم حيث
ابى داود في تعيين المحل والحديث واحد في قصة واحدة.

باب في الشقاق قال النووي الشقاق كسر الثين المعجمة اصاب في الله الرنح يقال شغل الكلب اذا رفع
رجله ليحول كانه قال لا ترفع رجل فتبي حتى ارفع رجل فتبك وقيل هو من شغل البلاء على الخلود عن الصداق
وكان الشقاق من النكاح الجائز لا من النكاح المصالح والعلما على انه منهي عنه لكن اختلفوا هل هو منهي يقتضي البطلان النكاح
ام لا وعند الشافعي يقتضي البطلان وحكاه الخطابي عن احمد واسحاق وابي عبيد وقال مالك ليقض قبل الدخول و
بعده وفي رواية عن ابيه عنه قبله لا بعده وقال جماعة يصح بمهر المثل وهو مذنب ابى حنيفة وكل من عظماء وزهري
والليث وبنو روايت عن احمد واسحاق وبه قال ابو ثور وابن جرير واجمع على ان غير البنات من الاختات
وبنات الاخ والعلمات وبنات الاعمام والامار كالبنيات في هذا وصورة الواضحة زوجتك فتبي على ان
زوجتي فتبك ووضوح كل واحدة صدق الاخرى فيقول قلت

قوله عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الشقاق والبنى لا يدل على بطلانه نعم يدل على كونه
منهيا عنه وليست من الاكراه فقلنا بما قوله ان العباس بن عبد الله بن العباس انكم عبد الرحمن بن الحكم
مفعول اول لا يخرج بآتيته مفعول ثاني وانك امي العباس عبد الرحمن فاعلم لا يخرج بآتيته جكانا
عبد الرحمن والعباس جعل الصداق اى لكل واحدة من ابنتهما قال الشوكاني وللشقاق صورتان احدهما المذكورة
في الاحاديث وهي خلوص كل منهما من الصداق والثانية ان يشترط كل واحد من الوليين على الآخر ان
يزوجه وليته فمن العلما من اعتبره الاولي فقط ومنهما دون الثانية وليس المتعنى للبطلان عنه هم مجرد
ترك ذكر الصداق لان النكاح يصح بدون تسمية بل المتعنى لذلك جعل البضع صداقا واختلافوا في
ما اذا لم يخرج الا ما صح عنه من الصحيح قال الحافظ واختلاف نص الشافعي في ما اذا سمى مع ذلك مبرا فنص
في الاما على البطلان ونظائر قصد في المختصر الصحة وعلى ذلك اقتصر في النقل عن الشافعي من ينقل الخلاف

من اهل المذاهب قلت فاذا ثبت ذلك علمت ان العقد الذي وقع بين العباس بن عبد الله وابنة عبد الرحمن بن الحكم وبين العقد الذي وقع بين عبد الرحمن بن الحكم وابنة العباس ليس فيها خاتمة الشغار الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم لان العقد من خاليان عن شرط تزويج كل واحد منهما ابنة الآخر وليس فيها خلوص كل منهما الصداق ولم يجعل لبيع كل واحد منهما صداقا لاخرى بل فيها تقبر الصداق لكل واحد منهما غير البيع من المال فلهذا الصورة بخلاف ما ليس فيها علة الفساد عند اح من العلماء رافعا معاوية رضي الله عنه بالتفريق بينهما ليس الا للاقتياط ومن باب سد الذرائع واذا قول معاوية في كتابه هذا الشغار الذي ينهى عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني على فهمه وانت تعلم ان فهم الراوي غير معتبر ومع هذا مخالف للغة اللغوي بذكر المجزوء

باب في التحليل اى ان طلق رجل زوجته ثلاثا ثم تزوج بها آخر ليحلها للزواج الاول بل يجوز ذلك ام لا اختلف العلماء فيه واختلفت الرواية ايضا عن ابي حنيفة فيه ففي المشهور عنه انه اذا تم بغير شرط التحليل بالقول بان يقول الزوجك على ان احلكم للزوج الاول يكره ذلك النكاح للزوج الاول والثاني جميعا كراية تحريم والنكاح صحيح ويبطل الشرط والشرط معصية وله ان يقيم معها وان لم يشترط بالقول فلا يكره بل يكون باجورا وفي فتح القدير بهذا المكين الرجل معروفا بهذا الفعل والايكرو هذا ايضا كراية تحريم وان لم يشترط بالقول وقال ابو يوسف لا ينقذ النكاح بشرط التحليل ولا يحل للاول لان بالانقضاء شرط التوقيت فيكون في معنى المنعة فيبطل وبه قال مالك واحمد والشافعي في التقديم ورواية عن ابي حنيفة وقال محمد يصح النكاح ولا تحلل الاول -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لعن المحلل والمحل له استعمل بهذا الحديث ابن تيمية ان النكاح بنيت التحليل وبشرط التحليل باطل ولا تحلل للاول ولا ترتب عليه احكام النكاح وصنف فيه مجازا قلت الحديث عنه ابي حنيفة محمول على الاشتراط كونه كبريا وان صح النكاح وتحلل للاول قال الحافظ استدلوا بهذا الحديث على بطلان النكاح اذا شرط الزوج انه اذا نكحها بانت منه او بشرط انه يطلقها او نحو ذلك وحملوا الحديث على ذلك ولا شك ان اطلاقه يشمل هذه الصورة وغيرها وقال ابن حزم ليس الحديث على عمومه في كل محل اذ لو كان كذلك لغل في كل واسب وبالجواب ومزوج فصح انه اراد ببعض المحللين ومن اجل حرمان الغير بلا حاجة فتعين ان يكون ذلك في من شرط ذلك لانهم انما ينفوا في ان الزوج اذا لم ينو تحليلها للاول وتوت هي انها لا تدخل في العن فدل على ان المعنى الشرط انتهى من المجزئين للتحليل بلا شرط ابو ثور وبعض الحنفية واخرون وحملوا احاديث التحريم على ما اذا وقع الشرط انه نكاح تحليل قالوا وقد روى عبد الرزاق ان امرأة ارسلت الى رجل فزوجته نفسها ليحلها الزوجا فامر وعمن بها ان يقيم معها ولا يطلقها فاوعدته ان لا يزوجها ففهم نكاح ولم يامر باستينافه روى عبد الرزاق المعنى عن عروة بن الزبير انه كان لا يرى باسنا بالتحليل اذ لم يعلم احد الزوجين قال ابن حزم وهو قول سالم بن عبد الله

والقاسم بن محمد قال ابن القيم في اعلام المؤمنين صحيح عن عطائي من كبح امرأة مجلاتهم غيب فيها فاسكتها قال لا بأس
 بذلك وقال الشعبي لا بأس بالتحليل اذ لم يامر به الزوج وقال الليث بن سعد ان تزوجها ثم فارقها فزجج الى
 زوجها وقال الشافعي واليولاء المحلل الذي يفسد كاحه يزوجها ليعلمها ثم يطلقها فانما من لم يشترط
 ذلك في عقد النكاح فقد صحح لاداءه فيه سوا شرط عليه ذلك قبل العقد او لم يشترط فليس ذلك او لم يشترط
 قال اليولاء وهو باجور وروى بشر بن الوليد عن ابي يوسف عن ابي حنيفة مثل هذا سوار وروى الشافعي
 عن محمد بن ابي يوسف عن ابي حنيفة انه انما فسد من ابي حنيفة مثل هذا سوار وروى الشافعي
 ابن زياد عن زفر بن ابي حنيفة انه انما فسد من ابي حنيفة مثل هذا سوار وروى الشافعي
 وبطل الشرط وان لم يقيم معها فبطلت ثلاث روايات عن ابي حنيفة قالوا وقد قال الله تعالى فلا تحل له
 من بعد ذلك تنكح زوجها غيره وبطلت زوجة عقد يجر وولي ورضا وخالو با عن المانع الشرعي وهو راعب في ردا
 الى زوجها الاول فيدخل في حديث ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا انكاح رغبة هذا
 نكاح رغبة في تحليلها للمسلم كما امر الله تعالى بقوله حتى تنكح زوجا غيره والنبي صلى الله عليه وسلم انما شترط في
 عودها الى الاول مجرد ذوق العسيلة فيها فالعسيلة حلت له بالنص واما الغنصية المدعية وسلم للحال
 فلا يرب ان لم يرد كل محلل ومحلل له فان الولي محلل لما كان حرا ما قبل العقد والحكم المزوج محلل لهذا الاعتبار
 والبالغ امته محلل للشعري وطا با ووجدنا من تزوج مطقة ثلاثا فانه محلل ولولم يشترط التحليل او لم يشترط
 فان المحل حصل لوطئه وعقد معلوم قطعنا ان لم يدخل في النقص وانما الزاوية من اجل الحرام يفعلها ويعتده
 بلا حرج وكل مسلم لا يشرك في اذهاب الغنصية ومن قصد الاحسان الى اخيه المسلم ورعيب في جميع شمله بزوجة
 ولم تشعه وشعث اولاده وعماله فهو محسن واعلى الحسين من سبيل فضلا ان لم يفهم لعنة رسول الله صلى الله
 عليه وسلم انتهى -

باب في نكاح العبد لغير اذن مولاه وفي نسخة لغير اذن سيده اختلف العلماء فيه فقال داود ظاهره صحيح وقال
 مالك ان العقد نافذ ولا سيده فصح وقال الحنفية ان العقد موقوف بغيره بالاجارة وقال الشافعي ان العقد اطل بالاجارة
 قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع عبد تزوج بغير اذن مولاه فهو عاهر
 فيه دليل على ان نكاح العبد لا يصح لغير اذن سيده وذلك للحكم عليه بانه عاهر والعاهر الزاني والزنا باطل
 باب في كراهية ان يخطب الرجل على خطبة اخيه الخطبة بالكسرة وهو طلب الرجل من ولي
 المرأة ان تزوجها منه واما بالغنصية فيطلق على القول والكلام قال الطحاوي ان علم علامات الرضا فكم في الاثلا
 قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يخطب الرجل على خطبة اخيه
 اى المسلم قال الجهور بن النضر للتحريم وقال الخطابي هذا النهي للتأديب وليس للتحريم سبيل العقد عند اكثر
 الفقهاء كذا قال ولا لانه يمين كونه للتحريم وبين اطلاقه عند الجهور بل هو عند سبيل التحريم ولا سبيل العقد
 على النودى ان النهي فيه للتحريم بالاجماع ولكن اختلفوا في شروطه فقال الثاقفية والناطقة محل التحريم اذنا

خرجت المخطوبة او وليها الذي اذنتم له بالا جات فلو قد التبرج بالرد فاعلم ان لم يعلم الثاني بالجمال يجوز النكاح
على الخطبة ان الامم الابنة عند النكاح في ذلك روايتان وان وقعت الاجابة بالتعريض كقولها لا اريد عنك
فتولان عندك فعية الاصح وهو قول المالكية والخنفية لا يجرم ايضا واذا لم ترد ولم تقبل يجوز النكاح فيه
قول فاطمة خطبتي معاوية والوجه فلم ينكر النبي صلى الله عليه وسلم ذلك عليها بل خطبها لاسامة
وحكى الترمذي عن الشافعي حديث الباب اذا خطب الرجل المرأة فرضيت به وركنت اليه فليس لاحد
ان يخطب على خطبة فاذ لم يعلم برضاها ولا ركوها فلا بأس ان يخطبها والحجة فيه قصة فاطمة بنت قيس فانها
لم تجبر برضاها باو احد منها ولو اجبرته بتدبير لم يشتر غير من اختارت واذا وجب شرط التحريم ووقع
العقد لثاني فقال الجمهور يصح مع انكباب التحريم وقال واوديع النكاح قبل الدخول وبعده وعند
المالكية خلاف كالكوفة ومن وقال يشترط الفرج قبله لبعده وحجة الجمهور ان النبي صلى الله عليه وسلم خطب لیس شرط في
صحته النكاح فلا يشترط النكاح الى ان قال انتهى لخصاص الفرج.

باب الرجل ينظر الى المرأة وهو يريد تزويجها قالوا يجوز النظر الى المخطوبة كيلا يخبر الامر الى الفساد
وقالوا لا يخفى الشيء عند الابتداء ثم يفوض الامر الى الله تعالى وهذا هوذهب الجمهور وقد وقع الخلاف
في الموضع الذي يجوز النظر اليه فذهب الاكثر الى انه يجوز في الوجه والكفين فقط وقال داود
يجوز النظر الى جميع البدن وقال الاوزاعي ينظر الى موضع الحجر قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
خطب احدكم المرأة فاستطاع ان ينظر الى عورتها فليقبل اليها في ذيل على انه ينظر الرجل المرأة التي تريد ان تزوجه

باب في الوكيلة قال ابن الهمام الولي هو العاقل البالغ الوارث فخرج العصبي والمعتوه والعبد والكافر
على المسلية والولاية في النكاح نوعان ولاية تدب واستجاب وهو الولاية على العاقلة البالغة بركات
او ثيبا وولاية اجبار وهو الولاية على الصغيرة بركات او ثيبا وكذا الكبيرة المعتوبة والمرقوة وقال في
البدائع الولاية في باب النكاح انواع اربعة ولاية الملك وولاية القرابة وولاية الولاء وولاية الامانة
قلت فمدار الاجبار عندنا على الصغر فلا يجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح وقال الشافعي مدار
الاجبار هو البكارة فيجوز للولي اجبار البكر البالغة على النكاح دون الصغيرة الثبته واختلف العلماء في
اشتراط الولي في النكاح فقال الشافعي ومالك واحمدان النكاح لا يصح ولا ينعقد لعبارة النكاح اطلاقا
كانت اصيلا او كيلة وان اظهر الولي رضاه بمائة مئة وحضر في العقد وقال ابو حنيفة يصح النكاح
لعبارة النكاح او قد يصح بدون اذن الولي ورضائه ايضا وقال صاحباه لا يجب عبارة النساء
بل يجب اذن الولي ورضائه وبدونه باطل قال ابن الهمام حاصل ما في الولي من علمنا سبع روايات
روايتان عن ابي حنيفة احدهما يجوز مباشرة العاقل البالغة عقد نكاحا ونكاحا غير مطلقا
الا انه خلاف المستحب وهو ظاهر المذهب ورواية الحسن عنه ان عقدت مع كفوا جاز ومع غيره

للصوم واخبرني الفتوى قلت وفي كتب الفقهاء ان زوجة حرة مكنته نفسها بغير شهود ولي واذا نفذ
 نكاحها عند ابني حنيفة وابي يوسف في ظاهر الرواية وكان الولي يوسف فيقول اولادنا لا نعتقد الا بولي اذا
 كان لها ولي ثم رجح وقال ان كان الزوج كفوا لها جاز والا فلان ثم رجح وقال جاز سواء كان الزوج كفوا
 لها ولم يكن وعند محمد بن يعقوب موقوف على اجازة الولي سواء كان الزوج كفوا او لم يكن ويروى رجوعه الى قولها
 وقال زين العرب قال مالك ان كانت المرأة دعيمة جاز ان تزوج نفسها او تول كل من يزوجه وان كانت شريفة
 لابن ولها واما الاستدلال ابني حنيفة بنظر الرواية فبالكتات والسنة والقياس واما الكتاب فقوله تعالى
 وامرأة مؤمنة ان وسيت نفسها للنبي ان اراد النبي ان يستنكحها فالأية نص على العقد والنكاح لعبارتها وانما
 باللفظ الآية فكانت حجة على الخالف في المسلمين وقوله تعالى فان طلقها فلا تحل له ان بعد حتى تنكح زوجا غيره و
 الاستدلال بهن وجهين احدهما انه اضاف النكاح اليها فيقضي تصور النكاح بينهما والثاني انه جعل نكاح المرأة غاية
 البرمنة فيقضي انتهار الحرة عند نكاحها نفسها وعنده لا يثبت وقوله تعالى فلا جناح عليكم ان تراجعا اي يتاكها
 اضاف النكاح اليها من غير ذكر الولي وقوله تعالى او اذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تعضلوهن ان ينكحن
 ازواجهن الآية والاستدلال بهن وجهين احدهما اضاف النكاح اليهن فيدل على جواز النكاح لعبارتهم من
 غير شرط الولي والثاني انه في الاولياء عن النكاح عن كنه نفس من الزوجين انما تراعى الزوجان ابني يقضي تصوير
 النبي عنه واما السنة فكثير من رواها اخرها الطحاوي بسند صحيح عن عائشة زوجة النبي صلى الله عليه وسلم انها زوجت حفصة
 عبد الرحمن المنذر بن الزبير وعبد الرحمن غائب بالشام فلما قدم عبد الرحمن قال اشك لي بضع به هذا وبعثت عليه
 الحديث اي يتفرد عليه براه فهذا يدل على ان النكاح يثبت بغير شهود والى واذا فان عائشة لم تكن ولها حفصة
 وكان ولها ابنا عبد الرحمن ويؤكد ان غائبا بالشام ثم نكحت عائشة حفصة وقد رأت ان تزوجهما بن عبد الرحمن
 بغير جاز وراى ذلك العقد مستقيما والليل على ان الغرض اذن الولي ورضاه ولا يجب عبارته ما اخرجه
 الطحاوي بسنده عن ام سلمة قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وفاة ابني سلمة فخطبني الى
 نفسي فقلت يا رسول الله ليس احد من اوليائي شاها فقال انه ليس منهم شاهد ولا غائب يذكر ذلك قالت
 ثم يا عمر فزوج النبي صلى الله عليه وسلم تزوجهما في الحديث دليل على ان الامر في التزوج اليها دون اوليائها
 لان النبي صلى الله عليه وسلم خطبها الى نفسها ودل قول النبي صلى الله عليه وسلم ليس منهم شاهد ولا غائب يذكر
 ذلك على ان رضا الاولياء يكفي ولا يجب عباراتهم وهذا هو وما يدل على عدم ضرورة خبرات الاولياء لفظ
 رواية موطا امام مالك في باب عدة المتوفى عنها زوجها اذا كانت حاملا ونظير فقالت ام سلمة ولدت سبع
 في الاسلام بعد وفات زوجها بنصف شهر فخطبها رجلان احدهما شاب والآخر كهل فخطت الى الشاب فقال
 اكمل المتحلى بعد وكان ابها عيبا ورجا اذا جازاها ابها ان يوثروها فخطبت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم فذكرت لذلك فقال قد طلعت فانكحي من شئت فهذا يدل صراحة ان النبي صلى الله عليه وسلم جوزها
 النكاح بدون حضور الاولياء واما القياس فهو انها بلغت عن عقل وحرية فعد صارت ولية نفسها في النكاح

فلما تفرق موليا عليها كالصبي العاقل اذا بلغ والجامع ان ولاية الانكاح انما ثبتت للاب الصغير بطريق النيابة
عنها شرعا لكون النكاح تصرفا متعلقا بمصلحة الدين والشيا وحاجتها اليه حالا وبالا وكونها عاجزة عن التصرف
فذلك بنفسها فبالبلوغ عن عقل زال العجز حقيقة وقد رتب على التصرف في نفسها حقيقة فتمزول ولاية الغيبة
وتثبت الولاية لها لان النيابة الشرعية انما تثبت بطريق الضرورة مع ان الحرية منافية لثبوت الولاية
للمر على المحرم ثبوت الشيء مع المنافي لا يكون الا بطريق الضرورة ولهذا المعنى زالت الولاية عن النكاح لصغير
العاقل اذا بلغ وتثبت الولاية له وهذا المعنى موجود في الفرع وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
النساء شقائق الرجال ولهذا زالت ولاية الاب عن التصرف في ابائها وتثبت الولاية لها كذا اذا
صارن ولي نفسها في النكاح لا يتبقى موليا عليها بالضرورة لما فيمن الاستحالة

قوله عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ايما امرأة نكحت بغير اذن مولايها
فانكاحها باطل قلت مرات اي كرر ثلاث مرات فان دخل بها فلهما با اصاب منها فان
تستأجر فانه لكان اولي من لا دخل له وفي بعض الروايات فلهما المهر بما استحل من فرجها استدلال بهذا
الحديث الحجازيون قلت لا يتعلق له بمهر او سهم فانهم قالوا لا ينبغي ان ينكح ابنته النساء وان اظهر الى غير
ما تفرق من ابين عبارات الاوليا وهذا ظاهر نعم هذا جهة الابي يوسف ومحمد علي انه لا بد من اذن الولي وبدون
النكاح باطل طلقا فثبت ان ملاءة على الزوجي فرض عليه فانكره وبنايوجب ضعفه في الثبوت وسيتبين
ان راوي الحديث الى يمين عائشة ومن ينهيا جواز النكاح لغير ولي والدليل عليه ما روى انها زوجت بنت اخيها
عبد الرحمن من المذنبين الزبير واذا كان ينهيا في هذا الباب فكيف تزويج حائضا لا تعمل به و
لان ثبت فحمل على الامنة لان لفظ الباب اي امارة نكحت بغير اذن مولايها قول ذكر المولى على ان
المراود من المرأة الامنة وقيل كون اذن المولى لا بد منه صادق عنده ايضا فان اذن المولى واجب في بعض الصور
ومتعبد في بعض الصور وامن صورة لا يوجب فيها اذن المولى فاذا ثبت ان الحبث يدل على اذن المولى
فينظر الفقيه ان الاذن هل يكون اذنه حقيقة او لا حتى لعل اذنه انما ينظر الى المولية فنحن ان اذن المولى نظر
لمولية الحق فخصيل الذمة والكفاة والمهر كما في موطأ رحمه الله فانما ابو حنيفة فقال ما اذا وضعت نفسها في
كفاة ولم تقصر في نفسها في الصداق فانكاح جائز او وجعل مهورا الفاروق الا عظم حجة الابي حنيفة فعنه
السلطان في الرواية عدم التمام وكونه على شرف السقوط ان كان للمولى ضرر في ذلك بتقليل المهر وعدم الكفاة
فاذن للمولى ان يفيجها برفع القضية الى القاضي ويحجج الباطل بما لا فائدة فيه ربنا ما خلقت بها باطلا الا لشي
ما خلقت بها ليدخل ورجل بطال يسكاره وعلى ان الرواية يدل على انعقاد النكاح لان الامر باعطاء المهر ومن
العقر والمعدال على جواز النكاح من غير ولي وانعقادها لا سيما لفظ بعض الروايات فلهما المهر بما استحل
وايضا لفظ الرواية فان تشاجر واما السلطان ولي من لا ولي له فيمنع في ان اذن المولى ليس بكون الاذن
حق بل نظر المولية معناه اهتم لما تضررته استأخروا فثبت المرأة يتحقق لا ولي لها السلطان ولي مثلها

قوله عن ابي موسى ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نکاح الا بولي لم يمسك بهذا اللفظ
الحجازي بل على انه لا يثبت عقد النكاح بغير عبارات الاولياء قلت لا يصح التمسك بهذا بل لا يتعلق له بموسم
ايضا وانما اخذوا المسئلة من عرف الناس وتعرضوا الى اثباتها بالمرفوعات فلا يتعلق بالحديث ابي موسى ولا
الحديث عائشة بل بمذهبهم بل معناه معنى حديث عائشة اي لا نکاح الا باذن ولي فوجهه للابي يوسف ومحمد نجيب بما يجب
عن حديث عائشة وقال ابن الهمام هذا معارض لقوله عليه السلام الايم احمق بنفسها من وليها رواه مسلم
واما في الموطاء وغيرهما ووجه الاستدلال انه ثبت لكل منها من الولي حق في ضمن قوله احمق ومعلوم
انه ليس للولي سوى سبب اشارة العقد اذ ارضيت وقدر عليها احمق منه به ولعله هذا ان يجري بين هذا الحديث
و ما رواه الحكم المعارضة والترحيل او طريقته الجمع فعلى الاول تخرج بالقوة السند وعدم الاختلاف في صحة
بخلاف حديث لا نکاح الا بالولي فانه ضعيف مضطرب في اسناده وفي وصله وانقطاعه وارساله وكذا
حديث عائشة رضي الله عنها عن ابن جزيج عن سليمان بن موسى عن الزهري عن عروة عن عائشة
وقد انكر الزهري قال الطحاوي وذكر ابن جزيج انه سال عنه ابن شهاب فلم يعرفه وعلى الثاني وهو اعمال
طريقته الجمع بان يحمل عموم على الخصوص وذلك شائع وهذا يخص حديث ابي موسى لجد جاز كون النفي
للكمال والسنة وهو يحمل قولها يخص حديث عائشة بمن لم يمت غير الكفو والمراد بالباطل حقيقة على
قول من لم يصح ما يشر منه من غير كفوا وحكمه على قول من يصح وثبت للولي حق الخصوصية في نسخه
وكل ذلك شائع في الاطلاقات النصوص ويجب الزكاه لدفع المعارضة بينهما على ان حديث
عائشة بخلاف مذهبهم قلت بل حديث ابي موسى ايضا فان مفهومه اذا لم يمت نفسها باذن وليها كان
حيها وهو خلاف مذهبهم ثبت مع المقول الوجه المعنوي وهو انها تصرفت في خالص حقها
هو نفسها وهي من اهل الكمال فيجب تصحيحه مع كونه خلاف الاول انتهى قلت حديث
ابي موسى رواه ابو حنيفة ايضا كما في مسنده وفي مستدرک الحاكم فلا يقال لعله لم يبلغ باخية
بهذا الحديث فاما ان يحمل على التخصيص بما مر من استدلالنا فلا يقال ان هذا تخصيص العام بالرأى
ابتداء وان كان هذا ايضا جائزا اذا كان الوجه جليا كما قال ابن دقيق العيد في احكام الاحكام ولذا
تجد اكثر احاديث الاخلاق تخص بالراي ومنها وجه جلي كما هو وان يحمل على نفي الكمال ومعناه تنزل
النقص منزلة المعدوم كما يشهد الفصحاء كثير الالفي الكمال في اللفظ بل في مصداق اللفظ وقال
بعض بالقول الموجب بانقول انه لا نکاح الا بالولي لكن الولي اعم من ان يكون غير المولية كما في
الصغيري او يكون نفس المولى كما في الكبرى قلت ظاهر الفاظه الحديث يزه فانه يدل ان المولية
غير زولية وعندي يحمل آخر سوى ما ذكرنا من قبل وهو ان لا نکاح الا بالولي صادق على مذهب ابي حنيفة
فان المرأة ان لم يمت في غير الكفو او بتقصان المهر المثل فحكم ما مروا لم يمت في الكفو وتمام المهر
لم ياذن لها الولي فحكمه الولي على ان ياذنها ويامره الشرعية بالاذن لحديث علي والايه اذا وجدت لها

كفوا بالحديث ولقول تعالى ولا تعضلوهن ان يكنن ازاوجهن الا ان اذن فيها فصدق انك كاح ما ذن
الولى وان كان الاذن مالا ولاخير فيه فان الاذن عام عندها وان لم ياذنها فقد خالف امر الشارع فاسلطان
ولى لمن لاولى لها فاحصل الحديث استرضاء لولى واستينافه فحصل من احاديث الباب امور ان الكناح
يكون باذن الولى وان العبرة للمولوية عند اختلاف الولى والمولوية وان الاوليا راذلتا رضوا فالولاية
للسلطان وبذلك كله قول ابى حنيفة -

قوله عن ام حبيبة انها كانت عند ابى جحش فهلك عنها مكان فيمون هاجرا الى ارض الحبشة
فترد بها النجاشى رسول الله صلى الله عليه وسلم وهى عند همدان فقصتها انها خرجت مهاجرة
الى ارض الحبشة مع زوجها عبد الله بن جحش فمات فتردوا وثبتت على الاسلام قالت رايت فى المنام كان
أتيتا يقول يا ام المؤمنين فخرت فاولتها بان رسول الله عليه وسلم يزوجنى فلما انقضت عدت فاحسرت
الا برسول النجاشى على ابى يستاذن فاذا اجابته يقال لها برئت فدخلت على فقال ان الملك يقول لك
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوجك منه فقلت لبشرك الله بالخبر قالت يقول الملك
وكفى من زوجك فارسلت الى خالد بن سعيد بن العاص فوكلته وفى ميرة العمرى ولى نكاحا عثمان بن
عثمان فلما كان العشى امر النجاشى جعفر بن ابى طالب ومن هناك من المسلمين فحضروا فخطب النجاشى قال
الحمد لله الملك القدوس السلام المؤمن المهيمن عزيز الجبار الوهاب لا اله الا الله وحده وان محمد عبده ورسوله
انه الذى بشرت عيسى بن مريم بالبعث فان رسول الله صلى الله عليه وسلم كتب الى ان ازوج ام حبيبة بنت ابى سفيان
فاجبت الى ما دعا اليه وقد اهدتها اربع مائة دينار وفى روضة الاحباب اربع مائة مثقال من الذهب
ثم سكب الدنيا مريم بن يدة القوم فكلهم خالد بن سعيد بن العاص فقال الحمد لله اجمده واستعينه واستغفره
واستشهد ان لا اله الا الله وان محمدا عبده ورسوله الحمد لله فقد اجبت الى ما دعا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم
زوجت ام حبيبة بنت ابى سفيان فبارك الله لرسوله ووقع النجاشى الدنيا الى خالد فقبضها ثم اراد ان يقوموا
فقال النجاشى اجلسوا فان من من لا نبيما اذا تزوجوا ان يوكل طعام على التزويج فدرعا بطعام فاكلوا ثم اقبلت
نساء الملك من العطر وغيره وولعت النجاشى ام حبيبة الى النبى صلى الله عليه وسلم مع شرجيل بن حسنة
ولما بلغ اباسفيان ذلك قال ذلك الفعل لا يقرع الله وكان لام حبيبة عين قدم بها الى المدينة
بضع وثلاثون سنة وكنت عند النبى صلى الله عليه وسلم قرىبا من اربع سنين وتوفيت فى زمان معاوية سنة
ثلاثين واربع واليعين من الهجرة فى المدينة على القول الصحيح وصلى عليها مروان بن الحكم كذا فى تاريخ الخلفاء
مناسبة الحديث ان ام حبيبة تزوجت نفسها من رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يكن هناك لها ولى و
دل الحديث على ان النجاشى تولى النكاح وهو ليس بولى لها ويقال ان النجاشى كان سلطانا فمولى من ملاء ولى لوالده
بان خالد بن سعيد بن العاص تولى امر النكاح وهو وليها فلم تثبت بطريق صحيح -
باب فى العضل وهو المنع والشدنة والمراد منها شيخ الولى مولى من النكاح -

قوله عن الحسن حدثنى معقل بن يسار قال كانت الى اخت تخطب الى فاتاني ابن عمي انكحتها
ايالة ثم طلقها طلاقا له مرجعة ثم تزكجها حتى انقضت عدتها فلما خطبت الى اتاني بخطبتها فقلت لا
والله لا انكحها ابدا قال ففي نزلة هذه الآية واذا طلقتم النساء فبلغن اجلهن فلا تغضونهن
اي لا تمنعنهن ان ينكحن اذ واجهن الآية قال فكفرت عن يميني فانكحتها ايالة استحل بهن فقال
باشترط الولي في النكاح قال الحافظ وسبي اصرح دليل على اعتبار الولي والامام كان بعضه معنى ولايتها وكما
بها ان تزوج نفسها لم يحتج اليها ومن كان امره اليه لا يقال ان غيره منعه وعنه واستحل الخفية بهذه الالية على
عدم اشتراط الولي في النكاح وقد تقدم تقريره وقال الطحاوي قد تجمل باقاها ولو اكتمل غير ذلك ان يكون عضل
مستقل كان ترسيده لا خفي في المراجعة فقف عند ذلك فامر بتبرك ذلك انتهى

باب اذا انكح الوليان اي اذا انكح الوليان المستويان في الولاية امرأة جليلين فما حكمه قال في المبدئ
فاما اذا كان في الدرجة سوارا كالأخوين وعين ونحو ذلك فكل واحد منهما على حياء الى ان يزوج رضيا الاخر او سخط
بعد ان كان التزوج من كفوهم وافر وقال مالك ليس لاحد الاولياء ولاية الا نكاح ما لم يتنعوا ابتداء على ان هذه
الولاية ولايتها عند وعدها وعندنا وعند العامة ولاية استبداد فان زوجها كل واحد من الوليين رجلا عليمه فان
وقع العقدان معا بطل جميعا لا ذلا سميل الى الجمع بينهما وليس احدهما اولى من الاخر وان دفعا مرتبا فان
كان لا يدرى السابق فكذلك لما قلنا وان علم السابق من اللاحق جاز الاول ولم يجز الاخر اه بلخصا
قوله اي امرأة زوجها وليان فهي للاول منهما الميراث قال الترمذي هذا حديث حسن والعمل
على هذا عند اهل العلم العلم بينهم في ذلك اختلاف اذا زوج احد الوليين قبل الآخر فنكاح الاول جائز ونكاح
الاخر مفسوخ واذا زوجا جميعا فنكاحا جميعا مفسوخ وهو قول الثوري واهمدا وسحق قلت وكذا نذهب
الى حقيقته في هذه المسئلة

باب في قوله تعالى يحل لكم ان توثقوا النساء كرها ولا تغضونهن اي لا تمنعنهن ان يتزوجن
ما يتوهمن يعني تكون له المرأة وهي كارتبة لبعثتها ولها عليه مهر فيض القندي بكه اقول ابن عباس الضحك وغيره
قوله كان الرجل اذا مات كان اولياءه احق بامرأة من ولى نفسها اي من ولى المرأة
ان شئت بعضهم زوجها او زوجها وفي نسخة المصرية ان شار تزوجها او زوجها وفي رواية البخاري
ان شار بعضهم تزوجها وان شاء او زوجها وان شاء لم يزوجها فاما في البخاري والسخنة المصرية لا يلى داود يزوج
واما في نسخة الهندية فلعلمها سهو من الكاتب وان شاء المرء زوجها فتنزلت هذه الآية في التوثيق عنه
قوله عن ابن عباس قال يحل لكم ان توثقوا النساء كرها ولا تغضونهن لتتزوجن لهن لهن لهن لهن
ما يتقوهن الا ان ياتين بفاحشة مبينة اي وسبب نزول ذلك الحكم ان الرجل كان يورث امرأته

ذي قرابة فيعضلها حتى تموت او تود اليه صلحهما فالحكم الله تعالى عن ذلك لتوا الحكم اي
من احكته اي منعه اي لا يحل لكم ان توثقوا النساء كرها فان قال قائل كيف كانوا يورثونهن

وما وجه تحريم ورثتهن قيل ان ذلك ليس معنى وراثتهن اذا هن من فتركن مالا وانما ذلك انهن في الجارية كانت
ان لهن اذا مات زوجها كان ابنه او قريبه اولى بهما من غيرهما ومنها نفقتهما فان شاركنهما وان شارعهن عليها
فنهما من غيرهم ولم يزوجها حتى تموت فخرم الله تعالى الملك وخطر عليهم نكاح حلائل ابائهم ونهاتهم عن غفلتهم
عن النكاح كذا في تفسير الطبري -

باب في الاستتار اى طلب الامن للمرأة في النكاح قد مر ان الولايات على نوعين ولاية اجبار وى الولاية
على الصغير بكر كانت او ثيبا وولاية تدب دوى الولايات على العاقلة البالغة بكر كانت او ثيبا فلا تجبر بالغت
على النكاح فلا بد من الاذن بكر كانت او ثيبا غير ان سكوت البكر وضحيها وبكائها بلا صوت اذن ولا بد بخلاف
الطيب فانه لا بد من نطقها قال في البدل نعم اذا اختلف الحكم في البكر البالغة والطيب البالغة في الجملة
حتى جعل السكوت رضامن البكر دون الطيب فلا بد من معرفة البكارة والثيب في الحكم لاني الحقيقة لان
حقيقة البكر ان تقار العذرة وحقيقة الثيب ان زوال العذرة واما الحكم غير مبني على ذلك بالاجماع فتقول لاختلاف
في كل من زالت عذرتها بوشة او طرفة او حشفة او طول النعيس انهما في حكم الابكار تزوج كما تزوج الابكار
ولا خلاف ايضا ان من زالت عذرتها بطوطى متعلق بشبوت النسب وهو الطوطى بعقد جائز او قاسرا وشبهته
عقد يوجب لها مهر بذلك الطوطى انما تزوج كما تزوج الطيب واما اذا زالت عذرتها بالزنا فانها تزوج كما تزوج
الابكار في قول ابى حنيفة وعن ابى يوسف ومحمد والشافعي تزوج كما تزوج الطيب انتهى فمدار الاجبار عند ابى حنيفة
على الصغير بكر كانت او ثيبا ووافقه جمهور العلماء باقرار الترمذي خلافا للشافعي فان مدار الاجبار عنده
على البكارة وبذلك انما ترى -

قوله قال في النكاح الطيب حتى تستأمر ولا يلزمك الا باذنها قالوا يا رسول الله وما اذنها
قال ان تسكت قوله حتى تستأمر اى لا يعقد على الطيب حتى يطلب الامن منها ويؤخذ من قوله تستأمر انه لا يعقد
عليه اولى الابدان فامر منك وكذلك البكر وفي الحديث التفرقة بين البكر والطيب فغير للطيب بالاستتار
وللبكر بالاستئذان فيؤخذ منه فرق بينهما من جهتان الاستتار يدل على تأكيد المشاورة وجعل الامر الى
المستأمر ولهذا يحتاج الولي الى صريح اذنها في العقد فاذا صرح بمبدا متنع اتفاقا والبكر بخلاف ذلك
والاذن دار بين القول والسكوت بخلاف الامر فاذا صرح في القول وانما جعل السكوت اذنا في حق البكر
لانها قد تسكت ان تفتح وسياق منسلا بحسنه في باب في الطيب قوله تستأمر بالنتيجة في نفسها فان سكوت
ذويها اذ نادان ايت فلا يجوز اعلائها المراد بالنتيجة الكبيرة البالغة سما بالنتيجة باعتبار ما كانت لقوله
تعالى فاتوا اليك من اهلهم وفائدت التسمية بها مراعاة حقها والشفقة عليها فان اليتيم مظنة الرافة والرحمة
كانه صله الله عليه ولم يشرط بلوغها فعلا ولا تنكح حتى تبلغ فتسافر فسكوتها اذنها وان ابت فلا جواز للنكاح عليها
اي ولا ولاية عليها مع الاستناع قال ابو عيسى الترمذي حديث ابى هريرة حديث حسن واختلف
اهل العلم في تزويج اليتيمة فزى بعض اهل العلم ان اليتية اذا زوجت فالنكاح موقوف حتى تبلغ فلا

فانما بلغت قلبها الخيار في اجازت النكاح ففتح وهو قول بعض التابعين وغيرهم وقال بعضهم لا يجوز نكاح اليتيمة حتى تبلغ ولا يجوز الخيار في النكاح وهو قول سفيان الثوري والشافعي وغيرهما من اهل العلم وقال احمد واسحاق اذا بلغت اليتيمة تسع سنين فزوجت فرضيت فالنكاح جائز ولا خيار لها اذا ادركت واحتجنا بحديث عائشة بنت ان النبي صلى الله عليه وسلم بنى بها وهي بنت تسع سنين وقد قالت عائشة اذا بلغت الحائض تسع سنين بنى امرأته قلت وما عيب الحنفية في ذلك ان اليتيمة اذا ازوجها الجدة فقد نكحها ولا خيار لها اذا بلغت واذا انكحها غيره منعها النكاح ولها الخيار ان لم يزوجها غيرها.

باب في البكر يزوجه ابوها ولا يستأجر اى بغير اذنهما قدر غيرة ان عذرا ليس للولى اجبار البكر البالغة على النكاح وخالفهم الشافعي واهمرو حديث الباب بحجة لنا في هذا.

قوله عن ابن عباس ان جارية بكرا اى بالغة انت النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ان اباهما وزوجه اى كادحة فخيرها النبي صلى الله عليه وسلم قال ابو حنيفة وخالقه الشافعي واحمد والحديث اخرجه النسائي وابن ابي احمد في مسنده قال ابن قطان حديث ابن عباس بنده حديث مجمع قلت ومع بعضهم رسلا.

باب في الشيب اى البالغة.

قوله عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكملوا حتى ينفضهم من وليها والى البكر تستأمر في نفسها واذنهما صحتها قال في القاموس الايمكيس من لا تزوج لها بكرا كانت او شيبا ومن لا امرأة لزوج الاول اياهم ولا يمي انتهى استدلال الاحناف بهذا الحديث على نفى ولاتية الاجبار على البالغة وقالوا انما اشبهت النبي صلى الله عليه وسلم كل منها ومن الولي حقاني فمن قولنا حق ومعلوم ان ليس للولى سوى مباشرة العقد اذا رضيت وقد جعلها حق منه فدل على ان الولي ليس بشرط الصحة النكاح قلت لا يدل على هذا بل يدل ان الولي والمولية يشتركان في العقد ويكون الولي تابع الراى للمولية وانما اذا اختلفا فالزوج لراى المولية كذا قال الترمذي في شرح هذا الحديث قال الحافظ وخالفه الحديث ان الايم هي الشيب التي فارقت زوجها بموت او طلاق لمقابلتها بالبكر وهذا هو اصل في الايم وقد نطق على من لا تزوج لها اصلا ولغله عياض عن ابراهيم الحربي واسماعيل القاضي وغيرهما ان ليطاق على كل من لا تزوج لها صغيرة كانت او كبيرة حتى المار وروى القليلين لاهل اللغة واستدل الشافعي بهذا الحديث ان ولاتية الاجبار مدارة البكارة صغيرة كانت او كبيرة ولا الصغر كما قالوا لان الحديث يقابل بين الشيب والبكر لا الصغر والكبر فقسم النساء قسمين ثيبا وبكرا فمخصص الشيب بانها اقل من وليها مع انها هي والبكر اجتماع في ذمتها فلا واهما كالشيب في تخرج حقها على حق الولي لم يكن لافراد الشيب معنى فدل مفهوم قوله صلى الله عليه وسلم الشيب احق بنفسها من وليها على ان ولي البكر احق بها منها قلت اجاب عنه ابن الهمام ان المفهوم ليس بحجة عندنا ولو سلم فلا يعارض المفهوم المنطوق ولو سلم فنفس المفهوم باقى الحديث بخلاف المفهوم وهو قوله صلى الله عليه وسلم والبكر تسأمر في نفسها اذ وجب الاستئجار على البالغة.

لفظ الخبر من حيث لا يجار لانه طلب الامر والاذن وقائمة الطائفة وليست الا يعلم بها او وعد من قبل على ذلك بنهاية
 الناس من طلب الاستيذان فيجب التفارعه وقد عيى على المفهوم لو عارضه والحاصل من اللفظ اثبات
 الاحقية للثيب بنفسها مطلقاً ثم اثبت مثل لا يكره حيث اثبت حق ان تثبت مروفاً في الامر ان نص على احقية كل
 من الثيب والبكر بلفظ يخصها كان قال الثيب احق بنفسها والبكر احق بنفسها ايضا غير ان افاد احقية البكر باخراجه
 في ضمن اثبات حق الاستيثار لها سببه ان البكر لا تخطب الى نفسها عادة بل الى وليها بخلاف الثيب
 فلما كان الحال انها احق بنفسها وخطبتها تقع للولي صرح بايجاب استيثاره اياها فلا نقبات عليها بتزويجها قبل ان يزوج
 رضا بالخطب والايم من لا تزوج لها بكر كان اثبات فانها صرحت في اثبات الاحقية للبكر ثم تخصيصها بالاستيثار
 وذلك لما قلنا من السبب وبه يتفق الروايتان بخلاف ما مشوا عليه فانه اثبات المعارضة بينهما
 وتخصيص المنطوق وهو الايم لا عمال المفهوم مع ان باقى روايتي الثيب ظاهرة في خلاف المفهوم على
 ما قرنا فلا يجوز العدول عما ذهبنا اليه في تقرير اليه انتهى وقال الشوكاني وطاهر حديث الباب ان البكر
 البالغة اذا زوجت بغير اذنها لم يصح العقد واليه ذهب الثوري والاذاعي والعترة والخفينة وحكاة الترمذي
 عن اكثر اهل العلم وذهب الشافعي واحمد الى انه يجوز للاب ان يزوجها بغير استيذان ويرى عليهم ما في حديث الباب
 من قوله والبكرين نامرا لولها ويرى عليهم ايضا حديث عبد الرحمن بن بريدة الذي سباني في باب ما جاز في
 الكفاة واما ما احتجوا به من مفهوم الثيب احق بنفسها من وليها ذيل ان ولي البكر احق بها منها فيجب ابعاده
 بان المفهوم لا يتخصص للمسك في مقابلته المنطوق وقد اجابوا عن دليل اهل القول الاول بما قاله
 الشافعي من ان الموازنة قد تكون على السطانية النفس وليد حديث ابن عمر بلفظ وامر والنساء في نياتهن
 قال ولا خلاف ان ليس للامم ان يزوجها على معنى استطابة النفس وقال في الجوهري التقي على البيهقي عن الشافعي
 انه قال لو كان النكاح لا يجوز على البكر الا بامر لم يجز ان تزوج حتى يكون لها امر في نفسها قلت قوله
 صلى الله عليه وسلم ولا نكح البكر حتى تستاذن دليل على ان البكر البالغ لا يجبر بالاب ولا غيره قال شراح
 العمدة وهو نسيب ابني حنيفة ونسكها بالحديث قولى لانه اقرب الى العموم في لفظ البكر ويرى ان ادعى ذلك
 بان يقال الاستيذان انما يكون في حق من له اذن ولا اذن للصغيرة فلا يكون داخلة تحت الارادة و
 يخص بالحديث بالبرهان فيكون اقرب الى تناول وقال ابن المنذر ثبت ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم قال ولا نكح البكر حتى تستاذن وهو قول عام لكل من عفا على خلاف ما شرع رسول الله صلى الله
 وسلم فهو باطل لانه حجة على الخلق وليس لاحد ان يستثنى الاستثناء منها فلما ثبت ان ابابكر الصديق زوج
 عائشة من النبي صلى الله عليه وسلم وهي صغيرة الامر لها في نفسها كان ذلك مستثناة وقوله عليه السلام
 في حديث ابن عباس والبكر تستاذنها ابوا صرح في ان الاب لا يجبر البكر البالغ عليه ايضا حديث جرير
 عن ايوب عن عكرمة عن ابن عباس فترك الشافعي منطوق هذه الادلة واستعمل بمفهوم حديث
 الثيب احق بنفسها وقال هذا يدل على ان البكر بخلافها وقال ابن رشد العموم اولى من المفهوم بخلافها

لا سيما في حديث مسلم البكرية تمر بالابواب ويؤتى في موضع فتدبث وتقبل ابن حزم ما نعلم لمن اجاز على البكر
باللغة الطحا ابيها لها بغير امرها متعلقة احدا وذهب ابن حزم اليها ان البكر البانية الجبر واجاب عن
حديث الايم حق بنفسها بان الايم من الانوار ج لرجاها وامرنا بكذا او شيئا من القول والى وانكم الامان منكم وكذا
البكر القول والبكر تشاؤن المشرق بين الاثنين من البكر يوزن اثيب ومسا اول الايم الجبر اخطا وما عليه وعانت سلف
الامة وعانتها في اجازتهم لوالها الصغيرة وزوجها بكرا كانت او شيئا من غير خلاف

باب في الاكفاء جمع كفو المثل والنظير والمواظبة المساواة في امور خافعة وهي شبهة عن الحنفية وقد ائتم
السيد الجوري به ان الاكفاء في النكاح تكون في ستة اقسام ايت بايع قد ضبطه نسب واسم له كك
حرفة حرية وديانة مال فقط اما الاكفاء في نسب فتشرك الاكفاء بعضهم بعضا باق العرب اكفاء لبعضهم بعضا
وحرية واسلاما والجان فيه بالمال بارد وديانة والا وحرفة وتقال تلك في قولنا لا تعتبر المال في الدين وفي
قولنا لا كفارة اصلا وفي قولنا لا تعتبر في الدين والحرية والسلامة عن العيوب وعنده الشافعي
واحمد محبة في الاسلام فقط وعن احمد في النسب ايضا وفي وجه الشافعية تعتبر في المال والسلامة عن العيوب
وفي وجه نسبا قال في الفتح والصحح تقديمي باسمه والمطلب على غيرهم ومن عدا هؤلاء الاكفاء بعضهم لبعض
اي العرب وقال الثوري اذا نكح المولى العربية فليج النكاح وبه قال احمد في رواية ولو وسط الشافعي فقال
ليس نكاح غير الاكفاء حرما فادب النكاح وانما يوتقضي المرأة والاولاد فانما ارادوا اخرج وقال الخطابي
ان الكفاية معتبرة في قول الاكرار العلم باربعة اشياء الدين والحرية والنسب والصناعة قلت الاكفاء في
الدين لازمة بالاجماع حتى لا يجوز نكاح مسلمة بكافر وانما في غير ذلك لا ضرورة واعتبر الاكفاء في النسب المجهور
وتعتبر النساء للرجال لانها تستكشف المرأة المشرفة عن ان تكون فراسا للذكر في مجلات العكس
قوله عن ابي هريرة ان ابا اهند حجه النبي صلى الله عليه وسلم في البياض فقتال النبي صلى الله عليه
سلم يابني بياضة اشكوا ابا اهند اي بانكم واكفو اليه اي اخطبوا اليه بناته وانما قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك لان الناس يفتنون ان يفتنكم الموالى ويكان ابو سنان الحجام البياض
مولى فروة بن عمر من خيار احباب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد قال فيه رسول الله صلى الله عليه
وسلم من سر وان ينظر الى من صور الله الايمان في قلبه فليمتظر اليه في بيتهم فندبهم اليه ان يفتنكموا معه باعتبار
الكفاية وان الحرية لا يعتبر بها فمن لم يضيع نسب فلا يخرج احد تلبس حرفة عن قبيلة ولا نكح في بعض العجم
الذين ضيعوا النسبهم فان الحرية لا تعتبر بها منهم

باب في تزويج من لم يولد اى في نكاح امرأة قبل ولادتها كان في الجاهلية وليس في الاسلام
قوله فقال طارق بن الرق من يعطى هذا يولد اى بعوضه ويد له وفي رواية الا انى فعليه فلعن
عليها او قتله اى قلت واثرا به قال اذوجه اول بنت تكمن لى اعطيته (عج) الحديث في البخاري
الا انى فلعن اى فعليه.

باب الصداق وهو المهر وهو اسم لما استحقته المرأة بعد النكاح او الولي ويقال له الصداق والخاتمة والمهر
والفرقة والصداق والمهر والعقد وقد ساء الله تعالى بالاعتقاد منه ما يبيع النكاح بما ذكره ان النكاح
عقد الصناعات وازدواج لغة والمتصور منه التوالد وذلك المال فيتم بالزوجين والاشارة فيه ذكر المهر واجب
شرعا بانه شرط المحل لكن لا يحتاج الى ذكره لصحة النكاح كذا يبيع مع نفق المهر وقال مالك البيع مع النفق اعتبارا
بالبيع ثم اعلم انه لا ينفق المخلالة في المهر

قوله قال خطبنا عمر فقال ألا لا تخالوا بصدق النساء اني لاشبه النوا في كثرة الصداق فانها
اي المخلالة في المهر لو كانت مكرمة في الدنيا او تقوى عند الله لكان اكلا كرها النبي صلى
الله عليه وسلم ما صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة من بناته ولا اصدق
امرأة من بناته اكثر من ثنتي عشرة دراهم ~~في الحديث~~ في الحديث الا ان صداق امية
بنت سفيان كانت اربعة الاف درهم فوستة من قول عمر لانه صدقها النخعي من عنده بارض الحديث من
غير تعيين النبي صلى الله عليه وسلم وماروته عائشة من ثنتي عشرة او ثمانية وثلاثا لا يخالفه لانه ترك ذكر الكسر ويحتمل انه
لم يبلغه الزيادة التي روتها عائشة ولا صدق امية من ثمانية واربون درهم والنسب نصف او ثمانية فصار مهر الزنا
الظاهر سوى امية ثمان مائة درهم واربعة واربون دينار ومهر ثمان مائة درهم
دأته واحدى وثلاثون دراهم وثلاث مائة

باب قلة المهر اختلف العلماء فيه فقال احمد بن حنبل والشافعي ان المهر غير مقدار يستوى فيه القليل
والكثير وتصلح الدائق والحجة به او قيل اقله ما يجب فيه القطع واقل ما يجب فيه القطع يختلف فيه قليل حجة شعبة وبما اخذ
ابن حزم وقيل ربع دينار وثلاثة دراهم وبه قال مالك وقيل خمسة دراهم وقيل عشرة وقيل اربعون وقيل خمسون
وبما اخذنا قال صاحب البدل والبيان اوفي المقدار الذي يصلح مهر فاذا دنا عشرة دراهم او ثمانية عشر دراهم
وبما اخذنا وعنه الشافعي المهر غير مقدار يستوى فيه القليل والكثير وتصلح الدائق والحجة به او احتج بما روى عن رسول الله
صلى الله عليه وسلم من اعطى ملاك فيه طعاما او ثوبا او سويقا فقد استحل وروى عن النسائي قال تزوج عبد الرحمن بن
عوف امرأة على وزن لواة من ذهب فدل على ان التقدير في المهرين بلازم ولنا قولنا تعالى واحل لكم ما اراد ذلكم
ان تبغوا بما اموالكم شرط سبحانه وتعالى ان يكون مهر المالا والحجة والدائق ونحوهما لا يعذران الا بالاصح مهر وروى عن
جابر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا مهر دون عشرة وعن عمرو بن علي وعبد الرحمن بن عمر بن الخطاب قال لا يكون
المهر اقل من عشرة دراهم والظاهر انهم قالوا ذلك توفيقا لانه باب الاصل اليه بالا جتهاد والقياس ولانه
لما وقع الاختلاف في المقدار يجب الاخذ بالمتيقن وهو العشرة واما الحديث فغير اثبات الاستحسان اذا ذكر
فيه مال قليل لا تبلغ قيمة عشرة وعندنا الاستحسان صحيح ثابت الا ترى انه يصح من غير تسمية شئ اصلا فعند
تسمية مال قليل اولى الا ان المسمى اذا كان دون العشرة تكمل عشرة وليس في الحديث نفق الزيادة على المقدار
وعندنا قام دليل الزيادة الى العشرة تكمل عشرة ولا حجة بما روى من الاثر لان فيسره وزن لواة من ذهب وقد

يكون مثل وزن دينار بل اكثر في العادة فان قيل روى ان قيمة النواة كانت ثلثة دراهم فالجواب ان القوم غير معلوم
 ان من كان فلا يصلح ان يحيل قول ذلك حجة على الغير حتى يعلم ان من هو من روى ذلك قال قوم ان النواة كان يبلغ ثلثة
 قيمة عشرة دراهم وقال ابراهيم النخعي على ان القدر المذكور في الخبر والاثار كان يحتمل ان يكون معجلا في المهر
 لا اصل المهر على ما جرت العادة بتحويل شيء من المهر قبل الدخول يحتمل ان يكون ذلك كله في حال جواز النكاح بغيره
 على ما قيل بين النكاح كان جائزا لغير مهر الى ان ينهي النبي صلى الله عليه وسلم عن الشغار انتهى قلت اكثر اصحابنا احتجوا
 بحديث جابر اقل من عشرة دراهم اخرجه الدارقطني وفي سنده بشرين عبيد وجعل بن ارمطاط وهما ضعيفان
 وقالوا ان البيهقي اخرجه بطرق وكذلك السهيلي رواه بطرق والضعيف اذا روى من طرق يصير حسنا لغيره
 ويخرج بسكا ذكره النووي في شرح المذهب قلت في جميع طرق حجاج بن ارمطاط فليخرج به وان حسن الترمذي
 زواتيل صح في بعض المواضع بل الصحيح تسكنا ما اخرجه ابن الهمام في باب الاكفار من فتح القدير بسند ليس فيه
 حجاج بن ارمطاط وعلى ان تليذه ولعله هو محقق ابن امير الحاج جارسند وسأل عن الحافظ مشهاب الدين
 ابي الفضل ابن حجر العسقلاني فسنده الحافظ فحينئذ صح استدلالنا بحمل الاحاديث التي ورد فيها المهر اقل من عشرة
 دراهم على مهر العجلى كما قال الفقهاء لا يجب ان يرسل الزوج قبل الزفاف بعض المهر الى الزوجة ولكن بقى هنا انك
 قوى وهو ان هذا الحديث وان كان حشا ولكنه لا يجوز به الزيادة على القاطع وهو قوله تعالى ان يتنخوا بما اموالكم
 فادبيل على اشتراط ما يسي بالاني الجملة ولم يوجب احد الى هذا وقد كفت اللسان ابن الهمام ايضا فنفى
 جوابان الاول ان تحديد المهر في جانب الاقل في مرتبة الواجب الظن فلا يلزم الزيادة المنوعة على القاطع فان
 المنوعة زيادة شرط او ركن في مرتبة القطع والزيادة بخبر الواحد في مرتبة الظن جائز اعين من يكون شرطا او ركنا او
 حكما ولا يبين هذا وان لم يذكر ارباب الاصول فاذن لا يردوا اشتراط عشرة دراهم في نصاب السبعة فانه
 ثابت ايضا بخبر الواحد وكذلك لا يردوا اشتراط المنصر في اقامة الجمعة واشتراط ستر العورة في الحج نعم اذا كان الخبر
 الواحد قطعيا بالقرآن وغيره فنجوز به الزيادة ايضا في مرتبة القطع فان قيل لم ينقل عن احد من المشايخ انه واجب
 يقال لعلم لم يذكره الا ان مرتبة الواجب عندنا ليست في العقود والمعاملات انما هي في العبادات وفيها فقط
 في الصلوات والحج واما الزكاة والصوم فليست فيها ايضا والنجاس الثاني ان تحديد المهر لاسن الواجب في
 مرتبة الظن ولاسن الشرط والركن بل هو من الحكم الذي يترتب على الشئ فزيادة الحكم يجوز على القاطع بخبر الواحد

في حكمه انما هو انما هو

والله اعلم بالصواب

قوله قال يا رسول الله تزوجت امرأته قال اصدقتها قال وزن ثلثة من ذهب
 اي من الجبل واختلف في المراد بقوله نواة فقيل المراد واحد نوى التمر كما يوزن بنوى الخروب وان القيمة عنها يوزن
 كانت خمسة دراهم وقيل كان قدرها يومئذ ربع دينار وروى بنو التمر يختلف في الوزن فكيف يحتمل معيارا لما
 يوزن به قيل لهذا النواة من ذهب عبارة عما قيمة خمسة دراهم من الورق وقيل ورنها من الذهب خمسة دراهم
 واستبعد لا يثبت لزم ان يكون ثلثة مثاقيل ونصفا قوله قال من اعطى في صلتي امرأته مالا

كفيه سويقاً أو قمحاً فقد سقى قد تقدم مغناه فقلنا عن البائع والاولى ان يحل على المبل وكحل كان ذلك في المتعة المنسوخة كما قال جابر بن عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنستمتع بالقبضة من الطعام على معنى المتعة اي شقة النكاح.

باب في التزويج على عمل يعمل اي يجعل المهر عا قاذ انقادى المهر كما قال الشافعي واحمد بن حنبل ما
 جاز ان يكون ثمن في البيع جاز ان يكون مهر في الكا ح سوا مكان قليلا او كثيرا وسوا كان المال حقيقة او حكمه ثم
 استثنى في تعليم القرآن فقال الشافعي يصح للمهر وقال احمد في رواية لا يصح وبه قال مالك والشافعي وصاحبه روى
 الترمذي عن الشافعي ان العتق يصح للمهر وبه قال ابو يوسف وقال مالك والشافعي ان العتق لا يصح مهر وهو المشهور عن الشافعي
 وقال مالك والشافعي والمهر لا بد ان يكون مالا حقيقة ثم اختلفوا هل غنمة الرابي يصح ام لا فقال الشافعي لا يصح وقال مالك والشافعي
 فكذلك لا يصح مهر الالة ليس بمال - قوله عن سهل بن سعد الساعدي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جاءه

أمره فقالت يا رسول الله اني قد وهبت نفسي لك فقامت قريبا ما طويلا فقام فقال يا رسول الله
روحنيهما ان لم تكن لك حاجة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هل لك من شئ تصدتها اياه
قال ما عندي الا زارني هذا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اعطيتها زارا لست تجلس
الا زارك قال نعم شيئا قال فالقس ولو خاتمنا من حديد فالقس فلم يجد شيئا فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم هل معك من القرآن شيء؟ قال نعم سمعته في مكة

فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد فرجتكم يا معاشر المسلمين من القتل

نفسی لک فیہ حذف مضاف (نفس) مضاف الیہ (فیہ) ظرف

فكانها قالت ان زوجك من غرضه وقدره ان يحبك ان ابداه اليه

عليه السلام في الحجة والعبادة والتمتع والاعادة

العوض عن الذنوب المسماة بالذنوب التي هي في الدنيا والآخرة

انکس سہ ماہی کے ہنسنا ہے اسورہ من القرآن و بعد لایوسف بالمالیۃ قلت لایدان یکون المسی المبر

بِالْأَسْفُوفِ بِأَنَّهُمْ لَا يَسْعَوْنَ بِأَمْوَالِهِمْ وَلَهُوَ لَعَالَى نَصَفَ مَا قَرَضْتُمْ أَمْ يَنْصِفُكُمُ الْمَرْفُوضُ تَتَّقِيهِ كَوْنِ الْمَرْفُوضِ

محمد بن النعيف وهو المال نصبت مالايون مالالا ياون مهاد الصلح لسمية مهاد في الحديث لاجته لكرم لان ظاهره مسترك

بالاجماع لان السورة من القرآن لاتكون هرايالا جملع وليس فيه ذكر التعليم ولا ما يدل عليه فنهاء نوحينكما السبب انكم

من القرآن فالبار للسبئية اللبديية وكان هذا القدر نصبا للنكاح وقال الزرقاني هذا من خصوصيات هذا الجزء

لحديث لا يكون لاحد بعدك جهل الى ميت وغراه الى سنن معجم من منصور قلت اخرجه النسخة في معجم

الصحة وضعه السيوطي في المختصر الكرمي ويختتمها بأنها وست نف ١٤١٠ م بالذات الحظي ١٤١٠ م

[illegible]

الحرف وهو قوله باموالكم

باب فيمن تزوج دلم يسم صلاته خلفت خلف العلمانية فقال ابو حنيفة ان المرأة تتحق بموت زوجها
ابدا العقد قبل فرض الصداق صحيح المهر وان لم يقع منه دخول ولا خلوة وهو مروي عن ابن مسعود وبه قال
احمد واسحاق وقال مالك والشافعي في رواية انها لا تتحق الا الميراث فقط ولا تتحق مبرا ولا متعت
قوله عن عبد الله بن مسعود في رجل تزوج امرأة فمات عنها دلم يدين خلع بها دلم يدين خلع لها فها
لها الصداق كاملا وعليها العدة ولها الميراث قال معقل ابن سنان سمعت رسول الله صلى

الله عليه وسلم قضى به في بروج بنت واشق هذا ابي حنيفة ومن وافقه والحديث اخرجه
الترمذي وصححه الترمذي واخرجه الحاكم والبيهقي وابن حبان وقال ابن حزم لا ينفق فيه لصحة اسناده قال البيهقي قد
سمي فيه ابن سنان وهو صحابي مشهور والاختلاف فيه لا يضر فان جميع الروايات فيه صحيحة وفي بعضها ما دل على
ان جماعة من الشيخ محمد بن زيد وقال الشافعي لا اخفط من وجه شيب مثله ولو ثبت حديث بروج فقلت به مروي
الحاكم في المستدرک عن حرمته بن يحيى انه قال سمعت الشافعي يقول ان صح حديث بروج بنت واشق فقلت فقال
الحاكم قال شيخنا ابو عبد الله لم يحضر الشافعي فقلت على رؤس الناس وقلت قد صح الحديث فقل به والحديث
شاهد اخرجه ابو داود والحاكم من حديث عقبة بن عامر في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم زوج امرأة رجلا
فدخل بها ولم يفرض لها عدا فاحضرت الوفاة فقال اشهدكم ان بهي نبي لها

باب في خطبة الكاهن اي عند العقد قال اهل العلم ان النكاح جائز بغيبته وبه قال الامة الاربع
وغیره من اهل العلم وقد شرط بعض اهل الظاهر وهو شاذ

قوله قال خطبت الى النبي صلى الله عليه وسلم امامه بنت عبد المطلب فالتحنى من غير
ان يتشهر اي يحطب فدل هذا على جواز النكاح بغيبته فيجب الخطبة في النكاح

باب في تزويج المصغرة يجوز للولي جبر النكاح الصغير والصغيرة والمصغرة والصغيرة خيار الفسخ بالبلوغ في
غير الاب والجد بشرط القضاء عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف لا خيار لهما في الكل وقال مالك يجوز نكاح
الصغيرة للصغير بالاب ووجهه لا للجد وغيره لان ولاية الاب جبره عند محضه بالاب ووجهه على الصغيرة وحده
وبه قال الشافعي الا انه قال والجد كالاب فيه واذا بلغت فلا خيار لهما في فسخه واما غير الاب والجد من
الاولياء فلا يجوز ان يزوجا فان زوجا فلا يصح قال الحافظ قال المهلب اجمعوا على انه يجوز لالاب تزويج
ابنته الصغيرة البكر ولو كانت لاوطار مثله الا ان الطحاوي حكى عن ابن شبرمة منعه في من لاوطار وحكى ابن حزم
عن ابن شبرمة مطلقا ان الاب لا يزوج بنة البكر الصغيرة حتى تبلغ واذن وزعم ان تزويج النبي صلى الله عليه
وسلم عائشة وهي بنت ستين كان من خصائصه ومقابله تجوز الحسن والنخعي لالاب اجبار بنة كبيرة كانت
او صغيرة بكرة كانت او ثيبا فقلت ويرد دعوى التخصيص ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه خطب الى علي بن ابي طالب
بأنها صغيرة فقال عمر ان تعش تكبر تزوجا

قوله عن عائشة قالت تزوجني رسول الله صلى الله عليه وسلم وأنا بنت سبع قال سليمان ادست ودخل بي أنابت لتبمع في أكثر الروايات بنسبت است وفي بعضها بنت سبع والجن بينهما ان كان لها ست كسر وقول ودعلا ولا تخدي في الدخول بها في ثوب بل حذرك ان تليق بالجماع وتبلغ ذلك باختلافهن ولا يضبطهن دون سن

باب في الحقام عند البكرى اذا تزوج البكر على الثيب لم يقيم عند بالاختاف في ان العدل واجب على الزوج بين النساء اذا كان له اكثر من زوجة ولا خلاف في انه يقيم عند البكر الجديدة سبعا وعند الثيب الجديدة ثلثا انما الخلاف في ان ذلك يجتبى عليها او لا فقال مالك واحمد بن حنبل والشافعي ان كانت الجديدة بكرا فعينها بسبع ريال وان كانت ثيبا فثلثا ثم التمسوه بعد ذلك وقال ابو حنيفة ان التفضيل بالجديدة للجديدة فقط ودون الزيادة بان يهرز باليديرة فبقيت عند سبعا ان كانت بكرا او ثلثا ان كانت ثيبا ثم بقيت عند القليلة كذا قال اي سبعا او ثلثا وحديث الباب جلة لا يخرجه ولا دليل لهم في ذلك -

قوله عن ام سلمة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما تزوج ام سلمة اقام عند خا ثلاثا ثم قال ليس بك على ان هلك هوان ان شئت سمعت لك وان سمعت لك سمعت لك انما في الحديث دليل على ان التفضيل بالبركة دون الزيادة ويجب التسوية لان ام سلمة لما استزوت قال ابو سبيح لك سمعت لمن ولم يقل لو سمعت لك لبعثت لثباتي فان كانت الجديدة الثيب تفضل بثلاث على القديمة كما قال الشافعي لكان الواجب ان يقول ان شئت سمعت لك وان سمعت لك لبعثت لثباتي نعم بذلك ان اتت في ذلك واجب وانما التفضيل بالبركة فقط وهو يوجب ابى حنيفة وصاحبه -

باب في الرجل يدخل امرأة قبل ان يتقدم لها يعطيها شيئا اتفق العلماء على ان لا يشترط ان يعطيها الزوج قبل الدخول بها شيئا وقالوا يستحب ان يرسل الزوج بعض المهر الى الزوجة قبل الزفاف -

قوله ان عليا لما تزوج فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم ودخلى بها اذ ان دخل بها فبعت رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى يعطيها شيئا فقال يا رسول الله ليس لي شيء

فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطها ادعك فاغطاها ودعه ثم دخل بها امره صلى الله عليه وسلم اعطاه الدرع محمول على الاستحباب اعلى الوجوه يدل عليه حديث عائشة امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ادخل امرأته على زوجيها قبل ان يعطيها شيئا

باب في ما يقال للزوج اي من الدعاء

قوله عن ابهر مرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا ارفاء اي هتا ودعاه الانسان اذا تزوج قال بارك الله لك وبارك عليك وجمع بينكما في خير

باب الرجل يتزوج المرأة فيجد لها حبل يجوز تزوج المرأة الى بل من ثمنها عند ابى حنيفة ومحمد ولكن لا يلزم باحتي تضع حملها وقال ابو يوسف ومالك واحمد لا يجوز النكاح قيا على الحبل من غير الزاد قال

الشافعي يجوز تزوج الحمل من الزنا والوطي جيبا واقعة وان الزاني يجوز التزويج من مزية وعمل له وطيبا وكذلك
اتفقوا على ان النكاح من الحمل من غير الزنا من الثابت النسب باطل -

قوله قال تزوجت امرأة بكراني ستزها قد خلت عليها فاذا هي حبل فقال النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم لها الصلح بما استحللت من قهرها والولد عبد **الف** الحديث في الحديث ريل
على ان الحمل من الزنا يجوز التزويج منها ولا يطار الا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لما احدثت بما استحللت من
قهرها وقول فرقي بينهما في حديث الا في معناه فرق باعتبار الوطى لانه لا يجوز له قرباها حتى تنقض وقوله والولد عبد لك
اي احسن اليك ما يحسن الانسان الى عبده وان كان ولدا لغيره وحرا وليس معناه انه رقيق لانه لم يات به من غير احد له
ان الولد من الزنا يكون عبد بل اتفقوا على انه حر فاعيد بعبده يعني الخادم قوله فاجلدها واغصها وعمل على
انها اقربت بالزنا وعلم النبي صلى الله عليه وسلم باوعى او على التعزير والتأديب -

باب في القسم بين النساء اي الشؤنة في المبيت والطعام والكسوة والاعطار في المجامعة والمودة و
القسم واجب لقوله تعالى فان تعفمن ان لا تعدوا فواحدة اي ان تعفمن ان لا تعدوا في المبيت في كسوة المشي والثلث و
الرباع فواحدة غيب بجانها وتعالى النكاح الواحدة عند خوف ترك العدل في الزيادة وانما يخاف على ترك
الواجب فدل على ان العدل بينهن واجب واليه اشار في الخبر الانية بقوله فكذلك ان لا تعدوا لانه
لا يجوز والحدود رزام نكاح العدل واجب ضرورة وليست في القسم بغيره والشيء والشابة والعجز والقدسية
والهنية والمسكنة والكفاية والحرمة ضعف الامة فان كانت احدى الزوجتين حرة والاخرى مملوكة فلهما
دلالة يوم وهذه الشؤنة في السكنى والمبيتة واما في المأكول والمشروب والملبس فانه ليس بينهما لان ذلك من
الاجابة لا من الشؤنة في الحرمة والامة وليسا فرمين ثمار والقرعة احب وقال الشافعي تجب القرعة ولها
ان ترجع على الزوج ان سميت تسهما للاخرى او رضيت بتركها وكان النبي صلى الله عليه وسلم يعدل بين نسائه
قيل كان العدل واجبا عليه وقيل ان القسم لم يكن واجبا عليه بل كان القسم استحسانا -

قوله قال من كانت له امرأتان فمال الى احداهما جاء يوم القيمة وشقته مائل الى احد جنبه
مغلون سناط وفيه دليل على ان العدل بينهن واجب - قوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
بعث الى النساء فاجتمعن عنده في روض فقال في الاصل تطيعن انا وادوبينكن فان رأيتن ان
تأتين لي فاكون عند عائشة فقلت ذلك وانه الاستيذان ان كان القسم واجبا عليه فهو لا بد منه وان لم يكن
واجبا عليه فليس على جبر خاطر من وطئها فلو لم يكن تبرا عنه صلى الله عليه وسلم قوله قالت كان رسول
الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد سقرا اقع بين نسائه فاتيتهن فخرجن بهن الى خارج
استدل بهذا الشافعي على ان القرعة واجب فاذا اقرع فعدت السفراضة لا يجب القسم واما اذا سافر
بغير قرعة فانه يقيم لباقيات قلبه ان القرعة ليست بواجبة بل الافضل لكسب طوبى من ودعا لتهمة الليل
عن نفسه بدليل ان لان يسافر وحده ووهن فاذا سافر باحد من بالقرعة او بغير القرعة فقد من

السفر فلا يجيب اليوم مفروغ ان كانت عدلان مدة السفر فأنكته لكن يستقبل العارل بنين وتول الشا فعي غير يد
لان بالقرعة لا يعرف ان لها حق في حالة السفر ولا فانها لا تصح لاظهار الحق ابا الاختلاف عليها في نفسها فانها
لا تخرج على وجه واحد مرة كذا او مرة كذا او لا تخلف فيه لا يصلح دليلا على شيء قوله وكان يقسم لكل
امراة منهن يومها وليلتها غدا ان سوداة بذت زمعة ذهبت يومها لعاثشة رضي الله عنها
وفي مسلم قال عطاء بن ابي ربيعة لما صغيت بنت حتى بن اخطب وهو يومهم وهم فيه ابن جريح والصواب انها سوداة
كما في هذا الحديث -

باب في الرجل يشترط لها ان لا يزوجها الا اذا نكح المرأة رجلا وشترطت ان لا يخرجها من وارثها فتقبل الزوج
شرطها هل يلزم عليه ان لا يخرجها ام لا اختلف العلماء فيقال الشافعي واحمد بن حنبل والشافعي يلزم عليه وقال الشافعي
وقال احمد ان لم يكن بطل النكاح وقال الوصفية وصاحبها يلزم عليه ويأنة ان لا يخرجها ولا يلزمه قضاءه وكذلك
كل شرط لا تنافي النكاح يلزم عليه الوفا ويأنة لا تضار

قوله انه قال ان احق الشرطان توفوا به ما استحلتم به الفروج قالوا لعلنا نرى احق
الشرط بالوفاء بشرط النكاح لان امره احوط وبأية اشد وقال الخطابي الشرط في النكاح
مختلفة فمنها ما يجب الوفا به اتفاقا وهو امر الشر من امساك بمعروف وتسترج باحسان وعليه حمل بعضهم هذا الحديث
وسمى الى الجوزي به اتفاقا كسوال طلاق اجتنابا ومنها ما اختلف فيه كاشتراط ان تخرج عليها او لا تيسر او يتقبلها من
منزلها الى منزل قال الترمذي بعد تحريكه والعمل على ما اعتمد بعض اهل العلم من الصحابة منهم عمر قال اذا تزوج
الرجل المرأة وشترط ان لا يخرجها ارم ويقبل الشافعي واحمد واسحاق كذا اقال والنقل في هذا من الشافعي
غريب بل الحديث عندهم محمول على الشرط الذي لا تنافي مقتضى النكاح بل يكون من مقتضيات ومقاصد كاشتراط
العشرة بالمعروف والاتفاق والمساواة والسكنى وان لا يقصر في شيء من جهتها من قسمة ونحوها وكشرط عليها
ان لا تخرج الابا منه ولا تمنعه نفسها ولا تتصرف في مائة الا برضاه ونحو ذلك واسم شرطينا في مقتضى النكاح
كان لا يتيم لها او لا تيسر عليها او لا ينفق او يجوز لك فلا يجب الوفا به بل ان وقع في صلب العقد لغاوص
النكاح بغير الشل وفي وجوب المسكن ولا اثر للشرط في قول الشافعي بطل النكاح وقال احمد وجاعته يجب الوفا
بالشرط مطلقا قال الحافظ ومما يقوى حمل حديث عتبة على النكاح ما في حديث عائشة في قصة بريدة كل شرط
ليس في كتاب الله فهو باطل وحديث السلون عند شرطه لم يرد الا بشرطه ارجاءا وجرم حلالا وحديث السلون
عند شرطه لم يرد الا بشرطه ارجاءا والصغير باسناد حسن عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم
خطب ام ثوير بنت البراء بن معرور فقالت اني شرطت لزوجي ان لا تزوج بعده فقال النبي صلى الله عليه وسلم
ان هذا لا يصلح قال الترمذي وقال على سبقت شرط الله شرطها وهو قول الثوري وبعض اهل الكوفة انتهت وقد اختلف
عن عمر بن زوى ان وجب باسناد جيد عن عبيد السباق ان رجلا تزوج امرأة فشرط لها ان لا يخرجها من دارها
فارتفعوا الى عمر بن زوى فشرط وقال المرأة مع زوجها قال ابو عبيد تضادت الروايات عن عمر في هذا

باب في حق الزوجة على المرأة

قوله لو كنت امرأ أحد ان يسجد لك ان يسجدن لك النساء ان يسجدن لك ان يسجدن لك ان يسجدن لك
لهن عليهن من الحق وفيه ايثار الى قوله تعالى قوله تعالى الرجل توامن على النساء بما فضل الله بعضهن
على بعض وبما افقوا من اموالهم

باب في حق المرأة على زوجها

قوله فقلت ما تقول في نسائي في حقوقهن قال اطعوهن مما تاكلون وداكسوهن مما تكسبن
ولا تنصروهن ولا تقهرن اي لا تقربوا وجههن ولا تقربوا بغير وجههن ولا تقولوا اتج الله وجههن

باب في ضرب النساء اي الزوجات في قدامى قاضين الزوج ان يضرب المرأة على الربعة الاول
ترك الزينة اذا اراد الزوج الزينة والثانية ترك الاجابة اذا اراد الجماع وهي طاهرة والثالثة ترك الصلوة في
بعض الروايات وعن محمد بن ابي ان يضربها على ترك الصلوة وترك الغسل عن الجنابة والحيض بمنزلة ترك الصلوة
والرابعة الخروج عن منزلها لغير اذنه

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنصروا نساءكم ان الله فجاء عمر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال ذكروني النساء اي اجتران ولشربن على اذا اجهن فرض خص في ضربهن فاطاف

رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء كثير يشكون اذا اجهن فقال النبي صلى الله عليه وسلم
لقد طاف بالهمج نساء كثير يشكون اذا اجهن ليس اولئك بضحاياكم بل خياركم من الانبياء

فويل عنهم اولوهم ولا يضربهن ضربا شديدا يودي الى شكاتهن ولعل النبي صلى الله عليه وسلم نهي عن ضربهن بل
زول الآية ثم لما ذكر النساء اذن في ضربهن ونزل القرآن موافقا له ثم لما بالغوا في الضرب اخبر النبي صلى الله
عليه وسلم ان الضرب وان كان مباحا على شكات اخلاصهن فاحتملوا السوط على سواد خلاتهن وترك الضرب افضل

واجمل وقوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يسال الرجل فيما ضرب
اهله مائة لا يسال في الدنيا اذا رمى شروط الضرب وحدوده ونظما عبارة عن الشوز المنصوص عليه

في قوله تعالى واللاتي يتحاون نشوز من الى قوله واضربوهن وقوله يسال عبارة عن عدم التخرج والثا ثم لقوله
تعالى فان اطعتم فلا تنفوا عليهن سبيلا اي اذلاوا عنهن التعرض بالاذي والنوتج وتولوا عليهن واجعلوا ما
كان بينهن كان لم يكن

باب ما يؤمر به من غض البصر اي خفضه والطريقة الى الاخفيات اصل منبها انه لا يجب على المرأة
ستر وجهها وكفيها وانما ذلك سنة وتجب لها ويجب على الرجال غض البصر عنها في جميع الاحوال الا الغرض صحيح شرعي
حق قائم الرجل فاذا نظر الى الاجنبية قصدا وانما ليفوا اذا وقعت النظرة الى الاجنبية فجازة وافعى المتأخرون فتأولوا
يجب على المرأة ستر وجهها بل يجب ان يقيم في البيت ولا تخرج منها حتى اسلم المسجد للصلوة بالجماعة للفتنة
قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعل على اتبع النظرة النظرة فان لك اكادى وليست

لأن الإثنية لها ما يتوارك منها من ما يك قال النبي صلى الله عليه وسلم على كل من كان الأولى نامة كان الثانية حارة لأن الثانية إذا
 امرسك عنان الظلمة وابتغى الثانية ابر

قوله (لأن الثانية حارة المرأة التي معها) أي تصف انومة بزيادة ولينة جسد لها من زوجها كأنه ينظر إليها
 فيعاق قلبه بها ويقع ذلك فتية وانتهى عنه في اعتقاده هو وصف المذكور

باب في دلي السمعية المسببات التي بين من عبدة الاوثان وغيرهم من الكفار الذين لا كتاب لهم لا يكل
 وطهرين بملك المؤمنين في قلم فنادت على دينها في شرمته اما المسببة التي من اهل الكتاب كيل وطهرين بعد الاستبراء والقصد
 الربعة والعشرة حصة كاملة لخالل ووشة تحمل لخالل وهذا متفق عليه واختلاف العلماء في المسببة التي هي ذات زوج
 سميت وحدها فقال الشافعي وآخرون قلن وطهرين إذا انتفى استبراءه قال ابو حنيفة وآخرون لا قلن وطهرين حتى اخرجت
 الى دار الاسلام ان الفرق تنبئت بقبائنه الدارين عن الانفس السبي ثم انقضت حدتها قلن الوطى منها بملك المؤمنين
 قوله (واصحابوا الهمر سببا) أي كان اذا ساء من اصحاب سبوا رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرجوا

من عتباتهم من اجل ازواجهن من المشركين فانزل الله في ذلك والمحصنات من النساء الا ما نكحت
 ايما نكح اي فحين لوجه حلال اذا انقضت عدتهن قال النووي ومعناه والمزوجات حراما على غير ازواجهن الا
 ما نكحهن بسبي فانه يخرج ذلك زوجا الكافر وكل كره اذا انقضت استبراءها وقال في البدل وبها ان لا تكون منكوبة
 الغير لقوله تعالى والمحصنات من النساء صلوا قاطي قوله عز وجل حرمت عليكم ايمانكم الي قول والمحصنات من النساء ومن
 ذوات الازواج وسوا كان زوجا مسلما او كافرا الا المسببة التي هي ذات زوج سميت وحدها لان قولهم وجعل المحصنات
 من النساء في جميع ذوات الازواج ثم استثنى تعالى منها المملوكات لقوله تعالى الا ما نكحت ايما نكح والمراد منها المسببات
 اللاحقة بهن ومن ذوات الازواج ليكون المستثنى منهن المستثنى منهن فنعني حرمة كل ذات زوج الا التي سميت كذا
 روى عن ابن عباس انه قال في هذه الآية كل ذات زوج اتياها زنا الا ما سميت والمراد منها التي سميت وحدها فاجت
 الى دار الاسلام ان الفرق تنبئت بقبائنه الدارين عن الانفس السبي وصارت هي في حكم الذرية انتهى قلت واحارث
 الباب يدل على ان العدة تكون بالحيمس لا بالظهر

باب في جامع النكاح اي باب جامع لاحاديث شتى في النكاح

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من اتى امرأة في دبرها اي جامعها في دبرها وهذا الحديث يستدل به بالاحاديث
 الكثيرة الواردة في هذا الباب على انه يحرم اتيان النساء في اديانهم وهو حرام باجماع الامة لا يشذ عنه تاذ
 وجوز الروايات المماثلة مع انه كرهه عندهم ايضا ووجبوا للزوجة في عشرة ذانية عوض النطفة وهذه
 المسألة اخذت مسائلهم التي شذوا عنها

قوله سمعت جابر يقول ان اليهود يقولون اذا جامع الرجل اهله في زوجها من ربه اي يقف خلفها ويومح في
 قلبها كان ولدا احول اي التولد بذلك الجماع لقول الواطمي عن اجماع المتعارف فانزل الله عز وجل لا يلهم
 نساءكم حرتكم اي مواضع زراعة اولادكم يعني بن كل بمنزلة الارض المعدة للزراعة ومحل القبل فبان الدبر موضع

الفرث لا محل للفرث فاقوا حركته في شتمه اي كيف شتم من قيام او قعود او ضلوع او من جانب الدبر في فرجها
والعنى على اي هيئة كانت هي مباحة لهم ولا يترتب منها ضرر عليهم شتمهم بالحوادث لما يليق في ارجاجهم من الخلف
التي منها النسل المشبهة بالبدن واللفظ في معنى كيف او بمعنى من اين اي اقلوا حركتهم من اي جهة شتمت.

قول عن ابن عباس قال ان ابن عمر واصله يغفر له او هو انسا كان هذا المعنى الحديث حاصل قول ابن
عباس ان الذي يلحق عن ابن عمر ان صح فهو غلط منه فان قوله تعالى نساكم الاية لا يدل على اباحة الوطئ في الدبر
بل يدل على حرمة فعلها نزولت في اتيان النساء في محل الفرث في اباحة الكيفيات المختلفة مقبليات ومدرات و
مستقبليات في عموم الاحوال لا في عموم المواضع قلت هي من مغلطة شديدة تحجب البلاء وتدعيها بلانغ وهي ان بعض
العلماء نسبوا الى ابن عمر انه جوز الوطئ في ادبار النساء وبهذه النسبة وقع في الجوارى ايضا حيث روى عن ثابته عن
ابن عمر وذكره يفتيها في ولم يذكر دخول الفتنة في قلت به النسبة محض افتراء عليه وقديمه الطحاوي مفصلا في باب الوطئ
في ادبار النساء وفيه قلت لان عمر ما تقول في الجوارى المحض من لاي الوطئ في ادبارهن قال وما التحميص فذكرت
الدبر فقال لا ويل لفعيل فذكره من المسلمين ثم ذكر الطحاوي ان هذا عن ابن عمر صحيح وما روى ثابته عن ابن عمر غلط لان سالم
ابن عبد الله انكره وعلى ان يجهن قال ان ثابته روى هذا بغير ما كبره وسبب عقده الخ قلت ومشار الغلط ان ابن عمر
قال انه يجوز ان ياتي الزوج من جانب الدبر في قبلها كما قال في وجوب النزول جابر فانهم ولا يمكن من الغافلين.

باب في اتيان الحائض ومباشرتها اي جماعها والصاق البشارة بالبشرة من غير جماع قد تقدم حكمها
وشرح الاحاديث في كتاب الطهارة في هذا مكر فليراجع حاصله ان الوطئ بالانقضه حرام بالاتفاق والاستتلاء بما تحت
الازار روى موضح الدم جازع في يوسف ومحمد بن الحسن واحمد بن حنبل والشافعي في قوله القديم وبعض المالكية و
قال الجوزي جازا الاستمتاع بما فوق الازار دون ما تحته وبه قال ابو حنيفة ومالك والشافعي في قوله الجديد.

باب في كفارة من اتى حائضا قد تقدم حكم الباب وشرح الحديث في كتاب الطهارة في باب اتيان
الحائض فليراجع.

باب ما جاء في العزل قال الحافظ ابن عبد البر انه لا خلاف بين العلماء انه لا يعزل عن الزوجة الحرة
الا اذها لان الجماع من جهة ولها المطالبة بوليدين الجماع المعروف بالا لا بالحق عزل قال الحافظ ابن حجر وفيه
في نقل هذا الجملع ابن سيرين قال ولتعب بان المعروف عن الشافعية انه لا حق للمرأة في الجماع فيجوز عن تركه لعل
عند الحرة بغير اذنها على منقضي قولهم انه لا حق لها في الوطئ واما الامة فان كانت زوجة فحكمها حكم الزوجة واختلفوا هل يغير
الاذن منها او من سيدها فذهب المالكية يحتاج الى اذن سيدها وهو قول ابى حنيفة والراجح عن احمد وقال ابو يوسف
محمد الاذن لها وهي رواية عن احمد وعنه باذنها وعنه يبيع العزل مطلقا وعنه المنع مطلقا وان كانت سيرة فيبذل
منها بغير اذنها عند ابى حنيفة ومالك واحمد وقال الحافظ في التبع يجوز عندها بلا خلاف الا في وجه حكاة الروايات في
المنع مطلقا كدسب ابن حزم وان كانت السيرة مستولة فالراجح الجواز فيها مطلقا لانها ليست راسية في الفرض وقيل
حكمها حكم الامانة لزوجة قلت هذا كله قضاء واما ديانة فلم يرش به ابى حنيفة عليه وسلم.

قوله عن ابني سعيد الخدري ان رجلا قال يا رسول الله ان لي جارية دانا انزل عنها دانا احكم ان
تحتل واناس يريدون السجالات اى يربوا وتصيل المال بوضعها في نفسه اهل لانها اذا تمتت وولدت
صارتم ام ولد فلما يجوزنها وان اليها وحديث ان العزل مؤودة الله عزى قال كذبت يهود اى فى قولهم العزل
المؤودة الصغرى فان الواو دفن الوثات حية وهذا يكون ليدخل فى المثلث فاذ المثلث لم يتيق الواو لو اساد الله ان يخلق
ما استطعت ان تصرفه اى تمته وهذا الحديث يظهر مخالفا لما رواه مسلم من حديث عاتمة قال يا رسول الله
عليه وسلم ذاك الواو الحفى فقتيل لا تضاد بينهما لان حديث الباب يدل على الجواز وهذا على الكراهة ثم يروى في حديث
جماعة ضعيف المعارضة لما هو اكثر من طرقا ورواها بن داود فى الاحاديث الصحيحة بالتحريم والحديث صحيح لا يرب فيه ولا يمكن
قول من مخرج ورد بعد معرفته التاريخ وقال الشافعى يحتمل ان يكون حديث عاتمة على وفق ما كان عليه الامر ولا من غير
اهل الكتاب فيما ينزل عليه ثم اعلم الله بالحكم فذهب اليهود فيما كانوا يقولونه ولتعبه ابن الرشد وابن العزى بان النبى
صلى الله عليه وسلم لا يجر شيئا تبعا لليهود ثم يصرح بتكذيبهم فيه -

وقبل حديث جملة راجع كونهما فى الصحيح وحديث الباب ومقابلة ضعيف بالاختلاف فى اسناده والاضطراب وردنا
انما يقدح فى حديث لا يلقى بعض الوجوه ففى قوى بعضها اهل به وهو هناك كذلك الجمع ممكن قول ان قول اليهود وان العزل
المؤودة الصغرى تقتضى انه اذا ظهر كنهه صغير النسبة الى دفن المولود بعد وضعها فلما يبارض قوله ان العزل واذا خفى فانه
يدل على انه ليس فى حكم الظاهر اصلا فلما يترتب عليه حكم وانما جعله واداس جهة اشتراكها فى قطع الولادة وقال ابن القيم
ان الذي كذب يصلى الله عليه وسلم اليهود وهو زعيم ان العزل لا يتصور مع اهل اصلا وجعلوه بمنزلة قطع النسل بالوارث
فالكذبهم واخبرنا لا ينجى اهل اذا اشار الله خلقه واذا لم يرد خلقه لم يكن واذا حقيقة وانما سماه واذا خفى فى حديث عاتمة
لان الرجل انما يعزل هربا من اهل فاجرى قصده لذلك مجرى الواو لان الفرق بينهما ان الواو اذا هرب لمباشرة اجتماع
فيه القصد والفعل والعزل يتعلق بالقصد فقط فلذلك وصته بكونه خفيا قلت هذا الجمع قوى واحاديث الباب لا يورد
ولغيرهم الاحاديث اجازة مع عدم المرضى -

باب ما يكره من ذكر الرجل ما يكون من اصابة اهله وعقد ابن تيمية باب نهى الزوجين عن التحدث بما يجرى
حال الوقاع وانما اكتفى بالوداع وعلى تحدث الرجل مع ان المرأة كذلك لان من الرجال يقع وان كان من النساء اكثر
قوله ثم اقبل على الرجل فقال هل منكم الرجل اذا اتي اهله فاعلق عليه بابه والقي عليه سكرة
واستتر بستر الله قالوا نعم قال ثم اجلس بعد ذلك فيقول فعلت كذا ففعلت كذا اذ قال فسكتوا فقال
فاقبل على النساء فقال هل منكن من تحدثت فسكتن ففعلت كذا ففعلت كذا على احد من كبتها وتجاوزت
لرسول الله صلى الله عليه وسلم ليراهن وليسمع كلامها فقالت يا رسول الله انهم ليقعدون
انهم يتعدون فقال هل تدرون ما مثل ذلك اى فى الفج والافتضاح فقال انما مثل ذلك مثل
شيطنة لقت شيطنانا فى السكينة ففهم مغلغلة اى جامع الشيطان الشيطان فى مراءى من الناس والناس
ينتظرون اليه فى الحديث وبل على ان انشاء واحد الزوجين لما يقع بينهما من امور الجوارح حرام -

آخر كتاب السبع بسمره الرحمن الرحيم اول كتاب لفظ الطلاق اسم بمعنى المصدر الذي به التخليق والطلاق في اللغة
حل الوفاق مشتق من الطلاق وهو الارسال والترك وفي الشرع هو حل القيد الثابت شرعا بالنكاح وسبب الحاجة
الى الخلاص عند تبين الاخلاق وشروط كون الزوج مكلفا ولو تغدير السكران وكون المرأة منكوبة او في عاقر تصليحها
محلا لطلاق وحكمه نوع الفرقة مؤجلا بانتضاء العدة في الزوجي وبدوني البائن وركنة نفس اللفظ وصفه الالباحه لخص
من المكروه الدينية او المدنية وهو انقض المباحات وجعلت ولاية الى الرجل لانه المالك كما لمستقر لها بالمهر ولا نهى
لاولائه لها في امور باشرع العدوية المتمكن من التذكار عند النكاح والخضري الثلاث لانه عارفين في الشرع وهو
اقل الجمع ولا نهى الاكثر وتجب الطلاق لو موية او تاركة الصلوة ويجب لوفات الاساك بالمعروف كما في المجهوب
والعنين ويجرم لو كان الطلاق باعيا.

باب في من خيب امرأة على امره وجهها اى اغرى وافسد وانما عقد هذا الباب في كتاب الطلاق لان
التخيب سبب للفساد والنزاع بين الزوجين وهو سبب للطلاق وخض تخيب المرأة مع ان اغراء الزوج على الزوجة
كذلك في الحكم لانهم جبلين على الاعوجاج فقبول الفساد والميل الى الفساد في طبعين اغلب واكثر قلته عقلم فلاب
بذا جئت بالذكر وهو حرام.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس من اخي اى خدع وافسد امرأة على زوجها او عبد اعلى سيرة
بان يذكر ماوى الزوج عند امرأته او مما من اخي عند ياكذلك مساوى السيد عند عبده وفي معناهما افساد الزوج
على امرأته وقوله ليس من اى من اتباعنا.

باب في المرأة تسأل زوجها طلاق امرأة له اى المرأة تشترط في نكاحها من الرجل سيكون زوجها ان
يخلق امرأة له ويخل فيه المرأة التي تكون في نكاح رجل له امرأة اخرى فتسأل طلاقا وهذا السؤال والاشترط مكره
لما تم تحريم عند بعض وكراهية تنزيه عند بعض.

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تسأل المرأة طلاقا اختها لتستقرم حقة ولتنتكمن فان لها ما قدر لها
اى لو نكحت بالخطب ولم تسأل طلاق الضرة واجتمعت معها لا ينقص ذلك مما قدر لها ولو شرطت طلاق الضرة
فقطها الزوج ثم نكحت فلا يزيد لها ذلك على ما قدر لها وفي رواية البخاري قال لا يخل للمرأة تسأل طلاقا اختها
الحديث قال الحافظ ظاهره وتحريم ذلك وهو محمول على ما اذا لم يكن هناك سبب يجوز ذلك كرهية في المرأة لا تبني
معها ان تستمر في عصمة الزوج او لتزويجها من الزوج او للزوج معها او يكون سواها ذلك لبعض وللزوج روية
في ذلك فيكون كالمطلع مع الاجنبى الى غير ذلك من المقاصد المختلفة وقال ابن جبيب حبل العلماء هذا النبي على
الذهب فلو ضل ذلك لم يفسخ النكاح ولقبه ابن بطال بان نفى المحل صريح في التحريم ولكن لا يلزم منه فسح النكاح
وانما فيه التخليط على المرأة ان تسأل طلاق الاخرى ولترض بما قسم الله لها.

باب في كراهية الطلاق اى في كون الطلاق في نفسه جوازا ومكروا عند المتقدمين
قوله قال ابن بطال الى الله عن رجل طلاق قبل كون الطلاق مبغضا مناف لكونه حلالا فان كونه مبغضا

التي تضي رجحان تركه على فعله كونه خلا لا يقتضي سواة تركه لفعل واجب بانه ليس المراد بالاحمال بالاستوى طرفا بل انما فان بعض الاحمال مشروعة وهو عند الشرع كاداء الصلوة في البيت لا الغد وكالصلوة في الارض المنصوبة ونحوها وليا كان احب الاشياء عند الشيطان هو التفرق بين الزوجين كان البض الاشياء عند الله هو الطلاق قيل المراد بالاحمال ليس تركه ملازم الشامل للمباح والواجب والمندوب والمكروه وقد يقال الطلاق حلال لذاته والالبغضية لما يترتب عليه من الجواز اذ الى المحصنة

باب في طلاق السنة اي السنون ومعنى السنون والسني بينهما ان ثبت على وجه الاستوجب اعتبارا بالانزاه المستتب للشواب لان الطلاق ليس عبادة في نفسه فلا يتج كيف يكون سنونا حسنا ومع كونه البض المباح واختلف العلماء في طلاق السني فقال مالك طلاق السنة ان يطلق الرجل امرأته في طهر لم يمسها فيه تطليقة واحدة ثم تكرها حتى تستغنى العدة بروية اول الدم من الحيضة الثالثة وهو قول الليث والاوزاعي وقال ابو حنيفة طلاق السنة نوعان نوع احسن وهو ما قال مالك انما كان هذا القوم احسن من الحسن الآتي لانه لا خلاف لاحد في عدم الكراهة فيه بخلاف الحسن فان انكا يقول فيه بالكراهة ويخرج في البدني والنوع الثاني الحسن فيجب بالسي ايضا وهو تطليقتا ثلث طلاقات متفرقة في ثلثة اطوار لا طوطى فيها في كل طهر واحدة للمدخل بها والطلاق البدني تطليقتا ثلاثا متفرقة في طهر واحد وبكلمة واحدة وتطليق الموطوءة في حالة الحيض ايضا بدعي وقال الشافعي ما قال ابو حنيفة في السنة الا انه قال الثلث في طهر واحد في كلته واحدة ايضا سني لان الطلاق مشروع والمشرعية لا يجامع الخطر بخلاف الطلاق في حالة الحيض لان الحرام تطويل الحدة لا الطلاق فاذا اطلق ثلثا في طهر واحد وبكلمة واحدة والطلاق وصار عاصيا وذهب جماعة منهم الظاهرية الى ان الطلاق الثلث خبيثة لا تقع الا واحدة وسبقي واعلم ان السنة في الطلاق على نوعين سنة في الوقت وسنة في العدة فالسنة في العدة لا يثبت الا بالمدخل بها خاصة وهو ان يطلقها واحدة في طهر لم يمسها فيه كامر السنة في العدة يستوى فيه المدخل بها وغير المدخل بها لان السنة في العدة وهو ان يطلقها واحدة فان كانت في الموطوءة في طهر خال عن الجماع يكون سنيا في العدة والوقت وان لم يكن في طهر خال عن الجماع يسن في العدة ويدعي في الوقت واذا اطلق في المدخل بها واحدة وقع سنيا سواء كان في الحيض او الطهر وقال ابن رشد في بداية المجتهد جمع العلماء على ان المطلق للسنة في المدخل بها هو الذي يطلق امرأته في طهر لم يمسها فيه بلفظة واحدة وان المطلق في الحيض او الطهر الذي يمسها فيه بلفظ للسنة واختلفوا من هذا الباب في ثلثة مواضع الموضع الاول بل من شرط ان لا يتبعها طلاق في العدة والثاني بل المطلق ثلثا بلفظ الثلث مطلق للسنة ام لا والثالث في حكم من يطلق في وقت الحيض اما الاول فاختلاف فيه مالك والوجهية ومن تبعهما فقال مالك من شرط ان لا يتبعها في العدة طلاقا آخر وقال ابو حنيفة ان طلقها عن كل طهر طاعة واحدة كان مطلقا للسنة والثاني فان انكا ذهب الى ان المطلق ثلثا بلفظ واحد مطلق لغير سنة وذهب الشافعي الى انه مطلق للسنة وسبب الخلاف موازنة اقراره على السلام للمطلق بين يدية ثلثا في لفظه واحدة لمعجم الكتاب في حكم المطلقة الثالثة والى ريب الذي ارجح الشافعي هو ما ثبت من ان النجاشي يطلق زوجته ثلثا بحضرة النبي صلى الله عليه وسلم بعد الفرع من الملاعة قال فلو كان بدعة لما اقر على الله عليه وسلم واما انك فلما رأى ان المطلق بلفظ الثلث رافع للخصلة التي جعلها الله في العدة قال فيه ان ليس

وأود الطاهري وبشر المري وذلك خلاف للاختلاف اذ لم يستأنده الى ويل والشرط الاطلاق وان الانزال لانكامل و
 يشترط ان يكون موجبا للنسل وهو التقاء النوايين وشذا الحسن في اشتراط الانزال قال الحيا لانزال قلت ليس في المسئلة
 دلالة على الانزال وانما هي كناية عن لقطة الجماع واما حكم الباب الثاني الذي في نسخة العون ويلما بقية حديث الاول من
 الباب فقال الوضيفة وآخرون الرجعة هي استدامة الملك القائم في العدوان لم يعلق ثلثا وتصح في العدة ولو لم ترض
 بقول الزوج لاجتنبك وراجعت امرأتى والا شهدا مندوب عليها وقال ماك والثاني لا تصح الرجعة الا بالاشهاد لقوله وكذا
 واشهد واذا وى عدل علم امره وبه للوجوب ولنا النصوص المطلقة كقوله تعالى فامسكوهن وليعلنن احق بردين ولقول
 عليه السلام من ابك فليرجعنا من غير قيد بالاشهاد واشترطه زيادة وهي نسخ فلا يجوز الا بشهاد الامر في الية نحول على
 الزب يدل عليها قريتها بالمخارقة بقوله واذا رجعت من وي ليست شرطية كذا في الرجعة والعجب منهم انهم يشترطون الاشهاد
 في الرجعة اعتبارا بابتداء النكاح ولا يشترطون رضاهما ولا تجديلهما ولا الولي واعجب منه ان كانا يشترطانها بالاشهاد ولا يشترط
 في اشهاد النكاح وبهذا الاشهاد تختص عندهم في الرجعة بالقول وكذا اعذرنا قوله ان عمران ابن حصين سئل عن

الرجل يطلق امرأته اى طلقا رجعا ثم يقع بها اى يجامعها للرجع ولم يشهد على طلاقها ولا على رجعتها
 فقال طلقت لغير سنة وراجعت لغير سنة اشهد على طلاقها وعلى رجعتها ولا تعد
 اى ولا تعد الى ترك الاشهاد على الطلاق ولا على الرجعة ويدل هذا على النيب لان الاشهاد على الطلاق مندوب
 بالاتفاق فكذا على الرجعة وبهذا اليت المناسبة للا بالباب الذي في نسخة العون -

قوله عن ابن عباس والمطلقات يتربعصن بانفسهن ثلاثة قروء ولا يحل لهن ان يكن مملوطين الله
 في امرحاهن الآية وذلك ان الرجل كان اى في الجاهلية وفي بدو الاسلام اذ اطلق امرأته فهو احق
 برجعته وان طلقتها ثلاثا ففسخ ذلك فقال الطلاق مرتان الا يبيح الطلاق الذي يملك الرجعة عقبيه مرتان فاذا
 طلق ثلاثا فلا تحل له الا بعد طلي زوج آخر -

باب في سنة طلاق العبد اتفق العلماء على ان يقع طلاق العبد على امرأته دون طلاق مولاه واختلفوا
 في عدد الطلاق فقال الوضيفة وآخرون ان الاعتبار في عدد الطلاق وكذا في العدة بالنساء طلاق الحرة ثلاث طلقات
 وعدتها ثلاث حيض او ثلاثة أشهر سواء كان زوجها حرا او عبدا وطلاق الامه ولو بدرية او مكاتبه طلقتان وعدتها
 حيضتان واشهر ونصف سواء كانت تحت عبدا حرا وقال الشافعي يعتبر الطلاق بحال الرجل فيملك الحرة ثلاث
 طليقات ولا يملك العبد من الطلاق الا اثنتين حرة كانت زوجة او امه وبه قال احمد بن حنبل واما كاشدوا بقوله
 عليه السلام الطلاق بالرجال والعدة بالنساء اخرج الدارقطني والبيهقي عن ابن مسعود موقوفا واخرجه الدارقطني ايضا عن
 ابن عباس موقوفا واخرجه احمد بن حنبل موقوفا والموقوف فيه في حكم المرفوع ولنا قوله عليه السلام طلاق الامه ثنتان
 وعدتها حيضتان اخرج ابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن ابن عمر مرفوعا وقال الدارقطني والبيهقي الصحيح انه موقوف و
 اخرج صاحب السنن البوداود والترمذي وابن ماجه والدارقطني والبيهقي عن عائشة ترفعه قال الترمذي حديث عائشة هذا حديث
 غريب لا نعرفه مرفوعا الا من حديث مظاہر بن اسلم وقال والعمل عليه عند اهل العلم من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم

وغيره قلت هذا يعني في صحته وفي الدائري قال القاسم وسالم عمل المسلمون وقال مالك شهرته الى حيث بالمدينة تعني عن صحته
سند قلت معني ما رواه الشافعي عن ابن مسعود الطلاق بالرجال اي القاع بالرجال دون عدد ووب نقول -

قوله انه استفتى ابن عباس في مملوك كانت تحت مملوكة فظلمها التظليقتين ثم عتقا بعد ذلك
هل يصلح له ان يخطبها قال نعم قضى بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي حديث الاثني
قال ابن عباس بقيت لك واحدة وبذا غالف الجمهور العلماء لانه يدل على ان العبد يملك من الطلاق ثلث تظليقات
وان كانت زوجة امتز ولم يقل بذلك احدين الاثمة الاربعه فاجاب عنه الحنفي وغيره بانه محمول على الزمان الذي كان التظليقات
في حكم تظليقة قلت هذا غير متجه لان هذا امر متنازع فيه على انه يرد قوله بقيت لك واحدة والفتة واحدة لان التظليقتين لما
كانت في حكم الواحدة بقيت له اثنتان لا واحدة لانهما صالحين فالحجاب ان محمول على الطلاق المعلق بانه قال ان عتقت
فانت طالق ثنتين فلا تنفعا ان العبد كونهما حرة فلا عتقا بقيت له واحدة بالاتفاق لانه مالك اثلاثه وبذا غاف الجمهور ولعل الى
هذا اشار ابو داود وابن جرير حديث عائشة طلاق الاثمة تظليقتان وقد هما حيفتان وفي لفظ وعدهما حيفتان وفيه ان
المراء بالقر الحيف والحفة بالحيف لا بالطهر -

باب في الطلاق قبل النكاح وبذا على نوعين اما ان ينجز الطلاق واما ان يلحقها بالنكاح فان كان الاول متيقنا
على ان لا يقع الطلاق فيما صلح وهو محل حديث الباب وبذا التاويل منقول عن السلف كقول وسالم والشعبي والزهرري
 وغيرهم وان كان الثاني فهو الذي اختلف فيه الاثمة فقال الشافعي واحمد الصبحي والتعليق وهو قول ابن عباس وعائشة و
قال مالك ان علم بان قال كل امرأة اتزوجها طالق ونحوه لا يصح اذ فيه ريب بالنكاح وان خص بذلك اقبية و صنفوا
او امرأة صح بان قال كل امرأة من مصر او من بني تميم او كل بكر او كل شبيب اتزوجها طالق فهذا الصبحي وقال الاوزاعي
وابن ابي ليلى وقال ابو حنيفة واصحابه لا فرق بين العموم وذلك المخصوص فاذا اضاف الطلاق الى الملك او الى سببه
بان قال لمنكوحه ان زرت فانت طالق او قال لاجنية ان كنكك فانت طالق فيقع الطلاق به وجود الشرط وهو
الزيارة في الاول والنكاح في الثاني واما اذا قال لاجنية ان زرت فانت طالق فنكحها فرأت لم تطلق لان التعليق
لوجوده في الملك ولا اضيف الى الملك وبهذا مروى عن عمرو بنه وابن مسعود -

قوله قال لا طلاق الا فيما تملك ولا عتق الا فيما تملك ولا بيع الا فيما تملك وزاد ابن الصبح
ولا دفن الا فيما تملك عننا محمول على نفي التجيز لانه هو الطلاق واما المعلق فليس به
بل غرضه ان يصير طلاقا وذلك عند الشرط والمحل الذي عتق السلف كالشعبي والزهرري وغيرهم فان قيل لا معنى لحما على التجيز
لانه ظاهر يعرف ذلك احد فوجب حمل على التعليق فالجواب صارت طاهر بعد شهره الشرع فيه لا قبله فقد كالوا في الجاهلية
يطبقون قبل الترخيز تجيزا وليدون ذلك طلاقا فاذا وجد النكاح فنتى ذلك صلى الله عليه وسلم في الشرع وما يؤيد ذلك
باني موطا مالك ان معبد بن عمر بن سليم الزرقى سأل قاسم بن محمد عن رجل طلق امرأته ان هو تزوجها فقال القاسم ان رجلا
جعل امرأة عليه كظهر امرأته ان هو تزوجها فامر عمر ان هو تزوجها ان لا يقر بها حتى يكفر كفارة الظاهر فقد صرح عمر بصحة تعليق
الظهار بالملك ولم يذكر عليه احد فكان اجماعا والكل واحد واختلف فيه ايضا -

باب في الطلاق على غلط وفي بعض النسخ على غير ما بدل على غلط ووجهه باب ويقتل من امن في ما لم
 يخاف عليه الغلط وهي حالة الغضب ثم الطلاق على غلط وتقع عند الجمهور وفي رواية عن الثمانية والاشهر الغضب والامانة
 المكره يقع عند ابن حنبل ومنه وقال الثوري والنسفي وقال الشافعي لا يقع قوله لا بلالات ولا عتاق في اعتلا
 حال في النسخ اي في اكره لان المكره ينقل عليه في امره ومقتضى عليه في تصرفه كما ينقل الباب على ايدى طائفتين من الطليقات
 وقصة واحدة حتى لا يبقى فيه شيء لكن يطلق طلاق النسبة ويل معناه الجوزون قيل الغضب وقال ابو حنيفة المانحاف في التفسير -
 باب في الطلاق على الهزل اي اذا كان الطلاق بالزلايل لم يلزم ما يقع قال القاضي افق العلماء على ان طلاق الزلايل
 يقع فاذا جرى مخرج لفظ الطلاق على لسان العاقل البالغ لا يقع ان يقول كنت فيه لاعبا او بالزلايل لا يقبل ذلك في غلط
 الاحكام فمن تكلم بشيء مما جاء ذكره في حديث الباب لم يرد حكمه قلت هذه اشياء يكون الي والزل فيه سواء الطلاق والعتاق والمعين
 والكلح وغيره ومنتج المناط ان كل تصرف يمين فغيره والزل سواء والمراد من الميمين الترام التصرف بذمة
 قوله ثلث جد من جد وهن لهم جد النكاح والطلاق والرجعة في الحديث دليل على ان من تلفظ بالزلايل فكلح او لم يلق
 او رجعة او عتاق وقسمه ذلك وحسن هذه الفلحة بالذكر كما لم يفرج -

باب بقية نسخ المراجعة بعد الطليقات الثلاث زاد لفظ البقية لانه قد تقدم هذا الباب قريبا وذكر فيه حديثا يدل على
 نسخ المراجعة بعد الطليقات الثلاث وذلك اذا كانت مفردة في ثلاثة ايام او اشق عليه واما اذا كانت في مجلس واحد ففيه اختلاف
 فيذكر هنا نسخ المراجعة بعد الطليقات الثلاث وان كانت في مجلس واحد مفردة او بكل واحد فليقتل الثلاث واختلاف الناس فيه
 على اربعة مذاهب احدى ان يقع وهذا قول الايمية الاربعة وهو ان الميمين وكثير من الصحابة الثاني انها لا تقع بل تزلوا بها بعد
 محرمته وهو قول الروافض وبعض اهل الظاهر وطرو بعضهم ذلك في كل طلاق يمين كطلاق الخائض والثالث ان يقع بواحدة
 رجعية وهو قول طائفة وعلموه بواحدة من اربعة الاربعة ان يقع بين المدخول بها وغيره ما يقع الثالث بالمدخول بها وتقع
 بغيره با واحدة واليه ذهب اسحق بن راهويي قوله عن ابن عباس قال طلق عبد يزيد ابو س كانه ابي والدر كانه
 واخوته بالجر عطف في قوله كانه ابي والدر كانه واخوته وهو عبد يزيد بن عثمان بن عبد المطلب بن عبد مناف وكان من اولاد
 ركانه وحمير وميمون بن ابي ام ركانه واسمها حميرة بنت عجلان فطلق ابو ركانه عبد يزيد امر كانه ونكح امرأه من
 مزينة فجات النسي على الله عليه وسلم فقال لاي الزنية ما يغني عني الا كما يغني هذه الشعرة لشعرية
 اخذت منها من سها حاصل هذا الكلام انها شكت عنه وقالت لا يقدر على طليها ففرق بين وبينه
 فاخذت النبي صلى الله عليه وسلم حمية اي عصبة وغيره لكذبها وافرأها على زوجها باذنه عني وطلب فارتدتا فذا عا
 بر كانه واخوته شر قال لجلسائهم اترون ذلانا يشبه منه كذا وكذا قالوا نعم قال النبي صلى الله
 عليه وسلم لعبد يزيد طليها ففعل قال راجع امر أنك امر كانه واخوته فقال اني طليتها فلا شأ
 يا رسول الله فقال قد علمت راجعها وتلا يا ايها النبي اذا طلقتم النساء
 فطلقوهن لعدتهن استدلهن بهذا الحديث من قال اذا طلق رجل ثلاثا متعديا وقت واحدة قلت ان هذا
 وقع فيها اختلاف في حديث ابن جريج يدل على ان هذا القصة وقعت لعبد يزيد والدر كانه وحديثنا في غير وعبد النبي على

يدل على ان هذه القصة وقعت لكانه بن عبد يزيد بن جريح البواوود حديث نافع بن عمرو بن عبد الله بن يزيد بن علي بن ابي طالب
جريح واستدل بانهم ولدوا لرجل واحد علمهم والقبائل وقع فيها اختلاف في حديث ابن زياد يدل على ان عبد بن جريح لم يولد لرجل واحد
لنفع وعبد العبر بن زيد يدل على ان ركانه طلعتا البنية وسياق حديث نافع وعبد الله بن زيد في باب البنية واجاب بن جريح
عن هذه القصة بانها معارضة لقصة فتوى ابن عباس بل وقوع الثمان اخرجها الجعفي في الباب السبعين من الرقي فبادر
قال كنت عند ابن عباس فجاء رجل فقال انه طلق امراته ثلاثا فصدت حتى نالت ثلثا

سبروها اليه فقال يبتلى احدكم فيركب الا حذوقه ثم يقول يا ابن عباس يا ابن عباس
وان الله قتال ومن يتق الله يجعل له مخرجا وانك لمرتق الله فلا جد لك ثم جمعا عصيت سره
اي بتخليتك الثالث وفعده واحد وبانت منك امرأتك الحديث فانطلق ابن عباس انه كان عندهما انكم
عن النبي صلى الله عليه وسلم ثم يفتي بخلافه لا يرجع لغيره وروى الخبر بن جريح ورواه ابان اباوود بن جريح ان ركانه انما
خلق امرات البنية كما اخرج في الباب من طريق ال بيت ركانه وهو تحليل قوي وكذا ان يكون ابن جريح رواية مثل البنية
على الثالث فهذه السمكة ليعتد الاستدلال بهذا الحديث اي حديث ابن عباس وان هذه واقعة حال لا قوم لها قال
ابن جريح وغيره يشبه ان يكون وروى في تكرير اللفظ كان يقول انت طالق انت طالق انت طالق وكالاولا على مثله
عدهم فيقبل منهم انهم ارادوا التاكيد فلما كثر الناس في من عمر وكثر فيهم الخلع ونحوه مما يشبه قول من ادعى التاكيد على من
اللفظ على ظاهر النكاح فامضاه عليهم وهذا الجواب ارتضاه القرطبي وقوا ويقول عمران الناس استجوابني امر كانت لهم فيه
انما وكذا قال النووي ان هذا صحيح الاجابة قلت ولقد ما كنت في باب البنية حيث نفع وعبد الله بن زيد قريسا ان ركانه
بن عبد زيد يخلق امراته سبعة البنية فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم بانك وقال والله ياروت الا واحدة فقال رسول الله
صلى الله عليه وسلم والله ياروت الا واحدة فقال ركانه والله ياروت الا واحدة فمروا اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم اليه
نالا على انه طلقها ثلاثا فامر عليه السلام بالرجعة بنا على انه اراد التاكيد لا التاميس وكان سواله صلى الله عليه وسلم يعلم
انه اراد الواحدة او الثلث وان طلقها بالبنية يجوز فيه الواحدة والثلث عندنا في حنفية وعن الشافعي شيئا الثنتين ايضا كل
امر عليه السلام بالرجعة حساى بكل حصة عن الحنفية لانها من الكنايات البانية ولبعض النكاح عند الشافعي لانها رجعية
عندها ما حديث طائوس الذي فيه قصة سوال ابى الصهباء عن ابن عباس ليس فيه رجعة لا باعتبار السند ولا باعتبار المتن
ابا باعتبار السندان طائوسا يقول ان ابى الصهباء قال لابن عباس فاعلم منه انه يروى عن ابى الصهباء عن ابن عباس
او كان ما خسراني المجلس الذي سأل ابو الصهباء عن ابن عباس فيروى عن ابن عباس فان كان الاول فابو الصهباء
ضعيف قال الساقى ابو الصهباء صهيبي بصري ضعيف على انه يخالف فتوى ابن عباس وسائر الروايات عنه كما اتفقهم
قريبا انما بان الثلث واضحا من ابا باعتبار المتن ففيه اختلاف كثير فاولا ان قوله ان الثلث كانت تحسب على امر

رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية اخرى وعلمه ليس فيه نصريح بان امر رسول الله صلى الله عليه وسلم واتجهه فيه فيقول ان يكون
بما من غير امر صلى الله عليه وسلم والقرية وعلمه بان كان في الجاهلية واتجاه الاسلام ان الرجل اذا طلق امراته ثلاثا لم يكن
رجعها نسخ فذلك فيقول ان يكون بعض من لم يباغض النسخ كانوا على ذلك كما في متعة النكاح انه اتفق ثم بعد النسخ كان من

لم يبلغ الشئ بقولها لكذا وان سلم انه كان في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلعلمه كان في رجل يطلق امرأته بقولها انت طالق
انت طالق انت طالق بتفريق الفاظ وكان الناس في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وعما يابى بكر على صدقهم وسلامتهم
لم يكن فيهم الخب والخلع فكانوا يصدقون انهم ارادوا به التاكيد ولا يريدون به الثالث فلما راى عمر بن الخطاب الشئ عني في زمان امور
ظهرت وبها لا تغيرت شئ من حمل اللفظ على التاكيد والزعم الثالث ولو يده قول عمر في هذا لا يشك في ان الناس قد
استعملوا في امر كانت لهم فيه بنات فلو امنضوا عليهم وذكر بعض العلماء وتبين ان يكون معناه ان الناس في زمن النبي صلى الله
عليه وسلم كانوا يطلقون واحدة فلما كان زمن عمر كانوا يطلقون ثلاثا ومصدرا المعنى ان الطلاق الموقف في عهد عمر ثلاثا
كان يوقع قبل ذلك واحدة لانهم كانوا لا يستعملون الثالث اصلا او كانوا يستعملونها نادرا واما في عصر عمر فكثر استعمالها
قال النووي وعلي هذا فيكون الخبر وقع عن اختلاف عادة الناس خاصة لاعتبار الحكم في الواحدة مع تلك الاحتمالات
لا يتركها بها وايضا وقع في حديث سلم ان ابا الصبيان قال لابن عباس هات من بناتك وخسر النووي هذا اللفظ اى
من الامور المستغربة ولما كان هذا الامر غريبا غير شائع في الاسلام فلا يكون محجبا وايضا وقع في الحديث ان عمر بن الخطاب
امضاهن وبها بخضر من الصحابة في زمن توفيه ولم ينك عليه احد فاولا لئلا يكون المحظ ان يخالف رسول الله صلى الله
عليه وسلم في الامر الصريح الشائع ثم لا ينظر باصحابه ان لا ينكوا عليه فيما يخالف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم فصار الاجماع
على ذلك ولا يمكن اجماعهم على باطل فالحق الصريح انه اذا طلق الرجل امرأته ثلاثا مجموعا او مفردا يكون ثلاثا واحدا وهو
الذي ادين الشر به.

باب فيما عني به الطلاق والنيك بالجر عطف على ما عني اى باب في النيات في الطلاق وغيرها اعلم ان بعض
الفاظ الطلاق يحتاج فيه بالوقوع الطلاق الى النية فاما الالفاظ الصريحة للطلاق فلا يحتاج فيها الى النية بل يقع الطلاق بها
نوى اولم فان رسول الله صلى الله عليه وسلم سوى بين الحى والهزل فيما فعله ذلك انها لا تحتاج الى النية.

قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامرك ان تعتزل امرأتك قال اى لعيب اطلقها ام ماذا

افعل قال لا تطلقها بل اعتزلها فلا تقرب منها اى للمباشرة والوطى وكنت رجلا شابا فنفقت بشبابي ان لا يقع
منى شئ مع امرأتى ما يكون سببا لزيادة غضب رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت لامرأتى الحقى باهلك حكوى
عندهم حتى يقضى الله تعالى في هذا الامر اى في التحلف عن غيرة التوبك وتقبول التوبة وذكر كلام الناس
وغرض المصنف ان لعيب بن مالك قال الحقى باهلك ولم يقع به الطلاق لانه لم يزوجها به واللفظ ليس بصريح بل من
الكناية بالطلاق ولذا يحتاج فيه الى النية فلما لم ينزل ليقع به الطلاق.

باب في الخيا سرا اى اذا خير الرجل امرأته بالطلاق بل يقع الطلاق ام لا قال جمهور الصحابة والتابعين اذا
قال الرجل لامرأته اختارى بينى به الدلاق فاختارت الزوج لا يقع به شئ وهو قول الاية الاربعه ومضى الترمذى عن
على انها ان اختارت نفسها فواحدة بأمته وان اختارت زوجها فواحدة رجعية وعن زيار بن ثابت ان اختارت نفسها
ثلاثا وان اختارت زوجها فواحدة بأمته وعن عمرو بن مسعود ان اختارت نفسها فواحدة بأمته وعنهما رجعية وان اختارت

زوجها ثلاثاً واختلف الائمة فيما اختارت نفسها فقال لها اختاري نبوي به الطلاق فاخترت في مجلسها
 بان قالت اخترت نفسي بانت لواحدة ولم تصح نيئة الثالث وقال الشافعي وحمد والواقع به رجعي وتصح نيئة الثالث تنقح
 ثلاثاً اذا كان بالبينة وقال مالك والواقع بثلاث وقال ابو حنيفة ان قال لها اختاري تطليقة فاخترت نفسها
 طلقت واحدة رجعية قوله عن عائشة قالت خير ناس رسول الله صلى الله عليه وسلم فاختارناه فخرج بعد ذلك شيئاً
 اى من الطلاق ذكر ان آية التخيير بول على رسول الله صلى الله عليه وسلم من اجل عائشة سألت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم شيان عرض الدنيا اما زيادة في النفقة او غير ذلك فاعتزل رسول الله صلى الله عليه وسلم وآلى نساء شهرتها مرة
 الله ان يخرجه من الصبر عليه والرضا بما قسم لهم والعل بطاعة الله وبين ان يعين ولما اتوا ان لم يرضى بالذي قسم
 لهم قيل كان سبب ذلك غيرة كانت عائشة تغار بها فخير بين رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى يا ايها النبي قل
 لا زواج ان كنتم ترون الحيوة الدنيا وزينتها الآية فابتدأ آية وقال اني ذاك ارك امر فليكن ان لا تنجلي حتى تستأمر
 ابوك قالت قد علم ان ابوي لم يكونا ليا امراني بل انما تم تلك الآية قالت عائشة قلت فاني ذاك امرت ابوي فاني ارى الله
 رسول الله والارادة قالت عائشة ثم فعل الزواج النبي صلى الله عليه وسلم مثل ما فعلت فلم يكن فلكم حين قاله لمن رسول الله
 صلى الله عليه وسلم فاخترت طلاقاً من اجل انهن اخترت فعلي هذا لو خير رجل امرته في الطلاق فاخترت لم يكن طلاقاً ولو
 اختارت الطلاق يكون طلاقاً فهذا الحديث حجة لابي حنيفة ومن تبعه.

باب في امرك بيدك اختلف اهل العلم في هذا فقال بعض اهل العلم الصبيات منهن وعبد الله بن مسعود
 اى واحدة وبه اخذ الحنفية قال محمد في الوطأ بالطلاق عندنا على ما نوى الزوج فان نوى واحدة فواحدة بآئته وهو مخاطب
 من الخطاب وهو قول ابي حنيفة والعمامة وقال عثمان بن عفان وعلى بن ابي طالب التضار باقتضت انتهى اى الحكم
 ما نوت المرأة من رجعية او بآئته واحدة او ثلاث لان الامر فوض اليها وبه اخذ مالك واجمده في كراهة الدقن امرك
 بيدك ينوي ثلاثاً فقال اخترت نفسي لواحدة واتي مرة واحدة وتعين وفي طلقت نفسي لواحدة واخترت نفسي بتطليقة
 بانت لواحدة قوله قلت لا يوجب هل تعلم احدا قال يقول الحسن امرك بيدك اى اى ثلاث م

قال لا الاشئ حد ثناء قتادة عن كثير مولى ابن مسهرة عن ابي سلمة عن ابي هريرة عن النبي صلى الله

عليه وسلم لم يبت حوه اى بنحو ما قال الحسن في امرك بيدك انها ثلاث قال ايوب

فقد مر علينا كثير فسألته اى انك حدثت قتاد في امرك بيدك انها ثلاث قال ما حدثت بهن اقط

فذكرته لقتادة فقال بلى ولكنه نسبني فهذا من قبل من حدثت ونسبني قال الماخذ في شرح الحنفية وان روى من

شيء حديثاً وحديثاً مروى فان كان خبراً كان يقول كذب على او ما رويت له هذا او نحو ذلك فان دفع منه ذلك روى ذلك الخبر

لكذب واحدها لا يبينه لا يكون ذلك قاصداً واحدها للتعارض الى آخر ما قال في الحديث مردود لا يخرج به

باب في البتة اى اذا قال الزوج لامرته انت طالق البتة قال الترمذي وقد اختلف اهل العلم من اصحاب

النبي صلى الله عليه وسلم وغيرهم في طلاق البتة فروى عن عمر بن الخطاب انه جعل البتة واحدة وروى عن علي بن ابي طالب انه جعلها ثلاثاً و

قال بعض اهل العلم في البتة الرجل ان نوى واحداً فاحده وان نوى ثلثاً قلت وان نوى ثنتين لم يكن الا واحدة وهو قول

صلى الله عليه وسلم حرمت عليه بنت وثالث اشكوا الى السرافقة وشهد على النبي صلى الله عليه وسلم ان هذا اول نكاح في الاسلام
 فانزل الله تعالى عليه قسح الله قول النبي صلى الله عليه وسلم في زواجها الآيات قال لها ادعي زوجك فجاء فقال عليه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم قسح الله الآيات ثم قال لم يزل يتطلىح ان يلقى رقبته قال اذا يذهب مالي كله الرقبة فاني وانا قليل المال فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لم يزل يتطلىح ان تصوم شهرين متتابعين فقال والله يا رسول الله اني لم اكل في اليوم ثلث مرات كل بصري و
 خشيت ان افسد عيني قال فزل يتطلىح ان تطعم ستين مسكينا قال لا والله الا ان تعني على ذلك يا رسول الله قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم اني معي نكاح ثمانية عشر ساعا فانتهى بها امرها قوله قال فاطمه و سقاها من ثمن بين ستين مسكينا
 الحديث والوقت ستون ساعا فيكون لكل مسكين صاع كامل وهو نكاح ابني حنفية قوله قال فليطعم ستين مسكينا
 قالت ما عندنا من شيء يصديق به قالت ساعتهن بعرق من ثمن والعرق ثمن الراية زيل نسوج من نسلج الخوص واختلغت
 الروايات في تقدير العرق ففي هذه الرواية ان العرق ستون ساعا وفي الرواية الثانية ثلثون ساعا وفي الرواية الثالثة خمسة عشر
 ساعا وهذا الاختلاف ليس في الواقع بل يهتدى على كبره وصغره واصغره فالماصل ان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه في
 كفارة ولما كان هذا المقدار الكافي نصف مقدار الراية قالت قلت يا رسول الله فاني اعينه بعرق اخو قال قد احسنت
 اذ هبى فاطمي بها عنه ستين مسكينا اذ جئ الى ابن علقم قال يحيى بن آدم والعرق ستون ساعا قال ابو داود و
 هذا ما كفت عنه من غير ان تستامد كما هي ستون ثلث ليس في الحديث والله على ان قوله كفت عنه بغير اذنه وعلمه
 في الحديث والله على انهما فعلت ذلك باذنه لانها كانا عاين رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اعان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعرق كما يدل عليه سائر الروايات ولو سلم انهما لم يكونا موجودين وكانت خوله وحدها موجودة عنده فلما اعطاه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عرق فمرودت عرقا آخر فالظاهر انها لم يثبت به اليقينة وازادت فيه عرقا آخر فبعد ان لا يطلع عليها اوس بن الصامت
 فسكوت يكون اذنا واذا ثبت منه ولا يلزم من عدم الذكر كراهة فتقول ابني واودا جعلا منه فلا تجزي في قوله
 بسأب في اني نكحت لبعنم المجمية وسكون اللام وهو في اللغة فراق الزوجة على مال وفي الشرع فراق الرجل امرأته على
 عوض يحصل له وقال كثير من من الفقهاء هو فراق الرجل امرأته على مال ليس بجدة فانه لا يشترط ان يكون عوض الخلع بالانان
 لو خالعا عليهن دين او خالعا على قصاص لهما عليه فانه صحيح وان لم يأخذ الزوج مهنه شيئا وقال اصحابنا الخلع ازالة الزوجية بما عليه
 من المال اه واختلقت في ماية الخلع قال الحنفية هو طلاق وهو مروي عن عمرو عثمان ولا شافعي قولان في قول شافعي قال
 الحنفية وفي قول ليس بطلاق بل هو فسخ وهو مروي عن ابن عباس وقائمة الاختلاف ان اذا خالعا لم يترجعا ولو خالعا لم يترجعا
 عند الحنفية وعنده ثلاث تطليقات حتى لو طلقها بعد ذلك تطليقتين حرمت عليه مرة عظيمة عن الحنفية وعنده لا تحرم الماشيت
 واجبة الشافعي بظاهر قوله عز وجل الطلاق مرتان الى قولنا ان غلقها ذكرها جاز الطلاق مرتين ثم ذكر الخلع بقوله فلا جناح عليهما
 ان يترجعا ثم ذكر الطلاق ايضا بقوله تعالى فان طلقها فلا جناح عليهما ان يترجعا الا اذا عاد عددا والطلاق على الثلث وهذا لا يجوز والكتاب
 عن الآية انه لا رجعة لان ذلك الرجوع الى الطلاقين المذكورين الا انه ذكرهما اوله لا بعرض ثم ذكر بعض ثم ذكر رجعا وتعالى
 الثالثة ليقول فان طلقها فلم يلزم الزيادة على الثلث بل يجب حمل على هذا لا يلزمنا القول بخبر المشرع واستدل الاضاف على
 ان الخلع طلاق بما اخرج النساء في باب الخلع قبل الرقبة وطبقها تطليقة الحديث وهذا الحديث اخرج البخاري ايضا

قوله عن عائشة ان حبيبة بنت سبل كانت عند ثابت بن قيس ابن شماس فضر بها فسكر
بعضها فأتت النبي صلى الله عليه وسلم بعد الصبح فاشتكت اليه فذاع النبي صلى الله عليه
وسلم ثابتا فجاء فقال خذ بعض ما لها وفارقه فقال وميصل ذلك يا رسول الله قال نعم قال
فاني اصدق بما حد يقين وهما بيد هاف قال النبي صلى الله عليه وسلم خذها فافسرها ففعل
ثابت بازها فبها وفارقه واختلاف الروايات في قصة ثابت بانها خالعت من زوجة جميلة وفي بعضها انه خالعت من زوجة حبيبة
بنت سبل ولا اختلاف لعل خالعا وكل واحدة منهما.

باب في المملوكة تعتق وحدها او مع غيرها اذا كان الزوج غير المملوك
زوجته فلها الخيار اتفاقا واذا كان الزوج حرا فاعتقت زوجته لم يثبت لها الخيار ارم لا فريب الجهم والى انه لا يثبت وجوبها
عليه في النكاح عدم الكفاية لان المرأة اذا صارت حرة وكان الزوج عبد المملوك كفوا لها ولو يده فذا قول عائشة في حديث الباب
ولو كان حرا لم يثبت له كونه معتق بذكر بان هذه الزيادة درجة من قول عروة كما صرح بذلك النسائي في سننه وبينها ايضا
ابو داود في رواية مالك ولو سلم ان من قولها فهو اجتهاد منها وليس بحجة وتفسير الصحيح والنفى والثوري والحنفية الى انه يثبت لها
الخيار ولو كان الزوج حرا فاعتقها بالرواية التي فيها انه كان مربي بريرة حركه في النسل وقال ابن القيم في الهدى ان حديث
عائشة رواه ثمانية الاسود وعروة وابن قاسم فاما الاسود فلهما يختلف عندها انه كان حرا ما عرفة فعه روايتان صحيحتان متوافقتان
احدهما انه كان حرا والثانية انه كان عبدا وامر عبد الرحمن بن القاسم فعه روايتان صحيحتان احدهما انه كان حرا والثانية انه كان
قانتا لامرأته في كونه عبدا وحرا فانه كان في اول الامر عبدا ثم اتفق فصارا من قال فاعيدوا فهو على اصله من قال
حرا فهو اجترحه العارضة بعد التقليس فيه معارضة فانه ثبت الحرية بعد التقليس وليس في قول من قال انه كان عبدا في ذلك
وحاصل ما قال العيني في شرح البخاري في هذا البحث ان الاحتجاج بهذه الاحاديث التي فيها انه كان عبدا على انه كان حرا
اعتقت بريرة غير قوي وكذلك قول ابن عباس ربيعة عبد الابدل على انه كان عبدا حين اعتقت بريرة لان الظاهر انه كان
يخبر انه كان عبدا فلما تم الاستدلال به والتحقق فيه ان يقول ان اختلافهم في صفتين لا يتبعان في حاله واحدة فنعلم ان في
ما تبين معنى انه كان عبدا في حاله وحرا في حاله اخرى فبالضرورة تكون احدي الحالتين متاخره عن الاخرى وقد علم ان الرقي بغيره
الحرية والحرية لا يعقبها الرقي فاذا كان كذلك جعلنا حال العبودية متقدمة وحال الحرية متاخرة فثبت بها الطريق انه كان حرا في
الوقت الذي خبرت فيه بريرة وعبد اقبل ذلك فيكون قول من قال انه كان عبدا محمولا على الحالة المتقدمة وقول من قال
كان حرا محمولا على الحالة المتأخرة فاذا لا يتبع تناقض وثبت قول من قال انه كان حرا فيعلق الحكم به ولكن سلمنا ان جميع
الروايات اجترت بان كان عبدا فليس فيه ما يدل على عدم صحته ما يذهب من يذهب ان زوج الامه اذا كان حرا فاعتقت
الامه ليس لها الخيار لانه ليس فيه ما يدل على ذلك لانه لم يأت عنه صلى الله عليه وسلم ان قال خيرتها لان زوجها عبدا وهذا
لا يوجد اصله في الآثار فثبت انه خيرها لكونها قد اعتقت فثبت استوى فيه ان يكون زوجها حرا وعبدا او دونهما اصحاب التوضيح
في قوله لان خيارها انا وقع من اجل كونه عبدا ولو اطلع هذا على ما قلنا من التحقيق لما قال كذا -
باب من قال كان حرا عتقه لحقيقة في كماله ليس حرا وعبدا خيارا لالتق فلا يلزم الاختلاف -

قوله عن الاسود عن عائشة ان نرج بريرة كان حرا حين اعتقت وانها خبرت ففتلت
 صاحب ان يكون صفة وان لم يكن او كانا كره لانها كانت جميلة وان منيها كان اسود واما
 وجه الخبر فافتها فاذكر صاحب الهداية رواد ابن القيم قلت والوجه اذ ذكره الطحاوي من ان الامة كانت قبل غزوة بدر
 ولاية الاجبار واما اذ اعتقت فلما بدت ان تكون مختارة فترفع ولاية الاجبار.

باب حتى متى يكون لها اختيار قال في البدل والامانة بطل به فبذلك يثبت بالابطال نصا ودلالة من قول او
 فعل يدل على الرضا بالكلح ويطلب بالقيام عن المجلس لانه دليل الاعراض كخيار الخيرة ولا يثبت بالسكوت بل يثبت
 الى اخر المجلس اذ لم يوجد منها دليل الاعراض كخيار الخيرة لان السكوت يحتمل ان يكون رضانا بالتمام معه ويحتمل ان
 يكون للتأمل لان يلتقي بزيادة الملك عليها فتخرج الى التام ولان التأمل من زمان فبذلك يثبت بالجلس كما في خيار
 الخيرة وخيار القبول بالبيع انتهى وقال الشافعي في قول يثبت الخيار بالسكوت وفي قول يثبت الى ثلثة ايام قيل يثبت
 بقيامها من مجلس الى اخر قوله فخيرها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال لها ان قر بك فلا خيار لك
 اي ان جامعك ببريرة حيث فلا خيار لك لان تكليفك ياه علي الوطى يدل على الرضا بالكلح فثبت الخيار في الرضا
 ويل على ان الخيار يثبت بالفعل الذي يدل على الرضا كما اذ امكنك التزنج من نفسه او به قال ابو حنيفة وما لك واحد
 ومرواية عن الشافعي ايضا.

باب في المملوكين يفتقن معا هل غير امراته قوله عن عائشة انها امرأت ان تفتق مملوكين لها اي ان امرأت
 نرج اي كل واحد منها الزوج الآخر وقيل غيرهما عائد الى الجارية المفهومة من قول مملوكين قال اي القاسم
 فسالت النبي صلى الله عليه وسلم فامرها ان تبدا بالرجل قبل المرأة قالوا ولو لم يكن التحريم متنفذا اذا كان
 الزوج حرا لم يكن للمرأة لبعق الخلام فائدة فاذا بدأت به عتقت تحت شرط فيكون لها اختيار فقلت وفي اسناد هذا الحديث
 عبد الله بن عبد الرحمن وهو ضعيف وقال القليل لا يعرف الابه وقال ابن حزم لا يصح هذا الحديث ولو صح لم يكن فيه حرج لانه
 ليس فيه انما كانا زوجين ولو كانا زوجين يثبت ان تكون البهامة بالرجل لفضل عتقه على الاتي كما في الحديث الصحيح
 او بصير ورثة جاراته التي لها عارها نازجة العبد فلما تراءى.

باب اذا اسلم احد الزوجين في كنفه الدقاق ولو اسلم احد الزوجين عرض الاسلام على الآخر فان اسلم والا
 فرق بينهما وانه طلاق لا باي ولو اسلم احدهما داي في دار الحرب لم يقرب حتى يجلس نشأ ولو اسلم زوج الكفاية لم يقرب
 لكاهنهما وتبين الدارين سبب الفرية داي سبب وقوع الفرية عند حاجتي اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام مسلما او
 ذميا وقسمت البينة ان لا يسي داي ليس السبب الفرية عندنا وقال الشافعي واهموا لك سبب الفرية فلو سبي
 دون ثبائن الدارين حتى اذا خرج احد الزوجين الى دار الاسلام من دار الحرب مسلما لانت الفرية عندنا حتى ولو
 سبي احد الزوجين الحرين وجيء الى دار الاسلام انت الفرية بينهما اتفاقا ثبائن الدارين عندنا وليس عندنا سبيهما
 معا لم يلق الفرية بينهما عندنا وعندهم فتن قال ابو حنيفة تحصل الفرية بينهما جلد ثلثة امور انفضاء العدة واعرض الاسلام
 على الاخرين الماتعة وعز وقيل احدهما من دار الاسلام الى دار الحرب او بالعكس وسواء اعنده الاسلام قبل الدخول او بعده

وقال الثاني وانه اذا اسلم قبل انقضائه التمتع ثبت النكاح بينهما سواء كانا على دين واحد كانا مسلمين او
احدهما كان على دين والاخر على دين سواء كانا في دار الاسلام او في دار الحرب او احدهما في احداهما والاخر في الاخر.

قوله عن عيسى ابن جارية مسلمة على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم جاءت امرأتان

مسلمة بعده فقال يا رسول الله انهما قد كانتا اسلمتا معي فمرد بها عليهما قال التري يا علي بن ابي طالب هذا الحديث في الحديث دليل على ان اذاعه الاسلام ان بها ثم علم الاسلام الاخران الاسلام كان من الاولين في قوله عن ابن عباس قال اسلمتا امرأه عليا عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم وروجتا

فَجَاءَهُ رُوحُهَا إِلَى النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَقَالَ يَا رَسُولَ اللَّهِ إِنِّي قَدْ كُنْتُ أَسْلَمْتُ وَعَلِمْتُ بِأَسْلَامِكَ

وَمَا يَنْفَعُهُمْ إِسْرَؤُهُمْ سِوَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهِهِ الْآخِرُ وَسِوَى اللَّهِ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مِنْ وَجْهِهِ الْأَوَّلِ
الْخَابِرُ إِنَّ لَوَاحِظِي عَلَى الزُّبُونَةِ إِتْمَادَ الْكَلَامِ وَتَعَدُّهُمُ الْغَضَبُ وَالْكَرَمُ وَالزُّبُونَةُ وَقَدْ كُنْتُ أَقْرَأُ فَعَلَّ عَلَّمَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ
عَلَيْهِ وَسَلَّمَ صَدْرَهُ ذَلِكَ الدَّعْوَى بِالْوَقْفِ فَانْتَرَفَعُوا مِنْ الرِّبِّ الْآخِرُ وَدَاهِيَهُ وَيَكُونُ أَنْ يُقَالَ إِنَّ الرِّبَّ الْمَقَالِ قَدْ كُنْتُ
سَلَمْتُ وَطَلَعْتُ بِإِسْلَامِي أَصْلَ الْمَرْأَةِ اعْتَرَلَتْ بِهَا بَلْغَتُكَ تَغَيَّرَتْ وَتَعَدُّوا لِي بِتَفْشِيلِ الْكَلَامِ بِأَقْرَبِهَا سَلَمْتُ بِهَيْئَةِ
الْحَيَاتِينَ الشَّوَارِعَ وَبَعِيْهِمْ عَلَى أَنْ تَبْنَى الدَّارَيْنِ لَيْسَ مَبْنِيٌّ فَوْقَ الْفَرْقَةِ سَكَالَ بِهِ الْخَفِيَّةُ لِأَنَّ الْمَبْنَى جَدِيدًا وَقِيَ الْآخِرُ
فِي دَارِ الْحَرْبِ يَتَّبِقُ تَبْنَى الدَّارَيْنِ وَاجِبٌ بِنَاؤُهُمَا سَلَمْنَا إِلَهُمَا مُتَبَانِيَانِ دَارُ الْحَقِيقَةِ وَكُنْ لِنَا سَلَمْنَا إِلَهُمَا مُتَبَانِيَانِ كَمَا
بُنِيَ الْمَا لِمَا سَلَمْنَا فِي دَارِ الْحَرْبِ وَاجِبٌ أَحَدُهُمَا فَالْآخَرِ لَيْسَ بَعَادَ عَلَى الْقَرَارِ فِي دَارِ الْحَرْبِ بَلْ هُوَ عَازِمٌ عَلَى الْبُحْرَةِ فَوْقَ دَارِ السَّلَامِ
كَمَا فَلَا تَقْبَلُ أَحَدُهُمَا الْآخِرُ وَفَالْخُسُوفُ الْأَمْنَةُ فِي الْمَبْسُوطِ وَقَالَ زَيْدُ بْنُ أَبِي رِاسَةَ إِنَّ دَارَ السَّلَامِ الْمُمْتَازَةُ تَبْنَى دَارِ الْحَرْبِ
بَعْدَ فَتْحِ مَكَّةَ فَلَمْ يُوْجَدْ بِنَاؤُهَا الدَّارَيْنِ لِيَوْمَئِذٍ.

باب الى متى ترد عليه امراته اذا استمر بعد هاليقن اذا اسلمت المرأة وهايرت ثم اسلم زوجها بعد اسلامها
الى متى ترد الزوجة على زوجها قال ابو حنيفة وغيره وان اسلم بعد عرض الاسلام ثم رآه وان ابى ان اسلم بعد العرض تبين
للمرأة اليه هذه النكاح بل تجدي النكاح وقال الجوزيون ان اسلم قبل مضي العدة فله واليه وان اسلم بعد العدة فلا تز
قوله عليه السلام

مر بعد ثمانية أشهر من إجماعهم في حديثه بعد ست سنين قال الحسن بن علي بعد ثنتين قال الحافظ وقتني في رواية
يعلم بعد ثنتين وفي أخرى بعد ثلاث وهو اختلاف بين يتيه على أن المراد بالست مائة من حجة زينب واسلامه وبعين
الانما في فائدة أسير بعد فارسلت زينب انك في قبل ان تطلق لها البغداد وشهدا النبي صلى الله عليه وسلم ان يرسل
زينب فوفى بذلك والمراد بالستين أو الثالث مائة من نزول قول تعالى لا ينزل حل لهم وقدومه سلمانان بينهما ستين و
أسير وقت وروفي اصل الستة حديثان متعارضان أحدهما يذوق قال الترمذي بعد أن أجابا بأسا نود وفتح الحالم
الحديث الثاني أخرجه الترمذي وابن ماجه من رواية حجاج بن ارطاة عن عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله
وسلم لعائشة زينب على ابن العاص بن الربيع كراهة فبعده فكنح عبيد قال الترمذي وفي اسناده مقال ثم أخرجه عن
يحيى بن يونس عن ابن اسحاق عن حجاج بن ارطاة ثم قال يزيد حديث ابن عباس اقوى اسنادا

الفصل على حديث عمرو بن شعيب بن عيسى بن ابي الحرق قال قال الزندي في حديث ابن عباس اليعرف وجهه وشارب نيك الى
 ان ردوا اليه بعد ستين اوجعدين اثلاث شكل لاستبعادا في في العدة هذه المدة واجاب الخليلاني عن الاشكال
 بان بقا العدة في تلك المدة ممكن وان لم تجز العادة غالباً ولا سيما اذا كانت المدة انما هي سنتان واثم شهرتان الميسر
 قد يطعن عن ذوات الاقرار لعرض علة احياها ويجاب ان ما حصل هذا اجاب البيهقي وهو اولى ما يجتهد في ذلك وخرج ابن عبد البر الى
 بادل عليه حديث عمرو بن شعيب وان حديث ابن عباس لا يخاله قال بل الجح بين الحديثين اولى من العدة واحدهما
 تحمل قوله في حديث ابن عباس بالنكاح الاول اى بشروط قلت اى بسببه وان معنى قوله لم يثبت شيئاً اى لم يثبت
 على ذلك شيئاً قال وحديث عمرو بن شعيب نفسه الاصول وقد صح فيكون عقد جديد يهجنه والاخذ بالصريح اولى
 من الاخذ بالاحتمال ويؤيده ما روي ابن عباس الحكي عنه في اول الباب فانه وابق لما دل عليه حديث عمرو بن شعيب قال
 وفي حديث عمرو بن شعيب زيادة ليست في حديث ابن عباس والمثبت مقدم على النافي غير ان ائمة رجوا اسناد حديث ابن
 عباس انتهى ثم قال الحافظ والمعمد ترجيح اسناد حديث ابن عباس وقال احسن المسالك في هذا الحديثين ترجيح حديث
 ابن عباس كما رجح الائمة وحمل على تطاول العدة في ما بين نزول آية التحريم واسلام ابي العاص ولا مانع من ذلك فضلاً
 عن مطلق الجواز انتهى لمخاضا قلت بل احسن المسالك ما اختاره ابن عبد البر وحمل حديث ابن عباس على تناول العدة
 مجرد تمسكه على التاميم كما ترى وان رجح حديث ابن عباس فاولى ان يقال انه لم يعرض عليه السلام فلما تبين قبل العرض
 او يقال انها واقعة قبل نهي التناكح بين المسلم والكافر فان نزول النهي في عام الى بيته في سنة السادسة حين تلقى عمر بن
 باب في من اسلموه وعنده النساء اكثر من امر به قال في البدل فصل ثم كل نكاح جاز بين المسلمين وهو الذي
 استجمع شرط الجواز الاتي وصفنا اياه جازين اهل الذمة واما ما قيد بين المسلمين من الاكتمه فانها منقصة في حكمهم بينها
 بالبيع ومنها ما يفسد وهذا قول اصحابنا الثلاثة وقال زفر كل نكاح فسد في حق المسلمين فسد في حق اهل الذمة حتى لو
 اظهر والنكاح بغير شهود يعترض عليهم ويحكمون على احكامنا وان لم يرفعوا اليها وكذا اذا اسلموا لفرق بينهما عنده وعندنا
 لا يفرق بينهما وان تحاكم اليها اسلموا بل يقران عليه ثم قال ثم كل عقد اذا عقده الذي كان فاسداً اذا عقده الحرى
 كان فاسداً ايضا لان المعنى المقصد لا يوجب الفصل بينهما ولو تزوج كافر بنفسه او باثنين ثم اسلم فان كان تزوج
 في عهدة واحدة فرق بينه وبينهم وان كان تزوجهم في عهدة متفرقة صح نكاح الابدع وبطل نكاح التاميم وكذا في الاثنين
 يصح نكاح الاول وبطل نكاح الثاني وهذا قول ابي حنيفة وابي يوسف وقال محمد بن عيسى من اتى من النساء
 واحدة سوا تزوجهن في عهدة واحدة او عهدة استسما وابدع اخذ الشافعي اخرج محمد بن ابي ان سليمان اسلم وعنه عشرة نسوة
 فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتارار لربما منهم وروى ان عيسى ابن الحارث اسلم ورحته ثمان نسوة
 فامره رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يتارار منهن اربعا وروى ان فيروز المدي اسلم وتمة اختان فخير رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ولم يتفرق ان نكاحهن كان دفعة واحدة وعلى التاميم ولو كان الحكم ختاف لاستغفر في ان حكم
 الشرع فيه هو التاميم مطاوع ولا يخفى وابي يوسف ان الحكم حرم على المسلم والكافر جريان لان حرمة ثبتت المعنى مقبول وبه
 خوف الجور في ايقار حقوقهم والاقتضا الى تملك الرذيلة المعنى لا يوجب الفصل بين المسلم والكافر الا اذا لا يعرض اهل الذمة

مع قيام الحزب لان ذلك وما بينهم وهو مشترك من هو وهم وقد نهينا عن التفرض لهم عن مثل بعد اعطاء الذمة وليس لنا ولاية التفرض لابل الحرب فاذا اسلم فقد زال الملك فلا يمكن من استيفاء الرجع بعد الاسلام فاذا كان تزويج الخس في عقدة واحدة فقد حصل نكاح كل واحدة منهم جميعا اذ ليست احاديث من الاخرى والجمع محرم وقد زال الملك من التفرض فلا بد من الاعتراض بالتفريق وكذلك اذ تزوج الاقنيين في عقدة واحدة لان نكاح واحدة منهما جليل فان اذ ليست احاديثا باولى من الاخرى والاسلام بين من ذلك ولا مانع من التفريق فيفرق فاذا كان تزويج علي الترتيب في عقدة متفرقة فنكاح الاربع منهم وقع صحيح لان الحزب انكاح الزوج بارتب بؤة مسلمة كان او كافرا ولم يصح نكاح الحاشية لمصولة بها فيفرق بينهما بعد الاسلام فلا بد من التفريق بعد الاسلام واما الاحاديث فيهما اثبات الاختيار للزوج المسلم يمكن ليس فيها من ان يزوج ذلك بالنكاح الاول او بغيره فاحتمل انه اثبت له الاختيار بالتبعية والعقد عليين وتحليل انه اثبت له الاختيار لم يمكن بالعقد الاول فلا يكون حجة مع الاحتمال مع انه قد روي ان ذلك قبل تحريم الجمع فانه روي في الجوزان غيلان اسلم وقد كان تزويج في الجارية وروى كحول انه قال كان ذلك قبل نزول الفرائض وتحريم الجمع ثبت بسند النساء الكبرى وهي مديونة وروى ان فيروز لما جازى النبي صلى الله عليه وسلم قال له ان حتى اتيتم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ارج فطلق احدهما ومعلوم ان المطلاق انما يكون في النكاح الصحيح فدل ان ذلك التقدير صحيح في الاصل فدل انه كان قبل تحريم الجمع ولا كلام في التخي.

قوله قال اسلمت وعندى ثمان نسوة قال فذكرت ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم فقال اختر منهن امرعا كان نكاح كل واحدة منهم صحيحا لان التزويج كان قبل نزول قوله تعالى ثمنى وثلاث وبلغ ولذا قاله صلى الله عليه وسلم اختر منهن اربعا فلا يخالف الثمنين بقوله قل قلبت يا رسول الله اني اسلمت وتحتي اختان قال طلق ايتهما شئت به حديث فيروز الدليلى اخرجه ابن ماجه بهذا اللفظ واخرجه الترمذي ولفظه اختر ايهن شئت وهذا ايضا لا يخالف الثمنين لان هذا ايضا قبل نزول قوله تعالى وان تجتمعوا من الاقنيين وكان نكاحا صحيحا.

باب اذا اسلم احد الابوين لمن يكون الولد اى والاخر كافرا حتى الناس بالولد الصغير حضانه امه قبل الفرض وولدها حتى يستعنى الغلام وبالجارية حتى تحيض الا انه تكون مرتبة او فاجرة غير مأمونة الم تزويج بزواج آخر وقد استغنى الشيخ سنين ولا خيار للولد وبه قال مالك ابو حنيفة ومنهم من ادوا كان الولد ميمر او غلاما او جارية وقال الشافعي اذا صار ميمر اخير بين الابوين وقال احمد بن حنبل اذا بلغ سنين تحيز الغلام وسلم الجارية الى الاب من غير التخيير ومن العجب انهم لا يتخيرون اليه وهو اختياره لرب وهو موقوف لهم لغيره اختياره احد الابوين وهو ضرر عليه بالاختلاف.

قوله عن جدى رافع ابن ثعلبان انه اسلم وابت امراته ان تسلم فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقالت ابنتى وهي فطيمه او شبهه وقال رافع ابنتى فقالت له اى الاربع النبي صلى الله عليه وسلم عليه ما حجة وقال لها اتحدى حاجتي واقعد الصبية بينهما ثم قال ادعواها اى البنت واسما لم تحية فالت الصبية الى امرها فقال النبي صلى الله عليه وسلم اللهم اهداها فمالت الى ابىها فاخذها فاني اليه دليل لمن قال بالتخيير قلت منه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لانه مستجاب الدعوات ولعل غرض من التخيير حصاره فحجبه الكافر

لكما يتوهم انه على الله عليه وسلم راعى المسلم قال ابن الهيثم ونحن نقول انه اذا اختار من اختاره الشرع وقع له لكن
 الوقوف على ذلك معذر تخيير غيره صلى الله عليه وسلم مع دعاي يجب بعده صلى الله عليه وسلم اعتبار مطلقية النظرية وهو
 فيما قلنا انتهى وقال في البدل ولنا ما روينا عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال للامام انت احب اليه مني ولم يخير النبي
 ليس بحكمة لانه بلغته هواه ميل الى اللذة الحاضرة من الفراغ والكسل والهرب من الكتاب وتعلم آداب النفس معاملة
 الدين فيجتاح شره بالابوين وهو الذي بهله ولا يؤدبه واما حديث ابى هريرة راي ان امرأة جاءت الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فقالت ان زوجي يريد ان يذهب بانه وقد سقاني من براني عتية وقد فسخي فقال زوجها اتاحني في ولدي ففعل
 عليه السلام هذا البوك وهذه الكذب فخذ يديا مما شئت فاخذ يديا فانا نطلقت به فالمراد منه التخيير في حق البعل لانها قالت
 فسخني وستاني من براني عتية ومعنى قولها فسخني اى كسب على والبلع هو الذي يقدر على الكسب وقيل ان براني عتية
 بالمدينة لا يمكن للصغير الاستقار منه فدل على ان المراد منه التخيير في حق البعل ونحن به نقول ان الصبي اذا بلغ تخيير
 باب في اللعان اى في بيان احكام اللعان وهو مصدر للملاعة مشتق من اللعن وهو الطرد والابعاد وبعد ما عر
 الرتبة اول بعد كل منهما من الآخر ولا يجتمعان ابدا وفي الشرع هي شهادات موكلات بالايان مقررة باللعن فانكمت مقام
 حد القذف في حقه ومقام حد الزنا في حقها وقال المجازيون هي الايمان موكلات بالشهادات ولهذا لم يشترطوا كون الزوجين
 ابدا للشهادة وشروط العرايين قال في البدل اختلف العلماء في حكم اللعان قال اصحابنا الثلاثة وهو وجوب التفرق
 مادام على حال اللعان لا وقوع الفرقة بنفس اللعان من غير تفرق الحاكم حتى يجوز طلاق الزوج وظهاره واملائه و
 يجري التوارث بينهما قبل التفرق وقال زفر والشافعي هو وقوع الفرقة بنفس اللعان لا عند زفر لا تقع الفرقة ما لم يتنا
 وعنه الشافعي تقع الفرقة بلعان الزوج قبل ان تلغى المرأة وتجه قول الشافعي ان الفرقة امر يخص بالزوج الا ترى انه
 هو المخصص بسبب الفرقة فلا ينفق وتوقعها على فعل المرأة كالطلاق واخرج زفر بما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 انه قال التلاعنان لا يجتمعان ابدا وفي بناء النكاح اجتماعهما وهو خلاف النص ولنا ما روى نافع عن ابن عمر رضي الله

عنهما ان رجلا لا عن امره انه في زمن النبي صلى الله عليه وسلم وانتفى من ولد حافرق النبي صلى الله عليه

وسلم بينهما والحق الولد بالمرأة وعن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم لما لا عن بين عاصم ابن عدى و

بين امره انه فرق بينهما وروى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عن بين الجلالى وبين امره انه فلكما

فرغ من اللعان فرق بينهما ثم قال عليه الصلوة والسلام انه يعلم ان احدكم لا كاذب فعمل منكبا

تائب قال ذلك ثلاثا قابيا ففرق بينهما فقلت للهاديث على ان الفرقة لا تقع بلعان الزوج بلعائنا

اول وقت لما اختل التفرق بين رسول الله صلى الله عليه وسلم بعد وقوع الفرقة بينهما بنفس اللعان ثم قال واختلف

العلماء فيه ايضا قال ابو حنيفة ونحو الفرقة في اللعان فرقة بتبليغة بائنه فيزول ملك النكاح وتثبت حرمة الاجتماع و

الزوج مادام على حاله اللعان فان الكذب الزوج نفسه فكلما لم يداو الكذب المرأة نفسها بان صدقته جاز النكاح بينهما و

يجتمعان فقال ابو يوسف وزفر والحسن بن زياد هي فرقة بغير طلاق وانها توجب حرمة مبدية كحرمة الرضاع والمصاهرة و
 احتجوا بقول النبي صلى الله عليه وسلم التلاعنان لا يجتمعان ابدا وهذا نص في الباب وكذا روى عن جماعة من الصحابة

رضي الله عنهم مثل عمرو بن لوط وعبد الله بن مسعود وغيرهم إنهم قالوا لما آمننا بالآية فمات أبو الوائلي حبيبتة وعمه أروى بن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لما آمن بن عويص بن العلاء في دين امرأته فقال عويص بن عاصم ما كنت عابها
يا رسول الله، حنة الله، عليه وسلم أن أمسكتهم أحمى طالق ثلاثا وفي بعض الروايات كن بيت عليه

أن لم انفارقهما فهي طالق ثلاثا فذهب إلقاء الزوج عقيب اللعان سنة المتأخرين
لأن عمرو بن لوط زوج شاة بعد اللعان عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنفذ بأبيه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه
سلم فحجب على كل ملاعن أن يطلق فاذن الشيخ عيوب القاضى تناب في التفرق فيكون طلاقا كافي العنين ولأن سبب
بأنه الفرقة قارف الزني لا يوجب اللعان واللعان يوجب التفرق والتفرق يوجب الفرقة فكانت الفرقة بهذه
الوسائل مضافا إلى القارف السابق وكل فرقة تكون من الزني أو يكون فعل الزني سببا لتمامه طلاقا كافي العنين
والخلع والايلاء ونحو ذلك وهو قول الساعاتي وكل فرقة وقعت من قبل الزني فهي طلاق من نحو إبراهيم والحسن
وسعيد بن جبيرة وقادة وغيرهم وإنما لا يثبت طلاقا يكتفى بالعمل بيمينته لما ذكرنا أن حقيقة المدفوع هو المشاعل الفعل
وكما فرغ من اللعان ما بقيا مثلا عنتين فاحقيقة فأنصرف المراد إلى الحكم وموان كمين حكم اللعان فيها إنما تنافوا في الكذب
الزوج نفسه ومنه حد القذف بطل حكم اللعان فلم يبق متاعنا حقيقة وحكما فجاز اجتماعهما وإنما الحكم الذي ليس بأصلي
للعان فهو وجوب قطع النسب في أحوال الزوجي القذف وهو القذف بالليل لما روي أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما لعن بين بلال بن أمية وبين زوجته وفرق بينهما نفى الولد عنه وأنته بالمرأة فقصارا لنفي أحدكمي اللعان وعلى هذا
قلنا أن القذف إذا لم ينفذ موجبا لللعان أو سقط لغيره وجوب إلى أو لم يجب أو لم ينفذ لغيرها ما تنبأنا بعد
لا يتقطع نسب الولد إلى آخر ما قال وقال الحافظ في الشيخ وعن أحمد بن حنبل في الولد يجر اللعان ولو لم يتعرض الرجل لذكره في
اللعان وفيه نظر لأنه لو استلحقه وأما لو لم لعان الرجل دفع حد القذف عنه وشبهت زنا المرأة ثم ترفع عنها الحد باللعان
وقال الشافعي إن نفى الولد في الولد في الملاعة انتهى وإن لم يتعرض لغيره أن يعيد اللعان لأنقائه ولا إعادة على
المرأة انتهى ثم أعلم أنه اختلفت الروايات في نزول آية اللعان فبعضها تقتضي أنها نزلت في قصة العجلماني وهو من
تصرفات الرواة وبعضها تدل أنها نزلت في قصة بلال بن أمية وهو أكثر وأصح وقال الحافظ في كيفية الجمع بينهما أن
يكون بلال سأل أولاهم سأل عمرو بن قنبر في شأنهما معا وطهر إلى الآن احتمال أن يكون عاصم سأل قبل أن تزول
ثم جاء بلال بعد فنزلت عنه وقاله فجاء عمرو في المرة الثانية التي قال فيها أن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فوجد
الآية نزلت في شأن بلال فأعاد النبي صلى الله عليه وسلم ما نهى نزلت في بلال بن أمية نزلت في كل من وقع له ذلك بأن ذلك
لا يختص ببلال وكذا يجب على سياق حديث ابن مسعود وختم أنه لما شرع يرد عليه توبة العجلماني جاء بلال فذكر قصة نزلت
فجاء عمرو بن قنبر فقال قد نزلت فيك وفي صاحبك قول فقال يا رسول الله أمرأت سرجا وجد مع امرأته

رجلا أيقنل فتقتلونه أمر كيف يفعل زرا في حديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يدر فيهما كان
بعد ذلك أمه فقال إن الذي سألتك عنه قد ابتليت به فأنزل الشعر وجل هو الأيات في سورة النور والذين يرون
الزنا بهم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أنزل فيك وفي صاحبك أي زوجته قوله قرآن فاذق

فأت بها قال سهل فتلا عدا وانا مع الناس عند رسول الله صلى الله عليه وسلم
اي قتلا عليهم الآيات ووعظها وذكروا خبرها فتلا عدا فلما قرأ قال عويمر كذبت عليها يا رسول الله ان
امسكتها فظلمتها عويمر ثم لا تأقبل ان يا امرء النجى صلى الله عليه وسلم قال ابن شهاب
فكانت تلك سنة المتلاعنين استدلل بهذا من قال ان الفرقة لا يقع بنفس اللعان بل بحكم القاضي وان
الفرقة في اللعان فرقة تبطل بقة بانه لا ايتها فرقة بلا طلاق لان عويمر طلق زوجته ثلاثا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم فأنفذ به عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفلح وتعت باللعان لما أنفذ به عليه فنجب على رجل لما عن ان يخلق فاذ اتع
بنوب القاضي منا به في التفرق قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم ابصروها فان جاءت به او عجم
راي اسود العينين عظيم الا ليتين وهي اللينة المشفرة على الظلم والفخذ خلا اساه اي عويمر الا قد صدق وان
جاءت به احيمر تصغير اجراي ما لما الى الحرمة كانه وجه فلا اراه الا كاذبا استدلل بهذا من قال ان الحقة
حجة شرعية وسيأتي في باب قوله عن ابن عباس قال جاءه الحارث وفيه وقضى ان لا بيت لها عليه ولا قوت من
اجل انها ميتة فان من غير طلاق ولا متوفى عنها اي لم يتوف عنها زوجها استدلل بهذا ان اللعان تفرق بفتح
بلا طلاق وعلى ان المرأة المنسوخة باللعان لا تستحق في مائة العدة لفتنة ولا سكنى فالجواب ان الحارث خفيف لان في
سنة عباد بن منصور وهو ضعيف على ان لو وقت الفرقة بحر اللعان لا نكر عليه صلى الله عليه وسلم فليفتن رسول
ابن عباس وفي حديث ابن عمر أنفذ به رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني ذلك الطلاق وهو حجة على من قال ان
الطلاق الثلاث لا تقع او تقع واحدة ثم هو اولى من حارث ابن عباس لان ربح امضاءه صلى الله عليه وسلم الطلاق وذلك
انما يكون بفهم اعتبار ذلك منه صلى الله عليه وسلم.

باب اذا اشتك في الولد بقرنية اللون قال جمهور العلماء لا يجوز للاب ان ينفي ولده بمجرد كونه في القافي اللون وقال
الشواشي لا يجوز ذلك ان لم يعم الى الخلق في اللون قرنية زمانا فان اتهمنا بنت بولد على لون الرجل الذي اتهم به جاز
النفي على الصحيح وقال الحنابلة يجوز النفي مع القرنية مطلقا قوله عن ابى هريرة قال جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم
وسلم من بني خزيمة فقال ان امرأتى جاءت بولد ثوراني انكرته واراد ففيعه عنه فقال هل لك من ابل قال نعم قال ما ألوانها
قال حمير قال فهل فيه من ادرق قال ان فيها كورسات جميع ادرق اي ما لما الى السواد قال فاني تراها قال عسى ان
يكون نزع عرق قال وهذا اي الولد الاسود عسى ان يكون نزع عرق المرء بالعرق الاصل من النسب
والعنى ان ورثها انما جاء لانه كان في اصولها البعيدة ما كان بهذا اللون او بالوان تحصل الفرقة من اختلاطها فان اخرج
اصول قد نورث ولذا نكر تورث الامراض والالوان تبها وفي رواية لم يرض له في الائمة عنه يعني قوله اني انكره كما
في حديث الباب اظنه منكرا فقيس النفي فلا يكون نفيا ولا موجبا لللعان.

باب التغليظ في الانتفاء قوله ايما رجل جحد ولدا وهو ينظر اليه احتجب الله منه حتى الحارث اي حجب البعد
من رحمة جزاء وفا وفي قوله وهو ينظر اليه اي الولد الى الرجل اشار الى قوله شقته ورحمة وكثرة قساة نامة وغلظة او

المن والخال ان الرجل نظر الى ولده وبدا يلعب به فيل المعنى وبو نظره اليه اى يلعبه اذ ولده -

باب في ادعاء ولد السرة ما كان في الجاهلية اذا رقى رجل من اهل البيت فقلت مدني واثن الرجل اذ ولده يثني في نسبها بطالة السرة وقال ولما جازهم لم يلحق النسب بها وعما كان في الجاهلية من الحق بها -

قوله لا مسأعة في الاسلام من ساعى في الجاهلية فقد لحق بعصبة -

السمات الزنا وكان الاتعق يعمد في الدماء ولان الزنا اهل من يعين له الوهن فيكسبون اهل البئر ارب كانت عليهن عتات الامة انما جرت وسماها فلان اذا جازهم ما علمت من اهل كان كمالها في الضابط في حصول غرضه فالبطله الاسلام ولم يلحق النسب بها وعما كان في الجاهلية من الحق وحتى قوله فقد لحق بحصبة اى لا تترش له وتغض عنه قلبه و

من ادعى ولدا بغيره شدة اى من زنا فلا يثبت ولا يورث لانه لم يثبت النسب فيها شرعا -

قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى اى اراد ان يقضى في ان كل مستلحق بصيغة المجهول اى الولد

الذى طلب الورثة ان يثبو به وفيه يذهب الى موثرهم استلحق بصيغة المجهول عنه بقوله المستلحق بعد اية اى بعد

موت اب المستلحق الذى يدعى اى ذلك المستلحق له اى الاب يعنى نفسه اليه اناس يهدون سيرة ملك الامة ولم يكره

الوجه حتى مات ائمه ومنت خيران قيل حصة ثمانية المستلحق وخبران محمد وث فقضى كل من كان من امة اى

كل ولد حصل من جارية يملكها اليوم احابها اى جامعها فقد لحق بمن استلحقه يعنى ان لم يكره لغيره في حياته وليس له

اى ما لولده مما قسم قبله من الميراث اى قبل استلحاق تلك الجاهلية لان ذلك القسم وقت في

الجاهلية الاسلام يعنى ما وقع في الجاهلية وما ادرك من ميراثه لو يقسم فله نصيبه اى فلوله نصيبه

ولا يلحق اذا كان ابيه الذى يدعى له اى يتيب اليه اكره اى الولد لا يثني عنه بانكاره وهذا انما يكون

اذا دعى الاستبر بان يقول معنى عليها حتى بعنا احابها وما يلحق بعد معنى الميراث حتى ولدت وحلف على الاستبر لم يثبت

يثني عنه الولد وان كان اى الولد من امة لو يملكها او من حرة عاها اى زنا بها فانه لا يلحق به

ولا يورث وان وصليته كان الذى يدعى له هو ادعاءه فهو ولد زينة من حرة -

قال الخطابي هذه احكام تخص بها رسول الله صلى الله عليه وسلم في اوائل الاسلام ومبادئ الشرع وهى ان الرجل اذا

بات واستلحق له ورثة ولما كان كان الرجل الذى يدعى الولد له ورثة قد انكره منه لم يلحق به ولم يثمنه وان لم يكن

انكره وان كان من امة لم يورث منه والمقيم بعد من له ولم يورث ما قبل الاستلحاق وان كان من امة غير كرم

وليدته زمة او من حرة زنى بها الميثاق بل الميراث بل لو استلحقه الواطى لم يلحق به فان الزنا لما ثبتت النسب قبل النوى

معناه اذا كان للرجل زوجة او مملوكة حارثه ورثته فاشاله فانت بولده لانه لا يمكن له وصار ولد الحرة بينهما التوارث

غيره من احكام الولادة سواء كان موافقا في الشبهة او مخالفا -

باب في القافة وهو من يعرف الانمار ويعرف بشدة الرجل باخيه وابيه ولحق الفرع بالاصول بالشر والعلامات

اكتساب العلمانية ان له اعتبارا في الشرع ام لا فقال الشافعي انه جرحه مطلقا وقال مالك احمد موجه في بعض الامور

يقال ابو حنيفة وسفيان الثوري واسحاق بن راهويه لا اعتبار له في الشرع وانكره اكونه حجة مطلقا -

قوله عن عائشة دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم (قال مسدد وابن السرح) يوماً صرلاً (قال
 عثمان) تعرف اسما ربه وجهه فقال اى عائشة الم ترى حسن المديحى راى خريداً واسماة قد
 غطيا رؤسهما بقطيفة وبيدت اقدامهما فقال اى المديحى ان هذا الاقدام بعضها من بعض قال الموى
 وكانت الجارية لتفتح فى نسب اسامة بن زيد مع الحق الشرع اياه بكونه اسود وشدي السواد وكان زيداً بيض فمما قضى
 به القائف الجارية منبه مع اختلاف اللون وكانت الجارية تفتق قول القائف فرح ابنتى صلى الله عليه وسلم كونه زاجراً من
 الطعن فى نفسه وكانت ام اسامة جنيته سوداً راسها بركة وكنتها ام كين واختلفوا فى العمل بقول القائف وانفق منها ما
 على ايشة بنو فية العادلة وبلى بنو العادل لم يبق لواء واحد والاصح الاكتفاء بواحد منها الحديث انتهى قلت ليس فى الحديث جواز
 الحكم بقول القائف لان الاستدلال بهم ليس ببناء الا على استبشار صلى الله عليه وسلم وسروره بقول القائف وهذا يحتمل من
 احدهما يحتمل ان يكون رضى بقول القائف وثبتا نسب اسامة بن زيد فيحتمل ان يكون استبشاره صلى الله عليه وسلم
 ردعاً عن عمل الجارية بالظال نسب اسامة بن زيد فلا يشك فى ان استبشار صلى الله عليه وسلم بقول القائف لم يكن على
 الاحتمال الاول بل على الثانى ولو كان الاحتمالان متساويين لم يكن فيه محل الاستدلال فكيف اذا كان الاحتمال الثانى
 هو الاربع بل هو المتعين فلا يجوز الاستدلال باستبشار صلى الله عليه وسلم على اثبات امر القائف فى اثبات النسب غير
 هو ظاهر واما الجواب عما استدلوا على صحة القيافة بمجرب الدعان حيث قال صلى الله عليه وسلم فيه ان جاءت به جهب استم تحش
 السابقين فهو زوجها وان جاءت به اورق جدها بما ليخرج السابقين سابع الاليتين فهو لذى رمية به وبهذه هي القيافة
 والحكم بالشبه بان هذا الحكم من صلى الله عليه وسلم لم يكن الحكم بالقيافة ولم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم قائلها ولا عرف
 ذلك منه صلى الله عليه وسلم فى مدته عمره ودعوى وجود القيافة صلى الله عليه وسلم قد ح فى رساله بل هو حكم بالوجى الالهى على
 انه لو كانت القيافة معتبرة لكانت شرعية الدعان لتوايل يكون المدعى على الشبه فاذا كان الولد لشبهها بالزوج ثبت كذبها
 يدر الزوج حد القذف ولو كان لشبهها بالغير الزوج لكان ثبت شرعاً ما با وتحد حد الزنا.

باب من قال بالقرفة اذا تنازعوا فى الولد اى اذا تنازع الرجلان او اكثر فى الولد بان تكون الجارية
 مملوكة لهم فوقعوا عليها فى طرفة عودهم فحكم بالقرفة عند من يقول بالقرفة وهو قول اسحاق بن راهويه وبه قول الشافعى
 فى القديم وانكر ابو حنيفة اعتبار القرفة واعلم ان الطحاوى ادعى انها منسوخة كان فى اول الاسلام وقال شيخنا شيخ شافعى
 مولانا محمود حسن قانس مره الاولى ان لا يقال انها منسوخة بل يقال ان اباحية ايضا يعقبها كما اذا اراد السراحد ويريد
 ان يذهب به احدى الزوجات فعرف القرفة سحب عند ابى حنيفة الا ان اباحية يقول باعتبارها فى ترجيح احد المتساويين
 واما اثبات امر ارتباطها بالشافعى واسحاق ايضا لا يقولان ان القرفة حجة فى اثبات الميراث لئلا يلى اثبات النسب
 السداد والطريق الشرعية فصار حاصل الخلاف ان القرفة معتبرة عند القريتين والخلاف انما هو فى تحريم تعيين ان القرفة
 معتبرة الى نزال المد والى هذا الحد ولا دليل فيه عند احد القريتين لان المواضع التى ثبتت فيه القرفة من صلى الله عليه وسلم لا يلى
 فيها انها ترجح احد المتساويين او لا يلى الشواى ان يثبتوا انها كانت لاثبات امر لا ترجح احد المتساويين واما
 حديث الباب فعلى تقدير صحة موثوقته على رده فلا حجة.

قوله عن نرب بن ابي عمير قال كنت جالسا عند النبي صلى الله عليه وسلم فجاء رجل من اليمن فقال
 ان ثلاثة نفر من اهل اليمن اتوا عليا (امين كان واليا في اليمن) فيختصمون اليه في ولد
 راي كل واحد يدعي ان الولد لولد له وقد وقعوا على امره في طهر واحد فقال راي علي للثلاثين منها
 في نسخة منهم طيبا (اسما من غير انتم امين طاب) بالولد لهذا اي لهذا الثالث منكم فعليا اي حاصلا
 ولم يرضوا قال الثلاثين طيبا بالولد لهذا فعليا ثم قال الثلاثين طيبا لهذا فعليا فقال انتم راي كاه
 متشا كسرون اي تمنازعون اني مقرب بينكم اي اتقني بكم بالقرعة على الولد فمن قرع فله الولد وعليه
 لصاحبه ثلثا الدية فاقروا بينهم فجعله لمن قرع ففصلت من رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حتى بدا امره او واجبه كان فحكمه صلى الله عليه وسلم من سوادهم وذكاءه استدل بهذا من قال ان القرعة ثبتت
 بالنسب قلت هذا الحديث مخالف لاصول الدين فان المرأة التي اوقعوا عليها في طهر ان تكون مملوكة لهم او غير مملوكة فاذا
 كانت مملوكة لهم كما يشترط كلام الشيخ ابن تيمية في الدر المنقبي فانه قال الباب باب الشكر كالطهون الائمة في طهر واحد ثم ذكر فيه هذا
 الحديث حديث زيد بن ارقم في قصة قضا علي واشتت نسب ولد بالواحد منهم لا تجب عليه ثلثي الدية بل يجب عليه اهما ثلثا ثمانية
 الجارية لانها صارت ام ولد له خاصة واما اذا كانت غير مملوكة فلا يثبت نسب الولد لاهم ادعوا الوطى بانها لاهم لم يدعوا
 النكاح ولا الملك فلم يكن لهم ثم اشد فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في رواية ابى هريرة رواته الجماعة ان الولد لغيره
 وللعامل كخبر فلا يثبت نسب الولد لواحد منهم فلي بذال بعض العلماء ان المار غير ثابت والله اعلم

باب في وجوه النكاح التي كان يثبتها اهل الجاهلية قوله ان النكاح كان في الجاهلية على اربعة
 اقسام فاحكام منها النكاح الذي يخطب الرجل الى رجل او الى وليه وليته فيصدقها راي يعين الى صداقها ثم
 ينكحها ونكاح اخر كان الرجل يقول لامرأته اذا طهرت من طهرها
 امرسلي الى فلان داء اسلي اليه رسالة لا استبضاع فاستبضع راي
 اطلبني منه الباضعة وهو المجمع على انه والمباذنة المجامعة مشتقة من البضع وهو الفرج ويعتبر لها من وجها
 ولا يسهل بالاحتجاب بين جهلها من ذلك الرجل ان يفتن من فادتين حملها اصابها راي بانه اذ جهلها احب و
 انما يفعل فملك ما غبت في نكاح الولد لانهما كانوا يظنون ذلك الاستبضاع من اكابرهم وروسهم في الشجاعة والكرم وغير ذلك
 فكان هذا النكاح يسمى نكاح الاستبضاع ونكاح اخر يجمع الوهطون الشرقة فيدخلون على المرأة
 راي واحده واحد كلام يصيبها راي يدا في نوتيه فاذا حملت ود صنعت (اي الحمل) ودر ليل يبد
 ان تضع حملها ارسلت اليهم فلم يستطع رجل منهم ان يمتنع حتى يجتمعوا عند هانفول لهم قد عرفتم
 الذم فان من امرهم وقد طلعت وهو ابنيك يا فلان راي لواحد منهم فتسمى من
 احبب منهم باسمه فيلحق به راي بالرجل الذي سمته ولد لها ونكاح من يجمع الناس الكثير فيدخل
 على المرأة لا تمتنع من جاءها ودهن البغايا (الزواني) يكن ينصبون على ايامهن راسات تكن علما
 لمن ارادهن فدخل عليهن فاذا حملت فوضعت حملها جمعوا لها ودعوا لهم القادة ثم الحقوا ولد لها بالذير ون

أجرك ولكن حكم التقوى ان تجتنب منه لانه شهر بعتبه كانه اجنبي عنها-

باب من احق بالولد اى الحضانة وبسبب الترتيب يقال خضنة حضانة اذا رفعة وربية احق الناس بالولد خضنة ائمة قبل الفرقة وبعد الام لان تكون حرة او افاجرة غير مأمونة الم تنزج بزوج آخر بالاجماع ثم ام الام ثم ام الاب ثم الاخت لاب وام ثم لام ثم لاب ثم لال كما كذلك ثم العمت كذلك وكل امرة من هؤلاء الا انى اثنى في الحضانة اذا تزوجت بغير محرم الصغير سقط حقها في الحضانة عند ابى حنيفة وقال الشافعي سقط حقها مطلقا سواء كانت غير حرة او بحرة وقال الحسن البصري لا تسقط مطلقا حقها بالكساح والام والمدة احق بالغلام الصغير حتى يستنقذ وقد رتب سنين و بالجارية الصغيرة حتى تحيض وغيرهما احق بالصغيرة حتى تستنقذ ولا خيار للولد عند ابى حنيفة وبه قال مالك سواء كان الولد ذكرا او انثى او جارية وقال الشافعي اذا صار ميمرا بين الابوين وقال احمد اذا بلغ سبع سنين ينجز الغلام وتسلم الجارية الى الاب من غير تخيير ومن العجب انهم لا يعتبرون ايمانه وهو اختياره لربه وهو نفع لثم يعتبرون اختياره اخذ الابوين وهو ضرورة بما ظن قوله ان امرأه قالت يا رسول الله ان ابني هذا كان يطيني له دعاء وتدعى له سقاء وتجسرى له خواء وان اباه طلقني فلا اذ ان ينزع له منى فقال له يا رسول الله صل الله عليه وسلم

انت احق بصلاته منكج استدل بهذا الشافعي على ان كل من تزوجت من النساء من كان لها حق الحضانة سقط حقها مطلقا سواء كانت بنى رحم محرم او غير ذى رحم محرم لان الدليل لم يفيض قلت معناه انت احق به الم تنكح بغير المحرم لندم الشفقة فانه يتحقق على الولد فليلا وينظر اليه فضا بالخلاف ما كان الرجوع نازح محرم للصغيرة كالبنه اذا كان زوجها ابى والام اذا كان زوجها ام الصغير على ان الحديث يدل على ان الحادث من الكساح يبطل حقها في الحضانة واما الكساح القائم قبل ذلك فلا يسقط حقها مثلاً امرأة ولدتها ولدتها ثم اتمت ولها ام الام للولد ولها زوج وهو ابى للولد فلا يسقط حق الحضانة لها بحكم هذا الحديث لانها لم تحدث نكاحا والراجح عن الشافعية هو هذا القول الموافق للحنفية -

قوله فقال ابوهريرة اللهم انى اقول هذا الا انى سمعت امرأه جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وانا قاعد عنده فقال يا رسول الله ان زوجي يويدن بين هب بابي وقد سقاني من بئر ابى عنبه وقد نفعتي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم استنمها عليه فقال نرى وجهها من يجاتني في ولى فقال النبي صلى الله عليه وسلم فهذا الولد وهذه امك فخذ بيد ابيهما شئت فاحذ بيد امه فانطلقت به استدل بهذا الشافعي على ان اذا صار الولد ميمرا غير بين الابوين قلت وير منها قريبا فليس راجع ولا حجة لفيه لانه لم يذكره الفراق فالظاهر انها كانت في حجة لقولها ان زوجي ينكح ان كان بالنا بل هو الظاهر لان الذي يتي من البهيم هو البالغ وليس فيه دليل على انه يخير في الصبح لانه ليس في الحديث ذكر عمره فاذا كان صغيرا يشهد ولا عارف بصلته فلا ينفذ اختياره ولانه لنفسه وعقله يتناسر عنده الراحة والتخلى فلا يتحقق النكاح وقد ثبت عن ابى بكر الصديق انه قضى في عجم بن عمر بن الخطاب لأمه ولم يخيره ذلك وكان يحضر الصحابة ولم ينكره احد فصار مجمعا عليه

باب في حدة المطلقة العدة ولنه مصدر من عدل يقال عدت الشئ اى احصيته وفي الشرع ترتب نكاح المرأة عند

زاول النكاح أو شبهة أو الفرس فعدة الحرة للطلاق أو الفسخ ثلثة أقران كانت من ذوات الحيض وكان الفرس بعد
الدخول بها أو ثلثة أشهر لم تنخص لصغر وكبر وعدة الامز قرآن ولعقت المقدرة وعدة الحامل وضعة وزوجة الفارس الباطل
والمراد القدر الحيض عند أبي خنيفة وبه قال أحمد في الأصح وعند الشافعي ومالك الطهر خله عن أسماء بنت يزيد بن
السكن الا نصبارية أنها طلقت بغير عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم المطلقة عدل فانزل الله
عن دحل حين طلقت اسماء بالعدة للطلاق الى ريث وهي قوله تعالى والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء
باب في فسخها ما استثنى به من عدل المطلقات يعني ان آية عدة المطلقات تشمل ذوات الاقرار والايام الصغار
والمسوسة وغير المسوسة والحواشي وغير الحواشي فاستثنى منها الايام والصغار وغير المسوسات والحواشي

فعله عن ابن عباس قال والمطلقات يتربصن بأنفسن ثلثة قروء وقال والايام يتربصن من الحيض
من نسائها ان ربيتم فعدتهن ثلثة اشهر والايام الحيض ففسر ذلك اي فسخ هذا القول الثاني في مثل
للايام والصغار والايام لم تبلغن من الحيض من ذلك اي من القول الاول الشامل لجميع انواع المطلقات فاجوب
للايام والصغار العدة ثلثة اشهر مكان ثلثة قروء وقال (اي ابن عباس) وان طلقتن من
قبل ان تمسوهن فعدا لهن من عدل فعدتهن ثلثة اشهر ففسر هذه الآية عدة المطلقات غير المسوسة فانه ليس عليهن
عدة ولم يذكر ابن عباس الحواشي اذ طلقتن لمكان الاختلاف فيها اولان الغرض ان الآية المشتملة على عدة المطلقات
ليس على عمومها واطلقتها

باب في المثل جعله اي اذا طلق الزوج امرأته ثلثة او اقلتين فجزا لهما ان يراجعا وهي استدانة الملك لهما بمرفق
النية وتوقع في العدة ان لم يطلق ثلثا ولو لم ترض ليقول الزوج راجعتك وراجعت امرأتى والاشهاد ومنه وب عليها
اجتزاعن التجايد وتصح الرجعة بالفعل الذي يوجب حرمة المصاهرة مع اكرامته كالوطي والقبلة والنمس وقال الشافعي
لاصح بالفعل عند القدرة على القول بان لا يكون اخس او قتل السان قوله عن عثمان الذي صلى الله عليه وسلم
طلق حفصة ثم سار جميعها قال الشيخ الهادي في المدايح ان النبي صلى الله عليه وسلم طلق حفصة واحدة فلما بلغ نازا الخبر
عمره فاستمر له حتى الى النبي الله عليه وسلم راجع حفصة فهاها صوامت قوامه وهي زوجتك في الجنة

باب في نفقة المتيعة مشتق من البت وهو الطبع ويؤتى طلاق البائن والثلث يعني اذا طلق الزوج زوجته
طلاقا تاما او ثلثا ابل تجب لها في عتدتها النفقة على الزوج اختلف العلماء في جباة الكلام ان المعتدة ان كانت معتدة من
ملك صحيح عن طلاق فان كان الطلاق رجعيا فلها النفقة والسكنى بلا خلاف لان ذلك النكاح قائم كان الحال بالطلاق
كالحال قبله وان كان الطلاق ثلثا او بائنا فلها النفقة والسكنى ان كانت حاملة بالاجماع لقوله تعالى وان كن اولات
حمل فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن وان كانت حاملة فانتف فيهما فقال عمر بن الخطاب وعبد الله بن مسعود وعمر بن
عبد العزيز وسفيان الثوري والوفيق وجمهور الصحابة والتابعين ان لها النفقة والسكنى وقال الشافعي لها السكنى و
النفقة لها وقال ابن ابي ليلى والشافعي والجمهور ومن قبل لافقة ولا سكنى لها واحتجوا بقوله تعالى وان كن اولات حمل
فانتقوا عليهن حتى يوضعن حملهن خص الحامل بالامر بالاتفاق عليها فالوجوب الاتفاق على غير الحال لطل التحصيل ولم يكن

لتخصيصها بالذكر معنى فذل بمجوده ان غير الحامل لالفقه لها وايضا استدلووا بحديث الباب حيث فاطمة بنت ميس انها قالت
 خلعتي زوجي ثلاثا فلم يجعل لي النبي صلى الله عليه وسلم نفقة ولا سكنى ولان النفقة تجب بالملك وقد زال الملك بالثلاث
 والباقي الا ان الشافعي يقول عزفت وجوب السكنى في الحامل بالنص بخلاف الباقي واستدل ابو حنيفة وغيره بقوله تعالى
 اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم وفي قراءة عبد الله بن مسعود اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجوهكم و
 لا اختلاف بين القريتين لكن احديهما تفسير للقرأة بقوله عز وجل والسارق والسارقة فاقطعوا ايديهما وقراءة ابن مسعود
 ايهاها وليس ذلك اختلاف القرأة بل قرأة تفسير للقرأة الظاهرة كذا ولان الامر بالاسكان امر بالانفاق لانها اذا كانت
 مجبونة مستوعبة عن الخروج لا تقدر على التسبب النفقة فلو اتكن نفقتها على الزوج ولا مال لها الملك او ضاقي الامر عليها و
 عسر ويا لا يجوز وقوله تعالى لينفق ذو سعة من سعته ومن قدر عليه رزقه فلينفق مما آتاه الله من غير فصل بين ما قبل الطلاق
 وبعده في العدة ولان النفقة انما وجبت قبل الطلاق كقولها مجبونة عن الخروج واليه ولو نكح الزوج وتلقى ذلك الاصاب
 بعد الطلاق في حالة العدة وثابتها بانضمام حق الشرع اليه لان الحبس قبل الطلاق كان حقا للزوج على الخصوص وبعده
 الطلاق لتعلق به حتى الشرح حتى لا يباح لها الخروج وان اذن لها الزوج بالخروج فلما وجبت به النفقة قبل التاكيد ولان تجب
 بعد التاكيد وفي ما لا ينفقها امر بالانفاق على الحامل وانه لا ينبغي وجب الانفاق على غير الحامل ولا يوجب ايضا فيكون سكونا
 متوقفا على قيام الدليل وقام دليل الوجوب وهو ما ذكرنا واما حديث فاطمة بنت ميس فتدبره عمره فقال منع كتابي
 وسنة نبينا يقول امرأة لا تدري لعلمها حقت او نسيت وقد انكره اسامة بن زيد فانه كان اذا ذكرت فاطمة من ذلك شيئا
 رما بما كان في يده وكذلك انكره عائشة فانها قالت ما لفاطمة من خير ان تذكر هذا الحديث يعني قولها لانا نفقة لها ولا سكنى
 اخرج الطحاوي في هذه الاقويل باسناد حسن ثم روى عن ابي سلمة بن عبد الرحمن ان الناس انكروا عليها ما حدثت به من وجوب
 قبل ان تكل وقد انكره ابن الخطاب ذلك بحضرة اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينكح عليه منهم منكر فدل تركه انكاره
 في ذلك عليه ان ينهيه فيه كنهيه ونقلوا ان احمد بن حنبل كان يصيحك ليقول ابن في كتاب الله وعرضه ان يارسل ليهما
 قلت قول عمر لا يدرى كتاب ربنا يحمل انه اراد به قول عز وجل اسكنوهن من حيث سكنتم وانفقوا عليهن من وجوهكم ويكون
 قرأة لقرأة ابن مسعود ويحمل انه اراد به قول لينفق ذو سعة من سعته ويحمل انه اراد به قوله لا يدرى كتاب ربنا في السكنى
 خاصة وهو قوله تعالى اسكنوهن من حيث سكنتم من وجوهكم كما هو القرأة الظاهرة وارايد بقوله رضي الله عنه بنسبة نبينا ما روى
 الطحاوي بسند لا يخط عن الحسن قال عمر بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها النفقة والسكنى وفي سنة خضيب
 بن ناصح وهو من رواة الحسن وفي جمادى ابى سليمان شيخ ابى حنيفة وقالوا لم يخرج عن النجاشي قلت انه اخرج عنه لكنه في
 نسخة غير من اوله وقال الحافظ في التلخيص انه لم يسمع اباهم عن عمر بنت مرسل النخعي متصل كلها وهو لا يرسل الا ما كان صحيحا كما في
 التمهيد وقال ابن القيم اني اشتبهت له فيقول به رسول الله صلى الله عليه وسلم قلت هذا تجاؤر ليعني اليه وقال الشافعي ان
 لفظ وسنة نبينا اليه بيت وهم الراوي قلت هذا اللفظ مروي في مسلم صحاحه فلا يمكن الاكابر عنه قالوا ان خروجها من بيت
 العدة كان لها مزية في الاحاديث الصحاح انها كانت تخذو على ايمانها فقيل لرسول الله عليه وسلم لم بيت ابن ابي بكر
 قال الطحاوي بطريق الاوامر انما لم يحمل لها نفقة ولا سكنى لانها صارت كالناشرة اذا كان سبب الخروج منها وبكلمة القول

فمن خرج من بيت زوجها في حرمها وكان منها سبب ارجح انما لا تخفى النفقة مادامت في بيت غير الزوج وتقبل
ان زوجها كان غائبا فلم يقض بها النفقة والسكنى على الزوج الغيبه اذ لا يجوز التقاضي على الغائب من غير ان يكون عنه خصم
حاضر فان قيل روي ان زوجها خرج الى اليمن وقد كان وكل اخاه فالحجاب انما هو كالمطالبة او بايصال النفقة ولم يرد كله
بالخصومة قلت فيه نظرا فانها خرجت باجازة من القاضي عليه السلام فمكننا منة فلابد من عند عن نفقته كما بينه العذر عن
نفق السكنى قلت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يطلبها فان حمل النفقة قد اعطيت كافي الروايات واحصا اعظم زوجها
عشرة تراعى كافي الترتي وغيره وفي بعض الروايات اربعين عشرة واصدع كافي الطحاوي وغيره

قوله عن فاطمة بنت قيس ان ابا عمر بن حفص طلقها البتة وهو غائب فارسل اليها وكسيلة
روى يحيى بن ابي ربيعة والحارث بن هشام بشعبه في نفقة العدة وفي رواية الآتي طلق امرأتين ثلاثا وان ترك بها نفقة
يسيرة فخطبته روى على ثلثة النفقة الشيعر القليل وارضيت به فقال روى الكليل ودالله حاله علينا
من شئ فجاءت رسول الله صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك فقال لها ليس لك عليه نفقة روى في هذا واحد لها ان تعتد كحديث
قوله فقال فاطمة حين بلغها ذلك روى قول مروان من روى شيئا بان لم يسع الا من امراته بيني وبينكم كتاب

ابن تال الله تعالى فطلقه عن لعنهن روى الى قوله تعالى لا تدري لعل الله يحسن بعد ذلك اصل قالت فاي
احسن بعد ثلاث قد اجبت فاطمة بنت قيس صاحب النفقة على مروان حين بلغها انكار مروان بقولها بيني وبينكم كتاب
وقرأت اول سورة الطلاق وعجل استلامها ان قوله تعالى لا يخرجون من بيتين ولا يخرجن وروى في المطابقة الرجعية فاذنوا
يقول في آخر ذلك لعل الله يحسن بعد ذلك امره فاما ما رواه ابو جابر في قوله في قلبه الرغبة اليها فيرجعها وهذا يدل على
ان النبي صلى الله عليه وسلم خرج من الزوج في الطلاق الرجعي فاما اذا طلقها ثلاثا او اربعها فليس عليه ما يفي حتى يريث الله
بعد الابانة امره فالتكليف هذا الحكم اذا كانت له عليها مراحمة واما اذا طلقها ثلاثا فاي امر يريث بعد الثلاث واذا لم يكن لها نفقة
وليس حاملها فعلى ما تحبس منها في بيت الزوج فيخرجها الزوج وقد وافق فاطمة على ان المراء بقوله تعالى يحسن بعد ذلك امر
المراحمه فتارة والحسن والسدي والصالح الزوج الطهرى عنهم وعلى غير وان المراء بالامراياتي من قبل الله تعالى من نسخ او
تخصيص او نحو ذلك فلم يضر ذلك في المراجعة قلت ان الايات عامته في سياقاتها وان كان الامر خاصا فلنا علينا الا
بيان التكتية في القيد وبهذا انظر في القرآن كثير

باب من اكره ذلك على فاطمة اي انكر عدم وجوب نفقة المبتنة وسكنها على زوجها ووجهها وانقلاها
من البيت على فاطمة بنت قيس وقد انكر من الخطاب بحضرة الصحابة ولم ينكر انكارا وحدها وكان اجماعا وانكرت عائشة وانكر
مروان كما هو مفصل في الباب قوله ان فاطمة بنت قيس عمر بن الخطاب فقال لك تسعي عكرت اب رينا سنة
بني لعل الله لا يردك فخطبت ام ولد اذ نزع الطلاق بهذا السند عن ابى اسحق اطول منه وفيه سنا بتا روى كتاب ربنا وسنة نبينا صلى الله
عليه وسلم ليقول امرأه لا تدري عليها كذب قال الله تعالى لا يخرجون من بيتين ولا يخرجن الاية واخرج عن ابراهيم بن عمر
عبد الله انها كانت تقول المطابقة ثلاثا لها السكنى والنفقة ثم اخرج بسند عن الشعبي عن فاطمة بنت قيس ان زوجها
طلبها ثلاثا فانت النبي صلى الله عليه وسلم فقال لا نفقة لك ولا سكنى قال فاجرت ذلك اني تخفى فقال قال عمر بن الخطاب

واخر بذلك لسانباركي آية من كتاب الله تعالى وقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول امرأة لعاهل او هبت سمعت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لها السكينة والشفقة وهذا الحديث نص صريح على خلاف ما حدثت فاطمة من عدم
 وجوب الشفقة والسكينة للمبتوتة على زوجها وقد بلغ في التشفي على هذا الحديث ابن القيم في بيته فقال نحن نشهد بالله شهادة
 نضل عنها اذ القينا ان هذا كذب على عمره وكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم ينبغي ان لا يحل الانسان فرط الانصار
 للمزبب او التصبب لها على معارضة من رسول الله صلى الله عليه وسلم الصريحة بالكذب المجتنب لو يكون هذا عند عمر
 عن النبي صلى الله عليه وسلم لم تحرس فاطمة وذوها ولم يهرزوا بكلمة الى آخر ما قال قلت وانا تنجب من جرأة الشيخ ابن القيم على
 رد الحديث المعبر الثابت عن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما ان الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم حرام
 فكذلك كتمان ما يحريش الصحيح الثابت وهذا فرط الانصار للمزبب والتعصب له حملة على كتمان ما يحريش حديث رسول الله صلى الله
 عليه وسلم والذي قاله من القرينة بانه لو كان عند عمره تحرس فاطمة ولم تهرز بكلمة فيخف جافان ما سمعته من في رسول الله
 صلى الله عليه وسلم وحفظت منه وان كان او هبت فيه او دخله النسيان والغلط اقوى عن ما سمعته بواسطه عمر كيف تحرس
 بالسمع من عمر وليس في الحديث قدح الا ان مقتضى عن النخعي عن عمران كان النخعي هذا هو الاسود بن زيد فلما انقطع فيه
 كما لا يخفى على الواقف على طبقات الرجال وبديل عليه ما خرج الطحاوي عن ابى اسحاق البستي قال كنت عند الزهري
 يزيد في الحديث لا اعظم ومعنا الشعبي فذكر والمطلقة ثلاثا فقال الشعبي حاشي فاطمة بنت ثيس ان رسول الله صلى الله عليه
 سلم قال بها لاسكينة ولا شفقة قال فرماه الاسود بجماعة قال وليك التحدث بشي هذا قد بلغ ذلك الى عمر بن الخطاب قال لسان
 باركي الحديث وان كان النخعي هو ابراهيم فهو متقطع وابراهيم وان كان لم يدرك عمر الا ان مراسيل صحيح الاثنى عشرين كذا قال ابن
 معين وليس في الحديث منها وقال صاحب التهذيب في اوائله مراسيل النخعي صحيح ثم ذكر فيه عن الراشدين قلت للنخعي اذا
 حديثي حديثا فاستد فعلم اذ قلت عن عبد الله ما علم ان عن غيره واحد عنه اذا سميت لك احاد ابو الذي سميت قال ابو عمر
 في الامايل على ان مراسيل اقوى من مسانيد وقال في موضع آخر مراسيل ابن مسعود وعمر صحيح كلها وما رسل منها
 من الذي اسند حكايته بن القطان وغيره قال الحافظ في تهذيب التهذيب قال الحافظ ابو سعيد العلاني هو اكثر من ارسال
 وجماه من الاثني عشر مراسيل فاجعل هذا الحديث صحيح على الصحيح جمع من الحديث من اهل الجرح والتعديل لا يطل كتمان الشيخ ابن القيم
 باب في المبتوتة خسرهم بالهكس وبالليل تبين في بيت زوجها في العدة قال ابو حنيفة وآخرون يجوز خروج المرأة
 البائن من منزلهما في انهما يلجأ الى ذلك ولا يجوز لغير الحاجة وقال الشافعي وما كنت اجماعا يجوز لها الخروج في النهار مطلقا
 قول عن جابر قال طلقت خالتي ثلاثا فخرجت تجد غلاما راى قطع ثمره فكلها فكلها اجل ذنبا ما فانت النبي صلى
 الله عليه وسلم ذكرت ذلك له فقال اخرجي بخدي غلامك لذلك ان تصدق منه او تقبلي خيرا
 في الحديث دليل على ان يجوز لها الخروج الحاجة كما يدل عليه عليه صلى الله عليه وسلم ذلك بالصدقة او فعل الخير
 باب شجر متاع المتوفى عنها زوجها من الميراث اي كان المتوفى عنها زوجها قبل زول الميراث ان يوصى لها
 الزوج بعد ماها وكسرتها وسكنها او احتاج اليها تمام السنة فنش ذلك الحكم ما جعل لها من الميراث
 قول عن ابن عباس (في قوله تعالى) والذين يتوفون منك ويذبحون ذبيحة (اي فليروا وصية)

الانس واجههم متاعا راي متوهم متاعا الى المحول غايلا يخرج ففسخ ذلك بايلة الميراث بما فرض له من الربع والثلث ونسخ اجل المحول بان جعل اربعه اشهر وعشرا فاما اصل ان الآية الاولى كان فيها حكمان اولهما وجوب الوصية على الاخوان تبقيهم الى المحول وثانيهما الحكم بعدم اخراجها من البيت فانكلم الاولى فنجباجعل لها من الميراث من اربع والثلث وثانيهما نسخ بما جعل لها من الاعداد اربعة اشهر وعشرا لئلا

باب احداث الموتى عنهما من دجها والاحداث الخزن على موت الزوج وليس ثياب الخزن وترك الزينة بجلى او حير او تشاط او التزين بالجواهر كلها وليس الحر وغيره من الثياب المصبوغة وباستعمال الطيب والكحل والذين لا يغيرون لباس الحر ليلكة والنقل والثوب المصبوغ لعدم وجود غيره وكذا يجوز استعمال الطيب والذين للتداوى والكحل للبرد ونحوه والاحداث واجب بالاتفاق على المتوفى عنها زوجها واختلف العلماء هل تجب على معتدة البت ام لا تجب عند الجففة وقال الشافعي واما لك الاحداث في المتوفى عن محمد في النواذر انه يجوز الاحداث على بعض الاقارب الى ثلثة ايام

قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا يحل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر ان تحسد على ميت سواء كان قريبا او اجنيا فوق ثلث لئلا الاعلان دج اربعة اشهر وعشرا هذا الحديث يدل على حرمة الاحداث للشاة على ميت سواء كان ابا او ابنا او اخا بالان التقيد بقوله فوق ثلث يدل على ان الاحداث يباح بها في تلك المدة ولكن لا يجب لها الاحداث في تلك المدة فلو دعا ما زوجا ليكمل لها الامتناع ويدل على ان الاحداث تجب على المتوفى عنها زوجها اربعة اشهر وعشرا وما عدا ذلك لا يحل لها الامتناع ويدل على قيل الحكمة في هذا الحد ان الاحداث تكال تخليقة وتنفذ فيه الروح بعد مضي مائة وعشرين يوما وبزيادة على اربعة اشهر بتقصان الامة فبحر الكسرى التقيد على طريق الاحتياط قوله جاءته امرأة اسمها عاتكة بنت نعيم من عبد المدين النخام

الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان ابنتي توفي خرا دجها عنها راسم الزوج فميرة الخروى قد اشتكت عينها فتكلمها فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امرتان ادخلتا لك يقول لا قال الخافظ قال النووي فيه دليل على تحريم الاكتمال على العادة سواء اختاجت اليه ام لا واجر في حديث اسم سلمتي الى وغيره اجليه بالليل واسميه بالنهار وواجب انهما اذا المرحج اليه لا ياكل وان اختاجت لم يحرج بالنهار ويجوز بالليل مع ان الاولى تركت ياكل انكاره على الله عليه وسلم على حال لم تبلغ مرتبة الضرورة

باب في المتوفى عنها تنتقل اى هل تنتقل من المنزل الذي بلغها في زوجها وبقيت خلف العلماء فيه فقال جمهور العلماء مالک والشافعي واصحابهم يجب عليها ان تقعد في بيت وجبت فيه الا ان يخرجها الوترية فيما اذا كان نصيبها من دار الميت لا يكفيها وينهدم البيت الذي كانت تسكنه فيخرجها الى غير الضرورة و قال بعض السلف ان المعتدة لا يجب عليها الزوم بيت زوجها بل ابع لها ان تعتد حيث شارت وتحول من بيت زوجها وموئيد على وابن عباس قوله ان القرية بنت مالك بن سنان وهي اخت ابى سعيد الخدري

اخبرتها انها جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم تسال ان توجع الى اهلها في بيتي عذرة خان خروجهما خسر ج في طلب اعيد له ابقوا حتى اذا كانت ابطرف القدوم

دومض على ستة اميال من المدينة لحرقهم فقتلوه فمالت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ارجع الى اهلي
فاني لم يتركني في مسكني يملكه ولا في نفقة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم نعم
قالت فخرجت حتى اذا كنت في الحجرة اذني المسجد دعاني ادا امرني فذعيت له فقال كيف
قلت فرددت عليه القصة التي ذكرت من شأن زوجي قالت فقال امكثي في بيتك
حتى يبلغ الكتاب احوال الرث في دليل على ان المتوفى عنها تمتد في المنزل الذي بلغنا في زوجها وهي فيه
ولا تخرج منه الى غيره بلا ضرورة شديدة.

باب من رأى الفحول اي من رأى المعتدة ان تحول من بيت زوجها الى غيره كما ذهب بعض السلف هو قول
علي وابن عباس قوله قال عطاء قال بن عباس سئفت هذا الآية اى قوله تعالى والذين يتوفون عنكم ويذرون
انما وجاوصية لازواجهن متاعا الى الحول غير اخرج بعدتها عند اهلها اى كانت سكنا باي هذه العدة المذكورة
في قوله تعالى والذين يتوفون عنكم ويذرون انما وجاوصية لبعن بانفسن اربعة اشهر وعشر عند اهل زوجها واجبا على المرأة
التي توفى زوجها بهذه الآية فتمت اى قوله تعالى فان خرجن فلا جناح عليكم لايه فتقعد حيث تشاءن دعنا اهل زوجها
او في بيت ابيها وحسن دامي الناسخ قول الله تعالى واخرجهم قال عطاء في تفسير قول ابن عباس ان شاءت

اعتدت عند اهلها سكنت في صيتها اى عند اهل زوجها وليس لهم ان يخرجوها وان شاءت خرجت لقول
الله عز وجل ان خرجن فلا جناح عليكم في ما فعلن في احوالهم اى قوله تعالى ولهن الربع مما تركتم ان لم يكن لكم

ولد فان كان لكم ولد فلهن الثلثين فتمت انفسكني ووزنت الوصية فلا يسكن لها عليهم تعتد حيث شاءت
اعلم ان في بيان الذين الاثنين اختلاف اصحاب ابن عباس فاجبوا على ان آية الوصية الى الحول كانت متقدمة ثم
نزلت آية اربعة اشهر وعشر فتمت هذه الآية حكم الوصية الى الحول لا بما جاء بعد ما علم ان ابن عباس فانهما قالان ان حكم الرخص
الرابعة اشهر وعشر كان واجبا عليها ان يلازم في الاعتداد ببيت زوجها بل امان تعتد حيث شئت وكذلك ما كان لها من
حق السكنى على اهل زوجها بان لا يخرجوها فتمت ذلك آية الميراث فاشارة ابو داود بقوله باب من رأى التحول الى
ان بعض العلماء يقولون ان المعتدة لا يجب عليها لزوم بيت زوجها بل امان تعتد حيث شئت وتحويل من بيتها
باب فيما تجنب المعتدة في عدتها يجب على المعتدة من فاتها زوجها الاحاد تبرك الزينة بكل او حريرا او متشابه

او دمين او طيب او كحل او لبس ثوب مصبوغ او بالضرورة وبالعذر فيجب لها لبس الحريرا والمصبوغ الطمحة والقمل و
لعدم وجود غيره وكذا يجوز للمتيين والطيب للتداوى والتكحيل للرء وبهذا ذهب جمهور الائمة وذهب الظاهرية الى انها تحل

وليس وجع وعذر قواما لا لبس ثوبا مصبوغا لا ثوب غضب كالحجاب لا لبس طيبا الا اذا في ظهورها اذ ظهرت
من بين ثيابهن تسطوا واطفا للحجاب العصب برون برودا ليس شج ابيض ثم يصيب بعد ذلك كما في الصالح وفي الغنى الصبح
انبتت لصبغ الثياب وفترت في الحريث بانها ثياب من اكين فيها بياض وسواد قال بياض لها لبس الاسود وعند الائمة
والنفس والافطار نوعان من العود وليس المقصود بهما الطيب وخص فيها للغسل من الحمض لانه لا يزيله الا بالحمض
يتبع اثر الدم لا الطيب قال النووي في قول نوعان من الطيب المعصفر في التي صبغت باصفر المنة المصبوغ بالمشق في التي

باب في من تزوج الحامل قال جبرور الطحاوي والصابغون والائمة الاربعون ان الحامل اذا مات عنها زوجها
سقط عني عنها بوضع الحمل ومن على بسند صحيح انها تنسد باخر الاجلين وبه قال ابن عباس ثم رجع عنه

قوله عن ابن ابي ذر قال من شدة خشية ما بينه ابي اسن بن الحنفى في عدة الحامل لانزلت سورة النساء القصص
دوي سورة الطلاق ابعث لادوية الاذبحوا وعشروا اى بعد نزول هذه الآية فخصت آية سورة الطلاق عموم
الربية اشهر وعشر فصارت عدة الحوامل هي موضع كل لا غير كما قال تعالى واولات الاحمال اجلن ان يضيمن حملهن

باب في عدة ام الولد اذا مات الزوج اولاً ثم مات المولى لزمها عدة الزوج شهران وخمسة ايام ولا يلزمها موت
المولى لشيء ايهما مستدة الزوج وان ماتت مولاها ولم يولد الاول او علم ان المولى مات اولاً ثم مات الزوج فعدها الربية
اشهر وعشر عدة وفات الزوج والتفصيل في الشفة قول عن عمر بن العاص قال لا تلبسوا علينا سبعة

فبيننا صلى الله عليه وسلم عدة المتوفى عنها اربعة اشهر وعشرا يعني ام الولد اى في صورة مات المولى
اولاً ثم مات الزوج وهي حرة فتعد عدة الحرائر للوفات الربية اشهر وعشرا

باب المبتوتة لا يزوج اليها من زوجها حتى تنكح غيره اى غير الزوج الاول ويلبها والكراد المبتوتة المطهرة انما
ويكفي ما يوجب الحد وقال الحسن البصري لا بد من بعد نفية الحشفة حصول الانزال ونقل عن سعيد بن اسيب كفى فيه
النكاح قوله ذلل النبي صلى الله عليه وسلم لاجل الاول حتى تنكح عسيلة الاخر ويذوق عسيلة
اى لذة الجماع وبه يقول الحشفة

باب في تعظيم الزنا الزنا كبيرة لا يجامع قوله عن عبد الله قال قلت يا رسول الله اى الذنوب اعظم
قال ان تجعل لله ندا وهو خلقك قال قلت ثم اى قال ان تفعل ولدك خفية ان ياكل مأكلك قال ثم
اى قال ان تزاني حليلة جامله قال انزل تصديقي قول لني صلى الله عليه وسلم والذين يبدعون

مع الله الربا اخر ولا يقدحون النفس الحق حرم الله الاباحق ولا يزوجون الابية
المذكورة في سورة الفرقان وفي آخرها ايضا عتله العذاب يوم القيمة ويحذر فيه ما نال الله تعالى اعلم

اول كتاب الصوم

الصوم والصيام مصدران لصام وهو في اللغة الامساك مطلقاً ومنه قوله تعالى اني نذرت للرحمن صوماً اى صمتاً
وقيل في الاصل الامساك عن الفعل كقول النابغة سهيل صيام فويل غير صائمة تحت العجاج واخرى تلك
الجماء اى مسكة عن الحركة وفي الشرع امساك مخصوص في زمن مخصوص عن شيء مخصوص بشرائط مخصوصة قال
الزرقاني وشرع الصيام لغواً عظيماً كسر النفس وقهر الشيطان فاشبع نهر في النفس يرويه الشيطان ويجوع نهر في
الروح ترويه الملائكة وكان ينبغي ان يذكر كتاب الصوم عقيب كتاب الصلوة لان كلامهما عبادة بذنية الا انهما كان
بين النكاح والصيام مناسبة من ان الصوم تقيد للنفس كما ان النكاح تقيد للمرأة وكما ان النكاح قاطع للشهوة كذلك
الصيام قاطع لها فان له وجا وكان الطلاق اسبب للنكاح لانه من توابعه ولو اقره ذكره بعده ثم ذكر الصيام والشرع تعالى اعلم

باب مبدئ فرض الصيام فرضت صوم رمضان بعد ما صرفت القبلة الى الكعبة في شعبان على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة كما ذكره الشيخ وكان قبله صوم يوم عاشوراء وفرضا وصوم البيض فلما نزل رمضان نسخ ومن ادلة فرض صوم عاشوراء حديث ابن عمر وحديث عائشة بلغة الامم وحديث الربيع بنت معوذ عن مسلم وغيره من اصحابنا فليتم صومه الى ريث وحديث مسلمة مرفوعا من اكل فليصم بقية اليوم ومن لم يكن اكل فليصم وسياقي انه عليه السلام ارسل ان من اكل يوم عاشوراء فليقتض يوما مكانه وغير ذلك وبه قال علماء الحنفية وقال الشوافع لم يفرض قبل رمضان صوم قوله عن ابن عباس يا ايها الذين امنوا اكتب عليكم الصيام كما اكتب على الذين من

قبلكم فكان الناس على عهد النبي صلى الله عليه وسلم فاصلا للعتة تحرم عليهم الطعام والشراب و النساء صاموا الى المائدة التي يفيد بها الحديث ان المتع مقيد بصلوة العشاء وفي حديث الاثني في حديث البراء ان المتع من ذلك كان مقيدا باليوم فيقال انه لا مطلقا بينهما يجوز تعييد المتع بكل منهما فانهما يتحققان ولا يتحقق المتع وقيل يتحقق ان يكون ذكر صلوة العشاء ويكون بالبعد بالمنطقة النوم غالبا والتعديد في الحقيقة بالنوم كما هو المشهور في الاحاديث ويثبت السدي وغيره ان ذلك الحكم كان على روثي كالتب على اكل الكتاب فلو وقع القصة لعمر نسخ ذلك ونزل احل لكم ليلة الصيام الاثني الى نسائك آية فرضت في الطعام والشراب الجمار الى الفجر ففرح المسلمون بذلك -

باب ستم قولته تتناول الذين يطيعون المشهور ان هذه الآية كانت في حق رمضان فنسخت كما قال سلمة بن الاربع وقال ابن عباس انها في رمضان ونسخت اطلاقها ولقي بعض صدورنا بحكمة كاشح الغاني ونحوه وقال بعض اوساط المفسرين انها محكمة وليقولون انها في رمضان ولفظا لا مقدر اى وعلى الذين لا يطيعون قلت مثل هذا التقدير لا اصل له في اللغة والشرع ولعل بشارة قول بعض المفسرين حيث قالوا ان في مادة الطاعة مشتقة بالطقية وكلفته معتبرة يعني انه لا يستعمل الا فيها هو شاق وصعب وقالوا ان معناه ان الفدية على من يطيق الصوم ولكن بمشقة وصعوبة فما ادرك مولود ذلك البعض وقالوا بتعديرا ومن ذكر ضابطه تقدير لا قال ان يكون جواب القسم مثبتا لم يكن في طالع جواب القسم من التاكيد وغيره كما في ستم لتدبر على الايام ذو جود قلت لا يقال في هذا ايضا ان لفظا لا مقدر بل يذكر المثبت ويرويه المنفى بصورة الانكار وقال حذاق المفسرين ان الآية نزلت في ايام البيض حين كانت صوما فرضا وكان من شاد صام ومن شاد افطر واطم مسكين ثم نزلت فرضية صوم رمضان فنسخت فرضية ايام البيض والاختيار بين الصوم وفدية هذا هو الحق والظاهر ان تسمية ايام المعدودات لا يصدق على رمضان بل على ايام البيض وعاشوراء لان المعدودات تكون بمعنى البيض فتكون مصداقها ايام البيض لا الشهر الكامل ولان ايام جمع فدية بلا لام التعريف فلا يصدق على صوم الشهر ولان يلزم على اهل المقالة الاولى لو قلنا ان الآية في رمضان التكرار في الآية كما لا يخفى ولولا يدل مقاله الثانية حديث معاذ بن جبل وقد مر سابقا وفيه تصريح بان وعلى الذين يطيعون فدية الآية في حق ايام البيض بان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يصوم ثلثة ايام من كل شهر ويصوم صوم عاشوراء فانزل الله كتب عليكم الصيام الاية وحديث معاذ وان كان توفا كما حديث

سلمة بن الأكوع إلا أن تخافوا الله وعلم من سلمة بالحلال والحرام فيكون الترجيح له عليه وإن كان حديث سلمة حديث الصحابي
حديث معاذ حديث السنن بعد أن كانا صحيحان - قوله سلمة بن الأكوع قال لما أنزلت هذه الآية وعلى الذين
يطيقونه ذنبة طعام مسكين كان من الأمنان ليطعموا فيقتد فعل حتى نزلت الآية التي بعد ها
وي قولنا في شهر رمضان الذي أنزل فيه القرآن الآية فإن فيها من شهيدكم الشهر فليصمه فستصمتها أي نعتت بذكر الآية
الآية التي قبلها وهي قولنا تعالى وعلى الذين يطيقونه فدية قول عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه ذنبة
طعام مسكين فكان من شاء صمهم إن يفتدي بطعام مسكين فقتلهم أي بقتلهم أو بالقرض والاه يوم مفضل
فقال فمن نظم خيرهم وخير له أي زاد بطريق التطوع طعا ما زاد على طعام المسكين الواجب فاعطى مسكينين أو مسكين
فمؤخر لروان فصوصه وخير لكرن الفدية وقال فمن شهد منككتمه فليصمه من كان مريضاً أو على سفر فعدة
من أيام أخر ظاهره ما يدل على ابن عباس فأصل آية وعلى الذين يطيقونه الآية فليصمه أي فليصمه من شهيدكم الشهر فليصمه نعتت الألفاظ في فاتها بحكمة في قوله
باب من قال في مثبته الشئ وحجلى اختلص العلماء في الشئ وأجلى وأقوى معناها ما أجلى والمرح إذا خافنا
الصبر لولدها والنفس فرخص في الأظفار بالاتفاق ولكن يجب عليها القضاء بالكفارة وفدية عند أبي حنيفة وقال
الشافعي يجب على المرح القضاء والفدية وما لا يشك الغافي الذي لا يرجي قدرته على الصوم والعجز الكبيرة التي لا ترجى
قدرتها على الصوم ومن كان في معناها وأيس من حيوة فرخص في الأظفار عند أبي حنيفة وعند الشافعي في الجدي يجب
عليهم الفدية فقط وقال مالك لا فدية عليهم وبه قال الشافعي في القديم قوله عن ابن عباس وعلى الذين يطيقونه
ذنبة طعام مسكين قال كانت مخصصة للشيخ الكبير والمرأة وهما يطيقان أصح ما كان ليططر أو يطعم مكان
كل دين مرسكين قول ابن عباس بظاهره ونحو آية تدل على أن المطيقين للصيام إذا أفطروا عليهم
فدية طعام مسكين فلا يدل فيه الشيخ الكبير والمرأة الكبيرة في قوله توجيهان أما أن يقال إن في الآية قوله يطيقونه ليس من
باب الأفعال بل هو من باب الفعلية على قراءة ابن عباس فيمنذ يلتم قوله كانت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة
وهما يطيقان أي بالجهد والمشقة بالآية ولأنه يقال إن قوله يطيقونه في الآية من باب الأفعال فليقل أن يقال إن
ابن عباس رجع عن قوله الأول إلى قول الجمهور أي كان ولا يحكم أن المطيقين كانوا مخيرين بين الفدية والصيام
ثم نسخ ذلك الحكم ولكن بقيت رخصة للشيخ الكبير والمرأة الكبيرة وهما يطيقان الصيام كما في جميع النسخ بدون ذكر
اللائقانية وهو نحو آية لسائر روايات ابن عباس فإن السيوطي أخرجه عن ابن جبر وابن المنذر وابن حاتم وابن أبي
في سننه عن ابن عباس في الآية قال كانت رخصة للشيخ الكبير والعجز وهما يطيقان الصوم إن ليططر أو يطعم مكان
كل يوم مسكيناً ثم نعتت بعد ذلك فقال الله تعالى فمن شهدكم الشهر فليصمه وأثبت للشيخ الكبير والعجز الكبيرة إذا كانا
لا يطيقان الصوم أن ليططر أو يطعموا والجمل والمرح إذا خافنا أو فطرا أو اطعمنا مكان كل يوم مسكيناً فاما أن يقال وهما
يطيقان الصوم أي بالجهد والكفارة أو يقال إن حرف لاسقطت من النسخ -
باب الشهود قد يكون كسعة أو عشر وقد يكون اثنين فحكم ابتداء الصوم وانتهائه بالاستئصال لنفق العلماء على وجوب الصوم

وأنظر على من رأى الهلال وحده وإن لم يثبت بقوله وهو قول الأئمة الأربعة في الصوم واشتاقوا في الشهر فقال الشافعي
ويكره فيه وذلك إذا كثر له تراجمها احتياطا قول رتبة جهوده مع ذلك لا يثبت ظاهره حصر الشافعي في تسع وعشرين
من أواخر شهر ربيع قبل أن يكون ثلثين والكتاب أن الذي ان الشريعة يكون تسعة وعشرين أو يحتمل على الأكثر الأغلب
لقول ابن سريج أنه من مات صلى الله عليه وسلم تسعة وعشرين وأكثر من ثلثين وفي حديث أم سلمة أن الشريعة تسعة
وعشرين أو ثلثها أيضا أنها قد يكون وليس الرافعي كونه ثلثين كما قال عبد القاهر إن تقديم الخبر قد يكون لبسنا الخبر
وبشار إليه حيث قالت لا تقولوا أن الشهر إنما يكون تسعة وعشرين بل قال علي السلام الشريعة تسعة وعشرين
بأنه لما أنزل الله عز وجل في مسنده وقال ابن العربي قول الشهر تسع وعشرون مضاه حصه من جهة أحد طرفيه أي أنه يكون
تسعة وعشرين وهو أقدم ويكون ثلثين وهو أكثر فلا تأخذوا أنكم بالصوم الأكثر احتياطا ولا تنصروا على الأقل غفيا
وكن اجعلوا عما تكلمتم به حجة ابتداء وانتهى باستسلامه

قوله في ذلك من غير دليل في سنة خمس مئة وثلاثين قال الرافعي وقد اختلف العلماء في معنى هذا الحديث ففهم
من جملة على ظاهره فقال لا يكون رمضان وذو الحجة والثلثين وهذا قول مردود معناه للموجود المشاهد وكيفية في
رد قوله صلى الله عليه وسلم صوموا الروية واذنوا الروية فان غمناكموا العدة فانه لو كان رمضان ابدل ثلثين لم يرجع
الى بدله من تاول لمعنى لا نقا قال أبو الحسن كان إسحاق بن راهويه يقول لا يتقصان في الفضيلة ان كانا تسعة و
عشرين ادم وقيل لا يتقصان معان جاراها تسعة وعشرين جارا لثلاثين ولا بد وقيل لا يتقصان في ثواب العمل
فيما بذل القولان مشهوران عن السبيل ووقع عند الترمذي نقل القولين عن إسحاق بن إبراهيم وأحمد بن حنبل
فقطي قول أحمد لا يجوز ان يتقصا معاني سنة واحدة ان نقص رمضان تم ذوالحجة وان نقص ذوالحجة تم رمضان وعلى
قول إسحاق يجوز ان يتقصا معاني سنة واحدة قال الحافظ وزاد الترمذي ان معناه لا يتقصان في عام بعينه وهو
العام الذي قال فيه صلى الله عليه وسلم تلك المقالة وهذا كراه ابن بريز ومن قبله أبو الوليد بن رشد وقيل المعنى
لا يتقصان في الأحكام وبينما جزم البيهقي وقيل للحامدي فقال معنى لا يتقصان ان الأحكام فيها وان كان تسعة و
عشرين متكاملة غير ناقصة عن حكمها إذا كانا ثلثين وقيل معناه لا يتقصان في نفس الامر ولكن ربما حال دون رتبة
الهلال مانع ولا ينبغي بعده وقيل معناه لا يتقصان معاني سنة واحدة على طرق الأكثر الأغلب وإن ندر وتوقع ذلك
وبذا عدل مما تقدم لأنه ربما وجد وتوقعها وتوقع كل منهما تسعة وعشرين قال الحامدي لا ينبغي لها وأوجه على نقص
أحدهما يذهب العيان لا تأخذ وجدنا هما يتقصان معاني أعوام وقال الزين بن النير لا ينبغي شيء من هذه الأقوال عن الأكثر من
وأقر بها ان المراد ان النقص المحسوس باعتبار العدد بخبر بيان كلاهما شهر عظيم فلا ينبغي وصفها بالتقصان بخلاف غيرهما من
الشهور وجعله يرجع الى تأييد قول إسحاق وقال البيهقي في المعرفة إنما خصها بالذكر لتعلق حكم الصوم واجتماعها وبوجه
التوهم وقال انه الصواب وقال البيهقي ظاهر سياق الحديث بيان اختصاص الشهرين بمرتبة ليست في غيرهما من
الشهور وليس المراد ان ثواب الطاعة في غيرهما تنقص انتهى -

باب في ما دخله القوم الهلال أي غلطوا في روية الهلال فما حكمه لا مواخذه عليهم اذا غلطوا في الروية

فلم يسمووا عند السجاء وتعالى ويحب التمسك عليهم في الدنيا كما هو مبسوط في الفتحة قوله قال فطرهم يوم تفتطرون فيكم
 يوم تضحون المحسنات مثل في الحاشية عن الخطاب في ان معنى الحديث ان الخطأ موضع عن الناس فيما كان سبيل الاجتهاد
 فلوان قوا اجتهادوا ولم يروا البطلان الا بعد ثلثين فلم يفتروا حتى استوفوا العدة ثم ثبت عندهم ان الشهر كان تسعة وعشرين
 فان صومهم وفطرهم بائن ولا عتب عليهم ولا في رجب اذا اخطأوا اليوم معرفة فانه ليس عليهم عادة ويجزئهم اخطائهم كذلك
 وبذا تخفيف من الشهر سبعة واربعين يوما وقال الترمذي فسر بعض اهل العلم هذا الحديث فقال انما معنى هذا الصوم والخطأ
 مع الجماعة وعظم الناس اى اذا صاموا فافطروا الجماعة وقد اخطأوا فيها فلا مواخذة عليهم به قلت هذا الحكم فيما عند العامة
 ما اذا حكم في بلدنا فان حكم بالعادة فهو مبسوط في كتب الفتحة وليس هذا موضع تفصيل

باب اذا سعى الشهر اى انفى الشهر لعدم روية البطلان في كل عدة ايام شعبان ثلثين.

قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يمسك من شعبان ولا يقبض من غيرة شهر يصوم لروية
 من بعضنا فان غم عليه البطلان ليلة ثلثين من شعبان، على شعبان ثلثين يس ما شمسوا به بعد اكمال شعبان
 ثلثين يوما.

باب من قال فان غم عليكم فصوموا ثلثين اى ان انفى الشهر لثلاثين لعدم روية البطلان في كل عدة ايام رمضان
 بان يصام ثلثين يوما من رمضان قوله لا نقدر عموما الشهر بصيام يوم او لا يومين اى لا يستقبلوا رمضان
 بصيام على نية الاحتياط لرمضان الا ان يكون شئ يصومه احد كره اى من كان له ورؤفداون فيه لا اعتقاد
 والله وترك المألوف شديد وليس من استقبال رمضان بخلاف من لم يقنوا وصام رمضان قبله يوم او يومين فانه
 حاول الطعن في حكم الشارع فانه علمته بالروية ولا فصوصوا حتى تودع اى بلال رمضان ثم فصوصوا اى
 استروا بعد روية بلال رمضان حتى تودع اى بلال سؤال فان حاله وند غمالة فانهما العدة ثلثين فخطأ الحديث
 باب في التشدد اى في جواز تقديم الصوم على رمضان لمن كان له عادة ووافق ذلك اليوم المتأقلا قبل رمضان
 او يومين او لمن يصوم بنية النفل لالرمضان او لمن يصوم ثلثا او ازيد منه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 لو جل هل صحت من سر وشعبان شيئا قال قالوا لا اظن اى من رمضان فخصم يوما وقال احد ثمانية ايام والاراد
 بانه ثمانية ايام وبها ثابت وسيد الجري كما اخرج الطحاوي عن ثابت بن ثابت لفظه فخصم يومين وعن الجري يومين
 من الاستمرار قال ابو عبيد والجمهور المراد منه منها اخر الشهر سميت بذلك لاستمراره فيها وقيل سره اوله وقيل
 باب اخبرني ابي الهلال في بلد قبل اخيرين بثلثين اى بثلثين من الشهر لاخرين ام لا قد اختلف العلماء في ذلك
 على ما ذهب اليه بالكل بغير روية حكاه ابن المنذر عن عكرمة والقاسم وسالم واسحاق وحكاها الماروي وروى
 للشافعية ثمانية ايام مقابلة اذ روى بعبدة لزم اهل البلاد كلها وهذا المشهور عن المالكية لكن حكى ابن عبد البر الاجماع على خلافه
 وقال اتبعوا على انه اربعة ايام الروية فيها بعين البلاد وكذا اسان والا ناس قال القزويني قد قال شيئا اذا كانت روية
 البطلان غامرة قاطعة بموضع ثم نقل عن غيرهم شهادة الاشعين لروية الصوم وقال ابن الماجشون لا يزمهم بالنبذة الا
 اهل البلد التي ثبتت فيه الشهادة الا ان ثبتت عند الامام الاعظم فيدم لان البلاد في حقها كبلد الواحد وانما في

البحر فقال بعض الشافعية ان تقاربت البلاد كان الحكم واحدا وان تباعدت فوجب ان لا يجب عند الاكثر واختار ابو الطيب
وطائفة الوجوب وحكاه البخوي عن الشافعي وفي ضبط البعد اوجدها اختلاف المطالع قطع للعراقيين والصيدلاني
وجهر النووي في الروضة ومخرج المذهب تأنيها مسافة القصر قطع به الامام والبخوي وصحح الاثني في العترة والنووي
في شرح المسلم ما لثبات اختلاف الاقاليم راغبها حكاها الخسري فقال يلزم كل بلد لا يتصور خفاء عنهم بل عارض دون غيرهم
خاصتها قول ابن الماصيون المتقدم قلت في عامته كتبنا لا عبرة لاختلاف المطالع اى اذا راى الهلال اهل بلده
يلزم ذلك اهل بلدة اخرى سواء كان بين البلدين تفاوت او لا وهذا ظاهر الرواية وعلى هذا الرواية اذا ثبت في بلدكم
سائر الناس فليزيم اهل المشرق بروية اهل المغرب وقال الزيلعي شارح كنز الدقائق لاختلاف المطالع اذا لم يكن بين
بلدتين تفاوت اما اذا كان بينهما تفاوت تختلف المطالع ولا يلزم حكم احدى البلدين البلدة الاخرى قلت لا بد من
تسليم هذا ولا يلزم وقوع العيد يوم السابح والعشرين او الثامن والعشرين او يوم الحادي والثلاثين او الثاني و
الثلاثين فان هلال قسطنطينية ربما يتقدم على هلال بلاد الهند يومين فاذا اصعنا على هلال الهند لم بلغنا روية هلال
قسطنطينية يلزم تقديم القطر او يلزم تأخير القطر وقال الزيلعي كذلك في تحريم القدوري وبه قال الجرجاني قلت اما
تعدد التفاوت وعدمها فنوص الى راى المتبلى به بقول صاحب كونه ان ام الفضل ليلة الحادث بعثته الى معاد
بانسانم قال فقد مت انسانم فقصيت حاجتها فاستهل وعضاوا فاني انشام فزينا وكنتي الرزدي سلم ولد راقني

فزيه الهلال ليلة الجمعة ثم قد مت المدينة فاخر الشهر فسألت ابن عباس ثم ذكر الهلال فقال خضرنا يوم
الهلال قلت رايت ليلة الجمعة ولعلنا سلم والنسائي والدارقطني والترمذي راينا وقال ذت مراتبه قلت
نجم وسماه الحسن وكذا القطر سلم والنسائي والدارقطني اما لفظ الترمذي فقلت راى الناس والظاهر ان
في سياتي الترمذي سقوطها سقطت عن رايه وصاموا وصام مغوية قال لكننا راينا ليلة السبت فلا نزال
لتصومه حتى نذكر اختلاف رويته اذ المزمه اذ منواه قبل الثلاثين فنقطر فقلت اذ لا نكتف به روية

مغوية وصيامه قال هكذا امرنا صلى الله عليه وسلم وهذا الحديث حجة لمن قال باعتبار اختلاف المطالع فلا يلزم
برويته اهل بلده اهل بلده آخر قال الشوكاني في جواب عن هذا الحديث واعلم ان الحجة انما هي في المنع من رويته ابن
عباس لانني اجتهد الذي فهمه الناس والمشار اليه بقوله كذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو قوله فلا نزال
نصوم حتى يكمل ثلثين والامر الكائن من رسول الله صلى الله عليه وسلم هو ما اخرج الشيخان وغيرهما بلفظ لا تصوموا
حتى تروا الهلال ولا تفطروا حتى تروا فان غم عليكم فاكلوا العتة ثلثين وهذا لا يخص باهل ناحية على جهة الانفراد بل هو
خطاب لكل من يصلح من المسلمين فالاستدلال على لزوم روية اهل بلده غيرهم من اهل البلاد اطهر من الاستدلال به
على عدم اللزوم لانه اذا راى اهل بلد فقد راى المسلمون فيلزم غيرهم بالزهم ولو سلم توجه الاشارة في كلام ابن عباس الى
عدم لزوم روية اهل بلده لاهل بلده آخر كان عدم اللزوم متعبا به بدليل النقل وهو ان يكون بين القطرين من البعد ما يحوز
معد اختلاف المطالع وعدم عمل ابن عباس بروية اهل الشام مع عدم البعد الهيكلي يمكن موه الاختلاف عمل بالاجتهاد
وليس بحجة ولو سلم عدم لزوم التقييد بالنقل فلا يثبت عالم ان الاول فاضية بان اهل الاقاليم يعمل بعضهم بحجربعض و

شهادته في صحة الأحكام الشرعية والرواية من جهته وسواء كان بين الفطر من البعد يجوز مع اختلاف المطالع أم لا فلا يقبل
التخصيص الأدليل ولو سلم صلاحية حديث كريب بهذا التخصيص فيجب أن يقتصر على محل النص إن كان النص معاً وأما على
المعوم منه لم يكن معلوماً للورد وعلى خلاف التماس ولم يأت ابن عباس بإقتضاها على النبي صلى الله عليه وسلم ولا حتى لفظة حتى
تخطر في عمومهم وخصوصاً أنها جازية بجملة الشاربه إلى قصة أبي حمزة عن أهل المدينة برواية أهل الشام على تسليم أن ذلك
المروء لم يفهم منه زيادة على ذلك حتى يتجدهم خاصة ذلك العموم فيجب الإقتصار على المعوم من ذلك الوارد على خلاف التماس و
عدم الاحتاق به فلا يجب على أهل المدينة العمل برواية أهل الشام دون غيرهم ويمكن أن يكون في ذلك حكمة إن جعلوا ولو
سلم صحة الاحتاق بتخصيص العموم به فثابت أن يكون في الحلات التي ينهاس البعد ما بين المدينة والشام أو أكثر وأما في
أهل من ذلك فلا وهذا غير في أن ينظر ما دلت من ذهب إلى اعتبار البراءة والناحية أو البعد في المنع من العمل برواية
والذي ينبغي اعتقاده هو ما ذهب إليه المالكية أنه إذا رآه أهل البلد لم يلزم أهل البلاد وكلها أحقت لهما البعد وفيه أن في قطر
كل يوم للصائم وكذلك لصلوات النخبة ليعتبر اختلاف المطالع بالاتفاق لأن طلوع الشمس وغروبها ودخول الوقت
وغروجه يختلف باختلاف الأقطار والبلدان حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك طلوع
الشمس وطلوع الفجر وغروب الشمس بل كلما تحركت الشمس درجة فذلك طلوع فجر لقوم وطلوع غمس لآخرين وغروب فريض
ونصف ميل لآخرين وهذا ثبت في علم الأخلاق والهيئة والتفقوا على ذلك في إفتاء الصوم وإتياء وكذلك في الصلوات
النخبة في إتياء وقتها وانتهائها أنها تعتبر اختلاف طلوعها وغروبها كذلك ينبغي في إتهالها أن تعتبر لأن الفصول
من شلح الشمس تختلف باختلاف الأقطار وقيل في الجواب لم يعتبر ذلك الرواية ابن عباس لأنهم لم يقل بل لم يلق معبر
في الشرع لأن كريب لم يشهد برواية ولم يشهد على الشهادة ولم يشهد على القضاء فانه نقل صوم معاً وفيه لا قضاء فقلت
هنا معنى على رواية الترمذي وقدرتها فان فيها سقطت منها نعم رايته - وقيل إن شهادته بالرواية شهادة واحد
كان في المدينة نحوها بدين شهادة ثم كثيرة قلت إذا جاز الشهادة من خارج البلدة تعتبر في يوم الصيام الصيامية شهادة الواحد
فالحق في الجواب ما قاله الشافعية شيخنا مولانا محمود حسن قدس سره أنه رأى ابن عباس رأى من قال أنه إذا صام
بشهادة الواحد رمضان فكل عدة رمضان ثلثين لا يفتل ليصوموا أحد وثلثين يوماً -

باب كراهية صوم يوم الثلاثاء يوم الشك يوم عظيم لا يوم الصيام فالشك ما استوى فيه طرف الادراك من الخفي
والاثبات وهذا بان علم بلال رمضان في اليوم التاسع والعشرين من شعبان فوق الشك في اليوم الثلاثين من شعبان
أو من رمضان قال ابن الجوزي في التحقيق لأحمد بن حنبل في هذه المسئلة ثلثة أقوال أحدها يجب صومه على أنه من
رمضان ثانيها لا يجوز فرضاً ولا نفلاً مطلقاً بل قضاء وكفاة ونذر ولا نفلاً يوافق عادة وبه قال الشافعي وقال مالك و
ابو حنيفة لا يجوز من فرض رمضان ويجوز عما سوى ذلك ما انتهى المرجع إلى رأي الإمام في الصوم والفطر قلت عندنا من
المشقة على وجه أحد أن ينوي في يوم الشك صوم رمضان وهو مكروه تحريراً ويجوز عن رمضان إن نهر رمضان في السنة
ان ينوي عن واجب آخر وهو مكروه أيضاً تنزهاً بها ثم إن نهر رمضان من رمضان يجزئه والثالث أن يتردد في أصل النية بان
ينوي أن يصوم غداً إن كان من رمضان ولا يصوم إن كان من شعبان وفي هذا الوجه لا يكون جوازاً والرابع أن

يترو في وسعت النية بان يتو ان كان قد امن رمضان ايوم عنه وان كان من شعبان فمن واجب آخر وبذلك
لتردد بين امرين مكرهين لم ان ظهر من رمضان اجزاه والناس ان يؤي عن رمضان ان كان غايته وفي الطعن
ان كان من شعبان وبذلك ايضا مكره وترد بها ثم ان ظهر من رمضان اجزاه عنه والسادس ان يؤي التطهير وهو
غير مكره بل مستحب لانها من يوم الذين لا يترددون في نية التناول والعبدون وتقال للامانة بالابتحار الى تمت
الزوال ثم بالافطار ان لم يظهر رمضان فيعلم بان ان ابا حنيفة موافق لما في استنباب يوم يوم الشك وقصصه
بعض السلف منهم ابن عمر ان النبي في حديثه لا تكثر الصوم يوم اول يومين في الشهر كان ليوم واحد وبذلك راحة رمضان
ولها وجه جديد فليس ينبغي عنه قوله فقال عمار من صام هذا اليوم (اي يوم الشك) فقد عصى بالقاسم
صل الله عليه وسلم استدل بعلي بن حمزة يوم يوم الشك فالت ليس المراد يوم الشك يوم غيب بل المراد منه يوم النحر والشك
هو الوسواس والوتر المحض كما قال ابن تيمية -

باب فحين يصل شعبان بومضان اي يصل شعبان بصوم آخر ايامه يوم اول يومين رمضان قوله لا تقبل صوما
صوم رمضان بصوم يوم ولا يومين الا ان يكون صوم فصلا من اجل نية ذلك الصوم معنى الحديث لا يستقبلوا
رمضان بالصيام على نية الاقيا والمعنى رمضان قبل الحكة فيه التقوى بالظن رمضان ليحل فيه بقوة ولما قلت فيه لظن
لان مقتضى الحديث انه لو تقدم بصيام ثلثة ايام او اربعة جاز قبل الحكة فيه خشية اختلاط النقل بالفرض وفيه ايضا نظرا ويجوز
لمن رعادة كما في الحديث وقيل لان الحكم علق بالوتين تقدم يوم اول يومين معنى رمضان فقد حاول الطعن في ذلك الحكم
وهذا هو المتقدم لان فيه التقدم بين يدي الله ورسوله قال تعالى فمن شهد منكم الشهر فليصمه وقال صلى الله عليه وسلم صوموا لرؤيته
فمن تقدم صومه فقد غش في هذه العلة ثم هذا النبي في النقل اليه المتعذر واما القضاء والنذر فيها ضرورة لانها فرض والتاخير
غير مخي واما الورود فتر ليس بسديد لان الفضل العبادات او بها قول الله ليصوم من السنة شهرا اماما الا

شعبا يصله بومضان ولفظ الشائي في هذا الحديث ما رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرين متتابعين
الا انه كان يصل شعبان بومضان فظاهر هذا السياق يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصوم شهرين
متتابعين الا انه كان يصل شعبان بصومه حتى يقرب بصوم رمضان فان الجملة الاولى يدل على عدم تتابع الصوم حقيقة
واما الجملة الثانية الاستثنائية لو كان معناه انه كان يصل شعبان بومضان حقيقة يقال الاشعبان ورمضان فزيادة
قوله انه كان يصل تدل على ان المراد بالوصول القرب ويديه ما روت عائشة كان يصوم كل اقليل ابل كان يصوم كل في
رواية كان يصوم شعبان اوعامه شعبان وفي رواية كان يصوم شعبان كله وفي رواية لاصام شهر قط كما لا غير رمضان و
لم يصم شهر قط منذ اتي المدينة الا ان يكون بومضان وفي رواية قلت بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم شهرا كله
قالت لاما علمت صام شهرا كله الا رمضان وفي رواية قالت والذئ ان صام شهر معلوما سوى رمضان حتى لوجهه ولا افطر
حتى يصوم منه وهذه الروايات المختلفة كلها عند الشائي واما لفظ حديث سلم عن ام سلمة قالت ما رايت رسول الله صلى الله عليه
وسلم استكمل صيام شهر قط الا رمضان فادارته في شهر اكثر منه صياما في شعبان وفي رواية ولم اره سائما من شهر قط اكثر من صيامه
من شعبان كان يصوم شعبان الا قليلا وهذه الروايات المختلفة تختص بل يقال المراد بالكل اكثره والمراد بومضان ان يتر

برمضان وليؤيده ما قال الترمذي بعد تزجي الحديث وروى عن ابن المبارك قال في هذا الحديث وهو جاز في كلام العرب انما
صام اكثر الشهور ولما يقال قام فلان ليلة اربع وليلة ثلثي واشتغل ببعض امره كان ابن المبارك قد راى كالأشياء شفتين
يقول انما معنى هذا الحديث انه كان يصوم اكثر الشهور.

باب في كراهية ذلك اي الصوم في آخر شعبان اي محل شعبان برمضان او كراهية لشققة على الضعفاء

قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا انتصف شعبان فلا تصوموا
الحديث يختلف في صحته وضعفه اكثر العلماء وضعفه ومع ضعفه محمول على من يضعف الصوم فاذا مضى النصف الاول
من شعبان فلا يصومون الثلاثة ذهاب النشاط في صيام رمضان وقيامه واما من صام شعبان كله فيصوم بالصوم و
يزول عنه الكلفة وقيل النهي لمن لا يقوى على تسليع الصيام فاستحب له الافطار كما استحب افطار صوم عرفه لينتقى
على الدعا واما من قدر على النهي له.

باب شهادة رجلين على سارية هلال نشوال سه اذا لم يباله فلم يلبس الراية بالبصار اذا كان في
السماء على كاليوم والغبار قبل شهادة حزين او حزينين لبال الفطر كما في سائر الاحكام فتشترط فيه العادة والحجوة والورد
ولفظ الشهادة ولكن لا يشترط فيه الدعوى كفتق الامة وطلاق الحرة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا الشهادة بجمع كثير
يقع العلم بحجهم في هلال رمضان والفطر فاجابوا من خارج المصر ومن مكان مرتفع فذلك الحكم في اقسام الرواية
من انه لا يقبل وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل شهادة رجلين او رجل وامرأتين اذا جاءوا من حوالى المدينة من موضع
مرتفع ومن مضار وسج قوله رحمه الله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان نفسك الرواية فان لم تروها وشهد
بشاهل عدل شكتنا بشهادة هاتين اي ان لم تروها بنفسنا فنعبد لنا سالك بحج شهادة رجلين والاصحى كالفطر فيشترط
في الفطر ايضا شهادة رجلين قوله يختلف للناس في اخير يوم من رمضان فقد اعمل بيان فشهدا عند

النبي صلى الله عليه وسلم بالهلال اهلا الهلال امس عشية فامر رسول الله صلى الله عليه وسلم الناس ان يفطروا اي امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بشهادة اعراسين ان اليوم الاول من شوال
باب في شهادة الواحد على هلال رمضان اذ كان في السماء علة كاليوم والغبار قبل خبر عدل
ولو قنا او ان في رمضان بلا دعوى وبلا لفظ الشهادة وبلا حكم ومجلس قضاء لانه خبر لا شهادة سوارين كيفية الزوايل
وقال مالك لا يشترط فيه المشي وبه قال الشافعي في احد قوله لانه نوع شهادة وان لم يكن في السماء علة لم يقبل الا الشهادة
بجمع كثير يقع العلم به في هلال رمضان والفطر فان جاء احد من خارج المصر فظاهر الرواية ان لا يقبل وكذا اذا كان على
مكان مرتفع في المصر وروى الحسن عن ابي حنيفة انه يقبل اذا كان من حوالى المدينة.

قوله جاء اعل في النبي صلى الله عليه وسلم فقال في بيت الهلال فقال انشبهوا لاله الا الله

قال نعم قال انشبهوا لاله صلى الله عليه وسلم قال نعم قال يا ايها الذين آمنوا لا اله الا الله
في الحديث دليل على ان يقبل في رويته هلال رمضان شهادة الواحد لانه من باب الاخبار لاس باب الشهادة
والا لم يقبل شهادة الواحد لان العدد شرط في الشهادات واذا كان اخبارا فالعدل ليس بشرط في الاخبار من هديات

وتشرها الحالة فقل كما في رواية الاخبار عن طهارة الماء ونجاسته وتؤذك ولذا شئ من الايمان صلى الله عليه وسلم
باب في توكيد الصلوة من السجود بالضم مصدر وبالفتح اسم ما يمسح به من اللعاب والشرب قال في الهداي
بين الله ما لم السجود لما روى عن عمر بن الخطاب من قوله انه قال فصل لابدين صيامنا وصيامنا اهل
وكتاب اذلة السجود انما روايت الباب) والسته في التاخير فانه روى عنه صلى الله عليه وسلم انه من منن المرسلين و
في رواية من اطلاق المرسلين انتهى ونقل ابن المنذر الاجمل على نذية السجود وليس لواجب بما ثبت عنه صلى الله
عليه وسلم واصحابه انهم وصلوا.

باب دقت المصحف مرة وقتة الى الصبح الصادق المبدأ للصوم وهو بياض الذي ينتشر في الافق عرضا قال
في رد المحتار وهل المراد اول زمان الطلوع او انتشار الضوء كالخلاف في الصلوة والا اول احوط والثاني اوسع كما
قال الكلواني كما في المحيط ام قال في الحاظر اختلفوا هل يحرم الاكل بطلوع الفجر او بنبوءة عند الناظر تسكنا لظاهر الآيات
وذهب جماعة من الصحابة والتابعين الى جواز السجود الى ان تبيض الفجر فروي سديد منصور بسند عن فضيلة قال
تحررنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو والله انما يعرف ان الشمس لم تطلع واخرها لما روى من وجه آخر عن عاصم نحوه و
روى ابن المنذر عن علي انه صلى الصبح ثم قال الآن حين تبين الخطا الابيض من الخطا الاسود قال ابن المنذر وذهب
بعضهم الى ان المراد بالتبين بياض النهار من سواد الليل ان ينتشر البياض في الطرق والساكن والبوت وروى بنسناد
صحيح عن سالم بن عبد الله بن يحيى واصحابه ان ابا بكر بن قال له اخرج فانظر بل طلع الفجر قال فظننت ثم اتيت فقلت قد ابيض
وسم ثم قال اخرج فانظر بل طلع فظننت فقلت قد ابيض فقال الآن البغني شربني قال اسحاق هو لا راءوا جازا انك
والصلوة بعد طلوع الفجر المعترض من متى تبين بياض النهار من سواد الليل قال اسحاق وباقول الاول اقول لكن
والطن على من تناول الرخصة كالقول الثاني ولا اري عليه قضاء ولا كفارة ام قلت وفي فتاوى قاضي خان يجوز
الاكل الى انتشار الصبح الصادق ام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تأكلوا ولا تشربوا ولا يهيد لكم ساطع المصعد
داي لا ينجيكم فتسمعوا به السجود فان الساطع المصعد اي المرتفع طولا فخر كاذب فكلما وطقت راحة يدها حتى يرفع يدها عن الارض
اي حتى يتبين البياض من المعترض اوائل الحمرة وهو الصبح الصادق لان البياض اذا اتى طلعوا ظهرته ادأكل الحمرة
والعرب تسميه الصبح بالبق في الخيل لما بين من بياض وحمرة قلت لا حمرة لطلب على الابيض ايضا.

باب الرجل يسمع النداء والافشاء في يد لا يلبس عن الشرب ولا قوله اذا سمع احدكم النداء
خالا ناء على ان فلا يصنع حتى يقضى حاجته مثلا ياكل او يشرب منه استدلك بن قال ان السجود حتى ان يبين
الفجر لا طلع لان الاذان يشرع على اول طلوع الفجر وليس بان من الاكل والشرب بل المانع من تبين الفجر
قلت لا دليل فيه فان النداء ان اراد به نداء المغرب فالمعنى ظاهر وهو ان لا يغني لان ينتظر بعد المغرب شيئا من تمام النداء
او غير ذلك يجب السرعة الى الافطار وان اراد به نداء صلوة الفجر فالمعنى ان النداء لا يعتد بها وانما المناط به هو الفجر
فلذا اذن المؤذن والعاثم يعلم ان الفجر لم يطلع بعد فليس له ان يصنع من دعه حتى يقضى حاجته لان المراد منه حتى
يبين لكم الخطا الابيض من الخطا الاسود وهو التبين دون نفس ابتلاج الفجر نظر الى حال العوام للتيسر ولك ان تعلم

الرواية على غير حالة الصوم فلا تعلق له بالغروب ولا بالمغرب بل هي ناظر الى مسئلة الصلوة كقوله صلى الله عليه وسلم اذا مضى
العشاء واتيتمت العشاء فابعدوا العشاء فانها مبقاة على لفظ واحد -

باب دقت فطر اصفاءكم في زوال الخمار ان رجلا اذا كان على موضع عال ونمته اناس فوجبا الناس الشمس قد
غرب واما الرجل الصاعد على موضع عال فيرى الشمس انه لم تغرب يجوز الا فطر لهم لانه قول اذا جاء الليل من ههنا و
ذهب لذهابهم من ههنا واغابت الشمس فقد فطر اقصا قال الحافداي دخل في وقت الفطر فتميل ان يكون معناه فقد
صار فطر في الحكم كدول الليل ليس نظرا للصيام الشرعي ربح ابن خزيمه الاول فقال قول فقد فطر الصائم لفظه خبر و
معناه الامري بلفظ الصائم ولو كان المراد فقد صار فطر اكلان فطر جميع الصوم واحدا ولم يكن للمغرب في تعجيل الافطار معنى
قوله قال يا بلال انزل فاجد ح قال يا رسول الله لو اصبحت قال انزل فاجد ح لنا قال يا

رسول الله ان عليك نهارا قال انزل فاجد ح لنا قال فجد ح ففطر رسول الله صلى الله عليه وسلم
لعل بلال كان يرى كثرة الفطور من شدة الصوفيين ان اتيتم لم تغرب ويقول لعها غطاشي من جيل ونحوه او كان
هناك غم فلم يتحقق غروب الشمس قال الحافداي قلت هذا يدل على تعجيل الافطار -

باب ما يستحب من تعجيل لفظي قال ابن عبد البر اجد يشجع تعجيل الافطار وتأخير السجود صحاح متواترة وعند
عبد الرزاق وغيره باسناد صحيح عن عمرو بن ميمون الاودي قال كان اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم امرع الناس فطاروا بالاطعام
باب ما يفطر عليه طمع الشارع ان يكون الافطار على حلال طيب اي شئ كان وميل الى شئ لم يفسد النار
لحديث ورويه كان يجب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يفطر على ثلث تمرات او شئ من ثمر النار اخرج ابو يعلى عن
ابن ابي ابيد كرم صائما فليفطر على التمر فان التمر يحيد التمس فطر الماء فان الماء طهر من قال
الحافداي ومن خواص التمر اذا واصل الى المعدة ان وجهها خالية تصل به الغذاء والا اخرج ما يشاك من ثمر الطعام قلت
فيه اياما الى انه يكون حلالا لطبا -

باب القول عند الاخطأ اي الدعاء قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا فطر قال راي ابا الانوار
ذهب الخطأ وابتليت العرق وثبت الاجز تعلق بالاخير على بطل التبرك قوله لان النبي صلى الله عليه وسلم كان
اذا فطر قال اللهم لك صمت وطمع زلت اخطأ اي يدعو وقت الافطار -

باب الفطر قبل غروب الشمس اي اذا فطر على ما في غيم ثم بدت الشمس يعني لو ما كان ولا يلزم عليه الكفاية
ولكن يلزم ان لا يأكل ولا يشرب بعد الشمس الى الغروب وهو مذموم الا انه لا يرد قوله ويد من ذلك
بتدوير حرف الاستغناء اي ويل بدن القضاء يعني ان قضاء الصوم الذي افطره اخطا في غيم ثم بدت الشمس في جواب رامة

باب في الوصال هو توالي الصيام في يومين او اكثر من غير افطار بالليل وهو مكروه اما الوصال الى السجود
ابن يمينه باستحبابه قلت ولا بد من الجواز بل اكرهته عند الاخاف فانهم لم تعرضوا اليه وقد ثبت اذني في حديث الصعيين و
اخرجه ابو داود في الباب عن ابني سعيد قول عن ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن الوصال قالوا
فانك تواصل يا رسول الله قال في لست كما هيكم في رواية واكيم شئ ابي اطعم واسقى ولتلا رواية اخرى

أني أبيت الطين ربي يستغني قال القاضي أراد بقوله واكمل مثل الفرق بينه وبين غيره لانه تعالى التفضيل عليه باليد وسد طعنه
وشرابه من حيث لا يشغل عن الاحساس بالجموع والعطش ولتقوية على الطاعة ويجرعه من الخلل المنقضي الى ضعف القوى كمال
الاعتناء بوجده لا حق في الخفايا والقول الآخر انه محمول على ظاهره بان يرزقه الله تعالى طعاما وفيرا بالمال في صيامه فيكون ذلك
كرامة قلت القول الاول هو الصواب لان قوله لم تأكل لم يرد قول الآخر ان الخصال احوال مع تناول الطعام بالشراب
محال والحكمة في النهي عنه لغيره على الشرع وسلم انه يورث الضعف والسامة والقصور عن ادائه من الطاعات فقليل
النهى للتحريم وقيل للتعزيز قال القاضي والظاهر هو الاول احول والثاني ما روي عنه عائشة انه صلى الله عليه وسلم نهىهم عن
الاصال لربهم وعمل ابن عمر وغيرهم من الصحابة -

باب في الغيبة للصائم الغيبة ذكر كذا فاك بما يكره اتفق العلماء انها لا تغدبها الصوم الا اذا وزاعى فانه
قال انها مفيدة للصوم قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يدع قولنا في الباطل وهو باقية ثم وقال
الطبي الزور والكذب والبهتان اي من لم يترك القول الباطل من قول الكفر وشهادة الزور والافتراء والغيبة والبهتان
والقذف والسب والشتم واللعن واشباهها مما يجب على الانسان اجتنابها ويحرم عليها الزكاهما والعسل يه راي
بالزور يعني الفواحش من الاعمال لانها في الاثم كالزور فليس لله حاجة الى راي الثقات وسبالات وهو مجاز
عن عدم القبول بل السبب وادارة نفى السبب في ان يدع طعامه ونه رايه فانها ما بها حان في الجملة فاذا تركها فترك
احدا ما من اصله استحق العقاب وعدم قبول طاعته في الوقت فان المطلوب منه ترك المعاصي مطلقا قال ابن بطال
ليس معناه ان يومر ان يدع صيامه وانما معناه التحريم من قول الزور وما ذكره وهو مثل قوله من باع النحر فليقتص
الخنزير اي يذبحها ولم يمه بهذبا ولكنه على التحريم والعظيم لاثم بائع النحر وما قوله فليس لله حاجة فلا يغفوم له فان الله لا ينجح
الى شيء وانما معناه ليس لله ارادة في صيامه فوضع الارادة قلت وفيه دليل على انه يجوز اجتماع نهي الشارع والصحة
خلاف ما قال ابن قيمه فان الائمة الارابعة اتفقوا بصحة صوم الغائب وجب ثوابه قوله اذا كان احدكم صائما

فلا يرضه ولا يصح له فان اعلم قاتله او شاعته فليقلل في نصاي يقولها في نفسه في الفرض من النقل او يقلله بله في الفرض
باب السواك للصائم قال في البدائع ولا بأس للصائم ان يتسك سواك كان السواك يابس او طريا مبلولا او
غير مبلول وقال ابو يوسف اذا كان مبلولا يكره وقال الشافعي يكره السواك آخر النهار كيف ما كان واتجه لمباري عن
الشيء صلى الله عليه وسلم انه قال لحولف ثم الصائم اطيب عند الله من سبيح المسك الاستياك يزيل الكنوف فيكره وجه قول
ابي يوسف ان الاستياك بالمبلول من السواك اذ قال الما في الغم من حرجا وانه ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لم
خير خلال الصائم السواك والحديث جند على ابي يوسف والشافعي لانه وصف الاستياك بالخزيرة مطلقا من غير انه يابس المبلول
وغير المبلول وبين ان يكون في اول النهار وآخره لان المقصود منه التطهير الغم فيسوى فيه المبلول وغيره واول النهار
آخره كالصوم منته واما الحديث فالمراد من تعميمه ان الصائم في الصوم والنية على كونه محبوبا لله تعالى ومنه
ويح بنقول الكل على انهم كانوا يخرجون عن الكلام مع الصائم لتغيره في الصوم فتعبر عن ذلك ودعاهم الى الكلام قلت
وقيل الترمذي رواه اخرى عن الشافعي انه لم يرب بالسواك بالمبلول النهار وآخره واختاره النووي والمزني وغيرهم و

كرد احمد واسحاق آخر الثنا رطلت ما من حديث يدل على كراهية السواك الربط او بعد الزوال وقول ابي حنيفة مختار
عند البخاري قولي سره ايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستاك وهو صائم فدل على عدم دما لا اعل ولا اخصر
اخرجه الترمذي وقال حديث حسن والعمل على هذا عند اهل العلم لا يرون بالسواك باسا ام

باب الصائم يصيب عليه الماء من العطش يباغت في الاستنشاق قال في البدائع واما الاستنشاق والاعتسال و
صب الماء على الرأس والتلفف بالثوب المبلول فقد قال ابو حنيفة انه يكره وقال ابو يوسف لا يكره واستحج بما روى
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم صب على رأسه ماء من شدة الحرارة وهو صائم واخرج ابو داود في الباب
مغناه وعن ابن عمر انه كان يبل الثوب ويلفف به وهو صائم ولا نه فيه دفع اذى الحر فلا يكره كما لو استظل لاني حنيفة
ان فيه انذار الضجر من العبادة والاعتناء عن تحمل مشقتها وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل على حال مخصوصة
وهي حال خوف الاضرار من شدة الحر وكذا فعل ابن عمر يحمل على مثل هذه الحالة ولا كلام في هذه الحالة قلت لاجابة الى هذا
يؤخذ قول ابي يوسف وهو موافق لظاهر الحديث ومردا في حنيفة انه يكره اذا كان لطريق عدم الصبر قال في الدر المختار وكذا
لا كراهة في جامة وتلفف بثوب مبلل ومضغ الاستنشاق او الاعتسال للبرء عند الثأني وبليغي سره لانيته عن البراء ام

باب في الصائم يستحجم اختلف السلف في الحجة للصائم فالحججور على عدم القطر بها مطلقا وعن علي وعطار
والاوزاعي واحمد واسحق وابي ثور يفتوا بالحاجم والحججور واجوبوا عليهم القضاء وشذ عطاء وجب الكفارة ايضا وفي
بداية المجتهد ان الحجة فيها ثلاثة مذاهب قوم قالوا انها لفطر وان الامساك عنها واجب وبه قال احمد وداود والاوزاعي
واسحاق بن راسويه وقوم قالوا انها مكرهة ولا مضطرة وبه قال ابو حنيفة واحسبه وبسبب اختلافهم تناقض الآثار
الموارد في ذلك وذلك انه ورد في ذلك حديثان احدهما ما روى عن طريق ثوبان ومن طريق راشد بن خنيس انه عليه الصلوة
والسلام قال اخطأ الحاسم والحججور اخرج ابو داود في الباب وحديث ثوبان هذا كان يصححه احمد والحديث الثاني

حديث عمر بن عبد الله بن رسول الله صلى الله عليه وسلم استحجم وهو صائم اخرجه ايضا ابو داود في الباب
وحديث ابن عباس بهذا الصحيح فذهب العلماء بهذه المذاهب الثلاثة فذهب ابن عباس والشافعي والحنابلة
والشافعية فذهبوا عن الاعتراض والرجوع الى البراءة الماصلية اذ لم يعلم الناس من المشوخ فذهب بهذا التصح
قال بجريث ثوبان وذلك ان هذا موجب حكما وحديث ابن عباس رافعه والموجب مرجع كثير من العلماء على الراجح لان الحكم
اذا ثبت بطريقين يوجب العمل لم يرفع الا بطريق يوجب العمل برفعه وحديث ثوبان قد رجع العمل به وحديث ابن عباس
يحتمل ان يكون ناسخا ويحتمل ان يكون منسوخا وذلك شك والشك لا يوجب عملا ولا يرفع العلم الموجب للعمل وبهذا على
طريق من لا يرى الشك موثرا في العلم ومن رام الحج بينهما حمل حديث النبي على الكراهة وحديث الاحتجام على رفع الخطأ ومن
استنبط الاعتراض قال بامامة الاحتجام للصائم انتهى قلت والذين رجحوا حديث ابن عباس وعلموا به اولو احديث اخطأ الحاجم
والحججور بان المراد به انها سيفطران كقول تعالى اني الان في اعصر عمر ابي يا ايل الية وكذا قال البغوي في شرح السنة معنى قوله
اخطأ الحاجم والحججور اي نوصا لا فطرانا الحاجم ثلاثة لا يابن وصول شئ من الدم الى جوف من المصن واليا الحاجم فانه لا يثبت
قوته فيؤثر لماره الى ان يلفظ وقيل معنى اخطأ فعلا مكرها وهو الحجة فصار كانهما غير متبليين بالعبادة وقيل انه على الله عليه سلم

انما قال افطر الحاجم والجحوم لانها كانتا يغتسلان فالحاجة الغيبة لا الحاجة تفتت معناه او عمل النفس الحاجم والجحوم في صوتهما
غير ذلك النفس في احكام الآخرة لا الاحكام الدنيا مثل الغيبة ومن المعلوم ان الشريعة ربما تعرض الى احكام الآخرة
وتجربها فبها غائب عنها مثل قطع الصلوة وبرء الكلب والحمار والمرأة اى قطع الوصلة بين الرب وعبده والصلوة ليست
بباطلة في احكام الدنيا كذلك ابدأ وقال ابن حزم صح حديث افطر الحاجم والجحوم بل اربى لكن وجدنا من حديث ابى سعيد رخص النبي
صلى الله عليه وسلم في الحاجة للصائم واستأذنه صحيح فوجب الاخذ به لان الرخصة انما تكون بعد العزيمة فدل على نسخ الفطر بالحاجة
سواء كان حاجا او مجبوا والحديث المذكور اخبره النسائي وابن خزيمة والدارقطني ورجال الثقات ولكن اختلف في رفعه ووقفه
وله شاهد من حديث انس اخبره الدارقطني ولفظه اول ما كتبت بالحاجة للصائم ان جعفر بن ابى طالب اتهم وهو صائم فمربه
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال افطره ان ثم رخص النبي صلى الله عليه وسلم بعد في الحاجة للصائم وكان انس يحكيه و
هو صائم ورجاله عليهم من رجال البخاري الا ان في المتن ما ينكر لان فيه ان ذلك كان في التمتع وجعفر كان قتل
قبل ذلك وقيل انما هي عن الحاجة لاجل الضعف فروى عبد الرزاق والبوداوي عن طريق عبد الرحمن بن عابس عن

عبد الرحمن بن ابى ليلى عن رجل عن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نهى النبي صلى الله عليه وسلم
عن الحجة المصاهرة وعن المواصله ولم يحسب منها ابقاء على اصحابه قولنا اتعا على اصحابه تعليق بقوله نهى وقد
رواه ابن ابى شبيب عن وكيع عن الثوري باسناوه وبنا ولفظه عن اصحاب محمد صلى الله عليه وسلم قالوا انما نهى النبي صلى الله عليه
وسلم عن الحاجة للصائم وكرها للضعف اى لئلا يضيعف

باب ان الصائم يحل له ان لا يفطر على ان لا يفطر على ان لا يفطر
قول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يفطر من قاء ولا من احتلام ولا من استحجم الحديث حجة في الحاجة لا لا يفطر الصوم
باب في الحل عند النوم قال في البدائع ولا بأس بان يتحل الصائم بالثوب وغيره لو فعل لا يفطره وان وجد ثوبه
في حلقه عند عاتة العلماء ولما روي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يتحل وهو صائم ولما ذكرنا انه ليس للعين شقدا الى البوف
وان وجد في حلقه فهو اثره ولا عينه اعم قلت لما وجدوا اثر الحل في حلقهم فقال بعض العلماء انه مقطوع قال ابن شبرمة
وابن ابى بلي نقلا ان الحل ليس الصوم قول عن النبي صلى الله عليه وسلم انه امر بالاقبال لمصرع عند النسيء
قال ليقطع الصائم استدلال ابن ابى بلي وابن شبرمة على ان الحل ليس الصوم واجابوا بان الحديث ضعيف لا يفتن للاحتجاج به
قلت استدلال الفرقان بحديث مرفوع والاشيان منكران ولنا آثار الصحابة

باب ان الصائم يستقي عامدا اى يحتاج حتى يقي قال جمهور العلماء انه لا يبطل صوم من غلبه القيء ولا يجب عليه القضاء
ويبطل صوم من تعمد اخراجه ولم يقبله فوجب عليه القضاء وبه قال الشافعي والوضعية قلت وفي المسئلة تفصيل وموضع
كتب الفتحة قول من ذرعه في وهو صائم فليس عليه قضاء وان استقاء عذرا فليس قضاء حجة للجمهور الا انه ضعيف
قله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قاء فافطر قال صدق وانما صبيت له وضوئه قال الترمذي انما منى
الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم كان صائما مشغوعا فاقعاء فاضطر لذلك كذا روى مفرقا في بعض الحديث انه قال يركب
استدل به الوضعية احمد واسحاق وابن المبارك والثوري على ان القيء ناقض للصوم وحل الشافعي على غسل الفم والوجه او على

في الصحيح غير مقطر وقال الأئمة الاربعة وكان ابو هريرة يقول اول ما من اصبح جنباً ويرى الصوم ليس له عدم بل يظهر
يرفعه الى النبي صلى الله عليه وسلم ان يامر بالقطر ثم لما عمل اليه حديث الباب حارث عاتكة وام سلمة رجع عنه وبقي على العمل
بحديث ابى هريرة بعض التابعين كما نقله الترمذي واليقوتى قول الجمهور ان قوله تعالى اهل لكم ليلة الصيام الرفث الى السراكم
يتقضى اهاضه الوطى في ليلة الصوم ومن جعلته الوقت المقارن للطلوع الفجر فيباح الجماع فيه ومن ضرورته ان يصح
فاحل ذلك جنباً وقد استدل بهذه الآية على نكاح الامام محمد في موطنه وهو اشارة للنسب ويؤيد دعوى الشيخ رجوع
ابى هريرة عن الترمذي بذلك كما في رواية البخاري انه لما اخبر بما قالت ام سلمة وعاتكة فقال بها اعلم رسول الله صلى الله
عليه وسلم وفي رواية ابن جريج رجع ابو هريرة عما كان يقول في ذلك - قول عن عاتكة وام سلمة من حديث النبي صلى

الله عليه وسلم انها قالتا كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصبر جنباً قال عبد الله الاذرى في حديثه في هذا
من جملة غير اختلاف في اختلاف الواقع في حديثه القسبي وفي حديث الاذرى في ذكر لفظ في رمضان فقط وفي عدم ذكره
فان الاذرى زاد هذا اللفظ في حديثه ولم يذكره القسبي واثار اليعقوبي قال الترمذي في الحديث فانه ان اخبرها ان كان يباح
في رمضان ولو خالفه الى بعد طلوع الفجر بنا للجمهور والاشافي ان ذلك كان من جملة ما من اختلاف لانه كان لا يتكلم اذ
الاختلاف من الشيطان وهو مضموم عنه قلت ارادت بالتحديد بالجماع المباح في الرواية في عدم اولى فاعل ذلك عدم الظاهر
واذا كان الفاعل عمداً لا يظفر بالذي ينهي الاعتسار او ينهيه عنه اولى بذلك

وبالجملة كقراءة من اقامه في شهر رمضان اي عمد في صوم رمضان اختلف العلماء في من افطر بجماع متمداً في
رمضان فان الجمهور على ان الواجب عليه القضاء والكفارة وشذذ قوم فلم يوجبوا على المفطر عند الجماع الا القضاء فقط وكذلك
شذذ قوم ايضا فقالوا ليس عليه الا الكفارة فقط ثم اختلفوا من ذلك في مواضع منها بل الافطار متمداً بالاكل والشرب
حكم اكل الطعام بالجماع في القضاء والكفارة ام لا ومنها اذا جاع سابها باذا عليه ومنها اذا على المرأة اذا لم يكن مكره
ومنها بل الكفارة الواجبة فيه مترتبة اولى التخيير ومنها كم المقدار الذي يجب ان يطعم كل مسكين اذا كفر بالاطعام ومنها بل
الكفارة متكررة بترك الجماع ام لا ومنها اذا زلزم الاطعام وكان مسكناً يلزمه الاطعام اذا اثنى ام لا اما المسألة الاولى
وهي هل تجب الكفارة بالافطار بالاكل والشرب متمداً فان اكله واصحابه واباحيفه واصحابه والنسوي وجماعة ذهبوا
الى ان من افطر متمداً بالاكل والشرب ان عليه القضاء والكفارة وذهب الشافعي واحمد وابى الخطاب الى ان الكفارة
انما تلزم في الافطار من الجماع فقط وهو قول الشافعي واحمد وغيرهما ان وجوب الكفارة ثبت مع عدمه عن القياس لان
وجوبها رفع الذنب والنوبة كافية لرفع الذنب ولان الكفارة من باب التاخير والقياس لا يبتدى الى تعيين المقايير
وانما عرف وجوبها بالتصريح النص وورد في الجماع والاكل والشرب ليس في معناه لان الجماع اشد حرمة منها حتى يتعلق به
وجوب الحد ومنها فان لم يورد في الجماع لا يكون وارداً في الاكل والشرب فيتمتع على مورد النص واجتج ابو حنيفة و
مالك وغيرهما بما رووه عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال من افطر في رمضان متمداً فعليه على المظاهر وعلى المظاهر
الكفارة نص الكتاب فكذا على المفطر متمداً واجتجوا ايضا يتنفع المناط في الموافقة وقالوا ان الوصف المؤثر فيها هو افساد
لصوم رمضان متمداً من غير عمد ولا سرف وهو يوجب في الاكل والشرب فكان ايجاب الكفارة فيها بدلالة النص لا بالقياس

وقال الامام الشريفي في المسبوق ولما يثبت الى حرمة ان يذبح في وقتان فقال من غير ريب و
لا فخر في علم فقال انتق رتبة وكذا هو باق وان الرجل قال شربت في وقتان على ان الكفارة في الاكل والشرب و
الجماع ثم نحن لانوجب الكفارة بالقياس وانما نوجبها استدلالا بالنس ان السائل وكذا الواقعة وعينها ليس بجماعة بل بجزء
في محل مأكوك وانما الجناية العظيمة فبين ان الواجب للكفارة فطره وجناته الاتية ان الكفارة تنضاف الى الخطر و
الواجبات تنضاف الى اسبابها والدليل عليه انه لا يجب على الناسي الا ان يذبح الخطر والخطر الذي هو جنابة يتكامله يحصل بالذبح
كما يحصل بالجماع ولان كونه لا يوجب الذبح بالسبب لا اله الا الله ثم ايجابه في الاكل اولى لان الكفارة وجبت لاجترة ووجبا لما
في وقت الصوم الى الاكل اكثر منه الى الجماع والعبرة عندنا بما يوجب الكفارة فيه اولى كما ان حرمة النافقة تنفي حرمة
البرق الاولى ثم لا بل العادة استوى حرمة الجماع وحرمة الاكل بخلاف حال عدم المك فان حرمة الجماع انما هي حتى تزجر حرمة
الجماع على حرمة الاكل وبذلك الحج فان حرمة الجماع فيه أقوى حتى لا يرتفع بالحق والدليل على المساواة بينهما فصل الناسي عند
ذبحنا النص الوارد في الاكل حال النسيان كالوارد في الجماع فكذلك يوجب النص الوارد في ايجاب الكفارة بالوافقة كالوارد
في الاكل انتهى واما المسألة الثانية وهو اذا جامع ناسيا الصوم فان الشافعي واباحية يقولان لا قضاء وعليه ولا كفارة و
قال مالك عليه القضاء دون الكفارة وقال احمد والشافعي والظاهر عليه القضاء والكفارة وتلق الشافعي واباحية بما اخرج الشبان
عن ابى هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نسي وهو صائم فاكل او شرب فليتم صومه فانما اطعم الله وشرابه
ميشه من عدم قوله عليه الصلاة والسلام رفع عن منسى الخطا والنسيان وما المسألة الثالثة وهو احتسابه في وجوب
الكفارة على المرأة اذا طاعت على الجماع فان اباحية واصحابه والنكاح واصحابه اوجبوا عليها الكفارة وقال الشافعي وداود
ولا كفارة عليها قلت وللشافعي قولان في قول لا يجب عليها اصلا وفي قول يجب عليها وتجهها الرجل وبقوله الاول ان وجوب
الكفارة ولو في الرجل دون المرأة على خلاف القياس وكذا داود بالوجوب الجوهري وانما لا يتصور من المرأة فانها موطوءة وليست
بواطئة ففي الحكم فيها على اصل القياس ووجه قولنا في ان الكفارة انما وجبت عليها بسبب فعل الرجل فوجب عليه العمل كمن
المار لا يغسل ولها ان النص وان ورد في الرجل لكنه معلول بمعنى يوجبها وهو افساد الصوم رمضان فانظر كمال ترك
محض متعمدا فوجب الكفارة عليها بلالة النص ويتبين انه لا يسيل الى التحلل لان الكفارة انما وجبت عليها بفعلها وهو افساد
الصوم ويجب مع الكفارة القضاء عند عامة الفقهاء وقال الاوزاعي ان كفر بالصوم فاقضاه عليه وزعم ان الصومين يتحللان
وبذا غير مدعيان صوم الشهرين يجب تكفيرا زجرا عن جنابة الافساد او نكاحا للذنب والافساد صوم القضاء يجب جبر الغاشم مثل
واحد منها شرع لغيره ما شرع له الا خلافه لا يتط صوم القضاء بصوم شهرين كما لا يسلط الاعتاق وقد روى عن ابى هريرة
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر الذي واقع امرأة ان يصوم يوما واما المسألة الرابعة وهي هل هذه الكفارة مرتبة لكفارة النكاح او
على التحريم والمراد بالترتيب ان لا يتحمل المكلف الى واحد من الواجبات المخيرة لا بعد العجز عن الذي قبله وبالخير ان يفعل منها
ما شاء اتدأ من غير محرم عن الآخر فخلعوا في ذلك فقال الشافعي واباحية والثوري وسائر الكوفيين هي مرتبة بالحق ولا
فان لم يرد بالصيام ثمان لم يتطع فالاعدام وقال مالك هي على التحريم ولكن وقع في المدونة ولا يعرف مالك غير الاعدام ولا يأخذ
بمقتضى ولا يصيام قال ابن دقيق العيد وهي مفضلة لا يمتد الى بوجوبها مع عصاومة الى ريث الشابت غير ان بعض الفقهاء

من اصحابه جل هذا اللفظ وتأول على الاستحباب في تقديم الطعام على غيره من الخصال والامثلة الخاضعة وهو اختلافهم في مقدار
الاطعام فان الكا والشافعي واصحابهما قالوا يطعم كل مسكين مائة مدين على التخييل ولم وقال ابو حنيفة واصحابه لا يجزي اقل من
دين مدين على التخييل ولم وذلك منه ضعف صلح لكل مسكين الحنفية يحكيوها على صدقة الفطر ليلة اداءه وجب كفاية مسكين
في يومه والامثلة السادسة وهي تكرار الكفارة بتكرار الاطعام فانهم اجمعوا على ان من وطئ في رمضان ثم كفر ثم وطئ في يوم من رمضان عليه
كفارة اخرى واجتمعوا على انه من وطئ مرارا في يوم واحد ليس عليه الا كفارة واحدة واختلافهم في وطئ في يوم من رمضان و
لم يكفر حتى وطئ في يوم ثان فقال مالك والشافعي وجماعة عليه لكل يوم كفارة وقال ابو حنيفة واصحابه عليه كفارة واحدة لم يكفر
عن الجملة الاولى والامثلة السابعة وهي بل يجب عليه الاطعام اذا البسر وكان مسررا في وقت الوجوب ثانيا الا اذا زاعل
لاشئ عليه ان كان مسررا والشافعي فسر دني ذلك قوله عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم فقال

هل كنت قال ما شئت قال وقعت على امرئ فمضت قال فهل تجداه فقلت قد سرقته قال لا قال فهل تستطيع
ان تصوم شهرين متتابعين قال لا روي حديث سعد قال لا اقر وفي رواية اسحاق وبل لقيت
بالقيت الاسن الصيام قال ابن وثيق العبد الاشكال في الانتقال عن الصوم الى الاطعام لكن رواية ابن اسحاق في هذه
ان عدم استطاعة لشدة شدة وعدم صبره عن الوضوء ففشار للشافعية نظرا لكون ذلك عند ابي شدو الشيق حتى يجد عليه
غير مستطوع للصوم والا والصحيح عندهم اعتبار ذلك ويتحقق بمن لا يجزيه في لاشئ بعثنا في ديسوع لا الانتقال الى الصوم مع وجود
لكونه في حكم غير الواجبة قلت وعند الحنفية شدو الشيق ليس بعذر للانتقال من الصوم الى الاطعام كما هو عند الشوافع والرتيب
واجب فاجاب ان هذا ايضا من خصوصيات هذا الرجل كما قال الشافعي في المعام المروسي قال فهل تستطيع
ان تطعم مسكينين مسكيتا قال لا قال اجلس فاتي النبي صلى الله عليه وسلم بعرق فيه ستم

فقال يتصدق به فقال يا رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين لابتيهما اهل بيت
افقر من قال فضحك رسول الله عليه وسلم حتى بدت ثناياه قال فاطمة اياهم اي اهلك كما راية
قيل انه ولي على مقوط الكفارة بالاعسار المتقارن لوجوبها لان الكفارة لا تصرف الى النفس ولا الى العيال ولم يمس النبي صلى الله
عليه وسلم استقراره في ذمة الى حين يساره وقال الاوزاعي يستغفر الله ولا يقود وليس في الخبر ما يدل على الاستطاعة بل فيه
ما يدل على استمراره على العجز وقال الجمهور لا تنقطع الكفارة بالاعسار والذي اذن له في التصرف فيه اختلفوا في قيل يمتنع
ولم يبين ناسخه وقيل المراد بالاهل الذين امر بصومهم اليهم من لا تملك نفقة من اقراره ورواه في الرواية عياك والرواية
المصنعة بالاذن له في الاكل من ذلك وقيل لما كان عاجزا عن نفقة اهل بيته لا يجوز ان يصرف الكفارة لهم وقال الزهري كما
في الباب هو ناسخ بهذا الرجل والى هذا ما اجماع المحرمين قلت هذا هو الاول ولا ضابطه كلية في الخصوصيات انما هو امر
ذوقي فاذا ذكره بالذوق السليم اما اسم هذا الرجل فقيل سلمة بن صخر البياضي وقال عبد النبي في البيهات وتمعن ابن بكروال جنا
بانه سلمان او سلمة بن صخر البياضي واستند الى ما اخرج ابن ابي شيبة وغيره عن سلمة بن صخر انه غاصر من امرأت في حوان
وان وطئها انتقل له النبي صلى الله عليه وسلم الحديث قلت الظاهر انها واقعتان فان في قصة الجماع انه كان صاعما وفي
قصته سلمة بن صخر ان ذلك كان ميلا فافترقا ولا يلزم من اجتماعهما في كونهما من بني بياضة وفي حقيقة الكفارة وكونهما مرتبة دني

كون كل منهما كان لا يغير على شيء من فصاها اتحادا القضيتين قوله ان يعتق رقبة او يصوم شهرين متتابعين
ادب طعم ستين مس كذا انا ابك بهنا السابق على التحريم في هذا الخصال خلاف ما قال الجمهور من ان
قلت قد وقع في الروايات ما يدل على الترتيب والتخيير والذين ردوا الترتيب اكثر منهم الزيادة -

باب التغليب فمن افطر عمدا اي افسد صومه في رمضان عمدا وفي نسخة تتعمدا قوله عن ابي هريرة قال قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم افطر من افطر منكم من رمضان غدا ^{في} خاصة رخصها الله من مرض او فطره ليقض عنه صيام الدهر
استدل بهذا الحديث البخاري على ان لا قضاء ولا كفارة على من اكل او شرب تتعمدا في رمضان في دار الدنيا وامر موقوف
الى دار الاخرة وانما الكفارة على من جاح امره في رمضان فقط وهذا كما قال داود الظاهري وابن تيمية ان لا قضاء على
من ترك الصلوة تتعمدا بل القضاء على من تركها ناسيا ولم يهرب الى دار الاخرة والاربعة وثلاثون معنى الحديث ان
صيام الدهر اي لا تحصل بفضيلة رمضان وطهارة وبركة وليس مغنا ولو صام الدهر شيئا القضا من يوم رمضان لا يسقط
قضا ذلك اليوم عند بل الحكم الشرعي فيه انه لو صام بذلك اليوم يوما اخر بعد رمضان يكرهه وليسقط عنه ما كان يجب عليه بهذا
من باب التغليب والتشديد واليه اشارة الوداد اول بقوله الترجمة -

باب من اكل تاسيما اي اكله بل يمل صومه ولا يجب عليه قضا ذلك اليوم ام لا اختلف العلماء فيه فقال الجعفي
واصحابه والشافعي واصحابه واهل حنبل والآخر من اكل ناسيا او شرب اوجاح امره فلا يفسد صومه ولا قضاء عليه و
لا كفارة وقال مالك وابن ابي ليلى ان من اكل ناسيا في صوم الفرض فقد بطل صومه وازمه القضاء ما صوم النفل فلا يفسد
وقال الثوري وعطاء بن من اكل او شرب ناسيا لا يفسد صومه ولكن ان جاح امره ناسيا يفسد صومه وعليه القضاء وفرق
بعضهم بين القليل والكثير في الشرب والاكل فقال في الكثير يفسد الصوم لاني القليل ناسيا قال ابو حنيفة ان ركن الصوم هو
الاساك عن الاكل والشرب والجماع فانافات ركنه باحد من هذه الثلاثة يفسد الصوم كيف اكان لان احتياص اشئ عند
فوات ركنه امر ضروري سواء كان بعدا او بغيره عز عمدا وخطا او طوعا او كرا بعدا كان ذاك الصوم لا ناسيا ولا في معنى الناسي و
القياس ان يفسد وان كان ناسيا وهو قول مالك لوجود هذا الركن كذا تركنا القياس بالنص وهو رواية الباب الرجل السائل هو
ابو هريرة نفسه قوله عن ابي هريرة قال جاءني رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني اكلت د
شربت ناسيا وانا صائم فقال اطعمك الله وسقاك ففعل رسول الله صلى الله عليه وسلم بانطلق عليه ففعل النبي صلى الله عليه وسلم
عنه لاضافة الى الله تعالى لوقوعه عن غير قصد وقال ابو حنيفة لا قضاء على الناسي لا اثر المروى عنه صلى الله عليه وسلم والقياس
ان يقتضي ذلك ولكن اتبع الاثر اولى اذا كان صحيحا وحديث صحيح ابو حنيفة لا يقتضي الاخذ في مطعن ولان النسيان في باب الصوم
مما يغلب وجوده ولا يمكن دفعه الا بخرج فعل عذرا ودفعه للمرجع والآخر وان ورد في الاكل والشرب ولكنه معلول بمعنى لو جحد
في اكل وهو فعل مضارع اليه تعالى على طريق التحييز بقوله اطعمك الله وسقاك وهذا المعنى لو جحد في اكل اي في الجماع ايضا
فظاهر الحديث عدم الفرق بين القليل والكثير واعتمد بعض المالكية بحمله على النفل وقال لم يقع في الحديث تعيين رمضان وهو
حاصل غير صحيح رده ما وقع في لفظ الدارطين من افطر ليويا من رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة قال الدارطيني فترده بان
مرزوق وهو لغة عند الانصارى -

منهم ابو حنيفة والشافعي وما لك ان المسافر يجوز الصوم والظن ثم اختاروا في الانسحاب منها انما لا ينهم الصوم واخل ومنه
 قول مالك والشافعي والابو حنيفة وقال يعقوب الفطر ففشل وقال لا ينهم فدخل الامرين اليهم قالوا نعم في اي باب
 السير الآية واما الذي يجزاه الصوم في السفر والليل فلهما على انه اختاره اولى القول عليه السلام من رأي زنا وربا قد
 ظلل علي بن ابي حمزة في السفر وقال ابن عباس لا يجوز الصوم في السفر والليل ذهب واودا بن علي من التاخرين و
 قال ابن عمر ان عام في السفر قضي في الجحزي الصوم في السفر من الغرض وكانهم لما قضاها في السفر والليل واما من نوى الصوم
 في السفر فلا يجوز له الاطعام عند مجيئه وروى قال ابو حنيفة فاما في السفر والليل فلا يجوز الاطعام في يوم خروجه الا العزاة
 فيجوز لهم الاطعام في يوم خروجه ايضا فانه يحفظه فانه يفيدك في عايش الباب الآتي قوله عن عائشة ان حمنة الاسلمي
 سالت النبي صلى الله عليه وسلم فقال يا رسول الله اني رجل سمر الصوم اذ صوم في السفر قال صم ان شئت
 واظلم ان شئت على ان الصوم والظن كلاهما جائزان في السفر

باب اختيار القطع اي ترجيح القطع على الصوم لمن اجهده الصوم في السفر قوله صلى الله عليه وسلم انما
 عليه فقال ليس من البر الصيام في السفر استدلل به على ان الصوم لا يجزى في السفر لان متطابره البر الاثم واذا كان انما
 بصومه لم يجز فاجاب عنه الجيزون انه قد خرج على سبب يقتصر عليه وعلى من كان في مثل حاله والى هذا خرج البخاري في ترجمته
 وحمل الشافعي نفي البر على من ابي قبول الرخصة فقال معنى قوله ليس من البر ان يخل ببله بانفسه في رخصته صوم ولا فائده و
 قد اخص الله تعالى ان يفطر مريضه قال ويحتمل ان يكون معناه ليس من البر المفروض الذي من خالفه اثم وقال الطحاوي
 المراد بالبر هنا البر الكامل الذي هو اعلى مراتب البر وليس المراد به اخراج الصوم في السفر عن ان يكون بر لان الاطعام قد
 يكون ابر من الصوم اذا كان للتقوى على لقاء العدو مثلاً ومنه قوله صلى الله عليه وسلم ليس المسكين بالطواف الى بيت فاندريد
 اخراج من اسباب المسكن كلها واما اراد ان المسكين الكامل المسكن الذي لا يجزى في رخصته فيجوز ان يسأل ولا يفتن له

باب فمين اختار الصيام اي على الفطر في السفر لم يضره قوله فافينا صاعداً الاسر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وعبد الله بن عمر قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حولة يادى الى
 شبع فليصم مضاحية ذلك من لا يلحقه مشقة وعنا في سفره فليصم والامر بالاستحباب

باب متى يفطر المسافر اذا اخرج اي اذا خرج للسفر فاذا خرج من المقصود الفجر يجوز الاطعام اذ لم ينو الصوم
 في ذلك اليوم واما اذا خرج من مسره بعد الفجر فلا يجوز الاطعام في يوم الذي خرج منه فانه لا يكون صاماً في اول النهار فلا يجوز انفساده
 قوله فلم يجدوا البيوت حتى دعا بالأسقرة قال قال قلوب الست تروى البيوت قال يوبى حتى اتوا عن
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل اي الوجرة واكل موعدين بن جبريل في الحديث هذا الحديث
 بظاهره بخلافه الخفية سواء كان الوجرة مقبلاً في الفطام الذي كان منه ابتداء سفره او كان مسافراً فيه فاجاب عنه اولان
 بالبعثرة كان مقبلاً في فطامه فخرج منها ليلاً قبل الصبح ولم ينو الصوم وركب السفينة قبل الصبح فصار مسافراً فجاز له الاطعام لما تارق
 بيوت مصر في الليلة التي ركب فيها السفينة وان كانت البيوت لم يركب فيها فاني ان كان مسافراً ولم ينو ان يصبح صائماً بل نوى ان
 يصبح مفطراً ثم انظر الاطعامين اكل طعام الغد

باب مسابقة ما يفسر فيه الصائم اختلفوا في المسابقة التي يجوز فيها الانفاطر على حسب اختلافهم في المسابقة التي
تقتصر فيها الصلوة فقال ابو يوسف لا يقتصر ولا يفسر اقل من ثلث مراحل وهو الشافعي وما لك الاوزاعي وغيرهم الى انه
لا يجوز الا في مسيرتين وبهما ثمانية واربعون ميلا باثني عشر واخيرا البخاري ان اقل مسافة القصر يوم وليمة وهو
عن الاوزاعي وقال اهل الظاهر اقل مسافة السفر ميل - قوله ان دحية بن خليفة خرج من قرية دمشق
مراة الى قرية قرية عقبه من القسطل الى عتدا مسافة قرية عقبه من القسطل وهو المصر العتيق وذلك ثلثة
اميال في رمضان ثم انه افسط افسط معه ناس كوكه اخرون ان يفسطوا والحد يش قال الجوهري ليس معنا ان
يسفر حيث كان فتهيا الى هذا الموضع التي كان مسافتها ثلثة اميال بل هو غايته الخرج اى خرج فلما انتهى الى هذا الموضع
ولم يبين فيه غايته السفر فاعلم ان يكون مراد الموضع آخر البعد منه باب فيمن يقول صحت رمضان كل يوم قول لا يقول احد
ان صحت رمضان فتهلكه ذلك انما هو في هذا قول الحسن ان الزكاة لا تزيك النفس في الايام (ادخل من في رمضان
انتم اكلوا في هذا اللفظ في ابى داود وقده وهذا لا ينافي صوم رمضان فلا يناسبه ولفظ النساء لا يبرن غفلة وفي نسخة
على الحاشية ورقدة وهذا السياق يناسب الصوم وقيام الليل لان الغفلة في الصوم بان له لاجل الغفلة يناسب امرا
يناسب الصوم وكذلك الرقود في قيام الليل فهو المناسب لقيام الليل وانما الغفلة ليقظة التي في نسخة المتن فلا يناسب
بالصوم ولا بالقيام وفي نسخة احمد في رواية لابن ابي عمير واذا غافل في اخرى من نوم وغفلة وفي اخرى لابن غفلة او رقدة ١١
باب في صوم العيد من اى في كراهية صومها يحرم صوم يوم الفطر ويوم النحر سواء كان صوم النذر والكفارة
والتطوع والتضار او التمتع وهو بالاتفاق واختلفوا فيما لو نذر صومها متبرعا للعبادة قال الشافعي وآخرون لا ينعقد نذره
ولا يبرم قضاءها وقال ابو حنيفة ينعقد ولا يبرم قضاها وما اذا نذر صوم يوم الاثنين مثلا فوافق يوم القيل والنوى
لا يجوز لصوم العيد بالاجماع قال اهل يلمز القضا فيه خلاف للعلل وروى الشافعي قولان اصحابا لا يجب قضاؤه وقال
في الدر المختار ولو نذر صوم الايام المنهية او صوم هذه السنة صح مطلقا على المختار وفرقوا بين النظر والشرع فيها بان
الشرع محصية ونفس النذر طاعة لفتح قال الشافعي اى لازم والحكمة في النهي عن صوم العيدين ان فيه اعراضا عن
ضياقة الله تعالى لعبادة قلقت وفرق الاحناف بين الصلوة في الشرع في اوقات المكروه حيث يجب قضاؤها الا في
رواية عن ابى يوسف ومن الصوم في الشرع في ايام المنهية حيث لا يجب قضاؤها بالشرع لو بين ان يبرم ان يحرم الصوم
في ايام المنهية متفق عليه بخلاف الصلوة في اوقات المكروهية فانها تختلف فيها فان عند الشافعي يجوز اذا كانت ذات
سبب وثانها ان المصلي اذا كبر صارت تحريره بمنزلة النذر بخلاف الصوم فانه اذا صام لم يقل شيئا فلم يكن الشرع بمنزلة
النذر وفي النذر حقيقة يلزم ان يحجب الانفاطر والقضاء فانهم قول ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام
هذين اليومين اما يوم الاثنين فما لم يكن له سبب كما دام يوم الفطر فحرم صومها لانه لا ينافي في ايام الايام المنهية
المقرب بها فنهى عن الصوم يوم الاثنين لاجل الشك ليؤكد منه فاما النهي في يوم الفطر فلاجل الفصل بين الصوم و
انفاطرها به بغير ما بعده -
باب صيام ايام الشرع وفيما عند الحنفية ثلثة حادى عشرة وثاني عشرة وثالث عشرة من ذي الحجة قال الحافظ

بل تلقى يوم الخرفى ترك الصيام كما تلقى بنى الخز وغيره من اهل البيت اوجبوا صيامها مطلقا او للمتنح خاصة او لروى هو في
منه وفي كل ذلك اختلاف العلماء والراجح عند البخاري جواز المتنح وقد روى ابن المنذر وغيره عن الزبير بن العوام في
ابن طلحة من الصحابة الجواز مطلقا وعن علي وعبد الله بن عمرو بن العاص المتنح مطلقا وهو المشهور عن الشافعية قلت في
قول الحنفية وعن ابن عمر وعائشة وعبيد بن عمير في آخر من هذا المتنح الذي لا يجزئ الهدى وهو قول مالك والشافعي في
القديم وعن الاوزاعي وغيره وتجه من من حديث يثبت الهدى عند مسلم فوجها ايام التشريق ايام اكل وشرب وايمن
حديث كعب بن مالك ايام منى ايام اكل وشرب ومنها حديث عمرو بن العاص اذا قبال لابنه عبد الله في ايام
التشريق انها الايام التي نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن صومهن ذامر يقطعه هن اخرج ابو داود وروى
ابن المنذر وصححه ابن خزيمة والحاكم انتهى

باب الذي لا يخص يوم الجمعة بصوم قال في الدر المختار في المنزوب صوم يوم الجمعة ولو منفردا قال الشافعي
صرح به في المنزوب ان في البحر فقال ان صومه بالفرادة يحب عند العامة كالاشنين والخميس وذكره اكل لبعضهم فما في الاشباة وتبني في
نور الايضاح من كراهته فراده بالصوم قول البعض في الحائض ولا بأس بصوم يوم الجمعة عند أبي حنيفة ونحوه لما روى عن
ابن عباس انه كان يصوم ولا يفطر وفي الخميس قال ابو يوسف جاز حديث في كراهته الا ان يصوم قبله او بعده فكان الاضمار
ان ينهم اليه يوم اخر انتهى قال الطحاوي قلت ثبت بالنسبة لطلبه النبي عنه ولا يثبتها النبي كما اوضحه شرح الجاح الصغير
لان فيه وثائق فلعلم اذا صام بعض عن فعلها انتهى لمحض قلت لا تارض بين الروايات الفقهية ولا في الاحاديث يجمع
بانه يتوهم فساد الاعتقاد فيكره ولا يفتي بوجوبه احدكم يوم الجمعة الا ان يصوم قبله بيوم او بعد ٨
اي اذ توهم فساد الاعتقاد وحديث ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم من كل شهر ثلثة ايام وقيل كان يفطر
يوم الجمعة وبه قال مالك انه لا يكره صومه منفردا وقال الحارث بن ابي اسحق اصحابنا يفتي به بنبي عنه وقال احمد يكره صومه منفردا

باب التباين يخص يوم السبت بصوم قال الحنفية انه يكره صوم يوم السبت وحده للتشبه باليهود وقال الشافعي
اذا فوله وحده لا لو صام معه يوما آخر فلا كراهة لان الكراهة في تخصيصه بالصوم للتشبه قوله قال لا تصوموا يوم
السبت الا فيما افترض عليكم وان لم يجد احدكم الخاء (نشر الشجر) غيب او عود شجرة فليصمغه
اي فلياكله بعد المنع قال ابو داود هذا الحديث منسوخ قال في التلخيص والتبيين وجازع فيه ثم قال يمكن ان يكون
اخذ من كون النبي صلى الله عليه وسلم كان يجب موافقة اهل الكتاب في اول الامر ثم في آخر الامر قال خالفوهم والنبي عن
صوم يوم السبت يوافق الحالة الاولى وصيامها يوافق الحالة الثانية وبه صورة النسخ والله اعلم انتهى قلت ومطالبة
الحديث بالباب بان الحديث على تقدير عدم نسخه محمول على ان النبي مخصوص بمن يفرد يوم السبت بالصوم فمنهم من صوم يوم
قبله او بعده فليس في حق النبي - الرخصة في ذلك اي في تخصيص يوم السبت بصوم قوله يحدث عن ابن

شهاب انه كان اذا ذكر له انه نهي عن صيام يوم السبت يقول ابن شهاب هذا حديث حمص
اي الحديث الذي ورد في النبي عن صيام يوم السبت وهو حديث عبد الله بن بسر عاينه حمص اي ضعيف وقال ابو داود
قال مالك هذا كذب اي حديث عبد الله بن بسر وعرض المصنف بذلك قول ابن شهاب وبقول الاوزاعي ليقول

مالك بن انس انهم اكلوا فيه فلا يعتد بفضله الزخفة في يوم السبت قلت لكن قال الترمذي حديث حسن والظاهر ان سبب ما ذكره اعمد فهو ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يصوم في يوم السبت فلو كان يصوم في يوم السبت قلنا لكانت الزخفة في يوم السبت كغيره من الايام

باب في صوم الدهر - قوله يا رسول الله كيف يصوم الدهر كل قال للصام ولا افطر قال مسند لم يصم لم يفطر لدهام صام ولا افطر قال في شرح السنة معناه الدعاء عليه بجزءه ويؤثر ان يكون اخباره ان اذا اعتاد ذلك لم يجز رياضة ولا كفة يتلحق بها مزيد لواب ذكر ان لم يصم حيث لم يفل راحة المظفرين ولتبرئ فكذلك لم يفطر قال مالك والثاني وهذا في حق من ادخل الايام المنيية في الصوم وامان لم يدر عليها فلا بأس عليه في صوم ما عدا الان ما طهره الانصاري وحمزة بن عمرو الاسلمي كانا يصومان الدهر سبب في هذه الايام ولم يكن عليهما رسول الله صلى الله عليه وسلم او غلة النبي ان ذلك الصوم يحمله ضعيفا فيخرج عن الجهاد وقضا الحقوق من لم يصم فلا بأس عليه قلت الايام المنيية خارج عنه وصومها مكروه تحريما واحرام فالمراد بالصوم الدهر ما سوى الايام المنيية وصوم الدهر تحققا لا تنزيها كما قال صلى الله عليه وسلم ثلثة من كل شهر رمضان الى ريشة صيام الدهر فيها صوم الدهر تنزيها لا يتحقق وصوم الدهر تحققا مفضل من صوم الدأوى وهذا مراد الحنفية من كونه كروبا لما قاله الجازيون ان صوم الدهر وصوم الدأوى متساويان قال ابن الهمام يكره صوم الدهر لانه يفضيضا ويصير طعنا عليه في العبادة على خلاف العادة قلت معنى قوله لا صام ولا افطر من انه لا يكره التحريم على صوم الدهر ولا يداوم عليه فكان خلاصا ولا افطر وفي الحديث احب الاعمال اودها ما اذ يتعد التحريم على صوم الدهر يدل عليه نامة عبد الله بن عمرو بن العاص على علم اختياره الزخفة عن النبي صلى الله عليه وسلم

باب في صوم شهر المحرم - وفي اربعة اشهر ثلثة منها صوم واحد فرض والقعدة وذو الحجة والمحرم سرد وجب بمصراتي بين جادى وشعبان فمرو قوله قال صوم من المحرم راي الشهر الحرام واذنك صوم من المحرم واذنك صوم من المحرم واذنك وقال باصابعه الثلثة فقهامة ان رايه يصوم اصابا لثلاثة الى ان يصوم من الاشهر الحرام ثلثة ايام ثم لم يشتر باراها الى ان يفطر كذلك ثلثة ايام وكذلك الى آخر الاشهر الاربعة فيكون صائما نصف شهر من الاشهر الحرام وفطر في النصف

باب في صوم المحرم - اي في فضيلة صيام تمام شهر المحرم هو صوم يوم عاشوراء قوله افضل الصيام بعد شهر رمضان فقه والله المحرم راي صيام شهر المحرم واخافه الشهر الى الله لشهر ريف وانما لم يكثر النبي صلى الله عليه وسلم الصوم فيه لانه يحتمل ان يكون ما علم فذلك الان في آخر عمره فلم تكن من كثرة الصوم في المحرم او اتفق له فيه من الاعذار بسفر والمرض مثلا ما من من كثرة الصوم فيه قال النووي وقيل المراد بصوم شهر المحرم صوم يوم عاشوراء ١٢

باب في صوم شعبان - كان النبي صلى الله عليه وسلم يكثر فيه الصيام الا لا يكثر في غيره واختلف في الحكمة فقليل كان فيشغل عن صوم ثلثة ايام من كل شهر لسفر وغيره ففتح فيفضيها في شعبان وفيه حديث ضعيف وقيل كان يصوم ذلك تنظيم رمضان ورد فيه حديث آخر ازجه الترمذي وضعه وقيل ان نساء كن يلقين ما عليهن من رمضان في شعبان فيكثرن طهر الصيام على الله عليه وسلم وقيل انه ليقبه رمضان وصومه فمفسر في وكان يكثر من الصوم في شعبان فذكر ما يصوم في شهر من غيره ولما يغتفر من الطلوع بذلك في ايام رمضان والاولى في ذلك ما جاني حديث اصح مما مضى ازجه الثاني والبواقد وصح ابن خزيمة عن اسامة بن زيد قال قلت يا رسول الله صلى الله عليه وسلم لم اراك تصوم من شهر من الشهور

باب في فطره اي فطر عشرين المجزئ ذك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الا في العشر قط **باب في فطره** اي فطر عشرين المجزئ ذك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الا في العشر قط **باب في فطره** اي فطر عشرين المجزئ ذك الصوم فيه قوله عن عائشة قالت ما رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يصوم الا في العشر قط

باب في صوم عرفة يعني فطره الصوم العشر من رجب واكد التسع يوم عرفة الا للحاج قوله عن النبي عن صوم يوم عرفة يعني فطره **باب في صوم عرفة** يعني فطره الصوم العشر من رجب واكد التسع يوم عرفة الا للحاج قوله عن النبي عن صوم يوم عرفة يعني فطره

باب في الصوم يوم عاشوراء قال جمهور العلماء هو اليوم العاشر من الشهر الحرام وكان عومه في بدو الاسلام فخرنا ثم نعت فرعية وبقي الذب فصيام عاشوراء على ثلاث مراتب اولها ان يصام وحده وفوقه ان يصام التاسع معه وفوقه ان يصام التاسع والعاشر معا قال صاحب الدر المختار من الشافعية من كراهة صوم يوم عاشوراء فنقل اي حرمه من غير ان يغفل عن صومه مع التاسع والعاشر النبي صلى الله عليه وسلم صامه منفردا اخرج مسلم عن ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لمن بقيت الي تايل لاصوم التاسع فمات قبل ذلك الحديث قال العيني اتفق العلماء ان صوم عاشوراء اليوم سنة ليس بواجب واختلفوا في حكمه اول الاسلام فقال ابو حنيفة كان واجبا واختلف اصحاب الشافعي على وجوبه اشهرها انه لم يرل سنة من حين شرع ولم يكن واجبا قط والثاني لكونه ابي حنيفة

قول عن عائشة قالت كان يوم عاشوراء يوم تصومه قريش في الجاهلية وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصومه في الجاهلية فلما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة صامه داه يصيامه فلما فرض كان هو الفريضة وتلك صوم عاشوراء على طريقتين (فمن شاء صامه ومن شاء تركه)

في الحديث دليل على ان صوم قبل رمضان كان فرعا ثم رجع من رمضان ما روى ان عاشوراء اليوم التاسع اختلف اهل الشرع في تعيينه فقال اكثره هو اليوم العاشر قال القرطبي عاشوراء يدخل عن عاترة لمبا لفة والعظيم وهو في الاصل صفة الليلة العاشرة فاذا قيل يوم عاشوراء فكأنه قيل يوم الليلة العاشرة الا انهم لما عدوا بواب عن الصفة غلبت عليه الاسمية فاستغوا عن الموصوف فخذوا الليلة فصدا هذا اللفظ علما على اليوم العاشر وذكر الباقين المصنوعين الباقين ان لم يستفادوا الا بالاضرار وسارورا وسارورا والاولا من الضار والساد والادل على هذا اليوم عاشوراء وهو العاشر قال الزين الزين الاكثر على ان عاشوراء وهو اليوم العاشر من شهر الله الحرام وهو مقتضى الاشتقاق والسمية وقيل هو التاسع فعلى الاول فاليوم مضاف لليلة الحاشية وعلى الثاني فهو مضاف لليلة الآتية وقيل انما يسمى يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوله والابل كانوا اذا رعدوا الابل ثمانية ايام اوله والى التاسع قالوا وذا عاشر اكبر العين وروى مسلم عن ابن عباس وهو رواية الباب اخذوا بالاول منه

انه قال اذا لم يت هلال الحرام فاصح يوم التاسع صائما قلت اهكذا كان النبي صلى الله عليه وسلم يصوم قال نعم وهذا خبره ان يوم عاشوراء يوم التاسع قلت وبمثل هذه الرواية نسب الى ابن عباس انه يقول يوم عاشوراء هو يوم التاسع ثم اولوا كما اول النورى انه قال يوم التاسع عاشوراء اخذ من اوله والابل وفي ذلك من التاويلات البعيدة وقد اورد ابن عباس هذا الزين بن الميزان معناه انه يوجب الصيام في الليلة المتعقبة للتاس قلت هذا النسبة اليه غلط ومعناه انه ارشد السائل الى ان اليوم الذي يصام فيه هو التاسع ولم يجب عليه تعيين

يوم عاشوراء ايام العاشرة ان ذك ما لا يزال عز ولا يتعلق بالسؤال عن قايمة فان ابن عباس لما فهم من السائل ان
مقصود تعيين ايام العاشرة الذي يصام فيه اجاب عليه ان الساس وقوله نعم في حديث مسلم بعد قول السائل انك اذا
ابني صلى الله عليه وسلم يصوم في هذا كان يصوم كما في رواية الباب فقلت كان محسن صلى الله عليه وسلم
يصوم قال كذلك كما يحسن صلى الله عليه وسلم في لحي لان ابن عباس قد اخبرنا بذلك ولا بد من هذا لانه صلى الله عليه وسلم مات قبل صوم
الساس واماويل ابن المني في ناية البعد لان قولنا صحيح يوم الساس صائما لا يتحمل.

باب في غرض صوم من اى عاشوراء قوله ان اسلامت النبي صلى الله عليه وسلم فقال صوم يومكم غدا
قالوا لا قال فيمنه نية يومكم واتصوه اى ما سكو عن الاكل والشرب فيها واقتضوا صوم عاشوراء فيه وويل على من كان فرضا
باب في صوم يوم دفن يومه اى في فضله وسوى صوم داودى وهو افضل لصيام تطوعا - قوله احب الصيام
اى الله صيام داود - الحديث

باب في صوم الثلث من كل شهر من ايام صوم الدهر عز لا قال الحنفية المندوب هو صوم ثلاثة من كل شهر ومن ذب
كونها الايام البيض غلب بها من صام ثلثة ايام من الشهر غير ايام البيض حصل له ثواب المندوب ومن صام من الشهر ايام
البيض حصل له اجر مندوبين ذب ثلثة ايام من كل شهر ومن ذب تعيين ايام البيض وقد اختلفت الروايات في تعيين الثلث
ذكر ابو داود في هذا الباب رواية ابن ابي ابيان عن علي بن ابي حمزة عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
باب ما من قال لا تدنين والحنفية اى من قال ان صوم ثلاث من كل شهر هو صوم يوم الاثنين ويوم الخميس
من اول الشهر ثم يوم الاثنين من الجمعة الاخرى واخرج فيه حديث حفصة على ان يوم الاثنين ويوم الخميس في الاسبوع
الاول والثالث يوم الاثنين من الاسبوع الثانى وحديث ام سلمة على ان يوم الاثنين والخميس في اول الاسبوع
من الشهر وفي اسبوع الثانى يوم الخميس كما في نسخة الاحمدية وثم انقذه.

باب ما قال لا يبالي من اى الشهر اى يصوم من ايام الشهر من ايام شهر ولا يبالي من اى ايام الشهر يصوم و
اخرج فيه حديث عائشة على ان كان يبالي من اى ايام الشهر يصوم وهذا كله عند ابي داود وايعنه غيره فقد جازع عائشة
عند الترمذى على تعيين السبت والاثنين من الشهر ومن الشهر الاخر الغلابة والاربعاء والخميس قالوا كل ذلك
فعل صلى الله عليه وسلم لم يباين الجواز وكل ذلك في حقه افضل والامة فاختاروا فيه فقال مالك انه كره تعيين الثلث
واختار الحسن البصري وجماعة انهما من اول الشهر وقال الشافعى انها ايام البيض وقد علمت قول الحنفية ثم اختلفوا
بعد انما هم ان ايام البيض تكون في وسط الشهر في تعيينها فذهب الجمهور الى انها ثالث عشر ورابع عشر وخامس عشر
وسبعمائة الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر

باب في النية في الصوم اى تلزم النية قبل الابتداء في الصوم اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واخرون
يجب التثبيت في صوم قضاء رمضان او افسده من التطوع وفي صوم النذر المطلق والكفارات كلها ولا يجب في صوم
رمضان والنذر المعين والقفل بل تصح نية من الليل الى نيل الضحوة الكبرى اى قبل نصف النهار الشرعى لا تصح
النية بعد الزوال وقال مالك يجب التثبيت في كل ذلك ولم يفرق بين القفل والقرض والقضار والادار وبين

المعين وغيره المعين فقال الشافعي في احد قوله يصح النية في النفل بعد الزوال الغيا الى غروب الشمس من نهار الذي يحل
 ولا يصح في رمضان الا باليقاع في جرتن اجزائ الليل قال في البدائع واما الكلام مع الشافعي في صوم رمضان فهو يتجربا
 روى عن ابني علي رضي الله عليه وسلم انه قال لا صيام لمن لم يعزم الصوم من الليل روى في لفظ حديث ابني داود انه اذا خرب
 في الباب من لم يجمع الصيام قبل العجس فلا يصح وان الامساك من اول النهار الى آخره كان نية بركه من النية ليصير
 نية تعالى وانعدمت في اول النهار لم يصح الامساك في اول النهار لله تعالى لثقت شرط فكذا الباقي لان صوم الغرض لا يتجزئ
 ولنا قوله تعالى احل لكم ليلة الصيام الرفث الى قوله ثم اتوا الصيام الى الليل اباح للمؤمنين الاكل والشرب الجوع في
 ليالي رمضان الى طلوع الفجر واما الصيام عنها بعد طلوع الفجر تاخره لان كلمة ثم لتعقيب مع التراخي فكان هذا امر الصيام
 متراخيا عن اول النهار والامر بالصوم امر بالنية اذ لا صحة للصوم شرعا بدون النية فكان امر بالصوم بنية متأخرة عن
 اول النهار وقد روي به فقد روي بالماثور بغير يخرج عن العدة الى آخره قال قلت وهذا كحجة على الشافعي في فرض رمضان
 كذلك حجة على مالك فيه وفي النفل وغيره واما ايضا استدلال القائلون بان لا يجب التثبت بخبر مسلم بن الاكوع و
 الربيع عن عبد النبيين وقدم رسا بقا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر جلا من المسلمين ان اذن في الناس ان يفرض صوم ما شاور
 الامس اكل فليسك ومن لم ياكل فليصم وفي النفل بخبر عائشة قالت دخل علي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانه لو لم
 فقال بل عنكم من شئ فقلنا لا فقال فاني اذن صائم الحديث واما حديث الباب على نفي الفضيلة كحديث التسمية او على
 غير التعيين من الصيام كالقضاء والكفارات وقول احمد كاشاف في النفل بانه يجوز نية بعد الزوال ايضا لان بناءه على
 التخييف ولا في حقيقة ان النية انما تصح اذا وقعت في الليل او في اكثر النهار لان الاكثر حكم الاكل ايضا مثبت بذكره والنية
 باب في الوخصة فيه اى في ترك النية بالليل في الصوم المتيقن وفي النفل اختلاف العلماء فمن اصبح يريد
 الاطعام بدال ان يصوم تطوعا فقالت فانفة انه ان يصوم حتى يركله قال الشافعي في احد قوله احمد وقال ابو حنيفة
 ان يصوم قبل الصلوة الكبرى وان بدال بعد ما لم يجزئه وهو الاصح عند الشافعية وقال مالك في النافلة لا يصوم الا ان يبيت
 الا ان كان ليسر الصوم فلا يحتاج الى التثبيت وايضا اختلفوا فمن صام تطوعا لم يجوز له الاطعام او لا فقال ابو حنيفة
 لا يجوز الا بعد ثم لم يرضاء ان افطر وقال مالك يجوز له الاطعام مطلقا اما اذا افطر بلا عذر فليقضه وقال جماعة يجوز
 له الاطعام والقضاء عليه قوله عن عائشة قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم اذا دخل على قاتل هل
 عندكم طعام فاذا قلنا لا قال الى صائم دخل وكعب دخل عليه فاني ما فقلنا يا
 رسول الله اهدنا من هذه الحيس فحبسنا ذلك فقال ادنيه فاصبح صائما فافطر
 قال النووي في هذا الحديث دليل للجمهور في ان صوم النافذة يجوز نية في النهار قبل زوال الشمس وتأولوا خزين على ان سوال
 بل عنك شئ كونه كان نوى الصوم من الليل ثم ضعف عنه وادوا لفطر لذلك وهو تأويل فاسد وكلف بعيد انتهى ويدل على جواز
 افطار النفل ولادالة فيه وفي رواية الثاني على وجوب القضاء وعنده واما وجوب القضاء بديل آخر وقد تقدم و
 سياقي في باب الاحق -
 باب من اراد عليه المقضاء اى على الدعاء المتطوع اذا افطره وهو بدني انه يجب قضاءه -

باب المسبب لمسجد المنيعة واستدلوا بقوله تعالى وتباشروهن وانتم عاكفون في المساجد ووجه الدلالة لو صح في غير المسجد لم يقتض
تحريم المباشرة به لان الجمارع منافع للاعتكاف بالاجل فعلم من ذكر المساجد ان المراد ان الاعتكاف لا يكون الا فيها كذا قال الحافظ
قوله قال نافع قد مر في عبد الله المكان الذي كان يعتكف فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم من المسجد

وقد روى ابن ماجه بسنده عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان اذا اعتكفت طرحة فرائشه ويضع له
سريره واداء اسطوانة التوبة وزاد في رواية التيمسقي مما يلي القبلة ليستد بها قال النووي وفي هذه الاحاديث ان الاعتكاف
لا يصح الا في المسجد لان النبي صلى الله عليه وسلم وازواجه واصحابه لما اعتكفوا في المسجد مع المشتة في ملازمة فلوحاز في البيت
لفعله ولو لم يرا سيما الشارلان حاجتهن اليه في البيوت اكثر

المعتكف يندخل البيت لحاجته وفي الكفر ولا يخرج منه الا حاجة شرعية كالجمعة او طبيعة كالبول والغائط فان خرج
ساعة بلا عذر فبطلت اي شد اعتكافه لو خرج بلا عذر شرعي كالجمعة فانها داهم المسجد وانفريق المداوي في كالبول والغائط والحوادث
على نفسه او مال والزوج الخروج الفصال القديم من المسجد اجرة اذا خرج راسه الى داره فاداء لا يفسد فلو خرج اشارته الى
انه لو خرج المسلمان كرم لا يفسد ولا عذر الى انه لو خرج بعذر المرض او النسيان الى مسجد اخر لا يفسد فلو خرج اشارته الى
الخروج للميل والغائط لا يفسد واختلفوا في غيرهما من الحاجات كالاكل والشرب ولو خرج بهما فبطلت ما خرج المسجد لم يطل
يلتقي بها القتي والعصم من احتياج اليه قوله عن عائشة قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اعتكف

يدين الى راسه فارجله كان لا يدخل البيت الا لاحتاج الى النساء رواية احمد والنسائي كان ياتي وهو معتكف في المسجد فيمكن
على باب حجر في غسل راسه وسائر في المسجد وفي اخرج راسه الى اشتهر الى الاعتكاف وعلى ان من خرج لبشر
من مكان حلف ان لا يخرج منه لم يجز حتى يخرج رجليه ويعتمد عليها المعتكف يعود المريض معناه اذا خرج المعتكف
من المسجد لحاجة الانسان غير المريض فيعود ام لا اختلف العلماء على ان المعتكف اذا شهد جنازة او عا دبر ايضا فقال
الثوري والثاني واثنان ان شرط شيئا من ذلك في ابتداء اعتكاف لم يطل اعتكافه ليعود وهو رواية عن احمد وقال الحنفية
ان المعتكف لا يخرج لعيادة مريض ولا صلوة جنازة لانه لا ضرورة الى الخروج لان عيادة المريض ليست من الواجبات
بل من الفضائل وصلوة الجنازة ليست بفرض عين بل فرض كفاية فتسقط عن الباقين وما ورد من الرخصة في
عيادة المريض وصلوة الجنازة فقد قال ابو يوسف ذلك محمول عندنا على الاعتكاف الذي يتلوع بمن غير ايجاب فدان
يخرج متى شاء ويجوز ان تحمل الرخصة على اذا كان خرج المعتكف لوجوبه كحاجة الانسان او الجمعة ثم عا دبر ايضا وعلى على
جنازة من غير ان كان خروجه لذلك قصدا قوله قالت كان النبي صلى الله عليه وسلم يمر بالمريض وهو معتكف

فيهم كما هو الذي يهرج يسأل عنه اي اذا خرج لحاجة الانسان فيخرج على المريض فلا يميل اليه ولا يقوم عنده وكل من
حاله وليعود وهو قوله عن عائشة انها قالت السنة على المعتكف ان لا يعود مريضاً ولا يشهد جنازة ولا يمسي

امرأة ولا يباشر هاد ولا يمسح له حاجة الا بالام لا يد منه ولا اعتكاف الا بصوم ولا اعتكاف الا
في مسجد جامع اي جامع الجماعة واما قوله ولا اعتكاف الا بصوم وبه قال ابو يوسف واما ان شرطه للاعتكاف الصوم
وان اتفاهم وقال محمد اقله ساعة ونحن بدون الصوم لطهره والله ومشرطه لا واجب والسنة المشطوع -

باب في المسئلة اذ مكف قول من ما شئت قالت اعتكفت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم امرأة
من اخراداجه واي استخافه فكانت ترمي بالصخرة واسمها فيمادف هذا الطست تحتها مكف تصلي
لا من عن تلويث المسجد
آخر كتاب الصيام والاعتكاف

اول كتاب الجهاد

الجهاد كبري الجهاد اصله لغة المشقة ومصرع اهل الجهد والبطاة ومثل المشقة في سبيل الله والقتال الكفار لا لعلا كبريه ونصرة دينه وطلب
النيضا على مجاهدة النفس والشیطان والغشاق فاما مجاهدة النفس على تعليم الدين ثم على العمل به ثم على تعليمها واما مجاهدة الشيطان
فعلى دفع ما يأتي بين البشرات وما يزين من الشهوات واما مجاهدة الكفار فتقع باليد واللسان والقلب واما مجاهدة الغشاق
فباليد ثم اللسان ثم القلب اختفت في جهاد الكفار بل كان اول فرض من او كفاية وقال في الهداية الجهاد فرض على الكفاية اذا
قام به فرقتين من الناس سقط عن الباقيين فان لم يقم به احد ثم حتم الناس تركه الا ان يكون النفي عما يجتهد ليعين فرض
الاعيان لقول تعالى انفر واخفا وقال الاية وفي الذخيرة فان جاهد النفي انما يصير فرض عين على من يقرب من العدو على
الجهاد وامن به بدتن العدو فليعلم فرض كفاية حتى يسعهم تركه اذ المخرج اليهم اما اذا خرج اليهم بان عجز من القرب العدو و
سما سلوا او لم يجادوا فانه لا يفرض على من يسعهم فرض عين وبكذا الى ان يفرض على من يجاهد الاسلام ثم سرقا وغربا انتهى قلت
انا قوله تعالى فان قاتلكم فاقبضوا ايهم في الشهر الحرم فتسوخ بالعوات لانه صلى الله عليه وسلم كان في ابتداء الاسلام ابورا
بالصلح والاعراض عن المشركين كما قال تعالى فاصنع الصغ اجمعيل وقال تعالى واعرض عن المشركين ثم امر بالعدا الى
الدين والموعظة والحج والجمعة كما قال تعالى اوع الى سبيل ربك بالحكمة والموعظة الحسنة وجادلهم بالتي هي احسن ثم امر
بالقتال اذا كانت البداية منهم بقوله تعالى اذن للذين يقاتلون بانهم ظلموا اي اذن لهم في الدين ثم امر بالقتال ابتداء
في بعض الا زمان بقوله تعالى فاذا انسح الا شهر الحرم فاقبضوا المشركين حيث وجهتموه ثم امر بالبداء بالقتال مطلقا في
الازمان كلها وفي الاماكن باسمه بقوله تعالى وقاتلوهم حتى لا يكون فتنة وقد حاصر صلى الله عليه وسلم الطائف لعشرتين
من ذوي الحج والحصار نوع من القتال فمما يدل على ان تحريم القتال في الاشهر الحرم مشصغ وانما قيل ان
قتال الكفار فرض وان لم يبدوا وقال الثوري لا يجب الملبس بدوا ويجوز القتال في الاشهر الحرم فقال عمار لا يجوز
باب ما جاء في الحججرة من دار الكفر الى دار الاسلام والهجرة ضربان طائفة وطائفة فالباطنة ترك ما تدعو اليه
الغش الامارة بالسور والشیطان والطائفة الفرار بالدين من الغش قال العلماء كانت الهجرة في اول الاسلام
فرض ثم صارت مندوبة وذلك قوله تعالى ومن هاجر في سبيل الدين جدي الارض مراغما كثيرا وسعة نزل حين اشهد
اذي المشركين على المسلمين عند انتقال رسول الله صلى الله عليه واله وسلم الى المدينة فامروا بالانتقال الى حضرته
فيكونوا امرت بها ولو اذا خرج امرت عليهم وبقية قوله عن ابي سعيد الخدري ان اعرابيا سأل النبي
صلى الله عليه وسلم عن الهجرة فقال ويحك ان اسنان الهجرة شديدا فهل لك من اجل قال نعم قال فهل لك
صدقتها قال نعم قال فاعمل من وراءها الهجرة فان الله لن يترك من عملا شديدا

في بلدانهم فبما رولون جلا واطمانهم ويكرهونها والفتنة تكون لازمة لهم ولا تنفك عنهم حيث يكونون

باب في دعام الجهاد اى يدوم الجهاد الى قتال الدجال قوله عن عثمان بن حصين قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تزال طائفة من امتي يقاتلون على الحق ظاهرين على من ناداهم حتى يقاتلوا اخرهم بالمسيح الدجال الامام المهدي وميسى عليه السلام واتباعهما ويقتل الدجال عيسى عليه السلام بعد نزوله من السماء على المشاة البيضاء شرقى رشت بباب لندن بيت المقدس حين حاضر المسلمين وفيهم المهدي وبعث الله لايكون الجهاد باقيا ما على ياجوج وياجوج فلعنة الله على الطائفة عليهم وبعد لما ك ان الله اياهم لا يتبعي على وجه الارض كافر ما دام عيسى عليه السلام حيا في الارض واما بعد موته عليه السلام وكفر من كفر بعده فلو كانت المسلمين كلهم عن قريب يرتج طيبة وثقار الكفار بحيث لا تقوم الساعة وفي الارض من يقول المحدثا وتخي بعض الاحاديث لا تزال طائفة من امتي ظاهرين على الحق حتى تقوم الساعة فيميل على قريها فان خرج الدجال من اشرها لها.

باب في ثواب الجهاد لا يقدر الانسان على بقاء لان الجهاد ذروة سنام الاسلام وفيه كسب الكفر والضلال. قوله عن ابي سعيد عن النبي صلى الله عليه وآله انه سئل اى المؤمنين اكمل ما بانا قال رجل يحاجه سبيل الله بنفسه وماله لا يؤمل نفسه وماله لله تعالى ولما فيمن الشئ المتحدى وبقا لا يتاقيه ما اجاب برنى الايمان من سلم الناس من لسانه ويده ولا غير ذلك من الاجوبة المختلفة لان الاختلاف في ذلك بسبب اختلاف الاشخاص والاحوال والازمان.

باب في التمسك عن السياحة قال في القاموس والسياحة بالكرة والسيحان والسيح الذي ياب في الارض للعبادة من المسح من منتهى انتهي وازدوا بها والاداب في الارض للتفرغ للعبادة ومعارضة الامصار وكفى البرارى.

قوله عن ابي امامة ان رجلا قال يا رسول الله اذن لي بالسياحة قال النبي صلى الله عليه وسلم ان سياحة امتي الجهاد في سبيل الله عز وجل وله صلى الله عليه وسلم على الجهاد ولم ياذن بمعارضة الامصار وكفى البرارى لما فيه ترك تعلم العلم وترك الجهاد والجماعات.

باب في فضل القفل في الغزاة والقفل هو الجوع قوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال القفلة كفزة القفلة المرة من القفول اى ان اجرا المجاهد في النصر اذ في الجهاد غزوة كاجرة في اقبال الى الجهاد لان في تقولا لامة للنفس واستعدوا بالقوة للعدو وحفظا لاله بوجوه الهم وقيل الاله بذلك التعقيب وهو رجوعنا في الوجه الذي جازمته نصرنا وان لم يلق عدوا ولم يشهد قتالا وقد يفعل ذلك الجيش اذا انصرفوا من مغزاهم لاحد من احدتها ان العدو اذا اراد انهم انصرفوا عنهم امنواهم وخرجوا من امكنهم فاذا انفض الجيش الى دار العدو والوالا الفرصة منهم فاعادوا عليهم والآخرهم اذا انصرفوا ظاهرين لم يامنوا ان يقفوا العدو واخرهم فيتعوا بهم وهم فاروا قربا استسلم الجيش او بعضهم بالرجوع على ادراجهم فان كان من العدو وطلب كانوا استعدين للقاءهم والافقه سلموا واحرزوا ما سهرهم من الفتنة فيسكنهم ان يكون شئ عن عدم قفلوا نحوهم ان يدبرهم من عدمهم من هو اكثر عددا منهم فقفوا ليتصفوا اليهم عددا اخر من اصحابهم ثم يكروا على عدوهم قاله في النهاية

باب فضل قتال الروم على غيرهم من الامم قول رجاء ام آة الى النبي صلى الله عليه وسلم يقال لهما ام خالد

وله من رواية قتال عن ابنه زيدا وهو قوله فقال لهما اذض اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حيث
كنتما من ابي عن ابيك وانت مدنيك فقلت ان اسرني ابي ابي ان اصابتني مصيبة قتل ابني
ولدت اسرا من احيائي ابي ابي اصابتني مصيبة فقد حياي فان حياي بجملة البقية فقلت فقال رسول الله صلى الله عليه
وبركته المبرورين من ذواتهم ذاك رسول الله صلى الله عليه وآله فقال لي ان القتل من اهل الكتاب افضل من غيرهم ووقع
قتل علا وحطرت في يوم فزيلة عليه فخرج من العلم ما فاشته فقلت رسول الله صلى الله عليه وسلم ان له اجر شهيدين يقولون
ان الحج القتها عليه امرأة اسبها بناية امرأة من فزيلة ثم قيلها رسول الله صلى الله عليه وسلم اني فزيلة لما قتل من اسب
منهم وفتيل امرأة غيرا قوله فقلت مدنيك والوا والوا لعل معنا لو كنت اصابتك زنا فبما كنت حاسرة عن راسك كاشفة
عن وجهك لاساولة نقابها على وجهي على حسب العادة -

باب في ما كذب في البحر في الغزو واختلاف العلماء في وجوب الحج اذا كان في طريقه بحر وهو المالك قيل البحر من الوجوب
والاصح انه كالبخاري كان الغالب فيه السلامة يجب والا فلا وفي زماننا السفن الدخانية الكبار لا خطر فيها وفيها السلامة
غالبها من البحر وجوب الحج ولا وجوب ادائه والاشراك والاشراك وجوب الحج ولا من الوجوب انفاقا -

قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يركب البحر الا حجاج او متحضر او غار في سبيل الله فان تحت
البحر من اسفل اد تحت الناس بحرا قيل هو على ظاهره فان الله تعالى على كل شيء قدير وكون النار
تحت البحر منقول عن علي رضي الله عنه قيل المار به في شأن البحر وتعليم الخط في ركوبه فان راكبه تعرض للآفات بعضها فوق بعض
قوله عن انس بن مالك قال حدثتني ام حرام بنت ملحان اخذت من رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
عندهم من القبول فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما ضحكك قال لم ايت قوموا من يركب
ظهر هذا البحر كالموت لا اله الا الله فقلت يا رسول الله ان يجعلني منهم قال فانك منهم
رواية ندماء قالت ثم نام فاستيقظ وهو يضحك قالت فقلت يا رسول الله ما ضحكك فقال مثل مقالته

قالت فقلت يا رسول الله ادع الله ان يجعلني منهم قال انت من الاولين قال
راي انس فخر وجهها عبادة بن الصامت فخر في البحر مع معاوية بن ابي سفيان سنة ثمان وعشرين وكان ذلك
في خلافة عثمان ومعاوية يومئذ امير الشام فحملها معه فلما سرجه راى عبادة عن الغزو وخرجت من البحر قربت
لها فقلت لتزكها فقص عني ما فانت قلت عنهما ما فانت اخرج البخاري هذا الحديث من طريق الليث حدثنا يحيى عن محمد بن
يحيى بن حبان عن انس بن مالك عن خالته ام حرام بنت ملحان قالت نام النبي صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فخرجت مع
زوجها عبادة بن الصامت غازيا واول ركب المسلمين البحر مع معاوية فلما انصرفوا من غزوهم قالوا الشام
فخرجت اليها وابنتها فصر عينا فماتت وهذا الظاهر ويدل على ان سقوطها من الدابة كانت لباحل الشام لما خرجت من
البحر فخرج ابن ابي عامر عن هشام عن يحيى بن حمزة قال قال هشام قال هشام
رايت قبر باسطل حصص وجرم جاعة بان قبر البحر فصرص وبجرم ابن حبان وابن عبد البر قال الحافظ ويصح انهما
وصلوا الى الجزيرة بدارت المقالة فاختار الضعفاء كالنساء فلما غلب المسلمون وصالحوهم طلعت ام حرام من السفينة

قاصدة البلد لزيارتها ولتعود راجعة للشام فوَقعتَ حينئذَ وحمل قول حماد بن زيد فلما رَجِعتَ وقول ابني طوالة فلما فُعل ما
 اُرادت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شيء يزول به
 الاحكام من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيهما ما خرج عبد الرزاق بسند عن عطاء بن ليث
 ابن اُمرة حديثه قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالتفت اليه وتبع في البخاري وغيره في قصة ام سليم
 في مات بسا حل الشام ودفنت هناك واما القصة التي وقعت في حديث عطاء بن ليث فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد البر بن طعان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام هانم وعن ابن ابي عمير في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعددت القصة لام حاتم ولاختها ام عبد الله ففعل
 احداهما دفنت بسا حل قبر من والاخرى بسا حل حص ولله الحمد قوله ففعل سراً سراً سراً اى ماني راسه ولا يلزم منه ان
 يكون في راسه فلما بل سبب على الراحه صلى الله عليه وسلم فان الظلي بسبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدعة المرأة
 الضعيف بتغليته راسه وقد اشكل هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ان ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما امه وخالته من الرضاة فلذلك كان نيام عندها وتناول منه ما يجوز للمحرم ان يتناوله من
 محاربه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال اما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلبى ام حرام راسه لانها
 كانت من ذوات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار وتحت طريق يونس بن عبد الاسطى
 قال قال لنا ابن وهيب ام حرام احدى خالات النبى صلى الله عليه وسلم من الرضاة فلذلك كان لتقبل عندها وينام
 في حجرها وتلقي راسه قال ابن عبد البر وايتها كان في محرم له وجزم ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهيب قال وقال غيره اما كانت خالته لايها اوجه عبد المطلب وقال ابن الجوزي سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاة وحكى ابن العري ماقال ابن وهيب ثم قال قال
 غيره بل كان النبى صلى الله عليه وسلم معصوماً يملك اربعة عن زوجة فكيف عن غيرهما ما هو المنزوعة وهو المبرع بكل
 فعل قبيح وقول رثت فيكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب وورد ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد حجة الودع وروى غياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالغ الدسائلي في الرد على من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن الاجوبة دعوى الخصوصية ولا يرد بها لان تثبت الا بالليل لان الليل على ذلك اوضح انتهى
 باب في فضل من قتل كافراً اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في النار كافر تاثيرا اى المسلم القاتل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار
 اجتماعا يضر احدهما الاثر قيل من هم يا رسول الله قال من قتل كافراً ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى ويحتمل
 ان هذا مختص بمن قتل كافراً في الجهاد فيكون ذلك كفر الذنوب حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالخمس في الاعراف عن قول الجنية اولادها لا يذلل النار او يكون ان يقتل
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادراكها قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعدين وفي الباب كرامة امهاتهم وندبه مبالغته في اقتنائهم عنهم

على النوع الثاني وما سواه فهو على النوع الاول فلا تعارض بينهما والله تعالى اعلم
 باب في فضل الحسين في سبيل الله عز وجل اي في فضل الحراسة والحفاظة في الجهاد قوله ثم قال من
 غير سنا الليلية قال بنو ابي هريرة الغدوى انا يا رسول الله قال فامر بك فامر بك فامر بك فامر بك فامر بك فامر بك
 اي رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم استقبل هذا
 الشعب حتى تكون في اعلاه ولا تغرب من قبلك اليلة ربيعة المتكلم عن النبي عليه السلام في الجهاد
 في آخره قوله اي لا يحرم العدو علينا من قبلك على غفلة فلما اصبحت اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى مصلا فركع ركعتين ثم قال هلا حسنت فامر سكره قالوا يا رسول الله ما احسننا فغوب
 باصلوه فجعلى رسول الله صلى الله عليه وسلم يصلي وهو يتلفت الى الشعب حتى اذا قضى
 صلوته وسلم فقال ايها الذين آمنوا فامر سكره فامر سكره فامر سكره فامر سكره فامر سكره فامر سكره
 جاء حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وسلم وقال اي انطلقت حتى كنت في اعلى هذا الشعب
 حيث امر في رسول الله صلى الله عليه وسلم فلما اصبحت اطلعت الشعبين كليهما فانظرت فلم ارا احدا
 فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم هل نزلت اليلة قال لا الامم صلياً ادا
 قاضي حاجة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم قد
 اوجب راى الحجة بعلمك هذا فلا عليك ان لا تغل بعد هذا العمل من الحجة
 باب كراهية ترك الغز حتى يجب على كل مؤمن ان يوقى الجهاد ما بطرق فرض الكفاية او على سبيل فرض عين
 قوله قال ومن مات ولم يغز ولم يحدث نفسه بغزو مات على شعبة نقية اي ومن لم يغز على الجهاد
 مات على نوع من انواع النفاق اي من مات على هذا فقد استبى المنافقين المتخلفين عن الجهاد ومن تشبه بهنهم
 قوله قال جاهل المشركين باموالكم انفسكم اي بدل الاموال والافاض ومقاسات القرب فيه وبالطوائف
 التوعيد بالقتل والاعنت والنهب والبلع عليهم بالحق لان والبرية والمسلمين بالنصر والقيمة ويتجهض الناس على الغزو
 باقامة الحجة عليهم والمنافرة معهم بالبيان باللسان وبالكتابة بالقلم
 باب في تسخير لغزير العامة بالخاصة اخرج المصنف في هذا الباب حديثين احدهما عن عكرمة عن ابن
 عباس وهو يدل على ان قوله تعالى لا تنفروا ايعدكم عذابا اليما آلايه وقوله تعالى وما كان لائل المدينة ومن حولهم من
 الاعراب ان يتخلفوا عن رسول الله ولا يرغبوا بانفسهم عن الله الآية فسوخان فيها قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا
 كافة والحديث الثاني اخرج من طريق محمد بن يعقوب عن ابن عباس وهو يدل على ان الذين الآتين غير مؤمنين
 بل هم منافقون الحكيم فان قوله تعالى وما كان المؤمنون لينفروا كافة وما كان لائل المدينة ومن حولهم من الاعراب لا
 في قوم خاص استنفرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتلوا وبذلوا الحكم خاص بهم وبما استنفرهم عن الجهاد فقتلوا
 وشاقوا وما كان المؤمنون لينفروا كافة فورد في الحديث انهم خرجوا لطلبهم فليس فيها نسخ حكم حكمهم فذلك ان
 المصنف اشار الى ما مضى من الاختلاف في رواية ابن عباس ولفظ رواية الثاني على ما اخرج ابن جرير الطبري بسنده

نجد الخراساني قال سمعت ابن عباس رضي الله عنهما يقولان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استغفر حتى
 من احياء العرب فتناقلوا عنه فاسكبهتم المطر فكان ذلك غدا لهم
 في تفسيره وقد زعم بعضهم ان هذه الآية مسوقة ثم اخرج عن عكرمة والحسن البصري انها قالان الآيةين تسوختان فثبتنا قولنا
 وما كان المؤمنون لينفروا كافة ثم قال الطبري ولا ينفروا بالذي قال عكرمة والحسن من نسخ حكم هذه الآية التي ذكرنا لاحية فبقيت بعد
 ذلك وقد رآي ثبوت الحكم بذلك بعد من العمية والتابعين منذ لم يعد وجايز ان يكون قوله الاستغفر والذين يكفون اياها انما يناس
 من الناس ويكون المراد بين استغفر ورسول الله صلى الله عليه وسلم فلم ينفر على ما ذكرنا من الرواية عن ابن عباس انه استغفر
 حيا من احياء العرب فتناقلوا عنه الى بيت واذا كان ذلك كذلك كان قوله وما كان المؤمنون لينفروا كافة نهيا من الله
 المؤمنين عن اخلاء بلاد الاسلام فغير مؤمن مقيم فيها واعلا تأمن السليم ان الواجب لانفر على بعضهم دون بعض وذلك على من
 استغفرهم دون من لم يستغفر واذا كان ذلك كذلك لم يكن في احدي الآيتين نسخ للاخرى وكان حكم كل واحد منهما ما ضاينا
 حديث به

باب في الرخصة في القعود من القتال في عدم الخروج الى العدو ولا بل العذر قال الاضاف الجهاد فرض كفاية
 ابتداء من غير ان يجهز الكفار علينا فان قام به قوم سقط عن الكل والا انما ابتكره ولا يجب على من ومجئون ومعنوه وامرأة وعبد
 واعى ومعتق ومقطوع اليد وفرض عين على كل واحد من المسلمين المكلفين ان يجهز العدو على بلادنا وصار النفي عا
 اى اذا جهز العدو وعلى بلديصير الجهاد فرض عين على من كان بقربه منهم اذ كانوا يقدرون على دفع العدو وما على من وراهم
 فاذا باهم الجهاد فغير فرض عين عليهم ايضا اذا اتجه اليهم بان كان الاولون عاجزين او كاسلحين ثم اثم ان يصير فرض عين
 عين على جهة بل الاسلام ثم فرغوا وغربا وانما صار الجهاد عند النفي فرض عين لقوله تعالى انفروا خفافا وثقالا اى شابا وشيوخا
 وقيل مشاة وركابا فان قيل هذه الآية بالاجتماع على ان يكون الجهاد من فرض العين ان في جهة الاحوال غير مختصة
 بالنفي فما وجه التخصيص بالنفي العام مع ان العبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب فلهذا كون الجهاد من فرض الكفاية
 فيما اذا لم يكن النفي عاما بآية اخرى والسنة والقياس اما لآية لقوله تعالى لا يفتوى القاعدون من المؤمنين غير اولى الضرر
 والجهادون اولى قوله وكلاهما التماسي ولو كان الجهاد فرض عين لما اتقى القاعدون الحسنى بل استعجوا الآية واما السنة
 فقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين خرج الى العدو ما كان يخرج كل بل المدينة ولو كان فرض عين لم يدع احدا
 واما القياس فلان في اشتغال الكل به عند غير النفي قطع ما قد الجهاد من الكراع والسلاح فوجب على الكفاية -

قوله غدا اولى النفي سر قرا عامة قرا اهل المدينة وكذا والشام بنصب غير بمعنى الا اولى الضرر وغيرهم برف غير على
 البذل من القاعدون والمعنى ان المنفصل على غير اولى الضرر واما اولى الضرر فالحقن في الفضل بابل الجهاد اذا اشدت
 نياتهم يدل عليه حديث انس ان اسما سئل عن الله عليه وسلم قال لقد فوكتهم بالمدينة اخوانا ماسرهم
 مسيرا ولا انفقتم من نفقة ولا قطعتم من داء الا دهم معكم فيه قالوا يا رسول الله كيف يكونون
 معادهم بالمدينة قال حبسهم العدة اى سبهم عن الخروج والاراد بالعدو ما هو اعين المرض وعدم القدرة على السفر وما
 حديث باجازه لم يلفظ به لمرض محمول على الغالب وفي الحديث دلالة على ان المولى يوجب ابراء العاقل اذا سئل عن العمل

باب ما يثبت من الغزو اي العمل الذي يفي العال من الغزو وكصل له اجر الغزو قول من جهز
 في ازمالي سبيل الله قد غفر له قال ابن حبان قتاده انه في الاجوان لم يغير حقيقة قال الحافظ وفي رواية السلم واكرم
 خلف الخاني في المروءة لم يغير كان له افعال في فقيه لثباته الى ان الغايزي انا جاز نفسه وقام بكفالة من ثلثه لبعده
 كان له الاجر مرتين وقال القزويني لانه انصف لغيره ان يكون تيمم اي مزينة من بعض الروايات قلت ولا حاجة لعدوي زياتها
 بنيتها وتما في الصحيح والذي يغير في توجيهها انها اطلعت بالنسبة الى جود الثواب الحاصل للغايزي والحال لغيره فان
 الثواب اذا انقسم بينهما لم يغير كان لكل منهما مثل بالآخر فلا تعارض بين الحديثين -

باب في الجرح والنجس عن ابي هريرة سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول شرا في رجل شتم حالس
 حين حالس بالحق اي ذوبل اشتره وهو الجرح والتعزير وتناول اي شتمه كما لا يخفى فواحد من شدة دونه والمعنى ان
 من شتم الدنيا لم يزل يجرع ووجع وجع شديدا -

باب في قوله تعالى لا تعلقوا بالدين اي التمسكوا بالدين اي التمسكوا بالدين اي التمسكوا بالدين اي التمسكوا بالدين
 بالايدي وايضا في قوله تعالى لا تعلقوا بالدين اي التمسكوا بالدين اي التمسكوا بالدين اي التمسكوا بالدين
 ترك الانفاق في سبيل الله وقيل في الاقامة في الاصل والمال وترك الجهاد وقيل في ترك التوبة والعتق من رجة الله تعالى
 وحديث الباب يدل على الثاني -

باب في السرم اي في فضيلة الرمي ويدخل فيه كل يعوض عنه فيه ما يرمي به من الرصاص بالبندقية والمدافع و
 غير ذلك من آلات الحرب الجيدة المستعملة في هذا الزمان فانها اغنت عن رمي السهام بالقوس وعطلة قال النووي تحت
 حديث الباب وفي هذه الاحاديث فضيلة الرمي والمناضلة والاهتار بذلك يعني الجهاد في سبيل الله تعالى وكذلك المناضلة
 وسائر انواع استعمال السلاح وكذلك المناضلة بالليل وغيره كما سبق في باب والمراد بهذا كله التمرن على القتال والتدريب
 والتجديف ورياضة الاعضاء بذلك قول ابن الله عن رجل يدخل بالنسب الى النحل ثلاثة نفر الجنة صانعة الحشيش
 اي من السهم الواحد ورؤية وتبنيته يدخل الجنة ثلاثة نفر الجنة صانعة الذي يبريه ويسويه حال كونه يطلب في صيده بذلك
 الجهاد والثواب والرامي به متبليا على النبل او المراد بالنبل الذي يرد النبل على الراعي من البهائم - قوله
 يقول فاعلوا بهم ما استطعتم من قوة الا ان القوة السرمية الحديث اي المراد في الآية من القوة رمي السهام
 في معناها قال في تفسير الكبير المراد بالقوة ههنا ما يكون سببا للحصول القوة وذكر وافي وجواب الاول ان المراد من القوة انواع
 الاسلحة وما شافى ان القوة الرمي قالها صلى الله عليه وسلم ثم لما على المنبر الثالث القوة هي الحصون التي قال اصحابنا في المعاني
 الاولى ان يقال هذا عام في كل ما يتقوى به على حرب العدو وكل ما هو له للغزو والجهاد فهو من جملة القوة وقوله صلى الله
 عليه وسلم القوة هي الرمي لا يعني ان يكون غير الرمي مستورا كان قوله على الصلوة السلام كالحج عرفة والندم توبة لا يعني اعتبار غيره
 بل يدل على ان هذا المدح كجبرئيل من المصنفون فكانا ههنا وفيه الآية تدل على ان الاستعداد للجهاد بالنبل والسلاح
 وتعليم الغزوية والري فريضة الاله من فروع الكفايات -

باب فيمن يغزو وصليتمس الدنيا لغزوه فكله قوله قال لغزو وغزواون فاما من اجتنب حجة الله

وإطلاع الامام دافق الكريمة وبإسناد الشريطين الميامر توفى السالبة اى عامل الشريك معاملة الميسر والسهول
وليجنب الفساد فان توفى له اى القليلة وكذا الكله وشربه ومركبه وسكوته اجر كمله دافى ذوا جرو ثواب واما من

غفل عن اى امر يام وسعة وععمل الامام وافسده الاذى فانه لم يرجع بالكلية
لبنو الكاف وفى نسخة كسر رافعى القاموس كفاف الشئ كسباب ثلثه ومن الرزق الكف عن الناس دافعى وكفاف الشئ
بالخيراره وفى النهاية الكفاف الذى لا يفعل عن الشئ ويكون بقدر الحاجة اليه قال القاضى اى لم يرجع بالثواب
ما هو من كفاف الشئ وهو خياره ومن الرزق اى لم يرجع بخير او ثواب لا يفعله يوم القيامة فقول الاول ايشير الى ان الثواب
بالكسر والثاني الى انه لا يفتح وقال المظهر الميعون الغرور اسباب كسب اى يكون له اجر ولا عليه وزرره اكثر
لانه لم يفر منه واحد فى الارض فقال دافى كفاف اى تكفى عني واكف عنك انتفى ويدل على انه اقتصر على كسر الكاف و
اراد به المصدر من باب المخاطلة قال الطيبي الوجه ما قاله القاضى لان الكفاف على هذا المعنى يقتضى ان يكون له ثواب ايضا
واثم ويزيد انه على ثواب كما قال عيسى الشريعة ودوت اى سلت من الخلافة كفافا لا على والى والمرنى المفسدين له ثواب
التيه كذا قال الشيخ ابو حامد فى المراتى الذى لا يتقى وجه الله بل فعلى خراور يام وسعة تطل عبادة ثم روى القارى على الطيبي
بانه ليس فى الحديث دلالة على ان المراتى المذكور فى الحديث هو الذى ليس له نية العبادة بل نية الرياء والسمعة والغاير ان المراد
من هو جاع بين النيتين نية العبادة ونية الرياء والسمعة فعلى هذا لا تطل نية عبادة بالكلية فقال فى عين العلم انتمش
فى الرياء ان لا يريه الثواب اصلا وهو فى غاية المتقته ثم ما فيه اراذان والرياء تعالى ثم ليقرب ما استوفاه فى المرحان لا يكفى
ولا يعلم ما ترج فيه قصد الثواب المخلون ان الراجع فيه نقصان الالبطان والاثواب العقاب بحسب القصد من

قوله قال يا رسول الله رجل يريد ان يجهنم فى سبيلك الله فلهو يفتنى عمره من عمره حتى لا يدنيا فقال النبى
صل الله عليه وسلم لا اجر له الحديث فى السؤال كمثل معين اولها معناه يريد الجهاد فى سبيل الله باعتبار الظاهر
والحال ان مطلوبه الاصلى وقصوده الحقيقية غرض الدنيا وثباتها معناه انه يريد الجهاد فى سبيل الله باعتبار نيته والحال
انه يطلب موعظ الدنيا ويخلط مع نيته حصولها فعلى الاول معنى الجواب الاجراء مطلقا وهو خائب بقتت وعلى الثانى
الاجراء كاملا.

باب من قاتل لتكون كلمة الله هي العليا فما حله وجوابه المذكور فى حديث الباب فهو فى سبيل الله تعالى قال الحافظ
المراد بكلمة الله دعوة الاسلام وكفى ان يكون المراد ان لا يكون فى سبيل الله الامن كان سبب قتال الخلفاء
كلمة الله فمعنى انه لو اضاف الى ذلك سببا من الاسباب المذكورة يعنى قاتل ليدرك من الناس ويشهر بالشجاعة
ويقاتل ليجده الناس على شجاعة ويقاتل ليعمل لمن مال القيمة ويقاتل ليرى مرتبة من الشجاعة اى للسمعة والرياء
مثل ذلك كفى ان لا يخل او حصل فمما لا اصلا وقصوده وبذلك صرح الطيبي فقال اذا كان اصل الباعث
هو الاول لا يضر ما عرض له بعد ذلك وبذلك قال الجمهور والحاصل ان القتال منشاء القوة الغفائية والقوة الغفائية
والقوة الشجائية ولا يكون فى سبيل الله الا الاول
باب فضل الشهادة اى فى سبيل الله تعالى اخرج المصنف فى الباب عن ابن عباس -

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أصيب اخوانكم يا حنبل جعل الله اسرارهم في جوف طير خضر تبرد انهم اهل الجنة تأكل من ثمارها وتادى الى قناديل من ذهب معلقة في نلك العرش الحديث قال الذهبي في التلخيص وقد تلقى بهذا الحديث واثله البعض القائلين بالتنازع وانتقال الارواح و تسعيها في الصور الحسن الرفيعة وتلخيصها في الصور القبيحة السخرة وزعموا ان هذا هو الثواب والعقاب وهذا باطل مردود لا يطابق ما جاءت به الشرع من اثبات الحشر والنشر وفي بعض حواشي شرح العقائد تعلم ان التنازع عند المفسرين والارواح على الابدان في هذا العلم لا في الآخرة اذ هم يكرهون الآخرة والكجنة والنار ولا كفر واقلت لاجابة الى ما قالوا ان الحديث لا يدل على معنى التنازع بل معناه ان ارواح الشهداء في طير خضر كالظروف فيها مثل المار في الآنية اى في اجواف طير خضر طائر من الارواح على اشباح مصورة بصور الطيور حتى تتلذذ الارواح بنسب الاشباح قلت بل يستفاد الاحاديث لا يوضح مراد الحديث في ميطار ما كتب بن ماكب انما سمع المؤمنين طير يعلى في شجر الجنة حتى يريحهم الله في جسده يوم القيامة اى يبيت فيها ايل على ان الارواح مثل طير خضر في العيش وسرعة السير والطيران وعدم القيد لانها في طير خضر فيكون الحاصل تشبيه الارواح بالطيور ووجه التشبيه ما ذكرنا واعلم ان ارواح بعض المؤمنين غير الشهداء ايضا طير خضر وفي حديث الضعيف ان الطير الخضر لا تزور ديارها

باب في الشهيد يشفع اى يثقل شفاعة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يشفع الشهداء سبعين من اهل بيته فيغفر لهم شفاعة والشهداء اعم من ان يكون حقيقة او ظاهرا

باب في النور يبرى عند قبور الشهداء سواء كان شهادة حقيقة او حكما وهذا ما روي في الاول مطابقا للباب لما مات النجاشي كنا نفتح الله لا يزال يطلع قبوره فنى لان لعل موت النجاشي كان اوجه من وجوه الشهادة فاذا كانت الشهادة المحكية كذلك فالحقيقة الاولى بما روي في الثاني حديث جبريل من خالده السلمي فظاهرا مطابقا للباب وظاهرا يدل على فضيلة من مات على فراشه بالصلاة والصوم والاعمال غير الفسادة والصوم على من قتل في سبيل الله قبلين الذين السلماء انما لا بعضهم لا الشكال فيه فان بعضهم يبلغ درجة بالصلاة والصوم لا يبلغها الشهيد الا ترى ان ابا بكر الصولى بلغ درجة من الفضل لم يبلغها الشهداء بكمال اخلاصه وصبره مع الله تعالى فافعل هذا الرجل الآخر يبلغ درجة باخلاصه وصدق في اعماله لم يبلغها الاول مع شهادة في سبيل الله وتتميم ان يقال ان الاول لم يبلغ منزلة الشهادة الكاملة لانه عرض في مية فقصم عمر درجة الشهادة الكاملة واما الآخر يبلغ باخلاصه في مية في الصلوة والصوم والاعمال درجة فاق على الاول والمعلم بالصواب

باب في الجحافل في الغزو والجحافل جمع جميلة او جبال بالفتح والجعل الاسم بالضم والمصدر بالفتح جملات كبد الجملاء والاجرة على الشئ فعلا او تولد المراد في الحديث ان يكتب الغزو على الرجل فيعطى رطلا شيئا يخرج مكانه او يدفع اليه القميص الى الغارز شيئا فيقيم الغارز ويخرج هو قيل الجعل ان يكتب البعث على الغزاة فيخرج من الاربعه فاق رجل ويكمل لما جازوا الجمل السلي والجعل هو الاخذ بمسح وفي الكفر وكرة الجعل ان وجد في والالا انتهى والمراد بالجمل ههنا الذي يضره الامام على الناس للذين يخرجون الى الجهاد قال القارى وانتخبنا في جواز اخذ الجمل على الجهاد فخص فيه الزهري والملك واصحاب ابي حنيفة ولم يجوزوه وقال الشافعي لا يجوز ان يفر ويكمل فان اخذه فخلعه لانه وقال الما فظننا

ابن بطال ان اخراج الرجل من الدنيا فتنوع به اواعان الغازي على غزوه بفرس ونحوها فلما نزل فيه وانما اختلفوا فيها
 اذا ابر نفسه او فرسه في الغزو فذكره مالك وكرهه ان يأخذ جلا على ان يتقدم الى الحصن وكرهه اصحاب ابي حنيفة الجعائل
 الا ان كان بالسليبي صنعت ليس في بيت المال شيئا وقالوا ان اعان بعضهم بعضا جارا على وجه البديل وقال الشافعي لا يجوز
 ان يغزو بجمل يأخذه وانما يجوز من السلطان ودون غيره لان الجهاد فرض كفاية فمن فعله منع عن الفرض ولا يجوز ان يستحق
 على غيره وجها كما قال العيني وقال الخافض في باب آخر للاجير في الغزو وحال ان امان يكون استوجبه للمخدة او واستوجبه
 يتقاتل فالاول قال الاوزاعي واهله واسحاق لا يسهم له وقال الاكثر ليسهم له بحيث سلمت كنت اجبر الظلمة اسوس فرسه
 اخر سلم وقيل ان النبي صلى الله عليه وسلم اسهم له وقال الثوري لا يسهم للاجير الا ان قاتل وانما الاجير اذا استوجبه لقاتل فقال
 للمالكية والحنفية لا يسهم له يسهم وقال احمد لو استاجر الامام قوما على الغزو ولم يسهم لهم سوى الاجرة وقال الشافعي يذاينهم لم يجز
 الجهاد اما اكثر المبالغ السليبي اذا حضر الصف فانه يتعين عليه الجهاد ولا يستحق اجرة انتهى قلت مراد صاحب الفرس ان لا يجزى
 الامام على ارباب المال شيئا تجمير الجيش من غير طيب انفسهم اذا كان في بيت المال شيء لانه يشبه الاجير على الطاعة فحققت
 حرام نكره ما شهم وقوله والا لا يوان لم يوجد في بيت المال شيء لا يكره الجمل اي اخذ المال من الناس لاجل الغزاه
 لان بيت المال من لقوا المسلمون فاذا لم يكن فيه شيء فلا بأس بان يلقوا بعضهم بعضا لان فيه دفع الضرر الاعلى بالحق
 الا اني وان الحاجة الى الجهاد داسة وقد اذنبني على المد عليه وسلم در عاس صفوان عند الحاجة بغير رضاهم ونكر كان
 يغزى العرب عن ذي الحيلة اي بيعت من لا زوجة لوعول من له زوجة يعطى الشافعي اي الذي لم يفسد فرس القاعد
 قيل كرهه والصحح الاول قوله عن ابني ثوب انه سئل عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ستفقر عليكم الامصا
 وستكون جنود مجند يقطع عنكم فيها يعني شيئا اي يلزمون عليكم في تلك الجنود
 ان يخرجوا جيشا يبعث من كل قوم الى الجهاد فيكره الرجل منكم البعث فيها والخروج في البعث الى الغزو وبلا اجرة
 فيخلص من قومه ثم يتصلح لقباً راي انه بعد ان تارق قومك رايته الغزو وبغير اجرة تنق القاتل طالبا منهم ان يشترطوا له
 الاجل عليه شيئا يعني رض عليه يقول من اكف بعت كل امرئ من ياخذ في اجرة الكهية جيش كذا وكيف يعني هو مؤمنتي من اكفه
 بعت كذا الا ذلك الجهاد الى آخر قطعة من دعه اي الرجل الذي كره البعث تطوعا الاجير فقط لا الغازي في
 سبيل الله الى ان يقتل قاتل ابن المالك افاودة به انه لم يكن له جهاد كسائر الاجير اذا لم يقصد الغزو والا يجعل المشروط والمراد
 بالباغ في نفق ثوب الغزو عن مثل هذا الشخص

باب الرخصة في اخذ الجعائل تقدم المذاهب فيه معنى الجعائل قول لمن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم قال للغازي اجرة وللجعائل اجرة واجرة الغازي اي الذي يغزو بالانقلاب على الذي يمين الغازي بنقل المال
 لقومها او تجزئ اسبابه وما يحتاج الى ايجار ان اجار عطاء المال في سبيل الله واجزوه من سبيل الغزو ذلك الغازي واما الجعائل
 الذي يغزو بالاجرة واحد وهو ثوب الاخرى المختص به

باب غنم الرجل يغزو وياجر الخدم مطلقا خلتوا في الاجير للعمل وحفظ الدواب يحضر الوقعة لم يسهم فيقتل لا يسهم لقاتل
 ولم يقاتل انما الاجرة عمله وهو قول الاوزاعي واسحاق واحد قولي الشافعي وقال مالك فامسهم له ان لم يقاتل انا كان

قاصدة البلد لزيارتها ولعود راجعة للشام فوعدت حينئذ ويكيل قول حماد بن زيد فلما رجعت وقول ابى طولة فلما فعل ما
 اداوت الرجوع وكذا قول الليث فلما انصرفوا من غزوهم اى ارادوا الانصراف قال الحافظ ثم وقعت على شئ يزول به
 الا لكامل من اصله وحاصل ان في هذه القصة قصتين اولهما قصة ام سليم وثانيها ما اخرجه عبد الرزاق بسنده عن عطاء بن يسار
 ان امرأة حدثت قالت نام رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم استيقظ الحديث فالتفت اليه ووقع في الخمارى وغيره هي قصة ام سليم
 فبى مات بساحل الشام ودفنت هناك واما القصة الثانية وقعت في حديث عطاء بن يسار فليست هي قصة ام سليم بل هي
 قصة اختها ام عبد الله بن طحان فان عطاء بن يسار ذكر انها حدثته وهو يصغر عن ادراك ام حرام وعن ابن ابي عمير في سنة
 ثمان وعشرين لان مولده كان في سنة تسع وعشرين وعلى هذا فقد تعدت القصة لام حرام ولاختها ام عبد الله ففعل
 احدهما ودفنت بساحل قبرص والاخرى بساحل حمص ولله الحمد قوله تغلسر أسبلة اى ما في راسه ولا يلزم منه ان
 يكون في راسه قمل بل سبب على الراس صلى الله عليه وسلم فان الغلي سبب للاراحة قال الحافظ وفيه خدعة المرأة
 الضعيف بتغلية راسه وقد انكسر هذا على جماعة فقال ابن عبد البر ان ابن ام حرام ارضعت رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واختها ام سليم فصارت كل منهما اسمها واخالتة من الرضاعة فلذلك كان ينام عندها وتسال منه ما يجوز للمحرم ان يئانه من
 محارمه ثم ساق بسنده الى يحيى بن ابراهيم بن مزين قال انما استجاز رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تغلى ام حرام راسها لانها
 كانت من ذوات محرم من قبل خالاته لان ام عبد المطلب جده كانت من بنى النجار ومن طريق يونس بن عبد الاسطى
 قال قال لنا ابن وهب ام حرام احدى خالات النبى صلى الله عليه وسلم من الرضاعة فلذلك كان يتقبل عندها وينام
 في حجرها وتغلى راسه قال ابن عبد البر واليهما كان في محرم له وجيز ابن القاسم الجوهري واللدودي والمهلب بما قال ابن
 وهب قال وقال غيره انما كانت خالة لابيها ووجه عبد المطلب وقال ابن الجوزى سمعت بعض الحفاظ يقول كانت ام سليم
 تحت آمنة بنت وهب ام رسول الله صلى الله عليه وسلم من الرضاعة وعلى ابن العريى ما قال ابن وهب ثم قال قال
 غيره بل كان النبى صلى الله عليه وسلم معصوما يملك اربه عن زوجة فكيف عن غيره بما هو المنزوعة وهو المبرع عن كل
 فعل قبيح وقول رثث فيكون ذلك من خصائصه ثم قال ويحتمل ان يكون ذلك قبل الحجاب ورد ذلك بان ذلك كان
 بعد الحجاب بل بعد تحجبه الاول وورد عياض بان الخصوصيات لا تثبت الا بالليل وبالغ الدسالى على الردي من ادعى
 المحرمية قال الحافظ واحسن الوجوه دعوى الخصوصية ولا يرد ما كونهما لا تثبت الا بالليل لان الدليل على ذلك اضع ايتها
 باب في فضل من قتل كافرا اى غير معاهد قوله عن ابي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال لا يجتمع في النار كافران الا اباى المسلم العاقل والكافر المقتول الذي كان غير معاهد وفي رواية لا يجتمعان في النار
 اجتماعا يضربهما الاخر قيل من هم يارسل الله قال مومن قتل كافرا ثم سدد وقال القاضي في الرواية الاولى ويحتمل
 ان هذا مختص بمن قتل كافرا في الجهاد فيكون ذلك بكفر الذنوب حتى لا يعاقب عليها او يكون بنية مخصوصة او حالة مخصوصة
 ويحتمل ان يكون عقابه ان عوقب بغير النار كالحبس في الاعراف عن دخول الجنة او لا يدخل النار ويكون ان عوقب
 في غير موضع عقاب الكفار ولا يجتمعان في ادر اكما قال الطيبي والاول هو الوجه
 باب في حرمة نساء المجاهدين وفي نسخة على القاعدين وفي الباب كحرمتهما ومنه وبالغته في اجتنابهم عنهن

افا كان مع الناس عند القتال وقيل يخرج بين الاجرة والسهم قيل انه اذا قاتل ولم يشترط في اجارته القتال يجب لمن
الاجرة والسهم لانهما غير متنازعين وموطأ هرقة مذهب الحنفية بان الاجارة والاجرة معان -

باب في الرجل يفرز دابة له أي خروجها الى الغزو واذا لم يكن النفر عا و كان الجهاد فرض كفاية
لا يخرج الا باذن الوالدين اذا كان مسلمين وكذلك لا تخرج المرأة والعبد بلا اذن زوجه او سيده فان كان الجهاد فرض عين
فلا حاجة الى اذن الوالدين وان منهما عصاها وخرج وان كانا كافرين فيخرج بدون اذنها فرضا كان الجهاد او لطلبها
وكذلك لا يخرج الى شيء من الطغوات كالج والعمره والزبارة ولا يصوم التطوع اذ ذكره الوالدان المسلمان او احدهما
الا باذنها قال ابن الهمام لان طاعة كل منهما فرض عليه والجهاد لم يتعين عليه واخرج المصنف في الباب ثلثة بهائم
كلها موافقة للباب ولعل قصتها وقعت في وقت لم تكن الهجرة والجهاد فرض عين

باب في النساء يفرزن قد تقدم ان الجهاد لا يجب على النساء اذا كان فرض كفاية فلا تخرج الا باذن زوجها اما
اذا كان فرض عين فتخرج بلا اذن زوجها اذا كان لها محرم لان حق الزوج لا يظهر في فرض الاعيان كما في الصلوة و
الصوم بخلاف ما قبل النفر لان نفيها قيام الفرض فلا حاجة الى البطلان حق الزوج قال النووي تحت حديث الباب في
خروج النساء في الغزو والاشتغال بهن في السبي والمداواة ونحوها وهذه المداواة لمحاربهن وازواجهن وما كان منها غير ذلك
فيمس لشبهة الا في موضع الحاجة - **قول** كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يفرز دابته وسليمة ونسوة من

الانصار ليستعين بالماء وديلا ودين الجرحى مع جرح

باب في الغزو مع ائمة الجور أي مع الجائرين من ائمة قد تقدم في ابواب الصلوة ان الامامة الكبرى هي
استحقاق نصف عام ونصيب الامام من اثم الواجبات فلهذا اقتضوه على من صاحب العجرات وليشركوا به حراما اذا كرا
عقلا بالغافرا وادركه تقليد الفاسق ويعزل به ولا يعزل به اذا لم يكن كفرا فيعزل بطريان ما يفتو المقصود من الردة
والجور المطبق وصيرورة امير لا يرجي خلاصه والحق والحرص والصبر والمرض الذي يفسد العلوم وخلو نفسه عن الامانة يخرج
فاذا كان الامير فاستقيا جازا وانه لا يعزل بالحق والجور يجب اطاعة المايمة بعبية فاذا امر بالخروج للجهاد يجب الخروج
قول لجهاد ما مضى منذ بقتل الله المان يقال اخرا حتى لد جال لا يبطله جبر حيان ولا عدل عادل

أي اذا كان السلطان جائرا يخرج من الجهاد كما كان مع السلطان العادل ويحتمل ان يكون مناه اذا كان الجور شائعا في
العالم يخرج الجهاد معهم وكذلك اذا كان العدل شائعا في الكفر يعني جميع الجهاد واما قال بانها الجهاد والى ان يقال آخر استي
الرجال بين موطن اليهود لان بعد ذلك لا يبقى على وجه الارض كافرا ثم بعد ذلك يموت المؤمنون بترك طيبة فلا يبقى في الارض
مؤمن **قول** الجهاد واجب عليهم مع كل امير راعا ان ادفع جبرا أي مع السلطان الجائر والغاير والى

باب الرجل يتحمل بهال غيره لا يخرج اي يحمل نفسه وسأ على واتباعه غازيا **قول** انه اسلامه ان يفرز وقال
باعتقها ما جرح الانثى من اخوانكم فوالله ليس له حال فيفرون به ولا عشرية فيقتلهم فليضم احدكم الى
الرجلين او الثلاثة أي في الاول وسرور ومركوبه قال احدنا من ظموا العقبة كعقبة يعني احد لهم المحدث أي
كانت دابة كل واحد منكم في الركوب فركب نوبة ويركب من الذين لا اهل لهم ولا عشرة نوبة اخرى بقدر ما ركب -

في شيد وان مات على فراشه

باب في قولهم تجزئنا من الخيل ما ذكرواها اي كثره قل شعره قد مر اسفل الخيل المسترسلة على جبهتها وشعر منتهها وشراذمها قوله يقول لا تقصوا ولا توافوا الخيل ولا تعارفها ولا تقاربها فان اذناها هذا امية اداي

مرادها تذب بها الهواء من الغفها ومعارفها فاعرفها وادقها في الخيل وفي شعرها في الحديث بالاجزاء والغفها فالمراد بالخيل ما احدثت له الجاهل

باب في السحب من الوان الخيل في الحديث تفصيل كبيت اغر نخل ولا شتر اغر نخل ولا وسم اغر نخل عند الرزدي خير الخيل الا وسم الاقرخ الارثم الحديث تفصيل هو لا على غيرهم وكذلك كرايته بعض الوان التي تخرج الا لشعره كميل عليه قعدة الا حاديت الكبت ليعلم الكاف مصغرا وهو الذي في لونا الحرة والمواد في القاموس وهو الذي خالط حرة والاشقر وهو الذي في لون اشقر فيه وسافر اى رقبته وبدنه حمرة صافية والادهم وهو الاسود والاغر وهو الذي في جبهته بياض والجلجلى بعض الثوائم او يوكون في جبهته اى حصى قوائمه بياض مخالط البقية اللون

باب هل تسمى الانثى من الخيل فرس ام لا اى حكم الانثى والذكر سواء في الغزو والسهم قوله عن ابن عمر بن الخطاب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في القاموس الفرس للذكر والانثى اوى فرسه لعل غرض ابن عمر به ان الانثى على الله عليه وسلم المسمى الانثى من الخيل فرسا ثبت هذا ان حكم الانثى والذكر سواء عند الله تعالى

باب ما يكره من الخيل اى من صفاتها وقد تقدم انه مدار الكراية على التجربة والاشتراف

قوله كان النبي صلى الله عليه وسلم يكره الشكال من الخيل الشكال يكون الفرس في رجله اليمى بياض وفي يده اليسرى اذنى يده اليمى وفي رجله اليسرى من قال في الهناية هو ان يكون ثلث قوائم منه مخجلة وواحدة مطلقة تشبها بثلث الخيل فانه يكون في ثلث قوائمه غالبا وقيل ان يكون الواحدة مخجلة والثلثة مطلقة وقيل ان يكون احدى يديه واحدى رجلين خلاف تجالين وكرهه لانه كالشكول صورة تفاق ولا يمكن ان يكون جرب ذلك الجنب فلم يكن فيه نجاسة وقيل اذا كان مع ذلك اغر زالت الكراية لروايل شبه الشكال وكل في الغرض عن الانثى فاذا ابيضت اليد والرجل التي من تحتها قيل بشكال فاذا ابيضت رجلا من شدة الالين وده من شدة الاليتيل بشكال خالف فاذا كان مخجل الرجل واليد من الشك الا ان لم يمسك الايام من مطلق الايام وسم كرهه فانه اذا كان مخجل الرجل واليد من الشك الايام لم يمسك الايام من مطلق الايام وسم كرهه فانه اذا ابيضت اليد فواعم اذا ابيضت الرجل فواعم فقلت الاصح هو الذي يكون احدى رجليه اوبده ظلف لون البقية واذا كان في جبهته بياض فلا بأس به

باب ما يوصى به من القيام على الدواب والبهائم اى تعاهدها وادارتها في الاكل والشرب وان لا يكلمها بالليلتها وفي البرازية ونحوها ضارب الدابة بغير وجهها الوجهها قوله من رسول الله صلى الله عليه وسلم بعبير قد لحق ظهره ببطنه اى من شدة الجوع قال لقول الله في هذه البهائم المجدة فاذا كبوها صالحة اى نقيية

وكلوها صالحة اى سميت قوله وكان احبها مستقر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لحاجة هذا فاذا لم يكن كل من ارتفع مشرف الحج او حائش شغل وهو الخمل الملقط المتبع فندخله لفظ الرجل من الانصاف فاذا جعل

وولفظا حمدا فاذنوا مني لم قلنا سمى النبي صلى الله عليه وسلم من ادى اليه باليمين وقد رقت عيناه فاخاه
 النبي صلى الله عليه وسلم فسمي ذفلا وهو الموضع الذي يعرق من قفا البعير عن اذنه وفي الحق ونفراة اصل اذنه وهما ذراعا
 والهاء الثاينان اول اللام في فسكت فقال من رب هذا الجمل لمن هذا الجمل فجاوبني من الانصاف فقال
 لي يا رسول الله قال اقلنا تتقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله اياها فانت لا تتقاه
 الى انك تجيعه راى لا تطلع حتى تؤذي الجوع وقد تدب اى بكده ومعه قوله عن ابي هريرة عن ابي هريرة عن رسول الله
 صلى الله عليه قال بينا امر رجل من بني اسرائيل عيشي بطريق فاشتد عليه العطش فوجد بيرا فانزل
 فيه فاشرب ثم خرج فاذا كلب يلهث راى الكلب اخرج لسانه من العطش يا كلب لا تثرى من العطش فقال
 الرجل لئن بلغ هذا الكلب من العطش مثل الذي كان بلغته فانزل لبارق فالاخيه فمسكه فبيعه حتى فسخ الكلب فشكر الله له
 راى عليه ثوبين عامدا وجاهه ليعقل وقال القرطبي معناه انظر ما جازاه بعينه ما كنت تحضر له قالوا (الصحابي)
 يا رسول الله وان لنا في الهاتين الاجرا فقال في كل كبد سبعة اجرا اى كل كبدية والمراد طوبى الحيوة قال
 التستلاني في اموس باب وصف الشئ باعتبار ايلول اليه يكون معناه في كل كبد حرام من سقا حتى تصير رطبة ابرو معنى
 الظرفية هنا ان يقدح رطوب في اى الاجزات في اى الكبدية والكبدية ذكر ونوت قال الداؤدي المعنى في كل كبد حرام
 وهو عام في جميع الحيوانات وتيل عموم مخصوص بالحيوان المحترم وهو الم لا يورثه يحصل الثواب لبقية الخراف المأمور
 بقتله كالخنزير والكلب فانه لا يجوز ان يقتل ليزاد ضرره قاله النووي قال ابن التين لا يثبت اجراه الى عموم معنى فليس
 لانا امرنا ان نكس القتل ونبيننا عن المثلثة

باب في تقليد الخيل بالادوات مع وقال الحافظ قال ابن الجوزي وفي المرافاة ما كتبه احوال انهم كانوا يلقون
 الابل اذ اراهم في النصب العين بزعيم فامروا بقطعها اعلا ما بان الاقار لا ترون امر الله شيئا وبذا قول مالك واما ما بيني
 عن ذلك فلا تخشع الدابة بها عند شدة الرض وكفى ذلك عن محمد بن الحسن صاحب ابى خيفة وكلام ابى عبيد ريج فانه قال
 بنى عن ذلك لان الدواب تتأذى بذلك ويضيق عليها نفسها ورعيها وربما تعلقت بشجرة فاحتقت وتوقفت عن السير
 ما لقيتهم كانوا يلقون فيها الاجراس حكاه الحافظ في قال النووي وغيره الجوزي ان الهني للكرامة وانها كرامة منزمية
 قيل للخرم وقيل يمين قبل الحاجة ويجوز عند الحاجة وعن مالك شخص الكرامة من القلان بالوزر ويجوز لغيره اذا لم يقصد من
 العين هذا كذا في تقليد التامم وغيره مما ليس فيه قرآن ونحوه واما ما فيه ذكر الدابة الهني فيه فانه لما يجعل للبيك به والنحو
 با سماء وذكره وكذلك الهني عما يعلق لاجل الرتبة الم يلحق الخيل او السرف قوله لا يتبعين في رتبة لغيره فالاخيه من
 دتوا لا قطعوا الحد يدت اشار المصنف بذكر لفظ الخيل في الترتيب الى ان ذكر البعير في الحديث باعتبار الغالب والا
 فهو عام قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رتبوا الخيل اسمها بنوا صهيحها عجا نفاذ قال داكف الها
 لاي تجبا ولفظا فانه من العبادة ولا يها تارح بذلك وتفرحكون موجبا لقبوتها وسنها وسمها في البندية كبره ما لمنا ذلك
 وقلنا هذا ولا تقلن لها الادوات في النهاية اى قلند واطلب اعدا الدين والدفاع عن المسلمين ولا تقلدوا طلب اذكار
 الجاهلية ودعوا التي كانت بينهم والادوات وطر باكره وموادم وطلب الثاير بدلا لاجلها ذلك لانا ما بان اعنا تاروم القلان

للعناق وقيل اراد بالادوية ورا القوس اى لا تجعلوا فى اعناقها الاذنات حتى لا ينهزها رعت الاشجار فثبت الاذنات وبقي
شعبا فثقت بها وقيل انما نهزهم عنها لانهم كانوا يعتقدون ان تقلد بالاذنات في ضرر او يدفع عنها العين والاذى فنكون كما ينبغي
بما نهزهم واعلم انهم لا تدفع ضررا ولا تصرف قدرا.

باب في تعليق الاجلوس وهو الذي يخرج من الصوت من الجمل وغيره يعلق في اعناق الدواب وفي حديث الباب
لا تصحب الملايكة رفقة فيها جرس او كلب وقد تقدم عدم الاتيان للملائكة في بيت فيها كلب ان كان كلب الزرع والصيد
وقال في حديث الباب في حق الجرس انه من الشيطان والمزاراة يرمز بها واضافتها الى الشيطان لانها تسمى القليب عن
ذكر الله تعالى واعلم ان المعازف يضرب بالغم والملاهي باليدى قال الائمة الاطرية تجرهما واشتغوا الطبل و
الدبل للتخير او الولاية او لغرض محجج اخر وثبت عن بعض الصوفية سماع السرود ولفظ فارسي يطلق على سماع الاشعار فقط
بغير المعازف والملاهي ولم يثبت عن المتقدمين سماع المعازف والملاهي والعيان فابعد.

باب في سركوب الجلالة هي من حيوان مائلا للعدو والجلالة العرجلة الملائكة الجليلة واجللتها في حاله وجلالة
او التقطها في حديث الباب تسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الجلالة في الاكلان يركب عليها وهذا
كان غالب علمنا من العذرة حتى ظهر على لهما ولبنها وعرقها فحرم اكلها وركوبها الا بعد ان حبست اياها حتى ذهب اقرام وانما
يحرم اكل لهما ولبنها لتجنبها باخلطه الغش وراية تركوبها المايهز فيه من التلبس بالنجاسة وليكون سببا للاختياص من
اعتقادها بذلك.

باب في الرجل يسمى دابة عتقه الباب اشارة الى مشروعية تسمية الدواب من الحمار والفرس وفي الباب
عن معاذ قال كنت ردا النبي صلى الله عليه وسلم على امرائه قال لعنه الله قال الحانفا وفي الاحاديث الواردة في هذا الباب اني
قول من ذكر الساب بعض الجول العربية الاصلية لان الاسمار توضع للتمييز بين افراد الجنس وغير مصغر مأخوذ من العفر
دمهون الزاب كما يسمى بذلك للونه والعفرة حمرة بين الطماياض وبوصفها عفر اخضر وعنه بناد اصله كما قالوا سود
في تصغير اسود.

باب في التداء عند التغير واخيل الله اركبي اى فرسان العدو والليل يطلق على الافراس على الفرسان ووقع هذا
التداء والافراس غزوة الغاية وموغزة ذى فراد غار فيها عبيد بن حصن الفزاري في بني سبد الشرب غطفان على فتح ابني
صلى الله عليه وسلم انتهى بالغا فاشاقتا وتل راعيها وهو رجل من عسفان فجا الصرخ ولودى يا خيل الشراكبي وكان
اول ما نودى بها قال الشيخ ابن القيم في زوايد المعاد.

باب الذي عن لعن الالهية قول ان النبي صلى الله عليه وسلم كان في سفر فسمع لعنة فقال ما هذه قالوا هذه
قذارة لعنت راحلتها فقال النبي صلى الله عليه وسلم ما راحلتها ما عليها قال النودى انما قال هذا
تبرأ لها ولغيرها وكان قديم نبيا ونبي غيرهما من اللعن فهو ثبت برسالة الناقة ولما راد النبي عن مصاحبة تلك الناقة في
الطريق واياها وزوجها وركوبها في غير مصاحبة صلى الله عليه وسلم وغير ذلك من التصرفات التي كانت جائزة قبل هذا في
باقية على الجواز لان الشرع انما ورد في المنصاحبة لانه روي رواية لا تصاحبنا ناقة عليها عري نقي الباني كما كان النبي

وحيث ان فعل ذلك عقوبة لصاحبها الشايع والى مثل قولها فلا يجوز ترك ذلك الناقبة بخصوصها ولا ركوبها ولا اكلها وغير ذلك من التصرفات الجائزة.

باب في التبرئين بين البهائم والتحريش والاعزاء وتبيين بعضها على بعض كما يفعل من الجمال والكنابش والديوك وغيرها وانما ينهي عن ذلك لانه من الملاهي وفيه ايلام الدواب والاكلهم وان كان يبرئ طين الجانيين فهو تارة رياء

باب في دسم الدواب الوسم يجوز ان يسم على الدابة اذا تمثل على فائدة بعد ان يكون في الوجه لانه في الوجه يترجح الوجه ويعدو على بعض الحواس بالانفال او بالفساد كالباصرة والاذن ليست من الوجه وثبت الوسم على الفخذ عن عمر الفاروق رضي الله عنه وكان مكتوبا على ميسرة ابي في ثوبه لوقفت له في تميزه بالبرهان انه با وانهما وليعرفها جها فلا يترجها اذا تصدق بها مثقال الخافط ولم تقف على تصريح على ان كان ستمو على ميسرة الجني على الله عليه وسلم وقع في البخاري يسم شاة وفي اخرى له في اللباس وهو يسم الظهر الذي قدم عليه والمردب الظاهر الابل وكان كان يسم الابل والغنم فصايف اوله ونحوه يسم شاة ورا يسم غير ذلك وقوله اذا نهك سمائل الخافط وفيه حجة للجمهور في جواز وسم البهائم بالكل ومخالفة فيه الحنفية تسكنا لعموم النهي عن التعذيب بالنار ومنهم من ادعى نسخ وسم البهائم وجعله المجهور مخصوصا من عموم النهي.

باب في كراهية الحصر تقضي على الخيل اى تمثل عليها للنسل انزاد الحصر على الفرس وان كان جائزا ولكنه يترغى وان النهي صلى الله عليه وسلم كتب البغل وجعله تعالى من الغنم ومن على عباده يتولوا الخيل والبغال والحمير ليركبوا وزينة وقال الطحاوي ان النهي عنه لا ارشاد والشفقة كيلا يكون لتعطيل آله الجهاد لان الفرس ليعمل بالاعمال والبغل وقال الطبري لعل الانزاد غير جائز والركوب التزمين به جائز ان كالصور فان عملها حرام واستعملها في الفرس والبطل مسلح قول عن علي بن ابي طالب قال لهديت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بغلة فركبها فقال علي لو حملنا الحمير على الخيل فكنا كنا لتنا مثل هذا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما يفعل ذلك

الذين لا يعلمون اى ان انزاد الفرس على الفرس خير من انزاد الحمير على الخيل او لا يعلمون احكام الشريعة ولا يهتدون الى ما هو اولى واشنع قيل يحرم مجرى اللان للبانة اى الذين ليسوا من اهل المعرفة في شئ.

باب في ركوب ثلاثة على دابة يجوز اذا كانت مطيعة سواء اذا لم يطبقها فلا يجوز

باب في الوقوف على الدابة كروا اذا كان لغير حاجة قال البخاري قد ثبت افعلى الله عليه وسلم خطب على راحلة واقفا عليها فدل ذلك على ان الوقوف على ظهورها ان كان لارب او بلوغ وطرا ليدرك مع المنزول مباح وان النهي انما انصرف الى الوقوف عليها بالمعنى بوجبه بان يمتطئنه الانسان ويتخذ مقعرا لانتصاب الدابة ويصيرها من غير طائل انتهى وفي حديث الباب اياى دو في نسمة اياكم ان تتخذوا ظهري داوكم من اى تقفون عليها كما تقفون على المنابر بلا حاجة والتحذير يكون في الغلب المخاطب لان هذا تحذير والتحذير انما يكون في المخاطب وقد يكون في السكك لان الانسان قد يجد نفسه وشذ في الغائب لان تحذير الغائب لا يمكن الا بتزليله منزل المخاطب وفي شرح العيون مالك وشذ التحذير بغير المخاطب

باب في الجنائز مع جبهة بمعنى مخنوبة وهي المستترة التي تقاد وليس عليها راكب ركول،

قوله قال ابو هريرة قال مر رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجد ابل الشياطين وديوت للشياطين
 (اي اذا كانت رائحة على قدر الحاجة او مبنية من مال الحرام والارباب والسبعة والى ههنا ثم قوله صلى الله عليه وسلم وقال ابو هريرة
 عن نفسه فانا ابل الشياطين وديوتهم اى فى رمانى غير جرح احد كمن يخيبات مودون اسمها فلا يعلم
 دوايتها ادمى ياخيه حتى تقطع به فلا يحده قال القاضى عيسى الصالح بن اصفاف هذا النوع من الابل صفوا
 هو نجيبات سمان يسوقها الرجل معه فى سفر فلا يركبها ولا يحتاج اليها فى حمل متاعه ثم انه يربها فى السلم ولا تقطع بين الصنف و
 العجز فلا يحميها واما ديوت الشياطين فلم اسمها رالى ههنا كلام ابى هريرة وقال عبد الصمد بن يحيى الراوى
 كان سعيد يقول اذا رواها الا هذه الاقفاص المنيعة فلا تبالى بها الا الهواوى الذى تتجوز فى المترفون تغافروا فيها
 قال القاضى وعين التابعى وسعيد اصفاف من البيوت وهو الاقفاص الحملات بالديابى يريد بها المحامل التى يتخذها
 المترفون فى الاسفار قال الشريف وليس فى الحديث ما يدل عليه يريد على ما قاله القاضى بل نظم الحديث دليل على ان
 جميعه اى قوله فلم اراها من سن الحديث ومن قول النبى صلى الله عليه وسلم على هذا المعنى اذ صلى الله عليه وسلم لم يرين الهواوى المتفرق
 الشياطين فقد رايتها الى قوله فلا يحميها واما ديوت الشياطين فلم اراها فان النبى صلى الله عليه وسلم لم يرين الهواوى المتفرق
 بالديابى والمحال التى يخذها المترفون فى الاسفار وما يدل على ما ذكرنا قول الراوى بعد قوله فلم اراها كان سعيد يقول
 قال الطبيب هذا توجيه غير موجه يعرفه بالذى فى التوجيه اعليه كلام القاضى انه ولا يخفى ان ظاهر العبارة مع الشريف
 ويحتاج الى التعديل عند النقل صريح او دليل صحيح وليس التام فى مدخل الاعم وجود احد منها فى العلم الا ان
 ثبت بقوله يكون فان الظاهر منه انه لا مستقبل فيه فلا ملائمة ان يكون قوله فانا ابل فقد رايتها من كلام النبى صلى الله
 عليه وسلم بل يتعين ان يكون قول غير فلما نسب آخر الحديث الى التابعى تبين ان التفصيل اذ راجع الى الصحابى فيصح
 الاستدلال ويزول الاشكال والله اعلم بالحال

باب فى سرعة التمسك المطلوب اذا كان فى زمان القحط ولم يتجوز من المنزل المتعارف الى آخره
 فان فى التجا وزنه تعاب الناس والبهائم من غير ضرورة والمضى بظن الخصب فيه مطلوب بل شئنى ان يرى الابل من
 العلف والنبات فى الارض

باب راب الدابة احتج بصلى الله عليه وسلم لانت احتج بالركوب على مقدم الدابة من غير قوله خبره يقول
 ينادى رسول الله صلى الله عليه وسلم عسى جاء رجل معه حماد فقال يا رسول الله انك وتاخرا الرجل
 فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لانت احتج بصلى الله عليه وسلم ودابت حتى الان تجمع له الى قال فاني
 قد جعلته لك فخر كى صلى الله عليه وسلم وانا قال ذلك مع الرجل قد كان جعل لصدره وانه
 تاخر عن صدره وتعد على عجزه تنهيا على المسألة ولانه لعله تاخر لما علم ان الافضل احتج بصدر الدابة فبين ان الواقعية
 لاجل النقص فان كنت تركت الصدر لظن ذلك فصدر لانك احتج واما ان كنت تاخرت بعد العلم بانك احتج فاضرب
 ياب في الدابة فترى في الحرب اى قطع عراقيها والعروب بالنهم عصب فالتعنين بين مفضل القدم
 والساق من ذوات الاربع ومن الانسان فوحي اللعب يجرى العرق فى الحرب اذا رعى رجل واليقن انه مطلوب فلا يظفر له

فيقوى به على قتال المسلمين واول من فعلها من المسلمين في غزوة موتة حين انقم راي من فخر من فخر السيف
وتلفقوا بها بالسيف

باب في السبق بلغ المراءاة الواحدة وهو يكمل للسابق على سبعة من قبل والاول والاول يكون في المراءاة
الزحل والرواية الصحيحة في هذا الحديث بالغ بريدان الجبل لا يتبع الا في سباق الابل والليل والاني معناه انما بالابل و
الحجر وفي النسل وهو الرمي لان هذه الامور قد في قتال العدو وفي بدل الجبل عليها تعقيب في الجبل وتعقب من على اني في
لان فيه اما ان يكون تمارا اولادها عشا فقال الماخذ في الفتح قوله باب السبق بين الليل اى شروعية ذلك والسبق بين الليل
وسكون المواجهة مصدر وهو المراءاة وبالتحريك الزن الذي يوضع هناك وقال وقد اتفق العلماء على ان اواز المسابقة بين
لكن قصر بالاك والشافعي على الخف والحاجز والتصل وخصه بعض العلماء بالليل واجازوه على كل شئ وانفقوا على
جواز البعض بشرط ان يكون من غير المتسابقين كالانام حيث لا يكون منهم فخرس وجوزوا لكونه انما الجانيين
من المتسابقين وكذا اذا كان معهما ثالث محلل بشرط ان لا يخرج من عنده شيئا لغير المتسابقين ودورة القمار وان
يخرج كل منهما سباقا من غلب انه السبقين فانفقوا على منعه قال العيني قال ابن التين اصله على العلية ولم يسبق بين
الليل على حل اربعة من ايام في السابق ثلث حل واعلى الثانية حلتين والثالثة حلة والرابعة دينار وال خامس
وربها والسادس فخته وقال بارك الدفيك وفي كلهم وفي السابق وانفسكل فملت بوسكة الفاء والكاف وسكون
السين المهمة بينهما وفي آخره اللام وهو الذي يجرى في الجلبة آخر الليل قال السرخسي في شرح السير الكبير لا بأس
بالمسابقة بالافراس لم يبلغ غاية الاستبصار وكذلك المسابقة على الاقدام لا بأس بها الحديث الاخرى قال كانت المسابقة بين
اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل والركاب والارجل لان الفراء يجتاجون الى رياضة الغنم حتى اذا اثلوا
بالطلب والهرب وهم رجاله لا يشق عليهم العدو وكما يجتاجون الى ذلك في رياضة الدواب ام المراءاة بخف وخف وهو العير
وبالافراف قد جازا الفرس والبغل والحمار والتصل ونصل وهو السهم والرجح والسيف والتغصير ان تلفت الخيل حتى تسكن
وتقوى ثم يثقل عليها بقدر القوت وتدخل بيتا لغشى بالجلال حتى تفرق فاذا جف عرقها جف لها وقويت على الجري والفتاء
مكان خارج المدينة وبين مئذنة الودع خمسة اميال اربعة اوسعة وثنية الودع هو اسم من التوديع عند الرهيل وهي
مئذنة مشرفة على المدينة لئلا يامن يركبها والمسافة بين مئذنة الودع ومئذنة زرقي ميل

باب في السبق على الرجل قوله عن عائشة انها كانت مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فسابقة فسبقته على
رجل فلما حملت اللحم سابقة فسبقته فهاهنا بيتا لسبقته يعرض لك السبق التي سبقتها في المرة الاولى

باب في المحلل وهو الثالث في الرمان بين اثنين وانما قيل للمحلل لان الرمان بين اثنين كان حراما لا تمار
فاذا دخل هذه الثالث جاز الرمان محلل ما كان حراما وفي حديث الباب من ادخل فخر سباقين فخر سباقين راي في
السابق والرمان يعني وهو لا يؤمن ان يسبقوا راي الفرس غير مأمون من كونه سباقا او سبقوا فيكون الفرس الثالث
كفر الفرسين فليس يقدرون ادخل فخر سباقين فخر سباقين وقد امن ان يسبقوا راي من المسبوقين بل يوافق
قطعا وكذا اذا كان مأمونا من السابقتين بل يوافق قطعا ويتقيا فهم قيمان في صورة المسبوقين فان الثالث كان لم يكن

فيكون تمامها ما هو في صورة السابقة وان لم يكن تمامها الا ان فيه تعليق عليك المال على الخطر وهو لا يجوز قال الامام
 ابو جعفر النعماني في مثل المثالنا معنى قوله على الله عليه وسلم ان كان لا يمين ان يسبق فلأبأس به وان كان بين
 ان يسبق فلا خير فيه فوجهنا اهل العلم لا يخجلون ان ارادوا بذلك البطي من الخيل الذي يمين منه ان يسبق وفي كسر التالف
 وشره للزحمة وجرم شرط الجعل من الجابنين لان اهل الجابنين لما روى عبد الله بن عمران النخعي على الله عليه وسلم سبق بالخيل
 وراهن بعتي شرط الجعل من الجابنين ان يقول ان سبق فرسك فلانك على كذا وان سبق فرسي فلي عليك كذا وهو تمام فلا يجوز
 لان القمار من القمار الذي يزاد فيه ونقص اخرى سوى القمار قال لان كل واحد من القمار من ممن يجوز ان يذهب مال الى صاحب
 ويجوز ان يستفيد مال صاحبه فيجوز الزيادة والنقص في كل واحد منهما فصار تمام وهو حرام بالعصم ولا لذلك اذا شرط من
 جانب واحد لان النقصان والزيادة لا يمكن فيها وانما في احدهما يمكن الزيادة وفي الاخرى النقصان فقط فلا يكون متعامدة
 لان المتعامدة متغايرة فمنه نقض ان يكون من الجابنين فماذا لم يكن في معناه جازا مستحسانا والقياس ان لا يجوز لما فيه من تعليق
 التعليك على الخطر ولا يمكن الحاق ما شرط فيه الجعل به لانه ليس في معناه لان المانع فيمن وجهين القمار والتعليق بالخطر و
 في الاخر من وجه واحد وهو التعليق بالخطر لا غير فليس بمثل له حتى يقياس عليه وشرطه ان يكون الغاية مما يكتسبها الفرس وكذا
 شرط ان يكون في كل واحد من الفرسين احتمال النجى اما اذا علم ان احدهما يسبق لاي حال فلا يجوز لانه ما جاز الحاجة الى الرضا
 على خلاف القياس وليس في هذا الايجاب المال للغير على نفسه لشرط لا منفعة فيه فلا يجوز ولو شرط الجعل من الجابنين وادخلنا
 فاما لما جاز اذا كان فرس المحلل كفوا لغيرهما يجوز ان يسبق او يتبع وان كان سميقي او سبق لاي حال فلا يجوز حديث ابى داود
 واحمد وغيرهما وصورة ادخال المحلل ان يقول لثالث ان سبقتنا فالمالان لك وان سبقناك فلا شئ لنا عليك ولكن بشرط
 الذي شرطاه بينهما وهو اياهما سبق كان له الجعل على صاحبه باق على حاله فان غلبها اخذ المايعين وان غلبها فلا شئ لهما عليه
 وياخذا لهما غلب المال المشروط لمن صاحبه وانما جاز هذا لان الثالث لا يفرم على التعداد وكلها قطعاً ولقد بينا وانما يكتسب
 ان ياتوا ولا ياتوا يخرج ذلك ان يكون لما فصار كما اذا شرط لمن جانب واحد وان القمار هو الذي يستوى فيه الجابنان
 في احتمال الغرمة - والمراد بالجزا المذكورة في باب المسابقة المحل لا الاستحقاق حتى لو اثنع المغلوب من الدرع لا يجزى
 الخاصي فلا يقضى عليه به

باب الجلب على الخيل في التسباق اي السابقة فالجلب في الرهان من الجبة وهو الصياح وفي الزكوة من
 الجلب وهو طلب ان يجلب الاموال لغنى قلبه صلى الله عليه وسلم لا يجلب ولا يحب في السابق الجلب ان يبيع
 الراكب رجلاً فرسه فيرجه ويكبل عليه يصيح جثاً على الجري والجنب فيه ان يجلب فرساً الى فرسه الذي يسابق عليه فاذا انزل ركوبه
 تحول الى الجنب وانما هما في الزكوة فقد تقدم في محله وبما غلبان في كلام الموضعين -

باب في السيف يبيح اي احكمه قال في الدر المختار ولا يتجلى الرجل باذهب فضة مطلقاً الا بخاتم ونقطة و
 حلية سيف منها اي الفضة اذا لم يرد به التزين قال الشامي قوله منها اي الفضة لاس الذمب درر انتهى وفي حديث لبا
 كانت قبعة سيف رسول الله صلى الله عليه وسلم فضة البقية هي التي يكون على راس قائم السيف وقيل هي تحتها
 شارب السيف والشاربان الفخا طويلان في اسفل قائم السيف -

أنجو على الحدود في الليل بفتة فليكن علامتك حم لا يصرون وهو دعا واو اخبارا فقالوا ان يتيم على صيغة الجمل من بيت العبد
 باب ما يقول الرجل اذا سافر من الداء لاله واليه من السفر وغير ذلك قول عن ابي هريرة قال كان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سافر قال اللهم انت صاحب في السفر والخليفة في الابل اللهم
 اني اعوذ بك من دعاء السقير وشقة وشدة وكابة المنقلب وهو تقيع النفس بالكم
 من شدة الهم والحزن من كآبة وكتاب والمعنى ان يرحل من سفره بامر يحزنه بأذى اصابت من سفره وايعود غير مقتضى الحاجة
 او اصابت ماله آفة او يربى باله جفرا او يفتن بعضهم وسوء المنظر في الابل المال الذي من كل منظر يقرب الحزن والسوء عند
 النظر اليه في الابل والمال اللهم اطولنا الارض راي قصر ليدرا وهو على السقير اي سهل وفي انزوي
 وكان اذا استوى على غير ما خارجا الى سفره كبر ثلاثا ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا مقرنين
 راي مطيقين لولا تسخير الله تعالى يا ايها المولى وانا الى ربنا المنقلبون اللهم اقم اسالك في سفرنا هذا البر والتقوى
 ومن العمل ما ترضى اللهم هون علينا سفرنا هذا واطولنا البعد اللهم انت صاحب السفر
 والخليفة في الابل والمال راي كما في الحضر اذا رجع قال هون راي الكلمات المذكورة
 ونرا فيهم انهم يتلون دما صرنا من المناهي في السفر عابدين لربنا حامدين الحديث
 باب في الدعاء عند الوداع اي وقت الخروج الى السفر والغزو قول كان النبي صلى الله عليه وسلم
 اذا ارا ان يستودع الجيش قال استودع الله دينكم وما تنكروا دخواتي اعمالكم
 اي اجعل هذه الامور ودية عند الله استفظا اياها-

باب ما يقول الرجل اذا ركب اي دابة للسفر وغيره قوله اني بدلتك ليركبها فلما وضع رجله في الركاب قال
 بسم الله فلما استوى على ظهرها قال الحمد لله ثم قال سبحان الذي سخر لنا هذا وما كنا له مقرنين
 راي مطيقين واقر يا علي وانا الى ربنا المنقلبون ثم قال الحمد لله ثلاث مرات ثم قال الله اكبر ثلاث مرات
 راعى التثنية اياما في الاحوال الثالث من الماضي والحال والمستقبل والى الدنيا والى الزخ والبقى
 ثم قال سبحانك اني ظلمت نفسي فاغفر لي انه لا يغفر للذنوب الا انت الحديث

باب ما يقول الرجل اذا نزل المنزل من الدعاء في حديث الباب كان صلى الله عليه وسلم يقول يا ارض مرتبة
 دربك الله اعود بالله من شر ربان ايقظ فيك معصية او محنة وبلية وشر ما فيك من البرودة والحار والفساد
 الهواء وغيره وشر ما خلق فيك راي في جوفك من المودات ومن شر ما يدب عليك وعود ذبا لله
 من اسد اسود ومن الحية والعقرب من سأكة البلاء من الشاة والمراد من ساكن البلد الحن والانس لانهم يكونون البلاء في
 والمراد بالوالد واولد آدم وذرية وجميع ما يوجد بالتوالي من الحيوانات اوصولها وفروعها ويحتمل ان يكون والد الميسر
 واولد الشياطين-

باب في كراهية السيل والليل في حديث الباب لا تروا سواكم اذ غابت الشمس حتى تنذهب فحمة
 العشاء فان الشياطين تعيد رفسد اذا غابت الشمس حتى تنذهب فحمة العشاء هي اقبال واول سواد كان

الى امرض العذ قال ما كملتموها فحافه ان ينال العذ اي فيدوي الى استهانة قال ابن عبد البر رحمه الله ان لا يراى
 بالمصحف في السرايا والعسكر الصغير الخوف عليه وفي الكبير الامون خلاف في مالك ايضا مسلقا فصل ابو حنيفة واذا ارسلتم الى الكوفة
 مع الخوف وجوا وبعثنا استدلى بطل شيخنا مع الخوف الكافر المذموم فيها ومنها الحسن من استهانة ولا خلاف في تحريم ذلك
 وانما اختلط بل يصح لو وقع ولو لم يزل ذلك ام لا واستدل بطل شيخنا مع الخوف الكافر المذموم فيها ومنها الحسن من استهانة ولا خلاف في تحريم ذلك
 وعن الشافعي بالقرآن ونفس بعض المالكية بين التقليل لاجل مصلحة قيام الحج على ما جاز به ومن اكد في نفسه ويؤيد كتب
 النبي صلى الله عليه وسلم الى بلقيش بعض آيات ونقل النووي الاتفاق على جواز الاستهانة اليهم من غير ان يصحح شيخنا مع الخوف الكافر المذموم فيها
 سيما قال ليس كل بل حسن ان يقال كتب علم وان لم يكن فيها انما لتعليم العلم الشرعي قال ولعله يحتاج في بعض ما يتعلق بالشرع
 لكتب النسخ والفتنة

باب فيما يجب من الجيوش والرفقاء والسرايا الجيش العسكر الكبير والسرقة العسكر الصغير وجا في حديث الباب
 قال خبر الصحابة اربعة داي في السفر وخبر السرايا اربعة داي وخبر الجيوش اربعة الاف اي ممن هو معهم واطل منهم
 لا ممن فرغ منهم ولئن غلب اشناعه القامون قلة معناه انه لو صاروا مخاوين لم يكن للقلية بل الامر خروبا وانما لم يوط
 قليمين والاعزاد لما لا يعذر الا بحصى لان كل واحد من هذه الانواع جيش فويل باليمين او بالميسرة او بالقلية فليكن ما ولا الجيش
 الكثير المقاتل منهم بعضهم وهو لا يعلمهم فها يكون من ذلك قول بعض الصحابة يوم حنين وكافوا اثنى عشر الفا من اهل القبيلة اليهم من
 قلة وانما قاموا من اعجاب بهم فقال تعالى ولوم حنين اذ اجمعتم كثرتم كثرتم فلم تكن عكس شيئا وكان عشرة الاف من اهل المدينة
 والافان من سلمى فتح مكة قال الطبري في ترجمته في التاريخ والاربعة وثمان عشرة فعفا الربيع ولعل الاشارة بذلك الى
 الشدة والقوة واشتداد خطر انهم تغلبوا باركان الينار

باب في دعاء المشركين في الاسلام عند اعادة القتال ولا شئ في لئان نقا لهم حتى دعون لم تبلغ الدعوى الى
 الاسلام ولا يجوز ذلك بعد الاستقبال من يرضى لتكون الدعوة بها الحق في الاخذ اروي في الحديث تقديم الدعوة الى الاسلام على
 القتال كان في اعداد الاسلام حين لم ينتشر الاسلام ولم يستعفف والابصار انتشر واستعاض وعرف كل مشرك الى ماذا يدعي كان
 القتال قبل الدعوة لانهم ربا يستخصمون بالدعوة فلا يقدر عليهم اذ كان اسلوا فيها ولا ندعومهم الى اداء الجزية الى ان كانوا من قبل
 منهم الجزية كما بل الكتاب والجوس اعبدة الاوثان من العجم وامان لا تقبل منهم الجزية كما لم يدين وعبدته الاوثان من العرب
 فلا ندعومهم الى اداء الجزية يوم القامة اذ لا تقبل منهم الا الاسلام فتعاليمهم الى ان يسلموا او تقابل من تقبل عنده اذ اقبل
 او اذ كان بها شئ القتال لقوله تعالى احسبي اعطوا الجزية عني عني يدعهم صاغرون

باب في الحق في بلاد العدو وحقار بهم بالحق بالنار وحقار بهم بالفرق بالمال الميا عليهم وقطع الاشجار سوار
 كانت ثمرة او غيره مثمرة لان في هذه الاشياء الحاقا الكتب والخطبهم وتفرق شملهم وغدا كلهم بالاجماع الا في رواية الشافعي
 واهم فعل بهم بالفعال من ايامهم وروايات الباب وغيره قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حرق نخيل بني السفيذ وقطع وهي البويرة فانزل الله عز وجل فاقطعهم من لينة البويرة وتصير البويرة التي بقي منها المار
 موضع من بلدتي النصير ثم طافه من اليوم والذين غزاهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بعزوة واحدة اشترقوا من

للعصاة فاعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من عنده والمد اعلم

باب من كان اسه يأكل مما سقط اذا كان المعروف ذلك في بلده قوله فقال يا غلام لم تر في الغنم قال اكل قال فلا ترمي الغنم وكل مما يسقط في شغلها ولا يهي عن الرمي لا يسقط منه الثبي والنضج اولادنا الذين فيما سقط في اسفلها

باب اثنين كان لا يحلب اي مائة الثير غير اذنه قوله لا يحلب احد ماشية احد بغير اذنه اوجب ان توثق مشربا والغزو يوضع فيها المتلع فكس خزانة فنتقل (يستخرج) طباة رضى الظالم عيب الحكم ان ينكر خزانة وتخرج طباة بنيب نكلا اريد كذا في ان لا يغير خزانة فانا نحن لهم خضع مطشهم طبعهم فالحل احل شيئا حل اذنه

باب في اطاعة يجب على المرائعة الامير الملو يوم مصيبة حتى قالوا اذا المشرى مسلح يصير واجبا واذا لم يصير عارضا قوله قال ابن جرير عابها الذين امنوا اطيعوا الله اطيعوا الرسول واولي الامر منكم راي قر ابن جرح هذا الية قول عبد الله بن قيس بن عدي بعث النبي صلى الله عليه في سنة وقوله عبد الله بن قيس بعثنا او قوله بعثه الخ خبره وبعث هذا السنة كانت سنة تسع اخبرني بطعن سعيد بن جبلة عن ابن عباس بقوله اقول ابن جرير وفي البخاري عن ابن عباس قال بزي يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واولي الامر منكم في عبد الله بن حذافة بعث النبي صلى الله عليه وسلم في سرية فبني رواية ابني داود نسب الى جده وهو عبد الله بن حذافة بن قيس بن عدي بن سعيد بن سعد بن بنمقر القرشي السهمي ابو حذافة من السابقين الاولين شهد بدرا واما ما وقع في رواية البخاري عن علي قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم سرية واستعمل عليها من الانصار الى يث وصفه بالانصاف مخالف لما تقدم من كونه سبيا قرشيا فجمد بعضهم على تعدد القصة واليه مال ابن القيم واما ابن الجوزي فقال قوله من الانصار وهم من بعض الرواة واما ما هو في قوله عن علي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث جيشا دامي عليهم جلا دامي هم من يسمو له ويطيعوا فاجزئنا لادامهم ان يقتحموا فيها

داي اذ قال الامير ناراد امرهم ان يدخلوا فيها لان رسول الله صلى الله عليه وسلم امرهم بالسمع والطاعة في فاني قوم ان يدخلوا وقالوا فما فرنا من النار داي من الكفر لاجل النار كيف تدخلها واداد قوم ان يدخلوها فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فقال لو دخلوا فيها لميزوا فيها وفي رواية البخاري ما خرجوا منها الى يوم القيمة وفي رواية خفف ما خرجوا منها ابدا يعني ان الدخول فيها مصيبة والعاصي لسيح النار ويحتمل ان يكون المراد لو دخلوا مستحلين لما خرجوا منها ابدا فيه صفة الاستحرام لان الضمير في قوله دخلوا للنار التي اوقدها الامير وفي قوله ما خرجوا منها النار الاخرة يحتمل وهو الظاهر ان الضمير للنار التي اوقدها لهم اي ظنوا انهم اذا دخلوا بسبب طاعة اميرهم لا لضربهم فاخبر النبي صلى الله عليه وسلم لو دخلوا فيها لا استرقوا فاما ما في قوله فخرجوا في معصية الله انما الطاعة في المعصية اي فيما يوافق الشريعة لاني معصية الخائق

باب ما يومس من انضمام المعكوي يجب على الجماعة النازلة في السفر ان يزلوا في المنازل بالاجتماع والانضمام وان يتخذوا طريقا ويخرجوا باجماعهم لئلا يتضيق الناس في الخروج من المنازل والرجوع اليها قوله كان الناس اذا نزل رسول الله صلى الله عليه وسلم منزلا لا تقر قواست الشعاب والاودية

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اني قد تكلم في الشباب والاولاد لکم من الشيطان فلم
يأزل بعد ذلك ما زال الا انضم بعضهم الى بعض حتى يقال لو بسط عليهم ثوب لعمهم
اي لعمهم فكان الاجتماع بحيث ان الضيق للنازل ولا يسهل للطريق قوله فضيق الناس لما نزل وقطع الطريق فنبعث
رسول الله صلى الله عليه وسلم مناديا ينادي في الناس ان من ضيق ما زال او قطع طريقا فلا جهاد له
اي من ضيق على الناس من ازالهم وسد الطريق فلم يبق للناس طريقا ان يخرجوا من منازلهم ويرجعوا اليها بسبب ضيق الناس
فلا جهاد بل للامانة على الجماعة النازلة ان تخرجوا طريقا وتسيروا بها لاجل ان يسهل للناس في الخروج والرجوع.

باب في كراهية تضييق لقاء العدو واما اني عند الان في تضييق الاعمال واعتقاد منهم على انفسهم
قوله فقال يا ايها الناس انتم تعلمون ان الله العاقبة زنا والى افواه الناصر وعيا فيقولون قوله فاذا
الفتية هم قاصدوا واعلموا ان الجنة تحت ظلال السيف فقال القسطلاني اي ان ثواب الله والسبب الموصول الى الجنة
عند الضرب بالسيف في سبيل الله ومن المجاز البليغ لان كل شيء لما كان ملائما له ولا شك ان ثواب الجهاد الجنة فكان
ظلال السيوف المشهورة في الجهاد وحبها الجنة اي يلائمها استحقاق ذلك وخص السيوف لانها اعظم الآلات القتال وانفعها.

باب ما يدعى عند اللقاء اي انهاء العدو قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا غزا قال اللهم انت عضدي
اي قوتي وتضيري بك احول راي التحرك وقيل احتال العدو في كل الاعمال وقيل اوفى ما يشع من حال بينهما اذا اشركا
من الاخر وبك اصول راي اسلوبه وقهره والعهود الجملة والثوب وبك احتال اي بجوئك وتوكل اقاتل.

باب في دعاء المشركين اي الاسلام هذه الترجمة مكررة قد تقدم قبيل ذلك في الاولي والادعية والابواب وبها ذكرنا فيها
اشارة الى ان الدعوة على نوعين اذ اعلم ان الكفار لا يسمعون الدعوة لا يجب ان يدعو الى الاسلام ولكن يندب لهم الدعوة فانها اذا
لم يندب ان يدعو الى الاسلام قوله ابن عوف قال كتبت الى نافع اسأله عن دعاء المشركين عند القتال فكتب لي
ان ذلك كان في اول الاسلام وقد اعادني الله صلى الله عليه وسلم في المعطلين

وهم غارون اي قاتلون عن اعدائهم المسلمين وانعامهم لسقى على الماء فقتل مقاتلهم وسبى سبيهم
اي ذروا فيهم واصاب يديهم جواريل بنت الحارث من اهل التميمين وكان ذلك سنة ست من الهجرة وفيها سقط
عقد عائشة وشي غزوة المريسيع.

باب المسكونة الحرب المكية يوقع بها الاخر في الشهر ومن السرا على انه يخبرني به واستدراج بطول الصخرة و
ظاهر النية وفي الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال للحزب عتروني بعضهم خادو فجماع سكون وال في بعضها مع فتح والار
مسألة تنفي امر الجبهة واحدة من الخلع اي ان القتال اذا خضع مرة لم يكن لها خالده وبما صرح الروايات واصحابنا ونحو اني
وبما لا سم من الخلع وتسمى انما ان الحرب تحذر الجبال وتنبهم ولا تنفي لهم كالمضكة لمن يكثر الضحك روى انه صلى الله عليه
وسلم قال يوم الاحزاب لما بعث فيهم من سفودان بخيل بين قريش وعطفان واليهود يعني ان المأثرة في الحرب النفع من المكافأة
وقاسره بانه الكذب فيها يمكن التعريض اولى في جمع فالتدبير ليعرف بعضهم بهذا الكذب القوي فيشكل بالعدو فينصرون على الله عليه وسلم
بالعدو وقال ولا تفرحوا ولا تفرحوا من احدوا من ما يقتول اولادنا اي الحرب خدعة خبرنا ان شرب ومراة قيل انخذلة لا يدري

لم يكن عاقبة وإنما ان المراد بتوريتيه وليس بكذب وبالفق
 لا يجرم الخلف بان يريهم في هذا اليوم حتى يأسوا ونجا يريهم فيه او يريهم انهم سبوا الى صوب آخر حتى يغفلوا خاتمهم من يأسوا
 نحو ذلك من الكذب الغفلي وهو المراسن الخريف الثاني في الباب بن النبي صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد غسوة
 (اي في جبهة من الجباه) دس في غيها من التوريتي اي غير ملك الجبهة اي مشروء كمن غف فادهم كمن يريهم غير ومن الوراء اي
 البقي البليان واز ظهره لئلا يفتي خبرا الى مصعد فيمتدوا للقاءه وكان يقول الجرب سخذعة بكتاف اذا كان يريهم
 وينهم عهد على ان لا يارب في هذا اليوم حتى امنوا فانه لا تجوز الحاربه لان هذا استيمان وعهد فالحاربه تقتض العهود وليس من
 الخداع ويكون عذر انبياءه والحاصل ان الخديعة الصال مكر الى الخصم من حيث لا يعلم من غير خلف وعبد وانقض عهد قال
 بن وهبان في نظره وتصلح جاز الكذب او دفع ظالم + واول لترضى وتقال ليظفروا -

باب في لزوم السائق مع سابق وهم الذين يسوقون جيش الغزاة ويكونون من وراءه يحفظون في الباب كان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم يختلف اي لمشي خلف الناس في المسير فيخرج الضعيف يردف ويدعو لهم اي
 يسوق من خلف من الراحلة ويردف خلفه من عقب او عي ظهره ويدعو للمسلمين

باب على ما يقتل المشركون وفي الباب امرت ان اقاتل الناس حتى يشهدوا بالاله الا الله اي حتى
 يسلموا ولا بد ان يؤمنوا بحلي الله عليه وسلم وانما انكفي بكلمة التوحيد لان المراد بالناس مشركوا العرب وكانوا يعتقدون
 الشرك فاذا وجدوا علم انهم آمنوا بحلي الله عليه وسلم لم يبرفوا ذك الامنه على الله عليه وسلم بخلاف اليهود والنصارى
 لانهم يعتقدون ان محمدا صلى الله عليه وسلم رسول الله الى العرب وبنينا فلا يحكم باسلامهم ما لم يقر وبرسالته وتبرأوا من دينهم
 فانما استلوا في الكفر بحري عليهم حكم الاسلام وان كانوا في الباطن على خلاف ذلك فاذا كان لا يظنهم على خلاف فاحسبهم
 لا يعرض لهم في الدنيا ولكن لو اخذ خبر في الاخرة فيعاقبون عليه لانهم مشافقون وانما لم يذكر فيه الجبرية لان مشرك العرب
 لا يهيل منهم جريته قوله لا تقتله فان قتلتك واحد ما تكلم بالاسلام فانه بمنزلة ذلك قبل ان تقاتله انت
 بمنزلة قبل ان يقول كلمة التي قال وهي كلمة الاسلام قوله فانه بمنزلة ذلك لان صار مسلما معصوم لم قبل ان فعلت
 فعلتك التي اباح ومك تصاحا والعني ما كنت تميل قتله تحقون الدم بالاسلام كما ذكرته هو بعد الاسلام وقوله انت بمنزلة
 لانك صرت مباح الدم كما هو مباح الذم قبل الاسلام لكن السبب مختلف لان ابا جهل دم القاتل بحق القصاص واما
 دم الكافر فحق الاسلام قوله نعمت رسول الله صلى الله عليه وسلم بولاية الى خشم فاعتصم تاس منهجه
 (اي عن القتل بانهم يطوون المسلمين اذا راوا ساجدين يقيموا اسلامنا فلا يقتلونا فلم يلتفت المسلمون الى سورة

ناسع فيهم القتل قال اي جري فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم فامرهم بقتل العقل وقال ان
 برئ من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين قالوا يا رسول الله لهداي لما سقط نصف الدية ولم يرعت من مسلم
 يقيم بين المشركين قال لا تروا يا ساهلها من باب التفاضل من الروية يقال ترى القوم اذا راى بعضهم بعضا
 واساوا لترى الى الزيد مجاز واصلة تمر في فخذ احدى التامين تخفيها قال الخياط في معنى ثمنه وجوزيل مضاء
 لا يستوي كعها ويل معناه وان الشرف في بين واري الاسلام والكفر طاب كبر مسلم ان يساكن الكفار في بلادهم حتى يلازمهم

حتى اذا اذقوا اناراً كان بينهم حديث يرى انهم يريدون ناره اذا اذقوا وقيل مناه لا تقيم المسلم لبيته المشرك ولا يشبهه بني بيه
 بكل اسم قلت ان النار لان الدصبات سالوا عن وجه البصري اذ عن وجهه وهو النصف من العقل لان الظاهر كمال الدنيا لانهم كانوا
 مسلمين فقلوا اخذوا في الجواب على الاول انما ثبت لانهم قالوا الواجب عليهم حيث امرتهم ان يكونوا من الكفار بحديث لا تترقى
 نارهما ولى الشافعي وانما سقط النصف من دياتهم لانهم ثبتوا بآية التعلية حيث اقاموا قديم مع امره والوجه عنهم فكان تعلقهم مضاً الى
 عليين اولاً بالنسبة حرم الصالحين حيث لم يشبهوا امرهم والثانية اقامتهم في مقام المشركين فكانوا كمن يملك فعل كونه فعل غير
 فقط حصته جثاثة

باب في التولي يوم الزحف وموكبهم والقول تعالى ومن يومهم يومئذ دبره الامم خرافة القتال او تخرجه الى مكة فقتلوا
 بفض من الدرداء وهم يومئذ في حكم هذه الآية بل هو خاص في اهل بدر عام فقال طائفة
 هؤلاء يدرفوا حتماً في الباب عن ابى سعيد قال قلت لابي بصير يومئذ دبره لانهم لم يكن لهم
 ان تتركوا رسول الله صلى الله عليه وسلم عدوه وينهزوا عنه هكذا روى عن الحسن البصري والصحيح ما روى عن يزيد بن
 حبيب بسند فيه ابن ابي عمير قال اوجب الشئ من فر يوم بدر انما قال ومن يومهم يومئذ دبره الآية فلما كان يوم احد بعد ذلك
 قال انما استبرأهم الشيطان ببعض السبوا ولقد عفا الله عنهم ثم كان خيبر بعد ذلك فتح سين فقال ثم وليتهم بدرين ثم
 يرب الشئ من بعد ذلك على من يشار وقال الآخرون بل هذه الآية حكمها عام في كل من ولى الدين العدو منهزماً روى
 ذلك عن ابن جرير الطبري قال الصواب من قال حكمها محكم وانما نزلت في اهل بدر وحكمها ثابت في جميع المؤمنين اذا تقوا
 العدو وان يولوا يومهم الدين بمن الا تحرف القتال او تخرجه الى مكة من المؤمنين من حيث كانت من ارض الاسلام نعم كان
 الحكم في اول الامر لا يجوز الفرار من عشرة امثالهم ثم خفف بذا صارا الحكم ان لا يفروا من نصف كما اخرج المصنف في الباب
 عن ابن عباس قال نزلت ان يكره عشرة من صابرون يغلبون اماتين فشئت ذلك

على المسلمين حين فرض الله على هران لا يفر واحد من عشرة
 ثم انما جاء تخفيف فقال لان حفظ الله عنكم الحريه وقام الآية وعلم ان فيكم ضعفاً فان يكن منكم مائة صابرة يغلبوا
 مائتين وان يكن منكم الف يغلبوا الفين باذن الله والله مع الصابرين واما قوله صلى الله عليه وسلم لايمن عمر وغيره من الذين
 انهم ما في سرية من سرى اياهم رسول الله صلى الله عليه وسلم حين جلسوا مترصدين لرسول الله صلى الله عليه وسلم قبل صلوة الفجر فقال من
 القوم فقلنا نحن الفرارون فاقبل اليها فقال لا (اي ليس اتم الفرارون بل انتم العكاسون) والفرارون
 الطافون على الكفار قال تدنو فاقبلنا ايده فقال انما فينا السليمان اي بلغائهم فذا جواب عما ارتكز في قلوبهم من الشبهة
 بخالفه قوله تعالى ومن يومهم يومئذ دبره لانهم ثبتوا بآية التعلية حيث اقاموا قديم مع امره والوجه عنهم فكان تعلقهم مضاً الى
 عليين اولاً بالنسبة حرم الصالحين حيث لم يشبهوا امرهم والثانية اقامتهم في مقام المشركين فكانوا كمن يملك فعل كونه فعل غير
 فقط حصته جثاثة

الجلد الثاني بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

باب في الامور التي يكون على الكفر اي ما حكم بل يجري كلمة الكفر على اللسان ام القال ابن بطال اجماعا على ان
اكره على الكفر واشار القائل اذا عظم ارجاع المؤمن اخذنا رخصة ما غير الكفر فان اكره على اكل الخنزير وشرب الخمر شفا فافعل
اولى وقال بعض المالكية بل يائمن من اكل غير باقنا يصير كالمنضطر على اكل الميتة اذا خاف على نفسه فلم ياكل
يذهب الحنفية في ذلك ان الرجل اذا اكره على اكل الميتة وشرب الخمر والخنزير يجب ان يضرب او يقيد لم ياكل وان اكره على
اخراج عضو وسر ذلك لان هذه الاشياء ايجت عند الضرورة ولا يسعدان يصبر على ما لو عدي فان صبر حتى او تقوى ولم ياكل
فهو اثم لان ما ايجت كان بالاعتناء معا ولا ينظر على اكل نفسه قيام كما في حالة المنحصة ان مات ولم ياكل وان اكره على الكفر
او سب الرسول بامرين من منتهى نفسه او على عضوين او اعضاء وسعدان يظهر امره ولا يترى فان فعل ذلك فله طهر
بالايمان فلا اثم عليه فان صبر حتى قتل ولم يترك الكفر كان ما جورا وان اكره على اكل الفلأف ال فستم اكل او قتل عضو وسعدان
ذلك ولصاحب المال ان يضمن المكره فان اكره فقتل على قتل غيره لم يضمن عليه يصبر حتى يقتل فان قتله كان اثم
لان قتل المسلم مما لا يتصلح لضرورة ما لمحض ما في البرايه بدل - قوله عن خباب قال اني نادى رسول الله صلى الله عليه وسلم

دعكم دهر يومعدن اى ما جمل وسادة بركة في ظل الكعبة فشكوت اليه لاي يلقى من مشركي مكة من الغلب
فقلنا لا تستعجل لنا الا تدعى الله لنا ان يجيئنا من اذى الكفار فجلس محمدا وجهه من الغضب على اشتهي اليهم
فقال قد كان من قبلكم يؤخذ الرجل المؤمن فلا يفكره على الكفر فاني ففصله في الاوضاع ثم يوتى بالمشاهدة (آراء)
فيجب على من عصب ما يصرفه ذلك (التعذيب) عن دينه ويشتط باهشاط الحلال ما دون
عظمه من لحم عصب ما يصرفه ذلك عن دينه الحديث قال الحافظ قال به تسليته لهم وشارة الى الصبر حتى تنقضي المدة المتعددة الى
ذلك الاشارة بقوله في آخر الحديث ولا تتركتم لتعجبوا ان قال ابن بطال انما لم يحب النبي صلى الله عليه وسلم لسؤال خباب ومن معه
بالدعاء على الكفار من قوله تعالى ادعوني استجب لكم وقوله فلا اذ جاءهم باسم الله فصرخوا لانه علم انه قد سبق القدر بما جرى عليهم من
البلوى ليؤجروا عليه كما يرتب به عادة الشفاعة في اتماع الانبياء وصبروا على الشدة في ذات الله ثم كانت بهم العاقبة الفخر
وجعل الاجر ما غير الانبياء فواجب عليهم الدعاء عند كل نازلة لانهم لم يطلعوا على ما اطلع عليه النبي صلى الله عليه وسلم

باب في حكم الجاسوس اذا كان مسلما الجاسوس ما يجسس من غيبته لوطن الامور وغيره واشتات العلماء في حكمه قال الزهري
وانا الجاسوس المسلم قتال الشافعي والاوزاعي والحنفية وبعض المالكية وجاسوس العلماء ودرج يعرفه الامام بما يرى من ضرب وجس
وتجسسها ولا يجوز قتله وقال الكوفي يجهت فيه الامام ولم يفسر لاجتهاد وقال القاضى عياض ما كبر اوصى يقتل قال واختلفوا في تركه
بالوفاة قال اخرج المصنف في الباب قصة الكتاب من حاطب بن ابي بلتعنة الى مشركي مكة وهم سهل بن عمرو وصند بن ابي
عكرمة بن ابي جهل رضي الله عنهم فانهم اسلموا بعد ذلك مع امرأة قيل اسمها سارة وقيل كنود وفي رواية ام سارة وقيل انها
كانت مولاة العباس واشتات العلماء في اسلامها قيل كانت مسلمة وقيل لا ويؤيد الثاني رواية البخاري فان بها امر من المسلمين
فقتل المصنف واشار القول الاول ولذا اقيده في الترجمة اذا كان مسلما وليكن ان يقال ان المراد بالجاسوس هو حاطب وكان مسلما

قطعا ذكر الواقعي ان حالها جعل لها عشرة فاني وقيل دينا رواه ابي اوفيل قد كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد توجه
اليك بجيش كالليل ليركب السيل قيل كتب فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد اذن بالغزو ولا اراه الا ما يريدكم وقد اجبت
ان تكون لي يد يكتفي اليك قوله فقال ما هذا يا حاطب فقال يا رسول الله تعجلت في امرهم عذري ولا تعجل بالعتيق
فاني كنت امرهم فاصفاه في شديدي راي حليفهم ولما كن من انفسها وان قد نيت راي من اصحابك المهاجرين
لهم بها فلما بات يحجون بها اهلهم عكة فاجبت فانفتحت ذلك (النسب) ان اخذت فيهم يد يحجون فترايتني بها والله
والله يا رسول الله ما كان بي من كفي فلما ارتداد راي ما فعلت ذلك كبر العير اسلام وقد علمت ان الله تعالى منزل بهم
باسم النبي عنهم كتابي شيئا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم صدقكم راي في بيان العذر وهو صادق فيه وقبل عذره
فقال عمر ادعني اضرب عنق هذا المنافق الحارث قال الحارث انما قال ذلك عرج تصديق رسول الله صلى الله عليه
وسلم لحاطب فيما اعتذر به لما كان عند عرس النوبة في الدين ونقص من عيب الى النفاق وظن ان من خالف امره به
رسول الله صلى الله عليه وسلم استحق القتل لكنه لم يجزم بذلك فلذلك استاذن في قتله والحق عليه ثانيا لكونه ابن
خلاف وانهم ووعده حاطب ما ذكره فانه مش ذك متاوان لا ضربة انتهي وقال الحارثي في السيرة ليكن قول عمر المذكور
ودعاه عليه لقوله فانك الله الان يقال يجوز ان يكون قول عمر ذلك قبل قول رسول الله صلى الله عليه وسلم بما ذكره في التخيير
والاخر في الكلام من الرواة قلت الظاهر ان حكم النبي صلى الله عليه وسلم ذلك كان مبني على الباطن فيما اعتذر به لحاطب
وقد علم صدقه واما قول عمر فكان بحسب الظاهر لانه انما فعل فعل المنافق والله اعلم بالصواب قال الحارثي وقد استعمل قوله
استعملوا ما شئتم فان ظاهروا بالاجابة وهو خلاف عهد الشرع واجيب انه اخبار عن الماضي اي كل عمل كان لكم فهو
مغفور ولو يئده انه لو كان لما يتنبهون من اجل لم يقع بلغظ الماضي فقد غفرت لكم ويقال فاساغفروا لكم وتغيب بان لو كان
للماضي لما حسن الاستدلال في قصة حاطب لانه صلى الله عليه وسلم حاطب به عسر كما قال في امر حاطب وبه التفتنة
كانت بعد ريبت بين قبل على ان المراد عدم المواخذة بما يصدر عنهم بعد ذلك وانهم خصوا بذلك لما حصل لهم من الحال
الظلمة التي اخضعت مجزولهم السابقة وناهلوا ان يظفر لهم الذنوب اللاحقة ان وقعت اي كل ما علمتموه بعد هذه الواقعة
من اي عمل كان فهو مغفور وقيل ان المراد بوليتهم تقع اذا وقعت مغفورة وقيل هي بشارة بعدم الوقوع منهم نفيها لظواهر
لما وقع فلما سمع بن الطعون شرب الخمر في ايام عمر ووقع لمسخ الكلام في الاثام والتفوق على ان البشارة المذكورة فيما يتعلق
باحكام آلا خرة الاحكام الدنيا من اقامته الحد وغيره -

باب في الجاسوس الذي اى ما حكمه بل يقتل ام لا قال النووي واما الجاسوس المهاد الذي فقال مالك و
الا وراعي يصير ناقضا للعهد فان راى استرقا قارقه ويجوز قتله وقال جماهير العلماء لا ينقض عهده بذلك قال اصحابنا الا
ان يكون قد شرط عليه انتفاض العهد بذلك انتهى - واخرج المصنف في الباب حديث فرات بن حيان ولم يكن زيدا حين سر
بل كان حريا لان لغة الحارثي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بقتله وكان عينا (جاسوسا)
لا ي سفيان وكان حليف الرجل من اعدائهم فاصفاه في الحرف فدل الحارثي على ان حريا حين اسر لا كان
جاسورا لابي سفيان في حربه وبكذا لفظ احمد في سننه فلما طبق الحارثي في الباب فدل المصنف استنبط حكم الذي كبره حليفنا واما

ورفع في منقبي الاخبار في لفظ الحديث ان كان ذميا الحديث وعطرا الى احمد والى داود وما ادى من ابن ذال الله العاصم اب النعمان
 من جملة من الاقتصار هكذا في جميع النسخ الموجودة لابن داود وكذا في رواية احمد في مسند وقال ابن النعمان في اسناد النعمان
 بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرته مع زيد بن حارثة فخرجوا مع النبي صلى الله عليه وسلم وكان دليل فريش فزارت بن حارث
 فاصابوا العير واسروا فزارت بن حارث فزارت رسول الله صلى الله عليه وسلم فلم يفتله فزارت له من العير فقال اني لخال
 اسر القصة في لفظ الحديث في حكاية من الاصار الحديث

باب في الجاسوس المستامن اني ما حكمه بالقتل ام لا وقد تقدم الاختلاف في ذكره وقد اختلفت المصنف في الباب
 حديثه من الاكسر مختصرا ومطولا ولا مطالا ولا مختصرا في الباب فان هذا الجاسوس الذي قتله ابن الاكسر لم يكن متسائلا من ذم
 دخل دار الاسلام لغير امان وقد عفا النعمان في باب الخرجي اذا دخل دار الاسلام لغير امان واخرج فيه هذا الحديث وقال النعمان
 فصرح مسلم تحت هذا الحديث وفيه قتل الجاسوس الخرجي وهو كذلك باجماع المسلمين

باب في اى وقت يستحب اللقاء اى لقاء الكفار وقتلهم اخرج في الباب حديث ليمان بن مهران كان اذا
 له يقابل من اول ليلتها اخر القتال حتى تولى الشمس وتذهب الريح ويقتل النصر فقال النعمان
 لان الريح تهب فالبا بعد الزوال فيحصل بها تهديد حدة السلاح والحرب وزيادة في النشاط وقال ان فائدة ما خيرا القتال
 تكون اوقات الصلوة فلهذا اجابة الدعاء وهبوب الريح قد وقع النصر في الاطراب فصا وطغنت لذلك وتلا خرق التزوي
 حديث ليمان بن مهران من وجه آخرى لكن فيه اخطاء لان قتلا لم يدرك النعمان قال فخرجت مع النبي صلى الله عليه وسلم فكان
 ان اطلع الفرس من تحت النخيل فاطل الشمس فاذا طلعت قاتل فاذا انصفت النهار اسكت حتى تزدل الشمس فاذا زالت القتال
 حتى العصر اسكت حتى يمضي العصر قاتل وكان قاتل عند ذلك حتى يارب النصر ويغزو المسلمين فيبشرون في صلواتهم

باب فيما يكره من الصلوات عند اللقاء اى الحرب في الباب كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يكرهون الصلوات عند القتال اى رفع الصوت بالصراخ وكثرة اللفظ لان الصوت في ذلك الوقت ربما كان شعرا بالقتال
 والقتل والصلوات دليل الثبات وربما بالهشاشة بخلاف النداء بالشار فان الشعار ينادى به كما تقدم لمرفع الاشتباه بقتل
باب في الرجل يترجل عند اللقاء اى ينزل من مركبه ويقوم على الارجل عند قتال الكفار لداعي دعة كما في
 طه بارتحل رسول الله صلى الله عليه وسلم حين انهزم اصحابه يوم خيبر بالاعتذار لفظه منزل عن بغلة فارتحل لان
 حاله من المشقة كانت رماة فبان ان يتأخر قدم البغلة من دفع السهام او ليرى الكفار ثباتا فيجتمع اليه امثاله فان اراد
 البعد من الفرار لاسيما وقد ترجل بالاختيار

باب في الخيل في الحرب اى يجوز ذلك في الحرب وهو النكبة والارابه بنا صورة لا حقيقة ونية فانها لا تجوز من اكبر
 الكتابين الاكثر ثلثة الحد والور والكبر والاختيال في الحرب عند القتال هو الدخول في المعركة بشا ط وتوتوه وانها لكلاوة
 والتعزوف والاستهانة والاستخفاف بالهدول ودخول الدرع في قلبه وفي الباب دان من الخيل لا ما يبعث الله
 ومنها ما يجب الله فاما الخيل التي يجب الله فاختيال الرجل نفسه عند القتال د
 اختيال عند الصدقة فالاختيال عند القتال علمت منها واما الاختيال عند الصدقة فهو ان يعطيها بطيب لفة و

يطلبها صوره ولا يستر ولا يبالي بما عليه الا اذا اقتصر المبدل يكون الجرم من المن والاذى.

باب الى الرجل يستأجر بعضه الجمل الى المسلمة جعل لفسه سيرة راي الكفار وحقه البخاري باب هل يتاسر
الرجل ومن لم يتاسر الى بل يستلم نفسه للاسرام اقال يعني في نزول غيبب وصاحبه جلاله ان يتاسر الرجل قال الهلب
اذا اذنان ياله بالفسه في اعيار لفسه لعل يولد وحق الحسن للباس ان يتاسر الرجل اذا نكح ان قلبه فقال الثوري
انه لا يسير المسلم ان يمكن من نفسه الامجور وحق الاوامي لالباس للاسير المسلم ان ياتي ان يمكن من نفسه بل يافض من اشد
ولما من الاسر والاندس من ان يجري عليه ملك كافر كما فعل عاصم رضي الله عنهم قوله بعث النبي صلى الله عليه وسلم
عشرة عينات بها سوا الى مكة لياتوهم بخر قریش (داهم عليهم عاصم بن ثابت) وكذلك في الصحيح وفي السيرة ان
الاسير ما بين كان مرشد من ابني مرشد وزاد في البخاري في رواية فانطلقوا حتى اذا كانوا بالهجرة وكروا الى من ينزل يقول لهم
بنو كنانة فذهبوا اليهم هذا بل يفرق من عانة رجل رام راي مشوا وخرجوا اليهم وفي رواية فذهبوا اليهم قرباسي ابي بل
ولا تافض لان المادة الاخرى غير راء وزاد البخاري ناقصوا الكارهم حتى اتموا لانه لونه فوجدوا فيه نوى تمر وود من الميتة
فأفادوا ما شرب فبقية الكارهم حتى نجحوا فقاموا لجا ذالى قسود في رفات وولدوا ليل مولود مع
لم تفع ما قبل وفي رواية البخاري الى فذهبوا الى الراية المشرفة فقالوا (اي نزل) لهم راي عاصم صاحبهم

انزولوا فاعطوا باليد اليكم راي انقادوا ولهم) وذكر العهد والميثاق ان لا تقتل منكرا احدا فقال عاصم امانا فلا
انزل في دمة كاخرو هذا واما البخاري اليهم اخبر عن انكس وفي رواية الطيالسي في استجاب الله عاصم فاجر رسول خيرهم فاجر
بصاحبك يوم اصبحوا وفي رواية بريدة فقال عاصم اليهم في ابي لك اليوم عليك فامر لي محي فصرعهم بالنيل فقتلوا
عاصم في سبعة نفر راي في جلد سبعة ودمعهم من ارباب ومقر من ابني مرشد وحبس بن حدى وقائد بن الكبير وحبس بن ميم
ونزل اليهم ثلاثة نفر على العهد والميثاق منهم خبيب وكان هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر ومن بين الذين

في رجل اخر (وهو عبد الله بن طارق) فلما استقنوا منهم اطلقوا رطلوا افتاد قسمهم فخر بطهم بها قال الرجل
الثالث هذا اقل لعذر الله لا محبة لكم الى هؤلاء لاصوة راي بالذين اختاروا القتل ولم يتجاروا لاسلوا في ابا في اختار
ان يقتل منهم فوجدوا في ان يصحبهم فقتلوا (وزاد البخاري وانطلقوا بخبيب وزيد بن عاصم اليك فاشترى خبيبا
بنه الحارث بن عامر بن نوفل وكان خبيب هو قتل الحارث بن عامر يوم بدر فلبث خبيب احدى اربعة اشهر حتى جمعوا على قتله
رأي عزمو الى قتله لجان خبيب الاشهر الحرم فاستعاد راي خبيب موسى راي آية الحاق يمسق بها فلما
خرجوا به رأي من الحرم الى التميم ليقتلوه قال لهم خبيب دعوني اذبح كعتين ثم قال والله لو ان تعسبون
لي جزاء لهدت وفي رواية البخاري زيادة كثيرة فراجعه وفيه ادعاء اليهم احصهم واداء عليهم بد واما قتل الخول
منهم احد في الحديث قلت وبذلك البحث هي سرية الزنج وهي سبب القزوة بنى لحيان

باب في الكنتاء جمع كمين من الكون وهو ضد البروز من تخفى في الحرب للاعداء قوله جعل رسول الله صلى
الله عليه وسلم على الهامة يوم احد كانوا اخشابا في جلاء حنة معترضة بين الفعل وقوله عبد الله بن جبير (رأي بايرا)
وقال ان رايه هو ان تحفظنا انطير فلا تشرعوا من مكانكم هذا حتى ارسل اليكم دان وايتومنا نحن منا القوم د

أحمد سور ويثون ويعزبون كما وقع في أحد أولان المؤمنين جيلو على الرعدة والشفقة على الملقن فلما في خلوصهم من الرعدة لانتجوا
في القتلة ولا يثبون وقد نال صلى الله عليه وسلم أن الله تعالى كتب الاحسان على كل شيء فإذا قتلتم فاحسوا القتلة وإذا كتبتم
فاحسوا الذين يولد أحكم شفرة ويسرح ذبيحة

باب في قتل النساء والصبيان بحال حتى لو تفرس أهل الحرب بالنساء والصبيان أو حبسوا بحسن أو سفينة وجعلواهم
النساء والصبيان لم يجر بهم ولا تحرقهم وقال الشافعي والكوفيون قالوا إذا قاتلت المرأة جارتها وكذا العبي المرافق ولو يدي
حديث يبل عن الربيع وبكر الروادوا تخافه أتيته أنه صلى الله عليه وسلم لما امرته مقتولة فقال ما كانت هذه لتقتل رواه
الباب وفي آخره ياتل في الدلائل أن المرأة ولا عصفان فان مفهومه أنها لو قاتلت قتلت وأتفق الجميع على منع القصد إلى
قتل النساء والوالدان إلا النساء فلهن عشرين مثلاً والوالدان ثلثون مثلاً والكفر وحكي الحارثي قولاً لا يجوز قتل النساء و
الصبيان على ظاهر حديث الصعب رواه الباب وسياقي وزعم أنه ناسخ لحدود وهو غريب انتهى فقلت وبما يجب الحنفية
ما قال في الدر المختار وبهنا عن قتل امرأة وغير مكافئ شيخ فان لا يصلح ولا نسل فلا يقتل ولا إذا ارتد وأعمى ومعتد
زن ومعتوه وأما ما كنا نسلم لم يجز الطوار الناس إلا أن يكون أحد ملكاً أو ذراعاً أو أرملاً في الحرب قال الشافعي قال
في المنع استثناء من حكم عدم القتل ولا خلاف في هذا لأحد صحيح امره عليه الصلوة والسلام يقتل زنديقاً الصم وكان عمره
مائة وعشرين عاماً وأبو بكر قد عصى لما جئ به في جيش هو أذن للراعي وكذا يقتل من قاتل من كل من طنا أنه لا يقتل كالجون و
العبي والمرأة إلا أن العبي والمجنون يقتلان في حال قتالهما أو غيرهما من النساء والرجال وغيرهم فانه يقتلون إذا قاتلوا
بعد الإساءة والمرأة المكية تقتل وإن لم تقاتل وكذا العبي الملك لأن في قتل الملك كسر شوكتهم قوله قال دسول الله صلى
الله عليه وسلم اقتلوا مشركيكم وأستبقوا مشركيكم وسعد بن مسعود قوله شيوخ الروادوا يقتل الصبيان قال أبو عبد الله أراد بالشيوخ
الرجال والشبان أهل الجبل منهم والقوة على القتال ولم ير داهم الذين إذا سبوا لم يفتق بهم للخدمة قوله شرحهم بلح فسكون أي
صبيانهم وهم الصغار الذين لم يذكروا فأراد بالشرح الشبان أهل الجبل الذين يصلحون للملك والخدمة قوله عن عائشة
قالت لم يقتل من بسائهم تعني بني قريظة إلا امرأة لأنها العندى تحدثت ففعلت ظهروا وبطنا
ودسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل من جالهم بأسوق إذا هتفت هاتفت باسمها ابن فلانة
قالت أنا قلت وما مثلك قالت حدثاً أحد فقلت فافظت بها فصررت عنقها الحد يث
قال الواقدي وكان اسم تلك المرأة فبنة امرأة الحكم القرظي وكانت قتلت خلاو بن مسعود بنت علي رضي الله عنه فبنة
صلى الله عليه وسلم فاضرب عنها بجلاد بن سويد كذا في تاريخ الخميس فان صح فقتلت لأنها كانت فائلة وعلى هذا معنى قولها و
أشايك أي وما حالك فتبين مع أن النساء لا تقتل قوله حديث أخرجه قال الخطابي فيقال إن الحد الذي أحدثته أنها
فقتلت النبي صلى الله عليه وسلم وبه قالت الحنفية إن سابع بن من الأنبياء فبنة لقتل واقتلوا أهل بيتك فلا تقتل
قوله مطلقاً أو حكمه كما لا يقتل قوله أو بطناً أي تنقلب ظهرها وبطناً من شدة غضبها مع أنه يقتل القتل
قوله عن الصعب بن جثافة سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الدار من المشركين

يبيتون فيصاب من ذلهم ديمهم ونسأهم فقال النبي صلى الله عليه وسلم **مجردة** - الحديث انه
الذراري والنساء من رجال المشركين اى حكمهم واحد في جواز القتل في غزاة الليل من غير قصد في الاول على اية قتله
الذراري والنساء مطلقا بل يمتنع بحال عدم القصد فنقول الدراري ثمة حتى وصول الله صلى الله عليه وسلم اليها
ذلك عن قتل النساء والولدان - اثاره الى ان حكم جواز قتل الدراري والنساء ممتنع ليس يعني ان يمتنع ما كان
مختلفا عن حكم جواز القتل اذا كان غير قصد كما اذا لم يكن الوصول الى الايام الاطولى الذرية مثل البيتوتة فاذا اصبوا
هم جاز قتلهم وعدم جواز القتل اذا كان بالقصد في وجه البهائم

باب في كراهية حقوق العدى بالنار في الكفر ونجارتهم بنصب المجانيق وحرقتهم وغرقهم وتلج اشجارهم والنساء منهم
وربهم وان تشرعوا بعبثهم ولقصدهم انتهى قوله وحرقتهم اى ونجارتهم ايضا بالحرق بالنار لان النبي صلى الله عليه وسلم احرق لوطيا
بعض الموحدة موضع من بلخ بنصفه وكذا نجا ربه بالفرق بارسال الماء عليهم واكله في حالة الحرب والاصول فيه كراهية
فيجوز بلاكراهية واما حرق الحيوانات فيكون في الدرك الحنار وفي البقي كبره احراق جراد ومل وعقرب والباس اذ احرق
فيها نمل انتهى قال الشوكاني في النيل وقد اختلف السلف في التحريق فذكره عم وابن عباس وغيرهم مطلقا وسواء كان
في سبب كفر او في حال مقاتلة او في قصاص واجازده على وخالد بن الوليد وغيرهما قال المصنف ليس هذا النبي صلى الله عليه وسلم
على سبيل التواضع ويكفي على جواز التحريق فعل الصحابة وقد سئل النبي صلى الله عليه وسلم عمن العربيين بالمدية كما تقدم وقد
احرق ابو بكر بالنار في حصرة الصحابة وحرق خالد بن الوليد ناسا من اهل الردة وكذا حرق على كما تقدم في الحدود

قوله حتى محمد بن حمزة الاسلمي عن ابيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امره ان يحرق
قال فخرجت فيها وقال ان دجنهم فلا نانا فحقوه بالنادا فخلت فناداني فخرجت اليه فقال ان دجنهم
فلا نانا فحقوه ولا تحقوه فانه لا يعذب بالنادا الادب بالنادا خرج البخاري هذا الحديث من حديث ابى سريته اذ قال
بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في بعث وقال ان دجنهم فلا نانا فحقوها بالنار قال الحافظ ووقع في روايته ابن
ان وجدته سبار بن الاسود والرجل الذي سبق منه الى زينب اسبق فحقوها بالنار يعني زينب بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم وكان زوجها ابو الحارث بن الرخاء لما اسره الصحابة ثم اخطأ النبي صلى الله عليه وسلم من المدينة بشرط علي بن
زينب فحرقها فحقها سبار بن الاسود ورفيقه فحقها بغير ما فاستطاعت ومضت من ذلك فكان افراد سبار المذكورة الاصل في
ذلك والاخر كان نبعا وسى ابن السكن في رواية الرجل الآخر من بني عكرمة قتلته قتله سبار بن النخعي رواية ابن النخعي
المدية فحقه قبله السريرة واصابها الاسلام فهاجر فحقه كقصة اسلامه وعاش سبار الى خلافة معاوية ولم تقف على ربيعة على ذكر في
الصحابة فاعلمه مات قبل ان يعلم قول له **دع اى** رسول الله صلى الله عليه وسلم قرية عمل قد حرقها فقال
من حرق هذه قلنا نحن قال قلنا لينة ائيد بالنادا الادب بالنادا فيه دليل على كراهية احراق الحيوانات -

باب الرجل يكره دابته على النصف او السهم اى سهم من الغنمية في الغزاة اى اذا حركت الابل في الغزاة
الناس في هذا قتال الجاهل من غير علم فليس على النصف ما يغني في غزاة الرجل ان يكون به باس وذلك اذا وادعى باراه
الاجابة وان كان مالك بن انس يكره وفيه ذهب الشافعي الاجابة ان يعطيه فرسا على سهم من الغنمية فلا يفل فانه اجزئ من ركوبه

قلت يا مؤمنين فان يا قاسد لان الاجارة تنوقف عنها على تعيين المقنوع عليه والاجرة وغيرهما وبيننا كما بينا لولان و
ليس في الحديث ان الانصارى اعطى دابة ثالثة على السهم بل جملة عقبة اى ثوبه اوردافا وعلى هذا لا يدخل هذه الصورة
فمن اعطى دابة لآخر على السهم ولكن اجازة بل كانت عدة بجازات الحسنة بالحسنة وعلى تقدير التسليم لا دليل في حديث الباب
ان النبي صلى الله عليه وسلم امر به اداقرهما عليه-

باب في الانساب يوتن يدل على احاديث الباب ولا خلاف فيه لاحد

باب في الانساب يوتن منه ديتن يقى راي يسب ويوتن ويضرب ويكره على الاثر الشئ اخرج في الباب حديث
بروفيه دليل على تزمية ويجوز ذلك ولا خلاف لاضحية ماحدا ان الصحابة اخذوا عبد الله اسود بنى الحجاج اسمه سلم فساووه عن
ابى سفيان رئيس غير قرش القادوم من الشام مع العير فقال والدهما الشئ من امره ولم يكن هذه قرش قد جارت بينهم الوجل
وعتبه ونصروه على ذلك لانهم ظفوه اذ يليب ويكنى خبر ابى سفيان فيقول للخلاص من الضرب دعوى ودعوى فاذا
تركوه قال والله انى ابى سفيان من علم ولم يكن هذه قرش الا وسخ ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم وادى ضربهم على ذلك
فما انصرف من المصوفة قال عاوى ففى بيده انكم تضربونه اذا صدمكم وتعدونه اذا كذبكم الحديث

باب في الانساب يوتن على السلام اى بل يكره قوله عن ابن عباس قال كانت الملة تكون مقالة ففعل
على نفسه هان عاش لها ولد ان تهود ولا هى المرأة التى لا تعيش لها ولد من الاوس والخزرج قبل الاسلام كانت تندر

ان عاش لها ولد على يهود فلما اعلنت بنو النضير وكان فيهم من ابناء الانصار فقالوا لا نسمع ابناءنا فانزل
الله عز وجل لا تواتر في الدين قد تبين الرشد من الغي اى الهدى من الكفر وتوقع في رواية سعيد بن جبير عن ابن جبر

في تفسيره فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم قتل خير لصاحبكم فان اخذواكم فقتلهم ثم قال فاجلواهم ثم
سباب قتال الانبياء ولا يصح عليه الاسلام اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يفتح مكة اعطى الامان من القتل

على الخاشي واشتبه من بعضهم فقال من اتى السلاح فهو آمن ومن دخل دار ابى سفيان فهو آمن ومن اخطى بابهم فهو آمن و
من دخل المسجد فهو آمن فامهم كلهم الا المشركين منهم وهم عبد المدين سعد بن ابى السرح ذهب به عثمان بن عفان الى رسول الله

صلى الله عليه وسلم فاسلم واين خطل فله ابو بردة وعكرمة بن ابى جهل فانه هرب من مكة فذهبت امرته خلفه فالت بمرسول الله
صلى الله عليه وسلم فاسلم والوثر بن نعيم فله على بن مخنف بن ضبابة ثالثة ليلته العيش وشبابة ابن الاسود وهو الذى عرض لزيث

بنيت رسول الله صلى الله عليه وسلم حين اجرت ففرض بها لغيره حتى سقطت على صورة واستقطعت جنبها ثم اسلم وكسب زبير اسلم و
حتى بن حرب اسلم وصعق بن امية يدروم فهرب الى جدة فاستامن لعمير بن وهب النخعي فاستامن فاعطاه امرته اوراء

علامة فخرج بها عير حتى اركب بكرة فرج معه حتى وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال صفوان بن ابي عزم انك استنيت قال
صديق قال فاجلنى فى امرى بالجياش بشرين انت فيه بالجياش اربعة اشهر فلما اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم بالاكثير اسلم

وحارب بن ظلاله فقتله على بن ابى طالب وعبد المدين زكري كان يحو اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ويحرض الكافرين
على قتالهم فلما سمع يدروم هرب الى بخران وسكنها وبعده فذوقه الاسلام في قلبه فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فاسلم واما النساء
اللاتى ابدى النبي صلى الله عليه وسلم واما من منهن سدت عقبه امرأة ابى سفيان جاءت الى النبي صلى الله عليه وسلم فمكثت في النساء

باب في النساء على الصفا وقرينة بالقاف والوحدة مصغرة أو القصر على بالفاء المفتوحة والاراء المبهمة الساكنة والمثناة العنقية والنون
هنا قيتان لابين خطل متعديتان فنقلت قريظة واما قرني فاسلمت ودولاة بني خطل فقلت يوم الفتح ومولاة بني عبد المطلب ام
ازيب فقلت والمد تعالى اعلم ذكرهم اهل السيرة الرجال الذين اهدى النبي صلى الله عليه وسلم ولم يهزم كما نفا احد فقتلوا منهم اربعة واربعة
لقتهم والمد ساكن ستة فقلت من ثلثة ولا توافي في حديث الباب الاربعة نفر واربعة فليخالف ما في السيرة فان ذلك العبد
لا يقتضي نفى ما عداه ويحتمل ان يكون ذكر العبد في وقت حفظه الراوي قوله ثم اقبل على اصحابه فقال اما كان فيكم
سراجل وشيد يقوم الى هذا حديث كما لحقت يد عن يميني فقلت اي عبد السبعين ابني السرح لانه كان جديرا للم اتيال اديك
يجوز تسمية بعد ان اجاره عثمان وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يحرم عليهم اذانهم لاننا نقول اولانا لانفسهم انه اجاره لانه لما
ايدروا ومرض رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يمكن ان يجبروا في الدنيا لو سلم انه اجاره عثمان لا ينبغي جازية قبل ان يتسامح
رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه كان جديرا للم قبل ذلك في الحلال والحرم قوله فقالوا ما هذا يد رسول الله في نفسه
الادوات البينا ببيتك قال لا ينبغي لبيان تكون له خاتمة عين اي ان يصفهم عليهم بالايظهم للناس فاذا كفلسا واو القيد
الى خلافة فهدغان واذا كان ظهور تلك الخيانة من قبل عين شمسيت خاتمة العين في الخاتمة اما معنى المصدر روي الخيانة او
من قبيل اضافة الصفه الى الموصوف اي العين الخاتمة قوله جاء رجل فقال ابن خطل متعلق باستاء الكعبة فقالوا
وان كان مستعينا باستاء الكعبة فانه جديرا للم في الحلال والحرم قال الحافظ واستدل بقول ابن خطل وهو متعلق باستاء الكعبة
على ان الكعبة لا تعذر وجوب عليه القتل وان يجوز قتل من وجب عليه القتل في الحرم وفي الاستدلال بذلك نظر لان الخيانة
تمسك بان ذلك انما وقع في الساعة التي اهل النبي صلى الله عليه وسلم فيها القتال بمكة وقد صرح بان حرمتها عادت كما كانت و
الساعة المذكورة وقع عند احمد بن حنبل حديث عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده انها استمرت من صبيحة يوم الفتح الى العصر واخرج
عمر بن شبة في كتاب مكة من حديث السائب بن زيد قال رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم يستخرج من تحت استار الكعبة
عبد الله بن قطل فضربت عنقه صبرا بين يديهم ونقام ابراهيم وقال قتلتم قرشي بعد نداء عير ورجا لثقات الا ان في بني قتل
باب في قتل الاسير صبرا اي حسابا يقال للرجل اذا شدت يده ورجلاه ورجل يسكت حتى يعزب عنه قتل صبرا
العلماء على انه يجوز قتل الاسير ولا خلاف لاحد فيه قوله ان الغنيص الله عليه وسلم لما اراد قتل اديك رقيقين ابني
قال من للصبيبة قال النادر اي يتكلم النار يعني ان حلوت النار ان تكون كما فعلت في بني فالتار عابزة عن الضليغ
وقيل اجاب بالسؤوب الحكيم اي لك النار وانفني اهتم بالشان نفسك واهني لك النار ووقع عنك امر الصبيبة فان كان لهم
هذا المد تعالى الذي امان واطة على الارض الاعليه رزقها والصبيبة جمع الصبي وهو من لم ينظم بعد
باب في قتل الاسير بالنبل اي بالسهم يجوز مع الكرامة قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا قتلتم فاحسوا القتل
قوله فاني باربعة ابعاج من العذ فانهم بهم فقتلوا صبرا قال ابو داود قال لنا غيرة سعيد عن ابن
ذهب في هذا الحديث قال بالنبل صبرا غزا لفظ بالنبل وبه يناسب الترجمة والا علاج جمع علاج وهو الرجل
من كثرة الجراح المولعة ترجية الباب الى توفيق المحدثين
باب في المن على الاسير وفيه فلاح اعلم ان المصحف انتقينا ثمانية ابواب قتل الاسير المن على الاسير في الاسير وقد

اختلاف السامع في السامع لان الامام بالخيار فيه في ان يقتل او ينادى وليست في فقال الامام الشافعي سوي غير
بين يده الامام فيل ينادى وروى عن الحسن البصري انه قتل الاسير وقال من عليه او فاداه وكره ذلك قال عطاء بن روى
عن ابن عمر انه دبر في الشيطان من غلظته يقتله فاني ان يقتله وثلاثه قال في انما ما لبعد واما فاداه وكذا روى عن مجاهد و
ابن سيرين كراهة قتل الاسير وقال الامام ابو حنيفة ان الامام يحرق في الاسير بين ان يقتله وليست في ولا يجوز لان من عليه او
يفادى بالمال او بالنفس فالتقوا فقتلوا الامام على جواز قتل الاسير لا يعلم بينهم خلافا فيه وانا اخشاه في فاداه فقال اصحابنا
الاخلاف في ظاهر الرواية لا يفادى بالاسير بالمال ولا يسلم للصبي من اهل الحرب ولا يفادى بامرئ المسلمين ايضا فلا يجوز
للامام ان يهدي اسراهم ويستغنيهم اسراهم المسلمين عن ايدى يهود قال ابو يوسف ومحمد لا باس ان يفادى اسرى المسلمين
بامرئ المشركين ويؤخذ في النحر والاوزاع والشافي ذلك واجد لا بالنساء وقال محمد لا باس باخذ بالمال فاداه اذا كان
المسلمين حاجته وهو راية عن علي بن حنيفة وسوق ابن يوسف يجوز ذلك قبل التهمة لا بعد باذا بالمال من الغنم والاربعاء اسرى المسلمين و
بالمال فانهم استجروا بقوله تعالى فانما ما لبعد واما فاداه واما فاداه فمقتضى جوازه بالمال وبالمسلمين وبان النبي صلى الله عليه وسلم قد
اسارى بدر بالمال ويكفيون الغنم بالمسلمين برواية عمران بن حصين قال اسرت ثقيف رجلين من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم
سلم واسرى اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وجا من بني عامر بن صعصعة فمروا بالنبي صلى الله عليه وسلم وهو موقوف فقال علي ايم حسن
فقال بحريه خلفك ثقيف الحديث وفي آخره ثم ان النبي صلى الله عليه وسلم قد اراد بالطين الذين كانت ثقيف استرهم وبان في
ذلك تخليص المسلمين يداك فذلك اول من قتل الكفار والافتقار به بالاستحقاق واما مشايخ الباب اى السن وهو ان
يطلق الامام الاسارى بما لا يغير اخذه في قتال الشافعي يجوز به قال مالك واجد لا ياتي المذكور في رواية فاداه عليه الصلوة والسلام من
المن على النبي الاسارى يوم بدر واخذ الفداء منهم ولا يجوز ذلك عند الحنفية وقال اكثر النسخ ذلك كلام السن والفداء المذكور
في سورة محمد وآية السيف نزلت في سورة براءة وفي آخر سورة نزلت وعوتب عليه السلام على الاخذ يوم بدر بقوله تعالى واولا
كتاب من الميثاق الآتية في الآتية من ذلك المن او الفداء وروى في اسارى بمنزلة ذلك نسخ بقوله فاقولوا المشركين حيث
وهدنوه وخذوهم واحصوهم واقعدوا لهم كل مرصد فان تابوا واقاموا الصلوة واتوا الزكاة فكلوا بسلاهم وقد روي ذلك عن
السدي وابن جرير وقوله تعالى فاقولوا الذين لا يؤمنون بالله ولا باليوم الآخر ما نزلناكم به الا حجة بين يديهم صاغرة
فتمت الامتثال وجوب القتال كفا حتى يسلموا او يولدوا بالجزية والمن والفداء بالمال او بغيره في ذلك ولم يحتاج في اهل التفسير
وقلة الآثار ان سورة براءة نزلت بعد سورة محمد عليه السلام فلو لم يوجب ان يكون الحكم المذكور في ناسخا للفداء المذكور في خبره
وايضا استدلو بقوله تعالى فاضربوا فوق الاعناق منهم وذا بعد الاخذ والاسر لان الضرب فوق الاعناق هو الاصابة من
المفصل ولا يقر على ذلك حال القتال ولا يقر عليه بعد الاخذ والاسر وان الفداء اعادة الدين وتقوية لهم بعد جرم
حربا علينا وروى في شر الحرب اول من استخافه الاسير المسلم واستغاده الممال كذا قالوا في مشايخنا الا حافات قلت قد علمت رواية
الفداء بالمال والنفس واما المن ففي الحديث لم يجز بين حسن ان المن جائز بشرط ان يرى الامام مصلحة في ذلك او ان النساء والذراري
فيهم وليست فرق مساكنات من العرب اذ من غير العرب فرجال مشركي العرب والمتردين فانهم لا يترقبون عن ذنابل يقتلون
الطيلون لان النبي صلى الله عليه وسلم استرق ساءمهازان وذرايعهم وهم صميم العرب وكذا الصحابة استرقوا ساءم المتردين من العرب

قال فلما كان من الغد جئت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فانا هو والوكبريكان فقلت يا رسول الله خير في من اى شئ تملى انت
فما جئت فان وجدت بكلمة كنت وان لم اجد بكلمة كنت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم كى القى عرض على اصحابك في الغد ثم قل
فانتم عرض على فلما ادى من ذى الشجرة فبشر قريته من رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقول ان الشجرة وبل ما كان النبي الى آخر الآيات
وقد اشكال بهولن التهمة فبشرى جوادكوا احد منها فكيف يجوز ان ينزل العذاب باختيار احد بها والجواب عنه انهم خير واما ان يخاروا
من الامرين باختيارهم بها واحب في الحالة الموجودة عند الله تعالى فاخطا ولا تترك ما هو الاحب عند الله تعالى في رغبة في المال فمخوتوا
على ذلك والاولى ان يقال ان بعض الصحابة والاولى ذلك رغبة في عرض الدنيا لهم الذين عوتبوا بذلك فاخته دون غيرهم
لبنى الية الله تعالى في زيادة عرض الدنيا والديرة الاخرة قال العلامة ابن القيم زاد المعاد وقد حكم الناس في اى الرايين
كان اصوب فخرجت طائفة قول عمر بن الخطاب ورجحت طائفة قول ابي بكر لا يستقر امر الامر عليه وموافقة الكتاب الذي سبق من
البراحل ان ذلك لم ولووافقة الرحمة التي غلبت الغضب والتقية التي على الله عليه وسلم في ذلك ابراهيم يحيى والتقية العسر
يخرج وصوى لمحصل الخير العظيم الذي حصل باسلام اكثر واتك الاسرى وخرج من خرج من اصحابهم من المسلمين و
لمحصل القوة التي حصلت للمسلمين بالقداء ولووافقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا ولووافقة العله آخر حيث اشتر
الامر على رايه وكما ان نظر الصديق فانه راي يستقر عليه حكم الله آخر وعلية جانب الرحمة على جانب العقوبة قالوا واما كذا النبي
صلى الله عليه وسلم فانا كانت رحمة لنزل العذاب لمن اراد بذلك عرض الدنيا ولم يرد بذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم
ولا ابو بكر فان الاداء بعض الصيحات فالتقية كانت تم ولا تعيب من اراد ذلك فاخته كما هزم العسكر ليو حنين يقول احد
من غلب اليوم من قلة وباعجاب كثرهم لمن اعجبه منهم فزعم الجيش بذلك فتنة ومحنة ثم استقر الامر على النصرة والغفر
قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم جعل فداء الهل لجاهلية يوم يد ادب فانه اى درهم وفي سيرة الخلية كان الفداء فيهم
على قدر معلوم وكان اربعة الاف الى ثمانية آلاف درهم الى الفين الى الف ومن لم يكن معناه وهو يحسن الكتاب دفع الشجرة
فلما من عثمان المدينة ليعلم الكتاب فانا تعلموا ان كان ذلك فدائه وفي حديث ابن عباس عند ابن جرير في تفسيره وكان
العباس اسروهم بدر فاندس نفسه بالبعين اوقية من زبيب واليقاع عند ومن عبدة قال كان فدا ناسارى بدرائة
اوقية والاوقية ربعون وربما ومن الدنا عشرة ذناير وقدر اخذ من المطلب بن ابي وداعة في فدا رايه اربعة الاف درهم
قوله لما بعثت اهل مكة في فداء اسماء ائمت بعثت زبيب في فداء ابي العاص بمال دبعت فيه بقلادته

كانت عند خديجة اخذتها بها على ابي العاص الحديث اعلم ان كفارة مائة سألوا ابا العاص ان يطلق زبيب
بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كما طلق ولدا لى لب نبي النبي صلى الله عليه وسلم ولم يقية وام كلثوم قبل الدخول بها وقالوا
نزوجك اى امرأة من قريش شئت فاقى ذلك وقال والده لا فارق صاحبتي واما احب ان لى بها امرأة من قريش ففكر
رسول الله صلى الله عليه وسلم ذلك وافشى عليه بذلك خير فدا اسماء بدر لاطقة رسول الله صلى الله عليه وسلم ورد عدا فدا
وتمرد عليه ان نكح سبيل زبيب ان تهاجر الى المدينة ولم يرد تخليته السبيل الطلاق وحكم المناكحة بين المسلمين كالكفار بعد
باتيا فلما وصل ابو العاص بمكة ارسلها وكانت حاملا فخرج في طلبها بهار بن الاسود ورجل آخر حتى ادركها بذي طوى
ونكح البعير فوكت والقت حملها ثم وصلت بطن يانج عنده بين حارثة ورجل من الانصار فضعها باوا وصلا الى المدينة

ففتننا الفارعة ثم نظرت الى عنق من الناس فيه الذريرة والنساء فوقع بينهم وبين الجبل فقاموا
فجئت بهم الى ابني بكرهم امرأته من فزارة عليها فتشع من ادم معها ابنت لها من احسن العرب فتغلنى
ابو بكر بنتها الحسد بيت تولد فتناوى صينا وفرنا العنق المير ولونث وجعلنا قاق والجماعة من النساء
الغرا والخلق والقلعة من السحاب ومن الجملد اليابس تولد فتغلنى اى اعطاني في الحديث دليل على تفرق بين السبايا اذا كانوا
بالغن فان ابكر فرق بين ام فرقته ونسبها واقرو رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي آخر الحديث دليل على جواز ذرا اسارى
وقد تقدم بيانها -

باب في المال يصيبه العدو ومن المسلمين شريد ذكاه صاحبه في الغنيمة فلما حكمه بل ياخذ
صاحبه السلم ام لا قال في الكفر في باب استيلاء الكفار وان غلبوا على اموالنا وحرزوها بدارهم ملكوها فان غلبنا عليهم فمن وجبه
ملك قبل القسمة اخذه بما وجد بها بالقيمة والثلثين او اشتراة اناجر منهم ابقى حاصله ان غلبوا على اموالنا والعيان بالملك
بشرط الاحراز بدارهم وان لم يحزوها بالملك جهات وقال الشافعي لا يملكونها بالاحراز ولا قبلها ثم ان ظهر على دار الحرب بعد
ما اخذوا اموالنا وحرزوها بدارهم فوجد المسلمون المال الكون اموالهم قبل قسمة الامام الغنيمة بين المسلمين فيهم بغير شى وان
ان وجدوا بعد القسمة اخذوا بالقيمة لقوله عليه السلام في رواية ابن عباس ان وجدت قبل القسمة فهو لك بغير شى وان وجدت
بعد القسمة فهو لك بالقيمة ولان يد المال القديم زالت بغير رضا وكان الحق الاخذ بغير شى نظر الدالان في الاخذ بعد القسمة ضررا
بالمأخوذ منه وازالة ملكه الخاص في اخذ بالقيمة ليعتدل النظر من الجانبين والشكر قبل القسمة علمه فقبل الضرر في اخذ بغير
القيمة وقال الشافعي ياخذ بها في الوجهين وعن احمد لا حق للمالك بعد القسمة - قوله عن ابن عمر ان غلاما لابن عمر
ايق الى العدو وظهر عليه المسلمون فودع رسول الله صلى الله عليه وسلم انى ابن عمر ولم يقسم
اى ربه مما قبل القسمة ولم يدخله في قسمة الغنيمة على الغزاة وكذلك رواية فرقتيل القسمة كما في رواية الشافعي -

باب في عبيد المشركين يلحقون بالمسلمين فيسلمون ونسب الى حنيفة واصحابه في ذلك قال في الهداية
وانا اسلم عبد لحربي ثم خرج اليها او ظهر على الدار فهو حر وكذلك اذا خرج عبيد الى عسكر المسلمين فهم احرار لما روى ان عبيد ابن
عبيد الثالث اسلموا وخرجوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فاقضى بقسمهم وقال هم عتق الله قولهم عن علي بن ابي طالب
قال خرج عبدان الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني يوم احد ببينة قبل الصبح فكتب اليه مواليهم
فقالوا يا محمد والله يا خوجوا اليك ذغبة في دينك وانما خرجوا هربا من الرق فقال ناس صدقوا
يا رسول الله وذهب اليهم فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال ما اذكم تنهون يا معشر
فما شى حتى يبعث الله عليكم من بغير رقابكم على هذا واني ان يردهم وقال هم عتقاء الله عز وجل
فانهم لما جاءوا الى الامام مسلمين فامرهم الكفار صاروا عتقاء فمعتق الله عز وجل لانهم عتقوا بغير اعتاق احد من الناس وهذا الحديث
اخرج في الحکم في المستدرک وذكره الزهري في نصب الاية وقال اخرج الترمذي في المناقب واخرج بروايات غير واحدة ان العبد
اسلموا وخرجوا مسلمين الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزاة الطائف والعبدان يعني المملوك بكسر العين وضعها وسكون الباء
خرج عبد لولاء اذ كان يهتدون اى عن مخالفة الشرع فيهم بالظن فانما تصديق الكفار -

باب في اباحتها الطعام في ارض العدو وقال في الهدية ولا باس بان يملف العسكر في دار الحرب ولياكلوا مما وجدوا
من الطعام لقوله عليه السلام في طعام خبير كلوه واغلفوه ولا تحملوه فنتعلوا الخطب ويدنهوا باليمن وفيه نحو اية العائدين وتباعدوا
ما يجدونه من السلاح كل ذلك بلا قسمة اذا احتاج اليه ولا يجوز ان يبيعوا من ذلك خشيا ولا يملكونهوا والشيء لا يملكه غيره
الا اشتعل بها قبل الفرية من غير حاجة قوله عن ابن عمر ان جيشا غنموا في رحمان ودسول الله صلى الله عليه وسلم
طعاما ودسلا فلم يدخله منهم الخس ولعله لم يكن نائما على قدر الحاجة فاكلوه هناك ولم يبق منه شيء حتى لو اخذ منه الخس لم يمس
الباقي قوله عن عبد الله بن مغفل قال دلى جواب عن النبي صلى الله عليه وسلم في اي رمي ما طلع وفي رواية البخاري
فرمى انسان بكرباي مملون شحم

三

هو من محمد بن عبيد ونسائه وصبيان الذين دخلوا معه قوله كنا مع عبد الرحمن بن سمرج بكابل فاصاب الناس
عبيد خان بهو فقام خطيبا فقام سمعت وسوالله الله عليه يعني عن النبي اى اخذ المال قبل القيمة فخرها ما اخذوا
فقسمه بينهم اى عبد الرحمن وبه المال الذي وقع فيه النهب ان كان طعاما كما يدل عليه ضيق المؤلف لئلا يبضاهم
نهبوه وبعضهم لقوا اخرين وكان في الطعام قلة وان كان غير الطعام فطاسر ان لا يجوز اخذ قبل القيمة
قوله خو جامع رسول الله صلى الله عليه وسلم في سمرق فاصاب الناس حاجة تشديد وجهه اصابوا
غنا فانهبوا فان قد ونا التقى اذ جاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عشي على قوسه فاكفاه

قد وردنا قبوسه ثم جعل يرمي اللحم بالتراب ثم قال ان النهمه ليست
بأجل من الميتة اذ ان الميتة ليست بأجل من النهمه الشك من حناد
في الحديث الشك لان احدهما ان عند جمهور العلماء والائمة الفقهاء يجوز ذبح الحيوانات عند تحقق المائنة وقد تحققت بدل عليها قوله
فاصاب الناس حاجته ثم يدبر وجهه والثاني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كلف القدر ورجل اللحم بالتراب وهو اضا
المال والبطال الحق جميع الغائبين فيمكن ان يجاب عن الاول بان رسول الله صلى الله عليه وسلم اخطأ في ذلك على انها
اخذت بطريق النهم فلا يتقدر بقدر الحاجة او يقال ان في ذلك الوقت كان في الطعام قلة وكان جميع الجيش محتاجا اليها
واذا كان الكل محتاجين لا يجوز لهم ان يأخذوا منها الا بعد قسمة الامام كما تقدم عن ابن الهمام والى هذا اشار المولف بترجمة
الباب ويجاب عن الثاني بما قاله القسطنطيني المأمور بالثأر انما هو المرق عقوبة للذين تعجلوا وانفس اللحم فلم تليف بل يحمل على
المنع ورواى المغنايم لاجل النبي عن اضاعة المال -

باب في حمل الطعام من ارض احدى الى دار الاسلام قال ابن الهمام فاذا خرج المسلمون من دار الحرب
لم يرجع ان يلعنوا من الغنيمة ولا ياكلوا منها لان الضرورة انقضت والباحة التي كانت في دار الحرب انما كانت باعتبارها
ولان الحق قد كذب حتى يورث نصيبه ولا كذلك قبل الاخراج ومن فضل مع طعاما وعلف يروى الى الغنيمة اذا لم يكن ثم الغنيمة

في دار الحرب بشرط قوله كذا ناكل الجحش رقى الفس ولا نفسه حتى ان كذا لا ترجع الى رجاله اذا خرجت
منه مملوكة الجرم وفي نسخة الجرم وزيادة الواو اخذه في الشكوة وفي نسخة الجزر برار المملة ثم المجرة بمعنى الجرم
ظاهر والجرم في غريب الجاح الجزر مع جزوه وهو الواحد من الابل يقع على الذكر والانثى وفي القاموس في مادة الجزر الملقطة
والشاة السميعة ثم قال الجزر والبقر لوقاص بالناقبة المجزورة ثم قال وما يذبح من الشاة انتهى قال صاحب بدل المجزورة قلت
ويحتمل ان يكون الجزر معرب هو في القاموس لروك والهندية كما جاز وهو الاقرب عندي قال في القاموس في مادة الجزر
وارومة قول معربة وتكسر الجيم وهو معرب انتهى محمد التلمت ووضه ورقة مدقوقة على الترويح المتكاملة نافع وفي لسان العرب
الجزر والجزر معروف هذه الارومة التي تؤكل واحدة تها جزرة وجزرة قال ابن دريد لا احبها عريته وقال ابو حنيفة اصله
فانسى الغراب هو الجزر والجزر للذي يؤكل ولا يقال في الشاة الا الجزر بالفتح قوله واخرهنا جمع خرج وهو وعاء من الخس
تعمل على الدابة بطريقها يوضع فيه التلعل ويقال له الجوالق والمراد بالرجال محل اقامتهم في الغزاة ومن ادبرهم في المدينة فان كان
المراد به الاول فلما اشكال وان كان الثاني فيحمل على انهم يرجعون اليها بعد قسمة الامام فيرجعون اليها بعد حصتهم -

باب في بيع الطعام اذا فصل عن الناس في ارض العدى قال في الدر المختار ولا تقسم فية ثم الا اذا
قسم عن اجتهاد او حاجة الغزاة فتقع ولم تجز الغنيمة قبلها لا للامام ولا للغير يعني للتول المولود شيئا بطعام جاز بوجهه
قال الشامي نص عبارتها ولا يجوز بيع الغنائم قبل القسمة لانه لا ملك لاصفيها قبل ذلك وانما يبيع لهم بالطعام و
العلف للحاجة ومن يبيع لمتاع شئ لم يرجع له سعيه يمكن ابارح طعاما لغيره انتهى فتقوله انما يبيع لهم الجواب سوال تقديره
كيف لا يجوز البيع مع ان يجوز لهم الانخلاء بالطعام والعلف كما ياتي والجواب ظاهر ولا يخفى انه ليس المراد بيع شئ لطعام
وان كان الحكم كذلك انتهى قوله عن عبد الرحمن بن غنم قال لما بطننا مدينة قنسرين مع شرحبيل بن السط

فلما انقضا اصاب فيهما غما وبقي قسم فينا طائفة منها وجعل بقيةها في المغنم فلقيت معاذ بن جبل فقال معاذ غنر ونامح رسول الله صلى الله عليه وسلم خيرا فاصبنا في غنا فقتل فينا رسول الله صلى الله عليه وسلم طائفة وجعل بقيةها في المغنم فكان معاذ بن جبل في الرضا والربط والربط في النفر والتمام فيه كلف هجوم العدو ولا قامت الجهاد والقتل من بلدهم ابو عبيد بن الجراح غني اليه عندي سنة سبعة عشر بعد فراس من البرمك وشريحيل بن السمط فختلف في حجة قوس الغنية على قدر احتياج اليها والامانة الحديث بالرجز فقال لما كان في القسمة معنى البيع لابننا مبادلة حقيقة علم منه جواز البيع ايضا فصح الاستدلال بالرواية على ان القسمة الترجمة من جواز البيع والوجه في جواز البيع ان الايتام من مال الغنية لما كان لاجل الحاجة فكثير ما توقف في الحاجة للغزاة على بيع ما وتوا من الغنية اذا احتاجوا الى غير ما اتاهم الامام فان الامام اذا لم يجد في مال الغنية طعاما واشيا جواما لم يكن بد من بيعه بولاية بما اخذوه منها

باب في الرجل يبتغى من الغنيمة بقتل اى المخرج اليه لا يجوز ولا يجوز الا يغفل عن بر ما تقدم قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم قال من كان يوم من بالله والبيع الاخر فلا يركب دابة من فئ المسلمين حتى اذا اعجزها ادها فيه ومن كان يوم من بالله واليوم الاخر فلا يلبس ثوبا من فئ المسلمين حتى اذا اخطعه سادة فيه المروا بالى الغنية ونها محمول على ما اذا لم يخرج اليه واما اذا احتاج اليكما اذا ملك فرسه في المعركة فاخذ فرس العدو وقاتل عليه وكذلك الثياب اذا اخذه البروشلا يجوز لبسه فاذا انقضت حاجته رد في غنيمة

باب في الرخصة في السلاح لقتال في المعركة يجوز استعمال السلاح اذا اخرج اليه الا ان يجب عليه ان يره في الغنيمة بعد الفراغ منه وقد تقدم مفصلا عن ابن الهيثم فتذكره ولا يغفل قوله ثنى ابو عبيد عن ابنه

دعبر البر من مسود قال مرود فاذا اوجبه لى صريح قد ضربت رجله فقلت يا عدو الله يا ابا جهل قد اخزى الله الاخر قال ولا اهابه عند ذلك فقال ابع من رجل قتله قومه فصر يده بسيف غار طائل فلم يبق شيئا حتى سقط سيفه من يده فصر يده به حتى سبر د اى انت وفيه الدلالة على الترجمة فان ابن مسعود اشتمل في قتله سيف ابي جهل لما احتاج اليه قوله العبد من رجل قال الخطابي كذا رواه ابو داود وموطأ والاصح هو احمد من رجل باليم بعد العين وهي كلمة للعب معناها كما يقول بل زاد على رجل قتله قومه يهون على نفسه اهل بطن الهلاك وقال في النهاية كذا جاء في ابى داود والعب ومعناها الهوى والبلع لان الشئ المتباهى في نوعه يقال قد لعبت فيه وهذا المراد ليد اى لا يقطع شمله العظمة والمعنى انك استغنيت شأني واستبعدت قتلى لئلا يهون جوارى العبد من رجل قتله قومه والروايات الصحيحة اعتمد باليم يهون اعجب من رجل قتله قومه تقول انا اعمد من كذا اى اعجب منه

باب في تعظيم الغلول قد كثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم باب التنظير والتشديد في باب الغلول حتى لم يصل على الغال وقال لبعده مدغم من شهد قتل والوالو بنينا لا الحنية كذا والذي نفسى بيده ان الشبهة اى الكسار التي اخذ باليوم خيبر من الغنائم لم تعصبها المقاسم ليشغل عليه ارا وقال شرك من نارا وقال لرجل الذي كان في غلته دوات قتال لم يكرهه هو في النار في عبارة عليها وكذلك ثبت احراق ما عقرته ولما انقضت الامت على ان الغلول كبيرة وجرائم اكله

باب في الغلول اذا كان يمسك ما يتوكله العام ولا يحرقه لصله اختلفت الروايات في عقوبة الغال وتركه واختلاف
 الروايات والافاضة اختلف العلماء في باب الاتي بيان اختلاف عقوبة الغال ولعل الثواب اثار بهما الباب الى
 ترفيق الروايات وهذا كما ترى واختلف العلماء بعد اتفاقهم ان الغلول كبيره فاذا فعل الغال اذا حجاب ونهض على الغلول
 بالمال الذي غلته فغال الثوري والا وراعي والبيث والمالك يدفع الى الامام خمسة ويتصدق بالهاتين وكان الشافعي لا يبر
 ذلك ويقول ان كان مالك فليس عليه ان يتصدق به وان كان لمالك فليس له التصديق به بل غير قال والواجب ان
 يدفع الى الامام كالا موال الضالة وما قول الخفية في ذلك فما قال في السير الكبير ولو ان رجلا غل ثيابا من الغنم ثم لم
 يخاف به الامام بعد القسمة وتفرق الجيش فلا مام في ذلك راى ان شاك في الغلول وقال اننا لا نعرف صحتك فدا لزممت
 وبلا بركم وانت البصر بالثبوت حتى توصل الحق الى المستحق وان شاك في ذلك منه وجعل خسرته لمن سعى الصدق في لانه
 وهو المال في يده وصاحب المال مصدق ثم عا في ما يجز من حال ما في يده واعتبار صدقة خمسة لارباب الخمس فيصير
 اليهم والباقي يكون بمنزلة اللقطة في يده ان طعن ان يقدر على ابله فالحكم فيه ما ذكرنا وان لم يلح في ذلك فستة من المساكين
 ان احب والاجله موقوف في بيت المال وكتب عليه امره وشانه ولو ان صاحب الغلول لم يأت به الامام ولكنه تاب من
 الغلول وهو في يد فان لم يلح في ان يقدر على ابله فالمستحب له ان يتصدق به به وان طعن في ذلك فالحكم فيه ما هو الحكم
 في اللقطة في جميع ما ذكرنا ورفع ذلك الى الامام احب الى كما هو الحكم في اللقطة ايضا وبعد ما فعله الامام بالخيار في تصدقه الا
 انه ينبغي له ان لا يدع الخمس في يده لانه اذا قرآن خمس ما في يده لمن سعى الله تعالى في كتابه واقراره فيما في يده صحيح في حقه فشيء له
 ان يأخذ الخمس منه ويصرف الى المصارف حتى لا يكون مضيقا حتى ارباب الخمس انتهى

قوله عن عبد الله بن عمر قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اصاب غنية امر بلا لا فنادى في الناس
 فيجيبون فبنا لهم فيخسونه ويقسمه فجاء رجل بعد ذلك بزوام من شعر فقال يا رسول الله هذا فيما
 كنا اصيناه من الغنية فقال اسمعت بلا لا ينادى ثلاثا قال نعم قال فما منعك ان تجي به
 فاعتذروا اليه فقال كن انت تجي به نيم القيمة فان اقبله عدك وهذا ايضا من باب التغليظ والتشديد في باب
 الغلول بل نوع من التعزير كما قد احرق ماله ايضا تعزيرا -

باب في عقوبة الغال قال في شرح السير الكبير واذا واد الغلول في رجل اوجضه ضرا ولم يلح به العين
 سوطا لانه انكبت جريه ليس فيها حد مقرر فيعزر عليها ولا يلح بالتعزير شيئا من الى ولا يحرق رجلها حتى ولا تقطع عليها ايضا
 لان له منها نصيبا وهذا قول الجمهور من الفقهاء ما اهل الشام كانوا يقولون يحرق رجل الغال ويروون فيه حديثا عن الحسن
 قال لو غل الغلول من رجل ثم حرق رجله الا ان يكون فيه مصحف واصحاب الحسن يروون عنه موقوفا وقد ذكر الا وراعي عن
 رجل عن الحسن هذا الحديث مرفوعا ولكن الفقهاء لم يصحوا هذا الحديث لانه شاذ ويرويه مجهول لا يعرف ثم هو مخالف للامار المشهورة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلق الوعيد بكل من ظهر منه غلول ولم يشتغل باحراق رجل احد من ذلك حديث مدغم وحديث
 آخر قيل لرسول الله صلى الله عليه وسلم استشهد فلان فقال كلا اني رايت يجز الى النار عبادا وقد علمنا حديث الاول ورواه ابو داود

في الباب المتقدم وحديث الثاني رواه احمد في مسنده وغيره وسماه كركرة فهذا كله دليل على ان الخوف في الغلول وان ليس فيه
احراق الرجل لان ما خيرا للميان عن وقت الحاجة لا يجوز قتال جابليس في الغلول قطع ولا نكال وهذا الصريح يفتي احراق الرجل
وكما لا يحرق رجل الغال لا يحرم سهمه من الغنية ومن العطاء لانه لو سرق مالا لا نصيب له فيه لا يحرم سهمه فاذا كان له فيه
لصيب اولى والذين يقولون باحراق رجله ليقولوا لا يحرق المصحف ولا الحيوان ولا السلاح فيه قياسا سائر الاشياء فان
قالوا لا يحرق الحيوان لمعنى المشقة فينسخوا من ان يذبحه ثم يحرقه والدليل على ضعف هذا الحديث المروي فيه ان الغلول فيما نرى
ما كان في زمن من الازمنة اكثر منه في زمان رسول الله عليه وسلم لكثرة المنافقين والاعراب الذين يغزون معهم فم كانوا
اصحاب غلول وابل المغازي لم يجدوا شيئا مما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم في مغازيه الا روه فلو كان احراق رجل
لغلول ذاك مستغنيا وحيث لم يوجد ذلك عرفنا ان الحديث لا اصل له ثم فيه اثبات حديث شاذ وثابت ما يخالف الاصل
مما ثبت مع الشبهات مثل حديث الشاذ لا يجوز كيف ثبت به ما يندرج بالشبهات ارايتم ثباته التي عليه ان تحرق وتترك غرابنا
فلعله ان يكون من البدو ارايتم ان لم يكن له رجل لا يحرق متاع الذي في بيته بالتشرد او اعند من ودعيته او عاريت له انسان في
رجله ارايتم عطين اعاد كل واحد منهما صاحبه متاعا ثم غل كل واحد منهما ما يحرق واعند كل واحد منهما من متاع صاحبه ارايتم
تواجمعين في رجل غل بعضهم وعلم به اصحابه ولم تجزوا بما صنع ايقظ متاعا خاصا ومتاعهم كتمانهم عليه انتهى فاعلم ان بدل الجحود
قلت في الحادي القديس جواز التعزير بالمال عن ابي يوسف فلو صح الحديث كمل عليه ولا ضرورة الى رد اوقا ويليها وبقول
النسخة من التعزير من العزير يعني الرد والزرع وهو التاديب لغة وشرعا التاديب دون الحد واجتبت الامتة على وجوب التعزير
في كبرهات ولا تجب الحد ثم قد يكون بالضرب على القفا بالكمف وقد يكون بتعريك الاذن وقد يكون بالكلام بالعتف
وقد يكون بالضرب وقد يكون بنظر القاضي اليه بغير عيوب وليس في التعزير شيء مقدور وانما هو موقوف الى راي الامام على
التعزير جبايتهم وقيل التعزير على الربعة مرات بغير اشراف الاشراف وهم العلماء والعلماء يكونون بالاعلام فقط بان يقول
القاضي له بالاعلان بلغني انك تفعل كذا فلا تفعل وتعزير الامراء والدعايين يكون بالاعلام والجراي باب القاضي والخصومة
في ذلك وتعزير الاوساط وهم السوقة بالاعلام والجراي والحبس وتعزير الاشراف يكون بهذا كله والضرب وعن ابي يوسف ان التعزير
باخذ الاموال جائز لا مال وفي الهيئة راي رجلان امراته يزني بها اوت محترمة وبها مطاوعان قتل الرجل والمرأة جميعا فثبت
التعزير بشهادة رجلين وامرأتين ورجل لانه من جنس حقوق العباد ولهذا قيل فيه الشهادة على الشهادة ووضح الفوعة و
شعر في حق الصبيان والتكفيل قوله عن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا وجد نحر
الرجل قد غل فاحرقوا متاعه اخرجه قال فوجدنا في متاعه مصحفا فسال بسا الماعنة فقال بعه وتصدق فشدته
قال الطحاوي لو صح الحديث لاحتل ان يكون حين كانت العقوبة بالمال قلت هذا كله في غير عهدنا ايضا لما حجة ال
قول النسخ كما هو رواية عن ابي يوسف انه يجوز التعزير بالمال فتحرق رجله ومنع من السهم تعزير بالمال -

باب انتهى عن الاستدلال على من غل قوله كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من كتم
غلا فانه مثله اي من سر غلول غالا ولم يظهره عند الامام فانه مثل الغال في الاثم والعقوبة وهذا ايضا تعزير وتشديد في امر
باب في السلب يعطى الفاتل قال الاحاف يستحب الامام ان يعيد غنالا بزيادة شئ على سهمه بان يقول من قتل قتيلا

فله سلبه وهي المناقش قتيلا باعتبار ما يؤيد اليه كما في قوله تعالى اني ارا في عصر خرا والسلب يقتضيان وقد سكت الالام بمعنى السلب
 جودا سلبا وفي الاصطلاح ما يحداه المناقش من قرينة من السلاح والسياب كما يذكر المؤلف في باب الاتي وبان يقول للسيرة
 جعلت لكم الرجع والصف الثالث بعد الخمس لانه يخرج من على القتال ويومئذ يذهب اليه قتال الله تعالى يا ايها النبي عرض
 بلوئين على القتال ورضى صلى الله عليه وسلم بالتفصيل على القتال فقال من قتل قتيلا له عليه ميتة فله سلبه كما في الجميعين وغيره
 ونقل رسول الله صلى الله عليه وسلم الرجع بعد الخمس في رحبته رواد البوادع وغيره وساقى وكان يتفصل عليه السلام في البداية الرجع
 وفي الرحبة الثالث رواد الترمذي واحمد وابن ماجة وقوله بعد الخمس ليس على سبيل الشرط بل هو الالام لئلا يفتل بربح الكل جازو
 اما وقع ذلك عنهم اتفاقا الا ترى انه لو فتل للسيرة بالكل جازا ايضا عندنا فهذا اولى ثم قد يكون التفصيل بغير ما ذكره سنا كالا
 الدنيا يرا وليقل من اخذ شيئا فوله وهذا قبل الا حرازوا ما به الا حرازوا ما ينفل من الخمس فقط فلا يجوز بعد الا حراز ان
 ينفل من الرحبة الخامس لان حق الغنائم من ناكب بالاحراز في الدار والحق لهم في الخمس فجاز ان ينفل منه لا يتال في الباطل
 حق الاصناف الثمانية وهو ايضا لا يجوز لانه انقل الدخ الى الغزاة باعتبار انهم من الفقهاء لان المستحق فقير غير معين فاذا جاز
 صر فلفه غير مختل فصر فلفه للمقاتل اولى وعند الشافعي ومالك لا ينفل من انس ايضا وقال في بدلة الجند واما المسئلة الالية
 وهي بل يجب سلب المقتول للمقاتل وليس يجب الالام ينفل الالام فانهم اختلفوا في ذلك فقال مالك لا يستحق المقاتل سلب
 المقتول الا ان ينقله لالامام على جهة الاجتهاد وذلك بعد الحرب وبه قال ابو حنيفة والثوري وقال الشافعي واحمد والوثوب
 واسحاق وجاعة السلف هو واجب للمقاتل قال ذلك الالام ولم يقله من هو الالام من جبل السلب له على كل حال ولم يشط
 في ذلك فسرطاه من قال انما يكون السلب للمقاتل اذا كان القتل قبل جمعة الحرب وابعدها واما ان تقتله في حين الجمعة
 فليس له سلب وبه قال الاوزاعي وقال قوم ان استكثر الالام السلب جازا ان يحميه وسبب اختلافهم فيه هو احتمال قوله عليه السلام
 يوم حنين بعد ما برء القتال من قتل قتيلا فله سلبه ان يكون ذلك منه عليه الصلوة والسلام على جهة النفل او على جهة
 الاستحقاق للمقاتل وذاك قوي عنده انه على جهة النفل من قبل ان لم يثبت عنده انه قال ذلك عليه الصلوة والسلام و
 لا يقتضي به الايام حنين ولما رضى كزية الغنيمة كان حمل ذلك على الاستحقاق اذ في قوله تعالى واعلموا انما غنمتم من شئى الاية
 فانه لما نص في الآية علم ان الالام الخامس واجبة للغنائم كما انه لما نص على الثالث للام في الموارث علم ان الغنائم
 لا باب قال ابو جعفر وهذا القول مخوفه صلى الله عليه وسلم في حنين وفي بدر وروى عن عمر بن الخطاب انه قال كنا نحمل السلب
 على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ونخرج البوادع وعن عوف بن مالك الاشجعي وخالد بن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سئل قضى بالسلب للمقاتل وخرج ابن ابي شيبة عن انس بن مالك ان البربرين عازب حمل على مرزبان يوم الدرد فطعن
 طعنه على قروبس سرجه فبلغ سبعة ثنين الفابغ ذلك عمر بن الخطاب فقال لابي طلحة انا كنا انخس السلب وان سلب البراء
 قد بلغنا الاكثر ولا ارا في الاخمية قال قال لابن سيرين فحدثني انس بن مالك انه سئل سلب خمس في الاسلام وبه انكسك
 من فرق بين السلب القليل والكثير واختلفوا في السلب الواجب اهو فقال قوم لا جميع او جعلي المقتول واشتق قوم
 من ذلك السلب والغنمة انتهى لمعنا قوله عن ابي قتادة انه قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 في عام حنين فلما الحلت فوجوه ابي هريرة في بعض الجيش لا يماهم عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله على جبل عاتق قال انما

هو وسلة ما بين العنق والكايل وفي النهايه هو موضع الراد من العنق قوله ان الناس رجعو الى بعد الانهم لم يصوت العباس
ابن المظب فانه نادى بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان صتيما يا معشر الانصار يا معشر اصحاب السيف ففى رواية مسلم قال
العباس فوالله كانت عظمته حين سمعوا صوتي عظمه البقرى اولاد بايقولون يا ليك يا ليك فترجوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم
حتى اذا اجتمع عنده ما استقبلوا الناس فاقفوا واظفر الى قتالهم فقال آلان حى الوطيس ثم تناول حصيات من الارض ثم قال
ما هت الوجوه فرمى بها فى وجوه المشركين فما كان انسان منهم الا وقد استلأ عيناه من تلك القذبة الشرايب فولى المشركون الالاد
ذرل فقال من قتل قتيلنا عليه بينة فليسلمه قاله لما وضعت الحرب اوزارها وخرج من قتال المشركين مرة بعد مرة فبخر الماتار الى
اول الحرب والينا ولوعده لانه قاله فى هذا الوقت تشرىبا قوله لا اله الا الله اذ قال الخطابي بكنا يروى والى الصواب لا اله الا الله والى
قبيل ذاقناه فى كلامهم لا والله يعلون اركاننا والاسم ومعناه لا اله الا الله لا يكون وقال الخطابي ما اذا فقتبت فى تجميع الروايات
المقبرة والاصول المحققة من صحيحين وغيرهما كسير الالف ثم قال معجزة نبوته ثم قال بعد قل كلام الخطابي يرويه والى الذى يظهر
ان الرواية المشهورة صواب وليست بخطا وذلك ان هذا الكلام وقع على جواب احد المتكلمين على الاخرى والبراهى التى عرض بها
عن واو القسم وذلك ان العرب تقول فى القسم المدا فلعلكم بما لا تهتة وتصرافا فكانهم عرضوا عن البقرة ما قلنا لا اله الا الله
مخرجها دائما واخرى بلا شك حرف جواب لتليل وهى شل التلى وقعت فى قول صلى الله عليه وسلم قلش عن سج الرب بالشر
فقال انقص الرطب اذا جفت قالوا نعم قال فلا اذا خلوا قال فلا والله اذا لكان مساويا لما وقع بيننا وسوقه لا اله الا الله اذ من كل
وجه لكنه لم يخرج هناك الى القسم فتركه فوضع تقدير الكلام ومناسبة واستقامة معنى ووضع ما من غير حاجة الى كلف ليدى بخرى عن
البلاغة الى آخره قال قلت فيه ايضا ان التنبيه

باب فى الكلام يمنع القاتل السلب ان هراى والفس من السلب من السلب

لعل يوافق بعد هذه الترجمة اهل العراق قال فى الهداية والسلب اعلى المقول من شياء وسلاهم ومركب وكذا ما كان على كبر
من السرج والالة وكذا ما على الدابة من ماله فى هيبه وعلى وسطه وعاد ذلك فليس بسلب قال فى فتح القدير وعلى وسطه
من ذهب ونفحة واسوى ذلك مما هو مع علامه او على دابة اخرى فليس منه بل حق الكل والحقيقة الرخاوة فى موزن القتب وكل
شئ شددته فى موزن ذلك وقبلك فقد تحققتة للشائى فى المنطقة والطوق والسوار والى آخره وفى وسطه من النفقة وحقبة
قولان احدى هاتين من السلب وبوقال احمد والآخران من السلب وهو قولنا وعن احمد فى ردة روايتان انتهى قلت فليقل
بيان المناهض فى السلب فى الباب المتقدم وقال فى شرح السير الكبير المخصص لاجلات ان التفتيل جائز قبل الاصابة بالخصم
على القتل فانه ما يورى بالتحريض لقوله تعالى يا ايها النبى حرض المؤمنين على القتال فهذا الخطاب لرسول الله عليه وسلم
وكل من قام مقامه فان الشجعان قتلوا يتخاطرون بانفسهم او لم يخسروا شئ من المصاب فاذا اخسهم الامام بذك ذلك لم يحرم
على الخاطرة بارواهم والى الفاعل فى جلبه العدو ولا يستحق القاتل السلب بدون تفتيل الامام عنه وعلى قول الشافعى
من قتل مشركا على وجه المبارزة وهو مقبض غير يدبر استحق سلبه وان لم يسبق التفتيل من الامام لان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم من قتل قتيلنا فله سلبه نصب الشرع وشل هذا الكلام فى لسان صاحب الشرع بيان السلب كقوله عليه السلام من بدل بين
فاقتلوه وكذا نقول ان نقول رسول الله صلى الله عليه وسلم هذه الكلمة بالمدينة بين يدي الصحابة ولم ينقل ان قال هذا الا بعد

تحقق الحاجة الى التحريض فان مالك بن انس قال لم يبلغنا ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في شيء من مغازبه من قتل قتيلا عليه السلام
 الا في موضعين وذاك بعد ما انهم المسلمون ووقعت الحاجة الى تحريضهم لئلا يكفوا القتال والتم ولتيمم بدينهم وذكر
 محمد بن ابراهيم البجلي ان قال ذلك يوم بدر وخين ايضا وقد كانت الحاجة الى التحريض يوم بدر معلومة فذكرنا اننا قلنا ان ذلك
 بطريق التسهيل للتحريض لا بطريق نصب الشرع وايداه قلنا ما ذكره عبد المدين شقيق قال كان صلى الله عليه وسلم محمدا صديقا
 القري فاما هو رجل فقال بالقول في الغنائم فقال الله تعالى بهم واهل الارلار لربعة قال في الغنيمة لغنيها الرجل قال ان ربيت
 جنبك لهم فليست باحق بهن اخيك المسلم فذا دليل ظاهر على ان القتال لا يستحق السلب بدون التسهيل وعلى هذا القول التفتق
 اهل العراق والحجاز قال ابو حنيفة لا تفل بجوارح ارض الغنيمة وهذا مذهب اهل العراق والحجاز واهل الشام يجوزون التسهيل بعد
 الاحراز ومن قال بالالواراعى وقلنا دليل على فساد قولهم لان التسهيل للتحريض على القتال وذلك قبل الاصابة لا بعد ولان
 التسهيل لاثبات الاختصاص ابتداء لا لابطال الحق ثابت للقائمين او لابطال الحق ثابت في الخس لا لابطالها وفي التسهيل لاجل
 الاصابة لابطال الحق ثم اسدل بابا ويشام قوله عن عوف بن مالك الانصبي قال خرجت مع زيد بن حارث الخليل
 حاصل ان المدعى قتل رجلا من الروم كان مسلما وسرج فربما طلبا بدينه فاذا جالدين الوليد منه سلب الروي كله وبعضه
 وكان جالدين الوليد ميرا اذ ذاك وانكر ذلك على خالد عوف ولم يعط السلب خالدا وشكا عوف ذلك على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فقال يا خالد رد عليه ما اخذت منه فبين ذلك قال عوف لخالد وذاك يا خالد الم. ذلك فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وما ذاك نقص عوف ما جرى منه وبين خالد غضب وقال يا خالد لا رد عليه فهذا دليل واضح على ان السلب لا يستحقه القتال
 لنصب الشرع والاكتيف من رسول الله صلى الله عليه وسلم ثانيا واعتدرا للمطابقى عن هذا وقال انما من رسول الله صلى الله عليه
 وسلم خالد في الثانية ان رد عليه سلبه زجر العوف لئلا يتجر الناس على الاية لان خالدا كان مجتهدا في صنعه لما راى فيه من الصلوة
 فامضى عليه السلام اجتهاده واليسير من الضرر تحيل للكثير من النفع قال ويشبه ان يكون عليه السلام قد عوفه من انفس
 الذي هو له انتهى -

باب في السلب لا يخمس قال في البدائع وما حكم التسهيل فلو كان احدا من اختصاص التسهيل بالنفل حتى الاشراك
 غيره وهل ثبتت الملك فيه قبل الاحراز في دار الاسلام فيه كلام متذكره في موضعه انشاء الله تعالى والثاني انه لا خمس في النفل
 لان الخمس انما يجب في غنيمة مشتركة بين الغانمين والنفل ما اخلصه الامام لصاحبه وقطع شركة الاعبار عنه فلا يجب فيه
 الخمس ويشترك النفل للفرقة في اربعة اخماس ما اصابوا لان الاصابة او الجهاد حصل لقوته الكل الا ان الامام خصل بعض
 ببعضها وقطع حق الباقيين عنه بمقتضى حتى الكل متعلقا بما ورأه فغنيشاهم فيه قوله عن عوف بن مالك الانصبي وخالد
 ابن الوليد ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بالسلب للقاتل ولحقه الخمس السلب ولحقه الخمس السلب ولحقه الخمس السلب
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخمس السلب ولم يذكر الجهاد الاولى -

باب من اجاز على جريحه مقتضى نيفل من سلبه اى ميث قلته وتم عليه واسرع نيفل من بعض سلبه
 قوله عن عبد الله بن مسعود قال فقلت لى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر وسيف ابى جهل كان قتل
 اى اجهل هذا بظاهرة معارض بما وقع في الصحيحين ان النبي صلى الله عليه وسلم نظر في سيفي معاذ بن عمرو بن الجوح وماذا بين

وقال كلما كانت له وان قضى بسببه لما ذبح عمرو ولما استحق الانتصاري السلب لقتلته كيف اعطى سيفه لعبد المدين مسود فبعد
بما قال الرديعي بنصب الزايد ووجه الدليل ان السلب لو كان للقتال لقتلني بهنبا لان قال كلما كانت له وكذا عليه السلام وفعل
احدهما دليل على ان الامر فيه موقوف الى الامام انتهى او بما في الصحيح راجع ويحتمل ان يكون على الشرعية ولم يغفل عنه لعمدة القضاة
معاذ والاعلم

باب من جاء بعد الغنيمة لادسهم له اى بعد اجزائها في دار الاسلام واقسمتها في دار الحرب اوبه المغانم فيها اطم
ان الغنيمة ما يتناول من الكفار غنوة حال قيام الحرب وحكمها ان تقسم بعد الخمس للغانمين خاصة ولا حظ لغيرهم فيه والى ما
يتناول منهم بعد وضع الحرب اوزارها وليصير الدار دار السلام وحكمها ان يكون لكافة المسلمين ولا يخمس والنقل ما يعطى للدار
نازما على سبب التفتيش كما تقدم بيانه وفي اصطلاح المسلمين كل ما يملك اخذه من اموالهم فهو في ثم اعلم ان العلماء اختلفوا في
على ان الغنيمة تقسم بعد الخمس للغانمين خاصة ولا حظ لغيرهم اختلفوا في الردى المعين والمدعى الذي يحق لهم الاغنية فيشكروهم
فيها ام لا فقال ابو حنيفة وطائفة ان المعاون الذي كان معينا عند الجاهزة والحمل الذي لحق بدار الحرب هما يشتركان وان
لم يشتركا مع الغنائمين في الغنيمة استأثرا بها في السلب الذي هو جازية الدرب الفاعل بين دار الاسلام ودار الحرب
على قصد القتال وقال الشافعي لا يشتركون المدبر والقتال وبذا يعني على ان السبب هو الجاهزة عندنا وشهودنا
عنده وقال في الهابة واذا فتحهم المدنى في دار الحرب قبل ان يخرجوا الغنيمة الى دار الاسلام شاركوا فيها خلافا للشافعي في جواز انظار
القتال انتهى قوله عن محمد بن الوليد الزبيدي عن الزهري عن عبيدة بن سعييل اخبره انه سعى ابا

هريرة بن محمد بن سعيد بن العاص بن رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث اباان بن سعيد بن العاص
على سرية من المدينة قيل نجح فقدم اباان بن سعيد واصحابه على رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجديد بعد ان فتحها وان حزم خيلهم ليف فقال اباان انقسم لنا يا رسول الله فقال اوجز هيرة فقلت
لنقسم لهم يا رسول الله فقال اباان انت بها يا ويح وعلينا من راس ضال فقال النبي صلى الله
عليه وسلم اجلس يا اباان ولم يقسم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحرب بعشرين جمع حرام وموالتية لوط
الوبر دابة صغيرة كالسور وخشيت قال ذلك تحقير لابي هريرة بعد رعلينا من راس ضال اى لم يعلينا من راس السد البري
وفي رواية الضان بالنون ومواس الجبل قيل جبل لدوس قوم ابي هريرة بغير سمر والجملة في هذه الرواية السائل هو اباان
والمال هو ابو هريرة وفي رواية الاثني في هذه النقطة الغلب فان فيها السائل ابو هريرة والمال اباان فبين عن ابي هريرة
قال قد عمت المدينة و... الله صلى الله عليه وسلم بجديد حين افتتحها فأسأله ان يسمي لي فتكلم بعض

ولد سعيد بن العاص فقال واما ان لا تسهم له (لا بى هريرة) يا رسول الله قال فقلت هذا
فان ابن قول فقال سعيد بن العاص يا عجبا لو برقدت على عليينا من قدم ضال يعينني ليقول امر مسلم
اوجه الله فقلت لم يبق يدعى اي عجبا الرجل كالدبر ترحم علينا فبين من طرف ضال يعينني ليقول مسلم وحله العدة
مرتبة الشادة على يدى ثمانية يوم اجدوا لى بمدة حيث لم يقتل في حالة الكفر وابن قول هو النعمان بن قول شهيد راقول في مال
قال الما فوطع في احدى الطريقين ما يدعى في قسم القلوب فان في رواية ابن ميمونة ان ابا هريرة السائل ان تقسم لوان اباان

والرسول فلذا السهم لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم انتهى -

باب في الملة قد العبد يحذف من الغنيمة في كسر الدقائق والمملوك والمرأة والعبيد والسهم لهم اى للمملوك اذا قتل مطلقا سوار كان تنا او هربا او مكاتبا والمرأة سوار كانت حرة او امته اذا كانت تقابل اعداء او الجرحى او تقوم على المرضى او تخدم الغنائين او تخطط ساعهم والعبيد وكذا المجنون والمعتوه اذا قاتلوا باذن الامام والذي اذا قاتل اولى على الطريق اى بهو لا المذكورين الرضخ اى العطار الطليل بحسب ما يرى الامام والفقير بهو لا بالسهم ولا يبلغ بالرضخ السهم الا فى ولادة الذى فانه يزاد على السهم اذا كان فى دالة متعقة عظيمة لان ما ياحذه جرة يعطى بالغ ما بلغا وماروى التريدى انه عليه السلام اسهم لقوم من اليهود قاتلوا معه والصبيان وماروى المؤلف واحم للنساء ايضا فهو كالمجول على الرضخ كرواية ابن عباس وسياقته قال فى فتح القدير ثم الرضخ عندنا من الغنيمة قبل اخراج الخمس وهو قول الشافى واحمد وفى قول له وهو رواية عن احمد بن اربعة الاخماس وفى قول الشافى من خمس الخمس وقال مالك بن النخس انتهى ونسب الاوزاعى الى ابيهم الميمونة والعبيد وقال الرسمى سهم للذى لا للصبي والنساء والصبيان فيه رضخ لهم وعن مالك ان قال لا لعلم العبد يعطى شيئا وعن الحسن بن صالح ان سهم للعبد كالحرق فى المداينة ثم العبد انما يرضخ له اذا قاتل لادخل بخدمة المولى فصار كالتاجر والمرأة يخرج بها اذا كانت تملأوى الجرحى وتقوم على المرضى لانها عاجزة عن حقيقة القتال فيقال هذا النوع من الاعانة مقام القتال بجلائ العبد لا فاد على حقيقة القتال والذي انما يرضخ له اذا قاتل اولى على الطريق ولم يقاتل لان فيه متعقة للمسلمين الا ان يزاد على السهم فى الدالة اذا كانت فيه متعقة

ولا يبلغ به السهم اذا قاتل قله عن يزيد بن هارم قال كتب بخدمة الى ابن عباس يسأله كفى اذا كن الحد يث ظلت حذرها اختصارا وذكر ما مسلم فى حديثه ان بخدمة كتب الى ابن عباس يسأله عن شمس خلال فقال ابن عباس لو ان اكرم على ما كتبت اليك بخدمة النجدة فاخبرني بل كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لغزو بالشباب وهل كان يقرب لهم سهم وهل كان يعطى الصبيان وتبقى بقية سهمهم وعن الحسن بن هارم قال قال فى الفتى شئى وكذا فى رواية مسية المغربى عند مسلم عن يزيد بن هارم يسأله عن العبد والمرأة يحضرن الغنم بل يقتسم لها قوله اما المملوك فكان يحذف من الغنيمة من الغنيمة وانما يرضخ له اذا قاتل وكذا العبيد قوله اما النساء فكان يداوين الجرحى ويستعين الغاء وراو مسلم فى روايته له ويحذف من الغنيمة واما السهم فلم يقرب لهم وفى رواية آلا فى الباب قوله فانما كتبت كتاب ابن عباس

الى بخدمة فان كان يحذف من الحبوب مع رسول الله صلى الله عليه وسلم فانما يعطى لمن يسهم فلا وقد كان يرضخ لهم واما حديث الباب حديث حشره وفيه اسهم لنا كما اسهم للرجال اى للنساء فهو حديث اسناده ضعيف لا تقوم به حجة قاله الخطابى وقال ابن القيم قولها اسهم لنا اسهم للرجال معنى به اذا اشركت بينهم فى اصل العطار لاني قد روى فاروت انه اعطاها مثل ما اعطى الرجال لا انه اعطاها منهم بهو سوار ظلت ويدل عليه قولها اعطانا ثمرنا وبنما يدل على ان اعطاها من هو التمر فقد لا غير قوله فاخبرني فملوت قاصم فى شئى من حرقى بلتاع اى امرنى رسول الله صلى الله عليه وسلم باعطار اثاث البيت ولم يسهم لى لاني كنت مملوكا وصغيرا كما ذكره ابو داود وفى نسخة

باب فى المشاركة بينهم له بخدمة حرق الاستغناء اى بل سهم له قد تقدم المذاهب فيه ان جمهور العلماء قالوا لا يسهم له انما يرضخ له اذا قاتل اولى على الطريق يزاد على السهم فى الدالة ولا يبلغ به السهم اذا قاتل وقال الرسمى ان يسهم للذى ونسب الجرحى

بهزون الابرار فقال بعض الناس لبعض الناس قالوا اوصي الى النبي صلى الله عليه وسلم فخرجنا مع
 الناس نوجف فوجدنا النبي صلى الله عليه وسلم واقفا على ساحة عند كراع الخيل فلما اجتمع عليه
 الناس نقرأ عليهم انا فتصا لك فتصا امينا فقال وجل يا رسول الله انتم هو قال نعم والذئبي
 حمل بيده الله الفتنة فقصمت خيبر على اهل الجبل ببيعة فقصمها وصول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية
 عشر سهما وكان الجيش الفاتح خمسمائة فيهم ثلاث مائة فادس فاعطى الفارس ستمهين واعطى
 الواصل سهما قال ابو داود وحديث ابن معاوية اصم والبلع عليه ادى الوهم في حديث صحيح
 انه قال ثلثة مائة فادس وكانوا مائة فادس قوله قال رجل يوعرضي الله عنه انما قال ذلك لان الصلح في
 الحديثة لم يكن على ظاهره فتقابل ذلك وبهذين كما اشار اليه بقوله لما التقى المدينة في ديننا ولنا اكد صلى الله عليه وسلم بالخلف و
 قدس قوله تعالى وجل من دون ذلك الخاقميا به صلح الى بيعة بقول الزهري فما فتح في الاسلام فتح قبله كان اعظم منه
 انما كان القتال حيث التقى الناس فلما كانت المدينة وقعت الحرب وامن الناس كلهم بعضهم بعضا والتفوا افتراضوا في
 الحديث والمناخنة فلم يعلم احد في الاسلام يعقل شيئا الا دخل فيه وقد دخل في تينك السنتين خيل من كان في الاسلام قبل ذلك
 اذ اكثر ويقال ان المروان الفتح فتح مكة فغنى الكلام ان صلح الى بيعة سبب الفتح مكة وزيارة اليه ثلث الاولى ان يقال ان
 المروان الفتح فتح خيبر ثم اقام رسول الله صلى الله عليه وسلم بالمدينة حين رجع من المدينة ذال الحجة وبطل الحرم ثم خرج في نصية الحرم
 الى خيبر ففتح حصنا حصنا فكان اول حصونهم ففتح حصن ناعم ثم البوص حصن بني ابي العتيق واصاب منهم سبايا منهم صغيرة
 بنت جبري بن اخطب فاصطفا بالنفس فرجع الله عليه حصن صفب من مغاوير وخابر حصن اكثر طواما ودكا منه وكان آخر حصون
 اهل خيبر ففتحها حاد الطبع والسلام فاجتمعهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بضع عشرة قبيلة فلما التقوا بالهالك سألوه ان يحقن دماهم
 ففعل وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد جازا الاموال كلها الشق والنظاثة والكنية وجمع حصونهم الا ما كان في ذنيك
 الحصنين قوله ثمانية عشر سهما قلت قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم اموال خيبر على ستة وثلاثين سهما حين انفسها لنفسه
 ولزوجاته ولما ابروه من النواشب ثمانية عشر سهما وقسم النصف الباقية للفرقة وكان الجيش الفاتح وخمسمائة ثلثا فادس
 فاعطى الفارس مائة فرس ميهين سهما له وسهما لفرسه وللراجل سهما قال ابو داود وحديث ابن معاوية انهم اخرجوا في الضعيف
 رواية صحيح وثقوية رواية التي تقدم في الباب المتقدم ومن وجد الوهم ان الجيش كان الفاتح اربع مائة وفيهم مائة فارس فاستغاث
 المساك اعطى الفارس ثلثة اسهم سهم له وسهما لفرسه وللراجل سهما قلت هذا الوجه لا ينبغي ان يذكر في تضعيف الرواية كما ذكر لان
 الروايات اختلفت في عدد اصحاب الحديثة ففي رواية البراء عند البخاري كذا اربع عشرة مائة وفي حديث سالم عن جابر قال جابر
 كم كنتم يومئذ قال لكونا مائة الف لكونا مائة الف اخرجت اربع عشرة مائة ثم اخرج البخاري سبعة عن قتادة قلت لسعيد بن المسيب بلغني ان
 جابر بن عبد الله كان يقول كانوا اربع عشرة مائة فقال لي سعيد جابر كانوا اربع عشرة مائة الذين يابعدوا النبي صلى الله عليه وسلم
 وسلم يوم المدينة ثم اخرج البخاري من حديث عبد الله بن ابي اوفى رضي الله عنه كان اصحاب الشجرة الفاتح ثلث مائة فكان سلم
 فن الما بين ناراوه سالم عن جابر وسعيد بن المسيب عن اقرب الى التحقيق من الروايات الباقية لانه اكد له قوله الذين
 يابعدوا النبي صلى الله عليه وسلم يوم المدينة ثم ما يثبت به الرواية رواية صحيح بن جابر الانصاري رواية الباب ناين الوهم و

والضعيف وايضا الضعيف بعد ولا شئ الزيادة فليس أقل العدد مخالفا للزيادة بل هو داخل فيها لان عند الزيادة علم
 فيعتبره ويؤخذ وعل من قال كانوا السبع عشرة ثمانية ذكر المتألمين وترك ذكر باقيهم فلا وجه لضعيف رواية مجمع بهذا الوجه و
 لا اختلاف بينه وبين رواية أبي معاوية المتقدم في باب معنى كما علمت وجه الذي لا يعيد عنه منتصف لعمري في رواية أبي السياب كلام
 وهو ما ذكره البجلي ابن ابن القطان قال في كتابه وعلة هذا الحديث البجلي يقال ليعقوب بن محمّد ولا يعرف روى عنه غيره انه
 وابنه مجمع ثقة فضعف ابن القطان هذا الحديث بجماله ليعقوب بن محمّد لانه لم يعرف بانه روى عنه غيره ثلث ممن قال الحافظ
 روى عنه مجمع وابن اخيه ابراهيم ابن ابن يعقوب بن محمّد والعرب بن عبيد بن صبيب ذكره ابن حبان في الثقات فارتفع الجاهل
 وثبت الشئ ثم انكلم الامام الشافعي في مجمع بن يعقوب قال في المجاهد قال الشافعي لا يعرف قال الحافظ روى عنه يونس
 بن محمد المؤدّب ويحيى بن حسان واسماعيل بن اونس والعقبى وقيس بن عيسى بن الطباع وغيرهم من كان رواة بهذا العدد
 فكيف يكون مجهولاً ثم عن ابن معين والشافعي ليس به باس وقال الواحاشم الاباس به وقال ابن سعد ثقة وثقة ابن القطان
 كما تقدم نصا واخرج هذا الحديث الحاكم في المستدرك وقال حديث كبير صحيح الاسناد ومجمع بن يعقوب معروف وقال الحافظ شمس الدين
 الذهبي في المجتبى بعد تحريكه صحيح.

باب في النقل للقيمة وجه انقال والمراد بها ههنا اما القيمة لانها فضل من القيمة جاته وعطاءه ويذكر في هذا الباب من
 حكمها غير ما ذكر في الابواب المتقدمة والمراد بها ما يخص الامام من السلب وغيره للتحريض يقال نقل فلانا بالتحفيظ ونقله تفضيلا
 بالشد يد لغتان ففتحان لان النقل الانقال في عبارة الفقهاء يخص الامام به بعض الغائبين فذلك الفعل يسمى تنظيلا وذكر المال
 يسمى نقلنا قال في بداية التمهيد والاشغال الامام من القيمة لمن شاع عن ان يزيد على نصيبه فان العلماء اتفقوا على جواز ذلك
 واختلفوا من اى شئ يكون النقل في مقداره وهل يجوز اوعده قبل الحرب بل يجب السلب للقاتل ام ليس يجب لان نقل الامام
 بغيره لا يوجب مسائل هي قواعد الفصل اما المسئلة الاولى فان قوما قالوا النقل يكون من الحسن لواجب لبيت مال المسلمين وقال
 الكشي قال في النقل انما يكون من حسن النفس هو خطأ الامام فقط وهو الذي اختاره الشافعي قال قوم بل النقل من جملة الغيبة
 به قال احمد وابو عبيد ومن يولاه من اجاز تنقيص صحيح الغيبة والسبب اخلافهم به بل بين الآيتين الواوذين في الغائب تعارض
 ام بهما على التخيير اعني قوله تعالى وتلقوا لقا غنمتم من شئ الآيت قوله تعالى يسئلوك عن الانفال الآية ثلث اى ان قوله تعالى
 ان ما غنمتم من شئ ما سئله تعالى يسئلوك عن الانفال قال لانقل الامن الحسن او من حسن الحسن ومن رأى ان الآيتين
 لا تعارض بينهما وان بهما على التخيير اعني ان الامام ان ينقل من راس القيمة من شارول ان لا ينقل بان يطبق جميع ارباع القيمة
 للفاين قال يجوز النقل من راس القيمة واما المسئلة الثانية وهي ما مقدار الامام ان ينقل من ذلك عند الذين اجازوا
 النقل من راس القيمة فان قوما قالوا لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث والاربع على حديث جبيب بن مسلمة وقال قوم ان نقل
 الامام السرقة صحيح اغتمت بالانصير الى ان آية الانفال غير مفوضة بل بحكمة وانها على عمومها غير مفوضة ومن رأى انها مفوضة
 بهن الا ان قال لا يجوز ان ينقل اكثر من الثلث والاربع واما المسئلة الثالثة وهي هل يجوز اوعده لتنقيص قبل الحرب ام ليس يجوز ذلك
 فانهم اختلفوا فيه فذكر ذلك الكشي واجازته جماعة وجه قوله ان الغزو وانما يتعد به وجه الدر العظيم وتكون كلمة الدرى العليا واذا اوعده
 الامام بالنقل قبل الحرب صحيح ان يجب الغزاة ما في حق غير الله وجه قول الجماعة ظاهر حديث جبيب بن مسلمة ان النبي

على الله عليه وسلم كان ينزل في الغزوة في بدر وفي العقول الثلث حاما المسئلة الرابعة لم قد تقدم في ابواب المقدمة فاذا ذكره و
 تقدم مسلك المغيرة ايضا بالتفصيل فراجع حاصله ان التفضيل عطارد شئ زائد على سهام الغالبين ويجوز من كل المغيرة واربعة
 الاغناس وانفس ولكن لا قبل بالاراء بدار الاسلام ما لم يدار الاسلام فلا يجوز الا من الحس وصور التفضيل متعدد مثلا
 ان يقول من قبل قتيلا وعليه مائة فله عليه ان يقول من اخذ شيئا فنوله وان يقول السيرة جعلت لكل الرجز والنصف والثلث
 بعد الحس او لم يجره وكذلك ان يقول السيرة جعلت لكل الرجز او قبلها هذا كله للتحريض المندوب اليد بقوله تعالى يا ايها الذين
 حرض المؤمنون على القتال فهذا الكتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم وكل من قام مقامه فلما كان في المندوب اليد للتحريض فهو
 قبل الاصابة لا بعد ما واما ما روي ان النبي صلى الله عليه وسلم نزل بعد الاحزاب فمحمول على انه اعطى ذلك من الحس باقتضائه من
 الساكنين او اعطى ذلك من هم نفسه من الحس او من النصف الذي كان له او اعطى ذلك مما افاد الله تعالى عليه لا بما يحاج الى
 والرباب فقد كان الامر فيها مفوضا الى النبي صلى الله عليه وسلم كما قال الله تعالى قل الانفال لله والرسول اختلغا في شأن نزول في
 الآية فقد اخرج في الباب اوله ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من فعل
 كذا وكذا فله من الغنل كذا او كذا قال فتقدم الفتيةان ولتعال ولزم المشيخة الروايات فلم يبرحوها
 وليناقوها فلما انتم الله عليهم قالت المشيخة كما مراد ارفعوا وطيركم لكونوا لهم هزيمتهم فقامت البيئات لذلك فوجدوا
 بالمخيم وبنقي فاني الفتيةان فقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا وهو اخرج عن ابن عباس ثانيا
 قال يوم بدر من قتل قتيلا فله كذا وكذا ومن اسر اسيرا فله كذا وكذا ما روي عن ابن عباس ايضا ان النبي صلى الله
 عليه وسلم قال من قتل كذا وكذا فله كذا وكذا ومن اسر كذا وكذا فله كذا وكذا ومن اسر كذا وكذا فله كذا وكذا ومن اسر كذا وكذا فله كذا وكذا
 عليهم ما واطيلون اجل لهم النبي صلى الله عليه وسلم فانزل الله تعالى يستولونك عن الانفال قل الانفال لله
 والرسول اني قوله كما اخرجت ذلك من بيتك بالحق ان خبر يقعان المؤمنين لكانهون الحد يث
 فذكر الله تعالى للوطية والبرك والمعنى ان قيمة الغنائم موكول الى راي النبي صلى الله عليه وسلم فيقيم كيف شاء وفي هذه الرواية كما اخرج
 في كتابا قال تسعها رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنسبة معنا وان الصحابة الذين كانوا معه في بدر لما اقتضاه واني قسم
 الفينة وكانوا لم يفرق فانا طلقنا هاتين في الثراء الذين انهم من الكفار يبرزون وقتلون واكتب طائفة على الغنائم
 يجوز ويجوز واخبرت طائفة برسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب العدو منه غرة حتى اذا كان الليل فدار الناس بعضهم
 الى بعض فقال الذين جعوا الغنائم نحن حوينا او جمعنا باقليس لا فيها نصيب وقال الذين خرجوا للطلب العدو ستم باحق
 منا نحن نفينا عنها العدو وفسرناهم وقال الذين احادقا برسول الله صلى الله عليه وسلم ستم باحق منا نحن احادقا برسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورضا ان يصيب العدو منه غرة فاشغلنا به فمزلت يساويك عن الانفال الآية فيقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ستم بين الثلث على السواء ولم يفضل بعضهم على بعض وبذا يرد شك ان المراد بالانفال المغيرة لا المعنى الاصطلاحى ولتعاليل
 الحارث يدل على ان المراد منه الغنل الاصطلاحى فان فيه فقالوا جعله رسول الله صلى الله عليه وسلم لنا ويل عليه فينا صلى الله
 عليه وسلم من قتل كذا وكذا فله كذا وكذا ومن اسر كذا وكذا فله كذا وكذا ما روي عن ابن عباس ثانيا
 لله عليه يوم بدر فيسيف فقلت يا رسول الله ان الله قد شفع صلاتي اليه من العنقه فبذل السيف راد السيف ليس الى

الحديث فانه يدل على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم ينفل يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه فان سعد بن ابى وقاص قتل سيد
 بن العاص واخذ سيفه فكان هو احق به فكيف منعه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان قتل بهذا القول وكل ان كيف قتل
 ولم ينزل حكم في الغنيمة بعد كيف قال من قتل قتيلاً فله سلبه والسلب كان من جملة الغنيمة فقتل ان الغنيمة كانت حراماً على الامم
 السابقة بل كانت النازاتينها فتا كلها وكانت هذه علامة القبول وظن ابني صلى الله عليه وسلم ان ربه وسرعته بناه على السب
 والاشهاد يات الحق كانت حراماً على الامم السابقة لم تبق في امته فعمل الغنائم لامة فعلى هذا عرض ونزل بقوله من قتل الخ وغيره
 على معنى ان يكون له سلبه بحكم الله تعالى انشاء الله تعالى وينتظر نزول الحكم بانك وسعد بن ابى وقاص سالا السيف قبل نزول الحكم
 في الغنيمة فمنعه صلى الله عليه وسلم ثم نزل حكمه في قوله تعالى ليس لوك عن الانفال بانه مغضى الى ابي صلى الله عليه وسلم فبعده له
 وكذلك كل من قتل قتيلاً اعطاه رسول الله صلى الله عليه وسلم سلبه له كما روى عن عاصم بن عمرو بن قتادة قال اخذ
 على سلب الوليد بن قبة واخذ حمزة سلب عتبة واخايمية ذبن الحارث سلب خبيبة فذنى الى ورثته وكان عبدة قد خرج
 فمات بذات اجدال في الصفر فقبل ان ينتهي الى المدينة وروى عن موسى بن سعد بن زيد قال اوى منادى
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم بدر من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرة اهلها فاعطى قاتل ابى جهل لينة الدعاء الى سلبه و
 ما اخذ والغيرة قتال قسمة على السواء بينهم قلت قال الحنابلة ان ذكر النفل في بدر وسهم وانما نفل في يوم خيبر فان صح هذا
 فلابغى ضرورة الجواب وعلى تقدير تسليم تنفيذه صلى الله عليه وسلم كما يدل عليه الروايات فالجواب ان حالة الغنيمة قد سبق
 من هذه الآية واخر زولها كما ان فرضية في الوضوء سقطت على نزول آية الوضوء فلي هذا صح تنفيذه افعار وقلت قد ثبتت روايات
 الباب ان قوله صلى الله عليه وسلم من قتل قتيلاً فله سلبه فقتل كما قال ابو حنيفة لا تشرع كما قال الشافعي لان قوله صلى الله عليه
 وسلم من اسرا سيرة فلذلك اكدنا تنفيذه بالاتفاق وقد قال كليهما في وقت واحد فلما كان الشافعي في نفل يكون الاول ايضا كذلك
 جاب في التنقل للسيرة يخرج من الصلوات اى اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى دار الحرب للقتال فابى الانيه
 سرية اى قطعة من العسكر الى جاب اخر فنفل اياهما تقدم ان عندنا يجوز لها النفل كل الغنيمة وبالثلث والربع والنصف قبل
 الخمس ولعبا وان لم ينفل الا ما لها في والعسكر الذي لم يباشر بالقتال فكن موجوداً في دار الحرب سواء في كل الغنيمة وان نفل لها
 فبعد النفل بالقيمة بينها سواء اعمل ان منها الفاظ السرية هي التي تخرج بالليل وهي قطعة من الجيش تخرج منه وتعود اليه وهي
 من مائة الى خمسة مائة او على خمسة مائة يقال لا تسرفان زاد على ثمان مائة هي جيشا وابيها يسمى بسبطان زاد على اربعة الان
 يسمى جفلا فان زاد جيش جزار والخميس الجيش العظيم واما ما افترق من السرية يسمى بشفا والعشرة فما بعد يسمى حفيرة و
 الاربعون عصبة والى ثمان مائة مقبلة فان زاد في جرة والكتيبة بالجمع ولم ينتشر قال الحافظ في الفتح قال في السير الكبير صورة
 هذا النفل ان يقول من قتل قتيلاً فله سلبه ومن اسرا سيرة اهلها كما مر رسول الله صلى الله عليه وسلم المنادى من ينادى
 يوم بدر ويوم حنين او يبعث سرية فيقول لكم الثلث مما تميعون بعد الخمس او يلقين بهذه الكلمة فعدوا لاطلاق لهم الثلث المصاب
 قبل ان يحبس نخشون به وهم شركاء الجيش فيما بقي بعد ما يرفع منه الخمس وعند التقييد بهذه الزيادة تجس باصا بله ثم يكون لهم الثلث
 ما بقي نخشون وهم شركاء الجيش فيما بقي وقال فيه في نفل آخر ولان الامم اثبت سرية من دار الاسلام فنفل لهم الثلث بعد الخمس
 او قبل الخمس كان هذا النفل باطلا لان ما خص بهم بالنفل ولا مقصود من هذا النفل سوى ابطال الخمس وابطال النفل السابق

على الرجال وذلك لا يجوز خلاف ما انا انشدوا في دار الحرب في القليل هناك معنى التحصين اسم لمن يجيش سرية في الغنية على القليل
تخصيصهم بعض النصاب وذلك مستقيم قوله عن ابن عمر قال بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في جيش قبل (جانب)
بعثنا ابعثنا من الجيش فكان تسهما من رجبهم الجيش اثني عشر وبعثنا اثني عشر بعثنا رجل واحد
وقال اهل المدينة بعثوا بعثوا وراء على الاثنى عشر لم يبق القليل كان نعل به امير الجيش فكانت تسهما منهم (رجل السرية)
مع النسل ثلثة عشر ثلثة عشر اختلف الروايات في الباب في هذه القصص في القسم والقتيل بل كانا جميعا من امير السرية
الجيش اوسن النبي صلى الله عليه وسلم واحد من احد هما من احد هما قلت كان القليل من امير الجيش ولم يغبره النبي صلى الله عليه وسلم
فن اسند القليل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم انما اسنده محبازا لاسمائه وقرره ولم يغبره وكانه قليل منه صلى الله عليه وسلم
قسم الغنية في المدينة رسول الله صلى الله عليه وسلم لاهل الجيش قال الحافظ واختلف الرواة في القسم والقتيل بل كانا جميعا من
امير ذلك الجيش اوسن النبي صلى الله عليه وسلم واحد من احد هما من احد هما فوايد حتى حركته ان القليل كان من الاسير والقسم من
النبي صلى الله عليه وسلم واهل الرواية الليث عن ماله عند مسلم ان ذلك صدر من امير الجيش وان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحضر
لذلك ومجرب التمتع الروايات وفي الحديث ان الجيش اذا افترقه قطعه فغنما اشيا كانت الغنية للجمع قال ابن عبد البر واختلف
الخبراء في ذلك اى اذا خرج الجيش جميعه ثم افترقت منه قطعه انتهى ليس الملو من الجيش القائم في بلاد الاسلام فانه شارك
الجيش الخارج الى بلاد العدو ولم اعلم ان اهل السيرة ذكره ان الغنية كانت ما بالغير والغاشاة وقال ابن عبد البر في روايتان
ذلك الجيش كان اربعة آلاف والسرية التي خرجت منه كانت خمسة عشر رجلا فكيف بقسم ما لم يعثر على اربعة آلاف حتى يكون
كل باهتهم اثنا عشر لغيره اثنا عشر لغيره الا ان يقال ان هذا العدد من الجيوش والشاة كانت غنيمته السرية وانما اعظم العسكر
فوزا على هذه الغنية فكل ما غنم العسكر وحده والسرية وحدها ما قسمت عليهم حصل لكل واحد منهم اثنا عشر لغيره فكل رجل السرية
لغيره ولم يذكر في الحديث عدد متبع ما غنم العسكر والسرية وهذا التاويل على تقدير ان يكون هذا الحديث محفوظا والا فالذي
وقع في الروايات الصحيحة المتبعة ان هذه اقسمة كانت على السرية فقط ولم يذكر احد منهم خروج الجيش وعلى هذه الروايات تحتاج
الى التاويل انتهى قلت بهذا ما تراه من المبارك وقال كما في الباب لا يدل من سعديت بالمالك هكذا ادخله يعني مالك
ابن انس يعني قال ابن المبارك للوليد بن سلم لا يساوي حديث شبيب بن ابي حمزة وابن ابي فروة بالمالك فان الذي
حدثه مالك عن نافع بن عمار المتبر وأما ما حدث به شبيب وابن ابي فروة وان كان فيه التاويل غير متبر والاختلف الذي وقع
بين حديثهما وبين حديث مالك ان في حديثهما ذكر بعث الجيش ثم بعث السرية وان ههنا الجيش اثنا عشر لغيره اثنا عشر لغيره
يعني حصل لكل واحد من اشخاص الجيش والسرية اثنا عشر لغيره وليس في حديث مالك ذكر بعث الجيش ولا ذكر بعث السرية
من الجيش ولا ذكر ههنا الجيش بل فيه بعث السرية وذكر ههنا انما لفظ الجيش فلما كان عدد الجيش اربعة آلاف وسهم
لكل واحد اثنا عشر لغيره يبلغ عدد الابعة زائد على اثنين الفا فلهذا ارداه ابن المبارك وقوى حديث مالك لانه اتفق واختلف
اشبهت بينهما وقد تكرر رواية مالك برواية الليث وعبد الله وغيرهما وقد صرح ابن سعد في الطبقات فكانت الابل مائة بعير و
الغنم اثني مائة وسبوا سباكثيرا وجبوا الغنائم ثم خرجوا نحو الحرس فعزلوه وقصوا ابل على اهل السرية فاصاب كل واحد منهم اثنا عشر
لغيره اهل الجيوش ثم انتهى قوله عن عبد الله بن عثمان لاسوال الله صلى الله عليه وسلم خرج يوم بدر ثلثمائة

من الخس او اجب لبيت المال فهدوه قال الله تعالى من قال انما يكون الخسل من خس الخس ومن خطاه من خطاه ومن خطاه من خطاه
الشارح الثاني وعلى من قال انما يكون الخسل من جملة الغنيمة وفيه قال احمد بن حنبل ان يكون الخسل من الخس او
قال الربيع بن الحسن فيخبر الخس من الغنيمة ثم ينقل الثلث او الربع منها ثم يقسم الباقي على الغنيين وانما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه لم ينقل الربع عند الخرج القتال والثلث عند الغنول من الغزو والاربع من الخرج وقت لقاء وتوترو وقت الرجوع
بين ضعف وجراحه فيخرج فيه الى زيادة في الخرج عن حبيب بن مسلمة الفهري انه قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم ينقل الثلث بعد الخس وفي رواية الثالث من كان ينقل الربع بعد الخس الثلث بعد الخس اذا قتل في المعركة
عنه في الخلق النفل من الامام فمقد اي يقول جعلت لكم الثلث او اربع بعد الخس والاربع الخلق فيقول الخس من كل الغنيمة
وامر ابو بكر في الرواية الاخرى في الباب بقوله لم اجعل الخس في شيء من بلده ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان ينقل الربع
والثلث فلم يغير محله ثم اخبره نيار بن جارية بن محمد ان الربع في البلدة والثلث في النجعة
باب في السرية ترد على اهل العسكر اي اذا خرج العسكر من دار الاسلام الى العدو فخرجت السرية منه الى جهة
نعمت فلما غنمت انقسم عليها وعلى جميع العسكر الا ينقل الامام باقوا في القرية ينقسمون بالمرتبة لا يقسم باب في نفل السرية تخرج
من العسكر الا ان مقصود المصنف في ذلك بيان حكم النفل وفي هذا بيان مشقة الاشتراك في الغنيمة قوله للمسلمون
تلكا ناد ما وهه ليسي بين مقام ادناهم ويحبو عليهم اقصاهم وهه يد على من سواهم يريد مشد لهم
على مضعتهم ومتمس بهم على قاعد لهم لا يقتل مؤمن بكاف من دلاذ وعهل في عهد
قوله فانما يتساوى بين المسلمين في القصاص والرايات لا ينقل شريك على وشيخ وهذا متفق عليه قوله سعي بن ميمون اي عهد
المسلمين وانهم اذا هم بطعم وهو الواحد وعدهم كما فسرهم وقوله يحبر عليهم اي على المسلمين اقصاهم في المرتبة كما بعد لما دون في
القتال في بلادهم على ما يعطى الا ان لمن شارب وسيا في بيان في باين اختلاف المذاهب فيه فاعلم بقوله وهم يدك دليل على
القبول قوله مشد هم اي قويهم على مضعت المسلمين اي الضعيف باعتبار نفسه او باعتبار دوابه فذا كان الاقوياء والضعفاء في
القتال فصل لهم الغنيمة فيكونون كلهم شركا فيها على السوية قوله وتسبرهم اي الخارج في السرية على قاعدهم في الجيش قال النوري
الادب بالقاعد الجيش النازل في دار الحرب يمشون سراياهم الى العدو فلما غنمت يردونه على القاعدين حقتهم تلك ويهزئون بمجملين
خالف الباب قوله لا يتيسر مؤمن بكاف في حربي قوله عن ابيده سلمة بن الاكوع قال اغاد عبد الله بن عيينة
على اهل السماوة صلى الله عليه وسلم الى ريش عبد الرحمن بن ابي راس المشركين وقيال انه الغزوة غزوه فالت قروا وكان غزوة
الغزوة فالت قروا على بر يد من المدينة واختلفوا في انها متى وقعت فقال اهل السيرة فاجابها كانت سنة ست قبل الهجرة
وقال البخاري انها وقعت قبل خيبر بثلاثة ايام ومنه في ذلك ان سلمة بن الاكوع قال في حاشية فرجنا من الغزو الى المدينة
قوله الله انما لثلاث ليال حتى خرجنا الى خيبر قال القسري يداوهم من بعض الرواة وقال الحافظ ما في الصحيح من السليح اصح
ما ذكره اهل السير وقال اهل السير في سبها ان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وعشرون لقته وهي ذوات لبن القرية العهد
بالوادة ترمي بالناية فاغار عليهم عبد الرحمن بن عبيدة القراري في الربيعين فارسانا قوبا وقضوا الراعي وهو ابني نذر وكان معه
ابن سفيان فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم في خمس مائة وقيل سبعمائة وعقد لغدا بن عمرو لوار في دمه وقال الماسخ حتى

تملك الخيول واما على انك فركب رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهم فاستنقذوا عشر الفاح واقلت القوم بالقي وهي عشر قنط
 حديث الباب طاهره من اكله من الاكله اخذ منهم جميع القناح فانه قال حتى ما خلق الله شيئا من ظهر النبي صلى الله عليه وسلم الاجابة
 ورايهم في ما فاول في آخره فاعطاني منهم الفادس من الرجل فيه الفادس من الخس او خمس الخس بطريق النفل وبهم الابل
 من اربعة اتماس الغنيمه وتسم الباقي بعد الخس على الجمع وبه طابقت الباب -

باب النفل من الذهب والفضة ومن ادل مخم ثم تقدم ان النفل عند ما يجوز في كل شيء حتى الدرهم والذناير
 وبان يقول من اخذ شيئا فوله واما ذكر المصنف الذهب والفضة خاصة لاختلاف العلماء فيها قال في شرح السيرة الكبري النفل
 في الاصل كلها من الذهب والفضة وغير ذلك اذا قال الامام من قبل فتيلا فانه سلب يقتل رجل فتيلا وكان معه درهم او
 ذناير او فضة او سيف او سوار من ذهب او من فضة او من فضة او ذهب فذلك كله وعلى قول اهل الشام لا نفل في ذهب و
 لافضة واما النفل فيما يكون من الامتعة فاما في اعيان الاموال فلا والذهب والفضة عمن ماله فيكون حكم الغنيمه متقرا
 فيها وقول المصنف ومن اول مخم لعل الماروبه ما يحصل من الغنيمه قبل القتال اذا دخل عسكر الاسلام والحرص حصلت
 له غنيمه من قبل ان تقام القوة الجيش فليس للامام فيه ان ينفل منه كما في اول المسئلة وهو النفل بالذهب والفضة فالظاهر
 ان قبل المصنف في المسائلين ان لا نفل فيها قلت ولعل هذه اشارة الى قول الاوزاعي قال في النفل في الفخ و قال
 الاوزاعي لا ينفل من اول الغنيمه ولا ينفل من اهلها ولا نفل وخالف الجمهور والمصنف في العلم بذلك الجمهور وقوله عن ابى الجوزية

الجوزي قال اصبت بالارض الروم جرح حمل فيها ذناير في امرأة معادية وعلينا رجل من اصحاب النبي
 صلى الله عليه وسلم من بني سليم يقال له معن بن يزيد فاقبعتك بها فاقسمتها بين المسلمين واعطاني
 منها مثل ما اعطى رجلا منهم ثم قال لولا اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لا نفل الا بعد الخس لاعطيتك ثم اخذ يعرض على من نصيبه فابيت اي من اخذ
 نصيبه وراوى رواية الامام احمد قلت واما احتج به كتاب قال القاضي طاهره في الكلام يدل على انه انما ينفل بالاجوزية من الغنيم
 التي وجب له سماع قوله صلى الله عليه وسلم لا نفل الا بعد الخس وانما المانع لتفصيله ووجهه ان ذلك يدل على ان النفل انما يكون من
 الاغناس الاربعة التي هي للغنائين كما دل عليه الحديث السابق ولعل التي وجبها كانت من عدواي فذلك لم يعط النفل
 منه قلت هذا اجتهاد ومذهبني الشريعة

باب في الامام يستأثر بشيء من القني لنفسه اي يعطيه ويختار مثل السيف والبارية والفرس وغيرها من الغنيمه
 قبل قسمتها لنفسه فلا يجوز لاحد بعده صلى الله عليه وسلم كان مخصوصا له وحديث الباب مختص وقد تقدم به واية عمر بن الخطاب
 عن ابيه عن جده في باب فداء الاسير

باب في الوفاء بالعهد نهى عن الغدر والغدر نقص العهد وترك الوفاء بما التزم وفي الباب
 ان الغادر ينصب له لواء يوم القيمة فيقال لهذا غدوة فلا ف بين فلات اي قيام ويرفع بغير
 غدر وفخيرة وتشهير فان قيل قال صلى الله عليه وسلم اكره خدعة فيكشك بالغدر قلنا النزع بين الغدر والخدعة انه ما دامت
 الحرب قائمة لا يحرم الخداع ان لم يهرأنا بخايبهم في هذا اليوم حتى يامنوا وتجارهم فيها وزيهم فاما ذهب الى صواب اخر حتى لا يخلفوا فائتميمها

وَيُؤْذَنُ لَكَ فَعَلَمَ بِهِ أَنَّهُ مُفَصَّلًا

بَابُ فِي الْأَمَامِ يَسْتَجِبُ فِي الْعَهْدِ أَيْ تَقْبِي بِهِ وَلَكِنَّا فِي الْقِتَالِ قَوْلُهُ الْأَمَامُ جَنَّةٌ يُقَاتِلُ بِهِ أَيْ قِتَالُهُ وَبَعْضُهُ
وَمِنْهُ وَبَعْضُهُ الْوَدُوكُ وَكَيْفَ أَوْ بَعْضُهُمْ قِيَالُهُمْ بَارَهُ وَرَأَى الْحَاصِلُ أَنَّ الْأَمَامَ كَيْلَ مُقَدَّمِي فِي عَقْدِ كُلِّ شَيْءٍ كَذَا فِي حُلِّ كُلِّ شَيْءٍ وَتَقْبِي
فِي كُلِّ شَيْءٍ أَمْرُهُ وَفَضْلُ كُلِّ شَيْءٍ بِنُظَرِهِ وَهَذَا أَيْضًا قُرُونُ أَفْرَادِهِ قَوْلُهُ إِنَّ أَبَانَغَ أَخْبَرَهُ قَالَ بَعْثَنِي قُرَيْشٌ إِلَى رَسُولِ
اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَلَمَّا دَايَبَتْ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ الْفَقِي فِي قَلْبِي الْأِسْلَامَ قَتَلْتُ

بِأَرْسُولِ اللَّهِ إِيَّيَّي دَائِلُهُ لِأَرْجَحِ الْيَمِينِ أَبْدَلُ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِيَّيَّي لَا أَخْبِسُ بِالْعَهْدِ
وَلَا أَخْبِسُ بِالْبَرِّ وَلَكِنْ أَرْجَحُ فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِكَ الَّذِي فِي نَفْسِكَ الْإِنْفَاجُ قَالَ فَذَلِكُنَّ

نَحْنُ أَتَيْتُ النَّبِيَّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ فَأَسْلَمْتُ لِحُدُوثِ تَوَلَّاهُ خُفْسٌ أَيْ لَا أَنْفَضُ بِالْعَهْدِ تَمَالَ الْيَمِينِ
الْمَرَادُ بِالْعَهْدِ هُنَا الْعَادَةُ الْجَارِيَةُ لِتَعَارُفِ بَيْنِ النَّاسِ مِنْ أَنَّ الرِّسْلَ لَا تَعْرِضُ لَهُمْ بِكَوْرُهُ قَوْلُهُ قَالَ ابُودُدَّ ذَكَرْتُ أَنَّ

فِي ذَلِكَ الزَّمَانِ وَالْيَوْمَ لَا يَصِلُ إِلَى الْإِسْلَامِ الْكُفَّارُ مِنْ أَسْلَمَ وَإِنْ كَانَ يَرِيدُ رِسْوَافًا أَعَدَّ حَبْسَهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ
أَبَانَغَ فَيُؤْمِنُ نَحْوُ حَبْسَاتِهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ لَأَنَّهُ كَانَ عَلَى اسْتِيفَانٍ مِنْ عَوْدِهِ سَلَامًا وَكَانَ شَيْءٌ مِنَ الْمَغْاسِدِ لَا يُخْفَى حَيْثُ كَانَ سَبَابُ

لَا شَيْءَ إِنْ كَانَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَحْسُ الرِّسْلَ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ الْحَبْسُ مِنْهُ وَكَوَلَا شَيْءَ ذَلِكَ الْإِسْلَامُ بِالْمَرَسَلَاتِ وَالْمُنَاطَلَاتِ الَّتِي
تَوَلَّفَ عَلَيْهَا مَشْرِعُ الْأِسْلَامِ وَلَا يَجُوزُ ذَلِكَ فِي زَمَانِنَا هَذَا كَمَا أَنَّهُ لَمْ يَقْبَلِ الْمُنَاقِقَ وَقِيلَ إِنَّ هَذَا وَقَعَتْ فِي زَمَانٍ صَالِحٍ الْحَبْسِيَّةِ

وَبَارَهُ وَوَلَّانِ الْأِسْلَامَ إِيَّيَّي كَانَ قَبْلَ بَدْوَ شَيْءٍ فِي الْإِسْلَامِ
بَابُ فِي الْأَمَامِ يَكُونُ بَيْنَهُمَا الْعَدَاوَةُ فِي سِلَاحِهِ الْإِسْلَامُ قَوْلُهُ الْأَمَامُ قَبْلَ مَعْنَى الْمُدَّةَ لِيُقَرَّبَ مِنْهُمْ فَيُغَيِّرُ لِيُؤْمِدَ عَلَيْهِمْ وَهَذَا مِنْهُ غَدَا
كَمَا فِي حَدِيثِ الْبَابِ لَأَنَّ إِذَا صُلِّحَ الْأَمَامُ مِنَ الْكُفَّارِ إِلَى مَدَّةٍ وَمُتَقَرِّمٌ فِي وَطْنِهِ فَقَدْ صَارَتْ مَدَّةٌ مَسِيرَةٍ وَلَوْ أَنَّ الْقَضَاءَ الْمَدَّةَ الْمَضْرُوبَةَ

كَالْمَشْرُوطِ مَعَ الْمَدَّةِ فِي أَنَّ لَا يَفْرُغُ مِنْهَا فَإِذَا سَارَ إِلَيْهِمْ فِي الْأَمَامِ الصَّلَاحُ وَالْمَدَّةُ كَانَ الْإِتْقَانُ قَبْلَ الْوَقْتِ الَّذِي تَمُوتُ عَنْهُ فَبُذِلَ أَيْضًا
مِنْ الْخَلَا مَعْنَى عَدُوِّهِمْ نَفْضُ أَهْلِ الْمَدَّةِ بَانَ ظَهَرَتْ مِنْهُمْ خِيَانَةٌ فَلَمَّا لَيْسَ إِلَيْهِمْ عَلَى غَفْلَةٍ مِنْهُمْ قَوْلُهُ كَانَ بَيْنَ مَعَادِيهِ د

بَيْنَ الرِّسْمِ عَهْدٌ كَانَ لَيْسَ يَحْتَاجُ إِلَى دَهْمٍ حَقًّا خَالَفَ الْفَقْهُاءَ الْمُهَنْدِسِينَ فِي الْحَرْبِ وَفِي آخِرِهِ مَنْ كَانَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ قَوْمٍ عَهْدٌ فَلَا يَشِدُّ
عَقْدًا وَلَا يَحْتَاجُ إِلَى بَيْضِ أَيْدِيهَا وَيُنْبِذُ إِلَيْهَا عَهْدًا وَيُنْبِذُ إِلَيْهَا عَهْدًا فَيُخْرِجُ مَعَادِيَهُمْ لِقَوْلِهِ فَلَا يَشِدُّ عَقْدُهُ الْمَالِغَةَ عَنْ عَدَمِ التَّغْيِيرِ وَالْإِنْفَاجِ

مِنْ الزَّيَادَةِ فِي الْعَهْدِ وَالتَّكِيدِ قَوْلُهُ حَتَّى يَتَقَبَّضَ إِلَيْهَا أَوْ يَمْنَعُهَا لِيَعْلَمَ أَنَّ الصَّلَاحَ قَارَنَهُ وَإِنْ يَرِيدُ أَنْ يَفْرُغَ مِنْ فَيَكُونُ لِقَوْلِهِمَا فِي بَعْضِ الرِّسْلِ
بَابُ فِي الْوَفَاءِ الْمَعَاهِدِ حَوْلَهُ ذَمُّهُ وَفِي نَسْخِهِ دَمُّهُ كَمَا هُوَ كَمَا نَأْتُوا وَأَمَّا الْأَمَامُ كَمَا نَأْتُوا فِي الْعَصَةِ وَهَذَا أَقَالَ الْخَفِيَّةَ

أَفَاقِلَ سَلَمَ زَمِيًا وَمَعَادِيَهُ الْقَيْلُ قَالَ الشَّافِعِيُّ لَا يَقْبَلُ بِهِ قَوْلُهُ مَنْ قَتَلَ مَعَاهِدًا فِي عَهْدِهِ كَذَبَهُمُ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةُ أَيْ مَنْ
قَتَلَ مَعَادِيَهُ سَوَاءً كَانَ عَهْدُهُ مَوْثِقًا أَوْ مَوْثِقًا أَوْ غَايَةً أَمْرُهُ الَّذِي يَجُوزُ فِيهِ قَتْلُهُ فَرَحِمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَخَوَّلَ الْجَنَّةَ مَعَ السَّابِقِينَ الْأَوَّلِينَ

أَوْ كَوَلَّ عَلَى التَّهْمَةِ وَالْمَعْلُومَةِ كُنْهَهُ الْأَمْرُ حَقِيقَةً وَقِيلَ وَقْتُهُ وَقَدَرُهُ
بَابُ فِي الرِّسْلِ جَمْعُ رَسُولٍ وَهُوَ الرِّسْلُ مِنَ الْكُفَّارِ رِسَالَةٌ أَوْ كِتَابٌ إِلَى الْأَمَامِ الْمُسْلِمِينَ مَضَتْ السُّنَّةُ إِنَّ لَا تَعْرِضُ الرِّسْلَ

الْمُسْلِمِينَ مِنَ الْكُفَّارِ وَلَا تَقْبَلُهُمْ وَإِنْ كَلَّمُوا الْكَلِمَةَ الْكُفْرَ خُفِّرَتْ لَأَنَّ الرِّسَالَةَ تَقْتَضِي جَوَابَ الصَّلَاحِ عَلَى الرِّسْلِ نَكَانَ ذَلِكَ بِمَنْزِلَةِ عَقْدِ
الْعَهْدِ وَلِأَنَّ لِعَطْلَ مَصْلَحَةِ الرِّسَالَةِ قَوْلُ مَضَتْ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يَقُولُ لَهَا حَالَيْنِ قَرَأَ كِتَابَ مَسْلُومَةٍ

فانقول ان انما قالوا فنقول كما قال قال اما وادله لولا ان الرسل لا تقتل لضربت اعناقكم
وفي مصنف ابن تيمية غراره الى احمد قال جابر بن النواحة وابن اثمال رسولاً مسلمة الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لهما انشدنا
اني رسول الله قال انشدنا مسلمة رسول الله فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امنت بالله ورسوله لو كنت قاتلاً رسولاً لتكلم
فتكلمها في الباب فنقول كما قال اني مسلمة معناه تصديق في دعوى النبوة ونقول ان رسول الله وبنا كفو وارتدوا منها في حضرة
صلى الله عليه وسلم وبنا مسلمة الكذاب الذي بناه وكان صاحب خمر فجات فتبعه خلق من بني حنيفة ثم نزل في خلافة ابى بكر الصديق
وقتل قريظة بن مالك بامر عبد الله بن مسعود الكوفي ابن النواحة صاحب مسلمة كما اخرج المصنف في الباب

باب في امان المسلمة قال ابن المنذر راجع اهل العلم على جواز امان المرأة الا عبد الملك صاحب مالك وسحنون
فانها قالوا جازي الامان ان اجازته جاز وان رده ردت قالت الخليفة اذا امن رجل محرم او امرأة حرة كافر او جماعة او اهل حصن او
اهل مدينة صريح الامان ولم يكن لاحد من المسلمين قتالهم لقوله عليه السلام المسلمون شركاء في دماءهم اى متساوي فلا يذرية الشريف على ذمة
الوضيع وبني بنتهم اذ انهم اى اقلهم عدداً واهل الواحد ولان كل واحد من المسلمين من اهل القتال اما الرجل فظاهر واما المرأة فمن جهة
التعديب اما المال او بالعقد فيحق الامان منها للمقاتلات محله ولا نه على الصلوة اجازة امان ام هانئ رجلان المشركين فيخذهن
فيما رواه البخاري وسلم ورواه ابو داود في الباب واهل المشرك بها الحارث بن هشام وكان يجوز ان المريض والشيخ الغالي والمجهد
المأذون واما عبد المحجور عليه عن القتال فلا يصح عند ابى حنيفة وابل يوصف ويصح عن محمد بن قيس قال الامام الشافعي واما كى احمد في رواية
وذكر الكوفي ان ابى يوسف سمع محمد ولا يجوز ان الذي الا اذا امره امير المسلمين فحوزا منه ولا يجوز ان الاسير والتاجر قال في البدل
ومن ثم ان الامان يقتل والبلوغ فلا يجوز ان المجنون واصبى عند عامة العلماء وعند محمد البلوغ ليس بشرا حتى ان الصبي المراهق
الذي يقتل الاسلام اذا آمن يصح امانه ومنها الاسلام فلا يصح امان الكافر وان كان قاتل مع المسلمين رقت قال الحافظ
لكن يقال الا لا يخفى ان عزال الذي مع المسلمين فاس احد اذ قال شارح الامام امضا والا يفرض الى امانته واما الحرة فليست
بشرا لصحة الامان فيصح امان العبد للمأذون في القتال بالاجماع ولما يصح امان العبد المحجور عن القتال فليست قال ابو حنيفة
وابو يوسف لا يصح وقال محمد بن قيس والشافعي وجوه قول محمد وان شافعي قوله صلى الله عليه وسلم في الحديث سبي بنتهم اذا هم والذمية
العبد والامان نوع وعبد والعبد المسلم وفي المسلمين فيتناول الحديث وقال ابو حنيفة والابو يوسف ابى ريث لا يتناول المحجور لان الامان
اما ان يكون من الذمة او من الخاصة واما ان يكون من الذمة وهو القرب والاول ليس بمأذون ان الحديث يتناول المسلمين بقوله
المسلمون شركاء فاما بهم ولا خاصة مع الاسلام واما في لا يتناول المحجور لا لا يكون في صف القتال فلا يكون اقرب الى الكفر فليست
قال الحافظ في الصحيح واما العبد فاجازة فهو امانه قاتل او لم يقتل وقال ابو حنيفة ان قاتل جازا امانه والا لا قوله عن ابن

عباس قال حدثني ام هانئ بنت ابى طالب الحديث قوله عن عائشة قالت ان كانت المرأة لتجيز على
المؤمنين فيجوز ذى كانت المرأة تعلى الامان الكفار مع المسلمين من قتله فيجوز امانها وجوازها في حكم المرفوع -

باب في صلح العبد قال في كسر الدقائق ونصالحهم ولو بابل ان خير او نبيذ لو خير احدى اذا راى الامان ان يصلح
ال الحرب على مال ياخذ او على مال يصفه عند خوف الملاك وكان في ذلك صلح المسلمين فخير ذلك الصلح لقوله تعالى وان خجوا
للمسلم فاصح لها اى مالها الى الصلح بخلاف اذا المالكين فيه خير لا يكون ترك جهاد ضرره ومضى وهو من فلا يجوز تركه من غير ضرره و

عذر هذا اذ كان لنا حاجة وان لم يكن لنا حاجة لم نجزم المال الذي يؤخذ من الصلح ليصرف في مصارف الخراج والحج والعمرة ولا خسر
 الا انهم لم يلبوا باسبغهم بل ارسلوا رسولا اياهم اذ اعطاهم الجيش منهم ثم اخذوا المال في غنمة فوليتموه خيرا اى لوصالهم الا انهم بدو ثم راي ان
 نقص الصلح الى المسلمين فنبذ اليهم وقال لهم لان الشئ صلى الله عليه وسلم بهذا الوارثة التي كانت بينه وبين اهل مكة التي كانت في الحديبية
 ولان الصلح لما تبرأت كان النقص جهادا ويكون النذر على الوجه الذي كان الا ان كان كان منشره يجب ان يكون منشره و
 ان كان غير منشره في النذر يكون كذلك وهذا انما نقص الصلح قبل المدة واما انما نقصت المدة بسبل الصلح بعضها فلما نبذ اليهم واذ كان
 الصلح على جعل فيقتضه قبل مضي المدة زده اليهم بمحضه اخرج المصنف في الباب قصص صلح الحديبية وسوان كان شراطه في الفاس
 بينون الهزبية ولكن كان في الحقيقة فتحا عظيما قد وقعت تلك الهزبية في سنة ست لول الهجرة حين احرز العزة النبي ومن معه
 صلى الله عليه وسلم من ذى الحليفة وساتق بركت به لاجل هذه القصص واني القيتة قريبا من مكة فقال اخذت ذلك ليس بخلق وعادة
 ولكن بهما عاين الفعل ثم قال قسم والذي نفسي بيده لا يسئلوني اليوم خطة وخصلة ليعطون بهما حرات الله الا اعطيتهم اياها
 وقبلت لهم ثم زجر فانفست وقامت لسيرة فنزل بأقصى الحديبية فارت القريش سبل بن عمرو فقالوا اذهب الى اهلنا
 لئلا يظنوا انهم صلى الله عليه وسلم سبلا قال قد سئلكم من امركم فلما انتهى سبل بن عمرو الى الرسول الله صلى الله عليه وسلم
 جرى بينهما القول حتى وقع بينهما الصلح على ان توضع الحرب بينهما عشر سنين وان يامن الناس بعضهم بعضا وان يرجع عنهم حاجهم
 بل وان لا ياتيك من اجل وان كان على دينك الارودته وان جاءتكم الدنيا لا تردوه وغيره ذلك من الشرائط قوله ثم اتاه

بني عروة بن مسعود فيعلم النبي صلى الله عليه وسلم فكلموا كلمة اخذ بالحجة والمذيرة بن شعبة
 قائم على النبي صلى الله عليه وسلم ومعه السيف المحديث كان عروة ياخذ في المباركة
 في وقت الظفر لاطفة على عادة العرب وكان المغيرة ابن ابي عروة يمينه اجمالا للنبي صلى الله عليه وسلم واعظيما ويقول آخريك
 عن حيت لا لا يفتي لشرك ان يمسسه وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يحمل ذلك عنه تايفا واسمائه له قوله قال اى
 على لا دلست السعي في غدا ذلك اى في الظفر وشرك بهذا المال وكان خرج المغيرة قبل الاسلام مع ثمانية عشر نفرا
 من ثقيف لا اثار القوقس بمصر فحسن اليهم واعطاهم وقصر بالمغيرة فحصلت للمغيرة منهم فلما كادوا بالظفر تنهوا بالظفر فلما
 بكروا واواوب بالمغيرة فقتلهم وحرق بالمدينة واسلم فاعطى عروة وثلاثة عشر نفرا من جانب المغيرة اولياهم قوله
 دخل ان بيننا عمية مكفوفة وانه لا اسلاك ولا اغلال العبيد وعار يجعل خيرا افضل الشباب اى يناصره
 نقي من الغل والخذاع عطوى على الوفا وقوله لا اغلال قال الخطابي اى لا اسرقة ولا خيانة ليقول ان بعضنا يامن بعضا
 فانه تعرض لسرا ولا جهر او قيل الاسلاك السيف والاغلال لبس الدروع للحرب وزليف الوجه بهذا القول دليل لا اسلاك
 الطاعة الشهيرة والاغلال الاسرقة الحقيقية -

باب في العداوة في على عروة ويشبهه بهن اى المسلم باقى عند الكفار ليقولهم على غرة منهم ويشبهه المسلم بالكفار
 في العداوة والبيعة كي يعلموا انهم لا امن المسلمين وقد كذب منهم وتبرى كي يطلع المسلم على خفايا امورهم وسرهم كل ذلك
 ليخبروا انهم لا امنهم ولا يخلصونهم من المسلمين اخرج المصنف في الباب قصص تفل محمد بن سلمة كعب بن الاشرف اليهودى وكان كعب
 رطبا طويلا جبارا ظليما وامره كان بهما المسلمين بعد وقعة بدر وخرج الى مكة فنزل على ابن رواحة الهبي فاجا احسان وبها امرأة

ما كنت سيد بن ابي ابيس فطرو فرج كعب الى المدينة وثقبت بسا المسلمين حتى اذا هم وبجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه السلام
 عليه كرامته وضع طعاما ليواما واطا جهامة من اليهود وانه يدعوا النبي صلى الله عليه وسلم الى الولاية قالوا احضر فكعبا واطا جهامة على ذر
 ثم دعاه في ربه بعض اصحابه فاعلمه جبريل بما اضروه بعد ان جالسهم فقام فاستمر جبريل بن جابر فاعلمه ان يفتدوا فاعلمه ان يفتدوا
 من يثيب يقتل كعب عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعكيب بن الاخر فقام فقام محمد بن سلمة
 فقال نايان سوا الله تحت ان قتله فاقول فاذن لي ان اقول شديدا اني في الجيلة اقتد من المعوي قال نعم فانا
 راي محمد بن سلمة كعبا فقال ان هذا الرجل رعين النبي صلى الله عليه وسلم والتعبير به في النقط لا ينام باء تامل وليكون
 قد سألنا الصدقة وقد عاننا راي العباس العنابة وبنو العباس التورث والتعريض الذي استاذن فيه فاذن له
 قال ركعب وايضا لقلته قال اتبعنا فنعن نكرة ان نذ عجة ننظم الى اى شئ يصير امره وقد اردنا
 ان نسلقنا وسقا ووسقين قال ركعب اى شئ ترضون في قال ما تريد منا راي للرزي فقال
 نسألكم قالوا سبحان الله انت اهل العرب توهنك نسأنا فكون ذلك عادا علينا قال فانهنوني
 اولادكم قالوا راي محمد بن سلمة ومن معن المسلمين سبحان الله ليس ب ابن احدنا فيقال
 بعثت بوسق اوليوسقين قالوا توهنك الاذييل سلا قال نعم روي عنه ان ياتين من الغلبة فاقول فلما اتاه راي محمد بن
 سلمة كعبا ليل ناداه فخرج اليه فهو متطلب فيضمره اسسه راي ليقوه ويرشح منه رائحة الشيب فلما ان جلس
 اليه وقد كان جاء معه نفر ثلثة ادا دبعلة قال الحافظ ووثق في رواية الحميدي قال فاما دعووا بالموالمة وعباد
 ابن بشر والوعس بن جبر والحارث بن معاذ فلي بذالكوا ثم يولده قول عباد بن بشر من قصيدة في هذه القصة سه
 ثم لبس في صلتا عليه ففعلوا بالوعس بن جبر وكان الله سادسا وابنا بالعلم فوعه واعز نصره فذ كود الله قال عندي
 فلكنة دهي اعطى نساء الناس رعين امرته قال تاذن لي فاشم قال نعم فادخل رعي بن سلمه يد في راسه
 فشمه قال اعود قال نعم فادخل يده في راسه فلما استكن منه قال دونهكم اى اقتلوه
 فخر يده حتى قتله ذكرا بن سواد فتمت له كان في الربيع الاول من السنة الثامنة قوله الايمان قيد الفتك
 لا يفتك مؤمن الفلك هوان ياتي صاحب وهو غافل فيشده عليه فيشده الماردان الايمان ينج المؤمنين ان يفتك يقتل
 غدا في حال غفلة الغير ولا يفتي ولا يفتي في الشبان المؤمنين والخبر يعني النبي ويحجز جزمه على النبي
 باب في التكبير على كل شرف في المسابير واعلم ان المسير للهادي والنج له شبهة بالصلوة فلما ان الشارب
 شرع التكبير فباعه الاشارة من ركن الى ركن فكذا اشرع في المسير الى الغزو والنج التكبير على كل شرف قوله ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم كان اذا قتل من غزوا دحرج دحرجه ويكبر على كل شرف من الارض ثلث
 تكبيرات ويقول لا اله الا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد لله رب العلمين قوله صدق الله
 معه انهار الدين كما في قوله تعالى هو الذي ارسل رسولا بالهدى الاية وكان خطا علينا نصر المؤمنين الاية قوله ونصر عبده ارادة
 نفسه النفسية وقوله الاحزاب اى القبائل والجموع من الكفار المختلفة للحرب النبي صلى الله عليه وسلم قوله وحده لقوله تعالى
 والنصر الامن عند الله

باب في الاذن في القفول بعلي النبي اى اذ اعرض المؤمنون عن التوفيق من التوفيق فالا م ان اذ اعرضهم قوله عن
 عن عمره عن ابن عباس قال لا يستأذنك الذين يؤمنون بالله، واليوم الآخر الا لينة فتنقها التي
 في النور انما المؤمنون الذين امنوا بالله، ودسوله الى غفوس، وحيمه انما خوفنا ما ولى فيه
 الآيات فقال بعضهم وهم مكرمة والحسن البصري ان الآيتين التين في سورة التوبة لا يستأذنك الى توفيقهم في ربه هم يترددون
 نفيها التي في سورة النور انما المؤمنون الى غفوس حيم فان مقتضى آيات التوبة ان الاستئذان للرجوع كان فيها عزم ثم نسخ ذلك
 الحكم واذا في سورة النور وقال بعضهم لم يبق فيها نسخ بل اخبر سبحانه وتعالى في سورة التوبة ان المؤمنين لا يتخلفون عن
 الجهاد في سبيل الله باستئذانهم بالعداير الكاذبة وانما المتألفون فيستأذنون رسول الله صلى الله عليه وسلم في التخلف عن الغزو
 للعداير الكاذبة فليس في نفي عن الاستئذان حاجة لادبها ويدل على ذلك آية النور بان المؤمنين اذا عرض لهم حاجة لادبها
 يستأذنون فيها ولا يستأذنون من غير حاجة فاذا استأذنوا لوك بعض شأنهم فاذن لمن شئت منهم لتقتار الحاجة وتستغفر لهم الله فقلت
 كل ما رزبه لا بالنسخ نسخ المؤمنين الا لاصطلاحى -

باب في بعثة البشراء جمع بشير وهو الخبر خبر سار من الفخ وغيره قوله عن جرير قال قال رسول الله صلى
 الله عليه وآله انى من ذى الخلصة فانا لها خيرة ما تم بعثت رجلا من اصحابي الى المدينة صلى الله عليه وسلم يشركى ابا رطاط
 فولدى الخلصة بيت كان فيهم لدوس وشمع وجميلة وغيرهم وذا الخلصة كانت مروية بغيرها متفوشة عليها كهيئة الشاج قدسها
 ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم ما فتح مكة واسلمت العرب ووذت عليه وفود ما قدم عليه جرير بن عبد الله فخال باجرير
 الآتين من ذى الخلصة فقال لى فوجه الحق اتي بنى الحسن بن بكية فصار بهم اليه فتا حنة وشمع وتسل ما بين من بنى تحافة
 ابن عامر بن شمع وطفر بهم وبنهم بنان ذى الخلصة واخرم فيه النار فاحترق وهو على اربعة مراحل من مكة وهو اليوم
 بيت فصار فيها اجرت وقال المبر وموضع اليوم مسجد جامع للبلدة يقال لها الحليات من ارض خشم معجم

باب في اعطاء البشير قول سمعت كعب بن مالك الدريث ذفيه ثم صليت الصبح صبحا ثم خمدت ليلة على
 ظهوريت من يديتنا فسمعت صرخا ويناوى باعلى صوته على جبل ملح يا كعب بن مالك ابشر فاما اجأوى
 الذى سمعت صوته يبشر في نزعت له ثوبى فكسوتهما اياها اى المبشر

باب في شهود المشكر قال في الدر المختار وسجدة الشكر سجدة به يعني قال ابن العابد في شمره والاختار وسجدة
 لمن تجددت عنده نعمة ظاهرة او زرتة الدخالى الا اولها وان دقت عنه نعمة وتجدد لك سبب لان سببها نعمة نكاحا شكر مستقبل
 القبة يحمد الدخالى فيها يسجد ثم يكبر فرفع راسه كما في سجدة السلاوة قوله يعني هو قولها واما عند الامام فنقل عنه في الحجة انه قال
 لا اراها واجبة لانها لو وجب لوجب في كل لحظة لان نعم الله تعالى على عبده متواصلة وفيه تكليف مالا يطاق لنيل في الذخيرة
 عن محمد بن اذ كان لا يراها شيئا وكلهم المتكلمون في معنا فبقيل لا يراها سنة وقيل لشكر انما لان تمام بصلوة كعتين كان فعل عليه
 الصلوة والسلام يوم الفتح قيل الرادنى الوجوب وقيل نفى المشروعية وان فعلها مكرهه لا ثياب عليه وتركه اولى وعزاد في المصنف
 الى الاكثرين فان كان مستندا الاكثرين بثبوت الرواية عن الامام به فذلك والا فكل من عبادته السالفين محتمل والا فلهما نكاحا
 كما نص عليه الحمد لانها قد جاز فيها غير حديث وفعلها اوبكر وعزوا على فلا يصح الجواب عن فعله صلى الله عليه وسلم والنسخ كذا في

الطينة وفي آخره شرع المنية وقد وردت فيه روايات كثيرة عن علي عليه السلام فلا يخفى عنه لما فيه من الخشوع وعليه الفتوى وسنة
فروق الاشياء سبحانه الشكر جازع عنه ولا واجبة ومضمونة ما روى عنها انها ليست مشروعة وجوبا وفيها من القناعة الاولى والحمد
ان الخلاف في سبيلها لا في الجواز قوله عن ابى بكرة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان اذا اجابته امره سجدوا
دبته به خروسا سجدا شاكر الله عز وجل وفي الحديث الثاني عن سعد بن ابى وقاص انه نزل في قريب من غرارة
وسى خيبر عندها لحية خارجة كلبها وبها وبين المدينية لفتح العين وسكون الزاوي ففتحها ابو بكر بارادته ووجهه قد رفع في يده
فقال عا الله ساعة راي اولاً ثم سجداً ثم كفت طويلاً ثم قام فرفع يده فبسطها الله تعالى ساعة ثم خروسا سجداً
فكفت طويلاً ثم قام فرفع يده ساعة ثم خروسا سجداً ذكره احمد ثلاثاً قال اني سألت ابي و
تشفعت لامي فاعطاني ثلث امتى فخرت سجداً شكراً للرب الحديث فمضى بنين الحاشين دليل
على استحباب سجدة الشكر واستحباب رفع اليدين عند الدعاء كما في رواية الثانية.

باب في طرد في قال في الجمع وكل آت بالليل طارقت قبل اصله من الطرق وهو الدق والآتي بالليل تملح
الى في الباب اخرج في الباب اولاً عن جابر بن عبد الله قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره ان
يأتي الرجل اهله طرد في الليل اخرج بطريق الشعبي عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال حسن مما دخل الرجل
منه هذه من سفر اول الليل وهذا الحديث ظاهر ويخالف حديث الاول فتبين ان المراد بهذا الحديث هو الدخول على
الاهل مع المراد الاثنيان طردوا على نوافع كونه احسن الاوقات لان اذا اتى المله اول الليل يكون مستريحاً فانه لا يسبب طول
الغيبة لاجل السفر يكون كثير الشبق فيقبل به وقيل ان هذا الحديث يحمل على انه اذا اطلع المله بقدره قبل الحصى والاول اذا لم يطأ
بقدره وقيل ان الكراهية في الدخول اول الليل يحمل على التنزيه وهذا على الجواز قال الزهري ان الكراهية ليل النصار
واقبل قبله وقال الحافظ وفي طريق عاصم عن ابي عن جابر اذا طال احدكم الغيبة فلا يطرُق المله ليلاً التقعيد فيه يطول الغيبة
يشير الى ان علة النهي انما لو جئنا فذا نكلمه يدور مع علة وجوده واما العلة في ذلك انه ربما يلهي على غير امره من تشييع
والتزيين المطلوب من المرأة فيكون ذلك سبب الفقرة بينهما او يجرى على غير حاله مضية والسر مطلوب بالسرعة وتقع في
حديث محارب عن جابر ان عبد الله بن رواحة اتي امرأته ليلاً وعندها امرأة تشبهها فظنها رجلاً فاشارة اليها بالسيف فلما ذكر النبي
صلى الله عليه وسلم ان يطرُق الرجل المله ليلاً قلت الغرض ان يطالع بقدره المله قبل ان يدخل عليه رواية الباب
عن جابر بن عبد الله قال كنا مع النبي صلى الله عليه وسلم في سفر فلما ذهبنا للدخول قال اهلوا حقاً ندخل
ليلاً لكي نقتشط الشعثة ونستحم المغيبة اي التي غاب عنها وجوبا واراد بالاستحسان ان تعالج شعر عاتيكما
بامانة المتبادر من امر النساء يعني من الشف والتشاور ولم يوجب استعمال الحديدان ذكره بمرسئس في امره

باب في التلحى اي تعار المسافر من القوامين من السفر خارج البلد اي استقباهم وسهئس كالنوموع عند
الترحيل لايامه اذا كان سفره وادج او عمره قوله عن السائب بن يزيد قال لما قدم النبي صلى الله عليه وسلم
سلم المدينة من غزوة تبوك تلقاه الناس فلقيته مع الصنبا على فنيبة السواد اع لا كان اذا
ذاك صبياً فنيبة الوداع اسم تديم لثنية مشرفة على المدينة يطارها من يديكم سمي لشؤدع المسافر من والتبول كما هو موضع بين

وادي القرى والشام بينها وبين المدينة اثنا عشر مرحلة

باب فيما يستحب من انقاذ الزاد في الغزاة اذا قفل اي اذا جاز المسلم الزاد للغزو ليجب له ان يصرفه ويضعه في سفره
الغزو ثم ان بقي منه شيء ليجب ان يصرفه في جهة اخرى ولا يصرفه في بيته قوله عن انس بن مالك ان فتى من اسلم

قال يا رسول الله اني ادخل الجهاد وليس لي مال اتجهز به قال اذهب الى فلان الانصاري

فانه قد تجهز فهو ض فقل له ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقضي لك السلام و

قل له ادفع الى ما تجهز به فانه فقال له ذلك فقال لامرأته يا ذلانة ادفعي اليه ما

جهزتي به ولا تحبس منه شيئا فوالله لا تحبس منه شيئا فبأولك ذيله

قال النووي وفي الحديث قالوا في جهة البر تغذرت عليه تلك الجهة ليجب له بذل في جهة اخرى من البر ولا يلزم
الم يلزم بالذلة قلت وفي هذا الكلام اشارة الى مناسبة الى ريث بالباب

باب في الصلوة عند القدوم من السفر قال في الدر المختار ومن المنزوات ركعتا السفر والقار ومثقال

اثنائي قوله ركعتا السفر يخرج عن معظم من مقدم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما خلف احد عن ركعتي فضل من ركعتين

يركعهما عندهم حين يريد سفر او اداء الطرقي وعن كعب بن مالك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقدم من السفر الا نهرا

في الصلوة فاذا قدم بدأ بالسجدة فصل في ركعتين ثم جلس فيه رواه مسلم قلت ورواه ابو داود وفي الباب شرح المنية ومناه

انخصاص صلوة ركعتي السفر بالبيت وركعتي القدوم منه بالسجدة وبصرح الشافعية

باب في كراهة الملقا سجد بعقم اليم وهو القسام وبلغ الميم جمع مقسم وهو القسمة قال في كراهة التائق ونزيب

نصب قاسم رزقه من بيت المال لقسيم بلا اجروا لا ينصب قاسم لقسيم باجل بعد الرؤس ويجب ان يكون عدلا ايضا عالما بالقسمة

اي ليجب نصب قاسم رزقه في بيت المال لان القسمة من جنس القضاء من حيث انه يتم قطع المنازعة فاشبهه رزق

القاضي ولان منفعة تعود الى العامة كمنفعة القاضي والمقاتل والمفتي فتكون كفاية في بيت المال لانه عدل صالحهم

كمنفعة هؤلاء قوله والايضي ان لم ينصب قاسما رزقه في بيت المال نصبه وجعل رزقه على النفاسين لان النفع لهم

على الخصوص وليقدر له القاضي اجرة مثله في بلطع في اموالهم وتحكيم في الزيادة والافضل ان يكون رزقه من بيت المال

لان الرزق واجب من التهمة قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اياكم والقسمات قال فقلنا وما

القسمات قال الشيء يكون بين الناس فينقص منه في نفسه شيئا وفرضه عطاء في رواية الثاني قال الرجل

يكون على القسام من الناس راي الجماعة وهو اميرهم او عزيمتهم فيهم فيأخذ من حظهم واحد حظا

اي حصته فمما حرم بالاتفاق قال الخطابي ليس في هذا تحريم اجرة القسام والمأهولي امرن ولي امرهم علفا لهم وانقيبا فاذا

قسمهم بينهم اسسك منها لنفسه شيئا نصيبا واما اذا اخذ الاجرة باذن المقسم لهم فلا يجرم وهو مبين في الحديث الذي يليه

باب في التجاذع في الغزو اما الاعمال بالنيات بالحديث فان كانت نيته التجارة فلا جاد له وان كانت الغرض

والقصد بالزائد الجاد واما صذرت التجارة فمما لا توقع فيجوز له لو اب لغزو كما لا تقي غرض المصنف لبعده

الباب الموافقة للشوايف في المسئلة الخلافية الشيرة وهي ان الشوايف فالوا يجوز بيع الغنائم في دار الحرب قبل القسمة قبل اجرائها

باب الاضحية عن الميت التضحية عن الغير عرفت قربت لانه عليه السلام هي عن امته قال في الفتح والقياس ان لا يجوز لانه تبرع بالاثاث فلا يجوز عن غيره وكالاتفاق عن الميت قلت الاضحية عن الميت اثنان جازمة وتقع عن الميت كالتصدق بخلاف الاعتماني لان فيه الزام الوالد للميت ولا تنوب الابو حصة واذا وصى فيلزم يجب التصديق

بجمع لمحمد والاعلم حكما فصحى كالحى قال ابن وهبان في منظومة سه وعن ميت بالامر الزم تصدقا والاكل منا وهذا الخبر
قوله عن حنفي ذلك ثابت عليا فصحى بكيشين فقلت لم اهل هذا فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
اصانى ان اصحى عنه فانما اصحى عنه بواجبة والثانية عن نسي

باب الرجل ياخذ من شجرة في اخره كويدين فيصفي بل يكره ام لا تختلف الغلابة في ذلك فذهب احمد وسماعق
وبعض اصحاب الشافعي الى ان يحرم عليه اخذ شئ من شجره واغفاره حتى يصفي في وقت الاخرية وقال الشافعي واصحابه هو
مكره كراهة تنزيه وليس بجرام وقال ابو حنيفة واصحابه يستحب ذلك ولكن لا يكره ولا يجب فيكون تحبها ان يستلزم الزيادة
وقت اجرة التاجر وبها يتايد ما دون الاربعين فانه لا يباح ترك قلم الاغفار ونحوه فوق الاربعين وقال مالك في رواية
لا يكره وفي رواية يكره وفي رواية يحرم في الظهور دون الواجب قوله من كان له ذبح (مذبح) يذبحه
فاذا اهل هلال شئ المحبة فلا يخاله من شجره ولا من اطفاله فثبت في بعض هذا عندنا بمجمل على التذليل وغيره من شجرة التمسح
ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يبعث بهديه ولا يحرم عليه شئ اعله المراد حتى يخرج بهديه

باب ما يستحب من الصلوات قال في البدل واما الذي يرجع الى الاخرية فالاستحب ان يكون باسمها واحسبها
واعلمها لانها مطهرة الاخرة قال عليه الصلوة والسلام غطوا راسكم ياكم فانها على الصراط ما يكم واما كانت المطهرة اعظم و
اسمن كانت على الجواز على الصراط اقدر وافضل الشاة ان يكون كبشا طمع آخرن موجوا لما روى جابر رضي الله عنه ان
رسول الله صلى الله عليه وسلم كبشين طحين اقرنين موجوا طحين عظيمين سميتين والآخرن العظيم القرن والاطح الابيض وروى عليه الصلوة
والسلام ان قال دم الغنم ايدى عند المثل دم السوداءين وان احسن اللون عند الله البياض والمخلوق الخبيث يفسد
والخود يفسد بعد موتهم فينبغي ان يكون كبش من ابي حنيفة رحمه الله تعالى فانه روى عنه انه سئل عن استخيرة
بالخصي فقال ما زلت في هذا فذهب ما ذهب من خصية واما الذي يرجع الى وقت الشفعية فالاستحب هو اليوم الاول من ايام
الخرار وبنوع جماعة من الصحابة رضي الله عنهم انه قالوا لو ايام الخمر ثلثة اولها افضل ولا تسارعة الى الخير ولا ان العلة شاة
اضاف عماره في هذه الايام لمجوم القرابين فكانت الشفعية في اول الوقت من باب سرعة الاجابة الى ضيافة الله جل شانه
والاستحب ان تكون بالنهار ويكره ان تكون بالليل وافضل وقت الشفعية لابل السوداء بعد طلوع الشمس لان عند ذلك
انما راول النهار واما الذي يرجع الى آله الشفعية فهو ان يكون آله الذبح حادثة من الحدي واما الذي يرجع الى نفس الشفعية
فهو ان يستحب هو الذبح في المشاة والبقرة والخر في الابل ويكره القلب من ذلك قطع العروق الاربعة كلها والتزديف
في ذلك وان يكون الذبح من الخلقوم لامن القفار واما الذي يرجع الى من عليه الشفعية فالافضل ان يذبح بنفسه ان
قد عليه لانه قريبه فباشترها بنفسه افضل من توليتها غيره كسائر القربا والكيل عليه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
ساق ما بدته فخر منها شاة وسميت بهديه الشرفية عليه الصلوة والسلام والحديث الذي رواه انس قال رايت النبي
صلى الله عليه وسلم يذبح كبشين طحين اقرنين واضعا قدمه على عنقه وهو يذبحها بيمينه يستقبل الكعبة بالحديث ويستحب ان
يكون الذابح حال الذبح متوجها الى القبلة وان يدعو فيقول اللهم منك ولك صلاتي لوكي وعمي لبي ومما في التذليل الطيبين
لاشركك له وذلك امرت وانا من المسلمين وان يقول ذلك قبل التسمية وبعده لما روى جابر قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم كبش من ذبحها وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض حنيفا مسلما لم يمتزج بشئ من قبله
 قول عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر بكبش اقرون بيطافى سوادا وسوادا القوام
 وينظر في سواد راسه وخالى العينين، ويدرك في سواد راسه والبشيرة، فاق به فضحي به فقال يا عائشة
 هل لي المدينة ثم قال اشحن بها ففعلت فاخذها واخذت الكبش فاجبته راي علي اليسار فذبحه قال
 بسم الله اللهم تقبل من محمد بن محمد من امة محمد بن محمد على ايكون لراجل ان يهدي ابراخيم الجارية
 قوله عن ابن ان النبي صلى الله عليه وسلم ضحك بكبش من اقرنين اقرنين بين محمد ويكبر ويهني ويضع
 رجله على فخذه ما لا يحفر وجهه ولا يمس به شيئا اكثر من اربعة ارجل كل قول عن جابر بن عبد الله قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 يوم الذبح بكبش من اقرنين اقرنين من جابر بن عبد الله قال سمع النبي صلى الله عليه وسلم
 فلما ذبحها قال وجهت وجهي للذي فطر السموات والارض على املة ابراهيم حنيفا راي املاعن حج الايمان الى النبي صلى الله عليه وسلم
 وانا من المشركين ان صلواتي وشكركم عبادا ما في لله رب العالمين لا تشركوا به شيئا ذلك امرنا من المسلمين
 اللهم منك ربنا لا نعبد سواك واصلة الى ربك، ولك راحة لك، عن محمد وامة بسم الله والله اكبر
 اي بعد التكبير امر المسلمين على طه والتمس في الرواية في مرة بالاسود ومرة بالابيض ومرة بالفحل ومرة بالخصي
 باب ما يجوز في الضحى ايام من السن اعلم ان الاضحية لا يجوز الا من الابل والبق والغنم والتمن صفات المذبح والذاب
 والابنوش نور من البقر تجوز التضحية من جميع هذه الاقسام اذا كان سنة وهو الضحى الا الضان فانه يجوز من الضان خاصة الجوز
 اذا كان عليه البحث فلو طاف بالثنيان يشرب على الناطر من بعده والجذع من الضان ماتت لسته اشهر عند الفقهاء وذكرنا في كتابنا
 ابن مبركة اشهر الشئ من الضان والمزاج سنة ومن البقر اربع سنين ومن الابل ابن خمس سنين وقد تقدم تحقيق ذلك في كتابنا
 فراجع ونخص هذه القصة بسن دون ابن ابراهيم الا بالتوقيف فتجوز ذلك فلا يجوز سنة الاضحية حمل ولا ذبحا
 ولا غل ولا ذبحا لان المشرع نفاذ بالاسنان التي ذكرناها وهذه تسمى بها والدليل على ما ذكرنا
 حديث الباب اخره البخاري ومسلم وجماعة قوله عن جابر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تنجوا
 الا مسنة الا ان يعسر عليكم فتذبحوا جذعة من الضان فهذا الحديث يدل صراحة على ان الجذع من
 الضان يجوز لاسن المعز ما قوله الا ان يعسر عليكم اي السنة وهذا محمول عند الجمهور على الاستحباب والافضل والايحوز
 الجذع من الضان مع وجود غيره واما قوله في حديث زيد بن خالد فاعطاني عتودا اجذعا فالمراد منه ما تم السنة
 واتي عليه الحول من اولاد المعز لان الجذع من المعز اكمل السنة واما قوله في حديث مجاشع بن سويد عن ابي ثعلبة
 ان الجندي عوفي في عذبة الثني فهو من الضان لاسن المعز والابل والبق يدل عليه حديث البراء بن عازب
 قال ضحي خال لي يقال للبو برة قبل اقصولة فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحيك ضحيك
 راي لاشاة نساك فقال يا رسول الله عندنا جوع روني رواية البخاري واجبا وهو موافق لقولنا عند العرب
 من المعز فقال ذبحها ولا تصلم لغيرك اي لا تجزي غيرك عن نساك كما في رواية الترمذي عن قتادة فقال ان عندنا
 عتودا اجذعا روني رواية عناق ابن، وهي خاير من شاة لحم باعتبار طيب لحمها، فهل يجوز عني قال نعم

دلت بغيره عن احد بعد ذلك والدارج الشاة التي يبلغها الناس في منازلهم قال الحافظ وفي هذا الحديث تخصيص
ابي بردة باجزاء الجسد من المعز في الاضحية لكن وقع في عدة احاديث التصريح بغير ذلك بغيره ابي بردة ففي حديث عقبة بن
عامر ولا رخصة فيها لاحد بعدك قال النبي ان كان نذر الزيادة مخلوطة كان رخصة لعقبة كما رخص لابي بردة قلت وفي هذا
الحديث نظر لان في كل منهما صيغة عموم فلهما تقدم على الآخر فتضي اخفاء الوقوع لثاني واقرب ما يقال فيه ان ذلك صدر
لكل واحد منهما في وقت واحد ويكون خصوصية الاول تسخت بثبوت الخصوصية لثاني ولما لم ينس من ذلك لانه لم يقع في
السياق استمرار الخ لغيره صريحا وقد وقع في كلام بعضهم ان الذين ثبتت لهم الرخصة الربعة وخمسة واستشكل الجمع لكونه
فان الاحاديث التي وردت في ذلك ليس فيها التصريح بالنفي الا في قصة ابي بردة في الصحيحين وفي قصة عقبة بن عامر
في البيهقي واما عدا ذلك ففي قصة زبير بن خالد قال لفتح به وفي حديث عويم بن الشعراء النبي صلى الله عليه وسلم ان يعيد
اضحية اخرى وفي حديث ابن عباس انه صلى الله عليه وسلم اعطى سعد بن ابي وقاص هذا من المعز فامر ان يقتل به و
ليس فيه التصريح بالنفي لغيره والحق انه لا منافاة بين هذه الاحاديث وبين حديث ابي بردة وعقبة لاعتمال ان يكون ذلك
في ابتداء الامر ثم تقر الشرع بان الجذع من المعز لا يجوز واقتصر ابو بردة وعقبة بالرضعة في ذلك فقلت وفي حديث
ابي بردة دليل على ان من ذبح قبل الصلوة في المصر لا يصح من النسك خلافا للشافعي فانه قال يحرق اذا ذبح بعد اذنه
من الوقت مقدارا ما صلى في صلوة العيد وان لم يصل الامام والحديث من ذبح قبل الصلوة فليعد اضحية ولم يحدث قال اول
لكناني يومنا هذا الصلوة ثم الذبح ولا بد علينا انه يجوز ذلك لاهل القرى بعد الصبح لان ليس لاهل القرى صلوة العيد
فلا يثبت الترتيب في حقهم فلا يصح الذبح من اهل المصر ان اذبحوا الصلوة حتى يتصفوا بها ثم اذبحوا من اهل القرى
العيد وترك ذلك تمحدا حتى زالت الشمس فتدفع الصلوة في الايام كلها -

باب ما يكره من الضحايا اي هذا باب في بيان ما لا يجوز التضحية به وما يكره والا اصل فيه ان العيب الفاحش
مانع والعيب غير مانع والعيب الاخر في الجها وكثيره ما قال في كثره الدقائق يعني بالجماء والحصى والثولاء والابعياء والعوراء
والعجاء والعرجاء ومنقطع اكثر الاذن والذنب والسن او العين او اللية انتهى اي تجزئ الجماء وبسي التي لا قرن لها
خاتمة وكذا مكسورة القرن تجزئ لان القرن لا يتعلق بالمقصود ولما روى عن علي ان شغل عن مكسورة القرن قال لا يصير
قال بلغ الكسر المشاش لا تجزئ والمشاش رؤس العظام مثل الكنيتين والمنقبين واما الحصى يجوز لما تقدم من النص بل هو
افضل من الفحل لان لحم الطبيب والحصى منزوع الحشيتين والموجود الذي يلوى عروق الحصى فيصير كالنخس والثولاء تجزئ
لجونه ان كانت سمينة اذا كان ذلك لينها عن الرعي والاعتلاف فلا تجوز لانه يفضي بالها وكان عيدا فاحتا وكذا تجوز
الجرباء اذا كانت سمينة ولم تلتف جلد با اذا كانت هزولة وسرى ذلك في الجلبه وانفسه فلا تجوز قوله لا بالعباءة الخ اي لا يجوز ان
يصح منه والبيع لان هذه العيوب فاحش كثير لو ثبت في اللحم والاصل في ذلك ما اخرج المصنف في الباب عن الربيع بن ابي
ووجه وجهه الذي قال قام فينا رسول الله صلى الله عليه وآله فاصلى فقام من اصحابه فقال ذلك ارباعا فانا نأكل ما اقص من
الاناء فقال ربه لا تجوز في الاضاحي العوراء بين عود فلما دفت بين مهنها والعجاء بين ظلمها ورجاء والكلبي والبق
لا تقتل فالعوراء هي ذابة إحدى العينين فدخل فيه العباء والمرضة هي التي لا تتكلم والعجاء هي التي لا تقدر تشي برجلها

الى المنك والكبر التي لا تنقي هي البر والحق التي لا تنقي لها وموافق المعنى لانها من العجف قوله متعلق اكثر الاذن انما
 اخرج البوداودجي الرندي عن علي قال من رسول الله صلى الله عليه وسلم ان تستشرف اى منظر فتأمل سلامتها من
 آفة العين والاذن ولا تضلحى بعواء ولا مقابلة ولا مدبرة ولا خرقاء ولا شرقاء قال في بيان فقلت
 لا يسمع اذ ذكر عصباء قال لا قلت فما المقابلة قال يقطع طرف الاذن فقلت فما المدبرة قال
 يقطع من مخارج الاذن قلت فما الشرقاء قال تنشق الاذن قلت فما الخرقاء قال تنشق الاذن فقلت فما المقابلة
 اى العلامة التي تعرف بها هذا الغير عن ابي اسحاق فقوله ان تستشرف اى منظر فتأمل سلامتها من آفة فان ذهب بعض هذه
 الاعضاء دون بعض من الاذن والالية والذنب والعين فيظفر ان كان الذناب كثير المنع جازا الضميمة وان كان يسيرا لا يمنع
 لان اليسير مما لا يمكن التحرز عنه اذا لم يكن الا في موضع واحد فلو اعتبرنا الصفاق الامر على الناس وتوعوا الى الخرج واختلافها
 في اليد الفاصل بين التليل والكثير فعن ابي حنيفة اربع روايات روى محمد في الاصل والجامع الصغير ان كان ذنبا مثلث
 لا يجوز ان كان اقل من ذلك جاز وقال ابو يوسف ذكرت قيل لابي حنيفة فقال قولى مثل قولك وقول ابي يوسف انه اذا
 ذهب الرجب لم يجزه وذكر الكشي قول محمد بن قول ابي حنيفة في رواية عنه في الاصل وذكر القاضي في شرحه فخصر الطحاوى قوله
 ابي يوسف واما التبرادوي التي لا انسان بها فان كانت رعى وتختلف جازت والا فلا وذكر في المشتق عن ابي حنيفة انه ان كان
 لا ينبتا عن الاعطاف تجزى وان كان ينبتا عن الاعطاف الا ان يصيب في جوفها صابا لم تجزه وقال ابو يوسف في قول لا تجزى
 سواء اعطاف او لم يعطاف وفي قول ان ذنبا اكثر اسنانها لا تجزى كما قال في الاذن والالية والذنب وفي قول ان بقي
 من اسنانها قدر ما تغلف تجزى والا فلا واما النسي من المقابلة والمدبرة والخرق والشرقا فاما المقابلة فتفتح البار التي تفتح من
 قبل اذا نهضت ثم ترك معلنا من مقدمها والمدبرة هي التي يفتح من سوخر اذ نهضت ولا بيان بل تترك معلنا والشرقا ما لم
 يبي شقوقه الاذن طولان الشرقي وهو الشق والخرقا شقوقه الاذن تقبسا مستديرا قيل الشرقا ما قطع اذ نهض طولا والخرقا ما قطع
 اذ نهض عضا فالنسي في الشرقا والمقابلة والمدبرة يحمل على الذنب وفي الخرقا على اختلاف الاقويل في ذلك كثير على ما بينا و
 لا بأس بما فيه سمة في اذنه لان ذلك لا يعديها في الشاة ولا في عيب يسير او لان السمة لا تخلو عنها الحيوان ولا يمكن التحرز عنها
 قوله يا ابا الوليد اني خرجت القتل لصفحة فلما احل شيئا عجيبا غير شىء ماء والشيء سقطت اسنانها
 فكوهما فاذقول فقال اذلا جئتني بها قلت سبحان الله تجوز عنك ولا تجوز عنى قال نعم بك تنشق
 ولا انتك انما ترى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المصفر والمستأصلة والخجاء والمشيمة والكسراء
 فلهذا يفرق التي تستأصل اذنها حتى يبيد وسميها والمستأصلة قرفها من اصله
 راي النبي استوصل قرفها من اصلها في نسخة والخجاء التي تنشق عينها راي تذهب بذباب البصر والعين صعيصعة
 تائمت في موضعها والمشيعة التي تلتصق الغنم عجفا ونزلا وضعفا والكسراء الكسيرة اى مكسورة الرجل هذا
 تفسير من المصنف.

باب البقر والجوز وعن محمد بن حنبل اى في الاضاحي اختلاف العلماء في مقام الاول هل يجوز الاشتراك في الاضحية
 ام لا ذهب بعض الى انه لا يجوز الاشتراك فيه لمختلفا وسواء كان عن مالك وذهب الجمهور الى جوازه ثم اختلفوا في ما بينهم من جوازه

مطلقاً ومنهم من جوزوا بشرط ان يكون كلهم متقربين وبعضهم قال بزيادة ان يكون اسماهم ايضا واحدة ومنهم من فرق بين الغرض
والشروع فذهب الامام الشافعي الى ان يجوز الاشتراك فيه مطلقاً من غير فرق ان يكون الاشتراك من المتقربين او من المتطوعين
او بعضهم مقترضاً وبعضهم منفصلاً او مراد بالهم وذهب بعض المالكية الى ان يجوز في الشروع دون الواجب وذهب ابو حنيفة الى
ان يجوز ذلك اذا كانوا كلهم متقربين قال في البدائع ومنها ان لا يشارك المتقرب في غير ما يحتل الشكر من لا يريد القربة راساً فلا
شارك لم يجز عن الاضحية وكذا ما في سائر القرب سوى الاضحية اذا شارك المتقرب من لا يريد القربة لم يجز عن القربة كما في دم
المنعة والقران والاحصاء وجزء الارصاد وغير ذلك وهذا عندنا وعند الشافعي بما ليس بشروط حتى لو اشترك سبعة في جلد
بقرة كلهم يريدون القربة الاضحية او غيرها من وجوب القرب الا واحد منهم يريد اللحم لا يجزي واحد منهم من الاضحية ولا من غيرها
من وجوه القرب عندنا وعند غيره يجزي وجوه قلة من فعل انما يصير قربة من كل واحد بنيت صاحبه لعدم البنية من احدهم لا يفيج
في قربة السابقين ولنا ان القربة في اداة الدم وانها لا تجزأ لانها فرع واحد فان يقع قربة من البعض لا يقع قربة من السابقين
ضرورة عدم التجزؤ ولو ارادوا القربة الاضحية او غيرها من القرب ابراهيم سواء كانت القربة واجبة او تطوعاً او وجبت على بعض
دون البعض وسواء اتفقت جهات القربة او اختلف بان اراد بعضهم الاضحية وبعضهم جزءا الصعيد وبعضهم بدلي الاحصاء وبعضهم
كفارة شيء اصابه في احرام بعضهم بدلي التطوع وبعضهم دم المنعة والقران وهذا قول اصحابنا الثلاثة فقال زفر لا يجوز الا اذا
جهات القربة بان كان الكل بجهة واحدة ثم قال وكذلك ان اراد بعضهم العقيقة عن ولد وولد من قبل كذا ذكره في نوادر
الاضحية لا يندكر اذا ارادوا جميع الوليد وهي ضياء في الترويج ونسب ان يجوز لخصا والتعام انما في كل يجوز الاشتراك فقال الحاق
ابن رابويه وابن خزيمه يجوز الاشتراك في البعير في عشرة وقال الجوزيل اذني الطماني وابن رشد اذ جعل على ان البدنة تحمل
سبعة شاة قال في البدائع ولا يجوز بقرة واحدة وبعير واحد اكثر من سبعة ويجوز ذلك عن سبعة او اقل من ذلك وهذا قول عامته على كل
فقال مالك يجزئ ذلك عن اهل بيت واحد وان زادوا على سبعة ولا يجزئ عن اهل بيتين وان كانوا اقل من سبعة ثم قال
ون العلماء من فصل بين البعير والبقرة فقال البقرة لا تجوز عن اكثر من سبعة والبعير فاجوز عن عشرة ورواه عن سويل
عليه السلام عليه وسلم ان قال البدنة تجزئ عن عشرة ونوع من القياس يؤيده وهذا الابل والكفنة من البقرة وبعير اظلمت
الابل على البقرة في باب الزكاة والديات فتفضل في الاضحية ايضا ولنا ان الاخبار اذا اختلفت في الظاهر يجب الاحتياط و
ذلك فيما قلنا لان جوازها عن سبعة ثابت بالاتفاق وفي الزيادة اختلاف فكان الاخذ بالمتقرب عليه اخذاً بالمتقين واما
ما ذكره من القياس فقد ذكر ان الاشتراك في هذا الباب معدول عن القياس واستعمال القياس فيما هو معدول
عن القياس ليس من الفقهاء انتهى لمخاض قوله عن جابر بن عبد الله كذا انقطع في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
سلم نعيم البقرة عن سبعة وقوله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال البقرة عن سبعة والجدوز عن سبعة
والجدوز البعير ذكره او ان في اللفظ مؤنث وعدة قال مختارنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم بالحد بيبيعة البنية
عن سبعة والبقرة عن سبعة

باب في الشاة يفيق بها عن جماعة يد الى ذنب الك واسحاق خلا للجدوز واستدل بالجدريه الباب قوله
طابق بكبش فذبحه رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بسم الله والله اكبر هل عبق وعمن لم يسمع من احق

فالتاخر لهم فيه فان الموت يدل على الاثر في الثواب لا على كفاية التسمية عنهم بل عليه ما تقدم من ان الجرد والافتقار بحكم انهم يستحقون
تكميل تجزئ الشاة الواحدة اكثر منها

باب الامام يدين عجم بالمصلي ليكون لمراي من الفقهاء فيصوبون من ثم الاضحية قوله ان النبي صلى الله عليه وسلم
سلم كان يدين عجمه بالمصلي وكان ابن عمر يذبحه وكذلك الخلفاء الراشدون

باب حبس لحم الاضاحي فوق ثلث بل يجوز ان لا ذب بعض السلف الى ان يحرم الاسك الحوم الاضاحي بعد
ما ت و ان حكم التحريم على طي ذلك النووي عن علي وابن عمر وذبح جمهور العلماء الى ان يجوز ذب كل بل قد اجمعوا على ذلك حديث ابي
ثم اختلفوا فيما بينهم بل انما فهم على جواز الاكل والا ذبحوا بل يجب الاكل والتصدق بل لم لا ذبح بعض السلف الى ما
يجب الاكل والتصدق من الاضحية مستند لا بقوله تعالى فكلوا منها ولعقوا ولعقوا اصله الله عليه وسلم فكلوا تصدقوا ولو جوب الاكل فال
الوطيب ابن سلمة من اصحاب الشافعي وكل الجوز بذه الاوامر على الذب والاستحباب وقالت الشافعية يجب التصديق
اذا كان اضحية تطوع في قول يجب التصديق بالثالث وفي قول بالصف وفي قول لا يجب شي وقال في البدائع والادبي
هو بل الذبح فالمستحب لصاحب الشافعي ان ياكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها ولا تصدقوا الله بل لا ذبح الله الا ما لا يغير
فله ان ياكل من ضايقة الله عز وجل في جملة الكلام فيه ان الذباثلثة نوع يجوز لصاحبه ان ياكل منها بالاجماع والتجوز لا يجوز له
ان ياكل منه بالاجماع وتوقع اختلاف فيه فالاول دم الاضحية فكلوا كان او واجبا مندورا كان او واجبا مبتدئا والى الثاني دم
الاحصاء وجزا الصبي ودم الكفارات الواجبة بسبب الجنابة على الاحرام كلبس الخيط وعلق الراس والجماع بعد التوف
بغيره وغير ذلك من الجنائيات ودم النذر بالذبح والثالث دم التمتع والقران فغدا ياكل وعنه الشافعي لا ياكل ثم كل يجوز له
ان ياكل منه لا يجب عليه ان يتصدق بل هو الذبح اذ لو ذبح عليه التصديق لما جاز له ان ياكل منه وكل دم لا يجوز له ان ياكل منه
يجب عليه ان يتصدق بعد الذبح اذ لو لم يجب لادى الى التسبب ولو لم يكن له الذبح لادى الى التمتع والقران فغدا ياكل وعنه الشافعي لا ياكل ثم كل يجوز له
الاول فطاهر ما في النوع الثاني فانه يملك من غير ضعة ولا يكون مضطرا عليه وان استعمله ليعاد الذبح ان كان من النوع
الثاني لغير قيمة لانه لم يملك من غير قيمة فغدا يملك من النوع الاول لا يغير ضعة ولا يوجب ان
ياكل من اضحية لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا البائس الفقير ولطعم من غيره والا فضل ان يتصدق بالثالث ويتخذ الثالث ضعة
الاقارب واصدنا ثم يذبح الثالث لقوله تعالى فكلوا منها واطعموا القانع والمقر ولقوله عز وجل فكلوا منها وابعدوا البائس الفقير
وقول النبي صلى الله عليه وسلم كنت نبينا عن لحم الاضاحي فكلوا منها واخرجوا فقيركم بالكتاب العزيز والسنة ان المستحب
ما قلنا من ان يبيعها جميعا ولو تصدق باكل جاز ولو حبس الكل لنفسه جاز لان القرية في الازالة والتصدق بالذبح فطر
ولان يذبح لكل نفسه فوق ثلثة ايام لان النبي عن ذلك كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ والتصدق افضل الا ان يكون الرجل
ذاعيا وغيره وسع الحال فان افضل ما يذبحه ان يبيعه ليعال له ويوسع عليهم لان حاجته وحاجة عياله مقادير على حاجته
غيره قال عليه الصلوة والسلام ابدأ بنفسك ثم بغيرك قوله سمعت عائشة تقول دف ناس را قبلهم من اهل البادية
حضر الاضحية في ذن وسئل الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ ذبحوا الثلث تصدقوا
بما بقى قالت فلما كان بعد ذلك راي فلما جاء الاضحية من ذك الاضحية قيل لوسيد الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله
لقد كان الناس يبتغون من ضحيتهم ويحبسون (يذبحون منها الذب فيخزن منها الاضحية فقال رسول الله صلى

عليه السلام ما ذاك اذ كان قال قالوا يا رسول الله نهيت عن امساك لحوم الضفاد يا ابي ثعلبة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما نهيتكم من اجل الدابة والجماعة المقتله التي ذنت عليكم نكلا وتصد قوادا دخروا باشتيم وان كان فوق ثلث ليل فنهيتكم عن اكل لحوم الاضاحي بعد الثلث واذا خاربوا في حديث الثاني عن نبينته قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كنت نهيتكم عن لحومهم اياها فانك لو تأكلوها فاني ذنت لتي تستعصم فقد جاء الله لستة نكلا ودخروا فاجتهدوا الاجراي تصدقوا ابتغاء الاجر تولد لكي تستعصم اى يصيب لحوم الاضاحي كل من مضى ومن لم مضى بالسنن والفرخ -

باب في الوقوف بالذبيحة قال في البدل والى الذي يرجع الى آله التحية فما ذكرنا في كتاب الذبائح وهو ان يكون آله الذبح حاذ من المريد والى الذي هو بعد الذبح فالمستحب ان تيرص بعد الذبح قدر ما يبرو ليسكن من جميع اعضائه وتروى الحجة عن جميع جهه وبكره ان يذبح في بيته ولا يذبح في كنفه ان الله كذب الاحسان على كل شيء فاذا افتلتم فاحسنوا الفتلة اذا اذبحتم فاحسنوا الذبح ليعلم احدكم شفرته ولسان يوسم فيه يصحته فلا يسلخ جلده حتى تروى لا يذبح الا بحد من اليد وغيره ويذفر من الاحسان الذي امر في كل شيء والامر بالايمان محمول على الاستحباب

باب في المساقى يقتضى قالت الحنفية شرط لوجوب الاضحية الاقامة فلا تجب على المسافر في البدل والمضحية والاماني النوع الثالث فيها الاسلام فلا تجب على الكافر لانها قرينة والكافر ليس من اهل القرب ومنها الحرية فلا تجب على العبد وان كان مازونا في التجارة او مسافرا لا ذمتي فالى متعلق بملك المال ولهذا لا تجب عليه زكاة ولا صدقة الفطر ومنها الاقامة فلا تجب على المسافر لانها لا تتبادى بكل مال ولا في كل زمان بل يميون مخصوص في وقت مخصوص والمسافر لا يفتقر في كل مكان في وقت الاضحية فلو اوجبتا عليه الاحتياج الى حمله مع نفسه وفيه من الحرج الاضحية او احتلج الى ترك السفر وفيه ضرر فربما اضطر الى اقتلاع الوجوب وذكر في الاصل وقال ولا تجب الاضحية على الحاج والادب الحاج المسافر فاما اهل مكة فنجب عليهم الاضحية وان حجوا لما روى نافع عن ابن سيدنا عمر رضي الله عنهما انه كان يحلف لمن لم يحج من اهل ايمان الضحايا ليضفوا عنة تطوعا او يتحمل ان يضفوا عن انفسهم لا عنه فلا ثبت الوجوب مع الاحتمال انتهى بنذر الضرورة قوله عن ثوبان قال صلى الله عليه وسلم روي في حجة البواع ثم قال يا ثوبان اصل لنا لحم هذا الشاة قال فما ذلت اطعمه منها حق فذمنا المذنبين آى من الشاة في جميع سفره على الله عليه وسلم -

باب في ذبائح اهل الكتاب قال في البدل في شمر الطر كمن الزكاة ومنها ان يكون مسلما او كتابيا فلا تؤكل في حجة اهل الشرك والنجوس والوشى وذبيحة المرتد اذ ذبيحة اهل الشرك فلقوله تعالى وما اهل لغير الله وقوله عز وجل وما ذبح على الصليب اى للصب وحي الاضام التي بعيد عنها واذا ذبيحة النجوس فلقوله عليه الصلوة والسلام سنو النجوس سنة اهل الكتاب غير النجس نسائم والا آكل ذبايحهم ولان ذكر اسم الله تعالى على الذبيحة من شمر الطر الحل عن الما تذكر ولم يوجد واما المرتد فلا يقر على الدين الذي اشتغل اليه فكان كالوشى الذي لا يقر على دينه ولو كان المرتد غلاما استأجره لا يؤكل ذبيحة عند ابي حنيفة ومحمد وعند ابي يوسف تؤكل على ان ردت صحبته عندهما وعنده لا تصح ولا تؤكل ذبيحة اهل الكتاب لقوله تعالى وطعام الذين اتواوا الكتاب تبطل كل حكم والمرتد بائعهم لا يؤكل من المراء ذلك لم يكن للتقصيص باهل الكتاب معنى لان غير الذبائح من اطعمة الكفرة مأكول ولان مطلق

[illegible]

الأكثر ارام لادنى معنى الاكثر اعلم ان الاوداج الاربعة الملقوم والمرى والعرقان اللذان بينهما الملقوم والمرى فاذا فرى ذلك كله
 فقد اتى بالذكاة كما بها وسنبا وان فرى البعض دون البعض فعند اى حنيفة اذا قطع اكثر الاوداج ومثلثة منها اى ثلثه
 كانت ذكرا واحدا يكل وقال ابو يوسف لا يكل حتى يقطع الملقوم والمرى واحدا والعرقين وقال محمد لا يكل حتى يقطع من كل واحد
 من الاربعة اكثره وقال الشافعى اذا قطع الملقوم والمرى حل اذا استوعب قطعها ثم اعلم ان شرط اكل الاكل فى الحيوان
 المأكول البرى الزكاة فلا يكل اكله بدونها القول تعالى حرمت عليكم الميتة والدم الى قوله تعالى وما اكل السبع الا ما ذكيت ثم انتهى بانه
 وتعالى الذكى من الحرم والاستثناء من التحريم اياه ثم للزكاة الاختيارية شرط واركان فركبتها الذبح فيما يذبح من الشاة و
 البقرة ونحوهما والخرفا يخرجهما بالذبح عند القدرة على الذبح والخرف لا يكل بدون الذبح والخرف لان الحرمة فى الحيوان المأكول
 لكان الدم المسفوح فانه لا يذول الا بالذبح والخرف ولان الشاة انما ورد باحلال الطيبات قال الله تعالى يسئلوك ماذا حل لهم
 قل حل لكم الطيبات وقال تعالى ويحل لهم الطيبات ويحرم عليهم الخبائث ولا يبيح الاخراج الدم المسفوح وذلك بالذبح
 والخرف ولهذا حرمت الميتة لان الحرم وهو الدم المسفوح فيها قائم ولهذا لا يبيح مع قيامه ولهذا لا يبيح فى ادى مدة ما يفسد فى
 مثلها المذبوح وكذا النتحمة والموقوذة والمتروية والطحيرة لما قلنا والذبح هو فرى الاوداج ومجمله ما بين البتة واليمين ليقول
 النبى صلى الله عليه وسلم الذكاة ما بين اللية والحية اى محل الزكاة وروى الذكاة فى الحلق والبتة والخرف فرى الاوداج ومجمله
 الخرف والخرف ما يذبح وذبح ما يخرج من البطن لوجود فرى الاوداج ولكنه يذكر لان السنة فى الابل والخرف هو غير الذبح الا ترى ان
 ذكرى الابل الخرف وفى البقرة والنعيم الذبح فقال فضل الربكة الخرف فى التناويل اى انحر الجوف وقال ان الله يامر ان تذبحوا
 بقره وقال وقد يذبح عظيم الذبح بمنته المذبوح كالطعن بمعنى الطعن وهو الكلب الذى فرى بسببنا اسمعيل اوسيدنا
 صلوات الله عليها على اختلاف اصل القصص فى ذلك وكذا النبى صلى الله عليه وسلم يحرر الابل وذبح البقرة والنعيم فدل ان ذك
 هو السنة وذكر محمد فى الاصل وقال بلغنا ان اصحاب النبى صلى الله عليه وسلم يحرر البقرة والنعيم فدل ان ذك
 البقرة السنة فدل ان ذك على ان الخرف فى الابل هو السنة وقال ناك اذا ذبح البقرة لاجل ذك ذك اذا ذبح البقرة فافهم ذك فى السنة
 قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن شريطة الشيطان لادعيسى فى حديث راي تفسيره وهى التى
 تدعى فيقطع الجمل لا تقضى الى ادعيسى لانه حقه قوت قال فى النهاية شريطة الشيطان قيل هى الذبيحة التى لا تقضى او اوجها
 والى تقضى ذبحها ويؤثر شرط الحجام وكان اهل الجابية يقطعون بعض حلقها ويتركونها حتى تموت وانما اضافها الى الشيطان
 لانه هو الذى حلقها على ذك وحسن هذا الفعل ليرى رسولهم

باب ما جاء فى ذكوة المجتنبين هو الولد اذا دام فى بطن امه لفقوا على اذا اخرج بعد ذبح امه فاذكى يكل
 وان امه لم يذبح فلا يكل ولا يؤكل وكذلك اذا اخرج ميتا ولم يكن كامل الخلق لا يؤكل ايضا وانما اختلفوا اذا اخرج ميتا بين
 ذبح امه وهو كامل الخلق فقال ابو حنيفة لا يؤكل وهو قول زفر والحسن بن زبير وقال مالك والاحمد بن حنبل والابو يوسف ومحمد
 والشافعى لا باس بالكله واخرج حديث الباب قال الامام السرخسى فى المبسوط واجتبه بقول الله تعالى ومن الانعام حمولة
 وفرثا قيل الفرث الصغار من الاجنحة والحواري الكبار فقضى الله تعالى على عباده باكل ذكاهم وفى المشهور ان النبى صلى الله
 عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكاة امه معناه ذكاة الام ثمانية عن ذكاة الجنين كما يقال لسان الامير وبع الوصى

برح اليقيم وتسمى ذكاة امه بالنصب ومعناه ذكاة امه الامه صا ومنصوب بانصرع حرف الخفض من قوله تعالى يا ايها البشر اي بشر
 وعن ابي عبد الله المزني ان قوما سألوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالوا انا نتقن الجرح والحرث (رواية الباب) والمعنى فيه
 ان الزكاة تبني على النوس حتى يكون في الابل بالذبح في المذبح فاذا ذبح الجرح في اي موضع احياه لان ذك وبس مثله لا يذبح
 في وسع في الجنين ذبح الام لان مادام غديا في البطن لا يتاقي فيه فعل الذبح مقصودا وبعد الاخراج لا يتبقى حيا فجعل ذكاة الام
 ذكاة له لان تأثير الذبح في الام في زهوق الحيوة عن الجنين فوق تأثير الجرح بكل رجل الصيد فالغالب هناك السلامة وهم بينا
 الهلاك ثم كشي ذلك الفضل لانه وس شله فثا اولي ولان الجنين في حكم جزء من اجزاء الام حتى يتغذى لغذاءها ونموها بها
 وتقطع عنها بالمقراض كما في بيان الجرح من الجلية وقصها في الاحكام تبعية الاجزاء حتى لا يجوز استئثار في غنيتها وبيعها
 كاستئثار بدارها وجعلها وبوت اكل في النتج لوجود فعل الذكاة في الاصل والدليل عليه انه يحل ذبح الشاة الحامل ولو لم يزل
 الجنين بذبح الام لما حل ذبحها حال ما فيه من اكلات الجنين والام لا الهلاك وتسمى رسول الله صلى الله عليه وسلم ذك و ذك و
 استدلل ابو حنيفة بقوله تعالى والوا المتخفة فان احسن احوال ان يكون حيا عند ذبح الام فيوت باقتباس نفسه وبما هو المتخفة
 وقال عليه الصلوة والسلام لعدي بن حاتم اذا وقعت ريتيك في المار فلا تأكل فانك لا تدري ان المار قد قتل ام لم يمت
 فقد حرم الاكل عند وقوع الشك في سبب زهوق الحيوة وذلك موجود في الجنين فاذا لا يدري اذ مات بذبح الام او
 باقتباس نفسه وقد ثبت في الاحترار انه في الجملة لانه قد يتوهم انفصاله حيا ليدبح وقال في البدل ولا يبي خيفة قوله تعالى
 حرمت عليكم الميتة والدم والجنين ميتة لانه لا حياة فيه والميتة لا حياة فيه فيدخل تحت النص فان قيل الميتة اسم لاول الحيوة
 فيستدعي تقديم الحيوة وهذا لا يعلم في الجنين فالجواب ان تقدم الحيوة ليس بشرط اطلاق اسم الميتة قال الله تعالى وتسمى موتا
 فاحياكم على اناسلنا ذلك فلا يسر به لانه يحل ان كان حيا فمات بموت الام ويحل ان لم يكن حيا فمات بموت الجنين ثم قال ويحل بارتكابه
 فقال زكاة نفس الامكون ذكاة نفسين وتسمى هذا ان الجنين في حكم الحيوة نفس على جهة مودعة في الام حتى ينفصل حيا فيقوى
 لا يتوهم بقاؤه الجرح حيا بعد الانفصال وكذلك بعد موت الام يتوهم انفصال الجنين حيا ولا يتوهم بقاؤه الجرح بعد موت
 الاصل ولذلك لا تصرف في الحيوة فاذا كان في حكم الحيوة نفسا على جهة فيشترط فيه ذكاة على جهة (وقال في البدل) ولا
 اصل في الحيوة فيكون له اصل في الذكاة والدليل على انه اصل في الحيوة انه يتصور لقائه حيا بعد ذبح الام ولو كان تبعا
 لام في الحيوة لما تصور لقائه حيا بعد زوال الحيوة من الام واذا كان اصلا في الحيوة يكون اصلا في الزكاة لان الزكاة نفوس
 الحيوة ولانه اذا تصور لقائه حيا بعد ذبح الام لم يكن ذبح الام سببا لخروج الدم عنه اذ لو كان لما تصور لقائه حيا بعد ذبح الام
 اذا الحيوان الذي يعيش بدون الدم عادة بقي الدم المسفوح فيه ولهذا اذا جرح جليل منه الدم وانخرام بقوله تعالى دا
 مسفوحا وتلوه تعالى حرمت عليكم الميتة والدم ولا يمكن التميز بين لحمه ودمه فحرم اللحم ايضا ثم قال ولا تقول تنذس
 بغذاء الام بل يتيقنه الله تعالى في البطن لا من غير غذا ولا يصل الشرية الغذاء كيف شاء ثم بعد الانفصال قد يغذى ايضا
 بغذاء الام بواسطة اللبن ولم يكن في حكم الجرح وما جعل في سائر الاحكام متبعا لما يتصور لقر ذلك الحكم في الام وانه حتى لا يتصور
 انفصاله حيا بعد موت الام ولو انفصل حيا ثم ات لم يحل عندهم فعرنا ان ليس تتبع في هذا الحكم حقيقة المستفاد فيها ان
 المطلوب بالذكاة سبيل الدم تمييز الظاهر من النجس وبذبح الام لا يحصل هذا المقصود في الجنين اذا المقصود تطيب اللحم النتج

الذي يحصل بالتوقد والتسليم ولا يحصل ذلك في الجنين بذبح وهذا الجواب عما قالوا ان الزكاة تنهى على التوسع قلنا نعم
ولكن لا يسقط بالعدوكا توفيل الكلب الصيد غبا واخذنا قاي وذا لان المقصود لا يحصل بدون الجرح وابطاحه ذبح الحامل
لا يتوهم ان ينقص الجنين حيا فيذبح ولان المقصود حكم الامم وذبح الحيوان لفرض صحيح حلال كما لو ذبح ما ليس باكل
لمقصود الجلد والمراد بالحيث التشبيها لا النية اي ذكاة الجنين كذكاة امه الاتري انه ذكر الجنين او لا ولو كان المراد النية
لذكر النية او لا دون المنوب عنه كما قيل في الاطفااء الذي استشهد بها وشمل هذا في التشبيها فلان شبهه اميه وخطابه
وقال القائل سبه وعينناك عيناها وصيدك جيد سوى ان عظم الساق منك دقيق

والمراد التشبيه فيطبخ في النار ويل في الرواية بالنصب فان المنزوع حرف الكاف قال الله تعالى في ترميم السحاب اي
كم السحاب وتكمل بالباء ايضا ولكن ان جعلنا المنزوع حرف الكاف لم يكمل الجنين وان جعلناه حرف الباء لم يكمل حتى اجتمع الجواب
لعمل والموجب للحرمه فنجيب الموجب للحرمه والحدري مع القصة لا يكاد يصح وثبتت فالمراد من قوله فخرج من بطنها جنين ميت
اي مشرف على الموت قال الله تعالى انك ميت وانهم ميتون ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم كلوه اي اذكوه وكلوه والمراد
بالفرش الصغار فلا يتناول الجنين ولكن كان المراد الجنين ففيه بيان ان الجنين مأكول وبه نقول ولكن عند وجود الشرط
فيه وان ينفسل حيا فيذبح به والله تعالى اعلم انتهى قوله عن ابي سعيد قال سالت رسول الله صلى الله عليه

سلم عن الجنين فقال كلوه ان شئتم وقال مسدد قلنا يا رسول الله نضح الناذة ونذبح البقرة والشاة
نضج في بطنها الجنين انلقية امنا قال كلوه ان شئتم فان ذكاته ذكوة امه

وفي رواية جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ذكاة الجنين ذكوة امه والحدري
ضعف الحاشا منهم عبد الرزاق وقال لا يخرج باسائه كلها وشبه الترمي مع اذا خرج جنين في بطنها وكان البودا وهو ضعيف
وقد قدم معناه قال في البدائع والحدري فقد روي بنصب الزكاة الثمانية معناه كذكاة امه اذا التشبيها قد يكون
بحرف التشبيه وقد يكون بحرف حرف التشبيه قال تعالى في ترميم السحاب قال عرشانه فيقولون اليك نظر الغشى على الموت
اي كنظر الغشى عليه وبما حجة عليكم لان تشبيه ذكاة الجنين بذكاة امه يقتضي استواءهما في الاقتدار الى الزكاة وروايت الرافعي
تمثل التشبيها قال الله تعالى ونبه عرشها السموات والارض اي عرشها كعرش السموات والارض فيكون حجة عليكم
وتتمثل النية كما قالوا فلا تكون حجة مع الاحتمال مع انه من اخبار الرايا وروايتهم بالملوى وان قيل عرش السموات او
لو كان اثباتا لا يشتر

باب اللحم لا يدعى اذكوا سم الله عليه ام لا انما نحن الظن وانما ترك التسمية عمدا وناسيا فقد اختلف فيه
ان قال ابو حنيفة وصاحباؤه وآخرون لا يحل ذبيحة من ترك التسمية عند الذبح عند قوله تعالى ولا تأكلوا مما يذكر اسم الله عليه
وانه لفسق فهذا عندنا محمول على حاله الذكر وقال مالك ان التسمية شرط حال الذكر والسهو حتى لا يحل من ترك التسمية ناسيا عند
وقد الشافعي ليست بشرط اصلا حتى يترك التسمية اي ايضا عنده استدلال امام مالك بعوم ما لم يؤمن من قوله تعالى ولا تأكلوا مما
لم يذكر اسم الله عليه من غير فصل بين العمد والسهو والاستدلال بالآية من وجوب اسمها ان مطلق النهي التحريم في حق العمل والاشارة
بشيء كل ما لم يذكر اسم الله عليه فشا بقوله وان لفسق ولا اشق الا بالارتكاب بالحرم ولما روي عن شرايين وسعد بن ابي عبد الله

الشيء على عدم الوجوب فيكون متحيزا لا معتبرة ولا فرع ابي واخبرته وقالوا ان لا بد منه مع عدم العلم بالتاريخ لان المصير الى الترجيح مع
امكان التمسك بالجواز وبما قال الشافعي ومحمد بن الحسن فقال جمهور العلماء ان الاحاديث التي تدل على جوازها مفسومة وادعوا ان احاديث
الشيء والتمسك متاخره قال ابن المنذر كانت العرب تغلبها وفعلها بعض اهل الاسلام بالاذن ثم نهي عنها والشيء لا يكون الا عن
شيء كان يفعل وما قال ابن المنذر نهي عنها ثم اذن في فعلها واما ما قيل الجوزين بان معنى لافرع اى فرع واجب يرد حديث
لاعتيرة في الاسلام ولا فرع وكذا نقلنا حديثي عن الفرع والعتيرة فانه يدل صراحة على كونه مهيما عنه بطل الاستدلال على الورد
باب في الحقيقة العقيقة العنق الشق ومنه عقيقة المولود وهي شعرة لا تقطع عنه يوم اسبوعه وهما سميت الشاة التي تدعى
نسب الى ابي حنيفة انه لا يراها والموهوم عبارة موطا الامام محمد والصحاح ان عنده تيب قال الشافعي يستحب لمن ولد له ولدان تسمية
يوم اسبوعه ويكنى راسه وتصديق عند الامامة الثلاثة بزنة شعرة فضة او ذهبها ثم يعق عن الحلق عقيقة ابنة على ما يجمع
الجنبني او تطوعا على ما في شرح الطحاوي وهي شاة تصلح للاضحية تذبح للذكر والاثنى سواد فرق بينهما نيا او بطبخ بخوضة او
بدونها من كسر غلظها او لا وانما ذرة ودعوة اولاديه قال مالك وسنها الشافعي واحمد بن مسعود مكة شاة ثمان عن الغلام وشاة عن الجارية
غير الا ذكرا لخصها انتهى قلت الصحاح ان عن الامام تيب وباري عندها ليست بسنة فمراة بها ليست بسنة ثابتة واما الميت
بسنة مؤكدة واما المحرم فقال هي تطوع كان الناس يفعلونها ثم نكحت بالاصح اى وجوبها وقال الشافعي ومالك واحمد بن
سنة لا يثبت تركها لمن قدر عليها وقال احمد في رواية احب الي من التصديق بثمنها على المساكين وقال مرة انها من الاموال التي
لم يزل عليه امر الناس عندها وقال مالك هي من الاموال الذي لا اختلاف فيه عندهم قوله عن ام كوز قالت سمعت

دسول الله صلى الله عليه وسلم يقول عن الغلام شاتان مكافئتان وعن الجارية شاة روى في رواية الشافعي عنها
عن الغلام شاتان وعن الجارية شاة لا يضر كونهن ام انات اى لا يضر كون شاة العقيقة ذكرا او اناثا و في الاثر ثمة
عن الغلام شاتان مثلا وعن الجارية شاة فنعني قوله مكافئتان متساويتان في السن قال ابو داود سمعت احمد
قال مكافئتان مستويتان او متقاربتان قال الخطابي اى في السن قال الحافظ قال ابو داود بن قيس سالت زيد بن اسلم عن
قوله مكافئتان فقال تشابهتان تدبران جميعا اى لا يوزن احداهما عن الاخرى وقال الزنجشري ومغناه متساويتان لما يجزى
في الزكاة وفي الاضحية واولى من ذلك كله ما وقع في رواية سعيد في حديث ام كوز باقتضائهما شاتان مثلا ثم قال وهذه الاحاديث
حجة الجمهور في المتفرقة بين الغلام والجارية وعن مالك هما سواد فترق عن كل واحد منهما شاة واجتبه لما جاء ابن المنذر صلى الله
عليه وسلم عن الحسن والحسين كبشا كبشا ولا حجة فيه فخرج ابو الشافعي عن ابن عباس بلغة كبشين كبشين انتهى لمحمد
وقال في موضع اخر بعد روايته ابي داود عن ابن عباس ان دسول الله صلى الله عليه وسلم عن عبيد بن الحسن الحسن كبشا
اخرج ابو داود لا حجة فيه وعلى تقدير ثبوته فليس في الحديث ما يرد بالاحاديث المتواترة في التخصيص على التثنية في الغلام
بل غاية ما يعيد على جواز الاقتصار وهو كذلك فان العدة ليس شرط بل مستحب قلت والله اعلم بعمل عن من عنه نفسه
كبشا كبشا وامر عليا فنق كبشا كبشا فاستأنا التثنية المصلي الله عليه وسلم لما جاز قوله عن سمرة عن رسول الله صلى الله عليه
قال كل غلام يهنيه بعقيقته تذبح يوم السابع ويحلق السنة في الحديث قوله من ثم بعقيقته قال الخطابي اختلاف
الناس فيه واجد ما قيل فيه ما ذهب اليه احمد بن حنبل قال تدعى الشاة بزيادة اذ لم يلحق عنه ثمة فغلام الشافعي في البقرة

معناه ان الحقيقة لازمة لا بد منها فثبت المولود في لزومها وعدم انفكاكها عنها بالربن في البرزخ قبل المعنى المبرهن بان
شعره ولذلك جازا ميطوعه الا في قوله يوم السابع نقل الترمذي عن اهل العلم انهم يجنون ان يدرج الحقيقة يوم السابع
فان لم يتبين في يوم الرابع عشر فان لم يتبين في يوم احدى وعشرين فثبت وان لم يتبين في ردة العمر في شارة في يوم ثلث يوم
الولادة في يوم السابع قوله يوم في اللفظ الجمل من الترمذية في اللفظ راسه بالدم كما قال قتادة في الباب قال جمهور العلماء
هو موشح كان ذاك من عمل الحالبية وعليه يحل قول قتادة وبديل على كونه من عمل الحالبية ما أخرجه المصنف في آخر الباب
عن ابى بريرة كفا في الحالبية اذا اقبل الاحداث غلام ذبح فشق ولطم مرأسه بدن مائها فجاء الله بالا سلام ند جحه
نشأة وتحلق راسه ولطمه **ب** زعفران وقيل من نخجين وقال المصنف يناديهم من بهام اما قالوا
يسمى فقال بهام يدعى وقال لا يؤخذ بهذا يسمى اصح قوله سئل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الحقيقة فقال
يحيب الله العنقوف كانه كوكب الاسهم ندام تهذيب الكلام لان الحقيقة والعنقوف يرصان الى اصل واحد ولما قال
صلى الله عليه وسلم من احب ينكح ان يشك ارشاد الله الى مشروعية الحقيقة النسكية واور دمنه بهذا اللفظ فهو محمول على بيان
الجواز او قال ذلك على متعارف الناس اخرا الاضاحي **اول** الصيد هو مصدر يطلق تارة على الفعل اى اخذ الصيد
وهو الاصطيد وتارة على ايصاهاى المصيد ويصح على صيدو فالمراد منها هو المعنى اللغوي اى الاصطيد ولانه هو الصيد حقيقة لا الصيد
لانه منفعل فعل الصيد والطلاق اسم لفعل يكون مجازا ثم علم ان الصيد في الشرع هو الارسال بشروط لاخذها موصلة من
الحيون المستوحش المتع عن الاوى باصل خلقة وحكم الاصطيد بثبوت الملك لا الخلل لانه حكم الزكاة وشروط ثبوت الملك كونه الصيد
غير مخلوك وشروط الخلل ان يكون الصائم من اهل الزكاة وسبب ثبوت الملك للاخذ ثم الصيد يصاح لغير الحرم في غير الحرم وبديل الاجتهاد
قوله تعالى واذا ظلمتم فاصطادوا قتال في البر والبحر والآن بين في كتاب الاصطيد وايباح اصطيدوه والايباح ومن يباح الاصطيد
وزن الايباح لفظ الاول فيباح اصطيدا في البحر والايكل الاكل غير ان الاكل الاكل يكون اصطيدا لا لاقتناع
بلحمة والايكل الاكل يكون اصطيدا لا لاقتناع بجلده وشعره وعظمه اولدفع اذنية الاصيد الحرم فانه لا يباح اصطيدوا والا الموزني منه
لقوله عز وجل اولم يروا انا جعلنا حراما حلالا وقال النبي صلى الله عليه وسلم في صيد الحرم في حديث في طول ولا يفر صيده وخص منه
الموزنيات لقوله عليه الصلوة والسلام خص من الفواست يقتلن في الحل والحرم وانما الثاني فيباح اصطيدا في البحر للحلال والحرم و
لا يباح اصطيدا في البحر للحرم فانه لقوله تعالى احل لكم صيد البحر الى قوله تعالى وحرم عليكم صيد البر ما رزقتم حراما والفصل بين الصيد
البر والبحر الحرام.

باب اتخاذ الكلب للصيد وغلا **اول** اى الحرسة والراعة قال جمهور العلماء انه يجوز اقتناء الكلب وامساكه وتربيته للصيد
وافادة الصيد وحرسته غنم ودرع وقد تقدم مع ان يجوز اتخاذها هذا ولكن ملائكة الرحمن لا يدخلون بيتا فيه كلب او جنب او صورة
قوله عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم قال من اتخذ كلبا الا كلب ما تشده وغنم اقصي ادخله
انفق من اجرة كل يوم تسلاط وفي رواية مسلم عنه برواية الترمذي عن سعيد بن المسيب عن ابى هريرة في كل يوم
غير ان قيل اذا حصل على العبدية ولم ولا تبص غير اثم اجبرنا فيما تبص غير طين زيادة في التأكيد في التفسير من اتخاذ الكلب
فيل يخص نص التيراطين من اتخاذ بالمدية الشرفية والعزاة بما عدا فيل القيراطان لابل المدن والقرى القيراطين للوادي

بهم لصيد بن فان ارسل كلبه اوبارو لصيد فعول عن الصيد فيمنه اولى به وانشغل بغيب طلب الصيد وفر عن سنده ذلك
 ثم خرج صيدا خرافا فذبحه فقتله لا ياكل الا بالارسل مستأنفا ومهنا ان يكون الارسل والري على الصيد والري حتى لو ارسل الى
 غير صيد اورد الى غير صيد فاصاب صيدا لا ياكل لان الارسل الى غير الصيد والري الى غير ذلك لا يكون اصطيا وانما يكون قتل
 الصيد وبر صر صفا فالى المرسل والري ومهنا ان لا يكون ذوالناب الذي يصطاد بهن الجوارح محرم العين فان كان محرم العين
 وهو الخنزير فلا ياكل صيده لانه محرم الانتفاع والا صطياد به انتفاع به فكان حراما فلا يتعلق به الحل وانما اسواه من ذى الناب
 من السباع فتقال احوالنا جميعا كل ذى مخالب وذى ناب علم فتعلم صيده به كان صيده حلالا لعدم قوله تعالى واما عليه من
 الجوارح وتناولوا في الاسود والذئب انه لا يجوز الصيد بهما الا على ما يرجح الى ذواتهما بل لعدم احتمال التعلق حتى لو تصدوا لطلبهما يجوز
 ومهنا ان يعلم ان ثلث الصيد بالارسل اوردى هو سب الحل من حيث الظاهر فان شاركهما معنى او سبب قتل حصول الخلف به
 والتلف بهما لا يفي الحل الا لو اكل الا اذا كان ذلك المعنى مما لا يمكن الا حتر اذعته لانه اذا اخطأ حصول التلف بما لا يشترط به
 الحل فخطأ حصل الحل والحرمة فيخرج جانب الحرمة ومهنا ان يلقن المرسل او الرامي الصيدا ومن يقوم مقامه قبل التواري عينه
 او قبل القطع الطلبي منه اذ لم يدركه فان توارى عن عينه وتعد عن طلبه ثم وجده لم ياكل فاما اذا لم يتوار عنه او توارى
 لكنه لم يتغير عن الطلب حتى وجده لم ياكل استحسانا وتجنبها التسمية حال الذكر وقت الارسل او الرمي لا وقت الاصابة لقول عليه
 الصلو والسلام لعدي بن حاتم اذا ريت بالمرأض وذكر اسم المدعي لكل وان ارسلت كلبك على العلم وذكر اسم المد
 عليه لكل وتو له عليه اي على المرأض والكلب والائق التسمية على السهم والكلب الا عند الرمي والارسل فكانت التسمية
 فيها هو وقت الرمي والارسل والمعنى كذا التقضي ومهنا التسمية شرط والشروط لغير وجودها حال وجود الركن لان عن وجود
 لصير الركن علمه كافي سائر الا اذا كان مع شرطها هو المذهب الصحيح على ما عرف في اصول الفقه والركن في الزكاة الاختيارية
 هو الذبح وفي الاصطفا رتبة هو الجرح وذلك مضاف الى الرمي والمرسل وانما السهم والكلب كانه الجرح والفعل بصفات
 الى مستعمل الآلة لا الى الآلة لذلك اعتبر وجود التسمية وقت الذبح والجرح وهو وقت الرمي والارسل ولا يعتبر وقت الاصابة
 في الزكاة الا غشيرة لان الاصابة ليست من صف العبد لا مباشرة ولا سبيل بل محض صنع الله تعالى يعني به مصنوعه هو مذنب
 اهل السنة والجماعة وفي المسئلة المعروفة بالمولات وهذا لان فعل العبد لا بد وان يكون مقدر العبد ومقدر العبد باليقوم
 بجمل قدرته وهو نفسه وذلك هو الرمي السابق والارسل السابق فغير التسمية عندهما على ان الاصابة قد تكون وقد لا تكون
 فلا يمكن القناع التسمية عليها وعلى هذا يخرج ما روى البشعر عن ابي يوسف ولو روى صيدا نسي فاخطا واصاب اخر فقتله فلا بأس
 بالكله وكذلك اذا ارسل كلبا على صيد فاخطا فذبحه غير الذي ارسل عليه فقتله لوجود التسمية على السهم والكلب عند الرمي والارسل
 ومهنا الجرح بجناذ وناب او بخنجر اعلم انه لا خلاف في الاصطيا بالسهم والرمح والجرح بالخشب ونحوها ان اذا لم يجرح لايكل لاصل
 ما روى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شل عن صيد المرأض فقال عليه الصلو والسلام اذا خرقت فكل فان اصابه بغرض فلا تأكل
 فان وقع وبما الاصطيا بالجوارح من الحيوانات الانياب كالكلب والفتد ونحوها واما بالناب كالباري والناشين ونحوها
 فذلك في الرواية المشهورة ان اذا لم يجرح لايكل حتى لو خرق احداهم ولم يجرح ولم يجرحوا من لايكل في ظاهر الرواية وروى
 عن ابي حنيفة وابي يوسف ادخل وجهه الرواية ان الكلب ياخذ الصيد على حسب ما يفيق لرفع يفيق لالا به الجرح وقد يفيق

بالحق والصدق والحال الصروف فيودع الامر فيه ويجعل الحق والصدق كما جرح كما وسع في الفتوح وجه ظاهر الرواية امر الحديث
وقوله تعالى ليس لك ما اذا حل به قل اصل الحكم القبيات وما علمت من الجوارح وهي من الجراحة فيقتضي اعتبار الجرح ولان الركن
هو اخراج الدم وذلك بالنزح في حال القدرة وفي حال الجرح اقيم الجرح مقامه لكونه سببا في خروج الدم ولا يوجد ذلك الحق
وقد سماه صلى الله عليه وسلم غير الجرح فبيده لولا اذ حرام بقوله تعالى ولو لم توجد ولا هنا مستخفة وانها حرمه القدر تعالى والمستخفة فان
الجرح هو دم مستخفة ولكنه كسر عنوا مستغفرت فهدى ذكر الكرخي انه لم يكن عن ابي حنيفة في شيء مصرح وذكر جرح في الزايدات واطلق ان اذا
لم يجرح لم يؤكل وبهذا الاطلاق يقتضي ادلايل بالسفر فقال ابو يوسف اذا جرح نصاب او كلب او كسر عضو اقتله فلا بأس باكله للصحة
رواية محمد بن يحيى الخصاص قدس في قوله عن عدي بن حاتم قال سالت النبي صلى الله عليه وسلم قلت اني
ارسل الكلاب فتمسكت علي اذا كل قال اذا ارسلت الكلاب المعلمة وذكوت اسم الله فكل مما مسكن
عليك قلت ان قتلن قال ان قتلن ما عديتكم ما كلب ليس صنها راي من كلابك التي ارسلتها وذكر
عليها اسم الله فكل وان لم اذركت ركايتها ما كوتها معلنة فبعضها الاكل ثلاث مرات قلت ادعي بالعرض فاصيب انما كل
قال اذا رسمت بالعرض وذكوت اسم الله فاصاب فحرق فكل وان اصاب بعرضه فلا تأكل
لان مقتضى وان جرحوا مقتضى هو الذي يقتل بغير محمد من عصا او حجر او غيره مما وكل في الاكل ما قتله بالنبذة مطلقا لا يقتل بالعرض
كبابهم بل اريش وانصل رفيق الطيرين غليظ الوسطا يصيب دون حده وتيل خشبة تقية محدوا لها وتال ابن السنين هي عصا
في فمها حديد يرمي الصائرها الصيدا اصاب بجمده فهو في فمها وكل ما اصاب بغيره فهو مقتضى وفي رواية عدي بن الساب قال
اذا ارسلت كلابك المعلمة وذكوت اسم الله عليه فكل مما مسكن عليك وان قتل الا ان ياكل الكلب
فان اكل الكلب فلا تأكل الحديث لان اذا اكل فهو غير معلم وقد امر في القرآن اكل مما مسكن علي صاحبها عذابي في
الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال اذا رسمت صيدهك وذكوت اسم الله فوجئ من الغد ولم تجد
في حاتم ولا فيه لا تغيب صيدهك فكل واذا اختلط بكلابك كلب من غورها فلا تأكل لا تدرى لعله قتله
الذي ليس منها اي من الكلاب المظنة وبهذا الحديث اصل عظيم في حل الصيد اذا وجد فيه سببان لموت السباع
كان احد السببين مما لا يفيد القتل فاذا كان كذلك بان يكون موت الصيد بحيث ان يضاف الى سبب القتل الكلب المعلمة
المرسل بالتسمية والسمم بحيثيل ان يضاف الى سبب القتل الذي لا يفيد القتل كوجوب ان الصيد في المار او اختلاط الكلب غير المعلمة
لا يكل بوقوع الشك فيمنع تغيب الحر من كافي الباب عنه قال فاذا وقعت ذميتك راي صيدك الذي رسمت اليه السم
في ماء ففرقت فماتت فلا تأكل لا وجد سببان لموت الماء والسمم والموت بوقوع الماء لا يفيد القتل فخرج الحرمة و
اعلم منها شرط آخر وهو ان لا يفيد عن التغلب قال في البدل وقد روي ان رجلا اهدى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صيدا
فقال لمن اين لك هذا قال ربيته بالاسر وكنت في طلبه حتى اجم على الغيل فقطعت عن شتم وجهه لليوم ومروا في فيه فقال عليه السلام
ان غاب عنك ولا يدرى هل بعض البوم اعانك عليه لا حاجة لي فيه وروى عن ابن عباس انه سئل عن ذلك فقال كل
ما اصعبت وورع ما جئت قال ابو يوسف الاضمار ما عابه والاغمار لا توارى عنه وقال هشام عن محمد الاضمار ما توارى عن بصرك
الاغمار لا توارى عن بصرك الا ان اقيم الطلب مقام البصر للضرورة وانما في الباب عن تغلبه الحشفي قال قال النبي صلى

عنه وسلم في رين الرب اذ اذ سلت كمالك ذكوت اسم اذ اذ تقاتل كل دان اكل عنه في رين
لا سارت يد عن حاتم فان في الاواني اكل الكلب فلا تاكل فان اكل الكلب فلا تاكل فان اكل الكلب فلا تاكل
اذا قتله ولم ياكل منه شيئا فانما اسمك عليك فيقول حديث ابى ثعلبة باء الدار الحجابي بان المراد ان اكل منه فيما مضى من
الزمان اذ لم يكن قد اكل في هذا الحال واذا لم يعضه على ان اكل منه بعد ان قتله وخلده وفارقه ثم عاد فاكل منه فبذلك لا يضر
واما حديث ابى ثعلبة قال يارسول الله اذ تقى في قوسى قال كل ما دوت عليك قوسك قال ذكيا و

ذكيا في قال دان اذ قبض عنى قال دان تغيب عنك ما لم يصل الى ام تغيبه فالدار
بالذكي ما ادر قبل زهوق النفس فذكي في الحلق واللثة وغير الذكي ما زهقت نفسه قبل ان يذرك واليهى عن اكل لحم البهيمة
عندما يحول على التحريم كما في مثل الاثار للهاوى وقال النووي في هذا البهيمة عن اكله للثمن محمول على التثنية لا على التحريم
كذا سائر اللحم والاطعمة المشتملة على اكلها ولا يحرم الا ان يخاف منها الضرر خوفا معتدافا وقال بعض اصحابنا يحرم المنسحق
وهو ضعيف انتهى.

باب اذ قطع من الصيد قطعة اى وهو حي لم يكل تلك القطعة اسم لا يذلال يكل كما في حديث الباب قال
عليه السلام اذ قطع من البهيمة دوى حية دوى ميتة اخبره الترمذي مطولا ولفظه قال قدم البهي على النبي صلى الله عليه وسلم
المدينة وهم يحبون اسنفة الابل ويقطعون البيات النعم فقال ما قطع من البهيمة وهى حية دوى ميتة اى في حكم الميتة بان
اكلها حرام كحرم الميتة قال في البراءة وعلى هذا يخرج ما اذا قطع من الميتة الشاة او من فريضة لا ياكل الانسان وان ذبحت
الشاة بعد ذلك لان حكم الزكاة لم يثبت في الجزاء الميان وقتت الابانة لا لعدم ذكاة الشاة لكونها حية وقتت الابانة و
حال قوت الحياة كان الجزء منفصلا وحكم الزكاة لا يظهر في الجزء المنفصل وكذلك اذا قطع ذلك من صيد لم ياكل المقتطوع وان
مات الصيد بعد ذلك لما قلنا وقال الشافعي ياكل اذا مات الصيد وان قطع قطعان العضو بجمله لا ياكل لان ذلك القدر من القطع
لا يغير مكان وجوده والعزم بمنزلة واحدة وان كان متعلقا بالجم ياكل الكل لان العضو متعلق بالجم من جملة الحيوان وذكوة
الحيوان يكون لما اتصل به ولو ضرب صيد البيه فقطعة لعضفين ياكل النصفان عندنا جميعا وهو قول ابراهيم النخعي لا يذبح
قطع الاوداج لكونها متصلة من القلب بالدرع فاشبه الذبح فيقول الكل وان قطع اقل من النصف فمات فان كان مما يلي
العجز لا ياكل الميان عندنا وقال الشافعي ياكل وان كان مما يلي الراس ياكل الكل لوجود قطع الاوداج انتهى قلت حديث
الباب في البهيمة وفيها ذبح الاختيارى كذلك الحكم فيها بان الميان حرام والميان من اذ ذكى ياكل وفيه حديث بلغة ابن
من الحى فهو ميتة ووقل فيه الجنب كما لا يخفى واما التفصيل الذى ذكره الخنفية فهو في الذبح الاضطرارى كما في الصيد

باب انتباع الصيد
يقتل ان يكون مراد به اذا جرح الصيد وغاب فبقي أثره ولا يقدر عن طليعه والا لا ياكل قوله من سكن البادية
جفاد من انتبع الصيد غفل من اتى السلطان اختلن بغيره الجحول اى ذنبه ودينه

اول كتاب الوصايا الوصايا ما وصية كالهدياء تطلق على فعل الموصى وعلى الموصى به من مال وغيره من عهد وموعدة
بشيء المصدر وهو الابعار والتوصية ومنه قوله تعالى حين الوصية وتكون بمعنى المفعول وهو الاسم ومنه قوله تعالى من بعد وصية

توصون بها وفي الشرع عهدا خاص مضاف الى البعد الموت وقيل يصح التبرع قال الا ترى ان الوصية من وصيت الشيء بالتخفيف
اصية او وصية وسميت وصية لان الميت يصل بها اكان في حياته بعد مماته ويقال وصية بالتشديد وصاه بالتخفيف بغير سزو
تطلق شرعا ايضا لما يقرب الزجر عن المنيات والحث على الامور التي كان في الفتح.

باب ما جاء في ايامه من الوصية اي ما يلزم على المراد اكان لشيء يوصي فيه وفي نسخة يا يومه صيغة الجمل اى
يو من الشرع وهو الواضح اختلاف العلماء فيه فذهب بعضهم الى انها واجبة على كل من ليس له وارث وهو قول الساقى وادوية قال
الشافعي في القديم وذهب لبعضهم الى انها واجبة للوالدين والاقربين بآية البقرة وليس استدلالا صحيحا لانها منسوخة بآية النساء
ونسب ابن عبد البر القول بعدم الوجوب الى الاجماع سوى من شذذ لما قال قلت هي عندنا مستحبة اذا لم يكن عليه حق مستحق
لله تعالى وان كان عليه حق مستحق لله تعالى كالزكاة والصيام والحج والصلوة ونحوها واجبة وكذا اذا كان عليه حق من الناس
كالزدي عليه دين او عنده وطيرة او حق لغيره فينبغي ايضا يجب عليه ان يوصي فidem اعلم ان القياس ياتي جواز الوصية لغيره ملك
مضاف الى حال زوال الملك ولواضا الى حال قيامه بان قال ملكك فدا كان ما بطلان هذا اولى الان الشارح اجازة
لحاجة الناس اليها لان الانسان مغرور باله مقصر في عمله فاذا عرض له عارض وخاف البلاء يحتاج الى تلافى ما فات من التصغير

قوله قال ما حق امرى مسلم الا شيئا يوصي فيه يثبت لثلاثين الادوية مكتوبة عندك
استدل بهذا الحديث مع ظاهر الآية على وجوب الوصية واجاب عن قال بعدم الوجوب عن الحديث بان قوله ما حق امرى المراد
المراد المزمع والاحتياط لانه قد يفهم الموت وهو غير وصية ولا شيئا للذين ان يغفل عن ذكر الموت والاستعداد له وهذا عن الشافعي و
قال غيره وعلق اخذ الشافعي وطلق شرعا على ما ثبت به الحكم والحكم الثابت اعم من ان يكون واجبا او مندوبا فالواجبة فيه
لمن قال بالوجوب بل اتقن هذا الحق بما يدل على المنع وبما يوجب الوصية الى ارادة الموصي حيث قال لشيء يوصي فيه
اي يريد ان يوصي في ذلك كانت واجبة لهما عليها ما رواه قوله يثبت لثلاثين في رواية مسلم والنسائي ثلث ليال وفي رواية ليلية او
ليالين وبما يدل على انه لا يقرب الا للتشديد والعنى لا يقتضي عليه زمان وان كان تحليلا ولذا كان بعض السلف يصنع
وصية تحت وسادة قوله عن عائشة قالت مات رسول الله صلى الله عليه وسلم دينارا واداد ولاد وهو لا يعبر

ولا شاة ولا اوصى بشيء اى من الدنيا والمال بل في امور الدين كوصية بكتاب الله ولاهل البيت واخراج
اليهود من جزيرة العرب واجازة لوالده وخلفائه ابى بكر وعث اسامة اما ما ذكر بعض اهل السير ان رسول الله صلى الله عليه و
سلم كان لابل كثيرة وكان لعشر من مائة يخففه نهائي نواحي المدينة وكان له سبع شياه وسبع مئزرين خفاف هذا لان على يده
عليه وسلم قال لا يقسم ورثتي ودينا ما تركت بعد نفقة نسائي وموتمة عالمي فهو صدقة اخرج الشيخين عن ابى هريرة وكذا ك
اخرج ابن كبري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا الورث ما تركنا صدقة فمن ان على ان مات ترك رسول الله
صلى الله عليه وسلم في نفسه ولكنه شيئا الاجعل جميعا صدقة تصح قول عائشة مات ترك الحديث

باب ما جاء في ما يجوز للموصي في مال الوصية بالثلث الا جنى جائزة وبدون الثلث مستحبة ان كان الورثة اخصار
اوليتهم نصيبهم وان كانوا فقرا ولا يستنفون بما يرثون فترك الوصية اولى وانما لا تجوز للوارث والقاتل ولا شاة ولا وصية
لما ادعى الثلث ابن كبري الورثة والتفصيل في كتب الفقه قوله قال من مضى استثنى فيه اى قرب من يثيب

جنگ اقامت و قدرت عالی تحصیل مصالجا و در مقام سدا و قد نبی علی بدین الشریطین پیرست علیه السلام بقولہ فی حقیقہ عظیم فدا و اقدار الشریطین
حزمت الولا ئیہ ثلثت الخزیجۃ الناس مختلفۃ و لم یکن مزاج الی و در ناسب لذلک فلذا معہ۔

باب ما جاء في نسخة الوصية للوالدين والافتر بين اختلف الناس في الوصية المذكورة في قولنا انما كتب عليكم اذا حضر احدكم الموت ان ترك خيرا الوصية للوالدين والافتر بين كل كانت واجبة ام لا فقالوا انها لم تكن واجبة وانما كانت ندبا وارشا وادخل آخرون في كانت فرضا ثم سقط واختلف الموجودون فيهم من قال بذه الآية صارت منسوخة ومنهم من قال انها صارت منسوخة وهذا اختيارنا في سلم الاصلها في واختلفوا في انما تكون بمنزلة غيرها في النسخ فاذا هو فقال بعضهم صارت منسوخة باعطاء النسخة الى اهل المواريث كل ذي حق حقه وقال بعضهم انها منسوخة بقوله عليه السلام الا وصية لوارث واختلفوا ايضا على قولين فيهم من قال انها صارت منسوخة في حق من يرث وفي حق من لا يرث وهو قول اكثر المفسرين والفقهاء ومنهم من قال انها منسوخة في من يرث ثابتة في من لا يرث وهو مذهب الحسن البصري وغيره فذهب محمد بن ابي النضر والاعلى وجوب الوصية للتقريب الذي لا يكون وارثا لمحض من الكبر فكذلك مراد ابن عباس في الذي قاله في الباب نسختها الآية للميلاد نسخ المتقربين لا الاصولي الاصطلاحى -

باب ما جاء في الوصية للوادث قد تقدم ان الوصية للنصح لوارث الموصي ان لم تجز الوصية لم يرث الباب ان الله تعالى اعطى كل ذي حق حقه الاشارة الى آية الميراث فلا وصية لغير الوارث ولما صرح في شهور يجوز بثلمه زيادة على القرآن ونسخه ويعين كونه وارثا او غير وارث عند الموت لا وقت الوصية حتى لو وصى لالاية وهو وارث ثم ولد له ابن وصحت الوصية للاخ وعكسه لو وصى لالاية ولابن ثم مات الابن قبل موت الموصي بطلت الوصية للاخ.

[illegible]

سبب ما جاء في الولي اليتيم ان ينال من مال اليتيم ان كان ولي اليتيم فقير او مريض فيجوز له ان يأكل من مال المعروف قوله ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال لي فقير ليس لي مال ولي يتيم قال فكل من مال يتيمك غير مسرف ولا مبادر ولا متماثل قوله غير مسرف اي غير مجاوز من الحاجة ولا مبادر اي مجمل الحاجة ان يكبر قل تعالى ولا تأكلوا اموالكم باسراف وادرا ان يكبر واذن كان غنيا فليس تعفف ومن كان فقيرا فليأكل المعروف وقوله لا تأكلوا اي غير حاج اليه نفسه

باب ما جاء متى ينقطع البتة عنهم أففقوا على ان اذا طلق الرجل او المرأة انقطع تيمم في الباب لا يتيم بعل حاله
اي بعد بلوغ ولا صلات يوم الى الليل الصمت السكوت وترك الكلام قيل كان الصمت من عبادة اهل الجالية فيها
عن ذلك وامر و بالناطق والذكر بالخبر.

باب ما جاء في التشديد في اكل مال اليتيم اي بخير من هو كبره كما في حديث الباب قد تقدم بيان اختلافهم في
حد الكبره حاصله قيل الكبره هي الموجبة للحرق وقيل ما يلحق عليه الوعيد بنص كتاب اوسنه وقيل هي كل ذنب قرن به وعيد الوعيد
وقيل كل ذنب ادخل صاحبه النار وقال القرطبي في المفهم هي كل ذنب اطلق عليه بنص كتاب اوسنه او اجمع انه كبره او عظيم او
اخر من رتبة العقاب او علق عليه الحد او شد الفكيه عليه فهو كبره وقال ابن عطاء في حكمه الكبره اذا اوجبه كفله ولا صغيره
اذا اقاله كس كده وقال الحلي في المنهاج امن ذنب الا وفي صغيره وكبره وقد يتقلب الصغيره كبره بقدره تضم اليها وتقلب
الكبره فاحشيه كذلك الا كفر بالله فانه افش الكبار وليس من لوع صغيره وح ذلك فهو يقسم الى فاحش وافش ثم ذكر الحلي
اشبه لما قال فانما في قتل النفس بغير حق فانه كبره فان قتل اصلا او فرعا او ذراعا او بالجرم او بالشهر الحرام فهو فاحشيه والرمي
كبره وان كان بحيلة الجار او بابت رحم او في شهر رمضان او في الحرم فهو فاحشيه وشرب الخمر كبره فان كان في شهر رمضان نهرا
او في الحرم او جارب فهو فاحشيه والاول كالمخاضه مع الاجنبه صغيره فان كان مع امرأة الاب او حيلة الابن او ذراعا
فكبره والسرقه ما دون النصاب صغيره فان كان المسروق منه لا يملك غيره وافشيه به عده الى الضعف فهو كبره واطال
في اشبه ذلك فقلت الكبره ما كانت مقصوده بالذات كالزنا والسرقه وشرب الخمر والصغيره ما كانت وسيلة الغير كالقبليه و
الشي والكلام والمس الزنا وقس على هذا قوله اجتنبوا السبع الموبقات داي الافعال المهلكات التي تترفع
فعلها في الكلام قيل يادرسول الله وما هن قال الشرب بالله وهو اكل الكبان والسهم وقتل النفس التي
حرم الله الا بالحق واكل الجوارح اكل مال اليتيم والتولي يوم الزحف وقل ف المحصنات
المغافلات المؤمنات فالارباع سبع الموبقات الكبار ولا انحصار في السبع وانما اقتصر فيه بحسب القام
بالنسبه للسائل وعلى ان مفهوم العود ليس بحجة.

باب ما جاء في الدليل على ان الكفر مع جميع المال فيقدم كفمن وما في مفاد من التجهيز على الدين وعلى الوصيه
وعلى الميراث من غير تقية ولا تهذيب وهو كقدر كفن الكفايه او كفن السنه او قدره بالجيبه في حيوته من اوسط ثياب او من الذي
كان يترج به في الاعيان والنجح والزيارات على ما اختلفوا فيه قوله عن خبيب قال مصعب بن عمير قتل يوم احد
ولم يكن له الا ثمن كذا اذا غطينا ما سه خرجت نجلا واذا غطينا وجليه خرج ما سه فقال رسول الله صلى
الله عليه وسلم غطوا بهما سه واجعلوا على نجليه من الاخير.

باب ما جاء في الرجل يهب الهبة ثم يوصي له بها اديب رثها اي يري الواهب بمنها يوصيه
الموصوب له اذا حكم له بها من باب العود في الصدقه واليه قال ابن الملك اكثر الطار على ان الشخص اذا تصدق بمصدق
على ترميمه و رثها حلت له وقيل يجب صرفها الى فقير لانها صارت محتاله تعالى قوله ان امرأه اتت رسول الله
صلی الله علیه وسلم وقالت كنت تصدقت على امرأه فبليت ذنبا ما نمت فمكت تلك الوليه قال رسول الله صلى الله

عليه سلم قد وجبت اليك في الميراث الحريث اى عمارت الجارية التى تصفت بها على اى ملك ملك بالارث وعادت اليك بالوجع الحلال بعد ان وقعت اى ملك عند الله بصلتها تمليكها لها بته او عتقته ولا يكون ذرا جوعا فى لصقة باب ما جاء فى الرجل يوقف الوقف اى يوليى بالوقف او يوقف ماله الذى سيكون موقوفه الوقف هو مصدر من وقف اذا حبسه وقف وقف بنفسه وقفا يتبدى ولا يتبدى وفى الشرع عندنا حريثه هو حبس العين على ملك الوقف و التصديق بالمنفعة وعند صاحبيه هو حبس العين على ملك الله تعالى وعنه الشافعى و مالك و احمد ينقل الملك الى الموقوف عليه لو ابلاه وعنه الشافعى انه ينقل الى الله تعالى ومن حبس العين قصر العين على ملكه لا يتجاوزها الى ملك غيره و انما يتصدق بالمنفعة على الفقراء وعلى وجهه وجوه اخرى فكله هذا يرجع الى الوقف وان كان الرجوع المكروه تحريمه ايل حراما وبيع و يوجب و يورث عند الامام وعند غيرهم يورث ملك الوقف عندنا يجوز شئ من ذلك ولا يبي حريثه حديث الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب ان شئت حبست اصلها او قصدت فتهما اى بقتها او بين ذلك ما فى رواية عبد الله بن عمر عن الشافعى وابن ابي حنبله اى حبسها على ملكك وتصديق بقرتها ولا الكان سلبا جوعا وفى رواية يحيى بن سعيد تصديق بغيره وحبس اصلها لان غرض الوقف التصديق بغيره ولا يتصور الا اذا بقي الاصل على ملكه ولان لا بد ان يكون فى الشرعية به يكون الشئ على ملك صاحبه ليحصل اجره الى يوم القيمة لان الشئ اذا خرج عن ملكه حصل له الاجر ومنه يخرج عن ملكه ودخوله على ملك الغير لا يحصل لمن خرج عن ملكه اجرا فتم وشكره فقد اخرج الطحاوى بطريق مالك عن ابن شهاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع اى يفتى الارض لا يمنع من الرجوع فيها و الى الذى من عمر بن الرجوع كونه ذكره للنبى صلى الله عليه وسلم فذكره انما اشارته على امره ثم يفتى الله الى غير ذلك ثم علم ان الوقف سببا وكفلا وشروطا فسيبها الا انه محبوب النفس فى الدنيا بسبب الاحباب وبالشباب فى الآخرة وركنه الا ان لا يخلو عنه كذا من من ثم الصريح وهى وقفت حبس وسلبت والثالثة كناية عن توقفت على القيمة وهى تصدقت وحرمت وابارت ومجمل المال المتقوم وشروطها عدم المحرقة او دين وكونه مضمرا للاسقاط الاباكن وكونه مملوكا وكونه معلوما وان لا يذكر فيه خيار شرط وان لا يكون موقفا بشرا وسنة بل يكون اخرجه لا يقطع قوله عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ارضا فبيده

فانى النبى صلى الله عليه وسلم فقال اصبحت ارضا لم اصبحت مالا قط انفس عندى منه فكيف تاهى فى به قال ان شئت حبست اصلها او قصدت فتهما اى حبسها على ملكك وتصديق بقرتها ولا الكان سلبا جوعا وفى رواية يحيى بن سعيد تصديق بغيره وحبس اصلها لان غرض الوقف التصديق بغيره ولا يتصور الا اذا بقي الاصل على ملكه ولان لا بد ان يكون فى الشرعية به يكون الشئ على ملك صاحبه ليحصل اجره الى يوم القيمة لان الشئ اذا خرج عن ملكه حصل له الاجر ومنه يخرج عن ملكه ودخوله على ملك الغير لا يحصل لمن خرج عن ملكه اجرا فتم وشكره فقد اخرج الطحاوى بطريق مالك عن ابن شهاب قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع اى يفتى الارض لا يمنع من الرجوع فيها و الى الذى من عمر بن الرجوع كونه ذكره للنبى صلى الله عليه وسلم فذكره انما اشارته على امره ثم يفتى الله الى غير ذلك ثم علم ان الوقف سببا وكفلا وشروطا فسيبها الا انه محبوب النفس فى الدنيا بسبب الاحباب وبالشباب فى الآخرة وركنه الا ان لا يخلو عنه كذا من من ثم الصريح وهى وقفت حبس وسلبت والثالثة كناية عن توقفت على القيمة وهى تصدقت وحرمت وابارت ومجمل المال المتقوم وشروطها عدم المحرقة او دين وكونه مضمرا للاسقاط الاباكن وكونه مملوكا وكونه معلوما وان لا يذكر فيه خيار شرط وان لا يكون موقفا بشرا وسنة بل يكون اخرجه لا يقطع قوله عن نافع عن ابن عمر قال اصاب عمر ارضا فبيده

ابن عبد الله بن عمر بن الخطاب بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما كتب عبد الله بن عمر في فتح نقص من
 خبره نحو حديث نافع (راى الحديث المتقدم) قال غير متائل ما لا فاعا عنهم ثمرة فهو للسائل والمحروم
 قال وساق القصة قال وان شاء ولي فتح اشترى عن ثمرة رقيق العمله وكتب معقيق وشهد عبد الله
 ابن الاقرم بسم الله الرحمن الرحيم هذا ما اوصى به عبد الله بن عمر امير المؤمنين ان حدث
 به حدث ان ثغافا وصرة بن الاكوع والعبد الذي فيه والمائة سهم الذي نجير ودقيقه
 الذي فيه والمائة التي اطعمه محمد صلى الله عليه وسلم بالوادى تليه حفصة
 ما عاشت ثم يليه ذ والراى من اهلها ان لا يباع ولا يشتري ينفقه حيث سراى من السا
 والمحروم وذى القربى ولا حرج على من عليه ان اكل اذا اكل واشترى رقيقا من غيرها
 لفظ هذا يقتضى ان عمر لما كتب كتاب وقفه في خلافة لان معقيا مولى عمر كان كاتبه من خلافة وقد وصفه فيه بان امير
 المؤمنين وقد تقدم في روايته المتقدم مشاورة مع النبي صلى الله عليه وسلم في هذا وذكر عمر بن شبيب باسناد ضعيف عن محمد بن كعب
 ان ثغافا وعنده كانت في سنة سبع من الهجرة فبعت له النبي صلى الله عليه وسلم باللفظ وتولى هذا النظر عليه الى ان
 حضر تالوصية بكتبه في هذا الكتاب وتولى عايضه بنته زوج النبي صلى الله عليه وسلم ما عاشت فان توفيت فالى ذوى الراى
 من اهلها ويحمل ان يكون آخر وقتية ولم يقع من قبل ذلك الا استشارته في كيفية ولم ينفذ الوثف الا عند وصية والمعلم
 قولان حدث به حديث موت عمر ان ثغافا وصرة بن الاكوع اشترى والصرة اسمان البستانان من ارض خيبر كانت
 ليهود بني حارثة قبيل الصرة القطيعة الحقيقية من النخل وقيل من الابل قلت وثقت عمر ثغافا وكان مقدارها مائة سهم من
 السهام التي فيها النبي صلى الله عليه وسلم من شهر خيبر وكان عمر اشترى من اهلها ووثف المائة سهم التي كانت لعمر بن الخطاب
 خيبر التي جعلها من جزء من الخيصة ووثف الصرة وعلها هي المائة سهم التي اطعم رسول الله صلى الله عليه وسلم ووثف مع هذه
 الخيصة العبد الذين كانوا يعملون فيها ثم رضى الله عنه بعد ما اجاز للتولى ان يثيق ثمره ومنها فوجيها اراد الله ويق على نفسه بالعبودية
 اى الله الذي جرت به العادة وقيل الله الذي يدخ به الشهوة وقيل المراد به ان ياخذ ثمره قدر عمله وقوله غير متولى حال من وليها
 اى غير متولى منها ما لا اى ملكه المراد ان لا يملك شيئا من رفاها وماهه ان لا يكون اكلم وطعام على وجه التمول بل لا يتجوز للمعاد
 وكذا قوله غير متولى المراد السائل ان لا يملك المال حتى كان تقديره اى غير متخذ اليه بعض مصارف فقال الفقهاء والقضى ان
 المراد به ما ذكر في الجس او ترى الواثف وقوله الرقاب اى في فكها وهم المكاتبون يرفع اليهم شئ من الوقت تنفك به رقابهم
 او يشتري بها العبيد يعيقون في سبيل الله منقطع الغزاة والنماج والضيف هم من نزل بقوم يزيد القرى قول فاعا عنه من ثمره
 فهو للسائل والمحروم اى افضل وراوى من اكل التولى وصرفه الى مصارفها من ثمره الوقت فهو للسائل والمحروم وهو
 الحمار الذي اذا طلب فكلير رزق او يكون لا يسعى في الكسب او المحنوع من الرزق او الفقير المتعفف الذي لا يسأل ولا يطلب
 بحاجة فيصدق عليه وذلان لا يدين من الحديث المتقدم من المصارف -

باب ما جاء في الصلوة عن الميت في روايتها قال صرح علما ثانيا باب الحج عن الغير ان الانسان ان يحل ثوبا
 عليه ثيروه صلوة او صوما او صدقة او غيرها كذا في الهداية بل في زكوة التاماد فاعا عنه عن الخط الافضل لمن يصدق في ثوبا ان يوى

بحج المؤمنين والمؤمنات لانه يصل اليهم ولا ينقص من اجرته وهو مذنب اهل السنة والجماعة لكن استثنى مالك والشافعي العباد
 المبرئين المحضين كالصلاة والسلام فلا يصل ثوابها الى الميت عند ما يختلف غير ما كالحصدة والحج وقال المعتزلي في الكل وتامة
 في فتح القدير وفي البحر من صام اوصلي او تصدق وجعل ثوابه لغيره من الاموات والاحياء جاز ويصل ثوابها اليهم عند اهل السنة
 والجماعة كذا في البدائ ثم قال وبهذا علم انه لا فرق بين ان يكون المجهول ميتا او حيا والظاهر انه لا فرق بين ان ينوي به
 عند الفعل للغير او ليفعله نفسه ثم بعد ذلك يجعل ثوابه لغيره لا يطلق كلامهم وان لا فرق بين الفرض والنفل واما الامتثال
 على نفى حصول الثواب لاحياء الاموات من الغير وصحته وصلوته وصومه بقوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى
 فالجواب عنه اوله انه روي عن ابن عباس عدم اصابة الانسان لمجي غيره وقوله منسوخ الحكم في هذه الشريعة فالجواب المستفاد
 ليس للانسان الا ما سعى منسوخ الحكم في هذه الشريعة بقوله تعالى الخ فباهم ذربتهم فايدل على ان الذبيات يدخلون الجنة
 بمل آباءهم وقال عكرمة كان ذلك لقوم ابراهيم وموسى واما هذه الامة فلم يمسوا اي اعملوا وحي لهم غيرهم لما روي ان
 امرأة رقت صبيها عليه السلام فالت الهذاج قال نعم ولك اجر وقال رجل يا رسول الله ان امي ا قتلت واظنها لو تكلمت
 لتصدقت فهل لها اجر ان تصدقت عنها قال نعم وقال الشيخ تقي الدين ابو العباس من اعتقد ان الانسان لا يتبع الابواب فينفذ
 خرق الاجماع فان الامة قد اجمعا على ان الانسان يتبع بدعا غيره وهو متفق على العمل والغير ايضا عليه الصلاة والسلام يتبع لاهل
 الموقف في الحساب ثم لاهل الجنة في دخولها ثم لاهل الكيا في الاخراج من النار وهو متفق على العمل والغير وكذا اكل بني صالح له
 شفاة وذلك ان شغل لاهل النار والغير ايضا الملائكة يدعون ويستغفرون لمن في الارض وذلك متفق على العمل والغير ايضا ان تعالى يخرج
 من النار طائفة ممن لم يعمل خيرا قط بعض رحمة وهذا متفق على من غيرهم وايضا اولاد المؤمنين يدخلون الجنة بمل آباءهم وذلك
 متفق على بعض عمل الغير وكذلك الميت يتبع بالصدقة عنه وبالعتق عنه بنص السنة والاجماع وهو من عمل غيره وانه
 يتصلح المفاوض عن الميت حج وليه عنه بنص السنة وكذا تبرؤ منه الانسان من ديوان الحق اذا قضا باعنه قاض وذلك
 متفق على عمل آخر وكذلك الصلاة والدعاء لغيره يتبع بها الميت وهي من عمل الغير ونظا لذلك كثيرة لا تحصى كذا في شيخ زاد
 قوله عن ابي هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا مات الانسان انقطع عنه عمله الا من

ثلاثة استثناء من صدقة جارية ادع علم ينتفع به ادخل صالح يدعى له قال النووي ان عمل الميت
 ينقطع بموته وينقطع تجدد الغياب الذي في هذه الاشياء الثلاثة كونه سببا فان كونه سببا فان الولد من كسبه وكذلك العلم الذي خلفه
 من تعليم او تصديق وكذلك الصدقة الجارية وهي الوقف قال وفيه ان الدعاء يصل ثوابه الى الميت وبها مجمع عليها وكذلك
 قضاء الدين واما الحج فمخرجي عن الميت عند الشافعي وموافقيه واما قراءة القرآن وجعل ثوابها للميت والصلاة عنه ونحوها
 فمذهب الشافعي والجمهور انها لا تنفع الميت اعم وقال في موضع آخر من اذ تبرؤ الدين بليصدق عنها فان الصدقة تصل
 الى الميت وينفع بها الاختلاف بين المسلمين وبها هو الصواب واما ما حكاه ابو الحسن الشافعي عن بعض اصحاب الكلام من
 ان الميت لا يلحق بعد موته ثواب فهو مذنب باطل قطعاً وخطاً بين مخالف لنصوص الكتاب والسنة واجماع الامة فلا تغافل
 ولا تعرج عليه ثم حكى عن بعض الشوافع انه يصل الى الميت ثواب جميع العبادات من الصلاة والصوم والقراءة وغير ذلك
 ثم قال بانها ضعيف انتهى مختصر اشرح مسلم

باب ما جاء في من غاب وصية يتصلكت بحرف حرف الاستفهام اى ايشع التصديق عنه الفعوا على اى
يصل ثوابها اليه كما في حديث الباب وتقدم مفصلا في الباب المتقدم قوله عن عائشة ان امرأته قالت يا رسول الله
ان اى اذ تلتت نفسها ولولا ذلك لتمتد وقت واعطى ان يجزى ان اقتصد عنها فقال النبي صلى
الله عليه وسلم فتمتد في عنهما اخرجه البخارى في بابها وفيه ان رجلا قال ولكنه في باب الوصايا قال الحافظ هو سعد بن
عبادة واسم عمره قوله اتممت اى اتمت بقية وفجأة -

باب ما جاء في وصية المحرق ليعلم عليه السلام عليه السلام ليعلمها اى يفسرها قالوا لا يلزم عليه الامساك بقوله ان العاص
ابن ذؤانق اوصى بالبرية وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لو كان مسلما فاعتقتم عنه اذ
تصدتم عنه ففجتم عنه بلغه اى فاما ان العاص الذى اوصى الرقية اذ لم يعلم فلا ينفعه تصدكم ولا تعظم فهو مله
في النار

باب ما جاء في الرجل يموت وعليه دين له دفاء ليستنظر غواصة ويرفق بالوارث
اخرج فيه رواية جابر وقصته مفصلا مذكورا في الصحيحين وغيرهما اخر كتاب الوصايا
اول كتاب الفرائض جمع فريضة بمعنى مفروضة كذا في الحديث من الفرض وهو التقدير والقطع يقال فرضت لفلان كذا
اى قطعت له شيئا من المال ويقال فرض القاضى القفصة اى قدرها وحضت الموارث باسم الفرائض من قوله تعالى نصيبا
مفروضا اى مقدار معلوما او مقطوعا عن غيرهم وان المدة على قدره بنفسه ولم ينفذ تقديره الى ملك مقرب لا يجزى مرسل
وبين نصيب كل واحد من النصف والربع والثلث والربع بخلاف سائر الاحكام فان اكثرها ينسب اليها النسبة يبدأ من
تركه الميت بتجزيه ثم بقضاء دينه ثم بتفريق وصيته ثم بقسم الباقي من المال بين ورثته اعلم ان الورثة ثلاثة اصناف اصحاب
الفرائض والعصباء وذوى الارحام يبدأ اولها بالنصف الاول اى اصحاب الفرائض وهم ذؤانقهم مقرر في الكتاب الستة
ثم ياتى فيهم العصباء وهم نفعان نسبية وسببية والاولى ثلاثة اقسام عصبية بنفسه وهو كل ذكر لا يدخل في نسبه الى الميت
انثى وعصبية بغيره وهى كل انثى فرضها النصف او الثلثان يصرن عصبية بانوثهن وعصبية بغيره وهى كل انثى تصير عصبية انثى
اخرى كالبنات مع الاخوات والسببية نفعان مولى العتاقة ومولى المولاة ثم ذوى الارحام وهو قريب ليس صاحب فرض
متقدرا ولا عصبته وهو يرث عند عدم النوعين الاوليين وهو قول عامة الصحابة اخذ ابو حنيفة وموافقيه غير زيد بن ثابت
فان قال الاميراث لذوى الارحام وبه اخذ مالك والشافعي -

باب ما جاء في تعليقها الفرائض كمن حدثت عليه الصلوة والسلام على النبي وتعلم بقوله تعلموا الفرائض وعلو ما فانه
لنصف العلم وهو اول شئ يزرع من امتى وهذا العلم من اشرف العلوم لحديث الباب قال العلم ثلاثة دماسوى ذلك فهو
فضل يلقه الحكمة اذ منتهى قائمة اذ في بيضة عادلة المراد اية محكمة كتاب الله تعالى واما كتابها ثوبتها وان لا تكون مشوقة
بالسنة الثالثة اية اسنادها وان تكون صحيح النسبة الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وبالفرعية العلولة كل علم من احكام الفرائض
يحصل بالعدل في النسبة بين الورثة الثابتة من الكتاب والسنة وقيل المراد بالفرعية كل ما يجب العمل به وبالعدالة المساوية
لما يؤخذ بالقرآن والسنة في وجوب العمل فهذا الاشارة الى الاجماع والقياس وقد اختلفت الصحابة في مسائل من الفرائض فمناظرها

فما انفال ابن مسعود فقد ضللت اذا ما بعتهما في هذه الفتوى افضى في هذه المسئلة بقضاء وسؤل الله صلى الله عليه وسلم
سليم لا يثبت النصف لابنة الابن الا بغير حرائ السدس كما هو مصرح في لفظ البخاري وانما ابراهيم السدس وعبر بالهم لدلالة قوله
تكملة الثلثين معناه ان حق البنات الثلثان وقد اخذت البنت الواحدة النصف لقوة القرابة فحق سدس من حق البنات
لخافه بنات الابن واحدة كانت او متعددة وابقى فلما خلت سوا وكانت عينية او علاتية لانها صارت عصبة مع البنت
باب في الجدة اي ام الاب وام الام لها السدس عند عدم الام وعند الام لاشي لها قوله ان النبي صلى الله

عليه وسلم جعل للجدة السدس اذا لم تكن دونهما اه اي الجدة عند عدم الام السدس سوا كانت من اب او ام وجعل ابو بكر
في زمن خلافته لاحد السدس وجعل الاخري عمر في زمن خلافته السدس فالذي قضى عمر لها السدس غير القضي لها ابو بكر رضي الله

باب ما جاء في ما يرث الجدة اي ابوالاب وذو اب الام فانه ليس من اصحاب الفرض ولا العصباء وانما هو من
ذوي الارحام اعلم ان من اصحاب الفرض الاب والجد والصبي فلاب ثلث احوال الفرض الخاص عن التعصيب وهو السدس
وذلك مع الابن وابن الابن وان سفل والفرض والتعصيب معاذ ذلك مع الابنة وابنة الابن وان سفلت وبيان ذلك

ان تعالي قال ولا يورث لكل واحد منهما السدس مما ترك ان كان له ولد فهذا تخصيص على ان فرض الاب مع الولد هو السدس
لكن اسم الولد يتناول الابن والبنت فان كان مع الاب ابن فله فرض على السدس والباقي للابن لقوله صلى الله عليه وسلم

اخذوا الفرض بالهم فاما البنت فلا يورث رجل ذكر واولى الرجال من العصباء هو الابن وان كانت مع بنت فله سدس و
لبنت النصف بالفرض وابقى فلاب لان اول رجل ذكر من العصباء عند عدم الابن وابنة والتعصيب المحض وذلك عند

عدم الولد ولما لا ين وان سفل وذلك لقوله تعالي فان لم يكن له ولد وورثه ابواه فللأب الثلث الا يغنيهم منه ان الباقي للاب
ليكون عصبة والجد لا يرث كلاب عند عدمه في ثبوت تلك الاحوال الثلث بل جميع اقسام الميراث الا ان يرج مسائل الاولى

ان ام الام لا يرث مع الجد والثانية ان الميراث اذا ترك الابوين واحدا الزوجين فلاب ثلث باق بعد نصيب
احد الزوجين ولو كان مكان الاب جفلام ثلث جميع المال الا عند ابني يوسف فان بها ثلث الباقي ايضا والثالثة ان ابني

الاعيان والعلات كلهم يقطون مع الاب اجماعا ولا يقطون مع الجد الا عند ابني حنيفة والرابعة ان اب العلق بالكره مع
ابن اخذ سدس الولد وعند ابني يوسف وليس للجد بل الولد كله لابن ولا فرق بينهما عند غيره ويسقط الجد بالاب قوله

عن عمران بن حصين ان رجلا اتى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ان ابن ابني مات فمالي من ميراثه
قال لك السدس فلما ادبر دعاه فقال لك سدس اخر فلما ادبر دعاه فقال ان السدس من

الآخر طعمه الى ريث اي زيادة على الحق المقدر المفروض وهو السدس بالفرض وتحتو التعصيب صورة
المسئلة ان رجلا مات وخلف بنتين وبه السائل الجد ولم تترك ابائا للبنتين الثلثان بقي الثلث وهو لذي نفع اول
اليه السدس بالفرض ثم دفع سدسا آخر التعصيب وجعل كصحيح المسئلة من شدة لهذا التنبية والاصح المسئلة من ثلثة سهمان
البنتين وسهم للجد
باب في ما يرث العصبية قال في القاموس هر كل من لم يكن له فرعية سماة فهو عصبية ان بقي شيء بعد الفرض اخذ
الاواني السرجية هر كل ذكر لا يتول في نسبة الى الميت انهي وهذا التعريف مختص بالعصبة بنفسه وقد تقدم مفصلا - قوله

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اهل الفرائض على كتاب الله فما تركت الفرائض فلا ذكركم
اي للرجل الاقرب الى الميت وهذا تختص بالعصبات بانفسهم واما العصبات بالغير فوالا لانه من الابن وكذلك بنات الابن
وكذلك الاخوات الاعيان والعاقيات مع الاخوة واما العصبية مع الغير فكل انثى تصير بمنزلة انثى اخرى كالاخوات مع البنات
لتولدهن عليه الصلوة والسلام اجعلوا الاخوات مع البنات عصبته وقد تقدم مفصلا

باب في ميراث ذوى الارحام الرحم في الاصل بنبت الولد ووعا في البطن ثم سميت القرابة والوصاية من
جهة الولد ورحمها ذوالرحم وهو غلاف الابن سوا كان ذافرض او عصبته او غيرهما والمراد بهن من ذوى الارحام
الاقارب الذين ليسوا ذوىهم مقدروا لهم عصبته اختلف العلماء في تورثهم من الصحابة والتابعين والفقهاء فذهب جمهور
الصحابة الى تورثهم منهم على وابن مسعود وابن عباس في اشهر الروايات عنه ومعاف بن جبل والوالد ردوا والابو عبيدة بن
الجراح وتابعه في ذلك من التابعين حمزة بن حنبل وعطاء بن سمرين وعطاء بن رباح ومن اهل التفرع علقمة والشعبي ومروان
بن الحنفية بن حماد وابو ثعلبة بن جهم بن سلام وشريك بن الحسن بن زياد ومن الفقهاء ابو حنيفة وابو يوسف ومحمد بن
عيسى بن ابان وذهب لبعض الصحابة الى عدم تورثهم منهم زيد بن ثابت وابن عباس في روايته عنه وقال بهن من التابعين سعيد
بن المسيب وسعيد بن جبيرة بن القيس بن سفيان الثوري وداود الشافعي وقالوا لا ميراث ذوى الارحام ويوضع المال عند
غيرهم اصحاب الفرائض والعصبات في بيت المال واجتوبوا بايات الميراث بان الله سبحانه وتعالى ذكر نصيب ذوى الفروض و
العصبات ولم يذكر لذوى الارحام شيئا ولو كان له حق لبيته وما كان رباك شيئا وان تورثهم زيادة على كتاب الله وذلك لان بيت
الخبر الواحد والقياس وبانه عليه الصلوة والسلام لما شغل عن ميراث التمة والحالة قال نزل جبريل واخبرني ان الميراث
للمتة والحالة قال الولد ذوى الميراث معناه لاسم لها ولكن يورثون للرحم ومن قال بتورثهم استدلل بقوله تعالى و
اولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الميراث معناه لاسم لها ولكن يورثون للرحم ومن قال بتورثهم استدلل بقوله تعالى و
الله تعالى لذوى القربان الميراث ما انفصل بين ذوى رحم له فرض التعصيب وبين ذوى رحم ليس له شيء منهما فيكونا بائنا
لكل هذه الاية فلا يجب تفصيل كلهم في آيات الميراث فثبت اثبات الاستحقاق بالوصف العام وانه لا منافاة بين
الاستحقاق بالوصف العام والاستحقاق بالوصف الخاص في عدم فيه الوصف الخاص ثبت الاستحقاق بالوصف
العام فلا يكون ذلك زيادة على كتاب الله وايضا احاديث الباب يدل عليه الحال وادت من لا وادت له
اي من ذوى الفروض والعصبات وقال النبي صلى الله عليه وسلم انا مولى من لا مولى له اي وارث
من لا وارث له ادت ماله وادت له بيت المال وادت عاتقه والحال مولى من لا مولى له اي وارث
من لا وارث له من ذوى الفروض والعصبات يورث ماله وديك عاتقه وايضا ذوى ان رجلا رمى سهمي الى سبل
هن خفيف فتقتله ولم يكن له وارث الا ان الله كتب في ذلك ابو عبيدة بن الجراح الى عمر فاجابه بان النبي صلى الله عليه وسلم قال الله
ورسوله مولى من لا مولى له والحال وارث من لا وارث له وايضا ما مات الله مات الارحام قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
ليس بن عجم المنقرى بل تعرفون انكم لسنا فقال انه كان فينا غريبا ولا نعرف لغتنا الا ابن اخت هو ابو لجان بن عبد المنذر
فجعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ميراثه لابن اخته وتنازل ماري الى ميراث التمة والحالة في حال وجود صاحب فرض او

قوله ان باب بن حذيفة تزوج امرأة فولدت له ثلثة غلمة فماتت امهم فوثنها رباعها وولد
مواليها وكان عمر بن العاص عصبة بينهم فاخرجهم الى الشام فماتوا فقدم عمر بن
العاص ومات مولى لها وتولت مال له فخاصمه اخوتها الى عمر بن الخطاب فقال عمر
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما احرف الولد او الوالد فهو لعصبة من كان الحديث
اي اذ مات عتيق الاب او عتيق الام بعد موتها والاب والام ابن يرث الابن ولا ذلك العتيق وهذا مخصوص بالعصبة ولا يرث
الشرا ولا الارامل من اعتقوا او عتيق من اعتقوا كما تقدم بيانه فلما ماتت ام الغلمة وورث بنوها ولا مواليها فلما ماتوا يرث عصبتهم
ولا موالي امهم فلما ماتت ام الغلمة وورث بنوها ولا مواليها فلما ماتوا يرث عصبتهم
كانوا عصبة لهم وكان عمر بن العاص عصبة الغلمة فصار عمر بن العاص عصبة الغلمة فلما ماتت ام الغلمة وماتت الغلمة ثم ماتت
متعتها فاولادها لا يرثون الغلمة لانهم عصبة مولى المتعته لا لعصبة العتيق الذي هو عمر بن العاص لانهم عصبة ابنه مولى المتعته
فكيف يرث عمر بن الخطاب عمر بن العاص مع كون الوارث في هذه الصورة اخوة ام الغلمة فاجاب عن هذه الاشكال ان هذا الحديث
فخص واصل القصص ان مات ثمان من موالي ام الغلمة احدتها في حياة الغلمة بعد وفات ام الغلمة والاخر بعد موت الغلمة والمباكر
في الحديث واقعة المولى الذي مات في حياة الغلمة ففي هذه الصورة يكون الاولاد الغلمة لانهم ابنا لالاختها لان الاخت وان كانوا
عصباتها ولكنهم البعد عن عن الابناء فلما مات مولى المتعته بعد موتها يرثه ابنا يرث عصبات الابناء مال
الابناء وامامات بعد الغلمة فلم يكن النزاع في وراثته وقد اخرج هذه الحديث ابن ماجه مطولا وللفقيه الى ما قلنا فراجع

باب في الرجل يسلم على يدي الرجل وليقة عقد الموالاته وصورة شخص مجهول النسب اسلم على يدي رجل قال له
اولاخر انت مولاي ترثني ان ماتت وتعتق عني اذا جئت وقال الاخر قبلت فقدمنا معشر الخفية ليصح هذا العقد ويصير القابل وارثا
عاقلا واذا كان الاخر ايضا مجهول النسب كالاول وقال للاول مثل ذلك وقبله فكان الثمنين الطرفين فورث كل منهما صاحبه
وتعتق عنه وللمجهول ان يرجع عن عقد الموالاته لم يعتق عنه مولاة وكان ابراهيم النخعي يقول اذا اسلم الرجل على يدي رجل ثم
والاه مع فظاير شره شرط لاسلام على يدي المولى قال نعم الا انه الشرعي ليس الاسلام على يدي شرطا في صحة عقد الموالاته
وانما ذكره ابراهيم على سبيل العادة وكان النخعي يقول لا اولاد الاولاد العتاقة وبه اخذ الشافعي وهو مذهب زيد بن ثابت وما فيها
اليه مذهب عمر بن الخطاب ومن معروى عن ابى الاشعث انه سأل عمر بن رجل اسلم على يدي والاه فمات وترك مالا فقال سبيها
عمر بن الخطاب فمات فان ابنت فلهي المال ولو يديه حديث الباب حديث شيم الدار في ذلك ياد رسول الله ما السنة في
الرجل يسلم على يدي الرجل من المسلمين قال هو راى الرجل اسلم اذلى الناس بمجيأه اذى الرجل الكافر
الذى اسلم في حياته ودعاه الى هوى الناس بماته فاذا اقترن معه العتاقة والماله فعتق ذلك يكون المولى اولى باليرث
عند عدم الاقارب وان لم يعقد فهو اولى الناس بالنصرة في حال الحيوة وبالصلوة بعد الموت وسياتي بعضه في باب بعد فلول
الموالاته لا يلحق يرث الاسفل ان لم يكن له وارث وهو اخذ دوى الارحام موزع عليهم لان دوى الارحام يورثون بالقرابة وهي اقوى
من الموالاته لانها لا تقبل النقص والولاء يقبله
باب في بيع الولاء في الباب ثم لا يسوا الله على الله عليه عن بيع الولاء وعن هبته وكانت

العرب في الجاهلية يبيع ولا رموالها واماخذ عليها المال فهي على الله عليه وسلم عن ذلك لانه ليس بمال بل هو حق من الحقوق
فلا يراد عليه البيع لان البيع يستلزم كون المبيع ايا رافع صوتها بالكاف فان الاستهلال والاطلال رافع الصوت والمراد ما يعلل جريته
بأب في الملوذ ونيسة ثم عيت اى رافع صوتها بالكاف فان الاستهلال والاطلال رافع الصوت والمراد ما يعلل جريته
وتقيد الاستهلال باعتبار الغالب في القرينة على الحيوة والا ناسى امارته على الحيوة وجبت يورث ذلك الملوذ من مورثه الذي
ما قبله حديث الباب قال اذا استهل الملوذ ودوت من التورث اى يجعل وارثا لمن مات قبله حتى اذا خرج من بين
امر نفسه وهو حتى ثم مات يورث

باب نستخرج ديالاث العقد بميراث الرحماء خلف العلماء فيه فقال بعضهم ان التورث بعقد المولات خسوف فتقول
واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله وقال آخرون ليس لمنسوخ من الاصل ولكنه جعل ذوى الارحام اولى من مولى
العقاة فخرج ميراثهم في حال وجود القرابات وهو باق لهم اذا فقدوا اقربا على الاصل الذي كان عليه ونهنا قول ابى حنيفة
من تبعدت من السلم على يد رجل وولاه وعاقده ثم مات ولا وارثا لغيره فميراثه وقال مالك الثوري والثاني والاولا في
ميراث لبيت المال ولا شئ عقد المولاة قال آية والذين عاقدت ايمانكم وفي قرعة عقت فان تيم نصيبهم وآية الانفال في اولوا الارحام
بعضهم اولى ببعض توجب الميراث للذي والاه وعاقده على الوجه الذي ذهب اليه ابو حنيفة لانه كان حكما ثابتا في اول الاسلام
وحكم الشرع في نفس التزويج قال واولوا الارحام بعضهم اولى ببعض في كتاب الله فجعل ذوى الارحام اولى من العقادين المولى
فحق اقتدت ذوى الارحام وجب ميراثهم بقضية آية نحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على مولى المولات فليس في القرآن و
لا في السنة ما يوجب ميراثهم في ميراثهم بقضية آية نحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على مولى المولات فليس في القرآن و
عليه سلم ثبتت ميراثهم في ميراثهم بقضية آية نحن نقول ان ذوى الارحام مقدم على مولى المولات فليس في القرآن و
بجهاه ومما في هذا القصة ان يكون اولى الناس بميراثه اذ ليس بعد الموت بينهما ولاية الا في الميراث قوله عن ابن عباس
في قوله تعالى والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قال كان الميراث حيا حين قد مو الميراث قوله

الاختصاص دون ذى رحمه لا الشفعة التي اخاد رسول الله صلى الله عليه وسلم بينهم راي الاجل عقد
المواثبات من المهاجرين والانصار يورثون الا نصار المهاجرين مقدم على ذوى الارحام فلما نزلت هذه الآية ولكل جعلنا
مولى ماسترك والآية قال شفعتمها والذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم قوله لستبها والذين هم
فأمره يدل على ان آية والذين عاقدت ايمانكم جعلنا نسوة والصواب ان والذين عاقدت هو المنسوخ والتاسخ هو قوله
ولكل جعلنا الآية كما في رواية الاوى فلهذه الرواية توجيهان اما ان يقال ان فاعل لستبها الضمير المستتر الذي يرجع الى قوله ولكل
جعلنا الآية والضمير المنصوب مشغول وقوله والذين عاقدت بدل من الضمير المنصوب واما ان يقال ان والذين عاقدت جملة
متشابهة ليقول ابن عباس فاعل تقدير كونهما نسوة معناه بالوالذين عاقدت ايمانكم فانهم نصيبهم اى اعطوهم نصيبهم من النصر
والنصيحة والزيادة الا لالعانة ويؤسره وقد ذهب الميراث اى تقدم ورثة مولى المولات على ذوى الارحام قوله حتى
حمل على الاسلام بالسيف قال الحفاظ بدأهم من الراوى بل هو سلم طوعا وعلى تقدير صحة معناه اى داخل الاسلام قتل
اهل الاسلام بالسيف فان عبد الرحمن شهيد راح المشركين وكان اسلامه قيل فتح مكة وعلى تقدير كون حمل لينة مجهول معناه

انما ارادى غلبة الاسلام في المقابلة حتى قيل صناديد كفار قرش في بدر وغيره من المواقف مكانة ذكره على الاسلام بالسيوف
 اقول امسحوا التقرأوا الذين عاقدت ايمانكم الى آخره معناه ان هذه الآية نزلت في قصة ابي بكر باية خلف ان لا يورث ابنه
 عبد الرحمن لانه كان لم يسلم فليصح ان يقرأوا الذين عاقدت من باب المغادرة بل الصواب على هذا التقدير والذين عقدت فنامه
 ونفع الخلف من ابي بكر في توريث عبد الرحمن وعلماهم تبليغها قرآءة عاقدت من باب المغادرة فانكرتهم لم يكونوا من الله لما نزلت من القصة
باب في الخلف اي الخلفه التي كانت في الجاهلية قال في النهاية اعمل الخلف المعاقدة والمعاينة والمساواة والاتفاق
 فما كان منه في الجاهلية على الفتن والقتال والخارات فذلك الذي ورد النبي عنه بقوله لا حلف في الاسلام وما كان في الجاهلية
 منه على نصر المظلوم وصلة الارحام فذلك الذي قال فيه وايما حلف كان في الجاهلية لم يزد الاسلام الا شدة يزيد من المعاقدة
 على الخير ونصرة الحق قلت ويمكن ان يقال معنى قوله لا حلف في الاسلام الى احوال الخلف فان الاسلام يقتضي و
 يوجب التعاون والتعاضد فلا حاجة الى الخلف بخلاف ما حالف رسول الله صلى الله عليه وسلم بين المهاجرين والانصار فانه كان يفقد
 للورثة ومعنى قوله وايما حلفت كان في الجاهلية اي على هذه الامور الخلقه من لفظ المظلوم وصلة الارحام وعقد المواخاة
 والمواالات فلم يزد الاسلام الا شدة **ج** وقوة الخلف الذي اتفاد على الدين عليه وسلم هو الذي كان في الجاهلية على الفتن
 والفتنات والغارات والظلم والبغي كما تفادوا باخراج النبي صلى الله عليه وسلم وبني خثعم بن كنانة وكتبوا له كتابا
 لا مطلقا وقال بعضهم نفى مطلقا وهو غير صحيح

باب في الملة نزلت من دية زوجهما اتفقوا على ان الزوجة ترث من دية زوجها لانها من اهل الفروض و
 لا تؤدي الدية لانها ليست من العاقلة وكان عمهم بن الخطاب يقول الدية للعاقلة اي لعصبات المتوفى الذين
 يعقلون عنه اذا جئوا ولا نزلت الملة من دية نذروا زوجها شيئا حتى قال الصحابي بن مسفيان كتب الى رسول

الله صلى الله عليه وسلم ان ددت امرأة تشييم فضباي من دية زوجها فخرج عمر
 عما يقول من عدم توريثها من دية زوجها وشبهه للخطاب بانه زارة بن جري ولا تركتاب الفراض

اول كتاب الخراج والفئ والامارة

الخراج اسم لما يخرج من غلة الارض ثم سمي ما ياتخذه السلطان خراجا مجازا من اطلاق الكل واراذه البعض فيقال ادى عثمان
 خراج أرضه وادى اهل الارض خراجا ثم سمي الخبز والجزية اسم للمال الذي يؤخذ من الذي ثم اعلم ان بيوت المال المسلمين
 اربعة كل جزائنة ومصروف الاول الخراج والجزية والمال المأخوذ من النسي وبهية اهل الحرب الامام والذي اتخذه من اهل الحرب
 بالقتال وما ياتخذه العاشر من اهل الحرب واهل الامنة اذ امر وعلية واهل الجزاء وما عو كح عليل الحرب على ترك القتال
 قبل نزول العسكر ساجتهم كل ذلك فني وليسر في مصالح المسلمين فمثل سدا الشغور حتى تحسبها باجرال والعبادة والذخيرة و
 بناء القناطر والجدران وازراق القضاة والعمال الذين ياخذون الصدقات وازراق العلماء وهم اهل التفسير والفقه والبرية و
 العلوم الشرعية وازراق المتكلمة والفقه زراعي هو لا ويصون ايضا في مثل الكراء والساح وعمارة المساجد والرباطات و
 اقامة شعائر المساجد ونجاسة الامانة والانان وغير ذلك الثاني من انواع بيت المال الزكوة والعشر ومصرهما ما ذكر في كتاب الزكاة

من يجوز صرف الزكاة اليه والثالث خمس الغنائم والمعاون والراكز ومصرفه ما ذكره الله تعالى في قوله فان الله يشهد للمسلمين
واليقاضي والمساكين وابن السبيل وسياق ذكره والراجح اللقطات والزكيات التي لاوارث لها ودية تقتول لا ولي له وممن فيها
القطيع الفقير والغني والذين لا اولياء لهم يعطون منها لغنائمهم وعلى الامام ان يجعل لكل نوع من هذه الانواع بيتا يجمع اليها
لبعضه بعض فان لم يكن في بعضها شيء فله ان يستقرض عليه من النوع الآخر ويصرفه الى اهل ذلك ثم اذا حصل من ذلك النوع
شيء يرد في المستقرض منه الا ان يكون المصروف من الصدقات او خمس الغنيمة على اهل الخراج وهم فقراء فانه لا يرد
فيه فمما لا هم مستحقون للصدقات وكذا في غيره واذا صرفه الى مستحق وجب على الامام ان يثق الله تعالى به ويصرفه الى كل مستحق
قد راجع من غير زيادة فان تصرف في شيء من ذلك كان الله عليه حيا.

باب ما يلزم الامام من حق الرعية فعليه بمعنى مفعول ودخلت التاء لغلبة الاسمية في حديث الباب
لكلهم راع وكلكم مسئول عن رعيته قالوا اي الذي على الناس راع عليهم وهو مسئول عنهم
الحديث اي امير مسئول عن الرعية في الاخر مثل بعضهم وادى حقهم والاعلى الى اقل المؤمنين على ابيهم امير المؤمنين ويجوز ان يكونوا
فيما وكل اليهم وليعتوه فالرعية بمعنى حفظ الشيء وحسن التمهيد واستوى الامير وسيد البيت والمرأة في بيتها والعباد على مال يديهم
في الاسم الاعلى ولكن معانيم مختلفة المارعية الامام ولاية امور الرعية فالحياة طه من ورائهم وقائمة الحوزة والاحكام بينهم ورعاية
الرجل اليه فالقيام عليهم بالحق والنفقة وحسن العشرة ولعناية المرأة في زوجها فحسن التدبير في امره والتعميد بخدمته اضيا فورا
الحاكم فحفظها في يد من مال سيده والقيام بشئله وقوله لكلكم راع جواب شرط محذوف تقديره اذا كان الامر كذلك فكلكم راع.

باب تاجه في طلب الافاسجة يعني ان يطلب الرجل الحكومة والولاية من الخلق والخالق كما درواهنه عنه في حديث
الباب فان اعطى احد غيرك شيئا يكون الامانة فيمن الله سبحانه وتعالى فلا ياله البسالة ولا يطلبه لقلبه وان امن على نفسه الخيف وكرا
من خاف الخيف وحرم ان يطلب على نفسه ذلك ووجب عليه اذا عين عيائنه حقوق المسلمين.

باب في الضرب يولى اي الاعلى يجعل واليا على امر من امور المسلمين في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
استخلف ابن ام مكتوم على المدينة حين كان عمي قال الخطابي انا ولا على الصلوة دون القضاء والاحكام فعمل ذلك
اكراما لعائنه الله اليه في امره قال الخطابي في الاعابة وكان النبي صلى الله عليه وسلم يستخلف على المدينة في عام غزوة وانه يصلي
بالناس ثم قال قال ابن عبد البر روى جماعة من اهل العلم بالنسب والسير ان النبي صلى الله عليه وسلم استخلف ابن ام مكتوم فعمل ذلك
حره في الابداء وبوط وذي العشرة وغزوة كربلاء وجابرو غزوة السويق وعطفان وغزوة احد وحمراء الاسود وجران وذات الرق
وفي خروجه في حجة الوداع وفي خروجه في بدر فقال في رواية الباب استخلف ابن ام مكتوم مرتين لم يسلخ انا ما لم يغز ثم تقدم
ثم اطلق الامانة في كتاب الصلوة في باب الامامة فراجع

باب في استخاد الكوزيد والوزيرين يواز لا يبرجل عنه ما حمل من الانفعال ومن يلحق الامير الى رايه وتديره في ولجاءه
ومغزج مجمع كان وزيره على العريضة وسلم بالكر وعمر قوله اذا لا داله بالا غير خبير جعل له وذي صدق ان شئنا كره
لان ذكر لسانه واذا لا داله به فغير ذلك جعل له وذي يسوء ان شئنا لم يبد كرهه وان ذكر له يعنه
وزير صدق باضا الموصوف الى الصفه اي وزير اصادق في الاقوال والانفعال ناصحا

باب في الحرافة والعراة بالكسر عمل العريف والعريف هو القيم بامر القبيلة او الجماعة من الناس على امورهم ويعرف
 احوالهم ويترفع الامير او الهم عنه (جود هري) في الباب افلحت يافتي ان عمت ولعمرك ان ابا بلول لا كاتب ولا عريف
 ومضى في حق المقام ان يكون امير اورنسيا وكاتب الامير وعرفنا القوم في حياته وجمع عمره وقال صلى الله عليه وسلم ان الحرافة
 حتى دلائل للناس من العرافة ولكن العرافة في الناس اي ان العرافة لا بد من ينظم مصالح القيم
 وترفع احوالهم في ترتيب البعوث والاجناد والعطايا والسهمان ومن ذلك هم على خطر في الوقوع من الهالك والغاب لتعذر
 القيام بشرايط ذلك فليعلم ان يراعوا الحق والصواب -

باب في اخذ الكاتب للامير ذكرنا في المقدمة اسماء الكاتبيين لرسل الصلي عليه وسلم منهم ابو بكر وعمر وعثمان
 وعلي وعبد المدين سعد وعامر بن فهيرة وابي بن كعب ومعاوية بن ابي سفيان وزيد بن ثابت وغالب بن الوليد والذين من الخوارج
 واثبت بن قيس جند العبد المرام وغيرهم فيجزا الكاتب لالة الامور لسل المكاتبات بامرهم ويكتب باعض من الوصايا
 والشروط والصكوك وغير ذلك قوله عن ابن عباس السجيل كاتبت كان الخليفة الله عليه وسلم في تفسير ابن مردويه
 باسناد ابن عباس السجل يعني الرجل في لغة جدي فلي يراعي رواية الباب رجل كاتب كان الخو واختلفوا حتى اختلف السجل الذي ذكره
 العراقي يوم نظوى السجل السجل الكاتب نقل اجتهادهم باسم ملك من الملائكة وهو مروى عن ابن عمر وعن ابن عباس رجل كان
 يكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن ابن عباس ايضا هو الضيفه التي يكتب فيها قوله الاول ومعناه يوم نظوى السجل
 كاتبت السجل على يافيه من الكتاب

باب في السجاية على الصدقة وهي العمل والسعي فيها حتى في الباب التام على الصدقة اي على نفي
 الصدق وبالاظهار والاشتبا فاجره كالغاذي في سبيل الله حتى يروح بيته لان نومه وبنيه في بذاءة كلوا قوله
 لا يدخل الجنة صاحب مكس قال في النهاية المكس الضربة التي تاتى بها المكس وهو السار لان الغالب في الظلم لا يميز
 بين الحق والباطل بامر ملكه والعشائر التي النار باعانة في ذلك قال في القاموس مكس في البيع اذا جابها لا والمكس القص والعلم
 ودراهم كانت تؤخذ من بائع السلع في الاسواق في الجارية او درهم كان يأخذه لمصدق بغيره في العترة فلك معناه في لساننا
 مكس قال في النهاية المكس من العمال من ينقص من حقوق المساكين لا يعطيهما كاملا بما هما واما من يأخذ الصدقة ويعشر
 بقية اجره وهو مشاب

باب في الخليفة يستخلف قرا يستخلف ابو بكر عرجين قرب وفاته كتب كتابا فيه استخلاف عمر وامر الناس ان يبايعوا
 من فيه بايعوا الناس واما فلم يستخلف على اسم معين وانما جعل الخلافة شورى بين ستة من العشرة المبشرة فعلى اسم معين
 الاتفاق فيما خلفه فشا وروا فرج عثماني رضي الله عنهم اجمعين وعنا قول قال عمر اني استخلف فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يعلم لم يستخلف ان استخلف فلان ابا بكر قال يستخلف البريث حاصله ان لا اجل ويعبر فعدى له وجه وان اجعل فله
 ايضا وجه عندى فكل الامران جائران ثم عمل بهما من وجه قال النووي حاصله ان المسلمين اجمعوا على ان الخليفة اذا حضره المشاورة
 قبل ذلك يجوز له الاستخلاف ويجوز له تركه فان تركه فقد اتى بانفسى على الصلوة وسلم في هذا والا فخر اخذني بابي بكر واجعل على
 الشوا والمائة بالاستخلاف وعلى الشوا بالعقد اهل العقد والمثل لانسان اذا لم يستخلف الخليفة واجبه على جواز جعل الخليفة الامر

شورى كما نزل عمر بن الخطاب وادعوا على انه يجب على المسلمين ان نصب خليفة بل من اهم الواجبات

باب ما جاء في البيعة ثبوتها عن الصحابة جميعهم على يده صلى الله عليه وسلم على ترك المعاصي وغيره وفيه اصل البيعة التي
في زماننا على يد الصالحين على ترك المعاصي وفيه ثبوت الثقل قوله ابن عمر قال كنا نذبح النبي صلى الله عليه وسلم
على السبع والصلوة اى على النخس او امره ونواهيهم ولطيفه في ذلك في العمر واليسر والمنشط والمكره.

باب في اذناك العمال اى ما يلبس لهم الامير من بيت المال ويعين لهم يجوز للقاضي والمصدق والعلم وغيرهم
ان ياخذوا من بيت المال بقدر الكفاف بل يجب على الامام كفاية هؤلاء ومن في معناه من بيت المال وقد اخرج البيهقي عن
الزهري قال رزق رسول الله صلى الله عليه وسلم عتاب بن اسيد بن اسد على كفاية الرعين اوقية في كل سنة وعن ابى بكر كان
ياخذ كل يوم درهما وثلاثين درهم عن عمره كان ياخذ كفايته ثم القاضي والعمال اذا كان فقيرا لافضل بل الواجب الاخذ لانه
لا يمكن اقامته فرض القضاء والارباذ الاشتغال بالكسب ليقعه عن اقامته فرض القضاء وان كان غنيا لافضل الاشتغال وقيل
الاخذ وهو الاصل وقد ركب الكفاف ما يغنيه واهله وان احتاج الى دار او كفاية ايضا فافضل من بيت المال قدر مهر زوجته ونفقة
وكسوته وما يحصل به خادما ومسكن كل ذلك على قدر لادنه من غير تنعم واسراف وما لا يدعي ذلك فهو حرام ويؤيد على ذلك ما روي
الباب قال من استعملناه على عمل فخذناه زقا فاناخذ من ذلك فهو غلول اى زيادة على ارضائه
فوخاينة وحرام ومحدث من كان لثغاره لافضل فيكتسب ومن بيت المال فما وجبة فان لم يكن له خادما لم يكن له خادما لم يكن له
وان لم يكن له مسكن فليكتسب مسكنا الحديث

باب في هذا يا العمال اى ما يهدى الى العمال من الرعية قالت الخفعية يرد القاضي ودعوة خاصة وبهية لانه انما
الرشوة فيجب عنها الامان لان الرعية من ذى الرحم المحرم او من جرت عاقبة بالمها او قبل القضاء لعدم التهمة وفي رتبة الرعية
تقعية الرحم وهي حرام والحاصل ان المهدى للقاضي الامان يكون ذا خصوصية اولاد الاول لا يجوز قبض بغيره مطلقا سواء كان
قريبا او غيره وسواء كان بها قبيل القضاء او لم يكن والثاني الامان يكون قريبا او من جرت له العادة بالمهاداة من قبل او
لم يكن والثاني كذلك لانه اكل على القضاء فتمت ما هو الاول يجوز ان لم يزود من العادة على المعقاة ثم اذا اخذ القاضي ليس
اخذوه وتولد الرديفة في بيت المال وحكمكم القضاة لانه انما يهدى اليه لعله وهو في هذا العمل نائب عن المسلمين فكانت الهدايا من
حيث المعنى لهم والاستقرار والاستعانة كالمهية والاصل في ذلك ما خرج في الباب وهو رواية البخاري قوله ان النبي
صلى الله عليه وسلم استعمل رجلا من الازد يقال له ابن اللثبية قال ابن السمعان ابن اللثبية على الصدقة
بخاء فقال له الكرم وهذا الهدى لي فقال النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر فضم الله واثق
عليه وقال ما بال العامل يبعثه فجيء فيقول هذا لكم وهذا الهدى لي الى الاجلس في بيت
امه اذ اباه فينظر اهدى له ام لا لا ياقي احد منكم يشي من ذلك الاجابة يلوم القضاة الحديث
فانه لا اجلس الخ تاسر اذ اجلس في بيت امره وابيه ليهدي له قطعا ولقينا هذا الذي اهدى له هو الحكومة وهو الرشوة فلا يخل
فقد ذاك

باب فيما يلزم العامة من امر الرعية من المنفعة ودفع التماس فيها منهم قوله من دله الله عز وجل شيئا من

يقال لمجتمع الصحف والكتاب كتيب فيه اسماء الجيش والعطاء وفي الباب كان عمر يعقوب الجيّد حتى في باب ١٠٠
 فشغل عنه هذا الحديث قال الخليل اعقاب الجيوش هو ان يبعث الامام في اثر التقيمين بالثغر وسيرهم جيشا يتقون ثماهم
 ويصرف اولئك فانه اذا خال عليهم الغيبة والعزّة تضرروا بذلك واضر بالهم فتقوله لانك تفعلت هذا استنباه بالاعتناء
 اهل العطاء واهل الجيش لان الامام كيف يعلم ويحل بالرسالة الجماعة القارئة مقام بعض بان اليوم نوبة فان ان لم يكن في يوم
 ديوان وجب في يوم كان عمر شغلا في تدوين ديوان اهل العطاء فلذا شغل من اعقاب الجيوش واما ان ثبت ان الامير
 الديوان لاهل الجيش والعطاء ويحل شغل عمر ان ابنته ان المراتم كمدّة نصبة فقلت ثلثة اشهر فصرف مدّة الغيبة ثلثة اشهر
 باب في صفاء رسول الله صلى الله عليه وسلم من احوال جمع صفى وبني الاموال في الاراضى التي انا الله تعالى على اهل
 من اهل يومئذ المسلمون عليها بجبل ولا ركاب ذكر عمر في الباب خمس آيات اولها ما ذكر فيها من الاموال التي خاضع برسول الله
 عليه وسلم وبني قحافة وخمسة عليه من جبل ولا ركاب ولكن الله يسلم رسلا على من يشاء والله على كل شئ قدير والعنى انما جعل الدرر والدرر
 اموال بني النضير شيئا لم تحصلوه بالقتال والغلبة ولكن سلط الدرر وله عليهم وعلى اموالهم كما يسلم رسلا على اهلهم في الامور فوض اليه
 يصعد حيث يشاء ويومئذ قوله فكانت خالصة لرسول الله صلى الله عليه وسلم ولا حق فيها لاحد فكان ياخذ منها الفقته ونفقة المله ويعرف
 الباقي في مصالح المسلمين وفي الثانية منها ما اشرك فيها الرسول الله صلى الله عليه وسلم من اصناف شتى من ذوى القربى والنسب
 والمساكين وابن السبيل وبني قحافة رسول الله صلى الله عليه وسلم من اهل القرى فله وللرسول ولذى القربى واليتامى والمساكين و
 ابن السبيل الآية وفي الثالثة منها ما ذكر فيها باليهوديين وبني النضير الذين اخرجوا من ديارهم واموالهم الآية وبهم المهاجرون
 وفي الرابعة منها ما ذكر فيها بالانصار وبني الذين تبعوا والدار والايام من تعليم الآية وبهم الانصار وفي الخامسة منها ما ذكر للمسلمين
 الذين ينجون من بعد المهاجرين والانصار لى يوم القيمة وبني والذين جاؤا من بعدهم الآية وبهم المسلمون الذين ياتون بعد
 فاستوعبت هذه الآيات الناس المسلمين كافة الامم الذين من العبد فليست من احد الا وفيها حق قال القاضي عياض في تفسيره فان
 النبي صلى الله عليه وسلم المذكورة في احاديث الباب قال صارت الآية ثلاثة حقوق احدا ما وسبب صلى الله عليه وسلم وذلك نص
 مخير بين اليهودى لعنة الاسلام يوم احد وكانت سبع حواشي في بني النضير وما اعطاه الانصار من ارضهم وهو ما لا يبلغه الماء وكان هذا
 ملكا لرسول الله صلى الله عليه وسلم الثاني حصة من الغني من ارض بني النضير من اهلهم كانت لخاصة لانهم لا يوجب عليها المسلمون تجليل و
 لا ركاب ثم قسم الباقي بين المسلمين وكانت الارض لنفسه ويخرجها في نواصب المسلمين وكذلك نصف ارض فدك صالح اليها بعد فتح
 خيبر على نصف ارضها وكان خالصا له وكذلك ثلث ارض وادي القرى اخذه في الصلح بين صالح اليها اليهود وكذلك حصان
 من حصون خيبر وبها الوثج والسلام اخذها صلحا والثالث سهم من ثلث خيبر وما افتتح فيها عتوة فكانت هذه كلها ملكا لرسول الله
 صلى الله عليه وسلم خاصة لاحق فيها لغيره ولكنه صلى الله عليه وسلم كان لا يشاء ان يملكها بل ينفقها على المله والمسلمين والمصالح العامة و
 كل هذه الصدقات محرمات التملك لغيره والدر اعلم ان في الحديث ابحاث ومسايل الاجتثاث واهلها ان العباس وعليها
 يعلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا نورث فكيف جاز الى ابى بكر يطلبان الميراث وان سلم انهما خفي عليهما هذا الحديث
 فكيف جاز الى عروة اقرع عنده بهذا الحديث وثابتها وقع في رواية مسلم من كلام العباس في علي بانه قال اتفضل مني وبين هذا الاكاذب
 الاثم الغادر الخائن وكلام عمر بن الخطاب كاذبا ثامنا غادرا خائنا والسر لعلم انصافك بارادة تاليع الحق وكذا قول عمر بن الخطاب في كل ما

أشياء فإما إذا كانا لهما باب عن الأول ان عباسا وعليهما العلم في أول الأمرين طلبا الميراث من أبي بكر لم يبلغا على الحديث او
علاه ولكن ذملا عنه ثم لما بينهما البكر علما بذلك ثم لما علما الحديث من أبي بكر لم يبلغا الميراث من عمر لم يبلغا ان يعطيها
بغير حق التولية فاعطاها عمر على ذلك واكل عليهما العهد والميثاق بذلك ثم لما وقع النزاع بينهما وجاروا الى عثمان فطلب منها
ان تكون تلك الاسواق على ذلك العهد والميثاق ولكن تقسم بينهما فيكون كل واحد منهما على نفسه متوليا كما كانا متولين قبل
التقسيم ولكن علم يرض بذلك ولم يحجز ان يقع اسم التسمية عليهما ان كان ميراثا لنصف العلم والنصف الآخر زوج البنت حصنة
البنت والدليل على ذلك ان بعد ذلك لم يطلب احدهما الورثة من اولاد علي ومن اولاد العباس الميراث وكذلك على زمان خلافة
لم يقسم بين الورثة فيستدل بذلك انها علموا وتفقوا بما اتاى البكر وعمران النبي صلى الله عليه وسلم لا يجري فيها ترك الميراث ووجه
والداع لم ان الله تعالى لما بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى عبادوه ووعده على التبليغ لادنيه الجنة وامره ان لا يأخذ اجرا او عليه السلام
ان لا ينسب اليه من متاع الدنيا شي يكون عند الناس في معنى الاجر فلم يجعل بشي منها وذلك حرم الميراث على الميراثا لغيره
ان جمع المال لورثته كما حرم عليهم الصدقات فقال عليه الصلوة والسلام لا لورث ما تركنا وصدقة واما الحكمة في ان متروك
الانبياء وصدقات فلها ان لا يكون ان يكون في الورثة من تبقى موته فيهلك اولادهم كما لا بارامته فلما لم يكن اولادهم يعني
للمصلح العبدية وهو معنى الصدقة قال النووي فيه اشكال مع اعلام أبي بكر لم يزل هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال لا لورث وجواب ان كل واحد انما طلب القيام وحده على ذلك ويخرج هذا القبر بالعموم وذلك لقرب امره بالنبوة
وليس المراد انهما طلبا بعد ما علما من النبي صلى الله عليه وسلم ومنهما من البكر وبينهما دليل المنع واعتذر قاله بذلك امر
ثالث فقولك ذلك الحديث العباس وعلى وبه الفاطمة ولم يطلب احدهما الورثة بل انهم طلبوا من أبي بكر وكذلك عن عمر
التولية بقبرهم بالنبي صلى الله عليه وسلم ولم يرض البكر على تغيير حال الصدقات على ما كان في زمن النبوة واما عثرتي اولاد
العباس وعليهما مشر كما ورثني به وليان لما اتخا صما وقالان لغيرهم بينهما التولية بالنصف فلم يرض عمر على ذلك لتوهم الورثة
والجواب عن الثاني ان حكاية النووي عن قاضي عياض قال المازري هذا اللفظ الذي وقع لا يليق ظاهره بالعباس حاش
لعل ان يكون فيه هذه الاوصاف فانما مأمورون بحسن الظن بالصحابه رضي الله عنهم فلي كل رواية عنهم واذ انفسد طرقها
فبها الكذب الى الرواة وقد حمل هذا المعنى بعض الناس على ان ازال هذا اللفظ من نسخة ولعله حمل على رواية الوهم قال المازري
واذا كان هذا للفظ لا بد من اثباته ولم نصف الوهم الى رواية فاجود ما حمل عليه اصد من العباس على جهة الادلال على ابن ابيه
لانهم لم يزلوا ابنه وقال لا يعتقدوا ويعلموا ان ابن ابيه منه ولعله قصد بذلك ردع عما يعتقدون من انهم عليه وان هذه الاوصاف
يتعسف بها لو كان لغيره ما ليعتقد عن قصد وان عليا كان لا يراها موجبة لذلك في اعتقاده ولا بد من هذا التاويل لان هذه القضية
جرت في مجلس فيه عمر وهو الخليفة وعثمان وسعد وزبير وعبد الرحمن رضي الله عنهم ولم ينكر احدهم هذا الكلام مع تشدد بهم في
انكار المنكر واذ ذلك الا انهم فهموا بقضية الحال انهم لم يزلوا بالاعتقاد ظاهره ومباغتة في الزجر قال المازري وكذلك قول عمر انكما تجتبا
البكر فأتياه كما ذابا ثما غادرا ثما خانا وكذلك ذكر عن نفسه انها راياه كذلك وتاويل هذا على ما سبق وهو ان المراد انكما تعتقدان
ان الواجب ان تفعل في هذه القضية خلاف ما تعتقدانا والبكر نحن على مقتضى رأيكما لو اتينا ما اتينا ونحن معتقدان ان اعتقادنا
لكل هذه الاوصاف او يكون معناه ان الامام انما يخالف اذا كان على هذه الاوصاف فيقيم في قضايه وكان على الفتكما التاخير

من رآها كما أتقدان ذلك فينا والد علم ذات السائل فنه ان عليا والعباس اتقهما في ما افاد الله علي رسول الله من مال النبي
ولم يتنازعا في النفس وانما تنازعا فيما كان خاصا للنبي صلى الله عليه وسلم وهو ما في فكره مدته بعد وفاته وفيه ان يحب ان يولي
امر كل قبيلة سيدا لانه اعرف باستحقاق كل رجل منهم لعلهم وفيه الترخيم ولا عار على المنادي بذلك ولا تقصيه في قوله
مما يولي الامام بالين الكلام لقول مالك حين امر امة المال بين قومهم لو امرت بخيرى بذلك وفيه الحاجة للامام وان اهل البيت
شريف ولا غيره الا باذن كما اذن يرفاه حاجب علم عثمان وغيره وفيه الجلبوس بين يدي السلطان وفيه الشفاعة عند الامام في
انفاذ الحكم اذا تناقضت الامور ونشئ القضاة بين المتخاصمين لقول عثمان انقض شيئا وارث احدهما من الآخر وفيه تقرير
الامام من بعده على قضاء حكمه وفيه انه للباس ان يلبس الرجل نفسه ويلبسها اذا قل الحق وفيه جواز ادخال الرجل نفسه
والهفوف سنة وهو خلاف قول جملة الصوفية المنكرين للاذخار الراغبين ان من ادخر فقد سار الفطن بربه ولم يتوكل حقولا
وفيها اشارة اتحاد القار التي يتخفى بها والغسل والعاش وغير ذلك

باب في بيان مواضع تقسم الخمس سهمي القرني عطف على الخمس قال المذتالي واعلموا انما غنيم من شئ فان
لله خمسة وللرسول ولذي القرني واليتامى والمساكين وابن السبيل ميث الاية بظاهر اللفظ ستة اصناف لله وللرسول و
لذي القرني واليتامى والمساكين وابن السبيل وبظاهرها قال بعض العلماء منهم ابو العاتية قال سهم الله تعالى يصرف اليه
عمارة الكعبة ان كانت القسمة لغيرها والى عمارة الجوامع في كل بلدة تقرب من موضع القسمة لان هذه البقاع مضافه الى بيت الله
فهذا السهم يصرف اليها والبقية لا يقسم وقال بعضهم لذى الله فلقبني على البعلية وسلم والذي للرسول فلا زوجه وقال بعضهم
الخمس تقسم على خمسة اسهم فمفس الخمس لله ورسوله وهو مروي عن ابن عباس وبه قال الحسن البصري والشعبي وعطاء وقتادة
ان سهم الله ورسوله واحد وسهم اخذ احمد بن حنبل وقال سهم الله ورسوله يصرف في سائر الثغور وارزاق الغزاة والقضاة
وكرى الانهار وبناء الجسور وقال الشافعي تقسم الخمس اجماسهم للنبي صلى الله عليه وسلم والصلوة والسلام يخلفه الامام ويصرف الى مصالح
المسلمين وسهم لذوى القرني واليتامى والمساكين وابن السبيل لا يقسم في ذوى القرني فقيرهم وغنيهم ويقسم بينهم للذكر مثل حظ الانثيين ويكون
ذلك لثمنى ما شئتم وبني المطلب ولا يكون لغيرهم وهذا الطريق الاستحقاق للمصارف وقال الامام ابو حنيفة وآخرون ما ذكرناه
الهداية واما الخمس فمقسم على ثلاثة اسهم سهم لليتامى وسهم للمساكين وسهم لابن السبيل ياكل فقرهم وذوى القرني فيهم لغيرهم
على غير ما يرون غيرهم من الفقير يكون من اخذ الصدقات وذوى القرني لا ياكل لهم وهذه الثلاثة مصارف الخمس عندنا على ما سئل
الاستحقاق حتى لو صرف الى نصف واحد منهم جاز كما في الصدقات وقال مالك الاممرفوض الى راي الامام ان شار قسم
في المصارف التي بنيت في الآية وان شار اعطى بعضهم دون بعضهم وان شار اعطى غيرهم ان كان امر غيرهم اهم من امرهم
فالماصل ما ذهب اليه الشافعي ان لذوى القرني خمس الخمس يستوي فيهم فقيرهم وغنيهم ويكون لبنى ما شئتم وبني المطلب
دون غيرهم من القرابات ونحن نوافق على ان المراد بالقرابة بهنا بني ما شئتم وبني المطلب فالخلاف في دخول الغني من
ذوى القرني وعدمه ولا اطلاق قوله تعالى ولذوى القرني بلا فصل من الغني والفقير بخلاف التيساري فانهم يشتركون فيهم
الفقر بتحقيق الاطلاق كقولنا ولنا ان الخلفاء الراشدين قسموه على ثلاثة اسهم على نحو ما قلنا وكفى بهم قسمة ثم انهم لم يعلم ذلك
احد من جمع الصحابة بذلك ولو افترهم فكان اجماعهم على ذلك وبه بين ان ليس المراد من ذوى القرني قرابة الرسول

عليه الصلوة والسلام اذ لا يظن بهم مخالفة كتاب الله تعالى ومخالفته رسوله عليه السلام في فعله ومنع الحق عن استحقاق
 وكذا لا يظن بهم من خصهم من الصحابة السكوت عما لا يحل مع وصفهم التقوى بالامار بالمعروف والنهي عن المنكر ومارى اقسامهم
 عليه الصلوة والسلام الحسن على خمسة اسهم على ذال القرنى سها وفي الباب حين مثل ابن عباس عن سهم ذوى القرنى قال
 ابن عباس القرني رسول الله صلى الله عليه وسلم قسمه لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد كان عمر عرض علينا من ذلك عرضا رائعا فدون حقتنا ثم دعا عليه ابينا ان نقبله
 فسلم ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم لهم ولكن الكلام فيه انه اعطاهم خاصة لفقرهم وجايتهم اية لقرانهم وقد علمنا بقسمه الخلفاء الراشدين
 انه اعطاهم حاجتهم وفقرهم لا لقرانهم والذليل عليه ان عمر اعطاهم مصارف وطعن ابن عباس انهم اهل استحقاق فيه افترى بعرضه
 قسمه وانهم اذا نقص فروودا فحين به ان يجزئهم منها اهل العلم لانهم اذا اعطاهم مصارف وراى استغناهم منه فلم يرد عليهم شيئا وقد صح
 على في الباب بالمراد حيث قال لعمر بن الخطاب في عمره ما كثير واعطاه على القسمة على ذوى القرنى قال على بداعته العام غنا بالمسلمين
 اليه حاجة فادد عليهم فخر عليهم فليمن المدا رسوا الاحتياج الا ان ابن عباس قال نعم ولا يضركم خلافة فيما اجعت عليه
 الخلفاء الراشدون باسهم ولم يتصل عن احد من الصحابة انه اخذ الفهم او انكر عليهم غنيهم فعلم بذلك ان عمر لم يعط ذوى القرنى من خمس
 بطريق الاستحقاق وانما اعطاهم حاجتهم وعرض على في الباب يقول ودانى رسول الله صلى الله عليه وسلم خمس
 الخمس فوضعت مواضع حيوة رسول الله صلى الله عليه وسلم حيوة ابى بكر وحيوة عمر فانى بمال ذى عبان
 فقال خذ خذ فقلت لا اريد فقال خذ فانتم احق به قلت قد استغنيت بعهده فجعده فجعده
 بيت المال فهذا الحديث ظاهر ومخالفة حديث الباب حديث جابر بن مطعم وكان ابي بكر يقسم الخمس نحو قسم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم غير انه لم يكن يعطى قرني رسول الله صلى الله عليه وسلم كما عمر يعطيه من كان بعدا
 قال المنذر بن ابي عدي حديث جابر بن مطعم ان ابا بكر لم يقسم لذوى القرنى حديث صحيح وقد ثبت على ان قسم لهم لا يصح ثلث التعارض بينهما اما
 لم يقسم ابو بكر لذوى القرنى لانهم اعفوا في وقته وراى غيرهم احوالهم ثم بعض الوثائق اعطاهم لما رآهم محتاجين اليه قوله
 خذوه فانتم احق به انما كان المراد بذلك انتم احق به من غيركم اذا احتجتم اليه لا مطلقا فلو كان لهم الاحقية استغناء وفقر الممكن
 يجوز لعل ان يروه عن قومهم جميع اذا كان الاحتياز لقرني رده عن نفسه او عن اهل بيته كيف سلع لعمران غنيته في بيت المال
 لا لكار على عن اخذها فلم يكن يخلو به استحقاقا صحيحا حتى باشم ونهى المطلب فثبت ظاهره اني ان عليا ما كان زعيم قومهم وغنيهم
 في امورهم وكان لبيته لهم من غنيته فكان اعلم باحوالهم من عمر فلما عرض عليه التقسيم وبين له انكم احق به لانكم اولي من الغير اذا
 احتجوا واحتجتم ثم رده على وبين ان لهم غنيته منه العام وضوء في بيت المال افترى احقيتهم سقطت بانكار على ولا يمكن شوبها
 الا اذا ايرت الاحقية على الاحتياج وما اذا اخذت احقيتهم بطلانها لا يمكن بعده توجيه فعل عمر ولا على رضى الشرع عنها وقد دل
 ايضا حديث الباب اخرى على عدم احقيتهم به وهو حديث على قال لي على الاحد ثلث عفتي من فاطمة الحديث الحديث
 قال ابو جعفر الطحاوى ذهب قوم الى ان ذوى قرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم اسهم من الخمس معلوم ولا حظ بهم منه خلاف حظ
 غيرهم وانما جعل الميراث ما جعل من ذلك بقوله فان لثمة خمس وللرسول ولذوى القرنى وبقولنا ما لنا اننا على رسول من اهل القرني
 فليقره للرسول ولذوى القرنى بمال فقرهم وجايتهم فادعاهم مع الفقراء والمساكين وكان يخرج الفقير واليتيم والمساكين من ذلك

نحوهم من المعنى الذي يستحقوا استحقاقه من ذلك كذا كان ذلك فواتر رسول الله صلى الله عليه وسلم الخصم من معهم انما كانوا قسما
 معهم لغيرهم فاذا استخروا من ذلك وقالوا لو كان لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حظ لكانت فاطمة بنت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم منهم ذلك كانت اشرهم اليه وباسمهم برحما فلم يجعل لها حظا في السبي الذي ذكرنا ولم ينجيهم من عداها ولكن وكلها
 الى ذكرا الله عز وجل لان ما باخذ من ذلك انما حكمه بانه حكم المسلمين فيما باخذ من الصدقة فزأى ان تركها ذلك والاقتبال على
 ذكرا الله عز وجل ليس في ذلك ما يوجب له من ذلك وانما هو بكونه من ذكرا الله عز وجل وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم جميع الحسن فلهذا
 لقرابة رسول الله صلى الله عليه وسلم في ذلك حقا خلاف حق سائر المسلمين فثبت بذلك ان هذا هو الحكم عندنا وثبت اذا لم يكن حكمها
 احدهن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم ينجيهم فيه ان ذلك كان رايهم فيه ايضا فاذا ثبت الاجماع في ذلك من اليمين والكفر وعرو
 من جميع اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثبت القول به وجوب العمل به وترك خلافه ثم نأمل ان ما صار الامر اليه من ذلك
 على ذلك ايضا وذكرنا في ذلك ما قد جرتنا نحن من حزمته قال ثنا يونس بن عاصم قال ثنا عبد الله بن المبارك عن محمد بن اسحاق
 قال سألت ابا جعفر فثبت رأيت على بن ابي طالب جيشا على العراق واولى من اموال الناس كيف قسم ذوى القربى قال سلك الله
 سبيل ابي بكر وعمر فثبت رأيت على بن ابي طالب جيشا على العراق واولى من اموال الناس كيف قسم ذوى القربى قال سلك الله
 ان يدعى عليه خلاف ابي بكر وعمر فثبت رأيت على بن ابي طالب جيشا على العراق واولى من اموال الناس كيف قسم ذوى القربى قال سلك الله
 خلاف ذلك سلم عليه ودينه فثبت رأيت على بن ابي طالب جيشا على العراق واولى من اموال الناس كيف قسم ذوى القربى قال سلك الله
 ذوى القربى يظنون في سهم المسلمين وابنا السبل ولكن انما ذوى القربى من كل صنف يقدرون على الذين يظنون في سهم المسلمين وابنا السبل
 وسما اختيارا لغيره فقال الطحاوي سبطهم الفقير منهم لانه من جميل الصدقة فلا يحل لهم كالاغنياء وذكر الله تعالى في الآية للبرك
 اى الاخراج الكلام تبركا بذكر ذوىهم صلى الله عليه وسلم سقط بوفاته صلى الله عليه وسلم لان الحكم في قوله تعالى ولا رسوله مرتب على
 الشقيق فثبت على علمه ما لا يشقاق وهو الراسا الحكماء المشهور والارسل بعده وبه يخرج الجواب عن قول الشافعي وغيره ان
 سهم الرسول على الصلوة والسلام الخليفة حيث بقي الرسالة وما كانا سبط الصفي فلا يصفى الامام لنفسه شيئا من الغنمة وبذلك عليه
 فالماصل ان المصارف الذي ذكر في الآية يلقى بينهم ثلثه وسقط ثلثه وقيل ان المراد في الآية من القرابة قرب النصرة لا قرب
 النسب ويدل عليه حديث الباب عن سعيد بن المسيب قال اخبرني جبير بن مطعم قال لما كان يوم خيبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم سهم ذى القربى في بنى هاشم وبنى المطلب وتولت بنى نوفل وبنى عبد
 شمس فانما طلقت انا وعثمان بن عفان حتى اتينا النبي صلى الله عليه وسلم فقلنا يا رسول الله هؤلاء
 بنى هاشم لانكوفضلهم للموضع الذي وضعت الله به منهم فما بال اخواننا بنى المطلب
 اعطيتهم وتركنا وقربا ابتاد منك) اذ حلة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلمنا وبنى المطلب لا فقر في جاهلية ولا اسلام
 انما نحن وهم شئ واحد وشبك بين اصابعه عليه السلام
 وتول قرابتنا واحدة انك لو كنتا بنى عبد مناف وذلك لان اسم المطلب ونوفل وعبد شمس هم ابنا عبد مناف وعبد مناف بن عبد
 المطلب رسول الله صلى الله عليه وسلم وخير بن نوفل وعثمان بن عبد شمس ورسول الله صلى الله عليه وسلم من بنى هاشم فقول

عليه السلام انادى بالطلب الخوازمي لم يفرق بنو هاشم وبنيو المطلب في الجاهلية ولا في الاسلام فانما نحن وهم شئ واحد بان كانوا امة واحدة
 متحابين متعاونين فلم يكن بينهم غائل ولا في الجاهلية ولا في الاسلام واما بنو عبد شمس وبنيو نوفل فانهم امة واحدة بنو هاشم و
 ذلك ان كفار قريش وبني كنانة اجتمعوا على قتل رسول الله صلى الله عليه وسلم فابى قومه فمعد ذلك اتفقوا على ما بين يديهم من امة
 بنو هاشم واخراجه من مكة الى شعب ابي طالب والتفتيح عليهم والى الانا كيوهم ولا يابيهوم ولا ياقوا انهم على امة واحدة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم القتل وودع ذلك الاجتماع والمشاورة في خيف بني كنانة وهو المصعب اهل مكة فمعد انما هو
 واخبرهم فيها بنو كنانة فبلغ ذلك ابطال ما بين بني هاشم ودخل بنو المطلب مع بني هاشم واخذوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شجهم فاجالوه على ذلك حتى كفارهم فلو ان ذلك حية على عادة الجاهلية فخرج عن فريق بني هاشم بنو عبد شمس وبنيو نوفل فمعد انما هو
 كفار قريش في علمهم فزاروا بني هاشم فلما رأت قريش ذلك كتبوا كتابا يتعاهدون فيه على بني هاشم وبني المطلب وكتبوا في صحيفة بنو
 منصور بن عكرمة بن شهاب فمعد يده وعلقوا الصحيفة في جوف الكعبة بلال الحرم سنة سبع من النبوة واخذوا بنو هاشم وبنيو المطلب
 الى ابي طالب ودخلوا معه شعبه الا ابا طالب فكان مع قريش فاما ما على ذلك ستين حتى جهدوا وكان لا يصلح اليهم شئ الا سراوا
 كانوا الا يخرجون الا من موسم الى موسم ثم قام رجال في نقض الصحيفة فاجبر رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الارض اكلت جميع
 ما بينا من القطيعة والشلم فلم يدرع الا اسم الله تعالى فاجبرهم ابو طالب بذلك فلما انزلت التوراة تمتزج ومهدت كما قال عليه الصلوة
 والسلام وبالجملة في الحديث دليل ان المراد بالنفس قرب النصرة لا قرب القرابة وهذا واضح انشاء الله تعالى -

باب ما جاء في سهم محمد الصفي بفتح الصاد وكسر الفاء والياء المشددة هو شئ يخاره ويصطفيه رسول الله صلى الله
 عليه وسلم من الغنيمة لنفسه كدرع او سيف او جارية كما مصطفى عفيفية بنت جحش بن اخطب من غنائم خيبر ثم اعطاهم وتزوجها واصطفى
 من الغنائم من غنائم البدر وهذا كان مختصا بصلى الله عليه وسلم ليس احد بعده من الخلفاء والاثة وقد اخرج المصنف في غنيمة بني النضير
 احد سمان عمار لشب وهو قال كان النبي صلى الله عليه وسلم يمد يده الى الصفي ان شاء عبدا وان شاء املا
 ان شاء فمعد ما يجتاز به قبل الخمس في هذا يدل على ان الصفي كان من جملة الغنيمة قبل اقراره والحديث
الثاني عن محمد بن سيرين قال الصفي يدخله من كل شئ وهذا يدل على انه كان من خمس
 من جملة الغنيمة والذين يمان رجالها ثقات كتبها امسلان لان الشعي وابن سيرين لم يدركا النبي صلى الله عليه وسلم وزدنا في ذلك
 ما قال شمس الاثمة الشريفي في شرح السير الزكية قد كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثلث حظوظ في الغنائم الصفي وخمس الخمس
 وبهم كسهم احد النامين وسمى الصفي انه كان يصطفى لنفسه شيئا قبل اقراره من سيف او درع او جارية او نحو ذلك وقد كان هذا
 لولي الجيش في الجاهلية مع حظوظه اخرى فيقول القائل هـ

كالمربح منها ما انصافا وحملك والنشيد والفضل فانقص ذلك كاسوي الصفي فانه كان لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 ولم يبق بعد موته الا اتفاق حتى لا يدس الامام الصفي بعد وفات رسول الله صلى الله عليه وسلم واما الخانات في سهمه من الخمس انه
 بل بقي بعده وقد بينا ذلك في سير الصغير انتهى ثلث الصفي وان كان يؤخذ من جملة الغنيمة لامن الخمس قبل اقراره ولكن كان
 يجب ان الخمس ثلث الغنيمة فانهم ولا تكن من النافلين واخذت فتداعى قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا اخرا كان له سهم صاف ياخذ من حيث شاء فكانت صفية من ذلك السهم كما اذا لم يرض به

راى لم يشهد القتال مع الجيش مضرب له بسهمه فلم يجبره اى فى ان يصطفى من الغنيمة فما حصله ان صلى الله عليه وسلم
 اذا لم يكن له غيره بنفسه لا يكون له اختيار سهم الصفي وهذا هو شهر عند العدا بقتار هذا القيد ولكن قال شيخنا حينما قوله اذا غزا المسلمون
 حتى لا يكون الصفي اذا لم يبرز بل كان لا الصفي غزا الاول لم يزل الا ان يقتسم اهل السرية غنيمة قبل ان ياتوا بها المدينة باجازه من ساداتها
 عليه وسلم فكان لا يؤخذ منها الصفي الا ان صلى الله عليه وسلم لم يستحق بل لم يبق بقتار محله وقوع القسمة فقلت يؤيده حديث آخر الباب
 ما كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الى بنى نضلة بن اقيش انكم ان شهدتم ثمان لا اله الا الله وان شهدتم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقيموا الزكوة واديتما الخمس من المغنم و سهم

الذي صلى الله عليه وسلم اصفى انتم اصفى بان الله ورسوله هذا صريح
 فى ان سهم الصفي مستحق لرسول الله صلى الله عليه وسلم وسوا شهد القتال اول شهد-

باب كيف كان اخراج اليهود من المدينة لما قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم مهاجرة المدينة كان ساكنوا
 مختلف الانواع من المسلمين والشركيين واليهود وكان اليهود يوزون النبي واصحابه فى اشعارهم فامر الله بالصبر والعفو وتولوا
 ولستم من الذين اولوا الكتاب من قبلكم ومن الذين اشرى اذى كثير او ان تصبروا وسحقوا فان ذلك من غزم الامور حتى
 امر رسول الله صلى الله عليه وسلم فى السنة الثانية لما لم يدع كعب بن الاشرف يجره واذا نزل بقوله من الكعب بن الاشرف ناز
 اذى الله ورسوله وقد تقدم قصة قتله مفصلا فاختار اليهود والمشركون فمادوا ثم تقصوا العهدة فاعلموا خروجا من المدينة المنورة و
 اجلبوا منها قولهم عن ابى هريرة قال بينا نحن فى المسجد اذ خرج اليك رسول الله صلى الله عليه وسلم

فقال انطلقوا الى يهود فخرجنا معه حتى جئناهم فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم فناداهم
 فقال يا معشر يهود اسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم اسلموا تسلموا فقالوا قد بلغت يا ابا القاسم فقال لهم رسول الله صلى الله عليه وسلم

ذلك الدين ثم قالها الثالثة اعلموا انما الارض لله ورسوله واني اريد ان اجليكم من

هذه الارض فمن وجد منكم شيئا فماله فليبعه والا فاعلموا انما الارض لله ورسوله

استشكل هذا الحديث ان فيه الوهية ثلث فى هذه القصة والوهية الاولى اسلم بعد خيرة واجلها حتى يتفقد وقرظية والنضير من

يهود المدينة منها قبل مجئ ابى هريرة ففعل يهود يهودية من قوله بينا نحن وخرجنا الى معشر المسلمين لانفسه وقال الحافظ والظاهر

انهم بقايا من اليهود واخرها بالمدينة بعد اجلا حتى يتفقد وقرظية وبها النصير والفراغ من امرهم لانه كان قبل اسلام ابى هريرة و

انما جاء ابى هريرة بعد فتح خيبر وقد اقر النبي صلى الله عليه وسلم يهود خيبر على ان يعطوا فى الارض واستمر الى ان اجلاهم ثم جئناهم

اعلم ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم بعد ان فتح ما بقى من خيبر ثم باجلار من بقى من صالح من اليهود ثم سالوا ان يتبعهم يملوا فى

الارض فقبضهم او كان قد بقى بالمدينة من اليهود المذكورين طائفة استمر وانها معتمدون على الرضا بانها لهم العمل فى الارض خيبر

منهم النبي صلى الله عليه وسلم من سكن المدينة واصلا والله اعلم قلت سياق كلام القرطبي فى شرح مسلم يقتضيه انهم ان المراد بذلك يهود النصير

باب فى خبر النصير لما اجتمع بنو النصير بالفتح مع النبي صلى الله عليه وسلم بعد البدر وابوا عن المعاهدة واجلاهم حتى صلى

عليه وسلم من المدينة وعابدى قرظية ثم بعد ذلك فهدوا فاحصرهم النبي صلى الله عليه وسلم وخمس وعشرين ليلة حتى جبرهم الحصار ردت الى

في قتلهم العر بفرزوا على حكمة قتل رجالهم وقسم اموالهم ونسأهم بعد اخراج النخس بين المهاجرين فبيناك اهل بيوتك اهل بيوتك
 عليه وسلم يهودى كان بالمدينة وفي الباب عن رجل من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم وفيه فكنيت كفا دس ديش بعد
 دفعة بد الى اليهود انكم اهل الحلة السلاح والحصى وانكم لتقاتلون صاحبنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احلقتكم كذا ولا يحول بيننا وبين خنفسكم شيء راي نيسين ونجا من راي اي الحارم اعلا خيل رجعة
 راي الكاظم فلما بلغ كتابهم راي خبر كتابهم الى يهود النبي صلى الله عليه وسلم راي قتاله وفي راي المشور فلما بلغ يهود
 وهو واضح اجتمع بنو النضير بالعداء فادسوا الى النبي صلى الله عليه وسلم اخبره اليان في ثلثين
 رجلا من اصحابك ويخرجون منا ثلثون رجلا حتى تلقى بديكان المنتصف فيسمعوا منك
 وكلامك فان صدقوك وامنوا بك فقص خبرهم راي قصة اليهود مع النبي صلى الله عليه وسلم واختصره الراوي
 عليه الزهري وهو اخبره السيوطي فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلاثين من اصحابه وخرج اليه ثلثون رجلا من اليهود حتى اذا
 برزوا في بران من الارض قال لبعض اليهود كيف تخلصون عليه ومعه ثلثون رجلا من اصحابه كلهم يحب ان يموت فبذلنا رسولنا
 نفهم ونحن نمتون رجلا اخر في ثلثة من اصحابكم ونخرج اليك في ثلثة من علمائنا فيسمعوا منك فان امنوا بك ام نكفنا فبذلنا
 فخرج النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة من اصحابه وخرج ثلثة من اليهود واشتعلوا على التناجروا راءوا انك برسول الله صلى الله
 عليه وسلم فارسلت امرأة مصحة من بني النضير الى اخيها وهو رجل مسلم من الانصار فاجرت خبره الراوي والنضير من الغد
 برسول الله صلى الله عليه وسلم فاقبل اخوه سرا حتى ادرك النبي صلى الله عليه وسلم فسار به فخرج قبل ان يعمل اليهم فخرج النبي صلى الله
 عليه وسلم فلما كان الغد غل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم سار بالكتائب بالجيوش المجتمة
 فخصهم فقال لهم انكم والله لا تأمونون عندي الا بهد تعاها في عليه فابوا ان يعطوه عهدا
 فقاتلهم يومهم ذلك ثم غل الغن على بني قريظة بالكتائب وذلكت بني النضير ودعاهم الى
 ان يعاهدوه فعاهاهم فأنصرف عنهم وغلا على بني النضير بالكتائب فقاتلهم
 حتى نزلوا على الجلاء فجعلت بنو النضير من المدينة الى بلاد الشام واحتلوا
 ما اقلست رحلت الابل من امتعتهم وابواب بيوتهم وخشبها فكان نخل بني النضير
 لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاصة وخصه بها راي من الشرا تالي واعطاء
 نخل بني النضير فقال الله تعالى وما افاء الله على رسوله منهم فما اوجفتم عليه من خيل
 ولا كتاب يقول بغير قتال فاعطى النبي صلى الله عليه وسلم اكثرها للهاجرين وقسمها
 بينهم وقسم منها الرجلين من الانصار كاتالذ وفي حاجة لم يقسم لاحد من الانصار
 غيرهما وبقي منها صدقة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي في ايدي
 بني فاطمة رضي الله عنها وفي التوبة الكبير ولم يعط الانصار منها شيئا الا ثلثة نفر كانت بهم حاجة وهم الودجانة وسبل بن
 ضيف والحارث بن الصمة قال ثم سبنا سوال وهو ان بني النضير اخذت بعد القتال لانهم حصرنا اياها وقالوا وتقولوا
 نعم صلحوا على الجلاء فوجب ان يكون تلك الاموال من جملة التغير لامن حجة النبي ولاجل هذا السؤال ذكر المفسرون سبناجين

الاول ان يده الآية ما نزلت في قري بنى النضير اذ هم اوجعوا عليهم يا خيل والركاب وما حاد بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
والسلاح بل سدى في ذلك اذ كان اهل نجران اذ اوعت نصارت تلك القري والادوال في بالرسول عليه السلام من غير حرب
فكان عليه الصلوة والسلام ما يخذون فامة فيك ففوتة وفقتة من ايجولة ويعلل الباقي في السلاح والكرار والقبول الثاني في بنو النضير
نزلت في بنى النضير وقربهم وليس للمسلمين بونهما كثير خيل ولا ركاب ولم يقطعوا اليها سائفة شيرة وما كانوا يملكون من المدينية
فسدوا اليها مشايخا ولم يركب الا لرسول الله صلى الله عليه وسلم وكان راكب جبل فلما كانت القاماة قليلا وبني خيل والركاب غير قليل
اجراه الله تعالى في بنى النضير في القاماة اصابا فخص رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الاموال انتهى وقال ابو بكر الجعفي في
احكام القرآن فانتم ذلك تدين احاسبا مصالحة على البلاء عن ديارهم من غير بنى ولا استرقاق ولا دخول في الفدية ولا اذنية
وهذا الحكم منسوخ عنه فاذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم على الاسلام او اداء الجزية وذلك لان الله تعالى امر بقتال الكفار
حتى يسلطوا ويؤدوا والجزية قال الله تعالى فقاتلوا الذين لا يؤمنون بالله الى قول الحق عليه الجزية عن يده وهم صاغرون و
قال الله تعالى فاقاتلوا المشركين حيث وجدوهم فغير جائز اذا كان بالمسلمين قوة على قتالهم واذا نالهم في المدينة او الاسلام
ان يسلطوهم ولكنه لا يجزى المسلمون عن قتلهم في اذناهم في الاسلام او المدينة جاز لهم مصالحتهم على البلاء عن ديارهم والحق في
الثاني جاز مصالحة اهل الحرب على مجهول من المال لان النبي صلى الله عليه وسلم صلح على الراعيهم وعلى الخلقه وترك لهم ما اتمت
الابل وذلك مجهول انتهى

باب ما جاء في حكم رضى خيبر لما افتتح رسول الله صلى الله عليه وسلم من حصون اهل خيبر ما افتتح وحاز من الاموال
ما حازوا فهو الى حصينهم والوطى والسلام وكان آخر حصونهم اقتباها فاصبرهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ليقبض عشرة ليلية في
حصينهم والوطى والسلام حتى اذا التقوا بالهكمة سالوا وان يسيرهم ويقيم لهم ديارهم يفعل فلما سمع اهل نجران ذلك قد ضمو ما صنعوا بقوله
الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يسيرهم ويقيم لهم ديارهم وان يحاووا الاموال ففعل فكان فتح خيبر كلها غنوة بعد القتال فزلبهم
على الجلاء ليس يمين ان يكون فتحها غنوة فالمراد وقت في بعض الروايات فتح بعضها صلحا المراد الصلح اصابه على ان يخرجهم
بحقين ديارهم وليس هذا الصلح الاصطلاحي بل وايضا فتح غنوة وقسم رسول الله صلى الله عليه وسلم على المسلمين واختلفت الامة
في البلاد التي لفتحها المسلمون فقال الامام ابو حنيفة الامام محمد بن النضر ان يقبض كل ما بين المسلمين او لو تقبض كل ما بين المسلمين او
قسم بعضها ولو قبض بعضها كما فعل بنو نجران فقال الشافعي تقسم الارض كلها كما قسم خيبر وقال مالك تقبضها الامام كما فعل عمر لان
فعل عمر كان بحجر من الصحابة فلم يترك عليه اجاصا راجعا فقلت قد اختلفت الروايات في بنو نجران ففوتة فقد تقدم في باب
من اسهم لهم من حياضهم بن حارثة ففوتة ففوت خيبر على اهل المدينة فقسمها رسول الله صلى الله عليه وسلم على ثمانية عشر سभा
وكان كحيش النافس مائة فيهم ثلاث مائة فارس فاعطى الفارس مائة واعطى الراحل سभा وقد تقدم في باب في صفاء رسول الله
صلى الله عليه وسلم من حياض مالك بن اوس وفيه ما اخبره جردا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية اجزاء جزيرتين بين المسلمين و
جزيرة واحدة من فضل عن لفتحها بين نفر المهاجرين ومن حديث سهل بن حمزة قال قسم رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر
لصفيين نصفها لثمانية وثلاثة بين المسلمين تسما بينهم على ثمانية عشر سभा وفي حديث بشير بن ديار لما نادى الله عليه خيبرها
سبعة وثلاثين سभा جمعوا لرسول المسلمين لثمانية عشر سभा بين كل سभा مائة واثني مائة صلى الله عليه وسلم معهم اهلهم اهلهم وعزل

رسول الله صلى الله عليه وسلم ثمانية عشر سماً وهو الشطر لثوابه وما ينزل بمن المسلمين في هذا الباب من حديث ابن عمر
 وفيه وكان التمس يقسم على التمس من نصف خير وياخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الخمس وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم اطعم كل امرأة من امة من اذواجه من الخمس مائة
 وسق فملا وعشرين وسقا من شحير فاجتمع بين الروايات ان النبي صلى الله عليه وسلم قسم
 خيرها على ستة وثلاثين سماً فجعل للزوجة وهم اهل البيت ثمانية عشر سماً كما هو مصرح في حديث بشير بن يسار واما
 ما ذكر في حديث مجمع انه ثمانية عشر سماً فالمراد بالنصف الذي كان للزوجة الاكل واما ما وقع في حديث ابن عمر
 صلى الله عليه وسلم فاذا الخمس ليطعم كل امرأة من اهل البيت الخمس فالمراد بنصف النصف الذي اوقفه وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم لنواصي المسلمين فهو مقسم على خمسة اقسام المذكورين في آية واما ما ذكره علي بن ابي القري فلهذا ورسول الله صلى الله عليه وسلم
 واليتامى والمساكين فمهم خمسة اصناف لان ذكر اسمهم سجاناً ونعالي التبرك وللزوجة واليتيم واما ما وقع في رواية اوس بن
 الحضان اذ صلى الله عليه وسلم جزاً ثمانية اجزاء جزين بين المسلمين وجزاً لفلعل وجهه ان الآية صرحت بظاهر
 اللفظة اصناف فالمراد بالجزين الذين جعلها للمسلمين اربعة اصناف وهم ذوى القربى واليتامى والمساكين ابن ابي
 الاربعه الاصناف فمهم ثمان من ثمانية اجزاء وثلاث بظاهر اللفظة صنفان لله والرسول قبا جز واحد من ثمانية اجزاء واليتيم
 نصف خير الذي اوقفه وعمل رسول الله صلى الله عليه وسلم لنواصي المسلمين فثبت من ان الامام خير بين ان يقسم كل
 الفخوة بين المسلمين او يوقفها كلها لنواصي المسلمين او يوقف بعضها ويقسم بعضها ففضل صلى الله عليه وسلم في خير وثبت
 ان لفافته سمان ولا راجل بهم قوله عن ابن عمر ان الذي صلى الله عليه وسلم قاتل اهل خيبر فغلب
 على الاوصى والفضل والجاهلهم الى قصورهم فصالحوا على ان لو صلى الله عليه وسلم على من اوقفه من الذهب والفضة والغنم
 والحلقة والسلاح ولهم ما حلت ذكاهم على شرط ان لا يكفوا ولا يبيعوا شيئاً فان فعلوا فلا
 ذلة لهم ولا عمل فغلبوا مسكاً (عبد كان فيه ذخيرة من صامت قومت بشيرة الاف دينار)
 لم يبن اخطب وقد كان ربي قتل قبل خيبر فممن قتل من قريظة كان حى بن اخطب احتله
 وانكس معه يوم بغي النصير حين اجليت النصير فيه حليم قال ابن عمر قال النبي صلى الله عليه وسلم لسيعة
 واسم رجل من اليهود اين مسك حى بن اخطب قال اذ هبت له الريح فاشتمه المحروب والنفق فوجأ
 بالصخرة المسك فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ابي الحقيق وسبا نسائهم وذرايعهم واراد
 ان يبيعهم فقالوا يا عجل دعنا نفعل في هذه الارض ولنا انشط من ابدك ولكم المشط الحديث
 اى فعل فيها الى ما ذكره ذلك ان من قبله رسول الله صلى الله عليه وسلم واستدل بهذا الحديث من اجاز المراجعة والمساكنات
 ومن نهى استدلال بديث النبي عن المراجعة وسياقي بحته واجاب عن معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر بما لم يكن
 لطريق المراجعة والمساكنة بل كانت بطريق المراجعة على وجه الممن عليهم والصلح لانه صلى الله عليه وسلم ملكه غنمه ولما صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم المسلمين لهم المدة ولو كانت المراجعة لبيها لان المراجعة لا تجوز عنه من يجوزها الايمان المدة وقيل ابو بكر الرازي
 اهل على ان ما شرط عليهم من نصف الثمر والزرع كان على وجه الجزية ان لم يرضى في شئ من الاخبار اعلى الله عليه وسلم اخذ منهم

الجنة الى ان مات ولا البكر الى ان مات ولا عمر الى ان اجلاهم ولو لم يكن ذلك جزية لافترسهم حين نزل آية الحربية
باب ما جاء في خبر مكة اني سمعت ابا النضر قال النضر قد اختلف العلماء فيها فقال مالك والشافعية والحنابلة والحنابلة
واهل المدينة غرة وقال الشافعية فحقت صلحا وادعى المازري ان الشافعي والفرد هذا القول واتج الجهور بحديث ابن مسررة
ونيه قول بيده احد ما على الاخرى احصوهم حصدا الى ريث ولقد اريدت خضرا فترش وبقوله من القى سلاحه فهو من بين
دخل دار بني سفيان فهو من غلوا لواء اثنين كلهم لم يخرج الى بنا وتحدث اسماني حين اجارت وعلين اراوا على قتلها فقال ابن عباس
عليه وسلم قد اجزنا من اجرت فكيف يدعها صلحا ونحو ذلك على علي حتى ريث قتل وعلين دخلوا في الامان وكيف يحتاج الى ان اسماني
بعد الصلح واتج الشافعي باحاديث المشهورة انه صلى الله عليه وسلم صالهم بمصر الظهران قبل دخول مكة وآما قوله احصوهم وقيل
خالدين قتل بنو محمول على من اظمن كفارا مكة قتلا واما ان من دخل دار بني سفيان ومن القى السلاح وامان اسماني في محمول
على زيادة الاحتياط طمطم الامان واما هم على قتل رطلين فقلعة تاول منها ثانيا وجرى منها قتالا وانحو ذلك وآما قوله في الرواية
الاخرى فما اشرف احد يومئذ الا انا ومو محمول على من اشرف منهم الظن والاعلام انتهى فقلت هذه كلها تناويلات مركبة و
اعذار بار ذم وجود الاحاديث المتعارفة على دخوله صلى الله عليه وسلم مكة ونفجها عوة ولا تترك مثل تلك الاحاديث الصحيحة
الصريحة بثل تلك الاحتجالات التي لا تسمن ولا تغني عن جوع ولنعم ما قيل اذا ما جاء نصح الصريح طار الرأي مع الترجع و
لا استر لال في حديث بمصر الظهران على انها فحقت صلحا وانما فيه انه اسلم على يده ابو سفيان ولم يثبت ان احدا من اهل مكة استامن
رسول الله صلى الله عليه وسلم لابل مكة قال في النخيس لما خرج ابو سفيان وحكيم من عنده صلى الله عليه وسلم راجعين الى مكة بعث
في اثره البربر بن العوام واعطاء الراية وامر على خيل المهاجرين والاصد وامره ان يسيرن طريق كراوان ان يركضن رايت باعلى
الحجون وتقال له ان تبرح من حيث اخترتك ان تركز رايتي حتى اتيك جعل ابا عبيدة بن الجراح على الخيل واليا ذوق فسار البربر الى مكة
حتى وقف بالحجون وامر خالد بن الوليد وكان على المجبة التي بيني ان يدخل ثمين اسلم من قضاة وبنى سليمان واسلم وغفار وجمينة
ومزينة وسائر القبائل فدخل من اللط اسفل مكة وبها بنو بكر وبنو الحارث بن عبد شاش والاحابيش الذين استنصرتهم وقتضرتهم
فريش وامرهم ان يكونوا باسفل مكة وامر النبي صلى الله عليه وسلم خالد بن العباس ان يركض رايتهم عند بني البيوت وادنا وقال النبي صلى الله
عليه وسلم لي انا والبربر لقاتلوا الامن فالتكم ولم يكن باعلى مكة من مكة من قبل البربر قتال واما خالد بن الوليد فوغل من اللط
اسفل مكة لتفيع ترش وبنو بكر والاحابيش فقاتلوه وقتل منهم قريبا من عشرين رجلا ومن هذيل ثلثة اواربعة وانهزموا وابل
ابو عبيدة بن الجراح بالصف من المسلمين بنصب مكة بين يدي رسول الله صلى الله عليه وسلم وغل رسول الله صلى الله عليه وسلم
من اواخر المهاجرين حتى نزل باعلى مكة وضربت له هناك قبضة في الباب بن ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل

مكة دارا ودخل مكة وسار الزبير بن العوام و ابا عبيدة بن الجراح و خالد بن الوليد على الخيل و
قال يا ايها الهيوة اهتفت بالافصاح راي نازهم فناداهم ناجتوا قال اسلكوا هذا الطريق
فلا تشرقن لكمه راي اللط عليكم احد من اتباع قريش للقتال ممن قدمهم قريش الا انتم هؤلاء فقلت لهم فناداهم
لا تشرقن بعد اليك من الله صلى الله عليه وسلم باع قتل من اشرف بهم ودخل مكة عوة فقال رسول الله
الله عليه وسلم من دخل دار بني سفيان فهو من غلوا ومن القى السلاح فهو من بين

فدخلوا الكعبة فنص بهم طاف النبي صلى الله عليه وسلم والكعبة وحصل خلف المقام ثم أخذ بجنبتي الباب
 فخرجوا ذابوا النبي صلى الله عليه وسلم على الاسلام قال في انفس فلما قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم طوافه قال
 يا معشر قريش فاذا تزورن اني فاعل فيكم فالواخير ارجو كريم وابن ارجو كريم فقال اذ بهوا فانتم اطلقنا راعا عقتم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم وقد كان الله امكنه من دنابهم عنوة فلذلك تسمى اهل مكة طلقاء ماى الذين اطلقوا فلم يسيروا ولم يفرسوا وادوا اطلقوا هو
 هو الماسير اذا اطلق والماروي الباب عن وميب قال سألت جابر اهل غنم حاديم الفقه شيئا قال لا فقال
 ابن القهي في الهدي فاذا كانت مكة قد فحمت عنوة قبل يضرب الخراج على مزارعها كسائر ارض العنوة وهل يجوز لكم ان تفعلوا
 ذلك ام لا قيل في هذه المسئلة قولان ولا احد احدها المنصور الذي لا يجوز القول بغيره انه لاخراج على مزارعها وان فحمت
 عنوة فانها اجل واعظم من ان يضرب عليها الخراج لا سيما والخراج هو جزية الارض وهو على الارض كالحجزية على الروس
 وحرم الرب اجل قدره والكر من ان يضرب عليه جزية ومكة بفتحها عادت الى ما وصفها الله عليه من كونها حراما متساوية لغيرها فيها
 اهل الاسلام اذ هو موضع مساكنهم ومتعديهم وقبلة اهل الارض الثاني وهو قول بعض اصحاب احمد ان مزارعها الخراج كما
 هو على مزارع غير ما من ارض العنوة وهو ناسد مخالف لبعض احمد ونسبه وفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم وخلفاء الراشدين
 من بعده رضي الله عنهم فلا تنافي اليه والله اعلم انتهى قلت والى الاول ذهب ابو حنيفة

باب ما جاء في خيل الطائف وهو ملك كبير مشهور كثير الاعناب والخيول على ثلاث مراحل او اثنين مكة من جهة الشرق
 وكل ايسل ان الجنة التي ذكرها الله تعالى في قوله فطاف عليها فافان من ركب ومن يأمون هي الطائف اقلها جبرئيل عليه
 الصلوة والسلام من موضعها فاصبحت كالصريح وهو الليل ثم صار بها الى مكة ثم فيها الى مكة ثم فيها الى مكة ثم فيها الى مكة
 حيث الطائف اليوم فهي بها وكانت تلك الجنة لغيره وان على فرسخ من صفاء ومن ثم كان الماء والشجر بالطائف ودون ما حوله
 من الارض وكانت قصته هذه الجنة بعد على علي الصلوة والسلام مير قوله عن عثمن بن ابي العاص ان دخل

تقيف لما قد مواعظ رسول الله صلى الله عليه وسلم انزلهم المسجد ليكون اسراق لقلوبهم
 فاستنقروا طوافا عليه ان لا يحشروا ولا يشركوا ولا يجيبوا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لكم ان تحشروا ولا تحشروا ولا خير في دين ليس فيه كبح قوله لا يحشروا وهو ابعد على سائر المنقول اي لا يذبلوا الى
 الخبز ولا تضرب عليهم البعوت وقيل لا يحشرون الى عامل الزكاة بل ياخذ عدتها ثم ياتيها في الكعبة وقوله لا يحشروا معناه لا يؤخذ عنهم العلم
 وقيل ارادوا الصدقة الواجبة وقوله يحشروا من التجمية وهذا على بناء الفاعل وهو مثل لا يعيدوا وزنا ومعنى واصل التجمية ان يقولوا
 منكم الراكب ارادوا ان لا يعيدوا فقال الخياط يشبه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم انما يحسبهم بالجماء والصدقة لانهم لم يكنوا
 واجبين في العاجل لان الصدقة مما تجب بعد تمام الحول والجهاد انما تجب بخشور العدو والاصادة فحي واجبة في كل يوم وليالية
 فلم يخرجوا انما يشركوا فقال جابر على النبي صلى الله عليه وسلم انهم يتعصرون ويحاربون اذا اسلموا

باب ما جاء في حكمه ارض اليمين اسلم اهل اليمين فكانا ارض اليمين في ملك اهلها وفي مثلها العشرة ارض اليمين
 عشرة ثلثا وصل خبر بنو النضير في بني النضير اسلم الى اليمين بعثت بديانة همدان عامر بن شهر الى رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا
 فاسلم قومهم همدان وكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم الكتاب الى عمير بن مران الهذلي باسم الله الرحمن الرحيم من محمد رسول الله

او دينا كذا ذكره محمد بن فضال لارض العرب على غير ما ذكره ابراهيم بن الدين الباقلي قال عليه السلام لا يفتح ويغان في
جزيرة العرب انتهى وفي الباب لا تكون قبلتان في بلد احد نزل في الحاشية عن الشيخ الظاهر ان في معنى النبي والمراد
بني المؤمنين عن الاقامة بارض الكفر او بني الحكام عن ان يملكوا اهل الذمة من انهار لشعار الكفر في بلاد المسلمين وقيل المراد
اخراج اهل الكتاب من ارض العرب فقط وهو بعيد لا ياسبه عموم البلد انتهى - قوله عن ابن عباس ان النبي

صل الله عليه وسلم ادعى بثلاثة فقال اخراج المشركين من جزيرة العرب واجزيرة الردى فخرج
ما كنت اجيزهم قال ابن عباس سكنت عن الثالثة اذ قال فانسيتهما اي قال سعيد بن عباس ذكر امر بن وكنت
عن الثالثة اذ قال اي ذكر ابن عباس الثالثة فانسيتهما قال الداودي الثالثة الوصية بالقرآن وبه جزم ابن التين
وقال الملب بل هو بمنزلة جيش اسامة وقواء ابن نبال بان الصحابة لما اختلفوا على ابي بكر في تنفيذ جيش اسامة قال لهم
الوبران النبي صلى الله عليه وسلم عهد بذلك عند موته وقال عباس بن كميل ان يكون قوله ولا تأخذوا قري
مقرونه بالامر باخراج اليهود وكميل ان يكون ما وقع في حديث انس انها قوله الصلوة والملك انما كنتم

باب في ايقاف ادعى لسداد وادخل الحنفية اي تركتها بين الفانيين والقبائلها المعاصرين المسلمين وبانوب
الامام من النواصب والحاجات قد تقدم ان عمدا الحنفية اذ فتح الامام لمذمة فمروا بالخيار ان شاءت بين الفانيين بعد
اخراج الخمس اقتدوا برفع عليه السلام في خبره واخر اهلها عليها ووضع الجزية على رؤسهم واخراج على اراضيهم كما فعل
عمر بن السواد العراق طابت بذلك نفس الفانيين او لم تطب وقال الشافعي ليس لمذمة لانها صار للفانيين بواسطة بني
وهو يسمون بخوارجهم اسما وبما قال احمد في رواية وقال مالك يوقفها الامام قال في كثر الذقات ارض العرب ما لم
الهدا وفتح غوة وقسم بين الفانيين عشيرة والسواد وفتح غوة واخر اهلها عليه واصحابهم خراجية انتهى قوله والسواد بقتل
مع معطوفاته والخبر قوله خراجية اي ارض العراق وكل ارض تحت غلبة وقهر المقتسمين بين الفانيين وكذلك كل ارض صالح
الامام اهلها خراجية فاما السواد فلان عمر بن فتح السواد وضع عليهم الخراج بحضر الصحابة وكذا على مصرعين اقتضا عمرو بن العاص
سنة عشرين من الهجرة واجتمعت الصحابة على وضع الخراج على الشاميين اخرج عمر بن المقدس ودين الشام كلها ففتح صلحا
واراضيها عنوة على يد يزيد بن ابي سفيان واستثنى من الاراضي الفتوح مكة ثم فنها المذمة كما تقدم لانه عليه السلام اقتضا عنوة
وتركها لاهلها ولم يوظف عليهم الخراج وقوله واخر اهلها عليه ليس بشرط في كون الارض خراجية انما الشرط عدم قسمتها ثم ارض السواد
مملوكة لاهلها عندنا وقال الشافعي ليست بمملوكة لهم انما هي وقف على المسلمين واهلها مستأجرون وبما قال مالك واحمد في رواية
وقد روينا ابو بكر الرازي في كتابه الاحكام من عشرة وجوه قوله عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه

صنع العريضة لها دهر ارضيهم وصنع الشام من يد ياد يناد وصنع مصر اديها رسولك مصر د
دينارها ثم عدتم من حيث بدلتهم قالها اذ بدلتهم ثلاث مرات اللهم على ذلك سلم ابي هريرة ود د م
قال الخطابي معنى الحديث ان ذلك كاشن لا ماله وان هذه البلاد تفتح للمسلمين ويوضع عليها الخراج شيئا متقدرا بالكل والاول
وانه يسبق في آخر الزمان وقد ذكره اول الامر كذلك في زمن عمر بن الخطاب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم قوله وقال رسول
الله صلى الله عليه وسلم انما خراجية انما هوها واقدمه فيها اخس عجمكم فيها ايبا عحت

بامر من الله وادخلوا فيها عليهم غير متباينين في العلم شهدوا بنيان بن حبيب ونيان بن عمرو وملك بن عوف والاقرب بن طاب
 الانلي والخنس بن شامة انتهى فمات الحسين بن المفضل بالتراب والصلح لا يعدل عنها والذريع الثاني جزيته يمدى الامام فيها
 اذا غلب على الكفار واقرهم على الاماكن التي على الغنى فظاهر اني في كل سنة ثمانية واربعين ورها ياخذ منهم في كل شهر اربعة
 دراهم وعلى دراهم المال اربعة وعشرين ورها في كل شهر دراهم مائة وعلى الفقير المقتل اى الصبيح القادر على الكسب اثني عشر ورها
 ولهذه في كل شهر درهم وقال الشافعي يرضى على كل عالم او حالمه ونيان او ابيدال الدينار الغنى والفقير في ذلك سواء لمحدث
 الباب من هـ فاذا ان التمس على الله عليه السلام الى الله ان ياتخذ من كل حاله
 دينه شحنة من هذا المبلغ، دينه اذا ادعى له رطله من المعاشي روي، ثياب تكون باليمن وهذا التفسير المعاصر
 وكان هذا الاخذ من نصارى اليمن بطريق الجزية من غير فصل بين غنى وفقير ولان الجزية انما يجب بدلا عن القتل حتى لا يجب على
 من لا يجوز قتله كالذراري وهذا المعنى يقتضيه الغنى والفقير وذهبنا من قول عمرو عثمان وعلى ولم ينكر عليهم احدين المهاجرين الانصار
 نصارا ابتاعا ولان الجزية وجبت نصفه للمقاتلة لانهما وجبت بدلا عن النصرة بالنفس والمال والنصرة ثيابا كانت بكثرة المال
 وتلكه كذا ما هو بدله وحديث الباب محمول على انه كان ذلك صلحا وعند الملك على كل تخلف اربعة دنائير واربعون درهما وعند
 احمد يفيض الى راي الامام وعلى الشافعي بالغ في شدة من خلاف جنسه وبالكسر ثلثه من جنسه وكونه معافى في خدش لذيوار روين
 هذا الجنس لثالث ثوب معافى فغوب الى معافى من ثم صار اسما لغيره بقوله ان النبي صلى الله عليه وسلم بعث
 خالدا بن الوليد الى اكيرين ودعوة فآخذت دة فآخذت له دمه فصلحه على الجزية اكبر راسم
 ملك ودوة بلدين بلا و الشام قريب من جوك وقصة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم بعث خالد بن الوليد من تبوك في
 اربعة وعشرين فارسا الى اكيرين عبد الملك بدوة الجندل وكان اكيرين ملكهم وكان نصرانيا ودوة الجندل حصن وقري
 بين الشام والمدينة فقال خالد بن الوليد كيف لي بوسط بلا وطلب وانما انما في الناس سيرة فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 شلقا لا يصيد الوحش فلما بلغ خالد قريبا من حصنه لم يظفر العين وكانت ليلة مظلمة والوقت صيفا وكان اكيرين على سطح في الحصن
 ومعاذ راة الرباب الكندرية اقبلت البقرة تكلفقونها باب الحصن واشترقت امراته على باب الحصن فرائت البقرة بالبصرة اكيرين
 وكان يصغر الخيل شهر فلما البصر بانزل فامر لفرسه فاسرج وركب معه فخر من اهل بيته ومعاذ اخوه حسان فلحقه خالد وخيله فالتاسر
 بكندرة واتبع حسان فقال حتى قتل وهرب من كان معه فخلوا الحصن وكان صلى الله عليه وسلم قال لخالدا ان ظفرت بكبير
 لا تقتله وات به الى فان ابني فآخذت خلا وعاكيد وقال لخالدا انك ان احيرك من قتل حتى آتي بك رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وسلم على ان تنفذ لي ودوة الجندل قال نعم لك ذلك فلما صلح خالدا لكيرين واكيرين في وثاق ومعاذ اخو اكيرين في الحصن ابني
 معاذا ان يفتح باب الحصن لما راى اخاه في الوثاق فطلب اكيرين من خالدا ان يصالحه على شئ حتى يفتح له باب الحصن فيطلق
 وباخه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فمك فيها بما شاء فرضي خالدا بذلك فصالحه اكيرين على الف بغير ثمانية فارس واربعائة
 درع واربعائة درع ففعل خالد وعلى بميلة ففتح له باب الحصن فدخله وحقق دمه ودم اخيه وانطلقا بهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم والنبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة فلما قدم بهما الى رسول الله صلى الله عليه وسلم صالحه على اعطاء الجزية وثنى سيلهما
 وكتب لهما كتاب امان -

باب في اخذ الجزية من الجوس وهم عبدة النار فانهم قالون بالنور والظلمة ويدعون ان الجزية فعل النور
 الشمس والظلمة وبهذا يريدون النار قال الحنفية توضع الجزية على الذي يتقصد كتماننا من الكتب لئلا يلهيهم ما يتقصد النور
 والسمري فلما يتقصد الزبور والنصراني فانه يتقصد الانجيل وتوضع الجزية على الجوسين واما كان اهل الكتاب والجوس من اهل العرب
 او لا وتوضع ايضا على عبدة الاوثان من الجوس لاهل الوثني الذي من العرب وقال الشافعي توضع الجزية على اهل الكتاب فقط و
 الجوس عندهم من اهل الكتاب فيكونوا داخلين ولا تؤخذ من الوثني مطلقا سوا ركان من العرب وغيره فاما العمل ان الجزية
 عند الشافعي مخصوصة باهل الكتاب والجوس داخل فيهم وعننا غير شخص باهل الكتاب وبه قال مالك واحمد في رواية وعنه في
 اخرى توضع على كل كتابي فقط وعن مالك توضع على كل كافرا لا مشركي فليس قال الشافعي ان القتال واجب مع الكفار لئلا
 وقالمهم الا اننا عرفنا جاز ترك القتال بالجزية في حق اهل الكتاب كما قال الله تعالى من الذين اوتوا الكتاب حتى يعطوا الجزية
 وفي حق الجوس يحدث الباب ليرد على هذا الجزية من الجوس حتى تشهد عبد الرحمن بن عوف ان رسول

الله صلى الله عليه وسلم اخذ من اهل الجوس الجزية واليهود الجزية واليهود الجزية واليهود الجزية واليهود الجزية واليهود الجزية
 اهل فادوس لما ماتت فيهم كتب لهم ايليسا المحج سبيدة ان الجوس كانوا في بداءتهم ثم من بينهم ثم بعد موتهم بينهم
 اليهم عبادة النار فمن اهل الكتاب كان ان يهودوا النصراني في بداءتهم ثم من بينهم ثم كتب اليهم لموت بينهم عبادة
 بينهم نصارى وامشركين فلما اوجب عليهم الجزية كما اوجب على اليهود والنصارى ولما يكن كونهم من اهل الكتاب فاهل فادوس
 عمر في اخذ الجزية عنهم حتى شهد عبد الرحمن ثلث قال ابن بطال لو كان لهم كتاب رفع لرفع حكره ولما شئتم حل ذبايحهم وكناح
 نسائهم واقول ان الظاهر انهم ليسوا باهل كتاب والامام حرم ذبايحهم وكناح من نسائهم وآثاره وعرفهم يكن لاجل الجزية بل كان
 متروكا ان اهل الجوس معهم عند الذمة مع كونهم يرون الكناح مع الحرام ويتخلو بها ام لا فلا ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم
 اخذ منهم الجزية حكم بهذا وقال اقتلوا كل ساجد وفي قوايين كل ذي حرم من الجوس

باب في التشديد في جباية الجزية الجباية استخراج الاموال من قضاها - قوله ان هشام بن حكيم جبا
 رجلا وهو على حصص يشمس ناسا من القبط في اداء الجزية فقال ما هذا سمعت رسول الله صلى
 الله عليه وسلم يقول ان الله عز وجل يعذب الذين يعذبون الناس في الدنيا بذيابهم في الدنيا بذيابهم في الدنيا بذيابهم
 التعذيب بغير حق فلا يدخل فيه التعذيب بحق كالتقصص والحدود والتعزير ونحو ذلك وراوية مسلم فامرهم فملوا والرجل
 يوعبرين سعد بن غير النصارى ولا يوعبرين النصارى قالوا ليس ناسا في القاهم في الشمس تهدمها اذ لعديا وفي لفظ
 مر الشام على ناس وقد اتبعوا في الشمس وصعب على رؤسهم الزيت وفي اخرى على ناس من الانباط الشام وقد اتبعوا في الشمس
 فالظاهر ان لفظ من القبط تصحيف فان القبط هم اهل مصر لم يكونوا في الشام وحصص -

باب في تشديد اهل الذمة اذا اختلفوا بالعبادة المراء بالاختلاف في باب التجار ومجتمعت بقصد التجارة اي اخذ
 العشر من اموالهم التجارية اعلم ان العاشر يقال لمن نصب الامام على الطريق لياخذ الصدقات من التجار المارين باموالهم الظاهرة
 والباطنة عليه تجسيم من اللصوص وقطاع الطرق واما لو خذت الصدقات من التجار الباطنة التي تكون مع التجار لانتهاصير
 طائفة بالخرج الى الفيا في لاحتياجا الى الحماية والاخذ بحمل على الجباية فيؤخذ من المسلمين ربع العشر ومن الذي ضعف بولصفت

العشر من الحربي العشر لشرط نصاب اى بلوغ بالهم النصاب فلا يؤخذ من القليل ولشرط اخاهم من المسلمين اذا مروا في بلادهم
دار الحرب وان علم انهم ياخذون من المسلمين ربع عشر ونصف عشر فاخذ بقدره وان لم ياخذ وامثالا : فانه منهم لانا احق بالحدود
وان كانوا ياخذون الكل لاناخذ الكل بل بقي معا يوصله الى الماسن وهذا اذا دخلوا بالامان وان دخلوا بالامان فهم بالهم
فى ولا يؤخذ من السنة الامرة قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انما العشرون على اليهود والنصارى

وليس على المسلمين عشرون جمع عشرا او بعشرون البقرة لا عشر الصدقات في غلات ارا ضميم تال من المالك
قال الامام محمد في الجواهر يؤخذ من اهل الذمة مما اختلفوا فيه للتجارة من تغطية او غير تغطية نصف العشر في كل سنة ومن
اهل الحرب اذا دخلوا الرض الاسلام بامان العشر من ذكك كله وكذلك امر عمر بن الخطاب زياد بن خير والنس بن ابك حين
لجيشا على عشور الكوفة والبصرة وهو قول ابى حنيفة انتهى وبه قال ابن ابى ليلى والشافعي والثوري والابو عبيد قال مالك يؤخذ
من تجار اهل الذمة اذا اتجروا الى غير بلادهم عمال او كثر العشر فقد اخرج عبد الرزاق عن هشام بن حسان عن ابن سيرين قال
لغشي انس بن مالك على الامة فاخرج في كتاب عن يؤخذ من المسلمين من كل اربعين درهم وروى ابو الحسن القدوري في شرح مختصر الدرر ان عمر نصب العشار و
درهم درهم ومن لازمة لهم من كل عشرة درهم درهم وروى ابو الحسن القدوري في شرح مختصر الدرر ان عمر نصب العشار و
قال لهم خذوا من المسلم ربع العشر ومن الذمة نصف العشر ومن الحربي العشر وكان هذا مختصرا من الصحابة فكان اجطاسكوتيا

باب في الذمة يؤخذ من بعض السنة هل تجزئة هذه السنة او الجرم هذه السنة قال في الهداية ومن اسلم عليه
جزية سقطت وكذا اذا مات كافر خلافا للشافعي فيما لا انا وجبت بدلا عن العصمة او السكنى وقد وصل الى العوض فلا ينقطع
العوض بهذا العارض كما في الاجرة والصلح عن دم العمد ولنا حديث الباب ^{عليه} قوله عليه السلام ليس على مسيلح جزية
روى في الباب بسئل يسفيلين تقسم هذه فقال اذا اسلم فلا جزية اى سقط عنه ولا انا وجبت عقوبة على الكفر ولهذا السمي جزية
بهي والجزاء واحد وعقوبة الكفر تسقط بالاسلام ولا انقام بعد الموت ولان شرع العقوبة في الدنيا لا يكون الا لدفع الشر
وقد اندفع بالموت والاسلام ولا انا وجبت بدلا عن الضر في حقنا وقد قد عليها بنفسه لاسلام والعصمة ثبتت بكونه
ادسيا والذي يسكن ملك نفسه فلا معنى للايجاب بدلا عن العصمة والسكنى وان ات عند تمام السنة لم يؤخذ منه في قتلهم جميعا
وكذلك ان مات في بعض السنة والله اعلم انتهى

باب في الامام يقبل لهذا بالمشركين يجوز للامام قبول بدية الكافر من الحربي ايضا ويكون ذلك الفتي يدل على جواز
قبول بدية الكافر حديث بلال المذكورة في الباب اهدى عظيم ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجع ركائب وسمى الرجل
من اهل وعلمين كسوة وطعام وقبلة وصر في قضا دينه ولفقة ازواجه ولكن في الباب حديث آخر يعارضه بظاهره
عن عياض بن حماد قال حدثت النبي صلى الله عليه وسلم انما تسلمت قلت لا فقال لا فقال النبي صلى الله

عليه وسلم اني تهديت عن سر ميل المشركين والارزاد العطاء والرفق قال الخطابي يشبه ان
يكون هذا الحديث منو خالا لا عليه السلام قبل بدية غيره واعدن المشركين اهدى المقوس مائة والبغلة وابدى له ايدى ردومة
فصل فيما قيل انما رد بدية ليعينه بره فيجمل ذلك على الاسلام قيل رد الان للهدية موضعاً من القليب وروى تهادوا حتى ابو
ولا يجوز عليه صلى الله عليه وسلم ان يسلم ليعلم الى مشرك فدا قطعاً بسبب ميل ليس ذلك لقبول بدية مقبوس واكيد وكحسبها لانها

أول كتاب لم يدعوا مشركين وتعالى على ما بهم وتناجهم وذلك خلاف حكم أهل الشرك وقال البيهقي في مسنده يمتثل له حرمة
وتنزه بابائهم ذلك على الاسام والآخبار في قول بابائهم واضح أكثره
كتاب في إقتلاع الأعداء أي علماء الامم ما أفقت من الأرض مغرزة وجاگیر وادون، قال في البراءة الارض
في الأصل نوحان أرض مملوكة وأرض مباحة غير مملوكة والمملوكة نوحان عامرة وخراب والمباحة نوحان الصنائع
دون ملاقى البلدة قطعا بهم ومرعى المواشي ولوع ليس من مرفقتها وهو يسمى بالوات واما الأراضى المملوكة العائرة فليس
لأعداء ان يبيعوها فيها من غير إذن صاحبها لان عصية المكس تقع من ذلك واما الأرض الموات وهي أرض خارج البلدة فمن
مالك الامم ولا تتألفا صلا فلا يكون داخل البلدة موات أصلا وكذا المكان خارج البلدة من مرفقتها قطعا بابائهم او مرعى لهم لا يكون
مواتا حتى لا يملك الامم اقطعا بها فالامم يملك اقطاع الموات من مصالح المسلمين لما يرتب ذلك الى عمارته البلاد والتصرف
فيما يتأق بصلاح المسلمين فالامم كبرى الانهار العظام فاصلاح قناطر ونحوه ولو تعلق الامم الموات انما فكره ولم يعبروا
التي تعرض لرائى ثلث سنين فاذا مضى ثلث سنين فقد عاد مواتا كما كان ولما ان يقطع غيره لقوله عليه الصلوة والسلام ليس يخرج
ابعد ثلث سنين حتى انتهى لخصا بسنة احيا الموات مسدده في باب الاتي ثم اعلم ان اقطاع الموات يعلق على مضيها بحد اقطاع
الموات وهو الذي تملك فيه بالاحياء ويقال لرا اقطاع تملك وثانها اقطاع أرض التي في يد الامم كقطاع الامم من
النس ويقال له في العارية جاگیر وادون وهو المراءيهنا اختلف فيه هل هو تملك الخراج فقط او تملك الخراج مع تملك الرتبة
يوقع في أكثر الكتب ان تملك الخراج فقط ولكن في كتاب الخراج لابي يوسف هو تملك الخراج والرتبة كمالها وبه يؤخذ
ثم في أكثر الكتب ان لا يجوز للامم ان يقطع الامن هو مصارف الخراج ولكن في كتاب الخراج ان يجوز ان يقطع لكل من يجوز له
ان يبيع في الممال المنقولة وبه يؤخذ ثم قيل ان اقطاع المعاون انما يجوز اذا كانت باطنية لا ينال منها شئ الا تعجب
ومؤنة كالمسح والنفذ والفيوز وج والكبريت ونحوها واما كانت ظاهرة فيحصل المقصود منها بغير كره وصحة يجوز اقطاعها بل انبأنا
فيها ثم كذا كالكلاء ومياه الادوية قوله عن ابيه «أول ابن حجر ان النبي صلى الله عليه وسلم اخطعه بضاحجة»
اعطاه جاگیر وادى لمبذو حضرت موت من بلا واليمن وارسل معه معاوية بن صفيان وقال له اعطاه اياه قوله عن عمر بن
حريش قال خطب لي رسول الله صلى الله عليه وسلم داوا بالبلد بنته بقى من جعل القوس آلة الخيل
وقال اني ذيل لك اذ ذيل لك يحمي انما استنهم امى اليك يا القدرام ازديك فيه ويحمي انما خبر يحمي قد زك امى ^{الطلب} الزاد وقال مولانا حماسا قرحم الله ويحمي ان يكون منها ان ازديك بعبد واما الان فخير بذ القار قوله ان
النبي صلى الله عليه وسلم قطع بلال بن الحارث المن في معادن القبيلة وهي من ناحية الضرع فذلك
المعادن لا يدخل منها الا الزكس ة الى وم القبيلة نسبة الى نبل و
الفرع قريش من نواحي الرعدة عن سيار السقيان بها وبين المدينة ثمانية برد على طريق مكة قوله فذلك المعادن الا قال مالك يؤخذ
من المعادن مما يخرج منها شئ حتى يبلغ الخرج منها قدر عشرين دينارا عينا او قدر اتي درهم فضة وبهذا قال جماعة و
قال ابو نعيم والثوري وغيرهما المعادن كالزاد وفيه أس يؤخذ من قليله وكثيره وسياتي وقال الشافعي في معادن الذهب
والفضة ربع العشر كما في الزكاة حتى شرط في النصاب ونسب بعض اصحابه النحل ايضا واشتدل بهذا الحديث ولكن ان

ذو ظلم وجران ثبت عروق اشجاره والسان في ارضه غير وبغيره اذ من فله صاحب الارض فاعلموا شيئا واما رواية الاضاحه فاما اكثر العلماء على انه غير صحيح بل يكون النظم صاحب العزل فيكون المراد بالعزل الارض فاما ما قيل ان النظم من غرس اعداء ابي ارحضر في ارضه غير وبغيره ولا يشبه واستدل ابو حنيفة على شرط اذن الامام بقوله صلى الله عليه وسلم لم يمس المرء الا ما جاب به نفس امرائه اذ لم ياذن فلم يلق نفسه فلا يكون له والآن الموات غلبته فلا بد للاختصاص به من اذن الامام كما مر في النظم والليل عليه ان غلبته اسمها اصيب من اهل الحرب باليهات الخيل والركاب والموات كذلك لان الارض كلها كانت تحت ايدى اهل الحرب وتدولى عليه المسلمون غنوة وقهر فكانت كلها غنائم فلا تفيض بعض المسلمين شي منها من غير اذن الامام كما مر في النظم فعلى هذا حديث الباب يحتمل ان يكون بشرعا فيكون معناها ان اذن الامام ويحتمل ان اذن جماعة باجبار الموات بذلك النظم ونحن نقول بوجوده فلا يكون حجة مع احتمال وبذلك نظير قوله عليه الصلاة والسلام من قتل قتيلا فله سلبه حتى لم يبيع الاختلاف به في ايجاب السلب لا تقتل كما تقدم اذا اذنا الامم ذلك تغفلا ويحتمل ذلك على حال الاذن فوفايا من الدال وقال مالك يشترط اذن الامم اذا كانت الميتة يحتاج اليها للقرى من مري ونحوه والالا

باب ما جاء في الدخول في ارض الخراج اى اقترا ارض الخراج او اخذها اذا اسلم صاحب ارض الخراج او اقترا اسلم لا يميز بل يوجب منه الخراج ويجوز للمسلم ان يشترى ارض الخراج من الذي قد صح ان الصحابة اقتروا ارض الخراج وكانوا يولدون خراجها فدل على جواز الشراء واخذ الخراج واداءه للمسلم من غير كراهة في نصب الراية قال البيهقي في كتاب المعرفة قال ابو يوسف القول ما قال ابو حنيفة انه كان لابن مسعود جناب بن الارث وجين بن علي وشرح ارض الخراج انتهى اقول معاذة قال من عقد الجزية في عهده فقد جرى مما عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عليه وفسم على التشديد والتخليط والمراد بفتح الجزية ارض الخراج واما رواية الثوري عن ابي الدرداء قال قال رسول الله عليه وسلم من اخذ ارضا بجزية فيها فقد استقال بجزية الحارث اى البطل فهو ايضا محمول على التشديد والتخليط وفيه يقول عازة بن ابي الشأنا ذلنا بجزية قيل اذا كان من اقترا به فهو كرهه والافلا -

باب في ارض يجهلها الامام او الرجل الحى هو مكان يحى من الناس والمأشبه لكثرة كلامه يقال لركه في الهندية في الباب عن الصعب بن جثامة ان النبي صلى الله عليه وسلم سمى النقيع وقال لا حى الا حى الله عز وجل وسمى رواية المتقدمه الله ورسوله اى لا ينبغي لاحد ان يفعل ذلك الا باذن من الله ورسوله فكان النبي صلى الله عليه وسلم يحى الخيل والجراد وابل الصدقة قال القاضي كانت روماء الاحياء في الجاهلية يحون المكان ان يخصب لجهلهم ولهم وسائر مواضعهم فابطل رسول الله صلى الله عليه وسلم ومنع ان يحى الا الله ورسوله انتهى اقول ابن الملك المعنى لا حى لاحد على الوجه الخاص بل على الوجه الذى حماه لمصلحة المسلمين وقال القاضي لا يجوز ذلك في بلد لم يكن وارعا لتضييق على اهل المواشي ولا لاحد من الامة لنفسه خاصة -

باب ما جاء في الركاذ وما فيه من المال اختاف العلماء في معنى الركاذ فقال مالك والثايفي الركاذ هو الكثر الباطل المدفون في الارض وقال ابو حنيفة والثوري وغيرهما هو هذا والمعدن ركاذ ايضا قال في البداية اما ما خرج من الارض فهو عان احداهما يسمى كثر او هو المال الذى دخله بنو آدم في الارض والثايفي يسمى معذبا هو المال الذى خلقه

الله تعالى في الارض يوم خلق الارض والركاز اسم يقع على كل واحد منهما الا ان حقيقة المعدن واستعماله للكسر مماز انتهى فالت هو
 بالكسر المركب بمعنى الاشياء اعم من ان يكون لركازها خلق او الخلق فكان حقيقة في المعدن والكسر مشتركاً بينهما ليس لهما
 بالذين قال الزيلعي واستدل لنا الشيخ في الامام بحديث اخطب البستي في المعرفة عن حبان بن علي عن عبد الله بن ابي سبيد عن ابيه
 عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الركاز الذي يفت بالارض قال البستي وروى عن ابي يوسف عن عبد الله
 بن سبيد عن ابي سعيد المقبري عن ابي سعيد بن جده عن ابي هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم في الركاز ان كل من
 يارسل قال الذي قطعه في الارض يوم خلفت ركبت الشيخ عن علة الحديث وهو عبد الله بن ابي سعيد المقبري قال ابن خناب
 في كتاب النصفاء وكان يقبب الاخبار ويهي في الامام انتهى في اصل الوجود تحت الارض نوعان معدن وكسرة فالكسرة اذا وجدنا
 كان على ضرب اهل الاسلام كما مكتوب عليه كلمة الشهادة فهو قطعة وجعلها ان يجب تعريفها ثم التصديق على نفسه ان كان فقير
 او غني غير ان كان غنيا ولو كان على ضرب اهل الجالية كما تقش عليه الصمغ فان وجدته في ارض مباحة غير مملوكة لا في مملوكة
 الخمس واربعه انما سئلوا جاز فوجد في دار نفسه او ارضه فيه الخمس انما لا تفصيل في الكسرة بل يجب فيه الخمس سواء كان
 من جنس الارض ام لم يكن بعد ان كان الامتلاك لا في المعدن ولا في المعدن لثلاثة انواع نوع يذوب بالنار وينطبق كالذهب
 والفضة وغيرهما ونوع لا يذوب ولا ينطبق كالكل مسائر الاحجار ونوع يكون انما كالقير والنفط والوجوب يخص بالنوع الاول
 دون الاخرين عنه انما في الاول الخمس وقال الكافي انما لا ينجس في المعدن في شيء الا اذا كان المستخرج نيبا او فضة او بخر
 نصا يجب فيه الزكوة ولا يشترط فيه الحول وبعض الشوايع قال بشرط الحول ايضا قال في المذهب واما المعادن فالحال حصة
 في الاعمال نوعان تجسد واثق والتجسد منه نوعان ايضا نوع يذوب بالاذابة وينطبق بالجالية كالذهب والفضة والحديد و
 الرصاص والخمس ونحو ذلك ونوع لا يذوب بالاذابة كالبصير والبلور والعتيق والزمر والفيروز والكنز والفضة
 والزرنيخ والنجس والنورة ونحوها والماذج نوع آخر كالنفط والنفط ونحو ذلك وكل تلك لا يخلو اما ان وجدته في دار الاسلام او في
 دار الحرب في ارض مملوكة او غير مملوكة فان وجدته في دار الاسلام في ارض غير مملوكة فالمتجدد مما يذوب بالاذابة وينطبق بالجالية
 يجب فيه الخمس سواء كان ذلك من الذهب والفضة وغيرهما مما يذوب بالاذابة وسواء كان قليلا او كثيرا فاربعة اجزاء للواجب
 كذا من كان الاخرى المست من فائدتهم ومنه الكل الا اذا قاطعوا الامام فان كان بقي بشرط وهذا قول اصحابنا رحمهم الله قال
 الشافعي في معادن الذهب والفضة ربع الشر كما في الزكوة حتى شرط فيه النصاب فلم يوجب فيما دون المائتين وشرط بعض
 اصحابنا الحول ايضا واغیر الذهب والفضة فلا خمس فيه واما عندنا فالاوجب خمس الغنية في الكل لا بشرط في شيء منه بشرط
 الزكوة ويجوز دفعه الى الوالد بن والمولود بن الفقير كما في الغنائم ويجوز للواحد ان يصرف الى نفسه اذا كان محتاجا والغنية
 اربعة اقسام الخمس التي الشافعي يباري ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع مال من الحارث المعاذي الغلبية وكان
 يأخذ منها ربع العشر ولا يها من ماء الارض وربعها وكان يعني ان يجب فيها العشر الا انما لا يكتفى بربع العشر لكثرة المونة في
 استخراجها ولما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وفي الركاز الخمس وهو اسم للمعدن حقيقة واما يطلق على
 الكسرة مجازا لئلا يخل احد بانما هو من الركز وهو الاشياء وما في المعدن والمثبت في الارض الا لكثرة لانه وضع حيا
 لارض والثاني ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم غلبا يوجد من الكسرة العادي فقال فيه وفي الركاز الخمس عطف على

على الكفر والشئ لا يهبط على نفسه الاصل فدل ان المارد من المعدن وانما قال ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم لما قال
المعدن جبار والذهب جبار وفي الركاز الخمس قيل وما الركاز يا رسول الله فقال هو المال الذي خلفه الله تعالى في الارض
يوم خلق السموات والارض فدل على انه اسم للمعدن حقيقة فقد اوجب النبي صلى الله عليه وسلم الخمس في المعدن من غير فصل
بين الذهب والفضة وغيرهما فدل ان الواجب هو الخمس في الكل ولان المعدن كان في ايدي الكفرة وقد زالت اليديهم
وام ثبتت باليهود على هذه المواضع انهم لم يقصدوا الاستيلاء على الجبال والمناوق فبقى ما تحتها على ملك الكفرة وقد استولى
عليه طريق التهم بقوة نفسه فوجب فيه الخمس ويكون اربعة اقسامه كما في الكفر ولا حاجة في حديث بلال بن الحارث لانه لا يحتمل
انه انما يأخذ منه اربعة اقسام على ربح العشر لما علم من حاجته وذلك جائز عندنا على ما ذكره فيعمل عليه علماء المسلمين انتهى

قوله من سعيدين بن المسيب والي سلمة سمعا ابا هريرة يحدث ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في الركاز الخمس
وهو قطعة من حديث طويل ولقد اجمعوا على جوارها واليه جبار والمعدن جبار وفي الركاز الخمس قيل في الحديث دليل على
ان المعدن غير الركاز لانه عطف عليها والعطف يدل على النفاية قلت لا حاجة في ان المعدن حرفة فانه اذا وقع فيها
انسان فلا ضمان فيه والمرد الركاز المال الذي في المعدن بان المال المستخرج منها في الخمس فلي زاد لانه العطف عجيبة لان
يدلول احدهما على غير يدلول الاخر فلا حاجة فيه لاحد قوله فالت ذهب المتقلا لحاجته بفتح الجحفة فاذا جرد يخرج من حجر
دينارا ثم يميز ليخرج دينارا دينارا حتى اخرج سبعة عشر دينارا ثم اخرج حرفة حرفة يبيع فيها دينارا فكانت ثمانية
عشر دينارا فذهب بها الى النبي صلى الله عليه وسلم فاجبره وقال له خذ صدقتك

فقال له النبي صلى الله عليه وسلم بل هويت الى الحجر فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم
بارك الله لك فيها قيل يفتح الجحفة بفتح اوله ويكون ثمانية ثم جيم ثم ما باخرى موضع بناحية المدينة والجحفة في
الصلح يخرجون فيه لانه كان نبتها والجحفة هو الغار الذي ذكره في الحديث فدل على الحجر اي ما خدعت منها الدنيا قال الخصال يدل
على انه لو خدعت من الحجر كان ركازا يجب فيها الخمس قلت لا يظهر وجهه ما قاله لان لو اخذ من الحجر كان في وجود الحرفة دليل
على ان ليس بقديم فلو كان كذلك لما ثبتت الحرفة الى الآن ولا يجب الخمس الا في العادي الذي لا يعرف صاحبه او في
ما هو مخلوق فالحقة قوله بارك الشرائع كان ذلك لقطعة الا ان تعرف لها كان قريبا كان من المتعدن ان الفارة لا يعلم من ابن
الفرد والتعرف يتغير في الامانة كلما كان الانفاق على المقداد كانفاق الغير لقطعة على نفسه بعد تعرف لها وكان المقداد محتاجا
اليها فخرصه فيها وانما بركه لما علم من قناعة حيث اكتفى بما تمير ولم يبيع حربه في تفتيش الزيد عليه واما المقداد فانا لم يسهو الحجر
ما علم ان اخرج الفارة هذه اخر قوله على انه لم يبق من ماله بقية كذا قال شيخ مشايخنا قدس سره

باب نبش القبور العادية اي التهمة لاهل الجالية قوله ليقول حين خرجنا معه الى الطائف فمررنا
معه بقبر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا قبر ابي رغال وكان بهذا الحجر مريد فعنه فلما
خرج اصابت النقرة التي اصابته قومه بهذا المكان فدفن فيه واية ذلك انه دفن معه عصن من ذهب ان
انتم نبشتم عنه اصبته ومعه فانتابوا له الناس فاستخرجوا الخمس المورغال هو جبال كان من نقابا ثوبا ثم كان عالما فصالح
النبي صلى الله عليه وسلم فامر له ان يوثقوا فدل على انهم لم يبقوا دليل الجحفة من جوارها لم يبقوا دليل الجحفة بل ان اول من اخذ العشر

ينسب بالمثل في الظلم والشوم وهو الذي يرتجى قبره الى الآن قال جبري اذا مات الفزوقي فارجو كذا ترسوق قبل اني اعال

اول كتاب الجنائز

الجنائز نوع جنازة والجنائز لغة الرفع الجيم اسم للبيت المحمول وبكسر با اسم للسمرير الذي يحل عليه الميت قيل بالعكس مشتق من جنس يجر اذا ستره والمناسبة بين الكتابين يقال ان المصنف ذكر كتاب الجنائز ثم ذكر كتاب الصغايا ثم الوصايا ثم كتاب الفرائض وهذه الكتب لها تعلق بالمتى فذكر كتاب الجنائز بعد ما ولكن وجه ادخال كتاب الخراج والفقي والامانة فيها لما كان له تعلق بالامانة فذكر الجنائز بين ما يناسب الجنائز والوصايا والفرائض لا لمجرد الخراج والفقي والله اعلم

باب الامراض المكهنة للذنوب اي جعل الذنوب او تعالي الامراض كفارة لذنوب المحسن من الصغائر والكبائر ايضا اذ يتبين وعلم انها رتبة من التسمية وتعالى وعبر عليها ولم يظهر الخرج والغفرع ولم يظهر الشكوى وهذا قول جمهور العلماء وقال الشافعي ان المعاصي كفارات وان لم يصبر كالحد وولم يصبر ارجان قوله ان المؤمن اذا اصابه السقم ثم اعفاه الله منه رجاه كان كفارة لما مضى من ذنوبه الحديث اسقم المرض قولتم عننا فلست منا اي من اجل صحتنا لانك لم تسبل بصبره والبليته ثمان المؤمن الكامل وتصيبه البلياء حتى يطهره الله تعالى في الدنيا -

باب اذا كان الرجل يميل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر قبل ان يكتب له اجر عمله والجواب في حديث الباب يقول اذا كان العبد يميل عملا صالحا فاشغله عنه مرض او سفر كتب له كصالح ما كان يعمل وهو صحيح مقيم لا ينقص منه شيئا -

باب عيادة النساء اي عيادة الرجال النساء ليتجنب قال العلماء ليتجنب اذا امن عن الفتنة قوله عن امر العلاء قالت عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما ربيته فقال البشري يا امر العلاء

فان مرض المسلم يذهب الله به خطايا ما كان تذهب النار خبث الذهب والفضة فيدبيل على عيادة النساء

باب في العيادة اي عيادة المؤمن الانسان مطلقا سواء كان المريض مؤمنا او كافرا قوله خرج

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليعود عبد الله بن أبي النفاق في مرضه الذي مات فيه فلما دخل عليه عرف

الموت قال قد كنت انما كنت عن حب يهود وجههم ملكك على النفاق فيخيدونك على النفاق ولا تتجوز الاسلام

الساني من عذاب الله تعالى ولم نعمهم عبد الله وقال فقد الغضبهم اسعد بن خزيمة قال في حديثه اي بغضهم لم ينفهم من الموت

باب في عيادة الذمعي بل يجوز وجواب في حديث الباب عن انس ان غلاما من اليهود كان مرض فأتاه

النبى صلى الله عليه وسلم ليعوده فلقد علمه راسه فقال له اسلمت فظن الى ابيه و هوى عند راسه

فقال له ابوه اطلع ابا القاسم فاسلم فاسلم فقال ما لبني صلى الله عليه وسلم وهو يقول الحمد لله

الذي انقذه بي من الناس وهذا الحديث يدل على ان ايمان الصبي معتبر صحيح ولو لم يسلموا فدلوا وفيه جواز

استخدام المشرك فان هذا الصبي كان يخدمه صلى الله عليه وسلم وفيه عيادة اذا مرض وفيه حسن العهد واستخدام الصغير عرض الاسلام على الصبي وغير ذلك

باب المشي في العيادة اي اياها من جاراتها كان النبي صلى الله عليه وسلم يعود في ليس براكب بل لا و
لا يزدنا البرزون انيل التركي ثاوث الاعراب تبعه البراذين وفي الاصل وادفعه العرف بجمل التركي -

باب في فضل العيادة على وقتها اي من الوضوء فاحسن الوضوء واداءها المسلم محتسبا بوعده
من يهتم سبعين خيرا يقا محتسبا اي طالب الاجر والثواب بوعده بصيته الجهور من النباذة

باب في العيادة مرارا والعيادة سنة قبل واجتبه نفاير حديث ابى هريرة قوله عن عائشة قالت لما اصاب
مدينتين معاذ يوم الحندق رماه رجل في الاكل فضره عليه مرسول الله صلى الله عليه وسلم

في اسبيل يعود من قريب والمشي طول اخضره العف وثامه في مغازي البخاري والرجل الذي رماه كان من قرشي
يقال له جبان بن العزة والاكل عرق في وسط الذراع

باب العيادة من السرمد اي يجيب العيادة في كل مرض وان لم يكن المرض مخوفا كالربو والصدر قوله
عن زيد بن ارقم قال عادي رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجع كان يعينى -

باب الخروج من بلدة من الطاعون به مرض معروف يقال للواء الذي يفد به الامزجة والابلان يطفي الروح به
ود تخرج قرح في الجدة تكون في المراتق والاباد واصل الفخذ واليد وساير البدن ويكون معه ورم والمشي يسهل وييسر
ما حواه ويخففه ويبرأ ويكبر وقد يحصل منه الخنقا والقي والمرد سبنا كل وبار يحصل به الموت لفته وعاد اقال جمهور العلماء
لا ينبغي ان يقدم في بلدة الطاعون ولا الخروج الاخر وجا لما يأس به وفي حديث الباب اذا استعظم به بارض
فلا تدعوا عليه واذا وقع بارض وانتم بها فلا تخرجوا فراد منه يعني الطاعون -

قال القاضي في الحديث يني عن استقبال البلاء فما تهور عن الفرار فانه فرار عن القار ولا يفتحه قال الخطابي اعاد الامرين
تأريب وتعليم والاخر تفويض وتليم قد ورد في الاحاديث انه ارسل على نبي اسرائيل او من كان قبلكم عذابا لم يكونوا يفتقون
بن كان قبلنا واما امرهم صلى الله عليه وسلم فهو لها رحمة وشهادة فني الصحيحين الطعون شهيد وورد في حديث ان الطاعون
كان عذابا يبعثه الله على من يشاء فيجعله رحمة للمؤمنين فليس من عبد يقع الطاعون فيك في بلدة صابرا يعلم انه لا يصيبه
الا كائب الشكر لان له اجر شهيد وفي البخاري عن عائشة قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الطاعون فاجابني
انه عذاب يبعثه الله على من يشاء وان الله عز وجل جعله رحمة للمؤمنين ليس من احد يقع الطاعون فيك في بلدة صابرا
فما يعلم انه لا يصيبه الا كائب الشكر

باب الدعاء للمريض بالشفاعة عند العيادة قوله عن عائشة بنت سعد ان اباها قال اشتكت بمكة
فأتى النبي صلى الله عليه وسلم يعودني ووضع يده على جتي ثم مسح صدره ويطبني ثم قال
الاهم اشف سعد او اتهم له بحجرته وكان سعد بن ابى وقاص من باجرالى المدينة فذاعا لانه تيم

اجرته ولا يموت في غير دار الهجرة فاستجاب الله دعاءه صلى الله عليه وسلم
باب الدعاء للمريض عند العيادة قوله من عاد مريضا لم يحضر اجله فقال عنه سبع مرارا اسأل الله العظيم
رب العرش العظيم ان يشفيك الا عافاء الله من ذاك المرض وقوله اذا جاء الرجل ليعاد

مرايضاً فاقبل الله إشف عبدك شيكاً (يخرج) لك عداؤك واليحيى اليك اليحيى
من اعالي الانفال وذكراية الله والارباب الجواد والثاني ان اذ اتيها ووالشي الى الجواز ما يستحب

باب لم ياتيه معنى الموت اذا كان المرث الوفاة او فنة من عداؤك وذكراية الله والارباب
نشرافي وزيته كما ربه في مفهوم حديث الباب قوله لا بد عون احدكم بالموت لضمن ذلك من الشاق الذي يكون
فيقول اللهم احيني ما كانت الحجة خيرا لي ولو توفيت اذا كانت الوفاة خيرا لي اي من الجاهل
والجاهل من الموت اذا كانت الطاعة غالبية على المعصية والموت خير من الحجة اذا انكس الامر

باب موت الفجاءة اي بغتة بلا سبب ظاهر في الباب موت الفجاءة اخذت اسف الفجاءة وكسر
فما لفتع مشاه اخذت غضب وبالسفر فنة ففصلنا فاعمل منها وان موت الفجاءة او غشبه فاعلم ان حيث لم تترك الموت واعاد
زاد الاخر فله يكره لوبه ولا كنه ففصلنا فاعمل منها وان موت الفجاءة او غشبه فاعلم ان حيث لم تترك الموت واعاد

باب فضل من مات في الطاعون قوله ما تعدون الشهادة قالوا القتل في سبيل الله تعالى كذا في الصلاة
وسلم الشهادة سبع سموي القتل في سبيل الله المطعون شهيد والعريق شهيد وصاحب ذات

الحنك شهيد والمبطون شهيد والذي يموت تحت المهاد شهيد والمراة تموت بجمع شهيد -
والجمع يعني الجوع كالذرعين المذخور والذراعين المذخورين مع ثلثي جوع فيها غير تفصل منها من حمل او بكات اي موت في
ميتا ولا واديت كرايت بي التي مات بسبب الولادة -

باب المريض يوخل من الحفاده وعانة اخرج المصنف قصة خبيب واسيرل بيان الجوس القتل كالرئيس
نكما استدار خبيب مولى يلق شعر عانة وهو جوس القتل نكما المريس لان يغفل فوكه وقصته ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
بعث عشرة عينا فيهم خبيب بعد وقعة بدر وارضاهم عاصم بن اثبث فاطلقوا حتى اذا كانوا بين عسفان وكذا ذكره الجوس
بذل يقال لهم بنو لحيان فقبوا آثارهم حتى لمقوم فاجارهم واصحابه الى فدق وجار التوم فاطمومهم فرمهم حتى قتلوا
في بقة النفر بالنس بوق خبيب وزيد ورجل اخر فاطمومهم العبد والميثاق ان لا يقتل منهم احدا ففتر لوا اليهم فلما استمكن منهم
حلوا اذانهم فوطمهم بها فقتل الرجل الثالث الذي معها فاول النذر فاني ان يصيهم فقتلوه واطمومهم خبيب وزيد
باجوس بكة وفي الباب عن ابي هريرة اتباع بنو الحارث بن عامر بن نوفل خيليا وكان خبيب موقل
الحارث بن عامر يوم ريد الخليل عندهم اسير حتى اجمعوا قتلته فاستعاد خبيب من
ابنة الحارث (اسما زبيب) ووس يمتد بها فاعاقه الحارث

باب ما يستحب من حسن الظن بالله عند الموت يعني لا انسان هناك فادرا على العمل سعي على الخير ولا يفتري
عقود المتعالي ورحمته بل يغلب عليه ترسيبه ووعده وقهره وجلاله المجد واليعصيه واما اذا كان متطعا عن راء العمل فحينئذ
بالله تعالى وبرحمته وكرمه وعفوه ورحته بان يترك بالايات والاكاديث الواردة في كرمته تعالى وعفوه ورحته وادعه بال
توجيهه وفي المصنف والرض واديه لهم من رحمة يوم القيمة كما قال الله تعالى في الحديث الصحيح اعف عن عبدني في بركات
العصاة في فني حديث الباب ومن قال ان مشاه احسنوا اعلمكم فهو احتمال باطل فله قتل لا يموت احدكم الا

وفي حاله، وهو بحسن الظن بالله تعالى في هذه الحالة التي هو فيها، ويعطيه كبره وفضل فانه جواد كريم يروى عن ربه
 فقال الخطابي انما يحسن بانفسه من حسن عمله فكان قال احسنوا اعمالكم بحسن ظنكم بالله تعالى اذن ساء عمله ساء ظنه (فهذا باطل)
 وقد يكون ايضا حسن الظن بالمرء من جهة الرجا وما قيل عفو عن رجل احد وقال الرازي يجوز انه ترغيب في توبته وخرج عن نظام
 فانه ان فعله حسن فله رجا ورحمة

باب ما يتجرب من تطهير ثياب الميت عند الموت قوله عن ابي سعيد الخدري رضي الله عنه لما حضره الموت
 دعا ثيابا جلد در جمع جديد فلبسها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول للميت يبعث
 في ثيابه التي يموت فيها فقال في اللغات ظاهرة ان ابا سعيد انما لبس ثيابا جديدا لانه لما نظر الى ثيابه بان البعث يكون
 في الثياب واستشكل بانه قد روي في الصحيح بخبر الناس جنازة عراة فاجاب بعضهم بان البعث غير الحشر وكانه اراد ان البعث هو
 اخراج الموتي من القبور والحشر نشرهم في عرصات القيامة فيعمل ان يكون البعث في الثياب والحشر عراة وبه لا يعيد ثيابه بعد
 فقال المحققون من اهل الحديث ان الثياب في قوله صلى الله عليه وسلم الميت يبعث في ثيابه عن الاعمال التي يموت فيها
 قد ورد ان العبيد يبعثون على ما مات عليه من عمل صالح او سيئ والعرب يكتفي عن الاعمال للملابسة الرجل بما ملاس به الثياب فيعمل
 في توبته تعالى وثيابك فطهر اى اعمالك فاصح قال الهروي وليس قول من ذهب به الى الاكفان شبي لان المراد ما يكفن به
 بعد موته فقلت فعل فريب وفعل ابي سعيد يوافق ظاهر الحديث

باب ما يقال عند الميت من الكلام من الدعاء فيه وادله ونفسه وبقاى اللهم اغفر له واقصا عني صالحته
 قوله اذا حضرتم الميت فتقولوا خيرا فان الملائكة يومنون على ما تقولون اى من خير او شر فيه ثياب
باب في التلقين هو ذكر كلمة التوحيد عند من حضره الموت عند الشروع قبل الغرغرة ولا يامره بها وثياب ان
 يكون الملقن غيرهم بالمسرة بموته وان يكون ممن يعتقد في اخيه فذكرها عنده جهرا وسهوا اى ما في بها تكون آخر كلامه
 قوله عليه السلام من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل الجنة ولا نصوص تعرض فيه الشيطان لافساد اعتقاده فاحتاج الى
 ذكره مبني على التوحيد ولو اتى بهامزة كلفاه ولا يكثر عليه ما يتكلم باجنبي وبهذا التلقين يجب بالا جملة ونقل عن بعض المالكية
 انه قال واجب بالاتفاق والتلقين على ثلاثة اوجه فالحاضر لا خلاف في حقه والابعد انفسا رامة الرض لا خلاف في عدم حقه
 والثالث اختلافا فيه وهو ما اذا تم وفقه وكيفيته ان يقول يا فلان بن فلان اذكر ما كنت عليقت برضيت بالله ربنا والاسلام
 ديننا وبمحمد صلى الله عليه وسلم نبيا وبهذا التلقين اى التلقين الميت في القبر لا يورث ولا ينجي عنه ولا حديث اخبرنا الطبري في غي
 مجبه وابن القيم في كتاب الروح عن ابي امامة الباجلي ولكن من دفع عنه قيل بالتلقين الميت بعد الرض مشروع عند
 اهل السنة لان الله تعالى يحيمه في القبر وقال الشافعي يلقن بعد الموت فظاهره قوله عليه السلام حديث الباب ليقنوا موتاكم
 قول لاله الا الله وعندنا في ظاهر الرواية لا يلقن والمراد بموتاكم في الحديث من قرب من الموت كما في اقر ويسين على
 موتاكم قال الطيبي اى من قرب منكم من الموت سماه باعتبار ما يقول اليه مجازا وعليه قيل قوله عليه السلام اقرؤوا الى موتاكم
 ليس ويكن الامر لقراءة لين بعد الموت فقال ابن حبان الرازي من حضره الموت في غلظة ثيابه
 باصب التلقين الميت تهاب ان يوجه الى القبلة من جهة الموت وان يلهي عيناه ويكلمه وبذلك جرى التوارث وانه

بأنه خفيته بوقار وسكينة ظهر عليه مما نزل الحزن ويؤذن بأن المصيبة عظيمة فقال في الخبر المني وما جلوسه في المسجد بآله
بأن حسب المادة الشريفة ليس المراد ان جلوسه كان لاجل ان ياتيه الناس فيعزوه -

باب التعزية لا بأس بمرزعة أهل الميت وترغيبهم في الصبر لقوله عليه الصلاة والسلام من عزي مصابا فله مثل
جزءه من الجنة على العزاء وهو بالمد الصبر أي بان يحمله بوعده الله بان يقول اعظم الشاكر وحسن عزاءك أي صبرك غفر
ليتك فيسبل عليه المصيبة ولا بأس بالجلوس بها الى ثلثة ايام من غير ان يكتب خطور ويكره التعزية بما يما وعظم القربى عند الباب
قوله عن عبد الله بن عمر بن العاص قال قبرا احدث وفيه اذ هي فاطمة فقال لها رسول الله صلى الله عليه

وسلم ما اخرجك يا فاطمة من بيتك قالت اتيت يا رسول الله هذا البيت فرجعت اليهم بميتهم او
عزيتهم به فلفظ اولها شك من الراوي يعني الاول وعون راحة الميت والثاني اتمهم بالصبر من التعزية وفي
رواية النسائي فترجعت اليهم وعزيتهم بميتهم قوله قال لو بلغت معهم الكدى فذكر تشديدا في ذلك وفي رواية النسائي
فقال لها لو بلغت معهم ما رايت الجنة حتى يواحد ابيك اي لو بلغت معهم الكدى هو مقابله اهل المدينية لم تر الجنة حتى يراها
عبد المطلب قال السدي في غابر السوق فيفدان المراد انك لا تراه كما لم يراه اهلان وان هذه الشاية من قبيل ما يجرى في
سما الخيال ومعلوم ان المصيبة غير الشكر الا تؤدي الى ذلك فاما ان يجعل على التغليب في حقها او يحيل على ان تعلم في حقها انما
لو انك تكتف تلك المصيبة لانفقت بها الى مصيبة تكون مودعة الى اذكره والسبب في شمره القول شجاعة عبد المطلب فقال لذلك
اقول الاول انه في هذا الحديث على ما هو عليه لا يكون لانه لو كانت امرأة مع جنازة الى المقابر لكان ذلك الحضر موجبا للمحضور في
الطاهر كما هو واضح فبما يدل عليه الحديث فانها لو بلغت معهم الكدى لم تر الجنة مع السابقين بل يتقدم ذلك عذاب او شدة
او امساك الشر من انواع المشاق ثم يقول امر الى دخول الجنة قطعا ويكون عبد المطلب كذلك لا يرى الجنة مع السابقين بل
يتقدم ذلك الامتحان وعنده اوسع شقاى آخر ويكون معنى الحديث لم تترى الجنة حتى تجي الوقت الذي يرى فيه عبد المطلب فترى الجنة
روية فتكون روية لها شارة عن روية غيرك مع السابقين بذلك على قواعد اهل السنة لا معنى لغير ذلك على قواعدهم
والذي سمعت من شيخ الاسلام شرف الدين النادى وقيل عن عبد المطلب فقال لبيون اهل العزة لم تبلغهم الدعوة وحكمهم
في المذهب معروف انتهى كلامه الى هنا بطضا

باب الصبر عند المصيبة فان الصبر بحمل الاجزاء الله تعالى انما يؤنى الصابون ابرم بفجر باب الخرج يحيط الابر
قوله عن انس قال اتى بنى الله صلى الله عليه وسلم على امرأة بنى على صبي لها فقال لها (القي الله

راى خافى عقابا وعا الفة بترك النياحة) واصبرى فقال وما تبالى انت بمصليتي فقبل لها هذا النبي صلى الله
عليه وسلم نزل في هذا الذي تنال به رسول الله صلى الله عليه وسلم القائل هو الفضل بن عباس قال قالت اعزيت
وذهبت وفي رواية مسلم فاخذ مثل الموت اي من شدة الكرب الذي اصابها لما عرفت انه صلى الله عليه وسلم فابينة
فلم تجد على بابها بوايين فقالت يا رسول الله لم اعرفك فقال انما الصبر عند الحد مرة الاولى
اي الصبر في كمال المشاق هو عند ابتداء المصيبة واول الحق المشقة والاضل احد يصبر بعد ان قال العلي اذ شاك سورة
المصيبة فيتاب على الصبر وبعد تلك السورة وسلى المصاب فيصير الصبر طبا فلا يشاب عليه احوال اذ المصيبة الصبر طبا ثم ان المصيبة

ثم صبر ولو خال اليه في ثياب وكان الدرجة الاعلى عند الصدمة الاولى -

باب في البكاء على الميت يجوز البكاء عند الصدمة باليد مع بلا صوت وقد يخص بالصدات الدنيا وكان التاميم
وانما الحرم النوح والندب وشق الجيوب وضرب الخدود واخذة والى تنجيب الميت بكاء المله عليه قيل الينيب مطلما كما
قالت عائشة لا تزروا رزة وزراخرى بكاءهم مصيبة منهم فكيف يعذب الميت ليعلمهم لانه مخالف لهذه الآية وقيل اذا اوصى الميت
بذلك كما كان عادة الجاهلية فيعذب بسببه فيقدر وصيته وقيل اذا علم الميت ان اباه يكون عليه بكاء الحرم ولم يوص به فيعذب
بسبب عدم الوصية وقال البخاري ان الميت يعذب على فعله لا على فعلهم فاذا اوصى بالنوحه عليه او كان يرضى بها او كان
يعلم بكاءهم فلم ينهم عليه وزر فعله ولا افلا وزر عليه وقيل انهم يذكرون في بكاءهم فوجههم من اخباره ومن حملتها ما يكون مذموما
شرا فالحق انهم يكون على تلك الافعال وهو يعذب على تلك لكونهم سعيات ويقال له اكنى كذا قوله على اسامة
ابن زيد ان ابنة الحريث وفيه موضع الصبي في حجر رسول الله صلى الله عليه وسلم ونفسه لتفتق فضا

عينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال له سعد ما هذا قال انها دحمة ابنتها الله في خلق من نساء الحديث
تولد لتفتق اي تضطرب وتحرك ولا تثبت على حاله واحدة او العني تصوت كما يصوت في حالة الغرغرة في الحديث وقيل ان
البكار بالدموع حمرة وفي حديث الثاني قال انس لقد رايت به يكيدهم ريجود بنفسه بين يدي رسول الله صلى الله
عليه وسلم فدمعت عيناى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال تند مع العين وتخرن القلب
ولا تقول الاما يرضى ربنا انا بك يا ابراهيم لمحن ونون - طبعنا وشرا وفيه اشارة
الى ان من لم يحزن فمن تشاؤ قلبه ومن لم يد مع فمن حلة رحمة فهذا الحال اكل عند باب الكمال من حال من مات له ولد
من المشايخ فتصحك فان العبد ان يعطي كل ذى حق حقه -

باب في النوح ناحت المرأة على الميت فوجان باب قال والاسم النوح وزان غراب وربما قيل النياح بالكسر
بني نائح ونائح بالاسم منه المناحة فتفتح الميم موضع النوح فتقدم ان البكاء مع الصوت والجزع والفرع ومع اعداد
خاصة حرام وكذلك مع الندب وشق الجيوب وضرب الخدود وكل ذلك كان يفعل اهل الجاهلية واكثر افعاله النساء فبين عن
ذلك في الباب من امة عطية ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهانا عن النياحة وعن ابى سعيد
الخدري قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم النائحة والمستغنية التي تنوح على الميت ابى تصعد السماء ويعجبها وقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منا من حلق ومن سلق ومن خرق اي من حلق الشعر كما يفعل الكفار ومن صاح و
رنج الصوت وخرق ثيابه وقتت المصيبة واما انكار عائشة حديث ابن عمر ان الميت ليعذب بكاء المله عليه ونسبها الى النسيان
والاشتباه عليه وعلى عرافها مستند لا يجوز له تعالى ولا تزروا رزة وزراخرى قدالت فانما قال النبي صلى الله عليه وسلم ذلك في
يهوديه انها لتذب وهم يكون طيبا بين يديهم بكاءهم في حال بكاءها لاسباب البكاء ففان الميت يعذب بكاء المله عليه و
حكما بالكلية ولكن العلماء لم يسلموا قول السائفة ويرون الحديث صحيحا وطبقوا بين الاحاديث والآيات ما ذكرنا في باب القعدة
الاولى منها انهم كانوا يخرجون على الميت ويناديون بتعديده شاملا ومحاسن في زعمهم وذلك الشامل قباح في الشرع فهم يبدون في المكان
ويكون يذكروا به يعذب بها كما كانوا يفعلون يا مؤدا السوان وموتهم الولدان وخرق العمران ومفرق الاخوان ونحوها ما يرويه شجاعه

فراو هو حرام شرعا

باب صنعة الطعام لاهل الميت وفي فتح القدير يستحب لجان اهل الميت والاقرباء الابعة بنية طعامهم شيئا يومهم وليتهم لقوله صلى الله عليه وسلم اصنعوا لاهل جعفر طعاما فإنه قد اتاهم ما اشتغلوا به حديث الباب وفتحهم واشتغلوا به ما ينفعهم من الحزن عن تهيئة الطعام لانفسهم والمراد طعام شيئهم ويومهم وليتهم فان الغالب ان الحزن الشاغل عن تناول الطعام لا يتردد أكثر من يوم وليمة وقيل يحل لهم طعام الى ثلثة ايام مائة التحزية ثم اذا تهاونوا بالمرءة في عليهم في ذلك لما ينفعوا بتركه استحياءا وفراط جوع واعطاهم الله النجاة ثم لما عايناه على المعصية واعطاهم اهل الميت لاجل اجتماع الناس عليه بدعة كبروتهم صلح عن جريكتنا فعد من النجاة وهو ظاهر في التحريم قال ابن الهمام كره اتحادا لشيء من اهل الميت لانه مشروع في السور وفي الشرور وفيه بدعة مستتبعة

باب في الشهيد نفس اى بل نفس الشهيد قيل معنى مقبول اى شهوده بالجنة بالنسب وهو قوله تعالى ان الله اشترى من المؤمنين انفسهم الآيات وقوله عليه الصلوة والسلام انما شهيدنا على مولانا يوم القيامة اى بنفيل نفوسهم ابتغاء مرضاة الله تعالى واعزاز دينه قاله صلى الله عليه وسلم من تبع رجلا من الشهداء في قبر واحد كما في الباب عن جابر او بعثي فاعل لانه حي عند الله تعالى حاضر اولان عليه شأنا بالشهادة عاله وهو دمه وشجره وجره واولان روحه شهيد دار السلام وروح غير لا شهيد بالالا يوم القيمة ولقيامة بشهادة الحق حين تزل اولان شهيد عند خروج روحه بالامن الثواب فكل الشهيد في احكام الدنيا كسائر الموتى الا انه يخالفهم في كلين احدهما انه لا يغسل عند عامة العلماء والاصل فيه ان شهيدا مراد من يغسلوا الكايدل عليا حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم يقتل احدان ياتون عنهم المحمدين والجلودان يدفنوا ابدانهم شيئا بهم وهذا خبر في انهم لم يغسلوا وحديث انس ان شهيدنا احمدا لم يغسلوا ودفنوا ابدانهم ولم يغسل عليهم وحديث جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجمع بين الرجلين من قتلى احد ويقول ايها الكفار اخذوا للقران فاذا اشتهر به احد هما قدامه في الحمد فقال انما شهيد على هؤلاء يوم القيمة و امر بدفنهم ابدانهم ولم يغسلهم فكل عدم اعتداهم تفق العلماء لان الحسن البصري قالهم وقال ليس لان الغسل كرامة لبي آدم والشهيد يعطى الكرامة وانما لم يغسل شهيدا تحقيقا على الاحيا يكون اكثر بهم و حاله يكونوا قادرين على غسلهم قلت يروى قوله عليه الصلوة والسلام زلومهم بكتوبهم ودايمهم فانهم يعشون يوم القيمة وادواهم تشوب والنون لون الدم والزرع ربح المسك فانه بين الغنى بانهم يعشون يوم القيمة وادواهم تشوب واما فلان يقول عنهم الدم بالغسل ليكون شاهدا لهم يوم القيمة وبتعيين ان ترك غسل الشهيد من باب الكرامة وان الشهاة جللت مانعة عن حلول الغفلة لموت قال الشافعي واحمد وآخرون انه لا يغسل على الشهيد كما لا يغسل واستدلوا بحديث انس ولم يغسل عليهم ويحدث جابر وان الصلوة على الميت شفاء له ودرعا تقيهم ذنوبه والشهيد قد تطهر عن نفس الذنوب لقوله عليه الصلوة والسلام سيف حمار المذنبات تستغنى عن ذلك كما تستغنى عن النفس ولان الله تعالى وعفت الشهدا بانهم احياء والصلوة على الميت لا على الميت واما البوخيزة واعجابها والاوزاعي والثوري والمزني والحسن البصري وابن السيب و احمد في رواية وآخرون وهو تحلل اهل الجواز ايضا يغسل على الشهيد قلت لا استدلال ببر في حديث الباب في شهيدا واحد في نظم يغسل عليهم في رواية انس فان اناس قد بين مراده كما في الباب

عن انس ان النبي صلى الله عليه وسلم بحجة وقد مثل به ولم يصل على احد من الشهداء غير
 ابي غير هزة مستغلا بل هزة كان موجودا في كل صلوة كما روى انه عليه الصلوة والسلام على عيسى بن مريم واستدلوا بما رواه ابن
 عن ابن عباس قال اتي بهم رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فعمل ليل على عشرة عشرة وحررهم ما هم فيقون ومكانا موضوع
 انجرا الطحاوي عنه ولطعان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان موضعين يديه يوم احد عشرة فعمل عليهم وعلى حزة ثم موضع العشرة حزة
 موضوع ثم موضع عشرة فعمل عليهم وعلى حزة معهم واخرج عبد الرزاق في مسنده بانه من عند قتال ما قل حزة يوم احد الحديث وفيه
 ثم اتي بالفتي فجعل يعمل عليهم فخرج سبعة وحزة فيك عليهم سبع تكبيرات ثم يرفعون ويترك حزة مكانه فيك عليهم سبع تكبيرات حتى فرغ منهم
 واخرج الحاكم في مسنده والطيبراني في معجم والبيهقي في مسنده ونظيهم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحزة يوم احد النبي القليلة ثم كبر
 سبعا ثم جمع اليه الشهداء حتى صلى عليهم سبعين صلاة وانا الطبراني في ثم وقف عليهم حتى واداهم وكنت انا كمن عنه وفي مسنده يزيد بن ابي زياد
 الكوفي رواه عن سلم مقروا بالغير ورواه عنه اصحاب السنن وقال ابو داود ولا أعلم احد حدثني حديثه وليس هو يزيد بن زياد وهو يحكم فيه
 وما يروي حديثه بارواه ابن هشام في المية عن اسحاق عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بحزة يوم احد ثم صلى عليه
 وكبر سبع تكبيرات ثم اتي بالفتي فوضوا اليه حزة فصل عليهم وعليهم سبع حتى صلى عليهم سبعين صلاة وروى الطحاوي عن عبد الله
 ابن الزبير ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر يوم احد بحزة تسع بركة ثم صلى عليه تكبيرات ثم اتي بالفتي يصفون ويصلي
 عليهم وعليهم سبع واخرج ايضا ابن شاذان في كتابه بين حديث ابن اسحق عنه وروى الطحاوي ايضا من حديث ابي الكمال الغفاري قال
 كان النبي احدى قوتي تسعة دعا ثم حزن فعمل عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم ورواه ايضا الدارقطني عن ابي الكمال قال كان بين النبي
 احدة وحزة عاشرهم فصل عليهم فرفعون التسعة ويدعون حزة واخرج البيهقي ايضا ونظيهم امر رسول الله صلى الله عليه وسلم على النبي صلى الله عليه وسلم على احد
 عشرة عشرة في كل عشرة منهم حزة حتى صلى عليهم سبعين صلاة وقال الذهبي في مختصر السنن كما قال ولعله سبع صلوات اشداء
 احد سبعون واخرج ايضا ابو داود في المراسيل كما قال العيني الخ والصلوة على الميت لاظهار كرامته ولهذا اختص بها
 المسلمون دون الكفرة والشهيد اولى بالكرامة واذكر من حصول الطهارة بالشهادة فالعباد وان جل قدره لا يستغنى عن الدعاء
 الا ترى انهم صلوا على رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا شك ان درجة كانت فوق درجة الشهداء وانما وصفهم بالحياة في حق احكام
 الآخرة لا ترى الى قول تعالى بل احياهم عند ربهم يرزقون فانا في حق احكام الدنيا فاالشهيد ميت يقيم الله في كل امراته بعد القضاء
 العدة فوجوب الصلوة من احكام الدنيا فكان يتفاوت في فضل عليه والثاني ان يكفن في ثياب غيره لا ينزع عنه الجلد والصلح والفر
 والحشو والخف والمنطقة والعلفوة وقال الشافعي لا ينزع عنه شيء مما ذكرنا القول عليه الصلوة والسلام لم يوسم شيئا بهم و
 لنا حديث الباب عن ابن عباس قال امر رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي احدان ينزع عنهم الحديد والصلح والدرع و
 الجلود والفر وعن علي قال ينزع عنه العمامة والخفان والعلفوة وهذا لان ما يترك يترك كذا والكفن باللبس المستر
 وهذه الاشياء تلبس بالفتن والذينة اولدته البر واولدته معرفة السلاح ولا حاجة للميت الى شيء من ذلك فلم يكن شيئا من ذلك كذا
 تبين ان المراد من قولهم ثيابهم الثياب التي يكفن بها وتلبس للستر

باب في ستر الميت عند غسله بستر العورة واجب والنظر اليها حرام كعورة المحرم وستر ما بين سرته الى ركبتيه بشدة الازالة
 بها والصبر عند الخفة كمال الحياة للحديث الباب عن علي ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا تبوز فخذك ولا تنظر الى

في ذلك ولا ميت قال الشافعي ليس الرجل في تسعة ليرث الباب غسلوه وعليه تيميمه يصوبون المار فوق
 القميص ويدل لكونه القميص قلت هذا مخصوص بعلى السريجة ولم نقول البهائم الغشوا النبي صلى الله عليه وسلم وعليه ثياب
 اما خلخلة قالوا لا ندري انجز رسول الله صلى الله عليه وسلم من ثياب كما تجرد موتاناى بماسوى الارزاقه المخصوص بعلى السريجة
 سلم تجرد غيره نعم يشاد من الحديث ان س من العورة حرام فلذا قال ابو حنيفة يلبس الغاسل خرقة على يديه وتمت من العورة وبسبب
 حتى لا يهر الخوض ولا فرق بين المرأة والرجل لان عورة المرأة كالرجل للرجل

باب كيف غسل الميت غسل الميت ثمرية ماضية لما روى ان آدم عليه السلام لما قبض نزل جبريل عليه السلام
 بالملكه وغسلوه وقالوا لولده بده سنة موتاكم وشرط الميت للغسل الاستقاء الوجوب عن المكلف لا التحصيل طهارة الميت
 وبشي ان يكون الغاسل طاهرا ولو كره ان يكون جنبا او كافرا ولا يشك ان يكون اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الغسل
 فابل الامانة والورع والفضل ان يكون غسل الميت مجازا ويجوز للمرأة ان تغسل زوجها القبول عائشة لو استقبلت من امرى
 ما تبرت ما غسله النساء قول اسماء ابى بكر ولان ما دامت في عذتها لا تبطل وصلة الشك وقال احمد لا يجوز ان تغسله
 بطلان الشك ولا يجوز عنها ابى حنيفة والثوري والشافعي ان يغسل الرجل زوجته لانها صارت اجنبية ولذا يجوز له الشكاح
 باختها وقال الشافعي يجوز لان عليها غسل فاطمة ولم ينكر احسن الصحابة عليه فكان اجماعا قلت روى ان فاطمة غسلت النبي
 ولو ثبت ان عليها غسلها فلهذا لم عليه ابن مسعود حتى قال على ما علمت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان فاطمة زوجتك
 في الدنيا والاخرة فدا عواها المحصية دليل على ان المعروف كان فيهم ان الرجل لا يغسل زوجته والصحيح عندنا انه يجوز لغزو
 رويته زوجته الا كيفية الغسل ان يغسل ما يغلى لبدا وحرص فينبى اربا بالوجود باليمين بلا مضغضة واستنشاق لان في الخرج
 الماعن له والله عسير واستحسن بعض العلماء ان يلبس الغاسل على اعيرة خرقة او قطنية يمسح بها السان وبها تشفيه وتخرجه
 ومسح راسه ولا يجوز غسل رجله يغسل راسه وكيفية الخيط او الصابون ثم يصبغ الميت على يساره فيغسل حتى يصل الماء الى ما يلي
 التحت من يحميصل القدم باليأس ثم على يمينه كذلك ويصبغ الماء عليه لثنا وقال مالك لا يسر التثليث في حقه ويجعل الخيط
 على راسه وكيفية الكافور على مساجده ولا يصرح شعره وكيفية ويجعل شعره صغيرتين على صدره فوق الدرع وقال الشافعي
 يجعل ثلاث خضائر ويطبق خلف الظهر ليرث الباب عن ام عطية وصفنا نساء اثنتا عشرة قردن ثم القيناها خلفها
 فقلنا ما سها ودفننيتها قلت لا حاجة لهم فيه لان هذا فضل ام عطية وليس في لفظ حديث ان النبي صلى الله عليه وسلم امر
 بذلك او علم ذلك

باب في الكفن افضل الاكفان بحسب اللون الابيض وبحسب الصفة من برود اللون وكونه من جنس ما يلبسه في
 الجود قالوا لا لا اخر من ولا احقر وبحسب الكية كفن الرجل على ثلاثة اقسام كفن السنة وهو ثلثة اثواب ازار وهو ما تميز به
 من العرق الى القدم فليس من اصل العتيق الى القطين ودرء يقال لافانده وهي ما يفتت من الفرق الى القدم والثاني كفن
 الكافية وهو ازار وثلثة والثالث كفن الضرورة وهو ما يوجد وقال الشافعي كفن السنة ثلثة لفائف ولا يسر القميص وسروية
 عن احمد والاك وفي رواية لما كفن الرجل اربا لم تحته اثواب عمامة وميض وثلث لفائف من قرن الراس الى القطن
 ارجع الشافعي بحديث الباب عن عائشة قالت كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة اثواب بيانية بيض ليس

فيها تمبص ولا عما مة قلت الاختلاف في الاولوية لاني الجواز ولنا ما روى عن عبد الله بن عبد الله بن مسعود في الصحيحين
 انه قال النبي صلى الله عليه وسلم ان بطيخا قميصا لم يكن به اياه فاعطاه وعن عبد الله بن مسعود انه قال كفو في في قميص فان رسول الله
 عليه وسلم كفن في قميصه الذي توفي فيه وفي رواية الباب عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في
 ثلثة اواب بجلانية الحلة ثوبان وقميصه الذي مات فيه قال ابو داود قال عثمان في ثلثة اواب
 حلة حمراء وقميصه الذي مات فيه فالعمل على ما روي اولي لانه فعل النبي صلى الله عليه وسلم واداره
 فعل بعض الصحابة مع ابنه معارض بما روي عن ابن عباس وعبد الله بن مسعود والحال ان كفن في الثوب لا يحسنه
 دون النساء البعدين وثالث المالكية معنى حديث عائشة ليس فيها عمامة ولا قميص اى لم يكن القميص العمامة في ثلثة ثياب
 بل زائد عليها وقال صاحب البدر معنى قولها ليس فيها قميص اى لم يتخذ قميصا جديدا قلت اختلفت الروايات في كفن عائشة
 عليه وسلم المختار عند المالكية خمسة ثياب وفي طبقات ابن سعد في الحديث كفن في سبعة ثياب وفي سند عبد الله بن مسعود
 وحسن السيوطي وبقاى فيها ان السبعة اوتيت ولكن كفن منها في ثلثة وفي بعض الروايات ان التغطية فشرت وفي بعضها انها
 اخربت كما في سيرة العراقيين وفشرت في قبره وتوفي اخربت وهذا ثبت وبما وجدته اصح ما في الباب انه صلى الله
 عليه وسلم كفن في ثلثة اواب وهذا لا يخالف فيها الا في القميص وان ذكرت في اكثر الكتب مطفا ولكن العمل على انها تكون
 بلا خريص كمين فيصدق عليه انه لافادة فافترق في قول عائشة يحمل على ثلثة قميص الخيط ويشترط له ما اخبره الامام مالك في سيرة
 وغيره في موطاه عن عبد الله بن عمرو بن العاص بالبيت القميص وليف بالثوب الثالث حيث قال القميص ولم يقل القميص القميص
 ثم جملة ما روى في كفن عائشة عليه وسلم في ثلثة ثياب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب يمانية
 سحرية من كسف ليس فيها قميص ولا عمامة وفي سلم عنها قالت اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في حلة يمانية لعبد الله
 بن ابي بكر ثم زعت عنه وكفن في ثلثة اواب سحرية يمانية ليس فيها عمامة ولا قميص الحديث وفي الباب عنها مثل رواية الجازي
 وفيه عنها اخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوب واحد جرة ثم اخرج عنه وفيه عن ابن عباس في ثلثة اواب الحديث وفي
 الترمذي عنها كفن النبي صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب يمانية ليس فيها قميص ولا عمامة قال في ذكره والبعاء لانه في
 ثوبين وبرد جرة قالت قتادى بالبرد وكفنهم بدوه ولم يكفوه فيه وفي النسائي عنها كذلك وفي سنن ابن ماجه كذلك في رواية لعن
 ابن عمر قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب يمانية وفي رواية عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم في ثلثة اواب قميصه الذي مات عليه وحلة بخراة وفي سند احمد عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلثة ثياب
 يمانية وفيه ايضا عن ابن عباس كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثوبين اسيف وبرد احمر والفرد احمد بالثوبين و
 عن ابن مسعود عن ابن عباس قال كفن رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثلثة ثياب يمانية وبرد احمر والفرد احمد بالثوبين و
 صلى الله عليه وسلم في ثلثة اواب ليس فيها قميص ولا ثياب ولا عمامة وعندهما كفن في سبعة ثلثة سحرية وقميصه وعمامة ولؤلؤ
 والفضة التي جعلت تحت وعندهما سعد بن كسبي كفن في ثلثة اواب يمانية غلاظا زارورا ولفافة وعن ابن مسعود
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما قتل قلنا فكم نكعك قال في ثيابي هذه ان شئتم اوفى يمانية اوفى ثياب مصر وعن ابن سيرين
 عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم روي قميصه الذي كفن فيه قال ابن سيرين وانا زرت على ابى هريرة قال انك

وتدروى في كفن النبي صلى الله عليه وسلم واية مختلفة حديث عائشة روي في كفن النبي صلى الله عليه وسلم كذا قاله
 باب كراهية المغالات في الكفن قد تقدم مقدار كفن الكفانية ويؤان ادنى يكفى فيه الميت في حالة الاختيار ثوبان يقول
 ابى بكر الصديق رضي الله عنه فنفق في ثوبين هذين فانهما للهلل والصديد ولان ادنى الملب الرجل حال حيوة ثوبان يخرج فيها
 ويصل بينهما من غير كراثة والا كفن الضرورة فاليوجد حديث الباب ان مصعب بن عمير مثل يوم واحد ولم يكن له
 الا ثمرة كنا اذا غطينا بجارسه خرجت رجلاه واذا غطينا رجليه خرج راسه فقال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم غطوا بها راسه واجعلوا على رجليه اذخر وفي رواية على ان ستر العورة وحدها لا يكفي خلافا لاشعري روي
 روى ان حمزة كفن في ثوب واحد قوله لا تغالوا في الكفن فانه يسلبه سلبا سريعا اي لا تجاوزوا في ارتفاع قيمة لان
 في مثالة الكفن اضعاء المال وان الكفن في الارض يلى سرعيا فتقدم حديث اذا كفن احدكم خاه فليحسن كفنه
 فلا يعرض بهذا فان المراء با حسنة ليس السر في والمخالفة ونفاسته بل المراء نفاسته ونفاسته وتستره وتوسطه وكونه
 من جنس لباسه في الحياة غالب الاخر منه ولا اقصر

باب في كفن المرأة كفنها سعة ورع اي قميص وازار وجمار ولفافة وخرقة تربط بها ثوبا اخرها من الثدي
 الى السرة الى الركبة وكفانية الزاوة ولفافة وخمار ويكره التقصير على ثوبين وكذا الرجل على ثوب واحد لا للضرورة وما سئل
 حنة ثوب الى ميث الباب ان لم يلبس ثوبان فالتففة تقضى قالت كنت حين غسل امر كلثوم بنت رسول الله

صلى الله عليه وسلم عند دفنها فكان اول ما اعطانا رسول الله صلى الله عليه وسلم الحقا ثم
 الدرع ثم الخمار ثم المحفة ثم ادرجت بعد ذلك في الثوب الاخر قالت ورسول الله صلى الله
 عليه وسلم جالس عند الباب معه كفننا ثوبا ولناها ثوبا فاصارت لهما في الكفن
 ثمن ثياب وفي مسلم انها زينب وهو الاصح وقيل هي رقية والحقا رجع احاد والمراء يعاجي خفاء وهو الانارة وكيفية تكفيها انها
 تلبس الدرع او لا ثم يجعل شعرها ضيقين على صدرها فوق الدرع ثم الخمار فوق تحت اللفافة

باب في المسك للميت في الباب اطيب طيب للمسك فيل بالطلاء على جوار استعمال المسك للميت

باب في تعجيل الجنازة اي التعجيل في تجهيز الميت في تعجيل الميت وكفنه لئلا يفسد فيتعذر النفوس ويشفر
 عنه الطبايع قوله عجلوا فانه لا ينبغي بحقيقة مسلم ان يحبس بين ظهراني اهلها اي بين اهلها

باب في الغسل من غسل الميت قد تقدم بيان في كتاب الطهارة وهو تحب الخواص قوله من غسل الميت
 فليغتسل ومن حملة فليتوضأ قال الخطابي قلت لا أعلم احدا من الفقهاء يوجب الغسل من غسل الميت
 ولا الوضوء من حملة ولا يشبه ان يكون الامر في ذلك على الاستحباب وقد قيل ان يكون الغسل الميت لا يكاد يامن
 ان يصيبه نفخ من رشايش المشول وربما كان على بدن الميت نجاسة فاذا احابه نفخ وهو لا يعلم مكانه كان عليه غسل
 جميع البدن ليكون المراء قد اتي على الموضع الذي احابه النفس من بدنه وقد قيل في معنى قوله فليتوضأ اي يمكن على وضوء
 لئلا يفسد الصلوة على الميت والله اعلم وفي اشارة الى حديث مقال انتهى قلت ان في حديث السابق المذكور في اول الباب وان شئت
 ان النبي صلى الله عليه وسلم غسل الميت على ان كان يامر بالغسل من غسل الميت قال ابو داود هذا انشوخ سمعت

انما قيل غسل الميت فقال في هذه الوضوء دليل قوله عز وجل والى اهل القبور فغسلوا بها غسل اولائهم
ان عماله الميت من الماء الاول والثاني والثالث اذا استسقى في موضع واحد ابعد من القبور فان كان صاحب القبر اعمى
فادام في علاج الغسل فما تشرش عليه ولا يجده بلونه ولا يكمه الاقناع منه لا يشبه لعموم البلوى وعدم إمكان التميز
باب في تقبيل الميت لا بأس بتقبيل الميت قد قيل ابو بكر رسول الله صلى الله عليه وسلم قواه عن عائشة قالت ابيت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقبل عثمان بن مظعون وهو ميت حتى مرايت الدموع تسيل
فوانت رفاعي رسول الله صلى الله عليه وسلم ارجز بقرين وشهد بدرا وهو اول من مات من المهاجرين واوّل من دفن بالبيق
وكان من فضلاء العمارة

باب في الدفن بالليل اختاف العلماء فيه فذكره الحسن البصري رحمه الله وقال يتردد العلماء من السلف والخلف
لا يكره وقد روي السلف منهم ابو بكر وعلى وقد ثبتوا انهم قد دفنوا في الليل في الناس في البيوت فما
يخبر كثير من الناس ولا يخبرون في الليل الا فرأوا قوله راي الناس نارا في المقبرة فالتوحوا فاذا ارسل الله
صلى الله عليه وسلم في القبور اذ اهو يقول ناولوني صابجكم الحديث اى اعطوني حتى اؤدنه كان اسمه عبد الله

باب في الميت يحل من ارض الادمى واطم ان بيننا شلتان مسلمة قبل الميت قبل الدفن من موضع الى آخر
فقال جماعة من العلماء نقل الميت يغلب فيه التغير حرام ويحوز نقله تحصيل او يملين لا نقل ابن ابي قتادة من قصر الى
الزيت بمصورية بانه من الصحابة ولم ينكره وقال بعضهم يحوز ذلك مطلقا وبعضهم معه مطلقا والصحيح ما قلناه
والمسئلة الثانية نقل الميت بعد الدفن فلا يخرج من القبر الا بعد الزوال والعذر ان يكون الارض مغسوة وارا وصاحب الارض اذ
وكذا اذا كان الكفن مغسوا ولم يرض صاحبه الا بدية ونزع ثوبه بانه يئيش قبره وينزع ثوبه بالاتفاق قال ابن الهمام
ولا يئيش بعد ازالة التراب لمدة طويلة ولا تقصير الا لعذر فقال في التبعين والعذر ان يلهم ان الارض مغسوة او باخذ
تفيع واستظفنه ثوب او درهم لحدوا لعلقت كلمة المشايخ في امرأة دفن ابنها وسى غائبة في غير بلاد فلم تنصب فارادت نقله
انه لا يصح ذلك تجوز شيوا لبعض المتأخرين لا يفتت اليه ولم تعلم خلافا في المشايخ في انه لا يئيش وقد دفن بلا غسل او
بلا صلوة لم يجره وانما اذا روي ونقل قبل الدفن وتسوة اللعن فلا بأس بنقله تحصيل او يملين لان المسألة الى المتأخرين
قد تبلغ في القبر قوله عن جابر قال كنا حملنا القتل يوم احد لدفنهم (في البيق) حتى صنادى النبي صلى الله عليه وسلم

عليه وسلم فقال ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يا مكرم ان تدفنوا القتل في مضاجعهم
سدد دناهم ولعنوا اتفق الشهاد من تغلبهم بل اوفقهم حيث قتلوا وكذا من مات في موضع لا ينقل الى بلد
آخر قال المظهر في ذلك على ان الميت لا ينقل من الموضع الذي مات فيه قال الاشراف هذا كان في الاجتهاد اى استلزامه
وانما بعده فلا ما روي ان جابرا جاء ابي عبد الله الذي قيل باحد بعد سنة اشهر الى البيق ودفن بها قال الطبيب الفارسي ان دعت
الضرورة الى النقل نقل والا فلا ما روي عن مالك عن عبد الرحمن بن عبد الله بن شعصعة ان ابنه ان عمرو بن الحجاج وبنه
ابن عمر الانصاري كانا قد حضرا رسل قبرهما وكان في قبر واحد فخر عنها فوجد له تغيرا كانهما انا بالاس فكان احدهما قد جرح دمه
على وجهه فدفن وهو كذلك فما ميط يده عن جرحه ارسلت فخرجت كما كانت وكان بين الاحد من الحفر غمهاست واربون سنة

قلت هذا القول هو الغل لانه لا يظن بجابر ان ينقل بعد النبي عن ان يتقل وقد ثبت هذا في شريع من قبلنا لان يعقوب عليه السلام
ات بمفضل الى الشام وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه والله
باب في الصغوف على الجنازة خير صفوها وافضل صفوها آخرها والا فضل ان تكون الصغوف ثلاثة حتى
لو كان سوى الامم ستة رجال اصطف ثلاثة ثم اثنان ثم واحد وفيه ان القيام وحده مكره ومع انه لا يبعد ذلك صفها ايضا حيث

الباب ما من ميت يموت فيصلي عليه ثلاثة صفوف من المسلمين الا واجب اس
ذلك النقل على الله المتعزة وعما منه تعالى فضلا وقد جاء في رواية الا غفر الله له والتعبد بالاجاب نظر الكون وعده الله لا خلاف
هو واجب لغيره صحيح زياد الطبع في حسن الرجل فلا ينافي انه يجب على كل احد ان يعتقه انه لا يجب على الشئ فكان ذلك
اذا استنفل اهل الجنازة جنازة ثلثة صفوف للحديث اقيام الرجل حده فهو مكره وعلى انه لا يبعد عفا

باب اتباع النساء الجنازة في الباب عن امر عطية قالت نهينا ان نتبع الجنازة و
لم يعزم علينا قال النودي معناه هنا رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك هي كراثة نتميز بهما لاني عزيمت وتحرير وندب
اصحابنا ابيك وليس بجرام لهذا الحديث قال القاضي قال جمهور العلماء ينهون من اتباعها واجازة علماء المدينة واجازة
مالك وكراهه لثلاثة قلت نهين النبي على النبي خروجين عن البيوت قال في الدر المختار وكراهه خروجين تحريما قال الشافعي
لقوله عليه الصلوة والسلام اجبن ما زورات غير واجورات رواه ابن ماجه بضعف لكن يعقده المعنى الحادث بثلثة
الزمان الذي اشارت عائشة بقولها لو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم راي ما حدث النساء بعد النبي كما منعت نساء
بنو اسرائيل فبذات نساء زياتها فلما ظنك بنساء زياتها فاما في الصحيحين عن امر عطية نهينا عن اتباع الجنازة ولم يعزم علينا
اي انه يمتنع من تتبع النبي ان يخص بذلك الزمن حيث يباع لمن الخروج الى المساجد والاعباد

باب فصل الصلوة على الجنازة وتشجيعها اي المشي معها واحكامها فالاصل في قوله عليه الصلوة والسلام
صلوا على كل بر وفاجر قوله للسلام على المسلم سنة حقوق وذكر من جملتها ان يصلي على جنازة في فرض كفاية والعقد على
فرضية صلوة الجنازة الاجماع الا انها فرض كفاية لان تضار حق الميت يحصل بالبعض وقيل هذه الصلوة بهذه الكيفية
والكبر من خصائص هذه الامم كالوصية لثلاث فكل ما كراهه وتبب فرض الميت السلم وكراهه التكبيرات والقيام ونسبها التحريم
والثناء والاداء واداءها لثلاثة عشر وصحتها اسلام الميت ما يغفره او اسلام احد الوفاة وبقيعة الدار وطهارته فلا تنقض على من نقل
ولا على من عليه جنازة واما فضل الصلوة والمشى معها في الباب قال من تبع جنازة فصله عليها فله خير اط

ومن تبعها حتى يضرغ منها فله فيها اطان اصغرهما مثل احد واحد هما مثل احد
اي من صلى ولم يشي معها فله خير اطون شي معها ايضا الى القبر حتى فرغ من دفنها فله في اطان اما رواية الثاني ما من مسلم
يموت فيقوم على جنازته اربعون رجلا لا يشكون بالله شيئا راي يصلون عليه المسلمون الاستغوا فيه اي قبل الشاة
في ذلك الميت وفي رواية يملكون ما لم يملكون له فلا يخالف ما تقدم حديث ثلاث صفوف فانه لا يلزم من قبول شفاعته
الربعين او امانته عدم قبول ما دون ذلك فكل الاحاديث صحيح وعمول بحصيل الشفاعته بالاقل ايضا والله اعلم
باب اتباع الميت بالنداء قال في البدائع ولا تتبع الجنازة بنا را الى قبره يعني الاجابة في قبره لما روي ان النبي صلى الله عليه

قال رايث النبي صلى الله عليه وسلم واباكم وعمر يشهد احاد الجبازة قالوا هذا حكاية عادة وكانت عاداتهم اختيار الافضل و
 لانهم شغل الميت والشفيع اذ يتقدم واستدل بن قال بافضلية المشي خلفا ما تقدم من حديث ابي هريرة في فضل الصلوة على
 الجبازة وهو حديث الصحيحين فلما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال بن صلى جبازة فله قيراط ومن استباحني توضع في القبر
 فاقيراطان والاتباع لا يقع الا على الثاني ولحديث ابن مسعود الا في الجبازة يتبوعه ولا تتبعه وليس معها من تقدمها الخ ولان خرج
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن طاوس عن ابيه قال ما شئ رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى مات الا خلف الجبازة وروى الترمذي
 وابو داود عن ابن عمر ان الجبازة يتبوعه ليس معها من تقدمها والتاويل في حديث الباب انهم قد شغلوا بها البيان الجبازة وهل
 الامر على الناس عند الازواج والليل عليه ما روى عبد الرزاق في مصنفه وابن ابي شيبة عن عبد الرحمن بن ابي ليلى ان قال بينا
 ابا شئ مع علي خلف الجبازة وابوبكر وعمر شيان اماهما فقلت لعل ابا بكر وعمر شيان امام الجبازة فقال انها يعلمان
 ان المشي خلفها افضل من المشي امامها الا انها يعلمان على الناس وفي القفا افضل صلوة الجماعة على الغزو معناه
 ان الناس يخرجون عن المشي امامها فلو اختار المشي خلفها الضاق الطريق على مشيعها ما قولهم ان الناس شغل الميت
 فينبغي ان يتبوعوا فيشكل هذا بحالة الصلوة فان حالة الصلوة حالة الشفاعة ومع ذلك لا يتبوعون الميت بل الميت
 قدامهم وقولهم هذا حوط للصلوة فلما عندنا انما يكون المشي خلفها افضل اذ كان بقرب منها بحيث يشاهد باو في شغل هذا
 انشفت الصلوة ولو شئ قدامها كان واسعا ولهذا اذا كان المشي خلفها يكون او عذلا لا يشغلها بها وتغفل في حال نفسه فكان
 افضل ومن سوى بينهما قال باللائل متعارضة فيجوز الامر ان ولحديث الباب قال الركب يساء وخلف الجبازة

والماشي خلفها واما ما وعن يمينها وعن يسارها قريب منها الى ريث قلت هذا لمن يجملها

باب الاسراع بالجبازة اي في تجهيزها وكفيتها وفي المشي معها قال العلماء يمضون مسرعين بالجبازة بحيث
 لا يضطرب الميت على الجبازة بما يجب لحديث الباب قال اسرعوا بالجبازة فان تلك صالحة لخير فقد موثقا
 اليه وان تلك سوى ذلك فشر تضعونه عن سر قايكم وحديث ابن مسعود قال سالنا رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عن المشي مع الجبازة فقال ما دون الجنب ان يكن خيرا تعجل اليه وان يكن غير ذلك
 فبعد الاهل الناس والجبازة متبوعة ولا تتبع ليس معها من تقدمها من قلدها في المراد
 بالاسراع شدة المشي ما دون الجنب الحب هو عدو السرع بحيث يضطرب الميت على الجبازة وحديث
 ابن مسعود يدل على ان المشي خلفها افضل ايضا وفي الباب ايضا ان ابا بكره مال بالسوط وروى في شرب من لم يكن مع
 الجبازة مسرعين لتركهم السنة

باب الامام يصلي على من قتل نفسه في الباب قال البخاري مرآته يخرج نفسه بمشاقص مع امرئ مع المريض
 قال رسول الله صلى الله عليه وسلم تحقيقا لامر افترأته قال نعم قال اذا لا اصلحة عليه
 وعند النساء انا انما انا على عايف ترك رسول الله صلى الله عليه وسلم الصلوة بنفسه الشريعة ولم يهتد الناس عنها ليكون
 المقبول له والرع غير فينبغي ان لا يصلي عليه كبار العلماء والائمة والمثقفون من الناس واغنيهم فيجلون عليه لا يفتن الفرض
 فكانت قال صلى الله عليه وسلم صلوا على من قاتل لاله الا الله وشدا الا اوزاعي وقال يدين بلا صلوة ولا يصلي عليه احد وهو

صلى الله عليه وسلم قالوا في الحديث الثالث من الباب ان الصحيح من نسخ ابي داود واللفظ والاشي عليه قال النووي في شرح مسلم
 كذا في ابن تيمية الصحيح لفظ الاشعي لكنا في نسخة الخطيب لفظ الزبيلي وقال الوضيفة واصحابه بكراته الصلوة على الميت في
 المسجد قال في الدر المختار وكذا في تحرير ما في سجد جماعة هو اى الميت فيه وحده اوسع القوم واختلاف في الخرافة من
 المسجد وحده اوسع بعض القوم والاختلاف لا كراهة مطلقا خلاصة ما على ان المسجد مبنى للمكتوبة وتوابعها كنافلة وذكره نزيل علم
 واستدلوا بالحديث الثالث من الباب عن ابي هريرة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على جنازة
 في المسجد فلا شئ له وفي رواية لاجل اركان ظاهره يميل على الكراهة وقد شق ابن الهيثم في فتح القدير ان الكراهة
 تنزيهية ومجربا خلافا لاولي وانفق تلميذه العلامة قاسم وقال امام الطحاوى النسي فيها وكراهتها قول ابي حنيفة ومحمد
 وجوب قول ابي يوسف وحق ان الجواز كان ثم نسخ وتبع في البحر وانصرف اليضا سيدي عبدالغنى في رسالة سماه اتمرت الوجوه
 قال الاشعي ولكن يعلل بصلوة الناس على ابي بكر وعمر في المسجد يحصر من الصحابة من غير انكار منهم على ذلك قلت مراد الطحاوي
 بالنسخ نسخ المتقدمين لا الاصطلاحى المتأخرين والكره كراهية بين التحريم والتنزيه وتسمى بالاسادة كما قال عبد السلام
 ابو اليسر والجواب عن حديثي الباب انها واقعة حال لا عموم لها ويمكن ان يكون ذلك لضرورة كونها معتقدا واطلع والدليل عليه
 ما وقع في مسلم انه لما توفي سعد بن ابى وقاص قال عائشة اذ خلوا به المسجد حتى اعلى عليه فانكر ذلك عليها الصحابة فاستدلوا بفتح
 صلوة ابنى بغير اركانها الصحابة وليس على ان هذا ثابت عندهم خلافا والا على ان يقال ان النسي على الشرعية وسلم
 صلى عليها في المسجد لبيان الجواز لا كراهية في حق ذلك ولا يجوز عندى اركانها صلى الله عليه وسلم كراهية تحريم لبيان الجواز كما
 تقدم مرارا والدليل على اذ فعله لبيان الجواز في الصلوة في المسجد كراهية ان الجنب على التخليط ولم يصح على احد في المسجد رؤيتها
 من الصلوة في سجده افضل بل انخذ مصلى في جنب المسجد يصلى فيها صلوة الجنازة وقد اخرج لوقاة الخاشعي في المسجد ولم يصح
 عليه في المسجد بل خرج عنه وعلى عليه في الجنازة في المصلى وقد صح في الحديث الباب لفظ الاشعي لكنا لفظ الزبيلى عن الخطيب
 صاحب نسخة ابي داود ان الصحيح لفظ الاشعي له وليد حديث ابن ماجه بسند قوى فليس له شئ الحديث وايضا ذهب ابن ابى ذئب
 لردى الحديث بوليد فان ذهبه الكراهية في المسجد كما ذكره النووي في شرح مسلم وقد وافقنا في هذا البخارى حيث بوب الصلوة
 على الميت بالمصلى والمسجد اخرج حديث صلوة المصلى لفظ ولم يخرج حديث الجنازة من صحته وهذا عانة والحمد للم

باب الدفن عند طلوع الشمس وغروبها عقبة بن عامر قال ثلث ساعات كان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم فيها ان نعلي فيهن او نقبر فيهن موتانا حين تطلع الشمس بانه غرة الحديث قال
 الخطيب لى واختلاف الناس في جواز الصلوة على الجنازة ولدفن في هذه الساعات الثلاث فذهب اكثر اهل العلم
 على كراهة الصلوة على الجنازة في الاوقات التي تكره الصلوة فيها وروى عن ابن عمر وموطى عطاء والنخعي والافراحي وكذلك
 قال سفيان الثوري والوضيفة واصحابه واحمد بن حنبل واسحق بن راويه وكان الشافعي يرى الصلوة على الجنازة اية ساعة
 من غير ليل او نهار وكذلك الدفن اى وقت كان من ليل او نهار قلت قول الجماعة اولى لموافقة الحديث انتهى قلت فالمراد
 من قولنا عقبة بن موتانا الصلوة عليهم للملازمة بينها لان الدفن غير مكره وفي الاوقات الثلاث بالاتفاق -
 باب اذا حضر جنازة الرجال والنساء من يقدم اى الى الامام اذا اجتمعت الجنازة خيرا امام بين ان يصلى على كل

وقعت في ريد البصرة -

باب التكبير على الجنائز قال القاضي عياض اختلف الصحابة في ذلك من ثلث تكبيرات الى تسع قال ابن مديني
انفذ الاجماع بعد ذلك على اربع تكبيرات واجتهد الفقهاء اهل الفتوى بالاصحاح على اربع لما جاز في الاعداد الصالح وسمي
ذلك عندهم شذوذاً لا يثبت اليه قال لا اعلم احداً من فقهاء الاصحاب يخس الا ابن ابي ليلى قلت قد نقل الطحاوي اجماع الصحابة
على اربع تكبيرات في خلافه عمر بن الخطاب في عمرو بن العاص في خلافه فاسئل الله عن ذلك فقلت قد نقل الطحاوي اجماع الصحابة
رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال انكم معاشرون رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تختلفون على الناس تختلفون من بعد حتى تختلفون
على امر يجمع الناس عليه فانظروا امر يجمعون عليه فكلما ايقظهم فقالوا نعم يا امير المؤمنين فاشتر علينا فقال عمر بن الخطاب
انتم على ما انا ابنا بشكركم فجمعوا الامر بينهم فاجمعوا امرهم على ان يجعلوا التكبير على الجنائز ثلث التكبير في الاضحية والظفر اسجد
تكبيرات فاجمع امرهم على ذلك انتهى واخذه الائمة الاربعه قوله عن ابن ابي ليلى قال كان نريد يعني ابن ادم يكبر على جنازة
الرجاء والله يكبر على جنازة خمسائة لله فقال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكبرها يعني كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم كبر في اول الامر ثم اتهم على الاسبق فلوزيد الحارثي لا يخرج فيه لانه قد صلى بها رسول الله صلى الله عليه وسلم
في بيتنا ان كبر الامم غسانا لولا القمدي وعنده زفر بن جابر لان هذا اجتهد فيه فيما لا يقتضيه امامه تلت هذا ايضا مروى عن ابي نؤير
في ميسرة السرخي -

باب ما يقرأ على الجنائز اختلف العلماء في قراءة فاتحة الفاتحة على الجنائز فذهب الشافعي الى قراءتها بالتكبير الاولى
قال ابن حزم يقرأ في كل تكبيرة وذهب الامام ابو حنيفة ومالك الى انها ليست بواجبة فيها قراءة الفاتحة قال ابن الهيثم لا يقرأ
الفاتحة الا بنية الشاء ولم يثبت الفاتحة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي خبره لا يقرأ بواجبة ولا تكبيرة وفي
قناوي ابن تيمية بعض السلف كان يقرأ بعد بعضهم لا يقرأون وقال مالك قراءة الفاتحة ليست معمولاً بها في بلدنا وقال الحارثي
ولعل من قراها من الصحابة كان على وجه الدعاء لا على وجه القراءة واستدل الشافعي برواية الباب عن طلحة بن عبد الله
ابن عوف قال صليت مع ابن عباس على جنازة فقرا بالفاحة الكتاب فقال انها من السنة
قلت لا استدلال فيه فان شافعي قال قد يكون اجتهاد الصحابة وقيل من السنة كما على ان يحيل ان يقرأ الشاء والدعاء
لا على وجه القراءة ولين هذا الاحتمال ما خرج الحافظ في الفتح وفي اخبار الملكة والمدينة مروى فيه من ابي حنيفة بنده قوي قال
قلت لابن عباس كيف صلى في الكعبة قال كمثل ما كان في الجنائز تسج وتكبير الحديث قال الحسن ابن عطاء القراء بعد التكبير الا في
فاتحة الكتاب بنية الشاء لا بوجه الدعاء ويقرأ بها اللهم الحكما في سائر الصلوة وقيل يزيد وجل ثناك وموكلات المحفوظ
ويصل على النبي صلى الله عليه وسلم بعد الثانية ويرد بعدا امورا الآخرة والماوروس وهو اللهم اغفر لحينا المكيين والكيين والصفيين
والصغيرين اللهم اجعل لنا فرجا اللهم بعد الثالثة وسليهم لستين بعد الرابعة وتوسليهم بسات القوم وليس بعد الرابعة في الغابر
والاشهد ولا يرتبه الا في تكبيرة الاولى خلافاً للشافعي فعنده يرتفع في كل تكبيرة

باب الدعاء للميت عن ابي هريرة اذا صليت على الميت فاطلصوا الدعاء استدل بهذا الحديث بعض المخنف على عدم قراءة فاتحة
الكتاب فلهذا استدلال فيه لان معناه ادعوا بالاطلاص والتم في ههنا من ابي هريرة انه يطلع على الجنائز بهذه الدعاء

قال ابو هريرة اللهم انت ربنا وانت خلقتها وانت هديتها للاسلام وانت قضت روحها
 وانت اعلم بسرها وعلايتها جئنا شفعا رفا غفرله وعن ابي هريرة قال صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة فقال اللهم اغفر لحينا وميتنا وصغيرنا وكبيرنا وزكريا وانثانا ونشاهدنا
 وغائبنا اللهم من احبته منا فاحبه على الايمان ومن توفيته منا فتوفه على الاسلام

اللهم لا تخز منا احده ولا تزلزلنا بعده قلت وفي رواية الترمذي وغيره ناجية على الاسلام وتوفى على الدنيا
 وهو انظار للناس لان الاسلام هو التمسك والافتقار بالاركان الظاهرة وبهذا الاتي في حالة الحيوة والامانة في الموت
 الباطني وهو المطلوب عند الوفاة فخصيص الاول بالحيوة والثاني بالوفاة هو الوجه وقد قلب على بعض الرواة بتأني رواته
 الباب في ابن داود والمعروف ما في الترمذي

باب الصلوة على القبر اختلفت العلماء في مذنب الامام مالك والوحيفة واصحابه والنخعي وآخرون الى ان
 دفن قبل ان يصلي عليه شرع الصلوة على القبر المتيقن والا لا وعن ابي يوسف وعمر بن الخطاب عليه السلام في ثلثة ايام والصحاح ان التخيير
 ليس بلازم لانه يختلف باختلاف الزمان بردا وحرارا المكان رفاة وصلاية وحال الميت سنا وبنا لا في تشرية كبر الراي لان
 الواجب تقديرا لا مكانا ولو صلى على ميت قبل ان ينقل تمنا والصلوة بعد الغسل اذا امكن غسله فان لم يمكن بان دفن بلا غسل
 ولم يكن اخراجه الا بالشر سقط الغسل وصلى على قبره بلا غسل ضرورة فان لم يهل عليه التراب اخرج غسل ولو صلى عليه بلا غسل
 ودفن بعيدت على القبر قبل يتقلب صحيح ولو صلى عليه غير الولى اعاد الولى ولو صلى على قبره ان شاملا بل حقه لا لا ساطا الغرض في هذا
 قلنا ليس لمن صلى عليه ان يصلي مع الولى لان كل واحد غير مشروع وقيل لما ثبت الامارة للولى وهو ان كان ميتا لا على اولى
 امام الحنابلة وكل من يتقدم على الولى لان تقديم الخليفة ان حضوا واجب فان لم يحضر فكم بالمصر وبعده القاضي وبعده تقديم الامام الحنابلة
 على الولى وقال الامام الشافعي واخذ من قبل ان الصلوة على القبر مشروع لكل واحد من صلى عليها قبلها واستدلوا بما تقدم في باب
 التكبيرة على الجنازة عن الشعبي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مر بقبر رطب فصفوا عليه وكبر عليها وبعاد وان الناس صلوا على النبي
 صلى الله عليه وسلم فوجدوا من قبل ان ذكر الصلوة مشروع عليها ويجري في الباب عن ابي هريرة ان امراة سوداء

اورجلا كان يقيم المسجد فكلمته فقالت انى كان ذكر الصلوة مشروع عليها ويجري في الباب عن ابي هريرة ان امراة سوداء
 اذ تموتى به فموتى وفي البخاري قالوا ان كان كذا وكذا قصه فقروا شانه قال ولو صلى على قبره فدخله فصله عليه
 ففى الحديث يدل على ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على القبر بعد ما صلى عليه ودفن بعد الصلوة قال الامام ابو حنيفة ووقع في الاوسط الظاهر
 وعندنا القاطن من طريق بريم بن سفيان فقال بعد موت ثعلث وفي رواية فقال بعشر وفي رواية شاذة والطريق الصحيح
 يدل على انه صلى عليه في صبيحة دفنه وفي رواية حماد بن سلمة عن ثابت عند ابن حبان بعد قوله صلى الله عليه وسلم قال ان هذه القبور ملوة
 فدا على الهاديان المنصور عليهم بصلواتي وفيه دلالة على ان ذلك من خصائصه صلى الله عليه وسلم انتهى ما قاله الامام ابو حنيفة قال محمد بن
 المولود والشافعي ان يصلى على جنازة قد صلى عليها وليس النبي صلى الله عليه وسلم في كغيره الا ترى ان صلى على النبا صلى الله عليه وسلم
 مات بالحنيفة فضلة رسول الله صلى الله عليه وسلم كبره وهو غير مستحب كغيره من الصلوات اى لقوله تعالى ومن صلى عليه من صلواتك
 وجوز قول ابي حنيفة وعامة الفقهاء انى قلت قد اقررتنا الى ان الصلوة على الله عليه وسلم على القبر بعد صلوة الجنازة عليها فضيلة

على الله عليه وسلم يقول عليه السلام ان هذه القبور والحديث ونقل في موضع آخرى ان هذه القطة حمزة مسلم في حديث ابى هريرة مدبر عن
 الامام احمد قال ان هذه القطة كانت في حديث انس ادربها الراوى في حديث ابى هريرة قلت هذا لا يصح لان في حديث ابى هريرة
 من الطحاوى في مثل الآثار رويت هذه القطة بنسبة غيره ايضا وبرئ ذلك عبارة محمد بن الموطا ما كون صلوة على الله عليه وسلم مخصوصا
 الى ان الصلوة على الميت لا يصح اذا تيسر الصلوة له صلى الله عليه وسلم عليها في زمرة لقوله تعالى صل عليهم ان صلواتك يمكن لهم ويمكن
 ان يقال اعادة الصلوة لكونه صلى الله عليه وسلم وليا واما ما ذكرنا من ان هذا من انفسه فصلى عليه السلام على القبر ليعلم عليه السلام ان هذا من اولي
 الله تعالى البني الاولى المؤمنين من انفسهم لا ليقال ان الاعادة يجوز للولى فقط ولا يجوز ان يشاركون لم يعمل عليها غيره و
 فانه الحديث ان شارك فيها غيره ولا نقول هذا ايضا يجوز عندنا كما ذلت فادس المبسوط للامام السرخسى حيث قال كان البوكري
 روى ابى صلى الله عليه وسلم فلما صلى على صلى الله عليه وسلم لم يعمل احد بعد صلوة رضى الله عنه فلما صلى على ابى النعمان الاعادة ويجوز
 مدان لم يعمل فيها ايضا واما الناس صلوا على النبي صلى الله عليه وسلم فاما بعد قوم حجة لنا وكان مخصوصا به فانه لما ان مثل
 عليه السلام ولكن ووضع على السرير صلى فاما بعد قوم من المهاجرين والانصار ثم بعد البيعة على ابى بكر ورضي البوكري ومعهما نفر
 من المهاجرين والانصار فقالوا السلام عليكم ايها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرين والانصار ثم صفوا صفوا واهم البوكري
 فقالوا حيياك يا رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم انشدها بلغنا ازل اليه ونفع لامة وجاهد في سبيل الحق اعز الله دينه وثبت
 كلمه وادب به ووجهه لا شريك لنا جعلنا البنائين من نبي قول الذي معه واجمع منا وبينه حتى تعرفونا وتعرفنا به فانه كان بالمؤمنين
 انما رجعا لاتبى بالايام بدلا ولا يشترى بثمانى باء والناس يقولون آمين.

باب الصلوة على المسلم يموت في بلاد الشرك اخرج الضيف في الباب فتحة ما لك الحجة النجاشي ومواقب
 لك ما لك الحجة واسرهمته قوله عن ابى هريرة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يلق الناس الا خيرا يموت النجاشي رحمه
 في يومه الذي مات فيه وخرج الى المصلحة وهو الموضع الذي اعطيت له من قبل النبي صلى الله عليه وسلم وهم يكبروا ويحسبوا انهم
 قال المالك واشهد على من يرضى بالصلوة على الغائب من البلد وذلك قال الشافعي واحمد ومجوز السلف حتى قال ابن حزم
 الميت من احد من الصحابة منه وعن الحنفية والمالكية لا يشترع ذلك وعن بعض اهل العلم انما يجوز ذلك في اليوم الذي يموت فيه
 الميت واقرّب منه لا اذا طالت المدة حكاه ابن عبد البر وقال ابن حبان انما يجوز ذلك لمن كان في جهة القبلة فله ان كان لم يلبس
 من غير القبلة لخلع الحيز وفيه معتز من لم يعمل بالصلوة على الغائب عن قصة النجاشي ما مر منها ان كان بارض لم يعمل عليه بها احد
 فثبت الصلوة عليه لذلك ومن ثم قال المصنف في الصلوة على الغائب الا اذا وقع موته بارض ليس بها من يصلي عليه واخبر
 الدائري عن الشافعية ومن ذلك قول بعضهم كشف الرضى الله عليه وسلم حتى رآه فتكون صلواته عليه صلوة الامام على ميت رآه
 ولم يره الامام ولا خلاف في جواز ذلك وكان مستند قائل ذلك ما ذكره الواقدي في اسبابه غير ان ابن عباس قال كشف النبي
 صلى الله عليه وسلم من سريره النجاشي حتى رآه صلى الله عليه وسلم ولان حبان من حديث عمران بن حصين تمام وصفوا خلقه وجملة خلقه
 الا في خاتمة يومه ولاني عروته افضلينا خلقه ونحن لا نرى الا في الجنازة قدامنا ومن الاعتقاد ان ذلك خاص بالنجاشي لانه
 لم يمت من الله الله عليه وسلم صلى على ميت غائب فيه وحيي قلت الحقيقة والحقيقة والمالكية انه مخصوص به لان كثير من المسلمين
 انما كانوا لم يعمل على ان يرضى الله عليه وسلم ولا يجوز ان يرضى الله عليه وسلم وقد تقدم الشرط للصحة الصلوة بعضها ومنها كون الميت اهل المصلحة

فدفعه لايضع وتقدم الميت على الامام وحضور الميت او الاكثر من يدنه كالنصف مع الراس فلا يطيء على غائب.

باب في جمع الموتى في قبر والقبر ليجلسه اي يجعل له علامة قد تقدم مسئلة مع الاسماء في قبر واحد كيقين وغفران
ذلك عند الضرورة ولا بد من الحامل والا لا يجوز بل يحرم ويجوز ان يجعل له علامة يعرف بها ان قبره لايضا القبر ولا يجوز
عليه ويكون علامة يدين عنده من اهل وقرة للموتى عثمان اول من مات من المهاجرين واول من دفن بالبيع وصاحبه
مقبرة بعده وهو من اكابر اهل الصفحة قوله لما مات عثمان بن مظعون اخرج بجنازة دفن فاهل البيت صلى الله عليه و

سلم جلان ياتيه كحج فلم يستطع فقام اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم وحسب عن ذكرا عيه الحديث
تم جملة اوضاعها عند راسه وقال العلم بها قراحي وادفن اليه من مات من اهل وفي اشاده كثير من زيد وهو حجة
قوله اخرج بجنازة اي الى البيع دفن فيه ووضع في جنب قبره حجر اللطامة.

باب في الحفاوير العظمى يتلک ذلك المكان اي من يحفر القبر فحفظت بل يحجب عن ذلك المكان ويترك ويحفر
في موضع اخرى او اذا فعل قال العلماء يوضع العظم في جانب القبر ولا يكسر وقوله عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم
قال كسر عظم الميت كسر هجيا اي في الاثم فيدنيها ولا يهان الميت كما لا يهان الحي اخرج ابن مسعود عن جابر قال جئنا
مع رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى اذا جئنا القبر اذ هو لم يغفر مجلس النبي صلى الله عليه وسلم على شفير القبر وجلسنا معه فرفع
الحفاير علما ساقا واحدة فذهب ليكسر فاهل البيت صلى الله عليه وسلم لا تكسروا فان كسرك اياها ميتا كسرك اياها وحيا ولكن بهر
بجانب القبر فذا هو سبب الحديث.

باب في العهد الافضل لله ويجوز عند الشق بلاكائه وقال الشافعي السنة الشق واجتنب ان اهل المكدة تولوا
الشق وتوارثهم حجة ومجتبى حديث الباب عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم العهد
للموتى لغيرنا قال زين العرب جبال التوريش اي العهد آخر واولى لنا والشق آخر واولى لغيرنا اي هو اختيار من كان
قبلا من اهل الايمان وفي ذلك بيان فضيلة العهد وليس فيه نهي عن الشق لان اباعيد بن الجراح مع جلالة قدره في
الدين والا ما كان يصنع وكان شقا قاتلا وكان ابو طلحة الانصاري محاربا ولا تلو كان منبها عنه لما قالت الصحابة ايها جبار
اولا عمل جلد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم لما توفي اختلف الناس ان يلق القبر او يلحق قبته ارجل اهل بيته فلو
الى ابي بصير فقال عباس بن عبد المطلب اللهم اختر لنبيك احب الامم من اليك فوجدوا بالطلحة من بعث اليه ولم يجدوا
من بعث اليه وكان عباس سببا في الدعوات واثارت اهل المكدة الشق لضعف اراضيهم فنهيار العهد فان كانت الارض
رخوة فلا بأس بالشق واتخاذ التابوت من حجر

باب كم يدخل القبر اي من الرجال الذين يدفنون الميت والاولى ان كان الميت نثي ان يكون الواضع رجلا
محررا او افرعما وان لم يوجد من الاجانب فلا يحتاج الى النساء قوله غسل رسول الله صلى الله عليه وسلم على الفضل
واسامة بن زيد وهم اذ خلوه قيرة قال حدثني مرحب اوابن مرحب انهم ادخلوا معهم عبد الرحمن بن عوف
فأفادهم من دفنه قال اما على الرجل الهل كاذعته اذ رزق الصلابة في عدم تشريكهم في الدفن فلو اني ادخل في قبره صلى الله عليه وسلم
اربع علي والفضل وعباس واسامة وعبد الرحمن.

باب كيف يرسل الميت قبرة اختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واصحابه الافضل ان يدخل الميت من قبل القبلة بان
 وضع البهانة في جانب القبلة من القبر ويكمل منها الميت فوضع في اللحد فيكون الاخذ له يستقبل القبلة حال الاخذ وعند الشافعي
 الافضل اسل بان توضع البهانة في موخر القبر بحيث يكون راس الميت بازاء موضع قدميه قبل الواقف الى القبر من جهة راسه
 واستدل بحديث الباب عن ابي ابي اسحق قال (وصي الحارث بن الاعور ان يصلي عليه عبد الله بن نريد فصلي عليه ثم ادخله
 القبر من قبل على القبر فاني سمعت ابي فروس افراد السدة والاشكره وفيه قال الشافعي قد لا يكون مرفوعا ويقول بالصحابي من
 السدة كذا وقالوا النبيان ابن عباس انه عليه السلام اسل راسه فقلت ولنا حديث ابن عباس ان النبي صلى الله عليه وسلم
 دخل قبر ابيلا فاسرج له فاخذ من قبل القبلة رواه الترمذي وقال في الباب عن جابر بن زيد بن ثابت وحديث ابن عباس حسن
 صحيح وقد ذهب اهل العلم وقالوا يدخل الميت القبر من قبل القبلة وقال بعضهم اسل سلكا من قبل القبلة عن فعل النبي صلى الله عليه وسلم
 الا داخل الميت من قبل القبلة وقد اختلف الرواية في دفن النبي صلى الله عليه وسلم عن ابن عباس وغيره وقال ابراهيم التيمي روى
 انه عليه السلام انذرن قبل القبلة ولم يلل سلا ولم يكن صح اسل لم يعارض ماروينا ولا فعل بعض الصحابة وماروينا فعل النبي
 صلى الله عليه وسلم ويحتمل انه عليه السلام اسل لاجل جنين المكان او لخوف ان ينهار الرخا والارض -

باب كيف يجلس عند القبر فاشتا متخاضعا غير ضاحك ناكسا راسه فكل في امر الآخرة قوله عن البراء بن
 عازب قال خرجنا مع رسول الله صلى الله عليه وسلم في جنازة رجل من الانصار فانتهينا الى القبر ولم يلح فجلس
 رسول الله صلى الله عليه وسلم مستقبلا القبلة جلينا ^{معه} وفي رواية انهما وجلسا حوله كان علي رومنا الطير

باب في الدعاء للميت اذ اوضع في قبره يقول واضعهم صلى الله عليه وسلم على ما جرت الشوارث قوله عن
 ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم كان اذ اوضع الميت في القبر قال بسم الله وعلى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وبنايس بعا للميت اذ مات عليه من ايمان او غيره ولا يتبدل ولكن المؤمنين شهدوا في الارض فيشهدون لو ناته على الملة
باب في تعقيب القبر قالت الحنفية ان يعقب الى الصدر والا فالي السرة وقال الشافعي قدر انقامته وقال مالك لاحد قوله
 جازت الانصار الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم واحد فقالوا اصابتا قرح وجهك فكيف تأمرنا وفي حقه القبر
 قال احقر واوا وسعدوا اجعلوا الرجلين والثلاثة في القبر وفي رواية الآيتة واعقوا وايضا والقبر عينا ولفظ النساء في قال
 شكوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم احد فقلنا يا رسول الله المحقر علينا لكل انسان شهد بدنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 احقر واوا وعقوا واحسنوا واوقوا الاثنين والثلاثة في قبر واحد قالوا فمن تقدم يا رسول الله فقال قدوا الكبرهم فترانا فبذليل
 على اننا لا بد من تعقيب القبر صلى الله عليه وسلم امرهم بتعقب مع حاله الشدة والجروح والشفقة والقرب للانصار وامرهم ان
 يجزوا الطريقين والثنتين من باب التسهيل للضرورة واليكه ان يدفن اثنتان في قبر

باب في تسوية القبر اختلف العلماء فيه فقالت الحنفية يسمن القبر اي يجعل مثل سنام البعير قد شبر وقيل تدر اربع
 اصابع رواه البخاري عن سفيان اذ راي قبره عليه السلام سمننا وقال اني اخبرني من راي قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فبذل بكرونا سمنه وقال الشافعي سبط ويسوي من الارض بحديث الباب عن ابي ساج الاسدي قال لعنني علي قال في
 التمكن على العنق عليه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان لا ادع قبرا مشرفا (مرفعا) الاسوية ولا تشا لا لاطنة

اي تحت صورة ذي روح قال في الجمع الجهور على ان الارتفاع المأمور ان لا ليس هو التسميم ولا يعرف به القبر كبحر
 وانما هو ارتفاع كثير ففعله الجاهلية فان التسميم صفة قبره صلى الله عليه وسلم قلت وكذلك معنى قوله في رواية الآتية انما صرنا فضالة
 بقبره فوسى اي يجعل غير رتق ولا الاصة بالارض قوله عن القاسم قال دخلت على عائشة فقلت يا امه اكشني
 عن قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم وصاحبه فكشفت لي عن ثلثة قبور لا مشرقة دمرتم
 ولا طامة راعته بالارض بمسطحة بطي الرعصة الحمراء اي مقرونة بالمصارى التي فيها وقرش عليها وتواها
 قال ابو علي (المولوي تلميذ المصنف صاحب النسخة في كيفية القبور الثلثة) يقال ان رسول الله صلى الله عليه
 وسلم عند مدركه ابي بكر عند رأسه وعمر عند رأسه علي بن ابي طالب عند رأسه
 روى رسول الله صلى الله عليه وسلم وصورة كذا قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وقد بسط الامام نور الدين الشافعي السجودي في وفاء الوفاء من شارة غير اجد وقال ابن عسكروته كذا قبر عيسى بن مريم
قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم قبر عيسى بن مريم

باب الاستغفار عند القبر المبيت في وقت الانصراف اي الرجوع عن وقت قوله عن عثمان بن عفان قال
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا فرغ من دفن الميت وقف عليه فقال استغفروا لي خيكم رسول الله
 بالقبيل فانه الاذان ليس اي عن الرب والدين وعن الرسول صلى الله عليه وسلم فادعوا المدان فميت الله في الجواب عن
 سؤل المكيين فيدل على مشروعية الدعاء للميت بعد فرغ الدفن وعلى سماع الموتى.

باب كرمه الذي صح عنه القبر عن انس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عقر في الاسلام قال
 عبد الله بن ابي رافع كان في القبر يعني بريقه او بنى في الجاهلية قال الخطابي كان اهل الجاهلية يعفرون الابل على قبر
 الرجل الجور فيقولون بخاريه على فعله لانه كان يعفروا في بيوتهم ويطعموا الاضياف فحق لعفرا عند قبره ويطعمها السباع والطيور
 بعد ما تم كما كان مطعمهم من كان يذهب في ذلك الى اذ اعقرت راحله عند قبره وحشر في القيامة ركبها ومن لم يعفروا
 عنده حشر راجلا وكان هذا على نيب من يرى البعث منهم بعد الموت انتهى فاصلا صفة الشريعة.

باب الصلوة على القبر بعد حين تقدم مره بان مفصلا وقد اخرج في الباب رواية صلوة على شهيد واحد وعندنا الصلوة
 على الشهداء واجب وعندنا الشافعي غير واجب وقال بعضهم لا يجوز وفي حاشية المدونة اذا كان استشهدا للحرب من الكفار فلا صلوة
 على الشهداء واذا كان من المسلمين فيصلي عليهم وقال احمد استحبابه قال الطحاوي معنى صلوة على الله عليه وسلم لا تخلوا من ثلثة
 معان امان تكون اسخا لما تقدم من ترك الصلوة عليهم او يكون من شتمهم ان لا يصلي عليهم الا بعد بدها والموت يكون الصلوة
 عليهم جائزة بخلاف غيرهم فانه واجب واهلها كان قد ثبت بصلوة عليهم الصلوة على الشهداء قوله عن عقبه بن عامر

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج يوما ففصل على اهل احد صلوة على الميت ثم انصرف
 اي شل صلوة على الميت واهل ابيهم الذين استشهدوا فيه وكانت احد في شوال سنة ثلثا قوله بهذا الحديث
 قال ان النبي صلى الله عليه وسلم صلى على فتى احد بعد ثمانى سنين كالمودع للاحياء والاموات

قال النووي في شرح المذهب قال أصحابنا وفيهم المراء من الصلوة بهذا الدعاء وقوله صلوة على الميت أي دعا لهم بكفارة صلوة
 الميت قال وزاد النزيل لا يرد على الميت المراء صلوة الجنائز المعروفة بالاجماع لأنه صلى الله عليه وسلم أنما فعله عند موت ليه وفيه
 سين كما في الرواية التي بعد هذه الرواية ولو كانت صلوة الجنائز المعروفة لما اختلفت بين سين قال واليهما لا يكون المراء صلوة
 الجنائز بالاجماع لأن عندنا لا يصح على الشهيد وعند أبي حنيفة وفي الشريعة لا يصح على القبرين قلت أيام فوجب ما في الحديث
 قلت عندنا لا يصح على الشهيد إلا بطي أو سك مسكين أحدهما إذا صلى على شهيد واحد في ذلك الوقت في أيتهما إذا لم يصح
 في ذلك وقت بل على ميتين فحينئذ اختار أنه صلى الله عليه وسلم كمال عليه رواية الباب قال من تاول في هذه الروايات من أن
 المراء من الصلوة الدعاء فزاد ما قبل يرد لفظ حديث الباب مثل صلوة على الميت ومن اختار أنه صلى الله عليه وسلم في وقت الدفن هو
 المسك القوي عندي قال تاول النووي في محلين وكلف اللسان الماخذ ما مر على تاول النووي ولم يقل شيئاً بل ذكره
 قضا عندي بحيث متى وقعت فتحة الباب وإلى ابن خزيمة المراء وما تعرض إلى هذا أحد وعندني إذا خرج إلى مسجد من بيته في
 مرض الموت يدل عليه رواية الطحاوي صلى الله عليه وسلم ثم أتى المنبر فالتصير إلى تاول النووي لا بد منه والله أعلم

باب في البناء على القبر بحرم البناء على القبر للزينة وبكر الأحكام بعد الدفن وبكره التور وبنا القبر كما يضع الآن
 في حق الأولياء والصلوات قوله سمع جابر يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول إن يتعد على القبر أن يقصص
 يقصص يعني عليه وزاد سليمان بن موسى أو أن يكتب عليه قال القاري قال الأذهار والنهي عن تبصير القبور للزينة وهو
 يتناول البناء بغيره والنهي عن البناء للزينة كان في ملكه والحجزة في المقبرة المسبلة وبعب الهدم وإن كان مسجداً وقال النووي
 يحتمل وجهين البناء على القبر بالحجارة ولا يحرم بحرا ولا الأخران يضرب عليها خبار ونحوه وكلاهما منهي لعدم الفائدة فيه

باب في كراهة القعود على القبر قال ابن الهمام وكراهة الجلوس على القبر وطؤه فحينئذ فما يصنع أحاس من فنت
 آثارهم فنت حوايرهم من وطئ تلك القبور إلى أن يصل إلى قبر قريبه كرهه وبكره النوم عند القبر ونضار الحافة بل الأولى وبكره
 كل ما بعد من السنة والمعوض من السنة ليس إلا بارتها والدعاء عند ما قاما كما كان يفعل رسول الله صلى الله عليه وسلم في الخروج
 إلى البقيع ويقول السلام عليكم وأودم مؤمنين وأنا أنشأ اللهكم لآحقون أسأل الله ولكم العافية حتى قوله قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم إن يجلس أحدكم على جمرة فتحرق ثيابه حتى يخلص إلى حله خيره له من أن يجلس على قبر
 وقد قدم في الباب المتقدم من أن يتقدم على القبور القنوط والحديث وقيل لأحد أرواحه أن يلازم القبر ولا يرجع عنه وقيل مطلقاً
 فهذا هو الصحيح لأن ظاهر الحديث يدل على النهي عن القنوط مطلقاً سواء كان القنوط أو غيره لأن في استنفاها حتى أخيه المسلم وحرمة
 وأخرج الطبري والحاكم من عانة بن حزم قال را في رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً على قبر فقال يا صاحب القبر انزل عن القبر
 وتوذي صاحب القبر وتوذي صاحب القبر ولا تؤذي وفي رواية الآتية ولا تتصلوا إليهما أي لا تمسوا الميت بالجلوس
 على قبره ولا تنظروا ففعلها بلينا بالصلوة إليها وكلاهما منهيان وقد قدم في الباب المتقدم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال قال الله اليهود أخذوا قبور أنبياءهم مساجد ويصلون إليها فلعنهم وقال
 صلى الله عليه وسلم في ذلك لا تفتحوا بها ولا تصنام
 باب المشي بين القبور في النعل أخرج المولت رواه اثنين في أسباب أحد ما إذا دخل مني في القبور عليه (في عليه)

فعلان فقال يا صاحب السنتين ويحك اني سبتنيك ففكر الرجل فلما عرف رسول الله صلى الله عليه وسلم خلعها واما بما
قوله السنتين بها النعلان انزلت شعر جلدها والثاني عن انس عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال ان العبد اذا وضع في
قبوره وتولى عنه اصحابه ليعلم قوع نعالهم قال الثاني وخبر انس يدل على جواز لبس النعل لراي القبور ولما شئ بمحض تربة
ومين طريها فاما خبر السنتين فيشبه ان يكون انما ذكر ذلك لما فيها من الخيال وذلك ان النعال السبئية من لباس اهل التربة
والتمتع فاحب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكون دخول المقابر على ذي التواضع ولباس اهل المتعمر

باب في تحويل الميت من موضعه لاصح يحدث قد تقدم بيان مفصلا والحاصل ان الميت لا يخرج من القبر
الا بعد روال الغرض مثل ان تكون الارض منصوبة واراد صاحب الارض اخراجه وغير ذلك من الاعتذار والفتوى على ان الولد اذا
مات في غير بلده حتى لو حضرت امر نقله اليها ذلك قبل الاثم في النقل من بلد الى بلد لا يعقوب عليه السلام مات بمصر
فنقل الى الشام ومضى عليه السلام نقل ما ثبت يوسف بعد زمان من مصر الى الشام ليكون مع آباءه ولما ريف الباب عن جابر
قال من مع ابني رجل فكان في نفسى من ذلك حاجة دالي اخرجني من ذلك القبر فخرجته بعد ستة اشهر فاما الميت منا
من ابني شيئا الا شعيرات كن في لحية مما يلي الارض اى اوجبت من جسدي منكرا فتغير الاشعيرات بسبب لصوتها
بالارض فانه تغيرت قال الحافظون بما يخالف في الظاهر ما وقع في الموطأ عن الحسن بن ابي صعصعة انه بلغه ان عمرو بن الجوح كوفي
عبد المبرن عمرو الانصاريين كانا قد حضرا السيل قبرهما وكان في قبر واحد حفرة عنهما كانا فيها قويا المتغير كانا بها مائتا باس و
كان بين احد ولهم حفرة عنهما ميت واربعون سنة وقد خرج بينهما ابن عبد البر بعد القصة وقية نظرا لان الذي في حايث جابر اذ دفن
اباه في قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطأ انها وجداني قبر واحد بعد ستة اشهر وفي حديث الموطأ انها وجداني قبر واحد بعد ستة اشهر
المجاورة اذ ان اسيل خرق احد القبرين فنصار القبر واحد انتهى قال الشيخ قلت فيه لا لا يخفى والا وجاب ان يقال المتقول عن عبد الرحمن
بن ابي صعصعة بلغ فلما قدم المروى عن جابر رضي الله عنه قلت والمراوية فخرجته بعد ستة اشهر انما كان زمان الترد لجابر
لاخرجه بعد ذلك زمان الترد وفيه لانام مدة احدى ارجاه

باب في الشتاء على الميت ينبغي ان يذكر حاسن الاموات وليكن اللسان عن مساويهم لي ريث اذكر واعماس موتاكم و
كواعنهم ويجوز المرأى ايضا ولكن يجنب فيه من الشار بطريق الجالبية وقد ثبتت عن الحنفية الارابعة مزية النبي صلى الله عليه وسلم و
الاجرة ذكر مساويهم للنبي عن سبب الاموات في الحديث الصحيح في البخاري وغيره وان كانوا باطرافين والميتين معين بل ولو كانوا متظاهرين
الفق والميت لان جوارزه على جوتهم كما هي شريعة راس الناس واما بعد موتها فلان فائدة فيه مع احتمال انها مائة على التوبة و
لهذا منع الجورس لعن زيد والحجاج وخصوص المتباعدة باعيانهم وقال عليه السلام انا نكر بكم في الانجيز وفي الصحيحين انتم شهداء الله
في الارض وفي رواية المؤمنين شهداء الله في الارض فهذا كالتكرية من رسول الله صلى الله عليه وسلم لامة واهلها عدالتهم
بعد اراشادهم لصاحب الجلالة فينبغي ان يكون له اثر ونفع ومضرة في حق ولولده ما روي انه عليه الصلوة والسلام قال حين
اشتمل على جنازة جابر بن عبد الله فقال يا محمد ان صاحبكم ليس كما يقولون انه كان يعلم اننا اوليس كذلك ولكن الله صدم قلوبهم يقولون و
غفرا لا يعلمون قوله عن ابني هيرة قال مر واسطة رسول الله صلى الله عليه وسلم جنازة فانتفوا عليها خيرا
تقال وجبت رابطة او المغفرة ثم مر واما الاخرى فانتفوا اشراقا وقال وجبت رابطة او المغفرة ولعلها كانت جنازة

المناقب وانه من سب الاموات في حق غير المناقبين والكلار وغير المتطهرين بدمه واما سب الاموات بحرم سبهم فخراسان طبعته
او كان ذلك قبل التهجيم

باب في زيارة القبور قد حكى الحارثي والعبدري اتفاق اهل العلم على ان زيارة القبور للرجال حارة وذميمة لهن حرم
على ان زيارة القبور واجبة وليوم توفي العميل ودلالة ذلك في زيارة قبور المسلمين سبب اذا كان غائبا عن منكرات الشرعية لانه
يورث زلة القلب ويذكر الموت والبلوى وغير ذلك من الفوائد والحمد لله في ذلك الدعاء لليت والا يستغفر له وبذلك وردت
السنن وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتي جنه البقيع ويسلم على الميما ويستغفر لهم واما الاستغفار باهل القبور في غير النبي صلى الله عليه
وسلم والانبيا عليهم السلام فقد امكن كثير من الفقهاء اثبت بعضهم قال الشافعي قبر موسى الكاظم ترياق يوجب لا جابة الدعاء وقال الغزالي
من امتد في حياته يستمد بعد ما مات واثبات الزيارة ان يقوم مستقبل القبر مستد بالعبادة حذار وجهه وسلم ولا يسبح القبر ولا يقبله والزيارة
يوم الجمعة افضل خصوصا في اوله وقد جاري الرواية انه يعطى للميت الادراك في يوم الجمعة الترمذي يميل في سائر الايام فانه تعالى
ولي الجود والالهام قوله عن ابني هرة قال اتني رسول الله صلى الله عليه وسلم فمرامه فبكي واكبي من حوله فقال استأذني

ربي تعالى على ان استغفر لها فلم ياذن لي واستأذنت ربي ان انزور قبرها فاذن لي فزوروا القبور
فانها تذكر بالموت قال النووي قوله استأذنت ربي الخ فيه جواز زيارة المشركين في الجملة وقبورهم بعد الوفاة
لانه اذا جازيا رجع بعد الوفاة ففي الحيوة اولى وقد قال الله تعالى وصاحبها في الدنيا معروفا وفيه النبي عن الاستغفار للكفار
انتهى وقد بلغ السيوطي في اثبات ايمان ابوي رسول الله صلى الله عليه وسلم قال انقاري ثم الجمهور على ان والديه صلى الله
عليه وسلم مانا كافرين وهذا الحديث صحيح ما روي في حقها واما قول ابن جرير حديث احيائها حتى احسنها ثم ثوبا حديث صحيح ومن صححه
المام القطراني والحاظ ابن ناصر الدين فعلى تقدير صحته ويصلح ان يكون معارضا لريث سلم مع ان الحفاظ غفوا فيه ومنعوا
جواز و بان ايمان الياس غير مقبول اجماعا كما يدل عليه الكتاب والسنة وبان الايمان المطلوب من المكلف انما هو الايمان
الغيبى وقد قال تعالى ولورود العادو الما نهوا عنه وهذا الحديث الصحيح صحيح ايضا في ردائهم ببعثهم بانها كان من اهل فترة
ولا عذاب عليهم مع اختلاف في المسئلة وقد صنف السيوطي الرسائل ثلثة في نجاة والديه صلى الله عليه وسلم وذكر الادلة من المجتهدين
فليك بها ان اردت بسبها انتهى قلت القول الاسلام في كف اللسان عن النجاة وعدم ردة قوله تعالى رسول الله صلى الله عليه
وسلم فبئسكم عن زيادة القبور خسروا حان في زيارتها تذكرا للموت والاخرة والظاهر ان عامة الرجال والنساء في رخصة
الزيارة للقبور

باب في زيارة النساء والقبور اختلف العلماء فيه فذهب جمهورهم الى جواز الزيارة للنساء اذا كان الامن من
منكرات الشرعية من تضييع حق الزوج والتبرج والجزع والغرض ونحو ذلك من اغتن كما ان جواز الزيارة ايضا مقيد
رجال من كونها غائبا عن المنكرات لان الخطاب في نهيتكم كما انه عام للرجال والنساء على وجه التعليل او احوال الرجال فكذلك
الحكم في فزوروا بان الزيارة على تنبذ ذكر الموت ويحتاج اليه الرجال والنساء فلما منع من الاذن لمن وكيف لا وقد ورد
عن عائشة عند مسلم كيف اقول يا رسول الله تعني زيارة القبور قال قولي السلام على اهل الديار من المؤمنين والمسلمين فمرحبا به
للمسلمين والمساكين وانا انشأت الله بكم للاحقون فبنما يدل على صوت على ان النساء اذن لمن في زيارة القبور وكذلك ما رواه

ابن ابي عمير عن النبي صلى الله عليه وسلم مرارة تكي عند قبر فقال تلقى القدر اصابني الحديث ولم يكن علي الزيارة وكذا ما رواه ابن ابي عمير
 ان قاتبة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم كانت تزور قبر عمها حمزة كل جمعة وتكفي عنده فالصواب الذي ينبغي الاعتماد عليه فيه
 جواز الزيارة للنساء اذا كان خالية عن منكرات الشريعة وقيل ان الرخصة انما هي للرجال دون النساء الا في زيارة النبي صلى الله
 عليه وسلم وقيل لمن النساء رخصة الا في اتباع الجنائز فلا رخصة لهن فيقله عن ابن عباس قال لعن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ذوات الفروج المتخذين عليهما المساجد والسراج قال الشافعي قد راي بعض اهل العلم ان هذا كان قبل ان
 يرخس النبي صلى الله عليه وسلم في زيارة القبور فلما رخص قبل في الرخصة الرجال والنساء انتهى واما اتخاذ المساجد فلما كانت اليهود
 والنصارى يتخذون قبور ابيائهم مساجد ولعلهم يعلون اليها فلعلهم على ذلك واما اتخاذ في جوارح لم قصد التبرك لا للتعظيم ولا للتواضع
 فلما يخل في ذلك الوعيد وقال جماعة بالكرامة مطلقا واما اتخاذ السراج لتعظيم اهل القبر وكذلك التماس القبور وبناء القبة في
 القبر كما يصنع الآن في حق الاولياء والصالحين فكلها حرام ومكروه كما لا يخفى على من راى في معرفة القرآن والحديث والفقه وادى في تعليق
 بالدين والايمان -

باب ما يقول اذا مر بالقبور ما تقدم في كيفية الزيارة بالقول وفي حديث عائشة عن مسلم في حديث الباب عن ابي هريرة
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج الى المقبرة فقال السلام عليكم وارقوم مؤمنين وانا انشأ الله بكم لا حقوق
 قال الخطابي وانا قولنا ما تقدم قيل ليس على من اشتما ما الذي يدخل الكلام الشك والارتباب ولكن عادة الحكم
 يحسن بذلك كلامه ويريد قيل انه دخل المقبرة ومعه قوم مؤمنون يتحققون بالايمان واخرون يفتن بهم الشقاق فكان الاستئثار
 منصرفا اليهم دون المؤمنين فعند الحق بهم في الايمان وقيل الاستئثار انما وقع في استصحاب الايمان الى الموت لان في
 نفس الموت -

باب كيف يصنع بالحرم اذا ماتت خلفت العلمانية قال الشافعي لا يجزئ راسه وقال ابو حنيفة واحياه وبالك يغفل بالليل
 بسائر الاموات ورواية الباب مخصوص بذلك الحرم الذي اتي في العزقات قوله عن ابن عباس قال اتى النبي صلى الله
 عليه وسلم برجل وقصته ما حلت سنات وصعته قد قنت غنة والقص الكسر والذوق وهو محرم فقال كفوه في
 ثوبه واغسلوه بماء ووسلا ولا تحموا داره فان الله يبعثه يوم القيامة ليبي قال ابو جواد وصعته احمد بن
 حنبل يقول في هذا الحديث خمس منتهى اولها كفوه في ثوبه اى كيف المبيت في ثوبين يعني بخنجر
 الانتصار على ذلك والثانية غسلوه بماء وكسروا راسه في الغسلات كلها اسدرا رواه الثوري لا تحموا داره
 رواه الرازي ولا تغربوه طيبا رواه الثامنة كان الكفن من جميع المال - قال العيني احتجاج الشافعية واحمد واسحق و
 اهل الظاهرية في ان الحرم على احرار بعد الموت ولهذا يحرم ستر راسه وتطبيبه هو قول عثمان وعلي وابن عباس وعطاء وثوري
 وذهب ابو حنيفة والاك والاوزاعي الى ان يصنع بالجلال وهو مروى عن عائشة وابن عمر وطاوس انها عابذة فترعت
 فطلبت بالموت كالصلوة والصيام وقال صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله واهرام من عمله ولان الاحرام لا يفي الا
 وكملت مناسكه واجابوا عن الحديث بان ليس عاما بل فقط لانه في شخص معين ولان لم يقبل بيعت يوم القيامة بل لانه محرم فلا يندى حكم
 الى غيره الا بلبس وقال غسلوه بسر والحرم لا يجوز غسله بسر وذكر الطحاوي في كتاب الحج ان ابا الشعثاء روى عن ابن عباس

حلف الرجل على مستقبل متعقده الارباع الفعل فعل الحالف ليخرج نحو والله الاموت ولا تطاع الشمس فانها في يمين غنم من الحالف على المستقبل
سوار كان في الفعل كقول والله لعينين يراهما او في الترك كقول والله لا اكرم ربا ولا ربني الفعل ان يفعل مرزوق في الترك ان يترك اربا
فلو فعل مرزوقه حشمت ولم ير الكفارة وعلما ان اليمين المتعقده على افراع منه ما يجب الحنث فيكون ان المسلم ومنه ما يجب في الكفر الفعل المبر
ومنه اليسوي فيه البر والحنث كسائر العبادات ولكن حفظ اليمين اى البر فيها اولى من الحنث وفي يمين المتعقده الكفارة فقط ولا يجب
الكفارة الا في اليمين المتعقده فلا تجب في الغنم والغنم لا يجب في الغنم الا بالتوبة والاستغفار قال الشافعي يجب في الغنم الكفارة
انه قال النبي صلى الله عليه وسلم من حلف على يمين مصبورة كاذبا فليتوب او وجهه مقلعه من النار
يجب على وجهه في النار والكذب في نفسه كبيرة والحلف عليه زيادة في كونه كبير لان فيه توبين اسمه تعالى قال في الجمع وفيمن حلف على
يمين مصبورة كاذبا وروى على يمين صبر اى الرمي بها وطس عليها فكانت لازمة لصاحبها من جهة الحكم والتصوير هو صاحبها فوجب
بوصفها وضيفت اليه مجازا فالحلف هو اليمين في الحلف بين اللقطين تاكيد لو حلف بغير حلف لم يكن صبرا
باب بين حلف ليقطع بها ماله هذه التزمية ليست في الشبهة المصرية والاعادى المذكورة داخله فيها تحت باب اتفاق
في اليمين الفاجرة وقد علمت كالمباين وان كان المارد من اليمين الفاجرة واليمين لقطع مال غيره لنفسه متملكا هو يمين الغنم
ونعلمت معنا ومكة في الباب المتقدم قوله من حلف على يمين هو فيها فاجر ليقطع بها مال او مسلم لقي الله عز وجل
وهو عليه غضبان قال مولانا الشيخ عبد العزيز محدث دبلوى انما لم يقل كاذب لان الكذب عدم مطابقة الواقع وبما لا يكون
الخبر مطابقا وليتقوا الحالف ان مطابقا في الحلف عليه ولا يتحقق الوعيد لان معرفة الواقع ليس في رسمه ولا يكلف الشخص الا ادائها
فادرك فقط فاجرا شعارا بان الوعيد على من حلف على يمين كاذبة مع افتقار كونها كاذبة لان الغفور انما يتحقق فيقال لا تشعت
في الحلف كان ذلك كان يميني ومن رجل من اليهود ارض فجدني فقد منه الى النبي صلى الله عليه وسلم
فقال الى النبي صلى الله عليه وسلم انك بنية قلت لا قال لليهودى ا حلف قلت يا رسول الله
اذا يخلف ويدهب على فانزل الله تعالى ان الذين يشترون بعهد الله وايماءهم ثمنا
قليل لا ائسوا لآله قال ابن بطال بهذه الآية والحديث ارجح الجمهور على ان اليمين الغنوم لا
كفارة فيها لانه عليه الصلوة والسلام ذكر في يمين المصنوع بها الحنث والعصيان والعقود والاثم ولم يذكر فيها كفارة ولو كانت
ذكرت كما ذكرت في اليمين المعقودة فقال فليكفر عن يمينه وليأت الذي هو خير قال ابن المنذر لانهم منته تدل على قول من يجب
فيه الكفارة بل يروى والله على قول من لم يوجبها قلت علمت ما علمنا كذا في الشافعي فانها في اليمين الغنوم فان قال ان فيه الكفارة
لتو القائل ولكن لو خذتم بما سمعت فتكونكم والاراد بالموحدة الكفارة لانه تعالى فسر بها في آية اخرى فقال ولكن لو اخذكم بما عقدتم
الايمان فكفارته الآية والمراد بالعقد القصص ايضا وفيه توفيق بين الاليتين ولان الكفارة شرعت لرفع ذنبه بك حرمه سم الله تعالى
فقد تحقق بالاستشهاد بالله كاذبا فاشبه المعقود ولنا حديث الصحيح الذي تقدم ذكره خمس من الكبار وفيه اليمين الفاجرة وفي رواية
الغنوم وقال ابن مسعود وابن عباس كنا نعال اليمين الغنوم من الكبار التي لا كفارة فيها وقولها كنا اشارة الى جميع الصعاب وكناية
اجماعهم ولان الغنوم كبيرة مخصة والكفارة عبادة من وجه فلا يطالب بها كسائر الكبار لان المشروعات اللازمة للعبادة لم تكن اتسا عبادة
لخصه سبها مباح عقوبة مخصة سبها مخطو رخص وتزود بين العبادة والعقوبة وهي الكفارة لانها عبادة من وجه حتى تتادى في الغنوم

باب البيمين لغير الله وفي النسخة المصرية يا انا لا ايمان بالله او بغيره ولا يجوز بغير الله واليمين بغير الله كاللثة التي
ان جرى على لسانه في قصد ولم يرتفع في كونه صورة فليكن التوحيد والان كان على قصد التعظيم فهو كفر لو اوجار وتداوي
العود عن تبيد الايمان قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من خلف وقال في حلفه واللات فليقل
لا اله الا الله اي سبق على لسانه ولم يرتفع في كونه التوحيد لانه صورة الكفر والافان كان على قصد التعظيم
فمكفر وانما لا يجب العود عن تبيد الايمان -

باب كراهية الحلف بالآباء قلنا نعم ان الحلف بغير الله حرام وفي حديث الباب عن عمر بن الخطاب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم ذكره وهو في دلب وهو يحلف بآبيه راي سبق على لسانه على عادة العرب في الجاهلية فقال ان الله
بينكم ان تخلقوا يا ابا بكرين كان حالها طيحا فبالله او نيسكت قال محمد في الموطأ وبهذا ما خلا لا ينبغي ان يحلف بآبيه من
كان حالها طيحا فبالله لم يبرأ ويعمت انتهى قول عمر بن الخطاب حلفت بحب هذا ذاك ولا أشدا ذكر ابن مني
واشراي وثا وحكاي من كلام غيري اي عاداد واثلا وقيل عاداد واثلا اي قول النبي صلى الله عليه وسلم في الباب في قصة الاعرابي
الفتح وابه ان صدق دخل الجنة وابه ان صدق فهذا معارض لاحاديث النبي قال الحافظ فان قيل بالجامع بين
هذا وبين النبي عن الحلف بالآباء جيب بان ذلك كان قبل النبي او بانها كلمة جارية على اللسان لا يقصد بها الحلف كما جرى على لسانهم
عقري طلق واداه ذلك او في اخبار اسم الرب كان قال ورب الية قيل هو خاص يحتاج الى دليل ولكي لا يسمي عن بعض مشايخنا قال
يوجب ما كان والله فقصرت اللامان واستغرقت القرطبي هذا وقال انه يحرم التثنية بالوايات الصحيحة وظل القرطبي في ما بان
الرواية بلطف ابيه لم تصح لانها ليست في الموطأ وكان لم يرض الجواب فعدل الى رواه بخبره ووجه صحيح فامتنع فيه واتوى الاجابة الاولان
انه قيل قلت وكذلك لفظ لعن في قصة الانكاف وتبع في خطبة الرد المحتار وخطبة المطول وفي اوائل البخاري في قصة انصاف
الى براءتين لفظ وقرعني وايجاب الحسن علي في حاشية المطول ان هذا قسم صورة فيكون عتية وليس القسم وهذا هو الصحيح في الجواب
وكذلك يقال في ايمان القرآن ان الله لا تقسم بهذا قال ابن القيم في ايمان القرآن -

باب كراهية الحلف بالامانة اي بلطف الامانة اعلم ان اليمين بمعنى الحلف الصادق بالقسم والتعلق بشيء وبالله وبما هم
من اسماء وبعينه من صفاته فاذا حلف بصفة من صفاته التي يحلف بها غير الله لا يمين الا بان على العرف يكون حاله نافي اوله
سواء كانت صفة الذات او صفة الفعل لان صفاته تعالى كلها صفات الذات وكلها قديمة الوجود الا فرقنا بين اليمين بلطف بالسر
بالرحمن والرحيم وعزته وجلاله وكبريائه ولعمري اي القباة وهو من صفات الذات فكان قال وتبارك الله وابعم الشريعة بيمين الله
او بركة السر والسر وبشيئا فبذلك كلها يمين عندنا نافي اوله وقال الشافعي لا ينقض في عهد السر وبشيئا فبذلك بالنية قلت بيمينها
لاستعمال العهد في معنى اليمين قال الشافعي في او فو العهد الله اذا عاهدتم ثم قال ولا تنقضوا الايمان بعد توكيدكم بالنية في مناهم
واما الحلف بلطف الامانة فقط فلا ينقض واذا قال امانته السر كان مينا وقال الشافعي لا يكون مينا قال في البدع لو قال والله الله
ذكرني في اصل انه يكون مينا وذكر ابن سماعه عن ابي يوسف انه لا يكون مينا وذكر الطحاوي عن اصحابنا انه ليس مينا ووجه ما ذكره
الطحاوي ان امانته السر انما هي بعد عبادتها من الصلوة والصوم وغير ذلك قال الشافعي في ما عرشنا الامانة على السموات
والارض والجال فامين ان يحلفنا الاية فكان حلفا بغير اسم السر عز وجل فلا يكون مينا ووجه ما ذكره في الاصل ان الامانة

المضادة الى الصلة تعالى عند القوم يراو بها صفة الاتري ان الاتيين من اسماذ العروانه مشتق من الامانة فكان المراد بهما عن الاطلاق
خصوصا في موضع القوم صفة الله قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من حلف بالامانة فليس منا
اي بغير اضافته الى الصلة فانه حلف بغير الله واذا اضاف الى الصفة الاختلاف الذي تقدم ذكره والا

باب المعارضين في الايمان جمع معارض من التعريض خلاف التصريح اذا كان المستخلف في الحق فاعبرته في ليسين
لنية المستخلف فلا يبعد في المعارضين والتورية كحديث الاول من الباب يبينك على ما يبعد فك عليهما صاحبك اي
ختمك ودعيتك قال في النهاية اي يجب عليك ان تخلف على ما يصير عليك اذا حلفت له واذا لم يكن المستخلف على الحق
فالعبرة لنية الخالف فله تورية وتعرض كما يدل عليه حديث الثاني من الباب سموي بن حنظلة قال خرجنا نريد رسول الله

صلى الله عليه وسلم ومعنا دأبل بن جهم فاخذ له عدوله فخرج القوم فأتوا ان يحلفوا وحلفت انه اخي على

سبيله فأتينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فاجبرته ان القوم يخرجوا ان يحلفوا فظافوا بالواقع وحلفت
انه اخي ودأبل ان ليس باخي من النسب قال صدقت المسلم اخو المسلم فاذا يدل على ان التعريض مفيد وليس بكذب ذلك الوقت

باب ما جاء في الحلف بالبراءة من ملة غير الاسلام وفي نسخة باب ما جاء في الحلف بالبراءة وبكلمة غير السلام فهذا واضح
والنسخة المعمولة غير ظاهرة المعنى قال الخفية اذا قال احد الان فعل كذا فهو كافر وانصراني او يهودي او مجوسي او بربري من الاسلام

فلو قال هذا القول فانه يكون مبينا وتجب الكفارة دعوى الخلف لان حرمة الكفر كحرمة تهتك الاسم ولا يحتمل التبديل كما لا يحتمل حرمة اسم الله
الستوى قال الشافعي لا يكون مبينا ولا تعليق بالحصية بالشرط وهذا اذا كان في المستقبل واذا كان في الماضي لشيء قد فعله كان كنت

فعلت كذا فهو كافر ومعناه ان نعتة فهو العيين الغوس فلا يكفر عند ابي يوسف وقال محمد بكفر ولا تفصح وان كان لم يجعل عالما يعرف
ان يمينه لا يكفر في الماضي والمستقبل والجواب ان كان جاهلا وعنده انه يكفر بالحلف يكفر في الماضي والمستقبل لانه لما قدم عليه وعنده انه

يكفر فنقد رضى بكفر قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من حلف بعبدة غيره الاسلام كاذبا فهو كافر قال احمد بن
نابره ليدى انه حلف باليهودية او النصرانية لانه ان فعل كذا فهو يهودي او بربري من الاسلام كما فيه المصنف قال القاسمي غايه

الغرض بهذا الحلف الاسلامي كذا قال ويحتمل ان يتعلق ذلك بالخلف لما روى بريدة روى في الباب انه صلى الله عليه وسلم
قال من حلف فقال اني بربري من الاسلام راي ان كذبت فان كان كاذبا فهو كافر قال راي بربري من الاسلام لانه رضى بركته

من الاسلام ومن كان صادقا فلن يرجع الى الاسلام ما اذلان فيه نوع استعجاب بالاسلام وسيل على الكفر قال القاسمي و
لعل المراد به التهديد والمبالغة في الوعيد لا الحكم بانه صار يهوديا او بربريا من الاسلام وكانه يهودي معتق كاليهودي يهودي

قوله عليه السلام من ترك الصلوة فقد كفر وهذا النوع من الكلام من فعل كذا فهو يهودي او بربري في عرف الشرع مبينا ويلتعلق
الكفارة بالخلف فيه فذهب الشافعي والاوزاعي والشري واصحاب ابي حنيفة واهل الحق الى ان يمين تجب الكفارة بالخلف فيها

فقال مالك والشافعي والوعيدانه ليس يمين ولا كفارة فيه يمكن التماس انهم صدق فيه واكذب قال صاحب الهداية لو قال
ان فعلت كذا فهو يهودي او نصراني او كافر يكون مبينا مما اذا فعله لزمه كفارة يمين قيا ساعلى تحريم المباح وانه يمين بالنقل قال

الشافعي يا ايها النبي ان تحرم ما اهل الشرك ثم قال قد فرض الله عليكم تحلله ايما كنتم
باب سب الرجل يحلف ان لا يأتى من اي لا ياكل الاطعام قال في البدل وهو حلف لا ياكل الاطعام الا ان لم يصح به بخلافه كما هو في البدل

حلقهم وقولهم عز وجل كفارة تة اى كفارة ما عقدتم من الايمان لان الاعادة تستدعى مضانا اليه سابقا ولم يسبق غير ذلك العقد
 فيصرف اليه وكذا قوله تعالى ذلك كفارة ايما لكم اضاف الكفارة الى اليمين وعلى ذلك تسبب الكفارة الى اليمين فيقال كفارة
 اليمين والاخذة بتدل على بسية في الاصل وبما روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حلف على يمين فرائ غير ما
 خير منها فليكفر عن يمينه ثم يات الذي هو خير ولا استدلال بالحديث من وجوب اجسامه انه امر بالكثير بعد اليمين قبل المنك
 ومطلق الامر يحل على الوجوب والثاني انه قال عليه الصلوة والسلام فليكفر عن يمينه اضاف الكفارة الى اليمين فكذا في الرواية
 الاخرى فليات الذي هو غير وليكفر يمينه من تنكف اليمين لا تنكف اخنث فدل على ان الكفارة لليمين ولان الله تعالى نهى عن
 الاعداء الا باستنفا بل قوله عز وجل ولا تقولن شيئا على باطل فذلك عدل لان يشار العذر ومعلوم ان ذلك الهى في اليمين او كذا
 واخذ من حلف على شيء بلا متعيا بغير حصار عاجيا باثبات ما هي فوجب الكفارة لدفع ذلك الاثم عنه وانا ان الواجب كفارة و
 الكفارة تكون للسياات اذ من البعد فكيف للسياات فالسياات تلغ بالسياات قال الشرح والى ان الحنات يذهب السياات
 وعقد اليمين شرع في اقسامهم رسول الله صلى الله عليه وسلم في غير موضع كذا الرسل المتقدمه عليهم الصلوة والسلام قال الله تعالى
 خيرا عن ابراهيم عليه الصلوة والسلام انه قال لا تنكروا كيدنا اعناكم وقال خيرا عن اولاد يعقوب عليهم الصلوة والسلام
 انه قال لا تنكروا كيدنا يوسف وكذا اليب عليه الصلوة والسلام كان حلف امرأته ثمر الشريعة بالموافاة وخذ يرك
 غشا خارب به ولا تخش ولا ابيا عليهم الصلوة والسلام مستصومون عن اكبار والرافعي فدل ان نفس اليمين ليس بدين
 وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال اذ اظنتم بنا خلفوا بالله ايضا ومن كان حاله فليحلف بالله وليذر امره عليه وسلم
 باليمين بالله تعالى فدل ان نفس اليمين ليس بدين فلا يجب الكفارة لها وانما يجب تخلف اليمين هو المأثم في الحقيقة ومعنى الذنب فيه
 انما به الله تعالى ان يفعل كذا انما تخلف يخرج مخرج نقض العهد منه فيتم بالنقض لا بالجد ولا ذلك قال تعالى ولا تؤيدوا الذين
 اذا عاهدتم ولا تنتهوا الايمان بعد توليكم ما ولان عقد اليمين يخرج مخرج الخطيئة والتبجيل لله تعالى وجعله خيرا اليه واما عند
 فيمنع ان يجب بكفارة محو اليمين بل لان فيهم ان الحالت يصير عاجيا تنكر الاستنفا في اليمين لان الالباب والى
 عليهم اجمين تركوا الاستنفا في اليمين ولم يحجز صغهم بالمعصية فدل ان ترك الاستنفا في اليمين ليس بجرام وان كان تركه في
 مطلق الوعد منها عند ذلك والله عز وجل اعلم بوجوب اجسامها ان الوعد عاقبة الفعل الى نفسه بان يقول افضل عندنا
 وكل فعل يغلط تحت شبهة الله تعالى فان فعله لا يتحقق لاحد الا بعد تحقيق اليه تعالى منه ولا يتحقق منه الا كسباب لذلك الا بافراط
 فيذهب اى قران الاستنفا بالوعد ليقول على ذلك يصح عن الترك وفي اليمين بذكر الاستنفا بالله تعالى على طريق التعظيم
 قد استغاث بالله تعالى راديه فزرع فليحقق التعظيم الذي يحصل به الاستنفا وزايدة فلام في الاستنفا والثاني ان اليمين
 شرع من التأكيد المحلوف عليه خصوصا في البيعة وقران الاستنفا في مثل ذلك يطل بالمعنى الذي وضع الله لفظة في قوله تعالى
 والاباية المذكورة فتاويلها من وجوب اجسامها اى لو اذكم الله بها فلهذا ما عقدتم من الايمان والى انما بها كقولهم عز وجل ولا تستنصوا لاني
 بعد توليكم فان تركتم ذلك فكفارة كذا وكذا بك قوله تعالى كفارة ايما لكم اذ حلفتم فتركتهم انما اظهروا الاخرى انه قال عز وجل
 واخفوا ايما لكم والمخافة تكون بالبر والثاني ان يكون على انما الحنث اى يمكن ان يوافيكم بيمينكم فماعدتمم كذا قوله وكذا
 كفارة ايما لكم اذ حلفتم اى اذا حلفتم بيمينكم كما في قوله تعالى فمن كان منكم مرضيا او باذيا من راسه فليدفع من يمينه ما وصية الله

كلمة التوجيه عبادة وفي العبادات يغفر السيئات الصغار كما في قوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات قلت قد يغفر الكبائر ايضا
وعلى ان لما اخلص في قوله لا اله الا الله فكان تدم على فعل تكون التمام توبة ويمكن ان يجاب بأنه كان قبل قوله لا اله الا الله
لم يومن بالاعص وجين علف اخلص بالتوجيه فصار كانه جرد الاليمان فهدم تجديده الاليمان كان قبل ذلك من المعنى
باب كمال الصانع في الكفاية قد تقدم بيان مقدارها واختلافها لاثمة فراجعها للكفاية في اليمين بالاطعام اطعام عشرة
مساكين تحقيقا او تقدير احتيا او عطى مسكينا او احيا في عشرة ايام كل يوم نصف صاع يحوز تمر يلا سبعة مسكين آخره لخد الحامية
سوار كان الاطعام مليكا بان اعطى كل واحد منهم نصف صاع من خنطة او دقيق او سويق او صاعا من تمر او شعير او كان اجمعة
بان دعي عشرة مساكين فخذوا منهم وعشاهم اجزاءه

باب في الرقبة الموصحة اختلاف العلماء في كفارة اليمين بالخمر فقال الشافعي لا يحجزه الارقية مؤمنة وقال
ابو حنيفة وآخرون يحجز تحريره مطلقا مسلمة او كافرة ذكر ادني صغيرة او كبيرة ولا يحجز فانئت بحسن المنفعة ولا المديروا والمبدل
ولا المكاتب الذي ادى بعض شئ قوله عن معاوية بن الحكم السلمي قال قلت يا رسول الله جارية صككتها صككة
ولم تظلمها فظلمت ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت انظروا عتقا قال اتى بها قال فحبت بها قال ابن
الله قالت في السماء قال فمن انا قالت انت رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
اعتقها فانها موصحة انا قولنا في النذر وجوبها في السما ليس المراد بل والمراد بالعلو والرفعة
في المرتبة وجعل التفرقة عن عقيدة الجاهلية وهذه الكفاية كفارة للظلمة ولا خلاف فيها

باب كرامة النذر قد تقدم معنى النذر لكنه لعل على كذا او على كذا او نأذي او صدقة او مالي صدقة او مالي صدقة او مالي صدقة
اعلى ذرا او ذرا او نذر او نذر الكرم الذي يتعلق بالناذر فشرائط الالبية منها العقل والبلوغ والاسلام والذي يتعلق
بالمندوبية فانور منها ان يكون متصورا او جوف في نفسه ثم عرفنا بالصحيح النذر بما لا يتصور وجوده ثم عرفنا ان النذر على ان اصوم
ليلا او ايام حتى ومنها ان يكون قرته فلا يصح بما ليس بقرته راسا كالنذر بالعصا بان يقول لعل على ان اشر بخر او اضر
فلانا ومنها ان يكون قرته مقصودة فلا يصح النذر بغيرها والرضي وتشييع الجنازة والوجود والافتعال ودخول المسجد
الصحيح والاذان ونهارا ليلاته والمساجد وغير ذلك وان كانت قرأ لانه ليلته القرب مقصودة ولا يصح النذر بالصاذقة
والصوم والحج والعمرة والاحرام بها والعق والبدن والهدى والاعتكاف ونحو ذلك لانها كقر ب مقصودة ومنها ان يكون
النذر بربا فان كان المأملوك الناذر او كان النذر رضا فالى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر بهدي الى الملك
يملكه او بهدي الى الملك الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال املك فيما استقبل فزعمت
ان قال كلما تشترينه وارثي فصحيح عندنا في حقيقته واصحابه خلافه والشافعي والصحيح قولنا لعل لعل على انهم من عباد الله لعل انما من
فضلهم فزعموا ونكون من الصالحين الى قوله تعالى فان عظم نقاشا في قلوبهم الى يوم يلجئهم فربما اختلفوا الله ما عوده وبما كانوا
يكدون ولست اتي على صحة النذر المضاف لان الناذر يذره عابدا لله تعالى او فانه يذره فربما اختلفوا الله ما عوده وبما كانوا
على ترك الوفاء ولا يكون ذلك الا في النذر الصحيح ومنها ان لا يكون مغروضا ولا واجبا فلا يصح النذر بشئ من الغرض
سواء كان فزعمين كانه ملوك انفس صدم برضان او فرض كفاية كمال الجادوه لموتة الجنازة ولا بشئ من الواجبات سوا

كان عينا كالنذر واحدة الشطر والعمره والانتحيه او على سبيل الكفايه كتحيزه الموتى وعلمهم ورد السلام ونحو ذلك لان الواجب الواجب لا يتصور واما حكم النذر فلان لا يجوز ان يكون نذرا حتى اذا نذر لم يسم ثم لم يخلو اما ان يكون النذر مطلقا او معناه المطلق فان سمي شيئا فمضى المطلق يجب الوفاء به وكذا في المعلق ان كان التعلق بشرط راو كذا اذا قال ان شئني الشطر مضي اذ ان قدم ما يفي بعمل كذا وان كان غير راو كذا بان قال ان كلمت فلانا فقال ان دخلت فلان فقلت على كذا فليس يجب عليه الوفاء بالنذر ولا يخرج عنه بالكفارة وتبيل يحزبه كفارة اليمين وهو الخيار ان شاء وفي النذر وان شاء كفر وهو الصحيح رجع اليه الوحيه قبل موته بثلاثه ايام وتبيل بسببه وهو قول الشافعي يمينون باليمين الغصب وان لم يسم شيئا مثل ان يقول ان فعلت كذا فعلى نذري يجب عليه كفارة اليمين سواء كان مطلقا او معلقا لكن في المطلق في الحال وفي المعلق عند الشطر

قوله عن عبد الله بن عمر قال اخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يدي عن النذر ويقول انه لا يرد شيئا وانما يخرج به من الجحيم فالنذر على مقتضى ما يرد عن قدر الله شيئا مني عنه وكان عادة الناس ينذرون بجلب النذر ودفع الضار ونكف النضر ففعلوا عنه واما اذا نذر بالاخلاص في النية وعبادة الله تعالى كما نذر عمر بن الخطاب باعتكاف ليلة في المسجد الحرام فليس بمنهي عنه

باب النذر في المعصية قد عرفت في شرائط ان يكون النذر برب طاعة وقربة فلا يصح النذر بالرب لغيره لاسا كالنذر بالمعاصي بان يقول لله علي ان اشرب خمر القليل فلانا او اضربه او شتمه ونحو ذلك حديث الباب من نذر ان يعصى الله فليطعه ومن نذر ان يعصى الله فلا يعصه وتقول عليه الصلوة والسلام لا نذر في معصية الله تعالى ولان حكم النذر وجوب المنزور به وجوب فعل المعصية محال ومعناه لا يستقدر نذر الله ان لا يعصى الله فانما يصير فيما نذر الله عن معاصي قال سيما النبي صلى الله عليه وسلم يحط اذا هو بوجع قائم في الشمس فسيال عنه فقالوا هذا ابو اسرائيل الانصاري اذا قرئ في النذر ان يقوم ولا يقعد ولا يستظل ولا يتكلم ويصوم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من نذر ان يقوم ولا يقعد ولا يتكلم ولا يصوم فليصومه قال الخياط في تفسيره نذر نوعين من الطاعة والمعصية فامر الله عليه وسلم بالوفاء بما كان فيها من طاعة وهو الصوم وان تبرك باليمن بطاعة من القيام في الشمس وترك الكلام وترك الاستئصال باطل وذلك لان هذه الامور مشاق تعيب البدن وتؤذي وليس في شئ منها قربه الى الله تعالى وقد وضعت عن هذه الامور الاغلال التي كانت على من قبلهم الخ انتهى -

باب من رآى عليه كفارة اذا كان في معصية اختلف العلماء في نذر معصية هل تجب عليه الكفارة اذا لم يوف نذره الشافعي الى انه لا يلزم النذر بمعصية فلا يلزم الوفاء به ولا تجب الكفارة وقال آخرون ليس معنى قولنا لا نذر في معصية انه لا يقدر بل معناه انه ليس فيه وفاء وهو يمين فوجب فيه الكفارة اذا لم يوف ويدل عليه حديث الباب عن ليس عن الزهري عن ابي سلمة عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لا نذر في معصية وكفارة اليمينين فهذا صريح في ان نذر المعصية لا يلزم فيه الوفاء بالنذر في معصية ولكن فيه كفارة اليمين لانه يمين وكذا يدل عليه حديث الشافعي سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن اخيه نذرت ان حج حافية غير محترمة فقال صرورها فلتنتهت وتكعب ولتصم ثلاثه ايام فهذا الحديث يدل على ان في نذر المعصية كفارة لان اخيه عقبة بن عامر لم يسم اسم حبان

كان نذرا بمعصية لان الحج باختيار على راسها معصية وامر رسول الله صلى الله عليه وسلم بالخوار وعدم الوفاة وبالكفارة لذلك فنهذه
 الرواية يومئذ حديث الزهري عن ابى سلمة وقد تكلم الى ثونان في حديث الزهري وحديث عقبة ونقل ابو داود الكلام على حديث الزهري
 عن الامام احمد بن حنبل وحاصل كلامه ان القائل اعترض على الامام احمد بابك قلت افسدوا علمنا بالاحديث فان الحديث مروي
 بسندين احمد بن حنبل عن ابى سلمة عن عائشة والثاني حديث الزهري عن سليمان بن ارقم عن يحيى بن ابى كثير عن ابى سلمة عن
 عائشة فلان زهري ان حايث الزهري عن ابى سلمة ليس او صحيح فاعترض عليه القائل بقوله وصح اى هل صح افساده عندك ولم يروا
 غير ابى اويس وجوابه بنين السوالين المذكور في حاشية النسخة المتجانية بان لم يصح عن ابى افساد هل يحتل ولم يرو غير
 ابن اويس فاعترض كيف يصح قولك وقد رواه الثقة وهو يونس عن الزهري عن ابى سلمة والذي خالفه هو حديث ابى بكر بن
 اويس وهو مختلف فيه لم يرو غيره فكيف يقيم حديث يونس عن ابن شهاب فيصطقل حديث ابى بكر بن اويس فليس فيما حتمنا
 التذليل من الزهري مطلقا فاجاب عنه الامام احمد بان ابى بكر بن اويس وان كان مختلفا فيه لكن روى عنه ايوب بن سليمان
 هو اوثق منه واوثى فتايد حديث ابن ابى اويس برعاية ايوب في احتمال الفساد قلت هكذا كلف فيه التريز وغيره وبهذا غفلة
 عن حديث الشافى فادري حديث يونس بسند ابى بكر بن محمد بن عيسى بن ابي حنيفة قال ثنا ابو صخر عن يونس عن ابن شهاب قال ثنا
 ابو سلمة عن عائشة فروى بلفظ الحديث وهو يدل على سماع ابن شهاب من ابى سلمة قطعاً فلم يبق بهذا السند شائبة التباس في
 سند يونس عن الزهري ومنه الزهري يتحقق على جلالته والافاضة في الحديث قال السدي في حاشية الشافى قوله وكفارة كفارة
 يمين معاذة فيعتقد يميناً يجب فيه الخنث وبهذا ذهب ابى حنيفة ولا يخفى ان حديث ومن نذر ان يعصى الله وامثاله لا يخفى ذلك
 فلا حجة للمخالف فيه نعم هم يتعقون حديث وكفارة كفارة يمين وليقولون ان في سنده سليمان بن ارقم وهو ضعيف وانت خبير بان
 حديث محمد بن عقبة بن عمار عن عمران بن حصين وحديث عائشة في بعض اسناده عن الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها حديث
 ابو سلمة وبهذا ثبت سماع الزهري عن ابى سلمة وفي بعضها عن سليمان بن ارقم ان يحيى بن ابى كثير حدثه انه سمع ابى سلمة وبهذا
 الاختلاف يمكن وضع اثبات سماع الزهري مرة عن سليمان بن يحيى عن ابى سلمة ومرة عن ابى سلمة نفسه وعند ذلك لا يقطع بغيره
 سيما حديث عقبة وعمران يومئذ الثابت انتهى واختلف الروايات في قصة اخذت عقبة بن عامر في احدى احوال عقبة انها نذرت
 ان تحج حايث غير خمره فاشتملت نذرها امرين احدهما عبادته لا تقطعها والثاني بمعصيته وهو عدم تغلطة الاس فامر بالركوب لعدم
 اطاعتها الشى حايث وبهذا باعتبار نذرها الحج حايث ثم امر بالصوم ثلثة ايام وبهذا الحكم راجع الى نذرها من غير خمر وهو كانت معصية
 فلم تغفل النذر بها وصار يميناً فامر بالصوم ثلثة ايام كفارة ليمين فان اليمين بالمعصية انعقدت ولم يحرجوها لانه صلى الله
 عليه وسلم قال ومن نذر ان يعصى الله لا يمينه فوجب الخنث ولزم كفارة اليمين عليها قلت وفي لعل الامر بالصوم لاجل ان
 النذر بالمشى انعقدت ولترك المشى امر بالصوم بابل الهدي وانا في الباقية من الروايات فليس فيها ذكر عدم الاختصاص بل
 الحديث لنذر المعصية ولكن فيها ذكر لنذر الطاعة وهو المشى الى بيت الله فانعقدت النذر فوجب الوفا وان اختلفت فاذ لم تلحق
 وجوب عليها الهدي بان تحج راكبة فوجب الهدي عليها انقصا نه عما التزم عليه -

باب من نذر ان يعصى في بيت المقدس قال في البداية وان كان الشرط مقيداً بكان بان قال الله على ان على
 كشيئين في موضع كذا او تصدق على فقره في بلد كذا يجوز ادائه في غير ذلك المكان عند اصحابنا الثلاثة وعند زفر لا يجوز الا في المكان

المشرك او تم توافقه وجب على المفسد الاداء في مكان مخصوص فاذا ادى في غير المكان لم يكن موباهة عليه فلا يخرج عن عهدة الواجب ولا ان
 الباب الجديد يتبرأ به من ايجاب الله تعالى والواجب الله تعالى لا يجوز اداؤه في غير مكانه في الحرم والوقوف بعرفة والوقوف
 بالبيت والسعي بين الصفا والمروة كئنا ما وجب العبد ولنا ان المقصود واليقين من النزول والتقرب الى السعي وعلى فلا يقبل
 تمت نذر الامانة فترتب وليس في عين المكان وانما هو على اداء القرية فيه فلم يكن بنفسه قرية فلا بد على المكان تمت نذره

الاية تمهيد في مكان ذكره بالسكوت عنه بمنزلة انتهى وليث الباب قوله ان رجلا قام ليوم الفصح فقال يا رسول الله اني
 نذرت لك ان افصح عليك مكانا ان اصلي في بيت المقدس كبريتين قال صل بهنما الى بيت اي في المسجد الام
 بكاة فانه الفعل مع كونه سهل وفي آخره فقال شاك اذا اي اذا اميت ان تصلي بهنما فافعل فانذرت من سبلوك

في بيت القديس وزاد في الحديث عباس الغبري كما في الباب قوله فقال النبي صلى الله عليه وسلم والذي بعث
 محمد بالحق اوصليت بهنما لاجزائك عنك صلوة في بيت المقدس

باب فضا النذر عن الميت نذر الميت اما ان يكون عبادة بدنية او يكون عبادة مالية فان كان النذر لعبادة
 البدنية لا يجوز فضا الورثة عنها النبي عنه فان النسائي اخرج في سننه الكبير عن ابن عباس الصوم احد عن احد ان تصلي
 احد من احد عن ابن عمر له واذا كانت مالية ولم يوص فذلك لا يجب على الورثة وفاره واما اذا وصى الميت بوفاء نذره
 فيجب على الورثة وفاء من ثلث ماله واما لم يوص او وصى وزلا على الثلث فيستحب على الورثة وفاء نذره قوله عن ابن

عباس ان سعد بن عبادة استغنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان امي ماتت وعليها نذر لم تقضه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اقضه عنها نذرنا على الاستحباب لا على الوجوب واما لو نذر في الحديث
 الثاني في حق من مات وترك صوم النذر فامرها ان تقصوم عنها قدر المحك فيه في الصيام ويجوز عندنا ان يصوم احد
 وبسبب اجرا الصوم الآخر

باب ما يوجب له من وفاء النذر قد علمت شرائط التي يرجع الى النذر وبه من كونه متصورا للوجود في نفسه شرعا و
 من كونه قربة مقصودة ومن شرائط التي يرجع الى الناذر من العاقل البالغ المسلم وغير ذلك من شرائط الركن وبذلك علمت باب
 انفاذ النذر ووجوب الوفاء به ثبت بالكتاب والسنة والاجماع والمعقول اما الكتاب فقوله تعالى وليوفوا نذورهم وقوله تعالى
 ووفوا بالعقوبات اما النذر فليس مستقلا وقوله تعالى ووفوا بالعقوبات اذا عاهدتم والنذر نوع عهد من الناذر مع التعالي فلا يشر
 الوفاء بها عهدا غير ذلك من الايات الدالة على وجوب الوفاء والسنة فقوله عليه الصلوة والسلام من نذر ان يطعم الفسقة
 وغير ذلك من الامايش الكثيرة واما الاجماع فظاهر واما المعقول فهو ان المسلم يحتاج الى ان يتقرب الى الله تعالى بنوع من القرب
 المعه وانه لا يرضى تركها لما يتعلق به من العاقبة الحمودة وبهي مثل الدرجات العلى والسعادة العظمى في دار الكرامة ولابد
 لا بد وعلى تعصيله ليعتد منه ما فيه من المصرة الحاضرة وهي المشقة ولا ضرورة في الترك فيحتاج الى اكتساب سبب يخرج
 من ردة الترك ويلتزم بالفرض المؤلفه وذلك يحصل بالنذر واما حديث الباب ان احضرت انت النبي صلى الله عليه وسلم

فقلت يا رسول الله ان اضرب على امرسك بالدف قال اوف بذكرك - فالنذر به
 ليس فيه من العبادة المقصودة فهو ضرب الدف بل هو سبيل فلا يلزم به النذر قال الخطابي ضرب الدف ليس مما يبعد في العبادة

التي تتعلق بها النذور واحسن حاله ان يكون من باب المباح غير ان لما اتصل بها الفرح بسلامة مقدم رسول الله صلى الله عليه وسلم علم قدم المدينة ببعض غزواته وكانت فيه مسارة الكفار وارتغام المنافقين صار فعله كغسل الثوب التي هي من ثوب الطاعات ولهذا ارجح صوت الدفء استحباب النكاح لما فيه من الانشاء بذكره والخروج به عن معنى السخاخ الذي هو اسراره عن الناس والسر علم وما يشترطه الغنى في قول النبي صلى الله عليه وسلم لحسان حين استخذه وقال كانا متفقين وجروا القوم نبل وكذلك استثناه عبد الله بن رواحة وكعب بن مالك وغيرهما انتهى والنذر بالخرج معتقد لانه من العبادة الخاصة ومن جذبا جيا ولا يتين بكان قول بوانة هو مصيبين ورا بربيع من ساحل البحر

باب النذر فيما لا يملك قد تقدم في شرائط النذر ان يكون النذر له او له اذا كان المملوك النذر وقت النذر وان كان النذر مضاعفا الى الملك او الى سبب الملك حتى لو نذر يهدى الى الملك او بصدقة الى الملك ليعمل لا يسلط لقله عليه الصلوة والسلام لا نذريا لا يملكه ابن آدم الا اذا اضاف الى الملك او الى سبب الملك بان قال كل مال الملك فيما استقبل فهو يهدى او قال خود صدقة اذا قال كلما اشترى ثوبا ارثه فصنع عندى خيفة واصحابه خلافا للشافعي مثل خلافا في الطلاق والعناق واما ما تقدم فراجع

قوله عن عمر بن حريش قال كانت لعضباء الحريث وفي ذكبتها تم جعلت لله عليها نذرا ان نجها الله لتجنيها قال فلما اخذت المدينة عرفت الناقية ناقة النبي صلى الله عليه وسلم فاجاب النبي صلى الله عليه وسلم بذلك وفيه ردافا لنذري مصيبة الله لا يملكه ابن آدم في هذا الحديث دليل على ان النذر لا يعتد في مصيبة الله ولا يملكه الناذر فان امره ان يوزن في ان نجها الممن اي المذنبين لتجنيها الناقية العضباء وكانت الناقية تملكه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالها رسول الله صلى الله عليه وسلم لا وفاء لنذر في مصيبة الله وكان هذا النذر في مصيبة الله لان جزاءها بالبحر كان نذر كانت مصيبة لانها نذرت التصرف في غير ملكها وقال لها ولا فيما لا يملك ابن آدم وهذه الناقية لم تكن في ملكها فصارت النذر فيها لا يملكها قال النووي واشتغل المازري وقال كيف يراد المسلم الى دار الكفر واجاب عنه النووي ليس في هذا الحديث جين اسلم فنادى بربرجع الى دار الكفر ولو ثبت رجوعه الى دارهم وهو نذر على انهم رزقوا في شوكه عشيرة او نحو ذلك لم يجر من ذلك نذر فقلت الظاهر ميل على ان النبي صلى الله عليه وسلم اسلمه علم بالوحي انه قوله نذرا ليس من صميم قلبه بل هو لتجاة من الاسلام ولو وقع مثل هذا الامر لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاسلم احد لا يجوز ارجاعه الى دار الكفر لانه زمان انقطاع الوحي فلا يملك الا على ظاهر الحال بقول النووي وفي هذا الحديث دلالة لنذر سبب الشافعي وموافقيه ان الكفار اذا غنوا الاسلام لا يملكونه وقال ابو حنيفة وآخرون يملكونه اذا زادوه الى دار الحرب والحجاب عنه عن الحنفية انه لا خلاف في ان الكفار اذا دخلوا دار الاسلام واستلوا على اموال المسلمين ولم يجرؤوا بدارهم انهم لا يملكونها حتى لو ظهر عليهم المسلمون واخذوا ما في ايديهم لا يصير ملكا لهم وعليهم رد الى اهلها بغير شيء يهنا في محل النزاع لذلك لان الحديث يدل على انهم لم يجرؤوا بدارهم فانهم كانوا في الطريق وكانوا يحجون اليهم في انفسهم ناخفين من المسلمين فلم يثبت ارجاعهم فلذلك لم يملكونها

باب من نذر ان يتصدق بما له وان يتصدق بما له كل اذا زاد جان جميع الى صدقة نذر فوجب عليه ان يتصدق بجميع المالك وقد تقرر ان عليه ان يصدق قبل ما مسكه من مال النذور به اخرج فيه قصة كعب بن مالك قال ان من توفي ان النخل من مال الصدقة الى الله والى رسوله وبذلك انساب الباب لظاهره فان كسبا لم يكن لنذر البصدق بجميع المال ولكن انساب بالباب ان يقال

ان الرجل اذا نذر ان يصعد قبحا او ينزل نكاحا لم يك بعض الميثاق على نفسه وعياله ثم اذا وجد ان الله تعالى قد ايسره
باب نذر الجارية التي تم ادراك الاسلام يعني اذا نذر رجل في الجارية نذرا لم يملكها ثم سلم قبل ان يملكها فبطل نذره وانما في الجارية
ومنها الاسلام فلا يصح نذر الكافر حتى لو نذرهم السلم لا يملكها فبطل نذره وهو ظاهر في سبب الشافعي رحمه الله ان يكون النذر من ربه ثم يترتب عليه
النذر ففعل الكافر لا يوجب قربة انتهى وحديث الباب قد تقدم في باب الاعسكاف فراجد

باب من نذر نذر لم يملكه قال في البدائع والما نذر الذي التسمية فيه حكمه وجوب ما يوجب ان كان النذر نوبى
شتما سوار كان مطلقا عن شرط او معلقا بشرط ان قال الله على نذر اذ قال ان فعلت كذا فافعل على نذر ان نوبى صوابا او صلوات او
حج او عرفة او غيره من المطلق للحال وفي المعلق بشرط وجود الشرط والاعتبار بالغا فارة في قول اصحابنا على ما بينا وان لم يكن
نية فعله كفارة اليمين غير ان كان مطلقا لم يثبت له عند الشرع لفعله عليه الصلوة والسلام اللهم
يمين وكفارة كفارة اليمين والمراد من النذر المذهب الذي لا يمتنع الا نذر فيما انتهى قوله عن عقبة بن عاصم قال قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم كفارة النذر كفارة اليمين اى في النذر المذهب وفى لفظ الترمذي تنصرتج بهذا كفارة النذر اى المذهب
ونذر المحول عند الشافعي على نذر الحاج وهو ان يقول انسان يريد الاغتسال من كلام زيد مثلا ان كلمت زيد فلنكح علي بن جندب
وحمله احمد وبعض اصحاب الشافعي على نذر العتية وحمله مالك على النذر المطلق وحمله جماعة من فقهاء اصحاب الحديث على
جميع انواع النذر فاما لو لم يجر في جميع النذر فثبت بين النذر وبين كفارة اليمين -

باب لغو اليمين قد تقدم تفسيره وحكمه قال في البدائع واليمين اللغو فاختل في تفسيره اقال اصحابنا يمين المكالمة
خطا او غلطى في الماضي او في الحال على الشئ ان الخبر كما خبروه بخلافه في النفي او في الاثبات نحو قوله والله اكلمت زيدا وفى
ذلك انه لم يملكه ثم تبين بخلافه فزال الشافعي يمين اللغو يمين التي لا يقصد بها الحالف وهو ما يجرى على لسان الناس في كلامهم غير قصد
اليمين من قولهم لا والله بل والعدو واما في الماضي او الحال او المستقبل واما عندنا فلغو في المستقبل بل اليمين على امرى المستقبل
يمين معقودة وغير المكافاة اذا حنث قصد اليمين او لم يقصد واما اللغو في الماضي والحال فقط واذكر محمد بن ابي خنيفة ان اللغو ايم
بين الناس من قولهم لا والله بل والعدو فذلك محمول عندنا على الماضي او الحال وعند ذلك لغو فيرجع حاصل الخلاف بيننا وبين
الشافعي في يمين لا يقصد بها الحالف في المستقبل عندنا ليس بلغو فيها المكافاة وعندنا لغو المكافاة فيها وقال بعضهم يمين اللغو يمين
اليمين على المعاصى نحو قتل والعدو لا على الاوصوم وقول الشافعي ما روى عن عائشة موقوفنا انها سئلت عن يمين اللغو قالت
اى ان يقول الرجل في كلامه لا والله بل والعدو ومرفوعا عن عائشة من يمين اللغو فقال قالت عائشة ان رسول الله صلى الله
عليه وسلم قال هو كلام الرجل في تبسیر الحديث كالحديثان في الباب فثبت موقوفنا ومرفوعنا تفسير يمين اللغو اقلنا من نفي
بين المعاصى والمستقبل فكان لغو على كل حال اذ لم يقصد به الحالف ولنا قولنا تعالى لا يؤاخذكم الله باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم
بما عقدتم الايمان قابل يمين اللغو باليمين المعقودة وفرق بينهما بالمواخاة وفيها فيجب ان يكون يمين اللغو غير اليمين المعقودة
تحقيقا للتمالبة واليمين في المستقبل يمين المعقودة سوار وجه الفضا ولا لان اللغو في اللغة اسم للشئ الذي لا حقيقة له قال تعالى
لا يسعون فيها لغوا اى اذ لا يذكرون فيها فقلنا وهو الخلف بما لا حقيقة له بل على من من الحالف ان لا يملك الحلف عليه والحقيقة بخلافه
وكذا يجزى على اللسان من غير قصد لكن في المعاصى او الحال فهو عملا حقيقة لان كان لغو فلا حكم له ولا يكون يمينيا معقودة لان لها

امير الحاج في التقرير والتجريح على خزيان الهام ليشترى في الاشتناء والاتصال بالمشترى من لطفه عنه جابر بن عبد الله عن ابي الحسن
 اخذهم وكلمهم كطاس وجذا ومن ابن عباس جواز الفصل شهر اوسنة مطلقا وحمل ما روى عن ابن عباس من جواز الفصل على ان
 كان الاشتناء من احوال الحكم فيكون متصلا بقصدنا من اخرا الفلأ ودين النادى ميتة وبين الله تعالى في صحة وعجوى نية الاشتناء
 قال الغزالي نقل عن ابن عباس جواز تاخير الاشتناء ولعله لا يصح النقل عنه اذ لا يليق ذلك بمقصد وان صح فلهذا الارب انا
 نوى الاشتناء اولاً ثم اظهر نية بعده فحينئذ فيها ميتة وبين الله تعالى فيما لو كان جاز تاخير الاشتناء لم يعين تعالى لرب الوهب عليه
 السلام اخذ الضغث ولم يقل صلى الله عليه وسلم فليكن مقتصر اذ لم يعين محلهما وايضا لم يحزم بطلاق وعناق وكذب و
 صدق ولا عقدة ودفع البوصية غصب النصور في مخالفة تحده ابن عباس في جواز الفصل بلزوم عدم الزوم عقدا لغيره
 بما يرجع عليك ان فرضي لمن يباليك بالايام ان يخرج من عنك فتشني فاستحسنت قليل ان الذي اغراه به محمد بن يحيى
 صاحب المنازى وادنا ما اجابه الامام بذلك قال نعم اقلت وغضب على ابن يحيى واخرج من عنده اني فوات عن مكرمة

ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا غن من قرشنا والله لا غن من قرشنا ثم قال ان شاء الله وفي رواية
 الثاني عن كرمه يرفعه قال والله لا غن من قرشنا ثم قال ان شاء الله تعالى في ثم قال والله لا غن من
 قرشنا ثم سكت ثم قال ان شاء الله تعالى في ثم قال ان شاء الله تعالى في ثم قال ان شاء الله تعالى في ثم قال ان شاء الله تعالى في
 ابن عباس قال ابو داود ورافيه ابويدين سلم عن شريك ثم لم يعثرهم قلت هذا لا يصح لان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد غفر قرشنا و
 فتح مكة والشاهدين قوله ان كان قبل الفتح ولم يكن للغزو وقتا معينا فكيف يقال ان لم يعثرهم ورجع بعض الخوارج ارساله ولغيرهم
 مسندنا قلت ان صح ان قال بعد السكوت ان شاء الله تعالى فهو ليس للاشتناء بل للتبرك او قال لما اخبره جبريل عليها السلام او
 امتنا لا نقول تعالى ولا نقول شي في فاعل ذلك عند الامان ان شاء الله تعالى قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا نذر ولا بين

فيما لا يملك ابن آدم ولا في معصية الله ولا في طاعة ربه ومن حلف على بين فليعز خيرا منها فليدعها ويايت الذي هو خير
 فان تركها كفارة فقال مولانا محمد اسحاق قوله فان تركها كفارة اي كفارة تركها بين على الشرعي اثم ان تركها باير تقع عن تركها
 الزوم كفارة الحث فهو اخر لازم انتهى نقله في الحاشية وقيل في الكلام على والتقدير فليعز فان تركها موجب كفارة
 باب من نذر ان لا يطيقه قال في البدل ثم الوفاء بالنذر وبه نفي حقيقة انما يجب عند الامكان فاما عند النذر فاما
 تقديره فليعز فان تركها كفارة اي كفارة تركها بين على الشرعي اثم ان تركها باير تقع عن تركها
 ولا عاجز عن الوفاء بالصوم حقيقة فليعز فان تركها كفارة وبه نفي حقيقة انما يجب عند الامكان فاما عند النذر فاما
 دفاه لان عجز عن تحقيق التزم بفتح الحقيقة لم يعبر عن تحقيقه بان تركه تقديره بان تركه فليعز فان تركها كفارة
 قوله عن ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من نذر ان لا يطيقه كفارة كفارة بين ومن نذر ان لا يطيقه
 فكفارة كفارة بين ومن نذر ان لا يطيقه كفارة كفارة بين ومن نذر ان لا يطيقه كفارة كفارة بين ومن نذر ان لا يطيقه
 سوا كان الا لما نذر بفتح حقيقة او جازا ترك كتاب اللعان والنذور

جسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب البصير جمع رجع وهو اسم جنس ثن اول القليل والكثير فجمعوه بوجهين الاول ان
 البصير بمعنى البصير والجمعيات اصناف مختلفة وانما في ان مصدرنا حقيقة واحدة وجمعت فنقل الى انواع وهو في اللغة مطلق

يحمل دنايه مضره والذى جاز به غير مشروط وليس بمنزلة من يشترط دنايه ما قبل اليه انما يشترط بالاروم واول من في
السكنى في الاسلام وضرب الدنايه على مالك بن مروان وقبيل ذلك الضرب والآخر هو الا ان يكون نكاحا مانع فيه من الشهيه بنو يد غدا
من الغرض عند استخراجهم اياه من المعدن وذلك انهم انما استخرجوا بالمشرك وانفس او الثالث ما عداه بنو يد وهو غير الا يدري بل من تعيب
العمل فيه فانه كان في ذلك بمنزلة المتقدم في رد الابواب والابواب لا يدري بل فيلحق به اياه لا يفيد الا انما منع من المنكر
والتعزير بالانفس لان رعايتها على من يعيل فيه فكل من اجل ذلك معاملة وتستر في امانته انتهى لمصنفنا

باب في اجتناب الشبهات خصوصاً في الشبهات التي تقع في البيوع والاموال وضمان تولد من عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

يقول ان الحلال بين وان الحرام بين وبينهما امور متشابهات واحياناً متشعبة وسأضرب في ذلك مثلاً ان الله تعالى حتى وان جازى الله
محامده وانه من يوعى حول الحق فيك ان ظالمه فانه في ظالمه الربيه او شك ان يحرق في رواية اخرى وفيها متشعبة
لا يعلمها كثير من الناس فمن اتقى الشبهات استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام يقول احياناً ما يقول هذا
قول التلخيص اى احياناً ما يقول في قوله ان يحرق في نسخة يحرق على الحرام قال التلخيص في هذا الحديث اصل في الورع فيها ما لا يعلم ان
اجتناب من الشبه والربوب حتى قوله وفيها امور متشعبة اى انها تشبه على بعض الناس دون بعض وليس انتهت في ذاتها
متشعبة بل بيان ان اصول الشريعة فان الله تعالى لم يترك شيئاً يجب لغير حكم الا وقد جعل فيه بياناً وانصب عليه دليل ولكن
البيان ضربان بيان على يعرف عامة الناس كافة وبيان على لا يعرف الا الى من العلم بالدين عنده العلم بالاصول واستدراك
معاني المصنوع عرفوا طرق القياس والاستنباط ودلوا على التمثل والتفريق ودليل صحة ما قلنا ان هذه الامور ليست في انفسها
متشعبة وقوله لا يعرفها لا يعلمها كثير من الناس وقد عطل بيان فخره ان بعض الناس يعرفونها وان كانوا قليل العدد فانها اذا
معلومه بعضهم فليس يشبهته في نفسه ولكن الواجب على كل من اشتبه عليه ان يتوقف ويستبصر في الشك لا التيقن الا على بصيرة فانه
ان اقدم على الشيء قبل التثبت والتبيين لم يضمن ان يقع في الحرام عليه وذلك معنى الحق وضرب التمثل به وقوله الحلال بين والحرام
بين اصل كبير في كثير من الامور والاحكام اذا وقعت فيها الشبهة او عرض فيه الشك هما كان ذلك فان الواجب ان يظفر فان
كان الشيء اصل في التحليل والتحريم فانه يتسكب به ولا يفتار به عرض الشك حتى يزيله عنه يتبين العلم فالتماثل في الحلال والحرام
الزوجة للرجل والجارية يكون عنه تيسر به او لا يتسكب به فاعطى كل مطلق نكاح او اعطى منه فمأخوذ على اصل التحليل حتى يتبين
وقوع طلاق او عمت وكذلك الماسك يكون عنه واصل البهارة فيشك كل وقع فيه نجاسة ام لا فهو اصل البهارة حتى يتبين ان
قد حلت نجاسة وكالرجل يتلهم للصلاة ثم يتنكب في الحديث فانه يصعب ما لم يعلم الحديث يتبين على هذه الاشكالية واما الشيء اذا كان
المحذوراً فانه يتبين على شرطه وعلى منيات معلومة كالفرج كالحمل الابن كالحرام او كالمكسب من كالاكسب الا ان كان فيهما
شك في وجوب تلك الشرط وحصولها يتبين على الصفة التي جعلت علماً للتحليل كان باقياً على اصل الخطر والتحريم وعلى هذا المثال لو اخطأ
امرأة بنساء اجابات واخطأت فمكة بميتات ولم يميز بينهما الا انه ان يتبين كالماء واليقربها وان قسم بينهما الوجوه للرجل
وبهتات قسم تلك وهو ان لوجود الشيء لا يعرف اصل تقدم في التحليل ولا في التحريم وقد استوى وجب الامكان فيه طلاق وحرمة فان الورع
فيما بنا سبيل الترك والاجتناب وهو غير واجب عليه وجوب الموعر الاول هو انكاره عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يمتد
ملقاة في الطريق فقال لولا اني خاف ان يكون صدقة لا كلها وقد علم لا لاصب فلم ياكله وقال ان امرئ مسخت ظاهري لعله

باب في كل امة ايمانين في البيع فان كانت كاذبة فكر انه تحريم والا فكل امة تنسب اليه قوله اختلف منققة للسلعة صحفة لا كلفة
المنققة لبيع ائيم والثاني منها نون ساكنة مفعلة من الشقاق لفتح النون وهو الراجح عند الكسا والحمزة مثله في الوزن وعلى عياض
ضم اوله وكسر الحار والحق النقص والابال والمخوف الشئ عز الدين بن عبد السلام فيه سوال لان قوله تعالى لم يبق الشرا الواسع الا قبل
صدقة ولا يجبر سائر التصرفات الواقعة به وهو مخوف لا محالة ولا من السابعة والرجح عنها فهو حلال والتصرفات فيه جائزة عما في
الباب اعني على الخلاف وبما لا يقدح في حل المال فاما معنى الحق فيها وجوبه طاهر لان البركة مسرور اسرار الله ليضيقها حيث شاور
من شرهها الامانة وعدم الخيانة والصدق في الاخبار والايمان وعدم الكذب فاذا انقضى شرطها بطلها الشر باجبار الصاوق و
المصدق الامين ان الخلاف على البركة وذلك بانها فلا يبارك في تجارتها وساعة وماله وان كان حلالا فيسلط عليه ما يملكه من الشتر
او المحرقة او الغرق وغير ذلك.

باب في الرحان بالوزن والوزن بالاجزاء يجوز للشتر ان يزيد للبائع في الثمن ويجوز للبائع ان يزيد للشتر في البيع وكذلك
يجوز ان يحط عن الثمن والزيادة والخط يتحققان باصل العقد عند المنقبة وقال الشافعي يجوز ذلك ولكن لا يصلح على اعتبار الاتقان
بل على اعتبار اتمام الصلة والبركة فالثمن الزيادة والبيع الزيادة مبتدأة لا تتم الا بالتسليم ويجوز اخذ الاجرة للوزن باجرة
وزن الثمن على المشتري واجرة كيبال المبيع ووزنه واما ثمن على البائع وكذلك اجرة الاراع والعاقد قوله فجانا رسول الله
صلى الله عليه وسلم شئ نسا وصا بسرا ويل فبعناه وتم جعل زين بالاجز فقال له رسول الله عليه وسلم زنت وان حج اى
زنت ائمن وارحج في الوزن حتى لا يكون على من حق البائع شئ او الزيادة كانت هبة او زيادة في الثمن وايا كان يعقبه شئ
ذلك الباب وثبت ثمر السراويل ولكن لم يثبت في البيع.

باب في قول النبي صلى الله عليه وسلم المكيال مكيال المدينة اى الصاع الذى يتعلق به وجوب الكفالات ويحسب به اخراج
عمدة الفطر يوصل على اهل المدينة وهو موصوع لبيع فيه ثمانية ارطال وثلث عمدنا وخمسة ارطال وثلث عند الشراء فنع على الوزن
وزن اهل مكة والمكيال مكيال اهل المدينة قول الخطابي هذا حديث قدس فيه بعض الناس وتخط في ثنا وبله فوهم ان ابنى
صله الله عليه وسلم الا بهذا القول تعدل الموازين والارطال والمكيال وجعل عيارها اوزان اهل مكة ومكيال اهل المدينة
ليكون عند التنازع حكما بين الناس يملكون عليها اذا تداعوا فادعى بعضهم وزنا او مكيالا اكثر وادعى النقص ان الذى يدعيه هو
الا صغر منها دون الاكبر وبذلك تاويل خارج ماعليه اقاويل اكثر الفقهاء وذلك ان من اقرض رجل بمكيلة برا وبخبرة ارطال من ثمر
وغيره واختلفا في قدر المكيلة والارطال فانها يميلان على عرف البلدة وعادة الناس في المكان الذى هو به ولا يلحق ان يميل
برطل مكة ولا بمكيال المدينة فتقوله اوزن وزن اهل مكة يريد وزن الذهب والفضة دون سائر الاوزان ومعناه ان الوزن
الذى يتلقى حق الزكوة في التذود ووزن اهل مكة ووزن درهم الاسلام المعدلة عنها العشرة سبعة مثاقيل فاذا ملكك رجل منها
ماقي درهم وجبت فيه الزكوة وذلك لان الدرهم يختلف في بعض البلدان والايمان منها البغلي ومنها الطبري ومنها
الخوارزمي وانواع غير ما تا بغلي ثمانية واثني عشر الطبري اربعة واثني عشر الدرهم الوزن الذى هو من درهم الاسلام الجازم
بينهم في عامة البلدان ستة واثني عشر وهو مقدار مكيلة وزنها الجائزة بينهم وكان اهل المدينة يتناولون بالدرهم عددا وقت تقدم
رسول الصلي الله عليه وسلم اياها والدليل على صحة ذلك ان عائشة قالت فيما روى عنها من قصته بريرة ان خراها لهما ان اعادها

هذه واحدة فقلت تريد الدرام التي هي ثمنها فاردتهم رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الوزن فيها وجعل العيار وزن اهل مكة
 دون باقي فقلت وزني في سائر البلدان وانا قولوا للمكيال كم يال اهل المدينة فاما هو الصاع الذي يتعلق به وجوب الكفالات
 ويجب اخراج صدقة الفطر به ويكون به تقدير النفقات وبما في معناها ليعيروه للناس صيغان مختلفتين فصاع اهل الحجاز خمسة
 ارطال وثلاث بالعراق وصاع اهل البصرة في ما يذكره زعماء اهل الشيعة سبعة ارطال وثلاث وثلثون الى عتق بن عمرو
 صاع اهل العراق ثمانية ارطال وهو صاع الحجاز الذي سعى على اهل الاسواق ولما في خالد بن عبد الله القسري اسواق
 ضاعف الصاع فبلغت ستة عشر رطلا فاذا جاز باب المعاملات حملنا العراقي على الصاع التعارف المشهور عند اهل بلاد
 والحجازي على الصاع المعروف بالحجاز وكذلك كل بلد على عرف ابله واذا جازت الشريعة واحكامها فهو صاع اهل المدينة
 فهو في الحديث ووجهه عندي والى العلم انتهى وقبل معناه ان اهل المدينة اهل زراعات فهم علم باحوال المكيال اهل مكة
 اصحاب تجارتهم انهم اعلم بالموازين.

باب في التشديد في الدين والتغليظ فيه من كونه مجوسا بدنية وعدم صلواته صلى الله عليه وسلم على المداون الذي مات
 لم يترك باو يدبره قال الحارثي احاديث الباب محمول على ما اذعن في الوفاء واستان لم يصية قوله اني لم آتوه كبر الاخير
 ان صا حاكمه ما سود بدنية الحديث اي مجوس بدنية عن دخول الجنة قوله لم آتوه اما صيغة المضارع للتكلم من فوته
 تنزهها اذ ارفعت والمعنى لا ارفع لكم ولا اذكر لكم الاخير الا من نوي بفتح الهمزة وسكون الون وكسر الواو فزيد ما
 السكت اي لم توفي دعائكم الاخير ا قوله ان اعظم الذنوب عند الله ان يلقاه بها عبد اهل الكفاية التي هي الله عنها
 ان يموت رجل وعليه دين لا يدع له قضاء قال الطبري فان قلت قد سبق ان حقوق الله منه ما على المسألة وليس كذلك
 حقوق الدايين في قوله لا يترك كل ذنب الشهيد الا الذين وسبها جعله دون الكفاية قلت قد وجهناه على سبيل المبالغة
 وتوقيف عن الدين فيها مجرى على ظاهره فان قلت ان نفس الدين ليس بمجتمعة بل مؤمنة وب اليه فمما هو بسبب عارض من تفتيح حقوق الناس
 الذنوب قال الطبري يريد نفس الدين ليس بمجتمعة بل مؤمنة وب اليه فمما هو بسبب عارض من تفتيح حقوق الناس
 بخلاف الكفاية فانها منهية لدايتها فمسك بجهنم الباب فاني سميت فقال عليه دين تالوا لعم دينان قال صلوا على
 صا حاكم فقال البوقا حهما على يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم يا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 واحمد على ان تصح الكفاية عن سميت لم يترك بالا و عليه دين فانه لو لم تصح الكفاية لما صلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال ابو حنيفة
 لا تصح الكفاية عن سميت لم يترك فاذا لان الكفاية عن الميت الفلاس كفالة بدين الساقط والكفاية بدين الساقط باطلت و
 الحديث يحتمل ان يكون اقرا باكفالة سابقة فان لفظ الاقرار والانشاء في الكفاية سواء ولا عموم لكفاية الفعل وتحتمل ان
 يكون وعدها بالكفاية وكان انشاءه صلى الله عليه وسلم عن الصلوة عليه ليظهر طريق تضامها عليه فلما ظهر صلى الله عليه وسلم
 وسلم قلت الاولى ان يقال ان الكفاية عن الميت لا يصح عندنا في حنفية تقصا واما ديانة فيصح فهذا كان ديانة لا تقصا
 باب في المطل اي التوقيف والتأخير في اداء الدين من كان غنيا قادرا على اداء الدين فمطله فلم يقران على المطل الغني فلم
 فاذا اتبع احكمكم على فليتيق اي اذا احيل على احكمكم من الدينين على غنى فليقبل الحوالة فليتيق الختم عليه في ان دينه قوله لا يصح
 بصيغة المحمول يعني احيل واصحاب الحديث يقرؤنه تشديدا للتأخير وهو مطلق وصوابه يكون التأخير على ذلك الفصل والامر

للاستبواب عند الجمهور وقيل لا باعة ولا رشاد وحكم أكثر المناجاة والوقوف وابل الفاسط على الوجوب والبرسل الفاسط
 بفاسط العينة وصرف الجمهور عن نظر إلى اندراج المصلحة دينونية لما فيه من الاحسان إلى التميل بتجصيل مقصوده من تحويل الحق عن
 وترك تركيزه لتجصيل والا احسان تعقب ونظر إلى انه امر به النبي عن بيع الكاكي بالكاكي لكن عامة الخفية غير قائمة في الاصول باعتبار
 الذنب بعد شرح الوجوب والافتقار إلى الباعة ببيع الحرة قلت وفيه دليل على ان الحق يتحول به إلى المحال عليه ولنفق عن التميل
 بعد قبول المحال والمحال عليه ولا يكون على التميل للمحال سبيل الا عند مودة مفلسا او وجود المودة ولا يكون البينة للمحيل على
 الكونه وحلف المحال عليه على عدم الكونه وقال الشافعي لا يرجح المحال على المحيل وان توى حقه

باب في حسن القضاء من استقرض شيئا فراضا من او اكثر منه من غير شرط كان محسنا ويحل ذلك للمقرض قال النووي يجوز
 للمقرض اخذ الزيادة سواء زاد في الصفة او في النقص وذهب مالك ان الزيادة في العدد ومنهى عنها وحجة اجتماعنا عموم قول
 صلى الله عليه وسلم فان خير الناس احسنهم قضاء قوله عن ابي رافع قال استسلف رسول الله صلى الله عليه وسلم كرا فباعه ابل

من الصلابة فامر في بن اضي الرجل بكه فقلت لم اجد في الاصل الا جملة خيارد ابا عيا فقال النبي صلى الله عليه وسلم اعطاه اياه
 فان خيارد الناس احسنهم قضاء قوله بكرا هو الفتح من الاصل وقوله ربا عيا هو من الاصل الذي انت عليه سبطين ودفعت في
 المسنة السابعة وهو الذي اتى رابعة وثن الذي بين الثنية والانياب واعرابه كاعراب التعاضد وفي الحديث دليل على
 ان يرد الاجور في الدين من مكاهرم الاخلاق فاعلم ان شرطنا في جلب الغنة قال القوي في الحديث اشكال وهو ان يقول
 كيت ففرض من ابل الصدقة اجورين الذي يمتنع الغريم من ان الشاظر في الصدقات لا يجوز تبرعها بها والكجواب انه صلى الله
 عليه وسلم اقترض لنفسه ثم اشترى في القضاء من ابل الصدقة بغير اداه ويدل عليه حديث ابي هريرة اشترى بالبعير اربعة افاعطوه
 اياه وقيل ان المقرض كان بعض المحتاجين اقترض لنفسه فاعطاه من الصدقة حين جازفت وامره بالقضاء قال فيه
 جواز اقراض الحيوانات كلها بغيره بذهب مالك والشافعي وجمهور العلماء من الخلف والسلف الا الحارثية لمن يملك وطها و
 لم يذهب ابي حنيفة انه لا يجوز ولا لاحاد في رد عليه ولا يقبل دعوى الشراء بغيره بل قال اكل الدين قيل في جواز استسلف ارض
 الحيوان في بيعته وهو قول الاكثر وفيه نظر لحيوان ان يكون ذلك ادا بغيره ما اشترى بالبعير اذ ليس في الحديث ما يدل على
 كونه فرضا انتهى قلت وسيا في باب الاق دليل ابي حنيفة ولا دليل على جواز الاستسلف في الحديث فان قولنا سلف
 وان كان فاضوا معناه استقرض وان يجوز ان يكون معناه انه اشترى بمن موبل كما في حديث الصححين استسلف العاقل
 ورضن درع اى اشترى الطعام ورضن بدل الثمن درعه

باب في الصرف في اللغة النقل والرد قال المتن في ثم انصرف صرفت المثل فاعطاهم وقال الخليل هو الزيادة
 لغة قال النبي صلى الله عليه وسلم من انتحى الى غير ابيه لا يقبل المنة صرفا ولا عدلا اى لا فعلا ولا فرضا وفي الاصل طالع
 هو ايت اذا كان كل واحد من عوضه من جنس الاثمان وهو شامل لبيع الذنب بالانبيب والغنة بالغنة واحدها بالان
 وكذلك المضروب والنهر والحمل والحلوة واخص بشرائط ثلث وجود اتفاق بين من المجانين قبل التفريق بالمدن وتم
 اشترى اى يار فيه وان لا يكون فيه تاجيل وان البطل مما حب الخيا اربعة قبل التفريق واسقط التاجيل بالقلب جازا
 خلا فلا فرق ما علم ان الاموال انواع اوسع من كل حال كالنفقدين صحبة البار او لا قبلت بجنبها او بغيره ولو عارض

[illegible]

في المجلس بل المعنى عينا يعين اذ اليد كالتعيين كما هو كماله القبض كما في حديث عباد بن محمد عن النبي صلى الله عليه وسلم يني عن الذئب بالذئب والفضة بالفضة والبر بالبر والشعر بالشعر والتمر بالتمر والمخ بالمخ الاسود بالاسود واعني بعين من زاد واستزاد فقد روي في نسخة على هذا الحق لثامنا وتعارض فاذا درست هذا وعلمت فاعلم ان التعيين فيها شرط الا ان التعيين في الصرف لا يكون الا بالقبض بالبر كما علمت فاشتراط القبض للتعين لا بعينه فلم يختلف المراد ولا تفرق بينهما فتمدح ثم اعلم ان احاديث الباب حجة في ان البر والشعر صنفان وبنه قال ابو حنيفة والثاني في وجهه الحديثين وغيرهم وقال مالك والبيهقي ومظفر علماء المدينة والشام من المتقدمين انهما صنف واحد ومولاهم جميع عليهم بكثير من النصوص والاستعمالات ثم اعلم انه قال مالك تجب المناجزة في الصرف ولا يجوز التناخي ولو كانا في المجلس لم يفرق القول عن الآخر في الموطأ عنه قال لا تبعوا الذئب بالذئب الا مثلا بمثل ولا تبعوا الورق بالذهب احدهما غائب والاخر باخر وان استنكر ان يلج ميتة فلا تضره الا بغيره بات بات في اشئ عليكم الربو قال ومحل قول عمر بن عبد العزيز لا تغارة حتى تافخه انه ان ذلك على الفور على التراضي نظر الى اللفظ المرفوع ما هو وقال ابو حنيفة والثاني يجوز التناقب في الصرف لم يفرقوا وان غابت المدة وانتقل الى مكان آخر مسكا بقول عمر وجعل تفسير المرفوع اخرج ما لك في الموطأ من طريق الزهري عن مالك بن اوس بن الحذشان النصري انه انفس صرفا بمائة دينار قال قرواني طبعه بن عبد الله بن فرات واما حتى اصطفى نفي فاخذ الذئب يقبلها في يده ثم قال حتى ياتي نفي غازی من القابه وعمر بن الخطاب يبيع فقال عمر والله لا تفرقوا حتى تافخه ثم قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الذئب بالورق والار بالار وما روي في قوله وان استنكر الى ان يلج ميتة فلا منظره فعلم ان المراد في الانساق ثم حديث عمر اخرج البخاري من طريق مالك في البيهقي وابن عسيرة عند مسلم واهل الاربعة ايضا وروي محمد بن النضر في الآثار عن ابي حنيفة ثنا مروان عن ابي حنيفة عن ابن عمر قال قلت لابي حنيفة ان الارض بها الورق انقال الكاسدة ومعنا ورق خفاف فافقه ابيع ورفنا لو رتبهم قال لا ولكن تبع ورفك بالذئب واشتر ورتبهم بالذئب ولا يفرقك صاحبك شهر حتى تستوفي منه فان صدقك فابعد فوق البيت فاصعد معه وان وشب فشب معك فابعد وهو قول ابي حنيفة

باب في حلية السيف تتابع بالادام والقلادة فيها الذهب والفضة اي تتابع حلية السيف مع السيف بالادام اعلم ان كل ما اشترى بالفضة فضة مع غيرها او بالذهب ذهبها مع غيره كالسيف المحلى وكالحلج المحلى فهو صرف وبيع ويشترى بالبور الاول ان يكون وزن الفضة المفردة يعني الثمن ازيد من وزن الفضة التي مع غيرها وموجز لان خفارا يقيها بالادام لا يقابل الغير من السيف والحلج مثلا فالبقي الى الرياء ان في ان يكون وزن المفردة مثل المنصهرة وهو غير جائز لانه بالان الفضل ربا سوار كان من ذهبها او من غير ذهبها وثالث ان يكون المفردة اقل وهو اصح فانه الربا والرابع ان لا يدرى مقدار ما وهو فاسد لعدم العلم بالسواة عند العقد ولا بد من العلم بالسواة وتوهم الفضل وهو احتمال الربا كافي في الفساد لان الشبهة كالحقيقة فيه فالماصل ان الماصل اذا بيع نقد مع غيره يرد من جهته لا بد ان يرد الثمن على النقد المضموم اليه فاذا باع سيفا محلى بمائة وحلية خمسون ونقد مائة واثنين فجزو ان لم يتقيا ايضا حتى انقضى بطل في حصول الحلية لانه صرف فيها والبيع في السيف هذا اذا كانت الحلية تتخلص منه بظاهر

في السيف فان كانت الحلية لم تخلص منه الا بغير رقية فسد في السيف ايضا لانه لا يمكن تليده الا بغير رقية ولهذا يجوز اخراده بالبيع كما في جذع من سقف قوله عن فضال بن عبيد قال اني النبي صلى الله عليه وسلم عامه واخيه بربلاذ فيهما ذهب وخز قال ابو بكر وابن منيع فيها خر مغلفة بذهب اتباعها رجل تبسعة وثمانيا وسبعة وثمانين فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حتى تميز بينه وبينه الحديث اي بين الذهب وبين الخرز اما قال انه لا يجوز بيع غير التميز لانه لا يعلم ان الذهب الذي في القلادة هو مسال وتسعة وثمانين او اكثر منه او اقل فاذا كان مساويا وكان اكثر من قيمه الربا وما اختلفا في الروايات من انه وقع الشراء بتسعة وثمانين او يسعد كما في حديث ابن المبارك واباشي عشر دينار كما في اخرى فوجبه الجمع ان الاول مشكوك فيه والثاني شيقن او يقال ان الذي وقع فيه العقد آخر البند الفصل واما الاول فيكون هو الثمن قبل العقد

باب في اقتضار الذهب من الورق يجوز وكذلك اقتضاء الورق من الذهب يجوز بشرط ان لا يتغير فالبيع صرف قال الخطابي وقد اختلف الناس في اقتضار الدرهم من الدنانير فذهب اكثر اهل العلم الى جوازه ومنع من ذلك ابو سلمة بن عبد الرحمن وابو شير ميم وكان ابن ابي ليلى يكره ذلك الاسعير لومر ولا يجير غيره والسعر لم يبالوا كان ذلك باعلى او اخص من سعر اليوم انتهى قوله فقلت يا رسول الله رويك اشكك اني ابيع الدبل بالقيح فابيع بالدنانير واخذ الدرهم ابيع بالداهم واخذ الدنانير واخذه بدينه من بدينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بأس ان تاخذها بسعير لومر ما لم تقترقا ودينك ما شئ غير مقبوض اي يجوز اخذ الدرهم بدل الدنانير او بالعكس بشرط التقابل في المجلس -

باب في الحيوان نسيت في بيع الحيوان بالحيوان ان كان يداس بغير تجوز باتفاق الامة الاربعة واصحابهم وان كان نسيت فيهن اتمدت ثلث روايات احدتها الجواز مطلقا وبه قال الشافعي واثانها المنع مطلقا وهو ذهب الى حيفه واصحابه وقول الثوري والاوزاعي ورواه عبد الرزاق عن محمد بن الحنفية وعكرمة واليوت ابن سيرين ورواه ابن ابي شيبة في مصنفه عن عمار بن ياسر وهو قول جمهور الصحابة والتابعين واثانها انه ان كان متخيرا الجبس فلا يجوز وان كانا مختلفي الجنس يجوز وهو قول مالك ورواية عن الشافعي وكذلك اختلفوا في جواز اقرار الجواز كلها وثبوتهما في الزمة قال الشوكاني في ذهب الجمهور الى جواز البيع بالحيوان نسيت متفادلا مطلقا وشرط مالك ان يختلف الجنس ومنع من ذلك مطلقا النسيت احمد بن حنبل والشافعية وغيره من الكوفيين ولما دوته وتسك الاولون بحديث عبد الله بن عمرو بن العاص واورد في معناه من الآثار واجابوا عن حديث سمرة بن مياهم من المتأخرين وقال الشافعي المروية النسيت من الطرفين لان اللفظ يحتمل ذلك كما يحتمل النسيت من طرف واحد واذا كانت النسيت من الطرفين فهي بيع الكالي بالكالي وهو لا يصح عندنا الجمع واحتج الماتون بحديث سمرة وجابر بن سمرة و ابن عباس وما في معناه من الآثار واجابوا عن حديث ابن عمر بانه فسوح ولا يخفى ان النسخ لا يثبت الا بعد تقرير تأخر الناسخ ولم يثبت ذلك فلم يثبت بينهما الا الطلب بطريق الجمع ان امكن ذلك والصير الى التعارض قيل وقد امكن الجمع بما عن الشافعي ولكنه موقوف على صحة المطلاق النسيت على بيع العدوم بالمعنى ومن ان ثبت ذلك في لغة العرب او في صلاص الشرع فذلك لا ينافي ان احاديث النبي وان كان كل واحد منها لا يجزى عن متقال لكنها ثبتت من طريق ثلاثة من

الصحة سمة وجابر بن سمرة وابن عباس وبعضهما يقوى بعضهما في الرجح من حديث واحد غير خال عن المقتل وهو حديث جابر
 بن عمرو ولا سيما قد صح الترمذي وابن الجارود حديث سمة فان ذلك مرجح آخر وايضا قد تقر في الاصول ان دليل التخييم
 الرجح من دليل الباحة وهذا ايضا مرجح ثالث انتهى قلت سياقي الكلام في حديث عبد الله بن عمرو في باب الملاحق اما حديث
 سمة فاخر جابر ابدا في الباب عن الحسن عن سمرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نبى عن سبع الحيوان بالحيوان نسبة في الحديث
 وقد اخبره احمد بن حنبل في صحيحه الترمذي مسنده والثلاثة في سننهم والبولعي في مسنده والضياري في مختارته وصححه ابن الجارود
 وقال الترمذي حديث حسن صحيح وقال غيره له الثقات وقال البيهقي في المعرفة قال الشافعي حديث الهيثمي عن بيع الحيوان بالحيوان
 نسبة غير ثابتة قال البيهقي واكثر الحفاظ لا يثبتون سماع الحسن عن سمرة في غير حديث الحقيقة اعم قلت هذا صحيح منها مع
 هذه الكثرة من الطرق والمرسل ولوا اعتضد لطريق آخر واحد صلح حجة فاما كمال هذه الطرق الصحيحة الكثيرة وكيف يسع عدم بيان
 وقد صحه بولام لا جلية الترمذي وابن الجارود والضياري وغيرهم وعلى ان كفى لصحة السماع اسكان باقي على ما يشهد مسلم في مقدمة
 صحيحه وشهد النكير على من خالفوا ذلك وجعل مخالفا للاتفاق واذا ثبت السماع في حديث واحد لا يشترط سماع في كل حديث
 وهو متصل عند الكل حتى عند البخاري قال الحفاظ واما رواية الحسن عن سمرة بن جندب ففي صحيح البخاري سماعه حديث الحقيقة
 وقد روى عنه نسخة كثيرة فاعلمها في السنن الاربعة وعند علي بن المديني ان كلها سماع منه وكذا حكم الترمذي عن البخاري وقال
 يحيى القطان واخرون هي كتاب بذلك لا يقتضي الانقطاع اعم ثم نقل عن مسند احمد في هذا قطع اليد في مسنده قال الحسن حديثنا
 سمرة وقال ابو داود وعقب حديث سليمان بن سمرة عن ابيه في الصلوة ولست هذه الحقيقة على ان الحسن مع من سمع امره
 ناس مانع في الاحاديث الاخر والسماع في وقت كاف على ما تقر في اصول الحديث وقال ابن المديني مراسلات الحسن اذا
 رواه اربعة الثقات صحاح الحديث جابر بن عبد الله فاخره الترمذي في جامع معروف عالفاظ الحيوان اثنين بواحد لا يصلح نسبنا
 ولا باس به يابيد وقال حريش بن ابي ربيعة كذا يحتاج بن ارفاطا لكنه صدوق وان كان مدلسا فهو غير جرح عندنا ما عدا
 لا نزل من كونه حسنا ولو سلم فلا أقل من كونه شايها ومعاضد الطرق الاخر وهذا الحديث لا يصلح الاطراف الشافعي وابن الجوزي
 وغيرهما ان هذه الاحاديث محمولة على السادس من الطرفين توفيقا بين الاول والثاني لا نقول به يابيد وفيه التفاضل من الطرفين
 فيقبضه ومقابلته عدم التفاضل من احد الطرفين اى التاجيل منه والالزام بالواسطة بينهما علان التنازل ومردو بالطلاق
 النص وصدق على السنية من احد الطرفين وقال شيخنا وشيخ مشايخنا اذن يخرج الحديث عن دلولة ويصير مصدرا بمصدق
 هي عن بيع الكلي بالكلي وهذا كما ترى فانها حديثان يتنازبان واما حديث جابر بن سمرة فاخره جابر بن عبد الله بن احمد في رواية للسند
 والطبراني في معجمه فروعا هي عن بيع الحيوان بالحيوان نسبة وفي مسنده محمد بن الفضل بن عطية وهو متكلم فيه ابن معين ليس
 بأس وقال ابن ابى حاتم عن ابى زرعة صدوق وذكره ابن حبان في الثقات وقال ابن عدى وهو مع هذا كله من الحديث
 وقال لعلي بن اباس به وقال ابن حجر في تكملة صدوق شئ الحفظ والجملة هو حسن الحديث بحديثه وسال الترمذي البخاري عن
 هذا الحديث فابتن انه مرسل زياد بن جبير والمرسل جبه عند الجهور وعاضده ما اخره احمد في مسنده بسند جديد من حديث ابى حسان
 عن ابيه عن ابن عمر روى لا يثبتون الدليلا بالدليلا ولا الدرهم بالدرهم فقال رجل رسول الله ارأيت الرجل يبيع الافرس
 والخيبة بالابل قال لا بأس اذا كان لا يبيعها لاهم وهو يشير الى الهني عن النسبة بل كان صريح فيه احدث ابن عباس اخره

باب في الرخصة اى في بيع الحيوان بالحيوان قوله عن محمد بن اسحاق عن يزيد بن ابي حبيب عن مسلم بن جابر عن
ابى سفيان عن عمرو بن حريش عن عبد الله بن عمرو ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر ان يهن جثا خفدت ابل
فامر دانه ياخذ في قلاص الصدقة فكان ياخذ البعير بالبعيرين الى ابل الصدقة يعني اذا جارا ابل الصدقة يرواها
فلما جارا ابل الصدقة اذا بارسل الله صلى الله عليه وسلم قال الخطابي في اسناد حديث عبد المنين عمرو ايضا فقال في حديث
احمد حديث سمرة ثقت وما اشار اليه الخطابي من القائل هو لاجل محمد بن اسحاق وايضا مسلم بن جبير قال الذهبي لا يدرى
من هو ابو سفيان قال الذهبي لا يعرف وعمرون خريش قال في التفسير مجهول الحال ايضا في السند اضطراب قال
ابن القطان في كتابه حديث ضعيف مضطرب الاسناد وفرواه حماد بن سلمة عن ابن اسحاق فساق كما رواه ابو داود
ثم قال ورواه جرير بن حازم عن ابن اسحاق فاسقط يزيد بن ابي حبيب وقدم اباسفيان على مسلم بن جبير وذكره الدارقطني
ورواه عغان عن حماد بن سلمة وفيه عن ابن سنان عن ابي حبيب عن مسلم بن ابي سفيان عن عمرو بن حريش ورواه
عبد الاعلى عن ابن اسحاق عن ابي سفيان عن مسلم بن كثير عن عمرو بن حريش فذكره ورواه ابن ابي شيبة فاسقط يزيد بن
ابى حبيب قدم اباسفيان كما فعل جرير بن حازم الا انه قال مسلم بن كثير وسع هذا الاضطراب فعمرون خريش مجهول الحال و
مسلم بن جبير اجله وذكره ولا اعلم الا في هذا الاسناد ابو سفيان فيه نظر اهم قلت وايضا فيه محمد بن اسحق يختلف فيه ولو سلم
انه ثقة فهو ليس وفيه غفلة عن يزيد وقال الحافظ في اسناده اختلاف لكن اخرج البيهقي من وجه اخر تولى عن عبد الله
ابن عمرو نحوه وهذا النصرة منه لم يدر فيلنظر في طريق البيهقي وولاله حديثه وما استدل الله على جواز الاستسقاء بالحيوان
وثبوت في الذمة بحريش ابى رافع اخرجه ابو داود في باب في حسن القضاء فهو وان كان ثابتا ولكنه فعل محتمل لجهات كثيرة
ولا عموم لها وايضا القول مقدم على العمل كما تقرر في اصول الترتيب ونقول ايضا ان المانع مقدم وقاض على التجوز
فيقتصر به واختار العيني انه لم يكن القرض ثابتا في يده رسول الله صلى الله عليه وسلم بدليل انه قضاه من ابل الصدقة و
الصدقة حرام على صلى الله عليه وسلم فكيف يجوز ان يفعل ذلك احد

باب في ذلك اذا كان يدا بيد اى في جواز بيع الحيوان بالحيوان اتفقوا على جوازه قوله عن جابر ان النبي صلى الله عليه
سلم اشترى عبد العبد بن اى يدا بيده وبذا انحصر واخر مسلم والنسائي والترمذي الطول منه جابر عن رسول الله صلى الله
عليه وسلم على الهجرة ولم يشتره عبد جابر يدا بيده فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه فاشتراه لعبد بن اسود بن
ثم لم يأت احد البعد حتى يدا لعبد ثم قلت ههنا اشكالان احدهما ان العبد اذا جارا او سلم يصير جارا فهذا السلم وما ركيه انما
البيعي صلى الله عليه وسلم والثاني ان العبد بن الاسود بن ان كانا مسلمين فلا يجوز بيعهما الى دار الحرب فكيف اشتراه بهما
ولم تعرض احدا الى جوابها قلت يمكن الجواب عن الثاني بانها كانا كافرين وعن الاول لعلمه كان عبد قبيلة التي كان
عبد فيها ومن النبي صلى الله عليه وسلم ما من جاعلنا منكم زده عليكم كما صلح كفار مكة على هذا العهد فبارت امره بالنيافة
يودى الهجر الذي اعطاه اياها الكفار والمسئلة بخلاف الدليل على ان العبد اذا جارا لنيافته تصير جارا الاخرجه البخاري في الشكاح و
قد جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم نصيح بن الحارث وابا بكر الطائفي جارا لغير اعتاق حين زل اعني مجاصرة واذن وقد
قال صلى الله عليه وسلم نزل فهو حر

الاول من مقدم على الجرح وزنا على انقل من الاماوى انقل من اصحابنا اعلان الطاهر من الايهام اذله الى ما نقل عنه
 منسلة انجل ودافعة عليه بن سزم والطاهر بن ابن الهام والابن في هذا بوث يميل الى تقوية قولهم ولم يسلمنا نقل
 في السند الكلام قلت ان الامام اوله نقل الى قوة الحديث الشهور والحادى حذو والمناظر على هذا الحديث لان الجحالة
 وان لم يكن جرحا فانه مع ذلك منقضى لكلامه ومنقول من اعلى مراتب الصحة بل اواسطها ايضا بل بقي في ادنى مراتب
 الصحة او الحسن وان كان قابلا لغيره في الاثبات مراعى الاحاد بل اقوى الثبوت يكون الرطب كراما من الطاهر عن العارف باللسان
 والافق والحدوث المشهور وناس على الجرح انما الماتلة بالكيل في قوله التبر بالتمزلا نيزك بهما التنازل عنه مرتبة والاولى ان نقل
 ان نقل الى حديثهم يمكن العمل على المعاملة بالنسبة بل يترقى من الحاصل ان الامام عن هذا الحديث وجوب ما من الجواب
 الاول انه مجهول عنه قال مسندنا من تنزلا ووافقه ابن سزم والطبري وبال اليه الشيطان ولا يوافق في ان يقدم الخبر على القياس
 اذ كان رواية عدل الطاهر والعدالة ولا فاسد ليعين والطاهر الحالة والثاني ان لا يقل بازار الحديث المستفيض المتلقى
 بالبول مع ضم ان الرطب منقضة والثالث ما قاله الطحاوى في شكل الاماوى في هذا الحديث من طريق الشافعي هذا حال
 ابو عياش الزرقي صحابي جليل وليس في من عبد الله بن يزيد فانه مثله اسم والراية على نقد رصحة استدليل على انه في عنه
 نسبية ولشانه قوى هو زيادة لفظ النسبية في بعض طرق كما اخرج ابو داود في الباب وهذا اللفظ رواه الحاكم وسكت عنه
 كذا رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طريق معاوية بن سلام عنه ورواه الارباقي في الضاوي اقل اجتمع هؤلاء الاربعة
 يعني مالكا واسماعيل بن امية والضحاک بن عثمان واسامة بن زيد على خلاف ما رواه ابن ابى كثير يدل على ضبط الحديث اسم
 وتعقب بان ابو حمزة هذه الزيادة يجب قبلها لان المذهب الخواري في مثل هذه الزيادة عن الحديثين قول الزيادة وان كان
 اكثر لم يرد وبلان في حكم المستقل على ان يحيى بن كثير من اجل الثقات واجل وافضل من اسامة واسماعيل والضحاک و
 مع ذلك فهو غير منقطع يدل على ما عليه عمران بن ابى الاسود ومن احججه به مسلم فخر رواه الحاكم من طريق حمزة بن بكير عن ابيه
 عن عمران بلغنا انه سأل سعد بن ابى وقاص عن الرجل يليف الرطب بالتمر الى اجل فقال سعد نهما نارسول الله صلى الله
 عليه وسلم عن هذا واخرجه الطحاوى من طريق عمرو بن الحارث عن بكير بن عبد الله عن عمران لكن رواه الباقين من طريق
 شيخنا الى كم يكتفى رواية مالك لكن هذا لا يشبه عليه ولا يصح لما مر من لفظ المستدرک ولموافقة رواية الطحاوى ولقول ابى داود
 في الباب بعد ما اخرج رواية يحيى وداه عمران بن ابى الاسود عن حولى ابى الحسن محمد بن سعد نحوه ولو سلم رواية الباقين ان عمران
 موافق لما كلفه وان رواية شيخنا كذلك فلنا سند الطحاوى اقوى من سنده واجل لان يونس بن عبد الله على حافظ احججه به مسلم
 فهو اجل من الرجح المرادى لانه كان في عقلة شئ يحكاها ابن ابى حاتم عن النسائي وعمر بن الحارث المصري حافظ جليل اجل
 من حمزة بن بكير لانه مختلف فيه ومع ذلك لم يسمع عن ابيه الاحارث في التورق قاله ابو داود والنحاس اني يجوز ان يحمل النبي
 على التبر بغير توفيقا من الاول فضرورة التوفيق سند لمج حمل على التحريم وبما ذكرنا استبان عنة ابن القتيبة بما حمل به على تحف
 ووقع في اعلام الواسية حيث جعله والستة الثابتة المحكية بمشابه القرآن ومقتضاه القياس انها امانت او حنبل واحد
 وعلى التقديرين جازا لبيع وجعل هذا القول قياسا فاسدا لافاة الفساد ومصادم اللسة اعظم المصادمة وقال انها جرح واحد
 احدهما زيد من الآخر بلبين زيا فلا يمكن فصلها وتميزها ولا المقابلة باجرا رطبة اخرى بحيث يتساويان فانه من وحسان

فلا السنة وردت مكان المنع هو القياس بل هو في نفسه اصل قائم واجب التسليم والاقتضا تسليم سائر النصوص المتكررة ومن
العجب ان هذه السنة بخلاف القياس والاصول مع القول بجزمة بيع الخيل بالسهم على دعوى انه موافق للاصول ومن
انها يراد ان الربوا بين القرب نصا وقيا سامنه بين الحل والسهم احد قلنت هذه خيالات كاسدة هبتت له
من غير تدبر من في اصل متاصل لا ينجيه وكل ذلك سبيل فيثور ولو اعتبر ان مثل هذه الزيادات تفر وجود البيع الحار غرة
يتصور بها المعاملة فيمكن المخرج البالغ حرجا فاشيا عما كانا نتجنى على ان الامام قال ذلك في المناظر بلا غلغل منع شبهة الخصم
وليس ذلك قياس في مقابلة النص بل هو حمل النص على النسبة لكن نأش فيه ابن الهيثم بانه دفع في تلك الرواية الصريح
انقص الطيب اذا جفت فعد الحمل على النسبة يبقى هذا اللفظ عربا عن الفاعلة قال وما ذكره وان قائدة ان الربط ينقص
الى ان يمكن الاجل فلا يكون في هذا التصرف منقعة للتيميم باعتبار نقصان عند الحقائق فتدفع على طريق الاشتقاق متى على ان
السائل كان في تيميم ولا دليل عليه فيقول ان منصب الامام منصب المانع فيكفيه الاحتمال والبرهان وليس مستلزما حتى يكفيه
فان قلت فاجاب عنه الفاعل بها بالدين المرجاني صاحب الحاشية على التلويح بان وجه التيميم كان النسبة لكن بترع
سؤال الجفاف على الضرورة اى اى ضرورة في هذا اذا انقص الطيب قلنت سبنا شبهة اخرى وهي ان نقصان الربط
بعد الجفاف يديهي يعلم كل احد فما مثار السؤال عن امريه يديهي لا يقال انه استنبطه من تقريره في الاشارة الى الصدور اليهم ان قال
ان السؤال عن ذلك الربط المحض لا يخص الشخص لا الكلي ثم اعلم ان الحديث مضطرب سندنا ذكره لحنف الاطباء فانقضى
بهني بيع البضار بالسلت اذا كان البيع يابس فهو محمول على الورع والاضطراب بان مشابهة بالخطبة او وقتت الشبهة فيه
فيها وعندنا احتياطا وعندنا تحملا نوعا كما اختاره ذلك ولكن عندنا وعند الشافعي هما نوعان مختلفان فيجوز بيعهما
بالاخر متفاوتا اذا كان يلبس كما يجوز بيع الخطبة بالشيء متفاوتا اذا كان يلبس لان البضار نوع من البضار
وفيه رخصة ويكون ببلاد مصر والسلت نوع من الشعر يقال له في الهندية يغري جولا لشعره واما اذا حمل على النسبة فذلك
لا يجوز لما تقدم من حديث عباد بن الصامت ولا باس بيع البراءة والخير والخير اكره بهما يابسا والنسبة فلا -

باب في المزانية في الهدي باب بيع الفاسد هو بيع الثمر على الخيل بترجده ومثل كيله خراصا وهو المزاينة لغة المرافعة من
الزمن وهو الدفع وسمى هذا النوع من البيع بها لانه تودى الى النزاع والمنازع لان احد المتبايعين اذا وقف على
غيب فيما اشتره اراد فسخ العقد واراد الاخر امضاة وزاينا وتدا فاعا كل واحد صاحبه من حقه وقوله خراصا اى من حيث
النظر لما من حيث الكيل الحقيقي لانه لو وجد الكيل الحقيقي في البديلين لم يقم الثمر على رؤس الخيل بل يكون تمرا مجزوا
كالذي يقابل من المجد وذو هذا بيع فاسد متفق عليه بين الائمة لان المساواة شرط ولم يوجد نعم رخص في بيع العرايا
الشافعي وغيره وسياتي في باب قوله نهى عن الثمر بالتمر كيلا الحديث اى بكيل موضوع على الارض فان على الخيل
لا يمكن ان يكال فيكون مقدرا بالبحر وهو حذو فطن لا يؤمن فيه من التفاوت فيكون بشمة الربو والشبهة فيها كحقبة فخر
باب في العرايا بيع العرة وهي العطية لغة وفي الجمع هي النخلة واعلم ان عطية ثمرة الخيل كانت العرب في الجبل يبيعون
اهل النخل بذلك على من لا تمر له يقال عرى النخلة اذا فردا عن غير ما بان اعطاهما لاخر ثمرة احد قال النووي في شرح مسلم
ولما العرايا اى ان يخرص الخارص نخلا فقول هذا الربط الذي علمناه اذا لم ينحى منه ثلثة اوسق من التمر ثلثا فيعاجر

الانسان بثلاثة اوسق ثم وثيقا لبيان في المجلس فسلم المشتري الترويس لم يبيع الربط الطيب بالتخلية وبذا جازيها دون
 خمسة اوسق والايحوز فيما زاد على خمسة اوسق وفي جواره في خمسة اوسق قولان للشافعي اصحابا لا يحوز لان الاصل تخريم بيع التمر
 بالربط وجازت العربا بخصه وشك الراوي في خمسة اوسق او دونها فوجب الاخذ باليقين وسودون خمسة اوسق و
 بقيت الخمسة على التحريم والاصح ان يحوز ذلك للفقر والاعتبار وانه لا يحوز في غير الربط والعنب من التمار وفيه قول ضعيف
 انه لا يختص بالربط والعنب هذا تفصيل فانبيب الشافعي في العري وبه قال احمد واخرون وناولها مالكا والبوصية على
 غيرهم وظواهر الاحاديث تردوا عليها فقلت في تفسير العربا اختلاف وكل ذلك منقول عن الصحابة لم يندرجوا باخبارنا منها
 بعضها الشافعي ونقل لغيره من مالكا احاديثا في الموطاء وهو يبعدنا اختيار ابو حنيفة ونقلها ايضا محمد في موطاء والثاني ما في
 الطحاوي والاختلاف في التخرج بين مالكا وابي حنيفة قال في البداية ونفي العري عنه ما ذكره مالكا بن انس في
 في الموطاء وهو ان يكون لرجل نخيل فيطعمها ثمة نخلة او ثنتين يقطعها لغيره ثم يبيع عليه وجوهه لا يقطعها لان
 يتجاوز لغيره على ان يعطيه يكملها تمر عن صرام النخل وذلك ما لا باس به عنده لانه لا يبيع هناك بل التمر كله لصاحب النخل
 وان اعطاه بكسلا منها من التمر لانه اسماء الراوي التصور بصور الربيع لان يكون يباع حقيقة بل هو عطية التمرى ان لم يملك التمر
 لانعدام القبض فكيف يجعل بيعا ولا يوجب بيعا لكان بيع التمر بالتزالي ابل وانه لا يحوز الا خلاف دل على ان العري المخصص
 فيها ليست ببيع حقيقة بل هي عطية لان العري هي العطية لعمدة قال حسان بن ثابت س ليست لبنهار ولا رجبية +
 ولكن عرابا في السنين الجوارح انتهى قلت هذا هو المذكور في الموطئين ولقولون ان اربعة رخصها الشارع في بيع الربط
 على رؤس النخل بالتمر على الارض بالحرص وهو منهي عنه والقياس الطلانة لكن رخص فيما دون خمسة اوسق لان الرجل اذا
 كان عنده تمر مخبأ فترشقه فله ان ياكل الربط في زمان النخيل فحوزه لذلك فيكون هذا استثناء عن المزانة ولتيسر طوله لئلا
 في التمر الحار ودون الرخص في الربط على النخيل ولكن يلزمهم ان يحوز ذلك في الوفاء ووافق في صفقات وهم يلزمون مود وتخرج
 ابني حنيفة انه اذا وسب ثمة نخلة فيشق عليه ترود الموهوب له الى السنان ويكره ان يرجع في بيته فبذبح بدلهما تمرا وهو صوته
 بيع في الحقيقة هبة مبتدأة لان هبة تمر النخيل لم يمت فلا يرجع ولا يبيع لعدم القبض لان القبض في ثمة النخلة الموهوبة ثابت
 بالتخلية بخلاف البيع فانه ثبت بالتخلية قال في البداية وناولها ربيعي قوله رخص في العربا ان يبيع المعري له ما على النخيل
 من المعري تمر مخبأ ودون مبيع مجاز لان لم يملكه فيكون يرا بئنه لاهام معناه ان يهب الرجل ثمة نخلة من لبنة لرجل
 ثم يترشقه على المعري لدخول المعري له في لبنة كل يوم لكون الهبة في البستان ولا يرجع من نفسه خلف الوعد والرجوع في الهبة
 يعطيه مكان ذلك تمر مخبأ بالحرص ليدفع ضرره عن نفسه ولا يكون خلفا لوعده فما يعطيه الواهب من التمر المخبأ وذ
 لا يكون عوضا بل هبة مبتدأة لان الموهوب لم يصير ملكا للموهوب له باوام متصلا بملك الواهب وهو اصل النخيل ولكن
 بذاني الصورة عوض فلذا سماه مبيعا مجازا لان في الصورة عوض يعطيه التمر عن خلف الوعد وفيه بحث لان في السباب
 رخص في بيع العربا بالتمر والربط وفي امرى ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع التمر بالتمر وخصص في العربا
 ان يبيع تمرها ما ياكلها عليه رطبا فسادا يدل على ان المراد بالعربا بيع تمر تمر وفي كثير من الاحاديث جاء بلفظ الاستثناء
 كما في حديث جابر ولا عمل لخل الاستثناء على الحقيقة والاستثناء من البيع حقيقة يوجب وجوب دخول في المشتبه منه في تحمل

ان في بعض الانظار اطلاق على العربية لفظ البيع وفي بعضها اشتق من البيع والجواب عن الاول ان القرآن في الظاهر لا يوجب
القرآن في الحكم وعن الثاني انه على ذلك التقدير ينافي قول عليه السلام المشهور بالتبرع بالمثل والمشهور تناقض عليه ثلث
بعد ما ثبت تفسير الحنفية للعربا بالهبة لانه وسرعا فيكون في القرينة ترك ظاهره ثم يثبتها تفسيرا آخرى من ابني عميدان العربية التي اوتى
التي تخرج من الزكاة التي تحمل الى بيت المال يعطى صاحب الزكاة من ثلث ولا يجلبها الى بيت المال وقدر خمسة اوسق و
هو مصدق قول عليه السلام ليس فيها دون خمسة اوسق صدقة اى لا يجلبها الى بيت المال بل تصدق بها على من يشاء تبرعا
فلعل بهذا جازا قديم خمسة اوسق او اودون خمسة اوسق في الدرايا والوسق ثلث الوادستون صاعا وهو ثلث مائة وعشرون رطلا
عند الجاهليين واربعة مائة وثلاثون رطلا عند العراقيين على اختلافهم في مقدار الصاع وذكر عن سفيان العراقي ان كل
توسب للسالكين فلا يستطيعون ان ينتظروا جذاذا فخص بهم ان يبيعوا بما شاؤوا من التم

باب في مقدار الرقيق له عن ابني هريقة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم رخص في بيع العراقيا فيما دون خمسة اوسق
او في خمسة اوسق شك داود بن الحصين

باب تفسير العربا جمع عربية وهي النخلة واصحابها عطية ثمرة النخل كانت العرب في الجذب يتطوع اهل النخل بترك كل
من لا تمر ليقال عربى النخلة اذا افردا عن غيرهما بان اعطاهما لآخر نخلة وقال الجمهورى فليعلم معنى فاعلة وقيل عربية فليعلم
معنى مفعول من عاروه واذا اتاه وتزود اليه صاحبه تزد اليها فقل عن ابني حنيفة ان يرب ثمرة نخلة ويشق عليه رد
الموهوب الى مبتدائه وكره ان يرجع في بيته فيدفع اليه لهما ثمرا وهو صورة بيع قوله عن عبد الله بن سعيد الانصاري انه
قال العربية الرجل يعربى الرجل النخلة والرجل يتبني لمن ماله النخلة والاشتين ياكلها والعربى له يبيعها بتميزها لا بغير
بنايلق ايضا المذهب ابني حنيفة ان كان معنى قوله يبيعها اى يبيع العربى له من العربى بتميزه وقدره اربعتا ولما كان
صوته الاستبدال قال يبيعها فانهم قوله عن ابن اسحق قال العربا ان يهب الرجل النخلات فيشق عليه ان يقوم
عليها فيبيعها بمثل خرصها اى يثب على الواهب ان يقوم الموهوب لعل ثمرات النخل فيبذلها ويعوضها بمثل
خرص الثمر ثمرة هذا ايضا موافق لما قال به ابو حنيفة

باب في بيع الثمار قبل ان يملك صلاحها اختلاف في بدو الصلاح فعند الحنفية كما في المبسوط ان يوم فيه العانة والفساد
وكما في الخلاصة عن التجريد ان يكون متغابره وعند الشافعي ظهور الشفج ومبادئ الحلاوة ثم اعلم ان بيع التمرة على الشجر لا يخلو
اما ان يكون قبل النضور او بعده والاول لا يجوز والثاني لا يخلو اما ان يكون قبل بدو الصلاح او بعده وعلى الخلاف في
معناه وكل منهما لا يخلو اما ان يكون بشرط القطع او عدم القطع اى الترك او مطلقا اى لا بشرط القطع ولا بشرط الترك فعنده
سنة صور قال ابن الهمام في الشفج لا خلاف في عدم جواز بيع الثمار قبل ان تظهر ولا في عدم جواز بيع النضور قبل بدو
الصلاح بشرط الترك لاني جاز قبل بدو الصلاح بشرط القطع فيما يتبع به ولا في الجواز بعد بدو الصلاح لكن بدو الصلاح
عندنا من العانة والفساد وعند الشافعي ظهور الشفج وبدو الحلاوة والخلاف انما هو في بيعها قبل بدو الصلاح
على الخلاف في معناه لا بشرط القطع فعند مالك الشافعي واجد لا يجوز وعندنا ان كان بحال لا يتبع به في الاكل لاني علف
لا بد فيه خلاف بين المشايخ قبل لا يجوز ونسبة فاضحان لعامة مشايخنا والصحيح انه يجوز لانه مال متبع في ثمانية احوال

ان لم يكن منتهى في الحال وقد اثار الحمد في كتاب الزكاة الى جازة فانه قال اوباع النثار في اول ما اطلع وتركها باذن
 البائع حتى ادرك بالغش على المشتري فاولم يكن جائزا لم يوجب فيه العشر على المشتري فحتم البيع على هذا التقدير نابع على
 التعويل على اذن البائع على ما ذكرنا من قريب والا فلا اشغال به مطلقا فلا يكون بيعه وقال وان كان بحيث يتفجع به
 وليعانا للدواب فابيع جائز باقيا اهل المذهب اذا باع بشرط القطع او سلقا ووجب قلع على المشتري في الحال فان
 باع بشرط الترك فان لم يكن منتهى غنمه فابيع فاسد عند الكل وان كان قد منتهى غنمه فهو فاسد عند ابي حنيفة وابي يوسف
 وهو القياس ويجوز عند مناسسا وهو قول الامة الثلاثة واختاره الطحاوي وعمد البلوي ثم قال ولو باع ما اشتهر
 عنده مطلقا عن الشرط ثم تركه فاما باذن البائع اذا مجرد او باذن في ضمن الاجابة بان استخبار الاشجار الى وقت الادراك
 او بلا اذن ففي الصورتين اولى بين يليب الفضل والاكل وفي الثالثة لا يلزم له ويتصدق بما زاد لانه حصل بخرته
 مخلوطة اما اذا باع ما تشابه عظمه فترك المشتري بغير اذن البائع فانه لا يتصدق بشئ الا لم يزود في ذاتها شئ انتهى لمصفا
 قال النووي في شرح مسلم واما احكام الباب فان باع الثمرة قبل بدو صلاحها بشرط القطع صح بالاجماع قال اصحابنا
 ولو شرط القطع لم يقطع فابيع صح ويلزم له البائع بالقطع فان تراصيا على اقبائه جاز وان باعها بشرط التبعية فابيع باطل
 بالاجماع وان باعها مطلقا بشرط فذهبنا ومذهب جمهور العلماء ان البيع باطل لاطلاقا بذه الاحاديث واما صحها
 بشرط القطع لاجل جرح خصمنا الاحاديث بالاجماع فبما اذا شرط القطع ولان الحادثة في الثمار لا يتعارف كالمشروط و
 اذا بيعت الثمرة بعد بدو الصلاح فيجوز بيعها مطلقا وبشرط التمتع وبشرط التبعية لمعوم هذه الاحاديث ولان الناسب
 فيها السلامة بخلاف ما قبل الصلاح ثم اذا بيعت بشرط التبعية او مطلقا يلزم البائع تبقيتها الى اوان الحدا لان ذلك
 هو العادة فيها بما يذهبنا وبه قال مالك وقال ابو حنيفة يبيع بشرط القطع والملك لم يمتى لمصفا فكلت مذهب ابي حنيفة
 ما علمناك والاصل ان يبيع الثمرة قبل بدو صلاحها مختلف فيه اذا اشترط اهل المذاهب عن الترك والقطع فقال مالك و
 الشافعي واحمد يمسك الائمة السخري وشيخ الاسلام خواهر زاده ينال يجوز والاصح الجواز عندنا كما في الهامية لانتفاع به
 ما لا يبع المفضل والجش واذا شرطها تركها على الخبز لم يخرجه عندنا من ثمنه وقال محمد يجوز استحسانا وبه قال مالك والشافعي
 واحمد واختاره الطحاوي لاحتال الناس بمن غير مكبر والصحيح قولهما لان التماس ليس بشرط الترك بل بالاذن
 بالترك من غير شرط كما في التحفة واستدل الشافعي ومن معه في هذا من احاديث الباب وغيره فاخرج المصنف من
 حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع الثمار حتى يبدا صلاحها نهى البائع والمشتري اما البائع لسلكه
 اخذ بالمشترى بلا مقابلته شئ واما المشتري لئلا يلف منه بتقدير تلف الثمار رواه مالك في المطاوع والشيخان في
 صحيحهما وفي رواية مسلم وكان اذا سئل عن صلاحها قال حتى تذهب عاهته ومن عدته ايضا عن بيع النخل حتى
 تذهو ذها النخل وازهي اخل صايب غوره ولكن كريد ويقال زهي البسر ربك كرفت غوره خرا قال الخياط
 اذهي النخل امر واخبر ذلك علامة الصلاح فيه وخلاصه من الامة ومن حديث ابي هريرة قال نهى النبي الحديث
 فيمنع بيع النخل حتى يسير زمن كل عارض اى عاهته وانه ومن حديث جابر بن عبد الله يقول نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم ان تباع الثمرة حتى تشق قبل ما تشق قال حماد وفضلنا دلويل عنها الواو يعنى او اى بعضها بثمار وبعضها اخنار

والحديث أخرجه الشيخان والطحاوي وفي رواية لمسلم لو بعثت من أخيك ثمرا فاعابه جاحدة فلا يكل لك انما منتهى شياهم تخذ
مال أخيك بغير حق وفي رواية لم يوضع الجوارح ومن حديث أنس ابن مالك عليه وسلم يبي عن بيع العنب حتى يسود
عن بيع العنب حتى ينشدنا العنب اول ما يكون اخضر ثم يميل الى السواد ويكون قابلا لال اخرج احمد وابن ماجه والترمذي
اليعقوبي وحسن وابن حبان والحاكم وصححه وفي رواية مالك زيادة مرفوعة هي قوله لا ايت اشع العنب الخ ومن حديث
زيد بن ثابت قال كان الناس يتبايعون الثمار قبل ان يبدوا صلاحها فاذا جاد الناس وحضر تفاهيهم قال المتبايع قد اصاب
الثمر الدمان و اصابه فتشاهدوا صابا مرض يحجون بجاننا كثيرا كثيرا فحدثت خصوصتهم عند النبي صلى الله عليه وسلم قال رسول الله صلى
عليه وسلم كما المشودة فيشربها فاما لا فلا تتبايعوا الثمرة حتى يبدوا صلاحها لكثرة خصوصتهم واختلافهم اخرج البخاري قوله
فاذا جاد الناس اي قطع الناس المشتريين الثمار قوله وحضر تفاهيهم اي من البائعين قوله الدمان قال الخطابي هو بالضم
لان ما كان من الدوام والعاليات فهو بالضم كالسعال والركام وقال في الجمع الدمان بالفتح والنخعة فساد الثمرة وعنته
قبل ادراكه حتى يسود من الدمن وهو السقون ويقال الدمان باللام معناه احم والقسم بالضم ان يتقص ثمره قبل ان
يصير لثما والمراد بالضم ما يرفع في الثمرة تلك قوله عايات خبره تبارى هي عايات يحجون بها ويمتنعون بها عن ادراك
الثمره فاما لا ان شرطية وما زائدة اي لا تتركون هذا البيع فلا تتبايعوا الثمرة حتى يامن عن العاهة فلا يقع الخصومة فامرك
بهذا بهذا الاخبار اخذنا هذا الشافعي وغيره وقال الحافظ ابن حجر قد اخذنا منطوقها ومعناها وفيه انه اقر النوى ان
البيع قبل بدو صلاح بشرط القطع جائز بالاتفاق وان باعها بشرط التيقية فالبيع باطل بالاجماع فهذا امر دافعا للحال
قال ابن الهمام في الفتح ولنا ما تقدم من قوله عليه الصلوة والسلام من اشترى ثمرا فادركت ثمرته للمبايع الا ان يشترط المتبايع
بشرط المشتري بشرط قبل على جواز بيعه مطلقا لان لم يقيد دخوله في البيع عند اشتراط المتبايع بكونه بدا صلاحه وفي رواية
مالك عن عروة بنت عبد الرحمن قالت ابتاع رجل ثمرة عاتق في زمن النبي صلى الله عليه وسلم فقال لم يردت حتى تبين ان نقصان
فسال رب الما تظن ان يصح له او يقيده فخلعت لا يفعل فزيت بالمشترى الى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت له ذلك فقال يا
ان لا يفعل خيرا فسمع بذلك رب الما تظن ان النبي صلى الله عليه وسلم فقال هو له ولو اوصى البيع لم تترقب قال عليه السلام
المذكور راى في احاديث الباب فنهى فتركوا ظاهره فانهم اجازوا البيع قبل ان يبدوا صلاحها بشرط القطع وبه معارضة
صرح المنطوق فنفذنا على انه تركوا الظاهر وهو لا يكل ان لم يكن لموجب وهو عندهم تعليل على الصلوة والسلام لم يبدوا
صله الله عليه وسلم ارايت ان نمنع الثمرة لم يتقبل احدكم مال اجرة فانه يستلزم ان معناه انه يمنع بيعها مدة قبل الادراك
ومررت قبل الاصفه قد فرس زهوا بان تحموا نصفه ونسرا ابن عمر بن تان من العاهة فكان النبي عن بيعها محرم قبل الاحكام
ومصفه قبل الاصفه اذ آمنه من العاهة قبل ان يؤمن عليها وذلك لان ادراك ان الناس يبيعون الثمرة قبل ان
تقطع فهي عن هذا البيع قبل ان توجد الصفة المذكورة وذكرنا من نهى على الصلوة والسلام عن بيع العنب حتى
يسود وهو لا يكون عنب قبل السواد ليعيده فانه قبله حصره فكان معناه على القطع النهي عن بيع العنب عنب قبل ان
يصير عنبه وذلك لا يكون الا بشرط الترك ان يبدوا صلاحه ويدل على تعليل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ارايت لو منع
الثمره لم يخذ احدكم مال اخيه فانه يبيعه اذا لجموه عنب قبل ان يصير عنب بشرط الترك الى ان يصير عنب فليمنع الثمرة فانه يبيعه

وهذا من رتب عند الأكثرين لان ما اصاب المبيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا لما لاك قال الطحاوي في الاراض
الحراية: وهكذا الى الامام لو فسخ الجورح لما يدين مصالح المسلمين ببقاء العمارة والمعاداة معاولة من العام كما لمسا بته من
المنة والمشاورة من الشبهة

باب في بيع الغرر اى المبيع الذى يكون فيه غرر البائع او المشتري فيدخل فيه بيع كثير من كل جنس وبيع الاقبح وغير
مقدور التسليم فهذا اصل كبير في البيوع قوله ي عن بيع الغرر اذا عثمان والحصة اى عن بيع الذى فيه الغرر وعن
بيع الحصة وسوان يقول اى العاقلين اذا نهت اليك الحصة فقد وجب البيع وقيل ذلك في الخيار فهذا يتبين ان اشياء
الى اجل يجوز بيعها وسوان يرمى حصة فى قطع غنم فاسى شاة اصحابها كانت مبيعة وتوقع من جهالة المبيع وعن بيع الماء
وهو ليس الرجل ثوب الاخر به بالليل وابنهار ولا يقبله الا بذكاب اى لا يملكه الا بسبب البيع من غير ان يجزى بينهما ايجاب
وتقول فى اللفظ وفرو فى الحديث والملازمة ان يمس به يده ولا ينشره ولا يعلقه باذامه وجب البيع رضى ام لا وعن بيع العنبر
وهو ان يندرج الرجل الى الرجل شيعة وبنيته الاخر ثوبه ويكون ذلك مبيعا من غير نظر ولا تراص وقيل ان يجعل لنفس
العقد او فاعطى الخيار والملازمة ان يجعل هذا المبيع كذلك وفرو فى الحديث والملازمة ان يقول اذا نهت بهذا الثوب فقد

وجب البيع من غير ايجاب يقول ولا تراص وقوله ي عن بيع جبل الحجلة وفرو عبيد الله الراوى وجبل الحجلة ان تنزع الناقة
بلطبا ثم تحمل اى تحت اى جبين الناقة اذا نهت فابيع جملها وبنيها واما الراوى وجبل الثمن الى زناجا قال النوى اى
بيع الحصة ففقد ثلاث نوايلات اى اى بان يقول بترك من هذه الاثواب ما وقعت عليها الحصة التى ارى بان بترك من هذه
الارض من بينها الى ما نهت اليه هذه الحصة والثانى ان يقول بترك على انك بالخيار الى ان ارمى هذه الحصة وانما كنت
ان يجعل لنفس الرى بالحصة مبيعا فيقول اذا رميت هذا الثوب بالحصة فهو مبيع منك بكذا واما النهى عن بيع الغرر فهو
اصل عظيم من اصول كتاب البيوع ولهذا قد مر سلم ويضل فيه مسائل كثيرة غير مختصرة كتبت الاقبح والمعدوم والمجهول
ولا يفتقر على تسليمه والتميم لمك البائع عليه وبيع السمك فى الماء الكثير واللين فى الضرع وبيع الحبل فى البطن وبيع بعض
مبيها وبيع ثوب من اثواب وشاة من شياه ونظائر ذلك وكل هذا بيع باطل لانه غرر من غير حاجة وقد قيل بعض الغرر باطل اذا
دعت اليه حاجة كالجلل باساس الدار وكذا اذا باع الشاة الحامل والى فى ضرعها بان يبيع المبيع لان الاساس ملحق بالظاهر
من الدار ولان الحاجة تدعو اليه فانه لا يمكن رويته وكذا القول فى حمل الشاة ولينها وكذلك اجمع السلوك على جواز اشتباها
فيها غرر حقيق منها انهم اجتمعوا على صحة بيع الحجلة المشوة وان لم يرتضوا ولو بيع خشوا بان يفرو لم يحرر واجمعوا على جواز ان جاز الدار
والدابة والثوب ونحو ذلك شهر اى ان الشهر قد يكون ثلثين يوما وقد يكون تسعة وعشرين واجمعوا على جواز دخول الحمام
بالاجرة مع اختلاف الناس فى استعمالهم الماروفى قد ركبهم واجمعوا على جواز الشرب من الشفا بالعرض مع جواز قد
المشروب واختلاف عادة الشرابين وعكس هذا اجمعوا على بطلان بيع الاجنبة فى البطن والظفر فى الهوان قال العلماء
البطن بسبب الغرر والصحة مع وجوده على ما ذكرناه وسوان دعت حاجة الى انكأب الغرر ولا يمكن الاحتراز عند البتة
وكان الغرر حقيقا جازا للبيع والافاد وقع فى بعض مسائل الباب من اختلاف العلماء فى صحة البيع فيها وشاة مبيع العين
الغائبة مبنى على هذه القاعدة فبعضهم يرى ان الغرر حقيق فيجوز كالمعدوم فيبيع البيع وبعضهم يراه ليس بحقيق فيبطل البيع والشرع

واعلم ان بيع الماسة وبيع النابذة وبيع جبل الجبله وبيع الحصاة وعشب الفجل واشباهها من البيوع التي جاز فيها
نصوص خاصة هي داخله في البهي عن بيع الغر ولكن افردت بالذكر في اعتبارها كونها من مبيعات الجاهلية المشهورة والمعلوم
انتهى قلت في المداية وكل جهالة هذه صفتها تمنع الجواز بها الاصل احمى كون الجاهلية القاذرة الى المنازعة فانه قاعدة
كسبية في هذا الباب بالاجماع لان مشروعية المعاملات لقطع الخصومات والمنازعات المقعدة وغير القاذرة اليها غير قاعدة
فيها الممانعة لكل جهالة لا تنفي الى المنازعة غير قاعدة الجواز فانهم والغر ما طوى عنك علمه وذكر في المبسوط الغر
لا يكون مستورا للعامة وذكر في المغرب يبي عن بيع الغر وهو الخطر الذي لا يدري ليكون ام لا

باب في بيع المضطر قبل الخصال في بيع المضطر يكون من وجهين احدهما ان يكون مضطرا الى العقد من طريق الاكراه عليه
فهذا فاسد لا ينعقد والوجه الاخر ان يضطر الى البيع لا بد من كره او مؤنة ترثه فبيع في يده بالوكس من اجل الضرورة فهذا
سبيل في حق الدين والمروءة ان لا يبيع على هذا الوجه وان لا يفتات عليه بما له ولكن يفتقر ويستعمل الى الميسرة
حتى يكون في ذلك بلوغ فان عتق البيع مع الضرورة على هذا الوجه جاز في الحكم ولا يفسخ وفي استناد الحايث رجل مجبول
لا يدري من هو الا ان عامته اهل العلم قد كرهوا هذا البيع لانه الوجه منتزعا وتقال في الدلالة المتخارفة في النصف بيع المضطر
شرء فاسد قال الشافعي هو ان يضطر الرجل الى طعام او شراب او غيرهما ولا يبيع البائع الا باكر من ثمنها بكثير وكذلك
في الشرء منه كذا في البيع وقيل لغيره ترتيب لان قوله وكذا في الشرء منه مثال لبيع المضطر اي بان اضطر الى بيع
شي من ماله ولم يرض المشتري بالشرء بardon من اثل البعير فاش وشال لوالدته القاضي يبيع ماله لا لغيره دينه والرم
الذي يبيع مصحف او عبيد سلم ويخبر ذلك انتهى قلت بيع المكره منقذ غير نافذ لان الاصل عندنا ان تصرفات المكره
قولا منعقدة الا ان يجهل الشخص منه كالبيع والاجارة لفتح ولا لا يجهل الشخص منه كالطلاق والعقاق والكفاح والتبرير
والاستيلاء وقولا لازم والسرفيدان الاكراه فواع فرع لعدم الرضى وفيه الاختيار وذلك بان يكون يقتل او يقطع عضو
وهو الاكراه المحكي فروع لعدم الرضى ولا يفيد الاختيار وذلك بان يكون بضرب او تعذيب او حبس هو الاكراه الغير المحكي و
كل منهما لا ينافي الا بهلية ولا الخطاب اي لا يزول به البلية المكره ولا يسيطع عنه الخطاب لان المكره يتبلى وتبلا تحقيق الخطأ
الانزى انه منتزود بين فرض وخطر ورضعة وياثم مرة ولوجرا اخرى وهو آية الخطاب الخ قوله قال دعلي سياتي على

الناس زمان غصوض بعض المؤمنين على ما في يده ولم يبرئ ذلك قال الله تعالى ولا تنسوا الفضل بينكم ومباح
المضطر من قد هي النبي صلى الله عليه وسلم عن بيع المضطر بيع الغر الحديث وبيع المضطر بكلا المعنيين المذكورين
منه عنه

باب في الشركة اي شركة الرجلين في مال فيعيان فيجعل لهما البركة ما لم يخن احدهما صاحبه وحاصل مخاسن الشركة
ترجع الى الاستغانة في تحصيل المال والشركة لغة طلب التصيين بحيث لا يتميز احدهما وركبتها في شركة العيين اختلاطهما و
في شركة الغنم الغنم المقيده وهي مشروعة جائزة لان البهي على اليد عليه سلبت والناس يتعاملون بها فقدرهم على تعاملها
الناس من لدن رسول الله صلى الله عليه وسلم اي يوثقوا من غير تكليف ولا على صفة شركة املاك وشركة عقود
قوله ان الله تعالى يقول فانما ثالث الشركيين ما لم يخن احدهما صاحبه اذ اخاه خرجت من بينهم فلا عينهم ولا يحصل في الشرك

قوله فانما ثالث الشركيين اي بالثالث في الشركة

لا نغز لا يدري بل يحجزه ام لا وكذلك لا يحجز النكاح الموقوف على رضا المنكوة او اجازة الولي غير ان الحنبلين
غير متصلين لان في احدهما وهو رواية حكيم بن حزام لا يدرى من هو في خبر عروة بان الحى حدثه و
ما كان بناسيلا من الرواية لم يقيم بالحجة انتهى قلت الظاهري وغيره انما ضعف حديث عروة لان ثيب بن ابي عروة
يروي عن الحى ولم يتعرض لحديث ابي لبدة فانه ثابت حجة لان المنذري قال وقد خرج الترمذى حديث ثمر الاشاة
من روايته ابي لبدة فانه ثبت ثمر اشاة وعروة وهو من هذا الطريق حسن واما الكلام في حديث حكيم بن فيه يروي حنبلين
عن شيخ من اهل المدينة وهو جوهول قلت اخرج الترمذى من حديث حبيب بن ابي ثابت عن حكيم بن حزام وقال
حبيب بن ابي ثابت لم يصح عندي من حكيم بن حزام قلت لم يقيم دليل على ان حبيب لم يصح من حكيم بن حزام
ولا مانع من السماع ولو سلم فالمرسل عندنا وعند الجمهور حجة

باب في الرجل يتجوز في مال الرجل بعينه اذنه قوله من استطاع منكبه ان يكون مثل صاحب فرق الاذنين مثله
الحديث وفيه فقال الثالث اللهم انك تعلم اني استأجرت ارجل البقر اذني فلما امسيت عرضت عليه فته فاني
ان ياخذته وذهب فخرته له حتى جمعت له بقر ورعا ثم اطلقني فقال اعطيت حق فقلت اذهب الى تلك البقرة دعائها
فخذها فذهب فاما فارق كمال ستة عشر طلاعها فرتان كطن ويطنان قوله فخرته من التتمير وهو التثنية يقال
ثرا لثرا اى كثره وفي الحديث قصة اصحاب الرقيم وسمي ثمة رجال آذوا الى الفار فقتل على قم الفار صخرة سدت
طريق خروجهم منه فدعوا ليدبوسل احسن اعمالهم فزال الصخرة وكشف عن قم الفار بحيث خرج منه والحديث بطاير
غير مناسب للباب لان حقه الذي كان فرق الاذنين على ذمة المتاجر دينا لم ياخذته وتركه عند المتاجر فلم يملكه ولحق في ملك
المتاجر فاذا فعل فيه من التتمير تصرف في مال نفسه لاني مال التميم ولكن هو اعطاه اياها على سبيل الصدق بالخير

باب في الشراكة على غيب راس المال الشراكة ضربان شراكة المالك شراكة عقود وشراكة الاملاك كشراكة العينين بينهما
الرجلان او شراكة يانها وحكمها ان لا يجوز للاحد منهما ان يصرف في نصيب الآخر الا باذنه وكل واحد منهما في نصيب صاحبه
كالاجنبي والاشركة العقود هي على اربعة اوجه مفاضة وعنان وشراكة الصناعات وهي شراكة القبل وشراكة الوجوه و
بهنا قسم خامس وهي فاسدة وهي شراكة الرجلان في كل شئ مباح كالشراكة في الاحتساب والاصطيا وركا هذا التماس
الجلال كالجوز والعين والفتق ونقل الطيبين ويبيع من ارض مباحة اياها الحصى او الملح او الكوز الحيايلة وغيره او ايا
وجر الحصر في الصحبة ان العقد اما ان يذكر فيه مال او لا وفي الذكر انما ان تشترط المساداة في المال وركه ونصرفه ونفعا او لا
فان شرط ذلك فهو المنفعة والافه والعنان وفي عدم ذكر المال اما ان يشترط العمل في مال الغير او لا الاول للمنافع
والثاني الوجوه والتفصيل في الفق فرأى وما شراكة المنافعة فانه يذهب الى جوازها البوصيفة وصاحبها واخره وقال
الثاني وملك واحد لا يجوز وما شراكة العنان فهو متفق عليه والخلاف في التفصيل وما شراكة الصناعات كالخياطين
والصباغين يشتركان على ان تقبل الاعمال فكيف ان الكسب بينهما فهو ايضا مختلف فيه فغذا بالخير وبه نال مالك و
عن الثاني لا يجوز وما شراكة الوجوه فالرجلان يشتركان ولا مال لهما على ان يشترط الوجوه ويبيعان ففتح الشراكة على ذمة
وسميت به لانه لا يشترى بالقبلة الا من كان له وجبة عند الناس وتقبل لانه ليس بهما مال ولا عمل فيجلس كل واحد منهما

ينظر وجه صاحبه قوله عن ابي عبد الله عن عبد الله قال اشتركت انا وادوسه في انساب يومه ما رزقنا قال يا
 سعد باسير بن ولم اجدني مما رزقنا قال الشوكاني استدل به يثباتي عيادته على جواز شركة الابدان كما ذكره المصنف
 وهي ان يشترك الاعمالان فيما بينهما في كل واحد منهما صاحبه ان يقبل واميل عنقني في تاريخ حاشيتي في الاستدلال
 وبينان الصنعة وقد ذهب الى صحته مالك ليشركه في الصنعة والى صحته ما ذهب اليه والوجه حاشية صاحب وقال
 الشافعي كلها باطله لان كل واحد منهما متميز بمرتبة وشافعه وانما اشتركا في ما بينهما من النسل فبينما لا يثبت
 واجاب عن الشافعية عن هذا الحديث بان فتمامه بذكر كانت لرسول الله صلى الله عليه وسلم بينهما من النسل وهذا الحديث
 حجة على ابي حنيفة وغيره من قال ان الوكالة في المباحات لا تقع انتهى قلت وهذا الكلام يوجب بان الشوكاني في
 ان هذه الشركة من افراد الشركة المجازة عند الحنفية وجزية من جزيئاتها وكل من الشركة في الابدان والشركة في تلك المباحات
 واحد عندكم وكل واحد من الشركين وكل من الآخر وهذا قاطع وعامة من الشوكاني وما اشار اليه بقوله كما ذكره المصنف
 بان المصنف صاحب المتيقن شيخ الاسلام ابن تيمية قال في كتابه وهو ايضا غير صحيح فانه قال في حاشية في شركة الابدان
 اي عندنا ما يملك المباحات عندنا قال بها فان الحنفية كثرهم الشركة في فرق بين شركة الابدان التي تسمى شركة
 الصانع وشركة النقل وبين شركة في تلك المباحات فان الشركة في الابدان جائزة عندهم والشركة في تلك المباحات
 لا يجوز وصاحب المتيقن اشار في كلامه الى ذلك وخاطبه الشوكاني ولم يفرق بينهما وفيه الشركة التي اشترك فيها عبد الله بن
 مسعود وعمار وسعد من الشركة في تلك المباحات وهو لا يجوز عندهم لاسن شركة الابدان كما هو واضح من كتبهم وقد
 ذكرنا مختصرا واحدا ان الشركة بغير المال على نوعين احدهما شركة الابدان وتسمى شركة الصانع وشركة النقل والآخر
 والصانع يشتركان على ان يقبل الاعمال ويكون اكسب بينهما والثاني شركة في المباحات كالاحتساب الاصطفا
 والاشتراف في اخذ كل شيء مباح وكذا نقل الثمن ويعد من ارض مباحة وليس او الميراث او النكاح او الكحل او المعن
 او الكفارة المجالية فالاول جائزة عندنا والثاني فاسد فالذي حصل من المال المباح لاحد بما قوله وان صاحبه كل في ذلك
 جائزة عندنا ذلك احمد قال ابن الهمام في فتح القدير يروي به ما رواه ابو داود وفي حديث الباب ثم قال اجيب
 بان الغنيمة مقسومة بين الغنائين بحكم الله تعالى فيمتنع ان يشرك هو لا النبي منها بخصوصهم وفعله صلى الله عليه وسلم
 انما يتقبل قبل الغنيمة وان كان قد رما بعضهم وعلى قول بعض الشافعية ان غنائهم بذكر كان للنبي صلى الله عليه وسلم
 ينصرف فيها كيف يشاء فها هم واما جواز الاول لمذكور في الهداية وفي شرحها فتح القدير وغيره راجع

باب في الميراث قال في الهداية قال ابو حنيفة الميراث بالثلث والرابع باطله اعلم ان الميراث لغة متعاطلة
 من الزرع وفي الشرعية هي عقد على الزرع ببعض الخارج وهي فاسدة عند ابي حنيفة وقيل الاجازة اهتمت للمراعاة
 صور فخاله احد بان يكون هذا العقد على درهم او دينار مسماة والثاني ان يكون على طعام مسمي شل على خطه او غير
 مسمي سواء كان من جنس ما يزرع في الارض او غيره او بجزء مسمي من الخارج من الارض والثالث ان يكون
 بخنفة من الخارج من الربع والثالث او النصف والرابع ان يكون العقد على قسمة الخارج من الارض بان يكون على
 الاول والثاني ما يات قلب الارض وما كان في غير ارض فهو لزاع فعلى الرابع اتفقوا على ان لا يجوز عند

احسن الامة وكذلك اتفقوا على الاول الاما نقل عن طاووس وطائفة قليلة انه لا يجوز كرا الارض مطلقا لا بجزء ومن الثمر
 والطعام ولا ذهب ولا فضة ولا غير ذلك اليه ذهب ابن حزم واحتجوا بالاحاديث المخلقة في ذلك وكذلك اتفقوا على
 الصورة الثانية فانه قال ابو حنيفة وصاحبه والشافعي وآخرون انه يجوز كرا الارض بكل ما يجوز ان يكون ثمناني ببيعات
 من الذهب والفضة والعروض والطعام سوار كان من جنس ما يزرع في الارض او غير غير انه قال مالك انه يجوز
 كرا الارض بغير الطعام والتمر لهما بها لئلا يصير من بيع الطعام بالطعام قال ابن المنذر في ان يحمل ما قال مالك على
 ما اذا كان المكري به من الطعام جزءا مما يخرج منها لما اذا اكر بالاعام معلوم في ذمة المكري او يطعام حاضر ليقضه
 المالك فلا مانع من المجاوزة وقال احمد بن حنبل يجوز اجازة الارض بجزء خارج منها ايضا اذا كان البزير من رب الارض
 واما الصورة الثالثة فهي التي تختلف فذهب ابو حنيفة الى انه فاسد مطلقا ما مر عن الهذلي وذهب صاحبه وآخرون
 الى انه يجوز المضاربة بجمعة من الخراج من الثلث والربع والنصف وقال ابو حنيفة العقد على المزارعة والمساقات مجتمعتين
 فتساقط على النخل وتمر اربعة على الارض كما جرى في خيبر ويجوز العقد على كل واحد منها منفردة واجابوا عن الاحاديث التي
 بالنهي عن المزارعة بانها محمولة على التزوير وقيل انها محمولة على ما اذا اشترط صاحب الارض ناهية عنها معينة وقال
 الشافعي يجوز المزارعة ايضا بجمعة من الخراج من النصف والثلث والربع اذا كانت مع المساقاة ولا يجوز مفردة و
 معها ابو حنيفة منفردة ومجمعة يصرون ارباب التصنيف ولكن يذكرون الجزئيات الخلافية مع صاحبها وان هذا لا يمنع
 المتباينين في التباينين لانه اذا فقد باب المزارعة عنده فما معنى خلاف الفرع بينهم فقول انه ذكر ابو حنيفة الفرع على
 فرض صحة المزارعة وبذلكما ترى في ما ينبغي جنيته ان يذكر فرع الخلافية في كل باب وليس كذلك بل الحق ان ابا حنيفة
 لم يقل بطلانها في الحادي القدسي ان ابا حنيفة انما كرهها ولم ينهي عنها اشد النبي فانهم فانه نادر ثم اعلم ان المزارعة
 على قول من يجوزها بشرط منها بيان المدة بان يقول الى سنة او سنتين واما شبه ذلك وان بين وقتا لا يتمكن فيه
 من المزارعة فسدت المزارعة فصا ذكره ولا ذكره سواء وكذلك اذا بين مدة لا يعيش احدهما الى مثلها غالبا لا يصير
 في معنى اشترط العقد على ما بعد الموت ومنها بيان من عليه البذر قطع المزارعة واعلا ما للمعقود عليه وهو منافع العاقل
 اذا كان البذر من قبل رب الارض او منافع الارض اذا كان البذر من قبل العاقل ثم اعلم ان مطلق المزارعة
 على سنة او جزئية منها فاسدة وثلاثة منها صحيحة اما الصحيحة فالاول ان يكون الارض والبذر لواحدا والبقر والعمل
 لواحدا والثاني ان يكون الارض لواحدا والعمل والبقر والبذر لواحدا والثالث ان يكون الارض والبذر والبقر
 لواحدا والعمل من الاخر اما الفاسدة فالاول منها ان يكون الارض والبقر لواحدا والبذر والعمل لآخر وعن ابى يونس
 انه يجوز ايضا والثاني ان يكون البذر لواحدا والارض والبقر والعمل لآخر والثالث ان يكون البذر والبقر لواحدا
 والارض والعمل لآخر ثم الخراج في ذين الوجهين لصاحب البذر في رواية اعتبار السائر المذاريح الفاسدة وفي
 رواية لصاحب الارض ويصير مستغنى للبذر فانضال بالصلة بارضة ثم اعلم ان الخراج نوعان خراج وطيفة وكون
 يوظف الامام على الكفاية سنة ويضع عليهم يطبق ارضهم والثاني خراج مقاسمة وهو ان يشترط عليهم بعض ما يخرج
 كالنصف والثلث ونحو ذلك جزوا ثلثا ثم اعلم ان من جواز المزارعة استدلل بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم بانه

لا يطعم سمي بل يعطيه على الزرع من غير جرع وفي رواية قال جابر بن عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 يا أيها رسول الله صلى الله عليه وسلم عن امرئ من يزرع زرعاً طاعة الله ورسوله أتقن يزرعه أن يزرع أحسن أداوداً
 يملك رتبته أو مئيتة منها رجل وفي رواية أخرى كثر الخيل وقال من يزرع من يزرع عن أرضه فليزرعها خيراً وليزرعها بقل
 كرا المزارع وفي رواية أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أتى بني حارثة فزرع في أرضهم فيقول ما أحسن زرع
 فليزرعوا قالوا ليس الطير قال ليس أرضهم فزرعوا في ذلك نزع فلان قال فخذوا زرعكم وادعوا عليه الشفة قال
 ما فاعلنا فخذنا زرعنا ورددنا إليه الشفة أي إلى الزرع وفيه اشكال لأن الزرع يكون لصاحب البذر ولا آخره
 ففعل كان البر أيضاً لصاحب الأرض فلو قال سعيداً ففعل خاك الكبرياء بالدهم أفقر وأرضك للزراعة وفي
 رواية عن رافع بن خديج قال سمى رسول الله صلى الله عليه وسلم المحارقة وقال إنما يزرع ثمانية رجل
 رجل له أرض فهو يزرعها ورجل فتح أرضاً فهو يزرع ورجل استكرى أرضاً فهو يزرع ورجل أوقفه وفي رواية رافع بن خديج
 أنه زرع أرضاً فمر به النبي صلى الله عليه وسلم وهو يسقيها فقال له من الزرع ومن الأرض فقال زرعى بذرى ونملى
 الشطر لى فإن الشطر فقال أرى تبارك الله على أرضها وخذ نفقك قوله أرى تبارك الله على أرضها بالبعد الثامن
 وفيه يقتضى أن العقد الفاسد يثنى بالبركة قيل إن حديثاً رافع بن خديج عن النبي صلى الله عليه وسلم في حديثه فيقول
 أحاديث المزارعة التي أورد المحدثون في كتب الحديث في خواصها ثمانية وأختلاف وجملته القول في وجه الحامض
 بينها أن رافع بن خديج سمع أحاديث في النبي صلى الله عليه وسلم وأهلها فتشبه سائر في ملك واحد فلهذا أمره فيقول سمعت رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وتارة يقول حديثي عمومي وأخرى أخبرني عمي وأخوته في بعض تلك الأحاديث أنهم كانوا يشترطون
 شروطاً فاسدة ويتعاملون على الجرة فيزرعونها وفي البعض أنهم كانوا يتنازعون في كرا الأرض حتى انفضى بهم إلى التنازل
 فقال النبي صلى الله عليه وسلم كان هذا شاكماً فلكم المزارع وقد بين ذلك زيد بن ثابت في حديثه وفي البعض أنه أخذ
 المسلم خرجاً ما علموا من أرضه على الأرض ثم تمسك المسلما فطر إذا تخلف الأرض ربيعاً فيذهب الربيع فيذهب البذر فيذهب البذر
 وتبين لنا ذلك من حديث ابن عباس من كانت له أرض فليزرعها إلى ريف ذلك من طريق المروءة والمواساة وفي البعض أن ذلك لم
 الاغتنام بالحرث والحرس عليها والتفرغ لها فتقدم عن الجهاد في سبيل الله ولقوله تعالى الغنية والغنى ويدل عليه حديث
 أبي أمامة أنهم التقات الماقيات بالذال المحبة كمسورة مسائل الماروقيل ما بينت على حافتي ميل الماروقيل الجداول الموقوفة
 قال في النهاية وهي الأول والرأس جمع قبل الغنم والقبل أيضاً رأس الجبل واللاكة وقد يكون جمع قبل بالتحريك وهو الكار في
 مواضع من الأرض الجداول جمع جدول وهو البذر الصغير وقوله فليزرعها بفتح النون من باب فتح وكسر من باب ضرب والاسم
 المنه بالسرطانية التي تخرج من الكفل هو القارح من الأرض وهي الطيبة الشريفة المألوفة من شاة السخ الصالحة للزراعة منه
 حقل يحقل إذا زرع والمحاكلة مفاعلة من ذلك والمزانية من الزين وهو المانع المتجاذبة هي المزارعة على نصيب معين
 كالثالث والرابع وساقى تفصيله في باب

باب في زرع الأرض بغير إذن صاحبها أو سبب عامة الفقهاء إلى أن الزرع لصاحب البذر لأنه تولد من عين المالك يكون منه على
 الزرع كرا الأرض غير أن أحمد بن حنبل قال ما إذا كان قابلاً فهو لصاحب الأرض واجب الحصاد يكون له الاجرة قوله عن ابن جابر

قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من زرع في ارض قوم فغيروا ذنبهم فليس له من الزرع شيء وله نفقة والحديث مختلف فيه
ضعف بعض وحسن بعض قال الترمذي حسن غريب ونقل البخاري تحسيفه فنعني قوله ليس له من الزرع شيء اي لا يحمل له من الزرع
شيء لانه حصل له بطريق غصب الارض وان كان في الحكم له

باب في الخبارة هي المزارعة على نصيب معين كالثلث والرابع كما فسر زهير بن ثابت في حديث الباب قال ان تاخذ الارض
بنصف اذ ثلثت او ربع وقال المشوك في الخبارة مشتق من الخبير وهو الاكار وهو الزارع الفلاح الحراثة والى هذه الاستفهام
ذهب ابو عبيدة والاكثرون من اهل اللغة والفقهاء وقال آخرون هي مشتقة من الخبر بفتح الخجمة وتخفيف الموحدة وهي الارض
الزروعة وليس من الخبر بضم الخاء وهو النصيب من سمك او لحم وقال ابن الاعرابي هي مشتقة من خبر لان اول هذه المعاني فيها
وفسر اصحاب الشافعي الخبارة بانها العمل على الارض ببعض ما يخرج منها والبذر من صاحب العمل وقيل المساقات و
المزارعة والمخبرة بمعنى واحد والى هذا يشير كلام الشافعي في الامم واليه يشير كلام البخاري وقال في القاموس المزارعة المعاملة
على الارض ببعض ما يخرج منها ويكون البذر من المالك والمخبرة ان يزرع على النصف ونحوه انتهى قوله عن جابر بن
عبد الله قال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن المنة والمخالة وعن الشيا لان يعلم اي الا ان يكون الاستئثار
شيئا معلوما فانه اذا تبين بتجارا قية بعد الاستئثار فلا كراهية فيه قوله من لم يلد الخبارة فليؤذن بحرب من الله ورسوله فان
الخبارة لما كان عقد فاسدا فهو في حكم الربوا وقد قال الله تعالى يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وذروا ما بقى من الربوا ان كنتم
مؤمنين فان لم تفعلوا فاذنوا بحرب من الله ورسوله قوله عن زيد بن ثابت قال هي رسول الله صلى الله عليه عن الخبارة
قلت وما الخبارة قال ان تاخذ الارض بنصف اذ ثلثت او ربع وذلك الحديثان حديث جابر وحديث زيد يبينان على منع
المزارعة على النصف والثلث وبه قال ابو حنيفة وآخرون خلافا لصاحبه

باب في المساقات وهي معاودة دفع الاشجار والكروم الى من يقوم باصلاحها على ان يكون له من ثمرها وهي كالمزارعة
عند الحنفية حكاه خلافا وقد تقدم تفصيله وقال النووي قال القاضي وقد اختلفوا في خبر بل فبحث عروة او صلى او يجلبها
عنها غيره قتال او بعضها صلى وبعضها عتوة وبعضها جلا رعيته ابلد وبعضها صلى وبعضها عتوة قال وهذا اصح الاقوال هي
رواية مالك من تاليد وبه قال ابن عيينة قال وفي كل قول اثر مروى وفي رواية لمسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما ظهر على خيبر اذ اخرج البسوة منها وكانت الارض حين ظهر عليها لله ورسوله والمسلمين وبها يدل لمن قال عتوة اذ حق
المسلمين انما هو في العتوة وظاهر قول من قال صلى انهم صلو على كون الارض للمسلمين والعلم و اختلفوا فيما يجوز
عليه المساقاة من الاشجار فقال داود يجوز على النخل خاصة وقال الشافعي على النخل والعنب خاصة وقال مالك يجوز على
جميع الاشجار وهو قول الشافعي فاما داود فراهضة فلم يتعد فيه المنصوص عليه والشافعي فوافق داود في كونها رخصة
لكن قال حكم العنب حكم النخل في معظم الابواب واما مالك فقال بسبب الجواز الحاجة والمصلحة وبها يشيل النخيل بغير قياس عليه
والسنة ثم قال بعد حديث خيمته خرج به الشافعي وهو افقوه في جوانا المزارعة تبعا للمساقاة وان كانت المزارعة عندهم لا تجوز
منفردة فتجوز تبعا للمساقاة فقياسا قية على النخل ويزارع على الارض كما جرى في خيمته وقال مالك لا يجوز المزارعة لمنفردة و
التبعا اما كان من الارض بين الشجرة وقال ابو حنيفة وزفر المزارعة والمساقات فاسدتان سواء اجبها او فترتها ولو عتبا

فقد اتفق ابن ابي اسلم واليهود ومحمد سائر الكوفيين وقوله اهل المدينة وانهم ما بن من ذرية ابي تميم واذنوا بنو
 الساقاة والمرارة بنو تميم ويوزن كل واحد منهما من ذرية وبنو الكلاب من ذرية بنو تميم والقبيل من ذرية بنو تميم
 في خبرنا جازت بنا الساقاة قبل جازت من ذرية وبنو الكلاب من ذرية بنو تميم والقبيل من ذرية بنو تميم
 بالاجازة وهذا المرارة في كل شيء ولان المسلمين في جميع الامصار والاعصار يسمون على اهل المرارة انتهى لمخاضت
 قد اقدم اقلان الهادي جواب ابي حنيفة من معاملة النبي صلى الله عليه وسلم اهل خيبر وما حاله ان لم يكن بطريق المرارة
 الساقاة قبل كانت بطريق النضر على وبنو الكلاب من ذرية بنو تميم والقبيل من ذرية بنو تميم والقبيل من ذرية بنو تميم
 لهم المدة ولو كانت مرارة او ساقاة ليعين الان بيان المدة شرط عند الخويزني قوله عن ابن عمر بن رسول الله عليه وسلم
 قال اهل خيبر لا يخرج من ثمر او ذرع اى نصف ما يخرج ثمره ثمة المرارة والساقاة ومعاقبة الزرع هي الخيبر
 قوله عن ابن عباس قال اتفق رسول الله صلى الله عليه وسلم خيبر واستمر طمان له الارض وكل صفر من ميثاقه وقال
 اهل خيبر نحن اهل الارض منكم فاعلمنا انها على ان لا نصف الثمرة ولا نصف خيبره اعطاهم على ذلك الجارية
 اى زعم ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اعطى اليه وارض خيبر على ان ما يخرج منها يودون الى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم نصفها الجزاء فخرج -

باب في الخرص تقدم هذا في كتاب الزكاة وشيئا منها مال وما عليه بالماز يد عليه فراجع
 كتاب الاجارة بكذا في اكثر النسخ وليس في بعضها بهذا اللفظ بل فيها باب في كسب المعلم قال في المغرب جازة
 تملك المنافع بوض ثمره وافي الاخرة اسم الاجارة وهي كراه الاجير وقد اجروا اذا اعطاه اجرة

باب في كسب المعلم روى معلم القرآن قال في الهداية ولا الاستيعار على الاذان والنج وكذا الامانة وتعليم القرآن والفقه و
 الاصل ان كل طاعة تخفى بها المسلم لا يجوز الاستيعار عليه عننا وعند الشافعي يصح في كل ما لا يتعين على الاجارة الاستيعار على
 عمل معلوم غير متعين عليه يجوز ولنا قوله عليه السلام اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به وفي آخر ما عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 الى عثمان بن ابي العاص وان اتخذت مؤذنا فلا تأكل من الاذان اجرا ولا ان القرية متى حصلت وقعت عن العامل ولهذا
 تعب لم يتن فلا يجوز له اخذ الاجر من غيره كما في الصوم والصلاة والان التعلية مما لا يقدر عليه المعلم لا يتعين من قبل التعلية كونه
 لمز اما لا يقدر على تسليم فلا يصح وبعض شأنا استحسنوا الاستيعار على تعليم القرآن اليوم لان طهر التوا في الامور الدينية
 في الاقتناع ايضا حفظ القرآن وعليه الفتوى انتهى قوله والفقه فريد بالفقه لا يجوز الاستيعار لاجل قراءة العلوم الادبية كالهندسة
 والعرف والخو والعلوم الحكيمة كالطب العقول ونحوها قوله وعند الشافعي وبه قال مالك واحمد في رواية وقال في رواية
 بحرمة وهو قول الشافعي بن راهوية وعبد البر بن شقيق واحباب احمد والزهري قوله ولنا انه الحديث ليطرق عن عبد الرحمن
 ابن شبل وابي هريرة وعبد الرحمن بن عوف اما حديث ابن شبل فاخرجه احمد في مسنده مرفوعا اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به الحديث
 ورواه ابن راهويه في مسنده وابن ابي شيبة في مصنفه وعبد الرنا في مصنفه والطبراني في معجمه وعبد بن حميد والبيهقي
 في مسندهم ورواه الاسانيد كلها صحيحه واحديث ابى هريرة فاخرجه ابن ابي عدي في كماله مرفوعا نحوه واحديث عبد الرحمن
 ابن عوف فاخرجه البزار في مسنده نحوه وسواء قوله وفي آخر ما عهد لخم اخبره الخضر عن ابي العاص مرفوعا انت انا هم

واتخذ مودنا لا يأخذ على اذنا اجرا واخرجه احمد في مسنده والحاكم وقال على شرط مسلم واخرجه ابن ماجه والترمذي وحسنه
 من طريق الحسن عنه اخرجه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اخذ مودنا لا يأخذ على الاذان اجرا ويشهد الاجرة
 البخاري في تاريخه من حديث المغيرة بن شعبة قلت يا رسول الله اجعلني امام قومي قال قد فعلت ثم لم يلبس الاخذ
 مودنا يأخذ على الاذان اجرا ويشهد له ما اخرجه ابن عدي في كامله من طريق يحيى البكار سمعت رجلا قال لابن عمر في اجرك
 في الله تعالى فقال له ابن عمر وانا البغضك في الله قال سبحان الله انا احبك في الله وانت تبغضني في الله قال نعم
 فانك تأخذ على اذانك اجرا ويشهد اليك انك تأخذ القوس من حيث الباب قولوا تحت وا قال بكلمة الخفية ان المؤمنين
 منعوهم لرغبة الناس في التعليم حسبه ومروءة للتعليمين في مجازاة الاحسان بالاحسان بلا مشروط وقد رزل ذلك
 في هذا الزمان ففي الاستماع فقيح حفظ القرآن تعليم الصبيان لغاوم الشرع على مرالوان ويتغير الجواب باختلاف
 القرآن والدوران فيقضي بذلك اذا ضرر لامة لذلك قوله عن عبادة بن الصامت قال علمت ناسا من اهل الصفة
 القرآن والكتاب فاهدي الى رجل منهم قوسا فقلت ليست بمال وارحمي عليها في سبيل الله لاني رسول صلى الله عليه
 وسلم فلا سلته فانيته فقلت يا رسول الله رجل اهدى الى قوسا من كنت اعلمه الكتب القرآن وليست بمال
 وارحمي عنها في سبيل الله تعالى قال ان كنت تحب ان تطلق طوقا من ارفاقك بما استدل بهذا الحديث البوضيعة و
 من موه على ان اخذ الاجرة والعوض على تعليم القرآن وعلى من في معناه غير مباح قال الخطابي واما ذلك فافزون
 وهو مذموم عطاء ربنا مالك والشافعي وابي ثور واجتوا يحيى بن سهل بن سحران النبي صلى الله عليه وسلم قال لا رجل
 الذي يطلب المرأة ولم يهاجر زوجها على ما معك من القرآن وقد ذكره ابو داود في موضعه من الكتاب فاولا
 حديث عبادة على انه ان كان تبرع به ونوى الاحتساب فيه ولم يكن قصده وثلث التعليم الى طلب عوض ونفع فزاد
 النبي صلى الله عليه وسلم الحال اجرة وتوعد عليه وكان سبيل عبادة في هذا سبيل من رخصه للرجل او استخرج له
 منا عاذا عن في تبرع به وحسبه فليس له ان يأخذ عليها اجرا ولو اتاه طلب لذلك اجرة قبل ان يفعل حسبه كان
 ذلك جائزا واهل الصفة قوم لفرار كانوا يعيئون بصدة الناس فاخذ المال من تحت ابيهم مكره وودعه اليهم
 مستحب قال لبعض العلماء ما اخذ الاجرة على تعليم القرآن له حالات فاذا كان في المسلمين غيره ممن يقوم به حل له
 اخذ الاجرة عليه لان فرض ذلك لا يجيب عليه واذا كان في حال او موضع لا يقوم به غيره لم يحل له اخذ الاجرة
 وعلى هذا يقول اختلف الاخبار فيه انتهى وقال البيهقي في المعرفة وناهية متروك عندنا وعندهم فانه لو قيل العتية
 بغير شرط لم يستحق الوعد فيكون مسوغا يحيى بن عباس وحديث الخدرى قلت عام ذكر الشرط غير ذكر عدم الشرط
 فالسكوت لا يدل على العدم ولا يستبعدان يحل ذلك على كمال المباعدة فيما فيه فتابسته العوض احتياطا ومن
 باب سد الزلل فيعلم حال الشرط بالطريق الاولى واما الجواب عن حديث ابن عباس رفعه ان احتجوا باخذتم
 الحديث ان المراد الجعالة في الرقبة كما في سياق الحديث وهو نوع من المداوة وسيل اخذ الاجر عليها وكذا الجواب عن
 حديث الخدرى في قصة الدردن ورفيقه باه بالفاخرة ثم ان خاسر اراد المولف باين ذلك حيث جوز للقرآن
 اجرة اذا كانت على سبيل المعالجة وحرمت حيث كانت على التعليم مشعر بان الاجرة انما جازت في الاول كونه

فما يجب القيام به على المكلف لا كذا كالتعليم فاتها قربة وهو واجب اليضا وان كان على الكفاية وهذا هو المذهب
عندنا لا يتيقن حديث الرقية بالقائمة حجة على الاختلاف في مفهوم الاجرة على التعليم

**باب في كسب الاطباء والتفقوا على انه طيب وحلال واخرج فيه حديث ابن سعيد وفيه قوله فقال بعضهم
سبنا ندع فهل عند احد منكم لعين رقية فقال رجل من القوم راى لادنى ولكن استصفنا كرهنا فاني لم نصفنا
ما انا بدنا حتى نجعلوا الى جعلنا جعلوا الله فليعيا من الشان فاناه فقرأ عليه بام الكتاب وبمثل حتى بر الحديث**

ففي فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابن علم انها رقية احسنتم واضر لوالى معكم ليهما انما قال نأ
الطبيب القلوبهم ولبيان انه حلال طيب وكان الربط لثنتين كعدو الشار واللدوس غلذوات السموم من حية وعقرا
واكثر استعماله فيمن لدغة العقرب والسليم فيمن لسعة الحية قال الخطابي علم من هذا اذا اخذ الاجرة على
تعليم القرآن ولو كان ذلك محرما لامرهم النبي صلى الله عليه وسلم برذ القبيح فلما صوب تعلم وقال لهم ختم
ورفعى الاجرة التي اخذها لنفسه فقال اضربوا الى معكم ليهما ثبت انه طلق مبلح قلت قال المانعون كما تقدم
ان الطبيب بالقرآن واخذ الاجرة عليه حلال واما قراءة القرآن واخذ الاجرة على تعليمه غير جائز لانه عبادة واخذ
الاجرة على العبادة لا يجوز ووجههم حديث عبادة المتقدم وحديث اقرؤ القرآن ولا تأكلوا به رواه احمد وسحق
وابن ابى شيبة عن عبد الرحمن بن شبل وحديث عثمان بن ابى العاص وان اخذوا مونا لا ياخذ على الاذن
اجرا وغير ذلك واما قوله فلم يسمي في حديث عم خارجة فقيل انه وزا لا يجوز لانه قسم بغير الله فاما ان يقار خالق
عبي او يقال انه مخصوص بالنبي صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى لعلم فان الله سبحانه اقسام لعمه فقلت ليس القسم
بل هو كبر التاكيد وكذلك اقسام القرآن فانهم ولا تغفل فانه يتفكك بمثل خطبة المطول وغيره وقال
لبعض العلماء في جواب الاستدلال بحديث الباب كما قال ابن الجوزى اجاب اصحابنا عنها بثلاثة اجوبة
ان القوم كانوا كافرا فاجازوا اخرا موالمهم وثانيتها ان حق التصفيف واجبت لم يصفوهم وثالثتها ان الرقية ليست
بقرنة محضة فجاز اخذ الاجرة عليها وقال القرطبي في شرح مسلم ولا تسلم ان جواز الاجرة في الرقية يدل على جواز
التعليم بالاجرة والحديث انما هو في الرقية اهر قلت ولو سلم كل ما ذكره قلنا يترجى الحرم على المبيع عند تعارضهما
كما قد مضى ارا

**باب في كسب الحجام يجوز اخذ اجرة الحجام عند جهور الامة لان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام الاجرة
ولو كان حراما لم يعطه ولان النبي صلى الله عليه وسلم اعطى الحجام اجرة فثبت جازا فقال القاضي الجليل عن احمد انه
لا يباح اجرا للحجام ومن كره كسبه عثمان والوهررية والحسن في الحديث كسب الحجام خبيث كذا قيل وروى
عن احمد الصنف انه كره للمحترافه ونحوهم اتفاق اجرة على نفسه ويجوز على رقية ودوابه حديث محصية في النبي
عن كسبه وجواز اتفاقه في علف النواضح ويجوز للبعد مطلقا ثم في باب المنع اخبارها حديث رافع بن خديج
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال كسب الحجام خبيث وقمن الكلب خبيث وهو النبي خبيث ورواه مسلم
ايضا منها حديث محصية انه استاذن رسول الله صلى الله عليه وسلم في اجادة الحجام فنهاه عنها فلم يزل**

يسأله ويستأذنه حتى امره ان اعلقه ناصحك سريقتك واخرجه الترمذي وحسنه وابن ماجه واحمد في
 مسنده واماك في موطنه واما حديث الاباحه فمنها حديث ابن عباس قال اجتمع رسول الله صلى الله عليه
 وسلم واعطى الحجام اجرة ولو علمه خبيثا لم يعطه واخرجه الشيخان وفي لفظ مسلم ولو كان سحاما لم يعطه
 في لفظ من جازيت الشعبي عن ابن عباس مرفوعا وعافا غلاما ابني بياضة نحره واعطاه اجرة ودا ولصفا وكلمه مواليه
 فخطوا عنه نصفه وكان عليه مالان ومنها حديث انس بن مالك قال حجج ابو طيبة رسول الله صلى الله عليه
 وسلم فامر له بصاع من تمر وامر ابله ان يخففوا عنه من حواجه واخرجه مسلم من طريق حميد بن اسلم الترمذي
 عن كسب الحجام فقال اجتمع رسول الله صلى الله عليه وسلم حجج ابو طيبة فامر له بصاعين من طعام وكلم ابله فغضب
 عنه خراجه فقال الخثالي بعد اخرج حديث محبته عن شيخ عبد الله بن مسلمة قال الشيخ حديث محبته يدل على
 ان اجرة الحجام ليس بجرام وان جثتها من قبيل ذنابة خجريا وقال قوله ناصحك اورق فتك يدل على صحة التذليل
 وذلك لانه لا يجوز ان يطعم رفيقه الا من مال قد ثبت له ملكة فقد ثبت انه مباح وانما وجه التفسير به عن الكسب
 الذي في الترمذي في تطهير الطعم والارشاد فيها الى ما هو الحبيب احسن وتبعض الكسب اعم وافضل وبعضه
 ادنى وادرج وقد ذهب بعض اهل العلم ان كسب الحجام ان كان حرا فهو حرم واخرج بهذا الحديث والقبول جثتها
 وان كان عبدا فيعلفه على ذوابه قال الشيخ وهذا القائل لم يذهب في التفرقي بينهما فذهب اثنين له معنى صحيح
 وكل شئ حل من المال للعبيد حل للاحرار والعبد لا ملك له ويده يابسه وكسبه كسبه وانما وجه اليه ان يث ما ذكره
 لك وان الجثيت معناه الذي في قوله سجان ولا يتموا الجثيت منه تنفقون اي الذين قلنت لهم جوار عن اجابته
 المنع وجوابي في الجواب منها ما اختاره الطحاوي انها كانت في اول الاسلام ثم نحت باحا وبيت الجوار ومنها
 انها محمولة على المصلحة لا على التشريع كما في هذا الكسب من الذنابة ومنها انها محمولة على الكرامة التشرية به بل يرفع
 في بابها بلفظ الجثيت والسحت ومنها ان الجثيت ضد الطبيب وهو خاص من الحمال اذ هو لا يكون فيه شبهة
 وكرامة ويكون طاهرا عن كل لوث فيشمل الجثيت ما فيه شبهة او كرامة بلا حرمة فاستكره هذه الاجرة لما فيه من
 الحسنة تنزها وقصد الى معالي الامور واعتصم بعض الشافعية والظاهرية ومشايرهم بان الجثيت لا يكون
 حراما على الاطلاق كما في قوله تعالى ولا يتموا الجثيت منه تنفقون واخرجه من سمحت كسب الحجام بهذا الحديث
 مفسره والمراد بالسحت غير الطبيب قلنت فيه تلقى اما ولا فلقوله تعالى ويجرم عليهم الجثيت فانه مشير الى كون
 الجثيت حراما على الاطلاق بما لخصوص اذ لا عهد هناك وانما ثانيا فلان حاله عجيبة جازي نصرة المذهب ورد
 الخائف فقد صالوا ووثبوا على الخفية اذ اورق لفظ السحت في لمن الكلب وقالوا هو مناد على الصوت على
 الحرمة وشدة الفساد ولطلان البيع حتى لم يجوزوا كونه بيعا فاسدا غير باطل فضلا عن كونه حراما غير فاسدا
 عن كونه مكرها فبالا عن كونه ترك الاول في الجمل على التنزه وبهنا نزله على ترك العالي الامور وخففوه
 الى مرتبة التنزه ولو لا احتمال هذه المرتبة لم يكن حملها فكذلك في ذلك الحديث وضرورة الجمع لا تفقد ولا
 الى الجمل على الجمل والا يصار الى البيع وانما ثانيا فلان حديث التفسير مغلوب لان الجثيت كان مجعلا باعتبار

المطافيه وبارز دعام ووجه. ومثله ففسره والسحت بكلمه على الحرمة على مقتضى زعمهم لانه صريح في الحرمة ومنها
ان نخل الجواز حرة على عمل معلوم ونخل الزجر حرة على ارجح قول وهذا غير ظاهر لا يشهد به لفظ الاخبار اصلا
وقد يقال الجامة مما يعين به المسلم على المسلم والاعانة واجبة ولا استيجاز في الواجب قلت هذا يجري كثير
من الامور المباح استيجازها كما لمعنا بل جميع الحرف من باب الاعانة لان الانسان مدني النطق
باب في كسب الامار اي ما يكتب من المال على الزنا وهو حرام اجماعا لا يها تأخذه عوضا عن الزنا المحرم
وسيلة الحرام حرام قوله النبي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن كسب الامار اي ما يكتب من المال على الزنا
وقوله انما عن كسب الامارة اعملت بيدها فقال هكذا باصا لعه نحو الخبز والغزل والنقش اي من
غزل الصوف والقطن والنقش هو تفت الصوف والقطن. وندف قال الخطابي كانت لاهل مكة ولابل المدينة
اربعين ضرابا من التبدل وهي مخارجا وعليهن ضربا لم يوسن ان يكون سنن او من بعضهم النجور
ان يسيمن بالسفلح فاصط الله عليه وسلم بالنقرة عن كسب. ومتى لم يكن يعملن وجه معلوم يكتبن به في النسخ في النبي
واشد في الكرامة وقد جازت الرخصة في كسب الامارة اذا كان في يده عمل نحو الخبز والغزل والنقش اعترفت به قلت وهو
النبي حرام بالاتفاق والامارة في بعض الجوانب تشرح القواني ان الاجرة الزانية حلال فنعنا ان الاجرة الزانية التي ليست
بعض الامار بل هو عوض الخمر مثل تلخ الطعام وغيره حلال لا الاجرة على الزنا فان عندنا مخرج ومثقف عليه ان
كل اجرة تكون على فعل المعصية تكون حراما

باب في عيب الفحل اي في اجرة تؤخذ على ضرب الفحل قال في الهداية ولا يجوز اخذ اجرة عيب النيس وهو ان يواجر
ثايبه وعلى اننا نقول عليه السلام ومن السحت عيب النيس في المراد اخذ الاجرة عليه قلت وفي الباب عن ابن
عمر بن الخطاب رسول الله صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل اخبره البخاري والترمذي والنسائي واخرجه احمد لم يفتقر في عن
عيب الفحل المسئلة اتفاقية بين الامانة الاربعة صرح به ابو طالب الجعفي وبعض الشافعية في جوازها وبيان لانه
انما عيب الفحل والحاجة تدعو اليه يجوز كاجرة النظر للارضاع والبيع للاستغفار قال الخطابي عيب الفحل الكرامة التي
يؤخذ على ضراب وهو لا يجل وفيه عذر لان الفحل قد يضرب وقد لا يضرب وقد يلحق النسي وقد لا يلحق فها من ينظرون
لما يعرفونه موجود وقد اختلف في ذلك اهل العلم فروى عن جماعة من الصحابة تحريمه وهو قول اكثر الفقهاء وقال
مالك لا بأس به اذا اشتبه بغيره بادة وانما يطل ان ينزوه حتى يعلق الركبة شيعة بعض اصحابه باجرة الرضا وبار
الفحل وزعم اهل المصلحة ولو منعنا من ان يقطع النسل قال الشيخ وهذا كانه فاسد بلح السنة منه وانما هو من باب المعروف
فعل الناس ان لا يتماثلوا عنه فاما اخذ الاجرة عليه فحرم اهملت واما ان تنصر ابن الجوزي في تحقيقه له بحديث
الزبير بن جابر من كتاب سأل النبي صلى الله عليه وسلم عن عيب الفحل فنهاه فقال يا رسول الله انما لنظر الفحل فتكلم
فخص في الكرامة اخبره النسائي والترمذي وحسنه وغر به فهو غير مفيد بل هو مضر للنبي الصريح وانما الرخصة
في الكرامة لان الاجرة ولا كلام فيه ولو كان الاجرة جائزة في الشرع لم يكن نهاه عن اخذها او لا على ان التحريم
مقدم على الاخلاق احتياطاً عند تعارضها ومع هذا حيث النهي اقوى لكونه مما اخبره البخاري ولتحد طرقه.

باب في الصانع قال في القاموس صانع الشيء أي سباه على مثال مستقيم فالصانع وهو صانع وصانع وصانع
والصانع بالكسر حرفه قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول النبي صلى الله عليه وآله إن الله عز وجل يحب العبد إذا جاهد ببارك له في نفسه
لما لا تسلمه حيا ولا مالا ولا نصيبا ولا نصيبا قال رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم إن الله عز وجل يحب العبد إذا جاهد ببارك له في نفسه
الصانع وإنما ذكر الجاهل والفقير والضعيف لاجل النجاسة التي بها تنثر أمتها من تعدد لاحترازا والضعاف فلما يذكر الضعيف
من الضعيف ولا ينعوض الذمب والفضة وربما كان منه آنية أو على الرجل وهو حرام أو لكثرة التوجه والكمب في
كلامه قاله في النهاية

باب في العبد يباع وله مال أي يبيع العبد ماله وعند ماله أعلم أن في حديث الباب مسئلتان الأولى ما أتت
عليها الباب والثانية أن الثمرة هل يبيع في بيع الشجر فقام لأندب البيهقي وجوابه مالك والشافعي وأحمد وأبو
في المسئلة الأولى إلى أن مال الذي عند العبد للبايع إلا أن يشترط المبتاع أي يشترط المبتاع من المال الذي عليه
عنده فيجوز بيعه العبد ويكون ثمنه بقا بتما وروى عن الحسن والنخعي أنهما قال في من باع وليده أن ماله
للشري إلا أن يشترط الذي باعها ماله وأما المسئلة الثانية فقال مالك والشافعي وأحمد بن حنبل والثرقي في ثمنه
بالأجر فإذا لم يبيع في البيع إلا بشرط قولنا بتما وروى عن ابن أبي ليلى الثمر للشري أبا ولم يشرط أو لم يشرط
أن الثمن من ثمنه وقال الحنفية الثمر للبايع أبا ولم يشرط أو لم يشرط لها المبتاع كالزرع قال الإمام محمد في الأثمار عن
أبي حنيفة عن ابن الزبير عن جابر بن زرع عن أبيه عن محمد بن زرع عن أبيه عن محمد بن زرع عن أبيه عن محمد بن زرع
قال محمد ومحمد إذا طلع الثمر في الثمن أو كان في الأرض زرع ثابت فباعها صاحبها فالثمة والزرع للبايع إلا
أن يشترط المشتري أو قوله من باع عبدا وله مال فماله للبايع إلا أن يشترط المبتاع ومن باع نخلا موصوفا فالثمر
للبايع إلا أن يشترط المبتاع الثابت وهو التلقيح وهو أن يؤخذ طلع قال أنخل فيؤخذ سعت فيؤدر في أول التلقيح
الطالع فيكون ثما حاصلا من الشجر وتدل قال الشافعي وأبو حنبل أنهما لا يفتان بمفهومه ومفهومه قال ابن
الهام في الفتح ما جازمه ولا فرق بين الموصوف وغير الموصوف في كونها للبايع إلا بالشرط وعند الشافعي ومالك وأحمد
ليشترط في ثمنه الثابت لم تكن أبرت ولم تشترى وإن أبرت فهو للبايع وحاصل الاستدلال بمفهوم الصفة
فإن قال بيزم وإبل المنهوب ينتفون حجية والذي يذمهم من الوجه القياس على الزرع وهو المذكور في الحديث
بقوله لا متصل للقطع للابقاء فصار كالزرع وهو قياس صحيح وهم يقدرون القياس على المفهوم إذا تعارضوا
فيجب أن يحل الأبار على الأثمار لأنهم لا يخرجون عنه فكان الأبار علامة الأثمار فحق بالحكم بقوله فكل مور العيني مثرا
في أصل الجواب أن الثابت كناية عن ظهور الثمرة فهو منه أن يكون الثمرة قبل الفهور في عام البيع أيضا للشري
كما ذكره الشيخ أبو عمر في التمهيد وأشار إليه محمد في الأثمار

باب في التلقي أي تلقى الركبان الذين يجلبون البضائع قال الخطابي وقد ذكره التلقي جماعة من العلماء منهم
مالك والاوزاعي والشافعي وأحمد وأبو حنبل ولا أعلم أحدا منهم أفسد البيع غير أن الشافعي أثبت الخيار للبايع قولنا بتما
الحديث وأحمد بيزم وأحمد لم يكره الوضيفة التلقي ولا جعل لصاحب السلعة الخيار إذا قدم السوق وكان البعيد

الاحطرى يقول لما يكون له الخيار اذا كان المتعلق قد ابتاعه باقل من الثمن في ذل ابتاعه ثمن ثمانية خيال له قبل
 البيع وما قولك في يخرج على في الفقه انه ثبت قدره اليه خفيه ولكن خفيه بعض الصوره وما جلي قبل في المدينه
 وبني عن تلقى الجلب وهذا اذا كان البطله ثمان كان لا يشتريها باس به الا اذا ليس السعر في اواردين في ثمنه
 يكره لما فيه من الغرور والضرر قال ابن الهمام والمتعلق صوته ثمان احد ثمانين ثلثاتها المشترون الطعام منهم في سنة ثمان
 ليعود من اهل البلد بزيادة وثمانين ثمانين يشتري منهم باخص من سعر البلاء بهم لا يعلمون بالسعر ولا خلاف في ثمنه ثمان
 انه اذا خرج اليهم لذلك اذ يعصى الاول لم يقصد ذلك بل اتفق ان خرج فراهم فاشترى في مصلحته قوانين في ثمنه ثمان
 عندهم بعضي والوجه لبعضي اذ لم يلبس وعنه ما حمل النبي اذا كان لا يشتريها بل البلاء وليس اما اذا لم يشتري ولم يلبس
 فلما باس احد ثمانين اما اذا غرر المتعلق في ثمنه ثمانين الشخ فثنا وان غرر فعلا فيجب الفسخ وبانه قواه ولا يتحقق السع
 حتى يبططبا الاسواق السلع بكسر الهاء جمع سلعه وهي متاع التجاره ويهبط بضمه الجبول والمروسته المتاع المحلوه
 الذي ياتي به الركبان الى البلد ليعبوا فيها وفي استقبا لها لتيسق على اهل السوق ثمانين عن ثمنه ثمانين
 متلفا متعلق في ثمنه ثمانين فاشترى باخص صاحب السلعه بالحيا اذا اودت السوق الجلب الفسخ اما لم يعب في المحلوه الذي جاء
 من بلد التجاره قوله فله صاحب السلعه بالخيار اي اذا غرر المشتري فهو بالخيار في الاسترداد وفيه دليل على صحة البيع
 اذا الفاسد لا خيار فيه

باب في النبي عن النخس قال في الجمع به ان يمدح السلعه لينفذ ويروها او يزيد في الثمن ولا يردها ثمانين
 غير فيها وقال النووي النخس يكون جبر ان يزيد في الثمن لا الرغبة بل ليجزع غيره وقال في البلاء كراهه النخس
 اذا كان المشتري يطلب السلعه من صاحبها بثلث ثمانين اذا كان يطلبها باقل من ثمنها فيخس رجل سلعه حتى
 تبلغ الى ثمنها فله البيع بمكره وان كان الناحش لا يريد ثمنها قوله في ثمانين او في ثمانين النخس

باب في النبي ان يبيع حاضر لباد قال الخطابي كرويع النبي خرا لبادي كرا لعل العلم وكان مجابا يقول باس
 في هذا الزمان وانما كان النبي وقع عنده من رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان الحسن البصري يقول لا يبيع
 البدوي ولا يشتري له وذهب بعضهم الى ان النبي عنه معنى الارشاد وذن اليجاب قلت النبي محضون البيع
 للبدوي في بعض الصور لاسطفا ولا بالشرا بل يجوز للماخر ان يشتري للبدوي في حال الرخص قال في
 الهدايه وعن بيع حاضر لبادي فقد قال عليه السلام لا يبيع الحاضر لبادي وهذا اذا كان اهل البلد في كونه
 وعوز وهو يبيع من اهل البدو وطما في الثمن الخالي لما فيه من الاضرار بهم اما اذا لم يكن كذلك فلا باس ببلاده
 الضرر انفي وقال الخطابي معناه هذا النبي ان تيرخص له السلعه لان سيده بعد اليوم وذك ان البدوي اذا
 جلب سلعه الى السوق وهو غريب غير مقيم باعها بسعرها فيها فذا الناس فيها رقا ونفقه فيقال الحاضر
 عندي لا يبيع بالثمن يبيع بالعلم وانما الترخيص رك وبيعها حرم الناس ذلك النفع وذا تم ذلك الرخ في ثمنه ثمانين
 انما يحرم ذلك عليه اذا كان في بلد يفتق الرفه اذا باع الجلب ثمانين لم يفتقوا به اذا لم يبيع ثمانين
 الفتيق عليه ذميف منه غلام السر فخير فاما اذا كان البلد واسعا لا يفتق الناس ثمانين فيك فخير فذا باس

مع توضيح -

باب من اشترى مصطرة فكرتها التصرية ربط اختلاف الشاة او الناقه و ترك جلبها حتى يتجمع لديها فيكثر ثقل الشترى
 ان ذلك عاودتها فيريد في ثمنها لما يرى من كثرة لبها و اصل التصرية حبس المارقال منه صرته المار اذا حدثت له
 الشافي وقال ابو عبيدة واكثر اهل اللغة التصرية حبس البعس في اللغة حتى يتجمع اعلم ان مسئلة بيع المصطرة
 معركة الاراء وقد روى الامام ابو حنيفة عن النبي عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة رفعه من اشترى شاة مصطرة
 فهو بالخيار ثلثة ايام فان ردّها ردّها مع اذاعا من ثم لا سمر اذاعا رواه ابن المظفر من طريق زفر عنه ورواه ابن خزيمة
 من طريقه واما نقلنا روايت ابي حنيفة فلم يطلان ما كان اهل الخلاف ينفوهمون به من ان احاديثه باهرا من
 الخلافية من المعارك لم تبلغ ابا حنيفة ولا جرى على القياس ولو بلغت لتركه الى الاحاديث والحيث اخر الشبان
 من حديث ابي هريرة وروى البخاري من حديث ابن مسعود ايضا بافظ من الشترى شاة مخففة فردّها فليرد معها
 صاعا و الخبز طريق الفاظ اخذوا في حرمهم ومنهم ومسايدهم ومشتقاتهم والمخففة هي المصطرة و التحمل هو
 التجميع قال ابو عبيد سميت بذلك لكون البعس يكثّر في ضربها وكل نقي كثرة فقد خففت لقول ضرع حائل اي عظيم
 واقتل القوم اذ اكرههم ومنه محفل قال الحافظ في الفتح وقد اخذ بنظره من الحديث حرم حائل العلم وافتح به
 ابن مسعود واليه هريرة وادخل الفاهم من الصحابة وقال بين النابيعين ومن بعدهم من النابيعي عدده ولم يفرقوا
 بين ان يكون البعس الذي احتلب قليلا او كثيرا ولا بين ان يكون التمر قوت لك البلاء ام لا قال العيني قلت
 ابو حنيفة غير منفرد بترك العمل بهديث المصطرة بل ذهب الكوفيين وان ابي بصير واما في روايت مثل الى حنيفة
 وقال الطحاوي بالمخففة ذهب قوم الى ان الشاة المصطرة اذا اشترى ما فجلها فلم يرض حلاها فيها بينه وبين ثلثة ايام
 كان بالخيار ان شار امسكها وان شار ردّها و ردّها مع اذاعا من ثم و اخذوا في ذلك بهذه الاثار ومن ذهب الى ذلك
 ابن ابي ليلى الا ان قال يردّها و ردّها مع اذاعا من ثم وكان ابو يوسف ايضا قال بهذا القول في اياه غير ان
 ليس بالشور عنه وخالف ذلك كله اخرون فقالوا ليس للشترى ردّها بالعيب ولكنه يرجع على البائع بقصان العيب
 ومن قال ذلك ابو حنيفة ومحمد بن الحسن وذهبوا الى ان ما روى عنه صلى الله عليه وسلم في ذلك في باب البائس
 فروى هذا الكلام عنهم مجلثا ثم اختلف في الذي نسخ ما هو اقدم نقل عن محمد بن شعيب ان ناسخه حديث البيعان بالخيار
 بالتميز قال لا على انه لا خيار بعد الفرق الا في صفقة خيار ثم ردّها بان هذا خيار عيب لا تقطعه الفرق بان وجوب
 خلاف بالهنا ونقل عن عيسى بن ابان ان كان في ابتداء الاسلام اذا كان الاموال في العقوبة غرامة كما روى
 في الزكاة من اداها لمّا قلدها جازا والاخذ ثمانية و شطر الغرامة من غرامات ربنا وكما روى في حديث عمرو بن شعيب
 في سارق الثمر انما تحرقه ان يضرب جلديات نكالا ويعرم ثملها فانما يبيع الثمر بالزكاة الا انما الماخوفة الى
 امثالها و قيمتها وقد علمنا ان البعس الذي اخذ المشتري منها بعد حدث في ضربها في ذلك المشتري بعد بيعها فلو
 وبعضه فيه وقت البيع فهو في حكم البيع فلا يمكن ردّها للبائع كما لا يرد بعضه مما يملك سيرا ولا لكمة البائع اذ ملك بعض
 البائع بالبيع وقد كلفه بجزء من الثمن فلا يرد ببيع الثمن فيكون سالما لا يفر من واختر الطحاوي وجها آخر جعله

عنده البيع ان المحلوب بعضه ملك البائع وحدث بعضه في ملك المشتري بوجوب الشرع فهذا اللبن تلف كله او بعضه فعلى ظاهر الحديث ملك المشتري ابتداء بصلح تمردين وبسبب الكافي بالكافي فهي عنه في حديث ابن عمر وثبت حديث ابن بزة وغيره الخارج بالضممان وتلفته الامية بالقبول فيكون هذا ما سماه من حديث المصراة انتهى لمخاضا وقد لبط الكلام فيه فخرج وقال العيني واقوى الوجوه في ترك العمل بها بخلافها للاصول من ثمانية اوجه احدها انه وجوب الرد من غير عيب ولا شرط قلت وهذا اشاره الى الحديث المتفق عليه بطريق القاعدة الكلية التي تفتت عليه الامية بانها لا يباع بالخيارين الرد والقبول ما لم يتفرقا سوار كان التفرق بالابدان عن من يقول به او تفرق بالاقتوال عند القائل به فانما تفرقا لم يكن لاحدهما الخيار الا اذا اشتراطا الخيار احدهما فيكون الخيار له الى ثلثة ايام والثاني انه قد روي ثمانية ايام واما تقييد التلغ في خيار الشرط يعني ان الخيار بالثلثة متقيدا بخيار الشرط بهذا الحديث وبهنا ليس بشرط الثالث انه اوجب الرد بعد ذهاب جز من المبيع الرابع انه اوجب البدل مع قيام البدل الخامس انه قد روي بالتمز وبالعلة والتلفات انما تقتضي بامثالها او بغيرها بالقد حاصل ان المدعى في قوله في كتابه من اعتمدى عليكم فاعتمروا عليه بمثل ما اعتمدى عليكم وقال تعالى وان عاقبتهم فعاقبوا بمثل ما عاقبتهم به وبه الايات تحكم بان ضمان المتلفات والعديات في التلغيات وذوات القيم بمثل وفي هذا الحديث حكم بخلاف ذلك والسادس ان اللبن من فعات الاشكال فعمل ضمانه في هذا الخبر بالقيمة السليمة انه يودي الى الراب فيها انما باعما بصلح تمر الثامن انه يودي الى الجمع بين العوض والمعوض انتهى بقوله الضرورة وبهنا سوال وجواب بين الحافظين فراجع الى حجة التامري وفتح الباري قلت قد وقعتم ابو يوسف وروفا قه اياهم روايتان انه يرد المبيع بقيمة اللبن وثانيهما انه يرد المبيع وصاعا من تمر ذكر احدهما في شرح ابن داود وحلم التفسير الخطابي والثاني في شرح مختصر الطحاوي الاسهباني وحمل جواب الطحاوي ومن اختاره من بعده المعارضة بحديث الخراج بالتمكان وغيره وبذلك ليس بسديد اما اوله فانه يرد ما كان الخالص العام وبذلك ترمى وثانيها فلان في مسئلة العيب ثمانية صور لان الزيادة اما متصلة او منفصلة وكل منهما باسئولة من المبيع او غير متولدة وكل منهما باقبل القبض او بعد القبض فالتصلة المتولدة من المبيع كالحبال والحسن لان في ظاهر الرواية وغير المتولدة كالضلع والحياطة تنبع عنه بالاتفاق والمنفصلة المتولدة كالولد والتمر تنبع منه وغير المتولدة كالسبب لا تنبع فالزيادة في المصراة زيادة منفصلة متولدة من المبيع وحديث بالثمان في الزيادة غير المتولدة فلا ينفذ الجواب قال ابن الهمام في الفتح الزيادة متصلة ومنفصلة وكل منهما باذن فالتصلة غير متولدة من المبيع كالصنع والحياطة واللث بالسن والغرس والبنار وهي تنبع الرد بالعيب بالاتفاق خلافا لاشاعري واحمد ولو قال البائع انا قبلته كذلك ورضي المشتري لا يجوز لما ذكرنا من حق الشرع للربا ومن المتصلة غير المتولدة كالولد والتمر فيكون فلو ما بعد ذلك يرجع بالقضمان لانه ليس بالسلب المبيع لما تنبع قبل البيع لحق الشرع في كون الطمن من الزيادة المتصلة تامل المتولدة من الاصل كالسمن والحبال والتمر ايضا العين لا تنبع الرد بالعيب في ظاهر الرواية لان الزيادة تحضت تبعا للاصل تولد ما منه مع عدم نفعه لان كان الطمن يرد على زيادة اصلا والمنفصلة المتولدة منه كالولد واللبن والتمر في بيع الشجر والارز والعقوص تنبع من

لنغز الفسخ عليها لان الفسخ لم يرد عليها ولا يمكن التبعية للانفصال فيكون المشتري بالخيار قبل القبض ان
 ردهما جميعا وان شارضى بهما بحت الثمن والابعد القبض فيرد المبيع خاصة لكن بحصة من الثمن بان يقسم الثمن
 على القيمة وقت العقد وعلى قيمة الزيادة وقت القبض فاذا كانت قيمة الفا وقيمة الزيادة كأند الثمن الفسخ سقط
 عشر الثمن ان رده واخذ تسعائة وغير متولدة منه كالكسب وهي لا تمنع بحال بل الفسخ العقد في الاصل دون الزيادة
 ويسلم له الكسب الذي هو الزيادة وتقول احمد والشافعي ر وفي الحديث الذي ذكرناه اول الباب الذي فيه
 قول البائع انه يستعمل غلامي فقال صلى الله عليه وسلم اخراج البعنان فحمل الشافعي وحمدتكم المنفعة والزيادة
 في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع
 وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر لا مع ان الحر ليس بمال والعاب للمكسب للمكاتب ليس مكاتب او الولد
 تولد من نفس المبيع فيكون له حكمه لا يجوز ان يسلم له جانا لما فيه من شبهة الربا صفت بهذا ان الحديث لم يرد
 في صورة المصراة فاجاب ان المذكور في عامية كتبنا هو حكم القضاء او ادايئة فالرد واجب في المصراة فحمل
 حديث الباب على حكم الديانة بانه واجب الرد واما حكم الرد بديانة فذكره في الوجيز والتهذيب والحلوى القاري
 جمعت هذا في البنين بزيادة الفصل المتولد او عكسه متعيب لم يرد في التهميد والوجيز و
 الحلوى الجواز بالتراضي بحمل نص الخلاف في رد حكم قضا او ديانة والفرق في الدياته والقضا سلم
 عند الفريقين او وجب اذ عيت من وجوب الرد بديانة فاني التمسح ان الفسخ في غرض الفعلي واجب وحمل شيخنا
 وشيخ مشايخنا شيخ الهبة قدس سره العزيز حديث الباب على الاستحباب لان الاقالة مستحبة اذ اندم احد
 العاقلين واما ذكره صاحب المنار وغيره بان الراوي ان عرف بالفقه والتقدم في الاجتهاد كالمخالف للرايين
 والعباد ولا كان حديثه حجة يترك به القياس وان عرف بالعدالة والضبط دون الفقه كاش وابي هريرة ان اقر
 حديثه القياس عمل به وان خالف لم يترك الا بالضرورة كي يرد المصراة اذ هو قد مر ووجب رده واستاظم من
 الكلب لكل عامل او الاولان هذه الضابط لم يرد عن ابي حنيفة ولا عن احد من الايمة ونسب اجتهادهم الى عيسى
 ابن ابيان وهذه النسبة الصانع صحيح لا دحض كتابا في المصراة فذكر فيه كلاما ولم يرد الضابطه فزعم بعض انه
 ضابطه كما قال الزبيدي وثانيا بانه كيف يقال ان ابا هريرة ليس بعقبة وهو لا يعمل لعقوبة غيره وكان يعنى
 في زمن الصحابة وكان يعارض اجلة الصحابة كابن عباس فانه قال ان عددا من الخيل التوفى عنها زوجها
 الابلين فردوا لوهيرة وافتي بان عدته وضع الحمل هكذا ذكر ابن الهمام في التجريد وثالثا ولو سلم كل ذلك فثبت
 المصراة مروى عن ابن مسعود ايضا وهو اصل الفقه الحنفي كما تقدم عن البخاري

باب في النبي عن الحسن قال في الجمع اصل الحكم الجمع والامساك وفي حديث الباب قوله لا يحكم الا خالي اى
 المذهب العاصي وفي رواية من احتكر فو خاطي وهو اسم فاعل من خطي بالهمزة يقال اذا شتم في فعله وقال المأذون
 خطي اذ تم واخطا ما ذالم تنعيمان قال في الهدية وبكره الاحتكار في الاقوات والدين واليهام اذا كان ذلك في
 بلد صغير لا حكارا بل والا اصل فيه قوله عليه السلام ان النبي مرزوق والمحكم ملعون واخره ابن باجر عن عمر بن الخطاب

ولأنه تعلق به في العامة وفي الانتفاع من البائع الباطل فقام بتصديق الامر عليهم فكمه واذا كان يصير بهم ذلك بان
كانت المدة صغيرة بخلاف ما اذا لم يصير بان كان المصير كماله حائس ملكه من غير اضرار الجيرة وتخصيص الاضرار
بالاوقات كالحظ والشعير والتمن والوقت قول ابي حنيفة وقال ابو يوسف كل ما ضرر بالعامه حاسبه وذا خكارو
ان كان ذسبا او فضة او ثوبا وعن محمد انه قال لا اشكار في الثياب قال ابو يوسف اعتبر حقيقة الضرر لا زمو الموثر في
الكتابة والوجبة اعطى الضرر المعلوم والعارف ثم المدة اذا قصرت لا يكون اشكارا لو لم الضرر واذا طالت يكون اشكارا
مكروا الخلفن الضرر ثم قيل هي مقدرة بالربعين او بالثلث البني على التمهيد ولم من اشكارا ما اربعين ليلة فقد
برى من الله وبرى الشئ من اخرجه احمد في مسنده عن ابن عمر وقيل بالشهر وبيع التعاوت في المائتين بن ابن
يبريس الغرة وبين ان يبريس الخط والعباد بالشر وقيل المدة للعاقبة في الدنيا وان قلت المدة والماصل
ان التجارة في الطعام غير محدودة ومن اشكر غلة ضيعة او ما جابه من بلد آخر فليس بجشكر اما الاول فلانه خالصه
لم يتعلق به حق العامة الا ترى انه ان لا يزرع فذلك لك لان لا يزرع واما الثاني فاما لكور قول ابي حنيفة لان
حق العامة انما يتعلق بما يتبع في المصير وجلب الى فنانها وقال ابو يوسف يكره لاطلاق ما رويها وقال محمد
كل ما يجلب منه الى المصير في الغالب فهو بمنزلة فنان المصير كرم اشكارا فيه يتعلق حق العامة به بخلاف ما اذا
كان البلد يبيع المصير العادة بالجملة منه الى المصير لانه لم يتعلق به حق العامة انتهى ما في الهامية مختصرا وقال الخطابي
قوله ومحمد كان ينجس يدك على ان المحذور منه نوع ودون نوع ولا يجوز على سعيد بن المسيب في فضله وعليه
ان يروي عن النبي صلى الله عليه وسلم جاشا ثم ينفك كفاحا وسو على الصحابي اقل جازا وابعد مكانا وقد اختلف
الناس في الاشكار فكسبه مالك والثوري في الطعام وغيره من السلع وكان مالك يمنع من اشكار اللسان و
الصوف والزيت وكل شئ اضر باهل السوق الا انه قال ليس الحكمة من الحكمه وقال احمد بن حنبل ليس
الاشكار الا في الطعام فاعنه لانه قوت الناس قال وانما يكون الاشكار في مثل نكته والمدنية والثور وفرق
بينهما وبين نكته والبصرة وقال ان السفن تجزئها وقال احمد اذا دخل الطعام في ضيعة فحسبه فليس
بحكمة وقال الحسن والا وراعي من جلب طعاما من بلد فحسبه ينظر زيادة السعر فليس بجشكر وانما المحكم من اعتراف
سوق المسلمين اهمه وقال النووي قال العلماء والحكمة في تحريم الاشكار دفع الضرر عن عامة الناس كما
اجمع العلماء على انه لو كان عند انسان طعام واضطر الناس اليه ولم يجدوا غيره اتجبر على بيعه دفعا للضرر عن
الناس فاما ما ذكره في الكتاب عن سعيد بن المسيب ومعاوية بن ابي سفيان انهما كانا يجشكران فقال ابن عبد البر
واخرون انما كانا يجشكران الزيت وحما الحديث على اشكار القوت عند الحاجة اليه والغلاء وكنا حملنا لثاغني
والجنيعة واخرون وهو الصحيح اهم قوله وكان سعيد بن المسيب كان يجشكر النوى والحب والبر والخط محركة
ورق ينعش بالبخار ويخفف والطين ويخلط بريق او غيره ويؤخذ بالمار فتوجه الابل والبر جمعه بزره
بوكل حسب بزر المنبات وقوله عن ليس الفت وبى الرطبة من علف الدواب قوله اكتبه اي حلبة
باب في كسر الدارهم في الموطا عن سعيد بن المسيب انه قال قطع الورق والذئب من الضاد في الارض

قال محمد بن أبي نعيم في نسخة "أما لا يجل ذلك لما فيه من الضرر للعالم قوله بنو رسول الله صلى الله عليه وسلم إن كسر سكة المسلمين إلى أربعة مئينهم لا من باس المراد بالسكة الدرهم والدنانير المصروفة وإنما يقال بها سكة لأنها طبع بسكة الحدي والمعنى الدنانير والدرهم والدنانير الراجحة لا من تنقص كرواتها وأما بنو ذلك لما فيه باس اسم الله تعالى أولان فيه إضاعة المال أولان بعضهم يبيعون ذلك لبعض اطرافها حين كانت المعاملة مدد الأوزان باب في التعبير قال في الهداية ولا ينبغي للسلطان أن يبيع على الناس لقوله عليه السلام لا تسعروا فإن الله يفسد القابلين الباسط الرارقي ولان الثمن حق العاقد فالقيمة تقديره فلا ينبغي للإمام أن يتعرض لحقة الأذى تعلق فيه فغضر العامة على ما بهن ثم قال فإن كان أرباب الطعام يبيعون ويتبعون عن القيمة تعديا فاحشا وعي القاصي عن صيانة حقوق المسلمين الأرباب التعبير في نسخة لا باس به بشورة من أهل الرأى والبصيرة انتهى قوله فقال يا رسول الله فقال بل الله يفسد ويرفع والسر ذاتي لا رجوان التي الله وليس لأحد عندي مظلمة قال الإمام محمد بن أبي نعيم هذا ناخذ لا ينبغي أن يبيع على المسلمين فيقال لهم يبيعوا كذا وكذا كذا وكذا ويجوز على ذلك وهو قول أبي حنيفة والعامة من فقهاء السلف قالوا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبيع أحدكم بغير ما يملك من الله عليه وسلم الله يحو

المسعر القابلين الباسط الرارقي ذاتي لا رجوان التي الله وليس لأحد منكم بغير ما يملك من الله عليه وسلم الله يحو
باب في النهي عن النش قال في القاموس غشتم لم يحضه النصح أو ظهر له خلاف ما أخبره وكشفته الغش بالسر اسم منه وهو منهي عنه حرام لأنه من أفعال الذميمة قوله مرد بن جمل يبيع طعاما فسا له كيف يبيع فآخبره وكيف يبيع ما وحي إليه أن أدخل يدك فيه فادخل يده فيه فآخبره فادخل يده فادخل يده فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ليس منكم من غش قال الخطابي ليس منكم من غشه ليس سيرة من غش أخاه وترك مناصته فانه قد ترك اتباعي والتسكيتي وقد فسد بعضهم إلى أنه لا يريد أن يبيع دين الإسلام وليس بذلك التعاويل يبيع وانما وجه كما ذكرت لك وهذا كما يقول الرجل لصاحبه أنا منك واليك يريد بذلك المتابعة والموافق ويشهد بذلك قوله تعالى فمن تبعني فإنه مني ومن عصاني فإنه غفور رحيم قوله كان سفيان يكره هذا النفي ليس منكم مثلنا أي يكره سفيان نفي الجرح ليس مثلنا ومثنا بقنا ونقول إن هذا النفي خلاف إرادة رسول الله صلى الله عليه وسلم لأنه صلى الله عليه وسلم غفر هذا القول التحذير والوعظ فلا يناسب أن يخفف الأمر على الناس في الرع والاختلاف وليس معناه أنه لا يجوز هذا التعبير وكيفه -

باب في خيار النسيان العين اختيار كسبه الخاء اسم من الاختيار له التغيير وهو طلب خير الأمرين من امضاء البيع أو فسخه وهو خياران خيار المجلس وخيار الشرط وخيار العيب وخيار الرتبة والكلام ههنا في خيار المجلس والاختلاف الأئمة في ذلك فقال الإمام الأئمة أبو حنيفة إذا حصل الإيجاب والقبول لزم البيع وثبت الملك لكل منهما ولا خيار لواحد منهما في الرجوع إلا من شرط أو عيب أو عدم رتبة وبه قال الإمام المذنبية الإمام مالك ووافقه الإمام أحمد وأبو يوسف والثوري والنخعي وآخرون وقال الإمام الشافعي ثبت لكل واحد منهما خيار المجلس على معنى أن لكل واحد من العاقلين بتمام العقد بالإيجاب والقبول أن يرد العقد به وإن رضى صاحبه ما لم يفرقا بالابان

دية قال احمد بن حنبل وابن المسيب وابن شهاب الزهري وعطاء بن ابى دؤب وابن عيينة والاوزاعي
 والديث وحماد بن ابى ليلى والحن البصري وشمام بن يوسف والوكبر بن عبد الرحمن وعبد الله بن حصيل الهذلي
 واسحاق والبلور والوعيد والوسيلمان وابن جبر الطبري واصحاب الظواهير ثم اختلفوا فيما بينهم فقال الماوراء
 معنى الاخر اني سدان توارى احداهما عن صاحبه وقال الليث وانا ليقوم احدهما وقال الباقر بن ابي شيبة
 عن نباله التيام عن الثور واه الترمذي عن ابن عمر فله وعند الشيخين يعرجان ليقارن صاحبهما وعند ابن ابي
 اذ ابارع الفرس يجوب البع اعلم ان هذه المسئلة معركت الاراء بلط فيها فاستبدت العصر شيون وكبرون ويون
 ايهم والستهم بالبور وقد نصب فيها طائفة من اذئاب السباع ايضا فنبط الكلام فيه ونحن الحق ونظلم
 الباطل فنقول ان الشواخ استدلوا بظواهره فاني اخبر ورويت بالجيا نفاخ ظاهر بالخيار بالمجلس المتفرق
 بالابان وحديث الزيار مروى عن ابن عمر وعمر بن العاص وابى بركة الاسلمي وعكيم بن حزام وسمرة بن جندب
 انا حديث ابن عمر فاخرجه الستة والمصنف اخرجه اولاً برواية مالك وللفظ قال المتبايعان كل واحد منهما بالخيار
 على صاحبه ما لم يتفرقا الا يبيع الخيار فاني ابيع بشرا الخيار فان الخيار فيه لا يقتصر على التفرق بل يمتد بعد التفرق الى
 مدة الشرط قال النووي انا قول حلي الشر عليه سلم الا يبيع الخيار في ثلثة اقول اذكر باصحابنا وغيرهم من العلماء
 احتجوا بالخيار بعد تمام العقد قبل مفارقة المجلس وتقديره ثبت لهم الخيار لم يتفرقا الا ان يتجافوا في المجلس
 ويتجافا امضار البيع فيلزم البيع بنفس الخيار ولا يدوم الى المفارقة والقول الثاني ان معناه الا يبيع بشرط فيه
 خيار الشرط ثلثة ايام او دونها فلا ينقض الخيار فيه بالمفارقة بل يبقى حتى تنقضي المدة المشروطة والثالث
 معناه الا يبيع بشرط فيه ان الخيار لهما في المجلس فليزمن البيع بنفس البيع ولا يكون فيه خيار وذا ما ويل من ليح
 البيع على هذا الوجه والاصح عند اصحابنا بطلان هذا الشرط انتهى واخرجه برواية ايوب بمعناه وفي آخره اذ يقول
 احدهما لصاحبه اختار لفظا او بمعنى الا ان قال الشعبي قال الخطابي هذا اوضح نفي في ثبوت خيار المجلس فهو
 مبطل لكل تاويل يخالف لظاهر الاحاديث انا حديث عمرو بن العاص فاخرجه المصنف برواية عمرو بن شعيب
 عن ابيهم وللفظ قال المتبايعان بالخيار ما لم يتفرقا الا ان تكون صفقة خيار ولا يحل له ان يفارق صاحبه خشية
 ان يستقبله اخرجه الترمذي بهذا السند وحسنه واخرجه النسائي وابن ماجه واحمد والدارقطني والبيهقي وابن خزيمة
 وابن الحارود وفي لفظ البايع والمتبايع بالخيار حتى يتفرقا وله الفاظ اخر ايضا فنقول ان تكون صفقة خيار
 اى عقدا فيه خيار الشرط فحينئذ اذا كان فيه خيار الشرط لا يكون الخيار مقصورا الى التفرق بل يمتد الى مدة الشرط
 وهذا المعنى ظاهر من جملة المعاني الثلاثة التي ذكرها النووي لانه لا يحتاج الى تقدير كثير لا يدل عليه الدليل
 ولا يحتاج ان يقال ان الخيار بمجته التخيير وقوله لا يحل لاحد منهما من البائع والمشتري التفرق خوفا
 طلب الاقالة وهذا القول لويديان البيع قد تم بالايجاب والقبول وباقى بعد العقد خيار لان الاستقالة تبدل
 على ذلك فان في صورة الخيار لا يحتاج احدهما الى الاستقالة لانه في صورة الخيار متفرق وكل واحد منهما بالفسخ
 قال الحافظ في الفتح قال ابن العربي ظاهر الزيادة مخالف الاول الى ريث في الظاهر فان تناولوا الاستقالة

ان التفرقة بين صادق عليه السلام والمباشر في الحقيقة لا تفرق بين المجازين والادلة و
 لان ترتيب الحكم على الوصف يدل على عناية ذلك الوصف لذلك الحكم فوصف المباحية هو عناية الخيارات فاذا انقصت لطلب
 الخيار بطلان سببه وتسل المتباينين على من انقسم من البيع مجاز كشمية الخبز لتمام الانسان لطيفة ولا بد انما سكتنا
 بالمجازة وحمل الافتراق على التفرق بالاقوال وانما هو حقيقة في الاطلاق لا راجع على المجاز الثاني لاعتضاده بالقبول
 والافقود ان سئلنا هم التفرقة فليس احد المجازين باولى من الآخر فالحديث يثبت فيقظ الاستدلال على ان احتملا
 راجع بارواه البخاري عن ابن عمر بن رول الشريفي عليه وسلم اشترى من عمر بكرا صعبا فوبه رسول الله صلى
 عليه وسلم لان مرعبدالله قبل ان يتفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفرق ولم يتم البيع كيف وسب رسول الله
 صلى الله عليه وسلم البكر لان عرفت بذلك ان التصرف في المبيع بعد العقد جائز وان لم يجر اجازيم الاخر وفي نفس الحديث
 ما يشرح تناوذه وقوله الامان تكون حصة خيار ولا يخل له ان يفارق صاحبه شيئا ان استقبله فيه الزيادة تسقط خيار
 المجلس كما تقدم اذ لو كان له حصة في المجلس لكان له حصة في خياره وانما لا يعارض ان الزيادة توفيق في وجوب خيار
 المجلس رده الالبى بانها ليست بقوة لانه لم يكره قيامه من جهة ان تصلا هذا الخيار حتى يكون حجة في اثباته وانما كره
 القيام من جهة ان تصدب قطع طلب الاقالة في المجلس فالزيادة تسقط خياره اذ لو لم يثبت لم يمتح الى طلب الاقالة
 وقال في الموطن وتفسيره عندنا على ما يتبعنا عن ابراهيم النخعي ان قال المتباينان بالخيار ما لم يتفرقا عن شرطين
 اذ قال البائع قد يترك فله ان يرجع ما لم يقبل الاخر قد اشترى فاذا قال المشتري قد اشترى كذا وكذا فله ان
 يرجع ما لم يقبل البائع فثبت وهو قول ابي حنيفة والعام من فقهاءنا انهم وقال القاضي محمد بن الحسن عن ابي حنيفة
 معنى الحديث اذ قال بئسك فانه يرجع ما لم يقبل المشتري قد قبلت وليس المراد ظاهره ان لا يترك لو كان في سفينة
 او قبرا وعن كيف يفتقران فالماثل ان الحنفية ومن معهم حملوا التفرق على التفرق بالاقوال والخيار على خيار
 القول فاذا قبل المشتري فقد تفرق وهو البائع وانقطع الخيار كما في قوله تعالى وان يتفرقا نغن الله كلا من سعة الآية
 فاذا طاعتها على مال فقال قد قبلت فقد بانته وتفرقا بذلك القول وان لم يتفرقا بايديهما فذلك ههنا وفسره محمد
 بن الحسن وقال عيسى بن امان في كتاب الحجج الفرق الناطقة بالخيار هي بالادان فاذا قال قد قبلت عهدي هذا
 بالثبوت منهم فله ان يطلب بذلك ان يقبل ما لم يفارق صاحبه فاذا افتراق لم يكن له بعده ان يقبل فلو لاند الحديث ما علمنا
 القاطع من قبول الناطقة وبما مروى عن ابي يوسف ثم اطل عيسى الكلام ههنا في الحجج فله ان يحمل على التفرق بالادان
 بعد الايجاب قبل القول وقاسه على التفرق في الصرف قلت واما ادلة الاحناف ومن معهم فهو ظاهر نصوص القرآن
 كقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم اباح الله
 سبحانه وتعالى الاكل بالتجارة عن تراض مطلقا عن التفرق عن مكان العقد وعنده اذا فسخ احدهم العقد في
 المجلس لا يباح الاكل فكان ظاهر النص حجة عليه كقوله تعالى ادعوا بالحق وقوله واشهدوا اذا ابتاعتم الاية
 وامثالها والاحاديث فكثير منها ما رواه ابو حنيفة عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس رفعه عن
 الشريفي طعنا فلا بد من ليثوقه اخبر الحارثي من طريق يحيى بن نصر بن الحجاب عن الامام واهله الشجاعة

والطحاوي واخرجه مسلم والطحاوي ايضا من حديث ابن عمر هذا اللفظ ووجه التسك به اشارة العموم فانه اذا قيل
حل لم يعل على ما يعطيه معنى الغاية وبذا مطلق من ان يكون قابضا له قبل اشتراق بدنه وبدن باعده وبعده ويجوز
قبضه حل لا تصرف وبذا لا يمكن الاعتدال بزم البيع فلهذا ولطال ان الخيار فانه مانع عن تمامه ولو روم منها الاشارة
في لفظ ولا يلحل لان لفار قه ختيه ان يستقبله في حديث الباب كما تقدم من انه يدل على نفوذ البيع والا فلا يخ
للاقالة عليه وما احبب به ان المرد لا يستقاله مجرد الفسخ لان الاستقالة الحقيقة لو اريدت لم يبق للتصرف معنى قلنا
صرف عن الظاهر وللنفق معنى صحيح على ما قرنا فيه هذا الجمل الذي اختاره النووي وغيره غير صحيح مع ان فيه اشارة
الى طلب الاقالة فيفاد منه انه لا يستبد وجهه الاقالة فلا يورث منها الفسخ يعود الفسخ ايضا الى الاقالة لان الفسخ
بالخيار يستبد به العاقل لا ينفق فيه الى الطلب من الآخر ومنها حديث ابن عمر ذكر رجل النبي صلى الله عليه وسلم انه
يخرج في البعير فقال اذا بايعت فقل لا خلاية اخرج الشيطان والرجل حبان بن منفذ على ما رواه ابن الجارود
في مصنفه والحاكم والدارقطني وغيرهم وكذا اخرج الدارقطني والطبراني في الاوسط من حديث عمرو بن قنيل هو حبان والد
منفذ كما رواه ابن ماجه والبخاري في تاريخه جزم به عبد الحق والحديث رواه احمد والاربعة والحاكم من حديث انس وزاد
اسحق في روايته يونس ابن بكير وعبد الله بن علي بن عثمان في كل سبعة اتبعها مملكت لبيان الحديث فانه يدل على
ان البيع يلزم بالايجاب والقبول والالم يمكن الى ذلك مسيس حاجة وان الخيار ثبت بالتصرف ومنها ما تقدم من حديث
ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى من عمر بن الخطاب فوسب رسول الله صلى الله عليه وسلم لابن عمر بعد
الشر فقبل ان يفرقا فلو لم يكن التصرف حلالا قبل التفريق ولم يتم البيع كيف وسب رسول الله صلى الله عليه وسلم
المكر لان عمر هذا وجهه سمعي واما العقلي الى اصل بالنظر الاجتهادي فهو ما قاله الطحاوي اننا راينا الاموال تملك
بالعقد في ابدان وفي اموال وفي منافع وفي انبعاث فكان ما يملك به من الانبعاث هو النكاح ونعيم بالعدالة
بعد العقد وكان ما يملك به المنافع هو الاجارات وفيها ايضا تملك بالعدالة بالفرقة بعد العقد بالنظر على ذلك ان
يكون الاموال كذلك في المملوكية بالعقد كالبيع وغيره وتكون مملوكية بالاقتوال لا بالفرقة بغير قياس ونظر على
ما ذكرنا وبذا نقول اثنتا عشرة وطائفة من دبل للمدينة واليه ذهب مالك وربيعة الراي والنعني دابل الكوفة
ورواه عبد الرزاق عن الثوري ونايسك ابني خفيفة والثوري اذا اجتمعا على قول فاشدد عليك به انه مملكت ايضا
يقال ان اثبات الخيار لاحد المتبايعين مطلق الحق الآخر وذلك لا يجوز لما صح من حديث الاضر ولا ضرار وان جاز
البيع بالعاقدين فلا يتغير برفع احداهما لاختصاص الرفع بمن كان منه الاثبات ولا يتوهم ان هذه اقيسة و
تصرفات عقلية بازار النضر لانها لا تعارض بل اورثنا ما عاضدة لمحمد على احد التلمذين ولنا في النصوص الاخر
المؤيدة لنا ولا يرد ان الحديث صالح لما قلنا ومحمّل الجمل عليه عرفا وكذلك به مكاربة واما ما قاله الثاني هما قبل البيع
نسا وان واسم التبايع لا يجب لهما الا بعد العقد لمجدهم يجب لهما الخيار واخرج ايضا لعجل ابن عمر فانه لا اخذ من
مشكوة النبوة ولو يرد شدة تاسية بالشر ولشبهه ايضا قول ابني برزة للذين اختصا اليه ما اراد ان يفرقهما كما في السابق
فتقدم جوابه وقال الزبيدي واما قولهم ادسها فتبايعان بعد البيع فقد ذكرنا ان الحقيقة فيه حالة البيع اي قولهم اغتال

لغة اللغة فانه يطين على المتساويين اسم المتبايعين اذ اقربا من البيع وان لم يكونا متبايعا كما سمي اسمعيل او
 اسحاق ذبيحا ولا نه يتحمل انهما متبايعين لقرابتهما من البيع كما سمي العصية خمر اها واجواب عن فعل عمر فيقال
 ما اولاد فان اتباع تاويل ابن عمر الراوي فغير لازم على المجتهد كما لم يصركم خالفه امام مالك الراوي لهذا الحديث
 في الاستدلال ولا سيما على مذاهبكم فانكم قلتم العبرة لما روي بالبارئ في فاهم وتامنا لفضل اخذ بالاحتياط من
 الاحتمالات الثلاثة من القرينة بالاقوال وبالابان على قولهم وعلى قول عيسى بن امان مع ابن عمر مع رواه الطحاوي
 عنه ما ذكرت صفة خيار فهو من مال المبتاع لو يدهبنا بالاشارة كما قيل وقال الثاني ابن عمر لعل حمل الحديث
 على الاستحباب لا على الوجوب معناه انا سلمنا شرحكم في الحديث وقلنا بالخير والجلوس لكنه مستحب لان الاقا لنه غدا
 مستحب واختار هذا شيخنا شيخ المشايخ الشيخ العبد قدس العزة العزيم ففعل ابن عمر وهو القيام عن المجلس ترك
 الاستحباب وعند الشافعي ترك الواجب لان في الحديث ولا يلزم له ان يغادر صاحبه خشية ان يستفيل فافهم فان
 المناسب لجلالة قدره ان يحل فعل ابن عمر على ما قلنا لا على قولهم ولكن الاجواب عن قول ابي برزخ مع ان فيه جوابا
 اخر من الجواب كما قاله الطحاوي واورد البيهقي في اسنن في آخر باب خيار المتبايعين من طريق ابن المديني
 عن سفيان بن عيينة انه حدث الكوفيين بكاء بيت البيهقي بالخيار قال فخذوا به با حنفية فقال ان هذا ليس
 بشي ارايت ان كانا في سفينة اخرج قال ابن المديني ان الشرع لا يسأله عما قال انتهى فانظر الى هذه العصبية
 اورده لتفصيل شأن الامام الاظم العالي قدره عند الله تعالى وعند الناس ولا تضام كجانبه وللوقعية في
 دينه واسلامه ومن بهتنا قال مشايخنا البيهقي متعصب وحاشا امامه الذي تقلد ما به من ان يغضب التهمة الذين
 او يطين في المجتهدين وهذه حكاية منكثرة لا تليق بشان ابي حنفية مع اسارت به الركبان وشحنه بكتب
 اصحابه ونحو الفيد من ورعه وزهده وخشيته العروضة احتياط واستسلامه لانا حتى قدم المراسيل و
 الصغاف والمطاطيع واختار المحاميل على الراي ولو سلمت قلنا تاويل له منه وحمل على واحد المحملين الذي
 ذكره حمد والبولسيف قال ابن المديني ان الشرع لا يسأله عما قال قاله سائله عما قاله ابن المديني في حق
 هذا الامام ائمة فيكون في جوابه مبهوتا في الارض حيران لاصحاب يدعوونه الى الهدى اثنا واما الامام
 فخذوا هذا جوابا ولم يترك الموضوع متضايقا ثم هو غير متفرد به بل وافقه عليه ائمة منهم الثوري والنعني واما
 المدينية كما ذكرنا على هذا قال السروجي البيهقي متعصب واما قاله الثاني الدين السبكي راد على السروجي انها كلمة
 تملأ الفم للصدر لا عن جهل وغفلة عن رتبة العلماء واطال الكلام فبدا ان قال وخطري ان هذا موهبي
 ما شاع على السنة الناس ان يحكم العلماء سموه لان الوقعية فيهم وقعية في الشريعة اها قبا اسفي على هذا
 السبكي لم ينظر الى جلالة قدر الامام ومرتبته وعاقبه ونظر الى مرتبة البيهقي ابن نسبته الى ابي حنفية واما ما
 الشافعي من تلامذة تلميذه محمد بن الحسن ولم ينظر الى البيهقي والخطيب عابا الامام فضا البيهكيات منكثرة من
 طريق جاسيل فها يقول لها السبكي هذا احرام والوقعية في ائمة مالك والشافعي والثوري والليث وابن المبارك
 والشافعية في الشريعة واعجابا بالبيهقي مسموم وكلم الامام غير مسموم ومن البيهقي شذبه متعصب بكذا قال مولانا محمد

باب في نضال الآلهة قال في القاموس ذلقة البيع بالكسر واقلته فحمة واستقال طلب اليان قيل وهو متخبط عندنا
قوله من اقال مسلما اقاله الله عشرته اى يوم القيمة كما في ابن حبان وما وسعد البجلي معنى متبايعا بربان ففهم
واحد منهما فاستقال الآخر فقبل الاخر وقال البيهقي يعني قبل شيئا مما الله سبحانه وتعالى في قوله والعشرة الزلة و
اقاله براندختن بيع وكذا شقن كناه ودور كردن لغزش -

باب فمن باع بيعتين فيبيعة اى في عدم جواز ذلك وفسره بتفسيرين احدهما ان يقول بعتك هذا نقدا بعشرة
نسبية بعشرين والثاني ان يقول بعتك عمدي بالفس على ان يبيعي جاريك بمائة والعانة في كلا النوعين جارية
اما في الاول فظاهر واما في الثاني فلان بيع الجارية لا يلزم بذلك الشرط وقد جعله من الثمن فينقص وليس له قيمة و
التفسير ان منقول من الشافعي وابي حنيفة نقل عن الشافعي الترمذي في جامع وعن ابي حنيفة محمد في كتاب الامار
وقد استدلل صاحب الهداية بحديث الباب غير موضع واحد قال البخاري ولقيس اناهي عنه من يبيعتين فيبيعة
على وجهين احدهما ان يقول بعتك هذا الثوب بقدر العشرة ونسبية تخمسة عشر فهذا الجوز لا لا بدري ايها الثمن
الذي اختاره منها يقع به العقد واذا جعل الثمن بطل البيع والوجه الاخر ان يقول بعتك هذا العبد بعشرين دينار
على ان يبيعي جاريك بعشرة دنانير فهذا العينا فاسد لانه جعل ثمن العبد بعشرين دينارا وشرط عليه ان يبيع جارية بعشرة
دنانير وذلك لا يلزم فاذ لم يلزم ذلك سقط بعض الثمن واذا سقط بعضه صار الباقي مجزولا ومن هذا الباب ان يقول
بعتك هذا الثوب بدنيا على ان تعطيني بهادرا هم صرف عشرين او ثنتين بدنيا واما اذا باع ثنتين ثمن واحد
كدار ثوب او عبيد ثوب فهذا جائز وليس من باب البيعتين في البيعة الواحدة فانما هي صفقة واحدة هي ثمن
ثمن معلوم وعقد البيعتين فيبيعة واحدة على الوجهين الذي ذكرناهما عند اكثر الفقهاء فاسد على من الطائوس
ان قال لا باس ان يقول بعتك هذا الثوب بنقد بعشرة والى شهر تخمسة عشر فذهب به الى احدهما وقال الحكم وجمار
ولا باس به ما لم يفسر وقال الاوزاعي لا باس بذلك لكن لا يفسر حتى يقاتل باحد البيعتين فقبل لانه ذهب بالسلة
على ذيك الشئين فقال هي باثني الثمنين الى العبد الا جليل قال الشيخ هذا لا اشك في فساد ما اذا باع باحد

العقدتين في مجلس العقد فهو صحيح لا خلف فيه وما سواه لغو لا اعتبار به اصف قوله من باع بيعتين فيبيعة فله
اوكسها او الرابا اى للبلع انقص الثمنين او الرابا وهذا مشكل لم يذهب احد من الفقهاء الى خاسر قال البخاري
لا اعلم احدا من الفقهاء فقال بظاهر الحديث او صح البيع باوكس الثمنين الاشياء يحكي عن الاوزاعي وهو مذهب
فاسد وذلك لما تضمنه هذه العقدة من القرض والجعل وانما المشهور من طريق محمد بن عمرو عن ابي سلمة عن
ابي هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن بيعتين فيبيعة فاما رواية يحيى بن زكريا عن حماد بن عمرو على
الوجه الذي ذكره البوداوي فثبت ان يكون ذلك في حكومة في شئ بعينه كانه اسلفه في قفيز برلى شهر دينار
فلما حل الاجل وطالبه بالبر قال لعني القفيز الذي لك بقفيزين الى شهرين فهذا بيع الثاني فادخل على
على البيع الاول فصار بيعتين فيبيعة فبرد الى اوكسها وهو الاصل فان تباعع البيع الثاني قبل ان يبيعت
الاول كانا مبيعين اهم قلت ويمكن توجيهه بان يقال في معناه ان من باع شيئا على ان يبيعه ان كان ناجزا

او بعينه ان كان نسيئة ثم افترقا من غير ان يتعين احدهما فهذا البيع فاسد لانه بيع في سبقتين وكان الحكم فيه الفسخ
 الا ان المشتري استهلك البيع او اكلم فلا يجب فيه الا المثل او القيمة وهو اوكس عادة من الثمن المتعين بينهما
 في البعيتين معا فصار المتعاضد من باع بعيتين كذا لك ثم لم يبق البيع حتى يفسخ البيع فله ان ياخذ القيمة او
 المثل ولا ياخذ الثمن لانه لو اخذ الثمن كان البقاء للبيع وهو امور لفسخه واما اذا اخذ الثمن ولم يفسخ البيع فقد ربي
 لكونه عقدا عقدا فاسدا والعقد الفاسد كله داخل في حكم الربو كذا قال بعض مشايخنا قدس الله سره العري
 باب في النهي عن العينة قال في الجمع هو ان يبيع من رجل سلعة بثمن معلوم الى اجل سعي ثم يشتريها منه
 بأقل من الثمن الاول وهو مكروه فان اشترى بحضرة طالب العينة سلعة من آخر بثمن معلوم بثمن اكثر
 مما اشتراه الى اجل وقبضها ثم باعها المشتري من البائع الاول بالثمن الباقي من الثمن فهو ايضا عينة و
 هو اهن من الاول وواجب زعده بعض سميت بها الحصول النقد لصاحب العينة لان العين هو المال الحاضر
 من النقد لهما قال في الدر المختار وبيع العينة مكروه مذوم شرعا لما فيه من الاعراض عن بركة الاقرار
 وقال الشامي قال محمد بهذا البيع في قلبه كالمثال الجبال ذميم اختره اكله الربو اه قوله اذا ابتاع العينة
 واخذ ثم اذاب البقر وضعتهم بالبرع وتركتم الجهاد سلط الله عليكم ذكرا لا ينشروه حتى ترجعوا الى دينكم
 اعملوا على شريعة الاسلام وجاهدوا في سبيل الله

باب في السلف اي السلم قال النووي قال اهل اللغة يقال السلم والسلف واسلم واسلف وسلف و
 يكون السلف اليما قرضا ويقال استسلف قال اصحابنا ويشترك السلم والقرض في ان كلاهما اثبات
 مال في ذمة مبتدئ وفي الحال وذكره في حال السلم عبارات احسانه عقد على موصوف في الذمة بذل
 يعطى عاجلا سعي سلم التسليم راس المال في المجلس سعي سلفا التقدير راس المال واجمع المسلمون على جواز
 السلم اه وعرف بعضهم بعقد عاجل باجل وفي التهمة السلم عقد يشبه الملك في الثمن عاجلا وفي المثل جلا
 قلت والقياس يائي عن جواز له داخل تحت بيع باليس عنده الا انه يجوز لورود الشرع بذلك اما الاحاد
 فبعضها نكوي في الباب واما الكتاب فانية المدنية في سورة البقرة دالة على جوازه كما روى عن ابن عباس له
 شروط مذكورة في كتب الفروع ومجموعه في قولهم اعلام راس المال ببيان جنبه وقدره وصفته وتبجيله
 قبل الافتراق واعلام المسلم فيه ببيان الجنس والنوع والقدرة والوصف وتاجيله باجل معلوم والقدرة
 على تحصيله حتى شرطوا كون المسلم فيه موجودا من حين العقد الى محل الاجل فيما بينهما خلافا للشافعي فيما
 اذا كان موجودا عند حلول الاجل فقط وذلك لان القدرة على التسليم بتحصيل فلا بد من الاستمرار والذ
 تالوا الواسم في خطه جديدة تخرج من زرعه فسد وفي مطلق صح وتفضيله في كتب الفقهاء ويؤيد ما في
 ابى داود في الباب اللاحق عن ابن عمر لا تسلفوا في النخل حتى يبرود صلاحها واما عند الطبراني
 من حديث ابى هريرة لا تسلفوا في ثمر حتى يامن صاحبها عليها العانة قوله من اسلف في ثمر فليسف في
 كيل معلوم ودرت معلوم الى اجل معلوم قوله في كيل اخر بذاتي الكيليات والموزونات واما في المذونة

فبشرع معلوم وفي الحدودات المتعارفة بعد معاد من ان السلم جائز في كل منهما ولا يجوز فيما يشاؤون فاما
 في اشياء اخرى لا يمكن تعيينه اليه ان يكون في انفسنا ان في الحيوان فالمراد منه ان يكون معلوم القدر في شئ الرب
 ولا بعد ولا يفتقر الى ان يكون في شئ الرب والزرع يؤمن عليه فقه عن ابي الناس فان كان لا يؤمن بالسلم
 فاما في احد معلوم انتم في السلم الى حال فاجازة الامام الشافعي ومنعه مالك والوفيقية وآخرون
 فقال في موطأه ومعنى الحديث ان ان السلم في كميل فليكن كميل معلوما وان كان في موزون فليكن وزنه معلوما
 ان يكون موزون فليكن اجله معلوما ولا يلزم من هذا شرط كون السلم موعدا بل يجوز حاله لان اذا اجاز موطأ مع الغر
 فجاز الى حال اولي الالة بعد من الغر وليس ذكر الال في الحديث لاشتراط الابل بل معناه ان كان اجل
 فليكن معلوما الى آخرها قال قلت في الحديث حجة لنا لان سوق الكلام لبيان فطر السلم للبيان الابل في ان
 اوجب مراعاة الابل في السلم كما اوجب مراعاة القدر في فعل على كونه شرطية كالقدر ولا بعد ولا يفتقر
 الارض لكونه يربح اليه عند الانسان والرضعة في عرف الشرع اسم لما يغير عن الامر الاصل لعرض عذر الى
 تخفيف ليس في الترخيص في السلم فغير الحكم الاصل وهو حرمة بيع ما ليس عند الانسان الى الكل بعرض
 عذر لعدم ضرورة الا فلاس في حالة الوجود والقدرة لا يفتقر الى اسم قدر الرخصة فيبقى الحكم فيما على الغر في الصلاة
 باب في السلم في ثمره بعينها اي لا يجوز ذلك قال في الهديت ولا في طعام قترتي بعينها او ثمره ثمة بعينها
 لانه قد يغير ثمره فلا يفتقر على التسليم واليه اشار عليه السلام حيث قال آريت لو ان ارباب الدنيا
 يستحل احدكم مال اخيه انتهى قال المحرر لم يوجد في السلم انما اخرج الشيطان وغيرهما من
 حديث انس في باب البيع لا السلم قلت والحديث وان لم يرد بهذا اللفظ في السلم لكنه ورد فيه بعدا وهو موجود
 الباب قوله عن ابن عمر ان رجلا اسلف رجلا في ثمن فلم يخرج منه السنة فاختصم الى النبي صلى الله
 عليه وسلم فقال بما تسأل مالاه اؤدد اليه مالاه ثم قال لا تسلفوا في الثمن حتى يبدد وصلاحه انما امر مسلم ان يبر
 مال رب السلم اي راس المال لان القدر السلم في ثمره ثمن معين كان فاسدا واجب الفسخ ولم يحصل السلم
 شي حتى يورده الى رب السلم فله يبيع الا يرد راس المال وقوله لا تسلفوا في الثمن لانه فيه اشارة الى ان يكون
 المسلم فيه موجودا من حين العقد الى وقت حلول الابل كما تقدم.

باب اسلف لاجل اي لا يبدل بغيره قبل القبض بالبيع والهبة او الوصية قال في الهديت ولا يجوز
 التصرف في راس مال السلم والمسلم فيه قبل القبض اما الاول فلما فيه من تقويت القبض المستحق بالبعد
 واما الثاني فلان المسلم فيه مبيع والتصرف في المبيع قبل القبض لا يجوز ولا يجوز الشركة والتولية في السلم فيه
 لانه تصرف فيه فان تقايلا السلم لم يكن له ان يشتري من المسلم اليه راس المال شيئا حتى يقبضه كله لقوله عليه السلام
 لا تأخذوا السلم او راس مالكم اي عند الفسخ انتهى قلت في هذا الحديث الذي اخرج المصنف في الباب بقوله
 من اسلف في شيء فلا يصرفه الى غيره اي لا يبدل قبل القبض غيره وقال الخطابي اذا اسلف دينار في ثمنه خنطه
 الى شهر في الابل فاعوزه البرهان اما خنطه ذهب الى انه لا يجوز له ان يبيع عرضا بالدينار ولكن يربح راس المال

قولا بعم الخيرة ظاهرة وعند الشافعي يجوز له ان يشتري منه صاعا بالدينار اذا تقايلا وقبضه قبل التفرق للمالكين
ويثبت بين فاما قبل الاقالة فلا يجوز وهو معنى الهني عن صرف السلف الى غيره انتهى -

باب في دفع الجاحية هي الالة المشتاة تصيب الثمار ونحوها بعد ان يكون فيها ما يغني وضعا ان تترك البائع
ثمن ما لفت قال ابن الملك وهذا مراد عند الاكثرين لان ما صاحب البيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا
لما كان قال الطحاوي يذاني في الاراضي الحرة اجبة وحكمها الى الامام لو منع الجوايح ما فيه من مصالح المسلمين بقرار
العادة قال النووي اختلف العلماء في الثمرة اذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع الى المشتري بالتمكية
بينه وبينها ثم تلفت قبل ادان الجذاذ اذ كان سما وقيل بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في
احق قوله والوجيف والليث بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجاحية لكن يثبت قال
لشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجاحية وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب
وضعا وان كانت الثلث فاكتر وجب وضعا وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عديها

رسول الله صلى الله عليه وسلم في ثمار ابتاعها فكثر دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم تصدقوا عليه

الناس فلم يبلغ ذلك فخار دينه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خذوا ما وجدتم وليس لكم الا ذلك اي
ليس لابل الثمار الذين الا ذلك فثبتا يدل على ان لا يجب وضع الجاحية على البائع لانه صلى الله عليه وسلم
امر بالصدقة عليه وفعله الى غير ما فعلوا كانت موضع الفقير الى ذلك واجاب عن التعلق بوجوب وضعا بان يثبت
انها تنفذ بعد اوان الجذاذ ولغير المشتري في تركها بعد ذلك على الشجرة ويحتمل ان يكون اصيب في ملك الثمار
بعد اخذها واذا ما اجرين فطر قبالص او حرقها سبل او باعها فان كانت التريم تحرق وكل هذه الوجود قد تعجز
اشارة المصنف فيها الى الثمار التي كانت ابتاعها واذا كان كذلك فتكون من ضمان المشتري ولم يحكم بانه
حق رب المال وقالوا ولها قال صلى الله عليه وسلم في آخر الحديث ليس لكم الا ذلك ولو كانت احوال
لا توضع لكان لهم طلب بقية الدين واجاب المانعون عن هذا بان معناه ليس لكم الا ان لا تملكم مطالبة
ما دام معسر بل ينظر الى ما يسره وليس في الحديث انه امر برب الاموال ان يصوعا عنه من ثمان الثمار ثمانية
او اكثر او اقل انما امر الناس ان يعيتوه ليقضي حقوقهم فلما ابرع به امرهم بالكف عنه الى الميسرة وباعكم كل

مغسل احاط به الدين وليس له مال قوله ان بعث من اخيك ثمر فاصابها حاجة فلا يحل لك ان تأخذ منها
شيئا ثم تأخذ مال اخيك ليعجز حق استدله بهذا الموجهون لان ظاهره وضع الجاحية مطلقا وحمله المانعون على
نا اذا كان تلف قبل التسليم فيكون في ضمان البائع فلا يحل له ان يأخذ شيئا من الثمن بخلاف وان حمل على
بعد التسليم يحل على التهدي على لا يحل لك في الوبر والتفدي ان تأخذ الثمن اذا تلف الثمار -

باب في تفسير الجاحية وتقدم ان معناها الالة المشتاة تصيب الثمار ونحوها بعد ان يكون فيها ما يغني وضعا ان تترك البائع
ثمن ما لفت قال ابن الملك وهذا مراد عند الاكثرين لان ما صاحب البيع بعد القبض فهو في ضمان المشتري خلافا
لما كان قال الطحاوي يذاني في الاراضي الحرة اجبة وحكمها الى الامام لو منع الجوايح ما فيه من مصالح المسلمين بقرار
العادة قال النووي اختلف العلماء في الثمرة اذا بيعت بعد بدو الصلاح وسلمها البائع الى المشتري بالتمكية
بينه وبينها ثم تلفت قبل ادان الجذاذ اذ كان سما وقيل بل تكون من ضمان البائع او المشتري فقال الشافعي في
احق قوله والوجيف والليث بن سعد وآخرون هي من ضمان المشتري ولا يجب وضع الجاحية لكن يثبت قال
لشافعي في القديم وطائفة هي من ضمان البائع ويجب وضع الجاحية وقال مالك ان كانت دون الثلث لم يجب
وضعا وان كانت الثلث فاكتر وجب وضعا وكانت من ضمان البائع انتهى قوله اصيب رجل في عديها

بينة فيقبل-

١٢٢

باب في منع المالك في الهدية فصل في البياه واذا كان رجل نهر او بئر او قنطرة فليس له ان يملك شيئا من الشفة
والشفة الشربة لبني آدم والبها ثم قال لا يملك المالك المياه على ثلثة اقسام احداها بالجماع والآخر بالانفراد والآخر
المملوكة وما لا يورثه العظام يحبون ويحبون ودابة والغرات ونكاحا وجنا وسنام نيا وليس له جنة بين الناس
واحد من الناس فيها حق الشفة وسقى الاراضي ونصب الرعي عليه حتى ان من الادان يكون ويغير نهره الى غيره
لم يمنع من ذلك ولا يتفعل بما رزقك كالاشغال بالشمس والقر والبوا والابيض من الاشغال به على ابي وجه شارب
والثاني كما لا يار والحياض والانهار المملوكة ونحوها في الناس حق الشفة على الاطلاق وليس لهم سقى الاراضي
نصب الرعي عليه حتى من الادان ينصب عليه الرعي وان بقي ذلك انما احياها كان لا يملك المالك ان يمنع عنه
اخره ولم يفرقوا والثالث المالح في الاواني فهو عام مملوك بالاحراز فقطع حق غيره عنه كما في الصبي المالك
ثم قال ولو كان البئر او العين او الحوض او النهر في ملك رجل له ان يمنع من يريده الشفة من الدخول في ملكه
كان بجدهما آخر يقرب من هذا المار في غير ملك احد وان كان لا يملك البئر لصاحب النهر اما ان تعطيه الشفة
او تنكره ياخذ بنفسه بشرط ان لا يكرهه اى جانبه ولا يروى عن الطحاوي وقيل ما قاله الطحاوي صحيح فيها اذا
احتقر في ارض مملوكة لما اذا احتقر في ارض موات ليس له ان يمنع لان الموات كان مشتركا واحتقر
لا حيا حتى مشترك فلا يقطع الشفة ولو منع عن ذلك وهو يخاف على نفسه او طبعه العطش له ان يملكه
بالسلاح لانه قصدا لا يمنع حقه وهو الشفة والمار في البئر مباح غير مملوك بخلاف المار المحزر في الارياح حيث قلنا
بغير السلاح لانه قد ملكه وقيل في البئر ونحوه الاوولى ان يقاتله بغير سلاح بعضا لان المانع ارتكب معصية فقام
ذلك المانع بغير السلاح بمقام التعزير ولا الشفة اى شرب الناس المواشي اذا كان يعني المار ويتا عليه
بان كان جارا ولا صغيرا فيما يرد من الابل والمواشي كثره ينقطع المار بشرطه باقبل لا يمنع منه وقيل لسان
اعتبار البقي المزراع والجامع لتفويت حقه ولا يملك الشفة ان ياخذ المار منه للضرورة وحصل الثياب في الصبح
وقيل يوضا ويغسل الثياب في النهر وان اراد ان يمتطي شجرة في داره حملها بجراره له ذلك في الاصح وقيل لا يجوز ذلك
الا اذا كان حاجدا وليس له ان يمتطي ارضه ونخله وشجره من نهر هذا الرجل وبه روى قنطرة الاباؤن نصا وله ان يمنع
من ذلك وان اذن له صاحبه في ذلك واعاده فلا بأس به لانه حقه تجزى فيه الا ياخذ كالمار المحزر في اناه انتهى
ملخصا مع توضيح وانما مسئلة الكلا ارتقال في الهدية ولا يجوز بيع المراعي ولا اجاراتها والمراد الكلا بالبيع فلا
يرد على المالك لا فخر اكل الناس فيه بالحديث حديث الباب) واما الاجارة فلاها عقدت على استهلاك عين
مباح ولو عقدت على استهلاك عين مملوك بان استاجر لفترة ليشرب لبها لا يجوز فهذا الى انتهى قلت المراد بالكلا
بان ثبت في ارض غير مملوكة وبان ثبت في ارض مملوكة بغير اثبات رب الارض لان رب الارض لا يكون محزرا بان
في ارضه واذا ائتمن صاحب الارض بالسقي والتزمت في ارضه اختلفت الروايات فيه فانه ذكر في الذخيرة والمحيط ولو
باع خيشا في ارضه ان كان صاحب الارض هو الذي اشبت بان ستمها لاجل الخيش فبعت بتكلفه جازا

ملكه لا ترى ان ليس لاحد ان ينفذه بغير اذنه وان نبت بنفسه لا يجوز لانه ليس بمملوك لبل هو مباح الاصل لا ترى
ان لكل احاد ان ينفذه وفي القدر وفي الكفار في ارضه ولو ساق في المار الى ارضه وحقته مؤنة حتى فتح
الكفار لم يجز بيعه لان الشركة في الكلا ثابتة بالنص وانما ينقطع الشركة بالحيازة وسوق المار الى ارض ليس بمجازة
لكل ارض في الكفار على الشركة فلا يجوز ان الاحاديث الباب فاول عن ابي هريرة مرفوعا قوله لا يمنع فضل المار يمنع بملكه
والثاني في الشايع ان ابي هريرة مرفوعا قوله لا يمنع فضل المار يمنع بملكه في قوله لا يمنع فضل المار منع ابن السيل فضل ما عنده الحديث وفي
اثره ما لا ينفذ الذي لا يملك لعل منعه قال المار والحديث وفي الرابع المسلمون شمر كافر في ثلث في المار والكلام الثاني ان قال
ان هو ما لا ينفذ عن بيع فضل المار يمنع به الكلا ونفعا وان تكون الانسان سيرة مملوكة بالقلعة وفيها مافاضل
عن حاجته ويكون هناك كلاً ليس عنده مالا لانه فلا يمكن اصحاب المواشي رعية الا اذا حصل لهم السقي من هذه
البرية يخرجهم عليه منع فضل المار لما يشية ويجب بذل لها بلا عوض ثم قال قال اصحابنا يجب بذل فضل المار
بالقلعة كما ذكرنا بشرط واحد بان لا يكون مآثر يستغنى به والثاني ان يكون البذل بحاجة الماشية لا ينفذ الزرع و
الثالث ان لا يكون ملك محتاجا اليه واعلم ان المذهب الصحيح ان من بيع في ملكه ماله مملوكة وقال بعض
اصحابنا لا يملك اذا اخذ المار في انار من المار المباح فانه يملكه بذمه الصواب وقد نقل بعضهم الاجماع على ان قال
بعض اصحابنا لا يملك بل يكون اخص به وبذلك غلط ما هو انتهى قلت المراد بالمار في الاحاديث المار الذي في الانهار
والبار والحياض والادوية فلا يجوز منعه من الشرب البني آدم والبهائم ولا يجوز بيعه اذا اخذه وجعله في وعاء
فقد احرزه فجاز بيعه ومنعه والمراد بالكلا ما ثبت في الارض غير مملوكة وما ثبت في ارض مملوكة بغير نبات الارض
ففي كل الناس شمر كافر لا يجوز لاحد بيعه ومنعه وانما ينقطع الشركة بالحيازة وهو بالقطع فتجوز حينئذ بيعه ومنعه و
يجوز ان تباين الشركة في النار لا تغلغ لبضونها والاصطلابا وتخفيف الثياب بها وتحصيل الشغل واللبيب و
ما الفهم الموقدة وكذا الروثة المشتعلة فليس عليا يعطيها وجوبا وليس لاحد ان ياخذ منه من غير رضا وقال
الخطابي لا يمنع فضل المار يمنع به الكلا ونفعا في الرجل يحفر البئر في الارض الموات فيملكها بالا حيار وحول البئر قربها
موات فيه كلاً ولا يمكن الناس ان يرفعوا الا ان تبذل لهم ماله ولا يمنعهم ان يلقوا ما شئتهم منه فامر صلى الله
عليه وسلم ان لا يمنع فضل ماله اياهم لانه اذا فعل ذلك وحال بينه وبينهم فحقه منع الكلا لانه لا يمكن رعية و
القيام فيه منع منه المار والى هذا ذهب في معنى الحديث مالك بن انس والا وراعي وهو معنى قول الشافعي واليهي في
هذا عندهم على التحريم وقال غيرهم ليس الهني على التحريم لكن من باب المودع فان شرح رجل على ماله لم ينتزع
من يده والمار في هذا كغيره من ضروب الاموال لا يبيع الا بطيبة نفسه ونفسه قوم ان لا يجوز له منع المار ولكن
يجب له الرقبة على اصحاب المواشي ام وفي النهاية هو يقع البئر المباحة اى ليس لاحد ان يملك عليه ويمنع الناس
منه حتى يجوز في انار وملكه وقال تقي الدين سبكي في شرح المنهاج مفهوم الحديث لا يمنع من المار منع المار
الكلا لا يجب بذل الزرع ويجب الماشية وفي حديث آخر من منع المار يمنع به الكلا ومنع الله فضل رحمة لولم يمنع
وفيما شانه الى ان الكلا من رحمة الله فكما منعه منه المار كذلك يمتنع منه رحمة وفيما شانه الى ان رحمة الله

لا يمتنعها الا بمعصيته

باب في بيع فضل الماسوديه بنى عن بيع فضل الماء وقد تقدم ما يتعلق بهذا الباب والحديث قريباً في الباب المتقدم
من هذا فاحاصله ان كان الماسوديا حافيه و اخذ القيمة عليه ومنع لا يجوز وان كان في ملكه يجوز عليه اخذ القيمة
باب في ثمن السنور قال الخطابي ومن اجاز بيع السنور ابن عباس واليه ذهب الحسن البصري وابن سيرين
والحكم وحماد وربيعة قال مالك بن انس وسفيان الثوري واصحاب الراي وهو قول الشافعي وحماد والشافعي و
كرهه ببيع البهريه وجابر وطاوس ومجاهد انتهى قال في فتح القدير ويجوز بيع الهرة لانهما تصطاد بالخار والهام
الموديه بنى منفع بها قوله بنى عن ثمن الكلب والسنور هذا الحديث اخبرنا الترمذي ثم قال هذا حديث في اسناده
اضطراب وقد روى هذا الحديث عن الاعشى عن بعض اصحابه عن جابر واضطر لواله اعلى الاعشى في هذا الحديث قوله
بنى عن ثمن الهرة قال الترمذي اخبرنا الترمذي والشافعي وابن ماجه وقال الترمذي غريب وقال النسائي في هذا
منكره وقال النووي واما الحديث عن ثمن السنور فهو محمول على ما لا يمتنع او على انه بنى تنزهه حتى يبتاعه والناس بنى
واعارته والساحه به كما هو الغالب فان كان مما يمتنع وباعه مع البيع وكان ثمناً حلالاً لا يذهبنا وذهبنا لعلنا
كافه ثم قال واما ما ذكره الخطابي والعمري بن عبد البر من ان الحديث في بنى عنه ضعيف فليس كما قال
بل الحديث صحيح رواه مسلم وغيره وقول ابن عبد البر انه لم يروه عن ابى الزبير غير حماد بن سلمة غلط منه ايضا لان
قد روى في صحيحه كما ترى من روايه مشغل بن عبيد الله عن ابى الزبير فلهذا ثقتان روايه عن ابى الزبير
وهو ثقة ايضا انتهى وقال الخطابي بنى عن بيع السنور تناول على انه انما ذكره من اجل احدثين اياه
كالوحشي الذي لا يملك قياده ولا يكاد يبيع التسليم فيه وذلك لانه يتاب الناس في دورهم ويوطئهم فليعلم فيها ثم
ينقطع عنهم وليس كالدواب التي تربط على الدواري ولا كالطيور التي يجلس في الانقاض وقد روى حش بعد الاذنيه
ونابا حتى لا يقرب ولا يقر عليه وان صاده المشتري لانه ان يجسه في بيته او يشده في خيط او سلسله لم يمتنع به و
المتنع الآخر ان يكون انما بنى عن بيعه لئلا يمتلئخ الناس وليتعاروا ما يكون في دورهم ويرفعوا به ما قام عنده
ولا يمتازعوا اذا استقل عنهم الى غيرهم تنازع المالك في التقيس من الاغلاق وقيل انما بنى عن بيع الوحشي منه
دون الانسى.

باب في ثمن الكلاب قال الطبري الجوهري على انه لا يبيع بعه وان لا قيمة على متلفه سوار كان معلماً او لا وسوار
كان يجوز اقتنائه او لا واجاز ابو حنيفة بيع الكلب الذي فيه منفعة واوجب القيمة على متلفه وعن مالك
روايات الاولى لا يجوز البيع وتجب القيمة والثانية كقول ابى حنيفة والثالثة كقول الجمهور وقال الخطابي وقد
اختلف الناس في جواز بيع الكلب فروى عن ابى هريرة انه قال من السحت وروى عن حماد بن الحسن والحكم وحماد
واليه ذهب الاوزاعي والشافعي وحماد بن حنبل وقال اصحاب الراي بيع الكلب جائز وقال قوم ما ابيع
اقتناه ومن الكلاب فبيع جائز واهرم اقتنائه منها فبيع محرم كحي ذلك عن عطاء وانحى وقد حكينا عن مالك انه
كان يحرم ثمن الكلب ويوجب فيه القيمة لصاحبه على من ائلفه وذلك لانه البطل عليه منفعة وشبهه به بام اللد لا ياكل

[illegible][illegible]

باب في بيع الطعام قبل ان يستوفى اى يقبض واعلم ان القبض يختلف في الاشياء حسب اختلافها في نفسها كما تقدم
منها الاشارة اليها بانها ما يكون بان يوضع المبيع في يد صاحبه كما في بيع الصرف وهو قبض البراءة قبل الاقرار
وبهنا ما يكون بالتخليه منه وبين المشتري كما في بيع الاعيان ومنها ما يكون بالنقل من موضوع الى موضوع آخر كما
في بيع الطعام جزا فادونها ما يكون بان يكتال اولوزن كما في بيع الطعام كيلا او وزنا فان اتباع طعا كيلا
ثم اراد ان يبيع بالكيل الاول بالمحرف في كيله على المشتري ثانيا لا على صلى الله عليه وسلم ثم عن بيع الطعام حتى يجري
فيه الصاعان صاع البائع وصلح المشتري والمراد بصاع البائع صاع نفسه حين الشترية وبصاع المشتري
صاع لنفسه حتى يبعد لاجتماعهم على ان البيع الواحد لا يخلط الى الكيل مرتين وقالوا لو كاله البائع بعد البيع بحضرة
المشتري انه يفتي به ان المبيع صار معلوما بكيل واحد وتحقق معنى التسليم ومن قال انه لا يجري بيعه بالكيل الاول
حتى يكال ثانيا بوجيئة وصاحبه والشافعي واهمدهو الحق وقال مالك اذا باع نسيئة فهو المكروه وما اذا
باع نقدا فلا بأس ان يبيع بالكيل الاول ثم اعلم ان ارجح اهل العلم على ان الطعام لا يجري بيعه قبل القبض اختلفوا
فيما عداه من الاشياء فقال الوجيئة وابو يوسف صاعا الطعام بمنزلة الطعام الا العتار فان معها قبل القبض جاز
فقال الشافعي ومحمد بن الحسن الطعام وغير الطعام من السلع والدورو العتار سوار لا يجوز بيعه حتى منحا يقبض

الاعطيار المسمى نصاب الطبيب المنقطع به في ميده او حرامه ما يشي به ما لم اقول ما قال الا في ما لا يدعي في معنى كمن السفيه يقول بثل الادوية بانها حلاله على الاغنياء اولها انهم يخشون من فقدان الناس فيقولون من قال انهم حلاله او حرامه او في ما لا يدعي في معنى كمن السفيه يقول بثل الادوية بانها حلاله

وقال مالك بن انس ما عدا الماكول والمشروب جائز ان يباع قبل ان يقبض وقال الاوزاعي وداود بن مكييل
 سمى تجوز بيع كل شيء منها خلا الماكول والمزبون ففي حديث الباب عن ابن عمر فروعا قال من ابتاع طعاما فلا يبعه
 حتى يتوفيه اي يقبضه وفي اخرى عنه قال كذا في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم تنباع الطعام من بعد عتقنا
 عن يامرنا باقتاله من المكان الذي استبعناه فيه الى مكان مراء قبل ان يبعه يعني جزاءنا قوله جزا فاقول قوله لئلا يبتاع
 الطعام ولقولنا تبعا فيه ففي بيع الطعام جزا ان لا يجوز للمشتري ان يبيع من غير ان يتقبل لانه لا يكون قابضا الا بقبول
 او ابعاء كذا ووزنا كما تقدم مفصلا وفي لفظ بنهي عن بيع احد طعاما اشتراه كيل حتى يبيعه حتى يبيعه وفي لفظ
 عن ابن عباس فروعا من ابتاع طعاما فلا يبعه حتى يكسبه اي ياخذ به الكيل قال طاووس قلت لابن عباس
 لم لا يبعه حتى يكسبه قال الا ترى انهم يتبايعون بالذهب الطعام مخرجي اي موجب قال الخطابي وليس هذا من باب
 الطعام المحاضر ولكنه من باب السلف وذلك مثل ان يشتري منه طعاما يديته الى اجل فيبيعه قبل ان يقبضه منه
 يديته اين وهو غير جائز لان في التقدير بيع ذهب بذهب والطعام موجب غائب غير حاضر وانما صار ذلك بيع ذهب
 بذهب على معناه لان المستسلف اذا باع الطعام الذي لم يقبضه واخذ منه ذمما فان البيع لا يصح فيه اذا كان
 الطعام الذي باعه منه مخرجي مضمونا على غيره وانما يقال للذممان في التقدير لكانه باع الدية الذي اسلفه في الطعام
 يديته اين وهو سلف من وجوب احدهما لانه ديان يديته اين والآخر لانه ناجر بغائب في بيع سبيل سبيل المضاربة
 باب في التجل يقول عند البيع لا خلافة اي لا لبيعة ذهب الشافعية وانحفية الى ان الغبن غير لازم فلا خيار
 للمبتون سوا نفل الغبن واكثر وفي الباب قصة حبان بن منفذ قال الخطابي واختلف الناس في تاويل نال الحبان
 فقال بعضهم انه خاص في امر حبان بن منفذ وان النبي صلى الله عليه وسلم جعل هذا القول شرطه في بيعه فذلك
 الرد به اذ تبين الغبن في صفقة فكان سبيل سبيل من باع واشترى على شرط الخيار وقال غيره والخبر على عمومه
 في حبان وغيره وقال مالك في بيع المغانة اذا لم يكن المشتري ذميمة كان ردية الخيار وقال احمد في بيع المثل
 يكره غبنه وعلى صاحب السعة ان يقيقه له وقد حكى عنه انه قال اذا باع فقال لا خلافة فلما رد وقال البوراء البيع
 اذا غبن فيه احد البيعين غنبا لا يغابن الناس فيما بينهم مثله فاسد كان المتبايعان جائزي الامر ونحو اعيابها و
 قال اكثر الفقهاء اذا انصاع المتبايعان عن ضي وكما عاقلين غير مجبورين فغبن احدهما لا يرجع فيه اجمعت قلت قد
 سبق بعض ما يتعلق بهذا الحديث في باب الخيار والا ولى ان يقال انه مخصوص به كما اختاره الشافعي ومحمد بن
 او يقال انه مجول على شرط الخيار لان في مستدرک الحاکم قال رد قل لا خلافة ولى الخيار ثلاثة ايام فاذا لم يكون هذا
 خيار الشرط وفي حديث الباب قوله كان تنباع وفي عقده ضعف فاني امله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا
 يا ايها الله اجبر على نون فانه يباع وفي عقده ضعف فاني امله رسول الله صلى الله عليه وسلم فقالوا يا ايها الله
 ان لا اصبر عن البيع فقال صلى الله عليه وسلم ان كنت غير تارك البيع قل لا ولا خلافة قوله في عقده ضعف اي
 نصيف العقل ليجد في بيعه او معناه في سانه لكنه فيدل على ان هذا الحكم على المقاصد وان كانت الالفاظ
 تاصرة وتعمد شي وان النبي يطق المشورة لا الحكم الشرعي وقوله لا خلافة اي لا لبيعة فاذا اقول ذلك فلا يجدونه

اناس لا يكون زمان فيه شريك من هذا الضميمة لا الحكم الشرعي فانهم فانه تيقن قال الخطابي وليست بل بهذا الذي يشترط
يرى ان البكر عليه قال وليكن على الحجر سبيل الحجر الذي على الله عليه وسلم ولا مروان لا يبيع ولم يقتصر على
لا خلافة قال الشيخ داود بن علي البكري اذا كان فيها مفسد للماله وجب كبوه على الصنيع وهذا اليك انما جازي في العتق جازي
من منفذ لم يكرهه غيره ولا اتما للماله وانما جازي كان يخدمه بالبيع وليس كل من عتق في شيء يجب ان يكرهه غيره
لحجر جازي المفسد ذلك الذي لم يمتنع الحجر اتمت قلت وعندها تخفف في المسئلة اختلاف بين الامام وصاحبيه لعقد الامام
الاسباب الموجبة للحجر ثلثة بالهاراج المحزون والصلابة والرق وهو قول زفر وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي باا وهو الله
والقتديروا على الشئ والوكوب الذين وخوف تسليع المال بالتجارة والتجربة والاقرار بغير الغرام ايضا من اسباب الحجر
فيجري عنه تيمم في السفه الشديد للمال بالصرف الى اليد الباطنة وفي المبدأ ران في السير في الثقة والغيث في التجارة
وغيره يمتنع عن تضار الدين مع القدرة عليه اذا ظهر طارئة القاضى وطلب الغرام عند القاضى ان يبيع عليه الو
يعفى به فيه ومن ركبه الديون ولم مال فحاش الغرام ضياع امواله بالتجارة فرفعوا الاموال القاضى وطلبوا زمان
يكره عليه اذا فوان الحظ امواله فطلبوا من القاضى ان يكرهه عن الاقرار بالغرار فيجزي الحجر في هذه المواضع عندهم و
عندها في حنيفة لا يجزى كذا في البدائع وغيره واعلم ان الحجر من الرق والجذون والصغر فوجب الحجر في الاقوال بدون
الافعال الا اذا كان فلتا يفتحق به حكم يندري بالشبهات كالحديد والقصاص فيجعل عدم القصد في ذلك فخر
في حق الصبي والمجنون كذا في البدائع اما لو كره الحجر في الاقوال اى ما تروى منها بين التبع والضرب كالبيع والشر
واما الاقوال التي فيها منع محض فالصبي فيها كالبائع فيصح منه قبول الهبة والبيع ولا يوقف على اذن الولي
وكذلك العبد المعتوه ما ما يمتنع منها ضررا كالطلاق والعقاق فانه يوجب الاعدام من الاصل في حق الصغير
والمجنون ودون العبد هكذا في البناء فلا يجزى الاول وفي الثاني توقف على الاجابة وفي الثالثة يكره لغير ثلثة
ظاهر الحديث جازي لاني حنفية فان منفذ ابن حبان لم يكن يهتدى الى صواب المعاملات ولم يكره عليه فثبت ذلك
ان الحجر على الحجر العاقل البالغ لا يجوز بسبب السفه والدين والعقلية.

باب في العربان بضم العين وسكون الراء ربيانة ويقال فيه عربون بالضم سمي بذلك لان فيه اعراسا للعتق بالبيع اى
اصلاحا واذا له فسادا لم يملكه غيره باشرائه التفسير وفي الباب قال نبي رسول الله صلى الله عليه وسلم من بع
العربان قال مالك ذلك فيما نوى والله اعلم ان يشترى الرجل العبد او يتكادى الدابة ثم يقول اعطيك
دينارا على ان تترك السلعة والكل اعطيك كذا اى فهو لك وواقع في الموطن في تفسيره هو او غن
قال ذلك فيما نرى والله اعلم ان يشترى الرجل العبد او الوليدة او يتكادى الدابة ثم يقول الذي اخترى منه
او تكادى منه اعطيك دينار او درهما او اكثر من ذلك او اقل على اني ان اخذت السلعة او ركبته ما تكادى منك
فالذي اعطيك هو من السلعة او من كراه الدابة وان تركت بتبليغ السلعة او كراه الدابة فما اعطيك كذا
بغير شئ اختلفت اتفاقا على ان اذا ترك العتق والعربان دربيانة على كل حال واختلفوا في جواز زيادة البيع
فابطل ما كوشا في ابو حنيفة واجازه احمد بن حنبل وضعف الحديث باه منقطع وكان رواية مالك فيمن بلغ

قال الرزاقاني ومن قال حديث منقطع او ضعيف لا يلتفت اليه ولا يصح كونه منقطعاً بحال اذ هو ماسقط منه الراوي
قبل الصحابي او المقتبل وهذا متصل غير ان فيه راويينهما -

باب الرجل يبيع مال ليس عنده ما يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه من مالكه ويدفع اليه وهذا باطل لان باع ليس
في ملكه وقت البيع وفي معنى ما ليس عنده في الفساد بيع العبد الآتي وبيع المبيع قبل القبض والاسلم فهو باطل ايضا
هذا قوله عن حكيمة بن حزام قال يا رسول الله يايتني الرجل فيريد ان يبيع لي ليس عندي اى اقباعه له من السوق
فقال لا تبع ما ليس عندك قوله اقباعه الخ قال ابن الملك هذا يحتمل امرين احدهما ان يشتري من احد متاعا
فيكون دالا او يدا بصح والثاني ان يبيع من احد متاعا لا يملكه ثم يشتريه ويدفع اليه وهذا باطل بقوله لا يحل سلف
وبيع ولا شرطان في بيع ولا في حرم ما لم يضمن ولا يبيع ما ليس عندك السلف بفتح الجيم القرض فالمعنى لا يحل بيع
بشرط قرض بان يقول بعتك هذا العبد على ان تسلفني الفاقوله ولا شرطان في بيع مثل ان يقول بعتك هذا
الثوب نقد بدينار ونسيئة بدينارين قوله ولا يضمن اى لا يحل بيع شيء لم يدخل في ضمانه وهو يبيع مبيعاً مثلاً
نبايع قبل ان نقتل عن ضمان البائع الاول الى حكمنا بالقبض وسياقي مجع بالتحقيق بهذا الحديث في الباب
اللاحق من هذا

باب في شرط في بيع ما اذا حكمه فاختلف العلماء فيه فقال ابو حنيفة واخرون كل شرط يقتضيه العقد ويحبب العقد
من غير شرط كشرط الملك المشتري او شرط تسليم الثمن او تسليم المبيع لا يفيد العقد بشئ من دون الشرط فلا يفيد الشرط الا تأكيداً
كذلك شرط لا يقتضيه العقد الا ان يلائم المبيع اى لو كان موجباً للمبيع بشرط ان يعطى المشتري اى الثمن رسماً او كفيلاً وهو معلوم
بالاشارة او التسمية لا يفيد العقد لئلا لان الزمن شرع وثيقه وتاكيد الجانب الاستيفاء واستيفاء الثمن موجب العقد
فايكون بايلائم العقد والكفالة وثيقه بجانب المطالبة والمطالبة موجب العقد فايكون بايلائم العقد فلا يفيد كل شرط لا يقتضيه العقد
او يلائم ليس بشرط في الحقيقة لانه يفيد انا فاداه العقد المطلق وكل شرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولم ير الشرع بجوازه
وليس بتعارف وفيه نفع للبايع او للمشتري او للعقد وعليه وهو من اهل الاستحقاق يفيد ان المشتري ثوبا على ان يكتب
الملك او باع عبد اعلى ان يخدم البايع فبها او باع على ان يكون فيه البايع شهراً او دابة على ان يكتب عليه البايع الى اهل
كثرة ان لا يبيع المشتري العبد المبيع بثلثا لو اشترى نخل او شمر كالشرط ان يخدمه البايع فانه لا يفيد لانه متعارف
بين الناس والعرف فاض على القياس ولو كان الشرط لا يقتضيه العقد ولا يلائمه ولا منفعة فيه لاحد من المتعاقدين و
لا للعقد وعليه لا يفيد بل الشرط باطل وكثر طر ان لا يبيع المشتري الدابة المبيدة وتقولنا قال الشافعي في مثل هذه
الشرار ما يبيع بشرط العلق فانه يجوز عنده ولا يجوز عندنا فان فيه نفعاً للعقد وعليه وهو من اهل الاستحقاق فيفرض الى
النازعة وفرق احمد بن حنبل بين شرط واحد وبين شرطين اثنين وقال الشرط الواحد لا يفيد والشرطان يفيدان
وهو قال الاورعي والسجستاني في كتابه حديث الباب حديث جابر بن عبد الله ثلاث والحجة ما في الباب السابق لا يحل
سلف وبيع ولا شرطان في بيع الى بيت وقادروى محمد في الآثار عن ابي حنيفة ثنا يحيى بن عامر عن رجل عن عتاب
ابن السدس عن ابي الطوفان الى ابل السدس عن اهل مكة قالهم عن اهل خصال عن بيع المبيع وضوءه عن ربح المبيع وضوءه

وعن شريطين في بيع ومعا ساف وبيع قال عمر وبنو كنانة وفسر قوله وعن شريطين في بيع بان الزيل يبيع الشئ في
 الملح بلف ودم دلي شهرين يبيع عقد البيع على براءتها الا يرد ودي من ابني حنيفة بن حماد عن الربيع بن الزيل
 يشترى الجارية ويشترى عليه ان لا يبيع فكرهه وقال لبيد بامارة تزودها ولا يملك يدين تمنع ما تمنع بملك يملك قال
 عمر بن عبد العزيز لا يملك من لا يشترى في البيع ليس من البيع وفيه شبهة لا يبيع او المشتري له البيع فاسد واما من
 شرط له ان لا يبيع الا في بيع جاز والشروط فيه باطل وهو قول ابني حنيفة قال الخطابي وفرق احمد بن حنبل بين شرط
 شرط لا ينفذ فيه لو اشترى منهم فاباح جاز والشروط فيه باطل وهو قول ابني حنيفة قال الخطابي وفرق احمد بن حنبل بين شرط
 واحد وبين شرطين اثنين فقال اذا اشترى منه كوا او اشترى المارة مع البيع وان شرط عليه مع القسامة ان لا يبيع
 البيع قال الشيخ ولا فرق بين ان يشترط عليه شيئا وان اشترى لان احاط في ذلك كله واحد ذلك لانه اذا قال ان يبيع
 هذا الثوب بعشرة درهم على ان انقصه وان العشرة التي في الثوب هي ثمنه على الثوب وعلى اجرة القسامة فلا يرى حنيفة
 حصنة الثوب من حصنة الاجارة واذا كان الثمن جوا لاطل البيع وكذلك يند في شرطين او اكثر وكل عقد يمنع تجارة
 واجارة فبطل في الفساد هذا السبيل والشروط على ضرب منها ما ينافي البيع ويغسلها ومنها ما يملك بها
 لا يفسد ما وقدره في الشروط وثبت عنه انه عليه السلام قال كل شرط ليس في كتاب الله فهو باطل فاعلم
 ان بعض الشروط يبيع وبعضها يبطل اعم فاقول قد سلفنا ان بعض الشروط الذي يقتضي القسامة لا يفسد او
 لا يقال هي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل اشترى ثوبا فشرط عليه ان لا يبيع الا في بيع جاز والشروط ليس بشرط
 حيث افادنا هذا القول المطلق قوله عن جابر بن عبد الله قال لبيد يعني بغيره من النبي صلى الله عليه وسلم
 واشترطت حلاله الى النبي صلى الله عليه وسلم واشترطت عليه ان اركب احملا عليه الى المدينة فقبل النبي صلى الله
 عليه وسلم قوله ثم في تنقيح حروف الاستفهام اى تلتني انما عاقتك لاذ هب انخر والمماكة في الاصل المناقضة في
 العقد لا حرج به احمد ومن وافقه في جاز بيع الدابة ويشترط البائع لنفسه كوابها وحمل ما ملكه من الحديث على المساواة
 فان كانت المساواة فمتمم وقيل الشافعي والحنيفة ومن معهم لا يجوز ذلك والبيع بهذا الشرط فاسد سواء
 المساواة او بعدت استدلالا بديث السابق واجابوا عن هذا بان واقعة حال تنطبق اليها احتمالات لا اعم لها
 يجوز ان الشرط لم يكن في صلب العقد لعل كان سابقا او موخر اقله لو شرط وتبرع براكبه او انه صلى الله عليه وسلم
 لم يرد حقيقة البيع بل اراد ان يعطيه الثمن قال الخطابي فاما حديث جابر وقوله وشرطت حمله الى ابني فنفق في تخريجه
 والتوفيق بينه وبين الحديث بايرون مع الخلاف على معاني ما قلنا ان الله تعالى وذلك انه قد اختلفت الرواية
 فيه فروى شعبه عن المغيرة عن الشعبي عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اعاده طهر اجل الى المدينة ولفظ الرواية
 قال لعنت النبي صلى الله عليه وسلم جملانا فقرر في نهجه الى المدينة قال الشيخ والافضل انما هو من كلام العرب عانة
 الطهر كركوب فدل على ان لم يكن عقد بشرط في نفس البيع وختم ان يكون ذلك عدة منه صلى الله عليه وسلم
 والافضل ان يجر من الشرط ولم يصره ما يتقيد به عند ذلك من غيره الامور وشيئا ان يكون انما رواه بنسب الشرط لانه
 اذا عده الاقراء والاعادة كان ذلك منه امرا لا شك في الوفا به فحل الشرط على ما المعنى على ان قصته جارية اذا

تاليتها علمت ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يستوف فيها احكام البيوع من القبض والتليم وغيرهما وانما اراد
 ان يفصح ويبين له فاختار جمل الكل فذكره على ذلك ومن اجل ذلك جرى الامر فيها على المسالمة الا ترى انه قد دفع اليه
 ثمنه الذي سماه وورد اليه الجمل يدل على ذلك قوله اقراني انما ما كنتك لافذ جملك وعلى الخطابي سبنا ثمنه بسنده عن
 عبد الوارث بن سعيد قال قدمت مكة فوجدت بها اباحيفه وابن ابي ليلى وابن شبرمة فسالت اباحيفه عن رجل
 باع بيعا وشرط شرط فقال البيع باطل والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي ليلى فسالت فقال البيع جائز والشرط باطل
 ثم اتيت ابن ابي شبرمة فسالت فقال البيع جائز والشرط جائز فقلت سبحان الله فثمة من الفقهاء العراقي اختلفوا
 في مسئلة واحدة فانيت اباحيفه فاجزته فقال ما ادرى ما قال احدني عمر بن شعيب عن ابيه عن جده ان النبي
 صلى الله عليه وسلم نهى عن بيع وشرط البيع باطل والشرط باطل فانيت ابن ابي ليلى فاجزته فقال ما ادرى ما قاله
 احدني هشام بن عروة عن ابيه عن عائشة قالت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم ان اشتري بريرة فاعتقها وقال
 يعني اشتر على الولا له ابها البيع جائز والشرط باطل ثم اتيت ابن ابي شبرمة فاجزته فقال ما ادرى ما قال احدني
 مسعر بن كدام عن حارث بن دثار عن جابر بن عبد الله قال بعث النبي صلى الله عليه وسلم ناقة او جمل فشرط على
 حملا ان يلبس البيع جائز والشرط جائز قال الشيخ هذه الاحاديث كلها متفقة على معاني ما قدناه من البيان من
 ترتيب الشرط والمخصناه من وجوبها في مواضعها انتهى قلت الحريث التي استدل بها ابو حنيفة اخرج في مسنده و
 الطبراني في اوسطه والحاكم في عاونه الحريث وذكره عبد الحق في احكام من جهة الحاكم وسكت عنه جابر بن القطان
 فاجزته وان يقول وعلته ضعف ابى حنيفة في الحريث انه قلت هذا فليجساسة ادب وقلة حياء منه كما قال العيني
 ولا عوج ومن يشال له فان لم علموك وباقدا ما ناسخه وانما فاشاخته في مضمونه هذه الحسابات حسبان الارض
 فبعضهم وقطابها مسطويات بايامهم جوا احوالها واكثر طيوتها التاغيليط وقصودا رابعا واستطوا عن القيمة
 خامسا فليل لا يسوي فلنا اولاقية لا ولا يسوي حبة وكذا لم جرا فان نصف المهلك عاتمة موزعة على الخول ابى حنيفة
 علوا وسخلا والصف الخي عاتمة نصيب سائر الائمة بذلك هذه الموازين وهذه الافة قد سقت حصبة الحلف
 على بيع العصبة واما الائمة السلف فقامتهم منقولون مشتركون الامن شدة وتدر من لخره شي منه لم يقر عليه بل تنبه
 فرج وانا بدارا رواية قصة بريرة ففي بعضها انها كانت على تسع اواق في كل عام اوقية وفي رواية وعليها
 خمس اواق نجحت في خمس سنين وفي رواية ولم تكن تقص من كتبها شيئا وفي رواية عروة عن عائشة الماضية
 في الباب المساجد فقال اهلها ان شئت اعطيت بالقي فخرم الاسماعيل بان رواية الخمس المتعلقة غلط وكين
 الجح ان التسع اصل والخمس كانت لقيت عليها بعدما ادى منها اربعة اواق وهذا جزم القرطبي والمحجب
 الطبري ولكن ني انهما في رواية قتيبة بلفظ ولم يكن ادن من كتبها شيئا ويجب بانها كانت حصلت الارب
 اواق قبل ان تستعين عائشة فادتها ثم جاتها وتبقى عليها خمس اوقي قول ولم يكن ادن من كتبها شيئا
 اي لم يكن ادن فما بقي من كتبها شيئا ودياتي في كتاب العتق في باب بيع المكاتب اذا فحمت المكاتب يعطون
 ثم هذه القصة مشكلة لما في بعض الروايات ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ما كنتوا اشترى لهم الولا سوا سفل

صدور الازن صلى الله عليه وسلم في الشرط على شرط فاسد فاختلف العلماء فيهم من انكر الشرط في الحديث فقال الخطابي
 في المعالم ان يحيى بن اكرم انكر ذلك وعن الشافعي في الامم الاشارة الى تضعيف رواية هشام المصحة بالاشراط
 كونه انفرادها دون اصحاب ابيه وشارع غيره الى انه روى بالمعنى الذي وقع له وليس كما ظن واشتد الرواية
 وقالوا هشام حافظ والحديث متفق على صحته فلا وجه لردّه ثم اختلفوا في توجيهها فزع الطحاوي ان المزني حرمه عن
 الشافعي بلفظ واشترطى بهيمة قطع بغيرة شناعة ثم وجه بان معناه اظهرى لهم حكم الولاء والاشراط لانها رتال وليس
 ابن حجر شرط فيها نفسه وهو مصمم اى اظهر نفسه انتهى وانكر غيره هذه الرواية والذي في مختصر المزني والامم عن الشافعي
 كرواية الجهور واشترطى بصيغة الامم الموثق من الاشراط ثم على الطحاوي تاويل الرواية التي بلفظ واشترطى ان الامم
 في قوله واشترطى لم يمتعه على كونه تعالى وان استتم فيها وحكي الخطابي عن ابن خزيمة ان قول يحيى بن اكرم غلط و
 التاويل المنقول عن المزني لا يصح وقال النووي تاويل الامم يمتعه على ههنا ضعيف لانه عليه اصدقه والسلام
 انكر الاشراط ولو كان بمعنى على لم يكره وضعفه ايضا ابن دقيق العيد وقال الآخرون الامر في قوله واشترطى لا بائ
 وهو على جهة التنبيه على ان ذلك لا ينبغي فوجوده وعدمه سواء وليقوى هذا التاويل قوله في رواية ايمن اشترطها
 ودعيهم يشترطون ماشاءوا قبل الامر فيمنع الوعيد الذي ظاهره الامر وباطنه النهي كقوله تعالى وعملوا ما شئتم وقال
 الشافعي في الامم لما كان من اشترط خلاف ما قضى الله ورسوله عاصيا فكانت في المعاصي حار واداب وكان
 من ادب العاصيين ان يعطى عليهم شر وطهر لم يدعوا عن ذلك ويرتدع بغيرهم كان ذلك من السير الادب
 وقال غيره معنى اشترطى اتركى مما لقيتم فيما شرطوه والظاهرى تراجمه فبادعوا اليه مراعاة التنجيز العتق لتثوث
 الشارع اليه وقال النووي القول الاجابة ان هذا الحكم خاص بعاشية في هذه القضية وان سببه المبالغة في الرجوع
 عن هذا الشرط المحالفة حكم الشرع وهو كسح الحج الى العمرة كان عاصا بملك الحجة مبالغة في ازالته ما كانوا عليه من
 منع العمرة في اشتهار الحج وتقبيل ابن دقيق العيد بان التخصيص لا يثبت الا بالليل واعرب ابن حزم فقال كان
 الحكم مما يجاوز اشراط الولاء لغير المعتق فوقع الامر باشرطه في الوقت الذي كان جائزا فيه ثم نسخ ذلك الحكم
 بخطبه صلى الله عليه وسلم وبقوله انما الولاء لمن اعتق ولا يخفى لعبا قال وسياق طرق هذا الحديث تدفع
 في وجهه الجواب والله المستعان وقال الخطابي وجه هذا الحديث ان الولاء لما كان كلحية النسب الانسان اذا
 ولد له ولد ثبت له النسب ولا ينتقل بسببه ولو نسب الى غيره كذلك اذا اعتق عب راثبت له ولاره ولو اراد نقل
 ولائه عنه وازن في نقلة عنه لم ينتقل فلم يجبا باشرطهم الولاء وقيل نال اشترطى ودعيهم يشترطون ماشاءوا
 نحو ذلك لان ذلك غير قاطع في العقول بل هو بمنزلة الصفون الكلام وآخرا علمهم بذلك ليكون رده والباطل الذي
 شير يتطلب به على المنظر ظاهر اذ هو بائخ في التكمير واكد في التعزيز اني وهو لول الى ان الامر فيه للاباحة كما
 تقدم كذا قاله الحافظ في الفتح

باب في عهد الرقيق وفي الباب عن عقبة بن عامر فروعا قال عهد الرقيق ثلثة ايام قال الخطابي من
 عهد الرقيق ان يشترى العبد او الجارية ولا يشترط البائع البراة من العيب فما احاب المشتري به من عيب

في الايام الثلاثة فومن الى البائع فيرد عليه بانيته فان وجابه عيبا بلع الثلث لم يرد الالبينه وذا فسر فتاوة قال الشيخ
 والى فاذهب ما كتب ابن ابي وقال هذا اذ لم يشترط البراءة من العيب قال وعنده السنة من الجحون والجزام والبرص
 فاذا مضت السنة فقد برى البائع من العهدة كلها قال ولا عهدة الا في الرقيق فاحته قال وهذا قول اهل المدينة و
 ابن العيب والبرص يبرى العهدة في كل دار عتال وكان الشافعي لا يعتبر الثلث والسنة في شئ منها فينظر
 الى العيب فان كان يحدث مثله في مثل تلك المدة التي استمر فيها الى وقت الخصومة فالقول قول البائع
 من يمينه وان كان لا يمكن حدوثه في تلك المدة رد على البائع وضعت احمد بن حنبل عهدة الثلث وقال لا يثبت
 في العهدة ما يثبت وقالوا لم يبرح الحسن بن عتبة بن مازن ما حدث شكوك فيه فمروا قال عن سمرة ومرو قال عن عتبة قلت
 عند الامينية في المسألة تفصيل قالوا واذا اطلع المشتري على عيب لم يبيع ولم يكن شرط البراءة من كل عيب فهو الخيار
 ان شاء ما يحب الحق وان شاء رد وان كان العيب ظاهرا ومعهما لا يثبت مثله كما لا يصح الزائدة او الناقصة فان
 التفاضل بينهما يرد من غير تخلف اذ الخالب المشتري لا يثبتنا بوجوده عند البائع وان كان باطنا لا يعرف الا الاطباء
 كوجع الكبد والشمال يرجع الى قول الاطباء في حق سماع الدعوى وتوجه الخصومة او عيبا اطلع عليه النصار كالقرن
 والرق يرجع الى قول النساء في توجه الخصومة فاليتاقي في هذه المواضع تخلف البائع على قيام العيب في يد المشتري
 في الحال ولا يحتاج المشتري الى اقامة البينة على قيامه في الحال وان كان عبدا لا يعرف الا بالاجابة و
 السرقة والبول في الفراش فاذا ادعى المشتري الباقي العبد المشتري وكذا البائع فالتقاضى لا يبيع ودعوى المشتري
 حتى تثبت وجود العيب عنده فان اقام بينة انه الباق عنده يبيع ودعواه ويقال للبائع بل كان عندك هذا العيب في
 الحالة التي كانت عند المشتري فان قال نعم رد عليه وان انكره ووجهه وسال القاضي المشتري الكسب بنية فان اقامها
 عليه رد عليه وان لم يكن البينة وطالب المدين يتخلف انه لم يبق عنده فالحاصل ان عندها ايضا لا يعتبر الثلث والسنة
 بل ينظر الى العيب وفي الموطا قال محمد لسنا نعرف عهدة الثلث ولا عهدة السنة الا ان يشترط الرجل خيارا لثلاثة ايام
 او خيارا سنة فليكون ذلك على ما اشترط وما في قول ابي حنيفة فلا يجوز الخيار لثلاثة ايام احمريد لسنا نعرف في الشرع باطن
 الذي يجب به التمل وان العهدة المنقولة ان كانت بالشرط دخل في خيار الشرط فبعثه ارشدا لكونه لا يخصص له
 بالثلاث والسنة وكذلك لا يخصص له بالبريق بل يجري في كل الدواب بل في كل شئ وفي كتاب الحج مجمعه ان ابي حنيفة
 انما اشترى العبد او الوليدة بغير البراءة فنقص ما اشترى فاصاب العبد شئ او حدث به عيب في الايام الثلاثة او لبع
 ذلك من جنون او جزام او برص او غير ذلك لم يقدر المشتري على ان يرد العبد بما حدث عنه لانه حدث عنه وكيف
 يرد بما حدث عنه وقال اهل المدينة ما اصاب العبد او الجارية عن المشتري في الايام الثلاثة يرد واذ مضت
 الايام الثلاثة لم يرد من شئ الا من ثلثا خصال الجحون والجزام والبرص فاذا اصاب شئ من هذه الثلاثة في السنة
 من غير اشتراطه رد بذلك فاذا مضت فقد برى البائع من العهدة كلها قال لو كان عندهم في ذلك حديثا لمفسر
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم من احد من الصعابة لا تجزئ به وانما ارادى عنكم مصلح على وليس هذا ليقول منكم لا
 بالجزم والبر ان كرهتم من الرقيق في بذوين الدواب هو حيوان يحدث فيها شئ كما يحدث في الرقيق والحيوان

باب فمن اشترى عبدا فاستعمله ثم وجده به عبدا فزده على ما كان فاعطاه لمن هي قال الخطابي اختلف العلماء في هذا فقال الشافعي ما حدث في ملك المشتري من غلة ونساج ما شئته وولده ما نكل ذلك سواء لا يرد من شئ ويرد المبيع ان لم يكن ناقصا عما اخذه وقال اصحاب الراي ان كان ما شئته فخلها او خلها او شجرة فاعطى من ثمرتها لم يجز له ان يرد المبيع ويرجع في الارش وقالوا في الدار يرد بالمبيع وقال مالك في احواف الماشية وشعرها انما للمشتري ويرد الماشية الى البائع فاما اولادها فانه يرد بها مع الامانات واختلفوا في المبيع اذا كان جارية فوطئها المشتري ثم وجدها فبها فقال اصحاب الراي تلزم ويرجع على البائع بالرش العيب وكذا كذب قال الثوري والحنفي بن راهويه وقال ابن ابي ليلى يرد ما يرد معها شلها وقال مالك ان كانت ثيبا يرد ما ولا يرد معها ثيبا وان كان بكرا لم يجز له ردها ويرجع بما اقتضاها العيب من اصل الثمن ونفاس اصحاب الراي المعضوب على البعير من اجل ان ضمانها على الناصب لم يجز له ردها فاحجزوا بالحيث وعمومه اى يحدث الباب قلت اما ذهب الحنفية في الغلة وغيره فقد تقدم ذكره في باب المصرة مفصلا فارجع وحاصله ان حديث الباب حديث عائشة مرفوعا بخراج بالضمنان المراد بالخراج يخرج من غلة العين المشتراة عبدا كان او غيره وذلك بان لم يشتره فيستعمله زمانا ثم يعثر منه على عيب كان فيعند البائع فله رد العين المبيعة واخذ الثمن ويكون للمشتري ما استغل لان المبيع لو تلف في يده لكان في ضمانه ولم يكن له على البائع شئ فالتقدير بخراج سقني بالضمنان اى يسبب اى ضمان الاصل سبب للمالك خراج فله بالخيار وا رد على زيادة مفصلة غير متولدة من المبيع كالكسب وهي لا تمنع الرد بالعيب بل تمنع العقد في الاصل دون الزيادة وليسلم الزيادة للمشتري بما يختلف زيادة مفصلة متولدة من المبيع كالولد والثمر والبن وهي تمنع الرد بالعيب لانه لا يسبيل الى فسخ مقصود الا ان العقد لم يرد على الزيادة ولا يسبيل الى فسخ تبعا لانقطاع التبعية بالانفصال ويحل الشافعي واحمد حكم المفصلة المتولدة في حكم الكسب لا مكان الفسخ على الاصل بدونها والزيادة للمشتري قلت بينهما فرق وهو ان الكسب ليس بمبيع بحال لانه تولد من المنافع وهي غير الاعيان والولد والثمر والبن تولد من المبيع فيكون حكم المبيع فلا يجوز ان يسلم له بما لا يفيدهم الربا لانه يبق في يده بلا عوض في عقد المعاوضة والربا اسم لما يستحق بالمعاوضة بلا عوض لئلا يفتن قال ابن الهمام في الفسخ ونحن نفرق بين الكسب الذي تولد من المنافع وهي غير الاعيان ولذا كانت منافع الحر مالا مع ان الحر ليس بمال والعبد المكسوب للمالك ليس مكانا والولد تولد من نفس المبيع فيكون حكمه فلا يجوز ان يسلم له بما لا يفيدهم من خبثه الربا وامسلة الحارث بن المغيرة فحكمه اعنه ما حكمه عند مالك في الثيب والبكر قوله عن عائشة ان رجلا اتبع غلاما فاقام عنده ما شاء ان يعين ثم وجده عبدا فخاضه الى النبي صلى الله عليه وسلم فرده عليه قال النبي ثم قال الرجل بالبائع بالرجل الله استغل غلامى فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعطاه عليه بالضمنان قال الواحدي هذا اسناد ليس بذلك قال المذنبى ليشير الى ما اشار اليه البخارى من تضعيف المسلم من خالده الزبجى وقد اخرج هذا الترمذى في جامعه من حديث عمر بن علي المقدى عن هشام بن عروة ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى عن الحر اخرج بالضمنان وقال هذا حديث حسن صحيح غريب من حديث هشام بن عروة وقال ايضا استغرب محمد بن اسماعيل هذا الحديث من حديث

عمر بن علي قلت تراه ليس قال لا وحكي البيهقي عن الترمذي انه ذكر لمحمد بن اسمعيل البخاري وكانه اعجب به من اخيه
وعمر بن علي بن ابي حفص عمر بن علي الملقب بالبصري وقد اتفق البخاري وسلم على الاحتجاج بحديثه ورواه عن عمر
بن علي ابو سلمة يحيى بن خلف الجوباري وهو ممن يروي عنه مسلم في صحيحه وهذا السناد جيد ولهذا صحح الترمذي وهو
غريب كما اشار اليه البخاري والترمذي والبيهقي اعلم اهل العلم اخرجهم احمد والنسائي وابن ماجه والترمذي وخلفه
البخاري والبوداؤني في سننه من الضعف بمسلم بن خالد الزنجي قلنا صحح الترمذي وابن خزيمة وابن الجارود
وابن حبان والحاكم وابن القطان واما مسلم بن خالد الشيخ الشافعي ومن طريقه رواه الشافعي ايضا في مسنده وان
ضعفه البخاري وشيخه ابن المديني فقد وثقه كثير منهم ابن عدى وابن معين ويحيى بن معين والدارقطني وذكر ابن حبان
في الثقات وقال كان من فقهاء الحجاز ومنه تعلم الشافعي الفقه قبل ان يلقى مالكا فهذا يرشدك على ان لا تقل
من ان يعتبر حديثه حسنا ولا ضعيفا.

باب هذا اختلاف البيهقي والمبيج قائم ما اذا حكي قال في الهداية واذا اختلف المتبايعان في المبيع فادعى احدهما
ثما وادعى البائع اكثر منه او اعترف البائع بقدر من المبيع وادعى المشتري اكثر منه واقام احدهما البيينة قضى لهما وان
اقام كل واحد منهما بيينة كانت البيينة المثبتة للزيادة اولى ولو كان الاختلاف في الثمن والمبيع جميعا فبيينة البائع اولى
في الثمن وبيينة المشتري اولى في المبيع وان لم يكن لكل واحد منهما بيينة قيل للمشتري اما ان يرضى بالثمن الذي ادعاه
البائع والا فسخنا المبيع وقيل للبائع اما ان يسلم ما ادعاه المشتري من المبيع الا فسخنا المبيع فان لم يثر اضيلا فاستخلف
الحاكم كل واحد منهما على دعوى الآخر ويثبت ما يمين المشتري وان كان يمين بعين بعين او ثمن ثمن بدأ القاضي يمين
ايهما شارفا فان خلفا فسخ القاضي المبيع بينهما وان نكل احدهما عن اليمين لزمه دعوى الآخر وان اختلفا في الاجل
او في شرط الخيار او في الاستيفاء بعض الثمن فلا تخالف بينهما والقول قول من نكل للخيار والاحل مع يمينه فان
ملك المبيع ثم اختلفا لم يتجافعا بل في حنفية وابي يوسف والقول قول المشتري وقال محمد بن النافان ونسخ المبيع على
قيمة المالك وهو قول الشافعي وعليه ما اخرج المبيج عن مالك واصار رجال لا يقدر على ردّه بعيب انتهى لمخاض الحال
انهم اتفقوا على ان العاقدين اذا اختلفا في المبيع او الثمن او كليهما وليس لاحد منهما بيينة يتجافعا ان اذا كان المبيع موجبا
واما اذا تلف المبيع فكذلك عند الشافعي ومحمد بن النافان وقال ابو حنيفة وابو يوسف والنخعي والثوري والاوزاعي
لا يتجافعا بل القول قول المشتري مع يمينه وبه قال مالك في شهر الرأيتين قوله انشترى الاشعث

رقيقا من رقيق الخمس من عبد الله بعشرين الفا فارقل عبد الله اليه في ثمنهم فقال انما اخذتم بعشرة الاف
تقال عبد الله فاحتمر رجلا يكون غني ويملك قال الاشعث انت بيني وبين نفسك قال عبد الله فاني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول اذا اختلف البيعان وليس بينهما بيينة فهو مال يقول رب السلعة او تيتان
اي البعير اي يتفاسحان العتة فاختلف الاشعث وعبد الله بن مسعود في الثمن فقال عبد الله بعشرين وقال
الاشعث بعشرة الاف قال في الهداية وفيه التوافق قبل القبض على وفاقى القياس لان البائع يدعي زيادة الثمن
والمشتري ينكرها والمشتري يدعي وجوب تسليم المبيع بما قلده والبائع ينكره فكل واحد منهما منكر فيخلف بما يبدا بقبض

فما لقي القياس لان المشتري لا يدعي شيئا لان المبيع سالم لبقى ودعى البائع في زيادة الثمن والمشتري ينكر
 فكيف في بطله كذا عرفنا بالنص وهو قوله عليه السلام اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة بعينها تحلفا وتزاد
 انتهى قلت بهذا الرواية قد اختلفت الفاظ قد علمت لفظ ابي داود وعنده الترتيب اذا اختلف البيعان فالقول قول البائع
 والمقبل بالخيار وعنده النسائي فاحر البائع ان يتخلف ثم يخلف للمتلعب فان شاء اخذوا وان شاء ترك وفي المولى اما
 بيعان متبايعان فالقول قول البائع او تيردان وعنده الطبراني والدارمي اذا اختلف المتبايعان والسلعة قائمة
 ولا بينة لاحدهما على الآخر تحلفا وفي لفظ والمبيع قائم بعينه وتكفوا في اسانيد قلت كلامهم لا نسلم في اسانيد باو
 ان سلم فانظر ان حديث ابن مسعود مجموع طرقه لا يصل بل هو من كحج بل كن في لفظه اختلاف.

باب في الشفعة قال في الهيا اربعة اشعة مشتقة من الشفع وهو الضم سميت بها لما فيها من ضم المشترة الى الغفار
 الشفع الشفعة واجبة للتخييل في نفس المبيع ثم للتخييل في حق المبيع كالشرب والطريق ثم لما ارادنا باللفظ تبين حق
 الشفعة لكل واحد من هؤلاء اربعة اشعة للترتيب قال وليس للشريك في الطريق والشرب والحاج شفعة مع الخياط
 في الرقعة فان سلم فالشفعة للشريك في الطريق فان سلم اخذ بالحاج قال الشفعة واجبة في الغفار وان كان
 مما لا يقسم وقال الشافعي والشفعة فيما لا يقسم فالاشعة في العروض والسفن لقوله عليه السلام لا شفعة الا في
 ربع او حائط وهو حجة على مالك في ايجابها في السفن انتهى لمخصا اعلم ان اختلف العلماء في الشفعة فمذهبنا وزاعي
 والليث ومالك والشافعي واحمد وسحق والشفعة الشريك لم يقاسم ولا تجب الشفعة بالجوار وقال النخعي ومالك
 القاضي والثوري وعمر بن حريث والحسن بن حي وقتادة والحسن البصري وحماد بن سليمان والشافعية و
 ابو يوسف ومحمد وآخرون تجب الشفعة في الاراضي والرباع والحوائط للشريك الذي لم يقاسم ثم للشريك الذي
 قاسم وتلحق حق طريقه او مشربه ثم ثم بعد بهما الجار الملاصق والملاصق قول الشفعة في كل شريك ربعة اوجه

لا يصلح ان يبيع حتى يوزن شراكية فان باع فهو احق به حتى يوزن اى لا يجوز للبائع بيعها حتى يعلم شريكه فان باع
 ولم يوزن شريكه فالشريك احق بمن غير الشريك بكنس اوله ويكون الرابع لا سهم من الشراكة والمراد منه الشئ
 المشترك والرابعة والرابع الذي يربح به الانسان ويتولطه يقال يارب ربع وربعة بالها كما قالوا دار ودات وفي
 الحديث اثبات الشفعة في الشراكة وهو اتفاق من اهل العلم وفيه دليل على ان الشفعة لا يجب الا في الارض
 والغفار دون غيرهما من العروض والامتنعة والحيوان ونحوها والشراكة عام سواء كان في نفس المبيع او في حق
 من حقوق المبيع كالطريق والشرب والمسيل قوله انما جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم الشفعة في
 كل مال لم يقسم فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة قال الخطابي هذا الحديث ابي في الدلالة
 على نفى الشفعة لغير الشريك من الحديث الاول وكلمة انما يعمل تركيها وهي ثابتة للشئ ثمانية لمساواه
 ثبتت اذا لا شفعة في المقسوم والماتوخة فاذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فقد حجت بكل لفظ منها قوم
 باللفظة الاولى فيها حجة لمن لم ير الشفعة في المقسوم وبما للفظ الاخرى فقد حجت بها من ثبتت الشفعة
 بالطريق وان كان المبيع مقسوما انتهى قلت اخرج الشافعي بهذا الحديث حديث جابر بن عبد الله بن مسعود في

باب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة فيها فانه ظاهر على اعادة وقعت الحدود وصرف المالك
فليس فيه حق شفعة لاحاطت بها جميع المالكين في شفعة الجوار واستدلال على ذلك بمفهوم الحديث وقد واصله صرح
الحديث بنور ارج عليه فطالبنا بالثقة فنقول بان الحديث يسمى الشفعة في نفس المبيع او في حق المبيع الشفع
وحق الشفعة ولا يسمى الشفعة في الجوار الشفع بل يسمى بالجار وحق الجوار وحقها يسمى اقسام الثلاثة بالشفعة
فلا فرق بين الحديث والثقة الا في التلقيب فلا يفتي الحديث حكم شفعة الجوار منها وقال عامة الاحناف معنى
قوله اذا وقعت الحدود وصرفت الطرق فلا شفعة اى للشركة يعنى صاع حق الشفعة باعتبار الشركة في نفس
المبيع وفي حقه واما حق الشفعة بالجوار فيبقى وهو ثابت بحديث صحيح لا مرد له فقال بعض العلماء ان قطعة اذا
وقعت الحدود والحدود من قول جابر ليس بمرفوع من رسول الله صلى الله عليه وسلم وفيه اخرج الطحاوي
بسند عن ابن المسيب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال اذا حدثت الطرق فلا شفعة وحديث ابى هريرة
عنه المصنف في الباب مرفوعا اذا قسمت الارض وحدت فلا شفعة يدل على ان هذا من كلام رسول الله
صلى الله عليه وسلم وليس بمدرج قوله سمع ابا رافع سمع النبي صلى الله عليه وسلم يقول الجار حق لشفعة
الشفة بالسيرة في الصادق الاصل القرب يقال سقت الدار واسقت اى قربت قال الخطابي وقد خرج
ابن ابي عمير الشفعة بالجوار وان كان متفاسما الا ان هذا اللفظ مخرجنا الى بيان وليس في الحديث ذكر الشفعة
فيجوز ان يكون ارادوا الشفعة ويحمل ان يراد به حق بالية والمعقود وفيها معنى هما وقد قيل ان يخرج بين الحرمين
فيقال ان الجار حق لشفعة او كان شركا فيكون حتى يخرجين على الوفاق وكون الاختلاف واسم الجار قد يقع على الشريك
لانه قد يجرى وشركه وتساكنه في الدار المشتركة بينهما كالمراة تسمى اجارة ابنها المعنى وقد تكلم اهل الحديث في اسناد هذا
الحديث واضطرب الرواية فيه فقال بعضهم عن عمرو بن الشريد عن ابي رافع وقال بعضهم عن ابي رافع عن ابي رافع و
ارسله بعضهم وقال فيه فتادة عن عمرو بن شبيب عن الشريد والاحاديث التي جارت في ان لا شفعة للاشريك لسانه
خيار ليس في شيء منها اضطراب انتهى قلت هذه التاويلات محض تاويل وتشيبة على المذهب ولا خلاف بين الخرجين
اصلا وقد اخرج المصنف في الباب عن سمره مرفوعا قال جابر الدار حق لدار الجار والارض ولقطعة واللقعة
والشك من الراوى واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن صحيح وفي الباب ايضا عن جابر مرفوعا قال الجار حق
لشفعة جاره ينتظر بما وان كان غائبا اذا كان طرفيهما واحدا واخرجه الترمذي وقال هذا حديث حسن واخرجه الطحاوي
باسنا ومنعه بهذا اللفظ ثم قال في هذا الحديث ايجاب الشفعة في المبيع الذي لا يشرك فيه بالشرك في الطريق
وقد اختلفنا البخاري في شفعة الجوار وكيف يقال انه مضطرب وقد اخرج البخاري قال باب عرض الشفعة
على صاحبها قبل البيع وقال الحكم اذا وزن لقبل البيع فلا شفعة له وقال الشيباني من بيعت شفعة وهو شايد
لا يغيرها فلا شفعة لحدوثها الملكى بن جابر سمع ابا هريرة بن ابراهيم بن مسيرة عن عمرو بن الشريد قال
وقعت على سعد بن ابى وقاص في المسورين محرمة فوضع يده على احدى مسكيتي اذ جاز بالوراء فمولى النبي صلى الله
فقال يا سعد اتبع مني بيتي في دارك فقال سعد والله ما اتبعنا عنها فقال يا مسور والله لنتبعنا عنها فقال سعد

والله لا زيدك على الربعة الالف منجبة او مقطعة قال ابو رافع لقد اعطيت بهما خمس مائة دينار ولو لا اني سمعت
رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول الجار احق ببقية ما اعطيتكما بالربعة الالف وانما اعطى بهما خمس مائة دينار
فاعطاها ليايه باب اى الجوار اقرب انما انتهى ما فى البخارى وقال الطحاوى واما الشفعة للجوار فثبت بما حدثننا ذكرنا
باسناد جيد حديث انس مرفوعا بالارواح بالدار وحديث سمعون بن جندب مرفوعا قال جارا لارواح الشفعة
الدار ثم ذكر بسنده عن الحكم عن سمع عليا وعبد الله ليقولان قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم بالجار و قال غنى
بذه الانار وجود الشفعة للجوار فان قال قائل قد يجوز ان يكون الجار شريكا فادى لثريك جازيل ليس فى
الحديث ما يدل على شئ مما ذكرت ولكنه قد روى عن ابى رافع ما قد دل على ان ذلك الجار هو الذى لا شريك له
فذكر بسنده عن عمرو بن الشريد مثل رواية البخارى المذكور ثم قال فدل ما ذكرنا ذلك الجار الذى غناى عن
صلى الله عليه وسلم هو الجار الذى تعرف العامة ومن اعلمك ان الشريك ليقال له جار وابن وجدت هذا فى
لغات العرب فان قال لاني قد رأيت المرأة تسمى جارة زوجها قيل له صدقت قد سميت المرأة جارة زوجها
ليس لان لهما محالة للحم ولا دهما محالة للدم ولكن لقربهما منه فذلك الجار يسمى جار القرية من جارة المحلة
اباه فيما جاوره به ثم قد روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ايضا من ايجاب الشفعة بالجار وفيه ذلك
الجار بما قد حدثننا به بن سليمان فذكر بسنده عن الشريد بن سويد قال قلت يا رسول الله ارضى ليس لاحد
فيها قسم ولا شرك الا الجوار سمعت قال الجوار احق ببقية فكان قول رسول الله صلى الله عليه وسلم الجار
احق ببقية جوابا لسؤال الشريد بآية عن ارض منفردة لاحق لاحد فيها ولا طريق فدل ما ذكرنا ان الجار الملائق
يجب الشفعة بحق جواره انتهى لمختصا

باب فى الرجل يئس بجد الرجل متاعا بعينه عند اى المفلس ما ذا حكمه صورته ان يبيع الرجل متاعا
لرجل او يقرض الرجل مما يبيع فيه القرض ثم ائس المشتري او المستقرض فوجد البائع متاعا الذى باع
او المقرض ما اقرضه عند المفلس وهو الذى حكم الحاكم بالفلاس فالبائع والمقرض احق بمتاعه من غيره واسوة
للمقرض فيه اختلاف فذهب مالك واجمده والشافعى واسحاق الى ان صاحبه احق به من غيره من الغرماء وقال
ابراهيم النخعي والحسن البصري وابن شبرمة قاضى الكوفة وكيع بن الجراح والوضيعة واليويسف ومحمد
زفران بائع السلعة اسوة للغرماء ثم قال مالك ان قبض شيئا من ثمن السلعة البائع من المشتري او
مات المشتري مفلسا ثم وجد عين ماله فهو اسوة للغرماء وقال الشافعى لا فرق بين ان يقبض شيئا من الثمن او
لم يقبضه وكذلك سواء مات مفلسا او لم يميت فى ان اذا وجد عين ماله كان احق به واقفقا على ان الذى اودع
ودعيته عند رجل ثم ائس المودع فالودع احق به بلا خلاف وكذلك اتفقوا فى العوارى والحضوب فمالك
احق به من الغرماء وفى الباب عن ابى هريرة مرفوعا روايت فى لفظ قال ايما رجل ائس فادرك الرجل متاعه
بعينه فهو احق به من غيره استدلل بهذا الشافعى ومن معوفى روايته مالك مرسل قال ايما رجل باع متاعا
فائس الذى ابتاعه ولم يقبض الذى باعه من ثمنه شيئا فوجد متاعه بعينه فهو احق به وان مات المشتري

نصاباً لمتاع اسوة الغرما لمحل مالك الحديث الاول على هذا وقال ان كان قبض البائع شيئاً من ثمن السلعة
 او مات المتبائع فهو اسوة للغرما وهو حجة على الشافعي فانه قال هو احق به في هذه الصورة ايضا وقد اسند هذا الزيد
 ولنظرنا قال فان كان نصاً من ثمنها شيئاً فالباقى فهو اسوة للغرما وما ايا امرى بك وعنده متاع مصرحى بعينه
 اتقضى منه شيئاً او لم يقضى فهو اسوة للغرما وهذا ايضا يدل على مذنب مالك خلافاً للشافعي وفي رواية يونس
 في هذا الحديث مسلماً فذكر معنى حديث مالك وزاد وان كان قد قضى من ثمنها شيئاً فهو اسوة للغرما فيها قال ابو داود
 وحديث مالك صحيح اي مسلماً من حديث الزبيدي الذي هو المسند قلت قد قضى البوسرية خلاف ذلك كما اخرج
 المصنف عن عمر بن خالد قال اتينا ابا هريرة في صاحب لنا افس فقال لا تقضين فيكم قبضاً رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من افس اوجداً رجل متاعه بعينه فهو احق به فهذا مخالف لما تقدم من رواية انه
 اسوة للغرما قال الخطابي وهذا سنة النبي صلى الله عليه وسلم قد قال بها كثير من اهل العلم وقد قضى بها عطاء
 بن عفان وروى ذلك عن علي بن ابي طالب لا يعلم لهما مخالف في الصحابة وبه قال الشافعي وآخرون و
 قال ابراهيم النخعي والوجه فيه وان شيرته هو اسوة للغرما وقال بعض من يحتج بقوله لم يخالفوا في
 الثابتة والمعاينة والمتاع فمسلك السلعة فلا يجوز ان يقضى عليه ملكه وتاؤلا الجرح على الوداع والبورع
 الفاسدة وعلى المقبوض على سوم الشراء ونحوها قال الشيخ والحديث اذ صح وثبت عن رسول الله صلى الله
 عليه وسلم فليس الا التسليم لم معتبر في نفسه فلا يجوز ان يعترض عليه بسائر الاصول المخالفة له او ينزعه
 الى الجلالة لعدم النظر له وقلة الاشتباه وفي نوعه فهذا احكام خاصة ورويت بها احاديث فصار احكامها كاحاديث
 الجنين وحديث القامة والمصرة وروى اصحاب السنة حديث البيهقي وحديث التهمتي وبما ضعف
 سندهما مخالفان للاصول ثم اطال الكلام في تعدد الجزئيات ثم قال ولم يتنكر شيء من هذه الامور ولم يبعأ
 بخالفها بسائر الاصول وكذلك الحكم في المفلس انتهى قلت هذا قلتم ونصحت على الراس والعين بل الشئ
 الزائد منه لان قلنا اذا جاء عن الرسول فعلى الراس والعين وان كان مسلماً بل ضعيفاً بضعف يسير وترك
 القياس ولو كان جلياً بما بلغه واذا جاء عن الصحابة رضى الله عنهم بخلافهم ولكن اذا جاء عن الرسول صلى الله عليه
 وسلم وكان في ظاهره قضاء وتعارض تخيلاً فيجب التاويل حتى لا تضاد وان لم يمكن يجب المصير الى القياس
 والاصول المستنبط من الشريعة الغراء وهذا قد تعارض الاثنا كما عرفت في احاديث الباب من انه اسوة
 للغرما في احايها وهو احق به في الاخرى وقد اخرج الارقطي عن ابي هريرة مرفوعاً ايما رجل باع سلعة
 فادركها عند رجل قايلاً ففلس فهو ماله بين غرماً فاختلف الرواية فيمكن وسن في الحديث كما عرفت وفي سنده
 اسمعيل بن عياش لكنه وثقه احمد واحتج به غيره واحد من العلماء وما قاله الارقطي بانه مرسل فالمرسل حجة عند
 جمهور الامامة مع ان يجوز ان يكون معناه انه احق بماله فيتخير في الفسخ ويرويه الاثنا دلياً وهو الاصلح الاولى كما في
 قوله تعالى واشهدوا انما بيعتم وغيره وقال الطحاوي ان المذكور من ادسك ماله بعينه والمبيع ليس بوعين ماله
 وانما بوعين ماله قد كان له وانما ماله بعينه يقع على المنصوب والعواري والودائع وما اشبه ذلك فذلك ماله

لا يبيعه فهو احق بمن الغرام وفي ذلك جازها الحديث والذي يدل عليه ما روي في حديث سمرة ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال من سرق له متاع او ضاع له متاع فوجده عند رجل بعينه فهو احق بعينه ويرجع المشتري
 على البائع الا ان يثبت فيه بغيره في لفظ الحديث صريح لفظ البيع كما في الباب وعند سلم ايجار بلع متاعا كان له
 فلا نقاد فيه وقال شيخنا شيخنا الشيخ رشيد احمد رضى الله عنه على ما نقله صاحب البذل قال قوله ايا رجل
 باع متاعا ادارة الامر على قبض الثمن مشعرة بان المراد يكون المبيع بعينه ليس هو البقا على صورته وذلك لانها
 لا تتبدل صورته وان قبض البائع كل ثمن بل المراد ببقائه بعينه بقائه بحيث يبقى اضافة على ما كانت فان
 تبدلت صفته وازا فته لم يبق البائع الا اسوة الغرام لانه لم يبد متاعه بعينه وان لم يتبدل اضافة مطلقا و
 كانت على ما كانت كان البائع احق بمن غيره ولما كانت صفة البيع تمامها بالقبض او باقتضاء شئ من الثمن
 او بالكل على القبض او اقتضاء شئ من الثمن فنقول ان الذي اشترى شيئا من احد ولم يقبضه حتى انفس المشتري
 فانه يكون احق بمن غيره وكذلك اذا اشترى رجل شيئا ولم يودعه شيئا من ثمنه ولم يقبضه ايضا فله ان يعيدني
 ضمان البائع ولم يتبدل اضافة لان العقد هو القبض حقيقة كقولنا فانه عليه ان البيع الم يقبض المشتري البيع
 على شرف السقوط والافساح بهلاك المبيع فالتبدل في الاضافة فان كان متحققا قبل القبض في الجملة
 الا انه غير معتد به ولا جل عدم الاعتداد به ان هلك المبيع قبل القبض كان الثمن ساقطا وما يودع المراد
 بالتبدل وعدم التبدل هو تبدل الاضافة لا تبدل صورته ما روي في الرواية من قوله ايا المشتري ما كان عند
 متاع امرى بعينه فهو اسوة الغرام فانه سوى البائع بغير الغرام اذا كان للبيع تاما فانه يتم بهلاك اصل المتاعين
 ولو كان المراد كونه بعينه صورة لما تبدل الحكم بهلاك المشتري لكون البيع بعينه لا تبدل في صورته والاعلى
 ما اخترنا من ان المراد بتبدل الاضافة فتبدل الحكم بهلاك المشتري ظاهر لان البيع قبل القبض لما كان على
 ثمره السقوط اقتصر لاني تمامه الى مرجع من اقتضاء الثمن او بهلاك المشتري واذا وجد شئ منها علم بتبدل
 الاضافة يقينا ولا كذلك قبله فانه فانه دقيق ثم ان هذا التوجيه محتاج الى حديث وجعل لفظ البيع صراحة واما
 حيث اطلق فهو محمول على العارضة والعصب والامانة وغيرهما لا يوجب تبديلا في الاضافة انتهى قلت و
 ان سلم شرح الشواغح بعينه فهو محمول على حكم الريانة لا الاقتضار واختاره شيخنا نور الله قلوبنا بنوره
 متنا الذي يطول بقائه آيين والمراد ان يعطى المليون المفلس الراتب متاعه بعينه اذا كان موجودا عنده
 بعينه تعلق حقه بما قالوا في الفرس الذي عاد الى دار الحرب ثم اصاب المسلمون ان ما كان احيى باجده تسمية المسلمين
 باب نين احيى حسيما ابي عاجز عن المشي ايكلها قد اختلف اهل العلم فيه قال الخطابي وذمب اكثر الغنم
 الى ان يكلها لم يزل عن صاحبها بالجرع عنها وسبيلها سبيل اللقطة فان جاز بها وجب على فاجد بار ذلك
 وقال احمد بن حنبل وسحاق بن ابي ايمان اذا كان صاحبها تركها بمهلكة واجح اسحق بن عمار في الباب و
 قال عبد الله بن الحسن قاضي البصرة فيها وفي النواة التي ياتيها من ياكل التمر ان قال صاحبها لم اعلم
 للناس فالقول قوله وتجلت انه لم يجهل للناس انتهى واستدل الجمهور بقوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل

الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فهذا يدل على ان الملك لا يحصل بالاتحاد من هذا الملك بسبب من الاسباب
 فهذا اذا وجد سبب الملك وجعل الملك ان يقصد ان من شأنها واخذ بالملك بالملك وان لم يتبعها
 ولم يسبل لاجل ذلك لم ينزل ملك المالك عنها وكان هو ولي به ممن احياها بقوله من وجب عليه فاعلم ان
 احياها ان يعفو حاضيوها فاخذها فاحياها فهي له قوله لا يسجدوا له ان ذلك بالتدبير حيث كانت
 باب في الرهن بفتح الراء وسوئى يوثق به في القرض والدين اخرج في الباب عن ابي هريرة مرفوعا
 قال لعن الدركيل بشفقة اذا كان مرحونا والنهر يركب بشفقة اذا كان مرحونا وعلى الذي يجلب
 يركب النفقة قال الخطابي هذا كلام مبهم ليس في نفس اللفظ منه بيان من يركب ويجلب من الرهن ومن المرتن
 او العدل المصنوع على يد الرهن وقد اختلف اهل العلم في ما يليه فقال احمد بن حنبل المرتن ان ينتفع
 بالرهن بالجلب والركوب بقدر النفقة وكذلك قال اسحق وقال احمد ليس لان ينتفع شيء منه غير ما قال ابو
 اذا كان الرهن يثق عليه لم ينتفع به المرتن وان كان الرهن لا يثق عليه وتركه في يد المرتن فالملك عليه
 ركوبه واستخراجه قال وذلك لقوله وعلى الذي يجلب ويركب النفقة وقال الشافعي بشفقة الرهن للرهن
 وشفقة عليه والمرتن لا ينتفع بشيء من الرهن خلا لا احتفاظا به للموئنة فيه وعلى هذا ما قيل في الرهن ركوبه
 ومجرب يرى انه منصرف الى الرهن الذي هو ملك الرقبة وقدره في تحريكه عن الشئ وابن سيرين احم
 وقال الشوكاني وقيل ان فاعل الركوب والشرب لم يتعين فيكون الحديث مجلا واجيب بانه لا اجمال بل
 المراد المرتن بقدره ان انتفاع الرهن بالعين المرسومة لاجل كونه مالكا والمراد بهما الانتفاع بمقابلته النفقة
 وذلك يخص بالمرتن كما وقع التصريح بذلك في الرواية الاخرى وابويه او رفع عنه ما من سلمته في جامعته
 بلفظ اذا الرهن شاة شرب المرتن من لبنها بقدر علقتها فان انتفع من اللبن بعد شئ العلف فهو ربا فيه
 وليس على انه يجوز للمرتن الانتفاع بالرهن اذا قام بما يحتاج اليه ولو لم ياذن المالك وبه قال احمد وغيره
 وقال الشافعي والوجه فيه وما لك وجهه والعلماء لا ينتفع المرتن من الرهن بشئ بل العلف الذي للرهن والموت
 والحديث ورد على خلاف القياس من وجهين احدهما التجوز لغير المالك ان يركب ويشرب بغير اذنه والثاني
 تخصيص ذلك بالنفقة لا بالقيمة قال ابن عبد البر هذا الحديث عند جمهور الفقهاء نزل به اصول مجمع عليها وانما
 ثابتة لا يختلف في صحتها ويدل على نسخة حديث ابن عمر عند البخاري وغيره بلفظ لا تحلب ماشية امرئ بغير
 اهتبه في النبل قال الخطابي في الفتح واجاب الطحاوي عن الحديث بانه محمول على انه كان قبل تحريم الربا
 ولاحرا الربا احرما اشكاله من بيع اللبن في الضرر وقرض كل منفعة تجزئ لوقال فان رفع تحريم الربا اخرج
 في هذا المرتن اهوا حجة الموفيق في الغني بان نفقة الحيوان واجبة والمرتن فيه حق وقد امكن استيفاء حقه
 من ثمار الرهن والنيابة عن المالك في اوجبه عليه واستيفاء ذلك من منافعها فجاز ذلك كما يجوز للمرأة اخذ
 مؤنتها من مال زوجها عند انتفاعه بغير اذنه والنيابة عنه في الاتفاق عليها انتهى كلامنا في ما حفظنا من عندنا
 من الرهن ونزولها بغيره قال في الامامية ثمة الرهن للرهن في مثل الفل والشر واللبن والوصف

لانه متولد من ملكه ويكون رهنما مع الاصل لانه تبع له والذين حق لازم فيسرى اليه اسم وفيه واجزة البيت
الذي يحتفظ فيه الرهن على المرتين وكذلك اجرة الحافظة واجزة الراعي ونفقة الرهن على الراعي والاصل ان
ما يحتاج اليه المصلح الرهن وتبقيته يذهب على الراعي لان العين باقية على ملكه وكذلك ينفذ بمالكه له فيكون
وتبقيته عليه لانه مؤتمن ملكه كما في الوديعة وذلك مثل النفقة في ما له ومشرب واجزة الراعي في معاداة
علف الحيوان قال وكل ما كان يحفظه اولده الى مال المرتين او لزوج منه فهو على المرتين مثل اجرة الحافظة
لان الامساك حق له والحفظ واجب عليه فيكون بدله عليه اهم قلنت ويجوز عندنا للمرتين ان تغتفر من الرهن
اذا اجازة الراعي المالك ولا يكون ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا قال في الهباته وليس للمرتين ان
يتفقد الراعي الام ولا سكنى في البليس الا ان ياذن له المالك لان له حق ان يحبس دون الانتفاع اذ فعل
بذلك يمكن لهما ان يقول ان يجوز للمرتين ان يشرب لبن الرهن ويركب على الرهن اذا اجازة المالك ولم يكن
ذلك مشروطا في العقد ولا معروفا ويحتمل ان لا يكون لفظ المرمون في الحديث بمعنى مصطلح الفقهاء بل
المراد منها النية وقد ثبت الراعي الماسخ في اللغة كما في القاموس فعلى هذا الاشكال في الحديث و
ليارجح الطحاوي المجلد الثاني في صفحة ٢٥٣ والى حديث ابى داود ومن باب الزكوة والى خروج الرطبي فانه
تجد فوائده اخرى وقال الطيبي الاول ان يجاب بان البار في نفقته ليست للبيته بل للبيت والنفقة ان تظهر
يركب وينفق فلا يمنع المرتين الراعي من الانتفاع بالمرمون ولا يسقط عنه الانتفاع كما صرح به في الحديث الا ان
باب الرجل يأكل من مال دله هو اذ الاحتياج اليه يجوز له ان يغيره او يذمه او ياكل من مال الرجل الا
بأذنه قال في الهباته ولا يشارك الولد في نفقته ابويه احد لان لهما ما وليا في مال الولد بالنص قال والنفقة
ابوه متاعه في نفقته جاز عندنا في حقيقته قال واذا جاز بيع الاب والتمن من جنس حقه وهو النفقة فله
الاستيفاء منه قال ثم له ان يافقه منه نفقته لانه من جنس حقه وان كان لابن الغائب مال في يده
والفقهاء لم يعينوا لهما استوفيهما حتما لان نفقتهما واجبة قبل انقضاء على ما روي اخا جالس الحق ابي
لخصا قوله ان من اطيب ما اكل الرجل من كسبه وولده من كسبه وفي رواية ولد الرجل من كسبه عن
الطيب كسبه نكلوا من احوالهم فبعد دليل على ان يطيب له اكل اذا احتلج ولو بلغ اذ ذبحه ا قوله قال ابو
محمد بن ابي سليمان زاد فيه اذا احتج وهو منك فهو عدول عن الاصطلاح فان المنكر من الزيادة انما هو
الضعيف فيها النفقة وهما اولاء ليس بخالف فان الزيادة ما لم تكن منافية لرواية من هو ادنى ويصرف ذلك
في معنى من حيث المستقل وثانيا لو سلم شافه فتكون شافه الامم ان حماد بن ابي سليمان ثقة حافظ
في العلم له كتاب فيه احد من الامم الاشعبة فروه بحديث الشفعة للحار واما كما ترى قوله فقال يا رسول الله
ان لم يولد له احد والذى يتجوز على ما قال انت وما لك لا يملك قوله يحتاج بتقدير الحار على الجيم في ج
السخ لابي داود وكذا في المشكوك برونه ابي داود وابن ماجه ولكن ضبط الخط في تصحيح الجيم على الحار و
قال معناه يستأصله ويأتي عليه ومنه الجائز ومنه الا انه التي تصيب المال فتلكه قال ولشبهة ان يكون ما ذكر

السائل من اقتراح والده انه ما سبب النفقة عليه بان يكون ما يحتاج اليه النفقة شي كثير لا يسهل فضل الله المصنف
من راس المال يحتاج اصله ويأتي عليه فلم يقدره النبي صلى الله عليه وسلم ولم يخص له في ترك النفقة قال له انت
والك لوالدك على ان اذا احتاج الى مالك اخذ منه قدر ما يحتاجه كما ياخذ من مال نفسه الخ

باب في الرجل يجتهد عياله ماله عند رجل يظاها من الباب بغير التكرار وليس مكره في الحقيقة لان هذا الباب
محمول على مال المستتر واقتصب ونود لدية والباب الاول كان محله في البيع فلا تكرار الفتوا على ان المال اذا
وجب بالملك وبان المشرق عند رجل قيمه فانه وان هذا والله المبدى فان باع الغاصب والرافع واليودع

في اخذه من المشتري ومويرج الثمن من بائعه لانه عليه حمل الطي اوى احاديث الباب الاول قوله عن سمر بن
جبلة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من وجدين ماله عند رجل فهو احق به وشيخ البيع من باعه
في اخذه من بائعه لامن المالك والبيع بالتشديد يطلق على البائع والمشتري والمراد منها المشتري -

باب في الرجل يأخذ حقه من تحت يده اى من تحت يده الاخير يافا اذا كان الشخص حق على احد وهو لا يودى الحق
في اخذه صاحب الحق من ماله بغير اذنه اعلم ان اهل العلم اختلف فيه وتسمى مسئلة الطفر قال الحافظ في الفتح ان من
عند غيره حق وهو عاجز عن استيفاء جاز له ان ياخذ من ماله بقدر حقه بغير اذن وهو قول الشافعي وجماعة
والراجح عندهم لا ياخذ غير جنس حقه الا اذا انعدرج جنس حقه وعن ابي حنيفة المنع وعنه ياخذ جنس حقه ولا ياخذ
من غير جنس حقه الا اذا انعدرجين بل الآخرون انك تملك روايات كنه والآراء وعن احمد المنع مطلقا قوله
جاءت بهذا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقالت يا رسول الله ان اباسقين رجلا ممسك فهل على من حرج ان

اتفق على عياله من ماله بغير اذنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا حرج عليك ان تنفق عليهم بالمعروف
وفي رواية رجل شجع وابنه لا يعطيني ما يكفيني ونجى فهل على من جناح ان اخذ من ماله شيئا قال خذ ما يكفيك

وبنيك بالمعروف والمراد بالمعروف القدر الذي عرف بالعادة ان يكفيها وفيه دليل على من كان عاجزا عن
استيفاء حقه من احد ياخذ بغير اذنه وهذا انما رافضا على الغائب فانهم يمانه ذال الاقارم قوله عن يوسف بن

مالك الم قال كنت اكتب لفلان نفقة ايتام كان وليهم فغالطوه بالف درهم فاذا اها اليهم فادركت لهم
من الماهم مثلها قال قلت انقض الالف الذي ذهبوا به منك قال لاحد من ابني انه سمع رسول الله صلى الله

عليه وسلم يقول اذا الامانة الى من استملك لا تخن من خانك قال الخطابي هذا الحديث يعني معا لفا في الظاهر
حديثه منه وليس بينهما في الحقيقة خلاف وذلك لان الخائن هو الذي ياخذ ما ليس لارادة ظاهرا او باطنا

من كان ذا ذناله في اخذ حقه من مال خصمه واستردك ظلامته منه فليس بخائن ومعناه لا تخن من خانك بان
تقبل بغير امانته مثل خيانتة وهذا الميعة لا مقتض حقا لنفسه والاول كان مقتضيا حقا لغيره وكان مالك

يقول اذا ودع رجل رجلا الف درهم فخره ثم ودعه لجا حاد الف لم يجز له ان يخره فقال ابن القمام صاحب المنة
فذهب الى هذا الحديث -

باب في رجل اهدى الناس في المدينة على ثلث طمحات سبعة الرجل لمن هو وونه كالحادهم ونحوه فهو اكرام له

والذي فيه وذلك غير مقتض ثوابا وبسته الصغير للكبير طلب رفق ومغفرة والثواب فيها واجب والاهية النظرية
 في الخائب فيها معنى التورود والتعريف وقيل ان فيها ايضا ثوابا وما اذا ذهب بسته واشترط فيها الثواب فهو
 لازم وقد ذهب بعض العلماء في ذلك الى انها عقار من عقود المعاوضات وقال يجب ان يكون العوض معلوما
 واشتقت فيها شرائط المبيعات من وجوه الاختيارات انقلت والرد بها ونحوها قال الخطابي الثواب العوض قوله
 عن عائشة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يقبل الهدية وينيب عليها قال الخطابي قبول النبي صلى الله
 عليه وسلم الهدية نوع من الكرامة وثواب من حسن الخلق ويتألف به القلوب وكان اكل الهدية شوارلا و
 اشارة من امره ووصف في الكتاب المغنمة بأنه يقبل الهدية ولا يأكل الصدقة لانها اوساخ الناس وكان
 اذا قبل الهدية اناب عليها لئلا يكون لاحد عليه بد ولا يلزمه لاحد منه اثم وما قوله صلى الله عليه وسلم وادب الله
 لا تأمل بعد يوم من هذا من اخذ هدية الا ان يكون لها اجر اقربا او الصاريا او دوسيا او تقفيا ان قال ذلك
 لعائش وذلك كما في الحديث اخرجه احمد بن ابراهيم عن ابي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم بكرة وعوض منها
 ست بركات فخط الحديث -

باب الرجوع في الهبة الهبة لغة مذهب ومذهب واجب واجلها وسبب كوعدة ومعناها الجبال الشيء للغير
 بما يشفعه الا كما ان او غير ويقال وسبب الله ولدا صالحا قال الله تعالى حكايته عن زكريا وسبب لي من لا يملك
 وليا يثني ويسمي الموهوب بته وموهبة وجهها سبب وهي في الشرع تملك المال بلا عوض واليهما الصالح
 لهما من مواعيل التبرع وركبتها الايجاب والقبول لكنهما عقد القوم بها ومن شرطهما القبض قال في الهبة
 واذا وسبب بته الاجنبي فله الرجوع فيها الا ان يعوضه عنها او يزيد او يزياد متصلة او يموت احد المتعاقدين او
 يخرج الهبة عن ملك الموهوب له قال ولا يبع الرجوع الا بتراضيها او بحكم الحاكم انتهى العلم ان في الرجوع اختلاف
 اهل العلم فذهب جمهور العلماء الى ما قال مالك والشافعي واحمد في ظاهره انه يحرم الرجوع في الهبة بعد القبض
 وعند الحنفية يجوز الا في عدة اشياء فلهذا اعتبر يجوز قبض واحد او كلها لاجنبي لا يحرى رحم محرر والثاني ان يكون
 قد سلمه والثالث يجوز مطلقا والثالث ان لا يقترن بشي من مواعيل الرجوع قبيل هي سبعة جهات الغافل في قوله
 سه مواعيل الرجوع في فصل الهبة يد صاحب حروف ومع خرقه في الدلالة الزيادة والميم موت الواهب و
 العين العوض والخارج عن ملك الموهوب له والاراي الرزومية والقاف القراءة والها رهاك الموهوب
 ونكر في الاسلام ثم ابرزاده في بسوط انها تسعة موت الواهب وموت الموهوب له والتاسع التغير من جنس
 الى جنس قلت بكذا في عامة كتبنا وفي الدر المختار ان الرجوع في الهبة وان فقدت المواعيل المذكورة فمما او
 تنسبها ويفهم من نية القدر في باب التيمم عدم جواز الرجوع حيث قال يتبلى الحاج بكل ما يميز من بهيمة فقال
 العطش لا يجوز التيمم قال المصنف في التيمم الحيلة فيه ان يسهل من غيره ثم يسهل غيره وقان فاختار
 في فتاواه هذا ليس بصحيح فانه لو ارادى مع غيره وارتكب الشئ او يقبل يسير لا يجوز التيمم في ذلك من اجب في الهبة
 كيف يجوز التيمم وليكن ان يفرق بان الرجوع بان الرجوع تملك بسبب كره وهو مطلوب الى ثم عاين في ذلك

يعبر الى ما معدوا في حقه لذلك وان قدر عليه حقيقة كما ركب بجانف البيع انتهى ولشأن في غير الباب من الاموال
 قولان احدهما لارجع كما هو ظاهر حديث الباب والثاني وهو الصحيح انهم كالباب وعن مالك لا يرجع لهم سوى
 الام وقال احمد لا يرجع لهما ايضا قوله العالم في بيته كالعالم في بيته قال همام وقال قتادة ولا نفع للقي الا
 حراما اي الذي يعود في بيته ويرجع من الموعوب له فهو كالذي بقي ثم ياكل قتيه قيل فيه تحريم قيل لا شيء في تقبيل
 والذي يوبان المراد بتقبيل ما وقع في الروايات من التشبيل بالكلب لئلا يعود لقتيه وليس يحكم عليه بالحرمة فهو
 محض تقبيل وتقبيل قال الطحاوي وقوله كالعالم في بيته وان انشئ التحريم لكون القتي حراما لكن الزيادة في الرواية
 الاخرى وهي قوله كالكلب يدل على عدم التحريم لان الكلب غير متعبد بالقتي ليس حراما عليه والمراد التمسك به من قبل
 ليشفع الكلب امة قلت يريدان بهذا التشبيل في معنى الاستقبال والاستعداد لانا في حرمته لا يرجع كما زعم الشافعي
 لان فعل الكلب يوصف بالقبول لا بالحرمة وبه نقول انه مستقبح وما اورده عليه انه مستعبد ومنافر لسباق الخبر
 وعرف الشرع في مثله زجر شديد كما في خبر النبي عن الاقمار في الصلوة ونقرأ الغراب وافرأش الثعلب لانهما من الا
 التحريم فمروءان هذا الصنف لضرورة الحج بين الاخبار لانه روى من حديث ابي هريرة وابن عباس وابن عمر فروعا
 انه قال الواهب احمى بهيمة الماشية منها فانه الفظ حديث ابي هريرة اخرج ابن ماجه والدارقطني وابن ابي شيبة
 وفي سنده ابراهيم بن اسماعيل بن محجب بن جارية يختلف فيه والصحيح فيه انه راوى الحسن والاحمد بن ابن عباس
 فلطريقان احدهما اخرج الطبراني في معجمه مرفوعا من وسبب فوافق بهيمة الماشية منها فان رجح فهو كالذي
 بقي ثم ياكل قتيه وفي سنده رواية متكلم فيهم ولكن لا يخط عن درجة الحسن والطريق الاخر اخرج الدارقطني عنه رفعه
 من وسبب بهيمة فاربع فيها فوافق بها الماشية منها ولكنه كالكلب يعود في قتيه وفي سنده ضعف واما حديث
 ابن عمر فاجزأه الحكم في مستدركه عنه رفعه من وسبب بهيمة فوافق بها الماشية منها وقال صحيح على شرط الشيخين
 ولم يخرجاه وخرج الدارقطني في سننه فجملة هذه الروايات لا تمر في صلوحها حجة الامن هو ما خوف العقل بعد
 هذه الكثرة والقوة وما يجاب بان الهدية لا تخلو عن نحو من الغرض كالتمتع في الثواب في الادنى وطلب المودة
 وحسن العشرة والمودة في المساوى فلا تخلو الهدية عن الثابتة ونحو من طلب الكفاة قلنا اولاه صرف عن الظاهر
 فلا يسمع بالضرورة لمجيئه وثانيا انه غير لازم مطلقا ولا نسلم ذلك ولا كون كل غرض انانية وثالثا انه تخريف
 للحديث لانه على هذا لا يكون الحاجة ماسة الى التقبيل بقوله الماشية عليها بل هو اشارة الى العوض في الهدية
 كما تقدم عن عائشة كان يقبل الهدية وشييب عليها وعلى هذا لا يكون لهذا القول معنى ومضمون محصل وخرج
 احمد بسند صحيح عن ابن عباس وسبب رجل رسول الله صلى الله عليه وسلم ناقة فاناها عليها الحديث كما
 تقدم وصححه ابن حبان فلعلم ان معنى الانابة ليس فائمه ذلك الجيب واما هو ما حس وبه قوله لا يحل لرجل ان
 يعطي عطية اديب هبة فيرجع بها الا الوالد فيما يعطى ولله الحديث قال الطحاوي قوله لا يحل لرجل ان يستلم
 تحريم وهو كقولنا لا يحل الصدقة لغني واما معناه لا يحل لمن حيث يحل لغيره من ذوى الحاجات والزبائن
 والاراد بذلك التغليب في الكثرة امة قلت قد تقدم من تشبيه كالكلب يعود واخر وفي رواية البخاري لن مثل السور

الذي يعود في بنته كالكلب الفقي ثم يرجع فيه امه ان يشير بل كالصرح في انه مستكره تبين بلعما وشه عال انه في
او فاسدا وباطل ومن سبنا قال بعض الكلمة انما كره الرجوع لان نكاح العود فيها افرزه من ماله وتطلى طليعية
بخل وضعة بذلك الموهوب او فقص عنه واضرار بالموجب لكل ذلك من الاطلاق المذمومة والضايفي
نقض سبته امضاها وحكمها وروضة بخلاف ما لم يعط من الارس فتبته العائد في البتة يعود الكلب تمثيلا
معنى في مادي الراي ويثبت فتح هذه الحالة بالبلغ وجب الالام ان يكون بينهما مباسطة رابعة لئلا تفسد كما بين لها
ولده امه قوله فاذا استرد الواهب فليؤتف فليعرف بما استرد ثم ليذهب اليه ما ذهب فليأيدل على ان
لواهب حق الرجوع في بنته مع الكراية في ذلك وهو ما بينا

باب في الهدية لقضاء الحاجة وغيره اني اراهم مرفوعا قال من شفع لاخيه شفاعته فاهدى له هدية
عليها فقبلها فقد اتى باعظيمها من الوباء الربا فهو في حكم الرشوة وذلك لان الشفاعته الحسنة مندوب لها
وتدركون واجبة فاذا الهدية عليها يضيغ ارجا كما ان الربا يضيغ الحلال

باب في الرجل يفضل بعض ولده في النخل اى العطية هل يجوز قال النووي في استحباب التسوية بين الاولاد
في ابنته فلو وهب بعضهم دون بعض فذهب الشافعي وبالك والبغوية انه مكروه وليس بحرام وابنته بحجة
وقال احمد والثوري واسحق هو حرام واجتوا القول عليه السلام لاشهد على جبر واجتج الاولون بما جازى به ابنة
فاشهد على غيره ولو كان حراما وباطلا لما قال هذا ويقولوه فارجدوا ولو لم يكن نافذا لما احتاج الى الرجوع
وانما عني الجور فليس فيه اذ حرام لانه ميل عن الاستواء والاعتدال وكل ما خرج عن الاعتدال فهو جور سواء
كان مكروها او حراما فقلت والذي تخلفه لابنة النعمان كان حائطا من نخل كما في لفظ اخرجه الدارقطني قال
البيهقي في المعرفة في الحديث دلالة على امور منها حسن الادب في ان لا يفضل احد بعض ولده على بعض في كل
فيعرض في قلبه شيء يمنعه من يده لان كثير من قلوب الناس جبلت على القصور في البر ومناها نخل الوالد
بعض ولده دون بعض جائز والالكان عطاؤه وتركه سوار قال الشافعي فضل ابو بكر عائشة بنخل وفضل عمر ابن
عاصم ابني اعطاه وفضل عبد الرحمن بن عوف ولدا م كلثوم ومنه رجوع الوالد في بنته للولد ابنتي وفضل ابن
الجوزي في تحقيقه ان مذهب احمد وجوب التساوي بين الولد وان نخل بعضهم وجب الرجوع فيها فاذا ابيض
الحديث انه قيل صرح به البخاري وهو قول اسحق والثوري وآخرين وابنته باطلة عندهم عدم المساواة في
مفاد الامر بالارجاع وقوله تعالى والقوا له وحديثه اعدوا بين اولادكم وقوله صلى الله عليه وسلم فلا آذن
قوله لاشهد على جور ولفظ النساء في الحديث اولادكم وقوله صلى الله عليه وسلم فلا آذن
في العطية فلو كنتم مفضلا احد الفضل النساء اخرجه سعيد بن منصور في سننه والبيهقي باسناد حسن و
روى ابن حبان والطبراني عن الشعبي ان النعمان خطب بالكوفة فقال ان والذي اتى النبي صلى الله
عليه وسلم فقال ان عمر بنت راحة نفسها بغلام وانى سميت النعمان وانها ابنت ان تزيجني جعلت له
حديقة من افضل ما هو مالي وبها قالت اشهد بالحديث وفيه قوله لاشهد على جور ولفظ الجور في رواية

تسجين وفي حديث جابر بن نفيل يصلح هذا وفي لا تشدد الا على حق وعند مسلم على ابن ابي ابي في النخل كما تجوز
ان يعدلوا بينكم في البر وعند احمد ان لبنك عليك من الحق ان تعدل بينهم فلا تشدد في حق جابر يشرك ان
يكوون اليك في البر سوار قال نعم قال فلا تؤذوني الباب ان لم عليك من الحق ان تعدل بينهم كما ان يكون
الحق ان يعدل عند النساء في الاسويت بينهم وعند ابن حبان سويتهم وظاهر الفاظ وجوب التسوية
وبن قال سفيان واحمد واسحق وبعض المالكية والمشهور عنهم انها باطلة وعن احمد تصح وعند جواز التفاضل
سبب كان يحتاج الولد لزمانته او دينه او نحوها دون الباقيين وقال ابو يوسف يجب التسوية ان قصير
بالتفضيل الاضرار واحتجوا ايضا بان قطع الرحم والعقوق حرام فالودي اليها حرام فيجوز التفضيل ثم
اختلفوا في صفة التسوية فقال محمد بن الحسن والاحمد واسحاق وبعض المالكية ذلك فغاية العدل اعطاه
الذكر خطين كالميراث وقال غيرهم لا فرق بين الذكر والانثى واختلاف في الارث للعقوبة اما الرحم
فيها فيها سوار كما ولا دلام -

باب في عطية المرأة بغير اذن زوجها من مالها قال اكثر العلماء من الادب انها لا تصرف في مالها بغير
اظهار وان صرف يجوز ذلك لها الا ان المك قال يرد ما فعلت من ذلك حتى ياخذ الزوج قلت قد ثبت عنه
صلى الله عليه وسلم انه قال للمرأة تصدقن فجعل المرأة تلقي القرط والحاتم وبلال ثيابا بمكسائه وهذه عطية
بغير اذن الزوج قوله لا يجوز لامرأة امر في مالها اذا ملك نردجها عصمتها في الجوز يد باعني حسن العشرة
واستطاع نفس الزوج بذلك وتحمل ان يكون ذلك في غير الرشيدة قوله لا يجوز لامرأة عطية الابان
زوجها ان كان المراد من العطية من مال زوجها فكم تقدم من ان لا يجوز ذلك الابان الصريح او
الضمني واما اذا كان المراد من العطية من مالها فهو محمول على الادب والاختيار والمشاورة مع الزوج
باب في العمري العمري ان يقول الرجل لصاحبه اعزتك بده الدار مثلاً او جعلتها لك عرك او حياك عرك او
ما عشت او حبيت او لقيت او ابقيت او ابقيت بده الدار معناه جعلتها لك مائة عرك او خلف اهل العلم فيه قال
الوجه ان اذا اتصل به القبض كان تملكها لقبته واذا ملكها في حال حيوة وجاز له التصرف فيها ملكها بده
وارثه الذي يرث المالك قال في الهداية والعمري جائزة للمعسر لمرحل حياته ولو زينة من بده لما رويته بده
ان يجعل داره لمدة عمره واذا مات ترد عليه فصيح التملك ويبطل الشرط لما روي فينا ان الهبة لا تبطل
بالشرط الفاسدة انتهى وبه قال الشافعي ومحمد بن عيسى عن مالك انه قال العمري تملك المنفعة دون الرقبة فان
جعلها عمري له فهي لمدة عمره ولا يورث وان جعلها له ولعقبه بده كانت منفعته ميراثا لاله قوله العمري
جائزة وفي رواية جابر مرفوعا قال من اعمر عمري فهي له ولعقبه يورثها من يرثه من عقبه وفي رواية
العمري لمن ذهب له قال الخطابي قال الشيخ في قوله صلى الله عليه وسلم فهي له ولعقبه بيان ونوع
المالك في الرقبة والمنفعة معا ويؤيد ذلك حديث الآخر من طريق مالك نفسه وقد رواه ابو داود في الباب واللفظ
ايما رجل اعمر عمري له ولعقبه فانها للذي بيها بالانه اعطى عطاء وقعت فيه الموارث قال الشيخ لا عذر لماك بعد ما اعلم

باب من خال فيه ولعقبه قال النوري واما عقب الرجل فكسر القاف ويجوز اسكانها مع فتح العين وكسرها
كما في نظائره واما عقبهم اولاد الانسان ما تامل ان قال اصحابنا العمري ثلثة احوال احدا ان يقول اعرك
بذه الدار فاذا امت نبي لورثتك ولعقبك فتصح بلا خلاف ويملك بهذا اللفظ رقبة الدار وهي بيتها كنهها بعبارة
طويلة فاذا مات نال داره ورثته فان لم يكن له وارث فلبيت المال ولا تعود الى الواهب بحال خلافا لما لك
الحال الثاني ان يقتصر على قوله جعلتها لك عرك ولا تعرض لما سواه ففي صحة هذا العقد قولان للشافعي فيهما
وهو الجريده صحة ولحكم الحال الاول والثاني وهو القديم انما بطل قال الثالث ان يقول جعلتها لك عرك
فاذا امت عادت الى اولي ورثتي ان كنت متة ففي صحة خلاف عند اصحابنا منهم من البطله والاصح عندهم
صحة ويكون له حكم الحال الاول واعتمدوا على الاحاديث الصحيحة المطلقة العمري جائزة وعدلوا بعن قياس
النسب والفاصلة والاصح الصحة في جميع الاحوال وان الموهوب لم يملكها ملكا تاما يتصرف فيها بالبيع وغيره
من التصرفات بهذا مذهبا وقال احمد تصح العمري المطلقة دون الموققة وقال مالك في اشهر الروايات عنه
العمري في جميع الاحوال تملك لمنافع الدار مثلا ولا يملك فيها رقبة الارباع وقال ابو حنيفة بالصحة كذا
وبن قال النوري والحن الصالح والوعبيدة وحجة الشافعي وموافقيه هذه الاحاديث الصحيحة والدار التي
واخرج فيه عن جابر بن جعفر قال ايام رجل اعمرى عمري له ولعقبه فانها للذي يعطاها لا ترجع الى الذي
اعطاها هذا آخر منوع ما قوله لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث فهو مارج من قول ابى سلمة بين
ذلك ابن ابى ذئب عن ابن شهاب عن ابى سلمة عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قضى فيمن اعمرى
عمري له ولعقبه فهي له تملك لا يجوز للعطى فيها شرط ولا ثنوية قال ابو سلمة لانه اعطى عطارة وقعت فيه الموارث
رواه مسلم ولا يقول عبد الله في حديث الباب قال فاما اذا قال هي لك ما عشت فانها ترجع الى صاحبها
فجوابه ادمنه ولعله اخذ من مفهوم ايام رجل اعمرى له ولعقبه ولا حجة في الاجتهاد فلا يخفى به الاحاديث المطلقة
باب في الرقي قال في الهياينة والرقبي بالغة عند ابى حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف جائزة لان قوله داري لك
تمليك وقوله رقي شرط فاسد كالعمري ولها ان عليه الصلوة والسلام اجازة العمري ورد الرقي ولان معنى الرقي عندهما
ان مرت قبلك فهو لك واللفظ من المراقبة كذا يراقب مودة والتعليق التملك بالخطر فبطل واذا المتصح كون
عارية عندهما لا يتصفن اطلاق الاشتغال به انتهى ولفظها قال مالك ولقول قال النوري والثاني في واحد
قلت حاصل الاختلاف راجع الى تفسير الرقي مع اتفاقهم على انها من المراقبة فعمل ابو يوسف بهذا اللفظ على انه
تمليك للحال مع انتظار الواهب في الرجوع فالتملك جائز وانتظار الرجوع باطل كما في العمري وقال الامام
في نفس التملك لان معنى الرقي بذه الدار لاخر ما موقا كما انه يقول اراقب موتك وتراتب موتي فان مت
قبلك فهي لك وان مت قبلني فهي لي فكان هذا تعليق التملك ابتداء بالخطر وهو موت الدار قبله وبذا
باطل فلا تقييد بملك الرقبة وانما يكون عارية فيجوز للعمري الرجوع فيه ويبيع في اى وقت شاء لا يتصفن
اطلاق الاشتغال وتفسير الجاهل في الباب للرقي تفسير ابى حنيفة وفي الباب اخراج جابر بن جعفر العمري

لاصحابها والرسول جازئة لاصحابها وعن زبير بن ثابت مرفوعا عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه ولا تتركوا
 من ارقب شيئا فهو سبيله وفي لفظ الحسن بن علي بن عباس مرفوعا عن ابي عبد الله عليه السلام في حديثه ولا تتركوا
 لفظ لا تتركوا اموالكم من ارقب شيئا فهو من ارقبه وفي اخرى عند الحسن بن علي بن عباس مرفوعا
 لا عمري ولا رقبتي من اعمري شيئا او ارقبه فهو لحياته ومماته ففي هذه الاحاديث دليل لمن اجاز ارقب شيئا في
 محمول على الكفاية او المصلحة في حفظ الاموال لا على الحرمة للصواب كسابق الحديث العمري جازئة ولو سلم
 حمل على الحرمة في الحرمة لا تعارض الجواز المتقابل للفساد والبطلان على ما حققه الحنفية رضي الله عنهم ارضوا عنه
 باب في تضمين العارية قال الجوهري في الصحاح العارية بالشديد منسوبة الى العار لان طلبها عيب عار
 وفي المغرب اصلها عورته فعيلة منسوبة الى العار اسم من الاعارة واخذ ما من العار العيب والعري خطا
 وقيل هي مشتقة من التعاور وهو التناوب فكما يجعل للغير نوبة في الانتفاع بالملك على ان تعود النوبة اليه
 بالاستدانة او متى شاء ولهذا كانت الاعارة في المكليات والموزونات والديار والمساكن لا ينتفع بها
 الا باستهلاك العين فلا يعود النوبة اليه في تلك العين لتكون عارية حقيقة وانما تعود النوبة اليها في مثيلها
 اعلم ان اهل العلم اختلفوا في تضمين العارية فروى عن علي بن ابي حمزة وسعد بن مسعود سقوط الضمان منها وقال شيخ
 والحن البصري لا ضمان فيها واليه ذهب سفيان الثوري والشافعية واسحق وروى عن ابن عباس في حديثه
 انهما قالوا هي مضمونة وبه قال عطاء الشافعي واحمد في رواية وفي اخرى ان شرط المعبر الضمان كانت مضمونة
 والا فهي امانة وقال مالك لا ضمان في العارية وانما هو كالمضروع وانما هو كالمضروع وانما هو كالمضروع
 العارية جازئة لانه نوع احسان وقد استأجره النبي عليه السلام دروعا من صفوان وهي تملك المنافع
 بغير عوض قال وللمعير ان يرجع في العارية متى شاء لقوله عليه السلام المنعة مردودة والعارية موداة
 والعارية امانة ان ملكك من غير تعدل لضمين وقال الشافعية ضمين قال وليس للمستعير ان يوجرا ما استعاره فان
 اجره فطبيب ضمن قال وله ان يعيره اذا كان لا يختلف باختلاف المستعمل قال الشافعي ليس له ان يعيره
 قال رضي الله عنه وهذا اذا صدرت الاعارة مطلقة وهي على اربعة اوجه احدها ان يكون مطلقة في الوقت
 والانتفاع فلهما المستعير فيه ان ينتفع به اى نوع شاء في اى وقت شاء عملا بالاطلاق والتمسك ان يكون مقيدة
 فيها فليس له ان يجاوز فيه ما سماه عملا بالتقييد لا اذا كان خلافا الى مثل ذلك او جاز منه وثالث ان
 يكون مقيدة في حق الوقت مطلقة في حق الانتفاع والرابع عكسه وليس لان يتعدى ما ساء فلو استعار
 دابة ولم يسم شيئا له ان يحل في غيره غير المحل لان المحل لا يتفاوت وله ان يركب ويترك غيره وان كان الركبة
 مختلفا لانه لما اطلق فيه فلان يعين اهل البيت ما اخذت حتى تؤدي ثم ان الحسن بن علي بن فضال
 هو اهملك الا ضمان عليه هذا كلام قتادة على فهمه فانه فهم من حديث الحسن مرفوعا على اليد ما اخذت حتى
 تؤدي ان سواه ان روال العارية واجب اذا كان موجودا واذا ملك يجب عليه ضمانه فظن ان الحسن بن علي بن
 الحديث فقال بعد ذلك ان المستعير امين لا ضمان عليه وانما تعلم ان هذا ظن من قتادة والافلا مخالفة

بين كلام الحسن بن داود بن قول النبي صلى الله عليه وسلم فان الحديث لا يدل على ان المستعارة اذا ملك يلزم على الضمان
 بل معنى الحديث ان ما اخذه المستعير واجب عليه رده وادائه ولا ذكركه في الضمان فلا يخالف قول الحسن بن داود
 حديث عارية الذرير عن صفوان فنفه اختلاف اخرج المصنف في الباب برواية يزيد بن عمار ولفظه استعار
 ادراها لوم حنين فقال اغضب يا محمد فقال لابل عارية مضمونة وقال ابو داود في رواية لواء سطر لغيره على زنا
 واخرجه النسائي واحد وحاكم بهذا وقال حاكم لا شاهد صحيح فاخرج عن ابن عباس مرفوعا استعارة من صفوان
 ادراها وسلاحا في غزوة حنين فقال يا رسول الله عارية موداة قال نعم عارية موداة قال الحكيم صحيح على شرط مسلم
 ثم اخرج المصنف مراسلا من طريق عبد العزيز بن رافع عن اناس من آل عبد الله بن صفوان ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال يا صفوان مل عندك من سلاح قال عارية ام غصبا قال
 لابل عارية وفي اخرى عن صفوان قال قلت يا رسول الله عارية مضمونة او عارية موداة قال
 بل موداة فاختلفت الرواية في عارية صفوان في كونها عارية مضمونة او موداة قلت حديث يعلى بن داود
 الى عدم الضمان لكنه قد يفتقده وجود الضمان في الجملة واما قوله في جواب صفوان بل عارية مضمونة فاما
 ذلك لانه كان لم يسلم بعد فلا ينفق قلبه عن الاسلام ويؤمن نفسه اليه وزيادة قوله مضمونة يدل على ان نذر العارية
 مختصة بالضمان لوجه خاص ولا يدل على انه في جميع العوارى ان تلك يجب بالضمان بل دلالة على ان المستعير
 لو اجب به ادى ضمانه ولو لم يوده لا يجب عليه انا قد قدنا من ادراكك ادا عاقل فغرم لك تدل على
 ان الاداء لم يكن مضمونة لانه لو كانت مضمونة فاسأل النبي صلى الله عليه وسلم بقوله لم يغرم لك بل كان
 واجبا عليه ان يضمن اقره العارية موداة والمخنة مردودة والدين مقضى والزعيم عايد
 المعينة ما يمنها الرجل صاحب من الارض او خشاة او شجرة ليزرع او يشرب اللبن او ياكل الثمر في حق الحاكم
 يجب رد عينها ويجب على المدين ان يقضى فان لم يقض فيجب الغرامة على الزعيم وهو الكفيل ففي الحديث
 دليل على ان العارية موداة اي واجب رد عينها لانه فيها تمليك المتفعة لا الرقبة
 باب فيمن افسد شيئا لغيره مثله لقولنا لا فمن اعتدى عليك فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 والمثل الكامل مثل صورة ومعنى لانه اعدل والمثل الناقص هو المثل معنى فقط فاذا كان الشيء مثليا
 كالمكيلات والموزونات يجب فيه المثل وبالمثل لصورة ومعنى يجب فيه المثل المعنوي وهو القيمة واما
 الاناء من القصعة والجفنة والصفحة فبعضها مثلي وبعضها غير مثلي في زمانها واخرج المصنف في الباب
 حديث صفية لقصعة الطعام فكسرت العائشة القصعة فاعطى صلى الله عليه وسلم عوضها القصعة الصحيحة
 بيت عائشة قال الخطابي يشبه ان يكون ناس من باب المعونة والاصلاح دون بيت الحكم لوجوب المثل فان
 القصعة والطعام المصنوع ليس لهما مثل معلوم ثم ان ناسا اطعموا وانا جملة من بيت صفية وما كان من
 بيت ادراج من طعام ونحوه فان الظاهر منه والغالب عليه ان ملك رسول الله صلى الله عليه وسلم والذين
 يحكم في ملكه وفيما تحت يده مما يجري مجرى الملك بما يراه ارفق والى الصلاح اقرب وليس ناس من باب ما يملك الناس

في حكم احكام في ابواب المحقق والاموال وفي اسناد الحديث متناول ولا اعلم احدا من الفقهاء وزبيب الى انه
يجب في غير المكمل والموزون مثل الا ان داود يجلي عندا اوجب في الحيوان المتلثا واوجب في الحب العري
وفي العصفور والعصفور وشبهه بجزا الصيد انتهى قلت بعض الانا وشي الاثاوت فيما وكذلك يكون بعض المتلثا
مثليا ويمكن حمل الحديث على العمل وفي الحديث فلا اذ على ان الغاصب ومن في حكمه يملك المصنوع من
اداء الضمان فان القحمة المكسورة كانت متفحمة بها ولم يرد على الباكي وايضا فان الكتيبة التي بينها
في رواية الاخرى مشعرة بذلك وهي مارة ثابت عائشة ما دلت حادثة خداما مثل صفية صنعت لرسول الله

صل الله عليه وسلم طعاما ففحقت به فاخذ في انكسار الانا ونقلت يا رسول الله ما افترتها صنعت
قال انما وصل انار فقالوا انار مثل النار صريح وقال علي ما قلنا قوله انكل بهوا العدة من بردا وخوف او
غضب بكسر الهزة او فتحها وسكون الفاء وكسر الكاف والمهذبة ما صغية وزبيب بنت جحش او ام سلمة

باب المواشي تفسد ذرع قوم اختلف اهل العلم فيه فذهب اهلهم الشافعي الى ان اذا لم يكن مالك لاربية
مها فان افسدت زرع قوم ليليا فعليه الضمان وان كان نهرا فلا ضمان عليه فان كان معيا فعليه ضمان
ما تلفت سوار كان راكبها او ساكنها او قائدا وبه قال مالك وذهب اصحاب ابي حنيفة الى ان اذا لم يكن معها
صاحبها فلا ضمان عليه ليليا كان او نهرا قوله نقضى ان حفظ الحق اكل بالنهار على اهلها وان خذ الماشية

على اهلها وان على اهل الماشية ما صاحب ما شتيم الليل قال الخطابي وشبه ان يكون انما فرق بين الليل و
النهار في هذه لان العرف ان اصحاب الحواط والبساطين يحفظونها بالنهار وليكولوها الحفظ والنواظر و
عادة اصحاب المواشي ان ليسرحوا بالنهار ويردوها مع الليل الى المراح فمن خالف هذه العادة كان بخلاف
عن رسوم الحفظ الى حدود التقصير والتضييع فكان كمن التقى منافع في طريق شارع وترك في غير موضع
حرز فلا يكون على احد قطع وقال اصحاب الراي لافرق بين الارمين ولم يجعلوا على اصحاب المواشي غرابا
واجتوا بقوله عليه الصلوة والسلام العجاير جرها جارا اخر كتاب البيوع

اول كتاب القضاء

باب في طلب القضاء قال في الهداية ويكره الدخول فيه لمن يخاف العجز عنه ولا يمس على نفسه الحيف
ليلا يصير شرطا لمباشرة التقيج وكره بعضهم الدخول فيه مختارا لقوله عليه السلام من جعل على القضاء فكاك ما ذبح
غيره يمين والصحيح ان الدخول فيه رخصة طمعا في اقامة العدل والترك عزيمة فلعله يخطئ فطه ولا يوفق للاح
توكره الدخول فسر الكرامة منها بيمين الجواز وما الحديث فقد اخرج في الباب عن ابي هريرة مرفوعا ولفظ

قال من دلى القضاء فقد ذبح بغير يمين اي من جعل متوليا وفي لفظ قال من جعل قاضيا بين
الناس فقد ذبح بغير يمين اخرج اصحاب السنن الاربعة وحسن الترمذي قال الخطابي معنى هذا الكلام التحذير
من طلب القضاء والحرص عليه ليقول من تصدى للقضاء فقد تعرض للذبح فليحذره وليتوقر وقوله بغير يمين

يحتمل، وجبين من التأويل أحدهما ان الذبح انما يكون في ظاهر العرف وغالب العادة بالسكين فعدل به
صلى الله عليه وسلم عن ظاهر العرف وصرفه عن كثير العادة الى غير ما يعلم ان الذي اراده بهذا القول انما
ما يخاف عليهن من الملاك دينه ودون ملاك بانه والوجه الاخر ان الذبح الذي يقع به اذ باق النفس باراضة الذي
وخلصها من طول الالم وشدة الغلاب انما يكون بالسكين لانه تمر في حلق المذبوح ويمضي في مذاجره
فيجهر عليه واذا ذبح لغير سكين كان ذبحه خفا ونعيا فضرر المثل بذلك ليكون المبلغ في الحرام من الوقوع فيه
واشرف في التوقي منه ام وفيه احاديث كثيرة بعضها ياتي في ابواب الاحق ايضا ذكر الخطيب في تاريخ بغداد في ترجمة
ابي حنيفة رضي الله عنه بسند قال يحكم ابن سبيزة ابا حنيفة ان يلبى له قضا راكوفة فابى عليه فضربه مائة سوط
وعشره اسواط ومعه الى الانفلاق فلما ارى ذلك غلى سبيله ام واختار العيني ان الذي ضرب ابا حنيفة هو
ابو جعفر المنصور الدوانيقي ثاني الخلفاء العباسيين ام ونقل انه ضرب كل مائة ثلثين سوطا فقال في
المرقة الثالثة حتى استترى اصحابي فاستشار ابا يوسف فقال لو تغلوت لغتعت الناس فظفر اليه ابو حنيفة نظر
الغضب وقال اريت البحر سباحة اكننت اقرار عليه وكان في بك فاضيا ويروي انه قال اراك ان تبلى بالقضاء
والظاهر ان الغضب تعدد القصة له في زمن ابن سبيزة والمنصور ودعي محمد فكان كما قال الى القضاء فابى
حتى قيد وخص فاضطر ثم تقلد والمقلد هو الهارون الرشيد ثم عمه كذا قيل وفي بعض نسخ الهداية وقد
جاء في التذييل من القضاء آثارا وقد اجتنبه ابو حنيفة وصبر على الضرب واجتنبه كثير من السلف وقيد محمد
نيما وثلثين يوما حتى تقلده

باب في القاضي يخطئ قال في الهداية ولا تصح ولاية القاضي حتى يجتمع في المولى شرط الشهادة ويكون
من اهل الاجتهاد وام في الباب عن بريدة مرفوعا قال القضاة ثلاثة واحد في الجنة واثنان في النار
فاما الذي في الجنة فجل عرف الحق تقضى به ورجل عرف الحق فجار في الحكم فهو في النار ورجل قضى
للناس على جهل في النار وعن عروبن العاص مرفوعا اذا حكم احكام فاجتهد فاصاب فله اجران واذا
حكم فاجتهد فاخطأ فله اجر واحد قال الخطابي انما يوجب الخطي على اجتهاده في طلب الحق لان الاجتهاد عبادة و
لا يوجب على الخطا بل يوضع عنه الاثم فقط وبذلك يمكن ان من المجتهدين جامع لالة الاجتهاد عارفا بالاصول
عالم بالوجوه القياس فاما من لم يكن محلا للاجتهاد فهو متكلف لا يغفر في الخطا في الحكم بل يخاف عليه
اعطى الذنب يدل على صحة ذلك حديث عن بريدة التي سبق ذكره في اول هذا الباب القضاة ثلاثة منتهى الحشاش
انما في الشريعة احتماله للوجوه المختلفة دون الاصول التي هي اركان الشريعة وامهات الاحكام التي لا يخل
الوجوه ولا يدخل فيها فاما من اخطأ فيها كان غير معذور في الخطا وكان حكمه في ذلك مزرع وام
باب في طلب التفتيح والتسريح اليه قد تقدم في الباب الاول فاخذ ابو سعد وكفا من حصى
فرماه به وقال معه ايه كان كبره التسريح الى الحكم اى كان التسريح الى القضاء كبره اعدا حصى من التفتيح
على الله عليه وسلم وفي الباب عن ابي موسى مرفوعا قال لمن استعمل ادلا يستعمل على عانة من ارادة

إلى أن يجعل عالما من القضاء والامارة من طالب قال في البداية وينبغي أن لا يطلب الوالاية ولا يسألها القوت
عليه السلام من طلب القضاء وكل إلى نفسه ومن أجبر عليه نزل عليه ملك يسدده وإن من طلبه باعتد على نفسه
فيحرم ومن أجبر عليه يقول على رب يعلمهم أم قد تقدم في الباب السابق ما يؤيد عن انس مرفوعا من طلب
القضا واستعان عليه وكل إليه ومن لم يطلبه ولم يستعن عليه أنزل الله ملكا يسدده أي يشده طريق
الحق والصواب والعدل وقوله وكيل إليه أي فوض إليه ولم يكن له اعانة من المدد ولم يوفق لأن من
فوض امره إلى نفسه لم يند إلى الصواب

باب في كراهية الرشوة في نياح عن ابن عمر مرفوعا قال لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الرشاشي لم يشي
الرائي المعطي والرشاشي الأخذ وإنما يلحقهم العقوبة معا إذا استويا في القصد والارادة ورشاش المعطي لينال بالطلا
ويتوصل به إلى الظلم فما إذا أعطى ليتوصل به إلى حق أو يبعد عن نفسه ظلما فانه غير داخل في هذا الوعيد
والفرق بين الرشوة والهبة أن الرشوة يعطيه بشرط أن يعينه والهبة لا شرط لها وهذا في الرواية والرائش
وهو الوكيل في كتب اللغة وحديثهم لا يكون بلا صل ولا علم

باب في هذا العمل قال في البداية ولا يقبل هبة إلا من ذي رحم محرم أو ممن جرت عادتة قبل القضاء
بها داته لأن الأول صلة الرحم والثاني ليس للقضا بل جرى على العادة وفيما وراء ذلك يصير كالمقضاة
حتى لو كانت للترتيب خصوصية لا يقبل هبة وكذا إذا نادى للمهدي على المقاداة وكانت له خصوصية لأنه لا جمل
القضا فتبني ما ولا يحضر دعوة إلا أن تكون عامته لأن الخاصة لا جمل القضاء فيهم بالاجابة بخلاف العامة
فكذلك الأصل في هذا ما أخرجه البخاري عن أبي حميد الساعدي قال استعمل النبي صلى الله عليه وسلم رجلا
من الأزد يقال له ابن اللبنة على الصدقة فلما قدم قال هذا لكم وهذا لي قال عليه السلام يا جالس في بيت أبيه
أويست أم فينظر أبيه لأم الله ولقد هممت به في هذا الكتاب قوله يا أيها الناس
من عمل منكم لنا على عمل فلتبنا مخيطا فما توقعه فهو على يأتي به يوم القيامة أخرجه
المخطط الأربعة والغاويل الخيانة أو غل معناه طوق في عنقه

باب كيف القضاء وفي الباب عن علي رفعه وفيه فإذا جلس بين يديك الخصمان فلا تقضين
حتى تسمع من الآخر كما سمعت من الأول فانه أحق به إن سمعت لك القضاء أي وجه القضاء
قال الخطابي فيه دليل على أن الحاكم لا يقضي على غائب وذلك إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله إن شاء الله
حاضران حتى يسمع كلام الآخر ذلك على أنه في الغائب الذي لم يحضره ولم يسمع قوله أو بالسمع وذلك
لأنه إن يكون مع حجة تبطل دعوى الحاضر ويحضر حجة ومن ذهب إلى أن الحاكم لا يقضي على الغائب
مخرج من عنده وهو قول أبي حنيفة وابن أبي ليلى وقال مالك والشافعي القضاء على الغائب
جائز وإن أبو حنيفة يري القضاء على الغائب إذا اتفق الحاكم أن قراره واستخفاه أنه هو فراجع الحق ولا يرد
قلت قال في البداية ولا يقضي القاضي على غائب إلا أن يحضر من يثبته مقامه وقال الشافعي يجوز وجود

الحجة وبهي البينة فظهر الحق ولنا ان العمل بالشهادة لقطع المنازعة ولا منازعة بدون الانكار ولم يوجد
ولأنه يتحمل الاقرار والانكار من الخصم فيثبت به القضا لان احكامهما مختلفة قال ومن يقوم مقامه قد
يكون نائباً بانه كالوكيل او بانه الشرح كالوصي من جهة القاضي وقد يكون حكماً بان كان ما يدعي
على الغائب سبباً لما يدعيه على الحاضر

باب قضاء القاضي اذا اخطأ قال في المبادئ وشرحها فتح القدير ولو قضى في المجتهد فيه مخالفاً
لرأيه ناسياً لمذنبه نفذ عندنا في حقيقته رواية واحدة وان كان عامداً ففيه روايتان عنه ووجه النفاذ ليس
بخطأ يمتنع لان رأيه يتحمل الخطأ وان كان الظاهر عنده الصواب ولا يغيره بحتم الصواب وان كان
الظاهر عنده خطأ فليس لواحد منهما خطأ يمتنع فكان حاصله قضاء في محل مجتهد فيه فينفذ ووجه عدم النفاذ
ان قضاءه مع اعتقاده غير حق بحيث فلا يعين كمن اشبهت عليه القضاة فوقع تحريمه الى جهة فصله الى غير ما لا يصح
لاعتقاده خطأ نفسه فكذا اذ به اقر شمس الأئمة الا وزجدي وبالأول اخذ الصدر الشهيد قال وعندهما
لا ينفذ في الوجين يعني وجه الشبان والعبد لا يقضي بما هو خطأ عنده وقد تضمن وجه أبي حنيفة جواباً يسير
تأمل قوله وكل شيء قضى به القاضي في الظاهر بغيره فهو في الباطن كذلك اى هو عند الله حرام ان كان الشبهة
الذين قضى بهم كذب القاضي لا يعلم وكذا اذا قضى باطلاً يكون حلالاً لا عند الله تعالى وان كان بشهادة الزور
ويذكر عندنا في حقيقته وهو مشروط بما اذا كانت الدعوى بسبب معين للجنس والحرمة كالبيع والنكاح والطلاق
وبغيره المشابهة التي تقدمت في النكاح المعنونة بان القضاء بالعقود والفسوخ بشهادة الزور بغير علم القاضي
نافذ عندنا في حقيقته باطلاً فالصاحبه وباقي الأئمة ومن النحل لدعى رجل على امرأة نكاحاً وبهي حاجته و
اقام بينة زور قضى بالنكاح بينها حل للمدعى وطؤا وبها التمكن خلافاً لهم وكذا اذا ادعت نكاحاً على رجل
وهو يحجده وبها قضى ببيع امته بشهادة زور بان ادعى على رجل انه باعها منه وانك اشتريتها حل للمدعى وطؤا با اذا
قامت البينة الزور وقضى بها وكذا في الفسوخ والطلاق وفي البينة روايتان ومنها ادعت ان الزوج
طلقها ثلاثاً وهو ميكر فقامت بينة زور وقضى بالفرقة فنزلت بخت باخر حل له وطؤا عند الله تعالى وان علم حقيقة
الحال ولا يخل عند الأئمة اذا كان عالماً بكذب الشهود ومن صور التحريم صبي ومبنة تكبراً واعتقا ثم تزوج احدهما
بالآخر فجارحى مسلماً واقام بينة انها ولده قضى القاضي بينهما بالفرقة فان رجح الشهود وتبين انهم شهود
زور لا يخل للزوج وطؤا عنده لان القضاء بالحرمة نفذ باطلاً وظاهر ومجهد في هذا الفرع مع بني حنيفة لا لا يعلم
حقيقة كذب الشهود واجمعوا في الاملاك المرسلة عن تعيين سبب ان لا يخل باطلاً والوجه في الاصل الفرق
تقدم قبيل باب الاولي والاكفاء ومن الاوجه لما في حقيقته انه لو فرق بينهما بالزوج نفذ ظاهراً وباطناً فابتر
اولى والقاضي بامور ذلك منه بل وعلا الخ نكت المراد بالنفاذ ظاهراً اذا قضى القاضي بالنكاح خلافاً
ليسلم المرأة الى الرجل ويقول سلمى نفسك اليه فانه زوجك وبالنفاذ باطلاً ان يخل له وطؤا ويحل لها التمكن فيما
بينها وبين الله تعالى فان حكم القاضي المبطل انشاء النكاح وعلم القاضي يجعل النكاح شاباً في المأخوذ

الزمان بكم لا تفتنوا وذلك لان التفاضل ما ورثا التفاضل بما في وسعه عند قيام الحاجة والى في وسعه ان يتبعها زوجه له
 بطريق الاثر ان كان بينهما عقد سابق ولطريق الانشاء ان لم يكن يدل عليه ما روي عن علي بن ابي طالب ربه
 ان رجلا قام بينة على امرأة انها زوجته بين يدي علي فقتضى على بذلك فقلت المرأة ان لم يكن لي منه بديا
 امير المؤمنين فزوجني منه فقال شاكها ذلك زوجك رواه محمد بن الاصل فانه الاصل فان قيل لو كان قضاء
 انشاء العقد لا يشترط حضرة الشهود وعنده قلنا عند البعض لا يشترط واليه ال شمس الاثمة وعند البعض
 لا يشترط لان انشاء العقد لا يثبت مقتضوا بل مقتضى صحة قضائه في الباطن واثبت مقتضى الاثر على شرط
 بخلاف الاملاك المرسلة المطلقة عن اثبات سبب الملك بان ادعى ملكا مطلقا في الجارية او الطعام مثلا من
 غير تعيين شرء او ارث حيث ينفذ القضاء على ظاهر الاطلاء بالاتفاق حتى لا يكمل للمقتضى له وطبعا لان في الانشاء
 نزاجما فلا يمكن التسمية ولا يوجب الملك الباطني بهنا لان وجود الملك الذي هو السبب بدون السبب
 محال والسبب متغير كمالهبة والارث والشرء ولها احكام مختلفة ولا يجوز ان يثبت سبب باقتضا كذا لم
 المعارضة بعض الاسباب بعضها فيلزم التزجج بلا مرجح ولما لم يمكن تقدير السبب لم يمكن تقدير السبب
 بحسب الواقع وفي الباب اخرج عن ام سلمة مرفوعا قال اما ان ابشر انكم تختصمون الي دلعل بعضكم
 ان يكون الحق بحجة من بعض فاقضى له على نحوها اسمع منه فمن قضيت له من حق اخيه

فلا يأخذ منه شيئا فانما اقطع له قطعة من النار لان ماله اليها وفيه ان البشر لا يعلم الغيب الا ان
 يعلم الله تعالى وان يحكم بالنظر وحكمه صلى الله عليه وسلم في مثل هذه لا يكون الا صحيحا لانه لا يحكم الا بالبينية
 كما هو مقتضى البينة وان كانت خطاء وفيه ان حكم الحاكم لا ينفذ باطنا ولا يحل حراما قلت نعم هذا في املاك
 المرسلة كما في الباب تصريح بالميراث واما في العقود والفسوخ فينفذ حكمه ظاهر او باطنا سواء كان في الفرج
 او في الاموال اذا كان حكمه مبنيا على دليل شرعي مثلا اذا ادعى زيد على بكر ان باع مني هذا الفرس او الدار
 بهذا الشهد عليه شاهد يروي زور ان باع منه وحكم الحاكم بذلك فانه ينفذ البيع بينهما ويجب عليه الثمن ويجوز للمشتري
 التصرف في المشتراة وكذلك اذا ادعى رجل على امرأة خالته عن موانع النكاح نكاحا وثبت بالبينة و
 حكم الحاكم فانه ينفذ قضاء ظاهر او باطنا ويجوز للزوج وطبعا والمقام معها ولا يخالف هذا الحكم هذا الحديث
 فانه يقتضي من قضيت له من حق اخيه شيئا وفي العقود والفسوخ لا يقتضي من اخيه شيئا بل يحكم بالفسخ الذي هو الحق في كل
 قضيه غير هذه العقود والفسخ لان في هذه العقود والفسخ لا ينفذ حكمه الا على الباطن عند الله تعالى فلا ينفذ حكمه الا على حكم حق اخيه وبوليس تحت القضاء
 قلت قد يقال في صمودة العقد والفسخ ايضا يستحق هذا الوعيد للزور والكذب في الدعوى والاشهاد و
 لكنه قيل له التصرف لنفاذه باطنا بالقضاء والخصوم هموا من مذنب الى خبيثة ان عمدته لامعصيته في هذه
 الدعوى الباطلة الكاذبة وهو غلط قال في فتح القدير ثم على المبتدئ بالدعوى الباطلة وانتباهه بالطريق
 الباطل ثم الممنوع ان غير ان الوطير بعد ذلك في حل وفحل الى خبيثة اوجه وقد استدلل على اصل المسئلة
 بدلالة الاجماع على ان من اشترى جارية ثم ادعى فسخ بيعها كاذبا ومن قضى بفسخ بيعها كاذبا او اشتراها

مع علمه كذب ودعوى المشتري مع انه يمكنه التخلص بالتعق وان كان فيه ائلاف ماله لانه ابتلى بائنه فاعلم ان
يختار اهل بيته وذلك ما يسلم له فيه وفيه امر

باب كيف يجلس الخصمان بين يدي القاضي قال في الهداية واذا حضر استوى بينهما في الجوس والاقبال
لقوله عليه السلام اذا تبلى احدكم بالقضاء فليستو بينهما في المجلس والاشارة والنظر والاليارا حديدا والابنية
ولا يلقنه ولا يصحك في وجه احدهما ولا يلاما زجه ولا واحد منهما امر قوله استوى بينهما الخ المستحب بان لا يعلم
ان يجلسها بين يديه ويشغى ان يجلس الخصمين بمقدار راعين من القاضي والمجلس واحدا عن يمينه والاخر
عن شماله لان لليمين فضلا والحديث اخرجه اسحق بن راهويه في مسنده عن ام سلمة مرفوعا وفيه زيادة ولا يرفع
صوته على احد الخصمين اكثر من الآخر وهذا الوجه رواه الطبراني في معجمه وفي الباب عن عبد الله بن الزبير قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم ان الخصمين يقعدان بين يدي الحكم اى الحاكم كما في نسخة وليس فيه كيفية الجلوس

باب القاضي يقضى وهو غضبان وفي الباب قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقضى الحكم
بين اثنين هو غضبان وفي رواية مسلم لا يحكم ادين اثنين وهو غضبان وفيه النهي عن القضاء في حال الغضب وذلك
لان الغضب يغير الطبع ويفسد الراى ويطير العقل ويخلق بالغضب كل حال يخرج الحاكم عن سداد النظر و
الاستقامة كالشيخ المفرط والجمع المتعلق والهم والفرح البالغ وكل هذه الاحوال يكره له القضاء فيها خوفا من
الغلط فان قضى فيها صح لان النبي صلى الله عليه وسلم قضى في شراج الهرة في مثل هذا الحال وقال في اللفظ
مالك ولها الى آخره وكان في حال الغضب قاله النووي قلت لا يجوز ان يقاس عليه على الله عليه وسلم غيره
باب الحكم بين اهل الذمة كان التحكيم في اوائل الاسلام بين الحكم بينهم وبين الاعراض فلم يخلت ذلك
وانزل الله تعالى فاحكم بينهم بما انزل الله اى عليك وهو الحكم بالقبض موافقا للاسلام

باب اجتهاد الراى في القضاء فيه اثبات حجية القياس وهو متفق عليه خلافا لابل الظاهر قوله
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما اودان يعثب معاذ الى اليمن قال كيف تقض

اذا عرض لك قضاء قال اقضى بكتاب الله قال فان لم تجد في كتاب الله قال فنبسنة
رسول الله صلى الله عليه وسلم قال فان لم تجد في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم د
لا في كتاب الله قال اجتهد راى فنهض رسول الله صلى الله عليه وسلم صلاة فقال الحمد لله

الذى وفق رسول الله صلى الله عليه وسلم لما يرضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
قوله اجتهد راى قال الخطابي يريد الاجتهاد في رد القضية من طريق القياس الى معنى الكتاب والسنة ولم
الراى الذى يسخ لمن قبل نفسه ويخطر بالامن غير اصل من كتاب او سنة وفي هذا اثبات القياس واجاب
الحكم به انتهى قلت والمحدث اخرجه الترمذي وقال لا نعرف الا من هذا الوجه وليس اسناده عندي بمجتعل قلت
اذا فذا جمال انتب لمزى المارث بن عمرو ولا يعرف الا بهذا الحديث وقال البخارى لا يصح حديثه ولا يعرف قلت
اوردته الخ فانه جاز في كتبه واعتمدوا عليه وله شواهد موقوفة عن عمر بن الخطاب وابن مسعود وغيرهم

وابن عباس وداره بها اليه في سنة ثمان مائة وثمانين سنة تقوية له

باب في الصلح الصلح اسم بين المصالحات وسد ثلث الخصال من المصالحات وهو ما يتقاسم به المال و
في الشريعة عبارة من تقدير من النزاع قال الله تعالى والصلح خير باهت والصلح خير باهت والصلح خير باهت
خير او كل خير مشروط قالوا ان القاضي يستقبل الامارات بين المتنازعين كما يستقبل الخصم قال في المنة
الصلح على ثلاثة اشهر صلح مع اقارب و صلح مع سكوت و هو ان ايقهر المدعى عليه ولا ينكر و صلح مع انكار و نكس
ذلك جاز الا ان قال في الصلح خير و لقوله عليه السلام كل صلح جائز فيما بين المسلمين الا صلح اهل حرب
او حرم الا اذا قال الشافعي لا يجوز مع انكار او سكوت لما روينا و هذا بهذه العدة لان البطل كان هذا المعنى
الرافع مراعاة على الاخذ في قلب الامر لان المدعى عليه يدعي المال لقطع الخصومة عن نفسه و بذار شوقه و لما لم يفر
و اول ما روينا و تاويل آخره اهل حرام العينة كالخمر او حرم حلالا العينة كالصلح على ان ابيها المشتري و ان يبيع
بدر دعوى صبيته فيقتضيه يجوز له لان المدعى يأخذه عوضا عن حقه في زعمه و بذار مشيوع و المارعي عليه يدعي المدعي
الخصومة عن نفسه و بذار مشيوع ايضا اذا المال و فانية النفس و دفع الشدة لم تدفع الظلم امر جواز انتهى قلت
المرث حديث الباب قوله في قلب الامر اي فيكون حراما على الدافع و حلالا على المتلقي و لقوله ان المدعى ان
كان رعا كان اخذ المدعى حلالا لا قبل الصلح و حرم عليه بالصلح و ان كان مبطلا كان اخذ المال على الدعوى الباطلة
حراما عليه قبل الصلح و حل له بالصلح فصار صلحا اهل حراما و حرم حلالا فقلت الاولى ان يحل اليه على اهل عليه
المصنف لان الحرام المطلق ما هو حرام لعينه و الحلال المطلق ما هو حلال لعينه و ذكره الشافعي غير محتمل اذا الصلح مع
الاقارب لا يخلو عن ذلك فان الصلح يقع على بعض الحق عادة فما زاد على المأخوذ الى تمام الحق كان حلالا فمدعي
اخذ قبل الصلح و حرم بالصلح و كان حراما على المدعى عليه فقبل الصلح و قد حل بالصلح قال الشوكاني ظاهره في العبارة
العموم فيحل كل صلح الا ما استثنى و من ادعى عام جواز صلح زائد على الاستثناء الشارح في هذا الحديث غلبه الدليل على
العموم بسبب البوخيزة و ذلك و احمد الجوهري و روى في البحر عن العترة و قال الشافعي و ابن ابي ليلى ان الصلح
من الانكار و الصلح الذي يحرم الحلال كصالح الزوجة للزوج على ان يملكها و لا يزوج عليها او يبيت عند
ضرتها و الذي يحرم الحرام كان حراما على المدعي و على امته لا يخل له و طهبا و اكل مال لا يخل له و كذا ذلك بهم فممن على الحنة
و الحمة لعينها قوله انه تقاضي ابن ابي حنبل و دينا كان له عليه في عهد رسول الله صلى الله عليه
وسلم في المسجد الحدي وفي آخره فاشارة له به و ان وضع الشطر من دينك قال كعب قد نعت
يا رسول الله قال النبي صلى الله عليه وسلم ثم ناقضه قال الشافعي في هذا من الفقهاء ان التقاضي ان يطمع بين
الخصمين وفيه ان الصلح انما كان على وجه الخط فانه يجب نقضا

باب في الشهادات الشهادة في اللغة عبارة عن الاخبار بصحة الشيء عن عيان وشاهدة و لهذا قيل
انها مشتقة من المشاهدة التي تعني عن المعاينة و في اصطلاح اهل الفقه عبارة عن اخبار صادق في مجلس الحكم
بالحل الشهادة فالأخبار كالشهادة و الأخبار كالشهادة و في المجلس كغيره

يخرج الزبارة الصادقة غير الشهادات وسببها معانيها ما يتجملها ويشاهد به بما يخص بشهادة من السماء في السموات والابصار في المبصرات ونحو ذلك وسبب ادائها ان الطلب المدعى منه الشهادة او خوف فوت حق المدعى اذا لم يعلم عليه والاسلام ان كان المدعى عليه مسلما وحكمها وجوب الحكم على المخاضفة تضاميا والقياس لا يقتضي ذلك الاحتمال والكذب لكن لما شرط العدالة لترجع جانب الصدق ووردت النصوص بالاشتهاد وجعلت موجبة قابل في الهداية الشهادة فرض تلزم الشهود ولا ينعم كتمانها اذا طلبهم المدعى القول تعالى ولا يالي الشهادة اذا ادعوا ونور تعالى ولا تكتوا الشهادة ومن يكتمها فانه انما يشترط طلب المدعى الشهادة فينتوقف على طلبه كسائر الحقوق اذ قوله فينتوقف الخ فلو نقص بها اذا علم الشهادة الشاهد لم يعلم بها المدعى ويعلم الشاهد ان لو لم يشهد بغير حقه فانه يجب عليه الشهادة ولا طلب ثم والجواب انه الحق بالمطلوب والدالة فان موجب الادعاء عند الطلب اجاب الحق وهو فيما ذكر ثم موجود فالحق قوله الا اذ خبركم بخبر الشهادة والذي ياتي في الشهادة انه او يخبر بشهادة قبل ان يسأله لا يعلم بها الذي هي له ويوقعها الى السلطان هذا في الشهادة تكون عند الرجل ولا يعلم صاحب الحق بخبرها اياها قبل ان ياتي الامانة والودعة يكون ليعلم مكانها غير مخبر وما يعلمه من ذلك -

باب في شهادة الزور كبيرة من الكبائر وفي الباب مرفوعا فقال عدلت شهادة الزور بالاشهاد بالله ثلث مرات ثم قرأ فاجنبوا الرجس من الاوثان واجنبوا قول الزور وحفظ الله عن غيركم من الزور من القول مراتب اعلاها الاشرار بالله ولها اثاره عالت في الآيات مع الاشرار بالله والظاهر في الآيات هذا **باب من تردد شهادته** قال في الهداية ولا يقبل شهادة الاعيان ولا الملوك ولا الخوارج في القتل وان تاب لقوله تعالى ولا تقبلوا منهم شهادة ابدا ولا من تمام الحمد وقال الشافعي يقبل اذا تاب قال ولا شهادة الوالد لولده ولد ولد ولا شهادة الولد لولده ولا الاجداد الا صل فيه قوله عليه السلام لا يقبل شهادة الولد لوالده ولا الوالد لولده ولا المرأة لزوجها ولا الزوج لامرأته ولا العبد لسيده ولا المولى لعبده ولا الاجير لرب استأجره وهو في مصنف ابن ابي شيبة وعبد الرزاق من قول شريح وقال في الخلاصة زواه الخصاص باسناد مرفوعا قيل هذا بالاجماع ولكن عن احمد يقبل شهادة الولد لوالده وعنه تقبل شهادة احدهما لآخر وهو قول مالك والي ثور والمزني ودانود وعلى ذلك القديم عن الشافعي ورشد شريح شهادة الحسين حين شهد مع قنبر لعل فقال على ما سمعت انه صلى الله عليه وسلم قال الحسن والحسين سيدا شباب اهل الجنة فقال صدق صلى الله عليه وسلم ولكن ايت بشاهد آخر فقيل عزله ثم اعاده وزاد في رد فقيل رجع على اني قوله قال ولا يقبل شهادة الاحل والزوحين للاخر فقال الشافعي تقبل ردنا قلنا قال مالك واحمد وابن ابي ليلى والثوري والشافعي قال ولا شهادة المولى لعبده ولا المكاتب ولا شهادة الشريك لشريكه فيما هو من شركتهما ولا تقبل شهادة غث وناحمة ولا مغنية ولا مد من الشرب على الله ولا من لم يلب بالطيرة ولا من يئس للناس ولا من ياتي بابا من الكبار التي تتعلق بها الخلفس ولا من يدخل الحمام من غير اناء او ياكل الربوا ويقامر بالشر او الشطرنج ولا من يفعل الافعال المستحقة كالبول على الطريق ولا يقبل شهادة من يظهر بفساد السلف انتهى قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم مرده شهادة الخائن والخائنة وذى الفرج على اية

صحتها القانع اهل البيت واجازها الغنيمة قال ابو داود والترمذي والحاكم والبيهقي والشمس
 قلت القانع الخادم والسائق والمناهل في جميع ذلك ان غير العادل والعادل المتهم القبل شهادة ما كان من كان
 باب شهادة البدوي على اهل الامصار اختلاف اهل العلم فيه فذهب مالك بن انس الى انه يجوز شهادة
 البدوي على المصري وقال جمهور الامم منهم ابو حنيفة والشافعي واحمد بن حنبل يجوز اذا كان مدلا في السبب من
 ابى سريرة مرفوعا لا يجوز شهادة بدوي على صاحب القرية قال البخاري يشهد ان يكون انما روى شهادة اهل البادية
 لما فهم من الجفار الدين والجمالية احكام الشريعة لا يتم في الاغلب لا يضبطون الشهادة على وجهها ولا يقيمونها على حقها
 لتصور عليهم عما يحلها وتغيرها عن حقيقتها وقال عامة اهل العلم شهادة البدوي اذا كان عدلا يقيم الشهادة على حقيقتها
 جائزة وقال البيهقي في سننه لا يحتمل ان يكون روى في الشهادة على الاسرار وفيما يعتبر ان يكون الشاهد فيه
 من اهل الخيرة الباطنية

باب الشهادة على الرضاخ قد اختلف الناس في عدم يقبل شهادةهما في الرضاخ من النساء فروى
 عن ابن عباس انه قال شهادة المرأة الواحدة جائزة في الرضاخ اذا كانت مرضعة ويستجف مع شهادتها و
 كذلك قال حسن البصري وبه قال احمد بن حنبل واشترط اليميني وقال ابو حنيفة وآخرون شهادة المرأة يقبل
 فيما لا يطلع عليها الرجال قال في الهداية ويقبل في الولادة والبركة والعيوب بالنساء في موضع لا يطلع عليه الرجال
 شهادة امرأة واحدة لقوله عليه السلام شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع الرجال النظر اليه والجمع الخ بالاشارة الى
 ياربنا نجس فينا والاقبل وهو حجة على الشافعي في اشتراط الاربع اخص وبه قال عطاء وبقولنا قال الحسن بن
 واحمد وروى عن علي بن ابي طالب انه اجاز شهادة القابلة وحدها في الاستقبال وقد روى ذلك عن الشعبي
 وانحصر وقال مالك يجوز شهادة امرأتين وهو قول ابن ابي ليلى وابن شبرمة واما حديث الهداية فغريب وقد اخرج
 عبد الرزاق من حديث ابن عمر قال لا يجوز شهادة النساء وحدهن الا على ما لا يطلع عليها من عورات النساء
 والاشبه ذلك من جهلهم وحيضهن وروى محمد بن الحسن في اول باب الشهادة من الاصل عن ابي يوسف
 عن غالب بن عبد الله عن مجاهد وعن سعيد بن المسيب وعطاء بن ابي رباح وطائفة ثاقوا قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم شهادة النساء جائزة فيما لا يطلع الرجال النظر اليه وهذا من جهة عدم علم الناس وروى
 عبد الرزاق في مصنفه عن ابن الشهاب الزهري قال مضت الستة ان تجوز شهادة النساء فيما لا يطلع عليه
 غير من ولادات النساء ويعوهن وروى ايضا عن حديث عمران بن حدير انما شهادة امرأة في الاستسبال واما
 مسئلة الباب فخذنا شهادة الرضاخ كشهادة على المال رجلان او رجل وامرأتان انما شهادة امرأة سوا رشت
 مرضعة او غيرها فعبارة الفقه تختلف فيها في بعضها انها تقبل قبل الشك لا بعدا وفي حاشية الزملي على البحر
 انها تقبل واما لا لقضار عن عقبه من الحارث قال تزوجت ام يحيى بنت ابي اهاب فدخلت علينا امرأة
 سرادقنا فزعمت انها ارضعتنا جميعا فانتهى النبي صلى الله عليه وسلم فذكرت ذلك لابي فاعرض عني
 فقلت يا رسول الله انما كان ذلكة قل وما يدريك وقد قالت ما قالت دعها عنك

قال الخطابي قوله ما يريك تعليق منه القول في امر ما وقوله وعما عنك اشارته منه بالكف عنها بطريق الورع
لا من طريق الحكم وليس في هذا دلالة على وجوب قبول قول المرأة الواحدة في هذا وفيما لا يطالع عليه الرجال من امر
النساء لان من شرط الشهادة من كان من اجل او امرأة ان يكون عدلا لان سبيل الشهادات ان تقام عند الائمة
والحكام وانما يذهب امرأة جات فاجرت ما يربو من فضلها وهو مكذب لها ولم تكن هذا القول منها شهادة عند
النبي صلى الله عليه وسلم فتكون سببا للحكم والاجتاج به في اجازة شهادة المرأة الواحدة في هذه وفيما يشبهها من
هذا الباب قلت كذلك حمله ابن الهمام على التوسع

باب شهادة اهل الذمة والوصية في السفر قال في الهداية وقبول شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض
وان اختلف ملتهم وقال مالك والشافعي لا تقبل لانه فاسق قال الله تعالى والكافرن هم الفاسقون فيجب
التوقف في خبره ولهذا لا تقبل شهادته على المسلم كالمتردد ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادة الضار
بعضهم على بعض ولانه من اهل الولاية على نفسه وعلى اولاده الصغار فيكون من اهل الشهادة على جنسه الفسق
من حيث الاعتقاد وغير المانع لانه يجنب ما يتقده محرم دينه والكذب مخطور الا ديان كلها بخلاف المرء لانه لا يدر
وخلاف شهادة الذي على المسلم لانه لا يدر بالاضافة اليه ولا يتقوله عليه لانه يظن قهره وابه وطل الكفر
ان اختلفت فلا تهر فلا يحلهم الغبط على التقول ولا تقبل شهادة الحربي والمستامن على الذمي وقبول شهادة الذمي
عليه شهادة المسلم عليه وعلى الذمي وقبول شهادة المستامين بعضهم على بعض اذا كانوا من اهل دار واحدة و
ان كانوا من دارين كالروم والترك لا تقبل لان اختلاف الدارين يقطع الولاية ولهذا يمنع التوارث بخلاف
الذي لانه من اهل دارنا ولا كذلك المستامن انتهى قلت اخرج ابن ماجة عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز
شهادة اهل الذمة بعضهم على بعض وفي رواية عنده عندا جاز شهادته اهل الكتاب بعضهم على بعض وفي رواية
ابن داود عن جابر ان النبي صلى الله عليه وسلم اجاز شهادته الى رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه قد عسا
رسول الله صلى الله عليه وسلم اليهود في اربعة فشهدوا انهم راؤ ذكره في فرجها كالميل في المكة فامر رسول
صلى الله عليه وسلم بجمعها ورواه ابن راهويه والبيهقي في مسانيدهم مثله واسند الطحاوي من طريق الشعبي عن
جابر بن عبد الله بن جابر بن اربعة مسلم يشهدون وبهذا النص على قبول شهادة الكفار وهم اليهود وبعضهم على بعض قوله

ان رجلا من المسلمين حضرته الوفاة يدق قاء هذه فلم يجد احدا من المسلمين يشهد به على وصية
فاشهد رجلين من اهل الكتاب فقدما الكوفة فاتيا ابا موسى الاشعري فاخبراه وقد ما بركة
ووصية فقال الاشعري هذا امر لم يكن بعد الذي كان في عهد رسول الله صلى الله
عليه وسلم فاحلها بعد العصر بالله ما خانا ولا كذبا ولا بدلا ولا كتمان ولا غيورا وانما لو وصية
الرجل وتركته فامضى شهادتهما ابو موسى وكان عالما ذاك قوله وهذا امر لم يكن بعد الذي انشأه
الى قصته عدي بن براء وتيمم الدارسي التي هي مذكورة في رواية الثانية من الباب وتماه في الترمذي قال الخطابي
في هذا دليل على ان شهادة اهل الذمة مقبولة في وصية المسلم في السفر خاصة ومن روى عندها قبلها في مثل هذه

يكون خلافه وهو بيان كذا كذا المرات عن عمتها وعلى ثلثها مع قوله تعالى والكل لكم اولاد ولكم ما ليس بكم
 وتحرير النحر الابلية وكل ذي ناب من السباع مع قوله تعالى قل لا اجد في ما اوتي الا اني اكون نذير مبين
 عليه وسلم من المؤمنين مع الشاهد وقد اجمعوا على القضاء باقرار المدعي عليه وقصوا بكمول المدعي عليه عن ابي عبد الله
 ذلك في الآية وبما قد لفظ وأصب اللين والجلد مع الموضوع في الحيطان وليس في ذلك في شيء من القرآن
 مع الشاهد في ذلك لانه بالسنة اتم قلت الظل في لفظ الجمل والعناد في حق محمد ربه الله ثم انما اشتهر بينهم ان
 اذبال المالكية والشافعية مطهرة عن لوث التعصب الفاظ التخليط والتشيع وانما العصبية ظا الخفية فقط من ان
 لو فرض انه غير مخالف للقرآن لكانت قول محمد ربه الله في رعه خلافة يكون خادرا عن اجتهاده واشكال في الخلفاء
 عليهما صاحب فضل ان يسب او يشتم ويخلط عليه يعنف شديد والفاظ الخلطة والرفالة ثم اعلم ان حديث ابن عباس
 اخرج المصنف في الباب مرفوعا لفظه عن قيس بن سعد عن عمر بن دينار عن ابن عباس ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى بيمينين وهما قال لما خلا ابن حجر في الداراية اخرج مسلم من طريق قيس
 ابن سعد عن عمرو بن دينار عن ابن عباس لكن ذكره الترمذي في العلل عن البخاري ان عمرو بن دينار لم يسم
 من ابن عباس انتهى اعلم ان حديث ابن عباس هذا ما اخرج مسلم وابو داود والنسائي وابن ابي شيبة والترمذي
 والبيهقي وصححه الشافعي وقال ابن عبد البر صحيح لا مطعن لاحد في اسناده ولا خلاف بين اهل العلم في صحته وقد
 القضاء باليمين والشاهد عن النبي صلى الله عليه وسلم من حديث ابي هريرة وعمر بن الخطاب وابن عباس وزين بن ثابت
 وجابر بن عبد الله وسعد بن عباد وعبد الله بن عمرو بن العاص والمغيرة بن شعبة ومسروق بن ابي عمار
 اما قول الطحاوي ان قيس بن سعد لا يروي له رواية عن عمرو بن دينار فلا يفرح في صحته لانها البان
 كميان وتدبر قيس من اقدم من عمرو وبمثل هذا لا ترا ولا اخبار الصحيحة اتم قلت اما حديث ابن عباس فمقدمة
 واما حديث ابي هريرة فاخره الاربعة وحسنه الترمذي مرفوعا قضى باليمين مع الشاهد واما حديث جابر مرفوعا
 مثله فاخره الترمذي وابن ابي شيبة وابن خزيمة وابو عوانة واما حديث سعد بن عباد مرفوعا مثله فاخره
 في جامعه والطبراني في معجمه واما حديث مسروق مرفوعا اجاز شهادته رجل ويمين الطالب فاخره ابن ابي
 رجل مبهتم قال الشافعي هو لا يخالف ظاهر القرآن لانه صلى الله عليه وسلم علم بما اراد الله وتدارا الله ان
 وتنبى عما نهانا قلنا لا كلام فيه ولا ما نثبت لو ثبت قطعا ان قوله صلى الله عليه وسلم فاعله وانما هي اخبارنا
 فنبية وانما ترجح القرآن لكونه قطعيا لان كلام المديترج على كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ان سنة الخلفاء وقد ائنا باننا عنهم والثاني حديث ابن عباس مع شواهد كثيرة حتى بلغ الامر الى الشرح
 انه يعارض القرآن في الحديث المشهور روي عن علي الكتاب انفا وبنسخه اطلاقه وعمومه وحيث ابن عباس اخرج
 مسلم فيكون اصح الاحاديث واجيب عن الاول ما لا ينقطع كما تقدم عن الترمذي فقل في علله عن البخاري ان ابن
 لم يسم من ابن عباس وكذلك اعلم الطحاوي باننا لا نعلم قيس بن سعد حديث عن عمرو بن دينار فقل في هذا تحقيق
 وبما يصلح الزامنا لا تحقيقا لان الحنفية لا يبعدون الاقطار جرحا كالارسال بعد ائمة الرواية على ان

وناهيك شيخ مسلم له مع ان امكان ان يكتفي بالاتصال على ما هو عندكم ايضا اما رد الحديث بجميع طرق يحيى بن معين كما
 نقله ابن امير الحاج في حاشيته الترمذي طالب بالدليل ولم يجد بل الظاهر خلافه على ان لا عبرة بقول اعداء يحيى بن معين
 مع ان ما ذكره من رفعه شاذنا صحيح واما من رواه سهيل بن ابى صالح انكر روايته والراوى اذا انكر روايته
 لا تزل كما في الاصول فبذلك يعلم الاصل ايضا مطالب بالدليل ولا يوجد مع ان سهيل ليس في جميع طرقه وثانيا
 انه معارض للحديث المشهور كما ذكره صاحب البداية انه يعطى القسمة فينا في الشك لكنه مفهوم فلا يعارض المنطوق
 وهذا ايضا مشهور على رايهم وان لم يسلم الحنفية مشهورا مع ان الحصر اضافي لان الشاهد ايضا قد يلفظ والبيضة تجب
 على المناظر في الدين اذ اخيف غواصة خصمه بدورها ولا يسمي مدعيها لكونه مشروطا بمجلس القضاء وثالثا انه معارض
 بحديث الاسود كما مرنا به اذ اوردناه في الحديث واصل ونحوه فلا بد ان لا يكون الا ذلك رواه مسلم والاربعة
 الحصر فيه اصرح وقدر مثالها ما جاء به بان معنى شاهدك بينك سوا كانت رطلين او رجلا وامرأتين او رجلا مع
 يمين فمعناه شاهدك او ما يقوم مقامهما ولو لا هذا التاويل لزم رد الرجل والمرأتين فقتضه ظاهر لان الرجل مع المرأة
 يسمي الشاهدين وكذلك امره القاضي بالشاهدين فاحضر الرجل والمرأتين عند مثل تلك الحالات ما اوضح شاهد وحلف
 مع ان قبول شهادة الرجل والمرأتين منصوص الكتاب فلا يسمي حقيقة واليمين ليست من الشهادة حقيقة مع ان
 المدعى انما انكر وجود الشاهدين فكان ينبغي ان يقال شاهدك او يمينه او يمينك مع شاهد واحد ذلك ولا يعاير ما قاله
 خرازين الرازي ان قول الصحابي مرفوعا يقتضي كذا او يميني عن كذا لا يغير العموم لان الحجة في الحكمي لا في الحكائي وقد
 يكون خاصا وايضا فالقبضاء له معان اقربها في هذا الموضوع فصل الخصومات وهذا مما يتعين فيه الخصوص اذ لا يتاخر
 فيه الحكم لكل شاهد من النبي صلى الله عليه وسلم في قيام الساعة بل انما يقتضي بشاهد خاص وعلى هذا يكون الراوى
 قد اعتمد على قرينة الحال الشاهدة على ان المراد بالشاهد واليمين حقيقة الجنس لا اشتقاق الجنس انه قضى بجنس
 الشاهد وبنسب اليمين اى قضى بهما احيانا وبذلك احيانا انما لم يوجد شاهد للمدعى وما اورد عليه بان لا ينافي
 بعض الروايات كى يثبت على عند الدار فطنى والبيهقي مرفوعا يقتضي بشهادة شاهد واحد ويمين صاحب الحق وكى يثبت
 عبد الدين عمرو عند الدار فطنى مرفوعا قضى الله ورسوله في الحق بشاهدين فان جاز بالشاهد واحد حلف مع شاهده
 فيقال انه مدخول الاسانيد والصحاح غير مصرح بل بمهمة مع ان المصحة ايقما ممكنة التاويل لاحتمال ارادة
 المدعى علمين لفظ الطالب وصاحب الحق لانه طالب الخلاص والبراءة الحق ثم يؤيده ارواه الطحاوى انه امر به
 لم يكن في عهد النبوة والخلفاء ووقى قالوا انه احد شريعتين ويجوز ان يكون الشاهد خزيمة بن ثابت وشهادته وجد بها
 كانت تكفى لكل احد كما يعطيه حديث فضله كما تقدم ذكره والظلمة الساجي بان على هذا المعنى لليمين لكن يمكن ان يقال
 ان وقع لتأكيد الحق وتثبيت الامر والتدبى لالله حوب وهذا للتوفيق بين الادلة قلت والاولى في الجواب ان يقال
 انه فعل لا عموم له وواقعة واقعة التي ذكرها المصنف في الباب بعد هذا الحديث بسنده قال سمعت جدي ^{سبحه} يقول
 يقول بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم جيشا الى بنى النضير فاخذواهم بركبتهم من ناحية الطائف
 فأتواهم الى بنى الله صلى الله عليه وسلم فركبت فسبقتهم الى النبي صلى الله عليه وسلم

قلت المسلمون عليهم باني الله ورحمة الله وبركاته انا انا جندك فاخذ دنا وقد كنا اسلمنا وخضعتنا
 قطعنا اذن النعم راي اطراف افانها وكان ذلك في الاموال علامته من السلم ومن لم يسلم فلما قدم بعثوا
 قال لي بنى الله صلى الله عليه وسلم هل لكم بنية على انكم سلمت قبل ان تاخذوا رني نسخة تؤخذ من الجحول وبني
 معكم في هذا الدائم قلت نعم قال من يتيك قال سمرة رجل من بني العنبر رجل آخر سماه له فشهدنا رجل
 ربا بنا قد اسلمنا قبل ذلك ربا في سمرة ان يشهد فقال النبي صلى الله عليه وسلم قد ابي ان يشهد تخلف
 (افتحاض) مع شاهدك الاخر فقلت نعم فاستخفني خلفت بالله لقد اسلمنا بالله يوم كذا وكذا اذ حضرنا

اذ ان النعم فقال بنى الله صلى الله عليه وسلم اذهبوا (خطاب الجيش) فقام سمعهم انصاف الاموال
 ولا محسوا اذ رايهم لولا ان الله تعالى يجب ضلالة العمل اذ رايكم عقلا لا حديث اى افقتضاكم حبلا ضلالة العمل
 اى ضياعه وطلانه فهذا واقعة قد ثوبا ان قضى بشاء ويمين وليس لهم فيها حجة اصلا فان فيه اذ هو اقام سمعهم
 يدل على انه جعل اليمين مع الشاهد سببا للصالح والاخذ بالوسط بين المدعى والمدعى عليه لانه قضى بهما بالردوى
 والا فكيف التصديق بهذا مصالحة الفصل الامر بالقضاء وذلك لانه صلى الله عليه وسلم لم يحكم لهم الا بنصف
 المال ولولا ان المدعى لا يثبت بشاء ويمين لما فعل ذلك لانه لم يكن على تقدير ثبوت اسلامهم ان ياخذ شيئا
 من اموالهم والبيان قوله عليه السلام ان الله لا يحب ضلالة العمل اقوى حجة على انهم في اخذ اموال هؤلاء لم يكونوا
 على باطل لا يشكر على عمله ولا يوفى له حبل على عمله كائنا ما كان كاسارق والغاصب ومن كان يملك فلو كان
 اخذ الجيش من هذا القليل كما يولوا من على قوكم لانكم تقولون ان الشاهد الواحد مع اليمين بنية كالملة ثبت بها الدعوى
 فيها ان ثبت بهذا اسلامهم لما كان اخذهم اموالهم اقل من الغصب بثبوت اسلامهم على زعمكم ونحن نقول ان
 اسلامهم لم يثبت بيمينهم لان يمين المدعى لا يفيد وذلك لو سلم انه كان دعوى منهم ولم يثبت نصاب الشهادة ايضا
 فلم يثبت ثبوت الاسلام الا في خير الخفاء غير انه صلى الله عليه وسلم احب ان لا يجبرهم فز عليهم نصف اموالهم كما روى على
 سوازل كلها وكان ذلك لاذن اهل العسكر ذلك والامثلة الزرية وهي بساط ذو حبل فلا حجة فيها على ان بنى العنبر
 كانوا لكو اموالهم بل الذي فعله النبي صلى الله عليه وسلم من امر الزريب باخذ صاحبه انما كان لانه خالف صلح النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم حيث اختار بعد المناصفة والتقسيم من حق العجز ثم ان القاضي يجوز له ان ياخذ من مال المدعيون للمدعي بقدر
 حقه الذي عليه ولو من غير جنس حقه كما يظهر من اثار النبي صلى الله عليه وسلم سيفه لعدرا ثبت له حق في الزرية و
 وهذا اختاره الشافعي والمتأخرون منا كما تقدم وفيه دلالة على ان الغاصب يملك المقتصوب بعد ادا الضمان و
 لولا ذلك لرد عليه ولم تكن الا في العسكر وعندكم الاستفعا به حرام

باب الرجلين يدعيان شيئا وليس بينهما بنية والشيء يكون في ايديهما او في يد غيرهما ويولايدي فيه شيئا
 اختلف اهل العلم في الشيء يكون في يد الرجل فتراهاه اثنان وتقيم كل واحد منهما بنية فقال احمد بن حنبل واسحق بن
 راهويه يقرع بينهما من خرجت له القرعة صارت له وكان الشافعي يقول بوقر بما قال في اليد يقرع لانه احد
 يقضى به بينهما لتضمنين وبوقر بالوجهية وسفيان الثوري واحمد بن حنبل في رواية وما لك في رواية والقول الاخر

اقرضا بينهما اربعا خرت سهم حلف الله شهوده بحق ثم نقضى له بدينه قال احمد في روايته وقال مالك لا احكم به لوجوب
 اركان في يمينها وبكى عنه انه قال هو لا علمنا بشهود او اشهر بما بالصلح وقال الا وراعي لوجوبها بينة بعد
 وبكى من الشك في انه يدينها على حصص الشهود قال في الهداية واذا ادعى انسان عينا في يد آخر كل واحد منهما يزعم
 ان له الا اقام البينة فبني بها بينهما وقال الشافعي في قول تهراتهما وفي قول ليعرب بينهما لان احدهما بينة بينة
 بينة لان لستالة ابراهيم المالكين في الكل في حالة واحدة وقد تقرر التبرير فيهما تراق او يصار الى القرعة لان البينة
 صلى الله عليه وسلم اقرضا فيه قال الله ان الحكم بينهما ولنا حديث جيم بن طرفة ان رجلين اختصما الى النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم في ناقة واقام كل واحد منهما بينة فنفى بها بينهما النصفين وحديث القرعة كان في ابتداء الاسلام ثم نسخ ولا يلحق
 لا بما دنا في معنى كل واحد منهما تختم الوجه بان اقيمت احدهما سبب الملك والاخر ايدى فصحت الشهادتان فيجب العمل بها
 ما لم يكن وقد امكن بالنصف اذا حمل فقبله وانما يصف لاسمائها في سبب الاستحقاق فان ادعى كل واحد منهما
 ملك امرأة واقام بينة لم يقض لواحدة من البنتين لتغذرا العمل بهما لان الحمل لا يقبل الا مشترك قال وان
 اقام احد المدينين شاهدين والاخر اربعة فبها سوار لان شهادة كل شاهدين على تمامته كما في حالة الانفرد والفرج
 لا يقع بكثرة العمل بل بقوة فيها على ما عرفت انتهى حتى لا يخرج القياس بقياس آخر ولا الحديث بحدوث آخر ولا الآية
 بآية اخرى لان كل واحد منهما على تامته بغيرها اذا كانت احدا الاثنين والآخرين تختم التناوب والاخرى لا يحتمل
 وكان غير المحتمل اولى وكذلك لو اقام احد المدينين مستورين والاخر عدلين فانه تخرج الذي شهد له لان وانما
 وضع المسئلة في دعوى ملك العين بملك المطلق بين الخارجين لانها لو تنازعا في نكاح امرأة واقام كل واحد
 بينة انها امرأته لم يقض لواحد منهما بالاتفاق ولتفصيله في الفقه وكذلك لو كان الدعوى في المقيد بالسبب المعين
 او بالتاريخ فبينة تفصيل وتلاف ايضا وكذلك لو كان الدعوى بين الخارج وصاحب اليد واقام بينة فبينة الخلع
 اولى ولتفصيل في الفقه فراجعها واحديث القرع ومعناه قد تقدم وسياتي واحديث تخميم فاخرجها
 الى شبهة في مصنفه مسلا وسنأخذها آخر فتشدها فيها حديث الباب عن ابي موسى مرفوعا واخرجه احمد في مسنده
 والحاكم في الاحكام من مستدركه وقال صحيح على شرط الشيخين ان رجلين ادعيا لغيره على محمد النبي صلى الله
 عليه وسلم فبحث كل واحد منهما شاهدين نفسه النبي صلى الله عليه وسلم بينهما قال المنذر لسانه
 كلهم لغات هذا هو حديث الثاني واخرجه النسائي وابن ماجه والمصنف في الباب من وجه آخر يمتن آخر عن
 ابي موسى الاشعري ان رجلين ادعيا لغيره ادواة الى النبي صلى الله عليه وسلم ليست لواحد
 منهما بينة فحمل النبي صلى الله عليه وسلم بينهما اى قضى ان البعير بينهما انصاف ولعل البعير كان في ايديهما
 اوى في يمينها وهو لا يدعي فيه شيئا فزرب بعض الى انها واقعتان وجعله ابن عساکر حديثا واجدا قال الخطابي في
 مروي في الاسناد الاول الا ان في الحديث الاول انه لم يكن لواحد منهما بينة وفي هذا ان كل واحد منهما قد جاز ان يدين
 فاحتمل ان يكون القصة واحدة الا ان الشهادات لما تارضت تبارت قصارت فصار كل واحد منهما بالشيء نصفين
 لها استواء بينهما في اليقين فاحتمل ان يكون البعير في يد غيرهما فلما اقام كل واحد منهما شاهدين على دعواه نزع الشيء

منه بل انما عليه ود في ربهما قوله استهما على اليمين ما كان احدا ذلك اذ كرها يقول اذكره الاثران في اليمين اذ استجرا
ذاتيهما اذ اثار الجواب معنى الاستسما بهما الاقتراع يريانه بالقرعة فانها خرجت من القرعة حلف واخذوا اذ اذ
قلت ومعنى الزكراه الكراهة بيننا الا لا كراهة حقيقة لان المدعى عليه لا يكره على اليمين فمعنى ما كان احدا ذلك اذ كرها
كان محبوبا لغيره اذ كروا والاختلاف في استعمال القرعة قد تقدم فراجع ومن قول الهداية كان في ابتداء الاستسما
كان استعمال القرعة في وقت كان القمار با حاتم انفع ذلك بخرصة القمار لان تعيين المستحق بمنزلة الاستسما في القمار
فكما ان اطلاق الاستسما في خروج القرعة يكون قمارا كذلك تعيين المستحق بخروج القرعة يكون قمارا ايضا بخلاف
قصة المال المشترك فللتقاضى هناك ولاية التعيين من غير قرعة وانما يقرع تطبيقا لتعويضها ونفيا لنتيجة الميل عن نفسه
فلا يكون ذلك في معنى القمار

باب اليمين على المدعى عليه اذ لم يكن للمدعى بينة ليمتثل لان اليمين حقه بالحدوث الشهور فاذا طالبه برحمته
عن العجز عن اقامة البينة والتمس اليمين على المدعى كما تقدم اختلاف اهل العلم في ان اليمين توجه على كل من ادعى
حق سواء كان بينة وبين المدعى اختلاف اهل الام لا فذهب اليه الجمهور منهم الشافعي والوضيعة وقصر مالك في توكيد اليمين
ان يكون بينهما خالصة لئلا يتبدل السفار اهل الفضل ولا اصل له في كتاب الله ولا سنة رسوله صلى الله عليه وسلم
باب كيف اليمين قال في الهداية فصل في كيفية اليمين والاختلاف واليمين باحد دون غيره لقوله عليه السلام من
كان منكم خالفا في حلف بآية لا ينذر وقال عليه السلام من حلف بغير الشفاعة اشرك (الاولى في اليمين) الثاني في التذكير
وقد يوكده كروا صاف وهو الغليظة وذلك مثل قول قل والد الذي لا اله الا هو عالم الغيب والشهادة هو الرحمن الرحيم
يعلم من السر والخفايا ما يعلم من العلانية ما لظان بذا عليك ولا قلبك هذا المال الذي ادعاه وهو كذا وكذا وان شئت
ولم ادع في التقاضى ان يزيد في التعليظ على هذا وله ان يقتض منه الا ان يتكلم اذ لا يتكرر على اليمين لان المستحق يمين
والقاضي بالخيار ان شار غلظ وان شار لم يغلظ فيقول قل بالثأر والتدويل لا يغلظ على المعروف بالصلاح و
يغلظ على غير ذلك يغلظ في الخطير من المال دون الحقير انتهى قوله قال لعني الرجل حلفه بالله الذي

اليهود ماله عندك شئ نعم انما هو بالغلظ اليمين يذكر بعض الصفات قوله ان سأل الله صلى الله عليه وسلم قضى
باليمين على المدعى عليه في دليل لما يوجب الجمهور

باب اذا كان المدعى عليه ذميا يحلف والمدعى مسلم لم يكن له بينة وفي الباب عن الاشعث قال كان بيني وبين
رجل من اليهود ارض يجرى في نقد منه الى النبي صلى الله عليه وسلم قال لي النبي صلى الله عليه وسلم
الك بينة قلت لا قال لليهودي احلف قلت يا رسول الله اذ يحلف ومذهب بالمالي ارض وريالي
في باب الاذ يقال في متلبس لك منه الا ذاك

باب الرجل يحلف على علمه بما غاب عنه قوله ان رجلا من كندة ورجلا من حضرموت اختصما الى النبي
صلى الله عليه وسلم في ارض من اليمن فقال الحضرمي يا رسول الله ان رختي اعتصبنيها الوهذ في
بده قال هل لك بينة قال لا ولكن احلفه والله ما تعلم انما ارضي اعتصبنيها ابو هذيمة كندة

وفي رواية الثاني فقال الحضرى يا رسول الله ان هذا غلبني على ارض كانت التي فقال الكندي هي ارضي
في يدي انزعها ليس له فيها حق فقال النبي صلى الله عليه وسلم الحضرى الك بنية قال لا قال
ذلك يمينه قال يا رسول الله فاجلس ليالي ما حلف ليس يتورع من شئ فقال ليس لك منه
الا ذاك والحد يشان مع سديهما قد تقدم مع شريهما في مبداء ابواب الايمان والنذور فارح اليه
مطابقة الباب طاهر في حديث الاول

باب الذي كيف يتخلف قال في الهدي واليمين بالله دون غيره ولو كان بذكر او صا قال ويستخلف اليهودي
بالله الذي انزل التوراة على موسى عليه السلام والنصراني بالله الذي انزل الانجيل على عيسى عليه السلام
والابن صوريا لا عورا الشوك بالله الذي انزل التوراة على موسى ان حكم الزاني كما حكم هذا والان اليهودي يعتقد نبوة موسى
والنصراني بنو عيسى عليهما السلام فيقطع على كل واحد منهما بذكر المنزل على نبيه ويتخلف المجوسى بالله الذي خلق النار
وبكذا ذكر محمد في الاصل ويروى عن ابى حنيفة انه لا يتخلف احد الا بالله والصا وذكر الحنابلة انه لا يتخلف غير اليهودي
والنصراني بالله وهو اختيار بعض مشايخنا لان في ذكر النار مع اسم الله تعالى تظهير وما ينبغي ان نعظم محال الكافرين
لان كتب الله عظمتهم وهو وصفه الله تعالى والوثني لا يحلف الا بالله انتهى والحديث في الباب عن ابى هريرة مرفوعا
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يعني لليهود الشك كره الله الذي اتزل التوراة على موسى ما تجدون

في التوراة على من سرق في و سنة رواية قال له يعني لابن صوريا اذ كره بالله الذي نجاكم
من آل فرعون واقطعكم البحر (فلن) وظل عليكم الغمام وفي التوبة وانزل عليكم المن والسلوى
وانزل عليكم التوراة على موسى المتحدون في كتابكم الرحيم اى على من زنى فهو تخلف بالله ولفاته

باب الرجل يحلف على حقه في القضي بين رجلين فقال المقتضى عليه لما ادبر حسبي الله واعم الوكيل فقال
النبي صلى الله عليه وسلم ان الله تعالى يومئذ العجز ولكن عليك بالكيس فاذا غلبك امر فقل حسبي الله نعم الوكيل
الكيس فتح الكاف وسكون اليا القبط في الامور اى اذا استوثقت واستعملت الكيس فقل امر فقل الخ

باب في الدين هل يحبس به المحبس مشرع لقوله تعالى ونيقوا من الارض فان المراد بالحبس ولم يكن في زمان
النبي صلى الله عليه وسلم واني بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم حتى وكان يحبس في السجن والى يمين حيث امكن ولما كان
زمن على رضى الله عنه احدث السجن بناء من تصب فقه الصواع في حبس من مدر قال في الهدي واذا ثبت الحق عند
القاضي وطلب صاحب الحق حبس غريم لم يجعل حبسه وامره بدفع ما عليه لان الحبس جزاء الماطلة فلا بد من ظهور ما
قال فان اتفق حبسه في كل دين كرهه بدلا عن مال حصل في يده كتمن المبيع او التمر بعد كالمهر والكفالة ولا يحبس
فيما سوى ذلك اذ قال اني فقير الا ان ثبيت غريم له لا لا يحبس قال حبسه شهرين او ثلثة ثم يثالب عنه فالحبس
لظهور ظلم في الحال وانما يحبس مدة لينظر له لو كان يخفيه فلا بد من ان تستأذنه ليفيد به الفائدة فتدبر ما ذكره
ويروى غير ذلك من التقدير شهر او اربعة الى ستة اشهر والصحيح ان التقدير موقوف الى رأي القاضي لا خلاف حول
الاختصاص فيه فان لم يظهر له ما في سبيله يعني بعد مدة لا استحق النفي الى الميسرة فيكون حبه بعد ذلك

فعلما ولو قامت البينة على انفلاسه قبل المدة تقبل في روايته قوله في الواجد يحمل عرضه وعقوبة قال ابن
ابن المبارك يحمل عرضه فيخلاله وعقوبة يحبس اليه لا يحمل مثل الغني القادر على قضاء دينه بحبس ويتغنى في القول
ويقال انت مظنة في قوله اتيت النبي صلى الله عليه وسلم بغريم لي فقال الزمة ثم قال لي يا خاشعي تميم هاتين
ان تفعل يا سبورك اي الذي الزمتني دينك قوله حبس سر جلا في تهمة قال الخطابي هذا
دليل على ان الحبس على ضربين اثنين عقوبة وحبس استظهارا لتقوية الدلائل واجب وانما كان في تهمة
فانما يتبين بذلك ليتكشف به عما وراءه وروى انه حبس رجلا في تهمة ساعة من تهاشم فحكي عنه اصر

باب في الوكالة
الوكالة الفتح الواو كسر الهمزة للتوكيل من وكلة فكذا أي فوض إليه ذلك وهو وكيل هو
القائم بما فوض اليه كانه فاعيل بمعنى مفعول لانه موكول اليه لا مراه مفض اليه وفي اصطلاح الفقهاء عبارة
عن اقامة الانسان غيره مقام نفسه في تصرف معلوم وبشيء يتعلق بالبقاء والمقدور متبعا طهرها وركبتها لفظ وكلت
واشابهه وشروطها ان يملك الموكل التصرف ويلزمه الاحكام وصفها انه عقد جازم يملك كل من الموكل والوكيل
العزل بدون رضى صاحبه وحكمه مباشرة الوكيل بامضوض اليه قال في البداية كل عقد جازم ان يعقد الانسان
بنفسه جاز ان يوكل بغيره ولان الانسان قادر على العجز عن المباشرة بنفسه على اعتبار بعض الاحوال فيحتاج الى ان
يوكل بغيره فيكون السبيل منه ودفع الحاجة وقد صرح ان النبي صلى الله عليه وسلم وكل بالشرار حكيم بن حزام فقدم في
البيع (و) بالتزويج عمر بن ام سلمة واخرجه النسائي في النكاح قال ويجوز الوكالة بالخصومة في سائر حقوق وكذا
بالبطالة واستيفائها الا في الحدود والقصاص فان الوكالة لا تصح باستيفائها مع غيبة الموكل عن المجلس اصر

قوله عن جابر بن عبد الله انه سمعه يحدث قال اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيل فخذ منه
عليه وسلم سلمت عليه وقتلت له اني اردت الخروج الى خيبر فقال اذا اتيت وكيل فخذ منه
خمسة عشرة وسقدا ان استغنى منك آية فضع يدك على ترقوته اصر مقدم
الحلق في صدره فكان ذلك علامة على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم وكله الى وكيله في خيبر
باب في القضاء اي امضاء الحكم من القضاة والحكام في الامور تدبر المصنف في الباب اجب قضاء
النبي صلى الله عليه وسلم بعينها من باب المعروف وبعضها من واجبات الشرعية الحق على صاحبها الصلوة و
السلام فنهيا في الطريق قال اذا اندارت في طريق فاجعل سبعه اذرع يعني اذا كان طريقا بين ارض قوم لاد
عمرتها فان اتفقوا على شئ فذاك وان اختلفوا في قدره جعل سبعه اذرع بدار الى حيث والاد جاز طريق
مسلوك وهو اكثر من سبعه اذرع فلا يجوز لاحد ان يتولى على شئ من ذلك له عازمة ما حواله من الموات فتلكه

بالاحياء بحيث لا يضر المارين قال الخطابي يشبه ان يكون هذا على معنى الارفاق والاصلاح ومن الحد والتخفيف
ومنها غرض خشية في هذا لغير اذا استاذن احدكم اخاه ان يغير خشية في جداره فلا يمنعه قال الخطابي
عامة الفقهاء يذهبون في ما وليه الى ان ليس بإيجاب يحمل عليه الناس من جهة الحكم وانما هو من باب المعروف ومن
الاحمد بن حنبل فانه يروى على الوجوب قال علي الحكم ان يقضوا به لمضوه عليه ان اضع منه ومبذوع الضر

عنه عتبة بن جندب انه كانت له عضد من نخل في حاله رجل من الانصار قال ومع الرجل اهله فكان
 سمره يدخل نخله فينادي به وليثق عليه فطلب اليه ان يبيعه فابي فطلب اليه ان يئنه
 ريبا له بنخل آخر فابي فاتي (والانصاري) النبي صلى الله عليه وسلم فذكر له ذلك
 فطلب اليه النبي صلى الله عليه وسلم ان يبيعه فابي فطلب اليه ان يئنه فابي فاتي قال فنه له
 ولك ان احلنا الامور غبه فيه ومن امر اخره فابي فقال انت مضار فقال رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا انصاري اذهب فطلع نخله من تحتك قوله عضد قال الاصمعي اذا صار للنخل جذع يتناول منه المتناول فتلك
 النخلة العسيذة وجمعة عضدان فلما انكر معروفا له وميته قال له انت تريد ان تضر الناس ومن يريد ان يضر الناس
 جازع الضرر وامر بقطع نخله ومنها حكم تقسيم الارض ان رجلا خاضع الزيد في شراج الحرة التي يبعون بها
 فقال الانصاري ما يح الماء يمر فابي عليه الزيد فقال النبي صلى الله عليه وسلم للزيد اسق يا زهير ثم
 ارسل الماء الى جادك قال فغضب الانصاري فقال يا رسول الله ان كان ابن عتيك فقلون
 وجهه رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم قال اسق ثم احسبي حتى يرجع الى الجسد
 هو ما رفع حول المزارة كالجار وهو المنااة امره صلى الله عليه وسلم اولا بالمساحة والاثار بان يقي شيئا يسيرا ثم
 يرسل الي جاره فلما قال الانصاري اتقال وجعل موضع حدة امره ثانيا بان ياخذ تمام حقه ويستوفيه فانه اصلح له
 بالزجر المبلغ وقول الانصاري ما قال زك من الشيطان بالغضب فانه كان مسلما بريا وقيل كان منافقا و
 قيل له الانصاري لا تحاد القبيلة والآية تدل على الاول من انه مسلم وفيها تلقى الخطاب بالآية فبلا وربك لا يؤمنون
 حتى يحكموك وقضى بين قريش وبين بني قريظة ان الماء الى الكعنين لا يحبس الا على على الاسفل اى بعد
 ما يبلغ الماء الى الكعنين فكان في ذلك الزمان والمقام ان اول الحق بالماء للاعلى ثم الاسفل ثم تبدل العرف بان
 اسبق الحق للاسفل ثم للاعلى ومنها مشله النخل قال اخضعتم الى رسول الله صلى الله عليه وسلم رجلا
 في حريم نخلة فاصبر بها نذر عتق فوجدت سبعة اذرع وفي حديث الاخر فوجدت خمسة اذرع فقضى بذلك
 انما امر بلك ليعلم مقدار ما احاط به النخل من الارض وكان في ارض الموات فنع الغائل من الغرس فيه لئلا
 تختلط ثمارهما اذا سقطت ولئلا يضر كل نخلة بالآخرى واما في الارض المملوكة فلا يبيع ابن اراد الغرس اثره كالتوت

اول كتاب العلم

باب فضل العلم اى فضل تعلمه وتعليمه الكتاب والسنة وما يتعلق بهما من الكلام والفقه و
 اصول الفقه والحديث والنحو والصرف والمعاني والبيان وغيرهم والعلم نور في قلب المؤمن متعقب من نور
 النبوة من الاقوال المحمدية والافعال الاجمعية والاحوال المحمودية يهتدى به الى الله تعالى وحنافه وافعاله
 واحكامه فان حصل به اسطة البشر فهو كسى والالهو العلم الا وفي انفسهم الوحي والابهام والفراسة والنجف ان به
 بشرف العلوم فيها كان المعاد واشرف كان العلم الحاصل به اشرف والعلم اما ان يكون دينيا او دنيويا او دنيويا

ان العلم الذي اشرف من غير الدين واما العلم الذي في بعضها اشرف من بعض فانه كنت جالساً في المسجد في مسجد دمشق فبادر رجل الحديث فيقول ان يكون هذا الحديث الذي فكره ابو العلاء وادبره والمطلوب للمرجل ان يشرف وذكر ذلك بمشيرة وكذلك يتمثل بمعية من سفر بعيد ومسافة طويلاً لتحقيق الحديث من ان سعة التبرار لا تحصى ان يكون سعة بالتفصيل ولكن اردان لسمعها واسطة لافادة العلم ولربادته ليقينه اولعوا الناس وادبروا من الدين ايضا قوله وان الملائكة لتلح اجبتها راضاً طالبا العلم من وضع الملائكة الاجنحة المتواضع والخشوع تعظيم الحق طالب العلم وتوقير الحكمة قوله تعالى وانخفض لها جناح الذل وويل معنا الكنف عن الطيران لا يذلل عنده كقول صلى الله عليه وسلم من قوم يذكرون الله تعالى الا حفت بهم الملائكة وغشيتهم الرحمة وقيل معناه بسط الجناح وفرشها ليجل عليها فيعظم حيث يقصدهن البقاء في طلبه ومعناه المعونة في تفسير السعي له في طلب العلم قوله وان العالم يستغفر لمن في السموات والارض والحيتان في جوف المسار كزال بعين العلم ان الله سبحانه خفيش للحياتان وغيره من انواع الحيوان بالعلم وعلى السنة العلماء انواع من المنافع والمصالح والارزاق فهم الذي ينشأ الحكم فيجعل ويجرم منها وارشاد الى المصلحة في ايها واصحاب الاحسان اليها ونفي الضرر عنها فاليها الاستغفار للعلماء مجازة على صميمها وشفتهم عليها فان فضل العالم اى الغالب عليه العلم وهو الذي يقيم نبش العلم بعد اداء ما توجه اليه من الفرائض والسنن المؤكدة على العباد اى الغالب عليه العبادة وهو الذي يصرف اوقافه بالانفاق مع كونه عالماً بما تصعب العبادة كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب قال القاضي شمس العالم بالبر والعابد والكواكب لان كمال العبادة ونور الاتباع من العابد ونور العالم يتعدى الى غيره فينفضي بوجهه المتلقى عن النبي صلى الله عليه وسلم كالقمر يلقى نوره من نور الشمس من عالمها عز وجل.

باب رواية حديث اصل الكتاب في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم احداً تكمل الكتاب فلا تصدقوه ولا تكذبوا بهم فلو اصابنا بالله ورسوله فان كان باطلا لم تصدقوه ان كان حقاً لم تكذبوا به وفي اخره قال زيد بن ثابت امرني رسول الله صلى الله عليه وسلم فقلت له كتاب يهود فقال اني الله ما من يهود كتابي الحديث اى لم يثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم على ان يكون كاتبين اليهود مثلاً ليطس عليه في الكتاب ويحزن فيه فيكتب ما لم يقرأ ولم يكتب ما يقرأ زار بن يونس عليه السلام فكان يكتب له ويقرأ.

باب كتابة العلم وفي الباب عن عبد الله بن عمر قال كنت اكتب كل شئ اسمعه من رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفي آخره كاتبت في نفسي بعده ما يشترج منه الا حتى اى لا يخرج من فمى ولساني الا حتى يستبذل منه المسائل واحكام الشريعة فاكتم كل ما سمعته وفي امرى عن زيد بن عروان ان لا يكتب شيئاً من حديثه قال الخطابي يمكن ان يكون انتهى مقدماته واخر الامر بالاباحة ويمكن انما ان يكتب الحديث مع القرآن في صحيفة واحدة لما اختلط به فقه على الشارح فاما ان يكون لنفس الكتاب مخطوطاً وتفتيش العلم بالخطب منها عتقاً وقد امر رسول الله صلى الله عليه وسلم من غير منة بالبلغ وقال لبلغ الشاهد الغائب فاذا لم يبق فيه واما سعة منه بعد البلوغ لم يؤمن واهب العلم وان سقط اثر الحديث فلا يبلغ آخر القرون من الامم والسنين من طبع اكثر لشدة الكلفة

غير ما بنى عليه الغلط وقد قال صلى الله عليه وسلم احل لكم اليه سورة الحفظ فقال استمعن بينك وقال كتب ما رتبناه
 يري خبته التي خطبها فانكسبتها وقد كتب رسول الله صلى الله عليه وسلم كتابا في الصدقات والمعامل والديات وكتب عنه
 فعل بها الامم وتناقلها الرواة ولم ينكرها احد من علماء السلف والخلف فذل ذلك على جواز كتاب الحديث والعلم والشرع
 وفي الموطا ان عمر بن عبد العزيز كتب الى ابني بكير بن عمرو بن حزم ان انظر ما كان من حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم وسته اوحديث عمرو بن حزم فاكتبه لي فاني قد خفت دروس العلم وذباب العلماء قال محمد بن وهب ناخذ ولا نرى
 كتابا يعلم بأسا وسوقا ابني حفيظة وقد روي الطحاوي في المعجم الثاني من معاني الآثار باب كتاب العلم بل تعلم ان
 لا نذكر فيه الروايات وجميع بينهما مجمع لطيف فراجع وقد بينا ما يتعلق بهذا الباب في المقدمة فراجع ايضا -

باب التشديد في الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الباب ثلث للزيوع ما يمنعك ان تحدث
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كما يحدث عنه اصحابك قال اما والله لقد كان لي منه حجة

ومنزلة ولكني سمعته يقول من كذب على محمد بن علي بن ابي طالب فليزل وقيل فليقتل من كذب
 النار واصلة بمادة الابل وهي اعطاهم انهم اقبل دعا بلفظ الامري لواء الله ذلك وقيل مخرج بلفظ الامري فقد
 استوجب ذلك فليوطن نفسه عليه ويدل عليه الرواية الاخرى في النور وفي رواية بن جني لم يمت في النار ثم معنى الحديث ان
 هذا جزءا وقد يجازي به وقد يعقوب الله الكليم عنه ولا يقطع عليه بدول النار وكذا سبيل كل ما جاز من الوحيد بالنار
 الكبار غير الكفر فكلها يقال فيها جزءا وقد يجازي وقد يعقوب عنه ثم ان جوزي وادخل النار فلا يغلب فيها بل لا بد من
 خروج منها بفضل الله تعالى ورحمته ولا يغلب في النار احد ان على التوحيد وهي قاعدة متفق عليها عند اهل السنة واما
 الكذب فهو عند المتكلمين الاخبار عن النبي صلى الله عليه وسلم خلاف ما هو عند اهل السنة وقالت المعتزلة
 شرط العمدية وانما قيد صلى الله عليه وسلم بالعمد لكونه قد يكون عمدا وقد يكون سهوا فلهذا قيل لتامع ان الاجماع و
 النصوص المشهورة في الكتاب والسنة متوافقة متطابقة على ان لا تملك على الناسي والغافل فلو اطلق صلى الله عليه وسلم
 وسلم الكذب لتوهم انهم انما ينسوا ايضا فقيده واما الروايات المطلقة فمحمولة على المقيدة بالعمد واما اجتناب الزبير
 عن الرواية فمجرد احتياط وكذلك احتياط ابو حنيفة حتى شرط الحفظ من حين سمع الى حين ادائه صدرا ولما تروى ان لم يرو
 الا قليلا ويحسب الجاهل انه لا رواية عنه فافهم ثم اعلم ان في الحديث فوائد منها تعظيم تحريم الكذب عليه صلى الله عليه وسلم
 سلم وانه فاحشة عظيمة ومولقة كبيرة ولكن لا يكفر بها الكذب الا ان يستعمله في امور الشهرة من تداسب العلماء وذهب
 بعض العلماء الى ان من كذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم عمدا كفر وارتقى دمها والصحيح ان قال الجمهور ثم ان
 من كذب عمدا في حريته واحدة حتى وردت روايته كلها او ليل لا يخرج كجها فلو تاب وسنت فوته فقد نزل
 جماعة من العلماء منهم احمد بن حنبل لا توتر توبته في ذلك والاقبل رواية ابا بل خيرة جريه الله له لعلنا لا نغفل ولا نجر
 بلغ عن الكذب عليه صلى الله عليه وسلم لعظم مفسدة فانه يصير شرعا سمي الى يوم القيامة ككاف تهمب مع غيره
 والشهادة فان مفسدة ما صرة ليست عامة وذهب جمهور العلماء الى حصة توبته في ذلك وروى عنه في ذلك
 صححت توبته لشرها المعروفة وهي الاطلاع عن المعصية والله على نفسه والله عز وجل ان "الجزء اليسير من سورة"

الذي يرضى على قول الشيعية وقد اتفقوا على صحة رواية من كان كافرا فاسلم وكذلك اجمعوا على قبول شهادته والافرق بين الشهادة
والولاية والشهادة وشهادة الفرق في تحريم الكذب عليه في الله عليه وسلم بين ما كان في الاحكام وما كان في الاحكام
والترتيب والاعادة وغير ذلك فلكل حرام من كبر الكفاية والجمع التباين اجماع المسلمين الذين يعترفون في الاجماع فاما
لكذاية الخائفة المبتدعة في زعمهم بالاخلال في الحديث في الترغيب والترهيب وما يعجز عن ذلك من غير الشهادة
الذين يفسبون انفسهم الى الابد واسبغهم جباههم مثلهم وشبهتهم زعمهم بالاخلال في رواية من كذب على محمد بن عبد الله
فليستوا بمعتد من انما زعم بعضهم ان الكذب له على الله عليه وسلم الكذب عليه وهذا الذي اتفقوا عليه وفعلوه
استدلوا به في غاية الجلالة ونهاية الغفلة والادل على بعدهم من معرفة شيء من الحقايق الشرعية وقد جمعوا فيه جمل من الناس
الذين جحدوا بجهلهم السيئة واذا بانهم البعثة الفاسدة فاما القول الله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان السمع والبصر
الفساد كل اولئك كان عند مسؤولا وانما اصرحت هذه الاحاديث المنويزة والاحاديث الصريحة المشهورة في عظام
شهادة الراوي في اجماع اهل الحل والعقد وغير ذلك من الدلائل القطعية في تحريم الكذب على كذا الناس فكيف
بين قولهم من كذب على الله عليه وسلم في قوله من كذب على الله تعالى فان الله تعالى قال وما يثيق عن الهوى ان يقولوا
وتنوي من تحجب الاخبار قوله من كذب لودنا اجل منهم لسان العرب وخطاب الشيع فان كل ذلك عند محمد بن عبد الله
والله في الذي انقلبوا فاجاب العلماء عنه باجوبة احسن واخصر بان قوله ليضل الناس نهاية باطله انفق الخطاب
على الخطا بها وانما ان تعرف صحة الجواب الثاني جواب النبي جعفر الطوسي انها لو صحت لكانت تلكايد لقوله تعالى فمن اعظم
ممن افترى على الله كذبا ليضل الناس الثالث ان الام في ليضل ليست الام التعليل بل هي لام الصبر وانه العاقبة
معناه ان عاقبة كذبه وسعيه والاخلال بكقوله تعالى في القتل فروعون يكون لهم عدا وخرنا ونظاهرو في القرآن و
كلما لم العرب اكثر من ان تحصر على ان يكون معناه فقد يصير كذبه اخلالا وعلى الجملة فهم يركن من ان يفتي باماره
والعجائز يتم بالعادة وافسد ان يتجسد الى افساده والله اعلم ومنها تحريم روايته الحديث الموضوع على من عرف كونه
او غلب على ظنه وضعه من روى حديثا علمه وظن وضعه ولم يبين حال روايته وضعه فهو داخل في هذا الوجه مندرج في
جملة الكاذبين على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى عليه ايضا حديث من روى عني بحديثي ان كذبه فهو اهل الكاذبين
ولهذا قال العلماء يفتي لمن راو روايته حديث او ذكر ان يظن ان كان صحيحا او حسنا قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم كذا او فعله او نحو ذلك من صيغ الحزم وان كان ضعيفا فلا يقل قال او فعل او ادركته في ذلك من صيغ الحزم
بل يقل روى عنه كذا وروي او يدركه او يروي او يقال او بلغنا او ما يشبه ذلك والله اعلم كذا في النووي

باب الكلام في كتاب الله بلا علمه اي في تفسيره من غير فتح اقوال الائمة من اهل اللغة والعربية المطابقة
للقواعد الشرعية بل بحسب الفهمية فله وهو ما يتوقف على النقل فانه لا مجال للعقل فيه كاسباب النزول والناسخ والمنسوخ
وما يتعلق بالتخصص والاحكام او بحسب ما يتفهم ظاهر النقل وهو ما يتوقف على العقل كما لمقتضاهايات التي اخذ المجتهد
لنحوه او باعضاؤه استعماله في العقول او بحسب ما يتفهم بعض العلوم الالهية مع عدم معرفته بتبنيها في العلوم
الشرعية فيما يحتاج لذلك فله كذا حديث باراه الترمذي عن ابن عباس مرفوعا عن قال في القرآن يا ايها الذين آمنوا

من النار وفي رواية من قال في القرآن بعز علم فليتبوأ مقعده من النار وفي الباب عن جندب مرفوعا قوله من قال
في كتاب الله بواهية فاصاب فقد اخطأ اي يجوز رايه قال البيهقي ان صح اراد به والله اعلم الراي الذي
يذهب على القلب من غير دليل فام عليه واما الذي يشده بمران فالقول به جائز واما قوله فقد اخطأ ومعناه اخطأ طريق
الحق فان من يجهز على ذلك لا يامن عليه ان يقع في الخطأ فلا يشق له الاجزاء على ذلك حتى يرجع فيها في بيان اللغة الى
هل اللغة وكذلك في بيان اسباب النزول وغيره حتى يرجع الى ما روي في ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم وقال
الماوردي قد حمل بعض المتأخرين على الحديث على ظاهره واتبع من ان يشتبه معاني القرآن بجهتها ولو صحبها الشواهد
ولم يارض شواهد نص صريح بهذا عدول عما قبله بما معروفة من النظر في القرآن استنباط الاحكام منه كما قال الله تعالى
ياد الذين يثبتون انهم وواضح انهم لم يعلم بالاستنباط ولما فهم الاكثر من كتاب الله شيئا وان صح الحديث فتاويله ان
من تكلف في القرآن مجوازيه ولم يعرج على سوي اللفظ واصل الحق فقد اخطأ الطريق واصابته اتفاني اذ الغرض انه يجوز
راي الانباء قلت الفارق والمميز بين ان هذا التفسير بالرأي وذاك ليس بالرأي ووقى سليم ومقبوض الى ذوق لذوي
ذوق سليم ولا ضابط له يميز بينهما فافهم

باب يحكم به الحديث اي عادة الحديث والكلام وفي الباب كان اذا حدث حديثا اعاده ثلث مرات
اي الحديث المشتهر بشان فذكر حتى ينعيم ذلك الحديث فيما اسخا في النفس وذلك المان من الماخزين من يقصده فهم عن وعيه
فكره ليعلم واما ان يكون القول فيه بعض الاشكال فيقسطاه بالبيان والما لجروسة الحفظ

باب في مسرعة الحديث اي تتابعه وتواليه والاستعجال فيه وفي اناب عن عائشة مرفوعة الحديث لو شئت لاعداد
ان يحصيه احصاه اي عد كلامه بالتحصى والمرا والبالغة في الترسل والثاني وان سراسول الله صلى الله عليه وسلم
لم يكن يسر الحديث ثم لم يمتحى الكم وسروكم بالحديث

باب التوقي في الفتيا اي الاحتياط فيه في الباب عن معاوية مرفوعة عني عن الغلو طات الغلو طات واحدا
غلو طه اسمي من الغلو طه كركوب من الركوب وهي الانحياز وروي في الغلو طات واحدا غلو طه والمعنى انه ينبغي ان يعرض
للعلماء بصاحب المسائل التي يكثر فيها الغلو طه ليعرفوا فيها ويستقطر رايهم فيها وفيه كرايمه التعمق والشكاف بما لا حاجة للانسان اليه
من المسائل لوجوب التوقف عما لا علم للسئول والنبى حيث اراد بكتيحه وتزليله ولا يصير فيه اذا كان لتدريب السائل فذلك ما نحن
صلى الله عليه وسلم يقولون من الشجر شجرة لا يسقط ورقها وانما مثل المسلم حديثي ما هي الحديث ويوب عليه البخاري باب طرح الاما
السائر على اصحابه ليعتبر باغدهم من العلم قوله من افنى بغير علمه كان اثمه على من انتاه وفي رواية من افنى بصيحه
اي ان عمل على الجاهل فليس الاثم على العاقل الذي استفتى من الجاهل الذي كان بصورة العلماء ولكن الاثم على المفتي الجاهل

باب في كراهية منع العلم اي في العلم الذي يلزم العالم لتعليم اياه تبعين عليه فروع من راي كافر يرد الاسلام
ويقول ملوفن الاسلام ووالدين وكن راي رجلا حديث العهد بالاسلام ولا يحسن الصلوة وقد حضر وتهيأ يقول ملوفن كيف
اهل وكن ما مستغنيا في حلال ما حرام يقول الفتوى وارشد وفي فانه يلزم في مثل هذه الامور ان يمتنع الجواب عما يسو عنه
من العلم فنقول ذلك كان انما مستغنيا للعبوة وبذا معنى حديث الباب من شل عن علم تكلمه الجمة لمجا من يادو لم تقيمة

على الناس طلبا للراية فهو يراعى ذلك ويحتال وقد قيل ان المتكلمين على الناس ثلثة اصناف ذكر وواعظ وقاص
فالذكر الذي يذكر الناس الامم والدعوات فيفتهم على الشكر والوا اعطى نفهم بالله وينذرهم عقوبته فيوعهم بعن المعاصي و
القاص هو الذي يروي لهم اخبار الماضين ويروي عليهم القصص فلا باس ان يروي فيها وابقص والمذكر والواعظ
يا من عليهما هذا المعنى والعدا علم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الاشربة هي جمع شراب وهو اسم في اللغة لكل ما يشرب من الماء
سواء كان حراما او حلالا وفي الشرع اسم لما كان حراما ومسكرا

باب تحريم الخمس قال في التاموس انحرما اسكر من عصية العنب او عامهم فلابل اللغة فيها قولان احدهما انها
مفوض بعصية العنب الذي ينجح حلا اسكارا وانما هي انما عام منه واما ما ورد ذلك فاسما بالاشربة المعروفة المسكرة كثيرة فمنها
السكر والنضج والتبع وغيره وسابق في بابها فاما الرب اذا غلا واشند واسكر فاسم السكر والشي من مارا لسكر اذا سكر
فهو النضج فبذلك العسل اذا اسكره والتبع فبذلك الخلطة والشعير اذا صار مسكرا فهو النجوة فاختلاف اسمائها تدل على ان النحر نوع
واحد وهو اسم للشي من مار العنب اذا غلا واشند ويبلغ حلا اسكارا ما قول عمر في الباب قال تحريم النحر يوم نزل وهي من

خمسة اشياء من العنب والتمر والعسل والحنطة والشعير والنخمر ما خاصر العقل
فلانها في زمان غرضه حتى الله عندها كانت تصنع حين نزول الحرمة من هذا وان كل ما خاصر العقل في حكم النحر فحرام لان
كلما بين النحر علم ان حرمته انزلت تدريجيا كما في الباب عن عرفة قلت الاية التي في البقرة يستلزمك عن
النخمر والميسر فل فيها اتم كبر الية وهو يقتضي ان يحرم ولذا قال عمر اللهم بين لنا في النخمر ما يشاء
فقلت الاية التي في النساء يا ايها الذين امنوا لا تقربوا الصلوة وانتم سكارى حتى تفهموا ما تقول فبي هذه الاية
تحريم النحر والسكر في حاله مخصوصة منى حادة الصلوة وبسبب حاجة الرب واما ما علمنا فحرم فيها ولذا قال عمر مرة اخرى اللهم
بين في النخمر ما يشاء فقلت هذه الاية فهل اتهم منتهون اي من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذا انما انحرتم فامسوا
الانصاب والازلام حين من عمل الشيطان الى قوله فهل اتهم منتهون فقال عمر انتهيتا نال الطيب وفي الآيتين سبعون
دليل على تحريم النحر احدهما قوله جرب الحس وهو الخس وكل خس حرام والثاني قوله من عمل الشيطان وما هو من عمله حرام والثالث
قوله فاذا جنبتوا ما امر الله باقتناء فهو حرام والرابع قوله لعلمكم القولون واعلق رجلا الفلاح باقتناء ما لا يتيان به حرام والخامس قوله
انما يد الشيطان ان يوقع بينكم العداوة والبغضاء في النحر والميسر وهو سبب وقوع العداوة والبغضاء بين المسلمين فهو حرام
والسادس ولما علم عن ذكر الله وعن الصلوة وما يعبد به الشيطان المسلمين عن ذكر الله وعن الصلوة فهو حرام والسابع قوله فهل
انتم منتهون وما امر الله عباده بالانتهاء عنه فلا يتيان به حرام اهتم اعلم ان النحر احكام مختصة بها فبما انه يحرم شرب تليها وكثير ما
لاها حرمه العين ومنها ان يكثر مستحلبا لان حرمته اثبتت بدليل مقطوع به ومنها ان يمد شرابا قليلا واكثره لاجماع الصحابة على
ذلك واكثر شرب نحر اخر حراما لما كان كانت الغلبة للنحر بحسب الحد وان علب الماء عليها حتى زال عليها ورجعها الى العذب لانه
يخرج شرب الماء الممزوج بها للنجاسة ومنها ان حذر شرب النحر والسكر قد يشبه بين طليقة في الزوال لاجماع الصحابة ومنها ان يمد على
المسلم تليها وتلك ما بائرا سباب الملك وانها حرمته الارتفاع على المسلم ومنها انه لا يصح من تليها اذا كانت المسلم وان كانت الذي

الغنيس عن هذا انما لا ينافي ومنها انها تجتنب طائفة حتى لو احب ان يتركها من قدر المديح فيقع جواز الصلوة واما السكر والغضب فيقتضي
 الزميمة فيجزم شرب قليلها وكثيرها ولكن الكيف من استعمالها ولكن خييل ان حزمتهما ومن حزمته ان يتركها بابل في غرضه من ان يتركها
 الاحاد وانما الصعابة والاي شرب القليل منها لان الحدانما يجب بشرب الخليل من الخمر ولم يوجب لشربها من حزمته السكر من كل شرب
 كحزمته ان يتركها بابل مطلقا بعبودته الا ان كان في حزمته السكر من كل شرب ما يوجب من الكتاب كحزمته الخمر ويجوز به ما يوجب
 الى حفيضة مع الكرامة وعندنا في يوسف ومحمد لا يجوز صلاصلا منها كما يجب استعمالها في حفيضة واثبات استعمالها انما هو ما يجب
 اكثر من قدر المديح من جواز الصلوة وروى انها لا تمنع اصلا لان نجاسة الخمر ثبتت بالشرع فيقتضي بطلان الخمر وعن ابن يوسف
 انه اعتبر فيه الكثرة لا في هذا الفرع من احكام هذه الاشربة الاربعة الخمر والسكر والغضب ونقيضه ان يثبت المانع الا في الاشربة
 لا يطلق الا في الاول منها واما ما ساء ابا نعيم في البيهقي من كل الجيوب وتسمى بغيره اوسيا في بيانها.

باب العهيد الخمر اي اتخاذا الصعير بها وفي الباب عن ابن عمر انه لعن الله الخمر وشاربها ومعايشها وبيعها وسياستها
 بالعباءة ومبتاعها ودعا صرعاها ومعتصرها وسوا عملها والمحمولة اليه والملاذ بالساق الذي يسقي الخمر لانه لا يذوقها
 مشربها وبالعاصر الذي يعصر الغلاب ليتخذ الخمر وفيه المطابقة للحرمة وبالمعتصر العاصر نفسه ولعن كل شئ على حذيقه من الخمر
 تحريمها ولما وتبجدها بالحكم بنيتها.

باب ما جاز في الخمر الخليل ام لا اختلف اهل العلم في فقال الشافعي لا يجوز الخليل من صاحب الخمر يعالج من خل او
 ملح او غيره بها ولا يخل وان خلها بالخل من موضع الى موضع اى موضع الشئ فقلنا شافعي فيه قولان اصحابنا نظهروا
 قال ابو حنيفة ان الخمر اذا خللت بنفسها او خلها صاحبها يعالج من خل او ملح او غيره بها فان الخليل جائز والخل حلال وعن
 مالك ثلث روايات اصحابنا ان الخليل حرام فلو خلها بعصى وطهرت وانما فيه حرام ولا طهرت والثالثة طاهر ولا طهرت وقال
 احمد بن حنبل لا يجوز الخليل الخمر ولا نظيرها اذا خلها بخمر او بصل او خبث او من الشئ الى الطل او من الطل الى الشئ او بالملح وغيره
 ذلك واجوز انها اذا اقلبت بنفسها خلا طهرت وقد مر عن محمد بن المالك انها لا تطهر فان صح عنه فهو مجموع باجماع من قبله

قوله ان ابا طلحة قال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن اتيام وذكروا اخرها قال اهرتها قال ان لا
 اجعلها خلا قال لا انتهى عن تخليها لان ذلك الزمان كان زمان حرمتها وكانت النفوس قد اقلت بها وكل الوف
 تميل الى النفس فحشى النبي صلى الله عليه وسلم من واخل الشيطان فيها هم عن اقترانها بالكثير فهي تمنهية لتأخيرها والخليل
 وسيلة اليها واما بعد طول عهد الترميم في التبع السبب لا يفتي في هذه الدواخل وهذا كما ينهى صلى الله عليه وسلم عن الاتباع في اتبعها
 من الدباء والحتم والمرقت والفقير ثم يابح في وعاء كلها.

باب الخمر مما هي قال في البدن في بيان اسماء الاشربة المعروفة السكر اما اسمائها الخمر والسكر والغضب ونقيضه الزم
 والطلاء والبازق والنصف والثلث والجورى وقد سمي بالواسقيا والخلطان والمرور والحجة والتبراج
 قلت اختلاف اسمائها تدل على اختلاف انواعها وعلى ان الخمر نوع واحد مخصوص باسمها والخمر هو ما سلم من ما راعى العيب اذا
 غلا واشتد وبلغ حد السكر اما العنب اذ لم يطبخ حتى يذهب اقل من ثلثه فهو الطلاء وكم الطلاء وتشديد الام والمد ونحوه صفا
 البازق والنصف فاذا لم يطبخ اذ لم يطبخ حتى يذهب اقل من نصفه فهو البازق فاذا ذهب نصفه الطبخ فهو النصف اما العنب

اذ غلا واشتد واسكر فاسمه السكر واما النبي من اما البسرة الاسكر فهو الغصغص واما نبذة الحنطة والشعير اذ اصارا مسكرا فهو الحبة واما
 نبذة العسل اذ اسكر فهو التبع واما نبذة الذرة دجوارم اذ اسكر فهو الغبيل واما السكوكة ايضا واما نبذة الشعير والذرة فهو الحبر
 ايضا والفرق بين احكام الاشربة الاربعة او الخمسة قد تقدم واما احكام الانبذة المتخذة من البرود والشعير والذرة والعسل وغير
 فبما اختلفت قال في الهداية الاشربة المجرمة اربعة او خمسة وهي عصير العنب اذ غلا واثنان وقد زف بالزبد والثاني والعصير اذ طبخ حتى
 يذهب اقل من ثلثيه وهو الطلار المذكور في الجامع الصغير والثالث وبقع التمر وهو السكر الرابع وبقع الزبيب اذ اشتد وغلا
 ثم قال واما العصير اذ طبخ حتى يذهب اقل من ثلثيه وهو المطبوخ اذ في بلخه فبما اختلفت واما الباقى والمنصف وهو ما يذهب نصفه بالبلخ
 فكل ذلك حرام عنده اذ غلا واشتد وقد زف بالزبد واما اختلاف في الاشربة على اختلاف قال الاوزاعي انه مباح وهو قول بعض المعتزلة
 لانه مشروب طيب وليس بمخمر قال واما بقاء التمر وهو السكر وهو النبي من اما التمر الطيب فهو حرام مكروه وقال شريك عن النبي
 انه مباح قال واما بقاء الزبيب وهو النبي من اما الزبيب فهو حرام اذ اشتد وغلا ويتاقي فيه خلاف الاوزاعي الا ان حرمة هذه
 الاشربة الثلاثة دون حرمة المخمر حق الكيف مستحلبا وكيف غير محل المخمر قال ونبذة العسل والتين ونبذة الحنطة والذرة والشعير
 حلال وان لم يبلخ ونبذة النبي حذيفة واما يوسف اذ كان من غير له وطرب قال وعصير العنب اذ لم يبلخ حتى يذهب ثلثاه وبقى
 ثلثه حلال وان اشتد ونبذة النبي حذيفة واما يوسف اذ كان من غير له وطرب قال وعصير العنب اذ لم يبلخ حتى يذهب ثلثاه وبقى
 قصبة النبي الاكل بالاتفاق وعن محمد بن قيس قولها وعندها كره ذلك وعندها توقف لهم في اثبات الحرمة فذكر عليه السلام كل مسكر خمر
 وتوله عليه السلام ما اسكره كثيرة فعليه حرام ويروي عنه عليه الصلاة والسلام ما اسكر الحجة منه فالجعة منه حرام انتهى ملخصا قلت
 لابي حذيفة واما يوسف احاديث وانا اثار فيها ما في هذا الكتاب وسأنبه على ذلك منها ما ذكره الطحاوي في معاني الآثار باسناد جيد
 صحيح فمن الرفوع في صفة ٣٢٣ عن عبد الله بن عمران رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان من العنب خمر اذ انها كمن كل
 مسكر وعن النعمان بن بشير عن النبي صلى الله عليه وسلم مثله غير انه لم يذكر قوله وانها كمن كل مسكر وفي صفة ٣٢٤ عن عبد الله بن عمر
 قال شهدت رسول الله صلى الله عليه وسلم في شرب فاذا ناله الى فيقطب فزعه فقال رجل يا رسول الله احرام هو فوالله لشراب ثم عاد
 باربعه عليه وذكر من اوثقنا ثم قال اذا غلقت هذه الاسقية عليكم فاكسروا منوتها بالماء وفي رواية نافع قال سالت ابن عمر
 فقلت ان الهباء يندون نبذة في شرب فاذا ناله الى فيقطب فزعه فقال ابن عمر انما البغي على من اذا البغي شهدت رسول الله صلى الله
 عليه وسلم عند هذا الركن وانا ورجل يقعد من نبذة الحارث وعن ابي مسعود قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حبل الكعبة
 فاستقى فاني نبذ من نبذة السقاية فشره فقطب فصب عليه من ماء زمزم ثم شرب فقال رجل احرام فقال لا وعن ابي موسى
 الاخير قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم انا ومعاذ الى اليمن فنقلنا يا رسول الله ان بها شرابا بين يصفان من البر
 والشعير احدهما يقال للمز والآخر يقال للبعج فما نشرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم شرابا ولا تسكروا وفي رواية عنه بعثنا
 الى ارض كثير شراب اهلها فقال اشربوا ولا تشربوا مسكرا وعن ابن عباس وفيه فقال يا رسول الله فان اشتد في الاسقية فقال
 صبروا عليه الماء وقال لهم في الاشربة او الرابعة فاسرقوه واما الآثار فكثيرة ايضا فيها ما رواه الطحاوي عن عثمان بن عفان في سفر
 فاني نبذ من شراب منه فقطب ثم قال ان نبذة اللطائف لا غرام فذكر شدة لاحتها ثم دعاهما فصب عليه ثم شرب قلت
 غلام بالغين المعجزة وقع بها بالصبي البعير البعير قال الحافظ في الصحيح الآثار ايضا عن عثمان بن عفان يقول انا نشرب من هذا النبي

شرابا يتبع لعموم الابل في بطونهم من ان يودوني اقال في حديث من يبيده نكاح اشبه النبيذ فيه قال ابي عمر رجل سكران فاجاب
 فقال انما شربت من شرابك فقال وان كان وفي رواية جابر بن عبد الله في رواية اخرى الى خازن عمر فاستأفاه فلم يستجب فأتى بغيره فلو شرب
 منها فسكر فاقى به عمر فاعتذر اليه وقال انما شربت من بطونك فقال عمر لا فخر بك على السكر فغضب عمر وفي الموطأ عن عمر بن الخطاب
 فطعن حتى ذهب لثماؤه وبقى ثلثه فاقا به الى عمر بن الخطاب فادخل اصبعه فيه ثم رفع يده فثبته فطعن فقال هذا الظن مثل
 طلاء الابل فانما سكر ان يشربوه فقال عباد بن الصامت احللتها والله قال كلما والعمراء احللتها اللهم اني لا احل لهم شيئا
 حرمته عليهم ولا احرم عليهم شيئا احللتهم له وانما كثر شربه وابن عمر بن مسعود وابن عباس فبعضها في الطحاوي وبعضها في كتاب
 الآثار لمحمد قال في الصحيحين والوجه في رواية ابو يوسف احتجوا بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم في انما الصبي اذا انا الحريث فادركه
 الطحاوي في شرح الآثار عن عبد الله بن عمر بن الخطاب عن النبي صلى الله عليه وسلم اني يبيده فثبته فطعن وجبه ثم دعى بما رغبه عليه وشرب
 واما الآثار فبها ما روى عن عمر بن الخطاب كان يشرب النبيذ الشديد ويقول انما النحر الحرام وان العنق منها للحر وعمر لا يقطع الا النبيذ الشديد
 ومنها ما روي عنه انه كتب الى عمار بن ياسر اني ائتيت لشرب من الشام فطعن حتى ذهب لثماؤه وبقى ثلثه فاقى حمله ويذهب حرامه
 وروى جوزه فمر من فبك فليتوسعوا من ان شربتهم نص على الحل وشرب على المعنى وهو زوال الشدة السكرتة بقوله ويذهب ربح
 جوزه وذهب الى الشرب بقوله فليتوسعوا من ان شربتهم ومنها ما روى عن سيدنا علي انه اضاف قوامتها فسمي فسكر بعضهم فحرمه
 فقال الرجل يتقيدني ثم تحدي في فقال علي انما احكم السكر وروى في هذا المذهب عن عبد الله بن عباس وعبد الرحمن بن عمر بن الخطاب
 حين سئل عن النبيذ اشرب الواحد والاثنتين والثلثة فاذا خفت السكر فادع فاذ ثبتت الاحلال من سواد الصبي اذا الكرام
 فاقول بالتحريم يرجع الى انهم قديم وان بدعته وهذا عدل وحقيقة احلال الثلث من شرائط نيب السنه والجماعة فقتل في بيانها
 ان يفضل الثنتين ويحب الثنتين فان يرى المسح على الخفين وان لا يحرم نبيذ الخمر لمان في القول تجربة تفسيق كبار
 الصغار به والكف عن نفسياتهم والاسماك عن الطعن فيهم من شرائط السنه والجماعة واما ما روى من الاخبار فبها طعن ثم
 ما روى ثم قول بوجوبها اما الطعن فانما يحكي بن معين قلدهما وقال لا تصح عن النبي صلى الله عليه وسلم كذا انقل صاحب الحديث
 عنه وقال الحافظ جمال الدين الزيلعي لم اجد تقدم ابن معين قلت لم اجد ايضا الا في رأي في مسند خوارزم جرحه ولكن لم يذكر
 ما حقه نعم وجدت جرح ابراهيم النخعي في كتاب الآثار لا ما لم يجدوا وهو من نقله الاحاديث قطعته يكون جرحا في الحديثين واما
 التاويل بكونها محمول على الشرط للثنتين في ثقتين الدلائل صيانة لها عن التعارض واما القول بالموجب فهو ان السكر
 عندنا حرام وهو القدر الاخير ان السكر لا يحصل به الاسكار او يحصل بالقدح الاخير وهو حرام قليل وكثير وهذا قول لموجب
 الاحاديث ان ثبتت بحجة الله تعالى واما ما قيل ان هذه الاثمة تخرجه من جوارحها في غير ما ناقض نكاح
 للنهي من راد العيب اذا صار سكر حقيقة ولسا انما شربته مجاز لان معنى الاسكار والمخامرة فيه كامل في غير ما ناقض نكاح
 حقيقة لم يجاز الغير وهذا لا بد لو كان حقيقة لغيره وكان الامر لا يخلو لاحد وجهين اما ان يكون اسما مشتركا او يكون اسما
 عاما لا سبيل الى الاول لان شرط الاشتراك اختلاف المعنى فالاسم المشترك يقع على سميات مختلفة المجرود والمحقق كاسم
 العين ونحوها وبهذا اختلف ولا سبيل الى الثاني لان من شرط العموم ان يكون افراد العموم متساوية في قبول المعنى الذي
 وضع له اللفظ لا تشاؤمة ولم يوجد التشاؤم بينها واذا لم يكن بطريق الحقيقة تعين انه بطريق المجاز فلا يتناوبها مطلق اسم الخمر

والله سبحانه تعالى اعلم انني قلت اختلف اهل اللغة وغلب عليهم مذنبه في بيانها ذكر صاحب القاموس معناه موافقا للشفا في
 وذكر الحاشي وهو على مرتبه من الامام اللغة موافقا لابي حنيفة ولا بد من تسليم انه يستعمل في كلام المعين حقيقة في لسان الشرع
 وان كان في الاصل حقيقة في معنى ابي حنيفة ونظيره في الفارسي كلاب اذا اطلق فهو كلاب واذا قيد فعلى المقيد كل تركس
 او كل بابونه او كل خطي وكلام المعين حقيقة ثان فافهم ولا تغفل ثم اقول في غير العبارات فقها انا لا اغراضهم بان ماسوي
 الاشرية الاربعه حرام القدر قليل بقصد التقوى على العبادة وعن ابي حنيفة وابي يوسف لان عبارتهم تشتران الاصل فيها العبادة
 والحرمه بعارض التلبس واقالت تشتران الاصل الحرمه وانما يباح منها القدر القليل بقصد التقوى على العبادة فاذا كان يكون
 التقوى مثل التلوي فيحول الامر الى باب التلوي ولا يكون الا حاشيت عني الفالاني حنيفة ولا تضاد وهذا اشبه قولنا
 ان الميتة حرام الا عند الاضطرار فيكون التقوى على العبادة مخصوصا فاشتهى دليل التخصيص عمل جمهور الصحابة واحاديث
 الصحيحه وفي ثبوتها شرب الماء كشرب الخمر على حكاية فهو حرام وهذا هو القول لابي هريرة ذره ابن الحجاج المالكى في المثل
 وكذلك امن حرام الامن حبس جلال وهذا كنه طالوت كان كثيرة حراما وقليل حلالا وفي شرح الهداية ان احقاص الكبير ارفق
 بحرمه النبيذ فقبل له خالفت ابا حنيفة قال لاننا عنده حرام بقصد التلوي والناس يشربونه على التلوي احم واعلى ما وجدته
 عن الامام كما في شرح الهداية ان قال لو اعطيت جميع ما في الدنيا وشبهها معها لاشرب فطرة من بني فلان اشرب فانه
 مختلف فيه ولو اعطيت جميع ما في الدنيا وشبهها معها لاشرب فطرة من بني فلان اشرب فانه
 الناسخ والمنسوخ قال في نفسى في هذه القضايا كاشمال الجبال ولكن عادة الملبس الكوفة وفي الباب عن النعمان بن بشير رفعه

ان من العنب حملا وان من التمر حملا وان من العسل حملا وان من البخر حملا وان من الشعير حملا
 اى انما بلغ نبذه من الاشجار حلالا ساكرا لصير خمر ويكون حكمه حكم الخمر وهو حرمها وعن ابي هريرة رفع قال الخمر من هاتين
 الشجرتين الخلة والغنبة ليس المراد الحصر في الشجرتين بل المراد الغالب بينهما ومثل الخمر ما يتخذ منها ما هو الخلة والغنبة
 قال الطحاوي يحتمل ان يكون ارادوا بقوله الخمر من هاتين الشجرتين احداهما فعمها بالخطاب وارادوا حرمها دون الاخرى كما قال الله
 عز وجل يخرج منها الاكول والمجان وانما يخرج من احدهما وكما قال يا معشر الجن والاناس الم ياتكم رسل منكم والرسول من الاناس
 لاس الجن وكما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث عبادة بن الصامتة فاخذ على صحابه في البنية كما اخذ على النساء
 ان لا تشركوا ولا تسرفوا ولا تزنا ثم قال من احصا بن ذلك شيئا فعوقب به فو كفاة له وقد علمنا من اشرك فعوقب بشرك فليس
 ذلك كمفاة له ذل ما ذكرناه انما اراد ماسوي الشك مما ذكر في الحديث فلما كانت هذه الاشارات قد جاءت ظاهرا على الجمع و
 بالظن على خاص من ذلك احتمال ايضا ان يكون قوله الخمر من هاتين الشجرتين الخلة والغنبة ظاهرا بذلك عليهما وباطنه
 على احدهما فيكون الخمر المقصود في ذلك من الغنبة لا من الخلة ويحتمل ايضا قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون عني به
 الشجرتين جميعا ويكون ما حرم من شرهما خمر كما ذهب اليه ابو حنيفة والوليد وسفيان بن عيينة من الزبيب والتمر فعملوه حراما
 ويحتمل قوله الخمر من هاتين الشجرتين ان يكون ارادوا الخمر منها وان كانت مختلفة على اقسام من العنب ما قد علمنا من الخمر وعلى انها
 من التمر ما لا يكون خمر العنب عني من العصير اذا تشبه وخمر التمر هو المقدار من نبيذ التمر الذي يسكر فلما احتمل في الحديث
 فعلوه النبي ذكرنا لم يكن احدا بالي من لقيتها ولم يكن لنا ول ان يتبادر على احد الا ان كان يخصه ان يتبادر على ذلك فان

قال قائل فما معنى حديث علقول ايها الناس انزل تحريم الخمر وسيؤمّن من خمر التمر والعنب والعسل والحلوة والشعير
 والخمر ما راها العقل وقد روى مثل ذلك ايضا عن ابن عمر والنعمان عن ابني حنبل والشعيرة وسلم قيل ايتمل هذا الحديث
 جمع المعاني التي يجتمها الحديث الاول غير معنى واحد هو ما احتمله الحديث الاول: مما حمل عليه من ذهب الى كراهية تقيع التمر
 الرسيب فانه لا يجتمها في الحديث لانه قرن مع ذلك خمر الحنطة وخمر الشعير ومعهم لا يقولون ذلك لانهم لا يرون في تقيع الحنطة والشعير
 باسا ولا يفرقون بينها وبين تقيع التمر والرسيب فذلك التناول لا يجتمها في الحديث وكلمة يجتمل التاويلات الاخرى كما يجتمها في الحديث
 الاول فان اخرج في ذلك بما روى عن انس قال كنا في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عند الطيب والبسر فلما نزل تحريم
 الخمر اهرقناها من الاوعية ثم تركناها في رواية وكان خمرهم يؤمّن بالرواية والتمر وفي رواية وانا نعد اليؤمّن غمرا قالوا هذا
 ما يدل على ان ذلك كان خمر ايضا قيل لهم ليس ذلك دليل على ما ذكرت لانه لا يجوز ان يكون ذلك الشراب تقيع خمر تركت
 بذلك قول من كره تقيع التمر والحبب بذلك حجة حرة طيبة وكتمل ان يكونوا فعلوا ذلك لعلمهم ان كثيرا من مسكر فلم يمانوا على
 انفسهم الوقوع فيه فغلب عليهم به نكسوه لذلك واما قول انس وانهما خمر بايؤمّن فيتمل ان يكون اراد بذلك ما كانا خمر
 الدليل على ذلك ما حدثنا محمد بن زكريا عن عيسى بن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير عن ابي بصير
 فلم يكن ذلك عند انس خمر وان كان كثيرا ليسكر وتثبت بما صنعنا ان الخمر عند انس لم يكن من كل شراب وكثير من خاص من الاشربة
 وقد وجدنا من الآثار ما يدل على ما ذكرنا ايضا مما تاملنا عليه حديث انس فذكره عنه عن ابن عباس قال حرمت الخمر لغيرها
 والسكر من كل شراب فاخير ابن عباس ان الحرة وقعت على الخمر بعينها وعلى السكر من سائر الاشربة سواء ثبت بذلك ان
 ما سوى الخمر التي حرمت ما ليسكر كثيرة في اربع عشرة قليلة الذي لا يسكر على ما كان عليه من الاباحة المتقدمة تحريم الخمر وان
 الخمر به الحوادث انما هو في عين الخمر والسكر مما في سواءها من الاشربة فاحتمل ان يكون الخمر المحرمة هي عصير العنب خاصة
 واحتمل ان يكون كل ما خمر من عصير العنب وغيره فلما احتمل ذلك وكانت الاشياء تقدم تحليلها جملتها ثم حدث تحريم
 في بعضها لم يخرج شيئا مما راجع على تحليله الا باجماع ياتي على تحريمه ونحن نشهد على الدعوى وجل انه من عصير العنب اذا
 جازت فيه صفات الخمر والاشهد عليه انه حرم ما سوى ذلك وان ثبت في مثل هذه الصفة فلا بد من اشهد على الله بالخمر اياه هو الخمر
 الذي آمننا به وبليها من حيث قد آمننا بتبرئها والذي لا نشهد على الله انه حرم هو الشراب الذي ليس بالخمر فما كان من خمر
 فقليله وكثيره حرام وما كان ما سوى ذلك من الاشربة فالسكر منه حرام وما سوى ذلك منه مباح هذا ما نلظ عننا الى اخذ قال
 باب ما جاء في السكر اي في السكر قال الطيبي الخمر شراب الشئ وقيل لما لا يشرب به خمر والتمر الحامض يكون خمر
 المترا العقل وسواء بعض الناس اسم لكل مسكر وعند بعضهم اسم للثمن من العنب والتمر انتهى وفي النهاية التقيع شراب
 يتخذ من رسيب واغبره يتبع في الماء من غير طبع والتبييض يعمل من الاشربة من التمر والرسيب والعسل والحلوة والشعير
 وغير ذلك يقال نبذت التمر والعنب اذا تركت عليها لاربعين يوما انصرف من مقول الى الفعل وفي الباب عن ابن عباس
 كل مسكر خمر وكل مسكر حرام وعن ابن عباس رفعه لكل مسكر خمر وكل مسكر حرام الخمر معناه غطى العقل فهو في حكم الخمر
 اذ بلغ حد السكر وهو حرام وعن جابر بن عبد الله رفعه ما أسكر كثيره فقليله حرام اي ما أسكر خمر فقليله حرام كونه خمر
 وفي نسخة العين واما ما عدا الخمر فحرمه القليل منبذ على ان القليل دال على الكثير واذا شرب النبي والمعتبة وعذري على ظاهر

النبذة الشديدة واولى الاشياء ثمانية تجعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه القول الآخر فيكون قوله كل مسكر حرام
 على المقدار الذي يسكر منه من النبيذ ويكون ما في الحديث الآخر على اباحة قليل النبيذ الشديد وقد روى عن ابن مسعود والنسائي
 نحو حديث ابن عمر قال عطش رسول الله صلى الله عليه وسلم حول الكعبة فاستقى فأتى بنبيذ من نبيذ السقاية فشفة فطب فصب عليه
 من ماء زمزم ثم شرب فقال رجل احرام هو فقال لا وقد روى في ذلك عن ابي موسى الاشعري قال بعثني رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم اذ ومعاذ الى اليمن فقلنا يا رسول الله ان بهاشم بن يعنق من البر والشعر احدهما يقال لا المزور والآخر يقال لا النبع
 فما شرب فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم واشربوا ولا تسكروا قلنا قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا في موسى ومعاذ من
 سأل عن التبع اشربوا ولا تسكروا ولا تتربوا مسكرا كان ذلك وليل ان حكم المقدار الذي يسكر من ذلك الشراب خلاف حكم ما لا يسكر منه
 فدل ذلك على ان ما ذكره ابو موسى عن النبي صلى الله عليه وسلم من قوله كل مسكر حرام انما هو على المقدار الذي يسكر لا على العين التي
 كثير ما يسكر وقد روينا حديث ابي سلمة عن عائشة في جواب ابني صلى الله عليه وسلم الذي سألته عن التبع بقوله كل شراب مسكر
 فهو حرام فان جعلنا ذلك على قليل الشراب الذي يسكر كثيرا فضا وجاب النبي صلى الله عليه وسلم لمعاذ وابي موسى وان جعلنا على
 تحريم المسكر خاتمة على تحريم الشراب انما حديث ابي موسى واولى الاشياء ثمانية جعل كل واحد من القولين على معنى غير المعنى الذي عليه
 وقد روى عن عبد الله بن مسعود في ذلك ايضا قال ان القوم اجلسوا على الشراب وهو يحل لهم فياخذون حتى يرمي عليهم من
 عليهم من قيس انما كل مع عبد الله بن مسعود وخبرنا لولما قال فأتينا بنبيذ شديد يذهب سيرة من في جرة فخصرنا فشرابوا منه وعن
 عطية قال سألت ابن مسعود عن قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في المسكر قال الشربة الاخرة فهذا عبد الله بن مسعود روى عنه
 في اباحة قليل النبيذ الشديد من فعله وقوله ما ذكرنا من تفسير قول رسول الله صلى الله عليه وسلم كل مسكر حرام على ما وصفتنا
 وقد روى عن عبد الله بن عباس ما يدل على ان البضا في قنطرة وقد عبد القيس وفيه فقالوا يا رسول الله ان اشهد في الاستقنة قال
 صبو عليهم من الماء وقال لهم في الشاة والاربع فابرقوه ففي ذلك الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اباح لهم ان يشربوا من
 نبيذ الاستقنة وان اشبه فان قال قائل فان في امر واياهم باسراقة بعد ذلك وليل على نسخ التقيم من اباحة قليل النبيذ
 يكون ذلك كذلك وقد روى عن ابن عباس من كلامه ليدرس رسول الله صلى الله عليه وسلم حرمت الخمر ليعينها والسكر من كل
 شراب وهو الذي روى عنه ما ذكرت فدل ذلك ان الخمر في الاثمة كان على الخمر ليعينها فليها ما كثيرا والسكر من غير الخمر
 كما ينجر على ابن عباس مع غله وفضله ان يكون قد روى عن ابني صلى الله عليه وسلم ما يجب تحريم النبيذ الشديد بهم
 يقول حرمت الخمر ليعينها والسكر من كل شراب فيعلم الناس ان قليل الشراب من غير الخمر وان كان كثيرا ليسكر حلالا
 غير جاز عليه عندنا ولكن بعثي بالارباب اسراق النبيذ في حاشية قيس انكم يا بنهم عليا ليسعوا في شره فيفكر واد السك
 المحرم عليهم فاسم باسراقة ذلك وقد روى مثل هذا عن احاد الوفاء الذي قد روى الى رسول الله صلى الله عليه وسلم في وفد
 عبد القيس انهم سألوه عن الاثمة فقال لا تشربوا في الديار ولا في النقيع واشربوا في السفار والحلال الموكا عليها فان اشبه
 فاكسروه بالمانان اعياكم فابرقوه فان قال قائل قد روي في هذا الباب عن عبد الله بن مسعود في حديث عمرو بن ميمون وغيره
 وقد روى عنه خلاف ذلك السائب بن زيد ان عمر بن الخطاب خرج فصلى على جنازة ثم اقبل على القوم فقال لهم اني وجدت انفسا من
 عبد الله بن عمر روي عن النبي صلى الله عليه وسلم انما كان يسكر حلالا قال ثم شهدنا ذلك على عبد الله بن عمر

ثمانين في رشح الشراب الذي وجوهه وفي رواية فقال اني وجدت مع ذبي رشح شراب فوعدنا ان شرب الخلاء يابس عما
 شرب فان كان يسكر حذره فليده على الحرام قال فهذا عرقه حد في الشراب الذي يسكر فبذبحنا ثمانين شربة من قليل له ما
 بعثنا لذلك لان عرقا في هذا الحديث وانما سأل عما شرب فان كان يسكر حذره فبذبحنا ثمانين شربة من قليل له ما
 الذي شرب اي فان كان ذلك المقدار يسكر فقد علمت انه قد سكر وجب عليه الحد وهذا اول ما حمل عليه تاويل هذا الحديث
 حتى لا يبادوا من الاحاديث قد رويت عنه وقد روي عن ابي هريرة البجلي في هذا قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اذا دخل احدكم على اخيه فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما فاحم طعما
 من فليسكر لشيء ففي هذا الحديث اياه شرب البنديد فان قال انما يابس شرابا فليسكر منه ولا يابس عنه فان شفي
 فاسد لا لو كان في حال شدة حره كان لا يحل وان ثبت شدة يصب الماء عليه الا ترى ان شربا لو صب فيها ما جنى غلب
 الماء عليها ان ذلك حرام فلما كان قد جاز في هذا الحديث الشراب الشديد اذا سكر بالما شرب بذلك اذ قيل ان يسكر بالما
 غير حرام فثبت بما روي في هذا الباب اياه شربا لا يسكر من البنديد الشديد وهو قول ابي خزيمة والابي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى
 باب في الداء الذي قال في الجمع هو وجب بطرح في البنديد في شدة حتى يسكر في لسه الباق عن ابي موسى رفته لشر بن ناس
 من امتي الحمر يسمونها بغير اسمها فيه دلالة على الخمر حيث حرم عليكم السكر وان تبدل اسمه والداء الذي داخل فيه كما قيل
 فيه الظاهر والباقي

باب في الادوية جمع وعاء وهي الفوط قد بقي صلى الله عليه وسلم حين حرم الخمر في اول الاسلام عن الانتباه في الخمر وهي
 الحرة الحاضرة وفي المزفة وهي الحرة المطلى بالزفت وهو القير وفي القير وفي النقي وفي المشب وهو المقي وفي الديار وهو القير
 اليابس يقال ان القطين الضاو في المزاودة الجوبة وهي الراوية والقرابة والجوبة والقير والسبا والمسن لها من اسغلبا اي
 مصب المدام اسفل الراوية فهي خواف من ان يكون مسكرا ولا يعلم به فكان هذا الاحتياط وسر لا لزعة فلما طال الزمان وعلم شدة
 واشتدت انتباه في كل وعاء فقال صلى الله عليه وسلم وذهبتكم عن الاشربة ان لا تشربوا الا في ظرف الادم
 فاشربوا اكل وعاء غير ان لا تشربوا مسكرا اي بالزفت والسكر او لحد حتى جمل كان من الوعد الذين
 دفعوا الى رسول الله صلى الله عليه وسلم من عبد القيس بحسب عوف ان اسمه قيس بن النعمان قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تشربوا في القير ولا مزفة ولا دبابة ولا ختم واشربوا في الجملد الموكا فان
 اشتد فاكسروه بالماء فان اعياكم فاهر يقوة اي اكسروا الشدة وتخلط النار فان اعجزكم اشتداده فلا يصلح تخليل
 الماء فاهر يقوة فانه يخلط قليلا ايضا حال السكر وفي رواية ابن عباس قال ان دفع عبد القيس قالوا يا رسول الله
 فيما شرب قال لا تشربوا في الديار ولا في المزفة ولا في القير ولا في الاسقية قالوا يا رسول الله فان
 اشتد في الاسقية قال نصبوا عليه الماء قالوا يا رسول الله فان زاد شدة فقال لهم في الثالثة او الرابعة اهترأ
 ليس سالوا ولا عن اشتد او التبدد فامرهم بصب الماء عليه ثم سأل عن زيادة الاشتداد فامرهم بزيادة صب الماء ثم سأل عن زيادة
 الاشتداد قالوا فامرهم بازدياد صب الماء الا لا يهراق او امرهم بالاهراق في المرة الرابعة وهذا الحديث الذي وعده ان سأل
 في الكتاب مجتبه ابي خزيمة وموافقه وقد تقدم ذكره في عبارات الطحاوي وقال الطحاوي ففي هذا الحديث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

اباح لهم ان يشربوا من نبيذ الاسقية وان شئت قلت في الحديث حجتان لا يخفى بوجوبهما ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 اباح لهم من النبيذ واشتد وامرهم باصلاحها بصيب الماء عليها وبما يدل على ان لحمها قد يابى بلغ عد الاسكار وما لم يتخذ ذلك
 بل يكون قليلا حل شربها واما الثاني فغيره ففرق بين الخمر وكل مسكر سواه فان الخمر حرمته حرمته تليها وكثيرا لا يحل شئ من سبب
 الماء واما سائر المسكرات فحرمتها منوط بكونها احد الاسكار وما قبل الاسكار فالحال وبعد بالسكر كوك كانت سائر المسكرات فحرمها
 للخمر في الحكم لما جاز الكسرة الماء فان الخمر لا يطهر بصيب الماء فلم انها ليست نجسة وان حرمتها لعارض السكر لا بعينها بخلاف الخمر
 باب في الخليطين في انساب رفا عني ان يثبت الزهيب والتمر جميعا ونهي ان يثبت البسر والطيب جميعا
 وفي اخرى نهي عن خليط الزهيب والتمر وعن خليط البسر والتمر وعن خليط الزهر هو والطيب
 وقال ان يثبتوا كل واحد على حدة قال البخاري وقد روي عن واحد من اهل العلم ان تحريم الخليطين
 وان لم يكن الشرب التخذ منها مسكرا قولنا بظاهر الحديث ولم يجعلوا معلولا بالاسكاره اليه ذهب عطاء وطاوس وبه قال مالك
 واحمد بن حنبل واسحق وعامة اهل الحديث وهو غلب ذهب الشافعي وقالوا من شرب الخليطين قبل حدوث الشدة فيه فهو
 من جهة واحدة ولا شرب بعد حدوث الشدة فالتم من وجوب احدهما شرب الخليطين والاخر شرب المسكر ورضي فيه من ان التوكل
 واصحاب الراي وقال الليث ابن سعد لما جازت الكراية ان يثبتا جميعا لان احدهما يشترط صاحبه قلت قول الليث موجب
 وبذلكما نهي عن الانتباذ في آية خوفنا ان يصير مسكرا فيها وان لم يكن كذلك فثبتا كذلك بهما نهي لان احدهما يشترط صاحبه
 مسكرا ولا يعلم صاحبه فاما حال الزمان واشهر تحريم المسكرات ونظر ذلك في نفوسهم نفع ذلك وابعج لهم الانتباذ في كل
 وعاء كذلك اباح التخليل وبيل عليه احاديث آخر الباب عن عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان
 ينيذ له زبيب فبقي فيه تمر او ينيذ تمر فبقي فيه زبيب وفي رواية صفية بنت
 عبيدة قالت دخلت مع نسوة من عبد القيس على عائشة فسالناها عن التمر والزبيب
 راي الخطيبين في الانتباذ فقالت كنت اخذ قبضة من تمر وقبضة من زبيب فالتقيهما فامرته
 دادك بالاصالح ثم استعياه النبي صلى الله عليه وسلم فذال على جواز الخليطين وقد اقر البخاري قال قولها امر
 تريد بذلك انها لم تكن صاحبة في الماء والمرس والمرتب مجى واحد وفيه حجة لمن راي الانتباذ بالخليطين قال النووي قال
 اصحابنا وغيرهم من العلماء ريب الكراية فيه ان الاسكار بسبب الخلط قبل ان يتغير طعمه فظن الشارب ان ليس مسكرا وكون
 مسكرا ومنهنا وبذلك ذهب الجمهور ان هذا نهي لكرامة التنزيه ولا يحرم ذلك ما لم يمسكرا وهذا قال جماعة العلماء فقال بعض العلماء
 هو حرام وقال ابو حنيفة وابو يوسف في رواية فيه منابذة لصاحب الشرع فقد ثبت الاحاديث في النهي عند فان لم يكن الحرام
 كان مكره وقلت هذا نهي على الغفلة منه وكذلك من قال ان هذا قياس في مقابلة النص مع وجود العار في فهو ناسك
 فاس على تزويج احد الاثنين مفردة تزويجهما مجتمعين فهذا ايضا ينفي على الغفلة من التفرد بين المسائل القياسية وبين
 الرجوع في معرفته احوال الاشياء الى ما هو الاصل فيها وان مقصود من قال اذا حل كل واحد مفردا فلا يحرم جميعا لان
 الاجتماع بين الخلائين ليس من اسباب الحكم بالكرامة اذ لم يجز مكره آخر فلا بد من ملاحظة ذلك الامكان لاحاطة في حاشية
 انه سبب القليقة الرحم وبما طرق مسلوكة بين القهات الذين ونعم الله تعالى بفضلهم الحكم والعلل للحكام فلا ينبغي ان يجزى في حاشية

باب في نبذ البسرة في الباب عن قتادة عن جابر بن خباب وعكرمة أنها أكلت من البسرة وحدها
 ذلك عن ابن عباس وقال ابن عباس اختفى أن يذن المزاء الذي ذميت عنه عبد القيس
 فقلت لقتادة ما المزاء فقال النبيذ في الختم والمنهفت في التفسير قتادة المزاء وذكره أبو عبد الله في التفسير
 المسكرة شراب يقال لها المزاء ولم يفسر بالكثر من هذا التفسير لا يخل من شرب السمات وبس الشرب ثم يسم هذا
 جز فيهم المزاء والمسكرة فقلت تفسير قتادة هو خلاف ما فهم ابن عباس من معناه فثنى أن يخل المزاء في تفسير قتادة
 لا يخل منها البسرة وحده في المزاء انتهى عنه

باب في صفة النبيذ قال في النهاية النبذ هو ما يعمل من التمر والزبيب والعسل والخمصة والشعير وغير
 ذلك يقال نبذ التمر والعنب إذا تركت على الملاء يصير مينا فصرف من مفعول إلى محل في الباب فقلنا يا رسول الله إن
 لنا عندنا ما نصنع بها قال نبيذوها قلنا ما نصنع بالزبيب قال ابتذوه على غداكم واشربوه على عشائكم
 وابتذوه على عشائكم واشربوه على غداكم الحديث وعن عائشة نبذ لرسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم غداة فاذا كان من العشي فغشي راكل العشاء شرب على عشاءه
 فان فصل شيء صتيه أو فوجته في الشرب غير ثم نبذ بالليل فاذا أصبح تغذى
 فشرب على غداه قالت ففصل السقار غداة وعشاء وأي أول النهار وأخروا زيارته النفاذ
 ولعل كان في أيام العف والحارة فلا يجال في الباب عن ابن عباس قال نبذ النبي صلى الله عليه وسلم بالزبيب فيسرى إليكم
 والله وبعد الغدالي مسرنا لثمة ثم يمر فيبقى الخدم أو يراق فانه كان لعل في زمن الشتاء وأيام البرد إلى ثلثة أيام وبعد
 قبل بلوغ الأسكار يستقي الخدم وبعده يراق والدر علم

باب في شراب العسل في الباب عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يكثر عند زبيب
 زبيب بنت جحش فيشرب عندها عسلا فتواصيت أنا وحفصة أتيانا ما دخل عليهما النبي صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم فلتقل أني أجد منك سراج مغاير فدخل على أحدهما قالت ذلك له فقال
 بل شرب من عسلا عند زبيب بنت جحش ولما عود له أي الاثمة بعد اليوم وقد
 قسم عليهم فنزلت لم تحرم ما أحل الله لك فتتقى إلى تتوبا إليه لعائشة حفصة وأي الخطاب في هذه الآية لعائشة و
 حفصة تفسير لفظ البيت في الترمذ هو قوله صلى الله عليه وسلم لا زواج بل شرب عسلا إذا سمر امرأه قوله لها لا تجنعي
 بذلك أجدوا المغاير صنف يتولد من غفر ريك كبرته ويقال له مغاير بالثارة المشقة وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يكره
 أن يوجد منه ربح كبره وأما ما وقع في رواية الثانية فسقتني حفصة فهو غلط من بعض الرواة إنما سقتني زبيب ومعنى
 قوله جوست أي أكلت كلة العرقلة هو من شجر العضاة وفسره أبو داود وبنيت من نبت النخل أي تأكل النخل فيقولون
 أكله العسل الذي فيه رائحة كبرية

باب في النبيذ أذ غلا قدينا المسائل والاختلاف فيها من الخمر والاثمة والنبيذ وافتي أكثر الحنفية على اتان
 محمد بن الحسن الشيباني وأما الشافعي أن كل شراب يتأق من الأسكار يحرم قليلا وكثيرا وبه قال شيخنا الحكرام وأما ما كان سكر

من الجادات كالخ والحشيش والافقون واليقوم مقابها فقد قال صاحب الفتاوى انها حرام وعز عن حملها وانكر كنهها حملها والى ذلك
ولا نجاست فيها وذلك الشامي مثل ابن جرير المكي من التلي بالافقون وصار حيث لا ياكلها يوت فاجاب حل ولكن ينقص شيئا فشيئا
حتى ينزل اخره وبذلك على الكراهة التحريمية وقال الشامي التباك فيها خلاف كثير ذهب البعض الى تحريمه والبعض الى اكله بالتحريم
والبعض الى اكله كنهه التحريمه والبعض الى الاباحة مع الكراهة الطبيعية وعندى القول الآخر والقول بالتشبيه به راجع في غالب
الحال وقال قالوا في الفتوة قد رويها البعض ولا وجه له ولا تخاف في حلتها ومن المار اشار الى فوجدنا الشامي مستقون على تحريمها و
تجسيما والثاوي الايطر من غل الشار والخزافي ديارنا قوله عن ابى هريرة قال علمت ان رسول الله صلى الله عليه

عليه وسلم كان يصوم تحميت فطره فيمنه صنعته في ديارهم اتينيه به فاذا هو نثي رطلي فقال اضرب بهذا
الحائط فان هذا الشارب من الايامون بالله واليوم الآخر قوله تحميت اي طلبت حين فطره ووقته

باب في الشارب قائما قد بين عن الشارب قائما فعن انس رفعه جوعن الشارب قائما في رواية يني عن الشارب
قائما وكذلك عن ابى سعيد فوعا في رواية ابى هريرة مرفوعة لا يشرب من احد كذا قائما فمن نسي فليستقي وفي رواية
ابن عباس ان رسول الله صلى الله عليه وسلم شرب من زمزم وهو قائم وبذلك كله في
الصحيح في مسلم وغيره وفي الباب عن علي بن ابي طالب وعنه ما يفسره وهو قائم ثم

قال ان سراجا ليكره احدكم ان يفعل بذا وقد رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم
يفعل يفعل مثل ما سراجا ليكره في فعلت اے يشرب قائما قال البيهقي في سننه النبي عن الشارب قائما
اما ان يكون في تنزيه او تحريم ثم صار فوجي اديث ان شرب من زمزم قائما ثم وقال النووي النبي يجوز على كراهة التنزيه
واما شربه صلى الله عليه وسلم قائما فبيان الجواز واما من زعم كراهته واخيه فقط غلط غلطا فاحشا واما قوله من نسي فليستقي فيقول على
الاستحباب والندب فيجب لمن شرب قائما ان يتقاه لهذا الحديث قال واما قول القاضي عياض في خلاف بين اهل العلم ان
شرب قائما ناسيا ليس عليه ان يتقاه فاذا نك الى تضعيف الحديث فلا يفتى في الاثارت وقال بعض العلماء ان شرب
فضل الوضوء واما الزمزم قائما مستحب في غيرهما كرهه الا اذا كان ضرورة ولعل وجه تصحيحهما ان المطلوب في الزمزم
وصول بركته الى جميع الاعضاء وكذا في فضل الوضوء فقلت النبي في الزمزم ثم شرب قائما فانهم

باب الشارب من في السقاء في الباب عن ابن عباس رفعه يني عن الشارب من في السقاء واما ذكره
اجل ما يخاف من اذى عساه ان يكون فيه ليلاه الشارب حتى يدخله جوفه فاستحب لهم ان يشربوا في اناسطه بصره فهذا النبي ايضا
في الارشاد وشققة

باب في اختناث الاسقية هو ان تشي رؤسها وتعطينا ثم تشرب منها قال في النهاية فختنت السقا ما اذنت
الى خارج وشربت منه وفي الباب عن ابى سعيد رفعه يني عن اختناث الاسقية في اخرى عن عبد الله بن

انيس ان النبي صلى الله عليه وسلم عاد اداة يوم احد فقال اخنت قم الاداة ثم اشرب من فيها
قال الخطابي يكتل ان يكون النبي خاصا بالسقاء الكبير ومن الاداة ونحوه ويكتل ان يكون اباحة للضرورة والحاجة ابى في
واما النبي عند ان يتخ الالسان دابة وعادة اخنت قلت والظاهر عند النبي عنه يني ارشاد وشققة وذلك لان جبانة دعه

بالنسيان في المعادة مضربا اذن اجل ما يخاف من اذى عساده ان يكون فيه ليلاد الشارب اولئذ لا يترشش الماء على الثياب
يقبل انما هي عنه نسياننا فادامة الشرب هكذا لغير عيما -

باب في الشرب من ثلثة القداح في الباب عن ابى سعيد رفعه عن ابى عن ثلثة القداح اى عن
فرجة من لاد لا يتماسك عليها ثم يشارب وربما نصب الماء على كوبه ويدنه وقبل لا ينال التظيف التمام اذ غسل الاناء وورد
معد الشيطان ولعلنا اورد عدم النظافة وبالجملة النهى عن ارشاد وشفقة -

باب في الشرب في ائنة الذهب والفضة قال في الهداية ولا يجوز الاكل والشرب في الادبان والتطبيب في
ائنة الذهب والفضة للرجال والنساء لقول عليه السلام في الذي يشرب في اناء الذهب والفضة انما يخرج جر في بطنه نار جهنم
واقى ابو هريرة بشر في اناء فضة فلم يقبله وقال نهانا عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم واذا شرب هذا في الشرب فكذا في
الادبان ونحوه لانه في معنا ولا تشبه بزقي المشركين ونعم المتقين والمسرفين وقال في الجامع الصغير كره ومراة التحريم
وليسوى في الرجال والنساء لعموم النهى وكذلك الاكل بمعلقة الذهب والفضة والاكل بميل الذهب والفضة وكذلك
ما يشبه ذلك كالمكحلة والمرأة وغيرهما لما ذكرنا انتهى قلت حديث الاول اخرج الشيخان عن ام سلمة مرفوعا والثاني في اخره السنة عن حذيفة
والثاني في الباب عن ابى ليلى قال كان حذيفة بالمداخن فاستسقى فاناء دهنقان بائنا من فضة فصره به

فقال اى لم اسره به الا اى قد فضيته فلم يقبله وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن
السكر والديبا ج وعن الشرب في ائنة الذهب والفضة وقال هي لهم في
الدنيا ولكم في الاخرة الدهقان التوى على التصرف مع هذه والتاير ورئيس القليم معرب جده وها قد ذقن
قال حذيفة اعتذرا عن المخاضرين عن فعله الى لم اسره به الا قريته ان ياتيى المار في اناء فضة فلم تسته قال النوى اجمعوا
على تحريم الاكل والشرب في اناء ذهب وفضة على الرجل والنساء ولم يخالف في ذلك احد الا الشافعى في قوله القديم انه يكره
لا يجرم وداود النخاسى انه يحرم الشرب الا الاكل لسائر الوجوه من الاستعمال وبها باطلان بالنصوص فحرم استعمالها في الاكل و
الشرب والمداخلة والاكل بالمعلقة من احبهما والتحريم بحجة والبول في الاناء منه وسائر استعمالها

باب في الكرع وهو السقي بالغم غير واسطة اليد والاناء في الباب عن جابر بن عبد الله قال
دخل النبي صلى الله عليه وسلم وحمل من اصحابه على جبل من الانصار وهو يحول الماء في حائطه
فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان كان عندك ماء بان هذه البنية في ثقل الكرع اى لشرب بالكرع من السواني اذن
اللاذول على جوار الكرع وقت الحاجة

باب في الساقى متى يشرب في الباب مرفوعا ساقى القوم اخوهم شرابا وهذا من باب الادب والاستحباب فانه
ان قدم لغير عليهم يكون ذلك علامة على شره حوصفا ان فعل ذلك فانه قدر نصيبه او لا فلا بأس فيه لانه ليس بايجاب اما
حدديث انس بن مالك ان النبي صلى الله عليه وسلم اتى بلبن قد شيب بما ووعن يمينه اعرجى وعن
سائر الروايات فشراب ثم اعطى الاسراى وقال لا يمين فالا يمين فانا اورده يعلم ان محل ساقى القوم اخوهم شرابا هو ما اذا
كان الساقى شرابا لهم ويكون الشئ مشتركا بينهم جميعين فاما اذا كان من خالص حق الساقى بان اهدى له او كان ملكه فاحب ان يقيم

فلما فعل صلى الله عليه وسلم هذا

باب في النفخ في الشراب في الباب عن ابن عباس قال بنى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 تنففس في الأناء وينفخ فيه أي إذا شرب لا تنففس فيه من غير إبانة إلا من فيه قال الخطابي يحتل أن يكون النبي عن
 ذلك من أجل ما إذا ان يبرز من ريقه ورطوبة فم يقع في الماء وقد يكون الهكس من بعض من يشرب متغيره فتعلق الرطوبة بال
 برقة ولطفه فيكون الحسن في الباب أن تنففس بعد إبانة الماء من فيه وإن لا تنففس فيه لأن النفخ إنما يكون لأحد حينين فإن
 كان من حرارة الشرب فليصبر حتى يبرد وإن كان من أجل تذاير جوده فليطبع ما يصعب أو ظملا أو نحوه وللحاجة إلى التذرية

بجاء قلت في الباب المتقدم عن انس بن مالك أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا شرب تنففس
 ثلاثا وقال هو أسهنا وأمره في تنففس في حالة الشرب بإبانة الأنا من فيه ولم يشرب مرة واحدة قال في الإبانة يقال شربنا
 الطعام ومرا إذا شربنا على المعدة والخز عينا وقوله أسهنا أي يبرأه من ألم العطش وإذا فانه لا يكون منه مرض وقال عطاء بن رباح
 صاحب الطب النبوي قوله أسهنا أي اسرع بخلا من امرى وأعلى المعدة ولعل أن يمرى البدن وينبعث ثم علم أن في بعض
 الحديث ذكره عن وفي بعضها ثلاثا وجهان النفس الثالث بعد الفرغ عن الشرب فذكره بعض الاستبصار فلا اختلاف في التسمية عنه
 صلى الله وسلم الشرب مرة واحدة.

باب ما يقول إذا شرب اللبن يجنب في أول الشرب واجترار الطعام التسمية كذا يستحب حمد الله تعالى في آخر
 والتسمية في شرب الماء واللبن والعسل والمرق والدوار وسائر المشروبات كالسمية على الطعام وتحصل التسمية بقوله لا اله
 إلا الله قال لبيد الله الرحمن الرحيم كان جائرا وسوار في استحقاق التسمية والحمد لله الجنب والحائض وغيرهما وفي الباب عن
 ابن عباس في الحديث الطويل ثم أتى رسول الله صلى الله عليه وسلم بلبن فشرب فقال رسول الله عليه وسلم إذا شرب
 أحداكم طعاما فليقل اللهم بارك لنا فيه واغفنا خيلوا منه وإذا سقى لنا فليقل اللهم بارك لنا فيه
 وزادنا منه فإنه ليس شيء يجزى من الطعام والشراب إلا اللبن كان في تلك
 الفضيلة يفوق على اللحم وإن كان اللحم زواضل أخرى حتى صار سيلا

باب في إيكار الأنية أي ربطها سلا ولا يعما كشوفة في الباب عن جابر عن النبي صلى الله عليه
 وسلم قال أغلق بابك وإذا كسر اسم الله فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا وأطفأ مصباحك
 وإذا كسر اسم الله وخسر أمانك ولو بعد تعرضه عليه وذكر اسم الله وأوك سقاك إذا كسر اسم
 وفي رواية فإن الشيطان لا يفتح بابا مغلقا ولا كيل وكار ولا يكشف إذا رواه الفوسيتته الفارة، تضر على
 الناس بينهم فأنما يجزى الفلية فتخرج البيت في الحديث دليل على استحباب تخمير الأنا وصوت نطقية وإيكار السقار وإغلاق الباب
 وذكر اسم الله تعالى عليها وأطفا السرور والنار عند النوم وفي بعضها كف الصبيان والمواشي بعد المغرب ففيه عمل من أول
 الخ والادب الجامعة لمصالح الآخرة والدنيا فامر صلى الله عليه وسلم بهذه الأدب التي هي أسباب السلامة من أذى الشيطان
 وجعل الله تعالى هذه الأسباب أسبابا للسلامة من أذى فلا تقدر على كشف الأنا ولا حل السقا وإغلاق الباب إذا وجدت هذه
 الأسباب ليس وقت فعله آخر كتاب الأشرية

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطهارة طهارة طعام وهو البر وما ياكل بل والشرب ايضا اي هذا في الطعام والشرب احكامها
قال الله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا اعلم ان ضرورة الطعام ثلاثة الاولى محافظته النفس عن الهلاك وهذا القدر فرض الاكثار
تركه وايتم بتركه لانه تعالى ولا تملقوا ايديكم الى التهلكة فيفرض عند خوف الهلاك لدفع الهلاك به ولا يترك ما يصنعون
اي اهل الرضا ففعلهم اكل ما ياكل النفس حتى تموت فلا يجوز وايتم بتركه ولما لا زالت القوة وهذا الى قدر مشرع فيجوز واما ما زاد
عن اوسط فلا يجوز وانما الغرض ابي الهلاك فيها ولا ضعف لا يخل تحت الحكم والثانية التقوى على الطاعات فقدر بالقوة على
الخير كاجاد النعم والصناعة وخدمة المؤمنين وطلب العلم والمعيشة المستقينة ومنها نفسه فيكون فيها ما جاز وما زاد طعام
الصالحين لا يقصدون بقصده صحيح الا وجه الشكر الكريم والثالث لراحة النفس ولذات الحلال فهذا اسباح الى الشبع ليزيد قوته
وذلك طعام العوام لا يقصدون بالطهارة والاسقية الا بما لا يجوز فوق الشبع وليس المراد الشبع الشبع الشرعي وهو ثلث البطن
كما في الحديث ثلث للطعام ثلث للشرب ثلث للنفس وهذا احسن طريق الطعام من التقليل والاسراف بل المراد بالشبع هو
اكل الطعام بحيث لا يثقل على لذة ان يقصد عدة فانه ان ظن انه يقصد عدة فهو فوق الشبع وهذا حرام فان اكل قدر ما يقدره
فوق تحمل العدة او اكل شيئا يعلم انه مضر لا يجوز قال الله تعالى ولا تسرفوا وليس الاسراف ما فوق الضرر واما ضرر فوق ضرر في
الصحة والسلامة والاكل فوق الشبع ضرر يخل بالصحة ويقصد المعدة فحرم ولا يباس بالطهارة النفيسة والفواكه اللذيذة وغسل اليد
بالتحلية والاشنان والصالون وغوا وعن ابي حنيفة جواز الغسل بالذيق وسنة الطعام غسل اليد في الاول ولا يمسح ولعدة يمسح
ان شارك بالاسباح بالمسح بالماء لتمرول اثر الطعام والشمية اوله والحكم اخره وفي بعض الاناير عوبها بعد الاكل وسياقي ولا ياكل
على خوان ولا تسكيا ولا من فوق القعدة ولا وسطها ومن كل جوانبها الا ان ياكل طعاما مختلفا فلا يباس ان ياكل من كل جانب
ومن السنة ان يلقى اصابعه والقعدة وان سقطت اللقمة من اليد يرفعه وسحان كان عليه شيئا ياكله كبريا لم يحتاج اليه و
شكر النعمة الشكر الكريم الا ان يكون طعاما رطبا وسقط في مكان نجس فلا يباس يدفعه في منقعة مما ذكره العلماء من الخفية وغيرهم
وسياقي بعضها -

باب ما جاء في اجابة الدعوة اي الطعام وفي الباب عن ابن عمر فعتال اذا دعى احدكم الى الوليمة فليها
قيل الوليمة كل دعوة تغتفر لسرور وحدث من نكاح او ختان او من معاودة سفر من حج او غيره او عن الفراغ من علم او تعليم
مكان او غيرهم لكن اشهر استعماها في دعوة النكاح وظاهر الامر فيها الوجوب وكذلك قوله ومن لم يات الدعوة فقد
عصى الله ويسوله اي من غير عذر فان خافه الوجوب ايضا وهو مذنب البعض في الاجابة الى وليمة النكاح وحمل بعضهم
على الذنب في كل دعوة وعلى تأكيد الاستحباب ثم الواجب اجابة الدعوة واما الاكل فمندوب غير واجب ان لم يكن صائما بل عليه
قوله فان كان مفطرا فليطعم وان كان صائما فليدع اي يدعو لاهل الطعام او مسخا فليترك الطعام وقيل اجابة
الوليمة مستحبة وقيل واجبة وقيل فرض الكفاية لانها اكرام موالاة اشبهت بالسلام وهذا اذا عيّن الداعي المدعو بالدعوة فاذا
لم يصبه لم يجب الاجابة لان الاجابة معلل بما فيها من كسر تلب الداعي واذا عمدا كسر وسقط الاجابة باعذار كونه في الشبهة
في الطعام او حضور الاغنياء فقط او من لا يلقى مجالسة او يدعوا بجائسته ولما عاود على الباطل او كون الشك في شئ فنعاه ودرش
الجرود في الباب عن ابي هريرة كان يقول شرب الطعام طعام الوليمة يدعى الاغنياء ويترك المساكين -

باب في استحباب الوليمة للزكاة الانفصل ان يولم باني مني بها ويجوز ان يولم بغير الزكاة او بعد الخصة وقيل قبل الثلث
البناء في الباب عن انس بن مالك قال قال عمر بن الخطاب رضي الله عنه صلى الله عليه وسلم اهل على احدكم نسائه ما اولم عليه
اولم بشاة اي على زينب بنت جحش وعنه اولم على عصفية بسوق وتما

باب الطعام عند القدوم من السفر عن جابر قال لما قدم رسول الله عليه وسلم المدينة شخر جزوا
اولم بقر ولعل كان رجوعه من سفر ترك فهذا ايضا داخل في الوليمة

باب في الضيافة اذا ضاف الضيف عند فتح الضيافة ثلثة ايام ويكره في الكلام والمجالسة ويتكلف شيئا في
الطعام في اليوم الاول الضيف ويشي للضيف ان لا يوقع في المخرج والضيق بعد الثلاثة وهذا معنى قوله صلى الله عليه
وسلم فيكم ضيف جائزته يومه وليلة الضيافة ثلثة ايام وما بعد ذلك فهو صدقة ولا يحل له ان يتوى
عنده حتى يحرجه قوله يتوى اي يقيم قوله جائزته يومه وليله اي يكرمه ويتجملد قال مالك

باب في كم ايام تحب الوليمة سميت وليمة لاجتماع الزوجين ووليمة الشئ كمالا وجميعه من اللتيام والاكثر ان
الوليمة سنة والى ثلثة ايام في الباب مرفوعا قال الوليمة اول يوم حتى والثاني معروفا واليوم الثالث سمعة و
سرايمه فعل كان في عاداتهم كذلك والا فان كانت القرية كبيرة واحب ان يطعم كل محلة محلة على كل يوم محلة
فلا بأس بولوطع شهر ما لم يكن بمسعة ورياء

باب من الضيافة ايضا قال القاضي عياض من الترم ثم راع الاسلام لزمه اكرام ضيفه وجاره وبريما فقلنا هي
التي بالاحسان الى الجار والضيافة من محاسن الشريعة ومكارم الاخلاق وقد اوجبها الله ليله واحدة واحتج بحديث
عقبه ان تولته لقمه فامر والكبر يا شيخ الضيف فاقبلوا فان لم يفعلوا فخذوا منهم حتى الضيف الذي ينبغي
وعامة التقدير على انها من مكارم الاخلاق وحجته قوله صلى الله عليه وسلم جائزته يوم وليمة والجائزة العطية والمخوة
الصلة فذلك ليكون الاختيار وقوله فليكرم يدل على ان الضيافة لا تسعمل مثله في الواجب قالوا لا حاجت بها
كانت في اول الاسلام اذ كانت الموساة واجبة اشرير الى ان حضيض الباب كلها منسوفة فمنها ليله الضيف حتى على كل

مسلم من اصبح ليلته فهو عليه دين ان شاء ارضى وان شاء ترك وفي اخرى ايجز ايجز اضاف قوله ما ناصح
الضيف محمد فاقان نصره حتى على كل مسلم حتى ياخذ بقري ليلة من نذرعه وماله اي من صار ضيفا عندنا
فيؤخره لضيافته يوم وقاوان ابادا وايضا اشار الى شجاعتها بقرى ليلة من نذرعه وماله اي من صار ضيفا عندنا
حيث عقبه محمول على ان الضيافة كانت حقا على المسلمين داخل في العذر والمراة وقولنا فينا اسمهم الا بالتيمة ضيفه انه
لم يكن في زمن النبي صلى الله عليه وسلم انما فعله عند تشي هذا التوجيه في هذه الاية بل معناه انه يشكر انهم ضيفوا
ولا يسيئون ما بل يغفلون الدكاكين والاسواق حتى يبقى جياعا وكانت اهل الزمة تفعل ذلك عند انقضاء فخذوا
منهم حتى الضيف اي القيمة والمزجانه وتعالى اعلم

باب نسخ الضيف في الاكل من مال غيره نذر النسخ وفي نسخة نسخ الضيف باكل من مال غيره وفي اخرى باجار
في نسخ الضيف في الاكل من مال غيره الاجارة والثالثة متخذة في اللفظ والمعنى المار بنسخ الضيف نسخ حكم الضيف وفي نسخة

باب نسخ الضيق في الاكل من مال غيره ونهيه ايضا بمعنى التراجع المتقدمة يعني كان الغني ما ولا في الاكل من مال غيره الا
 تجارة ضيفا كان او غيره ثم رفع ونسخ ذلك الضيق وفي الباب ان ابن عباس قال في تفسير قوله تعالى لا تأكلوا مما اؤتمركم
 بينكم بالباطل الا ان تكون تجارة عن تراض منكم فكان الرجل يحرج ويخرج ان ياكل عند احد من الناس
 بعد ما انزلت هذه الآية فنسخ ذلك الآية (مفعول) التي في سورة النور ذفا فلنسخ فقال (تعالى) ليس عليكم
 جناح ان تاكلوا من ميوكم الى قوله اشتاتا كان الرجل الغني يدعو الرجل من ابله الى الطاعة قال اني لا اخرج
 راي قال المدعو اري جناحا واما ان اكل منه وليقول المسلمين احق به في فاحل في ذلك الآية ان ياكلوا
 مما اؤتمركم الله عليه واكل طعاما من الكتاب فهذا قول بعض المفسرين انهم قالوا انزلت هذه الآية التي في النار
 بالهي ان ياكل بعضهم طعام بعض الا بشرط القري كان ايضا مخطو را به هذه الآية حتى نسخت بالهي في سورة النور ليس
 الا عجمي حرج الآية والى اصل ان حكم الضيف كان في ابتداء الاسلام واجبا على المضيف ان ياكل من الثمر رفع ذلك الحكم
 بآية النار وصار مخطو را ثم رفع ونسخ ذلك الترخيم بآية النور وصار مباحا فعلى جميع النسخ معنى ان يبيت مباحا لا اخفائه
 ولكن هذا التفسير ضعيف عندنا في جري فانه قال في تفسيره قال ابو جعفر واول ما بين القائلين بالصواب في ذلك قول
 السدي وذلك ان الله تعالى احرما كل اموالنا بيننا بالباطل ولا خلاف بين المسلمين ان اكل ذلك حرام علينا فان الله يحل
 قسط اكل الاموال بالباطل اذا كان ذلك كذا فلا معنى لقول من قال كان ذلك منهيما في اكل الرجل طعام اخي قري
 على وجه اذن ثم نسخ ذلك فنقل علماء الامة جميعا وجه الهم ان قري الضيف والطعام كان من حرمه افعال ال
 اشرك والاسلام التي حرمها الله عليها ونهى عن فعلها وان الله يحرم ذلك في عصر من التصور بل نزل الله عباده جهنم
 عليه واذا كان كذلك فهو من حرم الاكل بالباطل خارج ومن ان يكون ناسخا ونسوخا لم يحزل لان النسخ انما يكون
 منسوخ ولم يثبت النبي عنه فيجوز ان يكون منسوخا بالاجابة اجم

باب في طعام المتقاربين الى المتقاربين وفي الباب عن ابن عباس رفعه عن النبي عن طعاما للمتقاربين ان يوكل
 المتقاربين المتقاربين ان يفعلها يقال يتبارى الرجلان اذا فعل احدهما فعل صاحبه ليزي ايهما يغلب صاحبه وانما اراه
 ذلك لما بين الارب والمباحات لا داخل في جملة ما نهى عنه في اكل المال بالباطل -

باب الرجل يدعي فيدعي حكمة ما في محل الدعوة قال في الهادي ومن دعي الى وليمة او طعام فوجد شبهة لغيره او غدار
 فلا بأس بان ينعذ وياكل قال الوضيفة ابتليت بهذا مرة فصبرت وبذلك ان اجابة الدعوة شبهة قال عليه السلام من لم يحب
 الدعوة فقد عصى ابا القاسم فلما تركها لما اقترنت بين البراءة من غير كسلوة الجحانة واجبة الاقامة وان حضرته ايتها
 فان قدر على المنع منهم وان لم يقدر لصبره وان اذا لم يكن مقتدى فان كان ولم يقدر على منعهم يخرج ولا ينعذ لان في ذلك
 شين الدين وفتح باب العصية على المسلمين والحكمي عن ابي حنيفة في الكتاب كان قبل ان يصير مقتدى ولو كان ذلك
 على المائدة لا ينبغي ان ينعذ وان لم يكن مقتدى لقوله تعالى فلا تقعد بعد الذكرى مع القوم الظالمين وهذا كله بعد
 الحضور ولو علم قبل الحضور لا يحضره انه لم يلزمه الدعوة بخلاف اذا اجم عليه لانه قد لزمه وولت المسئلة على ان الملامى
 كلها ارام حتى الغنى لضرب القصب وكذا قول ابي حنيفة ابتليت لان الابتلاء بالحرم يكون انتهى وفيه مباحة فخرج

الى نفع القديران شئت فقلت الحاصل انه لا يخلو ان الله ما ان يكون في مجلس الطعام او في بيت غير بيت المائدة
 لذلك ما علم قبل ان يحضره بالخيار او لعرف التعميم او لعادة الناس ان المجلس مجلس الله وما لم يعلم قبل الدخول بل
 بهم بعد فان كان ممن يقدر على المنع يجب عليه ان ينجس ويظهر المجلس عن مثل هذه الخبايا وان لم يكن قادرا
 على منعه وكان مؤمن اهل العلم واهل التقوى ولقد ترون الناس يعمدون بغيره اذا علم قبل ان يخرج اذ لم
 يبالوا بالخصوص رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيت غير ما يتعلق به المجلس الطعام لان في ذلك شين العبد لان التقدير انما
 في الدين وفعل امام الدين على خلاف الدين استخفاف بالدين في نظر الناظرين وان كان من العوام الذين لا يعقدون
 الناس به ولم يكن الله على المائدة فليجوز ان ياكل بغيره وان كان الله على المائدة فلا يجوز له الاكل والتفقه هنا
 وان كان من العوام قال الله تعالى فلا تفعلوا بل الذي كرس مع القوم الظالمين والمجوس اماراة الرضا فيجب عليهم وان علم قد
 كثر في زنا اتخاذ الهوى لا يخلو المجلس نشاط من الرقص والغناء وان خلت لا يحسبون انها مجلس النشاط والمائدة يكون
 في بيت والمجوس في ناحية اخرى فاذا دخلت ودخلت مجلس الرقص والغناء وبعد ذلك يدعوك صاحب المجلس الى الطعام
 فيذهب بك الى المائدة فاكلت ودخلت للهوتانيا او دبت الى بيتك وهذا طريق الاكثر نأيا الخواص من العلماء و
 العامة ولا يحضرون مجلس الرقص ويغفون اول ودخل على المائدة ثم اكلوا وخرجوا منها ويتقون الله بالطعام والغناء فاحضروا
 الغناء اكلنا الطعام والطعام ليس بحرمته والله ما يذو الحيل الا لما حاد منه من الله ولا استهزأ بشريعة المصطفى وتزمت
 من الشيطان وتفضيل من النفس استغفر الله من ذلك وكذلك مجالس الكناج اذا جازاة نهي المغنية واصحابها الى
 ناحية وحضر القاصي فخطب وتم الغناء وجار المسموعة اي المغنية يهنونه وتغنون وترقصون والقاصي ان كان من اهل النوع
 ليس كفر بالغنم من الاسد فيخرج كالحمار فلا حول ولا قوة الا بالله فليكن ان لا تاكلها من هذه المجالس الشيطانية ولا تفعل
 بعد الذكرى مع القوم الظالمين هم لا يتركون ما يريدون مع انهم يعلمون انهم خاطئون وانت تعلم القبول تنكر لهما
 فلا تفعل هذا والى الله المرجع والمآب وفي الباب ان عليا رضي الله عنه صنع التعنيف طعما فانكالت فاطمة لودعوا

رسول الله صلى الله عليه وسلم فاكل معناه فدعوه فجار فوضع يده على عضادتي الباب فراهي القرام قد ضرب به في
 ناحية البيت فوجع ففككت فاطمة على المقه انظر ما رجعه تنبته فقلت يا رسول الله ما رك فقال اني ليس لي ابني
 ان يدخل بيتا مزدواي مني قال الخبايا فيدليل على ان من دعي الى معادة يحضره الملاهي والمنكر فان الواجب عليه
 ان لا يجيب والقرام السروني رواية اخرى ستر اموي فذكر الزينة اجم ولعل القرام كان في قضاها واولاده علق في غير محل
 نحو جارية ما بني عند صلته الله عليه وسلم

باب اذا اجتمع داحيان ايها الحق اذا جتمعا في وقت واحد ففي الباب مرفوعا اذا جتمع داعيان فاجب اخراهما
 بابا فان اقربهما جارا وان سبق احدهما فاولا

باب اذا حضرت الصلوة والعشاء واما خض العشاء بالذكر لان وقت العشاء ليس وقت الصلوة وقد تقدم
 انها من اعذار ترك الجماعة فارجو في الباب عن ابن عمر رفعه اذا وضع عشاء احدكم دأبتم الصلوة فلا تقوم حتى يخرج
 وعن جابر بن عبد الله في رواية فقال عبد الله بن الزبير انما سمعنا ابي عبد الله عليه السلام يقول

الصلاة فقال عبد الله بن عمر وعديك ما كان عشا وهم اتوا كان قال غسلوا ايديهم وكان لباسهم و
عشا ايهم مثل عشا ربك الزير يتوسط الماء واللايمع بالوان كثيرة حتى البصر فاما ثوبا الا ابي ذر عن الصادقة قال الخنثى في
وجميع بين الخنثيين ان الاول انما ياتي من كانت نفسه يناديه شهوة الطعام وكان شهوة في وقتان اليه فاذا لم
لا لك وحسن الطعام وكان في الوقت فضل به الطعام ليكن شهوة نفسه فلا يده عن توفيقه العلوية بها وكان كلامهم
يخف عنهم في الطعام ويقترب منه الغرض منه اذا كان الا يشكروا منه ولا يصبون الماء ولا يلبسوا لون الموان فانما هو
ذوقه بلين او شرب من سواك او من تراب ونحو ذلك وشمل هذا الوتر العداوة عن زمانها او الخبز جاب عن وقتها فاما
حديث جابر ان كان الا يوتر الصلاة الطعام والغيرة في وقتها كان خائف ذلك من حال المعلى وحسنه الطعام ووقت الصلاة
لان كان الطعام لم يوضع وكان الانسان تمامسا لنفسه وحسنه الصلاة وجب ان يلبسها ويؤخر الطعام عنهم

باب في غسل اليدين عند الطعام اى غير واجب اذا كانتا مائتين في الباب عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
عليه وسلم خرج من الخلافة فله عليه طعام فقال الا ناتيكم بوضوء قال انما احببت بالوضوء اذا قمتم الى الصلاة
اشارته الى قوله تعالى اذا قمتم الى الصلاة الاية فالحاصل ان الوضوء غير مأمور الا للصلاة والاطعام فليس بامور
فيها فخل فيه غسل اليدين للطعام ان غير واجب فمن اعلى انهم ارادوا وضوءا شرعي لما علموا من عادة الوضوء على الوضوء
وليكن انهم قصدوا بذلك غسل اليدين الا ان اجاب بوجوب الوضوء على غير ما ذهبوا اليه ان المسئلة وهي ان الوضوء ليست
مأمورة بها الا عند الصلاة وكان عدم غسله يوجب الما قصدوه

باب غسل اليدين قبل الطعام ثم رفعه مفصلا بيان قال في الدر المختار وسنة الاكل البسملة اوله والحمد لله ثم غسل
اليدين قبله وبعده فليفتق اح

باب في طعام الفجأة اى من غير سبق عدة او عدة فهل يجوز اكله ولا يغسل اليدين عن جابر قال قبل رسول الله
عليه وسلم من شعب من الحبل وقد قضى حاجته وبين ايديها تمر على ترس او حنفية قد دعونه فاكل معنا
وما من ماء

باب في كراهية ذم الطعام وما انظار الكراهية الطبيعية كما في الضيق فليس يعيب في الباب ما عاب رسول الله
صلى الله عليه وسلم طعاما قط

باب في الاجتماع على الطعام يجوز المسلمين ونساعهم وفي ركعة في الباب ابن اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم قالوا يا رسول الله انا ناكل ولا نشبع قال فلعلكم تقرقون قالوا نعم قال فاجتمعوا على طعامكم واذكروا اسم الله عليه
يبارك لكم فيه اى اكلوا مجتمعين

باب التسمية على الطعام اجبوا على سنية التسمية على اول الطعام وقال احمد انها واجبة وكذا السبع التسمية في اول
الشرب بل في اول كل امرى بال ولو ترك احد في اول الطعام عامدا او ناسيا او عابلا او نكرا او داجرا العاصى آخر
ثم يكن في انذار الكراهية استحباب ان يسمى وليقول باسم الله اوله وآخره لقول صلى الله عليه وسلم في الباب اذا اكل احدكم
فليذكر اسم الله عليه فليكن سى ان يذكر اسم الله في اوله فليقل باسم الله اوله وآخره والتسمية في شرب الماء واللبن

والعسل والرق والورد وسائر المشروبات كالتمذية على الطعام في كل ما ذكرناه، وتجعل القبول باسم الله فان تناول
بسم الله الرحمن الرحيم يكون جائزا، اقول ما زال الشيطان يأكل معه فلماذا ذكر اسم الله استقار ما في بيئته فهذا المحمول
على الحقيقة، فنزل على الحجاز والاستعارة.

باب في الاكل متكنا يكره متكنا والمقبول من سبائة الاكل باقية اقبال تام على الطعام وليس فيه كثرة الاكل بالتسارع
البطن وليس من سبائة المتكبرين فما اجتمعت فيه الثلاثة كان اخضل وهو الاقار كما في الباب عن انس بن مالك
رسول الله صلى الله عليه وسلم فوجعت اليه فوجدته يأكل ثملا وهو متقع احد واني اثنان منها او واحد كان يقدر
قوله قال النبي صلى الله عليه وسلم لا اكل متكنا او هو الجلبوس مطمعا على الارض والمتحس الجلبوس جانيا على ركبتيه او
مقنيا والزنج فوج قال الخطابي بحسب اكثر لعامة ان المتكني هو المائل للعمدة على احد شقيه لا يعرفون غير ذلك ولا يعينهم
ثينا ولا يكلام على ذهاب الطيب ودرغ الضر عن البدن او كان معلوما ان الاكل المائل على احد شقيه لا يكره ولا يسلم
من ضغطته في مجاري طعامه ولا يشبعه ولا يسهل نزوله الى مقدره وقال الشيخ وليس معنى الحديث ما ذهبوا اليه انه المتكني
بما هو المعتمد على الوطأ والذي تحته فكل من استوى قاعا على وطأ فهو متكني والاكثار ما هو من الوكأ ووزنه الانتقال منه
فالتكني هو الذي اوكى حوزته وسد بالقدور على الوطأ الذي تحته والمعنى اي اذا اكلت لما هو متكنا على الاوطية و
الوساير فكل من يكسب من الاطعمة ويتوسع في الالوان ولكن اكل علة- واخذ من الطعام لمغة فيكون تعودى مستوفرا
له روى اركان على الشرع عليه وسلم يأكل مقنيا ويجعل انا عبد اكل كما ياكل العبد

باب في الاكل من اكل الصحة قد تقدم من ان لا يأكل من فوق الصحة ولا وسطها ولا من كل جانبها الا ان يأكل طعاما
مخلعا فلا بأس ان يأكل من كل جانب وفي الباب عن ابن عباس رفعوا ذاك اكل احد طعاما فلا يأكل من اكل الصحة
ولكن يأكل من استلجها ذاك البركة تنزل من اعلاها اي الى اسفلها فان البركة تنزل اولها على اعلاها ثم ينصب الى اسفل
فانما اخذ من اعلاها ينقطع البركة واما اذا اخذ من الاسفل لا ينقطع لان ينصب من الاعلى.

باب الجلبوس على ما دأبه عليه الجبى ما يكرهه لا يقعد على المائدة اذا كان سناك فاحشة او لبوا حتى يهيئ رسول الله
صلى الله عليه وسلم عن مطعمين عن الجلبوس على ما دأبه يشرب عليها الحجر قوله مطعمين اي طعامين او فعل طعامين
وعن الجلبوس متعلق بنبي.

باب الذل باليمين اتفقوا على ان الاكل والشرب باليمين مستحب وسنة وعلى كراهتهما بالشمال اذا لم يكن عنه
فان كان هذين الاكل والشرب باليمين من مرض او جراحة فلا كراهة في الشمال وفي الباب عن ابن عمر رفته
اذا اكل احدكم فليأكل بيمينه واذا شرب فليشرب بيمينه فان الشيطان يأكل بشماله ويشرب بشماله وفي
اخرى قال صلى الله عليه وسلم وكل يمينك وكل يمينك وفي بيان ثلث سنن من سنن الاكل وسبى التسمية والاكل باليمين
والاكل مما يليه لان الكه من موضع يصاحبه سور عشرة وترك مروة فقد يتخذ صاحبه لاسما في الامراق وشبهها واما
اذا كان نمر او اجناسا نجوز اختلاف الادي في الطبقة ونحوه.

باب في اكل اللحم في الباب يعجز الشرع لانه لضعف والد اللحم والورد عن موضع الاذى وكان احب العراقي الى

مرسل الله صلى الله عليه وسلم عراق الشاة العراق العظم اكل لحمه والعرق العظم لم يحرما اذا اخذ لحمه فهو عراق او كلاهما
لكليهما ولحم العظم الذفال اذن العظاقون فيك فانه اسناد امر اى فذل اللحم بالاستئذان -

باب في اكل الثريد هو ان تفت الخبز ثم تبله بمرق في الباب كان احب الطلاء لى رسول الله صلى الله عليه وسلم
الثريد من الخبز روى والمرق والثريد من اخيس وروى يتيذ من الخبز المفتت والتمر والاقط والسمن والبيده
والثريد روى هو فى روى

باب كراهية التخذ للتعامل بالاذن شرعى وصحح عن الشريعة وفي الباب وساله رجل فقال ان من اطعم الجماعة
اخرج منه فقال صلى الله عليه وسلم لا ينجي في نفسك شئ صارعت فيه النصرا نية اى شابهت فيه الرسالية
والجماعة الشرطية مستأنفة لبيان سبب النهي والمعنى لا يدخل في قلبك ضيق وخرج لانك على الخفية السمحة السهلة
فاذا شكتك وشردت على نفسك مثل هذا شابهت فيه الرسالية -

باب النهي عن اكل الجلالة والبانها والجلادة التى تعاد اكل العذرة وهذا اذا نظرا ثا النجاسة في نجسها ولبانها واما ما لم ينظر اثرها
يجوز اكلها ولعل الطهور الاثر ينجس ان تجلس حتى زال اثر النجاسة منها وفي حديث الباب دليل على ان الوال بالوكل يحرم ورواه
عنه وسلم لم يسبق هذا على ذين احد وفي الباب عن ابن عمر روى عن اكل الجلالة والبانها وفي اخرى نهى عن الجلالة
في الابل ان يركب عليها ويشرب من البانها انما نهى عن الركوب لاجل النتن في عرقها

باب في اكل لحم الخيل قال في الهداية ولا يجوز اكل اللحم الابلية والبغال ويكره لحم الفرس عند ابي حنيفة وموقوف مالك
وقال ابو يوسف ومحمد والشافعي لباس بالكلية يثبت جابر ان قال نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن لحوم الحمير الابلية
واذن في لحوم الخيل يوم خيبر وحديث الباب واخرج البخارى في غزوة خيبر ولابى حنيفة قوله تعالى والخيول والبغال والحمير
لتركبوا وازيد خرج مخرج الاقنان والاكل من اعلى منافقها والحكيم لا يترك الاقنان باعلى النعم ويمتنع باذنها ولان
الارباب العدا وفيكره اكله احتلالا ولا يضرب البسم في الغنمية ولان في اجابته تقليل آله الجهاد وحديث جابر
معارض بحديث خالد والتزيج للحكم ثم قيل الكراهية عنده كراهية تحريم وقيل كراهية تنزيهه والاول اصح والله فنفذ
قيل لباس به لانه ليس في شربه تقليل آله الجهاد وانتهى قلت اختلفت الروايات عن الامام في حكم الخيل فعلى رواية
الحسن عنه انه يحرم اكل لحم الخيل واما على ظاهر الرواية عن ابي حنيفة انه يكره اكله واختار صاحب الهداية كراهية تحريم قول
ابن الملك في شرح مجمع البحرين وذكر الامام الاسيحي ان الصحيح هو انه مكره تنزيها وقال محمود بن الياقوت في شرح التقاة
بظاهر الرواية وفي الدر المختار ان ابا حنيفة رجع من هذا اما الاستدلال لا ينجية على رواية الحسن بالكتاب فبقوله تعالى و
الخيول والبغال الاية كما استدلل به في الهداية وقد استدلل به ابن عباس وهو انه سئل عن لحوم الخيل فنظر اربعه آيات
وقال لم يقل تبارك وتعالى لنا كلوا واما السنة فهو حديث جابر لما كان يوم خيبر اصاب الناس مجاعة فمخدوا والحمير
فاجوز ما فرم رسول الله صلى الله عليه وسلم لحوم الحمير الاسبية ولحم الخيل الحديث وعن حديث خالد بن الوليد في الباب

ابن رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل لحم الخيل والبغال والحمير وعن المقدام بن معدى كرب ان النبي
صلى الله عليه وسلم قال حرم عليكم الجار الا لابي وخيلها وهذا نص على التحريم وبالا جملة وهو ان البغل حرام بالا جملة وهو

ولم يفرس فلما كانت امه حلالا كان يوحى اليه ان يحكم الولد يحكم امه لانه منها ومو كعبتها فلما كان عمر الفرس حراما
كان له البغل كذلك واما ما ورد من الاحاديث في باب الاذن والاباحة كما في الباب عن جابر رفعوا ذنبا لنا في
الحوم الخيل اى يوم خيبر وقوله لم يخبرنا عن الخيل تخيل انه كان ذلك في الحال التي كان يוכל فيها الحريم خيبر
كانت الخيل تוכל في ذلك الوقت ثم حرمت يدل عليه ما روى عن الزهري انه قال ما علمنا الخيل اكلت الا في حلال
وعن الحسن انه قال بان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ياكلون لحوم الخيل في مغازيرهم فهذا يدل على انهم
كانوا ياكلونها حال الضرورة كما قال الزهري او يحيل على ذلك بالليل صيانة لها عن التناقض او يخرجها عن الخطر على
المبلغ احتياطا على ان التحريم زاد خالدها وهو سلم بن خيبر فلم تكن رواية التحريم المتأخرة عن الاباحة فانها كانت
في خيبر والاصل في رواية الصحابي انه سمع من غير واسطه واحتمل واسطه تعدول عن الظاهر فلا يسلم من غير ضرورة
باب في اكل العرب دخر ثوب اجمع المسلمون على اباحته وقالوا ان اكل الارنب حلال لما كراته اما حديث الباب
فالاول يدل على جواز اكل الارنب لانه صلى الله عليه وسلم قبلها واما الثاني فمع ضعفه لا يدل على الكراهة فان فيه
نقصا كما لا يخفى عليه عن اكلها وزعم انها تحيض الزعم بمعنى القول وانما ذكر لها البني صلى الله عليه وسلم تلك الحاجة
انها راجع الى العجوبة وليس المراد بذكر التحريم او الكراهة بطلانها فان خروجها عن نظف والى من تلبس اللحم به
باب في اكل الضب دكره قال النووي اجمع المسلمون على ان الضب حلال ليس بمكروه الا حكمي عن اصحاب ابي حنيفة
من كراهته والا حكايا القاضى عن قوم اهتم قالوا ابو حرام وما اخطأ ليصح عن احد وان صح من احد فخرج بالخصوص والاجماع
من قبله انتهى قال الحافظ فدل على ان المذنبين على ما فيكون الاجماع مع مخالفة ونقل الزهري كراهته من بعض اهل العلم
وقال الطحاوى في معاني الآثار كره قوم اكل الضب بهم الوصفية والبوسيف ومحمد بن الحسن وقد اخرج البوداوى في آخر
الباب عن عبد الرحمن بن شبل ان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن اكل الضب قال الحافظ في الفتح و
اسناد حسن وحديث اسمعيل بن عياش عن الشاميين توى وهو لارثاميون ثقات ولا يغيرون قول القاضى بل يثبتون
بناك وقول ابن حزم فيه ضعف جمهوريون وقول البيهقي تفرأ ابن عياش وليس بنجس وقول ابن الجوزى لا يبيع في كل
ذلك تسائل لا يخفى قلت بل تعصب فان رواية اسمعيل عن الشاميين قوية عند التجارى وقد صح الزهري بعضها و
فاخرج احمد والبوداوى وصح ابن حبان وطحاوى وسنده على شرط الشيخين من حديث عبد الرحمن بن حنبل منكر لنا ارضا كثيرة
الضباب الحديث وفيه انه طبخ منها فقال صلى الله عليه وسلم ان امرئ من بني اسرائيل مسخت رواب فاشى ان يكون
بذه فاكفوا ومثله حديث ابى سعيد المذكور في الباب قال في الفتح والاحاديث وان قلت على الكل تصريا ولم يوا
نصا فانما يجمع بينها وبين الحديث المذكور صلى الله عليه وسلم في اول الحال على تجويز ان يكون مما سح وحينئذ امر كافا بالقدور
ثم توقف فلم يامر به ولم ينهيه وحمل الاذن فيه على ثانی الحال لما علم ان المحسوس لا ينسل له وبعد ذلك كان يستقذره
فلا ياكله ولا يحرمه وكل على ما ذكرنا من ذلك على الاباحة وتكون الكراهة للغير به في حق من يتقذره وتحمل على الاباحة
على من لا يتقذره انتهى قلت فلو جرح الجمع في البعد غاية البعد بل الى جان رسول الله صلى الله عليه وسلم اياه ولا يمكن
ترك الكراهة قدرا واعتداله بل يمكن في ارض قومي فاجبى اعاد ثم ترد فيه باحتمال كونها من جنس التمسكات

وقال ان امته من بنى اسرائيل مسخت دواب الارض واني لادري اني العاطك يعني لم يخرج ان امته من بنى اسرائيل
اني مسخت على صورة بنى الدواب هي لان المسوخ اذا كان على اى صورة الدواب يكون حراما ولو علم ان المسوخ على
صورة الضب يكون الضب حراما لان القردة والخنازير حرامان بعض الانتم مسخت على صورتها فلما لم يعلم رسول الله
صلى الله عليه وسلم زرد في اكله وزره فلم ياكل ولم يمشه ولم يترو في ان المسوخ لا يعيش ثلثة ايام ولا يقبض ثكنان
في حكم الاباحته الاصلية ثم بعد ذلك قد نبى عنه نصا حراما وهذا الوجه اولى لان فيه تغليب الخطر على الاباحه وقد اختلف
مسلم في الصحيح حيث اورد الروايات بهذه الترتيب وكذلك ابو داود في الحاصل ان الاختلاف في الترتيب الاحاديث
في اكل والحركة كلاهما صحيحان فانهم

باب في اكل لحم الجباري وهو طائر معروف واحد باوجها سوار والها ليست للثنايث والالماخي وبي اشد الطير
طيرانا وسوطا بكبير العنق رمادي اللون لحمه بين لحم دجاج ولبط اجمعوا على حله لم اري فيه خلافا قاله النبي صلى الله عليه
سما في الباب قال سفينة اكلت مع النبي صلى الله عليه وسلم لحم جباري

باب في اكل حشرات الارض معناه دواب الارض كاليرابيع والضباب والقنادذ ونحوها اعلم ان الجباري على وجهين
بحري وبري واما البحري فسياتي بيانه واما البري فعلى انواع ثلثة ما ليس لدم اصلا وما ليس لدم سائل وما لدم سائل
فما ليس لدم اصلا مثل الجراد والزبوع والزباب والعنكبوت والعصاة والخفسار والبعائض والعقرب ونحوها من اليرابيع
لا ياكل الا لاجل ارضها فانه لا تها من الحباث لاستبعاد الطبيعة السليمة اياها وقد قال الله تبارك وتعالى ويحرم عليهم الحباث
الا ان الجراد اخص من هذه الجملة الحديث سيأتي ذكره في باب في الحباث على ظاهر النعم وكذلك ما ليس لدم سائل مثل الحية والوزع
وسام ابرص وجميع الحشرات وهوام الارض من الفار والقراد والقنادذ والضب واليربورع وابن عرس ونحوها ولا خلاف
في حرمة هذه الاشياء الا في الضب فانه حلال عند الشافعي وغيره وعندنا حرام وقد تقدم بيانه وما لدم سائل نوعان متانس
ومتوشح فالمتانس من البهايم لا تاكل منها اليفال والحمة عند عامة العلماء الا ما حكى عن بشر بن المريسئ قال لا باس
باكل الجمار لحم اخيل عند مالك وابي حنيفة يكره وقال ابو يوسف ومحمد لا يكره وبما اخذ الشافعي وقد تقدم في باب بيانه و
اما المتوشح فبما يحوي الظهار لبق الوحش وحمل الوحش وابل الوحش فحلال باجماع المسلمين ولقولنا تعالى يسلوك ما اذا اهل
لهم تل اهل كره الطيبات وقوله تعالى في رجل اجمع نصيبات ويحرم عليهم الحباث فحلالا واما المتانس من السباع
وهو الضب واستوفوا ما لم ياكل فحلال وكذلك استوشح منها السبع الوحش والطيور وكل ذي ناب من السباع و
كل ذي مخلب من الطير الحديث يأتي في باب في ذوات الناب من سباع الوحش مثل الاسود والذئب والضبع والبرص والعهد و
الضب والسور البري والسحاب والضفادع والسمور واللق والقرود والفيل ونحوها فلا خلاف في هذه الجملة انها
حرة الا الضبع فانه حلال عند الشافعي وسياتي في باب في ذوات الناب من الطير كالنار والباشق والشاهين والصقور
الطخا والغاب والفسر والعقاب وما اشبه ذلك فيدخل تحت النهي عن اكل كل ذي مخلب من الطير ولا مخلب له
من الطير الا تانس منه كالدرج والبط والمنوشح كالحمام والفاخه والعصافير والقيح والكركي والغراب الذي ياكل
الحب واليربع والعنق ونحوها حلال باجماع وكذلك يكره من الطير الا ياكل الا الجيف ولا باس بالعنق لانه ليس

بذئ من الخب ولا من الأنثى الذي لا يأكل إلا الحب روى أبو يوسف انتقال سألت أبا حنيفة في أكل العقيق فقال لا بأس فقلت
 أن يأكل الحب فقال لا ينبغي فحصل من قول أبي حنيفة أن ما غلب من الطيور لا يكره كالأكل وقال أبو يوسف يكره
 لأن غالب الأكل الحبيف كذا في البدائع وفي الباب عن ثعلب بن ثعلبة قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 لحشر أن الأدهن سحرهما قال الخفافى ليس فيه دليل على أنها مباحة لكونها أن يكون غير قديم وفي الباب عن أبي هريرة
 ذكر أن تغذ عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم خبثتة من الحب أنى

باب في أكل الضبع هو الواحد الذكر والأنثى ضبعان ولا يقال ضبعة ومن عجب امره أن يكون سنة ذرا وسنة أنثى تبلغ
 في حال الذكورة وميل في حال الأنثية ذكر في البينل ويقال له في الفارسية كفتار وفي الهندية سندر واذكره مولانا
 عبد الحكيم أنه يقال له في الهندية يتجوف فهو مختلف أهل العلم فيه فذهب الشافعي وأحمد إلى أكله ومنع الآخرون فقالوا
 بحرمة ميتة فيل الجهور منهم أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد والأك وسفيان الثوري وآخرون واستدلوا بحديث المشهور الذي
 يروى عن أكل كل ذي ناب من السباع وهو من ذى ناب واستدلوا أيضا بما أخرجه الترمذي من حديث خزيم بن جرير
 سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال أكل كل الضبع أحرم في رواية من يأكل الضبع وفي الباب
 عن جابر بن عبد الله قال سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الضبع فقال هو صيد ويجعل ذبائح

إذا صاده الحرم كله لا يشبه إذا قتل الحرم ولا حرم فيه على كل أكله لأن بيان يكون صيدا فلا يجوز قتله في الأحرام والحرم حتى يبيع
 الجوارق قبل الحرم وذلك ذكر الكلب وأما رواية الترمذي عن عبد الرحمن قال قلت لجابر بن عبد الله قال نعم قلت أكلها
 قال نعم قلت آكل رسول الله صلى الله عليه وسلم قال نعم فطاهر حرم لمن قال يحل أكله ولكن أعاد الطحاوي في منكر
 الآثار فقال عن يحيى بن سعيد القطان وأما الكلب فالحرام فراجع قلت هذا ليس يخص في أبا حنيفة الضبع فقلت رسول الله
 صلى الله عليه وسلم قال إن صيدوه فممنه أن يحل أكله فذهب أهل أبي حنيفة إلى أن الكلب ليس يبيع من ذبائح

باب ما جاء في أكل السباع جمع سبع الناب بالفارسية ذئان فيش وذناب حيوان ينتهب بالناب أي ليصول
 ويأخذ الحيوان ويحربه وينشق لحمه بكام ينتهب فالإنسان نوع للأكل ولا جرح منها كما في الطبخي والشافعي والشافعي
 أمثالها ونوع للرجح كما في الأساء والذئب الكلب قال الناب للرجح والمخلف ناخن وذو المخلف الطائر الذي له
 أخشاب يصيبها ويتخطف بها وفي الباب أخرج إسناده من أصحاب المتقدمين فروا عنه عن أبي حنيفة عن كل ذي ناب من
 السبع وعن كل ذي فنب من الطية يذهب الجهور منهم أبو حنيفة وأحمد والشافعي إلى أن يحرم أكل كل ذي ناب من
 السباع وكل ذي فنب من الطيور وقال مالك يكره وأحاديث الباب حجة عليه وإنما قيد ذئاب يكون من السباع
 لأن النبعير ذئب يخرج بقوله من السبع ولكن يأكل منه ولا يصيد به

باب في كل حرم بحر الآية في الباب روايت أبي يوم خبيرة عن جهماء وفي رواية حرم لحوم البحر الآية وفي رواية وجه
 القدر وتغلي الجهماء فامراتها فقال لا تأكلوا من لحومها شئنا وفي رواية يميننا عن لحوم البحر الآية وفي رواية ابن عباس
 وأبو بكر وفي رواية أخرى من أكل من لحوم البحر الآية رسول الله صلى الله عليه وسلم إلا أن الله ورسوله نهاكم عنها فاذكر من عمل الشيطان
 وغير ذلك واختلف أهل العلم فيها فقال جمهور الصحابة والتابعين ومن بعدهم تحريم لحومها وعن مالك ثلث روايت

اشهر ما اناكر وبه كراية تنزيه شديد والثانية حرام والثالثة مباحة والصواب التحريم كما قال الجمهور منهم ابو حنيفة و
 اصحابه والشافعي واحمد واسحاق قوله عن غالب الجرح اصابنا سنة فلم يكن في مال نشتي اطعم على الاثني من جهر
 يتكلم ان النبي صلى الله عليه وسلم حرم لحوم الجحر الا لهيته فانيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت يا رسول الله
 اصابنا السنة فلم يكن في مالي ما اطعم ابي الاسمان جهر وانك جومت لحوم الجحر الا لهيته فقال اطعم اباك من
 سمين جهر كما فانما حرمها من اجل جوال القرية قال الحافظ اسناد ضعيف والمتن شاذ مخالف للاحاديث
 الصعيح فلا اعتماد عليه قال المنذري اختلف في اسناد كثير قال النووي هذا الحديث مضطرب مختلف الاسناد شديد
 الاختلاف ولو صح حمل على الاكل منها في حال الاضطرار.

باب في اكل الجراد وفي الباب عن ابن ابي اوفى عن عذوت مع رسول الله صلى الله عليه وسلم ست وسبع غزوات
 كنا ناكل منه اى الجراد قال النووي فيه اباية الجراد وجميع المسلمون على اباحته ثم قال الشافعي والوفيفة واحمد و
 الجماهير كل سوار مات بذكوة او باصطبا وسلم وعجسي او مات خفف الف سوار قطع بعضه او احدث فيه سبب وقال مالك
 في المشورة عنده واحمد في رواية لا ياكل اذا مات بسبب بان يقطع بعضا ويسلق او يلقي في النار جريا او يشوي فان مات
 خفف الف او في وعاء لم يجل والله اعلم.

باب في اكل الطافي من السمك الطافي اسم فاعل من طفا الشيء فوق المار ليطفو اذا علا والمراد من السمك الطافي
 هو الذي يموت في المار خفف الف ويلو فوق المار ولا يرسب قال الامام محمد في الموطا اذا مات المحيطان من حراو
 برد او قتل بعضها بعضاً فلا باس باكلها فاما اذا ماتت نفسها طفت فهذا يكره من السمك اهر وقال مالك والشافعي
 واحمد والظاهرية لا باس به واستدلوا بقوله تعالى وطعام ما لكم مطوفوا على قول اهل كرم صيد البحر اى اكل لكم طعامه
 وهذا تناول منه ما صيده ومنه ما لم يصد والطافي لم يصد فبيناه وله ويجري اكل الميتان السمك والجراد وفسر الميتة
 بالسمك من غير فصل بين الطافي وغيره ويجري هذا الطوراد والحل ميتة واحق ما يتناول اسم الميتة الطافي ولا ينفية
 ومن معه قول علي قال لا تتبعوا في اسواقنا الطافي وابن عباس قال ما وسره البحر وما وجبة ليطفو على المار فلا تاكلوا
 وحديث الباب عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما اتى البحر اذ جزز عنه فظكرو
 وعاتات فيه وطفا فلا تاكلوه قوله ما اتى البحر اذ جزز عنه وروى عن ابن عمر وابي هريرة
 مثل هذا وبذا باب لا يعرف قياساً فنبت انهم قالوه سماعاً لا لآية فلا حجة فيها لان المراد من الطعام ما نذره البحر الى انشط
 فانت وذلك حلال عندنا وليس بطاف انما الطافي اسم لما مات من غير كفة وسبب حادث وهذا ما بسبب حادث
 وهو القذف فلا يكون طافياً وكذا لك المراد من الحريشين غير الطافي فان قلت ضعف البيهقي حديث جابر بن يحيى بن
 سليم قلت اخرج الشيخان فهو ثقة ونقل ابن القطان انه ثقة واسماعيل بن امية هو القشري الاموي هو ثقة ليس هو
 ابو الصلت فانه مترك قوله قال ابو داود ودرى هذا الحديث سفيان الثوري وداود وجماد عن ابي الزبير
 روى في لا ينفوه على جابر وقد استدل هذا الحديث من صحبه ضعيف عن ابن ابي ذئب عن ابي الزبير
 عن جابر عن النبي صلى الله عليه وسلم وقال الترمذي سالت محمد بن اسمعيل عن هذا الحديث فقال ليس بم محفوظ

ولا عرف لابن ابي ذئب عن ابي الزبير ثيباً قلت قول البخاري على مذهبه بالاشتراط الاتصال السند المعنع ثبوت
السماع وقد انكره سلم ذلك انكاراً شديداً فخرج من قول مخترع وان المتفق عليه انه يلحق للاتصال امكان السماع فبعد
ان يكون غير مدلس وابن ابي ذئب ادرك زمان ابي الزبير بلا خلاف وسماعه ممكن فصح الحديث -

باب يمين اضطر الى الميتة والاصل فيه قوله تعالى اما حرم عليكم الميتة والدم ولحم الخنزير وما اهل به لغيره من
اضطر غير بارع ولا عاقل الاثم عليه ان الله غفور رحيم والميتة ما فارقت الروح من غير ذكاة مما يذبح واضطر غدا
اخرج والحج وهو انقل من الضرورة واصله من الضرر وهو الضيق فلما حرم الله تلك الاشياء استثنى عنها حال
الضرورة وهذه الضرورة لها سببان الجوع الشديد وان لا يجد اكله لا لانه يذبحه الرق فغدا ذلك يكون مضطراً
اذا كره على تناوله لم يجر له تناول وقد تقدم مفصلاً فراجع ثم الاية اختلف فيها في مواضع منها ما يتعلق بهذا الباب
وسوان الشافعي واباجينغ واصحابه قالوا لا ياكل المضطر من الميتة الا قدر ما يسكب ريقه وقال عبد الله بن الحسن
الغضيري ياكل منها ما يسجد به وعن مالك ياكل منها حتى لا يبيع وتير ودفان وجدي عن عطاء جرحا قلت لما كان
سبب اخصه هو الجأجأ في ارتفع الجأجأ ارتفعت الاضطرار كما لو وجد الحلال لم يجز لتناول الميتة لارتفاع الجأجأ
الى اكلها لوجود الحلال فكذلك اذا زال الاضطرار ياكل قدر من فالزائد محرم ولا اعتبار في ذلك بسبب الجوع على ما قاله
الغضيري لان الجوع في الانتهاء لا يبيح اكل الميتة اذا لم يخف ضرراً بتركه فكذا ايها ويدل عليه ايضا انه لو كان من
الطعام مقداراً اذا اكله مسك ريقه لم يجز له ان يتناول الميتة فاذا اكل ذلك الطعام وزال خوف الشاف لم يجز له
ان ياكل الميتة فكذا اذا اكل من الميتة ما زال معه خوف الضرر وجب ان يحرم عليه الاكل بعد ذلك كذا في تفسير
منايع الغيب الامام الرازي والمصنف اخرج في الباب روايتين الاولى قصته رجل النازل وفيه نقال هل غنك

غني فيغنيك قال لا قال فكلوها اي قال رسول الله صلى الله عليه وسلم فكلوا الميتة والثاني عن النجيج العامري

انه اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال ما حمل لنا الميتة قال ما طعنا حكمه قلنا فنتفق ولصطيج قال

الولعيم فشر لي عقبة قدح غداة وقدح عشية قال ذلك داني الجوع فاحل لهم الميتة على هذه الحال قوله

وابي الجوع الواو للقيم تكميد اي بذل القدر لا يكفي من الجوع بل هو الجوع المحذور للميتة المثبت حالة المتحصنة قال الخطابي

القيح من اللبن بالقدح والقدح بالعشى يميك الرق ولقيم النفس وان كان لا يغزو البدن ولا يشبع الشبع البتامة

وقد اباح لهم مع ذلك تناول الميتة فكان دلالة ان تناول الميتة مباح الى ان يأخذ النفس حاجتها من القوت الى

بذات ذئب مالك بن انس وهو قول الشافعي وذلك ان الحاجة منه قائمة الى الطعام في تلك الحالة كهي في الحالة

المتقدمة فتعد في راجحة لغيره حاز قبل ان يأخذ منه حاجة وبذلك لا رجل يخاف العتب ولا يريد طول الحرق فاذا رجع لم يحل

الامة ومصار الى ان في حال العتب لم يبطل النكاح وقال الوضيفة لا يجوز له ان يتناول منها الا قدر ما يسكب ريقه

والي هذا ذئب المزني وقالوا ذلك لانه لو كان في الاستدبار بهذه الحالة لم يجز له ان ياكل خبزاً منها فكذا اذا بلغها التامة

وقد روي نحو ذلك عن الحسن البصري وقال تناداة لا تبطل انتهى قلت ظاهر حديث الشافعي ان الاضطرار لا يتوقف

على خوف الهلاك وان خوف الهلاك ليس بمناسط لطل الميتة كيف والمأليس بعد اغنياء القدر واصطباحه مما ينافي

بذلك قال الحبيب على قول من يرى تناول الميتة مع ادنى شيع والتناول منه عند الاضطرار الى حال الشيع والجواب بان
المراد الذي بين رديته هو الاضطرار في الالة ولا يتحقق ذلك مع ما يبلغ من الغثوث والصبوح فيمسك الرشق فالوجه
ان يقال لا يغني بقدر والاصطحاب آخر كما على سبيل الاشتراك بين القوم كلهم يدل عليه قوله ما يحل لنا ونواله عليه الصلوة
والسنة ما داموا فلم يمتين له ان القوم مضطرون الى اكل الميتة لعدم الغناء في اسماك الرشق بما وصفه من الطعام
اجابهم تناول الميتة على تلك الحال بذل وجه التوفيق بين الحاشيين والالة

باب في الجمع بين كونين من الطعام قد تقدم انه لا باس بالاغذية النفيسة ولو اكلته الذميمة وفي الباب قال رسول الله
صلى الله عليه وسلم وردت ان عندى خبزة ايضا ومن بوزة سمر ملبقة فخر مخلوطة بسمين ولين الحديث والحديث
يدل على عدم جواز الضرب

باب في اكل الجبين بالضم وضمتين كمثل معروف قاموس وانما اعتد الباب له لان في جمعته كان احتمال النجاسة
فاثبت بجريش الباب انه طاهر يجوز اكله ويجوز قطعه بالسكين عن ابن عمر قال اتى رسول الله صلى الله عليه وسلم
بجنته في تهوك قد عالبسكتن فسمى وقطع اى قال بسم الله لعل كان قد مرما يالسا فاذنوا قطعه يسكين

باب في اكل السم ما حمض من عصير العنب وغيره عن جابر روى قال نعم الا دام الحبل قال الخفافى في معنى هذا الكلام طرح
الاقتصاد في الماكل ومنع النفس عن ما لا ذلحة كانه ليقول ان موافق الحبل وما كان في معناه مما يخف ثمنه ولا يثرب
وجوده ولا تناسفوا في المطعم فان تناول الشهوات مضرة للدين فقلت غرض الخفافى من بيان مراد الرشي
يوجد من الاكل في الماكل واما يدح الحبل فهو داخل فيه وتامع له ولا ينافيه واورد من ذكر الاقتصاد في الروايات الاخر
فتول النوى يصبوا بالذي ينبغي ان يجزم براندس الحبل نفسه والاقتصاد في المطعم وترك الشهوات فتعلم من
قواعد اربع كما ينبغي فضلا عن ان يكون صوابا

باب في اكل اللحم النقص على اباة الكلبة كيكه لمن اراد حضور السب او حضور جمع في غير المسجد او مخاطبة الكبار و
يلحق بالتوم كل ماله رائحة كريهة من البصل والكراث فاكل كل ذلك جائز مطبوخا كان او غير مطبوخ وعلم ان يعقد
لى بيته ولا يحضر المسجد والبناء حتى يذهب ريح وكذا من يبرج شقق يخرج منه رائحة وصاحب البخور والذفر والذي يستعمل
وواكر يبرج الرائحة يوزى الناس بريح وكذا من شرب الدخان وسكرت بطري حتمه لا يجوز له الخروج الى المسجد والشهود
الى الجماعة حتى يذهب ريح قال من اكل توما او بصلا طيقان او ليعتزل سجدا والمواد المساجد والمجالس المضادة
الى غنيمه الجمع التكم على الناس المسلمين ومساكينهم وعن ابى سعيد الخدرى قال ذكر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم

التوم والبصل ثقل يا رسول الله وانشد ذلك كله التوم افتخر به فقال النبى صلى الله عليه وسلم يكون ومن
اكله منه فلا يقرب هذا المسجد حتى يذهب منه رائحة وان ذبيب ريح الطبخ ينجو زبده الكلبة من المسجد
قال ان كتم لاني اطعمها فاعتبها ليجاد عن علي قال سمى عن اكل التوم الا مطبوخا بنى بصفه بمجول وفي
آخر الباب ان اكل الطعام اكله رسول الله صلى الله عليه وسلم طعام فيه بصل اى مطبوخ قد قيلت رائحة
لباب في التمر من انه باق واما في الباب رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ لسة من تمر فخرج

عليه السلام وقال في هذا الباب من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
عليه السلام

باب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
وذكر عليه السلام في هذا الباب من كتاب التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
فاما ما كان من كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
السوس من هذا ليل لي انما هذا ما علمت من ذلك من كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
عليه السلام

باب الاقرار في التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الان تتساقط احكامها والقرآن هو الذي يبين التوفيق في كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
او نوافها بس واسمها في ان هذا التفسير على ما ذكره في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
وعن غيره من الكتاب والادب والاعمال والتفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
تفسيره في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
شك في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الاكلين معه ولا يوجب وان كان الطعام لنفسه وقدمه في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ليسا ويوم وان كان كثير بحيث لا يغفل عنهم فاما بس بقوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ويبدأ الامر للشفل اخر وقال في كتابنا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الى الاذن وليس كما قال بل الصواب ما ذكرنا من التفسير في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
روى البرازن حديث بريد كنت فيكم عن القرآن وان وسع عليكم فاقروا احسن

باب في الجمع بين المؤمنين عند الاكل من الثمر والفاكهة واللبان الذي تقدم كان من انواع الفاكهة كما تسمى على لغة العرب
من جود بين السمن واللبان وفي الباب من قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
هذا وهو هذا الجوهرة وفي اخرى دخل علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقدم لنا من ثمره ما لم يكن يجب ان نأكله
التمر وفيه جواز اكل المؤمنين وطعمين معا والتوسع في الطعام ولا خلاف في ذلك قال القسطلاني وقال النووي وما نقل
عن بعض السلفين خلاف هذا في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
باب في استعمال آية اكل الكتاب في باب من جابر قال كنا نأكل مع رسول الله صلى الله عليه وسلم نأكل من ثمره
آية المشركين واستقيمتم فتعجبوا لان العيب في ذلك عليه صلى الله عليه وسلم عن استماع آية في قوله
فما روي في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
الا انما اكل من ثمره ما لم يكن يجب ان نأكله وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا
ظاهر وكذا في آية الاكل من ثمره ما لم يكن يجب ان نأكله وفي قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اذكروا ان الله قد خلق لكم في كل شئ حلالا

كبابنا وقعت في هذا البقيت

باب في الباب يقع في الطعام في الباب عن ابي هريرة رفعه اذا وقع الزباب في اثار احكامه فانه يتناول به في انفسه
المثل النفس في النار والغوص والنظايران الدمار والشفا رجولان على الحقيقة فان لم يشاهدوا فالتحريم يثبت من
بنيها الشرب السنافر ويثبت من ابراهيم السمان فلما بحث للجل على الحان في البيت دليل على ان وقوع الزباب و
موتها لا يثبت الشرب والطعام وان كان قليلا وفي حكمه كل ما ليس لردم سائل فانهم

باب في اللقمة تستقط في الارض تقدم انشا فانه وبالكلمة لا طه الا في الباب اذا سقطت لقمة في الارض
عنه الا في وليا كلها ولا يدعيها للشيطان وانما صار تركها للشيطان لان فيه اضرار في اعتدائه فاعتدائه في الاعتدالي والاعتدالي ما من غير
ما باس والمنازع عن ثلثها في القلب الكبر ذلك من عمل الشيطان ففي حديث الباب الولع من سنان الاكل منها
استجاب لعق اليد يحافظ على بركة الطعام وتنظيفها لها واستجاب الاكل بثلاث اصابع من اذنها من السبب والويلي
ولا يصح اليها الرابعة والخامسة والسادسة لان يكون رقا وغيره مما لا يمكن بثلاث وغير ذلك من الاعتدال واستجاب لعق
القصة وغيره واستجاب اكل اللقمة الساقطة بعد مسح اذى يصبها اذا لم تقع على موضع نجس فان وقعت على موضع
نجس نجست ومنها اثبات الشياطين وانهم يكونون وتوصل الى الله عليه وسلم ان احكمكم لا يدري في اي طعام به اباء
معناه والله اعلم ان الطعام الذي يجصر الانسان فيه بركة ولا يدري ان تلك البركة فيما اكاه او فيما بقي على اصابعه او فيما
في اسفل القصة او في اللقمة الساقطة فينبغي ان يحافظ على ذلك كله لتحصيل البركة واصل البركة الزيادة وثبتت الخيرة
والمراد منها والرد اعلم ما يحصل به النجاسة وتسلم عاقبتها من اذى وليتقوا على طاعة الله تعالى وغير ذلك.

باب في الخادم ياكل مع المولى وفي الباب عن ابي هريرة رفعه اذا صنع احكمكم خادمه طعاما ثم جاء به وقد دلى حن و
دخانه فليقلعه معه فلياكل فان كان الطعام مشفوها فليضع في يده منه اكلة او كلتين اي لقمة او لعتين و
المشفوه القليل.

باب في المتدليل في الباب اذا اكل احكمكم طعاما فلا يحسن يده بالمتدليل حتى يلمسه او يلعبها اي غيره وفيه جواز مسح اليد
بالمنديل لكن السنة ان يكون بعد لعبها لاحتمال كون البركة فيه

باب ما يقول اذا اطعم اي فرع من الطعام من الحمد في ذكر الله والدعاء وقد تقدم انه يستحب الحمد بعد وفي الباب
كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا رفعت المائدة قال الحمد لله كثيرا الحمد مبارك فيه غير مكفي ولا مودع
ولا مستغنى عنه سرنا معناه ان الشجاعة وتعالى هو المطعم والكافي وسبحه مطعم ولا تكفي كما قال الله تعالى وهو اعظم
ولا يطعم ولا يعطم وتولى غير مودع اي غير متروك الطلب الملية الرغبة فيما عند ومعنى المتروك المستغنى عنه في الخطاب و
قال في فتح الورد وتولى غير مكفي المعنى ان هذا الحمد غير راقى به كما هو حقه لتصور القوة البشرية عن ذلك ومع هذا فغير مودع
اي غير متروك بل الاشتغال واداء من غير انقطاع كما ان لفته تعالى لا ينقطع عن طرفه البعين وليس هو بمنتهى العمل
هو محتاج اليه في كل حال اثبت ويدوم به العبد من النعم ويتجلبب به المزيد وفي اخرى قال الحمد لله الذي اعطانا
وشتانا وجعلنا مسلمين وفي رواية اذا اكل اشره قال الحمد لله الذي اطعم وسعى وسرعه جعل لنا حيا

اي سبيل للخروج اذ خرجوا وسعد اى جوله سائغا

باب في غسل اليدين من الطعام ثم تقدم ان شئت الطعام غسل اليدين في الاول ولا يمسح وبعد يمسح ان شاء الله
بالمسح بالمزيد لتزول اثر الطعام وفي الباب مرفوعا من تام وفي يده عمر ولم يفسله فاصابه شيئا فلا يلوم من الا^{نفسه}
لاذ البقي في يده الغر والمغسل يده فاصابه من الهوام لهذا

باب في الدعا لرب الطعام اى اذا اكل عنده وهو محتجب وفي الباب صنع ابو البشير بن التميمي للنبي صلى الله عليه وسلم
وسلم طعاما فدعى النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه فلما فرغوا قال انبيؤا اخاكم دعوه فقالوا يا رسول الله
وما اتاهه قال ان الرجل اذا دخل فاكل طعامه وشرب به فدعوا له فذلك ان اتاهه وفي اخرى فجا رسد تجبذ وزيت
فاكل ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم اظفر عندكم الصائمون واكل طعامكم الابرار وصلت عليكم الملائكة
اى فالواصل الله عليه في الحاشيين دليل على سنينة الدعاء لرب الطعام

باب في قسما العجوة وهو نوع من اوجود التمر ويا في هذه الترجمة في كتاب الطب فنذكره هناك آخر الاطعمة
بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الطب قال في انقاموس الطب ثلثون الطمار علاج الجسم والنفس بالسكر
الشهوة والارادة وبالفتح الحاذق الماهر بعلمه كالطبيب قال السيد علي وداره على ثلاثة اشيا حفظ الصحة والاحتجار
عن المؤذي واستفراغ الاخلاط والمواد الفاسدة في اساس البلاء جافطان يستطب لوجداى لينتوصف الطبيب
والاحاديث الماثورة في الطب لا تحصى وقد صنف الكتب فيه وبعضهم سماه طب النبوى واختلف في مبدأ هذا العلم على
اقوال كثيرة والمختار ان بعض علم بالوحي الى بعض انبياء وساره بالتجارب واعلم ان كل مصحح او معرض فبقدر الله تعالى
باب الرجل يتبادر اى يجوز له ذلك اذا مرض قال الغزالي لو علم المريض انه ان لم يتبرأ ويموت واذا راوى بدوار
مخصوص ليصح فان مات ولم يداو فهو عاص كما يجالغ الذي مات وعنده طعام ولم ليكل وان كان الطرفان نساويين
فالعلل جازم وان كان الطرف الموافق موسوما فترك العلاج اولى وهو التوكل قوله فقالوا يا رسول الله شئت اى
فقال تداواوا الشاهسران الامر للاباحة والخصه وقيل للندب فقصد اوى رسول الله صلى الله عليه وسلم بيان للحي ازم من
لوى موافقة صلى الله عليه وسلم لوجرى على ذلك قلت الامر للاستحباب يدل عليه قوله في آخر الحديث فان الله تعالى لم يعص
دارا ولا وضع له دارا فليودعوا احدا المهرم ففقه دليل واضح الى استحباب الدوار ورد على من انكر ان راوى من غلاة
الصوفية وقال كل شئ يقصا وقد رفلنا حاجة الى التداوى وما فهم ان التداوى هو ايضا من قدر السر وغدا كما لا يرتبال
اكتافه والتحصن ومجانبة الالقار باليد الى التملكت مع ان الاجل لا يتغير والمقارير لا تتأخر ولا تتقدم عن اوقاتها ولا بد
من وقوع المقدرات والشر اعلم

باب في الجمية ربه ربه اى من المضرات وقد ذكرها الله تعالى في آية الوضوء بقوله تعالى ان كنتم مرضى او على سفر فلا
فاجل للمريض العدول عن المار الى التراب حمية له ان يسميه بالوزية وفي الباب عن ام المزدخرية ولنا دواعي
انقام رسول الله صلى الله عليه وسلم اكل متها اكل نطق رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
لعل معكم اناته حتى اكل على وصفت شعيرة او سلفا لم يجتبه به فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يا علي اصب

من هذا النوع الكالدوالي جند الدابة وهي الحلق من البساطيق على الشجر وغيره بأوتنر اسمها الانفعال يعني كنف
والناتبة بالقيان المكسورة يقال انه الملائق ينقذه وماذا اذ اضر وافاق وكان ترميم العبد من المرض ولم يمت اليك
صحة وتوزر الساق جهنم من الخنزيرات ادام وفي اليك دليل على فضل علم الطب وان الطبيب يقبل قوله ويرجع اليه
في تركه لمحضه وتناول النافع.

باب ما جاز في الحجامه اعلم ان المرض هو خروج الجسم من الجزي الطبيعي والمداد اذ رده اليه وحفظ الصحة بقار عليه
فقطها يكون باصلاح الاغذية وغيره لا يكون بالادوية المعضادة للمرض ولقبطه ليقبل الاشياء تراوي
باضدادها وان تدرى في بعض حقيقته المرض وحقيقته طبع الدوا فتقتل النشوة بالمعاضدة ومن ههنا يقع الحجام من الطبيب
فقطيلن الدابة من مادة حارة فيكون عن غير مادة او عن مادة باردة او عن مادة حارة دون الحرارة التي طلبها فلا يحصل
الشفا والى ذلك كثير من المرض يداوون فلا يبرون لفق العلم بحقيقة المداداة لفقد الدوا فلا يخالف لكل داء دوا
وبما وضع ثم اعلم ان الامراض الاستثنائية رموت او صفراوية او سوداوية او بانية فان كانت رموتية نشفاها باخراج الدم
واخراجها بالحامة والمضار ووضوع العلق وغيره مما في معناها وان كانت من الثلاثة الباقية نشفاها بالاسهال
بالسهل الا ان لكل خلط منها ثم اعلم ان علم الطب من اكثر العلوم احتياجا الى التفصيل حتى ان المرض يكون الشيء
وداره في ساعة ثم يصير دار في الساعة التي عليها بمرض يعرض من غيب يجي من جاذبة غير علامه او سوداوية غير ذلك
ما لا ينحصر كثيرا فاذا وجد الشفا في الشيء في حالة الشخص لم يلزم منه الشفا في سائر الاحوال وجميع الاشخاص والاطباء
مجمعون على ان المرض الواحد يختلف علاجه باختلاف السن والزمان والعادة والارادة المتغيرة والتدبير المألوف و
قوة الطباع فاذا عرفت ما ذكرناه فاعلم ان الحجامه التي رغب فيها وخص عليها لبقول ان كان في شيء مما تدل عليه بتغير
فالحكامه وعين على خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم قالت ما كان احدنا يشك الى امر رسول الله صلى الله عليه
وسلم وجعا في امره الا قال احب اليه لان سببه في ذلك الزمان كان غالبا غلبة الدم وفورانه وكذلك ما ورنها
الحصن والترغيب على من تدواى بالحجامه.

في باب في موضع الحجامه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يحجج على هامته وبين كتفيه وهو يعول من اهل
من هذه الدمار فلا يصير ان لا يتلوا في الشيء اى من الدوا وغير الموت بعد اراقة الدم لا بعد ذلك لا يصير المرض
فهذا الاغلاف ما في الباب قال عمر اجمعت فذهب عظمي حتى كنت القن تحتها الكتاب في صلوتي وكان اجمع على
هامته لانه اخطار الموضع المرض فاضره ذلك والاشارة في قوله من هذه الدمار ما الى ان الحجامه في الحجامه ادلى
موضع الهامة والكتف والافان عرقان في جانب العنق والكتف مابين الكتفين.

باب متى يجب الحجامه وفي الباب مرفوعا من اجمعت سبع عشرة وتسع عشرة واحدا وعشرين كان شفا من كل
دائما وكان سببه غلبة الدم وقد ارجع الاطباء على ان الحجامه في النصف الثاني واليمين من الربع الثالث من ارباع
انفع من اول الشهر واخره قال ابن سينا في القانون ان الطوبات الصالحة تكون في الظاهر والفسادة في
الباطن في النصف الاول من الشهر وفي النصف الاخير يعكس الامر ولان الدم يغلب في اول الشهر ويقل في اخره

والاوسا يكون هو الاول وكذا لك بعض الايام ينبي فيها كما في الباب الآتي ان يوم الثلاثاء يوم الدم وفيه ساعة لا يرقاى
لا يقطع فيه يادم من اجتهاد قصدا ولا يسكن وربما يهلك لان هذا يوم غلبة الدم ولا يكثر فيه الدم
باب في علاج العرق وهو وضع الزبدية بعث النبي صلى الله عليه وسلم الى ابي طيبيا ليقطع منه عرقا وفي رواية سلم
ثم بعد ذلك كواه ليرقى الدم والمصنف عقد بعد هذا

باب في الكلى واخرج فيمن عمر بن حصين قال نحي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الكلى فاكوتيا فاما فليحي
ولا تجن وفي الترمذي فاما فليحي ولا تجن فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن
وكان المبلع عند ذلك فاكوتيا ولكن لما كان في الخلق الفرس لرسول الله صلى الله عليه وسلم فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن فاما فليحي لا تجن
الى قصته مهذبة كان بناصورا وباسورا وكان موضوعه خطر ان يهاه النبي صلى الله عليه وسلم عن كيشه ولكن لما اضطر الى الكلى
اكتواه وكان الملائكة يسمعون عليه فلما اكتمى كفوا عن التسليم فتأسف عمران عليه ثم اعلم ان جابر النبي عن الكلى والخصية
كما في الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم كوى سعد بن معاذ من رعيته ابي جبر من رمى السهم ليقطع الدم فهو
جابر غير رمى الا بالابن يد يد عليه جيش الشين عن جابر سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان كان في شئ
من اودئكم خير فشيء شريطة فحجم او شربة تمسك او زعفران او قاقا الدار والحب ان اكتمى فبعضه صلى الله عليه وسلم فيه اصول
العظم في ذلك الزمان الى اخراج الدم ان كان الامتلاء في الدم بالحجامة والغسل الى المسحات ان كان الامتلاء في
زير الدم وشار بقوله ما احب الكلى الى تأخير العلاج بالكلى حتى يضطر اليه لما فيه من استعجال الامم الشديدة في رفع الملم قد يكون
اضعف من الملم الكلى

باب في السعوط السعوط وار يصب في الالف مائعا كان اوجا واد الله ودفن في الامم هو الدار الذي يصب فيه جاني
ثم المريض وليقاه او يدخل هناك باصبع وغيره فويكب به ويقال مملوكة الدم وكل الجوهري ايضا الدرة رابعيا و
الدرت انا وقال يقال للدر ولدي ايضا والوجوه هو الدار الذي يصب في وسط الفم وفي الباب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استقط

باب في النشرة بضم النون وسكون الشين المعجزة وهو ضرب من الرقية وفي الباب مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم
وسلم عن النشرة فقال هو من عمل الشيطان قال ابن رسلان وهو ضرب من الرقية والعلاج والتطبيب بالاعتسال
على هيات مخصوصة بالتجربة لا يتجها القياس الصحيح الطبي فبما لم يكن ليلين ان برشا من الشيطان والجن وسيت
لشرة لان العليل فيشربها عن نفسه فاجا من مس الدار اى كيشه ويزايعه وانما اراد بها النوع الذي كان بل انجاليه
يعالجون به ويزعون انه يشفيهم من مرضهم ويكون فيها من الالفاظ الشرعية انتهى وقال الحسن بن ميمون السحر وقال انتهى
اضافتها الى الشيطان تحول على انها اشارة خارجة عن كتاب الله تعالى واذا كاره وعن المداواة المعروفة التي هي من
جنس المباح وقد اختار بعض المتقدمين هذا فذكره حل المعقود عن امرأته وقد حكى البخاري في صحيحه عن سعيد بن المسيب انه
سئل عن رجل بطب اى ضرب من الجن ان اوله قد عن امرأته انجلى عنه او يشترى بالباس بامناير يرون به الصلح فلم ينه
عما ينجح به من ابا النشرة الطبري وهو الصحيح قال النووي وسيا في مسئلة الرقية في اية

باب في الترياق هو دواء السم ويكون على نوعين مفرد ومركب والمفرد ما جاز كما قوت لسم الاملاس واما المركب كدواء الرغ
سم عيش وبخمسك واما جواران كما تقدم في الزباب فان في احد جناحيه داء في الآخر شفا ووقيل ان في راس الحية جنة تغذي
في نفع سمها ومركب فان كان مفرد اطاهر ومركب من الشياطين اطهر فهو طاهر لا باس بكلمه وشعر به بالاتفاق وان كان مفردا
نجسا ومركب من جنس كالمختلط بلحوم الافاعي يطرح منها راسها واذا نهاها ويستعمل واسطها في الترياق وهو محرم عند جمهور
الامة لانه نجس حرام وخص فيه بعض العلماء ومن رخص فيها في شئ من لحوم الافاعي مالك لانه يرى اباحة لحوم الحيات
وتفضيه مذنب الشافعي لباحة التداوي ببعض الحشرات كما قاله ابن رسلان قوله سمعت رسول الله صلى الله عليه

سلمه يقول ما ابالي ما ابالي ان انا شربت ترياقا او تلعلقت قمحة او قلت الشعر من قبل نفسي اى من جبهه نفسي باخرج
ما قاله جاكيا من غير دماء في الصحيح خذ كلبا قالها الشاعر كلمته لم يبد ما خلا المرابط وخرج عنه ما قال لاعلى قصده الشعر
نجي رموزنا ومعنى ما ابالي اى لا اكتر شئ من امر ديني ولا اهتم بما فعلته منذ ان انا فعلت هذه الثلاثة او
شيئا منها وهذا مبطل عظيمه وتهديد شديد في فعل شئ من هذه الثلاثة اى من فعل شيئا منها فهو غير مكترث بما يفعل
ولا يبالي به بل هو حلال او حرام وهذا وان اضناه الجنبه صلى الله عليه وسلم اليه فالمراد به اعلام غيره بالجهل ثم اعلم
ان الثلاثة سواء في ان حرمها مباح وقبيحها منهي عنه فان الترياق لو لم يكن في شئ من الحشرات والشعر لو لم يكن في شئ
من الاغذاء المنوعة التلظ والتمية اذ لم يكن فيها شئ من الكفر ولا لفظ جهول المعنى ولا في تعليقها اعتقاد بانها
كان حلالا مباحا لاضيفه ونعكس الحكم لعلها كاس احوالها فاما ابالي ما ابالي من ذلك لاني اجد حلالا مباحا وكذلك ابالي
ان ابالي من الترياق ان اقي الحرام من البحر والشعر واستوار الكل في تحريم ما حرم منها قال ابو داود هذا كان النبي صلى
عليه وسلم خاصة وقد رخص فيه قوم لعين الترياق لمعنيين اولها هذا اى النهي عن الشعر من قبل نفسي كان النبي صلى
عليه وسلم دون امته وكان انتشار الشعر يجوز لهم فاما النبي صلى الله عليه وسلم فكان حراما عليه ان يشئ شعرا من قبل نفسه لانه
ثم بين ابو داود حكما آخر قال قد رخص فيه قوم واظهر مرجع الضمير قال لعين الترياق في نفسه ذلك لان الترياق مختلفة
فالجوز لا يجوزونه وبعضهم رخص فيه وهو المالكية فاتهم ابا حنبل في رخصه واثير الثاني ما قال بعضهم من ان انتشار
الشعر من قبل نفسي حرام على كل ما شرب الترياق وتعليق التمام حرام على ما اعلى الامة فالتمام وانشاء الشعر حرام والترياق
المختلج من الاشياء الطاهرة لا باس به قاله ابن رسلان

باب في الادوية المكروهة اختلف اهل العلم فيه فقال احمد بن حنبل لا يجوز التداوي بما حرم الله تعالى من النجاسات وغيرها
والاشئ فيه حرم وقال مالك يجوز التداوي بجميع الحشرات ولو كانت المسكر والخمر اختلف عبارات مشايخ الاحناف في قول
البحران اصل ما ينبتا عدم الجواز بالحرم وجوز المشايخ وفي فتح القدير يجوز التداوي بالمسكر وغيره ولعل في الجواز حيل فانه
روى عن ابى يوسف عن ابى حنيفة من كان في اصبعه خراج يجوز له ان يلقى فيه المراته وروى الطحاوي عن ابى حنيفة
جواز شدا السن بالذهب ويذكر في عامة الكتب جواز لبس الحرير للمكة لعل في المذهب تفصيل وقال الطحاوي يجوز التداوي
بجميع الحشرات سوى الخمر ليرث العربيين وتوجه الميمى وبه قال ابراهيم النخعي وشهاب الدين الزمري وقال شيخنا عثمان بن
عن التداوي بالحرم مقيد بالجهة التي حرم الدواء باعتدالها فانما حرم الكحل من احواله في الماكولات دون غير ما حرم الاضغاع به

مطلقا في الخبرين في الميعة حرما الانتفاع به مطلقا كغيرها من مية الجوزان اكله انما يشترط الجواز و
 التمسك والميعة جاز الاكل والحرمة الانتفاع جاز الانتفاع به في غير الاكل ويتصل في هذا الباب الضعيف والسخان و
 سائر دواب الجوفان الانتفاع بها جميعا لاجل في غير الاكل من دون نزع والبشائر فما ليس فيه نزع كالحيية والديدان
 سائر الدواب هي في الاطعمة والضمادات وسائر اشياء ولا اكل ما فيه نزع كالغافرة والوزغ فلو وقف محل الانتفاع به في
 الشربة فغلب هذا فهي عن الضعيف محمول على ان السائل سأل عن ادخاله في المأكول من الدواب في انهي عن تحريمه
 في ذلك في اباة البشائر وسائر دواب الجوف في الشافعي ايضا حيث جوز سائر دواب الجوف قوله لان الله اشبه الدواب بالانسان
 وجعل كل دار دارا ونمادوا وامتداد الحرام اي خلق الله الدواب وقدر له الدواب وخلق لكل دار شافعي بالدار وبارتقها
 بركة الاسباب بالاسباب فتد او لا يبيح ضرب المعافاة من الحماة وقطع العروق وشرب الادوية والسعوط والودود
 الرقي وتذكيون المرازبالا لزال الملائكة المؤمنين بمباشرة مخلوقات الارض من دواب ودار ونوله لا تمتدوا وبحرام و
 كما قوله في عن الدواب والجند اي محرم العين او النجس او الحرام او ما يتغير عنه الطبع وقجا به تفسيره في رواية الترمذي
 باسمه وقد استدل بهذا الحديث ويحيى ان الشرح يجعل شفا الذي فيما حرم عليهم على انه لا يجوز التدوي بحرم ولا شفي فيه تحريم و
 لباب عن العلي وامي وبقية البقي قال فان الحديثان انهما محمولان على انهي عن التدوي بالمسك وعلى التدوي بالحرام
 من غير ضرورة لجمع بينهما وبين حديث العريين ثلثت معناه لا تطلبوا الشفا في الحرام بلا ضرورة تشديد لان الشفا يطبق
 في الامور المباركة قال الله تعالى فيهما اكرمهم ومنافع للناس ففي الحرام منفع لا شفا وقوله اسئل النبي صلى الله عليه وسلم عن الجحيم
 فنهى الجريح وفيه وكذا ادا عصى مضري الجسد كل من يشربها واما من غص بلغمه ولم يمد يده ليعتقها بالانحراف فيلزم الاساعه لان
 حصول الشفا حينئذ مقطوع بجلاب التدوي بها وحمل ابن حزم النبي عن التدوي بالحرم على التدوي على حالة الاختيار
 وقال ان في حالة الاضرار يجوز قطع القول تعالى الامن اضطرارية وحمل ايضا حديث العريين قبل نزول حكم النجاسة
 قوله من حساساته في يده تحساده في ما جهنم خال محله فيها ابا قبل هذا اذا كان مستحلا اقلت معناه ثمرة بل وفعله هذا يبي
 اذ لم في جهنم لان قيامه فيها يبيها فانهم فانه دقيق وبقية ما يله ذكره في انهم جل للنوع في شرح مسلم
 باب في حرمة العجوة هو نوع عبيد من تمر المدينة وفي الباب مرفوعا من تصبغ سبع تمرات عجوة لم يصبر ذلك اليوم سم ولا سحر
 اي من اكل وقت الصبح على الرقي وذلك لما خاض فيه في ذلك اولدعا صلى الله عليه وسلم وفي رواية من اكل سبع تمرات
 ما بين لا يقيها حين يصبح لم يصبر سم حتى يمسي وفي اخرى ان في عجوة العالية شفا وانها تزيق اول البكرة والعالية
 الاكل من الحاط من الجبهة للمدينة العليا ما يلي جود والسافل من الجبهة الاخرى ما يلي تهامة وادنى العالية ثلثة اسيال
 والبعده ثمانية من المدينة قوله فقال انك من اجل مفقودات الحمارت بن كلادة اخا ثقيف فانه رجل تشبيب ي
 يعالج قال ابن ابي حاتم لارث لا يصح اسلامه وهذا الحديث يدل على جواز الاستئانة بابل الزمة والطب فقلد الحافظ في
 النصابة قوله فلما خذ سبع تمرات من عجوة المدينة فليجأهم بنواهم ثم يلبسك بهم اي يضعهم مع نواهم
 الفؤاد من احابيه دار في نواوده
 باب في العلوق والاعلاق معا لجة غيرة الصبي وسو جوع في حلقه ودم ينفذ امر باصابعها وغيرها وحقيقة ان غلفته عليه

ازالت العلوق منه وهي الدابة التي تلتصق وقال الخياط صوابه اعلمت عنه او معني اعلمت عليه اوردت عليه العلوق اي ما غررت به
 من وغر لها وهو عادة النساء في معالجة العذرة ان تاتخذ المرات خرقه فتقبلها فتلاشدها وتدخلها في الفم العبي وتلعن وتلعن في المعنى
 فينجر منه دم اسود ووربا قمره وذلك الطعن يسمى دغرا وهذا قوله عن ام قيس بنت مخض قالت دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم بان لي قد اعلمت عليه من العذرة فقال علي م تدعون اولادكم بهذا العلاق عليكم بهذا العود الحمد ي
 فان فيه سبعة اشقية منها ذات الجنب يعني يسيط من العذرة ويلد من ذات الجنب قولوا لعلمت عليه بكذا في البخاري
 من رواية غيره ومن رواية سفيان فاعلمت عنه ويزاد هو المعروف عند اهل اللغة قوله على م تدعون اي تغرن بهذا الغمر و
 الدغر العلوق هي الالة والدابة والاعلاق معالجة عذرة انصب في وجه حلقه كما سبق واما ذات الجنب فهي مرض معروف
 والعود يندى يقال راء القط والكسفتان مشهورتان قال جالينوس ينفذ الكزاز وضع الجنين وتقل حب القرع وت
 خفي على كثير من الاطباء نفعه من وجع ذات الجنب فانكروه ولو ظفروا الجبال بهذا التقل عن جالينوس نزله من راء النص
 كيف وقد نص كثير من الاطباء المتقدمين على ان القط ينفع النوع البلغمي من ذات الجنب وغيره الحقيقي بالاولع
 باب في الكحل في الباب وان خيرا كالحكم الم اعتمادا على البصر او نيت الشعر من الانبات اي شعرا ياب العين الثابت على
 اشعارها بالاعتماد على الكحل الاسود والكحل الاصفر في فيه حفظ صحة العين ولقوة لنور الباصرة وتلطيف للمادة الروية
 باب ما جاء في العين وفي الباب مرفوعا العين حتى يريده الاضرار بالعين والاصابة بها كما يجب الشخص من الشيء
 بما يراه بعينه فيقتصر ذلك الشيء بعينه حين ينظر اليه بها قال النوى انكر طائفة العين فقالوا لا اثر لها والدليل على فساد قولهم انه
 امر ممكن والصالحون اخبروا بوقوعه لا يجوز كذا في ذلك من فرق بين تكذيبهم بهذا وتكذيبهم بما يجرب من امور الآخرة واعلم ان العين
 عينان عين السنية وعين حنية وكما تصيب العين بالنظر تصيب بالوصف من غير رؤية وان كادوا ليس لقولك بالبعد
 لما سمعوا الذكر يعني من غير رؤية وزعم بعضهم ان العائن تبعث من عينه قوة سميت تتصل بالعين فتتلك كما تبعث
 من الانفي واكثر طريقا لها من ينحل الاسلام منهم ان قالوا لا يبعد ان تبعث جوارح لطيفة غير مرتبة من العين فتصل
 بالعين وتخلل مسامحهم فيخلق الله سبحانه وتعالى البلاك عندها كما يخلق البلاك عند شرب السم عادة اجزاء الله تعالى
 وليست حمرة ولا طبيعة الجوارح العقل اليها وبذلك رمل السنية ان العين انما تفقد وتهلك عند نظر العائن لغير
 الله تعالى اجري المبرحانه وتعالى العادة ان يخلق الضرر عن مقابلته هذا الشخص شخص آخر واما انبعاث جبر منه يكون
 الممكنات وفي الباب عن عائشة قالت كان يوصر العائن فتوصا ثم لغت صفه المعين اي الذي اصاب العين بان
 يصيب المعين الماء على راسه وقد اختلف العلماء في العائن الذي اصاب الشيء بعينه هل يجبر على الوضوء للعين الذي
 اصابه العين ام لا واجته من اوجب رواية مسلم واذا اغتسلتم فاغسلوا قال المازري والصحيح عندي الوجوب و
 بعد الخلاف فيه اذا شئ على المعين البلاك وكان وضوء العائن مما جرت العادة بالبربر وكان الشرع اجبر
 عا ما لم يكن زوال البلاك الا بوضوء العائن فانه يصبر من باب من تعين عليه احياء النفس مشرفة على البلاك وقد
 تقرر انه يجبر على بذل الطعام المضطرب الاول قال القاضي في هذا من الفقه اشيعي اذا عرف واحد الاصابة بالعين
 ان يجنب ويجوز منه وضوء الام ان ينع من دخله الناس واما بوضوءه فانه كان خيرا زقا بالبعد كيف اذا

عن الناس فضره اشده من ضر اكل البصل والثوم وصفت هذا الوضوء في رواية الامام احمد عن سهل بن حنيف
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج وساروا معه نحو مكة حتى اذا كانوا بالشعب الحجاز من الحجفة اغتسل سهل بن حنيف
وكان زبل اسفين من الحجر والجلد فظروا اليه عامر بن ربيعة اخو بني عدي بن كعب وهو يغتسل فقال ما رايك كاليوم
والجلد عتبا فلبط اي حصره وسقط على الارض فاقى رسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل له يار رسول الله بل لك
في سهل فالتوا رفع راسه والفيق قال بل تهون فيمن احذوا فوالا نظروا اليه عامر بن ربيعة فذرا رسول الله صلى الله
عليه وسلم عامر انغصم عليه وقال علي لم تغتسل احدكم اخاه بل لا اذا رايت ما يعجبك بركت ثم قال له اغتسل انفس وجبه
ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه ودخل ازاله في قدر ثم صب ذلك الماء عليه ليعيب رجل على راسه ونظيره
من خلفه ثم بكى في القدر ورأه فخرج سهل مع الناس ليس به باس وقول بركت اي قلت اللهم بارك عليه فانه يدف
عنه اصابة العين ويدفع ذلك قوله لما اشار الله الا باله وداخله ازاله فيه قولان احدهما ان الطرف المتدلى الذي
يلحقه الامين والثاني المرفق قال النووي وصفت وضوء العائنه عند العلماء ان يوقى بقدر بار والوضع التوج
في الارض فياخذ منه غزوة فيتمضمض بها ثم يجهج في القدر ثم ياخذ منه ما يغسل به وجهه ثم ياخذ لثما له ما يغسل به كفه اليمنى
ثم ياخذ منه ما يغسل به كفه اليسرى ثم يثما له ما يغسل به مرفقه الامين ثم يمينه ما يغسل به مرفقه الايسر ولا يغسل بايمن
المرفقين والكفين ثم يغسل قدمه اليمنى ثم اليسرى ثم ركبتيه اليمنى ثم اليسرى على الصفة المتقدمة وكل ذلك في القدر
ثم داخلة ازاله على ما قدمناه واذا استكمل هذا صبه من خلفه على راسه وقيل يستنقله بذلك عن صبه عليه وفي رواية ذلك
قال للعائنه اغتسل انفس وجبه ويديه ومرفقيه وركبتيه واطراف رجليه وداخلة ازاله -

باب في الغيل واصل الغيل ان يجامع الرجل امراته وهي ترضع سوار كانت حامله ام لم تكن ويقال فيه الغيلة كالبغين
فالغيلة والغيل بمعنى وقيل لا يصح فتح الغين الاعم حذف التاء وقيل الغيل والغيل وسبحان ليلد له آفة فينشأ ما
زوجهما وهي ترضع فتعمل فافا حملت فسد اللبن على الصبي اخرج في الباب حديثين احدهما ان قتلا اولادكم سرفان
الغيل يدير كالفارس فبعد عشرة عن فرسه اي يصير عن ظهر فرسه يديران سن سوارته في بدن الطفل واضادوا
ان ذلك لا يزال الى ان يبلغ مبلغ الرجال فيدرك ذلك حال ركوبه فرسه فيسقط عن فرسه وسبب ذلك هو الغيل
فيكون ذلك قتل الاولاد وسرفان اي عن الغيل والثاني لقد همت ان اخرجني عن الغيلة حتى ذكرت ان الروم وهم القهطاس
يفعلون ذلك فلا يصح اولادهم في هذا الحديث جواز الغيلة وهو الجمار في زمان الضلع فانه صلى الله عليه وسلم وبعث اليه
هل الاصول وقيل لا يجوز للمكة على الوحي والصواب الاول قيل قيل ذكر فارس والروم ثلثة اوجه احد اكثرهم والثاني لسلما
اولادهم في الغالب والثالث انهم اهل طب وحكمة فلو علموا انه يضر ما فعلوه فالي ثمان متعارضان ومتنافيان بوجوب
احد بان في اول حديث اسما را خبر صلى الله عليه وسلم كوكبا القم كافي رواية النسائي في قوله الذي نفسي بيده ان الغيل يضر
الفارس الحديث بوجوب الغيل واثره واخره ونفيه في ثمانى حديث جدا متان الفارس والروم يفعلون ذلك ولا يضرهم
والوجه الثاني ان النشأ في بينها بوجوبه وبني وعده فان حديث اسما يدل على ان صلى الله عليه وسلم ينهاه عن ان يقتلوا
اولادكم سرفان وبني وفي حديث جدا لقد همت ان اخرجني عن الغيلة فمرا يقتضى انه لم يرد عن تكليف وجه التوفيق بينها

ما رواه عن النبي صلى الله عليه وسلم ان من اغتسل في يوم الجمعة اغتسل في يوم الجمعة

قلت لعن نظر اولاعلى عادة القرب وخيا لانهم ان القليل يضر فهم ان ينهي عنه ولكن لما نظر الى فعل فاس والروم
فطن انه لا يضر كنهه عنه واتفق ثم بعد ذلك علم من التذاتالى انه يضر ولكن ليس ضرره على الغالب بل هو قليل يؤثر احيانا
في بعض الامور فبني عنه تشريها فاتفق الحريشان ولم يبق بينهما تعارض وتداخل فافهم -

باب في تعليق التام جمع قيمته والمراد به في حديث الباب الخيرات التي تعلقها الناس في اعناق الاولاد على ظن انهم
يخرجونهم من ابواب المعوزة وغيره فاجاز بالافتقار قوله ان الوحي والتام والتامة شر كاي من افعال المشركين اولاد
يفضي الى الشرك اذا اعتقد ان لنا ثبوت حقيقة المراد بالرقية بهما ما كان باسمه الا صنم او الشياطين والقول برفع
من السحر تجب المرأة الى زوجها قوله لاسرقة الاصل عين اوجمة ليس هذا المحصر على ما جرت يد بل بمغومه على عدم
جواز الرقية في غيرهما -

باب ما جازني الوحي اختلفت الروايات فيها بين النهي عنها والاذن فيها فقال عامة العلماء جميع الرقي جائزة اذا
كانت بكتاب الله تعالى او بذكره او بغيره ما لم يكن مشتملا بما لا يجوز وما اذا كان مجهولة المعنى او مشتملا بما لا يجوز في
غير جائزة وهي نهى عنها لما كان باسمه الا صنم او الشياطين او بما لا يعرف معناها لاحتساب ان معناها كفر وكفر وسب
منه او كفر وسب او بما كانوا يعتقدون منفعتهما قاتلا او بغيره كما كانت الجاهلية تزعم في اشياء كثيرة فنهى كلها غير
وايما كان بايات القرآن وبالاذكار المعروفة وبرقي الاسلام او بما يعرف معناها ولم يكن فيها شئ من المحظورات
فهذه كلها جائزة بل بعضها سنة ولا يخالف ما ورد في الذين يدخلون الجنة بغير حساب لا يرقون ولا يسير قون على
رهبهم يتوكلون لانه مدرج والمراد بها ترك الرقي التي لم يرد بها السنة - الرقية انفس منتر

قوله عن عوف بن مالك قال كنا نرقى في الجاهلية فقلنا يا رسول الله كيف ترى في ذلك فقال اعرضوا على ربكم ان كان
بالوحي ما لم يكن شركا كان له وجه التوقيف بين النهي عن الرقية والاذن فيها وفي الباب امر النبي صلى الله عليه وسلم
اشقار ان تعلمت حفصة سرقية التهمة وهي قروح تخرج في الحجب والجنين ورقية التهمة كلام كانت نساء العرب
تسمعه يعلم كل من سمعه انه كلام لا يضر ولا يفيق وهي ان يقال العوس تحفل وتختضب وتكمل وكل شئ تفعل غير ان
لا تعصى الرجل فقال ابن قتيبة وغيره كانت الجوس تزعم ان ولد الرجل من اخته اذا خط على التهمة شفى صاحبها
قوله لرقية الا في نفس اوجمة اولاد غنة وفي اخرى لاسرقة الا من عين اوجمة او دم ميو قاتله رقية تار جواب
سؤال كان قيل اذا حصل بعد الرقية فاجب بائنه قاتل الدم او معناه يرقا الدم ليقطع المراد بالنفس عين والحننة
ذئب عقرب وسف يطلق على ابرة العقرب والزنبور ونحوهما جنة لان السم يخرج منها يوم من التجوز بالسنه على ابيها و
ثم يطلق على اللدغ من الحية والعقرب واللدغة جامعة لكل امته تلدغ قال في النهاية واللدغ والسع سوار
والحصير فيهم كقولهم لا سيف الاذ والفار ولا فتى الا على لا يدل على عدم جواز الرقية في غير رسم وقد رقي صلى الله عليه وسلم
في غير رسم واما قال ذلك لان اثر هذه الاشياء يكون بالقول لا بالخير فينبغي ان يكون علاجا ايضا بما يكون فيه تاثير
بالقول وهو الرقية -

باب كيف الرقي اى رقي الاسلاميه فيها اللهم رب الناس مذهب الباس اشف انت الشافي لا شافي الا انت

اشقه شفا را ليغادر سقما اي لا يترك شيئا من الاسقام الا ناله ومنها ما كان يرقى بوفع الرب على موضع الم لقوا به
 اعوذ بعزة الله وقدرته من شرهما اجدوا قال صلى الله عليه وسلم من اشكى منكم شيئا او اشتكاه له اذ ينقل من جبانته
 الذي في السما تقدس اسمك في السموات والارض كما رحمتك في السما فاجعل رحمتك في الارض اغفر لنا
 حوبنا وخطايانا انت رب الطيبين انزل رحمتك من رحمتك وشفا من شفاك على هذا الوجه فبيد اي ذلك المشكى
 باذن الله والحجبة الاثم وكان صلى الله عليه وسلم يعلم من الفزع في الليل او غير اعوذ بكلمات الله التامة من غضبه
 وشر عباده ومن همزات الشياطين وان يحضر دن اي اعوذ بك ان يحضرون عندي وكان عبد الله يعلم من
 عقل من اولاده ومن لم يعقل كتبه في صك وعلقه في عنقه وفي الباب اما رث فيها الرقبة بغاية الكتاب الموقون
 واخذ الاجرة على الرقي والطب وان الرقية حق وباطل فزينة الحق ما كانت بالكتاب والسنة او غير ما من ذكر الله تعالى
 وان كانت بغير ذلك مالا يعرف معناه لا يجوز الاحتمال ان يكون كفر فيها.

باب في السمعة بالضم ووار السمن عن عائشة قالت اراد ان يمسني لئلا يخفى على رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قالت فلم اقبل عليها شيئا مما تريد حتى اطعمتهن الثمار بالربط فسمعت عليه كاحسن السمن وفيه دليل على تسمين
 المرأة زوجها قبل الدخول السمن المعتدل دون المفرط والسمن مطلوب في الزوجة كما يطلب الجمال وتحسين المرأة
 عند الدخول لانه اوقع في القلوب وجالب للجنة وطول الصعبة وفي الحديث ويل للسنتان اي اللاتي يستعملن السمعة
 لتفخر به على غيرهن او تحصل بها الغرض الفاسدة.

باب في الكهان والكاهن من يتعاطى الخرج عن الكائنات في مستقبل الزمان ويدعي ان لسانه من الجن ملقى اليه الاخبار
 وبهم من يدعي انه لا تطلع لسان الجن بل يستدرك الامور بعلم اعطيه وبهم من يعرف الامور بقدمات واسباب لتدرك بها
 على مواقعها من كلام او فعل او حال ويخص باسم العراف وهو الذي يتعاطى مكان المسروق ومكان الضالة ونحوها
 وبهم من يدعي علم الحوادث والكواشف التي لم تقع ويشيع في مستقبل الزمان ويؤمنون انهم يدركون معرفتها بيسر الكواكب
 في غارها واجتماعها وافتراقها ويتحدثون بحجى المطر وتووع الشج والزلزلة وهبوب الريح وتغير الاسعار وما علمت ان تارة
 ويخص باسم النجم وحديث الباب من اتى كاهنا يري شئ من الكاهن والعراف والمجتم وقوله فقد بوى مما اتزل على
 محمد صلى الله عليه وسلم محمول على المستحل والمصدق او على التغلظ

باب في النجوم قال النبي صلى الله عليه وسلم من اتبس علما من النجوم اتبس شعبة من السمى نراد ما نراد
 اي من زاد في علم النجوم زاد من السحر تقديره ما زاد فكما ان تعلم السحر والعمل به حرام فكذلك تعلم النجوم والكلام في حرام
 والنهي عنه باذكرناه في الباب السابق واما علم النجوم الذي يعرف به الزوال ووجه القبلة وغيره داخل فيما هي عنه
 وليس علم الهيئة وكذا ما يتعلق بعلم الطب ويقال للطبيب ايضا كاهن ونجم فيها بهذا المعنى غير داخل فيسره
 قوله اما من قال مطرنا بخبرك وكذا افذلك كاشرا في مومن بالكوكب قال القرطبي ظاهره انه الكفر بتحقيق لانه
 قابل المؤمن الحقيقي فيحمل على من اعتقد ان المطر من فعل الله اكره خلقه الا من فعل الله تعالى كما يعقله بعض
 جهال المجنين والطبايعين فاما من اعتقد ان الله هو خالق المطر ثم تكلم بهذا القول فليس بكافر لكنه غلط في بعض

على البع ليس للعادة وهي بل لتفادى باللائمة الكريمة وتحت ورتة ومرة المني يوم وقال بعضهم نفى العادي رسول الله
والحيثان فهو لان على سد الذرائع الاثبات العادي وقال بعضهم والاصل فيه بذكر الحديثان وحديث العادي
المراد نفى ما كانت الجارية تزرع وتعتقد ان المرض والناية تسمى بطبها لا بفعل الله تعالى بخلق اسبابها
الحديثان يرشأن الى نجاسة ما يمسس الضرر عنده في العادة بفعل الله تعالى وقدره نفى العادي بطبها لا بسبب
عادي ولم ينف حصول الضرر عندهما لمرئ اسباب العادي بقدر الله تعالى وفعله قوله ولا يصغر قال مالك انو عبية
هو ما خبرهم تحريم الحرم الى صغر مع الشئ الذي كانوا يفعلونه وقال ابو عبيد وغيره ان الصغر دواب في البطن
وهي دود وكانوا يفعلونه ان في البطن والبرص عن الجوع وربما قتلت صاحبها وكانت القرب تراه اعدى
من الحرب فابطله الله في الاسلام قوله والامة وفيه ايضا ما يدل ان احدهما ان العرب كانت تشارم بالهامة
وهي الطائفة المعروفة من طير الليل وقيل هي اليمامة قالوا اذا استطعت على دار احبهم فسر ما ناعية لنفسه وبعض
البلد يفسر ذلك والثاني ان العرب كانت تعتقد ان روح الاموي وقيل عظامة يتقلب بامة يطير ويسمونها الصدى و
قيل روح القتيل الذي لا تدرك بثارة يعبر بامة فيقول اسقوني فاذا اورك بثارة وطارت فابطلت جميع معانيها
الشاعر وقوله لا توفد مقدم معناه قوله ولا تعول بينهم الغيب نوع من الجن كانوا يرون ان الامم اثير في الاصلال عن الطير
والاملاك وادى تصويره بصور مختلفة فابطل الشاع الاثير وليس هذا البطل لعين القول ووجوده فقد جاز ان
الافان يدفع الخيلان وفي رواية لاغول ولكن السعالى وهم حرة الجمن اى ولكن في الجمن سحرة لهم ليس وتخييل
وفي حديث الرب كان لي تمر في سهوة وكانت الغول تجي فتاكل منه وقوله لا طيرة تقدم معناه قال في التباية
جاء الطيرة بمعنى الجنس والفعال بمعنى النوع وفي الباب ولا طيرة وان تكن الطيرة في شئ نفى الفرح المرة و
المرأة فانه تسمى الشوم الطيرة في الفرس والمرأة والدراحيث اوردنا بلفظ ان الشرطية الدالة على انعي وانعي
فالعنى لا تحقق الشوم لكان في هذه الثلاثة لكن غير متحقق فيها فلا يتحقق في شئ فيجاء في الباب ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم قال الشوم في الدار والمرأة والفرس قال القرطبي لا نطق ان الذي رخص فيه من الطيرة
في هذه الثلاثة هو على نحو ما كانت الجارية تعتقد انها كانت لا تقدر على ما طيرت به ولا تغفل لجربان هذا من
خطاؤنا ذلك ان هذه الثلاثة المذكورة اكثر ما يشارم الناس وتطيرون بها الملاءمة الفرس التي تربطونها
للجاء ونحوه والمرأة التي تزرع وجوبها خصوصاً ان جاربها اولاد والدرا التي يسكن بها فن وقع لشي من ذلك
فقد اباح الشرع لان تتركه ويستبدل به غيره مما يطيب به نفسه وتسكن له فاطره ولم يلزمه الشرع ان يقيم
في موضع كبره او يمتنع امرأه كبره بل قد فسخ لفي ترك ذلك كله بيع وعق وطلاق ونحو ذلك اصر وقيل
ان تكن بمنزلة الاشتماراى لا تكون الطيرة الا في هذه الثلاثة فيكون اخبارا عن غالب وقوعها وهو لا ينافي في دفع
من النهي عنها وفي الباب مثل مالك عن الشوم في الفرس والدار قال كم من دار سكنها قوم فحلوا ثم سكنها
فلما كلفوا الغيبة فيها تسمى بالله اعلم فحمل مالك على ناسه وقال ان الدار قد يجعل الدار سكنها باسباب للضرر
والاملاك ولما اذا المرأة المغنية والفرس او الخادم قد يحصل الاملاك عنده ليقض الله تعالى ومعاذ قد يحصل

الشوم في هذه الثلاثة كما صرح به في رواية الشوم في الدار والمرأة والفرس وفي رواية الشوم في ثلثة المرأة والفرس والدار وفي رواية ان كان الشوم في بشى ففى الفرس المسكن في المرأة وفي رواية ان كان في بشى ففى الربيع والحارم والفرس وكلها صحاح اخرجها مسلم وغيره ثم اعلم ان الاحاديث في هذا الباب ثلثة اقسام احدها بالرفع المضرب ولا اطردت به عادة خاصة ولا عامة فلا طيرة فيه وانكر الشارع الالتفات اليه فلا يلتفت اليه والثاني ما يقع منه الشرع ولا يحضه ونادر الامتراك لا لوباء ولا يقدم عليه ولا يخرج منه والثالث ما يخص لا يعلم كالدار والفرس والمرأة فهذا يساح منه الفرار وقال بعض العلماء ان الطيرة بمعنى الشوم الذاتي والخصيصة الخلقية مثبتة كما كانت الجارية تنقذ ما واما الشوم بمعنى ما يلحق من المضار احيا نا او قاتلة الجردى في بعض افرادها بنسبة الى البعض الآخر منها فغير مثبت بل انبثت لبقوله الشوم في الدار الحارث فالما حصل ان النفي والاثبات اجاب الى شيئين لا الى شى واحد فلا تعارض والتفارق التجزئة والعادة وفي الباب عن ضرادة بن مسك قال قلت

يا رسول الله ارض غنما لي قال لها ارض امين هي ارض سريفا وذر غنما وذر ثنأ طعامنا وانما ودية اذ قال ويا ايها شديدا فقال النبي صلى الله عليه وسلم دعها عنك فان من القرط التلف اى من بالابة الدار و ملاقات المرض تلف و ملاك يعنى من قارفت مثلها تلف يعنى اذ المكين هو ملك الارض موافقة لك فانك بها فمن الطب فان استصلاح الهوار من اعوان الاشارة على صحة اللبدان ونسار الهوار من اسرع الاشياء الى الاستقام وكذلك من الطب زدوها ذميمة اى ذمومة اى ترك اذى الدار فانها مذمومة فعيلة بمعنى مفعولة قال صلى الله عليه وسلم في جواب من قال انا كفى في دار كثير فيها امواتنا فقولنا الى دار اخرى فقل فيها عددنا قلت فيها امواتنا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم زدوها ذميمة فهذا من الطيرة العادية ومن الطب فان الهوار والمار مختلف فبعضهاوافق الطباع وبعضها يخالفها فالدار الاول كان هو ايتها وابناها وبناها كانت مؤمنة لهم والدار الثانية مخالفة لهم وامرهم ان يتركوا ارشاد الى المصالح الدنوية والدنيوية فانهم اخرجت الطب -

اول كتاب العتق

العتق والعتاق لغتان عبادتان عن القوة ومنه البيت العتيق لاختصاصه بالقوة الدافعة عنه ملك احدي عصر من العصور وقيل للمعايير عتيق لقوة سبقت منسى الصديق عتيقا لجماله وقيل لقدرته في الجبر وقيل لعتقه من النار وقيل لشدة قوته في الحب فالاعتاق اثبات القوة وفي المغرب العتق الخروج من المماكنة يقال عتق العتقا وعتقا وقعتا وهو عتيق واعتقه مولاه ثم جعل عبارة عن الكرم واتصل به كالحرية فعتق فعتق رابع وعتاق الجبل والطير كرائها وقيل بالتركيب على التقدم ومنه العائق لما بين المكب والعتق لغزبه والعتيق القديم وقال ابن الهمام لا يخفى ما في الاعتاق من المحاسن فان الرق اثر الكفر فالعتق ازاله اثر الكفر وهو احياى حكى نان الكافر فعتق فان لم يتبع بجمية ولم يذق حلاوة العلية نصار كانت لم يكن لروح قال تعالى اذن كان ميتا فاحيياه اى كافر فحيياه ثم اذكركم الكفر الرق الذي هو سلب الحرية لما تامل را العتق من ثبوت

الولايات على الغير من انكسار البنات والتصرف في المال والشهادة واتنا عسب فكس عن كثير من الابرار كالموت
الجدة والنج والجهاد ونحو ما في هذا كتابه من الضرر لا ينبغي فانه صار بذلك ملحقا بالاموات في كثير من الصفات فكان
العلق احياء له معنى

باب في المكاتب يودى بعض كتابه فيعجز او يموت المكاتب قيل ما خوذ من كتب بعنه اوجب كقول تعالى كتب عليكم
الصيام وكتب عليكم القتال وان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا ومعنى جمع وضم على الاول ما خوذ من
معنى الالتزام وعلى الثاني من انما لوجوده فيها غالبا ولما فيه من جمع نجم الى نجم وهو عقد شرعى بينها بلطف الكتابة
وما يجري مجراها اوجب حتر يا حال اذ رقت لا اذ ركنها الايجاب والقبول وسببها هو سبب سائر العقود ومن تعلق
ابقار المقدور وسببها قيام الرق في المحل وكون المسمى اى بدل الكتابة بالامعلا واجسه وقدره وحكمه خصوص العبد
بنفسه وبناقد كونه احق بها من مولاه فلا يبقى لسيده عليه سبيل ولا على اكاية قال ابن التين كانت الكتابة متعاقبة
قبل الاسلام فاقرأ الشاعر واول من كتب في الاسلام ابو المول وقال ابن خزيمة واول من كتب في الاسلام
سلمان الفارسي ثم بريده قال في الهذلية واذا كاتب عبده او امته على مال شرط عليه وقبل العبد ذلك صار كتابا اياك
لقوله تعالى انك تبوعهم ان علمتهم فيهم خيرا ولا ليس اذ يجاب باجماع بين الفقهاء فانما هو امر ذريه هو الصبي في المحل على
الاباحة الفار الشراذ هو مباح يدونه اما التي رتبة تعلقه به والمرد بالخير المذكور على ما قيل ان لا يضرب المسلمين بل بالعلق
فان كان يضربهم في الفضل ان لا يكاتبه وان كان يصح لو فعله واما التمسك بقول العبد فانه مال يلزم فلا بد من التمسك
ولا يتقيد الا بالارسل البذل لقوله عليه السلام (روى الباب) ايما عبدك كتب على ثمان دينار فاداه الا عشرة وثمانية فهو
وقال حايه السلام المكاتب عبد باقى عليه درهم وفيه اختلاف الصحابة ما اخترنا وقل زيد انتهى اختلاف العلماء في الكتابة
اذا كاتبه العبد فقال واؤد الظاهرى وغيره اذا علم المولى فيه خير اوجب عليه ان يكاتبه ويؤديه ما خرج عبد الرزاق في
مصفه وذكره البخارى تعليقا ان سيرة بن سال انس بن مالك الكتابة فابى فاطلق الى عمر فاستعاه عليه فقال عمر لانس
كاتبه فابى فطهره بالدية لكن حماد بن القصار على الذنب وقال الجمهور الكتاب بيع وعق وكلاهما لا يجب والا مرد للندب
او الالباحه كثيرا قال ابن عبد البر على تفسير الخيرة بالدين والامانة والصدق والوفاء نظام الامر لا يوجب قلت والي ثمان اخرجها
في الباب بلطف المكاتب عبد ما عني عليه من كتابة درهم بلطف اجماعا عبد كاتب على مائة اوقية فاداه الا عشرا واثان
فهو عبد ايا عبد كاتب على مائة دينار فاداه الا عشرة وثمانية فهو عبد وقول صاحب الهذلية وفيه اختلاف الصحابة
بل اختلاف في المرفوع ايضا فقد روى الترمذى وحسنه من حديث ابن عباس ان رجلا اذا اصاب المكاتب حاد او ميرا اوردت
بحساب ما عتق منه ويوردى المكاتب بحصة ما ودى ودية حره ما عتق ودية عبد قال الترمذى وفي الباب عن ام سلمة وروى
خالد بن الزاهر عن عكرمة عن علي بن قول قال ابو عيسى الترمذى والعمل على هذا الحديث عنه بعض اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله
عليه وسلم وغيرهم وقال اكثر اهل العلم من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم عليه المكاتب عبد باقى عليه درهم وهو قول سفيان الثوري
والشافعى لا مدد واما حقه فقلت اما اختلاف الصحابة فجمهورهم مع الجمهور فهاذين ثابت فقد اخرج اثره الشافعى في
مسند وعبد الرزاق في مصنفه والبخارى في صحيحه تعليقا وابن ابي شيبة في مصنفه وهاذين اخرج اثره ابن ابي شيبة وهاذين

ابن مازن خرج اثره ايضا ابن ابي شيبة وعبد الرزاق وذكره البخاري تعليقا بالنظر هو عبدان ماض وان تاتي بالحق عليه
 شي ومنهما عائشة اخبره البخاري في صحيحه تعليقا عنها هو عبد الباقي عليه شي واخره عبد الرزاق بسند صحيح ومنهما عثمان ابن
 اثره ابن ابي شيبة من مرسيل الخفي ومنهما ام سلمة اخبره اثره عبد الرزاق في مصنفه وقال علي بن ابي نعيم الاودي و
 قال عبد المدين مسعود اذا ادى قدر قيمة ليعق وفيما زاد على ذلك يكون المولى غريما من غريمه وقال ابن عباس اذا
 اخذ العبد صحيفة الكتابة ليعق في الحال نفس العقد وهو غريم المولى بما عليه من بدل الكتابة وعن علي اذا ادى النضر فهو غريم
 وكذلك اخذوا فيه من مات تركه ونار قوله اذا كان لاحد لم يكن مكاتب فكان عنه ما لو ادى له فحجب به منه على ان
 اذا مات تركه وفارستاته كان حرا وبه قال ابو حنيفة وقال الشافعي لم يكن حرا وقد تناول على ان اراد به الاحتياط
 في المرد لا يعرض ان يعق في كل ساعة بان يجعل نجومه اذا كان واجرا لها لا اذا مات صار تركه الوفا قال
 في البداية فان مات المكاتب وله مال لم ينسخ الكتابة وتقصي ما عليه من ماله وحكم بقضه في آخره من اجزائه حيا
 وبالقى فهو ميراث لورثته وليعق اولاده وهذا قول علي وابن مسعود رواه البيهقي ومنه اخذ علمنا وقال الشافعي
 تبطل الكتابة بموت عبدا وما ترك مولاه وامه في ذلك فريدين ثابت اهم تلت ويقول ابو حنيفة ان مالك وهو
 قول الحسن قال ابن حزم وبه يقول معبد والحسن وابن سيرين والشافعي والشافعي وعمر بن دينار والثوري والشافعي
 والحسن بن حي واسحق بن راهويه اهم قلت وعن الشافعي فيه روايتان رواية ابي حنيفة قلت واما مسألة الاحتياط
 عن عبده نيات في باقيل هذا الحجاب مخصوص باذا واه على الشرع عليه وسلم قبل الاداء -

باب في بيع المكاتب اذا سخطت الكتابة قال في الهداية واذا عجز المكاتب عا دالي احكام الرق لا تفلسح الكتابة واما كان
 في يده من الاكساب فهو مولاه لا يظهر ان كسب عبده وهذا لا بد ان كان موقوف على مولاه وقد زال التوقف اهم
 قلت اذا عجز المكاتب عن الاداء بدل الكتابة ولم يرض بالفسخ هل يستبد المولى به او يحتاج الى قضاء القاضى فيه روايتان
 عن ابي حنيفة واما بيع المكاتب قبل الفسخ فلا يجوز عند الجمهور وهو قول ابي حنيفة واصحابه واما مالك في المشهور عنه والشافعي
 في اصح قوليه واختاره بعض جواز بيع رقبته اذا رضى بذلك ولو لم يعجز نفسه وهو قول احمد والاوزاعي واجاز قول مالك
 والشافعي واختاره البخاري متمم لفظة بيرة اشتريها واعتقها فانما الولاء لمن اعتق وقد كانت مكاتبته واجاز
 اشتراها ولم يثبت انها عجزت نفسها ثم اشتريها عائشة لكن امتنا قالوا انها عجزت نفسها بدليل استعانتها عائشة في
 ذلك يعقب بان الاستعانة لا تستلزم العجز لا سيما مع القول بجواز كفاية سنن لا مال له ولا حرفة كما قال الجمهور وان
 اختلفت فيه عن مالك واجد وقال ابن عبد البر ليس في شيء من طرق حديثها انها عجزت عن ادائها الخ ولم يثبت
 بان قد فعل عليها شيء ولم يرو في شيء من طرق استقصا له صلى الله عليه وسلم لها عن شيء منه قلت قد وقع عند بعض رواه
 البخاري فاعينني بصيغته للماضى من الاعباد اى عجزتني الا واتي عن تحصيلها ثم يمشي الى انها عجزت نفسها وانما يثبت
 المصنف حيث عقد ما يبيع المكاتب اذا سخطت الكتابة وايضا وقع في مشاهير الروايات سبع اوقات في كل عام اذ تبيع
 وعلق البخاري من طرق فيه وعليها خمس اوقات تجت عليها في خمس سنين واجابوا في الجمع بانها الخمس التي بلغت عليها
 ورواه في طرق قديمة عند الثخين ولم تكن اوت من كتابتها شيئا ثم لم يبق محيص الا بالقول بانها الخمس المستحقة

ما ساء ما كان فيهما من جملة الشئ واولئك من عاين الجار من طريق عمرة من عايشة فقال ايها ان شئت اعطيت
بشيء على ان يكون بيننا امرنا اذا عجزت عن ادايتهم عجزها الحاكم بد الطلب وعندنا في يوسف بعد تو الى العجيين و
قال القريب الشبهة ميل الخبيرت كما في رواية ابن شهاب بن عروة عن عائشة فان اجد وان انسخ عنك كتابك
لان القضي من الحقوق لا يوجب اداها لغيره وقد رجا بان حتى قبلها كتبت الي راوتهم فالتفت بهم على هذا القدر
ولم ايج العقد فبعد ذلك بيعت فدا حجة على بيع المكاتب قال القريب هو خلافا فابرياً فذميل الذي اشترته
الصدقية ككتابها لارتقيها واهازره فانك وقال يوري الى المشتري فان عجز رقد لم يرد عليه حذيفة والشافعي وراي اخر
لان لا يري ما يحصل لمن الخدم او الرقبة ذميل انهم باعوا بشرط العلق ومنه لا يبيع الا على اصح القديين عند المالكية
والشافعية لا الخفية القائل بعدم صحة البيع بشرطه وقد تقدم من هذا في كتاب البيوع وفي الباب لقصة بريرة وقصة
جويرية عن عائشة قالت وقعت جويرية بنت الحارث بن الصطاح في سهم ثابت بن قيس بن شماس او ابن عمر
ذكبت على نفسها وكانت امرأة ملاحه تاخذها العين الى بيت وفيه قال فهل لك الى ما هو خير ومنه قالت فما
هو يا رسول الله قال اودعي عنك كتابك واتزوجك قالت قد فعلت قلت في الحديث دلالة على ان المرأة
ولية نفسها ولو لانك لما قبلت جويرية ولم تكن بها ان تقبل من دون ان تتنازل ان احد من هناك من قراتها في
دلالة على ان النكاح تشق بعبارة النساء ولو لانك لما قبلت جويرية ولا تصح النكاح لقبولها وقد صح قال
ابوداود وهذا حجة في ان الولي هو زوج نفسه اي سواء كان رجلا او امرأة قال ابن رسلان قد يوحضه انه يجوز
لكاح صلي الدعية وسلم ويتقاضي ولو لا شهودا ولو كان هناك ولي وشهودا فقل ويحتمل انه وقع مال كتابتها بغير
وان تزوجها بما هو اذ لو كان مال الكتابات به ليقال جعلت مال كتابتك صداق لك ام

باب في البت على شرط في الباب عن مسينة قال كنت مملوكا لامسلة فقالت اعتقك واشترط عليك ان تحمد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فاعتقت فاعتقت على قال الخطابي هذا وعد عبده باسم الشرط واكثر
الفقهاء لا يوجبون ايقاع الشرط ليعا العلق لانه شرط لا يملكه مالكه ولا يملكه غيره والاقى الاجابة او في معناه
وقد اختلفوا في هذا فكان ابن سيرين ثبت الشرط في مثل هذا وعل عنه احمد فقال تشري هذه الخدعة من صاحب الدية
اشترطه قبل له يشترى بالدرهم قال نعم

باب لعن اعق نصيبا له من مملوك قال في الهراية واذا اعتق المولى بعض عبده عتق ذلك القدر ويسعى في بقية
قصة المولا وعنا في حذيفة وقال لا يعتق كله واصله ان الاعناق يتجزى عنده فيقتصر على ما اعتق وعندنا لا يتجزى وهو قول الشافعي
فاضافنا الى البعض كما ضافة الى الكل فلهذا العتق كله ان الاعناق اثبات العتق وهو قوة حكيمه وانباها باز الهمد
هو الرق الذي هو ضعف حكمي وبها الرق والعتق لا يتجزى ان ربا الاتفاق وكذا في الاعناق انفسا كالطلاق والعفو
عن القصاص والاستيلاء وفي عدم التجزى، والابى حذيفة ان الاعناق اثبات العتق باز الة الملك ووهو الوصف
الشري المطلق التصرف، او هو اذ الة الملك لا اثبات العتق باز الة ضده الذي هو الرق ولا هو اذ الة الرق ليلزم عدم
التجزى لان الملك حقه والرق حق الشرع اوحق العامة فان الرق ضعف حكمي وشرعي يعطل من الصفات الشرعية

كالاضافة والتهمة فالرقبة باعتبار جميع المسلمين في الملك باعتبار الملك خاضعة ومقابل الرتبة العتق والملك تعتبر كغيرها
 اذ ان هذه الاعاق لا العتق، وكل من التمتع ما يدل تحت ولاية التمتع وهو ان لا حقه روم والملك لا حق فيه روم والرقبة
 والاصل ان التمتع يقتصر على موضع الاضافة والتعدي الى ما دونه ضرورة عدم التجزئ والملك تجزئ كما في البيع والربط فيبقى
 على الاصل وهو ان يقتصر التمتع على موضع الاضافة، فقلت قاضي كلامي على امرين وكل منهما متعلق بافاضة المطلوب و
 لقوله الاعطاء اثبات التعلق بازالة الملك والملك تجزئ فالاعتاق كذلك وانما قانا باثبات التعلق بازالة الملك بالالة
 الرق لان الاعطاء نصف ذلك ما هو نصف الالة بدوي ولاية التمتع فالاعتاق لا يتعدي ولاية التمتع انما يكون على
 ما هو حقه وحقة الملك فولاية انما يكون على الملك والآن الملك تجزئ فذلك بالاجماع وللقول الآخر الاعطاء ازالة الملك و
 الملك تجزئ فالاعتاق ازالة التمتع وازالة التمتع لا تجزئ، وقب السعاية لاعتقاس ماله البعض عند العبد والمتعق بمنزلة الملك
 عند رلان الاضافة الى البعض لتوجب ثبوت المالكية في كله باعتبار العتق لانه لا تجزئ، ولتبار الملك في بعضه
 وعن ثبوت المالكية في الكل باعتبار الرق لانه لا تجزئ فقلت جتمع في العبد ما يوجب بقاء الملك في اكل العمل بيمين يمكن
 فعلنا باليمين بانز الة مكاتبه هو ملك يدار لرقبة والسعاية كبهل الكتاب فله ان يمتعه واختيار ان يتيقن لان الملك
 قابل للاعتاق غير ان اذ غير لاي روى الى الرق لانه استاء لاي احد فلا يقبل، فخرج خلاف ذلك من المقصود ان اعتقا
 ويخرج وليس في التعلق والعقد عن الشخص حاله متوسلة فاقبنا في اكل ترجيح العزم والاستيلاء ومنجزه عند
 حتى لو استول نصيبه من مديرة يقتصر عليه وفي التمسك المضمن نصيب صاحبه بالافساد ولكل الضمان تكمل الاستيلاء
 انتهى وفي الباب في انه ان استحق شخصه من غلام فذلك للجن على الله عليه وسلم فقال ليس لنا شريك
 في لشدة احمد سحره ليس لشريك منا وان حصته العبد لما استحق وصار حركته صار له تعالى ليس فيها حق لغيره فقلت
 الحصة التي لم يعلق على الرقبة فكانه صار شريك بين المدينين وبين العبد فيلزم ان لا يبقى النصف الباقي بعد روم في
 البصيرين وغيرهما من اعتق شخص في مملوك فعلقه خلاصه في مال فان لم يكن مال قوم المملوك فتمت عدل ثم استسمى
 في نصيبه الذي لم يعلق غير متفق عليه بين في بائتين الروايتين انه لا يعلق جميعه الا اذا كان له مال وان لم يكن مال
 فساقى حكمه ثم عقده المصنف بابا آخر وقال -

باب حين اعتق نصيبا من مملوك بينه وبين آخر لفرق بين هذا الباب والباب المتقدم ان الباب المتقدم كان في
 العبد الذي يكون له رجل واحد فيعتق منه حصته منه وهذا الباب يخص في العبد الذي يكون له شركا من اثنين او اكثر فيقتق احد
 الشركين حصته منه فقال في الهادية واذا كان العبد بين شركيين فاعتق احدهما نصيبه عتق والآخر نصيبه فان كان
 مؤسرا للشريك بالدار ومن ثلث ان شاربعتق وان لنا ضمن لشركيه فقتية تصيبه وان شاربعتق العبد فان ضمن رجع
 المعتق على العبد والولا للمعتق وان اعتق او استعفى فالولا بينهما وان كان المعتق مسعرا للشريك بالدار رجع شريكه
 ان شاربعتق وان شاربعتق العبد والولا بينهما في الوجهين وهذا عذابي حفيظة وقال الاداب يوسف ومحمد ليس لالا
 الضمان مع البسار والسعاية مع الاعسار ولا يرجع المعتق على العبد والولا للمعتق وهذه المسئلة رجوع المعتق على
 العبد وعدم الرجوع عن اداء الضمان على حريتين راصليين وقصيرين احداهما تجزئ الاعطاء وعدمه على ما بيناه

اذن الامتناع تجزى عند الامامة فتعزل عن الاعتق وعند هذا التجزى فانما تاتي الى البعض كما تاتي الى الكل وبما قاله في
 والى ان يسار المعتق لا يمنع سعاية العبد عنه وعند هذا انتهى وفي الباب في الحق انما تاتي الى البعض في ملكه يمتنع
 من ماله ان كان له مال اى اعتق العبد كما يمتنع بالاعتاق وبعد الساية قال ابن عبد البر لا خلاف ان التقويم لا يملكه الا
 على المولى ثم اختلفوا في زلت الاعتق فقال الجمهور والشافعي في الاصح وبعض المالكية لا يعتق في الحال ولا يجرى عليه ارباب
 حيث قال هو معتق وروى الطحاوي من طريق ابن زب عن نافع فكان الذي يعتق ما بلغ ثمنه فبعه فبقي كملكه المشهور
 عند المالكية ان لا يعتق الا بدفع القيمة فلو اعتق الشريك قبل اخفاء القيمة فخره وهو احوال الشافعي قلت اما قال الاما
 ان المولى اذا اعتق بعض عبده واحصته من العبد المشترك بينه وبين غيره عتق ذلك العبد وليس في بقية قيمته كالماء
 او لقيمة وكذلك للشريك الاعتاق والاستعارة وان كان المعتق موصرا فلا يخرج منه ايضا فكذا الخلف والحجة له
 في الروايات من ذكر السعاية وتركه في بعضها لا يقتضى عده ومن لم يرب السعاية نظر الى ان عثمان العذبات ليس فيه
 غير التصفين والعفو فيسلك بهما تلك السنة ثم عقد المصنف

باب من ذكر السعاية في هذا الحديث فاخرج فيه عن ابى هريرة قال قال النبي صلى الله عليه وسلم من اعتق فحجبا
 في ملكه فعليه ان يعتقه كله ان كان له مال والا استسعى العبد غير مستقوق عليه اى في حصة الشريك الغير
 المعتق من غير ان يملك المملوك في حال سعاية ما يثق عليه ولا يملكه السيد او كما فعل الما يقدر عليه او يثق عليه في
 رواه من اعتق شققه او استقصاه في مملوك فخلصه عليه في ماله ان كان له مال وراى الشريك الآخر
 التعتين فيمضى قيمة حصة اليه فان لم يكن له مال قوم العبد بقيمة عدل ثم استسعى لصاحبه في قيمة غيره مستقوق
 عليه اى فخر حصة الشريك الغير المعتق وهذا الحديث اخبره السنة في كتبهم عن ابى هريرة مرفوعا قال ابو داود ورواه
 راجح بن عباد عن سعيد لم يذكر السعاية ورواه ابو جوير وموسى وذكر اخيه السعاية عنه وقال الترمذي لم يذكرها بشعبة
 وقال النسائي اتفق عليه شعبة وشمام على خلاف سعيد لم يذكرها وروايتها والعلامة اولى بالصواب عندنا وقد بلغني ان
 بما انفصل السعاية فجعلها من قول قتادة ورجح ابن مهدي احاديث همام عن قتادة على غيره وقال كتبها ملا وقال
 الدارقطني سمعت ابا بكر النيسابوري يقول احسن ما رواه همام وفصل الاستعارة فجعلها من راي قتادة وقال الخليلي
 اضطرب فيه سعيد مرة ذكر السعاية ومرة لم يذكرها فدل على انها ليست بمنعن الحريث عنده وقد فصله همام وبنيته قال
 الربيعي في نصب الراية بعد نقل كلامه هو لا الائمة المضعفين ذكر السعاية وفي قول هو لا الائمة نظر فان سعيدا لا نسب
 في قتادة وليس هو بدون همام وقد تنازع جماعة على ذكر الاستعارة ورفع الى النبي صلى الله عليه وسلم وهم جري بن خازم
 وابان بن زيد الطار وحماد بن جلال وموسى بن خلف وحماد بن ارطاط وكجي بن جرج الخراساني وروى الطبراني في
 مسند الشاميين من حديث جابر بن عبد الله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شركا له فادبره
 ومن نصيب شركا له بقيمة عدل فان لم يكن له شئ استسعى العبد وحديث اخبره ابن عدي في كامل من حديث عمرو بن
 فضيل عن ابيه عن جابر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال من اعتق شققا من زني فان عليه ان يعتق بقية فان
 لم يكن له مال استسعى العبد حتى يهود او عبد الزنا في مصنف من زيادة الاعرج مرفوعا في رجل اعتق عبده عند الموت

وترك ونياد ليس له مال فقال في الحديث في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 بالاستسعاء قالوا في قوله في جملته على البقرة واليكنتم انما دارت بالها في العاشر التي في جملته انما دارت بالها
 في بابها ونياد ليس له مال في الحديث في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 ان لم يكن له مال الاستسعاء في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 من لم يكن له مال الاستسعاء في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 فالك والشافعي واحمد والكن في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 السعاية كالتائب عند في حقيقته وحرمة غير وروى قال صاحبها في قوله ومن حديث علي بن ميمون وتوتوا فقال في حديث الامام زين لم يقولوا
 عند اسرار السعاية لا غير وفي الباب عن عبد الله بن عمر ان رسول الله عليه وسلم نزل من اعلى مكة
 في مملوك اتهم بقتل العبد عليه فبما العبد اعطى خسرانها حصصهم وان اجروا ما عتق عليه العبد لم يملك
 الربوك العتق كل العبد ولا انقضاء عتق منه ما عتق اى ان كان العتق حراً عتق من حصة من عتق غيره
 حصة ففقد وقاية العمل عتق بعض عتق كما في الباب ففقد عتق منه ما عتق وفي رواية من عتق شراً من مملوك
 فعليه عتقه كما ان كان له مال يبلغ ثمنه اى ففقد حصة الشريك ان احب ذلك الشريك وذهب عن السعاية
 وان لم يكن له مال عتق نصيبه اى نصيب العتق فقط وبقي حصة غير العتق رقيقاً ففقد نصيبه بين الامرين
 المذكورين والاعتماد والسعاية -

باب من ملك دار محرمة وفي الباب عن سمرة بن جندب عن مالك فادعهم تحرم فخره والحرم من لا يملك بها
 من الاقارب على التابيد كالاب والام والعم ومن في معناه قال في الهداية ومن ملك دار محرمة عتق عليه
 وبها الفظ مروى عن النبي صلى الله عليه وسلم واخرجه النسائي عن ابن عمر وقال عليه السلام واخرجه اصحابه
 الاربعين سمرة من ملك فادعهم تحرم منه فهو حر والفظ بعوم من ينظم كل قرعة موعودة بالحرية ولاوا وغيره والشافعي
 في الفنا في غيره ولا فرق بينهما اذ كان المالك مسلماً او كافراً في دار الاسلام بعوم العلة اى هو القارة المحرمة
 للكلح وسواء كان المالك صغيراً او كبيراً صحيح العقل او مجنوناً ويروى ذلك عن عمر بن الخطاب وسعد بن عطاء
 والزهري وحماد والحكم والثوري وابن شبرمة وابي سلمة والحسن بن قتيب والليث وعبد الله بن وهب واسحاق و
 به قال احمد بن حنبل واهل الظاهر وقال مالك يمتنع في قرابة الاولاد والاخوات لا غير وقال الاوزاعي يمتنع كل
 ذى رحم محرمانه كان او غير محرر قلت في الحديث صحيح ابن حزم وعبد الحق وابن القطان وان كلهم فيه بعض -

باب في عتق اهل الاموات الاولاد استحققت العتق فعتق ابن ميثم المولى وان كان ينادى على
 فاسد روى محمد في كتاب الامان من طريق ابى حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن عمر بن الخطاب انه كان ينادى على
 من رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيع اهل الاموات الاولاد حرام اذ اولدت الامه لسيدها عتقت وليس عليها بعد
 فذلك في تال محمد وبها اخذ الامام منقلاً لرياء با ادم حيا اى ومراسيل النخعي مقبولة مطلقاً على الاصح عند الامه الحديث

وكوذاً على المبعوثين الى اذكان لمجهر كثير من كبار الصحابة واذا لم يكن عليه احكام حاله اعمل الاجماع وروى
من طريق ابي حنيفة عن حماد عن ابراهيم في ام ولد فخرج قال لا تباع بحال قال في الهدية اذا ولدت الامنة من ولدا
فقد صارت ام ولد ولا يجوز بيعها ولا تمليكها لقوله عليه السلام اعتقها ولداً واخرج ابن ماجه والحاكم في مستدرک من
حديث ابن عباس (اخرج عليه السلام عن اعتاقها ثبتت لبعض مواجبه وسو حرة البيع ولان المجزئة قد حصلت بين
الواطي والموطوءة بواسطة الولد فان المائتين قد اختلطا بحيث لا يمكن التمييز بينهما على ما عرفت في حزمة المصاهرة الا
ان بعد الانفصال تبقى المجزئة حكماً لا حقيقة فنضع السبب فواجب حكماً مؤجلاً الى ما بعد الموت وبقرار الجزئية
حكماً باعتبار النسب ويوم من جانب الرجال فكذلك المجزئة تثبت في حقهم لان حقهم حتى اذا ملكت الحرة زوجها وقد
ولدت منه لا يفتق بموتها والزوج العبد وثبتت حق مؤجل تثبت حق المجزئة في الحال فيفتتح جواز البيع واخراجها
الى الحرية في الحال ويوجب عقبتها بعد موته كذلك اذا كان بعضهما مملوكاً لآخر لا الاستيلاء ولا يتجرش فانه فرع النسب
فيعتبر باصلاً وله وطيبا واستخراهما واجارتهما وتزوجها لان الملك فيها قائم فاشتبهت المديرة واذا مات المولى
عقبت من جميع المال لحديث سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم اخذت بقرات الاموات والامهين
في دين ولا يتبعن من الثلث ولان الحاجة الى الولد اصلية فتقدم على حق الورثة والذين كالتفصيل بخلاف التيسير
لانه وصية بما هو من زعماء الكواشي انتهى وقد ذكرنا ان حديث الاول اخرج ابن ماجه والحاكم من حديث ابن عباس
قال ذكرت ام ابراهيم عند رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال اعتقها ولداً وفي سنده الحسين بن عبد الله بن
عبد الله بن عباس الهاشمي المدي في وهو كذا في نسخة وقد اخرج ايضا ابن ماجه واحمد من طريق شريك عن الحسين عن عكرمة
عن ابن عباس رفعاً يمارجل ولدت امته من نهي متعة عن ربه وانه اخرج الحاكم لوجه اخرايم امته ولدت من سيدها
في حرة بعد موته وفي الباب عن مسلاة بنت مقل اصراة من خارجة قيس قالت قدم في عمي في الجاهلية
فباعني من الحباب بن عمر الخبي اليه يسر بن عمر فولدت له عبد الرحمن بن الحباب ثم هلك فقالت امرأته
الآن والله تبأ علي في دينه فانيت رسول الله صلى الله عليه وسلم الحديث وفيه فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم من ولي الحباب قيل اخوه ابو اليسر بن عمر فثبتت اليه فقال اعتقها الحديث لان ولداً واعتقها
وروى مالك في الموطا عن عمر بن عبد الله قال اميا وليدة ولدت من سيدها فانه لا يبيعها ولا يهبها ويستبيعها ما عاش فاذا
مات فهي حرة قال الخطابي فيجب عامة اهل العلم الى ان يبيع ام الولد فاسد وانما روى الخلاف في ذلك عن علي
فتنا وعن ابن عباس انها تعتق في نصيب ولداً قال الشيخ واختلاف الصحابة اذا ختم بالاتفاق وانقض العتق
صداها كما قد ثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ان قال نحن لانورث تركنا صدقة وقد خلف صلى الله
عليه وسلم ام ولده مارية فلو كانت مالا لبيعت وصار ثمنها صدقة وقد نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التفريق بين
الاولاد والاهبات وفي بعض تفريق بينهما وبين اولادهم وقد وجبنا حكم الاولاد وحكم اباهم في المجزئة والرق
واذا كان ولداً من سيدها حاول على حرة الام امه وقال بشر بن غياث المدي وادأد الاصباني الظاهري يجوز
ان لا تعتق بموت المولى لحديث الباب عن جابر قال بعنا اهبات الاولاد على عبد الله رسول الله صلى الله عليه وسلم

داني بكر فلما كان عماما فانتبهما واخرجهما للنساء وابن ماجه والنظامين ما جئنا بغير سرارنا وادبنا اولادنا والبنين
 صلى الله عليه وسلم فينا حتى لا نرى بذلك باسا واسنادا صحيحا وذكر ابن حزم في المحلى ان بعضا من روى عن ابني بكر بن علي بن
 ابن عباس وابن مسعود وابن الزبير بن زيد بن ثابت وعن عمر بن الخطاب ان اعنتت واسلمت عقت وان اخبرت فخرجت
 رقت وروى مثله عن عمر بن عبد العزيز قال الخطابي قال لبعض اهل العلم في محتمل ان يكون هذا الفعل منهم في
 زمان النبي صلى الله عليه وسلم وهو لا يشعرون بذلك لانه امر قبيح نادرا وليست ايهات الا ولاؤكسا والرائق التي تدرأها
 الاملاك فيكسر بعين وشرائهن فالحق في الامر على الخاصة والعامة في ذلك وفي محتمل ان يكون ذلك في العصر الاول
 ثم نبى النبي صلى الله عليه وسلم عن ذلك قبل خروجه عن الدنيا ولم يعلم به اليك لان ذلك لم يحدث في ايامه لتقصيرها
 ولا شغلها بالامور الدينية ومحاربة اهل الردة واستصلاح اهل الدعوة ثم نبى في ذلك في عصر عمر من الزمان
 ثم نباه عمر بن بلقة ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فذهبوا عليه نبى وقال ابن رسلان في محتمل انهم باعوا
 ايهات الاولاد في النكاح لان الملك قلت قد روى البخاري من حديث عمرو بن الحارث اخي جويرية قال ما كنت
 رسول الله صلى الله عليه وسلم عند موته ورثا ولا دينارا ولا عبدا ولا امته الا بغلبة البغيضه وسلاحه وارضا جعلها صدقة
 في الحديث عبيد بن ابي ربيعة وقوله ولا امته دليل على عتق ام الولد وهي مارية فلما يبارحه حديث جابر ولا غير وسند ما عن
 حديث جابر في محتمل عدم اطلاع على هذا الفعل منهم وايضا اذا تعرض المبيع والخاطر رجع الى المار احتياجا ثم اجماع الصحابة
 لمحض عمر على موافقة رائته كانت لنا وقد قال صلى الله عليه وسلم في مارية اعتقها ولدا ما حديث سعيد بن المسيب فقد
 اخرجه الدارقطني ان عمر عتق ايهات الاولاد وقال اعنتن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال احمد سعيد بن المسيب
 عن عمر بن الخطاب في مارية وسبع منها ام ويؤيده اخرجه الدارقطني من حديث ابن عمر فذهبوا عن بيع ايهات الاولاد
 وقال لا يبعن ولا يوايهن ولا يورثن ويستتبع بها سيدا ما دام حيا فاذا مات فهي حرة هذا الحديث اخرجه باسناد متخذ
 موثوقا ومرفوعا وموثوقا على عرنا ايضا ورجح الرفع -

باب في بيع المدبر وهو مقول من التدمير وهو في اللغة النظر الى عاقبة الامور في الشرعية هو ايجاب العتق الى العمل
 بعد الموت بالفاقة تدل عليه صريح اولادنا وهو نوعان مطلق ومقيدا المطلق فهو ان يعلق الرجل عتق عبده بموته
 مطلقا واما المقيد فهو ان يعلق عتق عبده بموته موصوفا بصفة او بموته وشرا آخر نحو ان يقول ان مت من مرضي هذا
 او من سفرى هذا فانت حر ونحو ذلك فما محتمل ان يكون موصوفا على تلك الصفة ومحتمل ان لا يكون وكذا اذا ذكر
 مع موصوفا آخر محتمل الوجود والعدم فهو مدبر مقيد ثم اعلم انهم اختلفوا في جواز بيعه ونسبه ونحوهما من التصرفات
 الموجبة لتقل ملك من مالك الى مالك بعد ما اتفقوا على جواز الاستخدام والاجابة والوطي والتزوج ونحو ذلك فذهبنا
 لا يجوز اخراج المدبر المطلق من ملكه كونه مستلزما لابطال حق الحرية الشايب للمدبر جزما ولقولنا قال عامة العلماء
 والسلف من الحجازيين والشاميين والكويتيين وهو المروى عن عمر وعثمان وابن مسعود وزيد بن ثابت وهو
 قول شريح وثناوة والثوري والاوزاعي وهو مذهب مالك في الموطن وقال الشافعي يجوز بيعه وسببه وسببه قال احمد
 داود وسماق وهو مذهب جابر وعطاء وعند مالك يباع في الدين حال حيوة سيده وبع موصوفا فلهذا جمهور المدبر

المتقي فيجب عليه بالاجتماع ثم اعلم ان حكم التدريب لو كان لو يرجع الى حيوة المدير ونوع يرجع الى ما بعد حيوته اما الذي يرجع الى حال حيوة المدير فهو بثبوت حق الحرية للمدير اذ كان التدريب مطاوعا وبنا عندنا وعندنا الشافعي الحاكم لم يفرق في حال حيوة المدير راسا فلا يثبت حقيقة الحرية ولا حقها وهكذا بثبوت حقيقة الحرية بعد الموت مقصودا راعاه وعلى هذا ينبغي بيع المدير المطلق انه لا يجوز عنده جاز ولا حجة لا في حفيته ماروي الدارقطني عن نافع عن ابن عمر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال المدير لا يباع واليهيب وهو حر من ثلث المال ثل الدارقطني لم يسند غيره عبيدة بن حسان وهو ضعيف وانما هو عن ابن عمر من قوله ثم اخرج من طريق علي بن ظبيان ثنا عبيدة بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم المدير من الثلث وقال علي بن ظبيان ضعيف قلت او لا عبيدة بن حسان يختلف فيه وقد احتج بهذا الحديث الطحاوي وغيره من الائمة فكانه توحيق منهم لعبادة وثانيا ان صوب الدارقطني وقفة لثقة حماد وهو وقف على ابن عمر ولكن الموقوف فيما نحن فيه فيما نلاحظ ظاهر الراي يحمل على السماع فانه حكم الرفع وثالثا انه روى ابو الوليد الناجي ان عمر روي المدير في ما خير القرون وجسم منقو فرون وهو جامع منهم ان بيع المدير لا يجوز وابعاء اذا تراض الاثار صرا الى الراي فقلنا ان ذلك يعتبر اجماعا مع تعلق عقدة بما عبيد الموت وقد علمت ان هذا مذهب جمهور الصحابة والتابعين حتى قال ابو حنيفة لولا قول هولاء الاجالة لقلعت جواز بيع المدير لما دل عليه من النظر واستدل الشافعي بحديث الباب عن جابر بن عبد الله ان رجلا اعتق غلاما له عن ديوه عنه ولم يكن له مال غيره فاصره

النبي صلى الله عليه وسلم يبيع ببيع مائة او مئتين مائة قال الزبلي ولنا عن ذلك جوابان احدهما اننا نجمله على المدير المقيدر وعنده لا يجوز بيعه الا ان يثبتنا انه كان مديرا مطلقا وهم لا يقدرون على ذلك ومعناه هذا حكمه حال لا عموم لها فيمكن جملة على المقيدر فاذا جاز الاحتمال بطل الاستدلال الا ان يثبتوا انه كان مديرا مطلقا ولا يقدرون على ذلك فلا استدلال لهم وكذا لم يكن له مال غيره وليس عليه في جواز بيعه لان المذهب فيه ان العبد يبي في تيمية وحينئذ يدل عليه ما اخرج عبد الرزاق في مصنفه عن زياد الاعرج عن النبي صلى الله عليه وسلم في رجل اعتق عبده وليس له مال قال يبيعه العبد في تيمية ثم اخرج عن علي بن خزيمة وسواه والاول مرسل يشهد به الموقوف والثاني اننا نجمله على بيع الخنزة والنفقة وبان آجره والاجارة تسمى بيجا على لغة اهل المدينة اذ فيها بيع المنفعة لا يبيع الرتبة يدل ما اخرج الدارقطني عن عبد الغفار بن القاسم عن ابي جعفر قال ذكر عنه ان عطار وطاوسا يقولان عن جابر في الذي اعتقه مولاه في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اعتقه عن دبر فامر ابن عبيد ونفيض دية فباع ثمان مائة درهم قال ابو جعفر شهدت الحديث من جابر انما اذن في بيع خدمته قال الدارقطني والابو جعفر اذا كان من الثقات ولكن حديثه مرسل قال عبد الحق في احكامه اخرج ابن عدي عن ابي رزم عبد الغفار بن قاسم الكوفي عن ابي جعفر عن جابر بن عبد الرزاق بقصة هذا المدير وفيه وانما اذن النبي صلى الله عليه وسلم في بيع خدمته قال عبد الحق وعبد الغفار هذا يري بالكذب وكان غالبا في التشيع انتهى وقال ابن القطان في كتابه حديث مرسل صحيح لانه من رواية عبد الملك بن ابي سليمان الحرشي وهو ثقة انتهى وقال صاحب التتبع

للولي عنده وفي يده فاضافة المال اليه مجازاة يتولى حفظه ويتصرف فيه باذن سيده كما يقال غنم الراعي فكذلك اضافة
 الضمير في الرأى العبد مجازاة يقال انه صار له على انه تفصل من السيد له لما روى ان ابن عمر كان اذا اعتق عبدا
 لم يتعرض لماله اى تفضلا منه عليه وهذا قول جمهور اهل العلم قالوا ان مثل البيع موارا للمال للسيد وعلى هذا فيجوز
 ان يكون الضمير في لم يعود الى السيد لا الى العبد الحديث المتفق عليه من باع عبدا وله مال فماله للبائع والحديث
 ابن مسعود اخرج الاثر وسبق في رفعه من اعتق عبدا فماله الذي اعتقه ولان العبد وماله كانا جميعا للسيد فان زال
 ملكه من احدهما بقي ملكه للآخر كما لو باعه وقد تقدم ان عند مالك الحسن في اهل المدينة المال للعبد فان عندهم بملك
 العبد المال اذا ملكه السيد فيقولون بظاهر حديث الباب فعلى هذا قول الان ليشترط السيد ان قلنا ان المال
 للعبد فقلنا لا لان يشترط السيد انه لفيكون كسواب عليه ومعدوان قلنا ان المال للسيد كما هو قول الجمهور فيكون
 التقدير لا ان يشترط السيد ان يهبه للعبد ليعا العتق -

باب في عتق ولد الزنا في عتق العبد والامة لاجر وان كانوا غير مسلم وغير ولد رشدة ول الزنا لان الخيان
 على العبد المؤمن الرجوع عن الاسلام وعلى العبد الكافر المصطفى الى دار الحرب او على الولي من الزنا الزنا و
 والطغيان او على الرجل قطع الطريق وعلى المرأة زناها فبكرة اعتاقهم وان غلب على الظن هذا فيكون حراما
 لان التوصل الى الحرام حرام ولما كان ولد الزنا اكثر ثم حايلا وملايسا بالزنا نهي عن اعتاقه لئلا يكثر منه
 اذا استبد بنفسه وقال ابو هريرة لان النفع واعطى راكب دابة بسوط يسوق بها الى ابي في سبيل الشرايح
 الى من اعتق ولد زنية قوله قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ولد الزنا بشر الثلاثة قتل نراه في رجل
 بعينه كان موسوما بالشروقيول انما يكون الشر من والديه لانهما قد اتيهما حد يكون كفارة لهما بخلاف
 ولديهما فانه لا يدرى ما يصح به فهو علم الله تعالى وقيل هو شر الثلاثة اصلا ونسلا ومولدا لانه خلق من
 ما الزاني والزانية وهو خبيث بخلاف والديه وقيل اشهرهم لان الزانيان اخفيا فعلهما وصارنسيا منسيا و
 هذا ينكر لهما الناس وقيل يكون في الاغلب اشهرهم -

باب في ثواب العتق قال في الهداية الاعتاق تصرف مندوب اليه قال عليه السلام ايما مسلم اعتق
 مومنا اعتق العبد بكل عضوه من عضوا منه من النار واخره الامة الستة في كتبهم ولهذا استحبوا ان يعتق الرجل
 العبد والمرأة الامة ليحققن مقابلة الاعضاء بالاعضاء اراه وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم
 سلم في صاحب لنا اوجب يعني النار بالقتل فقال اعتقوا عنه ليعتق الله بكل عضوه من عضوا منه
 من النار وفي رواية اخرى حتى فرج بفرجه والمرد بالقتل العبد للغير او قتل نفسه فان كان قتل غيره
 متعمدا فيه دليل على ان تخليص الادمي المحصوم من ضر الرق وتكبيته من تصرف في منافع على حسب ارادة
 من اعظم القرب لان الله تعالى ورسوله جلا عتق المؤمن كفارة لقتل بعد اذ اوجوب القتل الى ولي
 المقتول وفيه دليل على ان الحدود غير كافية في تكفير الجناية اذ لو كانت فيها كفاية لما احتج الى اعتاق الرتبة
 بعد اذ كان قتل نفسه فوطا هو فيه انه من افضل الاعمال وما يحصل به العتق من النار ودخول الجنة

وقية استحباب عتق كامل الاعضاء فلا يكون نصيبا ولا فاقا وغيره من الاعضاء وان في الخصم اليقظ افضل العظيم ولكن بدونه.

باب في اى الرقاب افضل قيل اغلاها قيمة وقيل احسنها خلقه وقيل اتقاهما واحلاهما ايمانا والمومن انشغل من كافروا ان افضل للرجل ان يعتق رجلا وللأمة امرأة وانه يستحب ان لا يكون العبد جميعا ولا ناقص الاعضاء وان عتق العبد افضل من عتق الامة وقد اختلف العلماء فيه فقال بعضهم الامة افضل لانها اذا اعتقت كان ولدها حرا سواء تزوجها حرا وعبد وقال آخرون عتق الذكور افضل للذكر ولما في الذكر من المعاني العامة والمنفعة التي لا توجد في الاناث من الشهادة والقضاء والجهاد وغير ذلك مما يخص بالرجال وفي الباب مرفوعا ايما رجل مسلم اعتق رجلا مسلما فان الله تعالى له اجر عظيم من عتقها من عظام من عظام حمير من النار واما امرأة مسلمة فان الله جاعل وقار كل عظيم من عظامها عظاما عظيما من عظام من النار يؤم القيمة الوقار للصون الشئ وليست رعا يؤديه وفي اخرى من اعتق مربية مومنة كانت نداءه من الندادى فدية لمبها وفي اخرى فكاهه من النار يجزيه اى يقضى وينوب عنه قوله تعالى لا تجزى نفس عن نفس واخرج بقيد المسلم والمومن الكافران وان صح عتقه كمن لا يحصل فيه هذه الفضيلة.

باب في فضل العتق في الصحة وفي الباب مرفوعا مثل الذي يعتق عبدا الموت كشئ الذي يجلد اى اذا شتج من اكله وفي النسائي اوصى رجل بذي نائر في سبيل الله فعل الله له ذرية او فحدث عن النبي صلى الله عليه وسلم قال مثل الذي يهدي ويصديق عند موته مثل الذي يهدي بعد ما يشتج - آخر كتاب العتق.

اول كتاب الحروف والقراءات اى الحروف والقراءات المنقولة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم بطريق الى ريث سواء كانت القراءة متواترة او لم تكن فذكر المصنف بعض اختلاف القراءات المتواترة والمشهورة والشاذة وهى مذمومة في الكتب لازمة في بيانها كثير فائدة - آخر كتاب الحروف.

اول كتاب الحمام قال في النهاية ويجوز اخذ اجرة الحمام والحمام فاما الحمام فتعارف الناس ولم يعتبر الجلالة لاجماع المسلمين اتم ثلثت لبعض العلماء كرهة الحمام اخذ انما بهر قوله عليه الصلوة والسلام والحمام خير بيت ومنهم من فصل بين حمام الرجال والنساء فلهذا اخذ الحمام للنساء لانهم يهتجون عن البرزخ واقرن بالقرار وروى عن احمد بن حنبل انه لم يزوج اجرة الحمام والصحيح عند عامة العلماء انه لا بأس باتخاذ الحمام للرجال والنساء جميعا للحاجة والحاجة في حق النساء اظهر لان المرأة تحتاج الى الاغتسال عن الجنابة والحوض والنفس ولا يمكن ذلك في الانهار والحياض ويمكن للرجال وقد صح ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل حمام الحجة وتناول ما روى من الكراهة هو ان يدخل مكشوف العورة فاما بعد التستر فلا بأس بالدخول ولا كراهة في غلته كما لا كراهة للدخول له وان رسول الله صلى الله عليه وسلم نهى عن دخول الحمامات ثم رخص رجل ان يدخلها في الميادين مخرج ميرزيمى الا اذا راد المراد السرايا من السرة والكرية وفي ابن ابي عمير رخص النساء

وقوله انما استفتح كذا رضى العجم واستجدون فيها بيوتا يقال لها الحمامات فلا يدخلها الرجال الا بالاندراد او منوعا
النساء الا امرضا او نفسا وروى الحارثي على شرط مسلم يقال للحمام قفالاو يارسول الله ان يذهب الدين ويذبح
المريض قال من دخل فليست تركت الى صل ان دخول الحمام يجوز للرجال وليست تركت ان تستر العورة وللنساء ايضا
ويستتر ان تستر العورة بازار ساخن والى سلم من نظر الى عورة آدمي ومع ذلك ان تكون لهما حاجة شديدة
لرض او حيض او نفاس ولا يمكن ان يغتسل في بيتها لتعذر ذلك عليها او خوفها من ضررها فليس فيها جرم
ذلك واما مع عدم العذر فلا -

باب النهي عن التخرى اى كشف العورة وفي الباب مرفوعا ان الله حي مشير يحيب الحياء والسلو فاذا
اغتسل احدكم فليستتر اذا كان في النقصاء بخضره الناس فعلى الوجوب واذا كان في الخلو فعلى الاستحباب
لحديث البخاري ان موسى اغتسل عريانا وان اليوب كان يغتسل عريانا اى في الخلو قوله ان الخلع عورة
وقوله لا تكشف فخذاك ولا نظرك الى فخذي ولا ميت هذا يدل ان الخلع عورة وهو ما ذهب اليه حنيفة والثاني
واورد في حديث انس حرس النبي صلى الله عليه وسلم عن فخذ وفي اخرى من كبة انس فخذ صلى الله عليه وسلم
فلا يدل على عدم كونها عورة فان المرد حرسا سوى الازار وس الزكبة مع الازار على الخلع فانهم
باب في التخرى اى من غير الزلة واختيار كما يدل عليه حديث الاول من الباب او في الخلو فيجوز كما
يدل عليه حديث الثاني في الله احق ان يسيحي منه من الناس - آخر كتاب الحمام

اول كتاب اللباس

الضابط في اللباس ان يكون ساترا بقدر العورة فالرجل ليستتر من مرة الى اربعين وجوبا وغيره بالاولوية
والمرأة تستتر باطن الراس الى القدم فلا يجوز لها كشف الراس واليد الى المرافق ونحوها وازارها تسبل الى ان
لا تكشف شيئا من القدم ولا يجوز للرجال ان يسبل ازاره او رداه او قباها حيث يستركعبيل السنة الازار
الى النصاب السابقين ويجوز الى ما فوق الكعبين ولا يحل للرجال لبس الحرير والذهب والفضة ولا استعمالها
وللنساء لبس الحريرين بها وتختب عن الاستعمال كالرجال ولا ينبغي لنفس مؤمن ان يخطار التفخر والخيلاء
والدلايب المسرفين ولبس من لبس ثوبا جريدا من رداه او كلسوة او سراويل او عبا او قميص او عمامة
او نعل او بساط يجلس عليه او منديل او خذعة او خذك سماه ثم يدعوكما في الباب قوله كان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اذا استجد ثوبا سماه باسمه اما قميصا او عمامة ثم يقول اللهم لك الحمد انت كسيتني به
اشكك من خيول وخيول ما صنع له واعوذ بك من شره شر ما صنع له وهو استعماله في طاعة الله وعبادته
وفي معصية الله ونحو الفقه والخيلاء وفي اخرى مرفوعا في الباب ومن لبس ثوبا فقال الحمد لله
الذي كساني هذا الثوب وسرقتني من غير حول مني ولا قوة غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر لم يذكر
الترمذي وابن ابي لفظه واما ذكر كان اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم يلقون اللباس ثوبا جديدا ويدعوا كما

في الباب تنبل ويختلف الله تعالى اي يستعمل هذا الثوب حتى تنال ويصير خلقا وسيدراك الدعاء وجل خير امره ويختلف
باب في ما يدعى لمن ليس ثوبا جديدا تقدم ما كان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم يدعوا
للايس ثوب الجدي وفي الباب دعاء رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله ابي داود اختلفي معناه الدعاء بطول النفاذ
ويروى بالفار ايضا ويدل عليه الحديث المتقدم ابي ويختلف السراخني من الاخلاق من ساء في كلامه المشبه الحسن
باب ما جاء في القميص وسمى قميصا لان الاول يقيم اي يدخل فيه فيغسل ليستتر به وكان احب
الثياب الى رسول الله صلى الله عليه وسلم القميص كما في الباب لانه من في السراخني الرواد والازار الذين جا
كثير الرباط والامساك وغير ذلك وقد احب السراخني لاذ ايضا واشترى كما في الحديث اما قوله كانت
بينكم قميص رسول الله صلى الله عليه وسلم الى الرقة بالسين والصاد وهو مفصل ما بين الكف والساعدا فخرج فيه
بين اليد ولكم امان يؤل بالاضافة البيانية والانا عبد القطين زائد ولفظ الترمذي اولى منه كان كم يذخر الله
عليه السلام وسلم قال الحافظ ابن القيم في الهدى واما الاكام الواسعة الطوال التي كالاخراج فلم يلبسها
سوى الاحد اصحاب البتة وفي جواز النظر فانه من جنس الخلاء اخرجت الى الرقة سنة والى الاصابع جاز
كما اخرج البيهقي في شعب الزايمان عن علي كان يماكم القميص حتى اذا بلغ الاصابع قطع افضل اخرج الزائد
من الاصابع سدل فكيره -

باب ما جاء في الاقمية يفتح القاف بالمد لينة سنة وقد لينة صلى الله عليه وسلم وقيم بين اصحابها في الباب
باب في لبس الشهيرة ان كان غرض اللابس مقصدا للباس الشهرة باعتبار التفاخر والخلاء كما في
لباس الفاخرة او باعتبار التزبد كما في غير ما هو مكره وتحريم او حرام كما في الباب من ليس ثوب شهرة
اليسد الله يوم القيمة ثوبا مثله اي ثوب شهرة تلهي فيه اي تشتغل الثوب في النار ومن تشبه نفسه
بافكار في اللباس وغيره او بالفاسق او الفاجر او باهل التصوف الصلحار الا بالرفق منهم في الاثم او الخيعة والفساد
كما في الباب من تشبه بقوم فهو منهم واما التزوي بزى الصلحار والعلماء وقصد بذلك الشهرة من الناس
وان يكرم كما يرمون فاما داخل في الحديث الاول ولا يعر محمودا عند الله تعالى -

باب في لبس الصوف والشعر الصوف الصان والشعر المعز وبه اللباس قد اختاره الصوفيا وقد لينة
البيهقي عليه السلام واصحابه كما في الباب وعليه من طهر حل من شعر احدى الكسار الذي في خطوط
اوقية تصاوير رجل واما شبه ذلك قوله كسا في خيش ثياب في شجر اربعة وخمسة غلاظ من
مشاقة الكتان او من اعطى العصب قوله انا اكسي اصحابي اي افضلهم كسوة قوله فاخرجت اليها
انما الغليظا مما يصنع بالعين وكساها من اليمى الملبى قيل هي الرقعة وقيل الغليظ كانه ركب بعضها بعضا
اغظها وصار يشبه اللبد وقوله قبض في هذين الثوبين ففي امثال هذه الاحاديث بيان ان النبي صلى الله
وسله عليه كان من الزاوة في الدنيا والاعراض عن متاعها وقد ليس في بعض الاحيان احسن الملابس في اعلاها
الابواب ان الجدة انما تلبس ثوب المهادي اورنح الكفاف حين حضر ذلك الاكل انه حين لبس الاحسن وبه

في ساعة واليس غير

باب ملجاء في الخنزير لفتح المجتعة وتشديد الزاى ما غلط من الديباج واحمد من وبر الارنب ويقال
لذكر الارنب خرزوزن عمر في القاموس الخنزير وذكر الارنب ومنه اشتق الخنزير في الكوكب والمنسج
ن الابليم والصوف وقال غيره خرزوزن لوبر وشبهه زنال ابن العربي ان نوعه الب اذوا والجمعة حررو
اخر سواه وفي الباب ما رأيت رجلا يفتا على غلة يبيضاء عليه عاملة خنز سودا فقال كسانها
يستول الله صلى الله عليه وسلم قال النسائي قال بعضهم ان هذا الرجل عبد الله بن حازم السلمي امره ان
وبذليل ان الخنزير المذكور وفي رواية الثانية قوله ليكون من امتى اقوام يستحلون الخنزير والخبر
الحديث زاد النجاشي والخمر والمعاذ وهو منوات الملاهي ثلث الخنزير ان كان من الحر فهو حرام وان كان
من ذر الارنب فيحل فالروايات السابقة محمولة على الاول وما كان فيها من الرخصة فعلى الثاني ويستحلون الخنزير
ضبط بعضهم بكسر الحاء وسكون الراء المهملين وقال احمد حرج وهو الفرج في فخرى اخرى المائين ويجوز اخرج
كنز وافرأج معاذ انه كثير فهم الزنا في الفرج قال المنذري

باب ملجاء في ليس المحرير ويخرج من ذود القرف فينج منه الاثواب قال في البداية لايحل
لرجل لبس الحرير ويحل للامان البني صلى الله عليه وسلم نهى عن لبس الحرير والديباج وقال انما يلبس
من لا خلاف له في الاخرة واما حل للنساري ريث آخر وهو ما رواه عاترة من الصحابة منتهى ان النبي صلى الله
عليه وسلم خرج وباحدى يديه حرير وبالاخرى ذهب وقال هذا من حرمان على ذكرا حتى حلال لانهم يروى
حل لانهم الا ان التعليل بعفو وهو مقدار ثلاثة اصابع واربعة كالاعلام والمكفوف بالحرير يروى ان علي
السلام نهى عن لبس الحرير الا موضع اصبعين او ثلث اواربع اراذلا لعلام وعنه عليه السلام ان كان يلبس جنبه
مكفوف بالحرير لم يمت والاحاديث اخرجهم المصنف وغيره قوله في الباب فقال رسول الله صلى الله عليه
عليه وسلم هذا من لا خلاف له في الاخرة اي لا نصيب له في الاخرة وقيل من لا حرمته له وقيل من لا دين له
فعلى الاول محمول على الكفار والمشركين وعلى القولين الآخرين يتناول المسلم والكافر الاستبرق الديباج
الغليظ او ديباج ليعمل بالذهب او ثياب حرير صفاق وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن
الححرير الا ما كان هكذا وهكذا اصبعين وثلاثة اذ ذرا وسلم ورفع لنا رسول الله صلى الله عليه وسلم اصبعيه
الوسطى والسبابة وضمهما ولفظ البخاري نهى عن الحرير الا كذا وأشار باصبعيه اللتين تليان الابهام وفيه انه
يجوز لبس الحرير الطراز والطرف كالسجاف بشرط ان لا يجاوز اربع اصابع فان جاوز ما حرمه لا فرق في ذلك
بين المركب على الثوب والمنسوج والمعمول بالابرة والرقيع كالشطرز والفاطر فاطمة زينة على زنا مائة
اربع وثمانية بنت حمزة وفاطمة بنت شيمة -

باب من كرهه المحرير وفي الباب عن علي نهى عن لبس القميص رفعه وسلم بطرق متنى ومنه
وكذا في النسائي نهى في رواية نهيت وفي رواية كذا قولهم نهى كذا في رواية مسلم في الصلاة وليس

معناه ان النبي يتنص الى واقعة انه ان المظلم الذي سمعته من رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 الى فانما انقله كما سمعته وان كان الحكم يتناول الناس فليعلم في الامام من نفس من تلك الامم التي
 الهدى الى النبي صلى الله عليه وآله وسلم مستقيمة من سنين سبع فاستقامت بها فميتت بها فميتت
 بالحري ولم تكن كلها حرة او لم تكن حرة من اذنك والمستقيمة في ذلك المين فميتت بها فميتت
 كانت مكففة بالسند وسد الرق من الحري والديابج ان النفس الغيرة لا تكون من سنة من بل الرق
 مستغنى الكمين من سندس وداير فيهما وقيل انها الجبة الواسعة فلا يحتاج الى ذلك التاويل وفي الحديث
 كان يلبس البرنس والمساقى صلى فيها ومنه حديث ثمار صلى ويا بني سقت قوله لا تكذب اليك
 هو الصوف الاحمر والحديث معمول على النبي عن ركوب ميثرة اليرقان للاخذ لشكر الله تعالى عنه من غير ما
 فلا ليس المكفف بالحري وهو الذي عمل على ذلك والكمانه وجبة كفاف من الحرير كالسجاف وما يغفل
 على ما زاد على اربع اصابع او تركه تنزع عنه قوله تعالى عن ميثرة اللجان مع ميثرة من وما روي في
 على رجل البعير تحت الركاب واصلة الواو وميثرة اكمة وقيل اغشية المسرعة والحرمه متعلقة بالحري
 من الجلود والنبي للاسراف اولانه يكون فيها حريه -

باب الرخصة في العالم خيط الحريه تقدم عبارات الهامة الا ان التعليل عنه مع قدره واثار
 اصابع او اربع كمالا اعلام والمكفوف بالحريه فيجوز من الحرير الطراز والظرف كالسجاف شبه على ان السجاف
 اربع اصابع وفي الباب عن اسماء بنت ابى بكر يا جارية نأخذ لتي جبة رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم
 فاخرجت له جبة طيلة السدة مكفوفة الجيب والكمين والفرج بالديابج الجيب هو موضع القوارب المكنة
 يدخل منه الراس والفرج في الثوب الشق الذي يكون امام الثوب وخافته في اسفله والديابج نسيج من
 الحرير في الحديث جاز لباس الجبة المعروفة بلباس ماله فرجان من خلف وقدام وان لا كراة فيه وان كان
 لا يلبس لفقههاء والصالحين في هذا الزمان للقبضة ومن صدقت نيت مع البر تعالى لا يبالى بما يلبس فليكن
 ابو الجيب السهروذي يلبس العامة في وقت لبثته وناير وفي وقت بلق وفي الباب عن رسول الله
 صلى الله عليه وآله وسلم عن الثوب المصنوع من الحرير فاما المعلم من الحرير وسدى الثوب فلا يلبس
 المصنوع هو الذي جميع حرير لا يخالطه نطن ولا غيره السدى يكون الحصى زمانا هو

خلاف النجاسة وهو مدلول في النج وسيقاني حكمه -
باب في لبس الحرير لحد الثقال في الهامة ولا يلبس الحرير والديابج في الحرب عند ما يركب
 الشعبي اذ عاين السلام رخص في لبس الحرير والديابج في الحرب ولان في ضرورة فان الخالص منافع لمقاومة
 السلاح واسبب في عين العدو ولبرقة وبكره عندنا في حقيقته لا لا فصل فيما روينا والضرورة انما تقتضي
 وهو الذي لمحى حرير وزنه غير ذلك والمطلوب الاستباح الا للضرورة وما رواه معمول على المخلوط ولا يلبس
 اسده حرير ونجته غير حرير كالنطن وغيره لان الصحابة كانوا يلبسون الحرير والخمر من الحرير

لان الذنوب انما يسير ثوبا بالنعى والنجى بالاجرة فكانت هي الغلبة فدون السعدى وقال اله اوسى ف اكره ثوب القفر
يكون بين القفر والظلمة والارض تشبه القفر باس لان الذنوب ما يوسى والخشوع غلبه ووسى وما كان له حمة حريرا
سدا غير حرير لاس به فى الحرب والغزوة ويكره فى غير الاعمالها والافتقار للجنة على ما ينال انتهى وفى الباب
سبعة من رسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة من بنى اسرائيل والاربعون العمامة فى خمس الحروب والاربعون
من جنة (جرب) كانت دواءه اسأل ابن رسلان ولما يجوز لبسه كما ذكره يجوز لبسه لا قبل الى بيت النخيل ان
عبد الله بن عوف والنزير بن العوام شكيا القمل الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فخص بهما فى قصص الحرب
فى غزوة والا صنع ذلك سفرو وحضر كما سفلها سحر الى بيت وفى وقت قص ذلك بالسفر واختاروا من الصلح الباقى
الى بيت واذا ثبت حكم الجواز فى حق صحابى ثبت فى غيره ما لم يقم الدليل على اختصاصه بغير الحكمة والقمل الذى
يقع فى لبس الحرير فى معناه فيقاس عليه وفى قول مالك واسمه لا يباح لبسه لم يمس التحريم وهو قول ابي حنيفة
وهذا الرخصة يحتمل ان يكون خاصة بهما والاصح الاباحة لان تخصيص الرخصة بهما على خلاف الاصل المقر
فان لما كان من حكمة وقد تعين العلاج بهما الضرورة كونهما على السفر ولا شئ ثم نيداوى به فما ابج للضرورة
لا شئ لهما وبه قد ربح الضرورة وبهذا نظير التداوى بالاولاد

باب فى الحدود للنساء قد تقدم حكمه فلان الهداية اتفقوا على ان لبس الذهب والحرير لا يجوز للرجال و
اما لبس اللبس فقال ابو حنيفة لا لباس باخر الشئ الحرير والديباغ والندم عليها وكذا الوسايد والمرفق والسطر
والنور من الديباغ والحرير اذا لم يكن فيها تماثيل ونبال صاحبها يكره جميع ذلك قال فى الهداية ولا لباس سيد
والنوم عليه عند ابى حنيفة وقال لا يكره وكذا الاختلاف فى ستره الحرير وتعليقه على الابواب لهما العمومات ولا من
زكى الاكاسرة والمجاورة والتشبيه بهم حرام وقال عمر اياكم وزى الاكاسم وله روى ابنه عليه السلام عيسى على مرفقة
حريزى كان على لبس ابي عبد الله بن عباس مرفقة حرير ورواه ابن سعد فى طبقاته ولان القليل من الملبوس
مباح كالاعانم كما ذكره القليل من اللبس لم الاستعمال والحاج مع كونه نمودجا على ما عرف اعم وفى الباب عن علي كرم الله
وجهه ان نبي الله صلى الله عليه وسلم احذ حريرا فجعله فى عيخته فاخذ ذهبها فجعله فى شئاله ثم قال
ان هذا من حرام على ذكر الامتنى زاد ابن ماجه لانا فهم

باب فى لبس الحريرة قال الجوهري الحريرة مثل الغنمة برديان يكون من كتان او قطن سميت جرة
الباخرى اى مزينة والتجيرة التزبين والتسين واما كانت الحريرة احب الثياب واعجب الى رسول الله صلى الله
عليه وسلم كما فى الباب لا لبس فيها كثيرة زينة انما كانت مخططة ولا نها اكثر اختلافا من الوسخ من غيرها
باب فى البياض كان احب الثياب الى صلى الله عليه وسلم وضعا للقيص وضعة الجبرى ولونا البياض
الى ثياب من ابن عباس رقة البسوا من ثيابكم البياض فانها من خير ثيابكم وكفنا ذنبا موتاكم
البرق وقد كمن رسول الله صلى الله عليه وسلم فى ثالثة الثوب بياض

باب فى الثمنان وفى عمل الثوب الثمنان هو الثوب الذى على من اللبس يثمنى للانسان من طيف الثوب

من الاوساخ الظاهرة بالبدن وكذلك تنظيف شعر الرأس بالغسل والرجل والتدريس بالزيت ونحوه لازالة
 القمل وينبغي ان يلبس من الثياب التي تليق بحاله من الغنى والفقر ليعرف الفقراء وذوي الحاجات انه
 ذا غنى وبها يفترق في الباب اما كان هذا يجدها يغسل به ثوبه وفي اخرى عن مالك بن نضلة قال
 آتيت النبي صلى الله عليه وسلم في ثوب دون دخل فقال مالك مال قال نعم قال من اى المال
 قال قد اتاني الله من الابل والغنم والحيل والرقائق قال فاذا اتاك الله مال فليبارك فيه الله
 غلبت وكرامته التي اكرمك الله بها من المال ففقت على الجمال والزينة بما يليق بشيئان
 يكون طلبا للشهرة والفخر

باب في المصبوغ اى في لبس الثوب المصبوغ قال ابو حنيفة: واخيه يجوز كل لون الا المعصر
 والمزفر للرجال بكرة خاصة ويجوز للنساء كلها يجوز عندنا لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن معصفا وقال الشافعي
 ان لبس الثوب الاحمر اذا لم يكن حريرا كراهته في لبسه للرجال قلت وفي الباب عن ابن عمر رفعه وقد كان
 يصنع بهاتيناه كما حتى عامته اى بالصقرة اختلف الناس في ذلك فقال بعضهم اراد الخضاب للحيمة
 بالصقرة وقال آخرون اراد ان يعصر ثيابه ويلبس ثيابا بصفرا

باب في الخضر هو من لباس اهل الحنة ومن اتفق الا لوان لا ابصار وفي الباب خبر ايت عليه
 بردين اخضرين اى على النبي صلى الله عليه وسلم

باب في الحرمة يجوز للرجال الحرمة اذا لم يكن معصفا ولا مزفرا وفي الباب قوله وعلى ربيعة مفرجة
 بالعصر فقال هذه الربيعة الحديث فيها انما لم يثبت فيها الا لكونها بعض اهلك فانه لا يابس به للنساء
 الزينة كل ما لا يثبت لمفتحين انما هي نسيج واحد قيل كل ثوب رقيق لين مفرغ مشدود ملحظ بالعصر وفي
 الباب المفهجة التي ليست بمشبعة اى تضعف الشمعة الحرمة ولا المودعة اى بحمرة الخفيفة مثل لون الورد
 فيه شيء الرجال عن لبس المعصر والمزفر وفي رواية على ثوب مصبوغ بعصر مودع هذا صحيح
 وواضح انا قوله صلى الله عليه وسلم عليه السلام رجل عليه ثوبان احمران فسلم عليه فلم يرده عليه
 النبي صلى الله عليه وسلم فيه الاحمران مطلقا من غير قيد المعصر فحمل على المصبوغ بالعصر وكذا قوله
 لا ادرى هذه الحرمة قد علمتم اى غلبتم او قال ذلك لانه زى المتزينين والتكبرين

قوله ونحن نصنع ثيابا لها بخرمة فبينما نحن كذلك اذ طلع علينا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فلما راى المخرمة رجع الخن تلت ثم اظن منها رضى السر عنها انه رجع لانه لم يزل الطين الاحمر والافس المعلوم
 عند كل من اصحاب المذاهب ان الحرمة الخالص من المعصر وغيره جاز للشارع فكيف يمكن ان يذكرها في القول
 انه لا يركبها بعد ايضا لان لون المغرة لا ياتي في الزبد بل الصبح بها وسبعين الزبد ليس فيه غير ان صلى الله عليه وسلم
 لما رجع وكان رجوعه عاجلا لم يبدت عند وصوله الى الباب فنادى رجع لتذكرها ولما راى في البيت من
 لونه الا لوان الاجنبات واشتغلها من في امر من الصبح وتغيب الثياب وغير ذلك رجع لذلك ولعلنا

ينبغي ان لم يرجح الالكانة المغرة وكثيرا ما تشبه المراد وسبغ لذلك نظير والمغرة الطين الاحمر وغيره

باب في الرخصة اى في الحجرة في الحجرة سبعة اقوال للمخالفات منها انها واجبة ومنها سنة ومنها مستحبة ومنها مندوب ومنها مباح ومنها مكروه ومنها حرام والخيار ان مباح لاسنة ولا مكروه وفي الباب رايته في حلة حرام لمراسيتا قطا احسن منه وفي اخرى رايته رسول الله صلى الله عليه وسلم يمتحن في خطب على بغلة وعليه برد احمر الجريش وهذا البرد والحلة الاحمر يحل على انه لم يكن مصبوغا بالعصفر بل كان جريا مخطوطا بخطوط الاحمر غير المعصفر والبرقع

باب في السواد في النابض عاتية قالت صبغت النبي صلى الله عليه وسلم برؤس سودا فليس بها الجريش وثبتت في غير من واحد عليه الثوب السودا

باب في الهدب هو حمل الثوب وشعر اشفار العين والمراد منها سوال اول

باب في العمامة الصلوة في العمامة مستحب ولا يكره باؤها وتجب للجمعة والعيد وغيرهم وللأمام كمدوى الطبراني ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الدوام لكمة يملكون على صاحب العمامة يوم الجمعة وفي الباب ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عام الفقه مكة وعليه عمامة سودا وفي اخرى رايته النبي صلى الله عليه وسلم على المنبر وعليه عمامة سودا قد ادخى طم فيها بين كفتيه وفي نسخة طم فيها وهو المعروف وفي اخرى فرق ما بيننا وبين المشركين العمامة على القلائس يريد ان المشركين كانوا يعمون على رؤسهم من غير ان يكون تحت العمامة قلنسوة ونحن نعمل على القلنسوة وعن عبد الرحمن بن عوف يقول عمتي رسول الله صلى الله عليه وسلم لها من بين يدي ومن خلفي اى شد على راسي عمامة فارسل طرفها من خلفي وطرفها الاخر على الناصية ففعلت العذبتين وكان عادته صلى الله عليه وسلم سدل العذبة خلفه وكان عمامته صلى الله عليه وسلم في عاتة الاحيان ثلثة اذرع وفي الصلوات الخمس سبعة اذرع وفي الجمعة والاعياد وحين الوفود ثمانية اذرع

باب في لبسة الصماء اختلف اللغويون والقهار في تفسير اشتغال الصماء فقال الامعي هو ان تشتمل بالثوب حتى يكمل جميع جسده ولا يرفع منها جانبا وقيل لها الصماء لانه اذا اشتمل بها السدت على يديه وجعلها المنافذ كلها كالعورة الصماء التي ليس فيها ثقب والما تفسير القهار فهو ان تشتمل ثوب واجلس عليه غيره ثم يرفع من احد جانبيه فيضع على احد منكبيه على هذا قالما هي عنه لا يردى الى كشف العورة وعلى تفسير ايل اللغة انما هي مخافة العريض شئ فيحتاج الى رفع يده ولا يردى الى ذلك بسبيل الا بكشف العورة وفي الباب نهي رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الصماء وعن الاحتباء في ثوب واحد والاحتباء ان يجلس الرجل على الارض ويضع رجله الى بطنه ثوبا يحجبها من ظهره ويشير عليها وقد يكون الاحتباء باليد من عوض الثوب والنهي لكشف الفرج كانى بناء التقدير انتهى عن لم يستين ان يعقب الرجل مفضيا يفرجه الى السماء اى من غير ساتر لفرجه فهذا احد الثنتين المنوعتين والثانية هي الداخلة في الداخلة في الصماء اى ان يلبس ثوبه واحد جانبيه خارج

ركشون بلاستر) ديلقي ثوبه على عاتقه من احد جانبيه وعورته

باب في حل الاذنين مع زركانت عاتق العرب ان يكون جيبهم واسعاً فربما يشدونها زوراً يتركونها مفتوحة وكان عامة احوال النبي صلى الله عليه وسلم الشد وقد يكون جيب قميصه غير مشدود كما في الباب دان قميصه لم يطل في الازار وفيه قال عروة في ادايت معادية ولا يثب قط الا مطلقاً اذا رادها بهذا الثقل الصحابة والتابعين فمن بعدهم من السلف الصالح باتباع السنة والمدامة عليها ما استطاعوا جعلنا المدلول على من اهل الاتباع وجنبنا عن الابتداع وان كان اختياراً لما هو خلاف الاولي خصوصاً في الصلوات لكنها احبب ان يكون على ما رأينا النبي صلى الله عليه وسلم وان كان اطلاقاً اذ رآه اذ ذاك لعارض ولم يكن من عامة احوال النبي عليه وسلم وذلك لما فيه من ثلثة المبالا في اتمام الصلوة الا ان الكثرة لعلها لا تبقى في حق معاوية بن قرة وابنه لكون الباعث لهما حب النبي صلى الله عليه وسلم واتباعه فربما رآه من الكيفية صلى الله عليه وسلم

باب في التقنع يجوز الاستئطال من حر الشمس بالرداء والشمسية والظلة قوله هذا رسول الله صلى الله عليه وسلم مقبلاً منقحاً أي مغطياً رأسه بردي حفظاً من الشمس

باب ما جاء في اسبال الاخراس هو تطويله وترسيله نازل عن الكعبين اذا مشى وانما يفعل ذلك في الغالب كبراً قال العلماء المستحب في الازار والثياب الى نصف الساقين والجارح بلا كراسته تحتة الى الكعبين فانزل عن الكعبين فهو ممنوع فان كان الخيلار فهو ممنوع منع تحريم والا فهو ممنوع منع تنزيهه والاسبال يكون في الازار والقميص الحجة والعمامة والطيلسان يدل عليه حديث الباب من تجر ثوبه خيلاً لم ينظر الله اليه يوم القيمة لان الثوب عام ونحوه الاحاديث في تقيدها بالجر خيلار تدل على ان التحريم مخصوص بالخيلار وبه قال الشافعي وعندهما قيد واقعي واجمعوا على جواز الاسبال للنساء وقد عرج عن النبي صلى الله عليه وسلم الا ان لمن في ارتخاء رداءه من ارتخاءه كان ابو بكر خيفاً فلا يستمسك ازاره عليه بل يترخي عن حقويه بلا ارادة ولذلك قاله ليست ممن يفعله خيلاً فخرية منقبة عظيمة لا يبيكره واحاديث الباب ظاهر وفيهم وعيد شديد لمسبل الازار

باب ما جاء في الكبر وسجودهم بالاتفاق والخيلار والخيلة والزمو والتجرد والكبر كلها بمعنى واحد وفي الباب قال الله تعالى الكبرياء ردائي والعظا اذني فمن نادعني واحمل منهما قد قتله في النار ما كان فان الثوبان يخصان اللابن بحيث لا يستغنى عنهما ولا يقبلان المشاركة عبرة للعالين عن الغلبة بالذار وعن الكبرياء بالرداء على جهة الاستعارة المستعملة عند العرب وبالحمل يريدان العز والكبر بار من اوصاف الله تعالى الخاصة به التي لا ينبغي غيره وفي حديث الشافعي لا يدخل حبل الجنة من كان في قلبه مثقال حبة من خردل من كبر اي لا يدخلها دون مجازاة ان جازاه ولا يلزم انه لا يجازيه بل لا بد ان يدخل كل الموحدين الجنة اما لا ولا ناشيا بعد تعذيب صحاب الكبراء الذين اتوا مصرين عليها قيل لا يدخلها مع الشقيين اول وبله وقيل معناها من كبر من الايمان فلا يدخل الجنة اصلاً والاولى ان يقال انه لا يكون في قلبه كبر حال ودخوله الجنة كما قال تعالى ونزعنا ما في صدورهم من ثقل كما قال صلى الله عليه وسلم لم لامرأة عجزوا ان لا تدخل الجنة عجزت واما من

وكانت آخر القرآن اما لفرسين اما لثمانين اما لثمان مائة من البكار ورواه زمين.

باب في قدوة خلق الأئمة المستحب إلى نصف الدين والآخر باكر اهتد إلى الكعبين وروى حرام وفي
باب قال رسول الله صلى الله عليه وآله عايناه سلم إزارة المسلم إلى نصف السماق كما خرج إذا جئنا فيا
بيننا وبين الكعبين ما كان أسفل من الكعبين فهو في النار ومن جاز إزارة بطول السريرة ظلم الله
أهل البيت

والقنبيص والعمامة الحريث وكذا الظلميان والروار والشملة لا يختص بالازار فقط

يَا بَيْتُ فِي لِبَاسِ السَّمَاءِ لِبَاسُهُمْ مَخْصُوصٌ مِنْ بَيْتِ لَيْسَ مِنْ الرِّاسِ إِلَى الْقَدَمَيْنِ مِنَ الثَّوْبِ الْغَلِيظِ بَيْتُ
الْحِكْمِ عَصَا مَنَّهُمْ وَفِي الْبَابِ لَعْنُ الْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ النِّسَاءِ بِالرِّجَالِ وَالْمُتَشَبِّهَاتِ مِنَ الرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ
الْمُتَشَبِّهَاتِ بِالرِّجَالِ بِالنِّسَاءِ لِبَاسِ الرِّجَالِ مِنَ التَّغْلِيلِ وَالْجُبَّةِ وَغَيْرِ ذَلِكَ عَاكِسُ التَّشْبِيهِ بِالنِّسَاءِ بِالنِّسَاءِ لِبَاسِ
النِّسَاءِ وَنِزْيُ بَرِيٍّ مِنْ كَلَامِهِ جَارِحٌ مِنَ الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ لَتَشْبِيهِتِ بِالرِّجَالِ فِي الرِّزْقِ نَامَا فِي الْعِلْمِ وَالرَّيِّ مُجْمُودٌ وَمَنْ
إِنْ عَاثَتْ كَاثَرُ رَجُلَةٍ الرَّائِي -

باب فی قول الله تعالیٰ یدین علیہن من جلالہن وباب فی قول الله تعالیٰ ولین علیہن جہن
وراء ابواب کان کما القلب علی الناسخ اوعلی المصنف حیث ادرج فی الاول حدیث عائشہ و فی الثانی حدیث
اسلمیہ والمناسب ان یدرج حدیث اسم سلمیہ فی الباب الاول قالک لما نزلت یدین علیہن من جہن
لایة فی سورة الاحزاب خرج نساء الانصار کان علیہن غرابان من الا کیسنة ای السور
التی تعظیمن بہن من الجلابیب والغرابان جمع غراب وحدیث عائشہ فی الباب الثانی قالت لہا نزلت سورۃ
لنودعن الی سجود وجوز شک ابوکامل فسمعتہن فانتقم الحوزہ الای المعجۃ ہو الصواب ہنہا جمع حجرة
فی شقق الحجاز الی تجبر بہن فی ابواسطین فشدن و سطرن ابوابہن والاخری یرشہن علی رؤسہن -

باب فيما تبدى المرأة من زينتها من الابدان وما لا يظهر وبما تنص الالمهزم مسائل النظر الى نساء الرجال
الى امرأة ونظرا اليه ونظرا الرجل الى الرجل ونظرا المرأة الى المرأة والاول على اربعة اقسام نظره الى الاجنبية المحرم ونظره الى
نخل لمن الزوجة والامته ونظره الى ذوات محاربه ونظره الى امته الغير قال في الهداية ولا يجوز ان ينظر الرجل الى
اجنبية الا الى وجهها وكيفية القول تعالى ولا يبدن زينة الا ما ظهر منها قال علي وابن عباس داخله الجنبه يعني ظهر
الكل الحلال الختم والمراد موضعها وهو الوجه والكف واطلاق الاسم محال على الحمل وهو العين والاصبع ثم علمنا
بم البعض على الكل كما ان المراد بالزينة المذكورة مواضعها دعى الاما جرت العادة والجلبه على ظهوره ولان في
المراد الوجه والكف ضرورة لما جنتها الى المعاملة مع الرجال اخذوا عطاوه وغير ذلك وهذا تنصيص على انه لا يباح
نظر الى قدمها وعن ابى حنيفة انه يباح لان فيه بعض الضرورة وعن ابى يوسف انه يباح النظر الى ذراعها ايضا
ان قد يبد منها عات فان كان لا يامن الشهوة لا ينظر الى وجهها والخاصة ولا ياكل لان ليس وجهها وكيفية
لان يامن الشهوة لقيام المحرم والغنام والضرورة والبلوى بخلاف النظر لان فيه بلوى وهذا اذا كانت شابة حتى

اذا كانت عجوز الاشتهى فلا بأس بمصافحتها وتسيد بالافلام خوف الفتنة والصفيرة اذا كانت لا تشتهي بياح سهاو
والنظر اليها ويجوز للطبيب ان ينظر الى موضع المرض منها للضرورة ويخفى ان يعلم امرأة ما اذا انها فان لم يقدر واليستر
كل عضو منها سوى موضع المرض وينظر الرجل من الرجل الى جميع بانه الاماين سترته الى ركبتيه وما يباح النظر اليه
لاول من الرجل بياح المس ويجوز للمرأة ان تنظر من الرجل الى ما ينظر الرجل اليه من ان كانت الشهوة لا تستوار
الرجل والمرأة في النظر الى ما ليس بجورة كالثياب والدواب وفي كتاب الخنثى من الاصل ان نظر المرأة
الى الرجل الاجنبى بمنزلة نظر الرجل الى محارمه لان النظر الى خلوات الجنس اغلظ فان كان في ثلبها شهوة او اكبر
رأسها انها تشتهي او شككت في ذلك فيجب لها ان تغض بصرها ولو كان الناظر هو الرجل اليها وجوبه بصفة النظر
وفي الباب عن ثلثة ان اسماء بنت ابي بكر دخلت على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعليها ثياب رقاق

فأعرض عنها رسول الله صلى الله عليه وسلم وقال يا اسماء ان المرأة اذا بلغت المحيض لم يصلح لها ان يروى
منها الا هذا وهذا وأشار الى وجهه وكفيه قوله ثياب رقاق تريد ليف الراس لها لون
البشرة من الرقة فقال ان المرأة اذا بلغت لا يجوز لها ان تظهر لاجانب الا ما تخرج الى اظهارها للحاجة الى معاملة او
شهادة الا الوجه والكفين وبها عند من الفتنة والماعتد الخوف من الفتنة فلا ويدل على تقديره بالحاجة اتفاق
المسلمين على منع المسلمين على منع النساء ان يخرجن سافرات الوجه لاسيما عند كثرة الفساد وظهوره -

باب في العبد ينظر الى شتمه ولا يختلف العلماء في ان عبد المرأة محرم لها من الاقارب الشافعي الى انه هو
محرم لها نكاحا وبها وبها فرمها وينظر منها ما ينظر محرمها وقال ابو حنيفة واخرون ان العبد ليس محرم اليه واجتنب من
جعل العبد كالحرم بقوله تعالى او ما كنت ايمانكم تعجب بما رآه ابن ابي شيبة عن سعيد بن المسيب قال لا يفكر
بذه الكاكة انما يعني بها النساء لا العبد وحجة الاحناف فيه قول ابن عباس وموافاق الناس بتفسير القرآن في الباب
ان ام سلمة استأذنت النبي صلى الله عليه وسلم في الحجامة فامر ابا طيبة ان يحجها قال (الرازي)

احسبت انه (اباطية) قال كان اخاهما من الرضاة ادغلقا لم يحتملوه وجهه ان لمجامة انما تكون غالباً في
بين المرأة في الايجوز لاجنبى الاطلاع عليه كغير اسبابها او تقابها او ساقها فقال ان كان من ذات محرمها او صبيها فان
المصنف ترجمه الباب بالمتاينة فان الاخ والرضاع والغلام الغير المحتمل لما حاز لها النظر الى شعر المرأة يجوز للعبد
ايضا لا تخاف منها في انها محرم للمرأة وبما يوقف على كونه محرماً وعننا ان سلم ذلك وما قوله لافطمة ليس عليك
باس انما هو ابوك وغلا ذلك فلا حرج فيه ايضاً فان العبد كان صبياً لا طلاق لفظ الغلام وانها
واقعة حال لا عموم لها واما حديث اذا كان لاجنبى مكانه وكان عنده ابوزي فلتعجب منه ومعهنومها انها لا تعجب
قبل ذلك فالمرء من الاحتجاب كمال الاحتجاب كالا جانب وعلى ان المعهود غير معتبر عندنا وحمل الطحاوي على سب
الذرايع فالمرء من الاحتجاب اذا لم يرد تعنتاً كيملا يقطع العلاقات قال في الهامة ولا يجوز للملوك ان ينظروا من
الا الى ما يجوز للاجنبي النظر اليه منها واما قال مالك هو كالحرم وهو احد قول الشافعي وهو قال في نظر الرجل من ذوات
محارمه من امره وابنته والبالغة وابنته ومن كان ذات رحم محرم منه ومن كل محرم من الرضاة او النكاح او الوطى فذلك

ما دام بولي ابيه او ابنه او نكاح ابنه وان لم يكن فيهما رحم فقال وينظر الرجل من ذوات محارم الى الوجه والراس والصدرة
والساقين والخصيتين ولا ينظر الى ظهرها ولا ينفذ باواضع في قوله تعالى ولا يمد يدين زينةهم الا ليعلموا بها ولا ينظر الى
المراد والاعلام وارض الزينة وهي ما ذكرنا في الكتاب وينظر في ذلك الساعدا والاذا والخصق والقام لان كل
ذلك وارض الزينة بخلاف النظم والبطون والنقد لانها ليست وارض الزينة ولان البعض يدخل على البعض من
غير استئذان واقتسام والمرأة في بيتها في ثياب مبهمة عادية فحرم النظر الى هذه المواضع ادى الى الحرج وكذا الغيرة
أهل البيت ابو بة نقل ما انتهى بخلاف ما ورثها لانها لا تكتشف عادة ولا لباس بان ليس ما جازان ينظر اليه منها ولا يلبس
بإفادته والاسا فزهره ينظر الرجل من مملوكة غيبه وولي يجوز ان ينظر اليه من ذوات محارم

باب في خلقه ثلثا غدا ولي اللذة والاربة والارب الحاجة والشهوة قال في الهياكل والنحى في النظر الى الاجنبية
كالفعل وكذا الجبوب وكذا الخنثى في الرضى من الانفعال والحاصل انه لو جاز في حكم كتاب العمد المنزل فيها
يرى في حكم كتاب العمد قوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من العصا من الخنثى ثلثا غدا ولي اللذة والارب الحاجة والشهوة قال في الهياكل والنحى في النظر الى الاجنبية
غير اولى الاربة من الرجال من المتشابه وقوله تعالى قل للمؤمنين يغضوا من العصا من الخنثى ثلثا غدا ولي اللذة والارب الحاجة والشهوة قال في الهياكل والنحى في النظر الى الاجنبية
من الرجال وان كان من النحى والجبوب الخنثى فلا يخل لها ان تهدى موضع الزينة الباطنة بين يديه ولا يخل
النظر اليها والخنثى من الخنثى هو الانكسار والخنثى والاسم فار وهو الذي يشبه بالنساء في اخلاقه وكلامه و
حركاته وسكناته وتارة تكون ذكورة ولا تملكه ولا تملكه وتارة تكون تبكلف وهو ملعون بالمرثية لعن العمد
المتشابه بالرجال من النساء وفي الباب عن عائشة قالت كان يدخل على ابي جراح النبي صلى الله عليه وسلم

فخبت فكأنوا ابلت ثم من غير اولى الاية فدخل علينا النبي صلى الله عليه وسلم يوما وهو عند بعض نسائه
وهو يذيع امرأة وقال وان فتح الله عليك الطائف فعليك ببادية بنت عماران
النفق انما اذا اقبلت اقبلت باويع فاذا ادبرت ادبرت بيمان ومع ثغرك لا تحوان ان طبت
لمنت واقلمت لغفت بين رجلها كالانار المكفوم فقال النبي صلى الله عليه وسلم واقد غلغلت النظر اليها
فايدوا الله الا ادى هذا يعلم ما هذا الايدى خلن عليك هذا الخجوبة قوله اقبلت باربع اى عكس البطن
تقبل من من كل ناحية اثنان وكل واحد طرفان فاذا ادبرت صارت اطراف العنق ثمانية والعنق هي الفينة التي
تكون في البطن من كثرة السن والارب يوصف المرأة بالسن فما سمع رسول الله صلى الله عليه وسلم هذا الكلام منه علم انه
من اولى الاربة فنع من دخوله ولا يترتب الفساد على قوله على النساء لوصفها باهن الا جانب وكالوا يظنون انه
لا يعرف شيئا من احوال النساء ولا يحظر له سبيل لان الخنثى كان فيه خلقه وطبيعة ولم يكن يعرف منه الا ذلك
وبذا كانه ايعود من غير اولى الاربة ولم يتكلم ولا دخل على النساء وروى البيهقي كان الخنثون على عهد رسول الله
عليه وسلم ثلثة مانع وثيب وميت وهم قيل هذا كان ميت والصواب انه سب بالنون والبار الموحدة ثم انهم
اختلفوا في تفسيره او تابعين غير اولى الاربة من الرجال قيل هو الخنثى الذي لا يشبه النساء خلقه وطبيعة وقيل هو
الجبوب الذي جفت ماؤه وقيل الاية الذي لا يدرى ما يصنع بالنساء انما بهمة طيبة وقيل شيخ كبير قد ماتت شهوته وفي رواية

اخرج النبي صلى الله عليه وسلم ذلك المختص من المدينة كان باليهود عيينة على جملة عاتية ام اي ايل ايل
في الاسودع ان يطعوه ويطعون فيه يرجع من المدينة الى البصرة قال العلماء ان اخرج المختص وفيه كان لثلاثة معان
المنع المذكور في الحديث من وصف النساء ونجاستهن ودورانهم بحضرة الرجال وقبحه ان يصعب الرجل لزوجه ان ينفق
اذا وضعها الرجل للرجال والثاني انه ظهر له انه كان يطبع من النساء واجبا من ودورانهم على ما لا يطبع عليه كثير من
النساء لاسيما على المتقدم انه وصفها من وجهها وهو الفرج والثالث انه كان يلقن ابنه من غير اولي الارث قلقت
وجهه اخراجه خاف في اقامته هناك فغنته فان النساء قلما يحترزن من رايته شلن وقلمن انه ما يثنيهن وكان
ذلك مورثا لانه

باب في قوله تعالى وقتل المؤمنات يغضضن عنهن اي قتل يا محمد صلى الله عليه وسلم من آمن بك من المدينة
يغضضن عنهن نظرا من فوجهن يبعث الامر ليل من التبعض والارغض البصر عما يجرم دون ما لا يجرم وقال ابن عباس
نسخ من هذه الآية من غرض البصر المؤمنين والمومنات جواز البصر الى القواعد من النساء ومن اللاتي قد نزل عن كفن
والولد من الكبر ولا يطعن فيه لكا حامن الكبر ليس عليهن جناح ان يضعن شيئا من يعني الثياب الظاهرة كالمفنة
والجلباب التي فوق الخمار غير متبرجات بزينة اي قاصدات بوجوه الثياب المتبرج بالزينة وقد تقدم نقلنا عن الهامة
في باب المتقدم ما يتعلق بهذه الآية من احكام الفقه وفي الباب فاقبل ابن ام مكتوم بعد ان امرنا بالجلباب
فقال احجبوا منه نقلنا يا رسول الله الذين اعصى لا يصبروا ولا يصبر فتعاقبا فقال النبي صلى الله عليه وسلم
احجبوا فان انما السمتا تبصر انه انما وفيه دليل على ان المرأة لا يجوز لها النظر الى الرجل قال النووي
وهو الاصح وقال الجمهور يجوز نظر المرأة الى بدن الاجنبي سوى ما بين سرته وركبته ان لم يكن خوف الفتنة كما تقدم
عن الهامة والدليل عليه حديث عائشة انها نظرت الى الحبشة وهم يلعبون في المسجد وحديث فاطمة بنت قيس
قال صلى الله عليه وسلم لها اعتدي في بيت ام مكتوم فانه رجل اعى لضعفين الثياب عنده فوقع الفراق بين
الاحاديث بالمنع والرخصة نقبل المنع محمول على الووع وحديث الحبشة وغيره محمول على الرخصة وقيل المنع محمول
على خوف الفتنة والرخصة في حالة الامن وبعضهم قالوا ان المنع في ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة والرخصة
في غيرنا وقد اختاره ابو داود وحديث قال وهذا ازواج النبي صلى الله عليه وسلم خاصة الى آخر ما قال قوله اذا
خرج احدكم عبدا امته فلا يظلم الى عسرهما فان المملوك اذا زوجه ما مولاهما برجل تكون كالاجنية
في حق الولي في الاستئصال بها بشهوة فلا يجوز النظر اليها بشهوة ولا الاستمتاع بمس وقبلة والامتناع بها بالزينة
من غير شهوة فيباح -

باب كيف الاختصاص اي ليس الخمار وفي الباب عن ام سلمة ان النبي صلى الله عليه وسلم دخل عليها
وهي تحته فقال لا ليتين اي اختري بليته واحدة لا ليتين قال ابو داود معنى قوله لا ليتين يقول
لا تهم مثل الرجل لا تكون طاقا وطاقتين قال الخطابي فيه ان يكون لها ان تاوي الخمار على راسها
لئلا يكون تعصبت بخمار باسارت كالمعتم من الرجال وهذا على معنى فيه النساء عن لباس الرجال اهم وقد عرفت

بأن الزمان ان تلبس المرأة على رأسها النديل فيه ليات كثيرة ففسال الشريعة فيما احسن -

باب في ليس القباطى للنساء القباطى جمع قبطية منسية الى القبط وهم اهل مصر وهذا فى الثياب و
فى الاذنين يقال قبطى والقبطية ثياب بعض رفاق من كنانين تجوز لمصر فحيز للنساء لبسها اذا جعلت تحتها ثوبا اخر
يخفى لا يخلى ما تحتها كما فى الباب اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم يقباطى فلما عطاى منها قبطية فقال
اصدأها صدعين فاقطع احداهما فمجدوا عطاى الاخرى اهلك تحتها به فلما اذبر قال و اصر
اصدأ تلك ان تجعل تحتها ثوبا لا يصغها اى لا يظهر منها شعر اسها الصدرع الشق -

باب ما جاء فى الذيل اى قد تجوز للنساء اطالة اذيها من التمهيص والازار بحيث لا يدرك الى قد يذراع
من اذيها من الى الارض ليكون ظهورها من مستورة لا تزيد على الذراع كما فى الباب وقد اختلف العلماء فى التقدير
هل هى عورة ام لا فمن ابى حنيفة روايتان وقال مالك لا يجوز لها ابدان ظهور قديها فى الصلوة ولا فى غير ما حتى اذ
تخرج من رقبها اعادت الصلوة وفى غيرها ولا يجب الاعادة بعد وقفتها وقال الشافعى بعيدا فى الوقت وبعده وفى الباب
قال فان راع لا تزود عليه اى على الزرع -

باب فى اذهب الميتة الاباب بكسر الهمزة ثقل هو الجذير طفا وقال الاصمعى هو الجذير طفا الدارغ فابعدوا تسمى
ابا فى باب الاذن قال ابو داود كذا قال النخوين شميل يسمى الهايا بالمرين ليح فاذا ربح لا يقال
الهاب انما يسمى شدا وقريبة واما الدابة فبالكسر ويرستن پوست وياكل كل ما ينخ والنخن والفساد فهو دابة فانها
كانت باستعمال التمرط ونحوه على ما شرط الشافعى فهو حنيفة ولا يجوز نجاسة وان كان بالترتيب والشميش والانتقاء
فى الرشح فهو حنيفة وعن الامام فيه روايتان والظاهر انه يعود قياسا وعنه فى يوسف ومحمد لا يعود استحسانا وهو الاصح قال
محمد فى الآثار حديثنا ابو حنيفة عن حماد عن ابراهيم قال كل شئ ينخ الجذير الفساد فهو دابة اختلف اهل العلم فى
اباب الميتة بعد الدابة هل يجوز الانتفاع بها ام لا فى سبب الحنيفة واصحابه وجمهور الامم الى ان كل اهاب يحتمل الدابة
انما دافع فقد ظهر وجازت الصلوة فيه والوضوء من اجله المحنبر والادعى وقال الشافعى كل اهاب اذا دافع بالباغة
الحنيفة فيجوز استعمالها ويظهره الجذير المحنبر والادعى والكلب وقال الاوزاعى ان الدابة لا ليعمل فى جلد
الوكيل لحمه فلا يظهر جلد النور والجمادى وكل مال الكوكب لحمه وبه قال ابو ثور وقال مالك ان جلد الميتة مطلقا سواء كان
جلد الكوكب لحمه او غيره بغيره لا باغة نجس لا يجوز الصلوة عليه ولا الانتفاع به الا فى الجاهل من الاشياء استدل ابو حنيفة

بحديث ميمونة فى الباب رفعه فقال اهل ادينتهم اهلها فاستفتىهم به فقالوا يا رسول الله انها ميتة قال انما حرام
اكلها وحكم ذلك اخبر به سلمة بن الخطاب والنسائى عن ابن عباس بدون ذكر ميمونة وبحديث ابن عباس بنحو
اذا دافع اهلها فقد طهر واخرجه الترمذى وابن ماجه وابن حبان واهمروا الزاد الحق والشافعى بلفظ ايما
اباب دافع فقد طهر وسلم بلفظ المصنف وفى لفظه دابة ظهور وبديث عائشة ان رسول الله صلى الله عليه وسلم امر
ان يستنشق بماء ميتة اذا دغت اخبره النسائى وابن ماجه وابن حبان فى صحيحه وفى لفظه دابة جلد الميتة ظهورا
ولما اطلق من وجهه من الماء لم يزل اديم رباغه ولمن وجهه استنقوا جلود الميتة اذا دغت تراها كأن اورا او لمحا اذا كان

بعد ان يريد صلاحه واستاده ضعيف ويحيى سنة من الحق في الباب ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في
غيره بوجه نبوت اتى على بيت فاذا قرأته محادثة فسال الماء فقالوا يا رسول الله انها ميتة فها
د باغها طهرها اخرجه انساني وان حبان وفيه احاديث آخر وفيه حجة لمذهب الجمهور ان جالب الميتة يطهر البداغ
ظاهره وباطنه ويجوز استعماله في الاشياء المأخوذة واليا لست وبديل لفظ الميتة في حديث عائشة وغيره باطلا على ان يطهر
وان كان اكل لحمها او لا غير الخنزير ولا أدى وزاد الشافعي الكلب اخرج بعموم الجلود ابو يوسف وداود على ان البداغ
يؤثر في جميعها حتى الخنزير واستثنى الاذاعي والبونورجله واليوكل لحمه كالحمار واحتج ابو حنيفة والجمهور بالطلاق للبداغ
وليفظ يطهرها الماء والقرظ على ان البداغ مطلقا يطهرها -

باب من روى ان لا يستنقع بالهاب الميتة وهي الملقبة بالبداغ وفي الباب عن عبد الله بن حكيم
قال قرأ عليا كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بارض جهينة وانا غلام شاب ان لا
تستمتعوا من ميتة بالهاب وكالعصب قال ابن رسلان في حجة لما روى عن مالك ان الجاهليين البداغ نجس وهو
ناسخ لاحاديث اذا دخل الباب فقد طهر وانما لو قدما لآخر من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فان قيل هذا
مرسل لا من كتاب لا يثبت حمله واجب بان كتاب النبي صلى الله عليه وسلم كلفظ لو لم يكن ذلك لما كتب النبي
صلى الله عليه وسلم لاحد وقد كتب الى ملوك الاطراف والى غيرهم فلم يمتهم بالحجة به وحصل البلاغ وحمل اصحابنا حديثا لابي
علي المديني في حديثه وقال القويشقي في هذا الحديث ناسخ للاخبار الواردة في البداغ كما في بعض الطرق انما
كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم قبل موته لشهر والجمهور على خلافه وقالوا الاتقاد من ملك الاحاديث صحيحة واشتهر انهم
ابن حكيم لم يلق النبي صلى الله عليه وسلم انما حدث حكايته حال ولو ثبت فحقه ان يحمل قبل البداغ وقال الترمذي
كان احمد بن حنبل يقول بثم تركه لما اضطربوا في اساده قال البيهقي واتفقوا من روى عن ابن حكيم نقله السعيد في
الترجيح قلت في العصب عندهم في روايتنا في رواية عصب الميتة نجس لان فيه حياة بليل الموت وانما ظاهره لا عظم متصل
وبدل عليه حديث ثوبان رفعوا شترى الفا طنة قلاوة لمن عصب وسوارين من علاج -

باب في جلود الفهود في بعض النسخ والسياع المتورجع نمر والنمار في معنى نور قال في الهبات وكل اهاب
دبح فقد طهر وجازت الصلوة فيه والوضوء منه الاجلدة الخنزير والادوى بقوله عليه السلام اما اهاب دبح فقد طهر ودلالة الترمذي
وصححه وهو مجموع حجة على ما في جلد الميتة ولا يعارض بالهني الوارد عن الانتفاع من الميتة وهو قوله عليه السلام
لا تنفعوا من الميتة باهاب الا ان اسم غير المديون وجبه على الشافعي في جلد الكلب وليس الكلب نجس العين الا ترى
انه ينفع به جرائسته واصطليها وانكاف الخنزير لانه نجس العين اذا همار في قوله تعالى فانه نجس منصرف اليه لقربه وحرم
الانتفاع بجوار الادوى لكرامة فخر جوار ميتاه قال وشعر الميتة وعظمها طاهر وقال الشافعي نجس لا من اجز الميتة
ولنا انه لا حية فيها ولهذه الالتماع عليها فلا يكملها الموت اذا لموت زوال الحيوة وشعر الانسان وعظمها طاهر وقال الشافعي نجس
قلت الاختلاف في عظم الميتة وشعرها مني على ان الالهوة للشعر والعظم عندنا وعند الشافعي فيها حيوة وقال مالك في العظم
حيوة دون الشعر وفي الباب لا تركبوا الخنزير ولا النمار وفي رواية لا تصحب الملائكة دفعة فيه لجلل نسهم وفي رواية

هذه عن ليس جلود السباع والركوب عليها وفي رواية أخرى عن جلود السباع قال الخياط الملائكة
الدباغ لا يصلح إلا في جلديا يوكل لحمه ومثول الأوزاعي وقناويل الأحاديث عند غيره إن الهنبي عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل الدباغ
وقاد الأصابع الشافعي إن الدباغ يطهر جلود السباع ولا يطهر شعره على أنه إنما ينهى عن استعمالها من أجل شعرها لا من أجل
البنود والخز ونحوها يستعمل مع بقا الشعر عليها وشعر الميتة نجس عنده وقد يكون الهنبي عنه أيضا من أجل أنها مركب
أهل السلف والخلفاء

باب في أكل نتعال اتفاقوا على أن ليس النعال وبافي معناها من المدايس والخف مستحب وفي الباب من جازفه
قال: كذا فمن النعال فإن الرجل لا يزال وأكيا ما انتحل فهذا كلام بلغه واقفا فصح أن يسجد على
منواله ولا يوقى على مثاله وفيه إرشاد إلى مصلحته الماشي ينبغي على تخفيف المشقة عنه فإن الخافي تلقى من التعب والمشقة
والألم والفتار ما يقطع عن المشي ويمنعه من الوصول إلى مقصوده بخلاف المتحل فإنه يكون كالراكب فإنه يكون كالراكب
في ثقله والتعب وجوده الراحة وانخفاض من أذى خشونة الأرض والتأذي بما يطارد عليه من سبيل ومجازة ونحوها يصل
إلى مقصوده سريعا كالراكب فلذلك شبه بالراكب وقدره رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يتنزل الرجل حتى إذا
كان في الباب لأن ليسها تسهلا سهلا ولكن له وربما كان ذلك سببا لانقلابه فامر بالعود له والاستعاذة باليمين في باب
فأما قوله وقال يعيش أحدكم في النعل الواحد لا ينتحلها ولا يتحلها جميعا كما في الباب فلما كان
أحد الرجلين أرفع من الأخرى ويكون سببا للفتار ويعاب فاعلموا على أن هذا خرج عن الاعتدال وبخالف الفوائد
ومثابه لزم الشيطان بالاكل بالشمال وكذلك ليس أحد الخفين وأخرج إحدى اليمين من أحد الكفين إرسال
الأذن عن إحدى اليدين وإعارة الجانب الآخر منه وكذلك يجب فيه إتيان اليسار باليمين وطلعه بالشمال كما في الباب
إذا انتحل أحدكم فليبدأ باليمين وإذا نزع فليبدأ بالشمال ولكن اليمين أدلهما تنزل وأخرها

تخرج وفي رواية وكان يجب التيمم ما استطاع في شاة كله في طهارة وتوجاه
فتنعل له وهذا ما في التكميم ليس الثوب والسر ايل والجيت والنعل والخف ودخول السجد والخروج من الخمار
وتقليم الأظفار وقص الشارب وحلق الرأس ونحو ذلك كما تقدم من قبل في هذا الكتاب بخلاف المستحذر واليس في معنى
التكميم كما يخرج من المسب والدخول في الخمار والامتناع وخلع النعل وغير ذلك فإنه يتبدل في كل ذلك بالشمال
باب في الفرائض جمع فرائض كسبا وبطقال الله تعالى وفرض مرفوع يجوز أن تأخذ الفرض بقدر الحاجة وما زاد على الحاجة
فمكروه ويقتصر ويقهر على ما لا بد منه في اللباس والفرائض وغيرهما وتواضع في الاقتصا على العليقة من اليسير في اللباس
والفرائض على ما كان النبي صلى الله عليه وسلم من الزيادة في الدنيا والأعراض عن متاعها ولما زاد شهواتها وفانها بها
ونحوها اجتزائه بما يحصل إبداء التجربة في ذلك كله والاحتجاز الترتيب والتعسين في اللباس والفرائض يجوز أن تأخذها
كما قال صلى الله عليه وسلم جازع تزوج أخذت إنما قال وإني لنا أنا كما في مسلم وفي الباب والامتناع جمع فطوبى
طهارة الفرض وقيل في الفرض ويطلى على بساط لطيف له حمل يجعل على اليهودج وتدعى على ستر ومنه حديث عائشة تأخذت
غطا فستر على الباب والمرا في الباب هو الأول ومكن كان عادت على الشرع على الكفار على العليقة كما في الباب

كان وسادة رسول الله صلى الله عليه وسلم التي تنام عليها بالليل من آدم حتى زماننا
وفي رواية ابن ماجه الاخر وفي حديث ام سلمة كان فراش النبي صلى الله عليه وسلم نحو ما بين الانسان في بيته من
موضع القبر الى الغزالي كان طول فراشه ذراعان ونحوه وعرضه ذراع ونحوه قوله فما شئ الرجل اذا كان
للملكة وفراش للضعيف والرايع للشيطان قال العلماء معناه اي انما على الحاجبة فالتحاشا انما هو
للمساكين والاحتياط والالتزام بزيادة الدنيا وان كان بهذه الصفة فهو مذموم وكل مذموم يضاف الى الشيطان انما الذي
اليه يوسوس به ويحسنه ويساعد عليه ويرضيه وقيل انه على ظاهره وانما اذا كان بغير حاجبة كان للشيطان عليه بيت يقبل
كما يحضل له البيت بالبيت الذي لم يذكره صاحبنا عند ذوالعشرا وانما عند فراش للضعيف فهو لا يراعي الغنايم
باب في انخاض السند وكيفية تراخيها بالتياب النقية وغيره لان ذلك من السرف وقبول زينة الدنيا
التي هي الشر الذي صلى الله عليه وسلم ان ينظر اليها بقوله تعالى ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به ازواجا منهم زينة الدنيا
هي تنزهه قوله ان رسول الله صلى الله عليه وسلم في قاطبة فوجدت بابها سائرا فلم يدخل
الحديث وفيه دليل على تاديب الاولاد والزوجات والاقارب بالاعراض عنهم والامتناع عن الدخول عليهم حتى يرجعوا الى اهل
البيت مشاهير والمراد بالرمح والفضى والنقش -

باب في الصليب في الثوب وفي الباب عن عائشة رفعه كان لا يترك في بيته شيئا فيه للصليب
الا قصصه ولفظ البخاري الاقتصار قطع وكسره وغير صورة الصليب سواء كان في ثوب الملبوس او السند
والسجاد في الآلات والصليب وان لم يكن على صورة ذي حيوة لكن على ما يعبد الصنم -

باب في الصور جمع صورة والمراد بالصورة صورة الحيوان تصوير صورة الحيوان حرام شديد التحريم وهو من الكبائر
لان متوعد عليه بهذا الوعيد الشديد المذكور في الاحاديث وسواء صنع بما يشبهه او بغيره فصنعته حرام لكل حال لان فيه
مضاهاة لخلق الله تعالى وسواء ما كان في ثوب او بساط او درج او دينار او نيس او انار او حائط او غيره او بما يصور به
الشجر وغيره بما ليس بصورة حيوان فليس بحرام وهذا حكم نفس التصوير وانما اتخذ المصور في صورة حيوان فان كان ما عاها
على حائط او ما يلبس او ما يعمد ونحو ذلك مما لا يعبد فيها فهو حرام ايضا وان كان في بساط او لباس ومخدة وسادة وكوم
ما يشبهه فليس بحرام ولكن هل يمنع دخول ملائكة الجنة ذلك البيت في ظلال وقد تقدم من قبل والصحيح انما منع نال الخيال
وانما لا تدخل الملائكة بيتا فيه كلب او صورة مما يحرم اقتنائه من الكلاب والصور فانما ليس بحرام من كلب الصيد
الزرع والماشية والصورة التي تشبه في البساط والوسادة وغيرها فلا يمنع دخول الملائكة بسببها بل اشارنا الى
الى نحو ما قاله الخليلي والظاهر ان عام في كل كلب كل صورة وانهم يمتنعون من الحج اطلاقا لاحاديث ولان الجوز الذي
كان في بيت النبي صلى الله عليه وسلم تحت السرير كان فيه عذرة ظاهر ولا معصية فيه فانه لم يعلم به ومع هذا منع جرير
عليه السلام من دخول البيت وعلى الجوز فلو كان العذر في وجود الكلب والصورة لا يمنع جرير من الدخول لان عام
اول كتاب الترحيل والترجل وتسريح الشعر وتنظيفه وتشميعه نهاية وفي القاموس التمرجح حل الشعر
وارساله وهو ان يكون باصلاحه بالامشاط ثم الغالب استعمال الترحيل في اللباس والتسريح في اللحية وفي الباب

نهي عن الترجل أكثفيا والغلب ان يفعل ويؤثر كيوما والمراد بالني ترك الواظفة عليه والالتزام به وهذا عند ما افترق
وان دعا الضرورة الى الترخيل كل يوم لباس به قوله نهان عن كثرة من الاوقات المأثورة والنعمة والتميز وتخييل التوت
في المعظم والمشرب والملبس والادمان وانما قول ان البدن ذرة من الايمان كجوهري وانما الهيئة والتميز في
اللباس وانما كان البدن ذرة من كمال الايمان لانه لو أدى الى كسر النفس والله وضع

باب في استحباب الطيب قوله كانت للنبي صلى الله عليه وسلم سكة في طيب منها البنية و
الاعياء ونحوها والسكة معجون من انواع الطيب او دعا للطيب او قطعة من المسك او نوع من الشيب
باب ما جاء في اصلاح الشعر وفي الباب مرفوعا من كان له شعر فليكرهه بان يصوته عن الاوساخ والافانير
وتعابها اجتمع في شعر الرأس من الدرن والقمل بالتحطيف عنه بالغسل والتزجيل والتدخين وان لم يتغيرغ تشكيقه
فليكره بالانزال بالخلق ونحوه.

باب في الخضاب للنساء اي في اليبدين والجلبين بالخمار فيها استحباب للنساء وحرمان للرجال الى الحاجة منها
ونحوه ولما اخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم البعثة على النساء وشرط فيها ان لا يبرقعن ولا يزينن الحديث قالت هذا
بنت عتبة بن ربيعة ام معاوية يا نبي الله يا يحيى قال لا بايعك حتى تغيري كفيك كانهما كفا سبعين
اي بالخمار وفي رواية الثانية افادت امرأة من ولاء ستر بيدها كتاب في رسول الله صلى الله عليه
وسلم فقبض النبي صلى الله عليه وسلم به فقال ما ادري اي رجل ام يد ام يد ام يد ام يد ام يد ام يد ام يد ام يد
امرأة قال لو كنت امرأة لغيري اظفأ ولت اي كفيك بالخمار ثم تسبق الى الفهم من الحديث
ان سبالة صلى الله عليه وسلم للنساء كانت باخذ اليد وليس كذلك وقدم من حديث عائشة ان معاوية صلى الله عليه وسلم
النساء كان كلما يكلمها به والدماس يبهها امرأة فقط وقال الشعبي وكان يبايع النساء وعلى يده ثوب مطوى و
لعل كانا محرمان.

باب في صلاة الشعر وفي الباب لعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الواصلة والمستوصلة
والواشمة والمستوشمة وفي اخرى والغاصصة والتمصصة والمتلفيات قال ابو داود وقد تفسر الواصلة
التي تصل الشعر ليشترى نفسه والمستوصلة منعه من التي تشدعي من يفصل بها ذلك والغاصصة التي
تتشقق وتنفق الخاجب حتى ترقه والمستصمة المعول بها والواشمة التي تجعل الخيلان في
وجهها ليحل اعداء الواشمة فاعلة الوشم هي ان يازر بر في بين المرأة حتى ليس الدم ثم يشبه ذلك الوضع
بالكل فيخضر ذلك الوضع والمستوشمة المعول بها والتمصصات هي التي تبرد انما الشاير والراعات
رغبة في تخمين الشاهر من قال ابو داود كذا كان جميل بن خنبل يقول انك لم تسمع به باس تو الشعر
النساء انما فيه شعر النساء ابتداء الاحمد والفقهاء فان عندهم الضغائر من شعر وحيث وابر لم تصل بها المرأة شعرا
يجوز اذا لم يكن من شعر الانسان وانما الحديث في عدم الحرمة سبعا فان شعر انسان او غيره وكلما نصح احمد بن حنبل
بان القرام لباس به وان كان صورة صورة الوصل لانه لا يجي على كل احد ان ليس من شعرا فان سخي كان زوايا

بهناء و دخل في اللعنة و يقال ان حماره للضرورة لقتله النساء بالرجال قلت لعل الفقهاء حملوا النبي في الوصل على ان حرمة الوصل تحول على ما اذا كان بشعر النساء لان استعمال جزر الاذى حرام اما الوصل بغير شعر النساء فلا بأس به لانه ليس في استعمال جزر الاذى بل بوزنية وهي مطلوبة لها فالجواب ان وصلت شعرا بشعر اذى فهو حرام بما خلافت وان وصلت بشعر غير اذى او بصوف او حريرا وخرق فهو مختلف فيغنيها الجهور لا بأس به وعندنا بالك والطبري الوصل ممنوع بكل شيء وقال النبي بن سعد النبي يقتص بالوصل بالشعر مطلقا ولا بأس بالوصل بصوف وخرق وغيره بالوشم حرام بالاتفاق واما المناصعة وهي التي تنزل الشعر من الوجه والمنصعة التي تطلب فعل ذلك بها فهذا المشاء حرام الا اذا ثبت المرأة لحية او شوارب فلا تحرم ازالتها بل تخب عند جمهور الامامة وقال ابن جرير لا يجوز خلق شيء من ذلك ولا تغيير شيء من خلقها بزيادة ونقصان واما الملتصقات والمراد مغليات الانسان بان تبرؤا من الانسان من الطلح وهي فرجة بين الثنايا والرابعيات وتفعل ذلك العجوز ومن فارتبها في السن انهارا للصغر وحسن الاسنان وبقيا لها ايضا الوشم ومنه لعن الواشرة والمستوشرة فهذا الفعل ايضا حرام على الفاعلة والمفعول بها -

باب في رد الطيب في الباب رفوعا من عرق عليه طيب فلا يرد فانه طيب الريح خفيف المحمل مصدر معناه يحمل لانه لا يمتلئ لحية ولا مائة ليحي في قبوله لجران عا و هم بذلك الا في زنا ما غلا ثمنه من العطريات والمكسب والعنبر -

باب في طيب المرأة للزوجين من البيت من استعملت العطر وهو ما غلب ريح على لونه فصار رسول الله صلى الله عليه وسلم زانية كما في الباب وفي النساء في ذلك وهذا احتياط واخرج المرأة اي ان لا تكون مطيبة ولا منترية ولا ذات خلخال تسع صوتها ولا ثياب فاخرة ولا تخلط بالرجال ولا شاة ويحرم من يفتش بها او يحنف في الطريق فتنه او يحوها -
باب في الخلق للرجال الخاق طيب فيها زعفران وهي للشار لان لها لون لا يريح لها وفي الباب قوله ثلثة لا تقر بهم الملائكة جيفة الكافر والمتصف بالخلق والجذب الا ان يتوضأ سواما كان الخاق زعفران ذلك الرجال فيه وفي اخرى من احاديث الباب وعيد شديد عن التمر شمر للرجال -

باب ما جاء في الشجر والاختلاف الواقع في الروايات في شعره صلى الله عليه وسلم مني على اختلاف اللؤلؤ والافات الواقعة الشعر الى شجرة الاذن ثم الحجة التي بلغت المتكلمين ثم الله التي المت بالمكسب -

باب ما جاء في الفرق وهو تفرق شعر مقدم الاس نصفين نصف الى اليمين ونصف الى الشمال والرسول اسأله على الجبين والفرق هو السنة في الشعر لانه الذي رجع اليه النبي صلى الله عليه وسلم والظاهر ان رجوعه منه تعالى

باب في تطويل الحجة وهي من شعر الاس اسقط على المتكلمين مباح بل سنة وفي الباب عن داود بن جحر قال اتيت النبي صلى الله عليه وسلم ولى شعر طويل فلما رأى رسول الله صلى الله عليه وسلم

قال ذباب ذباب قال فرجحت فخرزته ثم اتبعته من الغد فقال اني لم اعنك اي لم ارك لتقولي ذباب ذباب وفي نسخة لم اعنك فيه دليل على ان بعض الصحابة قد يقلط في شعر مراده صلى الله عليه وسلم الذباب الثورم ويقال الذباب الشر الدائم -

باب في الرجل يضر شعره وفي الباب قدما النبي صلى الله عليه وسلم الى مكة وله اربع غداة
تحت عظامه الذنار الصفا والعتا لخص جميع عقيقته وهي الشعر المعقوص ومن العقص الى واذن الخ اطراف
الشعر في اصوله

باب في حلق الرأس وفي الباب مرفوعا فقال ادعوا الى الحلاق فاعلم خفاق رؤسنا وفيه ان الكبير
من اقارب الاطفال يتولى امرهم وينظر في مصالهم من حلق الرأس وغيره

باب في الصبي له ذؤابة وفي الباب نهى رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الفزع والقزع
يخلى رأس الصبي فيترك بعض شعره وتفسير القزع في بعض الروايات مرفوع وفي بعضها موقوف وفي البخاري
والقزع فاشار لنا عبد الله بن عمر قال اذا حلق الصبي ترك بهنا شعرو بهنا وبيننا فاشار لنا عبد الله بن عمر الى ناحية
جانبه اليسرى قلت ليس هذا مختص بالصبي بل اذا فعله كبيره كذلك فذكر الصبي باعتبار العادة الغالبة وقال
ابن وهب الذي يرب كراهه مطلقا لا يطلق الحديث اى سوار حلق من اى جانب الرأس وترك باى جانب الرأس
وكذلك كراهه مالك والخفيفة

باب ما جاء في الوجوه في ذلك وفي الباب عن انس قال كانت لي ذؤابة فقال لي اى لا
اجزها كان رسول الله صلى الله عليه وسلم عداها وياخذها بكبره الكرمية وفيه التبرك باننا للصالحين والاختصاص
على اذخار المسوء وقيل ان الذؤابة انما يجوز اخذها بالظلام اذا كانت على كل رأسه شعربها وما اذا حلق شعره كله
ترك له ذؤابة فهو القزع التي هي عنده رسول الله صلى الله عليه وسلم يدل عليه قول انس لحجاج بن حسان

اجلوه اهد من اقصوها فان هذا زى اليهود باب في اخذ الشارب في الباب مرفوعا تخس من
القطر الختان ولا يستحم ولا ينفض الاقطر فيفضل بشاذ وفي رواية اخرى باحقاء الشاذ وهو ان على الشفة العليا
بحيث يهد وطرف الشفة واحفاه هو الباطنة في جزها قال مالك ان استحصال الشارب شذوذا وخالف الكوفيين
اسم لا البراية الصحيح انكوا الشارب ولفظ مسلم احفوا الشارب واول مالك بان المراد احفاه ما طال من الخفتين
وقال الطحاوى ان من الشافعي في هذا شذوذا منصوصا واصحابه الذين رأينا بهم المزني والريعي كانا يعفيا شارب
متريدا وسمعت يقول وقد سئل عن الاحفاه السنة وجمع بعضهم بين الاحافيه فقال نقص الشارب ونحو الاثار
وهو ما حاط به قلت نقص الشارب بحيث يكون قريبا من الخلق هو السنة وهو المراد بالاحفاه وما حلقه بالموسى فهو
مشبه مكره وفي الباب عن جابر قال كنا نغنى لسيدنا اى ندعها على ما خلقها الله تعالى من طول وقصر لكونها
متصلتين بالجمجمة فاعطيا حكمها وانما هو ان المبالج سبلة وهي طرف الشارب وبها من الجمع المراد بالثنية
لان من المعلوم ان الانسان ليس له الا الاسنان لان الحكمة في نقص الشارب لمخاطبة الماكل والمشرى وبها
لا يخاف ان الماكل والمشرى كانا كالجمجمة قال الغزالي في الاحيار ولا بأس بترك سبلة الثنية على ما خلق الله تعالى
وبها طرف الشارب

باب في تنف الشيب والمراد الشعر الابيض وفي الباب مرفوعا لا تنفقوا الشيب ما من مسلم يشيب شيئا

في الاسلام الا كانت له تدابير القليمة وفي القليمة الا كتب الله بها حسنة محدث عنها حديثا
 اتفق العلماء على انه يكره خضف الشيب للفاعل والمفعول بنقل النووي وتوقييل يحرم الخضف لثمن الترمذي
 في الصحيح لم يجره قال ولا فرق بين تنف من اللحية والراس يعني الشارب والاعتقده والحاجب وفي ابن ابي ابي
 باب في الخضاب قال النووي فان خضف الشيب خضاب الشارب للرجل والمرأة للصخرة او خضف من خضاب
 بالسواد على الاصح ثم قال والصحيح بل الصواب انه حرام ومن صرح به صاحب الحاشي الا ان يكون في الجواهر
 دليل الاستحباب لغير السواد في الباب ان اليهود والنصارى لا يجنبون خضف الشعر وهو في رواية غلاة اهلنا
 بشئ واجتنبوا السواد وفي رواية ان احسن ما غير به هذا الشيب الخضاب الكحل وفيما اختلفت الروايات في
 خضاب وجهه عليه وسلم ففي رواية ابى رزقه في الباب فكان قد لم يخط الحية والخضاب وفي رواية انس في الباب لم يخط
 ولكن قد خضب ابو بكر وعمر وفي رواية ابن عمر في الباب الا في ان يصف لحيته بالورس والزعفران
 باب في خضاب الصخرة ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يليس النعال السبعينية ويصف لحيته
 بالورس والزعفران فاختلغوا في التطويق فقال بعضهم بان معنى حديث انس
 انه لم يخط يديه ولا جلده ومعنى حديث ابى رزقه انه خضب لحيته بالخمار وفيه انه يلزم ان ابا بكر وعمر خضب يديه وجلده
 وهذا باطل فكذلك ان قال بعضهم ان من لم يخط خضابه فقد نفى ما كان حايما منه بكل لحيته اى لم يخطب كلها ومن اثبت فقد
 اثبت فيما يبيض من شعره وقال بعضهم لم يخطب اى راسه وهو لا يثني في خضاب لحيته وقال بعضهم الخمار ان النبي
 صلى الله عليه وسلم صبغ في وقت وركب في معظم الاوقات فاخبر كل بما راي وهو صادق وقيل لا للتأويل كالتبيين
 للبحر بين الاحاديث قلت فقلت فاختلغوا في ان الخضاب افضل ام تركه بعد ان اتفقوا على جواز كلا الامرين فقال
 بعضهم ترك الخضاب افضل وقال اكثر من الخضاب افضل وقد خضب جماعة من الصحابة والتابعين وعقبهم
 النبي صلى الله عليه وسلم بقوله ثم بعض ادلى من بعض فخصاه بالخمار احسن واحسن منه بالزعفران او الصخرة كما في
 الباب الخمار معروف والكتمة بنت تلجب من اليمن يصيب به الشعر وغيره مع الخمار فيكثر حرمة الى الدمة ومن قال
 هو الوسمه المتخذة من النيل فهو غلط والورس بنت اصغر ربيع بايمن وقيل خضف من الكرم وقيل يشبه به وكان الوسمه
 منكر ما في باب الا في ان شارب النعال والدر على الصواب - والصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يخطب
 باب فاجاء في خضاب الاسود قال محمد في الموطاء لا يرمى بالخضاب بالوسمة والخمار او الصخرة باسواء
 ان تركه ابيض فلا بأس بذلك كل ذلك حسن انتهى قلت الوسمه اذا لم تكن اسودا وشدة السواد بل عتيق التميز بين الشعر
 الشاب فهو جواز ما بالسواد الى الصبي فهو مكره وتحريمه في الحديث له تهديد شديد فناروى عن عثمان والحسن والحسين
 وعقبة بن عامر وابن سيرين والي بمدة وآخرين انهم يخضبون بالسواد فالمراد بالسواد الضعيف بحيث لا يشبه
 بالشاب الشيب وفي الباب عن ابن عباس رفعه يكون قوم يخضبون في اخر الزمان بالسواد كحما صل
 الحما لا يبرحون راحة الجنة المراد بالحوصله صدره والوعيد لعدم دخول الجنة يدل على تحريمه وقد علق بن جرير
 الكوفي في الزيادة من الكبار ويؤيد ما اخرجنا الطبراني عن ابى الدرداء رفعه من خضب بالسواد سوادا جديرا لم يمتنع

والأما رابته ابن عمر التي تحمل على الجواز فلا يعارض الروايات الصحيحة فان في سند ضعفا
باب ما جاء في الاستنعا بالعلاج قال في القاموس العلاج الذبل والناقصة اللينة الاعطاف وعظم الغيل
والذبل جلد السلفاة البحرية او البرية او عظام لهر دابة بحرية تتخذ منها الاسود والانتشاد اختلاف اهل العلم في
عظم الغيل فعلماني حنفية هو ظاهر وهو قول للشافعي وفي قول نجس وان ذكر في الباب عن ثوبان رفع فيه
يا خببان اسنانا فاحطه فلاحه من عصب سوارين من عصب قال ابو موسى
محمد الا صعبا في تحمل عندي ان الرواية لفتح الصاد وهي اطناب مفصل الحيوانات فيحمل انهم كانوا يأخذون عصب
لبعض الحيوانات الطاهرة فيقطعونه ويعملون به الخرز فاذا لميس يتخذون منه القلاء واذا جازلان يتخذون عظام
السلفاة وغيرها الاسود فجاز ان يتخذ من عصب اشيا بها خرز تنظم منه القلاء ثم ذكر لبعض اهل اليمن ان لعصب
سن دابة تجر في فرس فروع يتخذ منها الخرز ونصاب السكين وغيره ويكون ايضا كذا قاله المظاني قلت في
عصب الميتة عندنا روايتان -

اول كتاب الخاتم

لفتح القاموس بما يتعم به قال في الهداية ولا يجوز للرجال التحلي بالذهب لما رويانا ولا بالفضة لانها في معناه الا
بالخاتم والمنطقة وحلية السيف من الفضة لتحقيقا لمعنى النموذج والفضة اغدت عن الذهب اذ هما من جنس
واحد كقوله وقفا جاري اياه ذلك آثار وفي الجامع الصغير ولا يتعم بالالافضة وهذا نص على ان التعم بالخمر والجدريد
الصغير حرام واما رسول الله صلى الله عليه وسلم على رجل خاتم عنقه فقال الى ابن ربك راحة الاصنام ولا على على آخر
خاتم جديد فقال مالي اري عليك حليته اهل النار ومن الناس من اطلق في الخمر الذي يقال له ريش لا لئلا يسبح
او ليس لثقل الجوارح والاطلاق الجواب في الكتاب يدل على تحريمه والتعم بالذهب على الرجال حرام لما رويانا وعن علي
ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يعم عن التعم بالذهب ولان الاصل فيه التحريم والاباحة ضرورة الختم او النموذج وقد
انفذت بالادنى وهو الفضة والحلقة هي المعتبرة لان قوام الخاتم بها ولا يعتبر بالنص حتى يجوز ان يكون من حجر
يجعل النقص الى باطن كنهه بخلاف النسوان لانه تزين في حقهن وانما يتعم القاضى والسلطان لحاجة الى الختم
فاما غيرهما فالفضل ان يترك لعدم الحاجة اليه

باب ما جاء في اتخاذ الخاتم قد اجمع المسلمون على جواز خاتم الفضة الرجال واختلفوا للنساء فقال بعضهم
يكراه خاتم الفضة للنساء واكثرهم قالوا بالجواز للنساء وفي الاختيار من ان يكون الخاتم على قدر مشغال فادونه وفي
رد المحتار قد ردهم اجماع وفي الباب اذ رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يكتب الى بعضى الامم فقل له انتم لا تدينون
كتابا الا بخاتم فانخذ خاتما من فضة ونقش فيه محمد رسول الله صلى الله عليه وسلم فغير جواز نقش الخاتم واسم صاحب الخاتم وجواز نقش اسم الله تعالى قال العلماء ولما ان ينقش اسم نفسه او كلمة
مكة او اسم ذلك اسم الله تعالى في بيكاته قبض وفي يد ابي بكر حقة قبض وفي يد عمر حقة قبض
وفي يد عثمان حقة فاما عند بلوا سقط في البير فاص بها فانزحت فلم يقدر عليه

أى أخرج بإيريس وطلب إلى أن تم فلم يرد عثمان على أن تم وفي لفظ النساء وفي يعثمان ست سنين من علم فلما
كثرت عليه فند إلى ريل من الانصار فكان يحتمهم فخرج الانصار إلى قلبب لثمان فقط فالتس فلم يوجد في خروج
وأخرج تارة فلم يجدوه واختلفت الروايات في قصة تغيل في وقت خاتم قصده وفي وقت خاتم قصده وفي حديث
قصده عتيق قلت كان قصده من جرجس من جرج أو عتيق وكان تحت قصده فلا اختلاف في الروايات .

باب ما جاء في ترك الخاتم وفي الباب برواية ابن شهاب عن انس بن مالك قال قال الله صلى
على النبي صلى الله عليه وسلم خاتمان ودفق يوم واحد فصنع الناس فليسوا فطرح النبي
صلى الله عليه وسلم فطرح الناس قال القرطبي هذا الحديث من رواية ابن شهاب عن انس وهو مع ابن شهاب
عند تبع اهل الحديث وانما اتفق ذلك للنبي صلى الله عليه وسلم في خاتم الذهب ثم قال بوداد ودولة عن الزهري
الى آخره اراد بذلك لفظي الخاتم عن احد من تلامذة الزهري ليتبين نسبة الخاتم الى الزهري بحيث أثبت الطرح لما تم
الورق مع ان الروايات متطابقة على ان المطرح انما هو خاتم الذهب لا الورق قال النووي يخيل انهم لما علموا
ان رسول الله صلى الله عليه وسلم يصنع لنفسه خاتم فضة وليقت هم خاتم الذهب كما هي مع النبي صلى الله عليه وسلم
الى ان طرح خاتم الذهب واستبدل الفضة فطرحوا الذهب واستبدلوا الفضة فقلت في رواية الزهري اختصار
محل والمعنى وقد كان النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه طرحو خواتيمهم قبل ذلك وهي خواتيم الذهب فخفف ما يدل
على ان الطرح كان قبل اتحاد الورق فاشبه الامر -

باب ما جاء في خاتم الذهب اجموعا على اباة خاتم الذهب للناس واجمعا على تحريمه على الرجال الا ما
عن ابن حزم انه اباة وعن بعض انه كرهه لاحرام وفي الباب عن ابن مسعود كان بنى الله صلى الله عليه وسلم كرهه
خلال وفيه التخمم بالنكح اى للرجال وقتناقيم احاديث المتخ في هذا الكتاب -

باب ما جاء في خاتم الحديد وقد تقدم ذهب النفقة نكاحا عن البداية قال البغوي ابنى عن خاتم الحديد
ليس بنى تحريم فانه صلى الله عليه وسلم قال التمس ولو خاتما من حديد وقال قال اصحابنا لا يكره خاتم النحاس ارجح
ولا الحديث على الاصح ولا يخل لبس خاتم تغيل يزيد على شقال قلت لاجته في حديث الصادق فانه اراد بذلك شى خفي
لا عينه وفي الباب ان رجلا جاء الى النبي صلى الله عليه وسلم وعليه خاتم من شبه فقال له ما لي اجد

رجل الا صنام فطرحه فطرحه عليه خاتم من حديد فقال ما لي اذالك حلية اهل
الدار فطرحه فقال يا رسول الله من اى شى اتخذ قال اتخذ من ورق ولا تمته مثقالا
وانما قال في الشبه ربح الاصنام لانها تتخذ من النحاس يشبه الذهب وفي الحديث عليه اهل النار لان سلاسلهم و
اغلاهم في النار الحديث -

باب ما جاء في التخمم في اليمين واليسار قال النووي اجموعا على جواز التخمم في اليمين وعلى جوازه في
اليسار ولا كراهية في واحدة منهما واختلفوا بينهما افضل فتخمم كثير من السلف في اليمين وكثيرون في اليسار
بالك اليسار كرهه اليمين وفي مذهبه وجهان لاصحابنا الصحيح ان اليمين افضل اجمعت وعنده التخمم في اليمين

ويكره في اليسار لانه صار ذلك شعار الابل البدرع من الالفنة وقد حرم التشبه بابل الالهوار كما حرم بالكفرة ثم قال واجمع المسلمون على ان السنة جعل خاتم الرجل في الخنصر واما المرأة فانها تتخذ في اصابع قبالوا والحكمة في كونه في الخنصر البعد من الاستئمان فيما يتبعها طي باليد لكونه ظفرا ولا يشغل اليد عما تنالها ومن اشغلتها بخلاف غير الخنصر ويكره للرجل جعله في الوسطى والحق عليها وهي كراسته ثم يبرهن وفي الباب كان يفتختم في يسارته فكان فصه في باطن كفه وفي اخرى كان يلبس خاتمه في يده اليسرى وفي رواية ابن عباس يلبس خاتمه هكذا وجعل فصه على ظهر اى في خنصر اليمنى فقلت قد صح تختمه على المعصية وسلم في اليمن واليسار جميعا والخلاف في الاولوية.

باب الخجل كل حلية لها صوت كالجلجل والحرس فهو غير جائز سوار فيه المتخذ من نحاس او حديد او ذهب او فضة لا يجوز لبسها للتسار ولا الباس بها للبنات الصغار وهذا فيما كان وضعه كذلك واما ما ليس بموضوع للصوت والحرس فلا يكره وان لازم فيه التصويت احيا نكاحا يشاهد في على النساء اذا اكثرن منها وفي الباب ذهبت ابنة الزبير الى عمر بن الخطاب وفي رجليها اجراس فقطعها ثم قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول ان مع كل جس شيطان انا وفي اخرى دخل حليها على عائشة يجاذبه وعليها جلاجل فتالت لا تدخلها على الا ان تقطعوا جلاجلها وقالت سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تدخل الملكة بيتا فيه اجراس الحرس للجلجل الصغير.

باب ما جاء في رباط الاسنان بالذهب قال في البداية والنهاية لا تشد الاسنان بالذهب وتشد بالفضة وهذا عند ابى حنيفة وقال محمد لا باس بالذهب ايضا وعن ابى يوسف مثل قول كل منهما لما ان عرجة بن اسد اصيب الله يوم الكلاب فانخذ الناس فضة فانتم فامر الله النبي صلى الله عليه وسلم ان يخذ الناس من ذهب ولا يخذ فضة الا الاصل فيه التحريم والاباحة للضرورة وقد اذنت بالفضة وهي الاولى في نقي الذهب على التحريم والضرورة فيما روى لمنه من في الالف دون حيث اتقن اسم والرواية اخرجها المتصنف في الباب وناس حكم الاسنان على الالف سوارا رباطها بخيط الذهب او صنها بالذهب فان وجعلته الفتن في السن ايضا فحجز عن ذل حنيفة ايضا للضرورة مثل الالف وقال الطحاوي يجوز سد الاسنان بالذهب وظاهره انه مذنب الثلاثة.

باب ما جاء في الذهب للنساء اتفق العلماء ان حلية الذئب يجوز للنساء واما ورد الوعيد في احاديث الباب على ثلث النصارى بالذهب قليل وجوز احداهن نسوخ واختاره ابن عبيد البر والثاني انه في حق من تزينت به و تزينت وانظرت والثالث ان هذا في حق من لا تودى زكوة دون من ادا بالرجل انه انما منع في حديث الالبسة والفتحات لما لا ي من غلظ فانه مظنة الفخر والخيلاء.

آخر كتاب الخاتم

بسم الله الرحمن الرحيم اول كتاب الفتن جمع الفتنة كالحن والحنطة لقوا معنى وهي الاختيار والاستحسان المراد به الوقائع الكبار التي اكرم النبي صلى الله عليه وسلم شيئا يريث وينبغي ان يجزى ما يظهر من الفتن من ذلك الوقت الى قيام الساعة الامين باسم ربنا الفتن باوصاف واضح بالتفصيل قوله ما فتنة الاجناس جمع مجلس وهو ما يخط

تلك الثياب او الترس وتب الى البيوت وقيل المماس هذا الكسار على نامر البيت تحت القتب وانما اذيلت اليه الفتنة
 وادامها ذلك رتبا قال بي سرب وحرب الثمنين الحرب الثار والحرب انفعال قابل اخيه الاتخاف بحيث لا يترك شيئا
 واصل محمد بن ابي نضلة في اتمه خلافة عثمان بن افيان رضي الله عنه فثارت بين المسلمين حتى تقاتلوا وبينهم
 زين خلافة معاوية والفاق الناس عليه بعد صلح الامام حسن بن علي رضي الله عنهما قوله فشرقت خلافة السمر
 المراد بالسمر التهم الذي تسر الناس من البصرة والخرار والعائنة من البصرة والعرباء واخضعت البهالان السبب في
 ظهور ما ازكاب المعاصي بسبب كثر النعم اولها تسرا كالفاروق في الكل في الدين والفرقة بين المسلمين قوله فشرقت
 آثارها وسماها السامي في آثار ما رمل من في النيب ولكن ليس من اقلها ومن اهل في الفعل لانه لو كان من
 اهل لم يبرح الفتنة قوله ثم ديه الله الناس كذبه بل كذبه على ضلع هذا مثل والمراد ان اجتمع الناس على هذا الامر
 لا يكون على ثبات لان الورك انقلبه لا يثبت على القطع لدفعة والفتنة ان يكون غير اهل الاول لا ينفذ عليه دفعة رايه وحله
 اي يصطلمون على رجل لانهم لم يروا لاستقامته لأمرو وحاصله انه لا يستبد ولا يستعد لك فلا يقع عند الامر وقعه
 واصل محمد بن فتنة التي حدثت في رمضان سنة الف وثلثمائة واربعم وثلثين ومنشأها ان الشريف حسين بن علي
 كان في زمن حكومة الازراك مشرفا تابعيا لمؤتمهم في مكة ثم راسل احدي سلطنة من الضعاري في زمان الحرك الكبير
 وكان الحرب بين سلطنة الازراك وحكومة النهرانية فعلقوا بالحكومة النهرانية سرا ووافقهم على حرب الازراك
 قتل الازراك الذين كانوا في مكة المكرمة من جنود الازراك وسبأ نسايتهم وقد سبأ نسايتهم الهند واصحابه وطمع في
 حكومة النهرانية ثم تولى الحكومة بنفسه وهي نفسه ملك الحجاز وقبلي حكومة المعونة قريبا من عشرين شهرا ثم
 اضطلع امره واصطلم الناس على حكومة ابنه علي بن الحسين ولم يتقدم الامر في كورك على ضلع وانما سميت هذه الفتنة
 فتنة السمر لان بناها واسباب حدوثها كانت في السمر فان الحكومة النهرانية امد اليها سمر واصل البها من
 الجنبيات الوفا وكنتي في السمر على حكومة الاسلام والاسلام ويخوف عنها نعم من هذه الجنبيات في اهل البصرة
 وتوافقهم على قتال الازراك المسلمين وكل ذلك في السمر واتفق ان قائد الازراك الذي كان بمكة اجبره
 من هذه الفتنة فسأل الشريف عنها فحلف عند الكعبة ان لا اصل له حتى اطمأن قائد الازراك ثم وقع ما وقع من
 قتل المسلمين وبسبب نسايتهم وعلمهم وارسالهم الى الكفار ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم وكتميل ان
 يكون السمر من السمر واصل في ذلك الزمان بعد الحصار والمضايقة الشديدة ثارت على العرب الجنبيات
 والجوب وسائر الاطعمة بعد الفقر الشديد حتى ان احدهم من انقر العيران لا يملك جنتين ملك ثمانية واربعين
 الف جنبا وهو عبد المدين هو يمل الحارمي وغيره قوله ثم فتنة آل هيماء والديها السواد والتصغير للذم
 اي الفتنة العظماء والطامة العما بحيث اثر بالعلم الناس ويصل لكل احد من ضربها اهل العسلا والمجته و
 المراد بها من ذكر المحل وازداده الحال فقره مؤمن خالص وفقره لا ايمان فيه اصلا وكما لا مانية من اعمال
 المنافقين من الكذب والخيانة ونقص العهد واشتال ذلك وبه الفتنة بعد وسكون قبل ظهور المهدي وميت
 الى نزول عيسى عليه الصلوة والسلام قوله فما العمة من فلتت تلك السيف فها لهم قاتلوا في فتنة الردة التي

كانت في زمن ابن بكير الصديق رضي الله عنه وفي الرواية اختصار ولكن قوله قلت بعد السيف قال بقتية على
 اقتداء وهذا على دخن يندفان بخارها ولا يصابق على وقعة الردة اذ لم يكن بعد اكدروا وما كانت الكدورات
 بعد مقتل عثمان الا ان تحمل المعجزة على الغيرة المتصلة منها او يقال على بعد ان الامر لم يكن من صفاء القلوب بعد
 ابي بكر مثله في زمنه صلى الله عليه وسلم وان لم يظهر في امر الدين الا قوة وشدة كما وقعت في ايام عمر وبجملته حمل
 قوله بالسيف على المتألمة بقتية عثمان اوفق بالعبارة وليس في السيف منها سعي في الفتنة حتى يلزم مخالفة قوله
 صلى الله عليه وسلم في الفتنة وشدة توكيده في التحريض على الان معنى الفتنة ما لم يظهر خطارها من صوابها واما اذا
 غرقت الحق وجب عليك تاتيل الحق على مخالفة وذاك يخل وجه اختلاف الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين فيما
 بينهم حيث اعانوا طائفة خائفة وبعضهم فريديته وصار بمنزل منهما جميعا كما في قصة علي يوم الجمل فليس على بعضهم
 اعتراض وذلك لان من اعان احدا منهم فاعان انما يادى الحق عنده ومن راي ذلك فتنة ولم يظهر القلوب
 عنده لم يشترك احدا منها فيقول السيف معصدا فتنة التي في آخر زمن عثمان رضي الله عنه وقوله بقتية على اقتداء و
 بدرة على فتنون ورضن مصداقه ما وقع بين معاوية وعلى من الصلح والتحكيم والمبرجة فاعلم ان الفتنة ارجع قري
 وهو ما يقع في العيون من غبار ما يرمى بين الناس بقتية على نسا وفي قلوبهم ويكون الصلح على بقايا من الضغن والذين
 قوله فتنة عمياء صماء عليهم اذ عاقت ابواب الداسرا لا يبدلان يحمل بذرا على ما وقع في ايام يزيد من معاوية
 من قتل الحسين بن علي رضي الله عنهما وجماعة او على ما وقع في ايام الحجاج بن يوسف في خلافة عبد الملك حيث
 قتل ابن الزبير رضي الله عنه قوله عن عبد الرحمن بن عبد الله بن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال من يابغ ابنا فاعطاه صفقة يدك دقرة قلبه فليطعنا فاستطاع فان جاء النخري باذنه فاضربوا
 سر قبلة الاشهر الحديث فدا مع عبد الرحمن بن الحارث قال قلت لهذا ابن عمك معاوية يا بننا
 ان تفعل وتفعل اي امر ابنا فاعطاه على ومقتاتة مع ان عليا هو الاول ومعاوية هو الآخر الذي قام منازعا فاجاب
 ابن عمر وقال اطع في طاعة الله احصه فمعصية الله تقول الجعة في طاعة الله مشكل اذ لا شك ان عليا كان
 هو الاول ببيعة واحق منه بالخلاف وكان معاوية في اول ما صار بمسألة على خلاف الحق على انه قد اخطأ في اجتبابه
 حيث تواترت اليه الاخبار بما اورثت له علم المؤمنين بان قتل عثمان رده انما هو باشارة على وعلمه بذلك وصار وجود
 الحسين على باب عثمان وقت الفتنة والقتل لذلك قرينة وجبة للمعاذين الذين كانوا متصدين لافساد ما بينهم
 وكذلك تقول فمين لم يبايع يزيد منهم ومن باليه منهم فان معنى قوله صلى الله عليه وسلم اقتلوا الاخرين ليس على طاعة
 كيف ولو كان الامر يقتل الاخر مطلقا عن كل تعقيب لادى ذلك الى تكليف بالاطاعة كيف وانه امر كل من باي
 القتل وتيسير لا لمن لم تيات منه ذلك ايضا واذ كان امر القتل للمتمكن منه لا مطلقا كان ذلك اجازة لا تعقيد
 التغلب اذ لم يفسر قتله والا كان القاتل لنفسه في التهلكة بخلافه واذا تحققت هذا فاعلم ان الصحابة كلهم اتفقوا بعد
 على معاوية ولما وصلت النبوة الى يزيد من معاوية تفرقت منهم فرق فمن جوز خلافة نظر الى النصوص الواردة في
 اطاعة ابنة الجور ومن لم يجوز انفسه الى خلافة رايه فيقوم به امرهم فمن هذا الاثر ابن الزبير فانه راي نفسه احق بالخلافة

فانما البيعة واحدة اذ البيعة اول من بيعة يزيد او مفعلي الوجهين جميعا فلا يلزم ان يكون من خلف يزيد ولم يبايعه
 باغيا كيف دأب لم تصر خليفة حتى يلزم مخالفة البيعة لعدم تشكيل على ذلك بيعة ابن عمر فنقول انما يبايع يزيد لما راي من
 قلبه وخاف الفتنة لولا انه ذلك من الذين اشرنا اليه قريبا لما اباين الزبير فنقد راي من نفسه ان يقاومه
 فلم يطاوع ولم يلقو على ذلك ابن عمر وذلك لانه لم يجد قوة ابن الزبير بحيث يقدر على مقاومته يزيد ومخالفة وان رعم
 ابن الزبير من نفسه ذلك بقى بيننا حتى وهو ان حسين بن علي كنيته اجمع عن بيعة الرجلين جميعا فنقول انما يزيد لم يتعاقد
 الحسين البيعة معه لما لم يره مخالفا لما سأل ان اهل الحل والعقد لم يكونوا اتفقوا بعد على احثي يلزم بخالفه البغي فاما
 ابن الزبير فلعله لم يسلطه امر خلافته او لم يفرق في ان يبايعه اذ اوصل الى المدينة فلم يتفق له ذلك لما اتبلى بمن لو تواقع
 او يكون ذلك لا بهال من ذلك لم يراي ابن الزبير يقوى على مقاومته يزيد وان كان خليفة في عنده فاحب ان يجمع اهل الكوفة
 وغيرهم على بيعة فيسب اليه لذلك فلم يتيسر له ما اراد وكان من امره ما كان وايا ما كان فلا يلزم لبقاؤه احد من هؤلاء لاعتيا
 كذا قال شيخ مشايخنا الشكوكي قدس سره قوله لا تقوم الساعة حتى تلحق قبائل من امتي بالمشركيين
 ولعله اشار الى ما وقع من الردة في خلافة الصديق او في الحكومة المغربية تونس تسلط عليها النصاري فخرج من خرج
 منها من المسلمين وبعضهم صار والنصاريا قوله وحتى تعيد قبائل من امتي الاوشان ولعله لما اشار الى
 ما بعده المبتدعون من القبور وغيره او اشار الى ما يقع في آخر الزمان ما اشار اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله
 فطرب البيات نسا وروس حول ذي الفضة قوله انه وسيعكون في امتي كذا يكون ثلثون كلهم يزيد عمر الله نبى
 واستباحاتهم النبيين (النبى بعدى وقد خرج الى هذا الزمان كثير من نهم كما ان في هذا الزمان خرج
 في الهند المسيح الثاني في نواحى فغاب في بلدة قاريان من مضافات امرتسفا دعى انه المهدي وانه المسيح وانكر
 نزول المسيح واثنى الحسين بن مريم عليه الصلوة والسلام توفي وقبره في كشمير ولعله بقى منهم بعضهم ولوزادوا على
 ثلثين لا يكون مخالفا للحديث لان مفهوم الحديث لا يعتبر على ان الثلثين هم الكبار منهم وآخرون اضاغ بهم وفي
 الاحاديث شجرات ظاهرة وقد وقعت كلها بحمد الله تعالى كما اخبر به صلى الله عليه وسلم فضلوته والصلوة والسلام على
 رسوله الصادق الذي لا ينطق عن الهوى ان هو الا وحى لوى وما بقى سيوقع قوله تدور رحى الاسلام
 لمعنيين احدهما اى تستقر وتستمر دائرة رحى الاسلام وتستقيم دوراتها على وجه النظام والثاني انه يتبدل دوران
 دائرة الحرب وتزلزل وحركاته وسكناته في الاسلام من تبدل ظهوره وله الاسلام وسي زمن هجرة خير الانام الى انتهاء
 خمس وتلثين فان يتخفى خلافة الخلفاء الثلاثة از بعد باقتل عثمان الاولى ست وتلثين فان فيه
 قضية الجمل الاولى سبع وتلثين فان فيه وثقة الصفيين فافقه اونها للتنوع او يقال انها بمعنى كل فان الامر
 في اول المدة اهلون مما بعد لانها امر الاسلام ونظام الاحكام قوله وان يقيم لهم دينهم لهم سبعين عاما
 اى وان لم يتخلفوا في املاكهم واتفقوا فيه فيقيم لهم ملكهم الى سبعين عاما لعل الاراد بذلك مائة ملك بنى امية وانما
 الى بنى العباس فانه كان بين استقرا الملك لبنى امية الى ان ظهرت دعاة الدولة العباسية بخراسان نحو من سبعين
 قوله يتقارب الزمان في معناه اقول قيل الاراد اقتراب الساعة قيل تقارب اهل الزمان بعضهم بعضا في الشر

والفتنة قيل قصر اعمار المهتمين قرب مدة الايام والى اى حتى تكون السنة كالشهر والخبر كالجمعة والجمعة كاليوم واليوم كالساعة وذلك للاستئذان العيش عند خروج اليهودى والحق ان المراءىين البركة من كل شئ حتى من الزمان وذلك من علامته قرب القيامة فيصير الانتفاع مثلاً باليوم بقدر الانتفاع بالساعة.

باب الذى عن السقى فى الفتنة اى ما تعلم الحق من الباطل وتميز الحق منها فالساقى فيها تركب للحرم والقاتل والمقتول فيها فى النار وما من قتل فى تأييد الحق او قتل ظلم لا يري قتل احد فليس هو قتل فتنة ولا ساقىها واحديث الباب ظاهر المعنى.

باب فى كف اللسان اى فى الفتنة ما لم يميز الحق من الباطل.

باب الرخصة فى الدين اى فى الفتنة اى الخرج الى البادية وترك القرى والبلدان لغير بدية من الدين ما لم يميز له الحق ولم يكشف عن الفتنة.

باب فى الذى عن القتال الفتنة اى لا يجوز ما لم تعلم الحق من الباطل فيعطى الباطل ويحق الحق بنصر الحق على الباطل بعد ما تبين الحق واكتشف عن الفتنة.

باب فى تعظيم قتل المؤمن والتغليظة فيه فى الباب مرفوعا كل ذنب عسى الله ان يغفره الا من مات مشركا ومن قتل هو مؤمنا متعمدا وفى لفظ من قتل مؤمنا فاعتبط يقتله لم يقبل الله منه صرا ولا عذلا قوله فاعتبط يعين جهنة معناه انه قتله ظاهرا غير قصاص يقال عبطت الناقة واعتبطها اذ شخرتها من غير داء ولا انه يكون بها ومات فلان عبطت اذ مات شابا واحضر قبل او ان الشيب والهزم وشل الراوى عنه فقال فقال الذين يقاتلون فى الفتنة يبرى اذعله هدى فلا يستغفر الله تعالى عنه وهذا التفسير يدل على انه من الغبط بالجمعة وهى الفرح والسرور لان القاتل يفرح بقتل خصمه ومن فرح بقتل المؤمن دخل فى ذنبا الوعى قلت لم يكن غرض السائل تحقيق بدلول اللفظ كما يدل عليه الجواب بل الذى يشبه على السؤال هو ان شيئا من المعاصى لا يفضل على الكفر والشرك وشأنها قبول التوبة اذ ان تاب عنها فما بال القاتل لا يقبل منه شيئا حاصل الجواب ان عدم القبول انما هو لعدم التوبة لا انها لا تقبل منه وان تاب وقول ابن عباس ايضا محمول على انه لا يوفى للتوبة او مخصوص بالمستحل او على التشديد والتغليظة وفى لفظ لا يزال المؤمن معتقدا صالحا

ما لم يصيب دما حراما فاذا اصاب دما حراما لم يحرم اى انقطع من الاعيان فلم يقدر ان يتحرك وقد الجواب ليريد وقوعه فى الهلاك باصابة الذم قوله محققا اى مسرعا فى طاعته ونسبطا فى عمله وقيل يوم القيمة وقال الطيبي هو موقوف الخيرات مسارعا اليها اذ خفت الظهور من الآثام اى بسيرة الخف.

باب ما يجرى فى القتل اى لا يولى ولا يقتل اى فى قتل اوليائهم من الابرار وذلك ليعلم بهم من قتلهم من غير ان والكاتب ويدل عليه رواية الباب كالا ان مجسبكم القتل اى كيفيكم القتل من هلاك الآخرة قال سعيد فبما آيت اخذنا فى قتلوا فحصل لنا عليهم الذم واجبا ولا فصيحا عليهم ولكن ان يولد ما يجرى فى القتل المتولين أنفسهم آخر كتاب الفتن.

اهل كتاب الملاحمة جميع الملمية وهي المقتلة او الواقعة العظيمة قيل الحرب وموضع القتال مأخوذ من اشتراك
 الناس واختلافهم فيها كاشتراك جهة الثوب بالسدى وقيل من الملم لكثرة لحدوم القتل فيها ومن اسماء صلوات الله
 وسلم بنى الملم وفيه اشارته الى انه معدن الجلال كما انه معدن الجبال ومنعده كونه بنى الرحمة والجمع فيها هو الكمال
 وفي الباب عن جابر رفعه لا يزال هذا الدالين قائما حتى يكون عليكم انتاعشر خليفة تجتمع عليه
 الامامة وفي لفظ لا يزال هذا الدالين عزي الى اثني عشر خليفة كما هو من قرينش وفي
 رواية فلما رجع داي جابر الى منزله اتته قرينش فقالوا ان يكون ماذا قال ثم
 يكون الملمج ليس فيه نفي الزيادة على اثنا عشر والمراد بالخليفة ان كان اعم من ان يكون على سيرة الخلفاء الراشدين
 او لا اي ملك تالافظ به ان كان كذلك وان اراد ان يكون على سيرة اولئك فنقول ليس فيه اشتراط انهم يكونوا
 على التوالي من دون ان يفصل بينهم من ليس كذلك فكم من ملوك هم على طريقة مسلوكة من الائمة الراشدين وانما
 بعض علمائنا كونه على التوالي وعموما في كونهم عادلين اوفياء بنى وقالوا ان شوكة الاسلام وقوته تنزل في
 كماله في زمانهم وبعضهم يقولون لا يشترط التوالي فيهم ويشترطون كونهم على سيرة الخلفاء الراشدين فحي المصطفى ومن
 عبد العزيز واخرهم الامام المهدي وبها هو المختار عدي وقالوا الاثنا عشرية من الروافض انهم هم المعصومون
 المنصوصون من الله سبحانه وتعالى اولهم ابي رسول الله صلى الله عليه وسلم على بن ابي طالب ثم ابي الحسن ثم ابا محمد
 ثم ابي علي بن الحسين زين العابدين ثم ابي محمد بن علي الباقر ثم ابي جعفر بن محمد الصادق ثم ابي موسى بن جعفر
 ثم ابي علي بن موسى الرضا ثم ابي محمد بن علي النقي ثم ابي علي بن محمد النقي ثم ابي حسن بن علي العسكري ثم ابي محمد بن الحسن
 المهدي المنتظر وعمره ان يخلف في عاشر من راي في سادات فيه اتفق في الامامية تعالى لا يعلم سببه غيره وانخوف
 اعداءه ويغير قبل القياس فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت جورا وظلما وهذا من خيالهم وقراباتهم فانهم يزعمون
 ان في ابتدار اختلاف كانت غيبة الصغرى بلا قية لبعض السفراء ثم بعد ذلك صارت غيبة الكبرى فلا يمكن ان يلقوا
 بآيات في ذكر الكون كعلم من الاحاديث ان اكثر زوايا تقع بين المسلمين والصغارى فينزل عيسى على نبينا و
 عليه الصلوة والسلام لا صلاح الصغرى ويكون نبينا وبعث على شريعة نبينا صلى الله عليه وسلم وليك بعد الزوال
 اربعين سنة كما في باب خروج الدجال الآتي ذكره فيمكن في الارض اربعين سنة ثم يتوفى الخوفا ما في مسلم انه يهلك
 الدجال ثم يهلك الناس سبع سنين فنهان ان الناس يكثر ان يكون سبع سنين وقيل ان السبع بعد زواله فيكون ذلك
 مضانا لما قبل رفته الى السماء فمما ذكره ان ثلث وثلاثون سنة بالمشهور وبعث المهدي لا صلاح المسلمين
 فيعد زوال عيسى يرحل المهدي الى القبر من الدنيا حين يبعث يكون عمر اربعين سنة فيلبث سبع سنين اربعين
 وبها اولى ومن قال سبع سنين وكانه اسقط سنين التين البقي فيها مشغولا بالقتال اسم محمد بن عبد الله الحسن جده
 ابو ابيه والحسين جد الوالد الحسين ومن جهة الامام حسينيا فلا خلاف ويكون نبينا في الاطلاق
 لما تم الانبياء وان لم يكن نبيا في ظاهره وورد فيملا الارض قسطا وعدلا كما ملئت ظلما وجورا قبل ظهوره و
 قيل بعد ذلك سبب الى كونه ثمان مائة سنة فيكون له المدة خليفة لانهم يعرفون انه هو المستحق للولاية فلهذا سبب ونبه وصلاح

بلا داروم وانكروا الى اصل نبيهم واداروم لشارقهم وشارقهم الزكرو وبنوهم الشام والاسكندر وبنوهم وبنوهم البحر
والا زكروا كانت الاذن والاشياء انما ياتون في ردد داروم ايام الاكاسرة وكان دار الملك انفاكية الى ان نفاهم
الحمد لكون على النبي ملاوهم وحدث الباب ظاهر

باب في قولنا لا اله الا الله وفي الباب من حديث عيسى بن يونس عن معاذ بن جبل رفعه الحمد الكبرى وقتهم
الزور طرية وشريعة الاديرة في سنة ١٠٠٠ اذ هم اخبر الزندي وابن ماص وقال الزندي غريب وفي حديث
شيرة بن شريح عن عبد الله بن بسر رفعه فان ابن المحدث دقه المديرة سنة ١٠٠٠ ويخرج المسير الى الجا
في السادة قال ابو داود في كتابه من حديث عيسى بن يونس اشارت الى
رفع التراض بان الثاني اخرج اسنادا خلا يعارضه الاول وقيل يمكن ان يكون بين اول الملحمة وآخرها شتمين و
يكون بين آخرها وفتح المدينة وهي القسطنطينية مدة قريبة بحيث يكون ذلك مع خروج الدجال في سبعة اشهر
باب في نزاعهم على الادوية اى ردة بعض الكفار به ضاع على قتال المسلمين واستنصاهم واجتماع
الفرق المختلفة من الكفار على خلاف المسلمين قوله يوشك الامم ان تدعى عليكم كما تدعى الاكلة الى قصصها
اى تدعى فرق الكفار اجتماعا ودعوا بعضها بعضا حتى تصير العرب من الامم كقصصهم من الاكلة مما طابها من كل
حائب قوله فقال قائل من قلة نحن يومئذ قال بل انتم يومئذ كثير ولكنكم غثاء كغثاء السيل
وليزنن الله من صدوركم والمهاجرة مذكروا وليقتلن الله في قلوبكم الوهن فقال قائل يا رسول
الله فالوهن قال خب الدنيا وكواهيها **المسورة** الكفار يا يحيى نوقل
ما يحملن الزبد والوسخ وغيره واراد به اراذل الناس وسقطهم والوهن في اللغة الضعف والحين

باب في المعقل من الملاحم اى في الممار في الباب عن ابى الدرداء رفعه ان قسطاط المسلمين يوم
الملحمة بالخطوة الى جانب مدبنة يقال لها دمشق من خيول المشاة القسطاط الخيصة والمرويه الحصن و
المعقل والغوط هي الكورة التي منها دمشق استدارتها ثمانية عشر ميلا يحيط بها جبال عالية من جميع جهاتها و
ولا يسمن من مشايها فان جبالها عالية جدا والغوط كلها اشجار وانهار متصلة وهي بالاجماع انزله بلاد السواد وجنبا منظر
قال ابو داود وحدث عن ابن عمر رفعه يوشك المسلمون ان يمتصروا الى المدبنة حتى يكون اليهم مسلمهم سلا
وهو موضع قريب من خيبر ويذليل على كمال التصديق عليهم واجاطه الكفار حوا اليهم

باب ارتفاع الفتنة في الملاحم اى اذا تداعى على المسلمين فرق الكفار لا يبقى بينهم قتال بل ذلك الوقت
يتفق المسلمون ويحاربون الكفار فالمدابنة منقطة المسلمين فيما بينهم فان باسهم يرتفع من بينهم اذا قاتل عدو
من غيرهم فيجمعون لقتالهم كما في الباب من فوعا لن يجمع الله على هذه الالة سيفين سيفا منها وسيفا من
عدوها يا يحيى النبي الذي لا يجيش في الباب من فوعا دعا الحبشة ما ودعكم وانكروا الترت
ماتوا كمنهم اى ما دام تركوا الممارية والقتال معهم وشكل هذا القول تعالى قالوا المشركين كاذب قيل آيات
مطلقة والحديث مفيد في المطلق على المقيد ويحمل الحديث مخصصا لعدم الآية كما خص بها في حق الجوس فانهم كفرة

ومنع ذلك اخذ منه الجزية بقوله عليه السلام سنوا برسنة اهل الكتاب قال الطيبي ويحتمل ان يكون الآية ناسخة للشيء
لضعف الاسلام واما تخصيص الحبشة والترك بالوداع فان بلاد الحبشة وغيره من المسلمين وبينها جهاد فغار
فذلكم المسلمين دخول ويارهم كقوله ثعلب وعظيمة المشقة واما الترك فباسم شديد وبلادهم باردة والعرب فيهم
جهد الاسلام كما نؤمن بالبلاد الحارة فلم يظلمهم دخول بلادهم فلهذين السنين خصصوا واما اذا دخلوا بلاد المسلمين
فجروا النصاريا بلد فلا يجوز لحد ترك القتال لان الجهاد في هذه الحالة فرض عين وفي الحالة الاولى فرض كفاية
قلت وقد اشار رحمه الله عليه وسلم الى هذا المعنى حيث قال ما تركوكم وحال الكلام ان الامر في الحديث للخصه
والاباحة لا للوجوب انما ايضا فان المسلمين قد جازوا الترك والحبشة ما بين والى الآن لا ينجوزان عن ذلك و
قد اعز الله الاسلام وبلغ فيها ما كنت قلت في الحديث واتركوا الترك اشارة الى فتنة التماثيل والتميمور.

باب في قتال الترت وفي الحديث شبه وجوههم بالترس والمجان لتبسطها وتوزنها وبالطيرة لتغلظها وكثرة
لحمها فقال صلى الله عليه وسلم لا تقوم الساعة حتى يقاتلوا المسلمون الترت قوما وجوههم كالجان المطرقة
الحديث وفي رواية صفاد العين ذلك الاذوف قال النووي وبه كلها معجزات رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقد وجد قتال هؤلاء الترك بجميع صفاتهم التي ذكرها وقابلهم المسلمون مرات ونالوا الشكر الكريم احسان العاقبة للمسلمين
في اسمهم وامرهم وسم وسائر احوالهم وادامة اللطف بهم قلت لم يوجد القوم كلهم المسلمون الا الاترك والعرب وفي آخر
حديث الباب اشارة الى فتنة التماثيل.

باب في ذكر البصرة اي في ما ذكر من لفظ البصرة في الحديث سوار يد بي القرية المشهورة بهذا الاسم كما
في رواية الثانية يا ابا ناس ان الناس يمضون اصصاوان مصعقها يقال لها البصرة اذ البصرة
فان انت مررت بها ودخلتها فافياك وسبائكها اكلها فوسقها دياب امر عها وعليك لبواحيها
قالبه يكون بها خسف وقذف وجف وقوم يبيتون يصحون قسردة و
بخازير وفيه اشارة ان فيها منقاد فريه يكون الخسف والسخ لم في هذه الامة الكلام والضاحية موضعان بالبصرة
اولا يزيد في البلدة المشهورة بهذا الاسم كما في الاول قال ينزل ناس من امتي يغالط يسمونه البصرة
عند هذا يقال له دجلة يكون عليه جسر يكثر اهلها ويكون من اصصاوان منها جسر من
المراد بالبصرة ههنا البصرة واقية باب يسمى باب البصرة ولويده ان رجلا جريها في بغداد والواقعة التي في الحديث لم تقع في
البصرة المعروفة انما وقع في بغداد وان المعتصم بالله العباسي.

باب في ذكر الحبشة في الباب مرفوعا اتركوا الحبشة ما تركوكم فانه لا يستخرج كذا الكنية الا
ذو السور يقتدين من الحبشة تصغير الساق وعامة سوق الحبشة بها حوفة ودقة قبل ظهور فريه يقتدين
بوقت عيسى على نينا وعليل الصلوة والسلام بعد اهلاك باجوج واجوج فيعت عليه اير طليع ما بين سبع مائة الى ثمانية مائة
فيهما يتركون اليه او لعبت الندي كما يمانية طينة فحقب فيها روح كل مؤمن
باب في امارات الساعة اعلم ان ما قال مروان في حديث الباب اول العلامات الدجا اولها علامات علامتها

الكبرى مطلقا سوار كان بعد الاسلام مشكوكا ولم يكن وظاهر ان الدجال اولها ولكن عبد المذنب عمر بن عبد الله
 التي بعد اربعون في الاسلام ووجه الابه في عداد العلامات في الساعة في الحقيقة انعدام الاسلام وفرويه وليس بعد
 الدجال ذلك بل الاسلام بعده احسن ما يكون فانك قال عبد المذنب في الباب لم يقل شيئا آخر ما قال
 مروان ليس له اصل ولم يات مروان بشئ يتدبر ومثاله ليعتد عليه ما بل الذي اتفق ان يخلق عليه اسم لعلم
 والامارة ما ليس بعده وسعة يقبول الكلمة ووجه ان المذنبين من الابه وطلوع الشمس من مغربها وتغل في
 الى شئ قوله لم يقل شيئا يريد ان قاله باطل الاصل لكن فعله يبقى عن علي بن ابي طالب ان آيات ظهور الدجال ثم
 نزول عيسى ثم خروج ياجوج ماجوج ثم خروج الدابة وطلوع الشمس من مغربها وذلك لان الكفار يسلطون في زمان
 عيسى حتى يكون الدعوة واحدة فلو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال ونزول عيسى لم ينفع
 ايهاهم ايام عيسى ولو لم ينفعهم ما احاد الدين واجاد اولئك اول بعثته في الحديث بان آيات اما امارات والد على ترتيب
 قيام الساعة وعلى وجودها ومن الاول الدجال ونحوه ومن الثاني طلوع الشمس ونحوه فالاولية طلوع الشمس
 انما هي بالنسبة الى القسم الثاني وفي الحديث بيان اول الآيات الغير المألوفة فالدجال وغيره وان كان قبل ذلك
 لكن هو واثاله ما لو كان لكونه لشر او اخرج الدابة على شكل غريب غير ما لو ونحو طبعها الناس ورسمها اياهم بالآيات
 او الكفر فامر خارج عن مجاري العادات وذلك اول آيات الارضية كما ان طلوع الشمس من مغربها على خلاف
 عاداتها المألوفة اول آيات السماوية وقوله ولو كانت الشمس طلعت من مغربها قبل خروج الدجال و
 نزول عيسى لم ينفع الكفار نحو معنى ان الايمان لا ينفع من بعد طلوع الشمس الى قيام الساعة وتأمل ان يقول
 ان لا ينفع من علم به بالمشاهدة او بالتواتر وينفع بعد ذلك من عدم فيه احدهما فقد قال الله تعالى بعض آيات ركب
 لا ينفع الآيات فليتأمل فيه واما ترتيب الآيات في حديث سيد بن اسيد الغفاري في الباب فلم يذكر على ترتيب وقوعها
 فاول آيات الخسوفات ثم خروج الدجال ثم نزول عيسى ثم خروج ياجوج ماجوج ثم الريح الذي تقبض عنده ارباب
 اهل الايمان ثم طلوع الشمس من مغربها ثم خروج دابة الارض ثلث والاخر في مثل التوقف والتفويض وان
 المناسب ان يذكر الطلوع وخروج الدابة قبل الريح والله اعلم.

باب حصر القلتل سبع كثر في نهر الكوفة وقد نفي في الباب عن اخذ كنز الذهب لان في اخذه تركه في القسنة
 لا يقع فيه الانتحال -

باب خروج الدجال وفي الباب مرفوعا ما بعث نبي الا قد اندامته الدجال الا عود الكتاب
 الا انه اعرض الى الحديث المشكك ذلك مع ان الاحاديث قد ثبتت انه يخرج بعد امور ذكرت وان عيسى عليه
 السلام يقتله بعد ان ينزل من السماء ويحكم بالشرعية المحمدية والجواب ان كان وقت خروجه اضحى على نوح ومن بين
 ولم يذكر لهم وقت خروجه فخر واقومهم من فتنه ولو ما قوله صلى الله عليه وسلم ان يخرج وانا فيكم فانا جميعه وكنتم
 فانه محمول على ان ذلك قبل ان يبعث في وقت خروجه فكان صلى الله عليه وسلم يجوز ان يخرج في جوده ثم بين الابد
 ذلك حاله ووقت خروجه فاجزه فبذلك يجمع بين الاخبار قال القاضي والاحاديث في قصة الدجال تحت المذنب

اهل الحق في صفة وجوده وان يخص بعينه اهل السيرة عباده واقدره على اختيار من مقدورات الله تعالى من اهل الحق
 الذي يقتله ومن ظهور سره الدنيا والخصب معه جنه وناره ونهره واتباع كثير الارض له وامره السائر من فطر
 ففطر الارض ان تنبت فتنبت فيقع كل ذلك بقدره الله تعالى وخشيته ثم يعجز الله تعالى بعد ذلك فلا يقدر
 على قتل ذلك الرجل ولا غيره ويضل امره وقتله عليه صله الله عليه وسلم وثبت الله الذين آمنوا ابتداء بسبب اهل الحق
 وجميع المؤمنين والفقهاء والنظار خلافا لمن انكره والبطل امره من الخواص والجمهور وبعض المعتزلة وخلافه المحب في الحق
 وموافقيه من الجمهور وغيرهم في انه يتحقق الوجود ولكن الذي يدعي مخارصه وخيالاته لا تحقق لها وزعموا انه لو كان
 حقا لم يوثق معجزات الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم وانه غلط من جميعهم لانهم يدعي النبوة فيكون ما معه كاشفا
 وانما يدعي الالهية وهو في نفس وعواذ كذب لها بصورة حاله ووجوده لا يخل الخدوش فيه ولتقق حيوته وعجزه من
 انك العور الذي في عينيه وعن انك الشاهد كغير المكتوب بين عينه ولتدله الدلائل وغيره لا يعتبر الادعاء
 من الناس لسد الحاجة والفاقة رغبة في سر الرق او لثقة وجونا من اذاه لان فتنة غشيمة جدا تدش العقول
 وتغير الاسباب مع سرعة مروه في الامر فلا يكتسب بحث يتأمل الضعفاء حاله ودلائل الحديث فيه والنفس فيصده
 من يصده في هذه الحالة ولها عذرت الانبياء صلوات الله وسلامه عليهم جميعين من فتنة ومنه ما على فتنة دلائل
 ابطاله واما اهل التوفيق فلا يفترون به ولا يخفون بما معلما ذكرناه من الدلائل المكذبة له مع ما سبق لهم من العلم
 بحاله ولهذا يقول له الذي يقتله ثم يحياه بالادوات فيك الابصيرة يا آخر كلام القاضى قوله ذات بين عينيه
 مكتوب كاذب بقره كل مؤمن كافي رواية وزاد ابن ماجه كاتب وغيره كاتب قال النووي الصحيح الذي عليه
 المحققون ان الكتاب المذكور حقيقته جعلها العلامة قاطعة لكذب الدجال فظهر الله المؤمنين عليها ونفعها
 من اراد شقاوته وقال يستعجب من مجاز عن صفة الحديث عليه وهو مذنب ضعيف بهم قوله ان مسير الدجال
 رجل فصيل الفجر جعله اعدو مطر من الدين ليس بناتية ولا سجواء اى ليس برتفعة ولا غائرة وفي رواية
 اعدو العيون اى ان عينه غنية طافية رديت طافته بالهزة وتركته بالهزة حتى التي ذهب نورها ونفرا بهزة حتى
 ثأث وطفت مرتفعة وفيها ضوء وكلاهما صحيح وفي رواية اليسرى وهما ايضا صحيح والعور في اللغة العيب وعينه
 معيتان عور وان احدهما طافته بالهزة لا ضوء فيها والاخرى طافته بلا هزة فاستمرت طافته قوله فعليه الانانية يساقى
 انه اعظم ما انانية من رجل وذلك لان مع الناس الشول يراه والناس خجرا فغلب سمته فلا يطلع على الخلق انما امتناه
 يتناول قوله انما الذي اذا شئى باع بين رجلين له جدا وفي رواية شاب قطعا اى شدة جوده اى شدة جوده
 الموبة قوله قلنا وما لبث في الارض قال لا يعون يوما يوم كسنة وجوم كسنة وجوم كسنة وجوم كسنة
 اى من جملة اربعين يوما مدة فتنة ايام بهذه الكيفية قوله قال لا اقدر داله قد زعمنا ان رسول الله
 عليه وسلم بن يقدر لاصاة قد راى يوم واحد اربعة وعشرون ساعة لان طول يوم الدنيا اثنان اشهر منه حقيقة فتدبر
 انك ان يقدر داله وانما في البلاد التي تكون اليوم الخلود في الصلاة فيمقدار على قدره لا على حقيقة البقاء اى لم يجم
 فيه وقت الدنيا قيل عليهم خمس صلوات وقيل اربعة يوم قال الباقى قيل لا مال من استعمله خاتمة العبادات

فقال حالكن توشاور وسقط يده قلت وبقول الاول فنقول قال القاضي وصريث الباب محمول على ظاهره وليس في الواقع سنة بل طول كسنة وهذا حكم مخصوص بذلك اليوم شرع لنا صاحب الشرع قالوا دلالة هذا الحديث وكذلك الى اجتهادنا لا تقتصر زانية على الصلوات الخمس عند الاوقات المعروفة في غيره من الايام والحوادث قليل ان تصور راحة الابلار وليس في الواقع سنة قلت القول الاول هو الصحيح عندنا وهذا كما قال الحافظ في الفتح في قوله فالذين تردون انه نادر هو ما والذين تردون انه نادر هو ناد ان نادر يرجع من اختلاف المربي بالنسبة الى الراي فاما ان يكون الدجال سائر فيخيل الشئ بصورة عكسه واما ان يجعل المداطن الحجة التي سخر بالدجال نارا وياطن النار جنة فانهم انما هذا ايضا يكون من شدة وهم والافسنة كاملة -

باب في خبر الجحشاشمة انما سميت بذلك لتجسسها الاخبار للدجال وجار عن عبد الله بن عمرو بن العاص انها دابة الارض المذكور في القرآن ويطايق خروجها يوم طلوع الشمس من مغربها ويكون لها عصى وخاتم ترسم المؤمنين بالعصى يظهر منه لفظ المؤمن ويرسم الكفار بالخاتم ويظهر منه لفظ الكافر وصريث الباب معدود في مناقب تميم لان النبي صلى الله عليه وسلم روى عنه هذه القصة وفي رواية الفاضل عن المفضل ورواية المتبوع عن السليق وفي قبول خبر الواحد وقد وقع في بعض الرواية فاذا انا بامارة وفي بعضها بانه قيل يمكن ان يكون لجاسوسان دابة وامرأة او ان يصح اطلاق الدابة على الانسان لانه اسم لكل ما يدب على الارض او لان الجاسوس شيطان فيشيل باي صورة شارفا راسا لانه بصورة امرأة ومرة بصورة سمكة قوله فلقيت دابة اهل بك كثيرة الشعر بيان لاليل والليل كثره الشعر وغلظها -

باب خبر ابن الصائغ يقال لابن صياد وابن صائد واسمه صاف قال العلما ان قصة ابن صياد وقصة دجال في غاية الاشكال والاشتباه فان ابن صياد ولد بالمدينة في اليهود وانشأ فيها وتربى حتى لقيه النبي صلى الله عليه وسلم وكلمه فاعطاه الكلام الذي خاطب النبي صلى الله عليه وسلم بيل على غشيه وسور فطرته وهو قوله النبي صلى الله عليه وسلم تشبهاني رسول الله ودعاؤه اني اتيه صادق وكاذب وان يري عرشا فوق المارثم بعد ذلك اسلم وبقى في المدينة ووقع قصته مع ابن عمر بن قحطبة بن عبد الله بن قحطبة فاشفعه حتى ملا السكة ثم دخل ابن عمر على حفصة فقالت ما تريد اليه التمسح انه قد قال ان اول ما يبعث على الناس غضب يغضب وكذلك قصته مع ابى سعيد الخدري في مصاحبة الى مكة ومخاطبة منتهى قال ابى سعيد كدت ان اعذرو ثم قال في آخر كلامه واني لاعرف مولدك وابن هو الان ثم وقع الاختلاف في موته قال الخطابي اختلاف السلف في امره بعد كبره فروى عنه انه تاب من ذلك القول ومات بالمدينة وانهم لما ارادوا الصلوة عليه كشفوا عن وجهه حتى رآه الناس وقيل لهم اشهدوا اوردوا بسند صحيح عن جابر قال فقدنا ابن صياد يوم الحرة وهذا يبطل روايته من روى انه مات بالمدينة وصلى عليه ثم بعد ذلك حديث تميم الداري الذي تقدم في باب المتقدم فيه التضرع بان الدجال غير ابن صياد والحنيفة صحيح وقد قبل رسول الله صلى الله عليه وسلم خبره واخبر به الناس ثم روى بطريق غلظة انه لا يمكن مع كون ابن صياد هو الدجال المشهور بالبيع الدجال فقال النودى قال العلما قصة ابن صياد مشككة وامر مشكك حتى ابن عمرو جابر

في روى عنها يحنفان ان ابن صياد هو الدجال لا يمكن ان يقبل الجبار انه اسلم فقال وان اسلم فقبل انه دخل مكة وكان في المدينة فقال وان دخل قال النووي لكنه لا شك انه دجال من الدجالة والظاهر ان النبي صلى الله عليه وسلم لم يوح اليه في امره بشيء وانما وحي اليه بصفات الدجال وكان في ابن صياد فراس محتملة فلذلك كان صلى الله عليه وسلم لا يقطع في امره بشيء بل قال لعمر لا خير لك في قتله الحريث واما اختياره بانه مسلم الى ما سائرنا ذكر فلذلك لا يقطع في دعواه لان النبي صلى الله عليه وسلم اخبر عن صفاته وقت خروجه اخر الا زمان الخ ما قال وقال للحافظ واقر بانه ينجح به اتفقته حديث تميم يكون ابن صياد هو الدجال ان الدجال بعينه هو الذي شابه تميم موثقاً وان ابن صياد شيطان ينسب في صورة الدجال في تلك المدة الى ان توجه الى اصبهان فاستترع قريته الى ان تجي المدة التي قدر الله تعالى خروج فيها اسم فان قيل كيف لم يقتل النبي صلى الله عليه وسلم مع انه ادعى بحضرة النبوة فاجاب ان الله تعالى ان كان غير بالغ واختاره القاضي واما ان يقال انه كان في ايام مهارة اليهود وحلفائهم جزم عليه الخطا في معالم السنن وقال واما استحسان النبي صلى الله عليه وسلم بما خالف من آية الدخان فلما كان يسلط ما يدعيه من الكهانة ويتجاسر من الكلام في الغيب فاستحسنته ليعلم حقيقة حاله ويظهر الباطل حاله للصحة وانه كاهن ساحرياته الشيطان فيبقى على لسانه ما تلقاه الشياطين الى الكهنة فاستحسنته باختمه قول الله تعالى فارتقب يوم تأتي السحاب بارحان مبين وتقال خبات لك خبياً فقال هو الدخ اي الدخان وهي لغة فيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم احسب انك تعلم وقد ترك اي لا تخاف وقد ترك اي لا تخاف من الكهان الذين يخفون من لقاء الشياطين كلمة واحدة من جملة كثيرة راي ولم ينكشف له تمام الآية بخلاف الانبياء رسل الله وسلامه عليهم فانهم يوحى الله تعالى اليهم من علم الغيب بالوحي فيكون واضحا جلجا كاملا وبخلاف ما يليه الدجال ولا يوحى الكرامات والله اعلم قلت كان ابن صياد من الدجالة وكان كاهنا خلقه ولذا تباين عيناه ولا تنام قلبه وكان له سبعة ولما كان يري دخانا انتم له آية الدخان فاطلع على ضميرة ناقصا كما يهودا بن الكنانين -

باب في الامور والنهي اعلم ان الامر بالمعروف والنهي عن المنكر من اهم الدين واذ كان المنكر حراما واجب الزجر عنه فاذا كان مكرهاً ومانعاً من الامور بالمعروف ايضا توجب لما يورثه من واجب فواجب وان نذر من نذر وب ثم طهر ان لا يادي الى الفتنة وان يظن قوله فان ظن انه لا يقبل فيستحسن اظهار الشعار الاسلام ولفظ من في من راي منكم منكراً ليعرفه كل احد رجلاً او امرأة عبداً او اسقفاً او صبياً مميزاً ان كان يستحق ذلك الفاسق قال الله تعالى اتأمرون الناس بالبر وتنسون انفسكم وقال عز وجل لم تقولون الا انفعلون والشد سه وغير تلقى يا امرئ الناس بالتقى وطيب يا روى الناس وهو مريض وفي الباب مرفوعا ما من رجل يكون في قوة يزل فيم بالمعاصي فيقدرون على ان يغيروا عليه فلا يغيروا الا اصابهم الله بعقاب من

قبل ان يموتوا اي في الدنيا وفي اخرى مرفوعا من راي منكم ان يغيروه بيده فليغيروه اي اضعف خلال الايمان وفي اخرى اتهموا بالمعروف وتنازعوا عن المنكر حتى اذا سر ايت شحا مطاعا

وهو مسند راجع إلى مشقة الإعجاب كل ذي رأي برأيه فليكن بنفسك ودع عنك العوام
 الحبيب الذي في تلك الزمان لا يقبل الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ويقلب الفساد ويعرج الجبل فلا يخرج فيها الفصح
 ولا يقبل قول النواصب حينئذ ذلك ليقط وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر وأما قوله صلى الله عليه وسلم
 أفضل الجهاد كلمة عدل عند سلطان جائر أي ظالم فإنما صار ذلك أفضل الجهاد لأن من جاء بالعدل
 كان مترددا بين رجاؤك وخوف لا يدري هل يغلب أو يغلب وصاحب السلطان مقبور في يده فهو إذا قال الحق ولو
 بالمعروف فقد تعرض للتلذذ وإهراق نفسه للهلاك فنصار ذلك أفضل النوازع الجهاد من أجل غلبة الخوف
 وقابل صلى الله عليه وسلم إذ علمت الخطيئة في الأرض كان من شهد لها فكرها وأكلوها كان كمن غاب عنها
 ومن غاب عنها فرضيها كان كمن شهد لها أي في الآثم.

باب قيام الساعة من مات فقد قام قيامته قال العلماء إن روح العالم والدنيا كلمة لا اله الا الله فاذنح
 الروح وبقى أثر الانسان نفس العالم والدنيا - آخر كتاب اللامح

أول كتاب الحدود قال في الهداية إلى لغة هو المنع ومنه إلى الباب وفي الشريعة هو العقوبة المقدرة
 حق الله تعالى حتى لا يسي القصاص حاله حق العبد ولا التعزير لعدم التقدير والمقصود الأصلي من شمر
 الانزجار عما يتضرر به العباد والطهارة ليهت أصليته فيه بدليل شريع في حق الكفار قوله عما يتضرر به العباد
 في النفس والعرض والمال ففي حال الانزجار صيانة النفس وفي حال التعزير صيانة العرض وفي حال التعزير صيانة
 المال قللت المحقق عند التحفة إلى الحدود وكفارات بعض الكفارة كما في البدائع والإيشير كلام الحارثي وقال
 الشافعي هي سوا الحدود وكفارات وفي الحديث الصحيح عن عبادة رفعه أن الحدود وكفارات في مستدرک الحاكم
 عن أبي هريرة رفعه لا أدري أن الحدود وكفارات أم لا بسند قوي باعتراث الحافظ والسلام أبي هريرة من آثار
 عن عبادة فالعبرة له

باب الحكم بيمين اتد عن الاسلام باي ردة كانت لعبادة الاوثان او بالنصرانية او باليهودية او بمذعة
 كالأروافض والنواجيج والقاديانية فيجب قتله ان لم يرجع إلى الاسلام قال العلماء إذا ارتد المسلم عن الاسلام
 والعياذ بالله عرض عليه السلام فإن كانت له شبهة كشفت عنه لادعائه اعترفته بشبهة فتزاح وتزال ويحس ثلثة ايام
 فإن أسلم فيها أو أقتل سواركان حاد عبادا ذكر أو أنثى وباعذر الشافعي لعيم المرأة وعند الحنفية المرتدة لا تقتل
 ولكن تجلس حتى تسلم أو توفت حرة كانت أو أمية ويروى أن الأمة تضرب بها مولا في كل ايام مبالغة في أكمل على الاسلام
 واما عرض الاسلام وانجيله إلى ثلثة ايام طلب ذلك ولم يطلب فعندنا مستحب غير واجب وعن الشافعي ردا بين
 في رواية يوجب على الامم ذلك وفي رواية وهو الصحيح من مذهبه انه ان تاب في الحال فيها ولا يقتل بمجرد معاذرة
 من قبل دينه فآتت له من غير تشديد بالانقار وهو اختيار ابن المنذر وفي الباب قال معاذ في حق المرتد لا يبي
 لا اجلس حتى يقتل قضا الله ورسوله وفي اخرى لا اتول عن دأبني حتى يقتل وكان
 قد استتب قبل ذلك الا طلب منه الوبسوى ان يتوب عن الارتداد وسلم فلم يثب وفي الباب ان عليا حرق

فأما إذا دأب على الإسلام إلى حيث قال المأذون في الفتنة ذم أبو بكر في المثل والمثل ان الذين اخرجهم على
فأنت من الروافض اذ ادعوا فيه الالهية وهم السبائية وكان كبيرهم عبد الله بن سائر ويوشم أبي بكر الاسلام واتبع
به المتأله ونه يمكن ان يكون اسلامه ما رويته في الخبر ان لثان ناسا بنى طاهر الخلف قال قيل لعلي ان سنا قوم
على باب المسجد يدعون انك ربيهم فدعاهم فقال لهم ويحكم ما تقولون قالوا انت ربنا وجا لقنا وارتنا فقال ويحكم منا
ابا عبد خلكم اكل كما ناكلون واشرب كما نشربون ان الله انما بنى البشر وان عصية خشيت ان يعجزني فاقضهم
وارجوا فابوا فلما كان القدر وعيد فباقتبر فقال قد ادمرهم حتى يقولون ذلك الكلام فقال ادخلهم فقالوا لا
فلما كان الثالث قال لمن قاتم ذلك لا تخشكم خابث قلة فابوا الا ذلك فقال يا قتير اني ببعده معهم مرورهم فيهم
افندوا بين باب المسجد والقصر وقال احضروا فابعدوا في الارض وجاء بالمطبخ فطهره بالنار في الاخدود
قال اني طارحكم فيها او يخرجون فابوا ان يرجعوا فنفذ بهم فيها حتى اذا استرحوا قال له اني اذا رايت امر اسكن
او قدرت ناري ودعوت قنبراء وسد بها من انتهى قلت فاستمر اذا اخرجهم قبل القتل احياء ولكن في التهميد لابي عمر
ان اخرجهم لبعثهم وروي رواية عليه يقول انه لما طهرهم بعثهم في الاخدود ثم علم ان العلماء اختلفوا في تحريق
الحيوانات والالسان فيقول حرام وقيل مكروه تخريما وقيل تنزيها وقيل لا كراهة اذا رأى الامام بذلك التخلية
فند وقدر الحق ابو بكر رجلا فقتل على يد قنبر فقال ابو حنيفة لعز الامل في ما لا يملك الا حراق او بدم الحياطة
عن الامام احمد انه يجوز احرار الحيوانات المفوية من القتل والذباير عند الضرورة قال الشامي ٣٣٤ وبه
نافذ وفي الباب عن عبد الله بن مسعود ونحوه لا يخل ذم رجل مسلم يشهد ان لا اله الا الله وفي رسول الله احدى ثلث
الشيب الزانية والنفس بالنفس والتناك كدنية المقاتل للجماعة اى الجماعة المسلمين فانه اذا ارتد عن الاسلام لم يكون
مسلمة يقتل قاله ابو داود والذى نقم من بديل دنيه فاقبلوه عام بديل على ان المرتدة تقتل كما يقتل المرتدة ونحوه الخفية
بالذكر الحديث البني عن قتل النساء وقالوا ايضا بان من الشرطية لانهم الموت وحمل الحاقط حديث البني عن قتل النساء
على الكثرة الاصلية اذا لم تبشر القتال وقال قتل ابو بكر في خلافة امرة ارتدت والصحابة متوافرون فلم يكر ذلك
عليه احد وقال ولينظر من نصب الراية وغيره وسند الحديث في حيث معاذان البني صلى الله عليه وسلم لما ارسله الى
اليمن قال له ايمارجل ازعم عن الاسلام فادع وان عادوا لانا ضرب عقد واما امرة ارتدت عن الاسلام فادعها
فان عادت والانا ضرب عقما وسنة حسن ويعتص في موضع النزاع فيجب المصير اليه انتهى قلت ق قابل الخفية
حديث العام بالعام وعمل الصحابة لعجل الصحابة ولكن هذا خاص يجب الجواب شافيا عنه فاقول ان في نصب الراية
ما يخالفه قال الربيعي حديث اخر رواه الطبراني في مجمع حديثنا حسين فذكر لسند عن معاذ بن جبل ان رسول الله صلى
عليه وسلم قال حين بعثه الى اليمن ايمارجل ارتد عن الاسلام فادع فان تاب فاقبل منه فان لم تيب فاضرب عنقه
واما امرة ارتدت عن الاسلام فادعها فان تاب فاقبل منها وان ابست فاستبها انتهى -
باب الحكمين سب النبي صلى الله عليه وسلم قال البخاري لا أعلم خلافا في وجوب قتله اذا كان مسلما وقال ابن بطال
اختلف العلماء في من سب النبي فاما اهل العهد والذمة كالسبي فقال ابن القاسم عن مالك يقتل من سب النبي صلى الله عليه وسلم

منهم الا ان يسلم واما المسلم فيقتل بغير استئذان ونقل ابن المنذر عن الليث والشافعي واحمد واسحق مثله في حق البيهقي
 ونحوه روى عن الاوزاعي وماك في مسلم انها ردة ليستتاب منها وعن الكوفيين ان كان ذميا غاروا ان كان مسلما
 فهي ردة قلت قال صاحب رد المحتار قوله يكون التعزير بالقتل رأيت في الصارم السلولى للماظ ابن تيمية ان
 من اصول الجنفية ان لا تقتل فيه عن يمينه القتل بالقتل والجماع في غير القتل اذا تكرر فلما سم ان يقتل فاعلم
 وكذلك لان يزيد على الحق والمقدور اذا راي المصلحة في ذلك ويحتمل ان اجاب عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه من
 من القتل في مثل هذه الجرائم على ان راي المصلحة في ذلك ليس بمرتبة القتل سياسة وكان جاصدا ان كان يعزى بالقتل
 في الجرائم التي تخطت بالقتل وشروع القتل في جنبها ولا ذافق اكثرهم يقتل من اكثر من سب النبي صلى الله عليه وسلم
 من اهل الذمة وان اسلم بعد اخذه وقالوا يقتل سياسته انتهى قلت حديث ابن عباس وحديث الشعبي المذكور
 في الباب مجملان على السياسة وحديث ابى برزة في الباب يدل على ان غضب الصحابي على احد وكذا غضب احد
 عليه وسب ليس بمستوجب لكفره وقتله ونقل ابن المنذر الاتفاق على ان من سب النبي صلى الله عليه وسلم صريحا وجب
 قتله وان تاب -

باب ملجأ في الحاربة اى محاربة العدو ورسوله قال السعدي رجل انما جزار الذين يجارون العدو ورسوله يسعون
 في الارض فسادا ان يقتلوا او يصلبوا او تقطع ايديهم وارجلهم من خلاف او ينفذوا من الارض اختلاف العلماء في
 المستحق اسم المحارب للعدو ورسوله الذي يلزم حكمه فيه فقال بعضهم هو اللص الذي يقطع الطريق وقال بعضهم
 هو اللص الجار لبلد صعيدة المكاثرة في المصر وغيره وبه قال الاوزاعي وقال مالك من حمل السلاح على المسلمين
 في مصره فله ان يقتل ذلك منه على غير ثأر ثمة كانت بينهم ولا دخل ولا عداوة قاطعا للسبيل والطريق والدار فخطا
 بسلاحه يقتل احدا منهم قتله الامام كقتله المحارب وقال آخرون المحارب هو قاطع الطريق فاما المكاثرة في الارض
 فليس بالمحارب الذي حكم الحارمين ثم اختلفوا في المروءة هذه الآية الكريمة فقال مالك هي على التخيير فيجوز الامام بين
 هذه الامور الا ان يكون المحارب قاتلا فيقتل فبنيتم قتله وقال الشافعي هي على التقسيم قال في البدائع قطع الطريق
 اربعة انواع اما ان يكون باخذ المال لا غير واما ان يكون بالقتل واخذ المال جميعا واما ان يكون بالتخويف
 غير اخذ ولا قتل واما ان يكون بالقتل لا غير من اخذ المال ولم يقتل قطعت يده ورجله من خلاف ومن قتل لم يخالها
 قتل ومن اخذ المال وقتل قال ابو حنيفة الامام بالخيار ان شارف قطع يده ورجله ثم قتله او صلبه وان شارف لم يقتله
 قطعه او صلبه وعندهما يقتل ولا يقطع ومن اخذت ولم يخالها المال ولا يقتل نفسها يضيء والنفى في قوله تعالى او ينفوا
 من الارض قال بعضهم المراد منه ويؤفون من الارض بخلاف الالف ومعناه ينفون من الارض بالقتل والصلب اذ هو
 النفي من وجه الارض حقيقة وهذا قول من تناول الآية في المحارب الذي اخذ المال وقيل ان الامام يكون مخيرا
 بين الاجزاة الثلاثة والنفي من الارض ليس غير واحد من هذه الثلاثة في التخيير لان بالقتل والصلب يحصل
 النفي فاذا لا يجوز ان يجعل النفي مشاركا للاجزاة الثلاثة في التخيير فانه يراحم القتل لانه ذو كبرية وقيل فليكن بطر
 حتى يخرج من دار الاسلام وهو قول الحسن وعن ابراهيم النخعي في رواية ان لفييه طلبه وبه قال الشافعي اذ يطلب

في كل بلد حتى يعزوا والقبولان لايمان لانه ان طلب في البلد الذي قطع الطريق ونفي عنه نفعه الذي ضرره على بلده
وان طلب من كل بلد من بلاد الاسلام ونفي عنه يضل دار الحرب وفيه تعريض على الكفر وجعله جبالنا وبذا لا يجوز
عن اتخعي في رواية اخرى انه لا يجوز حبس حتى يحدث ثوبه وفيه نفي عن وجه الارض مع قيام الحيوة الا عن الموضع الذي
حبس فيه ومثله لما في عرف الناس لي نفي عن وجه الارض وخروج عن الدنيا انشد لبعض المجوسين

خرجنا من الدنيا ونحن من اهلها فلنسا من الاحياء فيها فلا الموتى

اذا جاهدنا السجبان يوما لحاجته عجبنا وقلنا حياء هذا من الدنيا انتهى

وفي الباب حديث العريين وقال بعض المفسرين فيهم نزلت الآية انما جزاء الذي يجارون الله ورسوله الا انما في الباب
وقال ابو طلحة بنولار قوم سرتوا وقتلوا وكفروا بعد ما بانهم وجاروا الله ورسوله لشدته جنايتهم قطعت ايديهم و
ارجلهم وسما عنهم والقوا في الحرة يستقون فلا يسقون وقيل قتل ذلك قصاصا لانهم قتلوا بالاربع مثل ذلك و
في رواية الباب زاد ثم نفي عن غلبة اختلاف العلماء في حكم العريين فقال بعضهم ما امر النبي صلى الله عليه وسلم بذلك
وانما فعله الصحابة من عند انفسهم وقال بعضهم كان ذلك بحكم على المدعيه وسلم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى انما جزاء الذين
يجارون الله ورسوله الا فيهم نزلت هذه الآية عتابا لرسول الله صلى الله عليه وسلم فيما فعل بالعريين فقال بعضهم
بل فعل النبي صلى الله عليه وسلم بالعريين حكيم استنبط في نظر انهم ابداء لم يرد ولم يبدل وقوله تعالى انما جزاء الذين
حكم من الله في من حارب وسعى في الارض فسادا بالحري قالوا والعرييون الزنادقة وقتلوا وسرتوا وجاروا الله ورسوله
فكفهم عنكم الساعى في الارض بالفساد من اهل الاسلام والذمة وقال آخرون لم يسل النبي صلى الله عليه وسلم
اعين العريين ولكنه كان الادان ليعمل فانزل الشريعة وحل هذه الآية على من يلعنهم ونهاه عن عمل اعينهم و
قال بعضهم النبي عن المشركين بمنزلة ليس بجرام وقال بعضهم انما فعل ذلك معهم قصاصا لانهم فعلوا بالاربع كذلك
قلت وفي النسائي قال حماد بن مسمع من خطبة صلى الله عليه وسلم بعد نزول الآية الا وحدث فيها على الصدقة ونهي
عن المشركه وقد صح عن ابن سيرين ان حديث العريين قبل النبي عن المشركه -

باب في الحديث فيه تنقيح حروف الاستفهام اي لم يرفع الى القاضي وجوابه في الباب نظمه اسامة فقال
رسول الله صلى الله عليه وسلم يا اسامة الشفع في حاكم من حدود الله تعالى الحديث وهذه المرأة المخزومية التي
سرت قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم في اسمها اختلاف قيل اسمها فاطمة بنت الناسود وقيل بنت ابى الاسود
وقيل ام عمر وبنت سفيان بن عبد الاسود وكانت تستعير الحلى وتخبره فالتقى انهما سرت وفي الباب سرت
تظيفه من بيت رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الباب عن عائشة رعدا قيل رعدن ذوى الهيات عشرا منهم

الا الحمد داي تجاوزوا عن ذوى سميات حسنة الذين لم يعرف منهم الاخير لا اثم غير ما يجب الحديث قال الحافظ
سراج الدين القرظي ان هذه الرواية موضوعة ورد على الحافظ وقال اخبره النسائي ايضا من غير هذا الطريق
والحديث حسن انشاء الله تعالى لا سيما مع اخراج النسائي له كما لم يخرج في كتاب منكر الاوابيا والاعين رجل
باب يلقى عن الحمد دعاء يبلغ السلطان في الباب مرفوعا قال تعالى الحمد وثمانيا عليكم فما بلغني من حمدك وحجب

اي تجاوروا عنها ولا ترفعوا الي واما اذا بلغني وثبت عندي فلا يجوز التجاوز والعفو فيه مقام اذ ذاك
باب السترة على الحد دأى استحبابه فيما فيه حق الشرع الى قال في الهداية والشهادة في الحدود يخبر فيها الشاهد بين
الستر والاظهار لانه بين جنتين اتامة الحد والتعق عن التمسك والستر افضل لقوله عليه السلام للذي شهد عنده
لو سترته بثوبك لكان خيرا لك وقال عليه السلام من ستر على مسلم ستر الله عليه في الدنيا والاخرة وفيما نقل من يلعن
الدر عن النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه دلالة ظاهرة على افضلية السترة لا ان يجب له ان يشهد بالمبال في السترة
فيقول اخذها لي بحق المسروق منه ولا يقول سرق محافظة على السترة انتهى رواية رواية الباب والشئ -

باب في صاحب الحديث يفتقر قال في الهداية والاقرار ان يقرر البالغ العاقل على نفسه بالزنا رابع مرات في أربع
محاسن من محاسن المقر كلها اقرده القاضي فاشترط البلوغ والعقل لان قول الصبي والمجنون غير معتبر
او غير موجب الحد واشترط الاربع ما بينا وعند الشافعي يكفي بالاقرار مرة واحدة اعتبارا لبراءة الحق وانه لا يظهر
وتكرار الاقرار لا يفيد زيادة الظهور بخلاف زيادة العدو في الشهادة ولنا حديث ما عرفنا عليه السلام آخر الاقرار
الى ان تم الاقرار منه اربع مرات في أربع محاسن فلو ظهر وروها لما اخرجنا بالبينة الوجوب ولان الشهادة انتقصت
بزيادة العدد فكذلك الاقرار اعطاه الامام الزنار وتحققا لمنه السترة ولا بد من اختلاف المحاسن لما روينا ولان الاتحاد
المجلس اثر في جمع المتفرقات فعنده يتحقق شبهة الاتحاد في الاقرار والاقرار قائم بالمقر فبغير اختلاف محله وكون
محاسن القاضي فالاختلاف بان يرويه القاضي كلما اقر فيه بسبب حيث لا يراه ثم يجيء فيقرح الروى عن ابى حنيفة
لانه عليه السلام طرد ما عرف في كل مرة حتى تدارى بيمينه ان المدينة قلنت واما في السترة فيجب القطع باقراره مرة واحدة
عن ابى حنيفة ومحمد والاك والشافعي وقال ابو يوسف لا يقطع الا باقرار مرتين وهو قول احمد وابن ابي ليلى وزفر
ابن شبرمة وعن ابى يوسف اشترط كون الاقرار في المجلسين واما رواية قصة ما عرفنا تقدم واخرجه الشيخان
وغيرهما واما رواية الباب فساكت عن قيام الاربع بطلان يحمل الساكت على الناطق على المقيد واما قوله فلما امر به
قام صاحبها الذي وقع غلبا فقال يا رسول الله انا صاحبها اى الذى فعل بها تلك الفعلة لانا الرجل وفي رواية
الترمذي لم يرحم فلا يخفى اننا نراه شكل اذ لا يستقيم الامر ارجح من غير اقرار ولا بينة وقول المرأة لا يصلح بينه بل الى متى
تستحق ان تحرق القذف فقليل معناه فلما قارب ان يامر به وذلك قال الراوى نظر الى خاتمه الا امر به انهم حضروا
عنده لاكم فقال بعض من اتينا ان الامر لم يكن الا باخراجه وابعاده حيث راوه اختل عقله وتشتت امره لم يشب عليه
شئ ولم ينفع وجه القضية الا ان صاحبه طين انهم يذنبون به لا قامة الحد عليه ما عترف لظنه بذلك وكذا كان
روى فلما امر به لم يرحم فزاد لفظ ارجح ظنه او تهمته وانما كانوا احاطوا به ليعبد ودين جنابه ولكن الازدحام كثيرا
يمنع النظار عن ان نيكشف لهم الامر كما هو ظن الراوى فافهم -

باب في التلقين في الحد وهو انكلم بكلمة عن المقر فيفهم منه الانكار عن اى فينكر ويرجع ويذم التلقين مستحب
في مقر الله في الزنا والسرقة لدر الحد لا لا سقاط حتى المسروق منه مثلا فيعطى اربعة وان اذم الحد وفي الباب
ابى النبي صلى الله عليه وسلم ان يلقى بلس قد اعترف اعترافا ولم يوجد معه متاع فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم

الشارطون في تقديره قد ذهب مالك الى انه لا يقطع في اقل ربع دينار وثلاثة دراهم ويترقال احمد وقال الشافعي
 لا يقطع الا في ربع دينار فاذا كان الصنف مختلغا ليقوم غير الذئب بالذئب عند الشافعي وبالدرهم عند مالك و
 قال ابن ابي ليلى لا يقطع في اقل من خمسة دراهم وقال بعضهم انه يقطع في درهمين ومهولوا به عن الحسن البصري
 وقال بعضهم في اربعة دراهم قال ابو سعيد وقال بعضهم دينار او اربع قنينة وسوروا به عن الشافعي وقال بعضهم ربع دينار
 من الذئب ومن غيره في الغليل والكثير وقال ابن حزم وقال ابو حنيفة واصحابه وسائر فقهاء العراق ان الغدير
 الموجب للقطع هو عشرة دراهم ولا يقطع في اقل من ذلك هذه جملة المذاهب المذكورة في المسئلة وتاجعها الى نظري
 الفتح عشرين ذئبا فراجعه واستدل الشافعي بحديث الباب عن عائشة وقطع كان يقطع في ربع دينار فصاعدا وفي
 رواية قال لا يقطع في اقل من ربع دينار فصاعدا وفي لفظ يقطع في اربع دراهم فصاعدا قال الشافعي ان
 الاصل في التقويم الاشياء بهو الذئب لانه الاصل في جواهر الارض كلها قال ابن اربعة دراهم اذ لم يكن في ثمنها ربع
 دينار لموجب القطع واستدل مالك بحديث الباب حديث ابن عمر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قطع في حن من ثمنه ثلثة
 دراهم وفي رواية قطع يد رجل سارق ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم
 من ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم ثمنه ثلثة دراهم
 مختلغا واستدل ابو حنيفة ومن معه بحديث الباب حديث ابن عباس قال قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم
 يد رجل في حن ثمنه ثلثة دراهم وروى محمد في الاثامن طريق ابي حنيفة حدثنا القاسم بن عبد الرحمن
 عن ابي عن عبد الله بن مسعود قال لا يقطع يد السارق في اقل من عشرة دراهم وبها يسنده صحيح رجاله اوثق الثقات
 وافقه الفقهاء غير انه موقوف لكن له الحكم المرفوع لانه من التقادير الشرعية المنوطة بالسماح وروى ايضا من طريق
 عن حماد عن ابراهيم قال لا يقطع يد السارق في اقل من ثمن الحنفية وكان ثمنها عشرة دراهم وقال قال ابراهيم
 لا يقطع السارق في اقل من ثمن الحن ومن كان ثمنه عشرة دراهم ولا يقطع اقل من ذلك اعلم ان اول ذئب
 ابي حنيفة على كثرتها ترجع الى اخبار مرفوعة مسانيد ومراسيل وآثار موقوفة على الصحابة وسننهم ذكر ارامم النظر
 القياس واما الاخبار فالاول حديث الباب حديث ابن عباس واخره النسائي والحاكم يقطع كان ثمن الحن يقوم
 في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دراهم وقال الحاكم صحيح على شرط مسلم وقال ابو داود واهم محمد بن مسلمة
 وسعد بن ابى يحيى عن ابن ابي عمير باسناده قيل فيه محمد بن اسحق وفيه غنفة وابن اسحق وفيه غنفة المدلس
 لا يخرج بها تلك نفس المدلس ليس حرجا عننا وعنه المحققين فضلا عن غنفة المدلس ولو سلم فللمحدث طرق متعدي
 صحيحا والحاكم والنسائي حيث لم يتكلم فيها في المجتبى ولو سلم فالتعدوا جارا لهدا الضعيف اليسير ولو سلم فقد اخرج المسألة
 من طريق وفي سنة قال عن ابن عباس قال ثنا عمرو بن شعيب ان عطاء بن ابي رباح حارث فلفظ التحديث
 والسماح فيها موجود فلا يضره تدليس ولا تدليس عمرو بن شعيب وسماقتان في نفسها وبعد محمد السدي يقاوم
 ما حجة من حديث ابن عمر وحديث عائشة مع ان فيه اضطرابا ما في حديث ابن عمر فقد اخرج النسائي عنه في حن ثمنه
 خمسة دراهم واما في حديث عائشة فقد رواه النسائي من طريق غيره ربع دينار ومن طريق ثمن الحن ثلث دينار و

نصف دينار فصايد اوقديم ماني الصعيدين مطلقا على غيره ولو صح ما غير مسلم لا بد من حجة من السنة او الكتاب فصح
 ما قاله الطحاوي انه مضطرب والثاني حديث عبد الله بن مسعود مروي مسندا ومرسلا منقطعاً ومرفوعاً وموقوفاً فقد
 اخرج محمد في كتاب الآثار كما تقدم نقله من قال لا تقطع بالسارق في اقل من عشرة دراهم ورواه ابو حنيفة في مسنده
 الذي يجوز المحقق من طريق عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود عن القاسم بن عبد الرحمن عن ابي عن ابن مسعود
 قال كان قطع اليد على غير رسول الله صلى الله عليه وسلم في عشرة دراهم كذا رواه البخاري من طريق خلف بن يسير
 عنه بلفظ انما كان القطع في عشرة دراهم ورواه ابن خزيمة ومن طريق محمد بن الحسن عنه بلفظ قال قال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لا تقطع اليد في اقل من عشرة دراهم والبايع عليه وكيع والثوري وابن المبارك وغيرهم عن ابن مسعود
 وهو ثقة ثبت روى له الاربعة واستشهد به البخاري لاسيما في رواية وكيع عنه وفي رواية عن القاسم كما اسلفناه
 واخرج الطبراني في اوسطه من طريق ابى مطيع البلخي عن الامام عن القاسم عن ابي عن ابن مسعود والبايع وكيع في
 فاشوا بد قولنا كما عرفت وبهذا دفع ما قاله الترمذي انه منقطع لم يدرك القاسم ابن مسعود وان دفع ايضا انه
 موقوف لامر نوع علان الموقوف له حكم الرفع بهن كما عرفت ولا يعارضه رواه الثوري عن عيسى بن ابي عزة عن
 الشعبي عن ابن مسعود دفعه قطع سارقاً في خمسة دراهم كما زعم البيهقي لان فيه ثلث على الثوري ليس وفيه غشوة وابن
 ابي عزة ضعفه القطان وانشأ الى لينه احمد بن حنبل وعنه ابن معين وابن حبان والشعبى عن ابن مسعود
 منقطع لم يسمع منه وبهذا طريق متصل عن ابن مسعود واخرج الطحاوي من طريق المسعودي عن القاسم عن عبد الله بن
 لا تقطع اليد الا في الدنيا وعشرة دراهم ورواه عبد الرزاق عن القاسم عن ابن مسعود واخرج الطبراني وانشأ الى
 الترمذي لكن القاسم في احاديث ابن مسعود حجة ولو مرسل كما لا ريب الخفي فيه كما اشار اليه البخاري في نهذيب التمهيد
 وقد اخرج عبد الرزاق من طريق القاسم عن ابي عن جده وهو متصل واما الجرح في امام الامنة ابي حنيفة ومحمد كما صدر
 عن بعضهم فخرج عن قضية العقل غير مقبول - والثالث حديث ابي بن امية اخرج الثاني من طريق شريك عن
 منصور عن عطاء بن رافع لا تقطع اليد الا في ثمن الجن وثمنه يومئذ دينار واخرج الطبراني عن علي بن عبد العزيز عن يحيى
 الحماني عن شريك به واخرج الطحاوي فزاد في الاثنا وقال عن ابي بن امية عن امه ام ابي عن زرارة في الثمن و
 قوم على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ديناً او عشرة دراهم واخرج الحاكم وكيع من طريق سيفيان عن منصور
 عن مجاهد عن ابي بن امية قال لم تقطع اليد على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم الا في ثمن الجن وثمنه يومئذ دينار واخرج الطبراني
 من هذا الوجه بلفظ قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ادنى ما يقطع فيه السارق ثمن الجن وكان ليقوم ديناراً او اجابوا
 عنه بانه منقطع لان ابي بن امية ان كان هو ابن ام ابي حنيفة صلى الله عليه وسلم فلم يدركه عطاء ولا مجاهد لانه استشهد
 يوم حنين وان كان والد عبد الواحد وابن امرأة كعب فهو تابعي فالحديث منقطع او مرسل والثاني جزم الثاني نعمي و
 ابو حاتم وغيرهما لكنه خلاف ما في عامة الطريقين من التخييل بانه ابن ام ابي واما رواية الطحاوي فنسب البيهقي اليهم
 فيها الى شريك ويظهر من رواية الطبراني انه ممن دونه ومن بينها نقل عن الثوري انه قال لمحمد بن الحسن انه سنة
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ان يقطع في ربع دينار فصايد انكثت ثلث بئس ما في رواية في عشرة دراهم فصايد انكثت قد

روى شريك عن مجاهد عن ايمن ابن ام ايمن اخي اسامة بن زيد لامة فاجاب الشافعي بان ايمن بن ام ايمن قبل
 مع رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم خيبر قبل ان يولد مجاهد وقال ابن ابى حاتم في المراسيل سالت ابي عن حديث
 رواد الحسن بن صالح عن منصور عن عطاء وجابر عن ايمن وكان نقيبها فقال تقطع يد السارق في ثمن الجن وكان
 ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم دينار فقال ابى هو مرسل وارى انه والد عبد الواح بن ايمن وليس له صحبة
 قلت اولاً على كل تقدير لا ينزل عن درجة الحجة عنه لان الارسل والاقطاع ليس فيهما جرحا عندنا بالعلّة
 الروى ولعل هذا هو وجه عدم جواب محمد بن ابراهيم الشافعي لانه لم ينفذ صالح الجواب ولا متجها على دليله والافانث
 لعدم قوة نظر محمد ومناظرته واعترف بذلك الشافعي في مواضع من بين اصحاب الامام وقال ابو الحجاج المزني في
 كتابه ايمن الحبشي مولى بني مخزوم وروى عن سعيد وعائشة وجابر وعنه ابنه عبد الواح وثقه ابو زرعة ثم قال
 ايمن مولى ابن الزبير وقيل مولى ابن ابى عمرو عن النبي صلى الله عليه وسلم في السرقة الى ان قال وعنه عطاء
 ومجاهد قال النسائي ما حسب ان له صحبة اصفه فقد جعلنا اسمائنا ليعين فعلى هذا يكون الحديث مرسلًا واما ابن حبان و
 ابن ابى حاتم فجعلاهما واحداً فقال ابن ابى حاتم ايمن الحبشي مولى ابن ابى عمرو روى عن عائشة وجابر روى عنه
 مجاهد وعطاء وابنه عبد الواح سمعت ابي يقول ذلك ورسّل ابو زرعة عن ايمن والد عبد الواح فقال مكي ثقه و
 قال ابن حبان في الثقات ايمن ابن عبيد الحبشي مولى ابن ابى عمر المخزومي من اهل مكة روى عن عائشة و
 روى عنه مجاهد وعطاء وابنه عبد الواح بن ايمن وكان اخا اسامة بن زيد لامة ويقال له ايمن ابن ام ايمن مولاه
 النبي صلى الله عليه وسلم قال ومن زعم ان له صحبة وهم وحديثه في القطع مرسل اصفه وهذا يخالف ما زعمه الشافعي
 انه صحابي قتل يوم خيبر ومكنا قال الدارقطني في سننه ان ايمن لاصحبه له وهو من التابعين ولم يدرك زمن
 النبي صلى الله عليه واله وسلم ولا الخلفاء بعده وهو الذي يروى عن النبي صلى الله عليه وسلم ان ثمن الجن دينار
 عنه ابنه عبد الواح وعطاء ومجي باهه قلت هذا عجيب فاهم جبالان ام ايمن كانت مكناة بقبيل ان تترجم زيد بن جاش
 وكان ابنها ايمن من زوجات الاول ولانها كانت حاضنة صلى الله عليه وسلم فلاحالة تكون اكبر منه بعشرين او
 عشرين او بما بينها وكان عمره حين توفي ثلث وستين سنة على اتفاق الجمهور ولا اقل من اثنين على قول وهى
 اكبر منه بكثير وكيف ولدت لعدة ايمن في عمر الثمانين او التسعين او انة ولان ايمن كيف لم يدرك احد من الخلفاء
 واهم ام ايمن ماتت في خلافة عثمان فانه الاقوال معجبة جدا ولعل من ناقض الحافظ في التقريب ايمن في السنّة
 قيل هو الذي قبله اى والذبح الواحد وقيل مولى الزبير وقيل ايمن بن ام ايمن والاخير خطأ والاوّل استنباه
 وعد جماعة من الائمة ايمن من الصحابة منهم ابن اسحق وابن سعيد والواقاسم البغوي وابو نعيم وابن المنذر
 ابن قانع وابن عبد البر وثمانيا انه زعم الطحاوى وصح صاحب العقود ان ايمن ماتت وانه الى ما بعدهم بالنسبة
 فعلى هذا يمكن سماع عطاء ومجاهد عنه وثالثا انه لم يسم الارسل فامرسل حجة عند الخصوم الصياغة عند اعتضاده بسل
 مسند آخر وهما شواهد كثيرة في الراجح حديث عبد الله بن عمرو بن العاص من طريق عمرو بن شعيب عن ابيه عن جده
 كان ثمن الجن على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم عشرة دنانير اخرجه النسائي من طريق ابن اسحق عنه واخرجه ابن

ابن شيبه في مصنفه والدارقطني في سننه واجابوا عنه بان فيه ابن اسحق مع البغلة وبانه رواه الشيخ ونقل عن الشافعي
 انه راي ابن عمر ولا يثبت والجواب عن الاول ما مر وان كان لا ارسال بنجر باعتمدا من اسناد آخر فقد اخرجه احمد
 وابن راجويه وابن ابى شيبة والدارقطني من طريق حجاج بن ارطاط عن عمرو بن بلقطة لا يقطع السارق في اقل
 من عشرة دراهم وحجاج ايضا وان كان لا يقطع ليعلم جارا كالمسل للمسل وعن الثاني ان فيه اضافة الى
 عهد النبوة وذكر الصابي في ذلك الحكم الرفع عنه ثم نكس هو ايا من قبل هو محمول على السماع ثم في طريق الدارقطني
 دلالة ظاهرة على الرفع وفي رواية ابن ابى شيبة قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقطع يد السارق دون
 ثمن الجن قال عبد الله وكان ثمن الجن عشرة دراهم وفي طريق احمد ايضا رفح ظاهر وفيه لا تقطع يد السارق في اقل
 من عشرة دراهم هذا هو المراسل فيها مرسل عطاء خزيمة الساسي من طريق ابن اسحق عن ايوب بن موسى عنه مرسل
 كما في حديث ابن عباس ومنها مرسل النخعي كان ثمن الجن عشرة دراهم وامام ابو حنيفة من طريق حماد عنه مرفوعا
 رواه الحارثي في مسنده ومنها مرسل سعيد بن المسيب اخرجه عيسى بن ابان في صحيح من طريق موسى بن دؤوب اما
 الموقوف فيها اثره اخرجه ابن ابى شيبة في مصنفه من طريق يحيى بن يزيد وغيره عن الثوري عن عطية بن عبد الرحمن
 عن القاسم بن عبد الرحمن قال اتني عمر بن الخطاب برجل سرق ثوبا فقال لعثمان قومه فقومه ثمانية دراهم فلم يقطع
 ومنها اخرجه على اخرجه عبد الرزاق في مصنفه قال لا يقطع الكف في اقل من دينار وعشرة دراهم وفيه الحسن بن عمار
 ضعيف بعضهم وثقه بعضهم وهو الاصح ومنها اخرجه عبد الله بن سعد اخرجه عبد الرزاق لا يقطع اليد الا في دينار وعشرة دراهم
 ومنها قول عطاء وعمر وابن شيبه رواه الطحاوي في احكام القرآن بسند جيد عن ابن جريج قال كان قول
 عطاء مثل قول عمرو بن شبيب لا يقطع اليد في اقل من عشرة دراهم وقول عطاء اخرجه الساسي ادنى ما يقطع فيه
 يد السارق ثمن الجن وثن الجن يوشد عشرة دراهم ورجح الساسي ومنها اثره عثمان وعلي بن اسود ذكره محمد
 في الموطا بلباغ ومنها قول ابن المسيب ومجاهد والنخعي وغيرهم كل ذلك مذكور في موضع لا يطيل بها الكلام
 واما النظر فما ذكره الطحاوي ان العشرة مجزوم بها وما دونها مشكوك فيه للاختلاف والتعارض لاصل هو الاخذ
 بالمتقين وطرح المتروك وفيه وان الاحتياط في الحدود في الدرر وفي اخذ الاكثر درر ولا يبيع ما قيل ان لا خنبا
 هو اتباع البليل لان الالة قد تعارضت فيما بينها كما عرفت هذا ومن اراد البسط فليرجع الى معاني الآثار
 للطحاوي بقى جواب عن بعض ادلة الخصوم فاما استدلال الظاهرية بالآية والحديث كما اسلفناه فجوابه ان
 الآية مجمل في حق النصاب لا مطلقة للقطع بان السرقه تصدق بسرقه حبة من شعير او خردل ولا تقطع فيها اليد
 علانه فانقل اجماع الصحابة ايضا على التقدير في تنقيده الآية مع ان الاخبار على كذا كلها وان كانت احاداً فمجموعها
 متواتر بمعنى في التقدير واثبت من ان بعد من المشايير والمهتور بحوزة الزيادة على الكتاب عندهم بحوزة الخبر
 ايضا عن الحديث انه قال البخاري فيقال الاعشى كانوا يرون اربض الحريد والحبل كانوا يرون ان منه
 ما يساوي دراهم ثم لم يحتج بسلك النسخ فالاولوية فيه مع الجمهور فان مثله في باب الحدود متعين كيف وقد عمل به
 الخلفاء بعده فقلت والاولى في جواب الحديث ما سلفناكم في هذا الكتاب فقلنا عن شيخنا وشيخنا من مولانا محمود

قيس السمرقاني ذكره واما جواب حديث مالك والشافعي فقال الطحاوي بن ذكر الاخبار المختلفة الدال بعضها على
 القطع في ثلثة دراهم وبعضها في ربيع دينار وبعضها في عشرة دراهم ان السمرقاني قال في كتابه السارق والسارقة
 فاقطعوا ايديهما واجمعوا على ان السمرقاني يملك كل سارق ولما عني بهما صامن السارق بمقدار من المال المملوك
 فلما يدل خيانتا جمعا ان السمرقاني خاصا بالامانة اجمعوا وقد اجمعوا ان السمرقاني عشرة دراهم واختلفوا في سارق
 ما هو وبنها هو من عني السمرقاني قوم مؤمنهم وقال قوم ليس منهم فلم يحز لنا ما اختلفوا في ذلك ان نشهد على السمرقاني
 ما لم يجعوا له عتاه وجاز لنا ان نشهد بما اجمعوا ان السمرقاني يملكنا سارقا عشرة دراهم فما فوقها داخل في الآية وجعلنا
 ما دون العشرة خارجا من الآية وقال محمد بن المعطى رفاذ جوار الاختلاف في الحدود اخذ فيها بالثقة بريها جارا للاختلاف
 في ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وعن اصحابه بعدو ولم يعرف التقدم والتأخر لعرف النسخ والمنسوخ
 اخذنا فيه بالاحاطة بالعمالة الذي لا يملك فيه وسبعة عشرة دراهم لان الحدود تندرج بالثبوت ولا يثبت الا بالاشك
 قلت ان حقيقة الامر سواء العبرة والعقوبة على قيمة الجرم وهذا كان مختلفا في مختلف الاراضى فيجب ان قيمة الجرم
 كان في اول الامر ثلثة دراهم واربعة الدينار ثم غلت او بالعكس فاقول والله اعلم ان قيمة غلت بعد كونه اقل
 فاذا تحققت هذا في الكلام في ان العبرة للقيمة الاولى او الآخرة فقال ابو حنيفة بالآخرة وهذا كما في هذا الكتاب في
 باب الديارات ان الدينار كانت اربعة دراهم ثم غلت الابل فصارت الدينار ثمانية دراهم ثم غلت بغير عمره وقرالدين
 عشرة آلاف دراهم فهذا ليس يخرج بل بعضها ما خذ وبعضها متروك وكمن من فرق بين المنسوخ والمتروك الى
 هذا اشار صاحب الهداية حيث قال واقل ما نقل في نقدية ثلثة دراهم وقد قيل في ما ثبت في اقل عشرة دراهم
 قطع انه محمول على السياسة والقطع سياسة وان لم يذكر في كتب الخفية الا انهم يذكرون القطع ثلثة سياسته
 وكذا قالوا ان الامان يقتل من عمل عمل قوم لوط والقتل اشد من القطع هذا والله اعلم بالصواب
 باب ما لا قطع فيه عند الخفية لا يقطع فيما يوجد ثابها مباحا في دار الاسلام كما تحبب والقصب والطيور وان كان
 الدجاج والبط والحمام وكالصبي والكريخ والطين الاحمر والنورة وقال الكافي بحجب القطع في كل ذلك
 الا في الطين والزراب والسقون وبقال البيهقي في رواية ولا قطع عند الخفية فيما يتسارع اليه الناس كالبلبن
 والحمير والفواكه الرطبة وكذلك لا قطع في النخلة على الشجر والزرع الذي لم يحصل لعدم الاحراز وقال الشافعي
 في كل ذلك قطع اذا اواه الجربن وفي الباب عن رافع بن خديج قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم
 لا قطع في ثمر ولاكثر زاد الترمذي وغيره الا ما اواه الجربن والكثير الحمار وشيخهم النخل الذي يخرج به الكافور وهو
 دعار الطلع من جوف شجر او كثيرا الا ان اصل الكوفير حيث جمع وتكثروا لودى نخل صغار والمراد بالمراد بالمراد
 على الشجر قبل ان يجذروا ويجزوا واشييت الحكم في الودى فتايسر والجابح عدم الاحراز او كونه مما يتسارع اليه الناس
 او كونه ثابها حقيقا والحدود اخبر الناس في ابن ماجة والترمذي في منهم واهم في مسنده والدارمي في مسنده و
 ابن حبان في صحيحه والحاكم في مستدركه وما لك في موطاه والطيبراني في معجمه وصححه الحاكم والبيهقي وابن حبان والترمذي
 واختلف في وصله وارسال قال الطحاوي هذا الحديث تلتقت العلماء منه بالقبول ورواه احمد في مسنده وابن

في سنة من حديث أبي هريرة قال لما قُتل أسناد صحيح وقيل في سنة من سيرة عبد القبري ضعيف ما أخرجه ألب في
موطأه منقطع قال مالك عليه شيان والحمادان والوعانة وغيرهم قال ابن العربي فإن كان فيه كلام المبتلى
وأما المتن فيصح كما أشار إليه الطحاوي والوعانة وإليه ما بين حديث عبد المبرق عمرو بن العاص عن أبي داود
حديث أبي هريرة عن ابن ماجه والمسألة ثمانية فيها كما علمت أن عليه القطع عند أبي يوسف وبه قالت الآية
الثالثة واحتجوا بما زاد الترمذي من الاستثنا من قوله إلا ما آواه الأجر من حديث عبد المبرق عمرو بن العاص
الباب من عن التمر المعلق فقال من أصاب لغيره من ذي حاجة غير مخذبة فلا شيء عليه ومن خرج

بشيء منه فعليه غرامة مثلية والعقوبة ومن سرق منه شيئا بعد أن يؤديه الجرمين فبلغ ثلثي الجرم فعليه
القطع ومن سرق دون ذلك فعليه غرامة مثلية والعقوبة قال أبو داود والجرم الجوخان أخرجه ابن
ماجة والحكم وحسن الترمذي وفي مسنده عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده لكن قال الحاكم قال أماننا أحقق بن
راويه إذا كان الراوي عن عمرو بن شعيب ثقة فهو كالب من مانع عن ابن عمر قال الخطابي والجرم ليس
بهو حر الثمار وما كان في مثل معناها كما كان المراج حرز الغنم وإنما تحرز الاستيلاء على حب الامكان فيها
وجريان العادة من الناس في شغلها وليست به ان يكون إنما الباح لدى الحاجة التناول منه لأن في المال من
العشر فإذا أدت الضرورة إليه كل منه وكان محصوا بالصاحبه مما لصاحبه عليه من الصدقة وصارت يد في التقدير
كيد صاحبه لاجل الضرورة فاما إذا دخل منه في ثوب أو نحوه وذلك ليس من باب الضرورة وإنما هو من الاستئصال
فيغرم ويلجأ إلى الان لا يقطع لعدم الحرز ومضاعفة الغرامة نوع من الرفع والتكليف وقد نال في غير واحد من
القهار وقد بين أن القوم في ذلك في كتاب الزكوة انتهى قلت قوله فعليه غرامة مثلية وليس فيه قطع لما ذكرنا
أنه ليس من الحرز والغرامة المالية كانت في براءة الاسلام وقد نعت في مجرأ الضمان ويجوز سياسته عند الإثبات
وأما اجازة الأكل هناك فللعرف فيه

باب القطع في الخلسة والحيانة الخلسة هو ما يؤخذ بالسراة سلبا ومكابرة والحيانة هي الاتهام في بنية على الإهانة
والتحارب ما قال في الهداية ولا قطع على خائن ولا خائنة لقصور في الحرز ولا منتهب ولا مختلس لأنه يجازي بغيره كيف
وقتل النبي صلى الله عليه وسلم لا قطع في مختلس ولا منتهب ولا خائن انتهى الفتاوى على أن لا قطع على خائن ولا على
المنتهب والمختلس والفتاوى على أن اسم السرقة لا يشتملها ولا يصدق معنى إلّا بقرع عليهم وقد ورد فيه أخبار صحيحة
وغير صحيحة عن عدة من الصحابة مرفوعة وموقوفة منها حديث جابر في الباب رفعه ليس على المنتهب قطع ومن
أتهب بهبته مشهورة فليس منا وليس على الخائن قطع ولا على المختلس قطع الحديث أخرجه أحمد والنسائي
وابن ماجه والترمذي وصححه الدارمي والحاكم وابن حبان ورجالهم ثقات كذا معلول بين علمته الوجاهة
النسائي ولكن النسائي أخرجه متابعا لما في الخبر القطع لفظ الترمذي والنسائي ليس على خائن ولا مختلس ولا منتهب
قطع ومنها حديث أنس رفعه مثلا أخرجه الطبراني في الأوسط ورجالهم ثقات الصواب منها حديث عبد الرحمن بن عوف رفعه
ليس على مختلس قطع وأما صحيح ومنها حديث ابن عباس نحوه أخرجه ابن الجوزي في العلل المتناهي وضعفه ومنها

اثر زبد بن ثابت اخرج بالاك في الموطا وروى في ذكره -

باب ثمين سرق من حرز الاخراج من الحرز فسرط عنه عامته اهل العلم تنفق حتى السرقة وكل من عاينته و
اعين وانفى ان من جمع المال في الحرز قطع وان لم يخرج به وعن الحسن كل ثقل الجمانة وروى عن مازو
الظاهر ان لا يعثر الحرز اصلا لاطلاق الآية وفيه الاقوال شاذة غير ثابتة عن ثقلته عنه قال ابن المنذر في
الاثراف وليس فيه خبر ثابت ولا مخال فيه لابل العلم الا ما ذكرناه من كمال الاجماع والاخبار الواردة في عدم قطع
تخصيص الآية كما في اقل من الحن وفي حرز الجمل ونحوه وكثير فبعدا عن اجماع الامام من الامور الاجماعية او
باجازة الاحاد ثم اختلفوا في جزئيات الحرز قال في الهداية والحرز على ندين حرز اعني فيه كالبيوت والديور
حرز بالكلية قال العبد الضعيف الحرز لا بد منه لان الاستسرا لا يتحقق دونهم بل قد يكون بالمكان فهو المكان المنة
لاحرز الا شتمه كالديور والبيوت والصندوق والحانوت وقد يكون بالمكان كما في الحرز في الحرز في المسجد
وعنده متاع فهو حرز به وقد قطع رسول الله صلى الله عليه وسلم من سرق اراصفوان من تحت راسه وهو نائم في المسجد
انفى الرواية اخرج في الباب عن صفوان بن امية قال كنت نائما في المسجد على حمصة لي تم ثلثين درهما

فجا رجل فاختمها منى فاذا الرجل فاق به النبي صلى الله عليه وسلم فاصم به ليقطع قال فانتبه فقلت انقطع
من اجل ثلثين درهما انا ابيع والنسبة تمنها قال فها كان هذا قبل ان تاتي به وفي لفظ نام صفوان
وفي لفظ انه كان نائما في مساق خسر حمصة من تحت راسه وفي لفظ من تحت راسه فانتبه فاصم به
فاخذ وفي لفظ فنام في المسجد وتوسد راسه في مساق فاخذ دأوه فاذا السارق فاق به النبي صلى الله عليه
وسلم واخرج بالاك في الموطا وفيه فقال صفوان لم ارد هذا رسول الله عليه صدقة فقال رسول الله صلى الله عليه
وسلم فلما قبل ان تاتي به واخرج الدار فلي من طريق عمرو بن شعيب عن ابي عن جده مرقوا امار قطع سارقي ردار
صفوان من المفصل واخرج السارقي من وجه آخر عن صفوان وفي اخرها انقطع من اجل ثلثين درهما انا امة
ثمنا فقال فلما كان هذا قبل ان تاتي به واخرج الجمل وابن ماجه والترمذي والريث صحاح ابن الجارود والحاكم
والبيهقي والحديث يدل على ان اذا سبب المسروق من السارق بعد القضاء قبل الامضار لا يقطع الحرز وهو
قول ابي يوسف والثاقبي وعنده في ضيقه لم يقطع قبل القضاء ويحب قبل الامضار فاجاب ان في الية
والهاتفة ليشترط القبض ولم يوجد وكتميل ان اذا بقوله هو عليه صدقة المسروق او اقطع وبه القطع لا يقطع
كما في رواية وبه القطع والاداباع المسروق من السارق قبل القضاء فيسقط الى بالاتفاق وان اباع
بعد القضاء فهو على الاختلاف المذكور في الية -

باب في القطع في العارية اذا حصدت فقد تقدم عن الهداية ولا قطع على خائن ولا خائنة اهل لاي قطع جاحد العارية فانه
خائن لا يبيد على جاحد الوديعة والعارية استخائن فان العارية والوديعة امانة في يده قال مالك في الموطا في
الذي يستعير العارية فيجدها ان ليس عليه قطع وانما مثل ذلك مثل رجل كان له رجل دين فجي ذلك فليس عليه في جده
قطع وقال احمد واصحق والظاهر ان على جاحد العارية قطع واستدل اهل من حرز حديث الباب ان امرأة قطعت

كانت تسعد المانع وتنجي د فاسم النبي صلى الله عليه وسلم بما لفتحت يها هذا لفظ حديث ابن عمر وفي
 حديث عائشة قالت كانت امرأة من بني تميم تسعد المانع وتنجي د فاسم النبي صلى الله عليه وسلم فتعبد بها وادع
 بهذا اللفظ اسلم واخرجه ابن الزقاق بسند صحيح من حديث ابن بكار بن عبد الرحمن والجواب عنه ولا انه خلاف
 ما رواه الحنفية عن الزهري واخرجه الشيخان كلاهما وغيرهما كما تقدم في هذا الكتاب فنعمة بها من حديث يونس
 عن الزهري باقظ ان امرأة سرقته ومن حديث الليث عنه كذلك واخرجه النسائي من زوايد اربعة من حفاظ
 اصحاب الزهري واخرجه سلم من حديث جابر وكذلك اخرج ابن ماجه من حديث سعد بن الاسود باقظ ما سرقته
 تلك المرأة القطيعة اليه و قد اخرج المصنف كما تقدم من طريق الليث عن يونس عن الزهري نحو حديث عمر
 واخرجه البخاري والبيهقي والحاكم وغيرهم صرحا بذكر السنة وصحة الحاكم ورواه الباقون وعلقه البودا ووالترندي
 فلا يقيدان بالبول ولا الحفظ واثبتا انه لا يصدق معنى السرقة على اطلاقه والثالث انه وقعت فيه شبهة بالاختلاف
 والى زيد ربهما ورواها عنه قال ابن دقيق العيد لا يثبت ترتيب الحكم على المحجور المبرج روى الجرح على رواية القسري
 ثم روى الجرح والضميمة فاطمة في الترتيب بل ذكره على انه كان عادة لها وهي معروفة به واللفظ بجنة السرقة ذكره
 الحنفية وتبعه البيهقي والناصري وغيرهما والفتنة واحدة كما قاله ابن دقيق العيد ثم عدم صدق السرقة على الجرح
 ظاهر لا سرقة فيه ولا يمكن لئلا لا تترك بينهما والفرق ظاهر ونجاسا انه عارضة لا تقدم من احاديث الصحيحة في
 باب الخسة والخيانة فهي لا ترجع على هذا والحاشي نكرة في الحديث فهي تطلق في الشمول والعموم ولو سلم عدم الترجيح
 فالنساء قطعية لا يرجع الى الاصل وهو العموم ولا اقل من ايراد الشبهة وهي كافية في الرد

باب في المحنونة يسرق او يصيب حلا للمجنون والثائم والصبي غير مكلف حتى لو صد منهم بالوجوب الجرح لا يلحق به
 ولا اثم عليه في الفعل من المعصية اما في حقوق العباد من الاموال اذا صد منهم شيء من ذلك مثلا خرق المجنون
 ثوب احد او اتم من مال احد يصيب الثمنان في امواله وفي الباب عن ابن عباس قال اتى عمر بجنونة قد
 زنت فاستشأ ربيعة انا فاسم بها عمر ان ترجع فترجها على بن ابي طالب فقال ما شان هذه قالوا المجنونة
 بنى فلان زنت فاسم بها عمر ان ترجع قال فقال ارجعوا بها ثم اتاه فقال يا امير المؤمنين اما علمت
 ان العلم رفع عن ثلاثة عن المجنون حتى يبكر وعن الثائم حتى يتسقط وعن الصبي حتى يعقل قال بل
 قال فما بال هذه ترجع قال لاشي فاسمها قال يجعل يكبر هذه تجا من غفلة في الحكم بالرجم قال الخطابي
 لم يامر برجم مجنونة المطبق عليها من الجنون ولا يجوز ان يخفى هذا عليه ولا على احد من مجنونة ولكن به امرأة
 كانت تجن مرة وتفتق مرة اخرى فرأى عمر ان لا يسقط عنها الجرح لما يصيبها من الجنون اذا كان الزنا منها في حالة
 الا فانه وراى على ان المجنون شبهه بذكرها الى عن يتبلى به والحجود تترك بالشبهات ولعلها اصابت وهي في
 بقية بلائها فوافق اجتهدا عمر اجتاده في ذلك فذكرها عنها الى قلت ويدل على ذلك لفظ حديث الباب وهذه
 معقوبة بنى فلان لعل الذي اتاه من الزنا اما هاهنا في بلائها وفي جنونها فقال عمر لا ادري الا في
 باب في الغلام يصيب الحرام الصغير في اول احواله كالمجنون لكنه اذا عقل فقد اصاب هرا من اهلته الاداء

القاصرة فيسقط به ما يحتمل السقوط عن البالغ من حقوق الله تعالى كالعبادات وكألى وزد والكفارات وأما
 حال البلوغ فالتفقد اعلى ان بلوغ الغلام بالاختلام والاحبال والازوال اذا وطئ وبلغت الجارية بالحيض و
 الاختلام والحبل في اختلافوا في جعل انبات العانة علامة البلوغ فانكره ابو حنيفة وقال بعضهم انه علامة في السلم
 والكافر وهذا صحيح الشافعي وقال بعضهم انه علامة يحتاج اليها عند الاشكال وهو ما يريب مالك وقال بعضهم انه علامة
 في حق الكفرة خاصة بهوا صحيح عند اصحاب الشافعي بناء على ان ليس ببلوغ وانما هو اشارة عليه لانه يستعمل بالمعاجزة
 وتوازيح موال المسلمين بسبيل الكشف عنها بخلاف الكفرة وعليه حمل حديث الباب عطية القرظي قال كنت من
 سبي بني قريظة فكانوا ينظرون فمن انبت الشعر فخل ومن لم ينبت لم يقتل فقلت في من لم ينبت وفي من لم ينبت
 فكشفوا عاني فوجدوا ما لم تنبت فجمعوني في ابيي امي من اشتبه حاله بل بلغ او لم يبلغ فكشفون عانة ليعلم به
 البلوغ وعدمه فقال مالك انما اعتبر الانبات في حقهم مكان الضرورة وقال الشافعي انما يخص طرقي الكفار
 اذ لو سلموا عن الاختلام ابلغ منهم لم يكونوا يتعدوا بالصدق اذا راوا فيه الملاك ولكن بنايرده حديث ابن عمر
 قال السنة ان انبت عانة الغلام جرت عليه الاقلام وفيه امو قوف لرفع حكمي لقوله السنة ولكن سنه ضعيف و
 اتفقوا على ان البلوغ اذ لم يوجد بالاختلام والاحبال والازوال ان اعتبر بالسن وان اختلفوا في تحريمه
 الا ما حكى عن داود انه قال لا حد للبلوغ بالسن الحديث رفع القلم عن ثلثة عن الصبي حتى يحتمل الحديث وانبات البلوغ
 بغيره في الخبر قلت لابل لافق لان فيه اخذ العلامة واحتمل الانقيا ومثله كثير في النصوص لوضوح المقصود
 والامكن الجارية بالغة لان حملها نادر واكثر بلوغها يحضها قيل ما قاله هو قول مالك ثم بعد ذلك اختلفوا في تحريم
 السن فقال محمد وابو يوسف اذا لم يغلظم والجارية خمس عشرة سنة فقد بلغا وهو رواية عن ابى حنيفة وسوق الشافعي

واحمد الحديث الباب حديث ابن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم عرفه معلوم احد ابن اربع عشرة سنة فلم يجزه
 وعرضه يوم الخندق دهوا بن خمس عشرة سنة فاجازته وقال عمر بن عبد العزيز ان هذا الحد بين الصغير و
 الكبير اى اذ لم يبلغ باختلام وغيره قيل تمام خمس عشرة سنة وفي رواية للبيهقي فلم يجزني ولم يرني ببلغت فيه
 الزيادة صحها ابن خزيمة وبه الزيادة اظهر في تقديره البلوغ ولكن ابن الصاعد قال غريب ويحتمل ان هذا
 التقدير ليس للبلوغ بل مطرح نظره في البلوغ الى الاطاعة في القتال ولا تعرض فيه للبلوغ وعدمه كما روى عن
 سمرة بن جندب مرفوعا تعرض عليه سلمان الانصار في كل عام فليقل من ادرك منهم فعرضت عليه فالحق غلاما و
 وردني فقلت يا رسول الله لقد احقته وردني ولو صار عنة لصر عنة قال فصارت فصارت فصرعت فاحقني اخرج
 الحكم وصححه وروى ابن عبد البر في استيعاب من طريق الواقدى مرفوعا استشعر عمر بن ابي وقاص وارلورده
 فبكي ثم اجازته بعد وهو ابن ست عشرة سنة وقال ابو حنيفة للغلام ثمانى عشرة سنة والجارية سبع عشرة سنة
 وفي رواية ثمانية للغلام تسع عشرة سنة وانكر مالك حد البلوغ بالسن مطلقا وقال انه بالاختلام وعن ابى يوسف
 ان ثبتت نبات الشعر لعانة الصبا وهو رواية عن ابى حنيفة الصبا والدة اعلم بالصواب

باب السارق لسارق في الغزو والقطع وفي الباب كنما مع يسرب اطة فالى بصادق يقال له مصداق

سرق بجنيته فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تقطع الايدي في السفر ولو لا ذلك لقطع
وفي لفظ الترمذي والدارمي في الغزو وبديل السفر قال الا وراعي لا تقطع في الغزو والسفر قيل المراد بالغزو والسفر
في مال الفينة لانه شريك بسهر فيه وقيل اذا خيف حقوق المقطوع يده بالارحرب وقيل لا محل لاقامة المحرود
الغزو لانه يكون في دار الحرب.

باب في قطع النباش اى الذى ينبت في القبور ويلبب الاكفان من الموتى قال في الهداية ولا تقطع على النباش
وهنا عند ابى حنيفة وصحبه وقال ابو يوسف والثاقفى عليه القطع احو وبقولنا قال الثوري والا وراعي والزهرى و
مكحول وهو قول ابن عباس وبقول ابى يوسف قال مالك واجمدا وبقولنا الحسن والشعبى واخفى وداود
الظاهرى وهو ذهب عمرو عاتقة وابن مسعود قال مالك في الموطا رواه الامر عن ابى الذى ينبت في القبور انه اذا بلغ
ما اخرج من القبر اوجب فيه القطع فعليه في القطع وذلك ان القبر حرز لما فيه كما ان البيوت حرز لما فيها ولا يوجب عليه
القطع حتى يخرج به من القبر وقال احمد اذا اخرج من القبر كفنا قتيته ثلثة دراهم قطع دبره وشعر الكاكي بان
المراد بكنن السنة فان كان اكثر منها وترك في تابوت فسرق التابوت وترك معطوب او ذهب او فقت او جوهير
لم يقطع باخذ شئ من ذلك لانه ليس بكنفن مشروع وفيه تضييع وسفك لا يكون محرزا فلا يقطع سارقا وروى محمد في الآثار
من طريق ابى حنيفة حدثنا احمد عن ابى اسهم ان قال في النباش اذا نش عن الموتى فلبسهم لا يقطع وقال ابو حنيفة
لا يقطع لانه متلع غير محرز لكنه يبيع ضربا ويحبس حتى يبرأ خيرا وقال محمد يفتنا عن ابن عباس انه افتى مروان بن
الحكم انه لا يقطع به ولو قلنا احو قلت واخرج ابن ابى شيبة في مصنفه عن ابن عباس موتوا فليس على النباش قطع
واخرج عن الزهرى انه اتى مروان بالقوم يخفون القبور فضرهم ونفاهم والصعابة متوافرون وفي رواية انه ذلك
كان في زمن معاوية وكان مروان على المدينة فسأل من بحضرته من الصحابة والقضاة فاجمع رأيهم على ان يضرب
ويطاف به واخرج عبد الرزاق في مصنفه عن عمر بن الزهرى قلت وباروى خلاف ذلك فهو محمول على السباسة
وفي الباب مرفوعا كيف انت اذا اصاب الناس موت يكون البيت فيه بالوصيف يعنى القبر قلت الله وسرعله
اعلم وما خاد الله له وسرعله قال عليك بالصبر وقل تصبر قال ابو داود قال حماد بن ابى سليمان لا يقطع النباش
لانه دخل على الميت بيته قلت القبر وان اخلق عليه لفظ البيت ولكنه ليس بحرزا فاذا كان البيت خاليا ليس عليه
الحاقط لا يكون حرزا.

باب السارق يسرق مرارا فذا حكمه اختلف اهل العلم فيه فقال ابو حنيفة واصحابه يقطع بين السارق من
الزاد ويحبس من ان سرق ثانيا تقطعت رجلاه اليسرى فان سرق ثالثا لم يقطع وقلد في السجن حتى يتوب او يظهر عليه سبعا
رجل صالح او يعز روبة قال احمد بن حنبل والا وراعي وكل من سرق على ايضا وقال الثاقفى ومالك واسحق بن ابراهيم
في الثالث يقطع يده اليسرى وفي الرابعة رجلاه اليمنى وفي الخامسة عندهما يحبس ويعز روبة وعند بعض الظاهريه
يقتل في الخامسة وهو مروي عن عطاء وعمر بن عبد العزيز وعمر بن العاص وعثمان وفي السابق عن
جابر بن عبد الله قال حكي بسارق الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال اقتلوه فقالوا يا رسول الله انما سرق

او ما ضيا بلا ملك وشبهه او كميته من ذلك او كميته بما يامنه ليصدق على الواك ان سلتقيا فتعوت علي بذكره فتركها حتى جئت
 خشقة ذكره فرجها فانها يجرد فيه وليس الوجوه من سوى التمكن من ذكركه والواستكرهه عليه ففعلت الفاعل الوطو
 بنفسها سواء علته او علته على نفسها او اودخلته فيه اكرهاها وتحركت بنفسها واطلعت لفرانها نسبت بالبيتة والاقراء البيتة
 ان لشهدا رابعة من الشهود على رجل وامرأة بالزنا واذا شهدوا لهما لم يثبت عن الزنا ما هو وكيف هو وان في
 وتي زني ولبن زني فانما يثبتوا ذلك وقاوا لارينا ويطهنا في فرجها كالميل في المكحلة والاقراء ان يثبتوا بالغ العاقل
 على نفسه بالزنا اربع مرات في اربع مجالس من مجالس المقر كما اقرده الحاكم والدليل على اربعة الشهدا قوله تعالى
 فاستشهدوا عليهن اربعة منكم وقال تعالى ثم لم ياتوا بأربعة شهداء وما رواه ابو يعلى في مسنده ان شريكاً قد فطال
 ابن ابيته بامرأة فرفعه الى ابني صلى الله عليه وسلم فقال لرسول الله صلى الله عليه وسلم اربعة شهداء يشهدون والاف
 على ظهره واما الدليل على الاقرار اربعة فقصته ما غر في الباب فقال يا رسول الله اني ذريت فاقم علي كتاب الله
 فاعرض عنه فعاد فقال الحديث وفيه فقال النبي صلى الله عليه وسلم انك قلتها اربع مرات فمن ذريت فقال
 بقائمة قال هل ضاجعتها قال نعم قال هل باشرتها قال نعم قال هل جامعتهما قال نعم فاصبر به ان يرجع الحديث
 وفي رواية قال لما عرضت عليك فقلت او عجزت او نظرت قال لا قال افكتها قال نعم وفي رواية شاهده
 على نفسه انه اصاب امرأة حراما اربع مرات كل ذلك يعرض عنه النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل في الخامسة
 فقال انكنتها قال نعم قال حتى غاب ذلك منك في ذلك منها قال نعم قال كما يغيب الحديث والميل في المكحلة
 والشهادة في البعد قال نعم قال هل تدعى ما الزنا فقال نعم اتيت منها حراما ما ياتي الرجل من امرته حلالا
 الحديث بهذا صرح بانه يشترط في الاقرار بالزنا ان يكون اربع مرات فان نقص عنها لم يثبت الحديث وبه قال ابو حنيفة
 واصحابه وابن ابي ليلى والجمهور والصحاح والحسن بن صالح فهو حجة على الشافعي وذاك وغيرهما فيه دليل على ان الامام
 يسئل عن الشهود بعد الاشهاد او المتعدد الاقرار عن الزنا وعن الكيفية وهذا كله ظاهر بحمد الله تعالى فانما بين ذلك اربعة
 الحديث انما الرجوع المقر عن اقراره قبل اقامته الى وفي وسط قبل رجوعه على سبيله ولا ما من يلقن المقر الرجوع
 فيقول له لعنك المست او قبلت او لعنك وتزوجتها او وطئتها بشبهة وهذا كله ظاهر والليل قصته ما غر ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال شئ هذا لما عرض له ان يرجع عن اقراره فيعفي عن التي فتوب فتوب الله عليه وفي الباب
 حلا تركته لعنه ان يتوب فتوب الله عليه فهذا حجة لمن قال ان الاعتراف اذا رجع عن اقراره يترك وليتقط
 منه الحد وبه قال احمد والوجه فيته واصحابه وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قال ابن ليلى وابو ثور انه لا يقبل
 الرجوع عن الاقرار بعد كما لا يخفى من الاقرارات وهو قول للشافعي ورواية عن مالك قلت يجب التفصيل في
 القول انه اذا فرغ من الالم لا يسطع الحد وقد فرغ لم يرجع يدل عليه لفظ الصحيح فلما وجب من الحجة فقرأوا اذ وجب الحد
 كان الزاني او الزانية او كلاهما محصنا رجح المحصن بالحجة حتى تموت وان لم يكن محصنا وكان حرا فانه مات حذرة
 وان كان عبد فاحده خمسين جلدة والرجل والمرأة في ذلك سواء غير ان المرأة لا تنزع من ثيابها الا الفرد والحشو
 وان حفر للمرأة في الرحم جازة لا يحفر للرجل فالزاني المحصن والزانية المحصنة يرجح ولا يلزم له قال ابو حنيفة والشافعي

واماك وجهور الامة وسورايه عن احمد فقال احمد في رواية ولا حتى وداود بن المنذر ان الزاني المحسن يكفون
 يرحم واما غير المحسن فاختلف العلماء فيها فقال الجهور والبكر الزاني والزانية يجازان وفي بيان وقال الخنفية
 يجلدان فقط وحاصل الاختلاف ان النفي داخل في الحد اما الجهور يخلو في الحرة والخنفية لا يخلو في غير ذلك فاختلف
 القائلون بالتغريب هل هو عام للحرة والعهد هو مخصوص بالحرة او لا كونه فقال الشافعي والثوري بالتغريب
 عن الشافعي انه لا ينفي القتيق ونص الاذاعي بالحرة والذكورية وهو قول مالك واسحاق وعنه احمد وايتان
 والحاصل ان عند مالك يجمع بينهما في الرجل من المرأة وفي المحرور والعبد ومن نفى حبس في الموضع الذي
 ينفي اليه وللشافعي اقول في العبد في قول يغرب منه وفي قول شدة استبر وفي قول لا يغرب اصل بل يجلد خمسين
 وفي المرأة في قول تغرب مع محرما او اجرة عليها في قول على بيت المال وفي المحرم قيل بحسبه السلطان على الخرج
 معها وقيل لا واذا كان الطريق استأفى تغريبها بغير محرم وبيان واختلاف في المسألة التي ينبغي اليها ان قيل هو الى
 راي الامام وقيل يشترط مسافة القصر وقيل الى ثلثة ايام وقيل الى يومين وقيل من عمل الى عمل وقيل الى ميل
 وقيل الى ايتلين عليه اسم نفى وشرط المالكية الحبس في مكان ينبغي اليه فيها ما بحث الاول ان على المحرم جلد قبل
 الرجاء لا والثاني ان تغريب عام داخل في حد البكر ام لا والثالث في الحكم بعم العبد والحرة والذكور والاناثا
 مخصوص باحاديث نفى الباب عن ابن عباس قال والا لاني يمين الفاحشة من نسائك فاستشهدوا وعليهن
 منكم فان شهدوا فامسكوهن في البيوت حتى يتوفاهن الموت او يجعل الله لهن سبيلا وذكر الرجل بدل
 المرأة ثم جمعها فقال والذنان ياتيانها منكم فاذهما فان تابا واصلحا فاعرضوا عنها فخرج ذلك بابا للحال
 فقال الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا ينفي عن عباس فالذنان ياتيان الفاحشة
 على فوهن اما محصنة او غير محصنة فبين يده الآية حكم غير المحصنة بان ياتيه جلدة وبين السنة بالآية المنسوخة
 السلاوة ان يرحم النوع الثاني فكان كلا الحكمين يمينان اجمال قوله تعالى او يجعل الله لهن سبيلا فخرج الآية المتلوة
 وهي قوله تعالى والذنان ياتيانها منكم فكما قال ابن عباس في الباب ان عمر خطب فقال ان الله
 بعث محمد اباحي وانزل عليه الكتاب فكان فيما انزل عليه آية الرحمة فقرأها وادعيناها وادعهم رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ورجعنا لبعده وفي خشيت ان طال بالناس الزمان ان يقول قائل ما نجد آية الز
 في كتاب الله الحديث لانها صارت منسوخة السلاوة ولقي بعد وفاته فظهر بذلك انه لم يفرج حكمه وهي الشيخ والخنفية
 اذ زيناها بوجهها انكالا من البدن والدمع ريز حكيم وبنه الآية في تصحيف ابن مسعود موجودة واستدل صاحب البدر
 على ان التغريب غير داخل في الحد بقوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة وقال الاستاذ
 من وجهين احدهما انه عز وجل امر بجلد الزانية ليجوز النسخ بخبر الواحد الثاني انه سبحانه وتعالى جعل الجلد جزاء الحد
 اسم باليقين لكن الثاني ما خذ من الاجتهاد وهو ان الكفار ملوا وجنبا التغريب لا تقع الكفائية بالجلد وبذلك خلاص النص
 ولان التغريب لغرض التغريب على الزنا لا دام في بلدة يمتنع عن العتار والمعارف حياء منهم وبالتغريب يزل
 هذا المعنى فيرى للاداعي عن الموانع فيقوم عليه والزنا يمتنع فما انقضى عليه شدة وفعل الصحابة محمول على انهم نادوا

قالوا ان الزانية والزاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة ولا ينفي عن عباس فالذنان ياتيان الفاحشة

فامر به النبي صلى الله عليه وسلم فجلده ثم اخبر ان كان قد احصن فامر به فرجم واما الجواب عن اخره على بعد تسليم صلوة واجنب
 الافتقار على ارباب الاجتهاد فبينوا الاول ان قد ثبت اجماع الصحابة قبل ذلك بخلافه في خلافة عمر فانما جاعلهم
 بالنسبة من تفردكم بعد الاجماع المصون عن عمر وذلك لان عمر في خلافة رجم ولم يجد يحضرن الصحابة ولم يكمل عليه
 احد فخل عمل الاجماع والثاني ان يجوز ان يكون جلده او لا لعدم العلم باحصائها على وفق كتاب الدعوى فبينوا
 على وفق السنة كما قال بنفسه ايضا في كتابه هذه الواقعة نظيرة الواقعة المرفوعة كما سلف لكن في عقد الاجماع مع
 بعض افاضل المجتهدين وكابرهم كعلي خاتم الخلفاء وكبر نبلاء الفقهاء كلام واما ما يؤولون له من اتفاق جابتهما اكثر
 ثم في جواب الثاني فنظرنا قد ثبت ان ناسه كان هو الجمع بينهما كما ذكره المنذرى وغيره فلا يصح التناويل الا ان
 نقول ان يكون ذلك من حيث استفاد من امثال افكاره وهي محتملة لما قلنا ولا يبعد ان يجاب ان ذلك كان اجتهاداً منه كما
 يشير اليه قوله جلدها بكتاب الله نظر الى ان الكتاب مطلق عن قيد عدم الاحصان او عن قيد البكارة والاجتهاد ولو كان
 الصحابي لا يلزم منه اجتهاد آخر ابتداء ثم قد ثبت ترك الجدل في بعض الاخبار الصحيحة بغير معنى الاحصان فبقيت مختلف
 في الشرع مرة اطلق على الحر ومرة على المتكوتة وعلى المسلمات وعلى العفائف وهذا كله في القرآن واما في الحديث
 فظني ان اطلاق على النكاح فانه ركن ركين من اركان الاحصان ثم عندنا فرق بين احصان القذف واحصان الزم
 فاحصان الزم قال في البائنة اما احصان الزم فهو عبارة في الشرع عن اجتماع صفات واعتبارها بالشرع لوجود
 الزم وهي سبعة العقل والبلوغ والحرية والاسلام والنكاح الصحيح وكون الزوجين جميعاً على هذه الصفات وسواء
 يكونا جميعاً غائلين بالغين حرين مسلمين فوجبه هذه الصفات جميعاً فيها ما شرط لكون كل واحد منهما محصناً والدخول في
 النكاح الصحيح بعد سائر الشرائط متاخر عنها فان تقدم بها لم يعتبر ما لم يوجد ودخول آخر بعد ما حصل فلما صار الزوج بهذه
 الصفات محصناً ثم زنى فجرم وكذلك اذا صارت الزوجة بهذه الصفات محصنة ثم زنت فترجم وليس المراد بكون
 المحصنين الزانيان كما فهم بعض الناس فتنبه ولا تكن من الغالين وسند خلاف الشافعي وابي يوسف في رواية
 في بعض شرائط الاحصان في باب رجم اليهوديين انشاء الله ثم اذا رجم ومات يغسل ويكفن ويصلى عليه بهذه الالاء
 والاولى ان لا يصلى عليه الامام واسأل الفضل اذا لم يشب واما بعد التوبة فيصلى الامام ايضا وقال احمد في رواية
 لا يصلى الامام وان تاب وقضى النبي صلى الله عليه وسلم على الغادية بعد ما رجعت وتابت وسيأتي في باب ما
 رجم ما رزقنا قال يا رسول الله ان صنعت به قال اصنعوا به بالصنع بموتها من غسلها والكفن والحنوط والصلوة عليه
 اخرج ابن ابي شيبة في مصنفه من طريق ابى حنيفة عن علقمة بن مرثد عن ابن بريته عن ابيه قال احدثتني
 ابى حنيفة بهذا الاسناد قال ابن حجر وفي اسناده ابو حنيفة والباقيون من رجال الصحيح قلت والوجه في اعلی وافضل من
 عامة رجال الصحيحين لا يستضعف الامن كابر عقله ومن سقه نفسه واما مقصده ما عرفت في الباب فقد اختلف فيها على جابر
 فقيل صلى عليه وقيل لم يصل عليه وهذا اختلاف على الزهري عن ابى سلمة عن جابر وروى الباقون من حديث ابى
 ابن سبيل انه صلى عليه وفي الباب من حديث ابى برزة وحديث ابن عباس انه لم يصل عليه فيقول في الجمع ان الشافعي
 على ان في رجم النفي على عام العلم قيل انه لم يصل نفسه امره وقد يجمع الما قبل الصلوة على الدعاء في الاشياء

لونا بها صاحب مكنس القفر لاداء امرها فعلى عليها ان تفت في رواية ثم امرهم ففعلوا عليها انتقال عمر بن ابي راسل اليه
 فعلى عليها وفيها منعت فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لعقابتا تحبة لوفيت دين سبعين من اهل المدينة
 وسعتهم دمل وجعلت افضل من ان جادت بنفسها الى حيث اوى كنت فغضبوا ثوبوا الى الله وفيه اذ ثبت الزنا عن اقرار
 بابع مرات وفيه ان لا تزيم الجمل حتى تقع سواركان جهابها من زنا او غير ذلك فاشنع عليه لئلا يقتل جنينها وكذا لو كان جنينا
 الجمل وهي حامل لم تجلد بالا جماع حتى تنفق وفيه ان المرأة تزيم افاضت وهي محضنة كما يحرم الرجل وبها الحايث يحمل على
 انها كانت محضنة لان الاحاديث الصحيحة والاجماع تنطابقان على ان لا يزيم غير المحضن وفيه ان من وجب عليها
 قصاص وهي حامل لا يقتص منها حتى تنفق وبذلك علم ثم لا تزيم الحامل الزانية ولا يقتص منها بعد وضعها حتى تنفق
 ولها الباء ولو ينشئ عنها بلبن غيرها واختلف العلماء فيه فقال الشافعي واجهد واسحق انها لا تزيم حتى تنجب من رضع
 فان لم تجر راضته حتى تغلمه ثم رجعت ومهر وراية عن مالك وقال ابو حنيفة ومالك في رواية اذا وضعت رجعت ولا تتر
 حصول مرضعة وفي الباب قصة السيف برواية ابى هريرة وفيه اشكال من حيث ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
 بعث انيسا الى المرأة وقال فان اعترفت فارجهما والحال ان الزنا لا يتجسس فيه ولا يتنقب عنه بل يتجسبين القفر
 ليرجع كما في قصة ما غرقا في سبب بعث اليها رسول الله صلى الله عليه وسلم انيسا فاجاب عنه النووي ان والاعلام
 قال في حصة رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ابني هذا زني بامرأة فهذا القول قد ثبت لها بالزنا فثبت لها ما طالت
 موجب القذف ان انكرت الزنا فابانها بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم لاعلام المرأة بانها ربيت بالزنا فان
 انكرت الزنا فغيرها بان لها عنه عد القذف فخطا اليه التعوذة وان اقرت بها تزيمها عرفت بالزنا ورجعت
 قال الحافظ لم اقف على اسم الخصمين ولا الابن ولا المرأة ولا على اسم اهل العلم ولا على عدد زيم
 باب في سراج اليهوديين تقدم لقاعن البداع معنى الاحصان قال في الهداية واحصان الرحم ان يكون
 عاقلا بالغاسلا قد تزوج امرأة نكاحا صحيحا وفضل بها وسما على صفة الاحصان فاقفل والبلوغ شرط لبلوغ التعوذة
 اذ لا خطاب دونها وما وادها ما يشترط كمال الجنائز بواسطة كمال التعوذة اذ كفران التعوذة تنافي عن كمالها وهذه الاشياء
 من جلال النعم وقدر شرع الرجم بالزنا عن جميعها فباطل بخلاف الشرع والعلم لان الشرع ما ورد باعتبارهما ولعب
 الشرع بالراي متعذر ولان الحجة يمكن من النكاح الصحيح والنكاح الصحيح ممكن من الوطى الحلال والاصابة شفع بالحسالة
 والاسلام يمكن من نكاح المسلمة وليكون اعتقاد المحرمة فيكون الكل مترجعة عن الزنا والجنابة بعد توفرا وازواج اعاط
 والشافعي يخالفنا في اشتراط الاسلام وكذا ابو يوسف في رواية لهما ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم رجم يهوديين
 قد زنيا فلما كان ذلك بكلم التوراة ثم خرج يهودي فوالله لا سلام من اشرك بالله ليس بمحصن اهم قلت حديث من
 اشرك بالله ليس بمحصن اخبره اسحق بن راهويي في مسنده من طريق عبد العزيز بن محمد عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 قال اسحق رفعه مرة ووقعه اخرى لواءه الدار فمضى من طريق اسحق وقال لم يرعه غير اسحق ويقال اذ رجعه عن وطى
 موقوف ولله الدار فمضى من وطى اسحق وقال لم يرعه غير اسحق ويقال اذ رجعه عن وطى
 قلت عفيف ثقة وثقة الوحاتم والحديث مرفوع على ان الرفع زيادة غير معروفة للوقف وزيادة الثقة منسوبة والحديث

اخرج صاحب الجوهر النقي شيئا من عبد الباقي بن القانع الخفي في باب من يلاع من الانوار واج بينه وبين ابني داود
 واسطة واحدة ورواه بسند عن ابن عمر فروعا ورجال الساجدة ثقات وبقولنا قال مالك وهو مروي عن علي بن ابي طالب
 في باب المكاتبنة بن محمد بن ابى بكر الصديق كان عاملا على مصر في زمان خلافة علي بن ابي طالب في سنة
 فقال علي حول المدينة الى الذين هم وارجم المسلم فدل علي عام رجم الذي وبقول الشافعي قال احمد ولنا ايضا قولنا
 فاذا احصن فان اتين بفاحشة فعليه نصف ما على المحصنات من العذاب الآية قيل معنى قوله احصن اسلمن
 قال الرزقاني في شرح الموطا موقفا في ثمر فاذا احصن الفتح اوله اي اسلمن او عققن عند الاكثر ومعناه عند البعض
 تزوجن وبعضها اي احصن بالازواج اي اتهم احصنوهن عندهن شرط وعنده غيرهم معناه احصن بالاسلام فكما
 ان الزوج يحصن الامة فكذلك الاسلام يحصنها والمعتبان متاخلمان في القرأتين فلهذا عن ابى عمر بن عبد البر
 اجاب الخنفية والمالكية عن رجم اليهوديين بانهم ارجوا حكم التوراة تنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم وليس من حكم الاسلام
 في شيء ويحتمل ان لا يكون الاسلام من الاحصان في رجمهم ثم نسخ ذلك الحكم اذا نزل الرجم ثم هو فعل وقع في واقعة حال
 محتملة ولا دلالة فيها على العموم لكل كما قرأتنا هذا جواب الطحاوي وقد رده الحافظ ولكن في جواب الطحاوي اختصاره
 لا يمكن رده قال الحافظ قال المالكية وعظم الخنفية ورسمه شيخ الكثر شرط الاحصان الاسلام واجابوا عن حديث الباب
 بانصه الشر عليه وسلم انه ارجوا حكم التوراة وليس هو من حكم الاسلام شيئا وانما هو من باب تنفيذا للحكم عليهم بما في كتابهم
 فان في التوراة الرجم على المحصن وغير المحصن قالوا وكان ذلك اول دخول النبي صلى الله عليه وسلم المدينة وكان عليه
 باتباع حكم التوراة والعمل بها حتى يفتح ذلك في ثمره فرجم اليهوديين على ذلك الحكم ثم نسخ ذلك بقوله تعالى واللاتي
 بائنين الفاحشة من نسائهم الآية الى قوله لا يجعل الله لهن سبيلا ثم نسخ ذلك بالقرآن بين من احصن ومن لم يحصن
 قلت اعلم اولان العلماء اختلفوا في الحكم بين اهل الذمة اذا ارتكبوا الذنبا او اجاب ذلك علينا ام نحن فيه بخير وقلنا
 جماعة من فقهاء الحجاز والعراق ان الامام والحاكم يحيران شاكهم بينهم وان شاكهم عرض عنهم وقالوا ان قوله تعالى فان
 جاؤك فاحكم بينهم او اعرض عنهم حكمهم لم يفسخ ناسخ ومن قال بذلك مالك والشافعي في احد قوليه وقال آخرون واجبت الحكم
 ان يحكم بينهم اذ اختلفوا عليه حكم الله تعالى وزعموا ان قوله تعالى وان احكم بينهم بما انزل الله نسخ الآية التخييرية واليه ذهب الخنفية
 واصحابه وهو احد قول الشافعي واختاره الشافعي وبه قال احمد بن حنبل وثابتا بينهما مباحث الاول ان واقعة الباب
 متى وقعت وامحلتها في اكثر الروايات انها وقعت في المدينة وفي بعضها انها وقعت في خيبر وفي اسباب النزول للسيوطي
 انها وقعت في الفكر فادعى الحافظ انها وقعت في السنة الثامنة وما الى ما يفتي به الصدوق ومسك بسند ابن عباس
 وقال انه شهد الواقعة وكان هجرة مع امية في السنة الثامنة قلت لا استدلال في حديث ابن عباس فان ما من لفظ
 يدل على انه شهد الواقعة وكذلك مسك بان عبد الله بن حارث بن جرد روى الواقعة وتواتر في المدينة في السنة الثامنة
 قلت فيه ايضا ما من لفظ يدل على شهوده في الواقعة الا ما اخرج الطبراني بسنده انه تلمذ لم يذكر ان حارث بن جرد في
 الصحابة فكيف يصح ان يروى مع امية في السنة الثامنة في المدينة فمضى الرواية ثم قطعوا الذي جازع ابي جعفر عبد الله بن عباس
 لاجد عبد الله بن حارث بن جرد ثم جازعوا عبد الله بن حارث في السنة الثامنة في المدينة وذكر القسطلاني ان الواقعة واقعة السنة

انزل الله وادعوه فقلت لا شك في ان واقعة الباب قبل نزول آية الرجم واية الجدي بل عليه حديث منها ان في
 واقعة الباب كان ثلثة من اليهود قد قتلوا في قرب احد منهم كعب بن اشرف واما ما أخرجه ابن جرير في تفسيره عن
 ابن جرير وناظره ان ابا هريرة كان شهد الواقعة فهو وهم ايضا بل عليه حديث ابي هريرة في الباب والثاني ان
 اليهود جعلوا النبي صلى الله عليه وسلم حكما ام لا وعلى تقدير الحكم بل يجوز ان يحكم بما في شريعتهم ام لا وهل يجوز الرجم
 ما يعلونه من شريعتهم ام لا ثم بعد ذلك بل كان الاسلام شرط الاحصان في التوراة ام لم يكن بل كان الرجم على
 المحصن وغيره ثم شرط في احصان الرجم الاسلام في ديننا ثم اعلم ان النبي صلى الله عليه وسلم كان لو رجمنا حكم بما في التوراة
 ففي الباب من حديث ابي هريرة فقال النبي صلى الله عليه وسلم في احكم بما في التوراة فاصبر كما صبر جهم قال
 الشرحي بلفظ ان علمه وولاية تزلت فيهم انا انزلنا التوراة فيها حكم مما اتفقوا عليه من اليهود الذين اسلموا كان
 النبي صلى الله عليه وسلم حينئذ قد ثبت في الصحيح ان يحكم بما في التوراة قبل نزول الشريعة واخرج البخاري
 كان يحكم بما في التوراة في روايات الباب تالف فقال صرح في الاولى منها ان اليهود
 جاءوا بانفسهم قبل ان يفعلوا ما كانوا يفعلونه فيهم اذ اننا احدهم وفي الثانية تصرح بان النبي صلى الله عليه وسلم بدأ
 بالثلاثة حين رآهم يفعلوا ما فعلوا ثم ان في الثانية تصرح بان دعاهم فسأهم والثالثة تصرح بانهم دعوا النبي صلى الله
 عليه وسلم في القف وفي الرابعة انهم اتوه وسو في المسجد لا يمكن حملها على تنزيه الواقع لانه لا يمكن ان يكون ابن صوريا في
 في كل مرة بعد ثبوت الرجم في التوراة حتى يقتضي ان ثبوت ثانيا والثالث والاربعاء قد ثبت ان الذي ناظره وناشده في ذلك
 عليه وسلم هو ابن صوريا فالثابت والصحيح انهم كانوا اشاورا فيما بينهم ان ياتوه وليستفتوا منه صلى الله عليه وسلم فاعلم
 ان يامرهم بما روي اهل مما هو واجب عليكم في التوراة وهو الرجم وذلك لما رافق في شريعة صلى الله عليه وسلم من السور و
 واليسر ليس في شريعتهم او يكون عند الضرر فقال بعضهم لبعض اذهبوا بنا الى هذا النبي فاذ بعث بالتحفي فان
 اننا ما بغيتا دون الرجم قبلنا با واجتبا بهما عند الله وقلنا فتيا بنى من انبيائنا قال قالوا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فسالوه فامرهم بالرجم من التوراة فذهبوا ولما لم يروا فيه تخفيفا فعلوا ما كانوا يفعلون فاتفق ان صلى الله عليه وسلم راي
 اليهودي الذي استفتوا فيه على حمار وهو محم وجهه تعجب بما فعلوا حيث لم يعملوا بما امروا فطلب اليهود وسألهم عن
 ذلك فكان من امرهم ما كان ثم بدله ان يذهب بغيره اليهم وارسلوا اليه صلى الله عليه وسلم لطلبوه فذهب الى القف في
 بيت المدراس راي المدرس فروي كل من الرواة ما راي ولا يروى رواية علي رواية والبرقي اعلم ثم لا يخفى ان هذا
 الحكم منه صلى الله عليه وسلم كان اما لكونه حكما فحكم بما في كتابهم واما لانها الرزمة بما يمتنعونه ليس بمعبد واما ما وافقه
 لابل الكتاب لانه كان يجب موافقتهم فيما لم ينزل عليه او كان ما موراه ثم نسخ او لم يكن في التوراة شرط الاسلام
 للاحصان او كان الرجم فيها لكل من زنى سواء كان محصنا او غير محصن ثم شرط للاحصان في شريعتنا وشرط الاسلام
 للاحصان كما يدل عليه الآية وحديث الذي استدل للناظر ولبرقي والندباء ولو سلم ما قال الشوافع قلنا ان صلى الله عليه وسلم
 حكم بذلك مع كون الزاني والزانية غير محصنين تعزيرا عليه حيث علم ليشروع الفاحشة فيهم ولم يكن الحكم على اهل الذمة
 جزا بعد بل كان مخيرا بين ان يحكمهم وان لا يحكمهم وكان ذلك الحكم لما اتهم اليه ثم وجب بعد ذلك على الامام ان يحكمهم

الامام ثابت بالاضافة الى خصوص هذا العادة ايضا وصلا وحقيقة وعادة وجبا ولذا يقوم بها امور البيت في المجلس
 الساكنين لما جازهم واذا جازهم ونجاهم ويجري فيهم التوالد والتناسل منهم ويؤخرون فيعلمين وليكن لهم غير ان الشرع نظر
 الى الامور العارضة الخارجة عن هذه المحلة الخاصة بالاضافة اليه وكان نظير المشي عنه لغيره لكن بالنسخ الكلي صار
 كما غير مشروع مطلقا كقرض الجدة والامانات الاعضاء في الشرائع السابقة لكن ملاحظة الاصل السابق اوجب
 شبهة ولو خفية غصينة في الدرر واما قاله اهل الاصول انه يجاز عن النفي محمول على ما ذكرنا ثم حيث ايماء امرأة
 تكلمت بغير اذن وليها فتكاد باطل فان دخل بها فلها المهر بما استحتم من فرجها حيث صح معاضد لمذهب الامام
 حيث حكم بطلان العقد مع وجوب المهر وجوب سقط للمهر بالاتفاق على انه ترتيب عليه بعض آثار العقد مع بطلانه فلم
 ان بطلانه لا يؤثر في نفى الآثار بالكلية ولما ان الحديث لا يعمل بظاهره ولا يضر لانه كلام على تقدير صحة مذهب المخالف
 او على تقدير ايراده ظاهره ولانه ما دل ابا بانه يقول ان بطلانه باعتراف المولى في غير كفوا وتخصيصه بما لم يكن فيه
 للمرأة ولا يد على نفسها كالامانة والصبيته فهو باطل على ظاهره وما روى ابن ماجه عن ابن عباس رفعه من وقع على
 محرما فقتلوه واخرجه المصنف في الباب عن العلاء بن عازب قال بينما انا اطوف على اهل لي ضلت اذ قبل
 سركب او فرس معهم لو ان خيل الاعراب يطيقون في لمنزلتي من النبي صلى الله عليه وسلم اذ اتوا اقية فاستخرجوا
 منها رجلا فاضربوا عنقه فسالت عنه فذكروا انه اعرج من باصورة ابيه وفي رواية عنه قال لقيت نجي معه
 راية فقلت له اين تريد فقال القتي رسول الله صلى الله عليه وسلم الى رجل نكح امرأة ابيه فامرني ان
 اضرب عنقه واخذنا ما له نحول على ان عقده ستملا وان تذب لما يفيد لفظه من بعلى فاعده الجارية وذاك
 حلالا فاضار مرتد به وتعرسه بها لا يلزم وطية اياها وخير الوطى لا يبرأ اتفاقا فضلا عن القتل ولان الحديث
 ضرب العنق والقتل واخذ المال بل هو جزاء الرزة ولانه لما جاز لا لمران قتل المرأة والوطى لم يعين كونه للوطى
 فلا دليل على احد ما يعينه وجاز ان امر بياسته وتعريرا واذا جاز الاحتمال بطل الاستلال واعطار اللوار يولد
 قتل للمارتد وقتل اهل الجارية والمهر بالرجم او بالجدة وفي الحديث اضطراب

باب في الرجل يني في جارية امراته قال الحنابلة يروى عن علي ابياب الرحيم على من وطى جارية امراته وبه
 قال عطاء وقتادة والباك والشافعي واحمد واسحق وقال الزهري والاوزاعي يجلب ولا يجرم وقال اصحاب الباكي
 في من اقترانه في جارية امرته يرد وان قال طنت انها تحل لي لم يرد وعن الثوري انه قال اذا كان يعترف
 بالجارية يعز ولا يجرم قلت قد تقدم معنى الزنا الموجب للموت قال في البداية الوطى الموجب للمهر والزنا
 في عرف الشرع واللسان وطى الرجل المرأة في القبل في غير الملك وشبهه الملك لا يفعل مخطور والمحرمة على
 الاطلاق عند الثوري عن الملك شبهة يولد ذلك قوله عليه السلام ادروا الحمد وبالشبهات ثم الشبهة نوعان شبهة
 في القبل تدعى شبهة اشتباه وشبهة في الحمل تدعى شبهة حكمية فالاولى تتحقق في حق من اشبه عليه لان معناه ان الظن
 غير الدليل وبلا ولا بد من الظن لتحقيق الاشتباه والثانية تتحقق بقاء الدليل الثاني للمحرمة في ذاتها ولا تتوقف على ظن الجاني
 واعتقاده والمحرمة لا ينعين لاطلاق الحديث والشبهة ثبتت في الثانية اذا ادعى الولد ولا يثبت في الاولى وان

ادعاءه لان الفعل يخص زنا في الاولى وانما ينفذ الى المراجع اليه وهو انتباه الام عليه لم يخصص في الثانية فتشبه
 الفعل في ثمانية مواضع جارية بغيره وامه وزوجته والمطلقة مثلثا وهي في العدة واثنتا بالطلاق على مال وهي في
 العدة واثم ولدا اعتقهما مولا وهي في العدة وجارية المولا في حق العبد والجارية المبرورة في حق المهرتم في رواية
 كتاب الحار ودفني هذه المواضع لاحد اذا قل ظننت انها تحل لي ولو قال علمت انها على حرام وجب الي واكشبه في محل
 في ستة مواضع جارية ابنه المطلقة طلاقا باثنا بالكنائيات والجارية المبيعة في حق البائع قبل التسليم والمهرمة في
 حق الزوج قبل القبول المشتركة بينه وبين غيره والمهرمة في حق المهرتم في رواية كتاب الرهن نفى هذه المواضع
 لا يجب الحد وان قال علمت انها على حرام ثم اشبهته بالثالثة بمن لا يثبت بالعقد وان كان منقفا على تحريم
 وهو عالم به وعند الباقيين لا يثبت اذا على تحريمه ويظهر ذلك في نكاح المحارم اعم فالوطي بجارية زوجة من شبهة الفعل
 فاذا قال ظننت انها تحل لي لاحد عليه ولو قال علمت انها على حرام وجب الحد اخرج محمد في كتاب الاثان من طريق
 ابني حنيفة عن حماد عن ابراهيم عن علقمة انه سئل عن جارية امراته فقال ما بالي اياها انت او جارية عوجبة قال عوجبة
 منكسبة جية قال حماد وهذا قول ابني حنيفة وقولنا جارية امراته وغيره بأسوا الا اذا اثنى على وجه الشبهة ودان له
 الحد كذلك بلشاعن علي بن ابي طالب وابن مسعود ثم اخرج من طريق سفيان الثوري عن علي ان امرأة اتت عليها
 فقاتلت ان زوجي وقع على امي فقال صدقت هي وابيها ولي قال اذهب فلا تعود قال محمد بن ربيعة عن ابي لها شبهة

قلت ورواية الباب ان صح فحمل على التعريض جيب بن سالم ان سرجا ليقال له عبد الرحمن بن حنين

وقع على جارية اميرائه فرفع على النعمان بن بشير وهو امير على الكوفة فقال لا قضين فيك القضية

مرسل السعدي الله عليه وسلم ان كانت احلتها لك جلدتك مائة دان لم تكن احلتها لك سرحتك بالحجارة

وجدته قد احلتها لخلده مائة الحديث قال الخطابي هذا الحديث غير متصل وليس العمل عليه وقال ابو عيسى الترمذي

وفي الباب عن سلمة بن المحقق نحوه حديث النعمان في اسناده اضطراب سمعت محمد يقول لم يسع فتاة من جيب

بن سالم هذا الحديث انما رواه عن خالد بن عرفة في الخبر لم يسع من جيب بن سالم هذا الحديث ايضا انما رواه

عن خالد بن عرفة قلت قول البخاري قد روي في رواية الترمذي لانه لم يذكر خالد بن عرفة في سننه واما على رواية

ابني داود وفي رواية ذكر خالد بن عرفة في رواية قتادة وابني بشر بن خالد بن عرفة عن جيب بن سالم وليس المراد

باحلال الزوجة تمليك الامة للزوج بالية او غير ما بل المراد تخليل الوطى واباحة من غير تمليك واما اللفظ حديث سلمة

ابن المحقق ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى في رجل وقع على جارية اميرائه ان كان استسكسها فبى حرة د

عليه لسيدتها امثالها وان كانت طادعت به له وعليه لسيدتها امثالها وفي لفظ وان كانت طادعت به فبى امثالها

من ماله لسيدتها قال الخطابي لا اعلم احراما من الفقهاء يقول به وفيه امور يخالف الاصول منها ايجاب النسل في

الحيوان ومنها استتلاب الملك بالزنا ومنها استسقاء الى عن الزاني وايجاب العقوبة في الممال وهذه الامور كلها منكدة

لا يخرج على ذلك احد من الفقهاء وخليف ان يكون الحديث منسوخا فان كان الاصل في الرواية هو وكذلك قال الباقر

في سننه وقال انه منسوخ بالاختيار في الحد وجم اخرج عن اشعث انه قال بلغني ان زكوان قبل الحد وقلت قال شيخ

مشايخنا مولانا الجويني قدس سره والعزير في حرة وهذا حكم الضمان وما يكون له الأول بيان الحمد
والنقضية واحدة وكل هذا في الرواية المتناهي شيئا من المذاهب وكان ذلك بينا فافترشا والمناهي ان يكون وليس
حكما يجب الايمان به ولا اشريعا ولا اجبال ان من رضى بامته امراته ان كانت احلها العزير والارجم ثم بعد ذلك ينظر
ان كانت الامه مسطوعة اثينا فعل وجب اى باعتبار المصلحة ان تطلى له لانهما قد اتفقا على امره فريدها وان على الزنا
لو لم يصب الامه له وفيه مفاسد دينوية واخرية كما لا يخفى وان لم تكن مطاوعة له استحب تحريرها لان بقاها في بيتها
يورث الفاسد حيث يقصد منها ما قصدوا ولا يقتلهم المفاسد ولست يخرج شيئا العلامة البحر الخيري القهامة حيث اتى
ما يعجز عنه كل فقيه ولا يكاد يصل اليه الاكل متفر من فرد في العلوم فانهم قد قولوا في مثلها لا يبعد ان يكون مثلها
مبتدأ لا علاقة له بما قبل وخبر في عذوف بناء على الظاهر كما هنا لما طاعته وكانت له بحسب ما يقتضي بالمصلحة
الانثاء المفاسد فكان المعنى في الرواية حكما ما هو ظاهر انه لا سداد الا ان تكون الى غير ذلك مما يناسب المقام
الحديث اخرجه النسائي وابن ماجه في سننه واضطراب المحقق لقب واسمه حنظلة بن عبيد وسلمة بن الحنظلة صحابي كنية
ابو سنان كنى بانه سنان وقيل ابنه سنان ايضا له صحبة

باب ثمين عمل قوم لوط قال في الهديتين ان امرأة في موضع الكوفة قيل يريها جنية او عمل قوم لوط
فلاحد عليه عند ابني حنيفة ويعبر وقال في الجامع الصغير ويودع في السجن دالى ان يكون او متوب وقال ابو كازنار
فيحد واحد قول الشافعي وقال في قول لقيطان بكل حال لقول عليه السلام قتلوا الفاعل والمفعول ورواية الباب و
اخرجه احمد وابن ماجه والترمذي من حديث ابن عباس رفعه بلفظ من وجدتموه لجيل عمل قوم لوط قتلوا الفاعل و
المفعول ويروى خارجا الى الاعلى والسفل واخرجه ابن ماجه من حديث ابى هريرة رفعه بلفظ الذي يعمل عمل قوم لوط
فارجوا الاعلى والسفل لهما ان في معنى الزنا لانه قضاه بالشبهة في محل مشتبهي على سبيل الكمال على وجه يحض حرام القصد
رفع المار ولمة ليس بزنا لاختلاف الصحابة في وجهه من الاحراق بالنار وعدم الجوار والتكليس من مكان مرتفع
باتباع الاجار وغير ذلك ولا هو في معنى الزنا لانه ليس فيه اضاغة الولد واشتباه الانساب وكذا هو اندر وقوعه لان الزنا
الداعي الى احد الجانبين والداعي الى الزنا من الجانبين واداه بحول على السياسة وعلى المخل الا ان يعز عن ملابها
انتهى اعلم ان ههنا مسئلتان المسئلة الاولى في حكم من اتى امرأة في دبرها فقيل ان الخلاف في الغلام اما لو اتى امرأة
في دبرها خلاف وقيل لو فعل بها عبده وامته ومنكوحته بكاح صحيح او ناسد لا يجدا جماعا ولكن يعز قول الاصح
انه في العبد يحد وفي الامته ومنكوحته لا يحد قلت الاصح ان الكل على الخلاف وللشافعي في عبده وامته ومنكوحته قولان
لم علم انه قد انفرد الاجماع على حرمة اتيان المرأة في دبرها وان كان فيه خلاف قد تم قطع ومن روى عنه اباحتها وروى
عنه انكاره والمسئلة الثانية في اجراما على فعل اللواط فندلاني حنيفة لا يحد الفاعل ولا المفعول ولكن يعز ان اشد تخيرا
حتى يقتل والاحراق وسجنان حتى يموتا او يتوبا ولو اعطا اللواط قتله الامام محمد كان او غير محصن سياسة لاحد
قال صاحبنا هو كازنار جليل البكره ويرجم المحصن في هذا يشير الى ان عندهما ليس عين الزنا بل حكم الزنا فلا تنافي على
قولها قياس في اللغة كما اتى على مذنب الشافعي وللشافعي في وجهه في وجفقتان بالسيف وفي وجهه جمان بكل حال

أوشيشين وبه قال أحمد والكل في وجوبه لم يهدم عليها جدار وفي وجوبه من شانهن كحل حتى يموت وصح الرافعي في ترجيح
 أبو جبر ان يهدم كان كبروا ليعرروا ان كان مختصنا بجرهم لقتل القتل عن جميع من السلف كان يكره على غيره سما
 وقتل عن علي ان يقتل بالسيف الا انهم يحرق بالنار وروى البيهقي ما يجمع اراها للصحابه على تحرق القاتل والمفعول به و
 سنده مرسل وقال الترمذي احرقت اللوطية بئنا رايا لوكرو عبد الله بن الزبير وشام بن عبد الملك وروى البيهقي عن
 علي وابن عباس انهم من اهل بدار في القرية فكلوا سائمة الجارية وقيل يهدم عليه جدار كما روى عن عمرو عثمان اذا تم
 رايا كذا من اهل جلد ولم يحرق في مسلك الغفل خز ورواه ليعرروا على امام الامه الامه ابني حفيظة فيما راى اذ لاح عليه جدارا في
 ولم يدر ان لم يثبت عنده نص صحيح يخرج في حده فان عامة المرفوعات فيه ضعف الاسانيد ولو سلمت فهي غير صحيحة في الحد
 بل انما يلوح بان هذه الاما انما هي في التعزير والسياسة ولو على اقل الرتب وانصى ما يتصور فيه وكل ذلك قال الامام
 بان الامام اذا راى في ذلك مصلحة فعل واما الموقوفات لوسط الناس بها فهي ايضا محمولة على طريق التعزير والسياسة على
 اختلاف عنهم في تعيينها ولو كان منصوصا قرانيا او بنويا قطعيا او مشهورا لم يختلفوا فيه بان يقتل او يحرق او يرمي او يجرم
 او يجمع بينها فاشمال هذه الاختلافات سندا او تنافضا وسمما في النصوص والاختلافات اراها للصحابه حملت
 ابا حنيفة على ان لم يوافقهم في ان يحد الزنا جلد او رجلا اذا اختلف فيه الصحابة وهم مشهورا آثارا للتعزير ولما عاينوا
 انوار جمال الرسول الجليل فخرجوا آثاره وسنده وعلاواته وقواله وافعاله وهم اهل اللسان واشهدوا على نفسها ودرائة ورواية
 في معاني الآثار النبوية علم ان لم يرد فيه حد محدد وحكم مقطوع به ونص غير معدول عنه والام لم يعدلوا الي هذه الاختلافات
 والتفتوا على ما ورد لاسيما الخلاف اذ هم اركان قصصا قامة الحد ودوا ساطعين نظم الامم وسياساتها فهاول دليل على انه
 ليس من مسمى الانا لغة وشعرار

باب فيمن اتى بهيمة قال في الهداية ومن وطئ بهيمة فلا حد عليه لانه ليس في معنى الزنا في كونه جنسية وفي وجود الداعي
 لان الطبع السليم يشترطه والحال عليه هتاية الشدا وفرط الشبق ولهذا لا يجب سزوه الا ان يعز لما بينا والذي يروى انه
 تدفع البهيمية وتحرق فذلك قطع التحدث به وليس بواجب انتهي ولا شافعي فيه وجوه في قول يجب عليه حد لان قابسا على
 الزاني وفي الباب عن ابن عباس قال ليس على الذي ياتي البهيمية حد قال ابو داود كذا قال عطاء بن ابي رباح ليس على
 من اتى البهيمية حد وبه قال ابو حنيفة وصاحباها والكل والشافعي واحمد وفي الباب قال الحكم اري ان يحد تعزيرا
 ولا يبلغ به الحد فقال الحسن هو بمنزلة الزواني كان مختصنا بجرهم فان لم يكن معناه يحد وروى البيهقي عن جابر
 بن زيد اقيم عليه الحد وبالجملة وانما الخلاف في اقامة الحد فقال الامم الارضية لاجدية ولكن
 يعزرو في الباب عن ابن عباس رفعنا من اتى بهيمة فاقبلوه واقتلوا معه قال دعكم عنه قلت له والابن عباس

ما شان البهيمية قال ما اراه ذلك الا انكسره ان يوكل كجهل كوقد عمل بمذاك العمل واخرج الترمذي وقال به حديث
 لا يعرف الامم حديث عمرو بن ابي عمرو عن عكرمة عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم وروى سفيان الثوري عن
 عاصم عن ابي زرير عن ابن عباس ان قال من اتى بهيمة فلا حد عليه وبذا اتبع من الحديث الاول قلت على نقد صحة
 محمول على السياسة لا يقتل البهيمية قيل لنا امرتكم بالطلاق لانه حيوان على صورة الانسان وانسان على صورة الحيوان وكل

الاستبان لم يجمع صاحبها خرمي في الثابت كما قال صاحب الهدية وقيل كما قال ابن عباس -

باب اذا تفرج الرجل بالزنا ولم تقرب المرأة قال في الهدية ومن اقر اربع مرات في مجالس مختلفة اذ
في بطنه وقاتلت به تزوجني ادا قربت بالزنا وقال الرجل تزوجتها فلا احد عليها وعليه المهر في ذلك ام وقال ابو يوسف
والشافعي وحمد بن محمد المقرئ في الباب عن سهل بن سعد فعان رجلا امرأة فاقترع عندا انه سرق في بامراة سماها
له فبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم الى المرأة فسا لها عن ذلك فابكرت ان تكون زانية
فجلدوا رجلين من بني بكر بن ليث اتي النبي صلى الله عليه وسلم فجلدوا رجلين من بني بكر بن ليث اتي النبي صلى الله عليه وسلم
فاقترع انه سرق في بامراة اربع مرات فجلدوا مائة وكان بكرا اربعة ساله البيهقي صلى الله عليه وسلم

كذب والله يا رسول الله فجلدوا رجلين من بني بكر بن ليث اتي النبي صلى الله عليه وسلم فجلدوا رجلين من بني بكر بن ليث اتي النبي صلى الله عليه وسلم
ولان الاقرار حجة في حق المقر وعنه تبعه في حق غير المقر لا يورث شبهة العدم في حق المقر كما لو كانت غائبة او لم يسمها
ثم القصة في الباب ان كانت واحدة نظاهر والا يقال في الاول لعل المرأة ما ادعت عليه القذف ولو ادعت
لضرب حد القذف انما يحتمل انها ادعت وجلد ولم يذكره الراوي -

باب في الرجل يصيب من المرأة جماعا فينتقل ان يباخذ الامام قيل اسم صاحب الحادثة
ابو اليسر وقيل بهمان التمار وقيل عمرو بن عزة كان لا لعب امرأة من غير جماع تلا عليه رسول الله عليه وسلم
اتم الصلوة طرقي النهار ولفا من الليل الى آخر الاية وتماها ان الحسنة يمين السيات ذلك ذكرى للذكرين
وقال للناس كافة - اي يباحكم عام -

باب في آلامه توفي وله شخص اختلف العلماء في احصائها الا ما غير ذوات الاثروج ما هو فقال طائفة
احصان الامة تزوجها فاذا زنت ولا تزوج لها فجلدوا الادب ولا احد عليها وقال طائفة اسلامها فاذا كانت مسلمة
وزنت وجب عليها تمسوم جلدة سوار كانت ذات زوج او لم تكن روى نافع بن عمرو بن نوفل على ابن مسعود بن عمر
وانسب اليه ذهب النخعي والوحشيقة وصاحبها وما كلف الشافعي والاوزاعي والليث وروى محمد بن كتاب الناصب طائفة
عن جماعة عن ابراهيم الخزاز ان مغفل بن مقرن المزني اتى عبد الله بن مسعود بامته لمزنت قال اجلد خمسين جلدة
فقال انها لم تحسن قال عبد الله اسلامها احصاها قال محمد بن نافع الا في خصلته لا القيمة الا السلطان دون المولى
قال في الهدية وان كان عبد الله اجلد خمسين جلدة لقوله تعالى فلعنن نصف ما على المحصنات من العذاب نزلت
في الامار ولان الرق منقص للعتة فيكون منقصا للعقوبة لان الجنابة عندنا كفر النعم فحش فيكون ادعى الى الجنابة
والرجل والمرأة في ذلك سوار وقال ولا يقيم المولى الى على عبده الا ما باذن الامام وقال الشافعي له ان يقيم احد
واستدل الحنفية بما روى عن ابى مسعود وابن عباس وابن الزبير موقوفوا ومرفوعا اربع الى الولاية الحدود والكل
والجماعات والنخعي ولان الذي خالص حق الدعوى فلا ينفقه الا نائبه وهو الامام وفي الباب عن ابي هريرة
دريد بن خالد الجهمي ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سئل عن المرأة اذا زنت ولم تحسن ما ان زنت
فاجلدوها الحديث ومعنى ولم تحسن اي ولم تنكح وفي رواية اخرى عن ابي هريرة رفعه قال اذا

من ثمة امة الحسن كروا فليجئ ما ولا يجيرها الى ريش استدلل بالشأن وجماعا للمال والى التسيب الى نكيب سببا
جلد بارافعة الى الامام ولا يخلصها.

باب في اقامة الحق على المريض الذي يخاف موته بالي قال في البهاريه واذا زنى المريض وقاته الزم ربه
دبالاتفاق الامانة الاربعه لان الاتفاق يستحق فلا يمتنع بسبب المرض وان كان حده الجلد لم يمتنع في سركا لا يمتنع الى
الملك ولهذا لا يقيم القسط عند شدة البرد والحرج واذا زنت الى الخ لم تمتد حتى تنقع ثملها كليا اي ذى الى ملك الولد ولو
محرمة وان كان حده الجلد لم تمتد حتى تتعالى من نفسها اي ترزق يريه يخرج مدلان النفس نوع مرض فيؤخر الى زمان
البر بركات الزم لان التأخير لابل الولد وقد انفصل وعن ابى حنيفة انه يؤخر الى ان يتبين ولدها عنها اذ لم يكن ان يتبين
تبريته لان في التأخير صيانة الولد عن الضياع وقد روى اذ عليه السلام قال للغامة بعد ما وضعت الرضيع حتى
يتبين ولدك انه قلت يا اكفر في مرض يريج زواله وعن ابى القطان من الشافعية انه لا يؤخر ويضرب في المرض بحيث يمتد
وبن قال احمد وعن احمد انه لا يؤخر كقول العامة وان كان مرض لا يريج زواله كالتسل او نحو فوج الملكة اي ضعيفا لا تلبس
السياط فعند الحنفية وعن الشافعي وجماعا يضرب بعكال فيه مائة شمرخ فيضرب دفعة واحدة او يغرب مائة سوط فجمعة
ضربة واحدة والا صل فيه حديث الزهري عن ابى امامة انه اخبره بعض صحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ان
الله اشتكى رجل منهم حتى ضنى فعاد جلد على عظم فدخلت عليه جارية لبعضهم ففش لها فوقع عليها فلما
دخل عليها حال قومه يعود دفعة اخبرهم بذلك وقال استفتوني رسول الله صلى الله عليه وسلم فاني دفعت
على جارية حتى خلت على ذلك النبي صلى الله عليه وسلم وقالوا ما وائنا يا ابا حد من الناس من
القر مثل الذي هو به لو حملنا اليك لتفسخت عظامه ما هو الا جلد على عظم فامر رسول
الله صلى الله عليه وسلم ان ياخذ داله مائة شمرخ فيضرب بوجهه اضرربة

باب في اخراج الطبراني من حديث ابى امامة عن ابى سعيد الخدري
ورواه النسائي من حديث ابى امامة بن سهل عن ابيه قال البيهقي المحفوظ عن ابى امامة مرسل واخرجه احمد وابن ماجه
من حديث ابى امامة عن سعيد بن سعد بن عباد موصولا قال ابن حجر فان كان هذه الطرق كلها محفوظة اجمل ان
يكون ابو امامة يتكلم عن جماعة من الصحابة اعم فهذا الحديث واروى عن غير الرجو البر من المرض والائن النظائر ان
الواجب هو الحد بالكتاب القطعي فلا يغري حاله ولا حرج في التأخير وقال مالك لا يعرف الحد الا حدا واحدا لا يجمع
والريض في ذلك سوار وفي الباب عن علي قال فحوت جارية لآل رسول الله صلى الله عليه وسلم
فقال يا علي انطلق فانهم عليها الحد قال فانطلقت فاذا به ادم يسيل لم ينقطع فاقبته فقال يا علي
فرغت فقلت اتيتها وادم يسيل فقال دعها حتى ينقطع دمها اخرجه عليها الحد الحديث و
فلفظ قال لا تغري بها حتى تقض والا اعمه قال المنذري واخرجه النسائي باللفظ الاول واللفظ الثاني واخرجه
مسلم في صحيحه ولفظ خطيب علي قال يا ايها الناس اتقوا على اركانكم الحد من احسنهم ومن لم يحسن فان امته لرسول
صلى الله عليه وسلم زنت فامرني اجدله فاذا ربي حديثه عهد بنفاس فخشيت ان انا خلدتها ان اخلها فذكرت ذلك لرسول

خطه عليه سلم فقال احسن واخرجه الترمذي وفي رواية مسلم انكبا حتى تماثل ولم يذكروا احسن منهم ومن لم يحسن احد
باب في حلال القاذف القذف في اللغة الرمي وفي الشرع نبتة من احسن الى الزنا صريحا او لانه قال في

البرائة واذا قذف الرجل رجلا محصنا او امرأة محصنة بالزنا وطالب المغذوف بالحد حمله الحاكم ثمانين ووطا
ان كان حرا لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات الى ان قال فاجلدوهم ثمانين جلدة الآية والمرا والمرى بالزنا بالرجل
وفي النص اشارة اليه ويؤاخذوا لانه من الشهاد اذا عرفت ان مقتضى بالزنا ويشترط مطالبة المغذوف لان فيه حقد من
حيث رفع العار واحصان المغذوف فله ان يقول قال وان كان القاذف عبدا جادا لرعين سوطا للمكان الرق اسم
اخرج اليك في موطنه والثوري في جامعه من طريق ابى الزناد انه قال جلد عيسى بن عبد العزيز في ضربة ثمانين قال
ابو الزناد فسالت عبد الله بن عمار بن ربيعة عن ذلك فقال ادركت عمر بن الخطاب وعثمان بن عفان والكل عام
لم جازما اريت احب عبد الله بن قتيبة اكثر من اربعين وفي طريق الثوري ادركت ابا بكر وعمر وعثمان ومن بعدهم
فلم اترهم ليضربون المملوك في القذف الا اربعين فدل انهم خصصوا الآية بالاحرار وهم القذوة قبل وفيهم الى
عدم النصيص في حق العبد ابن مسعود وعمر بن عبد العزيز وابو ثور والاوزاعي والزهري والليث والظاهر من نظر
الى عدم الآية لكن القياس على الامار في قوله تعالى فاعلمين نصف ما على المحصنات من العذاب جلبي نكاحه ولا دالة
النص في العبد ولا اثر لاثباته اصلا واشتبه في الخلاف الا عن عائشة قليلة وفيه آثار اخر ثم الاصل في حد
القذف رواية الباب عن عائشة رفته فلما نزل حد ذي قادم النبي صلى الله عليه وسلم على المنكر فذكر ذلك

وقال لعنني القرآن فلما نزل من المنكر امر برجلين والملة ففرضوا احد همر وفي رواية
فامر برجلين وامر آفة من تكلم بالغا حنته حسان بن ثابت ومنه سلم بن اناثة قال النفي وليقولون
الملة آفة حنته بنت جحش واخرجه الترمذي واحمد وابن ماجه والنسائي وآفة البراة قوله تعالى ان الذين
جاؤا بالايات العشرة الايات واما عبد الله بن ابي سلول المناق وهو الذي تولى كبره لم يذكره في هذه الروايات انضرب
الحرام لا وقد وقع في رواية ابى اويس عن حسن بن زيد عن عبد الله بن ابي بكر اخرجه الحاكم في الاكلیل انهما ايضا وفيه عليه
الحديثان صح هذا يحمل على انه ايضا قاذف صريحا كما وقع ذلك في مرسل سعيد بن جبير عن عبد الله بن ابي حاتم وغيره وفي مرسل
مقاتل بن حيان عند ابي ابي الاكلیل بلغه فرما عبد الله بن ابي وفي حديث ابن عمر عند الطبراني بلفظ اشنع من ذلك
وان اثبت فيقول ما قال عياض انه ثبت خبر ان قذف صريحا الذي ثبت انه كان يتجسس ويتوشه فلم يجر

باب في الحد في الخمس قال في الهاميه ومن شرب الخمر فاخذوا ربحها موجودة او جازا بسكران فشد الشهود
عليه بذلك فجلدوا له وكذلك اذا اقروا ربحها موجودة فان اقر بعد ذهاب ربحها لم يجر عليه حد وان اقر بربحها
يحد وكذلك اذا شربوا عليه بعد ما ذهب ربحها فان اخذه الشهود وربحها يوجب حد او هو سكران فذهبوا به من مصر الى
مصر فيه الامام فاقطع ذلك ثم ان يتهوا به تحد في قوم جميعا ومن سكر من البند حرا ولا على من وجب منه الحد الخمر
او نقيبا اذا لم يشاهد منه الشرب وفيه قال الشافعي واحمد واخرون وقال مالك طائفة يعلو من نقيبا الخمر لان رائحة
عتملة وكذا الشرب قد يقع عن الكراه واضطر لظايل السكران حتى يعلم انه سكر من البند وشربه طوعا لان السكر من المباح

ان في ثمانين في عهده صلى الله عليه وسلم غير صحيح وقد خرج الباقين الموصلي في مسنده عن عبد الله بن عمر بن الخطاب
 وشوخر فاجد وثمانين واستاذن تصحيح وروى الطبراني في تيجر الاوسط عن علي بن ابي طالب عليه السلام من جانب
 جلد في الثمانين وروى عبد الرزاق من مسند الحسن بن محبوب قال ابن الهمام فهدد الاحاديث تفيد ان لم يكن فيه
 في زمنه صلى الله عليه وسلم بعد مدعيين ثم قارده الوكيل وعمر العيين ثم التقوا على ثمانين وانما جاز لهم ان يتبعوا على ما
 والحكم المعلوم من صلى الله عليه وسلم عام تعيينه عليهم بانتهى الى هذه الغاية في ذلك الرجل لزيادة شأفيه ثم راول الناس
 تغير وانما قال السائب حتى عتوا وفسقوا وعلما انه كلما تآخر الزمان كان فسادا لكثير فكان ما اتبعوا عليه هو ايمان
 حكمه صلى الله عليه وسلم في امثالها واما روى انه جلد على اربعين بعد ذلك ببيع لثقت الاتباع ايضا في نفسه حجة تطبيق
 كالنص الكتابي وكما لست المتواترة وان لم تعلم مسنده على ان لشواذ سمعوا من جلد الثمانين ولا يعارضه الا بغير
 لما روى ان كان بجربتين او بجدية ذات اربعين قالوا ليعون لها حكم الثمانين وقياس عليا يروى في زمن ابي بكر وسيل على
 هذا النمط وغير ذلك مما علمنا قلت قد اشار صاحب الهادي ان اجماعهم يذو فعل وليس شئ بل هو اخذ البعض وترك
 البعض وذا يجوز للخلفاء الراشدين المهديين وكمن فرق بين نسخ وترك حيث قال في كتاب المعامل والعاقلة اهل
 الديوان ان كان القاتل من اهل الديوان الى ان قال ولنا قضية عمر بن الخطاب في الشريعة فانه لما دون الدواوين جعل يقتل
 على اهل الديوان وكان ذلك بمحض من الصحابة من غير تكليفهم وليس ذلك نسخ بل هو مقتضى معنى (وان كان نسخا صورة)
 لان العقل كان على اهل النصرة وقد كانت بالانواع بالقرابة والخلف والولاء والعهد وفي عهد عمر قد صارت بالديوان
 فجعلها على اهل اتباعه للبيعة الخاقا ليريد ان لا ينفك بهم انهم اجمعوا على خلاف ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم بل
 اجمع على وفاء ما قضى به رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعنى فانهم علموا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على
 العشرة باعتبار النصرة فقد كان قوة المرء ونصرة لولم يغيره فلهذا دون عمر الدواوين صارت القوة والنصرة بالديوان
 فلهذا انقضوا بالديوان على اهل الديوان كذلك يقال بهننا ان هذا الشارب كان مختلفا في عهده صلى الله عليه وسلم فعليه ان
 عمر اجمعوا عليه فانهم ذاقوا ذوق دروايات الباب كلها فظهر المعنى في قصته الوليد حجة اماك حيث شهد احداها
 انه اذا شرب ما يعطى الخمر وشهد الاخوة ما انه لا يثقها فاعتقال عثمان انه لم يثقها فاحتجته شربها
 فيه دليل على انه من ثقياء الخمر في هذا الشارب وفيه دليل على انه لم يثقها فاعتقال عثمان انه لم يثقها فاحتجته شربها
 والوليد بن عتبة بن ابي محيط بها هو اخوه عثمان بن عفان لاسم الوليد يوم الفتح وشاهد في كف عثمان الى ان شرب
 فوالله الكوفة بعد عزل سعد بن ابي وقاص وقصة صلوة الناس اربعا وسوكران شهيرة وقصة عزله بعد ان شرب
 شرب الخمر ايضا مخروجة في الصحيحين وعمر عثمان بعد عهده عن الكوفة وولاه سعيد بن العاص ويقال ان بعض اهل الكوفة
 تعصبا عليه شهدوا عليه بغير الحق حكاه الطبري واستنكره ابن عبد البر ولما قتل عثمان اعتزل الوليد الفتنة فلم يشهد
 مع علي ولا غيره ولكنه كان يحرض معاوية على قتال علي ليعزله ويكتبه واقام بالردة الى ان مات وكانت ولاية وليه
 سنة خمس وعشرين وعزل سنة تسع وعشرين كذا في الاصابة -

بيان ان سرية الخلفاء اهل الدين

باب اذا نتاج في شرب الخمر قال المنذر بن ابي ابيح المسلمون على وجوب الحد في الخمر واجمعوا على انه لا يقتل اذا

بهذا الحديث وعند منصور بن الحنظل بن راشد فقال لما كونا دافدي اهل العلم بهذا الحديث
 وحديث جابر صرحان في نزع القتل ولذا قال الزهري ليس في كتابي هذا حديث اجبت الامة على ترك العمل به الا حديث
 الجمع بين الصلوة وبين غير خوف ولا مطر والاخر حديث قتل الشارب في الرابعة وقال ايضا لا تعلم في ذلك خلافا من
 اهل العلم في القديم والحديث اهم وكذا قال الشافعي وقوله كونا دافدي اهل العلم بهذا الحديث اي بحديث قصبة
 فان فيه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يقتل الشارب في الرابعة فضلا في المرة الاولى وانما قال ذلك لان اهل العراق
 كانت يثبتون فيه فقرة وهم الخوارج يخرجون تركب الكبيرة عن الايمان فارادوا برؤسهم عقيدتهم بحديث النبي صلى الله عليه
 وسلم حيث لم يقتله باصر الكبيرة فكيف بآتيها مرة فقط ولولا ان اسلم لما تركه واما قول علي وقصة ابن الوليد في حديث
 الباب تقدم شره في باب المتقدم - وقد علمت ان الحديثان معمول بهما عندنا

باب في اقامة الحد في المسجد وفي الباب عن حكيم بن حزام رفعه قال سمى ن يستأخذ في المسجد
 وان تشد فيه الاشعار وان تقام فيه الحد ودلان في الحدود والقصاص احتمال تلويث المسجد
 وغيره وقال في البداية ونحوه جلي ارض فضاء

باب في ضرب الوجه في الحسد في الهداية يا سر الامام بضره بسوط الفرة لضره من سوطا وعرضه عن ثيابه
 معناه دون الازار ويفرق الضرب على اعضائه الارساء ووجهه وقبره لقوله عليه السلام للذي امره بضرب الحارثي العجمي
 والمذاكير ولان الفرج مشغل والراس مجمع الحواس وكذا الوجه ويجمع الحواس ايضا فلا يؤمن قوت شي منها بالضرب ذلك
 المالك معنى فلا يشترط حلاصه وفي الباب عن ابي هريرة رفعه قال اذا ضرب احدكم في وجهه فليدفع وجهه الى الجدار
 واخره الى الخلف وفي هذا الكتاب في قصة جرم المرأة ارموا واتقوا الوجه وفي مسلم عن جابر رفعه في عن الضرب في الوجه
 وعن النضر في الوجه قال محمد في الاثا عن ابراهيم يفرق الحد في اعضائه اذا جلدت قال وهذا قول ابني حنيفة وقولنا في الحد
 كلها الا اننا لانضرب الراس والوجه والفرج واما في التعزير فانه لا يفرق في الاعضاء كما يفرق في الحد وودولكنه يضرب
 في مكان واحد وهو اشد الضرب ولا يجوز في حد ولا تعزير ولا غير ذلك ثم روى عن ابراهيم قال الذي يجلد وتروصن
 عن ثيابه بضره بامر حارثا والقاذف يضرب وعيل ثيابه وشارب الخمر يضرب على ما يضرب القاذف وضربهما دون ضرب
 الزاني قال محمد وهذا القول ابني حنيفة الا في حصلة واحدة وكان يجرد الشارب كما يجرد الزاني

باب في التعزير من التعزير يعني الزجر والردع قال الاستاذ العلامة نور الله تعالى في تبيينه التعزير والسياسة
 بابان مستقلان فتايران عندى واباب السياسة موجود عند الكل الا انه يوسع عنه الحنفية وقد صنف عبد الرحمن الشاذلي
 كتابا سماه بلسان الحكام وذكر فيها مسائل كثيرة وصفها من قيمته ايضا وسماه بالسياسة الشرعية وعرض في ذلك الكتاب
 الودعي عن يقول ان مسائل الاسلام لا تكفي نظام العالم ويحيث قيمها من جانب الشرعية لاس من جانب المذنب
 قال في البداية والتعزير اكثر من سوطا واقل ثلث جلدات وقال ابو يوسف يبلغ التعزير خمسا وسبعين سوطا
 الاصل فيه قوله عليه السلام من بلغ حد غير حد فهو من المعتدين راسي المتجاوزين عن حد الشرع اخره البيهقي ومحمد بن
 في كتاب الآثار فوجاهوا اذا تعدرتم عليه حدنا بالوصفة ومحمد بن علي ادنى الى وهو حد العبد في التعزير فصرناه اليه وذلك

الربعون نقصا منه سوطا والبوصة اعتبر أقل الي في الاحرار اذا الاصل هو الحربة ثم نقص سوطا في رواية عنه وسوق
 زفره والقياس وفي هذه الرواية نقص خمسة وهو ما ذكره في شرح البغوي في شرح السنة عن ابن أبي ليلى وعن
 أبي يوسف انه على قنار عظم الجرم وصغره وعنده ان يقرب كل نوع من ما يقرب اليه من حدة الزنار والقاف لغير الزنار
 من ٧ تنفذ وان راي الامام ان يقيم الى الضرب في التعزير الجبس فعل انتهى ثم المستلزمة تختلف فيها لقول الشافعي
 في الحر مثل قولنا وقولنا في العبد تسعة عشر لان حده في النحر عشرة وعشرون قال مالك لاحاد اكثره والامر سوطا بما روي
 مصلية زادوا نقص لما روي عن عمر ان ضرب فيه مائة وجسه وكل من فيه مائة اخرى فكلم فيمن لم يضرب مائة اخرى لغناه
 واما ما نقله المصنف عن علي فلم يوافقنا في اقراره بزيادة اليه في البردة الانصاري روى عنه لا يجلي ذوق عشرة
 اسواقا في حد من حد ^{والله} وهو رواية الباب بلفظ لا يجلي ذوق عشرة رجلات كافي حد من حد وجعل موثوقا
 اليه واحد واسحق وبعض الشافعية ولكن الثانية من الائمة وزيد بن علي جوزوا الزيادة على العشرة قال النووي
 لم يقل الجمهور بدلولها من قالوا وهو منسوخ ما ثبت من عمل الصمدي على خلافه ولو كان ثابتا لم يكن على عمل بخلافه اذ اختلف
 عن عمر على خلافه وهما من الخلفاء وكتب عمر الى ابي موسى ان لا يبلغ بنكالا اكثر من عشرين سوطا ويرى ثلثين الى
 الربعين ولو كان فيه تغريز شرعي مع منصوص كحيف عليهم لا سيما على الخلفاء واذا اختلفت الآثار فانه ما بها بما يباين
 القياس فالت في مثل الآثار ومعاني الآثار لان الامام يعز بانها ما بلغ ولا تحيد لاكثر وكما قال مالك فيها المختار
 غمدى ونخل ما في الفقه انه لسد ذرائع ارباب المظلة من سلاطين الجور والجواب عن الحديث ان معنى الحديث في حد فقه
 من وضع القهار لم يكن في عهد النبوة الا بالمعنى العام الشامل للتعزير ايضا فالمنع عن الزيادة فيه راجع الى ما فيه تاديب
 الاولاد والامانيك وغيره قال ابن دقيق العيد بلغنا من بعض حفاظ العصر انه يقول ان المراد بالحدود وليست حدود
 الفقه بل حدود القرآن اى مناهي الشرع ثم اذ الحديث ان لا يعز على الاشياء خفيفة صغيرة ازيد من عشر جلدات قلت
 المراد ببعض حفاظ العصر وابن تيمية ويمكن ان يكون مراد الحديث سد مظالم الباطنين اى المنع عن التعزير على امور
 محقرة واللعلم - آخر كتاب الحدود

اول كتاب الدييات

جمع الدين في لغته المصدر من ودى القاتل المقتول اذا اعطى وليه المال الذي هو بدل النفس ثم قيل للمال
 الذي هو بدل النفس الدين تسمية بالمصدر والارش اسم للواجب على ما دون النفس وقد ادخل المصنف القصاص
 في الدين ثم اعلم ان الجنابة في اللغة اسم لما يجنبه اى كيتبه من الشرعية للمصدر من جن عليه ثم اوجاهم الا اننى في الشرع خص
 بفعل يحرم شرعا حل بالنفس والاطراف والاولى هي قتلا وهو فعل من العباد يزول بالبيعة والثاني هي قطعها وجرحا و
 سبها سبب الجرح وودعها كون المحل حيوانا فان القتل الذى يتعلق به الاحكام من قصاص ودية وكفارة وجريان الميراث
 على خمسة اوجه واما انواع القتل السابعة من القتل لقتل الحرى والقتل قصاصا والقتل صلبا لقطع الطريق خارجة
 من هذه وقد تقدم ذكرها الاول عند الثالث شبهة عند الثالث خطا والاربع ما جرى مجرى الخطا والخمس القتل بسبب
 ما بعد ضرب القاتل عدوا قصدا بما يفرق الاجزاء كسلح تنخ من الحديد نحو السيف والسكين او بما جرى مجرى السلاح في

تفريق الابرار من الخشب وقشر القصب والمروحة المحدودة والنار وانما اشترط ذلك لان العمى والقصد ونحوه لا يوجب
 الا وقت عليه ان هو امر بطن فاقبهم استعمال الآلة القاتلة بما مقام تسيير المكان متعمدا في عند ذلك وموجب ذلك انما هو
 ومن يقتل مومنا شهيدا فخر او جنتهم خال انهم وانطلق بغير واحد من الاحاديث وعليه القصد اجماع الامم وموجب القصد عندنا ليس
 للولى اقله الذي ابرضا القاتل وبه قال الشافعي في قول الا ان للولى عند حتى العود الى المال من غير مضارة ولا
 وفي قول الواجب احبها للابعية ويتعين باختيار الولي وليس في موجب الكفارة وعند الشافعي الكفارة النيا وشبهه العمد
 ابى حنيفة ان يعمد الضرب باليس بموضوع للقتل كالعصا والسوط والحجر الصغير والكبير والخشب الغليظ وقال البيهقي
 ومحمد بن حنبل الشافعي اذا ضرب بحجر عظيم وشبهه عظمية فهو ايضا عمدا لعدم ريمهم ضرر بتصددهما لا لا يطبق البينة حتى ان ضرر
 قصدا بالحجر عظيم او خشب عظيم فهو عمد وبه يأم ويجب القود عيننا وشبهه العمد عند ريمهم ان يعمد ضرر بما لا يقتل به غالبا كالسوط
 والحجر الصغير وموجب ذلك على القولين الآثم دون اثم العمد والكفارة لشبهه الخطار والدية مغلطة على العاقلة وتخليق به
 حرمان الميراث وليس فيه قود وقال مالك لا ادري ما شبهه العمد وانما القتل نوعان عمد وخطار اذ لا واسطة بينهما في سائر
 الانفال كقولي هذا الفعل والخطار على نوعين خطأ في القصد وخطار في الفعل وانما انحصر في ذين لان رماهم
 الى شئ معين بالقصد اليه شتمل على فعلين فعل القلب وهو القصد وفعل الجارحة وهو الرمي فلو انفصل الخطار بالفعل
 الاول كان هو النوع الاول ولما انفصل بالفعل الثاني كان هو النوع الثاني فلما انحصر فعل الرمي مثلا على هذا الفعلين
 انحصر الخطار ايضا ضرورة ان الخطار في قصد الفاعل وظنه وهو ان يرمى شخصانية صياقا اذا هو آدمي او يظنه حربيا فاذا رماهم
 والخطار في نفس الفعل لا في ظنه وهو ان يرمى غرضاً فيصيب آدمياً وموجب ذلك اثم ترك الاحتياط لا اثم القتل والدية
 على العاقلة لقوله تعالى فخريرقة مومنة ودية مسلمة الى الهة الآيات ويحرم عن الميراث وما اجرى مجرى الخطا يقتل ابناء
 سقط على آخر فكل ذلك الشخص بسبب سقوطه عليه فحكم الخطا في الشرع لكنه دون الخطار حقيقة فانما ليس من اهل القصد
 اصلا وانما وجبت الكفارة لترك التحريم في موضع يتوهم ان يصير فانما كما يجب في القتل الخطار لترك التحريم
 اما القتل بسبب كاتلاف حافر البئر واضح المجزى غير ملوك وموجب اذ تلف فيه آدمي الدية على العاقلة ولا كفارة فيه ولا يوجب
 حرمان الميراث وقال الشافعي تجب الكفارة ونسب بحرمان الميراث الى ما بالخطار ولقول ان القتل معروم منه حقيقة
 فالجرح به في حق الضمان يثقي في حق غيره وعلى الاصل وهو ان كان ياتم بالحفر في غير ملكه لا يثمن بموت الرجل وكان الكفارة كاتلاف
 ونسب القتل وكذا الحرمان بسبب نسب القتل وما يكون شبهه عمد في النفس فهو عموما سببا ما موجب للقصاص قطع
 الاعضاء وكسر الاسنان وغيره لان اتلاف النفس يختلف باختلاف الآلة وما دون النفس لا يختص اتلافه بالدية
 آتاه والله اعلم كذا في الهادي -

باب النفس النفس هي النفس وهو قول تعالى اى يقتل نفس يقتل نفس اطلاق الامر ولم يقيده بما فيه خل فيها ما حفظه
 ابا وهو المسلم والذي سواه كان حرا وعبد او ذكرا وانثى ويخرج ما يستحق القتل كالحرثي والمستامن لكفره منها قال في
 القصاص واجب بقتل كل مخطون الدم على التام اذا قتل عمدا وبقتل الحر بالحر والحر بالعبد والمسلم بالذي ولا يقتل المستامن
 لانه غير مخطون الدم على التام ولا يقتل الذي بالمستامن وبقتل المستامن بالمتامن وبقتل الرجل بالمرأة والكبير بالصغير

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم يأتهم صاحبته أمة فيكون أصحا المذاق قال فأسرسله
ولفظه سلم كيف تلتك قال كنت أنا ومو ثعلب من شجر خضبي فاضطرب بالباس على عنقه فتقلعت قال له النبي صلى الله عليه وسلم لم يك
شيء قودى من نفسك قال ما لي بالأسكاني وناسي قال فترى قودك يشتربك قال أنا أبون علي قودى من ذلك الحديث في
هذا الحديث ان قودك من ناسي قودك من العمد فكان حكم القود ولعل حكمه صلى الله عليه وسلم بهذا رواية او قيل انه ضرب بطون الخشب
فيكون القتل شبه العمد قال في الهراية ومن ضرب رجلا بمرقته فانه ان احياه بالي ريدل بر وان احياه بالعود فعليه الدية قال في قودك
وبذا اذا صاح بجدة الى يد لوجود الجرح وان احياه بالظهر الى يد يغدر به باي حجب والتقصص وهو رواية عن ابي حنيفة اعتبارا منه بالآثار من
الحديد وعنه انما يجب اذا جرح وهو الراجح قوله فقال يا رسول الله اني لجد لأفعل دحلم في غرة الاسلام مثلاً
الاعتقاد ددت على الماء ضحى اولها ففعل اخرها بائس ومطابقة ان المحرم قتل رجلاً لعلو القتل واعطى الدية كما نرى
اول الغنم ففعل الناس عن الاسلام بان لا يقتل ويطلب الى يد يغدر به باي حجب والتقصص وهو رواية عن ابي حنيفة اعتبارا منه بالآثار من
هذا وقال السنن الذي هو في غير غير يلو اعطيت الدية ولم تقتل القتال يكون نتيجة ان يفر الناس فيلزمك ان تغدر به باي حجب
غدا تقتل فيكون بائساً قال الخطابي في مثل هذا القول اعني قوله السنن اليوم وغير غدا فغير لك سننك تبدل احكامها
ولم تفعل ذلك وجداً للقتل سبيلاً الى ان يقول مثل هذا القول اعني قوله السنن اليوم وغير غدا فغير لك سننك تبدل احكامها
والجمل انه اخرج الكلام على الوجه الذي يوجب الخطأ ويحسب على الاقبال على المطلوب منه ويقتل القتال لا اخذ الدية بل
التي صلى الله عليه وسلم لم يلتفت الى كلام ذلك الرجل كيتل فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لكم خمسون في
تمودنا هاهنا وخمسون اذ جئنا الى المدينة الى بيت

باب في لعن ياخذ الدية تختلف العلماء ان في موثقتك العمد القود واجب علينا وليس للولي اخذ الدية الا
برضا القتال ام للولي مخير بين القود اخذ الدية فقال ابو حنيفة وصاحبه واك وسفيان الثوري ان التقصاص واجب علينا
لقول تعالى كتب عليكم القصاص في القتلى والتقصاص هو القود ولان المال انما يجب في الخطأ ضرورة صيانة الدم عن العمد
انما سلمت بينه وبين النفس ففي العمد لا يجب المال مع احتمال المثل صورة ومعنى وقال الشافعي ان اوليا المقتول لهم حق
العدول الى المال من غير غرامة القتال وفي اخرى ان الواجب اما القود واما الدية لا يعين ويتعين باختيارهم واستل القود
فمن عفى عن من اخذ شي وروى البخاري عن ابن عباس في تفسير العفو انه الدية وبما مر في الباب السابق مرفوعاً في اختياره حتى يثلث
اما ان يقتل واما ان يعفو واما ان ياخذ الدية الى غير غرامة صريح في ان المخير في القود واما الدية هو الولي وبما مر في الباب السابق
فانه له بيت خيرة بين ان ياخذ العقل او يقتلوا وفي اخرى من خطيب بعد فتح مكة فقال من قتل
له قتيلاً فهو عيب المنظرين اما ان يوجد امان يقاتل والجواب ان التخيير بعد الصلح ورضاء المقاتل قال الحافظ قال
الطحاوي والجمهور لهم بيت انس في قصة الريح عنه فقال النبي صلى الله عليه وسلم كتاب الدية القصاص فانه حكم القصاص في المخير
ولو كان اختياراً للولي اعطاه النبي صلى الله عليه وسلم واخرج ائمة باهم اجمعوا على ان الولي لو قال للقاتل رضيت ان تطعن كذا على
ان لا تقتل ان القاتل لا يجزى على ذلك ولا يؤخذ منه كذا في الفتح
باب من قتل بعد اخذ الدية قال الحافظ قوله فان اراد الزبنة فخر واعلى يديه ومن اعتدى بعد ذلك فله عذاب الجحيم

اختلف في تفسير الباب في هذه الآية لغيره لثقل هذه الآية
 عكرته وقادة والسدي يقيم النفس والاشيكن الولي من اخلاذيه وفيه حديث جابر بن عبد الله عن النبي صلى الله عليه وسلم قال قال اعرس
 قتال بدل مني الذي وفي هذا الباب لا يخفى قال في النهاية بناء على ما راى اكثر ما لا ولا شئني وعلى ما اعني صيغة ما عني مني
 للفقول وفي ادب الاصول السبعة لا افي بغير هذه وكسر الفاء على صيغة المضارع المتكلم المعاصر من الاعفاء يعني لا اعدو
 وزنا تعبلا وتثريروني في الحديث اختلف في الاول ان الحسن البصري لم يسمع من جابر ولا شئ من مثل الوراق لم يسمع من الحسن وهو ضعيف
باب في من سبق لغيره اسما او داهم فمات ايقاد منه قال الخطابي وقد اختلف الناس فيما يجب على من جعل في طعام
 رجل سما فاكله فقال مالك عليه السلام في ذلك اربعة اشياء في ان احد قولنا اذا جعل في طعامه سما فاكله اياه او في ثمره اياه فاكله اياه
 سما قال الشافعي ولو لم يطل بطعام فوضعه ولم ياكله فاكله او شربه فمات فلا تور عليه قال الخطابي والاصل ان المباشرة
 والسبب اذا اجتمع كان حكم المباشرة مقاد على السبب كما في البيرة والواقع فيها واما اذا استكره على شرب السم فغلبه القود على
 ما يجب الشافعي وما كان في الوجود من ان سقاء السم فمات لم يقتل به وان اوجره اياها كان على عاتقه الدية انتهى فقلت في كتاب
 الخبيثة ما قال في البراءة وواطع غيرهما فمات فان كان تناول بنفسه فلا ضمان على الذي اطعمه اكله باختياره لكنه يغير
 ويضرب ويؤرب لانه ارتكب جناية ليس له اقراره بقرود في الغرور فان اوجره السم فغلبه الدية عينا وعندها لا شيء عليه اقصا من شيء
 وفي الباب عن انس ان اصله يهودي اخرجته من المدينة ففر فقاوا لا يقتلها قال لا الا لا صلى الله عليه وسلم لا يتم لنفسه
 وفي حديث جابر بن يهودية عن اهل خيبر سمعت شاة مصلية فلهذه قال الرسول الله صلى الله عليه وسلم فخذوا
 رسول الله صلى الله عليه وسلم الى راع فاكل منها اكل رطط من احصا به معه ثم قال لهم رسول الله صلى
 الله عليه وسلم فخذوا اين يكروا رسول الله صلى الله عليه وسلم الى يهودية فداها فقال لها اسمعت
 هذه الشاة قالت اليهودية من اخبرك قال اخبرتك في يد يدي الن راع قالت نعم قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم فما اردت الى ذلك قالت قلت ان كان نبيا فلم يضره وان لم يكن نبيا استر
 متفقاً عنهما رسول الله صلى الله عليه وسلم ولم يجرأ قبحها في ذلك الوقت لانه لم يوجد بها الا طعام السم ولم يوجد بها جناية بعد ولعل ذلك
 توفي بعض اصحاب الذين اكلوا من الشاة المحن وفي رواية ابيه ابي هريرة مثله وفيه قال فمات بشرين الدباء من
 معرو ولا تضار وفيه فامر به رسول الله صلى الله عليه وسلم فماتت قوله لانه وجدت منها جناية قال الخطابي المحدث
 اليهودية فقد اختلف الرواية فيه فاما حديث ابي سلمة فليس متصل وحديث جابر ايضا ليس بذلك المتصل لان الزهري لم يسمع
 من جابر شيئا ثم ان ليس في هذا الحديث اكثر من ان اليهودية اذنتها الرسول الله صلى الله عليه وسلم ثم بقت بها اليها فصار
 ملكا له وكان اصحابا فانه لم يكن هي التي قد منها اليه واليه هم وما هو بسبيلها القود فيه ساقط لما ذكرنا من علته المباشرة
 وقد رويها على السبب انتهى

باب من قتل عبدا او مثله به ايقاد منه قال في الهداية يقتل الحر بالحر والحر بالعبد للعومات وشبه قوله تعالى
 كتب عليكم القصاص في القتلى وقوله تعالى وكتبنا عليهم فيها ان النفس بالنفس وقوله صلى الله عليه وسلم القود العمد وقال الشافعي
 لا يقتل الحر بالعبد لقوله تعالى الحر بالحر والعبد بالعبد ومن ضرورة هذه المقالة ان لا يقتل حر بعد ولا نبي القصاص على السلوة

وهي منتفية بين المالك المملوك ولهذا لا يقطع طرف المملوك بخلاف العبد بالعبد لانها ليست بدين وان كانت العبد بغيره
تفاوت الى نقصان ولان ان القصاص ليعتد المساواة في العتمة راي غصية المملوك ولا يقتل الماعقل بالجمود في المملوك
ومن بالدين رعيته او بالمدار عندها وليست بدين والحر والعبد فيهما وجريان القصاص بين العبد وبينه فلو قتل باغضار شبيه
الاباح والنص تخصيص بالمدار كما ينبغي ما عدا قوله والنص الجواب عن استدلال الشافعي لو غصية المملوك بالمال لا يملكه
فيما عدا على اصلنا فانه مفهوم على اذن ان وجب ان لا يقتل العبد بالحر لقوله تعالى العبد بالعبد على ان تخصيص بالمدار
لا يدل على نفي غير كما تقر في الاصول فيكون معناه الحر يقتل بالحر والعبد يقتل بالعبد والحر يقتل بالحر والحر يقتل بالعبد
لما قلنا ان تخصيص الابل على نفي غيره وانما استدلاله بالاطراف فيجب ان بان القصاص في بيعته والمساواة في الحر
المبان فانه لا يقطع اليه الصحيح بالشار ولا مساواة بينهما في ذلك لان الرق ثابت في اجزاء الجسم بخلاف النفوس فانها
فيها يعتمد ما في العتمة وقد نساها فيما قال ولا يقتل الرجل باغضار لولا ان يقاتل لولا ان يقاتل واخرجه الترمذي و
ابن ماجه عن عمر وسيد طلحة حمزة على ما كان في قوله ليقادوا ذبحه ذبحا لا يتخاف منه الخطا من كل وجهه ويقتل الولد بالوالد بالقتال
ولا يقتل الرجل بعبد ولا مكره ولا مكاتب ولا عير ولا ذلة لانه لا يستوجب لنفسه على نفسه القصاص ولا اولاد عليه وكذا
لا يقتل بعبد ملك بعضه لان القصاص لا يتجرى اهما فاذا سقط في البعض سقط في الكل قال الخطابي وقد اختلف الناس
فيما يجب على من قتل عبدا او قتل عبدا غيره فروي عن ابى بكر وعمر انه لا يقتص منه اذا فعل ذلك وكان روى عن ابن الزبير
قول الحسن وعطاء وعكرمة وعن ابن عبد العزيز وبه قال مالك والشافعي واحمد واسحاق وقال ابن المسيب والشافعي
الحنفي وقتادة القصاص بين الاحرار والعبيد ثابت بالنص واليه ذهب اصحاب الراي وبه في من قتل عبدا لغيره وقال
اذا قتل عبدا او عبدا غيره قتل به وفي الباب عن الحسن عن حمزة روى قال من قتل عبدا قتلناه ومن سجن عبدا
جند عنه **وفي لفظ من خصى عبدا خصيته فانه محمول على التغليب والتشديد فان وقع**
يكون محمولا على التعزير والسياسة قولهم ان الحسن انتهى لهذا الحديث فكان يقول لا يقتل حر بعبد
وفي رواية قال الحسن لا يقاد المحر بالعبد وبما ظن من قتادة والافان الحسن لم يسيه ولم يخطأ فيه وقد علم ان كان
تعزيرا او المولى لا يقتل بعبد وان كان مراد بالعبد القاتل لا مطلق العبد ولعل كان روي عن الحر لا يقتل بالعبد مطلقا
قال الخطابي وقد تناول بعضهم الى انه انما جاز في عبد كان يملكه مرة فزال ملكه عنه وصار كعبد بالحرية فاذا قتل كان مقتولا
قال وفيه بعض اهل العلم الى ان حديثه سمعوه فسوخ وقال لما ثبتا ثبتهما وما ولسنا نسمعنا ثبتهما فريد لما سقط المودع
بالاجماع سقط القصاص كذلك **اصح قوله** جاء رجل مستصرح الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال جارية له يا
رسول الله فقال ويحك مالك فقال شرا اوصي لسيدا جارية له فدار عليها فحبب هذا كبريا
وصاصه الى البصرة جارية للسيد ولعل ذلك نظر اليها بشهوة فغار على ذلك فحببها كبره فقال رسول الله صلى الله
عليه وسلم على بالوجل (السيد) فطلب فلم يلقه فعليه رطل من الخوف فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
وللعبد اذهب فانك حر فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم في (لو استرقني مولاي) قال غل على كل مسلم اذ قال على كل
مس من قال ابوداؤد الذي علق كان اسمه روح بن ريثار والذي جيزه بن جاع البورج مولى العبد واخرجه ابن ماجه

بنسلكم اليه وديابها ولنا ان النبي صلى الله عليه وسلم جمع بين الدين والقسامة في حديث سهل وفي حديث نيار بن ابي
 ذكوان جمع بينهما وعلى ما عده اسم قبيلة من بني النضير ان قبيلة وجابن وداعة وارب وكنان الى
 وداعة اقرب فقتلهم عليهم عمر القسامة والدين فقال وداعي يا امير المؤمنين لا ايماننا يدفع عن اموالنا واموالنا يدفع
 عن ايماننا فقال انما حققتهم انكم يا امير المؤمنين انما اعزكم الدين لوجود القليل بينكم وتوابعه السلام بشركم ابي عبد
 الله الابرار عن الابرار عن القصاص والجس وكذا البيهقي بنبرة عماد حب الدين والقسامة ما شرعت لتجيب الدين اذ انكروا
 شرعت ليظهر القصاص فتجوزهم عن البيهقي لما ذكره في غير ذلك فاقولوا فاحفظوا حصلت المرأة عن القصاص ثم الدين تجيب
 بالقتل الموجود بينهم فاعز لوجود القليل بينكم وتوابعه السلام بشركم ابي عبد الله الابرار عن الابرار عن القصاص والجس وكذا البيهقي بنبرة
 الذي ذكرنا اذ ادعى الولي بالقتل على جميع اهل الحلة وكذا اذ ادعى على البعض باعيانهم ان قتل وليه عمدا او خطأ فذكر
 الجواب يدل على إطلاق الجواب في الكتاب وبكذلك الجواب في المبسوط وعن ابي يوسف في غير رواية الامم ان في القسامة
 تعد القسامة والدين عن ابي عبد الله بن اهل الحلة وليل للولي انك بينة فان قال لا يستخاف المدعى عليه فليقتل
 واحدة ان حلف برئ وان نكل واللعن في المال ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في كل الذي
 وان كان لينة ثبت اعداءه انتهى لمصنفنا لعل التجارى موافق لنا في حديث اخر فقسامة ابي طالب في الجارية وثبت
 قسامتنا واشارة بان تلك القسامة باقية على ما كانت في الجارية والواقعة في عمده صلى الله عليه وسلم واحدة والخلاف في
 تخريجها ففي الباب روى حماد عن يحيى بن سعيد من حديث رافع بن خديج ان عبيدة ابريت وفيه فقال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شخصكم على رجل منهم فيدفع برة قالوا ام لا يشهد كيف تخلف
 قال فتبركم اليهود يا ايمان تحمين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فودا رسول الله
 صلى الله عليه وسلم من قبله الحديث ودعاة بشر من المفضل مالك عن يحيى بن سعيد قال اختلفون
 خمسين يمينا وتسحقون دم صاحبكم وقاتلكم ودعاة ابن عيينة عن يحيى بن عبد الله بن قيس بن عبد الله بن قيس
 يهود وخمسين يمينا يخلفون ولم يذكروا الاستحقاق وفي رواية سهل ورجال من كبراء قريظة
 الحديث وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امان دين واصحابكم واما ان يذنبوا لم يجر
 فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بن لك فكتبوا انا والله ما قتلنا لا فقال رسول الله
 صلى الله عليه وسلم لحدية وحيدة وعيد الرحمن اختلفون وتسحقون دم صاحبكم قالوا لا
 قال فتخلف لكم اليهود قالوا ليسوا مسلمين فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند
 الحديث ففي رواية حماد بن اسلم لا تسفهم تخذون اي القسم شئونكم الخ ثم عقد
 يا ايها الذين آمنوا ان القسامة واخرج فيه حديث سهل بن ابي حنيفة ان قتل من قومه اطلقوا الى
 خديف فقتلوا فوافوا فاحداهم قتيلا فقالوا الذين وجدتهم عند هم اليهود قتلتم صاحبنا
 فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فانطلقنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تافوني بالبينه
 على من قتل قالوا ما لنا بالبينه قال فيحلفون لكم قالوا لا نرضى يا ايمان اليهود فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم

من اجل القسامة والدين عن ابي عبد الله بن اهل الحلة وليل للولي انك بينة فان قال لا يستخاف المدعى عليه فليقتل واحدة ان حلف برئ وان نكل واللعن في المال ثبت به وان كان في القصاص فهو على اختلاف مضي في كل الذي وان كان لينة ثبت اعداءه انتهى لمصنفنا لعل التجارى موافق لنا في حديث اخر فقسامة ابي طالب في الجارية وثبت قسامتنا واشارة بان تلك القسامة باقية على ما كانت في الجارية والواقعة في عمده صلى الله عليه وسلم واحدة والخلاف في تخريجها ففي الباب روى حماد عن يحيى بن سعيد من حديث رافع بن خديج ان عبيدة ابريت وفيه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم يقسم شخصكم على رجل منهم فيدفع برة قالوا ام لا يشهد كيف تخلف قال فتبركم اليهود يا ايمان تحمين منهم قالوا يا رسول الله قوم كفار قال فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم من قبله الحديث ودعاة بشر من المفضل مالك عن يحيى بن سعيد قال اختلفون خمسين يمينا وتسحقون دم صاحبكم وقاتلكم ودعاة ابن عيينة عن يحيى بن عبد الله بن قيس بن عبد الله بن قيس يهود وخمسين يمينا يخلفون ولم يذكروا الاستحقاق وفي رواية سهل ورجال من كبراء قريظة الحديث وفيه وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم امان دين واصحابكم واما ان يذنبوا لم يجر فكتب اليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم بن لك فكتبوا انا والله ما قتلنا لا فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لحدية وحيدة وعيد الرحمن اختلفون وتسحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتخلف لكم اليهود قالوا ليسوا مسلمين فودا رسول الله صلى الله عليه وسلم من عند الحديث ففي رواية حماد بن اسلم لا تسفهم تخذون اي القسم شئونكم الخ ثم عقد يا ايها الذين آمنوا ان القسامة واخرج فيه حديث سهل بن ابي حنيفة ان قتل من قومه اطلقوا الى خديف فقتلوا فوافوا فاحداهم قتيلا فقالوا الذين وجدتهم عند هم اليهود قتلتم صاحبنا فقالوا ما قتلناه ولا علمنا قاتلا فانطلقنا الى النبي صلى الله عليه وسلم قال فقال لهم تافوني بالبينه على من قتل قالوا ما لنا بالبينه قال فيحلفون لكم قالوا لا نرضى يا ايمان اليهود فذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم

من ذلك ما ينسب إلى النبي عليه السلام حينما قال ابن السخري في السيرة لما انتشر إلى الحرب والايان بل كانوا إذا رزقوا من ارضهم حيث شاءوا في الجحاري حتى يوتروا صلح اى كان همهم بعد هذا صريح ولذلك لم يتفق النبي صلى الله عليه وسلم على القتل بانه حق التبعية لكون القوم على سائر قلوبهم في قبائلهم اول الامر في القتال والجبال وكان غلاف المسلمين وعلى بن زيد لا يراد على الحفنة ما وروى عن ان هبكم في القسامة تخلف الملاك لا السكان وههنا قد خلف السكان اقول لحظهم ولم يتعوض الملاك وهم المسلمون وانما جرى امر القسامة عليهم لما ان القوم كانوا معا يمين وكانت القسامة شائعة في الجاهلية على النخوة الذي قلنا فافترى الشرع عليها فلا يورثه انه لم يتفق بعد لما قبلوا ذلك منهم لانهم كانوا غير متقربين عليهم والعدل بالصواب -

باب في قتل من القاتل كما في نسخة بجر ومثل ما نقل قال في الهداية ولا يتوفى القصاص الا بالسيوف يعني اذا وجب القتل الموجب للقود لا يتوفى الا بالسيوف وقال الشافعي لا يقتل بالسيوف بل باليد ان كان فعلا مشروعا فانما يتاخر رتبة لان معنى القصاص على المساوات ولما قلنا عليه السلام لا قود الا بالسيوف واخرجه ابن ماجه عن ابى بكر والمراد السلاح ولان فيما ذهب اليه استيفار الزيادة لو لم يحصل المقصود ومثل ما فعل فيجب التخيير عنه كما في كسر العظم انتهى قلت اختلف العلماء في صفة القود فقال مالك ان يقتل مثل ما قتل فان قتل بعضا او كسبى او بالترقي يقتل بمثله وبما قال الشافعي واحمد واسحق وقال الشافعي ان طرح في النار عمد احتسب ان طرح في النار حتى يموت وقال ابراهيم النخعي وعامر الشعبي والحسن البصري وسفيان الثوري والوضيعة واصحاب لا يقتل القاتل في جميع الصور الا بالسيوف واحتجوا بما رواه الطحاوي بسند عن النعمان رفعه لا قود الا بالسيوف واخرجه ابن ماجه والوداد والطحاوي ولفظ لا قود الا بالسيوف في احدى الباب عن انس بن جارية وحدثنا قاضي اسمايين بجبرين فقتل لهما من قتل بك هذا اذ لا حتى سعى ليهودي فاؤتمت براسها فاخذ اليه يهودى فاعترف قاتله النبي صلى

الله عليه وسلم ان يرضى داسه بالحجارة وفي رواية قاضي به ان يجرم حتى يخرج حية ما وليس فيه ذكر الاعتراض وفي اخرى قاضي به رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل بين جبرين ولم يذكر فيه الاعتراض ايضا وذكر في رواية الاولى قتادة نادى بعض المالكية ان زيادة قتادة زه غير مقبولة قال الحافظ ولا يخفى فساد زيادة قتادة فحافظ زيادة مقبولة لان غيرهم لم يتعرض ليقها فلم يتعارضوا والشيخ لا شيب بالاحتمال واجاب عن هذا الحديث بعض الحنفية بانه منسوخ شيخ المثلثة قلت بل هو متحول على التعديل والسياسة لانه كان القتل شبه عمدا عنه وان كان عمدا عن صاحبه ويمكن ان يقال ان قتل لانه كان قطع الطريق فكان من قطاع الطريق فيقتل

باب في قتل المسلم من الكافر قال في الهداية ويقتل الحر بالحر والعبد بالمسلم بالدمى خلافا للشافعي وقوله عليه السلام لا يقتل مؤمن بكافرا ولا قود الا بالسيوف وقيل لا يقتل مؤمن بكافر ولا ذود
هكذا عهد الحديث اى بكافرا ولا ذود لانسائة بينهما وقت الجنائز وكذا الكفر يوجب فيورث الشبهة ولنا ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم قتل مسلما بذى ارجاء لا قطنى في سنة من ابن عمر ولان المساواة في العصبة ثمانية نظرا الى التكليف والادلة

والشيخ كفر الحاربي دون انسلم والذمي، والقيل بناءً فوقه بانقاء المسبب الذي نقل الذي بالذمي، والمراد بما روى المحرر ان
ولا وجه في عهده والعطف للغايرة ولا يقتل بالمتاسن ولا يقتل الذي بالمتاسن وتقبل المتاسن بالمتاسن وهو هذا
بأنه لا اتفاق وفي الحربي المعاهدة وفي المتاسن روايتان قال الحافظ في التلخيص ان رجلاً قال لفران الخديعة عن صاحب الهداية
بالشبهة وانه شبيه اعلى من شبهة كفرة فقال زفر بن شاذلي اني وجدت مما قال ابو حنيفة امر واجب عن هذا صاحب الهداية
تقريره اننا لانسلم ان مطلق الكفر يخرج بل الشيخ كفر الحاربي قال الشرع في قاتل الذي لا يؤمنون بالهداية الى قوله حتى يعطوا
الجزية فانهم لم يعلم ان نقل الذي وذي عهد حرام عند الشافعي وان قيل فلا قصاص بل الهدية وقالوا ان معنى الجملة الثانية
اي ولا وجه في عهد وغير مصداق الاول وقال الطحاوي ان مراد الثانية ان لا يقتل ذو عهد في عهده بل كافر
فصار حاصل الحديث لا يقتل مسلم بحربي قلت ما قاله الشافعي ايضا قتل ولكن لا يقتل ذمي عهد فيقتل من كان
المعا بمحققين الدم اجماعاً فان يكون حكمه كالمسلم بل حصل ان لا يقتل مسلم بل حربي وقال العيني في العمدة ان هذا الحديث
ليس متعرضاً الى ما نحن فيه بل غرضه على السلام بهذا وضع دمار الجاهلية اي لا يقتل بعد الاسلام بل ما كان من دم الجاهلية
وقوله ثواباً ايضا منها ان يصله الله عليه وسلم خطب في حجة الوداع وقال فيها الاوان دمار الجاهلية موصوفة تحت قاضي الحديث
اخرجه مسلم وغيره ثم في كلامه فان فيه ذكر حجة الوداع وفي سائر طرق انه خطب في فتح مكة والرجح انه خطب في فتح مكة متحدثاً فان كان
صاحبه شرح الجملة الاولى ليغيا بل الطغف ولكن الجملة الثانية صارت ركيزة واما على فشرح الطحاوي المراد بالكا فر كافر الحربي
فيطالب وجه تخصيصه وقيدناه على شي آخر لا ركيزة ولا تخصيص ومنه ان يقال ان الذي في حكم المسلمين حقن دمه مستفاد
من حقن دمار المسلمين فصاحبه معنى قوله لا يقتل مسلم بكافر لا يقتل مسلم ومن في معناه وهو الذي بدل كافر وليس هو الا الحربي
ثم دللنا ما اخرج الطحاوي بسند قوي ان عمر ان يقتل من سلم بكافر ثم امر ان لا يقتل بل يؤذي وزعم الشافعي ان عمر
رجع عن القصاص وقال الطحاوي ان الرجوع يعني بل امره لا بالمسئلة الشرعية ثم صالح بالهدية وذكره علماء ابن ابي شيبة
ان صلى الله عليه وسلم قتل مسلماً بكافراً وكفى له ما لا يتفصيل تلك الواقعة ولعل يجي فيها امر في باب القصاص ان يقتل بالقصاص
رجل من بني نصر بن مالك شجرة الزكا الحديث ولكن في القصاص

باب في من وجب مع اهله الجلاء ايقتله لا يقتل بل يشهد عليه اربعة شهداء والا لاعتن فان قتل يقتل من قضا
وفيما بينه وبين الشجر الزكا وفي الحديث من قتل ذكراً لم يوف شهادته في الباب عن ابي هريرة ان سعد بن
عبادة قال يا رسول الله الرجل يحب مع اهله رجلاً ايقتله فان ديسول الله عليه السلام لا قال
سعد بل الذي اكرمت بالحق قال ليع صلى الله عليه وسلم اسعوا الي ما يقول سيدكم
ليس بالعزيز ولا على قتله الرجل بدون الشهادته بل حصله مدح صفته الغيرة وان من سمته سادات الناس وذكر اسمهم
واعتمد اذن من جانب سعد باذنه اما صدر منه هذا القول من غاية غيرته وحمية وانه يقول وانا اعير منه الله اعيرني وفي رواية
في الباب ادباً لو وجد مع امرئ في رجلاً اهله حتى اتي بأربعة شهداء قال نعم وقول بل اني يقتله
ولا يتايل فيه ولا يخروليس مراد منه ان كلامه ومخالفة الله صلى الله عليه وسلم بل كلامه اخبار عن حقيقة حاله عند رؤية
احد اصحاب امراته مع استيلاء الغضب

حتى استخلفهم فقام خطيبا فقال ان الابل قد غلت قال فخر ضها عن علاهل الذ هب الفدينار
علاهل الوقت اثني عشر الفا على وزن سبعة وعلى اهل البقر مائتي بقرة وعلى اهل الخنازير ثمانية وثمانون وعلى اهل
الحمل مائتي حلة قال وزلت دية اهل الذمة لم يرفعها فبارف من الدية في رواية الباب
عن عطاء بن ابي وباح رفعه قضي في الدية على اهل الابل مائة من الابل وعلى اهل البقر
مائتي بقرة وعلى اهل الخنازير ثمانية وثمانون وعلى اهل الفحل مائتي حلة وعلى اهل الفحل مائة حلة
محمد بن اسحق وفي الباب عن ابن عباس ان رجلا من بني عدي قتل فجعل النبي صلى الله عليه وسلم
ديته اثنا عشر الفا فهاذيل على اربعة ابل كانت رعت في زمته صلى الله عليه وسلم الى اثني عشر الفا على وزن
سبعة فاختاره عمر ذلك فيه كما يدل حديث عطاء انه كانت قيمة الابل في عهد علي رضي الله عنه مائة من الابل والبقرة والاشاة
ما اختاره عمر ولا يخالف ما روى عن عمر فرض عشرة الاف درهم فانه على وزن سبعة قاله الامام محمد قال في الهداية ومن
العين (الذهب) الف دينار ومن الورق عشرة الاف درهم وقال الشافعي من الورق اثنا عشر الفا ما روى ابن عباس
ان النبي صلى الله عليه وسلم تعني بذلك ولما روى عن عمر ان النبي صلى الله عليه وسلم قضى بالدية في قتل بعشرة الاف درهم
وتناول ما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم من درهم كان وزن سبعة وقد كانت كذلك دالي عهد عمر ولا ثبت الدية الا من هذه الازواج
الثلاثة (الابل والذهب والفضة) عندنا في حيفه وقالنا ومن البقر مائتا بقرة ومن الغنم الفاشاة ومن الحمل مائتا حلة
كل حلة ثوبان لان عمر كان اجل على اهل كل مال منها وله ان التقدير انما يستقيم بشي معلوم المائتين وهذه الاشياء رجبها له بالدية
ولهذا التقدير بها ضمان والتقدير بالابل عرف بالاشارة المشهورة عندنا في غير ما ذكره محمد في المعامل ان لو صاح على الزيادة
على ما في حلة اواني بقرة لا يجوز وهذا آية التقدير بذلك دفان ما هو المقدر ثم قال يصلح على الزيادة عليه كما في الابل و
الذهب والفضة ثم قيل يجوز ان يرفع الحلات وقيل هو قولها ودية المرأة على النصف من دية الرجل وقد ورد هذا القول
موقوف على علي ومرفوعا الى النبي صلى الله عليه وسلم وقال الشافعي ما دون الثلث لا ينصف ولا شافعي في الثلث ثلثا
واما في زيد بن ثابت ودية المسلم والذي سار وقال الشافعي في ابي ابي اقول عبد الله بن عمرو في الباب دية
اهل الكتاب يومئذ النصف من دية المسلمين تلك كانت عندنا من حكم على الاتي بما مضى باستصحاب الحال والافند
ثبت ان صلى الله عليه وسلم اتم دية اهل الذمة كالمسلمين فلا حاجة للشافعي في قوله

باب في دية الاعضاء قال في الحديث في كل اصبع من اصابع اليمين والرجلين عشرة دية لقوله عليه السلام في كل اصبع
عشرين ابل ودان في قطع اكل نفوت جس النفعه وفيه دية كاملة وهي عشرة تنقسم الى دية عليه ما والاصابع كلها سواء الا
اليد والرجل والاصابع من النفعه فلا تعتبر الزيادة فيه كاليدين مع الشمال وكذا اصابع الرجلين لا ينفوت قطع كلها
منفعة الا في نجوب اليد كاملة ثم فيها عشرة اصابع تنقسم الى دية عليها عشرة اصابع وفي كل اصبع فيها ثمانية مفاصل ففي اصبعها
ثمانون دية والاصبع وانها مفصلان ففي اصبعها نصف دية الا في اصبعه ونظر انقسام دية اليد على الاصابع وفي كل سن خمس
من الابل لقوله عليه السلام في حديث ابى اسحق رضي الله عنه في الباب وفي كل سن خمس من الابل والاسنان والاضراس سواء
الاطلاق ما روى في بعض الروايات وفي الباب عن ابن عباس والاسنان كلها سواء لان كلها في اصل النفعه

سوارفلا يعتبر التفاضل كالأيدي والاصابع وهذا كان في المار فان كان من الغيبة الاسماء احدى قال اذ لم يكن
عامة بل العلم على ترك التفصيل وان في كل من خمسة ابعرة وفي كل اصبع عشرة اصابع الابل خمس ابعرة
اصابع اليد والرجل في ذلك سوارف كما جعل في الحردية كالماء الصغير والطفل والكبير السن والهي والذبي في اوقات
ولواخذ على الناس ان يعتبروا الجبال والمنفعة لا تشاف الامر في ذلك انشا فالا ليعبد ولا يمين فعمل على الاساس في ذلك
ما وراد ذلك من الزيادة والنقصان في المعالي ولا اعلم خلافا بين الغفارة ان كل من قطع يمينه من الكور فان ملائكة
الدية الا ان ابا عبيد بن طرب زعم ان نصف الدية يستحق في قطعها من المنكب لان اسمها على الشمول والاشارة
انما يقع على ما بين المنكبين الى اطراف الابل انتهى وفي الساب عن ابي موسى روى قال الاسماعي سداه فيها عشر
عشر من الابل وعن ابن عباس روى هذه وهذا سواء يعني الابهام المتصور في رواية عن زائدة الاسماعي سداه
والاسنان سواء الذئبية والفرس سواء هذه وهذه سواء وفي اخرى عن زائدة الاسنان والاصابع سواء وفي رواية
عن زائدة جعل اصابع اليمين والرجلين سواء وفي رواية عن ابن عباس روى عن ابي عبد الله عن ابي عبد الله قال في
خطبته وهو مستظهر كما الى الكعبة في الاصابع عشرة عشر وفي رواية عن زائدة قال في الاسنان خمس خمس
قال الخطابي سوي رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاصابع فعمل في كل واحدة عشرة من الابل وسوي بين الانسان وجمل في
كل من خمس من الابل وهي مختلفة الجبال والمنفعة ولولا ان السنة جارت بالتوبة لكان القياس ان تفاوت بين تبتها
كما فعل عمر بن الخطاب قبل ان يبلغه الحديث فان سعيد بن المسيب روى انه كان يعمل في الابهام خمس عشرة وفي الساب
عشر وفي الوصل عشرة وفي البصرة عا وفي النخضر شاحق وجدنا با عند عمرو بن حزم عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
ان الاصابع كلها سوارف اخذ به وكذلك الامر في الاسنان كان يعمل فيما قبل من الاسنان خمسة ابعرة وفي الاضراس ابعرة
بعير اقال ابن المسيب فلما كان معاوية وقعت اضراسه فقال انا اعلم بالاضراس من عمر بن الخطاب قال في الهامة وفي المازن
الدية وفي اللسان الدية وفي الذكر الدية والاصل فيه ما روى سعيد بن المسيب ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في النعل الدية
وفي اللسان الدية وفي المازن الدية وهكذا هو في الكتاب الذي كتبه رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي النسائي
ومراسيل ابني داود عن سليمان بن ارقم عن الزهري عن ابي بكر بن محمد بن حزم عن ابي عبد الله عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
كتب كتابا الى اهل اليمن فيه الغرض من اسن والديات ولعبت برمع عمرو بن حزم فقهرى على اهل اليمن وفيه ان في النعل الدية
مائة من الابل وفي الانف اذا استوعب بارنه الدية وفي اللسان الدية والاضراس في الاطراف انه اذا اوتت جس شقعة
على الكمال او زال جبالا مقصودا في الآدمي على الكمال يجب كل الدية لا تلاف النقص من وجهه وهو معلق بالانكاف من كل
تغصم الآدمي اصله تضار رسول الله صلى الله عليه وسلم بالدية كلها في اللسان والالف وعلى ان يجب فروع كثيرة فنقول
في الالف الدية لا تزال الجبال على الكمال وهو مقصود وكذا اذا قطع المازن والارثه وتقطع المازن مع القصة لا يزال على
دية واحدة لا عضو واحد وكذا اللسان لقوات شقعة مقصودة وهو النطق وكذا الذراع لا يفتوت بشقعة الوصل والامداد
استمسك البول والري به ووفق المار والايلاج الذي هو طريق الاعلاق عادة وكذا في الحشفة الدية كاملة لان
الحشفة اصل في منقعة الايلاج والدفن والقصة كالتدليج وفي النعل اذا ذهب بالضرب الدية وكذا اذا ضرب سوارف

او ثمة اوز وقران لكل واحدة منها شفعة مقصودة وقد روى الابن ابى خنيس في مصنفه ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه
 خيرة واحدة ذهب بها النفل والكلام والسمع والبصر في الغنيين الدية وفي اليدين الدية وفي الرجلين الدية وفي كل واحدة من
 هذه الاشياء نصف الدية وفيما كتبه النبي صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم وفي العينين الدية وفي احدهما نصف الدية ومن ذهب
 عضوا فذهب شفعة ففدية كاملة كاليد اذا ضلقت والعين اذا ذهب ضومرا اتيها النقص وفي الباب عن عمر بن خنيس
 عن ابيه عن جده قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقوم دية الخطاء على اهل القرى او جماعة ديار
 او عدل لها من الوقت ويقومها على اثمان الابل فاذا غلقت رفع في قيمتها واذا غلجت رخصا نقص من
 قيمتها وبلغت على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ما بين اربعة دنانير الى ثمانية دنانير او عدل لها
 من الوقت ثمانية الاف درهم قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم على اهل البقر مائة بقرعة ومن
 كان دية عقله في الشتاء فالتى شاة قال وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان العقل ما يورث بين
 و دثة القنيل على قنيتهم فافضل للعصبة قال وقضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في الاف
 اذا جيع الدية كاملة وان جدعت شدة فقة (ارب) فصفا لعقل خمسون من الابل او عدل لها
 من الذهب او الوقت او مائة بقرعة او الف شاة وفي اليد اذا قطعت نصف العقل وفي الرجل
 نصف العقل وفي المامومة ثلث العقل ثلث وتلثون من الابل ثلث ثلث قيمة ابل
 او قيمتها من الذهب او الوقت او البقر او الشاة والجانفة مثل ذلك ثلث العقل وفي الاصابع
 في كل اصبع عشر من الابل وفي الاسنان في كل سن خمس من الابل وقضى رسول الله صلى الله
 عليه وسلم ان عقل المرأة بين عصبتها من كانوا الا يورثون منها شيئا الا ما فضل عن ودفنتها فان
 قتلت فعقلها بين ودفنتها وهم يقتلون قاتلهم وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم
 ليس للقاتل شيء وان لم يكن له وادب فوا دمه اقرب الناس
 اليه ولا يورث القاتل شيئا قال محمد هذا كله حديثي الحديث في الحديث
 ان الدية ميراث قيمته على ذوى الفروض والعصبات وفي الاف اذا قطع دية كاملة وعيناني الاربع ايضا دية كاملة وفي
 الحديث نصف الدية وفي اليد نصف الدية وفي الرجل نصف الدية وفي كل سن خمس من الابل وقد ذكرنا عن الهدياء وفي الدية
 وفي كل سن من الرجل خمس من الابل او خمسون دينا او خمس مائة درهم لقول الله تعالى وفي كل سن خمس من الابل نصف
 عشرة دية لور او نصف عشر قيمته لور بعد فان قلت تزيد في دية الانسان كلها على دية النفس ثبته انما سبنا قلت نعم ولا بان
 لاثباته بالنفس على خلاف القياس كما في الغاية وغيره وليس في البرك ما يجب تنفوت اكثر من قدر الدية يسوى الانسان
 وقد لو جردوا اجزاء الربعة تكون انسانة ثمانية عشر في القنيتاني وفيه ان في المومة هي الجناية البالبة ام الدماغ
 هو الدماغ او الجذوة الحقيقية التي عليها ثلث الدية وهي ثلث وثلثون من الابل وثلث قيمة ابل وكذلك في الجائفة وهي الجائفة
 التي تلحق الجوف قال في الهدياء الشجاع عشرة الحارصة وهي التي تخرس الجمل الذي تخرس ولا يخرج الدم والدمعة وهي التي
 تخرس الدم ولا تسيل كاله في العين والدية وهي التي تسيل الدم والراصة وهي التي تصح الجمل الذي تقطعه الملامعة وهي

التي تان في الحم واليسما في التي تصل الى السماق وهي حلة رقيقة بين الحم وعظم الاراس والموصحة وهي التي توضع على
 اي ثنية واهاشمته وهي التي تكسّر والمقولة وهي التي تنقل العظم بعد الكسري تحوّلها والامروهي التي تصل ام الراس
 وهو الذي فيه الدماغ ففي الموصحة القصاص ان كانت عند الماروي انه عليه السلام قضى بالقصاص في الموصحة واخرج
 اليه حتى يبعثه ولا تقصاص في بقية الشجاج لانه لا يمكن اعتبار المساءة فيها وفيما ولدن الموصحة حكومتها العدل لانه
 ليس فيها ارض تغدرو ولا يمكن ابدان فوجب اعتبار بحكم العدل وسواء لو عن اتخى وعمرو بن عبد العزيز وفي الموصحة
 ان كانت خطا نصف عشر الدية وفي الهاشمية عشر الدية وفي المقولة عشر الدية ونصف عشر الدية وفي الامثلة الدية
 وفي الجائفة ثلث الدية فان نفذت بما جافعتان ففيها ثلث الدية لما روى في كتاب عمرو بن حزم ان النبي صلى الله عليه وسلم قال في
 الموصحة خمس من الابل وفي الهاشمية عشر وفي المقولة خمسة عشر وفي الامثلة مائة مائة ثلث الدية وقال عليه السلام
 رضى ذلك الكتاب في الجائفة ثلث الدية وعن ابي بكر انه حكم في جائفة في الجانب الآخر ثلثي الدية ورواه عبد
 في مصنفه عن ابن المسيب قال وبنهاشمية اخرى تسلى الدامعة وهي التي تصل الى الدماغ وانما لم يذكرها لانها تقع
 قتلا في الغالب الاجنابة متفصرة مفردة بحكم علي بن ابي طالب ان القاتل محروم من الارث من دية المقتول و
 من تركته ثم في الباب عن عمر بن شبيب عن ابيه عن جده ان النبي صلى الله عليه وسلم قال عقل
 نفيه العمد مغالط يثقل العقل لمن لا يقبل حناى صاحب شبهة العمد يولى الدية مغالط وكل ذلك ببناء ومنه
 ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في الموصحة قضى من كاذب وعنه قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 سلم في العين القائمة السادسة لما كانت بثلث الدية لما روى البعير التي كانت قائمة في موضعها ولم تكن تبصر شيئا
 وكان فيها الجمل فقط فمن فقاها اثلث الجمل فقط فيجب ثلث الدية وعلى هذا لا يخالف الرازي شيئا من المراسم والعظم
باب دية الجنين فعيل بمعنى مفعول من جنه اذا ستر من باب طلب وهو الولد او ام في الرحم ويكفي استبانته
 بعض خلقه كظفر وشعر قال في الهاشمية واذا ضرب بطن امرأة فالقت جنينا ميتا ففيه غرة وهي نصف عشرة دية قال الرازي
 معناه دية الرجل هذا في الذكر وفي الانثى عشرة دية المراء وكل منهما خمسة درهم والقياس ان لا يجيب شي لانه لم يمتين جميعته و
 انظاره لا يصح جبال الاستحقاق وجب الاستحسان ما روى عن النبي صلى الله عليه وسلم والسلام انه قال في الجنين غرة عبد او امه ثمانية
 حسنة ويروى خمسة فتركتنا القياس بالاشترى وسجوة على من قذر باستئمانه نحو مالك والشافعي وهي على العاقلة عن زنا
 وقال مالك في مال لا يبدل الجوز ولنا في اعلى السلام قضى بالغرة على العاقلة من حيث الباب ولانه بدل النفس ولها ما يبدل
 عليه السلام دية حيث قال دوه (رواه الطبراني) وقالوا ان الذي من لا صاح ولا استهمل الحريث وتجب في سنة وقال الشافعي
 في ثلاث سنين ولنا ما روى محمد بن الحسن انه قال بلغنا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل بالغرة على العاقلة في سنة
 وليست في الذكر والانثى لاطلاق ما روي فان القلت حيا ثم مات ففيه دية كاملة وان القلت ميتا ثم ماتت الا فعملية دية
 بفشل الدم وغرة بالقاتلها وقد صح على السلام قضى في هذا بالدية والغرة وان ماتت الام من الضر ثم خرج الجنين فذلك
 حيا ثم مات فعليه دية في الام ودية في الجنين وان ماتت ثم القلت ميتا فعليه دية في الام ولا شيء في الجنين وقال الشافعي
 يجب الغرة في الجنين ويجب في الجنين موروث عنه لا يبدل نفسه فترت ودية والارث الضارب حتى لو ضرب بطن امراء

لما قلت انهم يتنافسون على قاتلة الاب غرة ولا يرث (الاب) منها لانه قاتل بغير حق مباشر ولا ميراث للقاتل انتهى لمخوضا وفي الباب
 عن المغيرة ان امرأتين كانتا تحت رجل من هذيل (لا يمتثل من الناس) فضربت احداهما الاخرى بمود
 فقتلها وقتلت جنيبتها فاغتصبا الى النبي صلى الله عليه وسلم فقال احدا لرجلين (ولي القاتلة) كيف ندى من لا
 صلح ولا اكل ولا شرب ولا استهل فقال السميع كسميح الاعراب وقضى فيه بقرعة وجعل على عاقلة
 المرأة (القائمة) وذا جبر فيه فجعل النبي صلى الله عليه وسلم دية للمقتولة على عصبة القاتلة وغرة لقاتل
 بطنها وفي الباب عن المسويين غمرة ان عمر استنار الناس في املاص المرأة واستألفها الله فقال يا مغيرة
 شهيدت رسول الله صلى الله عليه وسلم فقتل في ما بقي عيلا وامه وفرضت فقام اليه عمر حمل بن مالك
 فقال ان بين امرأتين فضربت احداهما الاخرى بمسطح فقتلتها وجنيبتها فقتل رسول الله صلى
 الله عليه وسلم في جنيبتها بقرعة وان تقتل راى المرأة القائمة وعن طاووس قال قام عمر على المنبر فذكر
 معناه ولم يدركه وان تقتل راى بقرعة عيلا وامه قال فقال عمر الله اكبر لو لم اسمع بهي لغضينا
 بغير هذا فوقفنا في الخطا وعن ابن عباس قال فاسقطت غلاما وقد نبت شعره ميتا وماتت
 المرأة فقتل على العاقلة الدية فقال عمر انها قد اسقطت يا ابي الله غلاما وقد نبت شعره
 فقال ابو القاتلة انه كاذب انه حلاله ما استهل ولا شرب ولا اكل فقال النبي صلى الله عليه
 وسلم اسبح الجاهلية وكلمتها اذ في الصبي غرة قال ابن عباس اسم احد يما مكية والآخر
 ام عتيق في الباب عن بلال بن رباح وفيه ان المرأة التي قتلت عليها بالقرعة توفيت فقتل رسول
 الله صلى الله عليه وسلم وصلى عليه وصلى على من اصابها من النساء وان القتل على عصبتها
 وبها ذكر المرأة المقتلة عليها بانها توفيت الجاهل لا يستبعا ديا ولا اشكال وجسر
 الحديث والامر سهل لانها لما جنت كانت امة على عاقلتها وعصبتها
 لان الغريم بالنتم ولما ماتت كان وراثتها للحارث لان الوراثة لزوج الفروض
 والعصبات وفي الباب عن عبد الله بن
 بريد عن ابيه ان امرأته حذرت امرأته فاسقطت فرفع ذلك الى رسول الله صلى الله عليه وسلم
 فجعل في ذلك ما خسرنا منه شاة ونهى يومئذ عن الحق قال بوداد ذكر الحديث خسرنا منه
 شاة والصواب منه شاة قلت هل في الحديث غمارة وفيه موضع درهم شاة فاعلموا في الباب عن الشدحي قال
 الغرة خمس مائة يعني درهم قال بوداد فقال البيهقي خمس مائة وفيه شاة ودينار رباوي خمس مائة درهم وهو
 نصف عشر الدية قال النووي وقد فسر الشدحي في الحديث بعبد او امه قال العلماء ما وجدنا للتقسيم لا لشك والمراة بالقرعة
 عبد او امه وهو اسم لكل واحد من كانا ثمة بالقرعة عن اسم كذا فاعلموا ان رتبة واعلم القرعة باض في الوجه وانها
 قال ابو عمر والمراد بالقرعة الاسيض منها خاصة قال ولا يجزئ الاسوف وهو خلاف ما افق عليه الفقهاء انه تجزئ فيها البيضاء
 والسودا ولا يتعين البيضاء وانما المعتبر عندكم ان يكون ثمة عشر دية الام او نصف عشرة دية الاب فانما اجابني بعض

الروايات بغيره جدا وامتد او فرس او لجل خروا بطلته انتهى ثلثت هذه الرواية في الباب رواه عيسى بن يونس من حديث
ابن سريته وقد روى عنه يونس وغيره كثير الخط ومما ينبغي التنبيه عليه ان في واقعة الباب سقطت الحنينين اولا وقد كانت تحكم
بديهة الحنينين ثم ماتت احدكم بديهة.

باب في دية المكاتب قال في المأهولة واذا قتل المكاتب عملا وليس له وارث الا المولى وترك وغار فلا قصاص
عندنا في حقيقته وابي يوسف وقال محمد لا ارى في هذا قصاصا لانه اشتبه بسبب الاستيفاء فانه لو اراد ان مات حر او الملك بنات
عبد ولو لم يترك وفار له وارث غير المولى فلا قصاص وان اجتمعوا مع المولى لانه اشتبه من الحر لانه المولى ان مات عبد له وارث
ان مات حر او لم يترك وفار له وارث ورثة احرار وجب القصاص للمولى في قولهم جميعا لانه مات عبد بل ارباب الانفس الخ
وقال ومن قتل عبد خطأ فعليه قيمته لانه اراد على عشرة آلاف درهم فان كانت قيمته عشرة آلاف درهم او اكثر قضى للعشرة
الآلاف الا عشرة وفي الامنة اذا ارادت قيمتها على الدية خمسة آلاف الا عشرة وهذا عند ابي حنيفة ومحمد وقال ابو يوسف والشافعي
تجب قيمته بالغة ما بلغت انتهى فان مات العبد للمكاتب بشئ من مال الكسابة فهو عبد الباقي درهم يودي دية العبد قال
الخطابي اربع عامات الفقه امان للمكاتب عبد الباقي عليه درهم في جنايته الا ابراهيم النخعي وقد روى ايضا في مثل ذلك شئ ايضا
عن علي بن ابي طالب واذا صح الحديث وجب القول به اذا لم يكن بنسوخها او مضاعفا بما هو اولى منه انتهى ثلثت اراد
بالمرث حديث الباب عن ابن عباس قال قضى رسول الله صلى الله عليه وسلم في دية المكاتب يقتل

يودي ما ادى عن مكاتبته في المأهولة وفي رواية اخرى عن زرعة قال اذا اصاب المكاتب حدا
او دنت ميتا او يوت على قيد الحياة فدية المملوك وفي رواية اخرى عن زرعة قال اذا اصاب المكاتب حدا

على عن النبي صلى الله عليه وسلم دارس حماد بن زيد واسماعيل بن علقمة عن ابي حنيفة عن عكرمة عن النبي
صلى الله عليه وسلم رفعه له رسلا وجعله اسمعيل بن علقمة قول عكرمة اي موقوف على قوله
عرفت ان الخطابي اقر بان حديث المكاتب عبد الباقي عليه درهم تلقنه الامنة بالقبول يعمل به عامة الفقهاء وهو معارض بهذا
الحديث فلا يجيب القول به كما قاله بنفسه مع انه يظن فيه الودا وبما تزي ويمكن توجيهه رواية الباب بجمل لفظ ما المذكور فيها
على انه يستلزم ما دام على المصدرة على ان يكون المصدر ظرفا لقولهم انك نفذت النجم والمعنى يودي المكاتب حين ادى
بدل كتابته ويحرم حين لم يودي دية العبد وكذلك في الرواية الثانية يحل فقط على الزيادة او يكون المعنى
على تقدير عدم الزيادة ان يودي على مقدار ما اعتق ولما لم يكن اتفق متجرا بالرمز فنيودي ويرث ارث الحر فظن ان ادى بدل
الكتابة او العبد فقط ان لم يودي على اقل العبد لا قدر له وانما الارث ملحق على قدره كما يريث ما لم ينفق ولا ينفق ما بقي
عليه درهم وكذلك الحد فان حد الحر انما يحد به العبد لو كان له من القدر ما هو واذا فلا يلزم كبح من حد حر عبد

باب في دية الذي قال في الهاربة ودية الذي والمسلم سوار رجاليهم وسانهم كسانهم في النش وما روهنا
وقال الشافعي دية اليهودي والنصراني الاربعة آلاف درهم ودية المجوسي ثمان مائة درهم وقال مالك دية اليهودي والنصراني ستة
الاقدام درهم لقوله عليه السلام عقل الكافر نصف عقل المسلم (لفظ النخعي) والكل عنه اثنا عشر الفا وللشافعي ما روى ان النبي
صلى الله عليه وسلم جعل دية النصراني واليهودي اربعة آلاف ودية المجوسي ثمان مائة روهنا الشافعي في مسنده قول عمر ولنا قولنا

قلت المريض كان ضامنا والمتعالي علم او علما ليعرف فمتعدي فاذا تولد من ذلك التلطف من الدية وسقط عنه القول فلا يتسبب له
 ودون اذن المريض في بناء الطبيب في قول عامة الفقهاء على عاقلته المراد بالطبيب الذي جاهل من الطب في الباب
 من عمر وبين ان شرب لبن ابيه من لبن يورده قال من تطيب ولا يعلم منه طب فهو ضامن قال
 ابو داود اذا كان المرء يورده ازا والواين لادن رخصه غوام لا وفي رواية عن بعض الوافد رفد اياها طبيب تطيب على
 فيه لا يجرى له تطيب قبل ذلك فبعت فهو ضامن قال سفيان الراوي اما انه ليس بالبعث انما هو قطع العرق
 طائفة دالكى حاصل ان الطبيب اذا عالج بشئ من المعالجة بغيره مثلاً فصدق قطع العرق واشق الجذام وكواه بكولة
 ادسها بغيره فاجر في غير خلاف فيه بناء على ما دللته وما اذا وصف له الدواء وبين للمريض باللسان او كتب له نسخه
 فاكل او شرب المريض بغيره فلا ضمان فيه

باب القصاص من السن قال في الهدي ومن قطع يد غيره عما من المفصل قطعت يده وان كانت يد كبر
 من اليد المقطوعة لقوله تعالى والجروح قصاص ويحكى عن المماناة لكل ما لمكن رعائيتها فيجب فيه القصاص الا اذا
 ذكرا لمن في القطع من المفصل فاعتبر ولا معتبر بكبير اليد وصغرها لان منقعة اليد لا تختلف بذلك وكذلك الرجل و
 مارن الالف والاذن لا يمكن رعاية المماناة وفي السن القصاص لقوله تعالى والسن بالسن وان كان سن من فتيح
 منه اكبر من السن الاخر لان منقعة السن لا تتفاوت بالصغر والكبر وفي كل شيء تحقق فيها المماناة القصاص لما تلونا
 ولا قصاص في عظم الاتي بالسن وفي اللفظ مروى عن عمرو بن شعوب قال عليه السلام لا قصاص في العظم والمراد
 غير السن انتهى بلخصه قال عمرنا لا يقيس من العظام وقال ابن عباس ليس في العظام قصاص ونحوه عن الشعبي وممن
 رواه ابن ابي شيبة في مصنفه وفي الباب عن انس بن مالك قال كسرت الربيع عمة انس بن مالك اخت
 انس بن النضر ثنية امرأة فافتح النبي صلى الله عليه وسلم فقصى فكتب الله القصاص (السن بالسن)
 فقال انس بن النضر والذي بعثت بالحق لا تكوث ثنيةها اليوم قال يا انس كتاب الله القصاص

فرضه بادش اخذ في الحديث قول اليوم اى في هذا الوقت وكان ذلك اخبارا عما يجد في نفسه لفته على رياردا
 ككبر عليه ولم يفرح بذلك ولذا قال صلى الله عليه وسلم ان من عباد الله من لو اقسام على الله لا يبر

باب في الدابة تنفر بجلها اى تضرب الشخشا في ذلك وابدق بالفتح الالباب اذا رمت بها فالت زفال
 في الهدي الركاب ضامن لما وطأت الدابة واصابت به او رجلها او راسها او دنت وركبها او خطبت وكذا اذا
 صدمت وكلفت ولا يضمن ما نعت برجلها او ذنبها والاصل ان المرد في طريق المسلمين مباح مقيد بشرط السلامة
 لانه يتصرف في حق من وجوه في حق غيره ومن وجوه يكون مشتركا بين كل الناس فقلنا بالالباب مقيد بما ذكرنا ليعتدل النظر
 من الجانبين ثم انما يتقيد بشرط السلامة فيما يمكن الاحتراز عنه ولا يتقيد بما لا يمكن الاحتراز عنه لما فيه من المنع عن
 التصرف وسبابه وهو مفتوح والاحتراز عن الاضرار وايضا فيه يمكن فانه ليس من ضرورات السير تقيد بالشرط
 السلامة عنه والفتنة بالرجل والذنب ليس يمكن الاحتراز عنهما السير على الدابة فلم يقيده فان اوقها في الطريق فممن الفتنة
 لا يمكن الاحتراز عن الايقاف وان لم يمكن الفتنة فصار متديا في الايقاف وتخل الطريق وان اصابت به باو رجلها

حصة أولاده وأثارات غبارها وحجر صغيرا فتقامعين انسان اذا شد ثوبه لم يصعب وان كان حجرا كبيرا ضمن فان رايت
 اوابالت في الطريق ربي تيسر فغضب به انسان لم يصعب وكذا اذا ذوقها ذلك والسائق ضامن لما اصابته بيد او رجلا
 والثابت ضامن لما اصابته بيد با دون رجلا والمرد النخعي ووجه ان النخعي بمراعي عن السائق فيمكن الاحتراز من غيب
 عن ابصر الفاعل فيمكن التحرز عنه وقال اكثر المشايخ ان السائق لا يصعب النخعي ايضا وان كان يراها اذ ليس على رجلا ما ينهزم
 فلما يمكن التحرز عنه قال الشافعي يصعبون النخعي كلهم والسائق والثابت والركب لان فعلها مضاعف اليهم والحجة عليهم ما ذكرناه
 وتوابعه السلام الرجل جبار معنا النخعي بالرجل انتهى لمخصا بقدر الضرورة وفي الباب عن ابي هريرة دفعه الرجل جبارا
 اى ما اصابته اليد بـ رجلا يد قال الخطابي وقد تكلم الناس في هذا الحديث فقليل ان يخرج محفوظا وسفيان بن جسيم معروف
 بسوء الخلق فظن ان لو ادناها هو العجمي رجلا ولو صح الحديث لكان القول به واجبا وقد قال به اصحاب الرأى جبار
 الحديث وقد تقدم ثم سهره قال ابو داود والجهاد المنقلة التي لا يكون معها أحد وتكون لهما التوبة قال
 الخطابي وانما يكون جرحا يد اذ كانت منفصلة عارة على وجهها ليس له ثابته ولا سائق.

باب في النار قدس اى تعدى بخلاف احد التامين قال في البداية ولو وضع في الطريق حجرا فاحرق شيئا يصعب
 لا تمتد فيد ولو حركة الريح الى موضع اخر ثم احرق شيئا لم يصعب ففسخ الريح فعله قويل اذ كان اليوم رجلا يصعب لا فعله
 عليه بواقفة وقد انقضى اليها فجعل كما بشرته قوله ولو حركة اى لو حركة الريح عن الحجر وانما قيل به لان عن بعض اصحابنا
 ان الريح اذا هبت البشرى فاحرق شيئا فالضمان عليه في ذلك لان الريح انما هبت بشرى ربا ولم ينسب اليها فاعلم ان
 باقى في مكانه فكانت الجناية باقية فكان ضمان ذلك عليه في الضميمة هذا اختيار شمس الائمة الشريفة وكان شمس الائمة لما لو
 لا يقول بالضمان مطلقا وفي الباب عن ابي هريرة دفعه النار جبارا قال الخطابي لم ازل اسمع اصحاب الحديث
 يقولون غلط فيه عبد الرزاق وانما هو البير جبار حتى وجدته لابي داود عن عبد الملك الضعافى عن حمزة بن ابي داود
 لم يفردها الرزاق ومن قال به هو ضعيف البير حتى في ذلك بان اهل اليمن يملكون النار بكسر النون منها فسمعت بعضهم على الامانة
 فكتبه بالياء ثم نقله الرواة مصححا قال الشيخ وان صح الحديث على ما روى فينا ولو بالنار التي يوقدها الرجل في ملكه لا ارب له
 فيها فيطير بالريح فيشغلها في مال او متاع لغيره من حيث لا يملك ربا فيكون بغير ضمان عليه انتهى قلت عن تأميد
 بحيث لا يخاف منها الحركة وما اذا اشعلها والريح بالحجة وجب الضمان وان كان في ملكه وداه

باب جناية العبد يكون للفقره او لا تقدم انه لا خلافت في ان العبد يقتل بالعبد والحجر وبذل النفس والامانة
 فيما دون النفس فعندنا لا قصاص بين الحر والعبد ولا بين العبدين خلافا للشافعي فان عنده يقتص في جميع ذلك فيما دون
 النفس ايضا اعتبارا للاطراف بالنفس الا في الحرق قطع طرف العبدان فيه عنده ايضا لا يجب القصاص وعنده في الاطراف
 مسك الاموال فيتعذر التماس بالتفاوت بالقيمة فلا يقتص من العبد في دون النفس وتجب فيه الدية ولا فرق بين كون
 العبد لشقيق او غلص او لغني او لغيره وفي الباب عن عمر بن حصين ان غلاما مال ناس فقراء قطع اذن
 غلاما لانس اغنياء فأتى اهلهم للتمص الله عليه وسلم فقالوا يا رسول الله اننا ناس فقراء فلم يجعل
 عليه شيئا المراد بالغلام في الحديث الصغير من الاطراف لا العبد لو كان عبد الاناء اليهم عن

جناية ولما خرج فوهم ان ما انفرد لان الدعوى كان على العبد وهو موجود لهم ولا يطالب بهم شي افسوى العبد الجاني حتى يعتذر و اياه
لا شئ لهم فان ارادوا اودوا وان المراد في الحديث العبد فظاهر ان ليس بسيد يدوان اثبت الدعوى قياسا حيث لم يجب شئ لقطع الظاهر
فلا يجب شئ لقطع العبد ايضا والجامع انها لياس في ايديها شئ وانما تجر لان عن التصرفات فليس لها الا اقرار ولا الصلح على شئ فهذا ايضا
غير صحيح وذلك لانه مكلف فلا يصح ان يقاس على العبيد وهو غير مكلف شرعا فافترقا قال في الهداية اذ جنى العبد جناية خطا قيل
لمولاه ما ان تدفع بها او تغدير وقال الشافعي جناية في رقبة يباع فيها الا ان يقتضى المولى الاش وفائدة الاختلاف في
اتباع الجاني بعد الحق والمسئلة مختلفة بين الصبي ورضع ان العليم قال فان دفعه ملكه ولي الجناية وان فله بارتها
وكل ذلك يلزم حال او ايها اختاره وفعله لا شئ لولي الجناية غيره

باب فيمن قتل في عمياء بين قوم العيا بكسر عين وتشديدميم وقصر اى في حال العمى امره فلا تبين قاتله ولا
لا حال فتلك حكم الخطا حيث تجب الدية لا القصاص ودية الخطا وفي الباب عن ابن عباس رفعه من قتل في عمياء
او عمياء تكون بينهم مجزأ بسبب فقله عقل خطا ليرث وفي تقدم قريبا بالسنة لو يهنا قال حدثت ولم يسم من حدث
فهذا لانه مجهول كذا قال المنذرى والمعلم - آخر كتاب الديات
بسم الله الرحمن الرحيم

اول كتاب السنة

باب شرح المسئلة اى كشف معانيها وبيان فضلها وتميزها من البدعة

باب في لزوم السنة قوله الا في ادتيت الكتاب ومثله معه اى مثل الكتاب هو الحديث لانه الذي
غفر لمتلوه والمأثمه في وجوب العمل والاغتقا جميعا لان اى ريث اذا سمع من رسول الله صلى الله عليه وسلم ففعل شئ من القرآن
قوله ليسا لجن الفل يفتح الدال فكيف نأفده الله تعالى من القضاء ما قال في شرح السنة الايمان بالقدر فرض لازم
ويؤمن بيقين ان الله تعالى خلق الخلق اعمال العباد خيرا وشررا كقوله في اللوح المحفوظ قبل ان خلقهم ولكل بقضا لتدور
والارادة وشيئ غير ان رضى الايمان والطاعة وعد عليهم الثواب ولا يرضى الكفر والمعصية وادع عليهم العقاب والتقدير سير
من اسرار الله تعالى لم يطلع عليه لما مقروا به من اسلا ولا يجوز الخوض فيه والبحث عنه بطريق العقل بل يجب ان يقع ان الله
خلق الخلق فجعلهم فرقتين فرق خلقهم للتعميم فضلا وفرقة للتجسيم عدلا وصال رجل علم ابن ابي طالب فقال اخبرني عن الخير
فقال طريق عظيم لا تسلكه فاعاد السؤال فقال بجمعك لا تجزأ فاعاد السؤال فقال سررا من خلقك عليك فلا تنفسه وتبدر
من قال به تبارك من اجري الامور بحكمة كما اشار لاظهار ارادة والمبعض
فما لك شئ غير ما المرشاة فان شئت طب نفسا وان شئت مت كلها

ويشئ بعض بيان القدر في باب الله تعالى وفي الباب عن الحسن البصري كلمة خرجت لا تحمل اى لا تشارك
الكرهان الى البلدان ولكنها حملت اليها وكان الحسن كظم بكلمة شبيهة فالتبست على السامعين فربوا بالاعتزال والتقدير فرد
المصنف على هؤلاء الذين ادبوا ثبات عقيدته على شئ اهل السنة لكونه من اكابر طريق الحقيقة والشرية قوله فليكن السنة

دسنة الخلفاء الحديث في دليل على ان الواح من الخلفاء الاشد من اذا قال قولاً وخالف في غيره من الصحابة كان الميسر
الى قول الخليفة اولى فلو ان كل محدث بدعة فكل بكن صدق الخلفاء الخطابي في خاص بعض الامور دون بعض
بكل شئ احث على غير مثال اصل من اصول الدين وعلى غير عبارة وقياسه فاما كان منها مبنياً على قواعد الاصول
ومردوا اليها فليس بهدئة ولا ضلالة.

باب في التفضيل اى طريقة السلف في التفضيل بين اصحابه صلى الله عليه وسلم وفي الباب كنا نقول في
ضمن النبي صلى الله عليه وسلم لان كل واحد اثم ثم شتمنا على فسادى بالي بكر احد من الصحابة بل نفضل على
غيره من جميع الصحابة وكذلك بعدنا في بكر عمر وكذلك بعد عثمان وذلك منسب اهل السنة والجماعة وخالفهم طوائف المبتدعين
من الروافض وهذا الامر افضلية ابى بكر ثم عثمان ثم علي في ترتيب الخلفاء كان في زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم
مجموعاً عليه لا يكره احب من الصحابة ولو كان هذا الاعتقاد مبيناً على السماع من رسول الله صلى الله عليه وسلم فيكون ثبوت النص
باب في رد الارحام وهو اعتقاد انه لا يفرغ الايمان معصية واحديث الباب تدل على ان الاعمال داخلية في ان بابها
سواء كان من عمل الجوارح او القلب فاذا ترك الاعمال انقص فيها الضرر وذلك.

باب الدليل على الزيادة والتقصان اى في الايمان قال البخاري في كتاب الايمان وهو قول فعمل و
يزيد وينقص قال الحافظ والكلام ههنا في المقامين احدهما كونه قولاً وعملًا والثاني كونه يزيد وينقص فاما القول فالمراد به
النطق بشهادتين واما العمل فالمراد به احوالهم من عمل القلب والجوارح لكي يخل بالاعتقاد والعبادات فمراد من ادخل ذلك
في تعريف الايمان ومن نفاها عنها هو بالنظر الى ما عند الله تعالى فاسلف قالوا هو اعتقاد القلب لنطق باللسان وعمل بالاركان
وارادوا بذلك ان الاعمال شرط في كماله ومن ههنا نشأ لهم القول بالزيادة والتقصان كما سياتي والمرتبة قالوا هو اعتقاد
ونطق فقط والكل اية قالوا هو نطق فقط والمعتزلة قالوا هو العمل والنطق والاعتقاد والفارق بينهم وبين السلف انهم
جعلوا الاعمال شرطاً في صحة السلف جعلوها شرطاً في كماله ونزكهم كما قلنا بالنظر الى ما عند الله تعالى واما بالنظر الى ما عندنا
فالايان هو الاثر فقط فمن اقر اجريت عليه الاحكام في الدنيا ولم يحكم عليه بغير الايمان اقر من فعل يدل على كفره كالسجود
للصنم واما المقام الثاني فذهب السلف الى ان الايمان يزيد وينقص وانك ذلك اكثر المتكلمين وقالوا متى قيل ذلك
كان شكاً انتهى قلت قال الرافضى الايمان افعال من الايمان يقال آمنة وآمنة غيري ثم يقال آمنة اذا صدق
وحقيقة آمنة التكذيب الخالفه والاعتد به بالباطل فليصنع منعه اقره واعتزف ودعيت به باللام كما في قوله تعالى انؤمن بك
واتبعك الا اذلولون فليصنع معنى الانعان والانقياد واما ما حكى ابو زيد عن العرب ما آمنت ان اجد صحابة اى ما اؤقت
فحققت صرت ذا امن به اى انا سكون وطمانينة وقال بعض شراح كلامه وحقيقة قولهم آمنت صرت ذا امن وسكون.
ثم ينقل الى الوثوق ثم الى التصديق ولا خفاء ان اللفظ مجاز بالنسبة الى من بين المؤمنين لان من آمنه
التكذيب فقد صدقه ومن كان ذا امن فهو وثوق وطمانينة فهو افعال من الملذوم الى اللازم انتهى وقال العلامة
الاولى والايمان في اللغة التصديق اى ادعان حكم الخبر وقوله جعله صادقا وهو افعال من الايمان واما في الشرع فهو
التصديق بما علمه من النبي صلى الله عليه وسلم به ضرورة لا تفصيلاً فيه علم تفصيلاً واجمالاً فيما علم اجمالاً لا يذهب جموده لمحققين

والمراد حصول العلم الضروري بقيوته عن النبي صلى الله عليه وسلم لا كون الثابت ضروريا وهذا العلم انما يحصل بالترقي
تقديم اقسام التواتر حاصلان الايمان في الشرع مجرد تصديق الرسول عليه السلام في كل ما علم به باثباته وتصديقه
جائزا بالقلب سواء كان دليل اولاهم علم انهم يختلفون في ان الاقرار باللسان بل هو ركن الايمان ام شرط في حتمه
الاحكام او لا شرط ولا ركن فكل بعضهم هو شرط لذلك حتى ان من صدق الرسول في جميع ما جاز به عنده العقل الى انه يدين
فيما بينه وبين الله وان لم يقر باللسان وقال الحافظ الدين السعفي هو المروي عن ابي عبيدة واليه ذهب الاشعري وموتول
الى منصور لما تريد وقال بعضهم هو ركن لكنه ليس باصل كما تصديق بل هو ركن زائد ولم يندسقط حاله الا كما واخبر
وقال فخر الاسلام ان كونه ركنا زائدا يذهب الفقهاء وكونه شرط للاحكام يحكيه وتقبل ان الايمان عمل
باللسان فقط وهم فرقتان الاول ان الاقرار باللسان هو الايمان فقط ولكن شرط كونه ايمانا حصول المعرفة في القلب
فالمعرفة شرط لكون الاقرار باللسان ايمانا لا هاديا فاخت في سمي الايمان بقول غيلان بن مسلم الدمشقي والغضل الرقاشي
والثانية ان الايمان مجرد الاقرار باللسان وموتول الكرامية وتقبل ان الايمان عمل القلب واللسان مع سائر الجوارح
وهو يذهب اصحاب الحديث والسلف والاك والشافعي واحمد والاوزاعي وهو يذهب المعتزلة والخوارج والزيدية الى
ان من غايه لهذا سبب فرقا بين ترك شيئا من الطاعات سواء كان من الافعال او الاقوال خرج من الايمان عند
ولم يدخل في الكفر بل وقع في مرتبة بينها يسهونها بمنزلة بين المنزلتين وعند الخوارج دخل في الكفر لان ترك كل واحد من
الطاعات كفر عندهم وعند السلف واهل الاثر والشافعي والاك وغيرهم لم يخرج من الايمان الا الشك في الله تعالى
والاقرار والعمل بالاولى وحده منافق وبالثاني وحده كافر وبالثالث وحده فاسق يخرجون الخلود في النار ويدخل الجنة
قال الامام بن قاي غايه الصعوبة لان العمل اذا كان ركنا لا يتحقق الايمان به ونفي المؤمن كيف يخرج من النار ويدخل الجنة
قلت قد تقدم من الخافضين حجج جواب ان السلف جعلوا الاعمال شرطا في كمال الايمان لا في اصله فقال العيني ذهب
عن هذا الاشكال بان الايمان في كلام الشارع قد جازعني اصل الايمان وهو الذي لا يتغير فيه كونه مقرونا بالعمل كما في حديث
الايمان ان تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله و تؤمن بالبعث الحديث وقد جازعني الايمان الكامل وهو المقرون بالعمل كما
في حديث وقدر القيس ان يكون الايمان بالله وحده قالوا نعم ورسولنا لم يقل شهادته ان لا اله الا الله وان محمدا
واقام الصلوة واتيان الزكاة الحديث والايمان بهذا المعنى هو المراد بالايمان المتفق في حديث لا رني الزاني حين يري وهو يؤمن
الحديث وكذلك موضع جازعنا في الخلافت في المشرك لفظي لانه راجع الى قول الايمان وانه في اي المعنيين منقول شرعي
وفي ايها مجاز ولا خلاف في المعنى فان الايمان المجزي من دخول النار هو الثاني باتفاق جميع المسلمين والايمان المجزي من
الخلود في النار هو الاول باتفاق اهل السنة خلافا للمعتزلة والخوارج ومثلي على ذلك حديث ابي ذر من عبد قال
لا اله الا الله ثم مات على ذلك الا دخل الجنة قلت وان زني وان سرق الحديث وقوله عليه السلام يخرج من النار من كان
في قلبه مثقال وزن من الايمان فالحاصل ان السلف والشافعي انما جعلوا العمل ركنا من الايمان بالمعنى الثاني دون
الاول وحكموا مع فوات العمل ببقائه الايمان بالمعنى الاول وبانه يخرج من النار باعتبار وجوده وان فات الثاني
قلت قد اشترعن السلف قولهم الايمان عقد قول وعمل وان الاعمال كلها داخلة في معنى الايمان وكل الشاغل لجماع

الصغائر والتابعين ومن بعدهم ممن ادرهم على ذلك وانكروا على من اخرج الاعمال عن الايمان انكارا شديدا
 فاما مشايخنا فقبل ان الايمان هي مجموع الاشياء الثلاثة مثل اثنين في جارية لا تعلق بينهما وبها قال الشريفة وقيل ان
 الايمان هو العقد القلبي والاعمال شوابه وقيل الايمان هو العقد والاعمال في الاخلاق فثابتان عن العقيدة والعقد
 هو الاصل والاعمال والاخلاق فرع وقيل ان الايمان شيء واحد ومظاهر ثلاث فان ربح في القلب عقد وتصديق
 وان استولى على القلب الجوانح فخلق وعمل والايمان شيء واحد والمظاهر ثلاث كما قيل في وحدة الوجود والظاهر عند مراد
 قولهم ان قول وعمل اي لا بد من القول والعمل ولا يريد من انكرب ونبه اجزاء فانه فلسف والمردن في القول والعمل
 المتعبد به في الاصل بالمصدر كقول سفيان في الفتح ١٩٣ فافهم وتشكر وقيل لا يريد ان يتعبد بالعمل من الايمان
 لانه كعمل في رتبته كما يقال الرأس واليدان من الانسان ومعلوم انه يخرج عن كونه انسانا بعد الرأس ولا يخرج عنه
 بكونه مقطوع اليد وكذلك يقال التسميات والتكبيرات من الصلوة وان كانت لا تبطل لفقدانها فالصديق بالقلب
 من الايمان كالرأس من وجود الانسان اذ يعدم وجوده وبقية الطاعات كالاطراف بعضها اعلى من بعض وقد قال
 صلى الله عليه وسلم لا يفي الزاني حين يزني ويؤمنون بالصحة ما اعتقدوا فذهب المختار في اخراجه عن الايمان بالزنا
 ولكن معناه غير مومن حقا ايمانا تاما كاملا كما يقال للعاجز المقطوع الطرف فذهب ليس بانسان اى ليس له الكمال
 الذي هو وراء حقيقة الانسانية قال البخاري في صحيحه وكتب عمر بن عبد العزيز الى عدي بن عدي ان الايمان فرائض
 وفرائع وحدودا وسننات من استكملها استكمل الايمان ومن استكملها لم يستكمل الايمان قال الحافظ في الميزان ان
 الكلمات لان الشارع اطلق على كلمات الايمان ايمانا قال الشيخ ولي السفي حجة البالغة ولايمان شعب كثيرة و
 مثلها كمثل الشجرة يقال للدرحة والاغصان والاوراق والثمار والازهار جميعا انها شجرة فاذ قطع اغصانها وثمارها وزواجرها
 وخفف ثمارها قيل شجرة ناقصة فاذا قطعت الدرحة لطل الاصل وقيل ان التصديق والاعمال عند السلف اجزاء
 عينية للايمان بحيث لا يلزم من فوات بعض الاجزاء فوات الكل كاليد والرجل والراس من الانسان لا الاجزاء حقيقة
 بحيث يلزم من فوات بعضها فوات الكل وبالفلسف والحق ان الاختلاف بين اهل السنة والجماعة حيث قال السلف
 ان الايمان معرفة بالقلب واثبات باللسان وعمل بالاركان وحيث قال المتكلمون ان الايمان تصديق بالقلب فقط فخطا
 بعد جزئية الاعمال اختلاف الحكمي وكان مقصودا لفساد الرؤي المرجية الذين جعلوه قولا فقط بالاعمال لقولوا اهل بيتي وعمل
 ومقصود المتكلمين الرؤي المعنوية والحوالغ القائلين بجزئية الاعمال بحيث لا يلزم فوات الجزئيات الكل راسا ومقتضى
 المصدق بل اجاب به رسول الصلي الله عليه وسلم سلوب الايمان عندهم اذا تركب كبيرة من الكبار فعلم ان النزاع بين
 القائلين بجزئية الاعمال من الايمان وبين منكرها من اهل السنة والجماعة قريب من النزاع اللفظي فان اردوا سوار
 كمال الايمان وقالوا بجزئية العمل للايمان الكامل الذي يحصل به دخول الاولي في الجنة او الايمان الكامل الذي حصل
 للمؤمن السابقين المقربين وهو لا يردوا نفس الايمان الموقوف عليه النجاة من التعبد بالاداء بمعنى لولاه لا تمتعت وانك
 الجزئية في الاعمال الى الايمان عند اهل السنة ليست لجزئية الجزاء الى الكل بل لجزئية الفرع الى الاصل ووليت البدن الى
 الروح المبرر فالبدن الخالي من الروح طين لا شيء والروح الانساني المجرى عن البدن ايضا قاصر عن بعض اعمال المخلوق

بان معنى قول السلف ان الايمان قول وعمل

الاستدلال بجزئية الاعمال

وكذا العمل من دون الايمان لا يثير اصلا عند الشارع والايمان بدون العمل لا يعتبر في رتبة ما وذاك من قبيل اختلاف الانظار
لا من اختلاف الثمرات فاليتد واحد عند الكل والابواب كثيرة يدل السقي من ايها الشارب

فدبارا تناشيت وحسبك واحد وكل الى ذاك الجمال يشير

واما النزاع بين اهل السنة والجماعة وبين طوائف المعتزلة والخوارج والمرجئة فهو حقيقي لا محيص عنه الا بالابطال لا ابراهم
الفاصلة الشنيعة وقد ابلغها علماءنا منهم من توصل الى المرجئة فانهم بيان جزئية الاعمال ومنهم من اشتد عنائهم ببرد المعتزلة
والخوارج فبالغ في نفى الجزئية وكلاهما يجهل المعنى الشد وخير لوقتي ان التصديق ناذر ليعلم انهم اختلفوا في التصديق اتفاقا
بالقلب الذي هو جزم مفهوم الايمان على قول السلف وتماه وعينه على قول المتكلمين ابراهيم باب العلوم والمعاني
اذن باب الكلام لنفسه فالتفق ارباب النطق والمقول اذ من باب العلم والادراك الامر زائد فانه قال ان من
لواحق الادراك ويتناول المدعى الخذلان واعترض عليه صدر الشريعة بان ذلك غير كاف فان لبعض الكفار كانوا
عالمين برسالة محمد صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى الذين آتيناهم الكتاب ليعرفوه كما يعرفون ابناهم الآية وفروع كافي عالما
برسالة موسى عليه السلام لقوله تعالى حكايته عن خطابه عليه السلام مشير الى المعجزات التي اوتيتها قال لقد علمت ما انزل
هو لارباب السموات الآية ومع ذلك كانوا كافرين ولو كان ذلك كافيا لكانوا مؤمنين وقال ان المراد بعباده اللغوي
وهو ان ينسب الصدق الى الخبر اختيارا قالوا انما قيدنا بهذا لانه ان وقع في القلب صدق الخبر ضرورة كما اذا اذاع
الشيء النبوة واظهر المعجزة ووقع في قلب احد ضرورة من غير ان ينسب الصدق الى النبي عليه السلام اختيارا لا يقال في اللغة
انه صدق فعلم ان المراد من التصديق ايقاع نسبة الصدق الى الخبر اختيارا الذي هو الكلام المعنى وسي عقد الايمان الكفار
العالون برسالة الانبياء عليهم السلام انما يكونوا مؤمنين لانهم كذبوا بالرسول فهم كافرون لعدم التصديق لهم اهو وقال ان
يقول التصديق بالمعنى اللغوي عن التصديق المقابل للتصور لان ايقاع نسبة الصدق الى الخبر هو الحكم بثبوت الصدق
وهو عين هذا التصديق وانما لم يكن الكفار العالون برسالة الرسل مؤمنين مع حصول التصديق لهم لان من انكر منهم سائرهم
البطل تصديقه القلب بزيادة السامى ومن لم ينكره بالبطلة ترك الاقرار اختيارا لان الاقرار اشرط اجراء الاحكام على راي كما
وركن الايمان حالة الاختيار على راي كما مر فلا يدل كفرهم على ان التصديق غير كاف ولهذا لو حصل التصديق لاحاديث
من ساعته فجأة قبل الاقرار يكون موثقا اجماعا وتحتي بهن الشئ آخر وهو ان التصديق ما هو به فيكون فعلا اختيارا بالتصديق
المقابل للتصور ليس باختيارى كما بين في موضعه فبغنى ان يحصل التصديق فعلا من افعال النفس الاختيارية او يفيد
بان يكون حصوله اختيارا بما يثمره سبيل الحصول كما قيد المعتزلة التصديق اللغوي بذلك الا انه يلزم على هذا اختصاص
التصديق بان يكون عالما صادرا عن الدليل كذا في المعنى وقال الحافظ ابن تيمية والاصل الثاني الذي غلطوا فيه
ظنهم ان كل من حكم الشارع بان كافر مخلد في النار فانما ذلك لانه لم يكن في قلبه شئ من العلم والتصديق وبهذا اخرج الغلبة
الحسن العقل والشرع والجمع عليه طوائف بني آدم السليبي الفطرة وجماعهم النظر فان الانسان قد يعرف الحق مع غيره
ومع هذا يجي ذلك لحسنه اياه اول طلب علوه عليه اولهوى النفس ويحمله ذلك الهوى على ان يعتدى عليه ويرد ما يقول لكل
طريق وهو في قلبه يعلم ان الحق معه وعامة من كذب الرسل علموا ان الحق معهم وانهم صادقون لكن الحسد والارادة العلوية اراسته

وجبهم لما هو عليه بالعلم لما انكروا ووجب لهم التكذيب والمعاداة لهم جميع من كذب الرسل لما بات بحجة صحيحة تقدر في
 صدقهم وانما العمدون على مخالفة ايمانهم لقولهم لفتح عليه السلام انون لك واتبعك الازن لون وقول فرعون انون
 لبشر من مثلنا وقولهم لنا عابدون وقول لوطي عليه السلام الم نرى انك فينا وليا والأتينين وقول مشركي العرب لئن اصابنا
 عليه وسلم ان تتبع الهدى ممكنت تخطفن من ارضنا قال الله تعالى لا ذلنا عليهم ولم نكن لهم حراما انما يحبني اليه ثمرات كل شيء
 بنى ابو طالب وغيره كانوا مع محبتهم للنبي صلى الله عليه وسلم ومحبتهم لعلو كلمته من عام حبيبهم وعلمهم بصدقه واقرارهم بوجوب العلم
 لدين توحيهم ورايتهم لفرقة وزم قرش لهم على عدم اتباعه على دينه القويم وبه الاستقيم فلم يتركوا الايمان لعدم العلم بل هو نفس
 فكيف يقال مع هذا ان كل كافر انما كفر لعدم علمه بالله وعلى هذا فالكفر انواع كفر انكار وكفر جحد وكفر عناد وكفر فراق لعين
 ان كان التكذيب اى عدم التسليم بالقلب وباللسان جميعا فهو كفر انكار وان كان باللسان فقط مع حصول المعرفة
 والاستيقان بالقلب فهو كفر جحد وان كان مع حصول المعرفة والاقرار باللسان لمحض العناد فهو كفر عناد وان كان
 بالقلب فقط مع التسليم والانقياد باللسان فهو كفر فراق وقال امام الحرمين في الارشاد والتصديق على التحقيق كلام النفس
 لكن لا يثبت الا مع العلم وكلام النفس ثبت على حسب الاعتقاد واليه ذهب جماعة ونقل صاحب الغنية عن الاشعري
 في معناه فقال مرة هو المعرفة بوجوده واليهية وقدمه وقال مرة هو قول في النفس غير متضمن المعرفة ولا يصح ردها
 وارتضاءه بالباطني فان التصديق في التكذيب بالاقرار اجازته بالمعارف والعلوم امه وقال ابن الهمام وطاهر عباد
 الاشعري في هذا السياق ان التصديق كلام النفس مشروط بالمعرفة يلزم من عجزها عنه تحتمل ان الايمان هو
 المجموع من المعرفة والكلام النفسى فيكون كل منهما ركنا من الايمان فلا بد في تحقيق الايمان على كلا الاحتمالين من
 المعرفة اعنى ادراكك لمطابقة دعوى النبى للواقع ومن امر آخر هو الاستسلام بالباطن والانقياد لقبول الامام و
 اللواهى المستلزم للاجلاى وعدم الاستخفاف مع التبري من الكفر الذى كان فيه وهذا الاستسلام بالباطن هو
 المراد بكلام النفس قلت الخالص ان بعضهم في التصديق المعترف في الايمان بالاختيار والكسب كما قبله السعد وقال
 ان حصول هذا التصديق قد يكون بالكسب اى سببا شرعا للاسباب بالاختيار كالقار الذى من وصف النظر وتوجيه
 الحواس وما اشبه ذلك وقد يكون برونه كمن وقع عليه الضوء فعلم ان الشمس طالعة فالمعترف في الايمان ببول تصديق
 الاختيارى وان كان حصوله برونه كسب واختيار فهو غير معتبر في الايمان وقال ابن الهمام بل اذا حصل كذلك فدينا
 كفى اذا ضم الى ذلك الانقياد والباطن وعندى التصديق فعل من افعال القلب الفعل لا يكون الاختياريا فلا ضرورة
 الى ما قالوا لما قال العلامة الزبيدي في شرح الاحيار لاظهار التصديق قول للنفس غير المعرفة والعلم لان الغنى
 من التصديق لانه هو نسبة الصديق الى القائل وسوف فعل والمعرفة ليست فعلا انما هى من قبيل وكيف المتقابل لمقولة
 الفعل وقال الاشعري ان كلام النفس فلا يخفى فان نسبة الصديق الى القائل راسخا كذا شئت امام في القلب
 بكلام نفسى واذا نظر به باللسان فكلام لفظى واما العلم والمعرفة والاستيقان مع الجحد والاكتمان فليس من الايمان في شيء
 قال الساريتي في شرح عقيدته وكذلك من قام بقلب علم والتصديق وسبحى الرسول واجاربه وباديه كاليهود وغيرهم من
 سماه الله كافرا ولم يسمهم مؤمنين قط ولا دخلوا في شيء من احكام الدين فتم كفاؤهم اعلم انهم اختلفوا في ان الاسلام هو

لان هذا التكذيب التصديق ومنها ان عطف العمل الصالح على الايمان في قوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات
 جنت الفردوس نزلا وقوله تعالى الذين يؤمنون بالغيب الآية وقوله تعالى انما يعمر مساجد الله لا يفرح بكلمها اهلها غير
 عباد الله فلو دخل فيه يلزم عطف على التكرار من غير فائدة ومنها مقارضة هذا العمل الصالح كما في قوله تعالى وان كان من المؤمنين
 اقلتموا الآية ووجهه ان لا على المطلوب انه لا يجوز مخالفة الشيء بغير حجة وقدر حجة البخاري في النقل باب وان كان من المؤمنين
 من المؤمنين اقلتموا فاحصوا فيها فمنهم المومنين فذهب على ان اسم المومنين لا يزول بالارتكاب لبعض الذنوب ومنها
 قوله تعالى الذين آمنوا ولم يلبسوا ايمانهم بغيره اي لم يخلطوه بالارتكاب المحرمات ولو كانت الطاعة داخلية في الايمان كان
 الظاهر منغيا عن الايمان لان ضد جزاء الشيء يكون منفيا عنه ولا يلزم اجتماع الضدين فيكون عطف الالفاظ لا لانتفاء
 التكرار فائدة ومنها ان جعل الايمان شرط للصحة لعل قال تعالى واصلحو اذ انتم تنكحون والطيعوا الله ورسوله انتم
 مؤمنين قال تعالى ومن يعمل من الصالحات وهو مؤمن ومنه طائفة يكون خارجا عن مابته روي في هذا الضمان من يادوننا
 قد عمل الصلوات ومنها ان جعله خالفا بعبادة باسم الايمان ثم كلهم بالاعمال كما في آيات الصوم والصلاة والوضوء
 وذلك يدل على خروج العمل من مفهوم الايمان ولا يلزم التكليف بتحصيل الحاصل ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم لم ينص
 عند سؤال جبريل عليه السلام عن الايمان بذكر التصديق حيث قال الايمان ان تؤمن بالله وملكاته وبلغائه ورسوله
 تؤمن بالبعث ثم قال في آخره هذا جبريل عليه السلام في تعليم الناس ومنهم من لو كان الايمان اسما للتصديق مع شيء آخر كان
 عليه وسلم محقة في الجواب وكان جبريل ارشاد السليم عليهم امر ومنهم اليكهم ما به ومنها ان دعا امر المؤمنين بالتوبة
 في قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا اتوبوا الى الله توبة خيرا في قوله تعالى الى الله جميعا ايها المومنون وهذا يدل على صحة اخراج
 الايمان مع المعصية لان التوبة لا تكون الا من المعصية والشيء لا يتحقق مع ضدته فقلت لا شك ان الخلائق الايمان في
 القرآن والاحاديث على التصديق فقط وعلى التصديق مع الاعمال كلها موجودا لان لا يمكن لاحد ان يرد احد الاطاعتين فانهم
 عاينوا المسئلة الثاني كونه زيدا ونقص قال العيني وهو ايضا من فروع اخلافهم في حقيقة الايمان فقال بعض من
 ذهب الى ان الايمان هو التصديق ان حقيقة التصديق شيء واحد لا يقبل الزيادة والنقصان وقال آخرون انه لا يقبل
 بالنقصان لانه لو نقص لا يبقى ايمانا ولكن الزيادة وقال الداودي سئل ما لك عن نقص الايمان وقال انه لا يرد
 ليدقق في القرآن واذنايت عليهم آياته زادهم ايمانا وتوقف عن انقصه وقال لو نقص لوجب كل ذلك لو كان
 عبدا الرحمن بن عمر في كتاب الايمان قال واما توقف ما لك عن القول بنقصان الايمان فحقيقة ان شيئا ولو
 عليه ما فائدة الخواص فقال جمهور السلف انه زيدا ونقص وهو قول الشافعي وجمهور من قبله وروى النقل عن
 ابي حنيفة اختلاف قال بعضهم يمنع الزيادة والنقصان وقال بعضهم انه يمنع النقصان لا الزيادة والصحيح
 انه يقول بالزيادة والنقصان واختاره ملا على القاري في شرحه فقد اكبر وقال الامام في البحث لفظي لان المراد
 بالايمان ان كان هو التصديق فلا يقبلها وان كان الطاعات فيقبلها ثم قال الطاعات كلمة للتصديق كل ما قام
 من الدليل على ان الايمان لا يقبل الزيادة والنقصان كان مصروف الى اصل الايمان الذي هو التصديق وكل ما لم
 يكون الايمان يقبل الزيادة والنقصان فهو مصروف الى الكمال وهو مقرون بالعمل يقال لبعض المتأخرين الحق ان

الايمان لقبيلها سواء كان عبارة عن التصديق مع الاعمال وهو ظاهر او بمعنى التصديق وحده لان التصديق بالقلب
 هو الاعتقاد الجازم وهو قابل بالقوة والضعف فان التصديق كما يحتاج الى الذي بين ايدينا اقوى من التصديق بحسبته
 اذ كان بعيدا عنه ولا يتبدى في التنزل من اجلي البراهين كقولنا انقيضان للبحثان ولا يرتفعان ثم ينزل الى
 ما دون كقولنا الاشياء المتساوية شيئا واحدا وتبين ان اجلي النظريات كوجود الصانع ثم الى ما دون ذلك كونه مرسيا ثم الى
 اخفاها كاعتقاد ان العرض لا يتغير فانما بعض المحققين الحق ان التصديق يقبل الزيادة والنقصان
 بوجهين الاول بالقوة والضعف لادمين الكيفيات النفسانية وهي تقبل الزيادة والنقصان كالفرح والنصب
 طولهم كذا كذلك يقتضي ان يكون ايمان النبي صلى الله عليه وسلم وافراد الامم سوارا واحدة باطل اجماعا ولقول ابراهيم عليه
 السلام ولكن بطيخن لاجي الثاني التصديق بالتفصيل في افراد عالم محبته به جز من الايمان شياب عليه ثواب على تصديقه
 بالآخر وقال بعضهم الاظهار ان نفس التصديق يزيد بكثرة النظر وتفاهر الالته ولهذا يكون ايمان الصديقين الى اثنين
 في العلم اقوى من ايمان غيرهم بحديث لا تعتبر الشهادة ولا يزلزل ايمانهم معارض ولا تزال قلوبهم مشرقة للاسلام و
 ان اختلفت عليهم الاحوال انتهى بتغيره فقلت الحق عندي ان الزيادة والنقصان في الايمان ثابت كما قال السلف ومن
 ذهب الى حقيقته كما اختاره العلامة علي القاري واما الزيادة والنقصان في التصديق فلم اجاب احد من السلف بغير حجة
 ولان الامم وانما احدها المشككون فقال اكثرهم من الاحاث والمثاقفة والمالكية تبعوها وقال بعضهم الاقل بهما
 والقول ان الزيادة في نفس التصديق ونقصانه غير متحقق عنه لا ولا التكلم سماعا ثم علم ان الايمان الشرعي هو التزام اطاعة
 النبي صلى الله عليه وسلم في كل شيء وقبول كل ما جاز به كما قد علمت وهذا امر واجب على كل الشريعة باسمه واجب المؤمنين
 لا يزيد ولا ينقص اي لا يتصور الايمان الشرعي بتسليم بعض ما جاز به دون بعض كما ثبت عليه في قوله تعالى انتم ممنون
 ببعض الكتاب وكفرون ببعض وقوله تعالى ويقولون لو ان لنا نورا من بعض وكفرون ببعض نعم تفاوت بحسب الاجمال في تشجيع
 وهذا منه قول الامام ابي حنيفة من انما بالجملة ثم بالتفصيل كما حكى عنه الكوردي في مناقبه وهذا لا يستلزم في الزيادة و
 النقصان من وجه غير ذلك الوجه الذي اشرنا اليه قال الكوردي ويجوز ان يرد بالزيادة وفي بعض الآيات والاحاديث
 الزيادة في نور الايمان فانه من عمل الاول ونور قال تعالى فمن شرح صدره للاسلام فهو على نور من ربه و
 قال تعالى او من كان ميتا فاحييناه وجعلنا له نور انبساط في الناس - وشرح الصدر عبارة عن التوفيق ومع الاكثاف
 فضلا منه تعالى وكلمة من عامة تزداد كل مومن فلا يجوز قصره على علي وعمر فذلك القول يقبل الزيادة والنقصان في
 الدارين فالتحجج الاسلام الامام القرابي فان قلت فقد اتفق السلف على الايمان يزيد وينقص يربا بالطاعات وتنقص
 بالعصية فانما كان التصديق هو الايمان فلا يتصور فيه زيادة ولا نقصان فاقول السلف هم الشهود العدول والاحد
 عن قولهم عدول فاذكره حق وانما الشان في فهمه وفيه دليل على ان العمل ليس من اجزاء الايمان وازكان وجوده بل
 هو مزية عليه يزيد في اركانه موجودا والناقص موجودا وانتهى لا يزيد بانه فلا يجوز ان يقال الانسان يزيد براسه بل يقال
 يزيد بحسبه ومنه ولا يجوز ان يقال الصلوة تزيد بالركوع والسجود بل تزيد بالاداب والسنن فهذا التصريح بان الايمان له
 وجود ثم له الوجه في ثبات حاله بالزيادة والنقصان فان قلت فلا شك ان التصديق كما في ان التصديق كيف يزيد وتنقص وهو

... لا كنه في غيب من تشب وكشفنا العلم ما رفع الاشكال فنقول اللهم
 اسم شريك الياقوت في ثلثه اوله الياقوت التمام على سبيل الاعتقاد والتفكير من غير كشف ولا شرح
 من مدونة الياقوت العوام بل ايمان الثاني كلهم الا انواع ونحو الاعتقاد عقدة على القلب تارة تشد وتلوى وتارة
 لتدب وتسر في كالعقدة على انية الشا والتمسك بهما لا يعتد بهما بل هو في صلابة في عقيدة التي لا يمكن من عقدة
 بنويف وتغير وتوكل وودعه والحق في وبران وكل ذلك النصارى والبتة في فهمهم يمكن التشكيك به بادي كلام ويمكن
 استنزاله من اعتقاده بادي استنزاله او خرافة من غير ذلك في عقدة كالاول ولكنها متفادان في شدة التعميم واما موجود
 في الاعتقاد الحق والياقوت امل يورث في نماز التعميم وزيادة كما يورث في المارني نماز الاشجار واذ لك قال تعالى في الزم
 ايماننا وقال تعالى ليزدادوا ايمانهم وذلك بتأثير الطاعات في القلب وبذلك لا يمكن الا من راقب احوال نفسه
 في اوقات الموانعة على العبادة والخير ولها بحث والقلب مع اوقات الفتور وادراك التفات في السكون الى عقدة
 الايمان في هذه الاحوال حتى يزيده الله استعصاء على من يريد به التشكيك بل من يعتقد في التعميم معنى الرحمة اذا عمل
 بموجب اعتقاد فخرج راسه فطاف به ادرك من بالية تاييد الرحمة وتضاعفها بسبب العمل وكذلك مقتضى التواضع اذا
 عمل بموجب علم مقبلا او ساجدا غيره احسن من قلبه التواضع عند اقامه على الخيرة وكذلك جميع صفات القلب تصد منها
 اعمال الكون ثم ليدور في الاعمال عليها فكل ما يزيد بانها او جزاؤه الايمان بالطاعة بموجب هذا الاطلاق ولقد قال
 على كرم الله وجهه ان الايمان ليعبد ولتعة مضيافا فاعمل العبد بالصالحات تمت فزادت حتى يبيض القلب كله وان
 التفات ليعبد وكنية سودا فاذ انتبهك الحرات تمت وزادت حتى يسود القلب كله فيطبع عليه ذلك هو الختم وتلا فذكر
 كلامه ان على قلوبهم آية كذا اوردها صاحب القوت في باب الاشتناء في الايمان الا ان قال ان الايمان يبدو وان
 التفات يبدو من غير لام فيها وقال فاذ انتبهك الحرام العبد وفيه ذلك هو الختم ثم قرأ كلامه ان على قلوبهم ما كانوا يكبرون
 ويروى بوجه آخر قال ان الايمان يبدو والمظنة مضيافا في القلب فكلمة الزيادة والايان عظم ازاد ذلك البياض فاذا استكمل
 الايمان ابيض القلب كله وان التفات يبدو والمظنة سودا فكلما ازاد التفات عظم ازاد ذلك السودا فاذا استكمل التفات
 اسود القلب كله واما الموثق فتمت عن قلب مؤمن لوجهه ابيض وثققت من قلب منافق لوجهه اسود
 السيوف في الجاح الكبير كذا اخبر ابن المبارك في الزم وان ابي شيبة في المصنفات والوعيد في الغرب وروى في الايمان
 البين والاكافي السنة والاصح في النجى قال صلى الله عليه وسلم النكته او نحوها وفي نهج ابن الاثير المظنة بالضم مثل
 النكته من البياض هذا ظهر به ان مراد السلف غير ما زعم جمهور المصنفين ان الاعمال دخيلة في زيادة الايمان
 وفحصنا لانها داخلية في الايمان كما قالوا لتحقيق الايمان بتصور وتضي بالاعمال الصالحات فيزياد النور والضياء
 واذ انتبهك المعاصي فينقص النور والضياء فعلى هذا قول السلف يزيد وينقص ليس فرع قولهم انه قول وعمل
 والمتبادر من القرآن ان الايمان في القلب كما علمه فلا يكون الاعمال فعل الجوارح داخلية بل دخيلة كما حقيقة
 فانهم ولا يمكن من الغالين وقد روى احمد عن ابن مسعود انه كان يدعو اللهم زدنا ايمانا وقبلا فتراجم عن عمار قال قال
 من كن فيه فقد استكمل الايمان انصاف من نفسه والافاق من الافتقار وبذلك السلام للعالم ذكره البخاري وتعال جنب

بيان الايمان والاعتقاد

واما قوله تعالى ان الايمان يبدو وان التفات يبدو من غير لام فيها

ابن عبد السلام بن عمر وغيرهما طعنوا الايمان ثم قلنا القرآن فاردنا ايماننا والآثار في هذا كثيرة جدا والزيادة قد نطق
القرآن في عدة آيات كقوله تعالى انما المؤمنون الذين اذا ذكر الله وجلت قلوبهم واذا تبسّم عليهم اياته اذ تبتهم ايماناً وعلى بطن
يتوكلون وقوله اخرجهم من المومن اذا تبسّم عليهم الآيات اذ تبتهم ايماناً ومعرفة حائنه من علم الايمان بالممكن حتى كانه
لم يسبح الاية الا لا يثبت في الزيادة في الايمان وقال تعالى ان الذين قال لهم الناس ان الناس قد جمعوا لكم فاخشوهم
فزادهم ايماناً وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل فهذه الزيادة عند تحوّلهم بالحدوث في الزيادة واليقين ولو كانا على الجبار
توحيد ايمان لا ينفخ في المخلوق وقال تعالى واذا ما انزلت سورة فبهم ينمّ يقول ايكلم زادة هذه ايماناً فانا الذين آمنوا فزادهم
ايماناً وهم يستبشرون وقوله الزيادة ليست مجرد التصديق بان الله انزل بهل زادتهم بحسب مقتضاها فان كانت ايماناً
بالجبار وغيره اذ اودع رغبته فيه وان كانت هنيئاً عن شئ انتهوا عنه فكم هو ولدنا قال لهم يستبشرون والانتبشار غير محذور
التصديق وقال تعالى فاجعلنا اصحاب النار دالاً، ويزداد الذين آمنوا ايماناً وقال تعالى هو الذي انزل السكينة في
قلوب المؤمنين لينزله اليها نافع ايمانهم وهذا انزلت لما رجح النبي صلى الله عليه وسلم من الحديديّة واصحابه فجعل السكينة
موجبة لزيادة الايمان والسكينة هي طمانينة في القلب وقوله تعالى بهد قلبه يهداهم الى صراط مستقيم واذا تبسّم عليهم اياته اذ تبتهم ايماناً
والذين استهضوا اذ تبسّم عليهم اياته اذ تبتهم ايماناً وقال تعالى انهم في غيبه آمنوا بربهم وزادناهم هدى وادبناهم على قلوبهم وقال تعالى
ولما راى المؤمنون الاحزاب دالاً، وزادهم ايماناً وتسليماً وقال تعالى ويزيد الله الذين استهضوا هدى والآية وقال تعالى
ان الذين اتوا العلم دالاً، ويزيدهم خشوعاً اي لما يزيدهم علماً و يقينا بالله الله تعالى على حاصلهم من الادلة بذوقها طرف
نحو الايمان مباحث وموضع البخاري وفي فصله استاذي في فتح الملهم شرح المسلم فارجعه

باب في القدر يفتح الدال واسكانها الغمان تقول قدرت الشيء اذا احطت بمقداره والقرآن ان الله تعالى علمه مقادير الاشياء
واذا نهاها قبل اكبادها ثم اوجدها سابق في علمه اذ لو جازم كتحريف صادر عن علمه وقدرته اذ ارادته هذا هو المعلوم من الدين
بالبراهين القطعية كما ذكر في علم الكلام وعليه كان السلف من الصحابة وخيار التابعين الى ان حدثت بدعة القدر
في اواخر زمن الصحابة واول من ابتدع بالعراق رجل من اهل البصرة يقال له يسوي ومن انصاره الجوس اوسوس
وتلقاه عنه معبد الجهنّي واخذ غيلاً عن معبد وقال اول ما حدث في الحجاز لما احترقت الكعبة فقال رجل استقرت القبة
فقال آخر لم يقدر الله بها ولم يكن على عهد الخلفاء الراشدين احد يكره القدر فاما ابي عبد الله عليه السلام فبالقرآن وروى عنهم من
بقي من الصحابة كعبد الله بن عمر وعبد الرحمن بن عباس واثابن الاسود رضي الله عنهم وكان اكثرهم بالبصرة والثام والميل
منه بالجواز ثم اعلم ان بعض القدرية قال لسا القدرية بل انتم القدرية لاعتقادكم باثبات القدر وهذا توهم من مولد الجبلية
فان اهل الحق يعرضون امورهم الى الله سبحانه وتعالى وليصنعون القدر والافعال اليه سبحانه وتعالى ومع لا الجبلية يصنعون
الى انفسهم وتدعى الشيء لنفسه ومضيقها الى بان نسب اليه من ليعتده لغيره وينفيه عن نفسه وفي الباب
القائمة مجوس هذه الامة قسمهم بهم تقسيم الجبر والشر في حكم الارادة كما قسمت المجوس فصرفت الخير الى يزدان والشر
الى ائمه من ولاخفا باختصاص هذا الحديث بالقدرية قال الحافظ في الفتح وقد حكى المصنفون في الثلاث عن طوائف
من القدرية انكار كون البارئ تعالى عالماً بشئ من اعمال العباد قبل وقوعها منهم وانما يعلمها بعد كونها قال القرطبي

وخلص في تقليد من الغيبة في الجبر والشر من الاشياء الممكنة في غير ذلك

وغيرة قد تعرض لهذا المذهب يقال والقدريّة اليوم مطبقون على ان العالم بافعال العباد قبل وقوعها وانما خالفوا السلف في زعمهم بان افعال العباد مقدورة لهم وواقعة منهم على جهة الاستقلال وبتوسط كونها باطلا اخف من المذهب الاول وانما المتأخرون منهم فانكروا تعلق الارادة بافعال العباد وداروا من تعلق القديم بالحيث وبهم خصوصاً قال الشافعي ان سلم القدري العلم خصم يعني يقال له يجوز ان يقع في الوجود خلاف ما تضمنه العلم فان منع وافق قول اهل السنة وان اجاز لمزمنة الجبل تعالى الله عن ذلك وسيجي ببقية هذا الجواب في باب في الجبينة فانظره.

باب في ذراري المشركين بجمع ذرية وبى اولاد الانس والجن والملاو منها الصغار اختلف العلماء في اولاد المشركين فقيل انهم من اهل النار تبعاً لآلآبوين وقيل من اهل الجنة نظر الى اصل الفطرة وقيل انهم حرام اهل الجنة وقيل انهم يكونون بين الجنة والنار لا معنيين ولا مستعنيين وقيل من علم الله تعالى ان يؤمن ويموت عليه ان عاش دخل الجنة ومن علم انه يفر ويكفر دخل النار وقيل بالنزول في امرهم وعدم القطع بشي وبما قال اكثر اهل السنة وقال ابن حجر انهم من اهل الجنة ولما سئل ابو حنيفة عنه قال الدار علم بما كانوا عاقلين كما في حديث الباب قوله قال الدار علم بما كانوا عاقلين قال الخطابي في خلاصة الكلام يوم انصه الله عليه وسلم لم يفت السائل عنهم وان رد الامر في ذلك الى علم الله تعالى من غير ان يكون قد جاز من المسلمين او انهم بالكافرين وليس هذا وجه الحديث وانما المعناه انهم كفار يلقون في الكفر بابائهم لان الله تعالى قد علم انهم لو بقوا احياء حتى يكبروا لكانوا يعملون عمل الكفر ولو قد ولدوا حديثاً قالت قلت يا رسول الله ذراري المؤمنين قال من آباؤهم فقلت يا رسول الله بل اعمل قال الله اعلم بما كانوا عاقلين فزيد لي على اذني عن المسئلة وقال شيخ مشايخنا قوله الدار علم بما كانوا عاقلين حاصله والدار علم ان دخول الجنة قد يكون لاجل الاعمال وقد يكون لغير ذلك من العوارض فالسؤال لم يكن الا عن الدخول المرتب على الاعمال فاجاب انهم ليس منهم عمل حتى يخلصوا من الجنة دخول كذا او لا مطلق الدخول المتحقق في النوع الثاني فلم يتبين انهم لم ينكر عنهم بل انبته لبقوله كل مولود يولد على الفطرة فانهم لما ولدوا على الفطرة ولا معتبر بما صدر عنهم حاله الصغر كما قلنا قريباً كانوا مسلمين قبل الولاد ومن البين انهم قبل ولادهم لم يكونوا في النار فلا يكونون فيها بعد الولاد ايضا اذا ما ولدوا صغارا وذلك لما قلنا ان ما كن من الكفر غير محرم على عليه ولا ظهر من افعالهم لا يعتد بهم حتى الحكم فيهم الا ما كان قبل الولاد فترك بيانه الكمال على ما هو الظاهر وعليه يحل قولهم من آباؤهم فانهم ليس لهم من الحكم الا ما كان لابائهم وبوالدخول المرتب على الاعمال وكذلك في المؤمنين واولادهم وتام لم يكن للدار لادى اعمال لم يكن لهم الدخول المرتب عليها والاصل انهم شاركوا الاباء في الدخول المرتب على الاعمال فالمتوهمون واولادهم وكذلك المشركون واولادهم كلهم اجمعون ثم كاربنا فيما بينهم في ان الدخول مرتب على الاعمال فاعمال المؤمنين المحنة عليهم الجنة واعمال المشركين السيئة دخلتهم النار والذراري من النوعين لم تكن لهم اعمال حتى يتبين الدخول في احد الدارين المرتب عليها واما الدخول بغير ذلك فغير متعرض به فينظر فيه الى نصوص آخر فربنا قوله عليه السلام كل مولود يولد على الفطرة وقوله تعالى وانا كنا من بين حتى نبعث رسولا نفيان العذاب عنها جميعا فانتهى في ذلك دخول ذراري المشركين النار اساساً كما انتهى الدخول المرتب على الاعمال وليس مجرد الفطرة فانها في دخول الجنة فلم تثبت

بذلك الدخول في شئ فينظر الى نصوص آتت بثبت دخول الجنة ولا ينافيه ما ورد في رواية خارجة عن الحسن بن سالم عن ولده
 الذي مات في ابي بليدة فقال يهودي النار لان كل مرتبة هي بالنسبة الى ما فوقها النار والعرب لم يسمي كل شدة ناراً ولا شك
 ان اصحاب اعراف في شدة اذا قاسوا احوالهم باحوال اهل الجنة وان ثبت دخول زراري المشركين الجنة كان
 غير مخالف لقوله ايضاً فان دخولهم هناك لما كان غير مضائق الى استحقاق وكفا كما للعبيد والغلمان والمكاتب
 ما يكون للمؤمنين واظننا بهم من الاكرام والتعظيم كان ذلك شدة لهم وكذلك قوله عليه السلام خلقها لهم وسيم في اصحاب
 آياتهم ليس فيه تضييع بانهم في النار وفي الجنة فقول انما كتب قبل خلقهم انهم في الجنة من غير عمل عملوه وانما روي
 عائشة لانها تكلمت بما ليس بها علم به وان كانت مصيبة فيما قالت انتهى قوله قال سمعت حماد بن سلمة يفسر حديث كل
 مولود يولد على الفطرة قال حماد بن عمار في حديث انه اخذ العبد لهما عليهم في اصحاب آياتهم حيث قال الست بركم قالوا
 بلى قال الخطاب في معنى قول حماد في هذا احسن وكانه ذهب الى انه لا عبرة الايمان الفطري في احكام الدنيا وانما يعبر
 الايمان الشرعي من المكشوب بالارادة والفعل الذي انه يقول قالوا به هو ان يهودي يهودي وجود الايمان الفطري فيه
 محكوم بحكم ابيهم الكافرين وفيه وجهاً آخر فيسبب اليه عبد المدين المبارك حين يسئل عنه عن الاطفال فقال المالك
 بما كانوا عالمين بربهم والبرهان ان كل مولود من البشر لما يولد على فطرة التي جبل عليها من السعادة والشفقة
 وعلى ما سبق له من قرة العبد وشيئة فيه من كفر وايمان كل منهم صار في العاقبة الى ما فطر عليه وخلق له وعامل في الدنيا
 للعمل المشاكل لفطرة في السعادة والشفقة وتبين المرات الشفاة لولذلك يولد لليهوديين والنصرانيين يجهلانه
 لذلك روي اعتماد دين اليهود والنصارى او يعمدانه اليهودية والنصرانية او يموت قبل ان يعقل فيصنف الدين فهو
 محكوم بحكم والديه اذ يهودي حكم الشرع بتعاله الديني ويشهره حيث عائشة التي لصبى من الانصار يصل عليه فقلت
 يا رسول الله روي في الحديث قلت هذا روي عندي فانهم وهذا هو معنى قول ابي حنيفة
 باب في الجهمية وفي نسخة والمعترلة والجهمية منسوب الى جهم بن صفوان الذي قال بالايجاب والاضطر الى الاعمال
 وقيل لان فعل الاحد غير العبد وانما ينسب الفعل الى العبد مجازاً من غير ان يكون فاعلاً او مستطيعاً الشئ وزعم ان علم الدنيا
 حادث واقنع من وصف الله تعالى بان الشئ وحى او عالم او مراد في قول لا اصقه لوصف يجوز اطلاقاً على غيره قال
 واصفه بان الخلق وحى ومعبود وموجد لخلق الالهية الثقيلة لان هذه الاوصاف خاصة به وزعم ان كلام الله تعالى
 حادث قال الحافظ وليس الذي انكره على الجهمية مذنب الجبر خاسن وانما الذي اطلق السلف على ذمهم بسببه
 انكار الصفات حتى قالوا ان القرآن ليس كلام الله وان مخلوق وكذلك المعترلة سمو انفسهم اهل العدل التوحيد
 وعقوب التوحيد واعتقدوا من نفى صفات الالهية لا اعتقادهم ان صفاتها لا يستلزم التشبيه ومن شبهه الله بخلقه اشرك
 وبهم في نفى الصفات موافقون للجهمية وانما اهل السنة يفسرون التوحيد بنفى التشبيه والتعطيل ومن ثم قال الجهمي
 اخرا التوحيد من الحيات وقال ابو القاسم يسمي التوحيد مصدر وجود وحشي وحدت المراد معتدرة منفردة واذات
 وصفاته لا نظير له ولا شبهة وقيل معنى وحده علمته واحداً وقيل سلبت عنه الكيفية والكمية فهو واحد في ذاته لا انقسام
 وفي صفاته لا تشبيه له وفي الالهية ملكه وتدبيره لا شريك له ولا رب سواه ولا خالق غيره انتهى لمخصراً وقال شيخ مشايخنا

لا عدل لا هو بالكلية وهذا المعنى يخالف بعزة السوء أما صفته فعل بمعنى القهر فلو فاته والغلبة لهم وإن العزة لله ورسوله و
 للمؤمنين وهذا المعنى لا يكلف وأما الحكيم فصفته ذات بمعنى العليم وصفته فعل بمعنى الأحكام ومقلب القلوب صفته فعل
 من فرغ القدره أي مبال الخاطر ونافض العزائم فإن قلوب العباد وتحت قدرته يقلبها كيف يشاء ويختل ان
 يكون بمعنى جاعل القلب قلبا ومعنى خالق الارادة وغير ما من اعراض القلبية قال الله تعالى وقلب افئدتهم و
 البصائر ثم قال الاربعة قلب الشئ تغييره من حال الى حال والقلب النصف والقلب المد القلوب والبصائر
 صرنا من راي الى راي ومعنى قلب افئدتهم نصرنا فيما شئنا وأما السمع والبصر وهو السمع البصير السميع من له سمع
 يدرك به السموعات والبصير من لا يدرك به المراتب لانه سمع بلا سمع كما قال المعتزلة ولانه سمع بمعنى العالم انه
 يعلم السموعات كما اوله بعضهم لانه لا يجب المساواة بينه تعالى وبين الاعيان والاصم الذي يعلم ان السما خضرو
 ولا يراه ولا في العالم اصواتا ولا يسميها وفساده ظاهر فوجب كونه سميعا بصيرا مفيدا امرانا على ما يفيد كونه عالما
 فان قيل كيف يتصور السمع للخالق وهو عبارة عن وصول الهوى المتوج الى المعصب المفروش في مقعر الصماخ
 قالت ليس ذلك بل هو حاله فيخلقها العرفي احيى نعم جرت سنة الله تعالى بانه لا يتخلف عادة الاعضاء وصول الهوى اليه
 ولا ملازمة بينهما عقلا فالله تعالى سمع السموع بدون هذه الوسائل العادة كما انه يرى بدون المواجاة والمقابلة
 وخرج الشعل ونحوه من الامور التي لا يحصل الا بصارا لا بها عادة فالحاصل انها غير صفته العلم وبها من الصفات
 التي هي صفته الوجودية من السبعة وعند حدوث السموع والبصر تحصل التعلق وفي فتح الملهم قال شيخ الاسلام
 ابن تيمية كل كمال في الممكنات التي هي الخلقات فهو من المتع ان يكون فاعل الكمال وتبدعه عاربان
 بل هو احق به والسمواعة وتعالى له المثل الاعلى المستوي وهو الخلق في قياس شموله ولا في القياس تشبيل بل كلما
 ثبت لخلق من كمال فالحال في الخلق تعالى احق به وكل نقص تنزه عنه مخلوق فافترس به الخلق عنه اولى قال ولهذا
 كان المستعمل في الكتاب والسنة وكلام السلف في حق تعالى هو القياس الاول في شئ ان يعلم ان ما ثبت لغيره من
 كمال مطلق لا نقص فيه احق بان نثبت له من ذلك الكمال ما هو احق به مما سواه فاذا كان بالحياة والعلم والقدره
 كمالا لا نقص فيه وهذا النقص به المخلوق فالحال في الخلق ان يثبت بالحياة والعلم والقدره ما لا ينزه عن غيره ومن
 العيوب هو سبحانه احق بتعظيمه به من كمال في قوله تعالى ولله المثل الاعلى قال شيخنا فاسم العلوم والخير نور الله
 ونفعنا بعلومه ان الكمالات والخيرات كلها وجودية تابعة للوجود وهو اصلها ومصدرها ولذا لا يصف المعدوم
 بشئ من الكمال كما ان الشرور والنقص باسرها عدمية لا تخلو عن عدم وهو نشأ بها واخذها فالبصير مثلا كمال هو
 امر وجودي والعلم نقص وهو عدم البصر والسمع كمال وجودي والصمم اعم السمع نقص وانما هو لغيره نقص حقيقة
 كل كمال ونقص وارجع كتب الشيخ فانه اثبت انه اذا راح كل شئ به باشع بيان وانما فعله هذا لا يمكن ان يوجد نقص
 وتصور في ذاته سبحانه وتعالى لانها منزلة من شوائب العالم مطلقا ومن كمال لا يجب ان يكون موجودا فيه
 سبحانه وتعالى على وجه التمام لانه منبع الوجود ونحوه والممكنات لما كانت حقا لهما وجودا فاصلة بين الوجود
 وعدم لا موجود واجتبا والمعدوم باحضا فقد خلط فيها الامران الخير والشر والكمال والنقص والحسن والقبح اقتضاء

من جانبيه الوجود والعدم ووافوا لحقيقتها فالوجود مع تواجد الكمالات والخيرات صادرة ناقصة من جناب الحق سبحانه وتعالى على كل جود من اجزاء العالم مقصده وقصيفته ونقصه وقطبيه حسب تفاوت درجاتها كما ان نور الشمس مع صفاته اللازمة من الحرارة والتنوير وغيرها ناقص على السموات والارض وايضا من السيارات العلوية والولوليد السفلية مع اختلاف انفعالاتها فالمراد الصغيلة مثلا اذا حافتها الشمس مثلا كما انها في البرقي واللمعان في الشمس بعينها وان في هذا الشأن غير ما من الاشجار والاعجاز في الاستفاضة منها وكذا المار الصافي في وقت مغابته في الشمس شأن ليس للبادور وغيره فكما ان النور الصادر من الشمس الواقع على الارض او المارة او بينما كان اذا نزل عنه بل نور الشمس او غير ما يقع غايته قربة من الارض والمارة والتصاقه بهما وتبعده عن الشمس بالاف الاف فرسخ في باري النظر جناب بانه نور الشمس الساجدة في حكمها لا غير نعم هو في درجة متنزلة من النور الذي في جرم الشمس كثير وسواء ان نسب الى الارض باق في تلبس الان زمام امره بهد الشمس لا يبدل الارض المستضيئة به ولذا ينبغي تعلقه بالارض ما دامت الشمس باقية على مجازاتها فكان ينبغي تحييدها وينسب بذهابها كالكوكب الوجود ونواشيه من الكمالات والخيرات في اى يمكن وجود في اى مرتبة تحقق هو وجود البارى عز اسمه وكما لا تهى كمالاته ليس للممكن منها نصيب الا القدر الذي للارض من نور الشمس وهذا مسئلة واحدة الوجود ولعدد الموجودات التى ذوب اليها المحققون ولعل الى هذه الحقيقة اشار سبحانه وتعالى حيث قال وما بكم من نعمته فمن الله قال ما آتاكم من نعمة فمن الله وقال وما ريت اذ سميت ولكن التدرى وقال النبي صلى الله عليه وسلم ان خير كلمة في بيك والشكر ليس اليك فليدرك الحمد رب العالمين لا شريك له وكل شئ اخلوا السابل ولا ان رفعت كره الشمس بمنزلة ذات الحق سبحانه وتعالى عن تمثيلنا والنور العظيم الذى في جرمها بمنزلة وجود الحق تعالى الاشعة اللازمة لها الصادرة منها بمنزلة صفات الحق وتوابع الاشعة على الاعيان الخارجية بمنزلة تعلق الصفات والاسماء بالمجالات وبه الاعيان المستنيرة بصورة الشمس بمنزلة حقائق الممكنات التى يقال لها الاعيان الثابتة وضوء الشمس العارضة للاشياء وحرارتها العارضة لها بمنزلة وجود الممكنات وصفاتها الوجودية الكمالية ينبغي لك ربط الحث بالقائم وتجلي كثير من الاشكالات العديدة التى استصعب تفحص عنها وبالبرهان يظهر لك ايضا ان صفات الحق سبحانه وتعالى لا يقال لها عين الذات ولا غير الا ترى ان الشعاع الواحد من اشعة الشمس لا يمكن ان يقال في حقه انه عين النور العظيم الموجود في جرم الشمس اى في مرتبة ولا غير غيره بخايرة السواد والبياض الثوب وسائر صفات الممكن لا اذ بل الشعاع هو منزل النور الموجود في جرم الشمس فكذا ذات الحق سبحانه وتعالى هي مصدر جميع صفاته ووجود الصفات نازل عن وجود الذات لا عين ولا غير بخلاف الممكن فانه بنفس ذاته وحقيقته يكون عاريا عن الوجود والكمالات الوجودية كلها وانما حصل له الوجود وسائر كمالاته من خارج كحصول النور للارض من الشمس كما قرنا قريبا واما الشرور والتناقضات التى في الممكن فانما نشأت من احاطة عاربه بوجوه الخالص كما ينشأ شكل التبريد والتلطيف والاستدارة والمحروية وغيرها من التقطعات في نور الشمس الواقع على الارض وغيره من احاطة ظلال الاشياء بالحالة بذلك النور الواحد الساطع

والكاملات

سكنه رعد الوجود

الصفات لا عين ولا غير

هذه المنتشرة في الأماكن فيشكل بترجيع أو انشلت مثلها وان لم يكن موجودا في نفس نور الشمس الا ان ظهر بسبب هذا النور
 في محل لا يربيه ان احاط بانخل وهو قد نور ولولا لما وجد مجيها ولا محاطا ولم يغير هذا الشكل قطعا فكذا الشهور
 والنقائص في العالم وان لم يكن انصاف فانه سبحانه وتعالى بها اصلا الا انه تعالى هو الموجد لهذه القبايح ايضا فيهما
 في الشهور كلها مخلوقة لله تعالى وبغير عز عنها ولا غير انت كنهها صادرة منه وموجودة فيه سبحانه تعالى باتم وجهه واكمل طريقه و
 ما من حسنة جليلة او حقيقة الا بها خد بنا عبيتها ان حربي حميد مجيد فانهم يكن على بصيرة فمن ربك حتى يتضح لك الحق
 الخارج من الظنون والادام الفاسدة ولا يمان مجوسا في سجن الا لفاظ ودواثر الاشكال وارتق منها الى المقصود
 الذي يضيئ عن عناق البيان فان الرب جل جلاله ليس كشدة شئ وهو السميع البصير انتهى بلفظ الشريف وقد بحثت
 في هذه الخال المدروسة لنعلم بمدى طول بناءة آمين ونقال العلامة الشهيد المصطفى قيس الدمرسدي في ان الحكم بغير
 الارادة لا تعالى بعد ما حشده في العالم من النظام الفاضل والتدبير الخلل وارتباط العلويات بالسفليات و
 الغيبيات بالشهاديات والادوار القلبية واخراج التصاريف على تناسب الاتي تصور احسن منه من الضرورات العادية
 لايتاني انكارا من غافل واما هو الاكن لا لظلفوش الكتاب المكتوبة على غاية حسن وبها والمطابقة لقوانين تلك
 الصناعة غاية مطابقة ثم جوز انها صدرت من الحركة الارادية عايشة في فاضلت القوانين بسبل الاتفاق او كن سخر
 اشعار امور ومنه بليغة محنة على انواع الصنائع البديعية ثم توهم انها صدرت من الشارع على غير روية وقصد الى
 مراعاة وزن وقافية ومن غير اعتبار لرعاية مقتضى الحال ومن غير اعتبار بالصنائع بل انما صدرت الصوف منه
 على طريق الاضطرار فانفق ان القلق على مخارج مختلفة في هارت الفاظ المتواليات ثم اتفقوا اليها في لفظ على نحو خايق
 الوزن والقافية ومقتضى الحال وهل يتعد هذا المتوهم الامن المجابين -

واما الوجه قال المصطفى في شئ بالاك الالوهية وحديث جابر عذو بوجهك فآل ابن بطال في هذه الآيات والحديث دلالة على
 ان الله وجبا ومن صفته ذاته وليس بجارية ولا كالجوهر التي نشاهد من المخلوقين كما تقول انه عالم ولا تقول انه
 كالعلماء الذين نشاهد من وقال غير ذلك الآيات على ان المراد بالترجمة دلك اني الاصل ولعل الصحيح الوجه ولو كانت صفة
 من صفات الفعل شلهما الهلاك كما شلهما غير من الصفات وسو محال وقال الراغب اصل الوجود الجارية المعروفة
 ولما كان الوجود لا يتقبل وهو اشرف ما في ظاهر البدن استعمل في مستقبل كل شئ وفي مبدئه وفي اشراقية تفصيل وجه
 البها وذييل وجه كذا اني ظاهره وبها اطاعة الوجود على الذات كقولهم كرم الوجود وكذا قوله تعالى في وجه ربك ذو الجلال
 والاکرام وقول كل شئ بالاك الالوهية وسيل ان لفظ الوجود صلتة والصفة كل شئ بالاك الالوهية وكذا في وجه ربك وقيل المراد بالوجه
 القصد الى شئ ما يريد به وجه قلت وهذا الاخير نقل عن صفيان وغيره وقيل المراد بالوجه في آياته والحديث الذات الوجود والصفة
 وجهه في الوجود والذلة كالوجود الاستحالة حمل على العضو المعروف بتعيين التاويل او التوفيق وقال البيهقي تكرير ذلك في
 في القرآن والصفة الصحيحة وهو في بعضها صفة ذات كقول المراد الكبير باعلى وجهه وهو ما في صحيح البخاري عن علي بن سري
 وفي بعضها يحسن من اجل كقولنا انما نطقكم لوجه السر في بعضها معنى الاعراض كقولهم يريدون وجهه الاتخاذ وهو ربه اعلى
 ليس المراد الجارية جربا والادراك والاعين فقال المصطفى في لفظ على مخارج مختلفة في هارت الفاظ المتواليات ثم اتفقوا اليها في لفظ على نحو خايق

منهم من قال العين صفة ذات كما تقدم في الوجه ومنهم من قال المراد بالعين الرؤية فعلى هذا فنقول لا يتبع على عيني اى تكون
 بمرأى منى وكذا قوله واصبر لحكم ربك فانك باعيننا اى بمرأى منا والنون للتخفيف وآل الى ترجيع الاول لانه نائب السلت
 وتيادى بما وقع في الحريته وانشاء بديده فان فيه ايمارا الى الرد على من يقول معنى بالقدره صرح بذلك قول من قال انها صفة
 ذات وقال ابن المنير وجه الاستدلال على اثبات العين لعدم حديث الرجال من قول ان الله ليس باحد من جهة ان
 العور غدا عدم العين وصد العور ثبوت العين فلما لم نزع هذه النقيصة لزم ثبوت الكمال بعدها وبوجود العين وهو
 على سبيل التمثيل والتقريب للغم على معنى اثبات الجارحة قال ولا يلل الكلام في هذه الصفات كالعين والوجه واليد
 ثلاثة اقوال احدها انها صفات ذات اثباتها السمع ولا يمتد الى اليها العقل والثاني ان العين كناية عن صفة البصر واليد
 كناية عن صفة القدرة والوجه كناية عن صفة الوجود والثالث امر اياها على ما جرت مقوضا معنا بالال المتعالي وقال
 الشيخ شهاب الدين السهروردي في كتاب العقيدة انه لا يخبر الله في كتابه وثبتت عن رسوله الاستوار والنزول والنفس و
 اليد والعين فلما يتصرف فيها تشبيه ولا تعطيل اذ لا لا اخبار الله ورسوله انما سطر عقل ان يحكم حول ذلك احمى قال
 الطيبي يلهو المذهب المعتمد به يقول السلف الصالح وقال غيره لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن احده من
 اصحابه من طريق صحيح التصريح بوجوب تاويل شيء من ذلك ولا الشئ من ذكره ومن الحال ان يامر المذنبية بتبليغ ما نزل اليه
 من ربه وينزل عليه اليوم اكملت لكم دينكم ثم تترك هذا الباب فلا يميز ما يجوز نسبة اليه مما لا يجوز مع حصة على التبليغ عنه لقوله
 ليبلغ الشاهد الغائب حتى نقلوا اقواله وافعاله وادوار وصفاته وافعاله بحضرة خليل على انهم اتفقوا على الايمان بها على وجه
 الذى لا دله الله سبحانه وجب تنزيهه عن مشابهة المخلوقات لقوله تعالى ليس كشيء لئن لم اوجب خلاف ذلك لجرهم
 فقد خالف سبيلهم وبالذات التوفيق واما اليد وقال المتعالي لما خلقت بيدي قال ابن بطال في هذه الاية اثبات يدين
 لله تعالى وبها صفتان من صفات ذاته وليست باجارتين خلافا للمشبهة من التشبيه للجمعية من المعطلة وكيف في الرد على من
 زعم انها بمعنى القدرة انهم اجمعوا على ان له قدرته واحدة في قول المثنية ولا قدرته لفي قول الشفا لانهم يقولون انه
 قادر لانه لا يدل على ان اليدين ليستا بمعنى القدرة ان في قوله تعالى لا يلبس ما صنعتك ان نسجها لما خلقت بيدي اشارته
 الى المعنى الذى اوجب السجود لوك كانت اليد بمعنى القدرة لم يكن بين آدم والبلبل فرق لشاركتها فيما خلق كل منهما به و
 هي قدرته وتعالى اللبس وادى فضيلة الله على وانا خلقتني بقدرتك كما خلقتني بقدرتك فلما قال خلقتني من نار وخلقته
 من طين دل على اختصاص آدم بان الله خلقه بغيره قال ولا جاز ان يراو باليدين الفتان لاسمالة خلق المخلوق بمخلوق
 لان النعم مخلوقة ولا يلزم من كونها صفاتي ذات ان يكونا جارتين وقال ابن التين قوله وبديده الاخرى الميزان
 يرفع تاويل اليد بها بالقدرة وكذا قوله في حديث ابن عباس رفعه اول ما خلق الله القلم فاخذه بيمينه وكلناه بيمين
 الحديث وقال ابن فيرك نيل اليربى في الغات وبه يستقيم في مثل قوله تعالى مما علمت ايدينا بخلاف قوله لما خلقت بيدي
 فانه سبق للرد على اليبس تلوم على الذات لما اتجر الرد وقال غيره هذا لسياق مساق التمثيل للتقريب لانه عهدان من
 اعتنى بشئ واحد باسمه بغيره فيستفاد من ذلك ان الغاية بمخلوق آدم كانت الامن من العناية بمخلوق غيره والتدبير في اللغة
 تعلق لمعان كثيرة اجمع لسانها خمسة وعشرون معنى ما بين حقيقة ومجاز الاول الجارحة الثاني القوة نحو واودا لا يلائم الثالث

الملك ابن الفضل بن العبد المبرور في ايامهم ومن قوله يدي لك ابو الفاء الخامس الاستسلام والانقياد قال
الشاعر اطاع يد ابنا لقل نود لول + السادس النعمة قال - وكلم لظلام الليل عن يدي من يد السامع الملك قل الفضل
بهذا المبرور هذا كرم ربح الثالث انما من الذي حتى يعطوا الجزية عن يد التاج دياض او يعطى الذي بهاء وعنده التاج
العاشر السلطان الحادي عشر الطاعة الثاني عشر الجماعة الثالث عشر الطريق يقال اخبرهم يد الساحل الرابع عشر التفرق
تفرقوا ايدي سبا الخامس عشر الحفظ السادس عشر يد القوس اعلاها السابع عشر يد السيف مقبضه الثامن عشر يد الرمي
عود القابلض التاسع عشر جناح الطائر العشرون المدة يقال لا لقاء يد اليه الحادي والعشرون الاتية لير يقال الغنية
اول ذات يدي واعطاه عن طريا الثاني والعشرون يد الثوب افضل من الثالث وعشرون يد الشاة امامه الرابع والعشرون
الطاقة الخامس وعشرون النقا نحو بقعة يد يابرة واما استواء على العرش وقال السعدي ثم استوى الى السمار قال ابن الجليل
اختلف الناس في الاستوار المذكور فهنا فقالت المعتزلة معناه الاستيلاء بالقهر والغلبة واخبروا بقول الشاعر

قد استوى بشر على العراق من غير سيف ودم مہراق

وقالت الجهمية معناه الاستقرار وقال بعض اهل السنة رابوا العالمة معناه ارتفع وبعضهم رجا به معناه علا وبعضهم
ملكه والقاهرة ومنه استوت للمالك يقال لمن اطاع اهل البلاد قيل معنى الاستوار التمام والفرغ من فعل الشيء
ومن قوله تعالى ولما بلغ اعمره واستوى فعلى هذا المعنى استوى على العرش اتم الخلق وحصل لفظ العرش لكونه اعظم الاشياء
وقيل ان على في قوله على العرش يعني الى فالمراد على هذا انتهى الى العرش اي فيما يتعلق بالعرش لان خلق الخلق شيئا بعد
شيء ثم قال ابن بطال فاما قول المعتزلة فانه فاسد لانه لم يزل قاسرا غاليا مستويا وقوله ثم استوى يقتضي افتتاح
هذا الوصف بعد ان لم يكن ولا نعم تاويلهم انه كان مغاليا فيه فاستوى عليه فخرج من غلبه وبذلك شئت عن المبرج
اما قول الجهمية فاسد ايضا لان الاستقرار من صفات الاجسام ويلزم منه الحمول والتأهب ويوجد في حق الله
ولا تقي بانحوه فان لقوله تعالى فاذا استويت انت ومن معك على الفلك وقوله التستوعوا على طوره ثم تذكروا نعمته تكلم
اذا استوت فخرج عليه قال واما تفسير استوى على فهو صحيح وهو الما يرب الحق وقول اهل السنة لان الله سبحانه وصف نفسه بالعلي
وقال سبحانه وتعالى عيا يشركون وهي صفة من صفات الذات واما من فسره ارتفع فغير نظر لانه لم يصف به نفسه قال
واختلف اهل السنة هل الاستوار صفة ذات او صفة فعل فمن قال معناه علا قال هي صفة ذات ومن قال غير ذلك
قال هي صفة فعل وان الفعل فعلا سماه استوى على عرشه لان ذلك قائم بذاته لا يحتاج الى قيام الحوادث به انتهى لمصا
وقد الزم من فسره بالاستيلاء بمثل ما الزم به من انه صار قاهرا بالعباد لم يكن فيلزم انه صار غاليا بالعباد لم يكن
والانفصال عن ذلك للفرق بين التمسك بقوله تعالى وكان الله عليا حكما فان اهل العلم بالنفس قالوا معناه لم يزل
كذلك وسال عن عباس بن مافع بن ارق راس الارزاق من الخواص بمكة قال وقال وكان الله غفورا رحيم اعز
حكما سمعنا البصير انك ان كان ثم مضى فقال واجاب وكان الله غفورا رحيم اسمى نفسه ذلك وذلك قوله اي لم يزل كذلك
فان الله لم ير شيئا الا صاب به الذي اراد قال الحافظ يحتمل كلام ابن عباس انه اراد سي نفسه غفورا رحيم وانما التسمية
مضت لان التعلق انفسى واما الصفة فلا يزل لان كذلك لا يشق على الله تعالى ان اراد ان الغفرة والرحمة في الحال او

الاستقبال وقع مراد بالكرمان قال وكثير ان يكون ابن عباس واجب بجهنم ان احدهما ان النسبة هي التي
 كانت ونهبت والصفة لانها تليها والآخرة معنى كان الدوام فانه لا يزال كذلك وكثير ان يحمل السؤال على مسكين و
 الجواب على رفقها كان يقال هذا اللفظ مشربا في الزمان الماضي كان غفورا جريما مع انه لم يكن هناك من يغفر او يرحم
 وما ليس في الحال كذلك كما يشترط لفظ كان الجواب عن الاول بله كان في الماضي هي بعون الثاني بان كان تعطي
 معنى الدوام وقد قال الخفاء كان لثبوت خبرها مضيا دائما ومنقطعا يلقى من معاني استوى ما نقل عن ثعلب استوى
 الوجه النصل واستوى القدر مثالا واستوى فلان وفلان تماثلا واستوى الى المكان اقبل واستوى القاعا تماثلا ما لم
 قاعا ويكون رطب بعض هذه المعاني الى بعض وكذا ما تقدم عن ابن بطلال وقد نقل ابو سميع الروي في كتاب الفاروق
 لبسه الى داود بن علي بن مخلوق قال كنا عند ابي عبد الله بن الاعرابي يعني محمد بن زياد البغوي فقال له رجل الرحمن على
 العرش استوى فقال هو على العرش كما اجبر قال يا ابا عبد الله ما معناه استوى فقال اسكت لا يقال استوى على
 الشيء الا ان يكون له مضاد ومن طرق محمد بن احمد بن النضر الازدي سمعت ابن الاعرابي يقول ارادني احمد بن ابي داود
 ان اجعل في لغة العرب الرحمن على العرش استوى بمعنى استوى فقلت والدعا اصبت هذا وقال غير لو كان بمعنى استوى
 لم يخص بالعرش لانه غالب على جميع المخلوقات ونقل محي السنة البغوي في تفسيره عن ابن عباس واكثر المفسرين ان
 معناه ارفع وقال ابو عبيدو القراء وغيرهما نحوه واخرج ابو القاسم الاككا في كتاب السنة من طريق الحسن البصري
 عن ابن عمر عن ام سلمة انها قالت الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول ولا قرأه ايمان والحجود بكسر وسن طريق ربيعة
 بن ابي عبد الرحمن انه سئل كيف استوى على العرش فقال الاستواء غير مجهول والكيف غير معقول وعلى الله الرسالة وعلى
 رسوله البلاغ وعليهنا التسليم واخرج البيهقي بسند جيد عن الاوزاعي قال كنا والنائبون متوافرون لنعقل ان الله على
 عرشه وليس بما وردت به السنة من صفاته واخرج الثعلبي عن وجدة عن الاوزاعي انه سئل عن قوله تعالى ثم استوى على
 العرش فقال هو كما وصف نفسه واخرج البيهقي بسند جيد عن عبد الله بن وهب قال كنا عند مالك فدخل رجل فقال
 يا ابا عبد الله الرحمن على العرش استوى كيف استوى فاطرق مالك فاخذ الرخصة ثم رفع راسه فقال الرحمن على العرش
 استوى كما وصف بنفسه ولا يقال كيف وكيف عند فروع واما الاك الا صاحب بريدة اخرج عن طريق يحيى بن يحيى عن مالك
 بن المنقول عن ام سلمة لکن قال في الاقارب واجب والسؤال عنه بريدة واخرج البيهقي عن طريق ابي داود الطيالسي
 قال كان صفيان التوزي وشعبة بن حماد بن زيد وحماد بن سلمة وفهر بك والوعوانة لا يحضون ولا يشبهون ويرون هذه
 الاحاديث ولا يقولون كيف قال ابو داود وهو قولنا قال البيهقي وعلى هذا مضى اكارنا واسند الاككا في عن محمد بن النسيان
 (صاحب ابني حفيظه) قال اتفق الفقهاء كلهم في المشرق الى المغرب على الايمان بالقرآن وبالحديث التي جازها اشتقا
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم في صفته الرب من غير تشبيه ولا تفسير فمن فسر شيئا منها وقال بقول جهنم فخرج عما
 كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم واصحابه ووافرق الجماعة لانه وصف الرب بصفة لا شيء ومن طريق الوليد بن سلمة ان
 الاوزاعي واما والشوري والليث بن سعد عن الاحاديث التي فيها الصفه فقالوا انما جازت ملائكة وخرج ابن ابي
 في مناتب الشافعي عن يونس بن عبد الاعلى سمعت الشافعي يقول طرأ اسماء وحفاتها لاس احدا وبس خالف بعثت اجرة

عليه كغفران قبل قيام الحج فانه يميز بالجميل لان علم ذلك لا يدرك بالعقل ولا الروية والفكر فثبتت هذه الصفات و
 تنفي عنه التشبيه كما نفى عن نفسه قال ليس كشئ شي وارسد البقي لمستصح عن احمد بن الحارثي عن سفيان بن عيينة قال كل
 ما وصف الله نفسه في كتابه بغير قولائه والسكوت عنه ومن طريق ابى بكر الصديق قال ذنب اهل السنة في قوله الرحمن
 على العرش استوى قال بالكيف والآثار فيمن السلف كثير وهذه طريقة الشافعي واهم من جعل رواه حنفية والبولوث و
 محمد كالتقدم وقال الزهري في الجاح عقب حديث ابى هريرة في النزول وهو على العرش كما وصف بنفسه في كتابه كذا
 قال غير واحد من اهل العلم في هذا الحديث وبالشبه من الصفات وقال في باب فضل الصلوة في شئت هذه الروايات
 فمنهم من يهاولانهم ولا يقال كيف كذا جاز عن مالك وابن عيينة وابن المبارك انهم اقروا بالكيف وبذلك قول اهل العلم
 من اهل السنة والجماعة وانما الجمية فانكروا وقالوا ان التشبيه وقال اخنوخ بن راهويه انما يكون التشبيه ليقول يدركه
 سمح كسيع وقال في نفسه لما قاله قال الاكثمة لو من بهذه الاجازة من غير تفهيمهم الثوري وملك ابن عيينة وابن المبارك
 وقال ابن عبد البر اهل السنة مجمعون على الاقرار بهذه الصفات الواردة في الكتاب والسنة ولم يكفوا شيئا منها و
 انا لجمية والمستتر في الخواص فقالوا من اقربها فوشبه فيها من اقربها معطلة وقال امام الحرمين في الرسالة النظم
 اختلفت مسالك العلماء في هذه الظواهر فمرى بعضهم تأويلها والتزم ذلك في آي الكتاب وبالجملة من السنن و
 ذهب ائمة السلف الى الاكتفاء عن التأويل واجازوا الظواهر على ما وردوا في تفسير معانيها الى المتعالي والذي ترفعه
 رايانين السيرة عقيدة اتباع سلف الامة لل دليل القاطع على ان اجماع الامة حجة فلو كان تأويل هذه الظواهر اختيارا
 لاوشاك ان يكون اجتهادهم فوقي استقام لفرع الشريعة واذا انصرف عصر الصحابة والتابعين على الاضراب عن
 التأويل كان ذلك هو الوجه الملتصق انتهى وقد تقدم نقل عن اهل العصر الثالث وهم فقهاء الامصار كالثوري و
 الاوزاعي ورواه حنفية وابى يوسف ومحمد ومالك والبيهقي ومن عاصريهم وكذا من اخذ عنهم من الاكثمة فكيف لا يوثق بما اتفق
 عليه اهل القرون الثلاثة وبمخير القرون بشهادة صاحب الشريعة وقسم بعضهم اقوال الناس في هذا الباب الى ستة اقسام
 قولان لمن يجربها على ظاهرها احدها من يثقها من جنس صفات المخلوقين ويهم المشبهة بتفريع من قولهم نداء آراء
 والثاني من يثني عنها بصفة المخلوقين لان ذات الملائكة الصفات نقصانها لاثبات الصفات فان صفات كل مخلوق
 تناسب ذاته وتلائم حقيقة وقولان لمن ثبت كونهما صفة ولكن لا يجربها على ظاهرها احدها يشترط لانها وتل شئيا منها
 بل نقول المدا علم بمراده والاخر يقول فيقول مثلا معنى الاستواء الاستسلام الى القدر ونحو ذلك وقولان لمن لا يجرب
 بانها صفة احدها يقول يجوز ان تكون صفة وظاهرها غير مراد ويجوز ان تكون صفة وقال الاخر لا يجازي من في شئ من
 هذا فانه من المتشابهة قال البخاري.

ما ب قول الله تعالى فلا تعجلوا الحكماء ولا قولوا له انزلوا فانك رب العالمين قال ابن بطال غرض البخاري
 في هذا الباب اثبات نسبة الافعال كلها لله تعالى سواء كانت من المخلوقين خيرا او شرهما في شئ خلق وللعباد كسب و
 لا يشترط شئ من الخلق لغير الله تعالى فليكون خيرا او شرهما مساويا في نسبة الفعل اليه وقدره الله تعالى عبادة على ذلك بالا
 المذكورة وغيره المصروفة الى الاندلا والا كنه الدعوة من نقصت العلم على من يزعم خلق الخلق انما هو مبادر بالخلقين

بيان ان افعال العباد اختيارية لكن لا اختيارية لهم

افعال العباد اختيارية لكن لا اختيارية لهم في ذلك الاختيار ولا بد عليهم ان الافعال اذا كانت مخلوقة لله تعالى كان ذلك الاختيار فيهم الجبر اذ ان معنى الجبر ان يرجع الى ترتيب بعض افعال الله تعالى على البعض بمعنى ان الله تعالى خلق هذه الحالة في العباد فتقتضي ذلك في حكمته ان يخلق في حاله اخرى من النعمة او الاثم كما ان يختار ان يعطي من يشاء من النعمة او العتاب واما ما يشترطه جبر الاختيار وكسب العبد في الجبر اذ بالعرض لا بالذات وذلك لان النفس الناطقة لا تقبل كون الاعمال التي لا تشتهى اليها بل الى غير ما من جهة الكسب ولا الاعمال التي لا تشتهى الى اختيارها وقصدها وليس في حكمته امدان يجازي العبد بما لم يقبل نفسه الناطقة لونه فاذا كان الامر على ذلك كفي هذا الاختيار غير مستقل في الشرطية اذا كان مصححا لقول كون العمل وهذا الكسب غير المستقل اذا

كان مصححا لتخصيص هذا العبد بخلق الحالة المتأخرة فيه دون غيره وهذا تحقيق شرفي مفهوم من كلام الصحابة والتابعين فاحفظ قال الشيخ الاكبر في الفتوحات نور الشمس اذا تجلى في البدر يعطى من الحكم بالاعطية من الحكم بغير البدر لا شك في ذلك ذلك الاقتدار الالهى اذا تجلى في العبد يظهر لافعال عن الخلق فهو وان كان بالاعتذار الالهى لكن يختلف الحكم لانه لو اسقط هذا التجلى الذي كان مثل المرأة النجاسة وكما يعلم عقلا ان القمر في نفسه ليس فيه من نور الشمس شي وان الشمس انما تملكت اليها انما وانما كان لها تجلى كذلك العبد ليس فيه من خالق شي ولا حصل فيه وانما هو تجلى الخاصة ومنظر له قال الشيخ في السرايا الطوى فان قيل من اين وجب على الانسان العبد على من اين وجب عليه ان يتقوا ولا يرسل ومن اين حرم عليه الزنا والسرقة فان جواب وجب عليه ان حرم عليه ذلك من حيث وجب على اليها ان ترعى الحشيش وحرم عليه اكل اللحم وجب على السباع ان تأكل اللحم ولا ترعى الحشيش ومن حيث وجب على التحل ان يتبع البعوض الا ان الحيوان استوجب تلقي علومها اليها باجنبا واستوجب الانسان تلقي علومه كسبا ونظرا وحيا او تقليدا قلنا قد نظمنا شاذي نور الله قلنا بنور نظمنا طوبى لمنها نشه

طويل وتحدير الخلاف يطول	اي صاحبى ان الكلام بقدرتك
ولكنه نحو القدير ليول	واقعا لنا مناسلة اختيارنا
لجبر اختيار لا يملك ذمير	ففيك اختيار ليس منك وذلك
وفيه اقتضاد فليكنك قبول	وهذا هو الكسب الذي كلفوا به
محال فلا يسالك عنه سؤل	واما اختيار مستقل فانه
فيزعه الظلم الصريح قبول	وشير شر شر ما ينبغي له
لهبعا ولا ياتيه قال ليقول	كل اثار خبث البذر خبث نباته
تفوت يادني ميسلة فيقول	ولا يستوى الميزان لا يخلصه

أما لو جئت فقال الله تعالى وجهه يومئذ ناظرة الى ربها ناظرة اخرج عبد بن حميد والترمذي والطبري وغيرهم مرفوعا وموقوفان ابن عمرو ان افضلهم منزلة لمن ينظر في وجهه ربع وعمل في كل يوم مرتين قال ثم تلا وجهه يومئذ ناظرة قال بالبياض والصفا الى ربها ناظرة فانتظر كل يوم في وجهه الله ولفظ الطبري فاكرهم على الله تعالى من ينظر الى وجهه غدرة و

بيان الوجه والنظر الى الله

وعشيه واخرج الطبري بسند صحيح الى يزيد النخعي عن عكرمة بن زادة الالائي قال نظر الى ربها فانظر واخرج عن الحسن قال نظر
الى الخالق وحق لها ان نظروا واخرج عبد بن حميد عن عكرمة بن زادة الالائي قال نظر الى ربها فانظر واخرج عن مجاهد ناظره نظر الى ربها
وعن ابني صالح نحوه قال البيهقي وجعل الدليل من الالائي ان لفظنا خاضرة الاول بالعبادة المعجمة الساكنة من النظر بمعنى
اسرور ولفظ ناظره بالالف المعجمة المشابهة للثاني في كلام العرب الالائي اشار بنظر التفكير والاعتبار كقول الله تعالى افلا ينظرون
الى الابل كيف خلقت ونظر الانظار كقول الله تعالى لا ينظرون الا صبغة واحدة ونظر النطق والروية كقول الله تعالى لا ينظر اليهم
ونظر الروية كقول الله تعالى لا ينظرون اليك نظر الغشي عليهن الموت والثالثة الاول غير مراد اما الاول فلان الاخرى ليست
بل ارادة لائل واما الثانية فلان في الانظار تنغيصا وتكديرا والاية خرجت مخرج الاثنتان والبارحة وابل الحجة بالانظر
شكيا لانه مهما خطر لهم انوابه واما الثالثة فلا يجوز لان المخلوق لا يتعطف على خالقه فلم يبق الا انظر الروية والنظم الى ربها
ان النظر اذا ذكر مع الوجه النصف في نظر العينيين للثمن في الوجه ولانه هو الذي يتعدي بالي كقول الله تعالى لا ينظرون اليك
وانما ثبت ان ناظره فيها بمعنى رايته اندفع قول من زعم ان المعنى ناظره الى ثواب ربها لان الاصل عدم التخيير وايد
منطوق الالائي في حق المؤمنين بمفهوم الالائي اخرى في حق الكافرين انهم عن ربهم يومئذ يحجبون وفي رواية بالقيام في
الآئينين اشارة الى ان الروية تحصل للمؤمنين في الآخرة دون الدنيا انتهى لمخصا موضحا وفي آخره اخرج ابو العباس
السراج في تاريخه عن الحسن بن عبد العزيز الجردى وميوسن شيعي البخاري سمعت عمرو بن ابى سلمة يقول سمعت مالك
ابن انس يقول لما يا ابا عبد الله قال الله تعالى الى ربها ناظره يقول قوم الى ثوابه فقال كذبوا فانهم لم يؤمنوا قوله تعالى
كلما هم عن ربهم يومئذ يحجبون ومن حيث النظر ان كل موجود يصح ان يرى وبذلك على سبيل التدرج والاصناف التي
لأنفس على صفات المخلوقين واوله السمع فانه يتوهم ذلك في الآخرة لابل الايمان ودون غيرهم ومنع ذلك في الدنيا
الانه اختلف في بنيان اصلي الله عليه وسلم رواه الصحيح انه راي ربها في العينين وما ذكره من الفرق بين الدنيا والآخرة ان البصار
ابل الدنيا فانيته والبصار بهم في الآخرة باينة جبر ولكن لا يمنع تخصيص ذلك بمن ثبت وقوعه وشهوده بالمعززة من الروية
متمسكين بان من شرط المني ان يكون في جهة والدمشقة عن الجهة والنطق على ان يرى عباده فهو راسن جهة واختلف من
اشتت الروية في منشاها فقال قوم يحصل للمني العلم باليد تعالى بروية العين كما في غيره من المراتب وهو على وفق
قوله في حديث الباب كما ترون القمر انه مشرق عن الجهة والكيفية وذلك امرنا على العلم فقال بعضهم ان المراد بالروية العلم
وعبر عنها بعضهم بانها حصول حاله في الانسان فثبتها الى ذاته النصوصة لثبت البصار الى المراتب وقال بعضهم روية
المؤمن من الله فكشف وعلم الاله انه وفتح من العلم بهذا اقرب الى الصواب من الاول ولتعب الاول باينة جبر
الاختصاص ببعض دون بعض لان العلم لا يتفاوت ولتعب ابن التين بان الروية بمعنى العلم بتعدي لمفولين فتقول
رايت زيدا فثبتها اى علمت فان قلت رايت اسد لا نطقا لم يفهم منه الروية البصرة يزيد وتحقيقا قوله في الخبر انكم سترون
ربكم عيانا لان اكثر الروية بالعيان لا يتحمل ان يكون بمعنى العلم وقال ابن بطال ذهب اهل السنة وجوب الروية الى
جواز روية المعنى في الآخرة ومنع الجواز والمعتزلة وبعض المجزية يمسكون بالروية وجوب كون المني معينا وحال في
مكان واوله قولنا ناظره بمنظرة وهو خطأ لانه لا يتعدي بالي ثم ذكر نحو ما تقدم ثم قال واما مسكوبة فاسم يعقلم الاله على

بيان معنى النظر الى الله تعالى

بيان روية النفس في الدنيا

ان الله تعالى موجود والروية في تعلقاتها بالمرئي بمنزلة العلم في تعلقاتها بالمعاني فاذا كان تعلق العلم بالمعاني لا يلزم حاشية
 كذلك المرئي قابل وتعلقه بالقوله لان ركه الابصار ويشبهه تعالى للمؤمنين من ترائي والجواب عن الاول انه لا يركب الابصار
 في الدنيا بما بين رجليه الا بتعيينه وبان في الادراك لا يستلزم نفى الروية لان مكان روية الشيء من غير حاله بحقيقة وعن
 اشائي للمراد من ترائي في الدنيا جميعا ايضا ولان نفى الشيء لا يقتضي احاطة مع ما جاز من الاحاديث الشاذة على وفق الآيات
 وقد نقلها المسلمون بالقول من لدن الصحابة والتابعين حتى حدثت من انكار الروية وخالف السلف وقال القليل
 اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبينة المحصورة والمقابلة والاتصال الاشعة وزوال الموانع كالعبور بحجب
 في خطبهم وتحكم وآمل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرائي فيرى المرئي
 وتفتقر بها احوال يجوز تبدلها والعلم عند الله تعالى وفي فتح الملهم باب في الروية الذي في سبانه في القياسات فيثبتها اهل
 السنة والجماعة لما ورد فيها الاخبار الصحاح وآراء المعتزلة والجمية والخوارج والرافض فينكرونها وقالوا ان الروية تلجب
 كون المرئي محاشا وحالات في مكان قال القليل اشترط النفاة في الروية شروطا عقلية كالبينة المحصورة والمقابلة و
 الاتصال الاشعة وزوال الموانع كالعبور بحجب في خطبهم وتحكم وآمل السنة لا يشترطون شيئا من ذلك سوى وجود
 المرئي وان الروية ادراك يخلقه الله للرائي فيرى المرئي وتفتقر بها احوال يجوز تبدلها والعلم عند الله تعالى و
 احاديث الباب صريحة في روية الله تعالى في الآخرة ونحن نخبر شئلا هذه الاحاديث على ظاهرها ولا نذكر لها المعاني فتاويلها
 بعلوم القصور علنا وعن ركاها فافهم واختلف السلف في روية النبي صلى الله عليه وسلم ربه فذهب عايشة وابن مسعود
 الى انكارها واختلف عن ابي ذر وزيد بن جهم الى انها تنهوا على عبد الله بن عباس ان يحلف ان جهم راى
 ربه واخرج ابن خزيمة عن عروة بن الزبير انها وكان يشهد عليه اذ ذكره انكار عايشة وروى قال سائر اصحاب
 ابن عباس وجزم به كعب الاخبار والزهرى وصاحبه عمر وآخرون وهو قول الاشعري وغالب اتباعهم اختلفوا
 هل رآه بعينه او بقلبه وعن احمد كالتقليد نكت جات عن ابن عباس اخبار مطلقة واخرى مقيدة فيجب حمل مطلقاتها
 على مقيدة فافهم ذلك ما اخرج القسائي باسناد صحيح وصححه الى كمال ايضا من طريق عكرمة عن ابن عباس قال تعجبون
 ان تكون الخلة لا يراى الكلام للمؤمن والروية الحمد واخرج ابن خزيمة بل غفران الدارم مطلقا ابراهيم بالخلة الى ربه واخرج ابن
 اسحاق عن طريق عبد الله بن ابي سلمة ان ابن عباس قال راي محمد ربه فاسئل الله ان نعم ومنها اخرج محمد بن
 من طريق ابي العلاء عن ابن عباس في قوله تعالى ما كان ياب الفؤاد ما تولى ولقد رآه نزلة اخرى قال راي ربلف اده
 منين ولمن طريق عمار عن ابن عباس قال رآه بقلبه وصرح من ذلك ما اخرج ابن مردويه من طريق عطاء بن
 عن ابن عباس قال لم ير رسول الله صلى الله عليه وسلم بعينه انما رآه بقلبه وعلى هذا فيمكن الجمع بين اثبات ابن عباس
 ونفي عايشة بان يحيل ايقظها على روية البصر واشتات على روية القلب ثم الما بروية الفؤاد روية القلب لا محذور
 حصول العلم لانه صلى الله عليه وسلم كان عالما بالله على الدوام بل مراد من اثباته رآه بقلبه ان الروية التي حصلت
 خلقت في قلبه كما خلق الروية بالعين لغيره والروية لا يشترط لها شئ مخصوص عقلا ولو جرت العادة بخلقها في العين
 وتوى ابن خزيمة باسناد قوي عن انس قال راي محمد ربه وعنه مسلم من حديث ابي ذر ان رسال النبي صلى الله عليه وسلم عن

بيان اختلاف السلف في روية النبي صلى الله عليه وسلم في السجود

ذلك فقال توراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولابن خزيمة عنه قال راك قلبه لم يره بعينه وبه تاسمين مراد البخر
 بذكره النوران النور حال بين روية له بصرة وقد رجع القرطبي في الفهم قول الوقت في هذه المسئلة وعزاه جماعة من
 المحققين ونوه بان ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين فلو اصر باشتراطه فاقبله للتأويل قال
 وليست المسئلة من العمليات فكيف فيها بالادلة الغريبة وانما هي من المعتقدات فلا يكفي فيها الا بالدليل القطعي وجح
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد دلل فرجح الاثبات والمطب في الاستدلال لهنا يطول ذكره وحمل اورعن ابن عباس على
 ان الرقيا وقعت مرتين مرز لجمية ومرز لقلبها وفيما اوردته من ذلك فتبع ومن اثبت الروية لتبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 الانام احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن المزوري قلت لاجد انهم يقيرون ان عائشة قالت من زعم ان محمدا راي ربه
 فقار اعظم على الله الفرية فباي شيء يدفع قولها قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر
 من قولها وقيل انك صاحب الهدى على من زعم ان احمد قال راي ربي يعني الاستئصال وانما قال مرز راي محمد ربه قال
 مرز لبقوا وادع على بعض المتأخرين را لجميني را سوهن من تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن
 مسروق قال قلت لعائشة يا امناهل راي محمد ربه قالت لقد قلت شري مما قلت ابن انت من ثلث من خالكين فقد
 كذب من خالك ان محمدا راي ربه فقد كذب ثم قرأت لاندركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان
 للبشر ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب اليرث وفيه واكذراي جبرئيل في صورته مرتين فقال النوروى لم تنف عائشة
 بحجة شامرية في راي ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النفي لا لوجب علما ولم تحك عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبرنا انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسوجب نقاشيت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فغده
 من طريق داود بن ابى هند عن النبي من مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت سكتا لم تجلبت فقلت لم نقل السر
 ولقد راه منزلة اخرى فقلت انا اول هذه الامتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما راي جبرئيل واخرجه
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بن ابى هند الاسناد فقلت انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت
 يا رسول الله راي ربي قال لا انما رايت جبرئيل نهبطا نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس
 فاخرج الترمذي من طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راي محمد ربه قلت ليس السر يقول
 لانك لا ابصار وقال ويحك ذاك اذا تجلي بوجه الذي هو نوره وقد راي ربه مرتين وتناحله ان المراد بالآية نفي الاحاطة
 عند رويها لانفي اصل رويها وقلت مراد ابن عباس راي ربه مرتين اي راي اولابا العين وصدقه القلب
 ثانيا فافهم واستدل القرطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلي بالالف واللام فيقبل التخصيص وقد ثبت دليل
 ذلك سمعا في قوله تعالى انما هم من ربه لم يمتدحوا لكونه يكون المراد الكفار بليل قوله تعالى في الآية الاخرى وجوه
 يمتدحوا فاضرة الى ربهنا فانه قال واذا اجازت في الاخرة جازت في الدنيا كذلك والوتين بالنسبة الى المراتب
 وبه استدلال جبريد وقال عياض روية النبي انه دعا في جازة عقلا فتمت الاخبار بالصحة المشهورة بوقوعها للذين
 في الاخرة واما في الدنيا فقال لاك انما لم يرسوا في الدنيا لانه باق والسابق لا يري بالغا في فاذا كان في الاخرة ورتق
 البصا را باقية والسابق قال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر الله

في ذلك فقال توراني اراه ولا حرج عنه قال رايت نور اولابن خزيمة عنه قال راك قلبه لم يره بعينه وبه تاسمين مراد البخر
 بذكره النوران النور حال بين روية له بصرة وقد رجع القرطبي في الفهم قول الوقت في هذه المسئلة وعزاه جماعة من
 المحققين ونوه بان ليس في الباب دليل قاطع وغاية ما استدلل به للطائفتين فلو اصر باشتراطه فاقبله للتأويل قال
 وليست المسئلة من العمليات فكيف فيها بالادلة الغريبة وانما هي من المعتقدات فلا يكفي فيها الا بالدليل القطعي وجح
 ابن خزيمة في كتاب التوحيد دلل فرجح الاثبات والمطب في الاستدلال لهنا يطول ذكره وحمل اورعن ابن عباس على
 ان الرقيا وقعت مرتين مرز لجمية ومرز لقلبها وفيما اوردته من ذلك فتبع ومن اثبت الروية لتبينا محمد صلى الله عليه وسلم
 الانام احمد فروى الخلال في كتاب السنة عن المزوري قلت لاجد انهم يقيرون ان عائشة قالت من زعم ان محمدا راي ربه
 فقار اعظم على الله الفرية فباي شيء يدفع قولها قال يقول النبي صلى الله عليه وسلم رايت ربي قول النبي صلى الله عليه وسلم اكبر
 من قولها وقيل انك صاحب الهدى على من زعم ان احمد قال راي ربي يعني الاستئصال وانما قال مرز راي محمد ربه قال
 مرز لبقوا وادع على بعض المتأخرين را لجميني را سوهن من تصرف الحاكم فان نصوصه موجودة روى البخاري عن
 مسروق قال قلت لعائشة يا امناهل راي محمد ربه قالت لقد قلت شري مما قلت ابن انت من ثلث من خالكين فقد
 كذب من خالك ان محمدا راي ربه فقد كذب ثم قرأت لاندركه الابصار وهو يدركه الابصار وهو اللطيف الخبير وما كان
 للبشر ان يكلم الله الا وحيا او من وراء حجاب اليرث وفيه واكذراي جبرئيل في صورته مرتين فقال النوروى لم تنف عائشة
 بحجة شامرية في راي ابن خزيمة فانه قال في كتاب التوحيد من صحيح النفي لا لوجب علما ولم تحك عائشة ان النبي صلى الله
 عليه وسلم اخبرنا انه لم ير ربه وانما تناولت الآية انتهى وسوجب نقاشيت ذلك عنها في صحيح مسلم الذي شرح الشيخ فغده
 من طريق داود بن ابى هند عن النبي من مسروق في الطريق المذكورة قال مسروق وكنت سكتا لم تجلبت فقلت لم نقل السر
 ولقد راه منزلة اخرى فقلت انا اول هذه الامتسال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك فقال انما راي جبرئيل واخرجه
 ابن مردويه عن طريق اخرى عن داود بن ابى هند الاسناد فقلت انا اول من سال رسول الله صلى الله عليه وسلم عن هذا فقلت
 يا رسول الله راي ربي قال لا انما رايت جبرئيل نهبطا نعم احتجاج عائشة بالآية المذكورة خالفها فيه ابن عباس
 فاخرج الترمذي من طريق الحكم بن ابان عن عكرمة عن ابن عباس قال راي محمد ربه قلت ليس السر يقول
 لانك لا ابصار وقال ويحك ذاك اذا تجلي بوجه الذي هو نوره وقد راي ربه مرتين وتناحله ان المراد بالآية نفي الاحاطة
 عند رويها لانفي اصل رويها وقلت مراد ابن عباس راي ربه مرتين اي راي اولابا العين وصدقه القلب
 ثانيا فافهم واستدل القرطبي في الفهم قال الابصار في الآية جمع محلي بالالف واللام فيقبل التخصيص وقد ثبت دليل
 ذلك سمعا في قوله تعالى انما هم من ربه لم يمتدحوا لكونه يكون المراد الكفار بليل قوله تعالى في الآية الاخرى وجوه
 يمتدحوا فاضرة الى ربهنا فانه قال واذا اجازت في الاخرة جازت في الدنيا كذلك والوتين بالنسبة الى المراتب
 وبه استدلال جبريد وقال عياض روية النبي انه دعا في جازة عقلا فتمت الاخبار بالصحة المشهورة بوقوعها للذين
 في الاخرة واما في الدنيا فقال لاك انما لم يرسوا في الدنيا لانه باق والسابق لا يري بالغا في فاذا كان في الاخرة ورتق
 البصا را باقية والسابق قال عياض وليس في هذا النظام استحالة الروية الا من حيث القدرة فاذا قدر الله

على صورة مختلفة وكنت أكثر ما رآه على صورة دحية بن خليفة الكلبي وكان أحياناً لا يراه قبل ذلك إلا كما يرى الرجل صاحبين
وراء الغراب فولدنا وحى إلى عبده ما وحى الضمير لله تعالى لا يجبر بل فخذ الطبري فادعى الله تعالى ما وحى ونحوه عنده مسلم و
ليس هذا مستشاراً في الضمائر ولا الشكوك في النظم فإن هذا الوصف مختصر في الشر وإن فعله هناك موجباً ومعلماً وإنه لا يفتقر
رسولاً انتهى المراد من المرسل آخره ولم يكن الرسول موجباً بل المرسل هو الوحى على شاكته قوله تعالى أو يرسل رسولاً فيوحى
بأذننا ما يشاء وإنه ليس هناك متعاطفات بالواد وإما هي سلسلة مرتبة بعضها إثر بعض في التتابع والانتهاى إلى العدم وهو
فذلكم الباطن كما قبله في قوله إن هو الاوحى وحى وبه استبان أيضاً بأعادة ما استوفيت عنه قوله إن الصراط المستقيم
صراط الذين أنعمت عليهم ثم قال ما كذب القواد ما رأى ففصله عما قبله ولم يعطف عليه لأنه شامل لرواية الله تعالى بالقواد
ولرواية جبريل على صورته وبها قبل الأسرار ولما رآه في ليلة الأسرار لقوله تعالى فيما بعد لقد رأى من آيات ربه الكبرى
ولقوله في بني إسرائيل لسريين آياتنا ولقوله هناك وابعثنا رؤيا التي أرىناك الآن فتنه للناس فالتفتة هناك هي
المارة منها في قوله انتما روينا ما يرى فقوله ما كذب القواد ما رأى أى ما كذب القواد وعبدنا ما رأى أى هذا العبد ما
لقواد وبعبارة كاذب متحدثاً إلى مقلوبين كقولهم صدقت فلانا الحى سب وكذبته وكتمل الانقصار على فعل واحد الضمائر
ما قال كذباً بآية المقلوب بل قال ما وقع بعد عياناً في الأسرار بالنسبة إلى رواية الله تعالى ولولا ضمير القواد لمزلة أخرى
إلى العبد وكان الواضح أن يقال ما كذب القواد ما رأى أى ما رأى القواد أى ما افتراه وما قال كذباً ويكون الرواية
بشأن رواية القواد وفيما بعد رواية البصر لا يورث فكأن في النظم فإن الرواية امر واحد والفرق من تلقاد الفاعل وتصريح
الاحاديث المرفوعة والناظر في الروتين ورواية الله لاولى بالقواد الثانية بالبصر على مشاكته حديث البعثة من تقدم
الرواية على الواقعة ثم ذكر صلى الله عليه وسلم لكل طرف من الكلام كما نقله في المواهب عن المهدي ولم ينس على ضابطه
الانفاظ شراً مستشاراً جامعاً وانفاً بل ذكر بعض الماصد ذات واطرافاً من القصة ومثله كثير في الحديث وعند
السلف كحديث أول مسجد أُنشئ على التقوى ثم قال انتما روينا على ما يرى ولم يقل ما رأى بل على أن ثم رواية أخرى
بعنده قال السبيل وقال على ما يرى ولم يقل فيما يرى لأنهم كانوا يمارون في نفس الرواية لافي خصوص المني و
عن ابن عباس أن كان يقول إن محمداً صلى الله عليه وسلم رأى ربهم مرتين مرة ببصره ومرة بقواد الطبري
في الاوسط ورجاله رجال الصريح خلاصه بن منصور الكوفي وحنوب بن منصور ذكره ابن حبان في الثقات كذا في الزوائد
وعند الدارمي عن ابن غنم قال نزل جبريل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشق بطنه ثم قال قلب وكعب فيما زمان
سمعتان وعينان بصيرتان الخ قال أبو محمد وكعب يعني شديداً أى يتينا ثم قال ولقد رآه نزلة أخرى وبه أيضاً شاملة
للمؤمنين والمراد رواية جبريل فظاهر ما روته الله تعالى فلانها لا يكون إلا بأذن الله تعالى كسروله إلى السموات الدنار في الثالث
الليل الآخر وكحديث يطبع السري بل الجنة فيقول بل بضميم فقوله عند سررة المنتهى متعلق بالرأى كقولك ركبت الهلال
من المسجد لا بالركب كقولك رأيت من السحاب وقد ذكره الطبري قوله أدبته السرة ما لبثت أى من الانوار و
التجليات فاجتمعت الملكة عليه كالفرش وعند السائى ومثنت سررة المنتهى ضياء به خربت لسا جاداً وبه أيضاً
هى الظلال من الدوام التي باقى فيها الشر ويحيى ثم قال ما زلغ البصر ما ظن فصرح إذ تيقن وهو أيضاً عام لكل ما رأى

من حيث المثل لا يمكن محطس معاملته مع الله فقط ثم قد يقول القائل لا من آيات ربنا الكبرى ولم يعطه الله أيضا عام لكل ما رأى
وحديثه إلى ذراته نوراً يورث في الأرواح معناه واحد واحد من آياته وفي كتاب العلوك الذي نقل المروزي عن
أبي عبد الله وسأله ما تدفع قول عائشة قال يقول رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي وقال أحمد في مسنده ثنا أسود ثنا
حماد بن سلمة عن قتادة عن عكرمة عن ابن عباس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأيت ربي عز وجل اسناد قوي
ليس مختصراً ما عند الترمذي من تفسير سورة ص من ابن عباس أيضاً لا حديث آخر من طريق أبي قلابة وبه ناس من طريق بكره
عنه وبه في تفسير الجهم عند الترمذي أيضاً وهو مشهور عن ابن عباس وبعضهم في رويته العين ويريدان العين لا تكفي في تلك
الرؤية فكل ما روى في هذه المسألة متجه ذكر كل طرفاً والجويع جامع لا طراف بهم في سياق الرواية لأنها لا تكتمل فتقع فيها
مغالطات فكان الوجه في إيرادها هذا والله أعلم

باب في القرآن

أرى في كلام الله تعالى في القرآن كلام خلقه الله تعالى في بعض الأجسام وبعض الالسنه قال البيهقي في كتاب الاعتقاد
القرآن كلام الله صفة من صفات ذاته وليس شيء من صفات ذاته مخلوق ولا حيوان ولا حادثاً قال الله تعالى
أما قولنا شيء إذا رزقنا أن نقول لكن لم يكن نلو كان القرآن مخلوقاً كان مخلوقاً بكل شيء قيل ان يكون قول النبي
القول لا يوجب قولاً ثانياً وثالثاً فيستلزم وبه قد ورد قال الله تعالى العلم القرآن خلق الإنسان فخص القرآن
بالعلم لا كلامه وصفته وخص الإنسان بالخلق لا خلقه وخصه ولا ذلك فقال خلق القرآن فالإنسان وقال
الله تعالى يعلم السرور السكينة والنجاة يكون كلام التكليم قائماً بالعبودية وقال تعالى وما كان لبشر أن يكلمه الله
بالله إلا بآية نلو كان لا يوجد إلا مخلوقاً شيء مخلوق لم يكن لا بشرط الوجود المذكور في الآية معنى لاستواء جميع المخلوق في
سماعه غير التفضل قول الجهمية أنه مخلوق في غير الله ويلزمهم في قولهم أن المخلوق كالآفة في شجرة كرم موسى أن يكون من
سبع كلام المومن تلك أوجب في سماع الكلام من موسى ويلزمهم أن يكون أشجور هي الشككة بما ذكره الله تعالى كرم موسى
وهو قوله أني أظلم الله لا أظلم الله لا أظلم الله وقد أنكر الله تعالى قول المشركين أن هذا القول البشر ولا يعترض بقوله تعالى أنه
القول رسول كريم لأن معناه قول لقاء عن رسول كريم بقوله تعالى فاجرة حتى يسبح كلام الله ولا يقولوا أنا جعلنا قسراً ناعياً
لأن معناه سمينا قسراً وهو قولهم لا يقولون وتوهم ويجعلون شراً يكفون وقوله ما ياتهم من ذكر من ربهم قد
فالمراد أن تنزيهه الشياطين لا لا ذكر نفسه وتبني الحجج الإلهام أحمد ثم حاق البيهقي حديث شيا بكسر النون وتخفيف التثنية
ابن كرم أن أبكره في عليهم سورة الروم فقالوا هذا الكلام أو كلام صاحبك قال ليس الكلام ولا كلام صاحبك ولكنه كلام الله
وأصل هذا الحديث أخرجه الترمذي صحيحاً وعن علي بن أبي طالب باهكت مخلوقاً باهكت القرآن وقن طريق سفیان بن عيينه
سمعت عمرو بن دينار وغيره من تبعنا يقولون القرآن كلام الله ليس مخلوق وقال ابن حزم في الملل والنحل أجمع أهل الإسلام
على أن القرآن كلام موسى وعلى أن القرآن كلام الله ولا غيره من الكتب المنزلة والصحف ثم اختلفوا في أن القرآن
الإن كلام الله صفة فعل مخلوقه ولا يكلم موسى بكلام أحدته في أشجور وقال أحمد بن حنبل كلام الله على كل من
وقالت الأشعرية كلام الله صفة ذات لم يزل وليس مخلوق وبغير علم الله الكلام واحد ولا حجة لا أحمد بأن القرآن

الفاعلة قامت على بن العبد الاشبهه شي من خلقة لوجس الوجود فلما كان كلامنا غير ناكوا كان مخلوقا وجب ان يكون كلامه
 سبحانه وتعالى ليس غيره وليس مخلوقا وقال في الرد على المخالفين لذلك وقال غيره اختلفوا في ان كانت الهمجية والمعتزلة
 وبعض الزيدية والامامية وبعض الخوارج كلامهم المخلوق خلقا بمشيئة وقد رتب في بعض الاجسام كالشجرة حين تكلم موسى و
 حقيقة فلوهم بن العبد لا يتكلم وان نسب اليه ذلك فيطرق المجاز وقالت المعتزلة يتكلم حقيقة لكن مخلوق ذلك الكلام في غيره
 وقالت الكلامية الكلام صفة واحدة قديمة العين لازمة لذات العبد كالحياة وان لا يتكلم بمشيئة وقد رتب وتكلم لين كلمة المخلوق
 اذراك ليس به الكلام ونذر لموسى لم ينزل بكلمة معه ذلك العبد حين تاجاه وتحكى عن ابي منصور الماتريدي من الحنفية نحو كون
 قال خلق صوتا حين ناداه فالسعة كلامه وتعم بعضهم ان هذا هو مراد السلف الذين قالوا ان القرآن ليس لمخلوق واخذ يقول
 ابن كلاب القاسمي والاشعري واتباعهما وقالوا اذا كان الكلام قديما ليعنه لانه ذات الرب لم يخلق وليس بمخلوق
 فالجروف ليست قديمة لانهما متعاقبة وكان ان سبقوا لغيره لم يكن قديما والكلام القديم معنى قائم بالذات لا متعدد ولا يتجزأ
 بل بمعنى واحد ان عبر عنه بالعربية فهو قرآن او بالعبرانية فهو تورا مثلا وقد ذهب بعض الخنابلة وغيرهم الى ان القرآن العربي
 كلام العبد وكذا التوراة وان السلام لم يزل متكلما اذا شاء وانه تكلم بحروفه القرآن واسمع من شار من الملائكة والانبيا صوته
 وقد قال ان هذه الحروف والاصوات قديمة العين لازمة لذات ليس متعاقبة بل لم تزل قائمة بذات منتشرة لا تسبق ولا تتأخر
 لما يكون في حق المخلوق بخلاف الخالق وقد ذهب اكثرهم الى ان الاصوات والحروف هي المسموعة من القاريين والى ذلك
 كثير منهم فقالوا ليست هي المسموعة من القاريين وقد ذهب بعضهم الى انه متكلما بالقرآن العربي بمشيئة وقد رتب بالحروف والاصوات
 القائمة بذاته وهو غير مخلوق كنه في الازل لم يتكلم لا اقتناع وجودا كما دلت في الازل تكلمه حادث في ذات لا محرم وبهت
 الكرامة الى انه حادث ذاته ومحدث وذكر الفخر الرازي في المطالب العالية ان قول من قال انه تعالى يتكلم بكلام ليعوم
 بذاته وبشيئة واعتباره هو اوضح الاقوال فقلوا عقلا وخال في تقرير ذلك والمحفوظ عن جهول السلف ترك البعض في ذلك
 والتعق في ذلك واقتناعا على القول بان القرآن كلام الله وانه غير مخلوق ثم اسكت عما وراء ذلك قال الخافض في
 باب قول الله تعالى فلما جعلوا للشان اذ ان غرضه اسى البخاري) بهذا الرد على من يفرق بين التلاوة والتلو
 ولذلك اتبع هذا الباب بالتراجم المتعلقة بذلك مثل باب لا تحرك به لسانك لتجمل به وباب واسروا قولكم او اجهروا به وغيرهما
 وقده المسئلة هي المشهورة بلسنة اللفظ ويقال لاصحاب اللفظية واشتد انكالا ما ام احمد ومن تبعه على من قال لفظي بالقرآن
 مخلوق ويقال ان اول من قاله الحسين بن علي الكلابسي احد اصحاب الشافعي الثقلين لكتاب الفقيه فلما بلغ ذلك احمد
 بدعه ونجوه ثم قال ذلك واكد من على الاصحاب في رأس الظاهرية وهو يورثه بن ابونفاك عليه اسحق وبلغ ذلك احمد
 فلما قدم بغداد باذن له في الدخول عليه وخرج ابن ابي حاتم اسما من اطلق على اللفظية انهم جهة فبلغه اعدا كثيرة من
 الامة وافر ولذلك باي كتابه العلى الهمجية والذي يحصل من كلام المحققين منهم انهم اراوا جسم المادة صدى للقرآن ان
 بوصفه يكون مخلوقا واذا حقق الامر عليهم لم يفتضح احد منهم بان حركة لسانه اذا قرأ قديمة وقال البيهقي في كتاب الاسمار و
 المضغفات مذنب السلف والخلف من اهل الحديث والسنة ان القرآن كلام الله موصفة من صفات ذاته واما التلاوة
 فلم يزل على طريقتين منهم من فرق بين التلاوة والتلو وتسم من احب ترك القول فيه واما نقل عن احمد بن حنبل انه سوي بهما

فلما اراحهم المادة لتلايتسرع احوالي القول بخلق القرآن ثم اسند من طريقين الى احمد انه انك على من نقل عند ان قال
 فخلق بالقرآن غير مخلوق وانكرنا من قال بخلق القرآن مخلوق وقال القرآن كيف تصف غير مخلوق فاخذنا بهرنا
 الثاني من طريقهم مراده وهو بين في الاول وكذا نقل عن محمد بن ابي اسلم الطوسي انتقال الصوت من المعصوت كلام الله
 عبارة لدية لم يرد ظاهره وانما ادعى في كون التلاوة مخلوقا ووقع نحو ذلك لاهام الامامة محمد بن خزيمة ثم رجع ولم ينف ذلك مع
 كلامه قد عده مشهورا وقد اخطى ابو الجراح الضحى الفقيه احاد الامامة من تلامذة ابن خزيمة اعتقاده وفيه ولم يزل الله شكلا و
 ه مثل كلامه لا يخلق الله عن زائد وعلى النفاذ عن كلامه كما نقل في الهلاك عن نفسه فقال لنفعا الجرحي ان تشكك كلماتي
 وقال كل شيء بالكل لا وجه فاستصوب ذلك ابن خزيمة ورفض به وقال غير ذلك بعضهم ان البخاري خالف احمد
 وليس كذلك بل من مذهب كلامه لم يجد فيه خلافا من كان العالمين شاك اذا اتبلى في رتبة يكون اكثر كلامه في رتبة
 ذلك ما يقابلها فلما اتبلى احمد بن يقول القرآن مخلوق كان اكثر كلامه في الرد عليهم حتى بالغ فانكر على من يقيم له
 مخلوق ولا غير مخلوق وعلى من قال بخلق القرآن بخلق التلاوة بخلق القرآن بخلق مخلوق مع ان الفرق
 بينها لا يخفى عليه لكنه قد يخفى على البعض وانما البخاري فاجابته ابن يقول اصوات العباد غير مخلوقة حتى بالغ بعضهم فقال
 والمداد والورق ابن الكتابة فكان اكثر كلامه في الرد عليهم وبالف في الاستدلال بان انشاء العباد مخلوقة بالآيات والاحاديث
 واخطب في ذلك حتى نسب الى امن من التلاوة مع ان قول من قال ابن الذي يسمع من القاري هو الصوت التاميم
 لا يعرف عن السلف ولما قال احمد ولا امته اصحابه وانما سبب نسبة ذلك لاحد قوله من قال بخلق القرآن مخلوق فهو جهمي
 فظنوا انه سوى بين اللفظ والصوت ولم ينقل عن احمد في الصوت بانقل عنه في اللفظ بل صرح في مواضع بان الصوت
 المسموع من القاري هو صوت القاري ويؤيد حديث زينو القرآن باصواتكم واقرق فيها ان اللفظ ايضا الى الكلام
 ابتداء فيقال عن روى الحديث بلغة هذا اللفظ ولم يرد ولا غير لفظ بنامه ولفظ كذا ولا يقال في شيء من ذلك هذا
 صوت القاري القرآن كلام الله لفظ ومعناه ليس هو كلام غيره وآما قوله تعالى انزل على رسول كريم واختلف بل المراجعين بل
 او الرسول عليهما الصلوة والسلام فالمراد به التبليغ لان جبريل يبلغ عن الله تعالى الى رسوله والرسول صلى الله عليه وسلم
 يبلغ للناس ولم ينقل عن احمد قط ان فعل العبد قديم ولا صوت وانما انكر الخلاق اللفظ وصرح البخاري بان اصوات
 العباد مخلوقة وان احمد لا يخالف ذلك فقال في كتاب خلق افعال العباد ما يعود عن احمد ليس اكثر منه بالبين
 ولكنهم لم ينفوا مراده وقد سبوا المعروف عن احمد واهل العلم ان كلام الله تعالى غير مخلوق واسواء مخلوق كنهم كروا
 التقريب عن الاشياء الغامضة وتجنبوا الخوض فيها والنزاع الا ما بينه الرسول عليه الصلوة والسلام ثم نقل عن بعض
 اهل عصره وان قال القرآن بالفناء فانما بالقرآن شيء واحد فالتلاوة هي التلاوة والقرآن هي المقروءة قال فليس لان التلاوة
 فعل المتأني فقال فثبتها مصدرين قال فليس لمرسل الى من كتب عنك فانك فاستره فقال كيف وتبعضي انتهى وتحصل
 ما نقل عن اهل الكلام في هذا المشابهة اقول الاول قول المعتزلة ان مخلوق في الثاني قول الكلامية انه قديم قائم بالذات
 الرب ليس بمراد ولا اصوات والموجود بين الناس عبارة عنه لا عينه والثالث قول السامية ان حروف واصوات تلبية الامين
 وهو بين هذه الحروف المكتوبة والاصوات المسموعة والآية قول الكلامية انه محدث لا مخلوق وانما سبب ان كلام الله غير مخلوق

تفسير قوله تعالى انزل على رسول كريم

انه لم يزل يتكلم اذا شاء فصلى على ذلك احمد في كتاب الرد على الجهمية وانفردوا بقرنتين منهم من قال بولاهم لذاته والحروف
والاصوات مقترنة لا متعاقبة ويسمع كلامهم من شاروا الترتيم قال ابنه شكلم بهما شاعتي شاروا وانه نادى موسى عليه السلام حين
كلمه ولم يكن ناداه من قبل والذي استقر عليه قولنا لا شاعرية ان القرآن كلام الله غير مخلوق مكتوب في المصاحف محفوظ في
الصدور مقرور بالسنن قال المتدعي انه خارج حتى يسمع كلام الله وقال تعالى في بل هو كتابات بينات في صدور الذين اوتوا العلم
وفي الحديث المتفق عليه عن ابن عمر انهما فرقا بالقرآن الى ارض العدو كرايته ان يناله العدو وليس المراد اني الصدور
بل بانى الصعق واتبع السلف على ان الذي بين اليتيمين كلام الله وقال بعضهم القرآن يطلق ويراد به المقرور وهو
الصفة القدسية ويراد به القراءة وهي الالفاظ الدالة على ذلك وبسبب ذلك وقع الاختلاف واما قولهم انه منزه عن الحروف
والاصوات فمرادهم الكلام المنطوق بالذات المتعاقبة فمن صفات الموجودات القائية واما الحروف فان كانت حركات
ادوات كاللسان والشفنتين فهي اعراض وان كانت كتابية فهي احكام وقوام الاجسام والاعراض بذات المتدعي على حال
ويلزم من اثبت ذلك ان يقول خلق القرآن وسواء في ذلك ولا يفرق في ذلك بعضهم الى ادعاء تهم الحروف كما التزمه
السالية وتتهم من التزم قيام ذلك بذاته ومن شدة اللبس في هذه المسئلة كثرت في السالف عن الخوض فيها واستفوا بفتح
ان القرآن كلام الله غير مخلوق ولم يزيدوا على ذلك شيئا وهو اسلم الاقوال والله المستعان

باب قول السلك يوم هو في شأن ما ياتيهم من ذكر من ربه محمد بن قول السلك الذي يحدث بعد ذلك امر وان حدث
لا يشبه حرفي المخلوقين لقوله ليس كمثل شيء وهو السميع البصير قال ابن بطال غرض البخاري الفرق بين وصف
كلام الله تعالى انه مخلوق وبين وصفه بغيره في حال وصفه بالخلق واجاز وصفه بالحدث اعتمادا على الآية وبهذا
قول بعض المعتزلة واهل الظاهر وهو خطأ لان الذكر الموصوف في الآية بالا حركات ليس هو نفس كلامه بتمام الاليل على
ان مي ثا ونشأ ونشأ ومخلوقا فالفاظ مترادفة على معنى واحد فاذا لم يجر وصف كلام الله تعالى بذاته انه مخلوق لم يجر وصفه بانه
محدث فاذا كان كذلك فالذكر الموصوف في الآية بانه محدث هو الرسول لان الله تعالى قد سماه في قوله تعالى قد انزل اليك
ذكر رسولا فيكون المعنى ما ياتيهم من رسول محدث ويحتمل ان يكون المراد بالذكر ههنا وعظ الرسول اياهم وتحذيره من
المعاصي فسماه ذكرا واضاف اليه انه فاعله ومتمم رسول على الكسابة وقال بعضهم في هذه الآية ان مرجع الاحداث الى
الاستيان لا الى الذكر القديم لان نزول القرآن على رسول الله صلى الله عليه وسلم كان شتيا بعد شئ وكان نزول سورة بقره حينا
بعد حين كما ان العالم يعلم بالليله الجابل فاما اعلمه الجاهل حدث عنده العلم ولم يكن احدا عنده العلم فحدث عمن العلم
قلت والاحتمال الاخير اقرب الى مراد البخاري لما قدمته قبل ان ياتي بهذه التراجيم عنده على اثبات ان افعال العباد مخلوقة
مرواه ههنا الى ان يثبت بالنسبة لا لزال وبذلك يزعم ابن السيرة ومن تبعه فقال الذكر ما في صفات الله تعالى سببية وجودية واضافية
فالاولى هي التسمية والثانية هي القائية والثالثة الخلق والرزق وهي حادثة ولا يلزم من حدوثها تغيير في ذات الله ولا في صفاته
الوجودية كما ان تعلق العلم وتعلق القدرة بالمخلوقات والقدرة ذات حادثة وكذا جميع الصفات الفعلية فاذا تغير ذلك لا تزال
حادث والمنزل قديم وتعلق القدرة حادث ونفس القدرة قديمة فالمراد وهو القرآن قديم والذكر حادث واما ما نقله ابن بطال
عن الملبس فنفية نظر لان البخاري لا يقصد بذلك ولا يرضى بما نسب اليه الا لا فرق بين مخلوق وحادث لا عقل ولا نقلا ولا عرفا

فقال ابن المنية قيل وتكمل ان يكون مراد حمل لفظة حديث على الحديث فمضى ذكر الحديث اي حديثه وقاخرج ابن ابي حاتم عن طريق هشام بن عبيد السرازمي ان رجلا من اليهودية احتج برعدة القرآن فلو في هذه الآية فقال له هشام حديث النبي صلى الله عليه وسلم عن ابي عبد الله عن ابي حمزة قال حدثت عن ابي الحسن قال لا اعني السرازمي وانما المراد انه يحرف لانه لم يزل متكلما لانه كان لا يتكلم حتى احبث كلاما لنفسه فمن زعم ذلك فقد شبه الله بخلق لان الخلق كانوا لا يتكلمون حتى احبثوا لهم كلاما فكلهم ابر وقال الراغب الحديث ما اوجاهه ان لم يكن ذلك انما في ذات الاحاد عند من حصل عنده و يقال لكل ما قرب عهد وحديث فعلا كان او متقالا وقال غيري في قوله تعالى لعل الحديث بعد ذلك امر اوفى في قوله لعلهم يتقوا او حديث لهم ذكر الحديث عندهم لم يكن يعلمونه فلو نظير الآية الاولى وقد نقل الهروي في الفاروق بسنده الى حرب الاكراني سالت اسحق بن ابراهيم النخعي عني ابن راهويه عن قوله تعالى ما ياتيهم من ذكر من ربهم حديث قال قد بين رب العزة حديث الى الارض بهذا هو سلف البخاري في ذلك وقال ابن التين الاحتج من قال بخلق القرآن بهذا الآية قالوا بل هو الخلق والجواب ان لفظة الذكر في القرآن تيصرف على وجوه الذكر بمعنى العلم ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى العظمة ومنه والقرآن ذي الذكر والذكر بمعنى الصلوة ومنه فاسئلوا اهل الذكر والذكر بمعنى الشرف ومنه وان لم يكن ذلك ولقولك و لغتنا لك وذكرك قال فافا كان الذكر تصير الى هذه الوجة وهي كلها محدثة كان جملة على احدا بالاولى ولان لم يقل ما ياتيهم من ذكر من ربهم الا كان محمدا ونحن لا نكفر ان يكون من الذكر ما هو حديث كما قلنا وقيل حديث عندهم ومن الزائدة للتوكيد وقال الدودي الذكر في هذه الآية هو القرآن وهو حديث عن نبي الله صلى الله عليه وسلم من صفاته تعالى ولم يزل سبحانه وتعالى يجمع صفاته قال ابن التين وبني امية من الدودي عظيم واستلادير وعليه فانه اذا كان لم يزل يجمع صفاته وهو قديم فكيف تكون صفته محدثة وهو لم يزل بها الا ان يريد ان الحديث غير المخلوق كما يقول البلخي ومن تنبه وهو ظاهر كلام البخاري حيث قال وان حديثه لا يشبه حديث المخلوقين فابنت انه حديث انتهى وما استغن عن كلام الدودي وهو محجب تخيله والا فاذي نفي ان مراد الدودي ان القرآن هو الكلام القديم الذي من صفات الله تعالى وهو غير حديث وانما يطلق الحديث بالنسبة الى ازاله الى المكلفين وبالنسبة الى زوالهم له واقربهم غيرهم ونحو ذلك وترا عاد الدودي نحو هذا في شرح قول عائشة ولشاني في نفسي كان احقر من ان يتكلم الله في ما يزل قال الدودي فيه ان الله تكلم بمكة عائشة حين انزل بركتها بخلاف قول بعض الناس انه لم يتكلم فقال ابن التين ايضا بان الدودي عظيم لانه لم يزل من ان يكون الله تعالى متكلما بكلامه حادث فخل فيه الجود تعالى الله عن ذلك وانما المراد بانزاله ان الازال هو الحديث ليس ان الكلام القديم نزل الا ان انتهى وهذا مراد البخاري وقد نقل في كتاب خلق افعال العباد وقال ابو عبد الله يعني القاسم بن سلام احتج هؤلاء اليهودية بايات وليس فيما اجتوا ابراهيم باسا من ثلاث آيات قوله وخلق كل شيء فقدره تقديرا وانما المسيح عيسى بن مريم رسول الله وكلمته ما ياتيهم من ذكر من ربهم حديث قالوا ان قلتم ان القرآن لا شيء كغيرهم ان قلتم ان المسيح كلمة الله فقد اخرتم ان خلقه وان قلتم ليس بمحدث ودعتم القرآن قال ابو عبد الله اقول له وخلق كل شيء فقد قال في آية اخرى انما قولنا لشيء اذا اردناه ان يكون فيكون فانه خلقه بقوله واول خلقه يوم اول الشيء الذي قال وخلق كل شيء فقدره تقديرا فانه خلقه بقوله فعل على ان كلامه قبل خلقه وانما المسيح قالوا ان الله خلقه بكلمته

لا شبهة في كونه القائل بالمرحوم ولم يقل القائل عليه قوله تعالى ان شئ عيسى عندنا لأكبر من ثياب قم بل يكون
 وآلاية الشاة فاما حديث القرآن عند النبي صلى الله عليه وسلم واما ما علمه بالمرحوم قال البخاري والقرآن تام الشاة مخلوق
 ثم ساق الكلام على ذلك الى ان قال سمعت عبد الله بن زيد يقول سمعت يحيى بن سعيد يعني بالقطان يقول انزلت اسع
 اصحابنا يقولون ان انفعال العباد مخلوقة قال البخاري حركا بهم واصواتهم وكسا بهم ثيابا بهم مخلوقة فاما القرآن المتكلمين
 المثبت في المصاحف المسطور المكتوب الموعى في العلوب فهو كلام الله سبحانه قال وقال اسحق بن ابراهيم بن ابي
 فاما الادوية فمن يشك في خلقها قبل البخاري فاما دعا الورق ونحو خلق وانت تكتب الله فاما في فاته ونحو خلق
 من فعلك هو خلق لان كل شئ دون الله هو بفضله ثم ساق حديث خليفته ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ما من شاة
 كتاب الادب باب الحكم واخلاق النبي صلى الله عليه وسلم قد مر في المقدمة فراجع

باب في الاجرة الاجل اخذ وفي الباب قوله ولا يلعل المسلم ان يجر اجاره فوفى ثلث ليل الى الاخر في الدين قال البخاري
 وآبا الجيران اقل من ثلث فاما جاره ذلك في جيران الاجل اخذ واعتب وموجده اقل يكون من آبا الجيران العالم للولد والرجل
 الزوجة ومن كان في معناها فلا يفتيق اكثر من ثلث وقد يخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم نساء وشهرا وقال بسوطي والمراد
 حرمة الجيران الا ان كان الباعث عليه وقوع تقصير في حقوق الصبة والاخوة واداب العشرة كاعتقاب وترك للصبة واما ان كان
 من جهة الدين والمذهب فجزان اهل البدع والابواء واجب الى وقت ظهور التوبة ومن فاته من مكانة احر وحصلت ما يفسد عليه
 الدين او يضل مضرة في دينه يجوز له الرجعة والتوبة والجور عنه وارب يحسن خيرة من المظلمة مودية

باب في كراهية الغمار والزم هو الثاني كس الصوت وفي الباب عن نافع قال سمع ابن عمر رارا قال فوض اصبعي على اذني و
 نائي عن الطريق وقال لي يانف هل سمع شيئا قال فقلت لا فرغ اصبعي من اذني الحديث وشكل هذا بان ابن عمر عز عن سماع
 الصوت واذن لنافع لسماعه والمجواب عنه آنا ان يقال ان احتراز ابن عمر عن سماعه ليس بكونه محررا لان المحرم ما تقصد به السماع
 وآما لو منع في الاذن من الصوت فليس يحرم ما احتراز ابن عمر وسد سماعه اقتدار رسول الله صلى الله عليه وسلم لا لحرمة ذاتها
 في الاذن لنافع او يقال ان نافعا اذ ذلك كان لم يبلغ الحلم

باب ما جاء في الرؤيا اي في تحقيق امر الرؤيا وفي الباب اذا اقرب الزمان لم تكذبوا المسلم ان تكذب اليه اي اذا قرب زمان
 الساعة قيل انما اعتدل الليل والنهار في ايام الربيع وقيل اذا قرب الاجل بلغ في الكهولة والمشييب اعلم ان كثير العلماء ذهبوا
 ان الرؤيا تابعة للتعبير المعجزة واستدلوا بحديث الباب الرؤيا على رجل طائر ما تعبير فاذا عبرت وقعت وقالوا سندا ولا يثبت قرا
 ما لم يعبر وقال البخاري الرؤيا اصل حقيقة فان وافق التعبير الحقيقة فيها والا لم يعمل التعبير فيها اصلا وعلى هذا معنى الحديث ان
 مصداق الرؤيا غير معلوم قوله رؤيا المؤمن جزء من ستة واربعين جزءا من النبوة قيل معناه ان الرؤيا تجي على موافقة النبوة
 لانها جزء من النبوة وقيل ان الرؤيا جزء من اجزاء علم النبوة وعلم النبوة باق والنبوة غير باقية ذهب النبوة لوقت
 المباشرة وهي الرؤيا الصالحة قلت معناه ان النبي صلى الله عليه وسلم يوحى اليه في المنام سنة اشهر وبعد ذلك كان يوحى اليه في
 اليقظة ثلثا وعشرين سنة وستة اشهر جزء من ستة واربعين جزءا من ثلث وعشرين سنة قوله من في المنام شير في في اليقظة
 وهذا بشارة عظيمة لرجس الخائفة وقيل هذا مخصوص بزمانه قيل معناه ان رؤيا اي حتى كالرؤية في اليقظة ولا يظهر الشيطان

ويتطوع بحيث يكن الرائي انه يرى على العلة وسلم قيل هذا مختص بصورته المعهودة فيعترض على التمثيل الشريف المعسور منه
 فان ثابتت الصورة المثلثة تلك التمثيل في رؤياي حق والا لا والحق اني علم كل صورة والاختلفت من احوال الرائي فانه علم بالصورة
 باب في الاستدلال ان قال في الدر المنثور في القنينة نظر في باب دار رجل ففعل الرجل عليه الايمن ان لم يكن مختصة
 من غير ففعلها وان لم يكن ضمن وقال الشافعي لا يمين فيها ولو ادخل راسه فمراو كجرف ففعلها لا يمين اجماعا انما الخلاف
 في من نظره خارجا ونقل صاحب الروايات عن معراج الدراية من نظري بيت انسان من ثقب او شق باب او نحو ففعلته
 صاحب الدر المختص او رماه بخصاة ففعلها عليه يمين عن رماه وعند الشافعي لا يمين ففعل هذا ان روايات الحنفية مختلفة وليس
 فيها نص عن ابن حنيفة ولا عن صاحبها وفي حديث الباب نفى جناح اى معصية وهو متفق عليه فانهم
 باب في قتل الذر وفي الباب قبل المثلثة واحدة اى فلما احرقت مائة واحدة قال البخاري المثل الصغير الذي يقال له المثلثة
 قتله وقال عياض في هذا الحديث دلالة على جواز قتل كل موزة ويقال ان لهذه القصة مبدءا وهو ان هذا النبي صلى الله عليه وسلم قتلها
 الدر المنثور ابانها فوقف تعجبنا قال يارب قريش كان فيهم صديقا نادوا بابا ومن لم يقتل فوفينا ثم نزل تحت شجرة فحرقته لهذه القصة
 ففعل المثل ولا على ابن الجهم الموزة تقتل وان لم يذوق فقتل اولاد وان لم تبلغ الاذى فها هو الظاهر والاصل ان لم يصب
 انكارا لما فعل بل جوابا له وايضا حاكمه شمول اهل تلك القرية ففعل المثل لانك اى اذا اخطأ من يتيق
 اهل تلك بغير دليلين اهل تلك المحقق حاز اهل تلك لم ينج ولم ينظر اكثر من اهل الكفايا بلسانك بغير ذلك كذا في الفتح
 باب في الرجل يسب الدبر في الباب يؤذي ابن آدم يسب الدبر وانما الدبر يدي الامر قلب الليل والظلمة اى انما ياتي
 الدبر ومثاله فلا تقتل باجمية الدبر قال الجافظ معنى النهي عن سب الدبر ان من اعتقد انه الفاعل للمكروه فليس خطا فان الدبر
 الفاعل فانما سببهم انزل ذلك بمرج السب الى الدبر والى وقال وقال عياض زعم بعض من لا تحقيق له ان الدبر
 من اسماء الدن تعالى وهو غلط وآخر دعوانا الحمد لله رب العالمين والصلوة والسلام على سيدنا ومولانا فافهم النبيين
 وامام المسلمين وعلى آله واصحابه وازواجه واتباعه اجمعين وعليتنا وعلى استاذنا وعلى مشايخنا وعلى عباد الله الصالحين
 وقد وثق في شرح محمد الدن تعالى وتوحيده سبحانه وتعالى بتأريخ احدى عشر من شهر ذي القعدة سنة اربع واربعين بعب
 ثمانية والف من الهجرة النبوية الامين وقد اضعفت بعد ذلك في بعض المواضع من التبدل وفتح الملم

اللهم تقبل منا كما تقبلت من عبادك المقربين الصالحين واجعله خالصا لوجهك الكريم واغفر لنا ما وقع منا
 من الخطاء والذلل وما نلت في بين العمل فانك عفو كريم رب غفور رحيم واتابعهم في الضعيف في الحق الخزيق
 محمد صديق ابن مولانا المولى الحكيم الشيخ ابن الشيخ محمد مراد ابن الشيخ حسين بن الشيخ الصبار النقيب ابادي
 وكان سلفي جاء من البخاري الى الهند ودخلوا المدينة ملتان ثم ارتحلوا الى بلدة دلي ثم الى النقيب اباد والد علم

اللَّهُمَّ اغْفِرْ لِمَا كَانَتْ بَيْنَهُ وَلَيْنُ سَعَى فِيهَا وَلِكُلِّ سَيِّئَةٍ الْمُسْلِمَاتَيْنِ : آمِينَ يَا أَرْبَ الْعَالَمِينَ صَلَّى اللَّهُ تَعَالَى
 عَلَى خَيْرِ خَلْقِهِ مُحَمَّدٍ وَآلِهِ وَأَصْحَابِهِ أَجْمَعِينَ (كتبه عبد الاحقر محمد أكبر)

بنده تيمتة من الفصل الثالث من مقدمة هذا الكتاب

قد اتمرت من رضى مولانا الفاضل محمد رويس الميرزا استاذ الجامعة الصديقية دلي ان يعيد بنده من احوال الشيخين فاجاب بغيرى وادام الشايد

بنده من احوال حضرت الشيخ مولانا محمود الحسن شيخ العرب والعجم شيخ الهند

كان الشيخ رحمه الله تعالى عالما نقيها محدثا عارفا بالله قد بذل وسعه في نشر العلوم واشادة الدين حتى بقي مشتغلا في الدرس
بدار العلوم الديوبندية الى الرابع والاربعين سنة وهي هذه لم يقبله الا من كبريا شاعري الهند ان يخدم العلوم فيها كان السد على
خلقته لنشر العلوم وصيانة الدين في الهند فان سابع العلوم التجارية في الهند اعنى المدارس العربية اكثرها قد انفتحت من مدرسته
فان اساتذتها وعلمائها قد خرجت منها بلا واسطة او بواسطة وهي اسوة في احداث المدارس في الهند فانهما قد راسست اركان
في الهند مدرسته دينية جامعة لدرس العلوم والفنون كلها فاحاطت بتعاريف العلوم التي كانت منتشرة في نواحى الهند وكان قبل
كل الصيد في جوف الفراء وكان مراجع العلوم في دلي التي كانت ذلت وجفت في ايام الدفاع الوطنى الكبير من الهنديين الكلد
يسمى النكيز بنده قد اجسبت في ساحات ديوبند وشباب العلوم التي قد اسسها الشاه عبدالعزير ثم الشاه ولي الدرهم الله في
دلي وكانت آثارها ممدودة ولم يبق منها شئ الا كتابي النظم في خواص الية قد عرّفها الشيخ محمود الحسن رحمه الله تعالى في ديوبند و
كان مقتضيا لآثارها جميعا لرسوخها جميعا لعمقها لعلوم العلوم الدينية فقط بل سائر العلوم والفنون فانه لم يكن
اناداة ودراسة محدثة بالمرث والفقير كان يدرس جملة العلوم والفنون وكان في كل ما افاضنا باعابا الى الغاية القصوى
ولم يكن الشيخ في دروسه الفنية وتحقيقات العلمية مقلدا لسانية فقط بل كان ذا رأى صحيح وفكر صائب فكان يذكر اولانى دية
الاراء للدين واخرها مع غاية الاحترام ثم يذكر لطائف فكره ومزايا فلسفته وتكون شعبة متقنة سيما في درس الحديث والفقه
فان دراسته الصائبة فيها كانت نافذة بالحق والصواب فانه قلما ذكر شيئا من اخشاع لوجه الحديث واذيل الفقه الا ووجد لها
اصل من مشاكلة النبوة على حاجب الخلاف فيكون بصيرا بالمراد والشارع عليه الصلوة والسلام وعارفا بجملة الدين اصول الشريعة
والمجلة كان كاعرف وتلقية الاسن شيخ الهند فان اهل الهند لم يعرفوا الا هذا القرب وكانت فترتهم كلها متفقة على تلقيبه بهذا
وكان الشيخ رحمه الله قدوة لبقريه ديوبند ثمان وعشرين سنة واشتد حشره في فائدة سامية علمية من الشيوخ الثمانية الذين
اتصل بهم لسيادة عثمان ذى النورين رضى الله عنه وتربى في هذا الفضائل والعلوم تحت رعاية ثمودى دار العلوم ومقربين
فانهما قاما بمسب في ريعان عمره فخر ثلاثة تلاميذها واساتذتها والشيخ وان كان تلميذ من الشيخ علمه محمود والشيخ السيد مولانا
محمد يعقوب رحمه الله خير من كبريا اساتذته دار العلوم وتربى تحت رعاية رأس الحديث والفقه فقطب العالم الشيخ مولانا رشيد
الكلوى رحمه الله لكن اروع الاعظم الذي كان ساريا في تلمذه ومنطجاني امرأة صده هو روح المجد الان اعظم سينا ومولانا محمد كاسم
رحمة الله عليه فانه لم يختلف منه في السفر ولا في المحاضرة استكمل الدروس واستتم العلوم كلها في ركائزى فان مزاياه العلمية التي سادت
على اقراءه بنى كوكب هذا النور التام الذي كان جبره وعصره وجهه وعنده في العلوم بل كان جهندا في شيوة العلية وآله الدينية
وكفى كاشا تلميذا نقيها العارفا وان كانت هندية لكن معانية عريضة لم يفر بها احد وكان الشيخ رحمه الله سياسا سادة شيخ
متمربا تحت رعاية والارباب والارواح السام الذي هو اساس الانفاة والاستفا وحسنه في لمرل تلاميذها حضورا وجها باخيا وشيا
ون اعظم على ربنا النور التام هو صغار الباطن وسلوك طرق المعجزة واليقين فكان الشيخ عابدا زاهدا عارفا بالحق ذى البلى الطلح

في الورع والتقوى والمقام الرفيع في العبادة والزهد تخليها باخلاق من تعبت لئيمت مقام الاملاق وشا ساياب سوة قد كان كم في رسول الله اسوة حسنة فكان علما وعلماء كما جاد في الحديث عباده الذين اخبروا وذكر الله او كما قال

ومن افضل ما ذكر من مزاياه التي اغنيها مجاميع الغيوب وعظمت مكانته عند جميع موجوده الشكور وسعيه الموفور في دفاع الحكومة الاجنبية المستسلطة على الهند وجهاهه الذي الوطني وقد عرف اشخا في المعرفة عني قال بالقبض على اعلمه وسلم ثباته والمجيد منه نفسه بالجهاد فقبضات سيمية الجايشية واعلم الجهاد كله حتى عند سلطان حائر ولاي ان النبي صلى الله عليه وسلم كيف على احياء الالياء واقامة الصلوة والعبادات وبلغ الاحكام الشرعية وتركية النفوس بل قد جاء بنفسه وانه في سبيل الحق قد جرد كثير ما بينه ودخل على الطريق الذي لم يمد لودف اتقى في سبيل الله ثم اقبل ثم اقبل ثم اقبل ثم اقبل وهذا الانزاج السابح والديني التام هو الذي بشر بهما فرغ من الاشارة مني الدين في رخصيص اسانه اعني خدمت العلوم الى اربع واربعين سنة في دارالعلوم دليورنغلي اودادها الواجب العربي العظيم واتي في هذا السبيل ما كان في وسعي حتى سافر من الهند الى الحرمين الشريفين وصار اسيرا يابدي الحكومة الانكليزية عيس في جزيرة مانا الى خمس سنين وتخل في ايامه لاساندة ولجده باشدائمه ومضاسب تقطع سماعه المجاود ونش في ذكره الاقلام وان اجبفت الاطلاع على تفصيل هذا الجهاد العظيم فعليك بكتابة كتاب اسير السابح والاستخبار باحواله عن تلامذته وقد امدته شفقا وكان اشخ في هذا الجهاد عيسى رسول شيخ مشايخ الشاه ولي الله والقائد الاعظم اشخ مولانا سيد احمد بيلوي ورفقا بهما في ما يتيسر لرفع في سبيل الهنديا العلماء منهم روحا وطنيا هو اساس الجهاد الوطني في ملك اليايم ومن آثاره فقهية جميع العلماء في الهند التي هي جمعية وشيئية سياسية لا تزال كذلك موجودة في الدفاع الاجنبي عن الهند والوطن وقد اقلت تلك الشمس الباذرة والتمر المنعز الهند والعالم الاسلامي لوجهاه وعودته من اسادة التالبا لاجل اشهر وقوف في دلي صاحبة الهند يوم الثمانية عشر من ربيع الاول سنة تسع وثلاثين وثلاث عشرة مائة من الهجرة ومقتل جسد الامير من دلي الى دليورنغلي على جنازة في مقامات عديدة ملا الشهدت كل مرة جماعات من الناس لا يحصى العدد وقدن في جواد شيخنا قاسم العلوم والجزيرات مولانا محمد قاسم التالوي اجها المتقوى رحمة واسطة

نبذة من احوال شيخ الاسلام مولانا الشاه محمد الورشا الكشميري

والقنيس من نفحة العزم من هدي الشيخ الاندلس

يُشخ الاسلام افا العصر فعليه الناس في سائر العلوم سيما في علوم الحديث فانها ذرة تاج فخره واسطة عقد فضلته وكان يجري على طراز الاولين في تحقيق الحديث وكان ثباته نفاة جزم يكن فوق سبط الارض اعلم من قرانا وجدنا وفقها وكلاما ولغة وعربية وتوفنا وكان اما ذا في علوم الحديث حافظا مستوعبا للطبقات والتاريخ والسير حتى صار جته ثباتا في شرح صحيح الانارو معاني الاحاديث وغوامض العلوم العقائدية وعو بصا تها - وكانت غزارة مطالعته ومطالعة بالذات الى حد ليس دونه الغاية تمييزه العقول وتبشيره الانظار ولم يكن مطالعته عند الحاجة او لا فتناره في التدريس والتالين كما تراسن بل كان ابر في المطالعة ان كملها تيسر لكتاب فخطوطا كان او مطبوعا سيقها كان او سلمي في موضوع علمي اى موضوع كان ومن اى مصنف كان ليا فقهه ويظا له من اولى الى آخرة نعم بل سعاد ان يطالع كتب المتقدمين ثم كتب الكبار المحققين من القرون التي عظمي لان بطلا له كعادته وقوة فليد وتخل فرغته بقي مد الى آخر انفاص حياته لم يغفل عن سرفا في السرف والافى كحضر لالى العصر ولا في الرض

حتى أن أقرأ يوم من الأيام الذي توفي فيه فناء قدرتك جلالة الاشغال الا المطالعة وكان لا يطالع كما هم الناس سلقيا غير سبال به بل كان
يراعي كل الاشترم في انشاء المطالعة معنيها به -

والا قوة حفظه فكانت بحجة لا يكاد يوصفها احد دون ان يراه فان الشيخ الحريث مولانا حسين احمد لها جاز المحدثي قال سمعت
عن حضرت الشيخ قال اذا طالعت كتابا لم تجرد ولم ادر اذ عارضا بشيء بقي في خطي الى اني خسر عشرة فماتت اسفار العلوم في صفحات
الكتب مرسية في زينة وكان كلما سئل عن شيء في اعي علم كان ومن اى كتاب كان يحجب مع تعيين هادى الصفحات والسطور
كان الكتاب بين يديه وكان كما قيل دار الكتب لمجلة العلوم والغنون ثمسي بين ايدينا -

وبالمجلة كان اهتمامه في علوم الرواية والدراية وقوة حفظه وغزارة الخلاء وذكته لظهوره في شجر الناس بحجة في تلك الايام
وكان منبت ذلك النقص البني واصل ذلك الفرض من بلاد كشمير في اربعة الهجر والفضل من بيت طاهر روي حديث
النجف كابر آ عن كاريو وانتقل بالعلوم في بلاد كشمير اولاهم ارتحل الى بلاد الهند فطرحه بلوچ عند مرسله الذي فتح العالم
مولانا محمود الحسن قدس سره فقبض من علماء النخب وكان من صفوة اصحابه وفاء لله فماتت وفاته شديدة
في الدين فكان شيخنا كريمة سرديك الشكر وتصدي مقام في نشر العلوم وخدمة الدين وانتقل لدرس الحديث راية الدين في كرم
خصوصية لحيث شهدت اليه الرجال من جميع الاقطار وشهد في درسا الفضل في تحصيل علوم الاحاديث والاخبار واستفاد منه
رجال لا يحصى العدد واستفاد من منفعته في عصره وفي الفتاوى والمكتبات فانقطب العلماء بحال وجروا على تحفة فاراد وحقا
ومطالعة الحديث وتركوا الجود على الرسوم المندرسه فكان رساله قائم الحديث في الهند واما هذه الشبهة العلمية الحديثة فيها
كان الناس قبل هذا العصر يفتون بآرائهم في الحديث وكان غاية عيهم انهم اذا طلعوا على حديث يخالف مذاهب واحسن ائمة
الاجتهاد تصدروا ولا يميزون ان لم يستقر وطرق ذلك الحديث وما في طرق من الاختلاف وكان باب التحقيق مسدودا
عليهم فمن ادعى الحديث فنفذت فهداهم الى علوم الحديث وكيف يمدون وليصدرون فانيه من كان موقفا للسعادة بدلا لاسم
ويجاءل على رغبة مقام محمودا تلمذ على قلب العالم الشيخ العارف مولانا رشيد احمد الكناكوي قدس الله سره ووافقه من النوادر
فيحصل منه الاجازة لرواية الاحاديث والعلوم - ومن اهم خدماته في الدين الانصاف لدين المعتزلة الفتنه العيا راي في نشر
من ارض قافان من فجاب قبل مجرده في المطالعة تلك النار ذر لسانا دجروا وبينا و صنف كتابا عديدة وحجها
واوثنى ثلاثة لدراف هذه الفترة الباغية الطاغية حتى اندثرت سنين حياة الاخرة لحماية حوزة الاسلام وحما من ذهابيتها اليها
ولقي رحمه الله في دار العلوم الديوبند متعلقا في حيت الحريث وحماية الدين برز من الزمان حتى استغنى من دار العلوم لوجوه
فاستدعى اكثر من المدارس ان يجازيهم فلم يقبل منهم واحاذا الى جامعة تعليم الدين لبقية دايبل من مضافات سورث وشتغل
في اشاعة العلوم ونشر السنة النبوية على صاحبها الف الف تحية الى ان حج عليه الامراض فعاد الى مسكنه بلدة ديوبند فاداه
الرضوان والغيم والمقيم واشتاشت اليه الجبان فتولى الى الملا لاطلى - وتوفي الشيخ رحمه الله ليلة الثلاثاء من صفر ١٢٩٥
وصلى عليه صلوة الجنازة في مساه دار العلوم مولانا السيد صغير حسين الديوبندي شيخ سنن ابي داود ودار العلوم ودفن به في نيد
بالجانب الغربي من المصلى في بقعة كان وصلى لشهرا بها - وكانت ولادة صبيته يوم السبت السابع والعشرين من اشوال ١٢٩٥
من الهجرة لبقية وقد وان من كورة لولاب بانه شالاه من مضافات الكثير اللهم اكرم زكرا نازلا في خبات من التي وعد بها المعول

فهرس الجواب أو المأخوذ شرح سنن أبي داود من المجلد الثاني إلى آخر الكتاب

صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون	صفحة	مضمون
٢	كتاب النكاح	٣٨	إذا أسلم بعد ما	٣٨	باب في إتيان الحائض بها	٣٨	باب في إتيان الحائض بها
٣	باب التحريض على النكاح	٣٩	باب في من أسلم وعنده	٣٩	باب في كفارة من أتى حائضا	٣٩	باب في كفارة من أتى حائضا
٣	باب ما يؤمر من تخرج ذات الدين	٣٩	فساء الكفر من أرتج	٣٩	باب ما جاء في العول	٣٩	باب ما جاء في العول
٣	باب في قول تعالى الزاني لا ينكح	٣٩	باب إذا أسلم إلا بالوحي	٣٩	باب ما يكره من الرجل لا يكون	٣٩	باب ما يكره من الرجل لا يكون
٥	باب في الرجل يفسد أمته ثم يزوجها	٣٩	من يكون الولد	٣٩	من أصابة أهله	٣٩	من أصابة أهله
٤	باب يحرم من الرضاة ما يكره من	٣٩	باب في اللعان	٣٩	كتاب الطلاق	٣٩	كتاب الطلاق
٤	باب في لبن العمل	٣٩	باب إذا شك في الولد	٣٩	باب في من نكح المرأة زورا	٣٩	باب في من نكح المرأة زورا
٤	باب في رضاة الكبير	٣٩	باب التخليط في الخلط	٣٩	باب في المرأة تسأل زوجها	٣٩	باب في المرأة تسأل زوجها
٤	باب من حرم به	٣٩	باب إذا عار ولد الزنا	٣٩	طلاق امرأته	٣٩	طلاق امرأته
٤	باب بل يحرم ما دون خمس رضاة	٣٩	باب في القافة	٣٩	باب في كراهية الطلاق	٣٩	باب في كراهية الطلاق
٤	باب المخرج من النكاح	٣٩	باب من قال القود إذا	٣٩	باب في طلاق السنة	٣٩	باب في طلاق السنة
٤	باب ما يكره أن يجمع بينهما	٣٩	تتنازعا في الولد	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد
٤	باب كذا كذا السنة	٣٩	باب في وجه النكاح التي	٣٩	التخليط في الثلاث	٣٩	التخليط في الثلاث
٤	باب في النظار	٣٩	تتزوج بها أهل الجارية	٣٩	باب في سنة طلاق العبد	٣٩	باب في سنة طلاق العبد
٤	باب في التحليل	٣٩	باب الولد لأبوين	٣٩	باب في الطلاق قبل النكاح	٣٩	باب في الطلاق قبل النكاح
٤	باب كذا كذا العبد لأبوين	٣٩	باب من أحق بالولد	٣٩	باب في الطلاق على غلط	٣٩	باب في الطلاق على غلط
٤	باب كراهية أن يخطب الرجل على	٣٩	باب في عارة المطلقة	٣٩	باب على المهر	٣٩	باب على المهر
٤	خلية أخيه	٣٩	باب في نسخ التخيير من عارة	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد
٤	باب في الولي وفيه مباحث	٣٩	المطلقات	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد	٣٩	باب في نسخ المراجعة بعد
٤	باب في العضل	٣٩	باب في المراجعة	٣٩	التخليط في الثلاث	٣٩	التخليط في الثلاث
٤	باب إذا نكح الوليان	٣٩	باب في نفقة المتدوتة	٣٩	باب في ما عيى المطلق النكاح	٣٩	باب في ما عيى المطلق النكاح
٤	باب الاستمرار	٣٩	باب من ذكر ذلك على فاطمة	٣٩	باب في الخيار	٣٩	باب في الخيار
٤	باب في المكره زوجها أو الولد	٣٩	باب المتدوتة تخرج بالنكاح	٣٩	باب في امرئ يترك	٣٩	باب في امرئ يترك
٤	باب في الكفاة وتخرج من المهر	٣٩	باب نسخ متعلق التوفي عنها	٣٩	باب في البتة	٣٩	باب في البتة
٤	باب الصلوات وقلة المهر	٣٩	بما فرض لها من الميراث	٣٩	باب في الوصية بالطلاق	٣٩	باب في الوصية بالطلاق
٤	باب التزوج على علق	٣٩	باب إذا توفيت في عمارتها	٣٩	باب في الرجل يقول لامرأته	٣٩	باب في الرجل يقول لامرأته
٤	باب تزويج الصغار	٣٩	باب في التوفي عنها من قبل	٣٩	أختي	٣٩	أختي
٤	باب في القام عند الكبير	٣٩	باب من رأى التوفيق	٣٩	باب في التمار	٣٩	باب في التمار
٤	باب الرجل تزويج يجهل	٣٩	باب فيما يختص العقد في بركة	٣٩	باب في الطلق	٣٩	باب في الطلق
٤	باب في القصر من النساء	٣٩	باب المتدوتة لا يرجع إليها	٣٩	باب في المملوكه تنفق زوجها	٣٩	باب في المملوكه تنفق زوجها
٤	باب يشترط لها دار	٣٩	زوجها حتى تنكح غيره	٣٩	نكحت حوا وعبد	٣٩	نكحت حوا وعبد
٤	باب في ضرب النساء	٣٩	كتاب الصوم	٣٩	باب حتى يكون لها الخيار	٣٩	باب حتى يكون لها الخيار
٤	باب في وطئ السبايا	٣٩	باب إذا أسلم أحد الزوجين	٣٩	باب في المملوكه تنفق زوجها	٣٩	باب في المملوكه تنفق زوجها
٤	باب في جات النكاح	٣٩	باب مبدأ فرض الصيام	٣٩	باب التي تودعها لمرأته	٣٩	باب التي تودعها لمرأته

ادارۃ القرآن کراچی کی چند جدید اور مفید عربی مطبوعات

<h2>جمع الفوائد</h2> <p>من جامع الاصول وجمع الزوائد</p> <p>للعلاء محمد بن سليمان بن ابي عمير ١٠٩٠هـ</p> <p>مع تخریج انطب الاربعة عشر المجلدات</p> <p>چودہ ماہات کتب حدیث کا مجموعہ جس میں حکم دار و طریق احادیث کا کمال کما مائیت کا سب سے جامع اضافہ کیا گیا</p> <p>جلد ۱</p> <p>قیمت = 1180/-</p> <p>پارہ ۱</p>	<h2>الفقه الحنفی وادلتہ</h2> <p>(من القرآن والحديث)</p> <p>شیخ احمد محمد سعید فارسی</p> <p>اس کتاب میں تمام اہل فتنہ کے اسلوب سے مدلل احادیث پیش کیا گیا ہے</p> <p>جلد ۱</p> <p>قیمت = 880/-</p> <p>تین جلد</p>	<h2>شرح الزیادات للامام محمد</h2> <p>للعلاء محمد قاضی خان</p> <p>تحقیق دکتور قاسم اشرف نور</p> <p>عالم اسلام میں ظاہر و باطن کی اس کتاب کی پہلی اشاعت۔ جانی مائیت جسے حق کی شرع کے ساتھ جس میں ہر باب کے شروع میں اصل بیان کر کے پھر کتاب کے مسائل تحریر کئے گئے ہیں</p> <p>جلد ۱</p> <p>قیمت = 2495/-</p>
---	---	--

<h2>شرح الحموی</h2> <p>علی الاشباہ والنظائر لابن نجیم</p> <p>(غزونی البصار)</p> <p>نئی کیوزنگ کے ساتھ تصحیح شدہ اشاعت</p> <p>جلد ۳</p> <p>قیمت = 896/-</p>	<h2>احکام القرآن</h2> <p>تالیف</p> <p>جماعت اکابر علماء</p> <p>زیر نگرانی</p> <p>حکیم الامت حضرت تھانوی رحمہ اللہ</p> <p>جلد ۱</p> <p>قیمت = 1496/-</p> <p>پانچ جلد</p>	<h2>مجموعہ رسائل لکھنوی</h2> <p>علامہ عبدالحی لکھنوی</p> <p>تخلیف علی مرفوعات پر نادر و نایاب ۳۶</p> <p>رسائل کے مجموعہ کی پہلی اشاعت</p> <p>جلد ۱</p> <p>قیمت = 1980/-</p>
--	---	---

<h2>شرح الطیبی</h2> <p>علی مشکوٰۃ المصابیح</p> <p>مخطوطات سے عالم اسلام میں پہلی اشاعت</p> <p>جلد ۱۸</p> <p>قیمت = 2980/-</p> <p>بارہ جلد</p>	<h2>إعلاء السنن</h2> <p>تالیف: مولانا ظفر احمد عثمانی</p> <p>زیر نگرانی حضرت تھانوی</p> <p>تمام اہل فقہ سے حقیقی اختلاف کے مسائل پر مشتمل ۶۱۲۳ احادیث کا مجموعہ ۱۲۳۲ء</p> <p>مع ہمارے ترجمہ الامانیت</p> <p>جلد ۱۸</p> <p>قیمت = 6800/-</p> <p>ماہ 5800/-</p>	<h2>مصنف عبدالرزاق</h2> <p>مع فہرست</p> <p>عبدالرزاق الصنعانی</p> <p>جلد ۱۲</p> <p>قیمت = 3980/-</p>
---	---	--

ادارۃ القرآن وعلوم اسلامیہ مرکزی آفس ۳۳۷/D نزد سید پوک پور مارچ آفس اردو بازار کراچی پور مارچ آفس ایچ این اسلام آباد

فون سید پور مارچ 7216488 فیکس روڈن 7223688 فون اردو بازار کراچی 2629157 = ای میل quran@diglcom.net.pk